كشف اللثام

عمن ذكرهم الألباني رحمه الله

في السلسلة الضعيفة

من المعاصرين الأعلام

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

رقم الإيداع: ٣٣٦٤/ ٢٠١٩

ردمك: 978-977-6482-37-1

الإدارة: ٢٤ ش الترعة الخمسينية بجوار قسم شرطة الأميرية
و مسجد الرحمة المهداة بالأميرية – القاهرة
فرع عين شمس: ٨٤ ش الهدي المحمدي من ش أحمد عرابي،
مساكن عين شمس أمام مسجد الهدي المحمدي
ت/٢٢٨٢٧١٢٤- ٠١١٤٣٩٥٩٥٩٥- ٠١٢٨٩٦٠٦٠٥٠
Email: darelbarbahary@yahoo.com
www.facebook.com/darelbarbahry

كشف اللثام

عمن ذكرهم الألباني رحمه الله في السلسلة الضعيفة من المعاصرين الأعلام

جمع وترتيب

حسن بن مبارك آل غلوم المطروشي

دار الإمام البربهاري

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد(١):

قبل أن أُسطِّر هذه السطور أقولُ ما قاله الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود

---

(١) خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يعلمها أصحابه رضي الله عنهم، وللشيخ الألباني رحمه الله رسالة مسماة «خطبة الحاجة» فيها فوائد نافعة.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «شرح مقدمة التفسير» (ص: ٥): «هذه الخطبة تسمىٰ خطبة الحاجة، يخطبها الإنسان عندما يريد أن يتكلم عن حاجة يريدها، سواء كانت زواجًا أو أي شيء يحتاجه من أمور دينه ودنياه، ولهذا تسمىٰ خطبة الحاجة» اهـ.

الفرَّاء البغوي رحمه الله في «شرح السنة» (١/ ٢) كما نقله الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر في «توثيق النصوص وضبطها» (ص ١١): «وإني في أكثر ما أوردته بل في عامته مُتَّبِع، إلا القليل الذي لاح لي بنوع من الدليل، في تأويل كلامٍ محتمل، أو إيضاح مُشكِل، أو ترجيح قول علىٰ آخر، إذ لعلماء السلف -رحمهم الله تعالىٰ- سعي كامل في تأليف ما جمعوه، ونظر صادق للخلف في أداء ما سمعوه.

والقصد بهذا الجمع -مع وقوع الكفاية بما عملوه وحصول الغُنْية فيما فعلوه- الاقتداءُ بأفعالهم، والانتظام في سلكٍ أحد طرفيه متصل بصدر النبوة، والدخول في غمار قوم جدُّوا في إقامة الدين، واجتهدوا في إحياء السنة، شغفًا بهم، وحبًّا لطريقتهم -وإن قصَّرتُ في العمل عن مَبلغ سعيهم- طمعًا في موعود الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ علىٰ لسان رسوله ﷺ أنَّ: «**المرءَ مع مَن أحبَّ**»..» اهـ.

قال الألباني رحمه الله في مقدمة «السلسلة الضعيفة» (١/ ٣):

«ولما كان من طبيعة البشر التي خلقهم الله عليها العجزُ العلمي المشار إليه في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ كان بديهًا جدًّا أن لا يجمُدَ الباحث عند رأيٍ أو اجتهادٍ له قديم، إذا ما بدا له أن الصواب في غيره من جديد، ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالًا متعارضة عن الإمام الواحد؛ في الحديث وتراجم رواته، وفي الفقه، وبخاصة عن الإمام أحمد، وقد تميز في ذلك الإمام الشافعي بما اشتهر عنه أن له مذهبين: قديم وحديث.

وعليه؛ فلا يستغربن القارئ الكريم تراجعي عن بعض الآراء والأحكام...

وإن مما يساعد علىٰ ذلك فوق ما ذكرتُ من العجز البشري أننا نقف ما بين آونة وأخرىٰ علىٰ مطبوعات جديدة؛ كانت أصولها في عالم المخطوطات أو المصوَّرات، بعيدةً عن متناول أيدي الباحثين والمحققين، إلا ما شاء الله منها لمن شاء، فيساعد ذلك من كان مهتمًّا بالوقوف علىٰ هذه المطبوعات والاستفادة منها علىٰ التحقيق أكثر من ذي قبل.

وهذا وذاك هو السر في بروز كثير من التصحيحات والتعديلات علىٰ بعض ما يطبع من مؤلفاتي الجديدة، أو ما يعاد طبعه منها... وينتقدني لذلك بعض الجهلة الأغرار، كذلك السقاف هداه الله» اهـ.

لقد حاولت في هذا المجلد أن أستقصي من ذكرهم الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الأعلام المشهورين سواء من انتقدهم الشيخ، أو أثنىٰ عليهم، والكلام علىٰ بعض تحقيقاتهم بيانًا للناس لمنهجهم وبخاصة أهل الأهواء وذوي البدع ومَن نحا نحوهم من المتعصبة الجهلة.

وليس غرضي في هذا الكتاب الرد علىٰ فرية بعض أهل البدع وبيان ما فيها من الأخطاء الكثيرة، إنما هو عبارة عن تعريف مختصرٍ بمنهجهم لئلا يغتر بهم من لا علم له وببعض مؤلفاتهم ومناهجهم بيانًا للناس وهدىٰ.

وهناك من رأىٰ المخالفة ديدنًا يخالف في سبيل الطعن والتشهير بالألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مستغلًّا سهوًا أو خطأ وقع فيه، ولا عصمة إلا للمعصوم، فحاول إسقاطه جملةً.

قال ﷺ: «سيَخرُجُ في أُمَّتي أقوامٌ تَتجارىٰ بِهِمُ الأهواءُ كما يَتجارَىٰ الكَلَبُ

بصَاحِبِه، ولا يَبقىٰ منه عِرقٌ ولا مِفصلٌ إلا دخَلَه»[1].

قال الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فإنني في بعض الأحيان قد يبدر مني أثناء حديثي عباراتٌ في أشخاص، أو كلماتٌ في أعيان أو هيئات، ما قلتُها إلا غَيرةً علىٰ الدين واهتمامًا بأحكامه، لا تحريضًا علىٰ أحد ولا إثارةً لأحقاد، وليس هذا غريبًا من أمثالنا نحن الخلف والمحاطين بظلمات من الفتن؛ فقد صدَرَ نحوُها أو مِثلُها -أو ما هو أقسىٰ منها- من الرسول ﷺ، أو بعض الصحابة، مثل قول أحدهم للرسول ﷺ: ما شاء اللهُ وشئتَ يا رسولَ الله! فقال له ﷺ: «**أجَعَلْتَنِي لله نِدًّا؟!**»، وقوله ﷺ لذلك الخطيب الذي قال: من يُطِعِ اللهَ ورسولَهُ فقد رَشَدَ، ومَن يَعْصِهِما فقد غَوَىٰ! فقال له ﷺ: «**بئسَ خطيبُ القومِ أنتَ**»... فمثل هذه الكلمات لا يجوز أن يُبنَىٰ عليها اتِّهامٌ لقائليها... ولكنا ابتُلينا في العصر الحاضر بأناس يتتبَّعون العثرات والمتشابهات، ويُعْرِضون عن المُحكمات الواضحات، المؤكِّدات لما قلنا، بقصد إيقاع الفتنة بين الإخوة المؤمنين، أو بينهم وبين بعض أولياء الأُمور...»[2] اهـ.

وقال سماحةُ الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع فتاوىٰ ومقالات الشيخ ابن باز» (٢٧/ ١٩):

«فالواجب علىٰ الداعي إلىٰ الله، أن يرغِّب الناس في العلم، في حضور

---

(١) «صحيح الترغيب» (رقم ٤٨).

(٢) انظر: «الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر» (ص٨٦) للشيخ عبد العزيز السدحان؛ و«مسائل علمية في الدعوة والسياسة الشرعية» (ص٥٠) لعلي الحلبي.

دعوة علماء السنة، ويدعوهم إلىٰ القبول منهم، ويحذر التنفير من أهل العلم المعروفين بالعقيدة الصحيحة، والدعوة إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، وكل واحد له أخطاء، ما أحدٌ يَسلَم، قال النبي ﷺ: «**كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون**»، وهكذا قول العلماء، قال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: (ما منا إلا رادٌّ ومردود عليه، إلا صاحب هذا القبر) يعني الرسول ﷺ.

فكل عالم له أخطاء، فالواجب أن ينبه علىٰ أخطائه بالأسلوب الحسن، ولكن ما ينفَّر منه وهو من أهل السنة، بل يوجَّه إلىٰ الخير، ويعلَّم الخير، وينصح بالرفق في دعوته إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ وينبه علىٰ خطئه، ويدعىٰ الناس إلىٰ أن يطلبوا منه العلم، ويتفقهوا عليه مادام من أهل السنة والجماعة، فالخطأ لا يوجب التنفير منه، ولكن ينبه علىٰ الخطأ الذي وقع منه، فكل إنسان له أخطاء، ولكن الاعتبار بما غلب عليه، وبما عرف عنه من العقيدة الطيبة... فالواجب علىٰ علماء السُّنَّةِ التعاونُ علىٰ البِرِّ والتَّقوىٰ والتواصي بالحق، والرفق فيما بينهم، والحرص علىٰ إزالة أسباب الفرقة والاختلاف، والتفاهم في الأخطاء والغلط، كل واحد يخطئ، لابد من التفاهم بين الجميع بالمكاتبة أو بالاجتماع أو بالهاتف، حتىٰ تزول الفُرقة، حتىٰ تزول الوحشة، وحتىٰ يجتمع الجميع علىٰ الحق والدعوة إليه... فالواجب التعاون علىٰ البر والتقوىٰ والتَّناسي عمَّا قد يقع من زَلَّةٍ وهَفْوَةٍ» اهـ.

وقال الإمامُ ابنُ حِبَّان في «روضة العُقلاء» (ص١٢٥):

«فمَنِ اشْتَغَلَ بعيوبِ النَّاس عن عيوبِ نفسِه عَمِيَ قلبُهُ، وتَعِبَ بدنُهُ، وتعذَّرَ عليه تركُ عيوبِ نفسه، وإنَّ مِن أعجزِ النَّاس مَن عابَ النَّاسَ بما فيهم، وأعجزُ منه مَن عابَهُم بما فيه».

وقد صحَّ عن رسولِ الله ﷺ قولُهُ: «**إنَّك إن تتبَّعْتَ عوراتِ المسلمين أفسدتَهم، أو كِدتَ أن تفسِدُهم**»(١).

قال الشيخ محمد بن صالح ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وهنا مسألة: يوجد من يتعمد البحث في أشرطة وكتيبات بعض العلماء عن الزلات، فهل هذا الأمر سائغ؟

والجواب أن نقول: تتبُّع عورات المسلمين محرَّمة -ولاسيَّما العُلماء- وقد جاء في الحديث: «**يا مَعْشَرَ مَن آمَنَ بلِسانِه، ولم يدخُلِ الإيمانُ قلبَه، لا تَغتَابُوا المُسلِمِين، ولا تتَّبعوا عَوراتِهم، فإنَّه مَنِ اتَّبع عَوراتِهم يَتَّبع اللهُ عورتَه، ومَن يتَّبعِ اللهُ عورتَهُ يَفْضَحْهُ في بَيْتِه**»، فلا يجوز تتبع العورات، وتتبع العورات عورة، فهذا الذي ذهب يتتبع عورات الناس هو واقع في عورة.

والواجب لمن صدر منه ما يُنْتَقد عليه، أن يدافع الإنسان عن أخيه إذا سمع من يَنْتَقِدُهُ، ويقول: لعله اشتبه عليه الأمر، لعل له تأويلًا، ولاسيَّما مَن عُرِف بالصدق والإخلاص وحُبِّ نشر العلم»(٢) اهـ.

---

(١) صححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤٨٨٠).

(٢) «شرح حلية طالب العلم» (ص١٥٤) طبعة مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية.

ولسنا في صدد تتبع عورات أهل العلم وزلاتهم، والمعصوم من عصمه الله، لكن رأينا أن نذكر شيئًا مختصرًا عن مناهجهم وتحقيقاتهم نقلًا لا تحريرًا وتوضيحًا، للأنس بتراجمهم ومعرفة تحقيقاتهم وسبلها والنظر فيها، وما نحن فيما مضىٰ إلا كمثل بَقْل في أصول نَخْل طوال.

ونذكر في هذا الصدد قول ابن خلكان رَحِمَهُ اللَّهُ في «وفَيَات الأعيان» (المقدمة (١/ ٢٠):

«لكن ذكرتُ جماعةً من الأفاضل الذين شاهدتُهم ونقلتُ عنهم، أو كانوا في زمني ولم أرهم، ليطلع علىٰ حالهم من يأتي بعدي» اهـ.

وقال العلامة الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ في «التنوير شرح الجامع الصغير» (٩/ ٥٨٢):

«وهذا هو لئيم الطَّلَبة وخبيث الحضَّار عند العالِم، متتبع العثرات، وكاشف العورات، ودافن الحسنات، وما أكثرَ هذا النوع -لا كثَّرَهم الله-! فإنهم الذين أفسدوا معالِمَ العِلم، وملَئُوا المواقف علىٰ العلماء أحاديثَ كاذبة... وبئس الجزاء أن يجازي التلميذ شيوخه بإشاعة هفواتهم وزلاتهم، فإنه لابد لكل جوَاد مِن كَبْوة، ولكل صارم مِن نَبْوَة.

ومَن ذا الذي تُرضىٰ سَجاياه كُلُّها كفىٰ المَرءُ نُبلًا أن تُعدَّ مَعايِبُه

فخيرُ الناس مَن أشاع الخيرَ عن العلماء وأذاعه، ودافع عنهم إن سمع قادحًا فيهم» اهـ.

فإنَّ مِن أقل القليل وردٌّ للجَميل أن يُعرف لأهل الفضل فضلهم، وأقل ما يقدَّم لهم نشرُ محاسنهم ومآثرهم للعباد، وبثُّ علومهم في البلاد، ومِن هذا المنطلق أحببتُ أن أُساهم بنُبذ مُختصرة ممن ذكرهم الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» من الأعلام المعاصرين، وليس قصدي الاستيعاب، إنما هو تعريف يسير موجز مختصر نسوق عَبَقًا مِن سِيَرهم وتراجمهم ومؤلفاتهم.

وأحيانًا يذكر الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردَّه علىٰ بعض تخريجاتهم واجتهاداتهم ومؤلفاتهم.

وأنبِّه علىٰ أمرٍ مهم: وهو أنني لست أهلًا للرد علىٰ من ذكرهم الشيخ وتفنيد أقوالهم وترجيحاتهم، ولا يُفهم ولا يُتصور أننا نُجيز لأنفسنا أن نستدرك أو نرجح رأيًا علىٰ آخر، ولقد اقتصرنا علىٰ ذكر أسمائهم دون اختصار مُخِلٍّ ولا تطويل مُمِلٍّ، مستعينين بكتب التراجم المعاصرة، ولا يخفىٰ علىٰ أحد من طلاب العلم وأهله ما للشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من مزية فضل وعلم ومنَّة علىٰ طلاب العلم وبخاصة أهل الحديث، ومن أتىٰ بعده فهم عيال علىٰ كتبه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والمعصوم من عصمه الله.

وفي ذلك قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٢٣- ط: مؤسسة الرسالة):

«ومن أنواع النصح لله تعالىٰ وكتابه ورسوله-وهو ما يختص به العلماء-: ردُّ الأهواء المضِلَّة بالكتاب والسنة، وبيان دلالتهما علىٰ ما يخالف الأهواء كلها، وكذلك ردُّ الأقوال الضعيفة من زلات العلماء، وبيانُ دلالة الكتاب والسنة علىٰ ردِّها، ومن ذلك بيان ما صحَّ من حديث النبي ﷺ وما لم يصح منه

بتبيُّنِ حالِ رواته ومَن تُقبل رواياتُه منهم ومن لا تُقبل، وبيان غلط مَنْ غلط مِن ثقاتهم الذين تُقبل روايتهم» اهـ.

ومن خلال مطالعتي لـ«السلسلة الضعيفة» أكثر من مرة، حيث يقف الناظرُ -الطالبُ للحق بعيدًا علىٰ العصبية المَقيتة- إلىٰ جهود الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليقف مندهشًا ومنبهرًا بما تمتع به رَحِمَهُ ٱللَّهُ من همة عالية، وعزيمة راسخة علىٰ إكمال ما بدأ به مشروعه وهو «تقريب السنة بين يدي الأمة» وتنقية الشوائب مما لا يصح من الرواية، والرد علىٰ أخطاء وأوهام للمحققين لكتب التراث.

وسوف تزداد دهشةُ القارئ الىٰ الجهود المبذولة لخدمة السُّنة من خلال تعليقه رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ الأحاديث النبوية وشدة استحضار أوهام المخالف، والمعصوم من عصمه الله تعالىٰ.

ومما يزيد العالمَ رفعة وتمكينًا هو التطبيق العملي والعمل بالعلم، لذا قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«لقيتُ مشايخ أحوالهم مختلفة، يتفاوتون في مقاديرهم في العلم، وكان أنفعهم لي في صحبته العامل منهم بعلمه، وإن كان غيره أعلم منه»(١).

ويعلم الله أن الشيخ ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أشد الناس تمسكًا بالسُّنَّة وحبًّا لها بالدفاع عنها، وإعجابًا بجهود علمائها في خدمة السنة النبوية، وتقديرًا لجهودهم، ولكن كما ذُكر غَيرةً علىٰ الدين واهتمامًا بأحكامه لا

(١) «صيد الخاطر» (ص٢٥٨) ط: دار ابن خزيمة.

تحريضًا علىٰ أحد ولا إثارة لأحقاد.

ومن سنن الله الكونية في خلقه قلَّ أن تجد عالمًا من علماء الأمة إلا وقد اختُلف فيه علىٰ مرِّ العصور بين مادح وقادح، وبين محبٍّ ومُبغض، وبين غالٍ وجافٍ، وبين منصفٍ وغالٍ، والانصافُ عزيز وبخاصة في هذا الزمان.

وأكثر من رأيته يتمادىٰ ويطعن ويُسرف في الوقيعة والحضِّ من منزلة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ هو السَّقَّاف لشدة انحرافه عن السُّنَّة انحرافًا أخرجه عن الحق والعدل، فتراه يتعمد الكذب والسبَّ.

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «السلسلة الضعيفة» (١/ ٣):

«ولما كان من طبيعة البشر التي خلقهم الله عليها العجز العلمي المشار إليه في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ كان بديهًا جدًّا أن لا يجمُدَ الباحثُ عند رأيٍ أو اجتهادٍ له قديم، إذا ما بدا له أن الصواب في غيره من جديد، ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالًا متعارضة عن الإمام الواحد؛ في الحديث وتراجم رواته، وفي الفقه، وبخاصة عن الإمام أحمد، وقد تميَّز في ذلك الإمام الشافعي بما اشتهر عنه أن له مذهبين: قديم وحديث.

وعليه؛ فلا يستغربن القارئ الكريم تراجعي عن بعض الآراء والأحكام... وإن مما يساعد علىٰ ذلك فوق ما ذكرت من العجز البشري أننا نقف ما بين آونة وأخرىٰ علىٰ مطبوعات جديدة؛ كانت أصولها في عالم المخطوطات أو المصورات، بعيدة عن متناول أيدي الباحثين والمحققين، إلا ما شاء الله منها

لمن شاء، فيساعد ذلك من كان مهتمًّا بالوقوف علىٰ هذه المطبوعات والاستفادة منها علىٰ التحقيق أكثر من ذي قبل.

وهذا وذاك هو السر في بروز كثير من التصحيحات والتعديلات علىٰ بعض ما يُطبع من مؤلفاتي الجديدة، أو ما يُعاد طبعه منها... وينتقدني لذلك بعض الجهلة الأغرار، كذلك السَّقاف هداه الله» اهـ.

وكما أن الخطأ والوهم صفة لازمة في البشر لا تنفك عنهم، وكلٌّ يؤخذ منه ويُردُّ عليه، والمعصومُ مَن عصمه الله، فلا يزال علماؤنا يردُّ بعضُهم علىٰ بعض لا احتقارًا وازدراءً لهم، لكن بيانًا للصواب والاجتهاد، وكل مأجور بإذن الله.

وكما ذكر ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «درء تعارض العقل والنقل» (٩/ ٣٤):

«وقد يكون الرجل من أذكياء الناس وأحَدِّهم نظرًا ويُعميه عن أظهر الأشياء، وقد يكون من أبلدِ الناس وأضعفهم نظرًا ويَهديه لما اختُلف فيه من الحق بإذنه، فلا حول ولا قوة إلا به؛ فمن اتَّكل علىٰ نظره واستدلاله، أو عقله ومعرفته، خُذِل، ولهذا كان النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة كثيرًا ما يقول: «**يا مُقلِّبَ القلوبِ ثَبِّت قلْبِي علىٰ دِينِكَ**»..» اهـ.

وإذا زَلُّوا أو أخطئوا فالتناصح فيما بينهم والتماس الأعذار لأخوانهم، كما روىٰ البيهقي في «شُعَب الإيمان» (٨٣٣٦)، وهَنَّادٌ في «الزُّهْد» (١٢٢٥)، وأبو نُعَيْم في «حِلية الأولياء» (٢/ ٢٨٥) عن أبي قِلابة؛ قال: «إذا بَلَغَكَ عن أخيك شيءٌ تكرهُهُ؛ فالتمِس له العُذْرَ جَهْدَكَ؛ فإنْ لم تجدْ له عُذْرًا؛ فقُل في نفسِك:

لعلَّ لأخِي عُذرًا لا أعلمُهُ!»!

وما أجملَ ما كتبه العلَّامةُ الشيخ سُليمان بن سَحْمَان رَحِمَهُ اللَّهُ في «الدُّرَر السَّنِيَّة في الأجوبة النجدية» (٨/ ٤٩٠) -لبعض إخوانِه- تصحيحًا لِمَا أَخْطَأ به في بعضِ ما كَتَبَهُ-: «وتذكَّرْ: أنِّي إنْ رأيتُ في كلامِك عثرةً، أو هفوةً؛ فالمؤمنُ مرآة أخيه».

وقد قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٢٢٢):

«ولا يَسُوغُ الذمُّ والعقوبةُ بالشُّبُهاتِ، ولا يَسُوغُ جعلُ الشيءِ حقًّا، أو باطلًا أو صوابًا، أو خطأ بالشُّبهاتِ» اهـ.

وكلما كان القصد لوجه الله سهَّل الله أمره ويسَّره وشرح صدره، وقَبِلَه الخَلق.

قال العلامة ابنُ الوزير اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ في «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» (١/ ٢٢٤):

«والقاصد لوجه الله لا يخاف أن يُنقد عليه خلل في كلامه، ولا يَهاب أن يُدَلَّ علىٰ بطلان قوله، بل يُحبُّ الحق من حيث أتاه، ويقبل الهُدىٰ ممن أهداه، بل المخاشنة بالحق والنصيحة أحبُّ إليه من المداهنة علىٰ الأقوال القبيحة، وصديقك مَن أصْدَقَك لا مَن صَدَّقَك» اهـ.

وكما في «تذكرة السامع والمتكلم» لابن جماعة رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٥٨):

«**قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ**: حق علىٰ طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه، والصبر علىٰ كل عارض دون طلبه، وإخلاص النية لله تعالىٰ في إدراك

علمه نصًّا واستنباطًا، والرغبة الىٰ الله تعالىٰ في العون عليه» اهـ.

ومما يستدعي أحيانًا شدة الحِدَّة من الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في أمرٍ ما أنه رأىٰ العجبَ في ثنايا اطلاعه علىٰ تحقيقات عصرية تخالف المعقول والمنقول، ودخول مَن لا يحسن في غير فنِّه، وكما قيل: مَن تكلَّم في غير فنِّه أتىٰ بالعجائب.

قال الحافظ المزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٦٢):

«لو سكت مَن لا يدري لاستراح وأراح، وقلَّ الخطأ، وكثر الصواب».

وكما ذكر الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ٨٩٨):

«فتذكر أن لكل جواد كبوة؛ بل كبوات، ولكن الأمر كما قال الله: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]؛ فالعبرة بما يغلب علىٰ الشخص من خير أو شر، أو علم أو جهل، أو صواب أو خطأ» اهـ.

وأخيرًا أقول وأذَكِّر بقول الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ كما في مقدمة «السلسلة الضعيفة» (١/ ٦):

«**وبهذه المناسبة أقول**: إني أنصح كلَّ مَن أراد أن يرد عليَّ -أو علىٰ غيري- ويبيِّن لي ما يكون قد زلَّ بِهِ قلمي، أو اشتط عن الصواب فكري، أن يكون رائده من الرد النصح والإرشاد، والتواصي بالحق، وليس البغضاء والحسد، فإنها المستأصلة للدِّين، كما قال ﷺ: «**دبَّ إليكم داءُ الأُمَم قَبلَكم: البَغضَاءُ والحَسَد، والبَغضاءُ هي الحالِقَةُ، ليس حالِقَة الشَّعر، ولكن حَالِقَة الدِّين**».

كما هو شأن ذوي الأهواء والبدع مع أهل الحديث وأنصار السنة في كل زمان ومكان، وكما فعل معي بالذات كثير منهم -ولا يزالون مع الأسف- كالأعظمي، والغُماري، ومَن نحا نحوهم من المتعصبة الجهلة!» اهـ.

ومما لفت انتباهي: أنه في بعض الأحيان أجد الشيخ الألباني رحمه الله يشير إلىٰ سبب تخريجه الحديث، ولقد تجمَّعت أسباب عديدة في ثنايا الكتاب، ومِن دواعي إخراج وتحقيق الألباني رحمه الله لبعض الأحاديث في «السلسلة الضعيفة» عدة أسباب، نجملها ونلخِّصها في الآتي:

(١) الطبيعة البشرية:

قوله في مقدمة «السلسلة الضعيفة» (١/ ٣):

«ولما كان من طبيعة البشر التي خلقهم الله عليها العجز العلمي المشار إليه في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ كان بدَهِيًّا جدًّا أن لا يَجمُدَ الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم، إذا ما بدا له أن الصواب في غيره من جديد، ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالًا متعارضة عن الإمام الواحد؛ في الحديث وتراجم رواته، وفي الفقه، وبخاصة عن الإمام أحمد، وقد تميز في ذلك الإمام الشافعي بما اشتهر عنه أن له مذهبين: قديم وحديث.

وعليه؛ فلا يستغربنَّ القارئ الكريم تراجعي عن بعض الآراء والأحكام التي يُرىٰ بعضها في هذا المجلد تحت الحديث (٦٥) عند الكلام علىٰ حديث: «لا تذبحوا إلا مُسِنَّة»، وغير ذلك من الأمثلة؛ فإن لنا في ذلك بالسلف أسوة حسنة.

وإن مما يساعد علىٰ ذلك فوق ما ذكرتُ من العجز البشري أننا نقف ما بين آونة وأخرىٰ علىٰ مطبوعات جديدة؛ كانت أصولها في عالم المخطوطات أو المصورات، بعيدة عن متناول أيدي الباحثين والمحققين، إلا ما شاء الله منها لمن شاء، فيساعد ذلك مَن كان مهتمًا بالوقوف علىٰ هذه المطبوعات والاستفادة منها علىٰ التحقيق أكثر من ذي قبل.

وهذا وذاك هو السر في بروز كثير من التصحيحات والتعديلات علىٰ بعض ما يطبع من مؤلفاتي الجديدة، أو ما يُعاد طبعه منها، كهذا المجلد الذي بين يديك، وينتقدني لذلك بعض الجهلة الأغرار، كذلك السقاف هداه الله» اهـ.

(٢) الردود العلمية علىٰ بعض الرسائل المعاصرة:

وتجد ذلك في هذا البحث وأسماء المردود عليهم، ورسائلهم العلمية ومناقشتها مناقشة علمية علىٰ ضوء الأدلة الشرعية واحتجاجهم بالأحاديث النبوية.

(٣) عدم اطمئنان الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ لتحقيق بعض المحققين المعاصرين، والمطابع التجارية، كمثل المعلِّقين الثلاثة علىٰ «الترغيب» للأصبهاني، وارتجالهم المعهود، وجهلهم وغرورهم، وأنهم يَخبطون خبط عشواء في الليلة الظلماء، وأنهم يفسرون حسب أهوائهم دون علم، والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة؛ وغيرهم من المحققين المعاصرين.

(٤) تقدير الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ لجهود المتقدمين، ومدىٰ تقدمهم علىٰ غيرهم،

وقوله في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٣١٣):

«ولكن نحن المتأخرين لا يسعنا إلا أن نقبل تفسير المتقدمين لأَعلَمِيَّتِهِم، ما لم يكن هناك ما يدل علىٰ خطئهم...» اهـ.

ومن الأمثلة علىٰ ذلك قوله رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ١٠٥٦):

«ولو جاز لنا أن نحابي الإمام البخاري؛ لقلنا: إنه قد توبع الفضيل علىٰ لفظه، ولكن معاذ الله! أنْ نحابي في حديث رسول الله ﷺ أحدًا؛ ذلك لأن المتابِع مثل المتابَع أو أسوأ منه، فقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٤٥٢/ ١٣٥٨): «سألت أبي عن حديث رواه المسيب بن واضح عن حفص بن ميسرة عن مسلم بن أبي مريم عن ابن جابر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ:... (فذكر الحديث) قال أبي: هذا خطأ؛ والصحيح ما رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث»..» اهـ.

(٥) تتابع بعض المحققين علىٰ تقليد بعض دون الانتباه لسقط أو تصحيف أو وهم أو تحريف، وذلك من باب حسن الظن، وجرىٰ التتابع والعمل به فزاد ضِغْثًا علىٰ إبَّالَة، فمثلًا نجد متابعة الهيثمي للأصبهاني فلا يكاد ينفك عنه قيدَ أُنْمُلة إلا بالنقل.

(٦) مِن دواعي التخريج: قد يخفىٰ هذا التحقيق علىٰ الحُفَّاظ، كما في قوله رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٥٥٧):

«ومن أجل النكارة المشار إليها في صدر هذا البحث خرَّجت الحديث هنا، وبيان عللها، مع أنها تمثل واقع كثير من شباب الصحوة المزعومة اليوم، الذين يرد بعضهم علىٰ بعض، ويطعن بعضهم في بعض للضغينة لا النصيحة، ووصل تعدِّيهم وشرُّهم إلىٰ بعض العلماء وأفاضلهم، ونبزوهم بشتىٰ الألقاب، غير متأدبين بأدب الإسلام: «**ليس منَّا مَن لم يَرحَم صَغيرَنا، ويُوقِّرْ كَبيرَنا، ويَعرِفْ لِعَالِمِنَا حَقَّهُ**»، ومغرورين بنُتَف مِن العلم جمعوه من هنا وهناك حتىٰ توهَّموا أنهم علىٰ شيء، وليسوا علىٰ شيء، كما جاء في بعض أحاديث الفتن، وصرفوا قلوب كثير من الناس عنهم بأقوالٍ وفتاوىٰ يُنبئ عن جهل بالغ، مما يذكِّرنا بأنهم من الذين أشار إليهم النبي ﷺ بقوله في الحديث الصحيح:

«**إنَّ اللهَ لا يَقبضُ العِلمَ انْتِزاعًا يَنتَزِعُه مِن العِبَاد، ولكنْ يَقبِضُ العِلمَ بقَبضِ العُلماء، حتىٰ إذا لم يُبْقِ عالمًا؛ اتَّخذ الناسُ رُءوسًا جُهَّالًا، فسُئِلُوا، فأَفْتَوْا بغَيْرِ عِلمٍ، فضَلُّوا وأَضَلُّوا**». متَّفق عليه، وهو مخرج في «الروض النضير» (٥٧٩)...» اهـ.

(٧) الرد العلمي علىٰ بعض المقالات التي نَشرت الأحاديث بلا تثبت في الجرائد الرسمية وسياقها مساق المُسَلَّمَات، وكما الحال في بعض الاذاعات الإسلامية تصديرها الأحاديث بلا عَزو ولا تثبُّت يُذكر.

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ٢٧) عند تعليقه علىٰ حديث رقم (٦٠٠٩) «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ! إِذَا سَمِعْتُنَّ أَذَانَ هَذَا الْحَبَشِيِّ وَإِقَامَتَهُ؛ فَقُلْنَ كَمَا يَقُولُ، فَإِنَّ لَكُنَّ بِكُلِّ حَرْفٍ أَلْفَ أَلْفَ دَرَجَةٍ. فَقَالَ عُمَرُ: هَذَا لِلنِّسَاءِ؛

فَمَا لِلرِّجَالِ؛ قَالَ: ضِعْفَانِ يَا عُمَرُ!». «منكر جدًّا»:

«ولقد كان من البواعث علىٰ تخريج الحديث هنا وتحرير القول فيه أنني سمعته في ضحىٰ هذا اليوم (الأربعاء ٢٢ جمادىٰ الأولىٰ سنة ١٤١٠) من الإذاعة السعودية، فتمنَّيت أن تتميَّز عن سائر الإذاعات بأن يَختار المتكلمون فيها الأحاديثَ الثابتة عن النبي ﷺ ليَنشروا علىٰ الأمة الثقافة الصحيحة النافعة» اهـ.

(٨) التفريق بين راوٍ اشتبه اسمُه مع اسمِ راوٍ آخر، واسمُ أبيه مع اسم أبيه، والترجيح فيما بينهم.

(٩) تتابع الحفاظ علىٰ تقليد بعضهم بعضًا لعدم معرفتهم لهذا الراوي، مع أنه مترجم له في كتب التراجم القديمة التي هي المرجع الأصلي في كثير من التراجم الواردة في كتب الحفاظ.

(١٠) الكشف علىٰ علل خفيَّة خَفِيت علىٰ كثير من الحفاظ وبخاصة الحافِظَيْن الذَّهبي والعَسْقلاني، وغيرهما:

كما في «السلسلة الضعيفة» (١١/ ٣٠-٣٣) باختصار، حديث رقم (٥٠٢٠):

«(ما من مسلم أو إنسان أو عبد يقول حين يمسي وحين يصبح ثلاث مرات: رضيتُ بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبيًّا؛ إلا كان حقًّا علىٰ الله أن يرضيه يوم القيامة). ضعيف.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/ ٧٨ و١٠/ ٢٤٠)، وفي «المسند» (٢/ ١٠/ ٢)، وعنه ابن ماجه (٣٨٧٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٤٧١)،

وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٤/ ١٦٨١/ ٣٠١٠): نا محمد بن بشر قال: نا مسعر قال: حدثني أبو عَقِيلٍ عن سابق عن أبي سَلَّام خادم النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال:... فذكره.

أبو عَقيل؛ كما سبق، فهو مجهول العين، وقد كنتُ قلتُ في تعليقي علىٰ «الكلم الطيب» (ص ٣٤ - الطبعة الثانية): إنه مجهول الحال؛ فقد رجعت عنه، ولعل السبب في ذلك أنني اعتمدت يومئذ علىٰ قول الحافظ في «التقريب»: إنه مقبول! ولم أرجع إلىٰ ترجمته في «التهذيب» لأتبين أنه لم يرو عنه سوىٰ هاشم هذا، فتنبه! وهاشم بن بلال - هو أبو عَقيل-؛ وهو ثقة؛ من رجال مسلم.

ولذلك، ولم أذهب في تعليقي علىٰ «الكلم الطيب» إلىٰ تقوية الحديث بمجموع الطريقين، مع ما بين متنيهما من الاختلاف في اللفظ كما هو ظاهر بأدنىٰ تأمل.

وقد جاء ذكره في «صحيح الكلم الطيب» برقم (٢٣) سهوًا مني، أرجو الله أن يغفره لي، فيُرجىٰ حذفه.

وقد يشتبه بحديث آخر مختصر جدًّا عن أبي سعيد الخدري؛ مخرَّج في «الصحيحة» (٣٣٤)؛ كما وقع لبعض الطلبة، فليتنبه له.

وقد جاء هذا الوِرْد في حديث آخر مقيدًا بالصباح فقط، وبأجرٍ آخر، وهو في «الصحيحة» (٢٦٨٦)، ولعل هذا الحديث الصحيح -والذي قبله- هو الذي حمل الحافظ العسقلاني علىٰ قوله في حديث الترجمة: «حديث حسن»! ثم قلده

من قلده من المعاصرين؛ كالشيخ عبد القادر أرناؤوط في تعليقه علىٰ «الوابل الصيب» (ص ٥٧)!!» اهـ.

(١١) تراجع الألباني فيما ذهب قديمًا إلىٰ تصحيح حديث جريًا علىٰ ظاهر إسناده وتبعًا لمن قواه من السلف وقد تبين ولاح له علته فتراجع عنه، والمعصوم من عصمه الله.

(١٢) العجلة في التخريج الذي يصيب المرء -أحيانًا- نظرًا لسبب أو آخر، فتبعه مَن بعده دون أن يجتهد أو يتمكن من الرجوع إلىٰ سند الحديث والنظر فيه.

(١٣) الحداثة في العلم، وقلة التحقيق عند المبتدئين المعاصرين، وضحالة العلم:

قال الألباني رحمه الله في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٢٧١):

«(تنبيه): مما يدل علىٰ الحداثة في هذا العلم والجهل به، ممن استسهله وادعىٰ التحقيق فيه، ما جاء في الطبعة الجديدة ذات الأربع مجلدات لكتاب «الترغيب» للمنذري بتعليق ثلاثة من المحققين -زعموا- ألَا وهو قولهم في شرح لفظة (جَمْع) (٢/ ١٥٤): «بـ(جمع): بـ(عرفات)»!

وإنما هي مزدلفة -كما لا يخفىٰ عن المبتدئين-! ومن الغريب أن في بعض تلك الأحاديث التي بين أيديهم ما يساعدهم -بل يساعد الأعاجم الذين

لا يعرفون من العربية شيئًا- علىٰ أن لا يقعوا في مثل هذا الخطأ الفاحش، لأن الأحاديث يفسر بعضها بعضًا -كما هو معلوم-، ففي حديث ابن مرداس المشار إليه آنفًا: «أن رسول الله ﷺ دعا لأُمَّته عشِيَّةَ عرفة... فلما أصبح بـ(المزدلفة)...» اهـ.

وقال -أيضًا- رحمه الله في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٢٧٦):

«فتنبه! وتفقه في هذا العلم، فإنه في كثير من علومه فيه دقَّة متناهية، لا يتنبه لها المحْدَثون المتعلقون، بل المُتسلِّقون علىٰ هذا العِلم الشريف، مثل أولئك المعلِّقين الثلاثة علىٰ «الترغيب» في طبعتهم الجديدة التي يعجبك ظاهرها، ويحزنك مَخبَرُها، لكثرة أخطائهم فيها، وادعاءاتهم الباطلة فيها دون أي بحث أو تحقيق...» اهـ.

وقال رحمه الله في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٢٨٤):

«ومنه يتجلىٰ جناية المعلِّقين علىٰ «الترغيب»، بل علىٰ السنة، فإنهم حسَّنوا الحديث مع نقلهم التصحيح المذكور، فلا هم وافقوه، ولا هم بيَّنوا وجه تحسينهم إياه حتىٰ يُعذروا، وعلىٰ ذلك جَرَوْا في عامة تعليقاتهم، فهم ينقلون عن بعض كتبي -مثلًا- التصحيحَ، ويُصدِّرون كلامهم بالتحسين! مما يشعر الواقف علىٰ أسلوبهم، أنهم يريدون أن يتظاهروا بأنهم مجتهدون في هذا العلم، وهم في واقعهم غارقون في التقليد إلىٰ أذقانهم! وأنهم يحبُّون أن يُحمدوا بما لم يفعلوا! والعياذ بالله تعالىٰ» اهـ.

وغير ذلك لو ذكرته لتجاوز المجلد.

(١٤) إعادة تخريج حديث بشكل موسَّع لزيادة فائدة، والاطلاع علىٰ كتب طُبعت في الآونة الأخيرة، ودفع وَهمٍ أو بيان حالِ راوٍ.

(١٥) التنبيه علىٰ بعض مساوئ المطابع، وجشع الطابعين، والناشرين الجشعين، الذين لا هَمَّ لهم إلا تكثير الصفحات وتسويدها، حيث قال في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٥٦٩):

«لقد ابتليت الأمة الإسلامية اليوم ببلايا لم تكن معروفة مِن قبل، وهي استحلال الكسب الحرام بأساليب عديدة، وطرق مختلفة، قائمة علىٰ التزوير ومخادعة الجماهير، مِن أسوئها ادعاء العلم والمتاجرة به من بعض الطلبة، واستغل ذلك بعض الطابعين والناشرين الجشعين، الذين لا هَمَّ لهم إلا بتكثير المجلدات وتضخيمها بالحواشي والتعليقات التي لا تحقيقَ فيها إلا مجرد النقل من الكتب المطبوعة، بقلم مَن لا يُحسِنون شيئًا يُذكَر مِن العلم مقابل دُرَيْهِمات معدودا+ت، وقد نبَّهت علىٰ شيء من ذلك في بعض المناسبات، من آخرها ما سوَّد به المعلقون الثلاثة مطبوعتهم الحديثة لكتاب «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذري من أخطاء وأوهام من تصحيح الضعيف وتضعيف الصحيح، وغير ذلك.

وبين يدي الآن؛ تفسير الإمام الواحدي: «الوسيط» طبع دار الكتب العلمية في بيروت سنة (١٤١٥هـ)، وإن مما يسترعي الانتباه ويلفت النظر، أن

الناشر المحترم، قد زيَّن الصفحة الأولىٰ وكذلك الغلاف من المجلدات الأربعة تحت جملة (تحقيق وتعليق) بأسماء أربعة من الدكاترة؛ أحدهم أزهري، واثنان آخران: الشيخ... الشيخ...! ولدىٰ الرجوع إلىٰ مقدمة الكتاب، وقد أخذت أربعين صفحة من القياس الكبير! فلا يتبين القارئ منها مطلقًا ما هو تخصص كل من هؤلاء من التعليق والتحقيق المزعوم، مَن هو المسئول مثلًا عن التخريج والتصحيح والتضعيف للأحاديث، والمسئول عن مقابلة النسخ المخطوطة؛ وعن اللغة والشعر ونحو ذلك؟!

نعم؛ لقد قيل في الدكتور الأزهري إنه: «قدَّمه وقرَّظَه» فإذا رجع القارئ إلىٰ المقدمة؛ لم يجد لها نهاية مُوقَّعة باسم الدكتور! ووجد في صفحة (٢١) عنوان: «منهج الواحدي في التفسير» في آخرها: «وكتبه...» وذكر اسم الشيخين المشار إليهما، ثم يجد بعدها إلىٰ صفحة (٤٠) ترجمة للواحدي، ووصف لمخطوطات الكتاب، ثم عنوان: «المنهج المتبع في التحقيق» (ص ٣٦)، وتحته فِقرة عن تخريج الحديث، ثم كرر العنوان (ص ٣٩)! كما كرر الفقرة أيضًا!! ثم ختم الكلام بدون توقيع أيضًا؛ فلم ندر من هو صاحب المنهج والتخريج، ويلاحظ في كلامه تكرار مُخلٍّ ومُمِلٍّ لبعض الجُمَل مما يشير إلىٰ أنه حديث عهد بالكتابة أيضًا، وهذا النوع من الغموض والعِيِّ في البيان إن دلَّ علىٰ شيء - كما يقول بعضهم اليوم- فإنما يدل علىٰ أن الأمر قد وُسِّد إلىٰ غير أهله! ومجال تأكيد ذلك واسع جدًّا جدًّا، ولا فائدة من ذلك تُذكر، ولاسيما في هذه المناسبة، ولكن حسبي من ذلك مثالان فقط للعبرة:

الأول: ترجم لـ(أحمد بن يونس) الثقة، ولا فائدة هنا من توثيقه، وفوقه من لا يوثق به، وبخاصة شيخه (سلام بن سليم) المتروك، ومع ذلك سكت عنه، وما ذاك؛ إلا لأنه لم يعرفه، ولو عرفه؛ لم يجز له أن يُغمِضَ عينه عنه، ويُوثِّق مَن دونه!

والآخر: أول حديث يواجهنا في «الوسيط» ما ساقه بإسناده (١/ ٤٦) عن البراء بن عازب مرفوعًا بلفظ:

«العلماء ورثة الأنبياء، يُحبُّهم أهل السماء، ويستغفر لهم الحيتانُ في البحر إلىٰ يوم القيامة».

فقال مُخرِّجُه المجهول:

«أخرج البخاري صدرَه في «الصحيح»، كتاب العلم، باب العلم قبل العمل (١/ ٢٣ - ٢٤) بلفظ: «**العُلماءُ وَرَثَةُ الأَنْبِياءِ**». والترمذي...».

قلت: هذا العزوُ فقط للبخاري يُشعر العارفين بهذا العلم الشريف أن المُخرِّج المجهولَ لم يشم بعدُ رائحتَه، ولم يعرف «صحيح البخاري»، وأنواع الأحاديث الواردة فيه...» اهـ.

(١٦) التنبيه علىٰ بعض الأحاديث التي ساقها بعض أهل العلم مَساقَ المُسلَّمات دون التنبيه عليها وبيان عللها، كمثل الغزالي في «الإحياء»، والحكيم الترمذي، وابن بطة العُكبَري، والنابلسي، وغيرهم؛ ومن ذلك الحديث الذي

ذكره الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ١٠١٦) برقم (٦٩٣٦):

«.. «ما ألهاك عن ذكر الله تعالىٰ؛ فهو مَيْسِر». باطل لا أصل له. حتىٰ ولا في الأحاديث الموضوعة، وهو من الأحاديث الكثيرة التي سوَّد بها الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الصوفي دون أن يعزوها إلىٰ مصدر من كتب السنة -ولو كانت تَروي ما هبَّ ودَبَّ من الأحاديث الموضوعة والمنكرة- يؤيد بها في كتابه «إيضاح الدلالات في سماع الآلات» إباحةَ سماع آلات الطَّرب مهما تعددت أنواعها واختلفت أصواتها؛ إذا كانت النية طيبة! وقد كرر ذلك في غير ما موضع من كتابه المذكور...» اهـ.

(١٧) كتمان بعض المؤلفين الحقائق العلمية عن القرَّاء، وتسويد الصفحات المملوءة ببعض الهفوات والفجوات، إما سهوًا، وإما علمًا ويقينًا؛ ومثال ذلك ما ذكره الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ١٢٣٣):

«ومع هذا الجرح الشديد أَغمَضَ عينيه عنه الشيخ الغماري في «المداوي» (ص٤٠)؛ فاكتفىٰ بسوق إسناد أبي نعيم، وخنَس عنه، وهكذا فليكن التحقيق بكتمان الحقائق العلمية عن القراء من مؤلف «المداوي» الذي قال فيه أخو المؤلف عبد الله الغماري: «من أراد صناعة الحديث؛ فعليه بـ(المداوي)»».

وأنا أقول -لوجه الله-: مَن أراد أن يَطَّلِع علىٰ نوع جديد من التدليس علىٰ القراء، فعليه بـ«المداوي»!

وها هي الأمثلة بين يديك، وقد مضىٰ من أمثالها الشيء الكثير في

الأحاديث المتقدمة» اهـ.

(١٨) بيان الاختلاف في نُسخ «سنن الترمذي» وبعض المطبوعات من كتب التراث، وبيان خلاف العلماء في بعض النسخ، وبيان صواب أيٍّ من النسخ المعتمدة.

(١٩) نقد بعض المعلقين علىٰ كتب التراب الإسلامي، وبخاصة المعلق علىٰ «مسند أبي يعلىٰ» و«مجمع الزوائد».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٩٩٠):

«وقد خفي هذا التحقيق علىٰ الأخ الفاضل المعلق علىٰ «مجمع البحرين» (١/ ١٠٥) بعد أن نقل قول الهيثمي المتقدم؛ قال مستدركًا عليه: «لكن الحديث له شاهد من حديث جابر بإسناد صحيح؛ فالمتن ثابت»!

فلم يتنبه لِما ذكرتُه من النكارة التي دل عليها الحديثان الصحيحان، وهذه عادة متبعة من كثير من الأحداث في هذا العلم؛ كأنهم لم يقرءوا في علم (المصطلح) نوعًا من أنواع علومه الكثيرة يسمىٰ بـ(الشاذ) و(المنكر)، ولئن كان بعضهم قد عرفوه نظريًّا؛ فهم لم يمارسوه عمليًّا! ومنهم الآتي ذكرُه في كثير من تخريجاته، فإنه يصحح ويقوي المنكرات من الأحاديث بالشواهد القاصرة من الأحاديث الصحيحة، وقد تعقبتُه وغيره في كتابي «صحيح موارد الظمآن» في مجلدين، و«صحيح الترغيب» في ثلاثة مجلدات، وهي تحت الطبع.

والحديث ضعفه الأخ الداراني في تعليقه علىٰ «مجمع الزوائد» (١/ ٤٧٢ - بتحقيقه) مُعِلًّا إياه فقط بلِين (المُنكدر بن محمد) ليُثبت شذوذه عن قواعد هذا العلم، ومخالفتَه لمن أَرْسَوْها مِن الحفاظ النُّقَّاد؛ فإنه اتَّبع تضعيفَ العقيلي لعبد الله ابن المنكدر بنقل استنكار الذهبي لحديثه هذا، ثم عقَّب عليه بقوله:

«**نقول**: إن تضعيف العقيلي له خاص بحديث أورده، وليس عامًّا في كل ما روي، وجَهْل الذهبي لا يضره مادام عَرَفَه غيرُه، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٣٢)!!

قلت: ليتأمل القرَّاء في هذا الرجل الذي يتطاول بلسانه علىٰ كبار العلماء والفحول النُّقَّاد، ويَهْتَبِل الفُرَص للرَّدِّ عليهم وتجهيلهم بغير حُجَّة أو علم، وإنما بمجرد تقليده لتوثيق ابن حبان، الذي اتفق العلماء النقاد مِن بعده علىٰ مَرِّ السنين أنه متساهل في التوثيق؛ فيوثق المجهولين الذين يُجهِّلهم علماءُ الجرح والتعديل؛ بل ويُصرِّح هو -ابن حبان- في كثير من الأحيان في العشرات منهم أنه لا يعرفه ولا يعرف أباه!

والرجل يعرف ذلك جيدًا، ولكنه يُكابر؛ ليتظاهر أنه محقق غير مقلد، وهو في حقيقة أمره غارق في التقليد، وليته يقلد مَن عرفوا توثيق ابن حبان دونه، كابن الصلاح والنووي وابن عبد الهادي وابن كثير والذهبي والعسقلاني؛ هؤلاء كلهم عَرفوا تساهله في التوثيق؛ ولذلك صرَّحوا بجهالة العشرات الموثَّقين عند ابن حبان، فيتعالىٰ الداراني عليهم، وينسبهم إلىٰ الجهل، وأنهم فاتهم ما عرفه

هو! تالله! إنها لإحدىٰ الكبر!

ولعله يدري أن مِن شرط الثقة أن يكون معروفًا بالضبط والحفظ، فكيف يُعرف ذلك في الذي تفرد بتوثيقه ابن حبان ولم يرو عنه إلا واحد -كما هو الشأن هنا-؟! والظاهر من تصرفاته أنه لا يشترط ذلك ولا يدريه!

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وقد رددتُ عليه تصرُّفَه هذا في كثير من الأحاديث المتقدمة في هذا الكتاب وغيره، وبخاصة أخيرًا في كتابيَّ الجديدين: «صحيح الموارد» و«ضعيف الموارد»، ومِن قبلهما «صحيح الترغيب» و«ضعيف الترغيب»، وبصورة أخص في مقدمة «صحيح الموارد».

وإنما قلت: «يَهتبل...» لأن الحديث عنده ضعيف -كما تقدم-، فما فائدة تسويد السطور في الرد علىٰ الذهبي وتوجيه تضعيف العقيلي بمجرد الدعوىٰ العارية عن الدليل؛ لأن ذكر الشيء لا ينفي ما عداه -كما يقول العلماء-، مع مخالفته للحفاظ؟!

وقد تنبَّهتُ لشيء، وهو: أن من عادة الرجل أنه كثير النقل عن الهيثمي والاعتماد عليه في تخريجاته حتىٰ المختصرة منها، وأما هنا فلم ينقل قوله في الحديث؛ لأنه ضعَّف هذا الذي وثَّقه تقليدًا منه لابن حبان؛ فصنيع مَنْ هذا؟! ولماذا قدَّم التعديل علىٰ التجريح؛ ولاسيما والجارح اثنان؛ أحدهما معروف باعتماده علىٰ توثيق ابن حبان في كثير من الأحيان، وهو الهيثمي؟! ومع تساهل

الهيثمي هذا، فإنه قد صرح بتجهيل جماعة ممن وثقهم ابن حبان، وخالفه الرجل في ذلك...» اهـ.

وكذلك قول الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ عن (إمعة ابن حبان وهاويه)؛ قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ١٠٠٥):

«ولم تُعْجِبْ هذا النصيحة إمَّعةَ ابن حبان وهاويه! فقد تعقبه في تعليقه هنا بقوله (٦/ ٤٤٦):

«نقول: إن الحافظ ابن حبان لم يَغفل، وإنما أثبت ما سمع، وهذا مقتضىٰ الأمانة، وبيَّن الخطأ فيما سمع، وهذا مقتضىٰ العلم وواجب العلماء»!

فأقول: لكنك لم تؤد الأمانة، ولم تنصح الأمة، وطعنت في عِلْم حافظ السُّنَّة، واستصغرت شأنه وعلمه، وصورته للقراء أنه لا يعرف واجب العلماء! فاتَّقِ الله في نفسك! ولا تتسرَّع في نقد جبال العلم بجهلك، ألا تعلم أن تعقُّبَك هذا -لولا ما فيه من كذب يأتي بيانه- إنما يصلح فيمن قد ينتقد مؤلِّفًا من مؤلفي (المسانيد)؟! كالإمام أحمد -مثلًا- الذي يسوق الأحاديث بأسانيدها، وفيها ما لا يصح -ولا يبين-، وذلك لأنه لم يلتزم الصحة في كتابه؛ فلا يُنتقد، بخلاف ابن حبان الذي التزمها ثم أخلَّ بها في مئات أحاديثه -كهذا وغيره- نعم؛ كان يكون مما لا ضير عليه؛ لو أنه رواه ثم بيَّن عواره -كما يفعل أحيانًا-، ولكنه لم يفعل هنا.

وأما قولك فيه: إنَّه «بيَّن الخطأ فيما سمع»! فهو كَذِب، ولو صدقتَ؛ لما جاز لطالب عِلم صغير مثلك أن ينتقده، فكيف ترمي به الحافظ الكبير؟! فاتق

الله! واعرف طبيعة نفسك، وقدْرَ عِلمك، ولا يحملنك شهوةُ النقد علىٰ التطاول علىٰ الحفاظ والعلماء.

ثم ما بالك أعرضتَ عن ذكر قول الذهبي في ترجمة (نصر بن الفتح) شيخ ابن حبان، وكذا قول الحافظ العسقلاني، ولم تذكر فيها جرحًا، واكتفيت فيها بذكر سنة وفاته، ومن مصدر ليس من كتب الجرح والتعديل؛ ولذلك أعرضت عن تسميته - وهو «الأنساب» فيما يبدو لي- وغيَّرْتَ فيها تدليسًا وتوهيمًا! لِمَ كتمتَ جرح الحافظين إياه وحُكمَهُما علىٰ الحديث بالوضع والشذوذ؟! هل يمكن أن يَفهم أحد من سيئاتك هذه إلا أنك متحيز لابن حبان تحيزًا له قرنان، وأنه لا يحملك علىٰ ذلك إلا حبُّك للظهور والمخالفة؟! وإن مما يؤكد ذلك أنك أعللت الحديث بخلافهما فقلت: «إسناده ضعيف، ابن جريج قد عنعن، وهو موصوف بالتدليس»!

وأما النكارة التي في متنه فلا أنت سَلَّمْتَ بها، ولا أنت دفعتها، وهذا أمر طبيعي جدًّا منك، يمنعنك منه أمران: الجهل، وبطر الحق! والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله» اهـ.

(٢٠) إعادة تخريج بعض الأحاديث بسبب بعض الأخطاء التي وقعت للألباني رحمه الله بعدما لفتَ نظرَه إلىٰ هذه الأخطاء بعضُ طلاب العلم في رسائل علمية، فبادر الشيخ رحمه الله إلىٰ تحرير القول فيها وإعادة تخريجها.

(٢١) الردود علىٰ بعض الرسائل العلمية للمعاصرين التي حوت في طياتها أحاديث ضعيفة، كما في رسالة الشيخ عبد الله الغماري «الحجج البينات

في إثبات الكرامات».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ١٠):

«قد تعامىٰ عن هذه العلل -وبخاصة الأولىٰ منها- الشيخ عبد الله الغماري، كما هي عادته في أحاديث الفضائل ونحوها، مما له فيها هوىٰ، فإنه اقتصر علىٰ تضعيف إسناده، فقال في أول كتابه «الحجج البينات في إثبات الكرامات» (ص ١١):

«وروىٰ ابن أبي الدنيا في «كتاب الأولياء» بسندٍ ضعيف عن ابن عباس رفعه...» فذكره!

وله مِن مثل هذا التعامي الشيء الكثير، وقد ذكرتُ له أمثلة أخرىٰ في رسالتي «غاية الآمال في بيان ضعف حديث عرض الأعمال، والرد علىٰ الغماري في تصحيحه إياه بصحيح المقال»...» اهـ.

(٢٢) الإجابة علىٰ بعض الأسئلة كانت قد وُجِّهت للشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ فبادر إلىٰ الإجابة أداءً للأمانة العلمية.

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٢٧):

«ولقد كان الباعث علىٰ تخريج هذا الحديث أن حفيدةً مِن حَفَدَتي سألتني عنه؟ فأنكرتُه ثم سألتها: أين قرأتيه؟ فقدَّمت إليَّ كتاب (المطالعة والنصوص للصف الأول الثانوي الأدبي والعلمي والتجاري)، فإذا هو فيه (ص٥٥)

جازمين بنسبته إلىٰ النبي ﷺ، فبادرت إلىٰ تخريجه أداءً للأمانة العلمية، وتحذيرًا من أن يُنسب إلىٰ النبي ﷺ ما لم يقل» اهـ.

(٢٣) ومن دواعي التخريج: قال الألباني رحمه الله في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٣٦):

«**ولقد كان الباعث علىٰ تخريج هذا الحديث:** أنني رأيت ابن الجوزي قد ساقه مساق المُسلَّمات في ردِّه علىٰ محمد بن طاهر المقدسي في كتابه «تلبيس إبليس»..» اهـ.

(٢٤) الردود علىٰ بعض المتعصبين للمذهب:

مثاله: ما ذكره الألباني رحمه الله في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٨٢):

«وجرىٰ عليه الشيخ التهانوي في كتابه الذي سماه «قواعد في علوم الحديث»، وكان الأحرىٰ به أن يضيف إليه: «علىٰ مذهب الحنفية»؛ لأنه هو حال هذا الكتاب، والأدلة علىٰ ذلك كثيرة، وحسبنا الآن ما نحن بصدده، فإنه عَقد فيه فصلًا خاصًّا في (أحكام المراسيل)، قال بعد أن ذكر الخلاف في قبول مُرسل أهل القرون الثلاثة (ص ١٤٠): «والمختار قبول مراسيل العدل مطلقًا».

ثم بيَّن (ص ١٤٧) أن ذلك ليس مقيدًا بالتابعي، بل هو يشمل القرون الثلاثة، فإنه سرد أسماء كثيرٍ من الرواة العدول، وأقوال المحدثين فيهم قبولًا ورفضًا لمراسيلهم، ومنهم: الحسن البصري وسفيان بن عُيينة، وقول بعض

المحدِّثين في مراسيلهما: إنها كالريح! فتعقب ذلك بقوله (ص ١٥٧):

«قلت: هذا الكلام لا يتمشىٰ علىٰ أصلنا، فإن كل هؤلاء من أهل القرن الثاني أو الثالث، ومراسيلهم مقبولة عندنا»!

ثم ختم الشيخ التهانوي فصله بأن ألحق (المدلس) من القرون الثلاثة بـ(المُرسِل) منهم! (ص ١٥٨ - ١٥٩).

وعلىٰ هذا فإني أقول: علىٰ عِلم الحديث السَّلامُ، وعلىٰ جهود المحدثين في حفظهم للأسانيد، ومعرفة طبقات الرواة ووفياتهم، وعلل الحديث، كالإرسال، والانقطاع، والإعضال، والتدليس وأنواعه، فقد عاد كلُّ ذلك علىٰ مذهبهم مما لا قيمة له تُذكر، فإن أصحاب الكتب الستة -مثلًا- كلهم من القرن الثالث، وآخرهم وفاة الترمذي (٢٧٩)، فإن قال أحدهم: قال رسول الله ﷺ أو من فوقه، صار الحديث عندهم صحيحًا! ولذلك كثرت الأحاديث الضعيفة، بل والموضوعة في كتبهم أكثر مما هي في كتب غيرهم من بقية المذاهب الأربعة، وكثير منها لا سَنامَ لها ولا خِطام، وبنَوا عليها مع ذلك علالي وقصورًا وأحكامًا، وهي التي يتلطف نابغتهم الحافظ الزيلعي في الحكم عليها بقوله: «غريب»! مكان قول المحدث: «لا أصل له»!

وبعدُ؛ فإن المقصود هنا: أن بعض محققيهم كأنه رأىٰ أن في إطلاق لفظ (العدل) في تعريفهم للحديث (المرسل) توسعًا غير مرضي، ولا هو محمود العاقبة، وبخاصة مع ذلك التوسع الآخر «القرون الثلاثة»! فقيَّده بقوله:

«المرسل: قول الإمام الثقة: قال عليه الصلاة والسلام».

هكذا قاله المحقق ابن الهُمام وهو من كبار علمائهم، وله آراء يخالف فيها مذهبهم، مما يدل علىٰ أنه من المجتهدين في المذهب، قال ذلك في كتاب «التحرير في أصول الفقه»... ومن الغرائب حقًّا: أن الشيخ التهانوي لم يتعرض لكلام ابن هُمَام هذا بذِكر! ولا المُعلق عليه الشيخ أبو غدة الحلبي، بل إنه لم يَرِد له ذِكر في الكتاب إلا مرة واحدة، ناقلين عنه (ص٥٧) أن المجتهد إذا استدل بحديث، كان تصحيحًا له! وهذا من مخالفاتهم للمقرَّر في علم المصطلح» اهـ.

(٢٥) الاختلاف في إسناد وترجيح أيهما أرجح، واتفاق الحفاظ علىٰ ترجيح رواية أحدهما وهو الغالب في دراسة إسناده:

مثاله: ما ذكره الألباني رحمه الله في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ١٠٩-١١١) حديث رقم (٦٥٤٦):

«..«الصلاة مثنىٰ مثنىٰ، تشهد في كل ركعتين، وتضرع وتخشع، وتمسكن، ثم تقنع يديك -يقول: ترفعهما- إلىٰ ربك مستقبلًا ببطونهما وجهك، وتقول: يا رب يا رب، فمن لم يفعل ذلك فهي خداج». منكر.

وفي الحديث علة أخرىٰ، وهي: الاختلاف في إسناده بين الليث وشعبة، وقد اتفق الحفاظ علىٰ ترجيح رواية الليث، وتخطئة شعبة في روايته، فقال أحمد عقب رواية الليث: «هذا هو عندي الصواب». وقال الطبراني: «وضبط الليث

إسناد هذا الحديث، ووهم فيه شعبة». وذكر نحوه الطحاوي.

وقال البخاري عقب رواية شعبة: «وقد توبع الليث، وهو أصح». وزاد الترمذي والبيهقي عنه: «وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع...».

ونحوه في «العلل» لابن أبي حاتم (١/ ١٣٢) فقد سأل أباه عن اختلاف الليث وشعبة في إسناد الحديث؟ فقال: «ما يقول الليث أصح؛ لأنه قد تابعه عمرو بن الحارث وابن لَهِيعة، وعمرو والليث كانا يكتبان، وشعبة صاحب حفظ»... ومن هذه الأجوبة تكوَّنت في الذهن اشكالات...» اهـ.

وكان من دواعي تخريج هذا الحديث بيان الإشكالات حوله.

(٢٦) الأخطاء التي يقع فيها كثير من الشباب في تقوية حديث أو تصحيحه، واستسهالهم طريقةَ نقد الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، وهم بعدُ في أول الطريق:

مثاله: ما ذكره الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ٦٢) حديث رقم (٦٠٢٨):

«..«أنا حرب لمن حاربكم، وسِلْمٌ لمن سالمكم. قاله لعلي وفاطمة والحسن والحسين». ضعيف.

ولقد أخطأ خطأً فاحشًا أحد إخواننا اللبنانيين حين استشهد بحديث تليد هذا في تقوية حديث الترجمة؛ مغترًّا بقول الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٦٩):

«وفيه تليد بن سليمان، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال (الصحيح)»!

ولم يعلم أن هذا الخلاف الذي أشار إليه الهيثمي لا قيمة له -كما سبق بيانه- وكيف يصح الاستشهاد به وقد كذَّبه جَمْع؟!

وهذا مثال من مئات الأمثلة في تَوَرُّط كثير من الشباب المتخرجين من الجامعات وغيرهم في مبادرتهم في الكتابة في هذا العلم، واستسهالهم طريقة نقد الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، وهم بعدُ في أول الطريق! فقد كتب إليَّ المومأ إليه رسالة ينتقدني فيها -بأدب واعتراف بالفضل- تضعيفي لبعض أحاديث «سنن ابن ماجه» في كتابي الذي صدر حديثًا بعنوان: «ضعيف سنن ابن ماجه» طبع المكتب الإسلامي، ولقد تصرَّف طابعه فيه بما لا يجوز مما لا مجال لبيانه هنا، ولعل ذلك يكون في طبعة جديدة منَّا له إن شاء الله.

وكما أخطأ المومأ إليه في الاستشهاد بتليد هذا؛ كذلك أخطأ باستشهاده برواية العرني -وقد ترجم لجميع رواته سواه!-، وبرواية صبيح -وزعم أنها مرسلة-! ولقد كان انتقاد هذا الأخ من الدواعي لتخريج الحديث بهذا التوسع هنا» اهـ.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٥٧):

«وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده لا ينبغي لنا أن ننسىٰ محاسنه ونغطِّي معارفه، بل نستغفر له ونعتذر عنه».

(٢٧) وإحقاقًا للحقِّ وذَودًا عن الحديث، ودفاعًا عن العلماء الأجلاء،

ووقوع كثير من أكابر الفقهاء والمتزهدين في رواية الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وكتبهم طافحة بمثل ذلك، ومَن تتبَّع الكتب يجد كثيرًا من ذلك، ومثل هذه الأخطاء الحديثية والحكم علىٰ الحديث صحةً وضعفًا التي وقعت منهم أحيانًا بقصدٍ وأحيانًا بغير قصد، ولأن بعضهم غير متخصصين في علوم الحديث، وأن هذه الأخطاء لا تقدح في جلالتهم ولا في سلامة مقاصدهم، ولا تطعن في مؤلفاتهم.

قال الراغب رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للمُناوي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٢٠):

«قال الراغب: لا يجب أن نحكم بفساد كتاب لخطأ ما وقع فيه صاحبه، كصنيع العامة إذا وجدوا مَن أخطأ في مسألة حكموا علىٰ صنعته بالفساد، ودأبهم أن يعتبروا الصناعة بالصانع، خلاف ما قال علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الحق لا يُعرف بالرجال، اعْرف الحقَّ تَعرف أهلَه»..» اهـ.

(٢٨) الرد علىٰ بعض الخطباء والوُعَّاظ والقصَّاصين واحتجاجهم بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في ثنايا كلامهم؛ ولقد بيَّن أهل العلم زيفهم وكشفوا كذبهم وصنفوا في ذلك مؤلفات، ومنهم:

- ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «القُصَّاص والمُذكِّرين».

- السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص».

-والحافظ العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الباعث علىٰ الخلاص من حوادث القصاص».

- وشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «أحاديث القصاص».

وغيرهم من أهل العلم.

ورحم الله ابن الجوزي حيث قال في «الموضوعات» (١/ ٢٩- ط: مكتبة أضواء السلف السعودية):

«أحدهما: القصاص، ومعظم البلاء منهم يجري، لأنهم يريدون أحاديث تنفق وترقق، والصحاح تقلُّ فيها هذا».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٣١):

«وما أكثرَ ما يعرض عليَّ أحاديث في مجلس الوعظ، وقد ذكرها قصاص الزمان فأرُدّها عليهم، وأبيِّن أنها مُحال، فيحقدون عليَّ حين أبيِّن عيوب سلعهم، وحتىٰ قلت يومًا: قولوا لمن يورد هذه الأحاديث ما يتهيَّأ لكم مع وجود هذا الناقد إنفاقُ زائف» اهـ.

قال أيوب السختياني: «ما أفسد علىٰ الناس حديثهم إلا القُصَّاص»(١).

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ٣٨١) حديث رقم (٦١٦٩):

«**(فائدة)**: لقد كان من الدواعي لتخريج هذا الحديث والكلام علىٰ إسناده وبيان ضعفه: أن أحد الخطباء ذكر في خطبة الجمعة أول هذا الشهر (رجب سنة

(١) «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص» (ص٢٢٧).

١٤١١) قطعةً منه، وهي التي فيها مقاتلة المسلمين للروم «حتىٰ ما تسير الخيل إلا علىٰ الخيل، والرجل علىٰ الرجل...»، وقوله: «قال الله تعالىٰ: أسل سيفي... وأنتقم من عدوي، فيجعل الله لهم الدائرة عليهم، فيهزمهم الله...»، وحمل الحديث علىٰ الحرب الطاحنة التي شنَّها الأمريكان والبريطان وغيرهم -من دول الكفر والمتحالفين معهم من الحكومات الإسلامية- علىٰ العراق، وبَشَّرَ المسلمين بأن النصر لهم علىٰ الكفار، وتَخَرَّصَ؛ فزعم أن ذلك سيكون في الشهر المذكور بالذات؛ وبلغني ذلك عن أحد المتصوفة الذين أضلهم الله علىٰ عِلم، ولا أدري من هو السابق إلىٰ هذا التخرص منهما؟

وأنا -وإن كنتُ أتمني مع كل مسلم عاقل غيور أن يتحقق النصر للمسلمين، وأن يرجع الكفار عن ديارهم مقهورين مهزومين بفضل الله رب العالمين، فإنني- أجد لزامًا عليَّ أن أُلفتَ نظرَ إخواني المسلمين أن مِن الفتن التي أصابت كثيرًا من المسلمين: روايتهم بعض الأحاديث -أكثرها ضعيفة-، وإشاعتها علىٰ الناس في نشرات خاصة، حتىٰ أوصل بعضها مَن لا علم عنده إلىٰ المسلمين في أمريكا وغيرها من بلاد الكفر، وسُئلتُ عن الكثير منها من هناك أو غيرها من مختلف البلاد، كهذا الحديث، فإنه لا يجوز روايتها ونشرها بين الناس إلا بعد أن يتحققوا من ثبوتها عن النبي ﷺ، وإلَّا دخلوا في وعيد قوله ﷺ: «**مَن كَذَب عَليَّ مُتعمِّدًا؛ فلْيتَبوَّأ مَقعدَه مِن النَّار**».

كهذا الحديث: فإنه لا يصح -وبخاصة رواية ابن عساكر-، ولو أنه صح؛

لم يجز تأويله وحمله علىٰ هذه الحرب؛ لأنه صريح في أنه يتحدث عن قتال سيكون بين يدي نزول عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقتاله للدجال واليهود الذين يخرجون معه من أصبهان -كما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة-، فإن تأويل هذه الأحاديث علىٰ خلاف دلالتها الظاهرة هو نوع من الكذب علىٰ قائلها ﷺ -كما لا يخفىٰ علىٰ أهل العلم-.

وبهذه المناسبة أقول: بلغني عن بعض مَن تصوَّف -بعد هُدًىٰ كان عليه- أنه يصرح أن المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ علىٰ وَشك الخروج في هذه الأيام، وقد سمىٰ شهر رمضان من هذه السنة! وهذا من تخرصاته، أو وساوس شيطانه؛ فإنه غَيب لا يعلمه إلا الله، بل هو خلاف ما تدلُّ عليه الأحاديث الصحيحة، وما تقتضيه سُنَّة الله الكونية التي منها ما أفاده قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾ [الرعد: ١١]...» اهـ.

(٢٩) وبشكل عام ومُوسَّع: دواعي تخريج الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ لبعض الأحاديث كانت لأجل أسباب معينة، ومن باب «النصح لأئمة المسلمين وعامتهم»:

فمثلًا: قوله في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٢٣) حديث رقم (٦٥٠٨):

«(تنبيه): عزا الحافظ في «الفتح» حديث الترجمة في موضعين منه (٧/ ٢٤٥، ٢٦١) إلىٰ الحاكم، وسبقه إلىٰ ذلك الحافظ ابن كثير، ولكنه قرنه بتحفظ غريب غير معتاد، فقال بعدما ساقه من رواية البيهقي بإسناده (٣/ ٢٠٠): «هذا حديث غريب من هذا الوجه، لم يروه أحد من أصحاب «السنن»، وقد أخرجه الحاكم -كما يرىٰ-»!

فقوله: «كما يروىٰ» لعله يعني رواية البيهقي عنه، وحينئذ فلا فائدة تُذكر منه؛ وعلىٰ كل حال، فهذا القول -أو القيد- منه خير من إطلاق الحافظ عزوه للحاكم، لأنه يوهم أنه في «مستدركه» وليس فيه، ثم إنه سكت عنه، فأوهم حسنه علىٰ الأقل عنده، وليس كذلك -كما تقدم-.

ولقد كان هذا من الدواعي علىٰ إخراجه، والكشف عن علته، واقترن مع ذلك الاستطراد لذكر أحاديث صحيحة تدل علىٰ نكارته. والله ولي التوفيق» اهـ.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٣٦):

«ولقد كان الباعث علىٰ تخريج هذا الحديث: أنني رأيت ابن الجوزي قد ساقه مساق المُسلَّمات في رده علىٰ محمد بن طاهر المقدسي في كتابه «تلبيس إبليس»..» اهـ.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ -أيضًا- في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٤١) حديث رقم (٦٥١٤):

«وإن من غرائب التخريجات، وضحالة التحقيقات: الخلط في التخريج والحكم بين حديث الترجمة المنكر، والحديث المحفوظ الخالي من الإنكار، ذلك ما فعله المعلقان علىٰ طبعتهما الجديدة لـ«موارد الظمآن» (١/ ٣٥٢ - ٣٥٣)؛ فإنهما خلَطَا في التخريج بينهما، وأوهما القراء بأنهما صحيحان بالشواهد التي خرجاها، دون أن يسوقا ألفاظ أكثرها، ولو أنهما فعلا ذلك، لما تنبه للنكارة إلا القليل جدًّا من القراء؛ وأما العامة فلابد من التصريح لهم بذلك

-كما لا يخفىٰ- ولِمَ لَا، وهؤلاء المتخصصون في علم الجرح والتعديل، والتضعيف والتصحيح -فيما يُظن- لم ينتبهوا لذلك؟!

وقد سبقهم إلىٰ مثله الشيخ شعيب، ومَن تحت يده من المعاونين له...» اهـ.

(٣٠) من دوافع تخريج الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ لبعض الأحاديث: عَزمُه علىٰ تحقيق أسانيد السيرة النبوية وتمييز الصحيح فيها من الضعيف:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ٤٦٥):

«ولذلك فإنك في الوقت الذي تجد في كلِّ علم العشرات بل المئات من المؤلِّفين، لا تجد مِن المؤلفين في تخريج الأحاديث وتمييز صحيحها من ضعيفها إلا أقلَّ مِن القليل، وأما في السيرة فهو مما لم يَطرق بابَه أحد فيما علمتُ، ولقد كان قُدِّر لي أنني شرعتُ في هذا المشروع العظيم وأنا بعيدٌ عن بلدي وكتبي ومَراجعي، وقطعتُ فيه شوطًا جيدًا؛ نحو الثُّلُث، ثم لمَّا تيسر لي العودة إلىٰ بلدي؛ صَرفني عنه مشاريعي العِلمية الأخرىٰ، ولسانُ حالي يقول: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢١٦]..» اهـ.

وبعدُ:

«لولا علماء الحديث لاختلط الصحيح بالضعيف، واختلط الحابل بالنابل، ولعاش الناس في حَيْص وبَيْص، لكنَّ الله قيَّض لهذه الأمة علماء بيَّنوا للناس الصحيح من الضعيف، وهم ورثة الأنبياء».

قال أبو حاتم البُستي رحمه الله في «كتاب المجروحين» (١/ ١٤):

«فإن أحسن ما يدخر المرء من الخير في العقبىٰ، وأفضل ما يكتسب به الذخر في الدنيا، حفظ ما يعرف به الصحيح من الآثار، ويميز بينه وبين الموضوع من الأخبار، إذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح، ولا استخراج الدليل من الصريح، إلا بمعرفة ضعفاء المحدِّثين والثقات، وكيفية ما كانوا عليه في الحالات» اهـ.

وقال رحمه الله في «المجروحين» (١/ ٣٥):

«فهذه عناية هذه الطائفة بحفظ السنن علىٰ المسلمين، وذبِّ الكذب عن رسول الله ﷺ، ولولاهم لتغيَّرت الأحكام عن سننها حتىٰ لم يكن يعرف أحد مَخرج صحيحها من سقيمها...» اهـ.

* * *

عبد الله الحَبشي الهَرَري
نزيل دمشق -عفا الله عنه-(١)

(١) هو: أبو عبد الرحمن عبد الله محمَّد يوسف عبد الله بن جامع الشَّيبي العبدري نسبًا الهرري موطنًا المعروف بالحبشي، ولد سنة (١٩١٠م) في مدينة (هَرَر) بدولة إثيوبيا (الحبشة سابقًا)، شافعي المذهب، أشعري المعتقد، مؤسس فرقة الأحباش في لبنان، ضال مضل، ألَّف كتبًا يفسِّق ويؤثِّم فيها جميع الصحابة الذين قاتلوا عليًّا رضي الله عنه، منها ما أسماه «الدليل الشرعي علىٰ إثبات عصيان من قاتلهم علي من صحابي أو تابعي» وينسب فيه أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير المبشرين بالجنة إلىٰ العصيان والبغي والظلم والتمرُّد جليًّا، وفي كتب أخرىٰ كـ«صريح البيان» و«إظهار العقيدة» و«المطالب الوفية» و«الدليل القويم» و«بغية الطالب» و«المقالات السنية»، وكذا خالد بن الوليد ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص إلا أنه ينسب الفريق الأول إلىٰ التوبة وينسب الفريق الثاني إلىٰ ميتة الجاهلية، وهذا كلُّه ترفُّض قبيح.
كما كفَّر العديد من علماء أهل السنة والجماعة، علىٰ رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد حكم عليه بأنه كافر، وجعل من أول الواجبات علىٰ المكلف أن يعتقد كفره ومن اتبعه؛ ولذلك يحذر من كتبه أشد التحذير، كما يرىٰ أن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب كافر، ومما قال فيه: «ظهر في نجد رجل ضال مضل يدعىٰ محمد بن عبد الوهاب، قرأ كتب أحمد بن تيمية الحراني فتأثر به وبعقائده الكفرية، فاتبع الهوىٰ وتبعه علىٰ ذلك شرذمة قليلة تدعو إلىٰ الكفر والضلال، فحكموا بكفر عبد الله بن عمر». (مجلة منار الهدىٰ) (٢٧: ٣٥).
وكذلك يرىٰ أن الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني كافر، كما يقول في «مجلة منار الهدىٰ الحبشية» (عدد ٣/ ص٢٣٤)، وله غير ذلك من الطامات والضلالات.
وقد حذر العلماء منه ومن فرقته، ومنهم سماحة الشيخ العلامة ابن باز رحمه الله، فقد صدرت عنه فتوىٰ رقم (١/٢٣٩٢ بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٤٠٦هـ) جاء فيها ما يلي:
=

صاحب فِرقة أو طائفة (الأحباش)، ظهرت حديثًا في لبنان لإحياء مناهج أهلِ الكلام والصُّوفية، بهدف إفساد العقيدة وتفكيك وَحدة المسلمين، وكما عَمِل هذا الرجل علىٰ بَثِّ الأحقاد ونشر الفتن بسبب ترويجه لمذاهب أهل التصوف الباطنية والرفض، ولهم أفكار ومعتقدات يخالفون فيها أهلَ الإسلام وهم منهم براء.

وردَّ عليهم أهلُ العلم المحقِّقين، ومن أهل العلم الشيخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالة له بعنوان: «الرد علىٰ التعقب الحثيث»، رَدَّ فيها علىٰ المدعو عبد الله الحبشي، وبيَّن ضلالات القوم واستدلالهم بالأحاديث الضَّعِيفَة والآثار الواهية.

= «إن طائفة الأحباش طائفة ضالة، ورئيسهم المدعو عبد الله الحبشي معروف بانحرافه وضلاله، فالواجب مقاطعتهم وإنكار عقيدتهم الباطلة وتحذير الناس منهم ومن الاستماع لهم أو قبول ما يقولون». انظر: «الحبشي شذوذه وأخطاؤه» لعبد الرحمن دمشقية (ص١٢).

من مؤلفات هذا الضال:

«الصراط المستقيم»، «الدليل القويم علىٰ الصراط المستقيم»، «مختصر عبد الله الهرري الكافل بعلم الدين الضروري»، «بغية الطالب لمعرفة العلم الديني الواجب»، «صريح البيان في الرد علىٰ من خالف القرآن»، «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية»، «المطالب الوفية شرح العقيدة النسفية»، «إظهار العقيدة السنية في شرح العقيدة الطحاوية»، «التعقب الحثيث علىٰ من طعن فيما صح من الحديث»، «نصرة التعقب الحثيث علىٰ من طعن فيما صح من الحديث»، «الروائح الزكية في مولد خير البرية».

وفاته: تُوفي فجر يوم الثلاثاء الثاني من رمضان عام (١٤٢٩هـ) الموافق للثاني من سبتمبر عام (٢٠٠٨م) في منزله ببيروت، عن ثمانية وتسعين عامًا.

فقال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «السِّلْسِلَة الضَّعِيفَة» (ص٤٥):

«فرَددتُ عليه في مجلة «التمدن»، بيَّنت فيها خطأه في ذلك بأسلوب علمي نزيه، خلافًا لما جرىٰ هو عليه في رسالته، ثم نشرنا في ذلك رسالة مفردة بعنوان «الرَّدُّ علىٰ التعقُّب الحثيث»(١)، فمن شاء الاطلاعَ علىٰ الحقيقة فليرجع إليها، وفي أثناء نشرنا الرد في المجلة ولمَّا يَكَدْ يَنْتَهِي طَلَع علينا فضيلة الشيخ الحبشي برَدٍّ آخر سماه: «نُصرة التعقب الحثيث»، شحنه بالمُغالطات والسَّبِّ والافتراء والخروجِ عن الرد بالتي هي أحسن، حتىٰ لقد أنذرني بسوء الخاتمة إن أنا استمررتُ علىٰ نهجي العلمي المخالف لفَهمه وعلمه! فلما رأيتُ ذلك صرفت النظرَ عن الرد عليه مرة أخرىٰ؛ حرصًا مني علىٰ الوقت، كما بينته في خاتمة ردي المشار إليه، ولعلنا نذكر بعض شبهاته...».

ونقل كلامًا عظيمًا لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ -كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٢٣١-٢٣٣)- في وجوب الرد علىٰ أهل البدع، وأنه مِن آكَدِ الواجبات:

«... ومِثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب

---

(١) كتاب عبد الله الحبشي معنون بـ«التعقب الحثيث علىٰ من طعن فيما صح من الحديث» رد فيه علىٰ العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في حكمه بالوضع علىٰ حديث السبحة، وهو حديث: «نعم المذكر السبحة»، ثم أعقبه بكتاب «نصرة التعقب الحثيث» دل فيه علىٰ جهله وكِبْره وعناده وشدة تعصبه لمعتقده الباطل.

باتفاق المسلمين، حتىٰ قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلىٰ واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل.

فبيَّن أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم علىٰ ذلك واجب علىٰ الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء...».

وأفضل مَن كَتب عن القوم الفاضلُ الدكتور سعد بن علي الشهراني حفظه الله، حيث بيَّن ضَلالات القوم في كتابه النَّفيس: «فرقة الأحباش: نشأتها - عقائدها - آثارها». الذي كان أصل هذا الكتاب عبارة عن رسالة علمية لنَيل درجة الدكتوراه من قسم العقيدة بجامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة، وحصل فيها علىٰ درجة «امتياز».

وخلاصة القول فيهم حيث قال في خاتمة بحثه (ص١٢٣٩- ١٢٤٥) ط: (دار عالم الفوائد) للنشر والتوزيع:

* أن عبد الله الهَرري الحبشي أحدُ رءوس البدعة والفتنة في هذا العصر، يشهد عليه بذلك تاريخه في هَرَر، حين سعىٰ في إغلاق الجمعية الوطنية

الإسلامية، وتكفير دعاتها ونبزهم بالوهابية! كما تشهد عليه كتبه وأقواله المليئة بالخرافات والبدع، وتاريخه هو وأتباعه في لبنان وخارج لبنان مليء بالصراعات والفتن وضرب الأبرياء وشق صَفِّ المسلمين وتعميق الخلافات فيما بينهم.

وبعد كتابة هذه النتيجة اطلعتُ علىٰ فتوىٰ لأعضاء اللجنة الدائمة -وهم من كبار العلماء- سُئِلوا فيها عن عبد الله الحبشي فأجابوا:

«الرجل المذكور رجلُ سوء، من رءوس البدعة والضلال في هذا العصر، وقد جنَّد نفسَه وأتباعه لهدم عقيدة المسلمين التي كان عليها النبي ﷺ وأصحابه والتابعون...». فتوىٰ رقم (١٩٠٧٧).

* أن عبد الله الحبشي دَعِيٌّ من أدعياء العلم، مصاب بداء العُجب بالنفس والتعالي حتىٰ علىٰ مشايخه منذ شبابه، حتىٰ طرده بعضهم.

* أن عبد الله الحبشي جمع كثيرًا من الشُّبهات النقلية والعقلية والتي فُتن بها بعض المسلمين، وقد تلقَّفها ممن تقدمه من المبتدعة، فهو بحق (جامع للشبهات)، وليس كما يزعم أنه (خادم علم الحديث).

* أن نشاط الأحباش والإمكانات الهائلة التي لديهم في بيئة منهارة اقتصاديًّا يؤكد وجود أيدٍ خفية تدعمهم.

* أن معرفة الله عند الأحباش هي أول واجب علىٰ المكلف، وأنها نظرية، واتبعوا منهج المتكلمين في الاستدلال علىٰ وجود الله بدليل حدوث الجواهر والأعراض.

* إغفال الأحباش لتوحيد الألوهية، واهتمامهم بتقرير توحيد الربوبية بطرق غير شرعية.

* تحريف الأحباش مصطلحات شرعية مهمة عن معانيها الصحيحة ليُسوِّغوا شركياتهم وبدعهم، ومما حرفوه «التوحيد، والإله، والعبادة، والدعاء، والاستعانة، والاستغاثة، والاستعاذة»، وجوَّزوا طلب ما لم تَجْرِ به العادة من الأموات.

* حصَر الحبشي صفات الله تعالىٰ الواجب معرفتها في ثلاث عشرة صفة، وكفَّر مَن ينكرها.

* أوَّلَ الأحباش بعضَ صفات الله تعالىٰ الثابتة بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وهي: العلو، والاستواء، والنزول، والكلام، والوجه، واليدان، والقَدم، والرِّجل، والغضب، والرضىٰ. كما أنكر أن يُرىٰ الله جَلَّ وَعَلَا في جِهةٍ، وقد تأثَّر بالمتكلمين وخصوصًا الأشاعرة والماتريدية.

* أنكر الأحباش أن يكون القرآن كلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإنما جبريل هو الذي عبَّر عن كلام الله؛ لأن كلام الله عندهم: معنًىٰ واحد قديمٌ أزلِي، ليس له تعلق بمشيئته تعالىٰ وقدرته، وأنه ليس بحَرفٍ وصوت، وإنما هو كلام نفسي، وهو في هذا متأثر بالأشاعرة والماتريدية.

* الإيمان عند الأحباش: التصديق بالقلب وقول اللسان، فأخرجوا العمل من الإيمان وقالوا: لا يزيد ولا ينقص ولا يُستثنىٰ فيه، وأنه لا فرق بين الإسلام

والإيمان، وهذا مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة، وهو أن الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويجوز الاستثناءُ فيه علىٰ سبيل عدم تزكية النفس، وأما الإسلام والإيمان فإنهما متلازمان: إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا.

* أن الأحباش انحرفوا في التكفير انحرافاتٍ خطيرة، فكفَّروا المُعيَّن ولم يَعذروا بالجهل أو بالشُّبهة، كما كفروا من أنكر صفات الله الثابتة بالعقل دون النقل، ولو جاهلًا، بل كفروا من أثبت علوَّ الله تعالىٰ علىٰ خلقه.

* سوَّغ الأحباش الحكمَ بغير ما أنزل الله، بل ويقفون مدافعين -وبشراسة- عن المُحكِّمين للقوانين الوضعية البشرية بدلًا عن الشريعة الإلهية.

* قرَّر الأحباش عقيدةَ الأشاعرة في القول بالكسْب، ونفي وجود قدرة العبد مؤثرة في الفعل، كما وافقوهم في إنكار السببية.

* يعتقد الأحباش أن إثبات النبوة يكون بالمعجزة فقط، ولا شك أن المعجزات دليلٌ صحيح لتقرير النبوة، ولكن حصر إثبات النبوة في المعجزة فقط غير صحيح، بل هو باطل شرعًا وعقلًا، وهناك دلالات كثيرة لإثبات النبوة بغير المعجزة.

* يمتنع الحبشي من القول بعدالة جميع الصحابة، وخصَّ بالعدالة الطبقة العليا منهم، وذلك ليتمكن من الطعن في معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والذي خاض الحبشي في عِرضه بالزُّور والباطل واتَّهمه اتهامات جائرةً.

* يُحسِّن الأحباش كثيرًا من البدع اعتمادًا منهم علىٰ تقسيم البدعة إلىٰ: حسنة وسيئة، مستندين في ذلك لبعض الشبهات.

* تناقض الأحباش في دعواهم التوسلَ بالنبي ﷺ والتبرك بآثاره، وتكفيرهم لمن ينكر ذلك، ثم يزعمون بأنهم ليسوا بحاجة لشفاعة النبي ﷺ؛ لأنهم مؤمنون، وحصروا شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر.

* لقد حسَّن الأحباش الطرق الصوفية عمومًا، وخاصة الطريقة التي سلكوها ويبايع شيخهم الحبشي عليها مَن تَتلمَذ علىٰ يديه في لبنان وفي سائر الأوطان، ألَا وهي الطريقة الرِّفاعية المليئة بالشركيَّات والبدع.

* يدعو الأحباش لشركيات القُبورية وبِدَعِهم، مِن دعاء الأموات وتوسل وتبرك بالقبور، ويقومون بالدعايات للأضرحة والمقامات لتعميق هذا المنكر في قلوب اتباعهم.

* أكثر الأحباش من الطعن في شيخ الإسلام أحمد ابن تيميَّة، وكفَّروه، فألَّف شيخهم كتاب «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد ابن تيمية»! حرَّف فيها تراجم العُلماء وزَوَّر مَدحَهم.

* طعَن الأحباش في الإمام المجدِّد الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب رحمه الله، وافتروا عليه وقوَّلُوه ما لم يقل، وقاموا بحربٍ شَعواء ضد دعوته الإصلاحية إلىٰ توحيد الله ونبذ الإشراك به.

* أفتىٰ الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ -الذي كفَّره الأحباش-، فقد أفتىٰ فتواه الشهيرة فيهم فقال:

«إن طائفة الأحباش طائفة ضالَّة، ورئيسهم عبد الله الحبشي معروف بانحرافه وضلاله، فالواجب مقاطعتهم وإنكار عقيدتهم الباطلة وتحذير الناس منهم ومن الاستماع لهم أو قبول ما يقولون».

ولذا افتَتِ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء في نقاط:

- «أن جماعة الأحباش فرقة ضالة خارجة عن جماعة المسلمين (أهل السنة والجماعة)، وأن الواجب عليهم الرجوع إلىٰ الحق الذي كان عليه الصحابة والتابعون في جميع أبواب الدين في العمل والاعتقاد، وذلك خير لهم وأبقىٰ».

- لا يجوز الاعتماد علىٰ فتاوىٰ هذه الجماعة؛ لأنهم يستبيحون التديُّن بأقوال شاذة، بل ومخالفة لنصوص القرآن والسنة.

- عدم الثقة بكلامهم علىٰ الأحاديث النبوية، سواء من جهة الأسانيد أو من جهة المعاني.

- يجب علىٰ المسلمين في كل مكان الحَذرُ والتحذير من هذه الجماعة الضالة، ومن الوقوع في حبائلها تحت أيِّ اسم أو شعار، واحتساب النصح لأتباعها والمخدوعين بها، وبيان فساد أفكارها وعقائدها».

وقال الشيخ سعد الشهراني في (ص١١ -١٥): بعض الردود علىٰ هذه الفرقة:

- مذكرة في أصول الدين «الرد علىٰ عبد الله الحبشي» للشيخ عثمان بن عبد القادر الصافي، أحد علماء طرابلس، وكان قد أسماه أوَّلًا: «الأضواء الساطعة علىٰ ما في كتاب الدليل القويم علىٰ الصراط المستقيم من أفكار زائفة وعقائد زائغة».

- «إثبات علو الرحمن من قول فرعون لهامان».

- «إطلاق الأعِنَّة في الكشف عن مخالفات الحبشي للكتاب والسُّنَّة».

واتضح فيما بعد أن مؤلفه هو مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو، ولم يذكر اسمه ابتداء لشدة العداء فيما بينه وبين الأحباش، ولذا صُودر الكتاب، ممنوع من لبنان.

- «الأحباش» كُتب عليه: إعداد/ عبد الرحمن بن عبد الله، وهو كتيب صغير للتعريف بشكل مختصر بفرقة الأحباش.

- «تاريخ الفرق وعقائدها» للدكتور محمود سالم عبيدات.

- «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة» وكان من ضمنها «الأحباش».

- وأبرز مَن كتب عن الحباش في عصرنا الشيخ عبد الرحمن دمشقية - جزاه الله خيرًا- فقد تصدَّىٰ لهذه الطائفة بالرد والنقد بعدة كتب:

- «الرد علىٰ عبد الله الحبشي».

- «الحبشي شذوذه وأخطاؤه» (١٩٨٩م).

- «بين أهل السنة وأهل الفتنة» (١٩٩٠ م).

- «شبهات أهل الفتنة وأجوبة أهل السنة» (١٩٩٢ م).

- «موسوعة أهل السنة في نقد أصول فرقة الأحباش ومن وافقهم من أصولهم».

✵ ✵ ✵

المدعو محمد زاهد الكوثري -عفا اللّٰه عنه-(١)

(١) محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري: فقيه حنفي، جركسي الأصل، له اشتغال بالأدب والسير، ولد ونشأ في قرية من أعمال (دوزجة) بشرقي الآستانة، وتفقه في جامع (الفاتح) بالآستانة، ودرَّس فيه، وتولىٰ رياسة مجلس التدريس، واضطهده (الاتحاديون) في خلال الحرب العامة الأولىٰ، لمعارضته خطتهم في إحلال العلوم الحديثة محل العلوم الدينية، في أكثر حصص الدراسة، ولما ولي (الكماليون) وجاهروا بالإلحاد، أريد اعتقاله، فركب إحدىٰ البواخر إلىٰ الإسكندرية (سنة ١٣٤١ هـ = ١٩٢٢ م).

وتنقل زمنًا بين مصر والشام، ثم استقر في القاهرة، موظفًا في (دار المحفوظات) لترجمة ما فيها من الوثائق التركية إلىٰ العربية. وتوفي بالقاهرة. وكان يجيد العربية والتركية والفارسية والجركسية، وفي نطقه بالعربية لكنة خفيفة. له تعليقات كثيرة علىٰ بعض المطبوعات في أيامه، في الفقه والحديث والرجال. وله تآليف، منها: «تأنيب الخطيب علىٰ ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب – ط» ويعني بالخطيب صاحب «تاريخ بغداد»، و«النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أَبي شَيْبَة علىٰ أبي حنيفة – ط»، و«الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار – ط»، ورسائل في تراجم (الإمام زفر) و(أبي يوسف القاضي) و(محمد بن الحسن الشيباني) و(البدر العيني) و(الإمامين الحسن بن زياد ومحمد بن شجاع) و(الطحاوي) كلها مطبوعة. وله نحو مئة مقالة جمعها السيد أحمد خيري في كتاب «مقالات الكوثري – ط» وتناوله بعض الفضلاء بالنقد، في كتاب «الكوثري وتعليقاته – ط»، توفي سنة (١٣٧١هـ). انظر: «الأعلام» (٦/ ١٢٩)، و«نثر الجواهر والدرر» (ص١١٧٣– ١١٧٨).

وهذا الكوثري جهمي بغيض، وقد حذر منه كثير من العلماء، وانظر كتاب «الكوثري وتعديه علىٰ التراث وبيان حاله في مؤلفاته وتعليقاته» لنخبة من كبار أهل العلم، وراجع أيضًا: =

ذكره الشَّيْخ الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج١/ ص٨١) حيث قال:

«ومِن عجيب أمر هذا الرجل -يعني الكوثري- أنه مع سَعة علمه يَغلب عليه الهوىٰ والتعصُّب للمذهب ضد أنصار السنة وأتباع الحديث، الذين يرميهم ظلمًا بـ«الحَشويَّة»! فتَراه في بعض الأحيان يَميل الىٰ تقوية أحاديث مُعتمدًا علىٰ توثيق ابن حبان... وهو القائل: (وتساهل الحاكم وابن حبان في التَّصحيح مشهور). فإذا كان الحديث عليه لا له فتراه يردُّه وإن كان ابن حبان صحَّحه أو وثَّق رواته!!!» انتهىٰ.

رمْز التعصب والتقليد، حامل لواء الجَهمية في هذا العصر، ناشر للبدع، ويثني علىٰ أهلها، يُعوِّل عليه أهل البدع كثيرًا، وبخاصة الأشعرية والماتريدية والصوفية وغيرها من الفرق الضالة، وبخاصة أهل الرَّفض يحتجون بكلامه ضد أهل السنة والجماعة، ومحاربته لأهل الحديث وأعلام السنة والتوحيد.

ولقد بيَّن تحامله علىٰ أهل الحديث جَمعٌ مِن أهل العلم، ومنهم الشَّيْخ أحمد الغُماري في كتاب سماه «بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري»، وكذلك الإمام المُعلِّمي في «التنكيل»، والأَلْبَانِي في «مقدمة التنكيل»، وكذلك الشَّيْخ بكر أبو زيد في كتابه «براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة» في الرد علىٰ الشَّيْخ وتلميذه عبد الفتاح أبو غدة الكوثري. وقدم له الشَّيْخ الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ.

هاجم الكوثري جُملةً من علماء عصره بدافع العصبية لمذهبه الحنفي،

= «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» للعلامة المعلمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ.

فكل من يخالف مذهبه واعتقاده صَالَ عليه وجال، ولم يَسلم منه أحد من المتقدمين أو المتأخرين أو المعاصرين، وفي تعاليقه من خلال تتبعي فإنه بلا قيود ولا ضوابط شرعية، فهو يوثِّق تارة ويضعِّف تارة علىٰ هواه، وأخطأ في تراجم كثيرة كما استظهره الأستاذ ضيف الله المناصير في رسالته «جهود الكوثري في علوم الحديث» (ص٢٠٤- ٢٠٥).

وكما في كتاب «اختلاف اللفظ والرد علىٰ الجهمية والمشبهة» (ص٤٧):

«... ومَن أراد الله تبصيره بصَّره، ومن أراد به غير ذلك حيَّره».

وذكر أنه وقف علىٰ ما يزيد علىٰ (٢٥٠) راوٍ أخطأ فيهم أو وهِم، كما نبَّه علىٰ أغلاطه وأخطائه في تعليقاته علىٰ «ذيول التذكرة» العلامةُ الشَّيْخ أحمد رافع الطهطاوي في «التنبيه والإيقاظ».

وأما اعتزاليَّتُه فقد كشفها الشَّيْخ إسماعيل صبري في كتابه «موقف العِلم» (٣/ ٣٩٢).

وكذلك رسالة الأخ علي الفهيد: «زاهد الكوثري وآراؤه الاعتقادية: عَرْض ونَقْد»، فقال (ص٨):

«وهذه الدراسة تتناول عَلَمًا من أعلام عصره، وهو الشَّيْخ محمد زاهد الكوثري (١٢٩٦-١٣٧١هـ) حيث إنه كان من أشد المنافحين عن مذهب الماتريدية، وله أثر كبير علىٰ أبناء عصره... والكوثري أدرك إحياء الدعوة السلفية بمصر، وكان شديد المعارضة لها، فتجده ينكر طبع المخطوطات

السلفية، ويتألم لإخراجها، مثل «السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد، و«نقض الدارمي» للدارمي، و«التوحيد» لابن خُزيمة، وكتب شيخ الإسلام، وغيرها، والتي نَشِط علماء السلف لإخراجها وطبعها، حتىٰ إنه كَتب في ذلك مقالًا بعنوان: «تحذير الأمة من دعاة الوثنية»، ويقصد به دعاة السلف رحمهم الله.

وقال الدكتور علي الفهيد في مقدمة رسالته (ص١٠-١٨):

«إن الكوثري ردَّ وطعن علىٰ كثير من أئمة السلف قديمًا وحديثًا، فمنهم مَن طعن ورَدَّ عليه، ومنهم من طعن عليه وغمَزَه، فعَل ذلك لأجل إثباتهم صفات الله وَفق معتقد السلف، فقد رد علىٰ ابن خزيمة، وعلىٰ سفيان الثوري، والأوزاعي -«تأنيب الخطيب» (٧٢)-، وعلىٰ الحافظ صالح التميمي المشهور بصالح جَزَرة -«التأنيب» (١١٤-١٨٧)-، وعلىٰ عبد الله بن أحمد، وعلىٰ الإمام ابن أبي حاتم، فقد رد عليه مُطوَّلًا -«التأنيب» (١١٤-١٦٠)- مُتَّهِمًا إياه بالجهل بالتوحيد وسوء المعتقد والتشبيه... إلخ.

وعلىٰ الإمام عُبيد الله العُكبري (ابن بطة) -«التأنيب» (١٤٨)-، وعلىٰ عثمان الدارمي -«التأنيب» (١٦)-، وعلىٰ مجاهد بن جبر -«تبين كذب المفتري» (١٤)-، وعلىٰ ابن المديني والدارقطني وأبي حاتم -«التأنيب» (٩٠)-، ونُعيم بن حماد طعن في معتقده، وأما طعونه في شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم فشيء كثير متفَرِّق في رسائله وتعليقاته.

ومِن أهم النقاط علىٰ تعليقاته علىٰ الكتب الأمهات والتي يَحرص

طابعوها علىٰ إثبات حواشيه:

- حاول إرجاع معتقد مَن أثبت الصفات من السلف إلىٰ جهل رواة الحديث وبساطتهم بسبب الأعراب وغيرهم، فنقلوا أساطير اليهود والنصارىٰ والمجوس، وربما رفعوها إلىٰ النبي ﷺ، فوُجد التشبيه وشاع.

- تبريره حال مَعبد الجُهني في بدعته والاعتذار له.

- نفي وجود من يعتقد معتقد الجهمية.

- وصفه لعصر المتوكل بأنه ظهور للحشوية، فسبَّهم ودعا عليهم.

- نسب بدعة التشبيه إلىٰ المقادسة (آل قدامة) الحنبليين، وأنهم ورِثوها من ابن كرَّام.

- قسَّم الأمة كما يأتي: المالكية كلهم أشاعرة، والشافعية ثلاثة أرباعهم أشاعرة، وربع معتزلة، والحنفية ثُلثهم أشاعرة، وثلثهم ماتريدية، وأما الحنابلة فقِسم أشاعرة وبعضهم مفوضة، وأما غالبهم حشوية علىٰ طريقة السالمية الكرَّامية، لكنهم اتصلوا بعلماء المسلمين.

- أن حواشيه وتعليقاته ليست فقط علىٰ كتب الحديث والتاريخ، بل منها علىٰ كتب العقيدة، وأشد من هذا إذا كانت علىٰ كتب لها نوع اعتبار عند علماء السلف، ومنها:

- تعليقه علىٰ «الأسماء والصفات» للبيهقي، وإن كان البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ من

الأشاعرة، لكنه -كما هو معروف- من متقدميهم الذين يثبتون ما زاد علىٰ السَّبْع.

- تعليقه علىٰ كتاب «التنبيه والرد» للملطي، وهو كتاب سلفي قديم غني عن التعريف.

- تعليقه علىٰ كتاب «الفَرق بين الفِرَق» للبغدادي.

ومما لا يدخل ضمن هذه الكتب ولكن له أثره:

- كتاب «دفع شُبه التشبيه» لابن الجوزي، وكم فيه من التشنيع والطعن والمغالطات!

- تعليقه علىٰ كتاب «العقيدة النظامية» لأبي المعالي الجويني.

- تعليقه علىٰ كتاب «الإنصاف في ما يجب اعتقاده» للباقلاني.

- تعليقه علىٰ كتاب «الانتصار والترجيح» لابن الجوزي السبط.

- أن الكوثري ينسب بعض الأمور الاعتقادية إلىٰ السلف، وهي ليست من معتقدهم، ويُنَزِّل معتقد المتكلمين من أشاعرة أو ماتريدية علىٰ معتقد السلف، ويستدل ببعض ما نقل عن السلف علىٰ ضوء منهج المتكلمين، فهو يقرر معتقد الأشاعرة أو الماتريدية وربما الجهمية، مثل: الاستواء والنزول، علىٰ أن هذا مذهب أئمة السلف.

- تأثر بعض أهل عصره ومَن بعدهم بكتبه وأقواله، وهذا الأمر باقٍ إلىٰ اليوم، وثناؤهم عليه وتقريظهم كتبه، كثناء محمد أبي زهرة، انظر: مقدمة

«المقالات» (١٤-٢١)، وتضمين شبير أحمد كتاب الكوثري «الإشفاق» في كتابه «فتح الملهم في شرح المسلم»، وشبير أحمد له تفسير للقرآن الكريم باللغة الأردو، وهو من علماء الأحناف.

- ترديد بعض الناس مقولات هي من آراء الكوثري، مثل قول: (اللَّا مذهبية قنطرة اللَّا دينية)، قالها الشَّيْخ البوطي وغيره، يقول أحدهم: وهو قول لو تدبَّره المنصف لوجده من جوامع الكلم. «مقالات الكوثري» جمع أحمد خيري (٨٤).

- تعليقات السقَّاف المبتدع علىٰ كتاب ابن الجوزي «دفع شبه التشبيه» هو كلام الكوثري حذْوَ القُذَّة بالقذة إلا قليلًا.

ويقول المؤلف عن سبب اختيار الموضوع (ص١٧-١٨): «لم أجد - فيما أعلم- مَن تناوله بدراسة علمية نقدية في مسائل الاعتقاد إلا:

- «جهود الكوثري في علم الحديث» للطالب/ ضيف الله المناصير، وهي عبارة عن رسالة ماجستير، وهي في بيان جهوده وآرائه في الحديث.

- «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» للشيخ العلَّامة عبد الرحمن المُعلِّمي.

- «بيان مخالفة الكوثري لاعتقاد السلف» د/ محمد الخميس، وهي رسالة صغيرة جدًّا، كانت عَرضًا لبعض آرائه دون مناقشة أو حصر.

- كتاب «بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري» لأحمد الغُماري، فإنه تعرَّض فيه للكوثري من ناحية الصناعة الحديثية، وأيضًا الغُماري يحتاج لمن ينقده كما لا يخفىٰ.

- رُدود عامَّة لبعض العلماء، مثل: «بهجة الأثري وتعدِّيه علىٰ التراث»، ومحمد ناصر الدين الأَلْبَانِي في مقدمته لتحقيق كتاب «شرح العقيدة الطحاوية»، ومحمد بن عبد الرزاق حمزة «المقابلة بين الهدىٰ والضلال»، ود/ بكر أبو زيد «براءة أهل السنة»، وغيرهم، ولكنها كانت ردودًا عامة صغيرة عظيمة النفع...» اهـ بتصرف.

وقد ردَّ الشَّيْخ أحمد الغُماري علىٰ الكوثري في كتابه «بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري»، فقال (ص١٢):

«وهو في غاية الشِّدة ونهاية القسوة، كنا نَودُّ لو نزَّه قلمه عن مثل هذه المبالغات التي لا يُوافقه عليها عاقل، طهَّر الله قلبه من دنس المغالاة، وعافاه من داء التعصب، فإن اتباع غير سبيل المؤمنين أمر عظيم وذنب كبير، قال فيه تعالىٰ: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥]».

وقال (ص٤٤-٤٥):

فأوَّل ما نُذكِّر به الأستاذ مما أساء به إلىٰ نفسه وحاد به عن سبيل أهل العلم ونطق به خلفًا واتَّبع غير سبيل المؤمنين: قَذفُه لكبار الأئمة وأساطين

العلماء وحفَّاظ الشريعة وحملة السُّنة، والغَضُّ منِ منصبهم والحَطُّ من قدرهم، وكشف سترهم وتتبُّع عوراتهم، مع جلالة قدرهم ورفعة مكانتهم، واحترامهم بين المسلمين، غيرَ مُراعٍ في ذلك حفظهم للشريعة، ووقفهم حياتهم علىٰ خدمة الدين... لكن الأستاذ لم يشكر لغير الحنفية منهم نعمةً، ولم يَرْعَ لهم حُرمةً، بل جعلهم غرضًا لطعنه، ونَصبهم هَدفًا لانتقاده، ومحلًّا لاستهزائه وسخريته، وهو في كل ذلك غير جاهل بمنزلتهم ولا بعظيم مكانتهم...

فإنه يقول في (ص١٩٤) من «النكت الطريفة» عقب نقله كلام صاحب «الجوهر النقي» لابن التركماني، علىٰ عثمان بن محمد بن ربيعة وأنه لم يتكلم فيه أحد بشيء غير العقيلي، فإنه تكلم فيه بكلام خفيف... حتىٰ اضطر الذهبي أن يقول فيه في ميزانه»: «لو ترك حديث علي بن المديني وصاحبه محمد البخاري وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة وإبراهيم بن سعد وعفان وأبان العطار وإسرائيل وأزهر السمان وبهز بن أسد وثابت البناني وجرير بن عبد الحميد - لغلقنا الباب وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار واستولت الزنادقة ولخرج الدجال، أفمَا لكَ عقل يا (عقيلي)؟! أتدري فيمن تتكلم؟ كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق مِن ثقات توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدِّث...». إلىٰ آخر ما ذكره الذهبي في ترجمة علي بن المديني شيخ البخاري، فمن يتجرأ علىٰ أمثال هؤلاء لا يتحاكم إليه في أحوال الرجال إلا باحتياط بالغ.

ثم قال (ص٤٦): هكذا يستقبح صنيع العقيلي ويستصوب عتب الذهبي إياه علىٰ ما صدر منه في حق أولئك الأئمة، ثم يأتي هو بأفحش من ذلك وأطم، ويتكلم في نفس أولئك الأئمة وأضعاف أضعافهم، بما لم يقله أحد قبله، وربما لم تدعه إليه الضرورة التي دعت العقيلي، فإنه كان من أئمة الجرح والتعديل، وكان في زمانه، وألَّف فيه فأخطأ في قوله ولم يُصب فيما حكم عليهم به، وهم أفراد قليلون.

وقال (ص٤٨ -٤٩): وإذا حكم بذلك بأن القذف لا يصدر إلا من قليل الدين سخيف العقل، فقد كفانا بذلك مؤنة الحكم علىٰ نفسه، إذا كان هو ذلك القاذف لا غيره، فقد قذف الحافظ ابن حجر بالزنا، وقذف الحافظ أبا بكر الخطيب باللواطة، ورماه بشرب الخمر... ومن الظلم إعداد الخطيب من علماء الجرح والتعديل.

وفي (ص٥١): فبئس ما نطق به الأستاذ! وتعسًا للعالِم يسمح لقلمه أن يجري في مثل هؤلاء الأئمة بمثل هذا الكذب المكشوف والقذف المفضوح! وهكذا قال عنه: إنه كان يتهم بشرب الخمر... وأما الحافظ ابن حجر فإنه يحكي عنه في مجالسه أنه لفرط غرامه بالزنا كان يتبع النساء في الشوارع... هكذا يتبجح ويحكيه لكل من يجلس إليه إرادةَ الغض من ذلك الإمام، والحطِّ من مرتبة ذلك الحافظ الذي لم يخلق الله مثله في هذه الأمة المحمدية، والذي قال عنه كبار العلماء:

إن من أعظم منن الله تعالىٰ علىٰ هذه الأمة بعد الهداية للإسلام وجود الحافظ ابن حجر، وهو الذي جعل الله منته علىٰ رقبة كل عالم جاء بعده رغم أنف كل شعوبي حسود ومتعصب حقود.

فيجب أن يعلم المنصف وكل من هو علىٰ شاكلته (أي: الكوثري) أنه لا حيلة لهم في خفض من رفع الله شأنه مهما أكل الحسد قلوبهم.

فكم له من هفوات وضلالات وطامات! فقد زرع فتنة ما زال شررها يحرق ويلفح أقوامًا ويضر بآخرين، وما يزال له اتباع ينعقون بأفكاره ويسيرون علىٰ دربه، لكل قوم وارث.

وقد حذَّر العلامة المُعلِّمي من هذه الفتن حين خاطب الكوثري في «التنكيل» (ص٤٧٤) بقوله: «كان خيرًا للأستاذ ولأصحابه ولنا وللمسلمين أن يطوي الثَّوبَ علىٰ غرَّة، ويقر الطير علىٰ مكناتِها، ويدع ما في «تاريخ بغداد» مدفونًا فيه، ويذر النزاع الضئيل بين مسلمي الهند مقصورًا عليهم... وقد جرَّني الغضب للسنة وأئمتها إلىٰ طرف مما أذكره، وأعوذ بالله من شر نفسي وسوء عملي...».

وقال الشَّيْخ مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه القيم «المَخرَج من الفتنة» ط: دار الحديث بدَمَّاج (ص٢٩): «محمد بن زاهد الكوثري مبتدع لا يعتمد عليه في علم الحديث» اهـ.

وليس الأمر كذلك، بل تعدَّىٰ الأمر إلىٰ تلامذته ناشري فكره ومحققي

كتبه، ومنهم عبد الفتاح أبو غدة الكوثري من تلاميذه، فإنه كثيرًا ما يصول ويجول بالدفاع عن شيخه في كتبه ورسائله.

ويقول الدكتور محقق كتاب «السُّنة» لعبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل رحمهم الله في (ص٨٦): «ولقد عثرت علىٰ كتاب اسمه «براءة الأشعريين من عقائد المخالفين» للمزعوم أبي حامد بن مرزوق، الجزء الأول (ص٨) طبع مطبعة العلم بدمشق، سنة (١٣٨٧) رأيت هذا الكتاب فوجدت كلامَ أحمق ضالٍّ يتهجم علىٰ سُنة رسول الله ﷺ في حديث الصُّورة وغيره، ويردد -كالبَبَّغاء- ما كتبه أستاذه الكوثري مِن قبل، إلا أنه يزيد علىٰ أستاذه بالمطالبة أن يكون دين الأمة دين التعطيل ودين الخرافة وهرطقة الصوفية، ولقد تولىٰ الرد علىٰ ضلالات الكوثري علماء أجلاء وحفاظ نقَّاد، أمثال الشَّيْخ عبد الرحمن المُعلِّمي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه العظيم الرَّائع «التنكيل»، ورد عليه -أيضًا- الشَّيْخ محمد عبد الرزاق حمزة، وغيرهم من أهل العلم والفضل» اهـ.

قال الشَّيْخ الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «مقدمة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»(١) (ص٣-٧):

«فإني أُقدِّم اليوم إلىٰ القرَّاء الكرام كتاب «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» تأليف العلامة المحقق الشَّيْخ عبد الرحمن بن يحيىٰ اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ، بيَّن

(١) كتاب الكوثري اسمه «تأنيب الخطيب علىٰ ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» رد فيه علىٰ الخطيب البغدادي بما فيه من إساءة وتعدٍّ، وقد رد عليه العلامة المعلمي اليماني في كتابه القيم: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل».

فيه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة تجنِّي الأستاذ الكوثري علىٰ أئمة الحديث ورواته، ورميه إياهم بالتجسيم والتشبيه، وطعنه عليهم بالهوىٰ والعصبية المذهبية، حتىٰ لقد تجاوز طعنه إلىٰ بعض الصحابة، مُصرِّحًا بأن أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ رغِب عن أحاديثهم! وأن قياسه مقدَّم عليها!

فضلًا عن غمزه بفضل الأئمة وعلمهم، فمالك -مثلًا- عنده ليس عربي النسب، بل مولىٰ، والشافعي كذلك، بل هو عنده غير فصيح في لغته، ولا متين في فقهه، والإمام أحمد غير فقيه، وابنه مجسِّم... وهكذا لم يسلم من طعنه حتىٰ مثل الحُميدي وغيرهم، ثم هو إلىٰ طعنه يضعِّف الثقات من الحفاظ والرواة، وينصب العداوة بينهم وبين أبي حنيفة لمجرد روايتهم عنه بعض الكلمات التي لا تَروق لعصبية الكوثري وجموده المذهبي، وهو في سبيل ذلك لا يتورع أن يعتمد علىٰ مثل ابن النديم الورَّاق وغيره ممن لا يُعتدُّ بعلمه في هذا الشأن. وهو علىٰ النقيض من ذلك يُوثِّق الضعفاء والكذابين إذا رووا ما يوافق هواه.

ومنه يتبين للناس ما كان خافيًا من حقيقة الكوثري، وأنه كان يجمع في نفسه بين صفتين متناقضتين، فهو في الفقهيات وعلم الكلام مقلِّد جامد، وفي التجريح والتعديل والتوثيق والتضعيف وتصحيح الحديث وتوهينه ينحو منحىٰ المجتهد المطلق، غير أنه لا يلتزم في ذلك قواعد أصولية ولا منهجًا علميًّا، فهو مطلق عن كل قيد وشرط، لذلك فهو يوثق من شاء من الرواة ولو أجمع أئمة الحديث علىٰ تكذيبه، ويضعف من يشاء ممن أجمعوا علىٰ توثيقه، ويصرح بأنه

لا يثق بالخطيب وأبي الشَّيْخ ابن حيان ونحوهما، ويضعف من الحديث ما اتفقوا علىٰ تصحيحه، ولو كان مما خرَّجه الشيخان في «صحيحهما»، ولا علة قادحة فيه، ويصحح ما يعلم كل عارف بهذا العلم أنه ضعيف بل موضوع، مثل حديث: «أبو حنيفة سراج أمتي»!

قال الشَّيْخ عبد الرحمن المُعلِّمي اليماني رحمه الله في «طليعة التنكيل» (ص١٧): «فرأيت الأستاذ -الكوثري- تعدَّىٰ ما يوافقه عليه أهل العلم من توقير أبي حنيفة وحُسْن الذَّبِّ عنه، إلىٰ ما لا يرضاه عالِم متثبت من المغالطات المضادة للأمانة العلمية، ومن التخليط في القواعد والطعن في أئمة السنة ونقلتها، حتىٰ تناول بعض أفاضل الصحابة والتابعين والأئمة الثلاثة مالكًا والشافعي وأحمد وأضرابهم، وكبار أئمة الحديث وثقات نقلته، والرد لأحاديث صحيحة ثابتة، والعيب للعقيدة السلفية، فأساء في ذلك جدًّا حتىٰ إلىٰ الإمام أبي حنيفة نفسه...» اهـ.

❋ ❋ ❋

الشَّيْخ مهدي حسن الشاهْجهانبوري[١]

قال الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج١/ ص١٤٦) (٥٩):

حديث: «مهما أوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحدكم في تركه، فإن لم يكن في كتاب الله فسنة مني ماضية، فإن لم يكن سنة مني ماضية فما قال أصحابي، إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأيها أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة».

«موضوع» أخرجه الخطيب في «الكفاية في علم الرواية» (ص٤٨).

جويبر بن سعيد الأزدي: متروك كما قال الدارقطني والنسائي وغيرهما، والضحاك ابن مزاحم الهلالي لم يلق ابن عباس.

ومما سبق تعلم أن تصحيح الشَّيْخ مهدي حسن الشاهجهانبوري لهذا الحديث في كتابه «السيف المجلىٰ علىٰ المحلىٰ» (ص٣)، وقوله: «إنه حديث مشهور» ليس بصحيح، بل هو مخالف لأقوال أهل العلم بهذا الفن، له مثله كثير، فانظر الحديث (٨٧).

---

(١) مهدي حسن القادري الشاهجهانبوري، صاحب كتاب «السيف المجلىٰ علىٰ المحلىٰ»، والذي طبع في الهند سنة (١٣٩٤هـ).

أما عن ابن حزم فإنه ظاهري لأخذه بظاهر القرآن والسنة دون تأويل ولا حمل علىٰ المجاز، وهذا لا يحتاج إلىٰ دليلٍ علمي، كما حققه أهل العلم، ومخالفات المذهب الظاهري للمنهج الأصولي معلوم لدىٰ كل أحد.

وآراؤه في العقيدة لا يسير علىٰ منهج واحد، كما لاحظ ذلك ابن تيمية والذهبي وغيرهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «نقض المنطق» (٧-١٨): «وكذلك أبو محمد بن حزم فيما صنَّفه من «الملل والنِّحل» إنما يُستحمد بموافقة السنة والحديث، مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة، وكذلك ما ذكره في باب الصفات، فإنه يُستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث لكونه يُثبت الأحاديث الصحيحة ويعظِّم السلف وأئمة الحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها، ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك، لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومَن قبله من الأئمة في القرآن والصفات، وإن كان أبو محمد بن حزم في مسائل الإيمان والقدَر أقوم من غيره وأعلم بالحديث، وأكثر تعظيمًا له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنىٰ، وبمثل ذلك صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن

له...». «مجموع فتاوىٰ ابن تيمية» (٤/ ١٨-٢٠).

وقال في «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٤٩-٢٥٠): «وكذلك أبو محمد بن حزم مع معرفته بالحديث وانتصاره لطريقة داود وأمثاله من نفاة القياس وأصحاب الظاهر قد بالغ في نفي الصفات وردها إلىٰ العلم، مع أنه لا يثبت عِلمًا هو صفة، ويزعم أن أسماء الله (العليم) و(القدير) ونحوهما لا تدل علىٰ العلم والقدرة، وينتسب إلىٰ الإمام أحمد وأمثاله من أئمة السنة، ويدعي أن قوله هو قول أهل السنة والحديث، ويذم الأشعري وأصحابه ذمًّا عظيمًا، ويدعي أنهم خرجوا عن مذهب السنة والحديث في الصفات، ومن المعلوم الذي لا يمكن مدافعته أن مذهب الأشعري وأصحابه في مسائل الصفات أقرب إلىٰ مذهب أهل السنة والحديث من مذهب ابن حزم وأمثاله في ذلك».

وقال الحافظ ابن عبد الهادي في «مختصر طبقات علماء الحديث» -وهو مخطوط- نقلًا عن الأَلْبَانِي في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ١٤١) بعد أن وصف ابن حزم بقوة الذكاء وكثرة الاطلاع: «ولكن تبين لي منه أنه جهمي جلد، لا يثبت معاني أسماء الله الحسنىٰ إلا القليل؛ كالخالق والحق، وسائر الأسماء عنده لا تدل علىٰ معنىٰ أصلًا، كالرحيم والعليم والقدير ونحوها، بل العلم عنده هو القدرة، والقدرة هي العِلم، وهما عين الذات، ولا يدل العِلم علىٰ شيء زائد علىٰ الذات المجردة أصلًا، وهذا عين السفسطة والمكابرة، وقد كان ابن حزم اشتغل في المنطق والفلسفة وأمعن في ذلك فتقرر في ذهنه معان باطلة».

وهذا مقتبس من كتاب طه علي بوسريح «المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي».

وقال الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج١١/ ص٣٢٥-٣٢٦) (ح ٥٢٠٠):

«إنما جُعِلَت الخطبة مكان الركعتين، فإن لم يدرك الخطبة فليصل أربعًا».

«لا أصل له مرفوعًا».

إنما روي موقوفًا، أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» بإسناد صحيح. ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» وإسناده ضعيف.

وروىٰ ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عون قال: «ذكر لمحمد قول أهل مكة: إذا لم يدرك الخطبة صلىٰ أربعًا؟ فقال: ليس هذا بشيء».

ومحمد هو ابن سيرين التابعي الجليل، وابن عون هو أبو عون البصري وهو ثقة ثبت، وسنده صحيح.

قال الألْبَانِي: واعلم أنه حملني علىٰ كتابة هذا التحقيق في أثر عمر المذكور: أنني رأيت الشَّيْخ مهدي حسن الشاه جهانبوري ذكر في كتابه «السيف المجلىٰ علىٰ المحلىٰ» (٣/ ٦٥) أن الخطبة جزء الصلاة ونصفها، كما ورد في الحديث المرفوع والموقوف علىٰ عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، علىٰ ما في «كنز العمال».

فاستغربت ما ذكره من الرفع، فرجعت إلىٰ المصدر الذي عزاه إليه في «الكنز» فرأيت قد ذكر فيه هذا الأثر موقوفًا علىٰ عمر من قوله من رواية

عبد الرزاق وابن أبي شيبة، كما خرجناه عنهما، فتيقنت أن الشَّيْخ وهِم في رفعه وعزوه إلىٰ «الكنز» مرفوعًا، وله من مثل هذا الوهم في كتابه المذكور الشيء الكثير، ومن أقربها إلىٰ ما نحن فيه: ما ذكره في كتابه «المجلىٰ» (٣/ ٦٦): «أن النبي ﷺ سكت عن الخطبة حتىٰ فرغ من صلاته كما في «السنن». كذا قال!

ومن المعلوم أن المقصود من كلمة «السنن» عند الإطلاق السنن الأربعة أو أحدها، وليس الحديث المذكور في شيء منها مطلقًا، فإن كان الشَّيْخ يعلم ذلك فهو تدليس خبيث، وإن كان لا يعلم فالأمر كما قيل: «أحلاهما مر»!

وإنما أخرج الحديث الدارقطني في «سننه» (ص١٦٩)، وأعله بالإرسال»!

وإن من عجائب هؤلاء المتعصبة: أنهم يحتجون بالحديث الضعيف علىٰ خصومهم لرد أحاديثهم الصحيحة ثم هم لا يعملون بما احتجوا به عليهم، فهذا حديث الترجمة مثلًا، فإنهم لا يقولون بما فيه صراحة: «فإن لم يدرك الخطبة فليصل أربعًا»، كيف وهم قد ردوا الحديث الصحيح: «**مَن أدْركَ رَكعةً مِن الجُمُعة فلْيُصلِّ إلَيْها أُخْرىٰ**»؟!. انظر «الأجوبة النافعة» (ص٤١).

وإليك مثالًا آخر: الحديث المُرسَل المتقدم، فإنهم لا يعملون به، بل إنه لا يمكن العمل به، وذلك من أدلة ضعفه؛ لأن لازمه أنه كلما دخل داخل يريد أن يصلي التحية فعلىٰ الخطيب أن يمسك عن خطبته حتىٰ يفرغ، ولذلك قال ابن المنير في رد جواب الحنفية المتقدم: إن الحديث لو ثبت لم يسغ علىٰ قاعدتهم؛ لأنه يستلزم جواز قطع الخطبة لأجل الداخل، والعمل عندهم لا يجوز قطعه

بعد الشروع فيه، لا سيما إذا كان واجبًا. نقلته من «فتح الباري» (٢/ ٤٠٩).

وقال الأَلْبَانِي (ج١١/ ص٣٢٨): ومن أوهام الشَّيْخ مهدي حسن الشاه قوله (٣/ ٢٩): «ألم يقرع بسمع (كذا) ابن حزم قوله ﷺ: عليكم بالسواد الأعظم...»؟!

فجزم بنسبة هذا الحديث إليه ﷺ، ولا يصح كما سبق بيانه (٢٨٩٦).

وكذلك صحَّح الشَّيْخ مهدي حَسَن الحديث المتقدم في «الضَّعِيفَة» (٥٩): «... أصحابي كالنجوم...»، وكذلك حديث (٨٧): «إذا صعد الخطيب المنبر فلا صلاة ولا كلام»! تأييدًا لمذهبه، وردًا للأحاديث الصحيحة، كما تقدم بيانه هناك، وحديث السواد الأعظم يحتج به الشَّيْخ علىٰ ابن حزم لمخالفته الجمهور في قوله بوجوب غسل الجمعة، ولا يشعر المسكين أنه حجة عليه -لو صح- في عشرات المسائل، بل مئاتها التي خالف الحنفية فيها الجمهور في الطهارة والصلاة والعقود وغيرها من أبواب الشريعة.

وهو القائل عن نفسه في «الكتاب المذكور» -مهدي حسن- (٢/ ٢٠): «وأنا حنفي غالٍ في الحنفية»!! نسأل الله تعالىٰ السلامة من كل بلاء ورزية، والوفاة علىٰ الملة الحنيفية!!

قال الأَلْبَانِي (ج١١/ ص٣٢٩): ومع هذه الأخطاء الفاحشة الدالة علىٰ عدم معرفة الشَّيْخ بهذا العلم الشريف؛ يتعصب له الشَّيْخ «محمد يوسف البنوري» في رسالة «المودودي» (ص٥٠) فيصفه بأنه: «أكبر محدث في عصره

وأفقه رجل في البلاد...»!!

ولئن صدق الشَّيْخ البنوري في هذا الوصف فما أرىٰ السبب في مباينة ما في رسالة الشَّيْخ من الأخطاء الكثيرة التي أثبتنا بعضها هنا إلا أنه ألَّفها في حالة نفسية متوترة، حيث قال في آخر الجزء الأول منها: «فرغت من تسويده سنة (١٣٨٨) من الهجرة، وأنا مريض بمرض الفالج من خمسة أعوام، عاجز عن القيام والقعود إلا بمعين».

اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا، واجعلها الوارث منا، إنك سميع مجيب!!

قال الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج١١/ ص٣٣٠-٣٤٠):

ومن الأحاديث التي ينبغي تخريجها وبيان الحق فيها -مما تعرض له الشَّيْخ الشاه جهانبوري في رسالته (٣/ ٢٤) بكلام يباين أصول علماء الحديث ومصطلحهم- الحديث التالي:

«من جاء منكم الجمعة فليغتسل، فلما كان الشتاء قلنا: يا رسول الله! أمرتنا بالغسل للجمعة وقد جاء الشتاء ونحن نجد البرد؟ فقال: من اغتسل فبها ونعمت ومن لم يغتسل فلا حرج».

«موضوع بهذا التمام»، أخرجه ابن عدي في «الكامل»، وآفته: الفضل بن المختار قال أبو حاتم فيه: «أحاديثه منكرة يحدث بالأباطيل».

قال الأَلْبَانِي: وهو راوي حديث المجرَّة الموضوع، وأيضًا فيه أبان بن أبي عياش ليس خيرًا منه، بل لعله شر منه، وقد لفَّقه من حديثين صحيحين:

أحدهما: «**مَن جاء مِنكُمُ الجُمعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ**» متفق عليه.

والآخر: «**مَنْ توَضَّأ يومَ الجُمُعةِ فَبِها ونِعمَتْ، ومَنِ اغْتسَل فالغُسلُ أَفضَل**».

فجاء هذا الكذَّاب (أبان) فرواه باللفظ المذكور فقال: «من اغتسل فبها ونعمت، ومن لم يغتسل فلا حرج».

ولذلك استدل به للحنفية الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» علىٰ أن أحاديث الوجوب منسوخة! (١/ ٨٨).

وأما الشَّيْخ مهدي الحنفي -الذي سبق ذكره في الحديث المتقدم- فقد نقل عبارة الزيلعي هذه واستدلاله به علىٰ النسخ، وسلَّم بذلك كله متعقبًا عليه بقوله: «وسيأتي تحقيق الحديث المذكور (يعني: من توضأ يوم الجمعة...) فإن بعض طرقه صحيح أو حسن، والمجموع ينهض حجة للنسخ، فافهم»!!

قال الأَلْبَانِي (ص٣٣٢): فانطلىٰ عليه حال إسناد هذا الحديث الهالك والمتن الباطل، فلم ينبه علىٰ شيء من ذلك، وبخاصة الفرق بين متنه ومتن تلك الأحاديث التي يتقوىٰ بها متنها دون متنه، وهي لا تدل علىٰ النسخ المزعوم مطلقًا، وتجد بيان ذلك في «المحلىٰ» (٢/ ١٤)، و«الفتح» (٢/ ٣٠٠).

قلت: فالذي رأيته من الشَّيْخ مهدي حسن شاه جهانبوري -عفا الله عنا وعنه-

أنه حنفي غالٍ في الحنفية، كما ذكر عن نفسه في كتابه، نسأل الله السلامة والعافية من كل عصبية مقيتة.

قال الشَّيْخ محمد عيد عباسي في مقدمة كتابه «بدعة التعصب المذهبي» (ص٦-٧): ومن جملة ما رأينا وجوب إصلاح والتنبيه إليه مسألة المذهبية هذه، فإنها مسألة هامة وخطيرة، وليست بسيطة وتافهة كما يظن بعضهم، فإن المسلم يحتاج كل يوم إلىٰ تبين حكم الله عَزَّوَجَلَّ في أمور حياته... ورأينا من الواجب علينا بيان فكرتنا للمسلمين ودعوتهم إلىٰ الحق... ونشر منذ شهور رسالة «هدية السلطان إلىٰ مسلمي بلاد اليابان» لافتين النظر إلىٰ موضوعها، وهو: هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين من المذاهب الأربعة؟ وهي للعلامة الشَّيْخ محمد سلطان المعصومي المدرس بالحرم بالمسجد الحرام، يدعو فيها المسلمين إلىٰ الرجوع إلىٰ ما كان عليه خير القرون التي أثنىٰ عليها رسول الله ﷺ، من عدم التزام مذهب فقهي معين، والأخذ من كل مجتهد.

ذكر المؤلف بعض أقوال أئمة المذاهب أنفسهم، نصحوا فيها أتباعهم بوجوب التمسك بالكتاب والسنة، ووجوب الامتناع عن تقليدهم في أي أمر ظهرت مخالفته للكتاب والسنة.

ولكن بعض المقلدين الجامدين لم يَرُقْهُ ما جاء فيها، وكان في مقدمة هؤلاء المتحاملين المدعو الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، الذي لم يكتف بالتهجم علىٰ دعاة السنة في بعض خطب الجمعة بالباطل قاذفًا إياهم

بشتىٰ النعوت؛ كالدجل والتعصب والسخف والضلال، بل زاد في التحامل والشطط فرماهم بالفرية الكاذبة أنهم عملاء للمستعمر، وأن يدًا خفية تحركهم.

وهكذا سبيل الغوغاء الذين يرمون كل مخالف لهم بما طاب لهم من النعوت، سواء كان ذلك حقًّا أو باطلًا، ثم أعقب ذلك برسالة نشرها بعنوان «اللَّا مذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية» صدَّرها بدعاء جميل مستعيذًا بالله فيه من أن يكون أراد بما كتب عَرَضًا دنيويًّا أو هوىٰ نفسيًّا، ثم لخص رسالة المعصومي رَحِمَهُ اللَّهُ تلخيصًا مجانبًا الأمانة ومخالفًا سوء الفهم.

وقال الشَّيْخ (ص٩-١٠): والحقيقة أنه ليس هناك تناقض ولا خلاف، ولكن تحامل الدكتور علينا وتهوره أسلماه إلىٰ الظن الفاسد فحَسِب أنا نحرم التقليد مطلقًا، وما أُتي إلا من هذا الظن الذي ليس عليه شبه دليل.

وقال (ص١٤٩): وسبب كثرة الأحاديث الساقطة الموجودة في الكتب المذهبية يعود لعدة نواحٍ: منها التعصب للمذهب، فقد يرىٰ مقلدو هذا المذهب أن هذا الحديث يؤيد مذهبهم، ولكنه ضعيف، فيتجاهلون ضعفه أو يحاولون تصحيحه بما يعلمون هم أنفسهم أنه لا يقويه به... ومن الأسباب أيضًا: جهل كثير من الفقهاء المتأخرين بالسنة، وهذا أمر ملاحظ ومعروف.

وقال (ص٣١١): بالإضافة إلىٰ ما ازدانت به رسالة البوطي من الافتراءات والتناقضات والمغالطات وسوء الفهم، تزدان بنوع آخر من الحلي

والزينات، أعني جهله بالحديث وجهله بالفقه وجهله بالواقع... وجهل البوطي ليس غريبًا ولا عجيبًا، فأمثاله من الجهلة بالحديث ممن يتسمون بعلماء كثيرون، ولكن الغريب والعجيب أنه بدل أن يستر جهله ويخفي ضعفه وتقصيره نراه يتطاول ويتعالىٰ ويتعرَّض لابن هذا العلم الأصيل وعالمه الكبير. اهـ.

وقال (ص٣١٦-٣١٧): ومما هو جدير بالذكر أن الأستاذ الفاضل محمد الغزالي قد نشر كتابه «فقه السيرة» في طبعته الثانية مع تخريجات أستاذنا الشَّيْخ ناصر لأحاديثه ورحَّب بها ترحيبًا حارًّا، وقد أكسبت هذه التخريجات الكتاب قيمة علمية أكبر، لأنه لا يستطيع أي باحث أن يستفيد من أي حديث إذا لم يميز صحته من ضعفه، ثم نشر الدكتور البوطي كتابه «فقه السيرة» وحشاه بالأحاديث المختلفة التي فيها الصحيح والضعيف، وهو معذور في ذلك لجهله بالحديث، ولكن الغريب أنه علىٰ مسكنته في علم الحديث انتقد شيخنا ناصر الدين في ثلاثة مواضع، ومع الأسف فقد وهم وأخطأ في هذه الانتقادات، وقد كتب شيخنا ردًّا علىٰ انتقادات البوطي ونقدًا لأحاديث كتابه «فقه السيرة».

وقد كتب الأخ علي الخشان بإشراف شيخنا بحثًا مختصرًا في هذه الأحاديث، انظر (ص٣١٨-٣٢٠).

وقال (ص٣٢٨): والد الدكتور البوطي ينقض كلامه: ونقدم للدكتور رجلًا قريبًا جدًّا إليه، هو والده المحترم الشَّيْخ رمضان حفظه الله، فقد قال: «نحن نتبع العلماء الأئمة الثلاثة الحنفي والشافعي والمالكي، علىٰ أنه لا اجتهاد

علىٰ القول الأصح إلا القول الشاذ بعد أربع مئة، حتىٰ الإمام النووي والرافعي جعلوهما مرجحين».

فما رأي الدكتور الخطير في كلام والده نفسه؟! وهو يدعي الإجماع علىٰ جواز الاجتهاد، ووالده من كبار مشايخ الشافعية في سورية، ينقل الإجماع من المذاهب الثلاثة علىٰ عكس ما نقله هو تمامًا. اهـ.

✵ ✵ ✵

أبو الأعلى المودودي -عفا الله عنه-(١)

(١) أبو الأعلىٰ المودودي -عفا الله عنه- الهندي، مؤسس الجماعة الإسلامية، أول من أحدث توحيد الحاكمية في العصر الحديث وقال به وجعله أصل الدين، ثم أخذ عنه هذا الفكر سيد قطب -عفا الله عنه- في كتبه.

وسئل الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ الله: هل أبو الأعلىٰ المودودي من أئمة المسلمين يعتبر؟

فأجاب: «أبو الأعلىٰ المودودي الظاهر أن به شيئًا من التشيع وهو يعتبر من أئمة البدع، ولست أقول: إنه ليس بمسلم، يعتبر من أئمة البدع، فجزىٰ الله بعض الإخوة ألَّف كتابًا طيبًا بعنوان «زوابع في وجه السنة» والكتاب في المكتبة أنصح بقراءته، بين حال أبي الأعلىٰ المودودي وغيره من أولئك الذين يهاجمون سنة رسول الله -صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم-، وتضعيفهم أحاديث صحيحة في «الصحيحين» من أجل الأهواء، والله المستعان». (المصدر: تسجيل صوتي علىٰ موقع الشيخ مقبل رَحِمَهُ الله).

وقال الشيخ حمود بن عبد الله التويجري رَحِمَهُ الله عن سيد قطب والمودودي في كتابه «ذيل الصواعق لمحو الأباطيل والمخارق» (ص٣٣١): «وكلام المودودي شبيه بكلام قطب وهما ومن قال بقولهما من العصريين كلهم عيال علىٰ فلاسفة الإفرنج المتأخرين».

ولمزيد بيان حول بدع المودودي وشبهاته والرد عليها انظر: «منهج الأنبياء في الدعوة إلىٰ الله فيه الحكمة والعقل» لفضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله-، و«مهذب التفسير السياسي للإسلام في فكر المودودي وسيد قطب» لفضيلة الشيخ سعد بن عبد الرحمن الحصين رَحِمَهُ الله، و«زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا» لفضيلة الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد -حفظه الله-.

قال الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج١/ ص١٧٥) (٧٧) في تعليقه علىٰ حديث:

«لا مهدي إلا عيسىٰ»:

«منكر» أخرجه ابن ماجه والحاكم وابن الجوزي في «الواهيات» وابن عبد البر في «جامع العلم» وأبو عمر الداني في «السنن الواردة في الفتن» والسِّلَفي في «الطيوريات» والخطيب.

قال الذهبي في «الميزان»: «إنه خبر منكر».

وقال الصغاني: «موضوع».

وأورده الشوكاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص١٩٥).

وقد أشار الحافظ في «الفتح» (٦/ ٣٨٥) إلىٰ رد هذا الحديث لمخالفته لأحاديث المهدي.

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا الحديث تستغله الطائفة القاديانية في الدعوة لنبيهم المزعوم ميرزا غلام أحمد القادياني الذي ادعىٰ النبوة، ثم ادعىٰ أنه هو عيسىٰ بن مريم المُبشَّر بنزوله في آخر الزمان، وأنه لا مهدي إلا عيسىٰ بناءً علىٰ هذا الحديث المنكر، وقد راجت دعواه علىٰ كثير من ذوي الأحلام الضَّعِيفَة شأنَ كل دعوىٰ باطلة لا تعدم من يتبناها ويدعو إليها، وقد أُلِّفت كتب كثيرة في الرد علىٰ هؤلاء الضُّلَّال، ومن أحسنها رسالة الأستاذ الفاضل المجاهد أبي الأعلىٰ المودودي رَحِمَهُ اللَّهُ في الرد عليها. وكتابه الآخر الذي صدر أخيرًا بعنوان

«البيانات»، فقد بيَّن فيهما حقيقة القاديانيين وأنهم مرقوا من دين المسلمين بأدلة لا تقبل الشك، فليرجع إليهما من شاء» انتهىٰ.

وسنذكر في هذه العُجالة بعض مقتطفات ومقالات أهل العلم المحققين في الرد علىٰ أبي الأعلىٰ المودودي رَحِمَهُ اللَّهُ:

أوَّلًا: من كتاب الشَّيْخ حِمُود التويجري رَحِمَهُ اللَّهُ في «ذيل الصواعق لمحو الأباطيل والمخارق».

قال (ص٣٢١- ٣٣٢): «انبرىٰ أبو الأعلىٰ المودودي وعلي الطنطاوي لمؤازرة الصوَّاف وتأييد ما نشره من الأقوال الباطلة، فصارا شريكين له في كل ما نشره في كتابه مما هو مخالف لمدلول الكتاب والسنة والإجماع».

قلت: ورسالة محمد محمود الصواف سماها «المسلمون وعلم الفَلَك» قد جمع فيها ما نشره في جريدة الدعوة من التعقيب علىٰ الشَّيْخ الإمام عبد العزيز بن باز فيما يتعلق بجريان الشمس وسكون الأرض، والرد علىٰ الشَّيْخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد انبرىٰ له جمع من أهل العلم في الرد علىٰ رسالته، ومن بينهم الشَّيْخ حِمُود التويجري رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو عبارة عن رد كان في جريدة الدعوة بعنوان «الصواعق الشديدة علىٰ أتباع الهيئة الجديدة»، وقد زاد فيه ملحقًا ببعض الفوائد ورده علىٰ تخرصات وتوهمات الصواف وبعض الأخطاء العلمية، وسماه «ذيل الصواعق لمحو الأباطيل والمخارق»، كما ذكره في مقدمته.

وقد دافع عن الصواف كلٌّ من: أبي الأعلىٰ المودودي وعلي الطنطاوي وغيرهما.

إنكار المودودي وثناؤه علىٰ رسالة الصواف، ومنع الاستدلال علىٰ جريان الشمس ودورانها حول الأرض بالآيات التي فيها النص علىٰ جريانها وطلوعها ودلوكها وتزاورها وغروبها.

من أخطائه -أيضًا- قوله: «إن القرآن لم ينتهج لذكره أسلوبًا يصطدم مع علوم الإنسان في عصر من العصور اصطدامًا صريحًا يحول بين الإنسان وبين إيمانه بالله تعالىٰ».

والجواب: أن يقال: أما العلوم الصحيحة من علوم الإنسان، فإن القرآن لا يصادمها، وإنما يصادم الأقوال الباطلة والتخرصات والظنون الكاذبة، ومن الأقوال الباطلة والتخرصات والظنون الكاذبة التي يصادمها القرآن ويشهد ببطلانها ما زعمه فيثاغورس اليوناني وتبعه عليه أهل الهيئة الجديدة من فلاسفة الإفرنج المتأخرين، وما تخرصوه في قولهم بأن الشمس ثابتة، وأن الأرض تدور حولها، والسنة تصادم هذا القول الباطل وتشهد ببطلانه».

وقال (ص٣٢٦): «وقد ذكر الصواف في رسالته التي وافقه المودودي عليها شيئًا كثيرًا من تخرصات أهل الهيئة وأتباعهم في الأرض والسموات والشمس القمر والنجوم، وزعم أن ذلك من علوم المسلمين في الفلك كلها أقوال باطلة يصادمها القرآن والسنة».

وقال (ص٣٣١): «وكلام المودودي شبيه بكلام قطب، وهما ومَن قال بقولهما من العصريين كلهم عيال علىٰ فلاسفة الإفرنج المتأخرين».

وقال (ص٣٣٣): «ومن أخطائه -أيضًا- قوله: إن القرآن لم يصرح في آية من آياته بكون الأرض ثابتة ساكنة وكون الشمس دائرة حولها، وغير ذلك من الأخطاء».

ثانيًا: ومن كتاب الشَّيْخ صلاح الدين مقبول أحمد «زوابع في وجه السنة قديما وحديثًا».

قال (ص٨٥): «السيد أبو الأعلىٰ المودودي رَحِمَهُ اللَّهُ (١٩٧٩ م) هو مؤسس «الجماعة الإسلامية» بالقارة الهندية وأميرها، وكان كاتبًا مجيدًا وصحفيًّا ناجحًا بارعًا في الأسلوب، لَبِقًا في الأداء، مُوَفَّقًا في عرض الحلول للمشاكل الناجمة في المجتمع، ومُبدِعًا في تقديم الإسلام إلىٰ غير المسلمين في الأسلوب العصري المتزن، أصدر مجلة «ترجمان القرآن»، وألَّف في التفسير والحديث والتعليم والتربية والسياسة والقانون والاقتصاد والاجتماع والدفاع عن الإسلام، ورد في كتاباته علىٰ الحضارة الغربية المزيَّفة، والأفكار الإلحادية المستوردة، والحركات الهدامة المعاصرة، اعتقل عدة مرات وحكم عليه بالإعدام سنة (١٩٥٣هـ) ولكن قامت المحكمة العليا بالعفو عنه في الآخر».

وقال (ص٨٦): «إن الشَّيْخ المودودي رَحِمَهُ اللَّهُ أكثر الكتابة في مواضيع مختلفة ومتنوعة، فزل قلمه في بعض الأمور التي نراه قد رجع عن كثير منها إلىٰ

الصواب الذي فقده في كتاباته القديمة، أو أدخل تعديلًا في العبارات التي كانت مثار سوء تفاهم لدىٰ الناس، أو وعد بذلك عند تنبيه القراء علىٰ بعض أخطائه كما لا يخفىٰ علىٰ من له اطلاع علىٰ كتاباته القديمة».

وقال (ص٨٧ -٨٨): «وقع الشَّيْخ المودودي في بعض الأخطاء والزلات، وقام العلماء بالتنبيه عليها، ولكن مع رحابة صدره في الرجوع إلىٰ الحق وترحيبه بالنقد البَنَّاء لم يرجع عنها، ومنها:

- تأويله لآيات الصفات، وعدم إمراره إياها كما جاءت، وذلك في تفسيره «تفهيم القرآن».

- تأويله لبعض المعجزات. انظر إلىٰ تفسيره «تفهيم القرآن» (٣/ ١٧٥).

- ونقده لبعض أحاديث «الصحيحين» يلقىٰ رَواجًا في أوساط الجماعة الإسلامية بدعوىٰ حرية التفكير والتحقيق، وخاصة مقاله «مسلك الاعتدال» الذي أبدىٰ آراء متفككة في ظنية خبر الآحاد. وقد وقع ما كان يخاف منه، هذا «غلام أحمد» رئيس طائفة منكري الحديث استشهد بالشَّيْخ المودودي علىٰ تأييد وجهة نظره الرافضة للحديث مرات، وخاصة استغل هو وزملاؤه «التفهيمات» للشيخ المودودي للرد علىٰ أنصار الحديث في كثير من الأحيان، حتىٰ قال:

- «عقيدتي وعقيدة الشَّيْخ المودودي في قضية إنكار الحديث سواسية، فلا تناقشني الجماعة الإسلامية فيها بدون طائل».

وقال (ص١٢٨-١٢٩): «شبهات المودودي أشد خطورة من شبهات الرازي في رد حديث الكذبات الثلاث».

- حول حديث: «لم يكذب إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ إلا ثلاث كذبات».

رد الشَّيْخ المودودي هذا الحديث مع دفاعه عن السنة، ورده علىٰ منكريها بكل قناعة، وتشبَّث في رده بالشبهات التي لم تخطر ببال الرازي، مع شهرته قديمًا وحديثًا في إيراد الشبه وإثارة التشكيكات حول مسائل من دعائم الدين.

وكان فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ) من أكابر المتكلمين الذين لبسوا الكلام بالفلسفة، فوقعوا فيما لا تحمد عقباه، وكان الرازي يورد شبه المخالفين في المذهب والدين علىٰ غاية ما يكون من التحقيق، ثم يورد مذهب أهل السنة والحق علىٰ غايةٍ من الوهاء، وكان يعاب بإيراد الشبه الشديدة ويقصِّر في حلها، حتىٰ قال بعض المغاربة: يورد الشبه نقدًا ويخلِّيها نسيئة.

وذكره الذهبي فقال: «... صاحب التصانيف، رأس في الذكاء والعقليات، لكنه عري من الآثار، وله تشكيكات علىٰ مسائل من دعائم الدين تورث حيرة، نسأل الله أن يثبت الإيمان في قلوبنا».

وقال الرازي عن نفسه: «وأما الكتب التي صنفتها واستكثرتُ فيها من إيراد السؤالات فليذكرني مَن نظر فيها بصالح دعائه علىٰ سبيل التفضل والإنعام، وإلا فليحذف القول السيئ، فإني ما أردت إلا تكثير البحث وشحذ الخاطر والاعتماد في الكل علىٰ الله».

ومن هذه التشكيكات: إثارته الشبهات حول حديث: «**لَم يَكذِبْ إبراهيمُ** عَلَيْهِ السَّلَامُ **إلا ثَلَاث كذبَاتٍ**» الذي رواه أصحاب الصحاح والسنن.

وتبعه المودودي بأشد منه كما في كتابه «تفهيم القرآن» في تفسير سورة الأنبياء في تفسير الآية ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣].

قال (ص١٤٣- ١٤٥): وشبهة أخرىٰ للشيخ المودودي حول حديث طواف سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ علىٰ نسائه، وتتلخص شبهات المودودي حول هذا الحديث في نقطتين:

إحداهما: اختلاف العدد في نساء سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ.

والأخرىٰ: استحالة طوافه علىٰ النساء في الليلة الواحدة.

وانظر رد أهل العلم علىٰ هذه الشبه (ص١٣٨-١٤٥).

ولما رأىٰ الشَّيْخ كلام العلماء حول هذا الحديث خلافَ عقله، وكان مضطرًّا -أيضًا- أن يرُدَّ علىٰ سؤال السائل دفاعًا عن السنة، لجأ إلىٰ أمرين كل منهما أشد خرقًا من الآخر:

أولًا: خطَّأ أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في فهمه كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثانيًا: ثم جاء يبرهن علىٰ سقوط هذا الحديث من درجة الاعتبار مُغمضًا عينيه عن أقوال العلماء في تأويله.

والكثير الكثير من زلاته وهفواته وتخبطاته، ومنها علىٰ سبيل المثال:

قال الشَّيْخ (ص١٦٢) في كتاب «الرسائل والمسائل» للمودودي (١/ ٤٤-٤٥) سئل عن الدجال فقال: «هذا المسيح الدجال وغيره من الأساطير التي ليست لها حيثية شرعية...».

«فائدة»: قال محمد فهيم أبو عبية (رئيس بعثة الأزهر بلبنان) في تعليقاته علىٰ «نهاية البداية والنهاية» لابن كثير ما يندىٰ له جبين المؤولين والمحرِّفين في أمر الدجال وغيره:

قال: «أليس الأَوْلىٰ أن يُفهم من الدجال أنه رمز الشر والبهتان والأفك؟!» (١/ ١٥٢).

قال الشَّيْخ صلاح الدين مقبول أحمد في «الزوابع» (ص١٦٩): «وقد ألف كتاب للدفاع عن الشَّيْخ المودودي، وهو للشيخ المفتي محمد يوسف، وهو يرد فيه علىٰ الاعتراضات التي وجهت إلىٰ الشَّيْخ المودودي في كثير من المسائل فحالفه التوفيق لإصابة الحق في بعضها، وجانبه في البعض الآخر، وطبع برضىٰ الشَّيْخ المودودي، وهو باسم «دراسة علمية للاعتراضات علىٰ الشَّيْخ المودودي» (١/ ٤٣٣-٤٤٤)، وهو تمثيل صحيح لكتاباته ليطلع عليه لتزول بعض الشبهات التي أثيرت ضد الشَّيْخ بدون حق، فرحمه الله رحمة واسعة».

وقد تناول مؤلف كتاب «دراسة علمية للاعتراضات علىٰ الشَّيْخ المودودي» حديث الدجال بالمناقشة والرد مفصلًا، ووافق علىٰ ما ذهب إليه الشَّيْخ المودودي من رد حديث تميم الداري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولكن ليس رفضه لهذا

الحديث علىٰ طريقة الكتَّاب المعاصرين لرد الأحاديث الصحيحة بالعقل والذوق والهوىٰ، بل اختار في رده طريقة المتأخرين من الحنفية وغيرهم في إبطال العمل بأحاديث الآحاد؛ عملًا بقاعدتهم الأصولية التي تفيد أن العقائد تكون قطعية فلا تثبت بأخبار الآحاد، وبالتالي لا يُسلَّم تعيين شخص الدجال كما ورد في حديث تميم الداري كعقيدة إسلامية؛ لأنه خبر واحد، وهو ليس بقطعي الثبوت والدلالة.

ثم ذكر قول الحافظ في «فتح الباري» (١٣/ ٣٢٨) في حديث الجساسة: «وقد توهم بعضهم أنه غريب وليس كذلك، فقد رواه مع فاطمة: أبو هريرة، وعائشة، وجابر» انتهىٰ.

وقال (ص١٧١): «وأما الردود علىٰ الشَّيْخ المَوْدُودي في مجالات أخرىٰ مختلفة فتبلغ -حسبما عرفت- بالأرقام: (مائة وعشرة كتب) ما بين صغير وكبير، ورطب ويابس، وعنيف وليِّن، ورد عليه من علماء «ديوبند» الأحناف المعروفين: الشَّيْخ حسين أحمد المدني، والشَّيْخ محمد زكريا الكاندهلوي، والشَّيْخ ميان محمد الدهلوي، والشَّيْخ أبو الوفاء ثناء الله الأمرتسي، والشَّيْخ عبد الله الأمرتسي الروبري، والشَّيْخ عبد الرؤوف الرحماني، والشَّيْخ محمد إسماعيل السلفي، والشَّيْخ مهدي حسن شاه (مفتي ديوبند)، وغيرهم».

وقال (ص١٧٢-١٧٣): «ولا يفوتني أن أذكر بهذا الصدد الشَّيْخ أمين أحسن الإصلاحي، فإنه دافع عن موقف الشَّيْخ المودودي من الحديث دفاعًا

مُستميتًا، وأبدىٰ بعض الآراء حول السنة التي تخالف إجماع الأمة، وأورد الشبه حول بعض الأحاديث التي يأباها العقل علىٰ زعمه».

ومما يؤسف له أن تلاميذه في باكستان الآن يقودون حركة إنكار السنة، فنسأل الله السلامة.

وممن رد علىٰ مزعوماته: الشَّيْخ محمد إسماعيل السلفي في كتابه «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي».

قلت: لكل قوم وارث، نسأل الله العافية في الدين والدنيا، والله اعلم.

❋ ❋ ❋

مُسيلِمة الهند:
ميرزا غلام أحمد القادياني (١)

(١) هو أحمد بن مرتضىٰ بن محمد القادياني، ويسمىٰ مرزا غلام أحمد بن غلام مرتضىٰ ابن عطاء حمد، ويلقب بالمسيح الثاني: زعيم القاديانية ومؤسس نحلتهم. هندي له كتابات عربية. نسبته إلىٰ (قاديان) من قرىٰ (بنجاب) ولد ودفن فيها. قرأ شيئًا من الأدب العربي، واشتغل بعلم الكلام. خدم الحكومة الإنكليزية (أيام احتلالها للهند) مدة عمل بها كاتبًا في المحكمة الابتدائية الإنكليزية بمدينة سيالكوت. لما تم القرن الثالث عشر (الهجري) نعت نفسه بمجدد المئة. ثم أعلن أنه (المهدي) وزاد فادعىٰ أن الله أوحىٰ اليه: (الحمد لله الذي جعلك المسيح بن مريم، أنت شيخ المسيح الذي لا يضاع وقته، كمثلك در لا يضاع..) وآمن به جمهور من الهنود، علىٰ أنه (نبي) تابع للشريعة الإسلامية، وأنه (أحمد) المعني بآية: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف:٦] ووضع كتبًا بالعربية والأردية. منها، مما تغلب عليه العربية، «حمامة البشرىٰ الى أهل مكة وصلحاء أمّ القرىٰ» و«ترياق القلوب» و«حقيقة الوحي» و«مواهب الرحمن» سنة (١٩٠٣)، في قاديان، جاء فيه: (إنني امرؤ يكلمني ربي، ويعلمني من لدنه، ويحسن أدبي ويوحي إليّ رحمة منه فأتبع ما يوحي) (ص ٣) و(إني أنا المسيح الموعود والإمام المنتظر المعهود) (٧) (وأوحي إليّ من الله كالأنوار الساطعة) (ص ٢٩) و(هذه الحكومة.. حرام علىٰ كل مؤمن أن يقاومها بنية الجهاد، وما هو جهاد بل هو أقبح أقسام الفساد) (ص ٤٤)، ولولده محمود أحمد كتابان في مناصرة أبيه أظنهما مطبوعين. لا يزال له أتباع إلىٰ اليوم في الهند وباكستان. وتصدىٰ كثير من معاصريه للرد عليه وتكفيره، منهم حسين بن محسن السبعي اليماني، في كتابه «الفتح الرباني»، وأنوار الله الحيدر آبادي، في «إفادة الأفهام وإزالة الأوهام»، ومحمد علي الرحماني الكانپوري في «الصحيفة الرحمانية» تسعة أجزاء، =

«ميرزا غلام القادياني الكذَّاب الدجَّال الضَّال، استطاع جذب واستدراج بعض مرضىٰ القلوب والأبدان الذين نادوا بنبوته ومهديته، وله طامات وضلالات لا يصدقها عقل ولا هوىٰ، وصاحب كذب وهلوسات، وهو دسيسة للاستعمار، ولقد كثَّر الأدعياء والمنحرفون والمضللون من يعيث في الأرض

= وكتب أخرىٰ أظنها طبعت كلها. وكتب الدكتور محمد إقبال: «القاديانية ثورة علىٰ نبوة محمد ﷺ، ومؤامرة ضد الإسلام، وديانة مستقلة». وقال لي أحد علماء الهند: «كان الإنكليز أكبر أعوان القادياني علىٰ نشر دعوته لإحداث الانشقاق في وحدة المسلمين بالهند وصرفهم عن التفكير في مقاومة احتلالهم لبلادهم». انتهىٰ من «الأعلام» (١/ ٢٥٥- ٢٥٦)، وقد هلك القادياني هذا في سنة (١٣٢٦هـ).

وهذه فتوىٰ اللجنة الدائمة في تكفير هذه الفرقة الضالة:

س: أرجو التكرم ببيان حكم الإسلام في جماعة القاديانية ونبيهم المزعوم غلام أحمد القادياني، كما أرجو التفضل بإرسال أي من الكتب التي تبحث في هذه الجماعة حيث إنني من المهتمين بدراستها.

ج: ختمت النبوة بنبينا محمد ﷺ فلا نبي بعده؛ لثبوت ذلك بالكتاب والسنة، فمن ادعىٰ النبوة بعد ذلك فهو كذاب، ومن أولئك غلام أحمد القادياني، فدعواه النبوة لنفسه كذب، وما زعمه القاديانيون من نبوته فهو زعم كاذب.

وقد صدر قرار من مجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة باعتبار القاديانيين فرقة كافرة من أجل ذلك.

وبالله التوفيق. وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة	الرئيس
عبد الله بن قعود	**عبد الله بن غديان**	**عبد الرزاق عفيفي**	**عبد العزيز بن عبد الله بن باز.**

انظر: «فتاوىٰ اللجنة الدائمة» برقم (٤٣١٧) (٢/ ٣١٣).

فسادًا وتخريبًا وبخاصة في هذا الزمان، ولكن من نعم الله علىٰ عباده أن هيأ من يتصدىٰ لمثل هؤلاء الضُّلَّال...».

قال الشَّيْخ إحسان إلهي ظهير في كتابه «القاديانية دراسات وتحليل» ط: إدراة ترجمان السنة باكستان - تقديم محمد المنتصر الكتاني في مقدمة كتابه (ص١-٤): «وبعدُ، فقد أنشِئت في القرن العشرين فئتان خبيثتان بإيعاز من الاستعمار الكافر... فكانت واحدة من هاتين الفئتين (القاديانية) عميلة الاستعمار في القارة الهندية، وثانيهما (البهائية)، وأمدها المتربصون بأمة محمد ﷺ بكل الوسائل المادية وغير المادية، وأُعطيت الأموال الطائلة والوظائف الراقية والمناصب العالية والامتيازات الخاصة من قبل الاستعمار، وأمدت بالدفاع عنها بالقلم واللسان من قبل الهندوس، كما ساعدتها اليهودية بالأدلة ولو الواهية...».

وها هو كاتب هندوسي كبير «الدكتور شنكر داس» يشهد علىٰ هذا حيث يخاطب الهندوس عامة ويقول: «إن من أهم المسائل التي تواجهها بلادنا الآن هي كيف نستطيع أن ننشئ النعرة القومية في قلوب المسلمين».

قال (ص٥): «وحينما كتب شاعر الرسالة والإسلام الدكتور محمد إقبال مقالات ضد القاديانية يبين كذبهم وضلالهم، كان أول من رد ودافع عنهم هو زعيم القوميين الهندوس «جواهر لعل نهرو» فكتب عدة مقالات تأييدًا لهم، حتىٰ أعلن خليفة القاديانية محمود أحمد مُحرِّضًا القاديانية علىٰ استقباله، إن

«جواهر لعل نهرو» رد علىٰ مقالا ت الدكتور محمد إقبال التي كتبها لإثبات أن القاديانية فئة كافرة...».

وقال (ص١٩): «اجتمع قواد الاستعمار البريطاني وزعماؤه في لندن، وخططوا خطة ضد الإسلام من أخطر خططهم بعد تفكير عميق وبحث دقيق بأنه لا توجد في قارات العالم قوة تجابههم غير الإسلام، وتدعيم القوة الاستعمارية، وتشتت قوىٰ الإسلام بإنشاء فرق باطلة حاملة اسم الإسلام، وفي الأصل تكون هادمة لأصوله ومبادئه، وتمد هذه الفرق بكل الإمكانيات من المساعدات المالية وغيرها لتعمل علىٰ حسابهم وتجسس علىٰ المسلمين... وكان أشدهم خطرًا عميل الاستعمار الإنكليزي في الهند غلام أحمد القادياني، وفي إيران ميرزا حسين علي المعروف ببهاء الله...».

وقال (ص٢١): «ركَّز الاستعمار الجهود لتنمية هذه الشجرة وتربيتها، وعرَّفوه إلىٰ الناس، ورفعوا منزلته في كنفهم، وشجَّعوه علىٰ الهجوم علىٰ المسلمين والإسلام، وعلىٰ أكابرهم وأئمتهم، حتىٰ تناول أعراض الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وعلىٰ أكابرهم وأئمتهم، وعِرض سيد المرسلين، كما تناول عِرض أبنائه الحسن والحسين، وعِرض خلفائه. فكفره جميع علماء الأمة وأفتوا بوجوب قتله؛ لادعائه النبوة ولإهانته الأنبياء وسُبابه للمسلمين، ولإنكاره أسس الدين الإسلامي الحنيف، لكن سيده الاستعمار دافع عنه وحفظه من غيظ المسلمين وغضبهم، مع أن علماء المسلمين ناظروه وناقشوه وأظهروا الحق وأبطلوا

الباطل، وكان أبرزهم العالم الجليل الشَّيْخ ثناء الله الأمر تسرى، الذي انتصر عليه غير مرة وأقام عليه الحجة، وأخيرًا دعاه إلى المباهلة بأن الكذاب يموت في حياة الصادق بموت غير عادي، ومرة أخرى ظهر الحق وبعد مدة قليلة من هذه المباهلة مات غلام أحمد القادياني بموت يكره الإنسان مجرد ذكره».

قال (ص٢٢): «وُلد غلام أحمد في قرية «قاديان» من إحدى قرى البنجاب في سنة (١٨٣٩ م) في أسرة عميلة للاستعمار الإنكليزي، وكان أبوه واحدًا من الذين خانوا المسلمين وساعدوا الاستعمار لطلب العِزِّ والجاه، كما ذكره غلام أحمد بنفسه في كتابه «تحفة قيصرية»...».

قال (ص٣٤-٣٥): «كثير من الناس يعتقدون بأن القاديانية فرقة من فرق المسلمين غيرَ أنها تختلف عنها في الفروع، وليس هناك أي فارق غير هذا...».

«إن القاديانية ليس لها أي علاقة بالإسلام، غير أنهم يخدعون الناس ويتسترون وراء اسم الإسلام، وإلا فهم بعيدون عن الإسلام، وهم يتسترون وراء صفوف المسلمين لأغراضهم الفاسدة، وفي بعض الأحيان يخدعون عامة المسلمين، وخاصة في بلدان غير بلاد الهند والباكستان بالصلاة معهم وخلف أئمتهم، وهذا خداع ظاهر، وهم يكفرون كل من ينكر نبوة غلام أحمد».

وحين مات مؤسس الدولة الباكستانية المسلمة -المغفور له بإذن الله- القائد الأعظم «محمد علي جناح» محسن الملة الإسلامية في القارة الهندية، ولم يصل عليه «ظفر الله خان» القادياني وزير الخارجية الباكستانية آنذاك،

والسبب بأن القائد كان كافرًا عنده بسبب تعلقه بأهداب محمد ﷺ...».

وإليك بعض معتقدات القاديانية الكفرية:

(ص٤٢-٤٨):

«من لا يتبعك ولا يدخل في بيعتك فإنه مخالف لله ورسوله، وداخل في الجحيم» «معيار الأخبار» (ص٨).

«إن كل من لم يؤمن بغلام أحمد فهو كافر ولو لم تبلغه الدعوة».

«لا يرون جواز النكاح مع المسلمين». كتاب «بركات خلافت» (ص٧٥).

وللقاديانية اتصالات ودِّية متينة قوية مع إسرائيل، ولأنهما يتفقان ويجتمعان في شيئين: وهو المخالفة للإسلام والعداوة له، والثاني: عمالتهما للاستعمار، ولقد أعطتهم السلطات الإسرائيلية مكانًا لفتح المراكز والمدارس.

والمركز القادياني يقع علىٰ (ماؤنت كارمال) في حيفا، ومكتبة عامة للمطالعة، ومكتبة خاصة للبيع، ومدرسة، ويصدر المركز مجلة شهرية باسم «الشهري» التي تُرسل إلىٰ ثلاثين بلدًا عربيًّا مختلفًا، وقد ترجم أكثر مؤلفات المسيح الموعود (الغلام) إلىٰ العربية بطريق هذا المركز.

وقال (ص٤٩): «وقال رسول الله ﷺ: «**لَا تَقومُ السَّاعةُ حتىٰ يَخرُجَ ثَلاثُون دجَّالونَ كلُّهمْ يَزعُم أنه رسولُ الله**» وفي رواية: «**أنا خَاتمُ النَّبيِّين ولا نبيَّ بَعدِي**».

وصدق رسول الله ﷺ الذي ما ينطق عن الهوىٰ إن هو إلا وحي يوحىٰ، فكان رأس الدجالين في القرن الأول «مسيلمة الكذاب» وفي القرن الرابع عشر «غلام أحمد القادياني» فاتفقا في دعوة النبوة والرسالة» اهـ.

قلت: هذه بعض معتقدات القاديانية الكفرية، ولمن أراد المزيد هناك بعض المؤلفات عن هذه الفرقة الضالة.

❋ ❋ ❋

عبد الله بن محمد بن الصِّديق الغُماري(١)

قال الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج١/ ص١٨٤-١٨٩) (٨٣):

حديث: «نِعْم المُذكِّر السُّبْحة...».

«موضوع» أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس». ثم إن الحديث من حيث معناه باطل لأمور:

* أن السُّبْحة بدعة لم تكن في عهد النبي ﷺ، إنما حدثت بعده ﷺ، فكيف يُعقل أن يحض عليه الصلاة والسلام أصحابَه علىٰ أمر لا يعرفونه؟!

وإن لفظة: (السبحة) مُولَّدة لا تعرفها العرب.

---

(١) جاء في «تكملة معجم المؤلفين» (ص ٣٤٩- ٣٥٣): هو عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري الحسني الإدريسي. محدث حافظ، فقيه أصولي، باحث محقق، متكلم متفنن. ولد بطنجة، ودرس في فاس علىٰ شيوخها، ثم دخل القرويين، ودرس بالزاوية الصديقية، وأكثر من المطالعة في مختلف الفنون. نال العالمية من الأزهر، وتردد علىٰ شيوخ مصر، وعظم شأنه، وكتب مقالات أكثرها في الحديث الشريف، وكان يحاضر في الجمعيات الإسلامية. له مشايخ. وتلامذة كثيرون. ولد سنة (١٣٢٨هـ)، وتوفي سنة (١٤١٣). انظر في ترجمته -أيضًا- في: «تتمة الأعلام» (٢/ ٢٣- ٢٦).

وهذا المترجم له قد حكم علىٰ الشيخ الألباني بأنه مبتدع، وألف كتابًا بعنوان «القول المقنع في الرد علىٰ الألباني المبتدع».

* أنه مخالف لهديه ﷺ، فإنه كان يعقد التسبيح بيمينه، قال عبد الله بن عمرو: «رأيت رسول الله ﷺ يعقد التسبيح بيمينه». «صحيح أبي داود» (١٣٤٦).

وقال الأَلْبَانِي (ص١٨٩): «وجهل ذلك أو تجاهله بعض مَن ألَّف في سُنِّيَّة السُّبْحة! من أهل الأهواء من المعاصرين، مقلدًا في ذلك شيخه عبد الله الغماري الذي تجاهل هذه الحقائق، وأورد هذا الحديث في «كنزه»(١) (١٠٣) ليتوصل منه إلىٰ تجويز السبحة لمريديه! ثم إلىٰ تجويز تعليقها علىٰ العُنق كما يفعل بعض مشايخ الطرق. انظر الرد عليه في مقدمة المجلد الثالث من هذه «السِّلْسِلَة» (ص٣٧) ترىٰ العجب العجاب».

قال الأَلْبَانِي في مقدمة المجلد الثالث «الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص٤-١٠):... وغيرهم من الصوفيين والطرقيين الذين لا حياة لهم إلا بالاعتماد علىٰ الأحاديث الضَّعِيفَة والموضوعة، التي يسيطرون بها علىٰ قلوب العامة، ثم علىٰ ما في... ويحاربون الدعاة محاربة شديدة لا هوادة فيها، ويستبيحون في سبيل ذلك من الكذب والبهت والافتراء ما لا يستحله إلا الكفار الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٥].

---

(١) «الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين» لعبد الله الغماري، طبعته دار عالم الكتب -بيروت، عام (١٤٠٣هـ)، وهو من الكتب التي ينبغي الحذر منها لاشتمالها علىٰ عدد غير قليل من الأحاديث الضعيفة والواهية بل والموضوعة، وقد زعم المؤلف في مقدمته أنه من أهل البراعة في علوم الحديث! كما ادعىٰ أن كتابه ليس فيه أحاديث ضعيفة أو واهية.

وحسبي الآن في هذه المقدمة مثالان اثنان لهما صلة وثقى بها:

الأول: أن وزير الأوقاف في بعض الإمارات العربية -ولعله صوفي أو حولة بطانة صوفية- أصدر مذكرة نشر مضمونها سنة (١٤٠٦هـ) في بعض الجرائد كالبيان يتهم إخواننا السلفيين في تلك الإمارة بتهم شتىٰ، منها التطرف، والخطورة علىٰ العقيدة الإسلامية، وإنكار المذاهب الأربعة، وكل ذلك كذب وزور، الهدف منه ظاهر لكل ذي بصيرة في الدين، هو التمهيد وتهيئة الجو لمنعهم من الدعوة إلىٰ الله، وتبصير الناس بدينهم علىٰ كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ومنهج السلف الصالح، ومنهم الأئمة الأربعة رضي الله عنهم أجمعين، ولم تكتف المذكرة بهذه التهم، بل أضافت إلىٰ ذلك تهمًا أخرىٰ تتعلق بشخصي أنا، بقوله: «ويتزعمها شخص يدعىٰ ناصر الدين الأَلْبَانِي»!!

وهذا كذب وزور، فنحن نُقدِّر الأئمة الأربعة، وكذا غيرهم، ونعرف قدرهم، ولا نستغني عن الاستفادة من علمهم والاعتماد علىٰ فقههم دون تعصب لواحد منهم علىٰ الآخرين، وذلك مما بينته أكثر من ثلاثين سنة في مقدمة كتابي «صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلىٰ التسليم كأنك تراها».

وقفت وأنا أكتب هذه المقدمة علىٰ واحدة منها مطبوعة بعنوان: «سُلم الأماني في الوصول إلىٰ فقه الأَلْبَانِي»(١).

وفي اعتقادي أن تلك المذكرة الجائرة تشير بهذه الفرية الباطلة إلىٰ جهودنا

---

(١) «سلم الأماني في الوصول إلىٰ فقه الألباني» – الناشر: الدار السلفية (١٤٠٦).

المستمرة في خدمة السنة المطهرة التي منها بيان الأحاديث الضَّعِيفَة والموضوعة الدائرة علىٰ ألسنة كثير من الخطباء والمحاضرين والمدرسين وغيرهم، وفي ختام هذا الرد لابد من أن أذكر صاحب تلك المقالة وبطانته بقول رب العالمين: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [النساء: ١١٢]. وبقوله ﷺ الثابت عنه، وهم لا يُكذِّبون بالأحاديث الصحيحة إن شاء الله تعالىٰ: «**مَن قال في مُؤمِن ما ليسَ فيه أسْكَنَه اللهُ رَدغةَ الخَبالِ حتىٰ يَخرُجَ مما قال، وليس بخَارِجٍ**». «الصحيحة» (٤٣٨).

(رَدغة الخَبال): جاء تفسيرها في حديث آخر أنها عصارة أهل النار.

وقال (ص٨):

والآخر: هناك في المغرب، رجل ينتمي إلىٰ العلم، وله رسائل معروفة، ويزعم أنه خادم الحديث الشريف، وهو الشَّيْخ (عبد الله بن الصِّديق الغُماري)، وهو يختلف عن الرجل الأول المشرقي من حيث إنه معروف بعدائه الشديد منذ القديم لأنصار السنة، ولكل من ينتمي إلىٰ عقيدة السلف، مما يدل العاقل أنه لم يستفد من الحديث إلا حمله، ولا أدل علىٰ ذلك من كتيب له طبع في هذه السنة (١٩٨٦) بـ(طنجة) بعنوان: «القول المقنع في الرد علىٰ الألْبَانِي المبتدع»!

وإن كل من يقرأ هذا العنوان من القراء مهما كان اتجاهه يتساءل في نفسه متعجبًا: ماذا ارتكب الألْبَانِي من البدع وهو المعروف بمحاربته إياها في محاضراته وكتبه، ومن مشاريعه المعروفة «قاموس البدع»؟! فما هي البدع التي

جاء بها الأَلْبَانِي حتىٰ وصمه الغماري بـ«المبتدع»؟!

ولأنه هو المعروف بالابتداع في الدين والانتصار للمبتدعة والطرقيين كما يشهد بذلك كل من اطلع علىٰ شيء من رسائله، وحسب القارئ دليلًا علىٰ ما أقول أنه شيخ الطريقة الشاذلية الدرقاوية الصديقية، وهو يفخر بذلك في بعض كتاباته، كما يفخر بأنه خادم السنة! وهو من الهادمين لها!

وقد رد علىٰ الأَلْبَانِي في تعليقه علىٰ رسالة «بداية السول في تفضيل الرسول ﷺ» للإمام العز بن عبد السلام من بعض الأحاديث الضَّعِيفَة والموضوعة، وقد قفز إلىٰ مناقشة الأَلْبَانِي في بعض المسائل الفقيهة والحديثية التي من أجلها وَصَم الغماري الأَلْبَانِي بـ(المبتدع)، ومنها:

قوله بعدم مشروعية زيادة كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية اتباعًا لتعليمه ﷺ أمته إياها بقوله: «**قُولُوا: اللَّهُمَّ صلِّ علىٰ مُحمَّدٍ...**».

ونقلت فتوىٰ ابن حجر الذي أفتىٰ بذلك بقوله، وقد نقلت فتواه في تعليقي في «صفة الصلاة» بقوله: «لو كانت زيادة (سيدنا) مندوبة ما خفيت عليهم حتىٰ اغفلوها، والخير كله في الاتباع».

أشار الغماري إلىٰ فتوىٰ الحافظ وتعقب هذه الخلاصة بقوله (ص٢٠-٢١): «وهذا جمود شديد وتزَمُّت مَمقوت...».

وقال الأَلْبَانِي (ج٣/ ص١٠) من «الضَّعِيفَة»: وقد زاد عليه أخوه في ذلك

فألف كتابًا يغنيك اسمه عن مضمونه، ودلالة علىٰ انحرافه عن السبيل، وهو: «تشنيف الآذان باستحباب السيادة في الصلاة والإقامة والأذان»! للشيخ أحمد بن الصديق الغماري.

ووافقه الغماري الصغير علىٰ ذلك (ص٥١) من رسالته التي سماها: «إتقان الصنعة في تحقيق معنىٰ البدعة».

وقال (ص١١): ومنها: قوله (ص٩-١٠): «وننبه هنا علىٰ خطأ وقع من جماهير المسلمين قلَّد فيه بعضهم بعضًا، ولم يتفطن له إلا «الشيعة»! ذلك أن الناس حين يصلون علىٰ النبي ﷺ يذكرون معه أصحابه، مع أن النبي ﷺ حين سأله الصحابة فقالوا: كيف نصلي عليك؟ فأجابهم بقوله: «**قُولوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلىٰ مُحمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ**»، وفي رواية: «**اللَّهمَّ صلِّ عَلىٰ مُحمَّدٍ وَأَزْواجِه وذُرِّيَّتِه**».

ولم يأت في شيء من طرق الحديث ذكر أصحابه، مع كثرة الطرق وبلوغها حد التواتر، فذكر الصحابة في الصلاة علىٰ النبي ﷺ زيادة علىٰ ما علَّمه الشارع، واستدراك عليه، وهو لا يجوز».

رد الألْبَانِي (ص١١- ١٥) بقوله: ليس في هذا الكلام من الحق إلا قولك الأخير: أنه لا تجوز الزيادة علىٰ ما علمه الشارع. فهذا حق نقول به ونلتزمه ما استطعنا إليه سبيلًا، أما سائر كلامك فباطل من وجوه:

الأول: أنك أثنيت علىٰ الشيعة بالفطنة ونزهتهم عن البدعة، وهم فيها من الغارقين الهالكين، واتهمت أهل السنة بها وبالبلادة والغباوة، وهم -والحمد

لله- مُبَرَّءون منها، فحسبك قوله ﷺ في أمثالك: «**إِذَا قالَ الرَّجُلُ: هَلَكَ النَّاسُ، فهُو أَهلَكُهُمْ**» رواه مسلم.

انظر الردود علىٰ هذا الأفاك الأثيم (ص١٢و ١٣و ١٤).

وقال (ص١٤): وخلاصة الكلام في هذا القمام: أن الغماري اتفق مع أخيه علىٰ استحباب ذكر كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية مع كونها زيادة علىٰ تعليمه ﷺ واستدراكًا عليه! وهو لا يجوز في صريح كلامه، وتفرد هو -خلافًا لأخويه (أحمد وعبد العزيز) وجماهير العلماء من قبل ومناقضةً لنفسه- علىٰ إنكار ذكر الصحابة مع النبي في الصلاة عليه في «الخطبة»، وزعم أنه بدعة.

وقال (ص١٥): ثم إني أعتذر، فقد طال البحث مع هذا الرجل في هذه المسألة وبيان جهله وزغله فيها أكثر مما كنت ظننت.

وقال (ص١٧): ولعل القراء يلاحظون معي اتفاق هدف الغماري هذا مع هدف ذاك الوزير الصوفي في التهويش وإثارة الناس علىٰ السلفيين عامة وعليَّ خاصة، وفي هذه السَّنة بالذات، وفي اعتقادي أن الذي حمله علىٰ أن خصني بتلك الحملة الشعواء العمياء أنني كنت انتقدته لأول مناسبة عرضت لي، وذلك في مقدمتي لرسالة العز بن عبد السلام «بداية السول في تفضيل الرسول ﷺ» في بعض ما علَّقه هو عليها من قبل.

وقال (ص١٩) -الأَلْبَانِي- في مقدمة المجلد الثالث من «الضَّعِيفَة»: لقد كان نقدي علىٰ الغماري محصورًا في خمسة مواضيع، ألخصها بما يلي:

الأول: أنه لا يُعنىٰ ببيان مرتبة الأسانيد والأحاديث من صحة أو ضعف إلا نادرًا، مع أن ذلك هو المقصود من التخريج.

الثاني: أنه يعتمد علىٰ تحسين الترمذي، وظني به أنه يعلم تساهله فيه.

الثالث: إهماله تخريج بعض الأحاديث، ولعل ذلك كان سهوًا منه، بعضها في «الصحيحين».

الرابع: يعزو بعض الأحاديث لغير المشاهير، كأصحاب «الصحاح» و«السنن».

الخامس: تقويته لحديث ابن مسعود: «الخلق كلهم عيال الله...» بقوله: «إسناده جيد»! مع أن فيه متروكًا، وكحديث: «أنا سيد ولد آدم، وعليٌّ سيد العرب»، فإنه قال: «حديث ضعيف خلافًا لقول الذهبي: إنه موضوع».

انظر الرد علىٰ عبد الله الغماري (ج٣/ ص٢٠-٤٤) «السِّلْسِلَة الضَّعِيفَة».

وقال الأَلْبَانِي في خاتمة رده علىٰ الغماري (ص٤٣-٤٤): وبعد، فإن مجال الرد علىٰ الغُماري والكشف عن أوهامه وتدليساته علىٰ القراء، وضلالاته وافتراءاته وإثارته للفتن التي شاركه في بعضها ذاك الخزرجي، مجال واسع جدًّا، وفيما سبق من البيان كفاية لكل منصف راغب في الهداية، وإني مع ذلك أرجو لهما أن يتراجعا عما رمونا به من البهت والافتراء، فإن لم يفعلا فإني داعٍ بما ثبت عن رسول الله ﷺ: «**اللَّهمَّ مَتِّعْنا بأسْماعِنا وأبصَارِنا وقُوَّتِنا ما أَحْيَيْتَنا**

وَاجْعَلْه الوَارِثَ مِنَّا...» انتهىٰ.

وهناك بعض الكتب التي ردت علىٰ عبد الله الغماري فيما ادعاه في مؤلفاته، ومنها كتاب «الفتح المبين بالرد علىٰ نقد عبد الله بن محمد الصديق الغماري لكتاب الأربعين» للشيخ الفاضل الدكتور علي ناصر الفقيهي.

قال (ص١٧): «وبعد هذه المقدمة التي علىٰ ضوئها الرد علىٰ عبد الله الصديق الغماري في نقده لكتاب «الأربعين في دلائل التوحيد» لأبي إسماعيل الهروي، اعتمد في كتابه هذا علىٰ كتاب الله وسنة رسوله وما أخذ به الصحابة والتابعون، والإمام البخاري والأئمة الأربعة، وهي في جملة أحاديث الصفات التي أثبتها الهروي رَحِمَهُ اللَّهُ، وردوا علىٰ من أوَّلها بما فيهم أخو المؤلف نفسه أبو الفيض أحمد بن الصديق الغماري، عسىٰ أن يقبل نصيحة أخيه لأنه أقرب الناس إليه».

وقام الدكتور الفاضل بحصر ما تناوله عبد الله بن محمد الغماري من مسائل في نقده لكتاب «الأربعين في دلائل التوحيد» لأبي إسماعيل الهروي في كتابه الذي سماه «فتح المعين بنقد كتاب الأربعين» والذي جاء في (٤٨) صفحة، وأما رد الشَّيْخ ناصر الفقيهي فقد سماه «الفتح المبين في الرد علىٰ نقد كتاب الأربعين».

وردّه يتناول أمرين:

أحدهما: في شخصية المؤلف، حيث اتهمه بأمرين:

فقال الغماري (ص٣): «إن أبا إسماعيل الهروي وإن كان حافظًا إلا أنه

ضعيف في العربية وقواعد الاستدلال».

وقال الغماري (ص٤٥): «إنه مجسِّم ومشبِّه» مستدلًّا علىٰ ذلك بقول السبكي فيه، مؤيدًا لذلك القول بمؤلفات الهروي.

وانظر رد الشَّيْخ الدكتور ناصر الفقيهي في كتابه.

وقال (ص٤٧-٤٨): «أما المعاصرون فقد رأيت من المناسب أن أقدم للناقد أبي الفضل عبد الله الغماري هدية من أخيه أبي الفيض أحمد الغماري من كتابه «الإقليد في تنزيل كتاب الله علىٰ أهل التقليد» ورقه (٤٦)، وبهذه الهدية الثمينة أعتقد أن الناقد إذا رجع لكتاب أخيه «الإقليد في تنزيل كتاب الله علىٰ أهل التقليد» أن يعود إلىٰ الحق؛ لأن هذا هدفه إن شاء الله، ويكتب لنا ما يوضح ذلك؛ وإلا فحكمه علىٰ الهروي بالتشبيه والتجسيم تبعًا للسبكي يشمل أخاه أبا الفيض؛ لأنه يثبت لله ما أثبته لنفسه من صفة اليد والعين والقدم، كما وردت في القرآن والسنة الصحيحة، ويقول كما هو نص كلامه: «إن الأشعرية تقول: من أثبت ذلك فهو مشبِّه ومجسِّم»، كما أنه يثبت صفة الاستواء، ويرد علىٰ الأشعرية تأويلهم بالاستيلاء، ويسميهم مبتدعة، كما ترىٰ في نص كلامه» انتهىٰ.

قلت: ومن البلايا والطوام لعبد الله بن الصديق الغماري الوقيعة في الإمام «حماد بن سلمة».

قال (ص٤٩-٥٠): «بقول الناقد: وأقول: حماد بن سلمة وإن كان ثقة فله أوهام كما قال الذهبي، ولم يخرج له البخاري، وذكر له أوهامًا...».

الرد:

قال الدكتور ناصر الفقيهي: «إن وقيعته في حماد بن سلمة يخشىٰ عليه من قول ابن المديني: «من سمعتموه يتكلم في حماد فاتهموه»، لذلك فإني أدعو القارئ لقراءة ترجمة حماد بن سلمة في «ميزان الاعتدال» للذهبي.

وقال أحمد ويحيىٰ: ثقة، وقال ابن المديني: من سمعتموه يتكلم في حماد فاتهموه، إلا أن حماد بن سلمة كان شديدًا علىٰ المبتدعة، ولهذا لم يَسلم من ألسنتهم، كما فعل الكوثري قبل عبد الله الغماري، وذلك سيكون زيادة في حسناته إن شاء الله تعالىٰ» انتهىٰ.

وقال (ص٥٣): «ومما ينبغي الإشارة إليه هنا بمناسبة رد الناقد والاستدلال بالحديث بعد صحته بحجة أنه يخالف القرآن: أن رسول الله ﷺ قد أخبر عن جماعة يأتون آخر الزمان يردُّون سنته بحجة أنهم لم يجدوا ما أمر به أو نهىٰ عنه ﷺ في القرآن، ويسمون أنفسهم قرآنيين، ومنهم جماعة في العصر الحاضر، ولا أظن أن الناقد -عبد الله الغماري- منهم» انتهىٰ.

وقال (ص١٥٨): ومما جاء في خاتمة كتاب عبد الله الغماري (ص٤٥): وصفه الهروي بأنه مجسم ومشبه، وصفه بذلك التاج السبكي في «طبقات الشافعية»، وسمىٰ كتاب الهروي «الأربعين في دلائل التوحيد» والذي سماه التاج السبكي «كتاب البدعة».

وانظر إجابة الشَّيْخ علىٰ هذه الادعاءات علىٰ الهروي -وهو قول

السبكي- (ص١٦٠-١٦٤).

وقال الشَّيْخ ناصر الفقيهي (ص١٦٤): «قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (ج٣/ ١١٨٤) بعد أن ذكر شيوخه: «وصنف «الأربعين» وكتاب «الفاروق في الصفات» وكتاب «ذم الكلام وأهله» وكتاب «منازل السائرين» وأشياء، وكان سيفًا مسلولًا علىٰ المخالفين، وجذعًا في أعين المتكلمين، وطَودًا في السُّنة لا يتزلزل، وقد امتحن مرات، قال ابن طاهر: وسمعته يقول بهراة: عُرضت علىٰ السيف خمس مرات لا يقال لي: ارجع عن مذهبك، لكن يقال لي: اسكت عمن خالفك، فأقول: لا أسكت» انتهىٰ.

قلت: فهو الإمام حقًّا وشيخ الإسلام صدقًا» انتهىٰ.

ثانيًا: ومن بين الرسائل التي أُلِّفت في الرد علىٰ رسالة عبد الله الغماري: رسالة الشَّيْخ حماد الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث أبرز فيها من النقول المفيدة عن أئمة الإسلام ما يكشف شبه أهل الزيغ والضلال، ويزيل اللبس ويوضح حقيقة عبد الله الغماري، حيث أشاد الشَّيْخ الإمام عبد العزيز بن باز، كما في تقريظه لكتاب «الإبانة علىٰ أصول الديانة» كما في المقدمة، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«أجاد الشَّيْخ في هذه الرسالة وأفاد، وأبرز فيها من النقول المفيدة عن أئمة الإسلام والعلماء والأعلام ما يكشف الشبهة ويزيل اللبس، ويرشد إلىٰ الحق، ويوضح حقيقة مذهب أبي الحسن» انتهىٰ. «مقدمة رسائل في العقيدة» (ص٤).

قال الشَّيْخ حماد الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «تحفة القاري في الرد علىٰ الغماري»

(ص١٨٣): «فقد أطلعت علىٰ رسالة صغيرة كتبها شخص باسم عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري الحسني، وسماها «إتحاف الأذكياء في التوسل بالأنبياء وغيرهم من الصالحين والأولياء» يدعو فيها إلىٰ التوسل بذوات الصالحين مستدلًّا علىٰ دعواه فيها بخمسة أحاديث مرفوعة وبخمسة آثار موقوفة، وعقَّب علىٰ كل واحد منها بأنه صحيح، وقد أُلِّفت رسائل كثيرة في الرد علىٰ مثل هذه الرسالة، منها: «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» لشيخ الإسلام ابن تيمية، و«صيانة الإنسان عن وسوسة الشَّيْخ زيني دحلان» للشيخ السهسواني، و«غاية الأماني في الرد علىٰ النبهاني» للآلوسي، و«منهاج التأسيس في الرد علىٰ ابن جرجيس» للشيخ عبد اللطيف، و«تأسيس التقديس في الرد علىٰ ابن منصور» للشيخ عبد اللطيف».

وقال (ص١٨٤): «وأدلة الغماري التي استند عليها لا تنطلي إلا علىٰ الأغمار؛ لأنك إذا نظرت إليها تجد أن أسانيدها كلها لا تخلو من كذاب أو متهم بالكذب متروك الحديث، أو مجهول تنقطع أعناق الإبل دون أن يعرف؛ إضافةَ إلىٰ أنه أورد فيها حديث عمر في «الصحيحين» وحديث الأعمىٰ في «السنن» مع أنهما خارجان عن الموضوع كما ستقرؤه» انتهىٰ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٢١٧-٢١٨): «وأما إذا أظهر الرجل المنكرات وجب الإنكار عليه علانية، ولم يبق له غيبة، ووجب أن يعاقب علانية بما يردعه عن ذلك مِن هجر

وغيره، فلا يُسلَّم عليه، ولا يُردُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إذا كان الفاعل لذلك متمكنًا من ذلك من غير مفسدة راجحة».

قلت: وهذا مثل حال عبد الله الغماري ولا كرامة، وهذا حاله كما ذكر ﷺ: «**سَيَكونُ في آخِر أُمَّتي ناسٌ يُحدِّثُونَكم بما لم تَسمَعوا أنتُم ولا آبَاؤكم، فإيَّاكُم وإيَّاهُم**» رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ٦).

* * *

الشَّيْخ الصوفي: محمد بن خليل بن إبراهيم القاوقجي الحسني الأزهري(١)

(١) محمد بن خليل بن إبراهيم، أبو المحاسن القاوقجي: عالم بالحديث، فقيه حنفي باحث. من أهل طرابلس الشام. ولد وتلقىٰ مبادئ العلوم فيها، ورحل إلىٰ مصر سنة (١٢٣٩ هـ) فتفقه في الأزهر وأقام ٢٧ سنة، وعاد إلىٰ بلده. ومات حاجًّا بمكة. كان مسند بلاد الشام في عصره، قال صاحب «فهرس الفهارس»: «وعلىٰ أسانيده اليوم المدار في غالب بلاد مصر والشام والحجاز».

له نحو ١٠٠ كتاب، منها «معدن اللآلي في الأسانيد العوالي – خ» وهو ثبت ذكر فيه مشايخه، و«ربيع الجنان في تفسير القرآن» و«رفع الأستار المسدلة في الأحاديث المسلسلة – خ» و«المقاصد السنية في آداب الصوفية» و«روح البيان في خواص النباتات والحيوان» و«اللؤلؤ المرصوع – ط» في الأحاديث الموضوعة، و«تنوير القلوب والأبصار» في الحديث، و«دواوين خطب منبرية» و«رحلة» جمعت غرائب أسفاره في مصر والحجاز والشام، و«الذهب الإبريز، شرح المعجم الوجيز للمرغني – ط» و«الجامع الفياح للكتب الثلاثة الصحاح» الموطأ والبخاري ومسلم، و«البهجة القدسية في الأنساب النبويّة» و«كواكب الترصيف فيما للحنفية من التصنيف» و«لطائف الراغبين – خ«في أصول الحديث والكلام والدين، و«غنية الطالبين من أحكام الدين – ط» و«شوارق الأنوار – خ» و«سفينة النجاة ط» رسالة في الفقه، و«الاعتماد في الاعتقاد» و«تحفة الملوك في السير والسلوك». وكان خطيبًا مفوَّها، ولد سنة (١٢٢٤)، وتوفي سنة (١٣٠٥ هـ). «الأعلام» (٦/ ١١٨)، وانظر: «معجم المؤلفين» (٩/ ٢٨٧)، و«هدية العارفين» (٢/ ٣٨٧)، و«إيضاح المكنون» (١/ ٩٨).

قال الأَلْبَانِي -رحمه الله تعالىٰ- في «الضَّعِيفَة» (ج١/ ص١٨٧):

وقد ضعف الحديث جماعة -(نعم المُذكر السبحة)- كما ذكره الشَّيْخ محمد خليل القاوقجي -من المعاصرين- في «شوارق الأنوار الجلية»(١) (ق١١٣/ ١).

* وأيضًا: ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٩٩) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٥٥٦): «لدوا للموت وابنوا للخراب».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ضعيف» وهو قطعة من حديث أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٣٩٦/ ١٠٧٣١) من رواية موسىٰ بن عبيدة عن محمد بن ثابت عن أبي حكيم مولىٰ الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا بلفظ: «ما من صباح يصبح علىٰ العباد إلا وصارخ يصرخ: لدوا للموت، واجمعوا للفناء، وابنوا للخراب».

وضعفه الحافظ ابن حجر في «تخريج المختصر» (ق ٢٠٢/ ١): «هذا حديث غريب، وموسىٰ وشيخه ضعيفان، وأبو حكيم مجهول، وقد أخرج الترمذي من طريق موسىٰ هذا بهذا الإسناد حديثًا غير هذا واستغربه».

يشير إلىٰ حديث: «ما من صباح يصبح العبد إلا ومناد ينادي: سبحان الملك القدوس».

وقد بينت هناك أن محمد بن ثابت هذا ليس هو البناني الضعيف، وإنما هو

(١) «شوارق الأنوار الجلية في أسانيد الشاذلية»، وهو عبارة عن مخطوط، لم يطبع.

آخر مجهول، تفرد بالرواية عن أبي حكيم، وعنه موسىٰ بن عبيدة، ولا هو - أيضًا- محمد بن ثابت العبدي، كما وقع في ترجمة أبي حكيم هذا من «تهذيب التهذيب» لابن حجر! وكأنه سبْقُ قلم منه، فإنه ليس في «تهذيب المزي»: (العبدي).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومن الغريب أن يتتابع المخرجون لهذا الحديث علىٰ تقليد الحافظ ابن حجر في تضعيفه في «تخريج المختصر» لمحمد بن ثابت هذا دون أن ينتبهوا أنه واهم في ذلك، وأنه المجهول الذي صرح به في «التقريب»، كالحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٣٣٢/ ٨٥٥)، وعلي القاري في «الموضوعات الكبرىٰ» (ص٢٧٧ - تحقيق الصباغ)، والمناوي في «فيض القدير»، والشيخ الحوت في «أسنىٰ المطالب» (ص١٦٨)، والعجلوني في «كشف الخفاء» وغيرهم!

ومن المفارقات العجيبة التي وقفت عليها في هذا الحديث قول الزرقاني في «مختصر المقاصد الحسنة» (١٥٧/ ٧٩١): إنه حديث صحيح!

وهذا مما لم يقله أحد قبله!! وأظنه أُتي من ظاهر كلام السخاوي في حديث أبي هريرة كشاهد لهذا.

ويقابل هذا ما نقله الشيخ القاري -**وقلده الشيخ القاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع»** (ص٦٢)- **عن الإمام أحمد أنه قال في حديث الترجمة**: «هو مما يدور في الأسواق! ولا أصل له»!!!

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفي صحة هذا النقل عن الإمام أحمد نظر؛ لسببين:

الأول: أنني لم أره في شيء من المصادر القديمة المعتمدة.

والآخر: أن المروي عن الإمام أحمد أنه قال: «أربعة أحاديث تدور علىٰ رسول الله ﷺ في الأسواق ليس لها أصل...» فذكرها، وليس منها حديث الترجمة.

رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٣٦) بسنده عنه.

ومع ذلك فقد قال الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص٢٢٣)، وأقره السيوطي في «اللآلي» (٢/ ١٤٠): «لا يصح هذا الكلام عن الإمام أحمد، فإنه أخرج حديثًا منها في «المسند»...» انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

ونستَلُّ ترجمةُ للمؤلف من كتابه «اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع» حققه فواز أحمد زمرلي، ط: دار البشائر الإسلامية:

ترجمة المؤلف:

هو شمس الدين محمد بن خليل بن إبراهيم الطرابلسي الشامي، المعروف بالقاوقجي، وقيل له: القاوقجي لأن أحد أجداده كان صنع قاووقًا وأهداه إلىٰ السلطان مصطفىٰ أحد خلفاء بني عثمان، فأنعم عليه وأعطاه بلدة علىٰ نحو ساعتين من طرابلس تسمىٰ ذكرون، وصار يدعىٰ بقاوقجي باشي.

كنيته: اشتهر مؤلفنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأبي المحاسن، وكان يكنىٰ -أيضًا- بأبي المعارف، وبأبي الهدىٰ، وبأبي المكارم وغيرها.

نسبه: أما نسبه فإنه يتصل بسيدنا الحسن السبط، رضوان الله وسلامه عليه، وقد رفعه في كتابه «البهجة القدسية في الأنساب النبوية».

مصنفاته:

- «ربيع الجنان في تفسير القرآن».
- «مسرة العينين علىٰ تفسير الجلالين».
- «روح البيان في خواص النبات والحيوان».
- «جمال الرقص في قراءة حفص».
- «الجامع القباح لجوامع الكتب الصحاح».
- «تسهيل المسالك مختصر مالك».
- «البدر المنير مختصر الجامع الصغير».
- «اللؤلؤ المرصوع في الحديث الموضوع».
- «تنوير القلوب والأبصار».
- «الفتح المبين علىٰ الحصن الحصين».

وغيرها من الكتب.

وفاته: توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في سنة (١٣٠٥ هجرية) في شهر ذي الحجة.

مصارد ترجمته:

(١) «ترجمة شمس الدين أبي المحاسن القاوقجي» للشيخ عبد القادر الأدهمي الطرابلسي، طبع في المطبعة الأدبية في بيروت سنة ١٣٠٦ هـ.

(٢) «موسوعة علماء المسلمين في تاريخ لبنان الإسلامي» (٤/ ١٢٨-١٣٨) للدكتور عمر تدمري، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء في بيروت.

(٣) «فهرس الفهارس» للكتاني (١/ ٦٩-٧٠).

(٤) «الأعلام» للزركلي (٦/ ٣٥٢-٣٥٣).

(٥) «معجم المؤلفين» عمر رضا كحالة (٩/ ٢٨٧).

(٦) «جامع كرامات الأولياء» للنبهاني (١/ ٢٢٤).

(٧) «الأعلام الشرقية» (٣/ ١٢٢).

(٨) «معجم المطبوعات» (١٤٩٠).

(٩) «فهرس التصوف» بالظاهرية (١/ ٢٣٥ -٢٣٦).

كلمة عن كتاب «اللؤلؤ المرصوع» من مقدمة المحقق (ص١٩-٢١):

«نهج القاوقجي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «اللؤلؤ المرصوع» نهج الذين سبقوه في إيراد الأحاديث الموضوعة مع إعطاء الحكم عليها باختصار، تسهيلًا للقارئ،

وقد رتَّب أحاديثه علىٰ حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط، أما الثاني والثالث فقد أخل به كثيرًا، فلم يتعهد ترتيبها، وكذلك كانت خطته الاقتصار علىٰ الحديث الموضوع فقط دون أن يذكر معه الضعيف أو الحسن أو الصحيح، شأن الكتب المؤلفة في الأحاديث المشتهرة من ضعيفة أو موضوعة أو حسنة وصحيحة.

وقد نهج هذا النهج قبله علي القاري في كتابه «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» و«الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»، وكذلك نهج علىٰ هذا النهج محمد طاهر الهندي الفتني في كتابه «تذكرة الموضوعات»، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» وغيرهم.

قال الشَّيْخ عمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (ج٣/ ص٢٧٨-٢٧٩/ ترجمة ١٣١٨١):

(١٢٢٤-١٣٠٥هـ) (١٨٠٩-١٨٨٨ م):

«محمد بن خليل بن إبراهيم القاوقجي الطرابلسي الحنفي، أبو المحاسن، محدِّث مسنِد فقيه صوفي خطيب، ولد بطرابلس الشام، وتلقىٰ مبادئ العلوم بها، ورحل إلىٰ مصر، فدرس في الأزهر، وعاد إلىٰ بلده، وتوفي حاجًّا بمكة في ٧ ذي الحجة. من تصانيفه الكثيرة: «شوارق الأنوار الجلية في أسانيد الشاذلية»، «مختصر تنوير القلوب والأبصار»، «بغية الطالبين فيما يجب من أحكام الدين»، «الذهب الإبريز في شرح المعجم الوجيز في أحاديث الرسول

العزيز للمرغيني»، و«البهجة القدسية في الأنساب النبوية»، «التجليات الإلهية والمناجاة الرحمانية» جملة من المسلسلات، و«معدن اللآلي في الأسانيد العوالي» وهو ثبت ذكر فيه مشايخه» انتهىٰ.

ذكر عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٦٩): أنه ألَّف نحو مئة تصنيف ما بين مطوَّل ومختصر، وقال: ذكر مجاهد في «الأعلام الشرقية» (٣/ ١٢٢): أنه ألَّف نحو مئتي مصنف وعدد ٧٥ مؤلفًا، ومنها:

- «مسرة العينيين في حاشية الجلالين».
- «ربيع الجنان في تفسير القرآن».
- «مواهب الرحمن في خصائص القرآن».
- و«جمال الرقص في قراءة حفص».
- و«عجالة المستفيد في أحكام التجويد».

وفي الحديث:

- «اللؤلؤ المرصوع فيما قيل: ليس له أصل وبأصله موضوع».

أشهر مؤلفاته علىٰ الإطلاق:

- «الجامع الفياح للكتب الثلاثة الصحاح» أعني «الموطأ» والمسلم والبخاري.
- و«الذهب الإبريز شرح المعجم الوجيز» وهو شرح «المعجم الوجيز

من أحاديث الرسول العزيز» لعبد الله بن إبراهيم.

وغيرها من الكتب.

وفي الفقه:

- «بغية الطالبين فيما يجب من أحكام الدين».

وفي التصوف:

- «البرقة الدهشية في لبس الخرقة الصوفية».

- «تحفة الملوك في السير والسلوك».

- «شرح الآجرومية علىٰ لسان السادة الصوفية».

- «شوارق الأنوار الجلية في أسانيد السادة الشاذلية».

- و«الطور الأعلىٰ شرح الدور الأعلىٰ» لمحيي الدين بن عربي، يحتوي علىٰ أوفاق في سر الحروف وخواص الحزب المذكور.

- و«قواعد التحقيق في أصول أهل الطريق».

- و«المقاصد السنية في آداب السادة الصوفية».

وغيرها.

* * *

الشَّيْخ منصور علي ناصف الأزهري رحمه الله (١)

قال الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج١/ ص٣٣٢-٣٣٥) (١٨٣):

«لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد».

«ضعيف» أخرجه الدارقطني (ص١٦١)، والحاكم (١/ ٢٤٦)، والبيهقي (٣/ ٥٧) من طريق سليمان بن داود اليمامي وهو «ضعيف».

وعلته سليمان، فإنه ضَعيف جدًّا، قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، قال الذهبي: «قال البخاري: من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل رواية حديثه».

وأما ما رواه أحمد كما في «مسائل ابنه صالح» (ص٥٦).

يشير إلىٰ حديث ابن عباس مرفوعًا: «من سمع النداء فلم يأته فلا صلاة له إلا من عذر». أخرجه أبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي، وسند

---

(١) منصور بن علي ناصف: من العلماء بالحديث. مصري. كان مدرسًا في الجامع الزينبي بالقاهرة. له «التاج الجامع للأصول، في أحاديث الرسول - ط» خمسة مجلدات يشتمل علىٰ ٥٨٨٧ حديثًا، في أسفل صفحاته شرح له سماه «غاية المأمول شرح التاج الجامع للأصول»، توفي بعد (١٣٧١هـ). «الأعلام» (٧/ ٣٠١)، وانظر: «نثر الجواهر والدرر» (ص ١٦٢٣)، و«الأزهرية» (١/ ٤٢٠).

ابن ماجه وغيره صحيح، وصححه النووي والعسقلاني والذهبي، ومن قبلهم الحاكم، وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٥٥١).

وأما قول مؤلف كتاب «التاج الجامع للأصول»[(١)] (١/ ٢٦٨): «رواه أبو داود وابن ماجه بسند ضعيف» فمن تخليطاته وأخطائه الكثيرة التي بينتها في «نقد التاج» رقم (١٨٠). انتهىٰ.

قلت: قد قام الشَّيْخ الفاضل نور الدين طالب بجمع ما تناثر من مقالات الشَّيْخ الأَلْبَانِي وفتاويه وردوده خلال ما نشره الشَّيْخ نحو نصف قرن في مجلتين شهريتين كانتا من خيرة المجلات الإسلامية وقتئذ، وهما:

- مجلة التمدن الإسلامي.

- ومجلة المسلمون.

وكانتا تصدران في بلاد الشام، وقصد الشَّيْخ جمع ما لم ينشر في بطون الكتب، مثل ما ذكر في كتابه «مقالات الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ» (ص٢٠-٢٢)، قال: حيث يشمل علىٰ ردود علىٰ بعض المقالات المخالفة لمنهج الكتاب والسنة منها:

- تحقيق وتعليق علىٰ كتاب «لفتة الكبد في نصيحة الولد» للإمام ابن الجوزي، بالاشتراك مع الشَّيْخ محمود مهدي استانبولي رَحِمَهُ اللَّهُ، نشر في ثلاث حلقات من المجلد الحادي والعشرين سنة ١٣٧٤ هـ ١٩٥٤ م.

---

(١) «التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ» لمنصور علي ناصف، طبعته مطبعة عيسىٰ الحلبي، القاهرة (١٣٥٤هـ).

- الرد علىٰ «التعقب الحثيث فيمن ضعف ما صح من الحديث» لمؤلفه عبد الله الحبشي الهرري. نشر في حلقات متتابعة من المجلدين الثالث والعشرين والرابع والعشرين سنة ١٣٧٦ هـ و١٣٧٧ هـ.

- نقد كتاب «نصوص حديثية في الثقافة العامة» لمؤلفه الشَّيْخ محمد المنتصر الكتاني رَحِمَهُ اللَّهُ، نشره الشَّيْخ في خمس حلقات من المجلدين الثالث والثلاثين والرابع والثلاثين سنة ١٣٨٦ هـ ١٣٨٧ هـ.

- نقد كتاب «فقه السيرة» لمؤلفه الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، نشره في حلقات متتابعة من المجلد الثامن والثلاثين سنة ١٣٩٠.

فهذه ستة مواضيع متفرقة نشرها الشَّيْخ في صفحات «مجلة التمدن الإسلامي»، وقد صدر كل موضوع في كتاب مستقل، وبقيت بعض المقالات والردود حبيسة أوراق هذه المجلة، لم يقم أحد بجمعها والعناية بها، ومن هذه المقالات:

- «وجوب التفقه في الحديث».

- «خطبة الحاجة».

- «من معجزات الإسلام العلمية».

- «حول السفر الذي يبيح الفطر في رمضان ومسافة القصر».

- «حول فتوىٰ قتل الوالد ابنه والرد علىٰ الشَّيْخ محمود شلتوت في ذلك».

- «حول المهدي والرد علىٰ السيد محمد رشيد رضا في نفيه».

- «يوشك أن تداعىٰ عليكم الأمم: صحته ومعناه».

- «حادثة الراهب بحيرا حقيقة لا خرافة».

وغير ذلك كما في (المقالات) (ص٢١).

قلت: ومن بين الردود والنقد علىٰ بعض المؤلفات للشيخ الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «نقد كتاب (التاج الجامع للأصول الخمسة)» للشيخ منصور علي ناصف، الذي جمع بين دفتيه «صحيحي البخاري ومسلم» و«سنن أبي داود» و«جامع الترمذي» و«المجتبىٰ» للنسائي، وقال الشَّيْخ منصور علىٰ ناصف في «مقدمته»:

«وهذه هي الأصول الخمسة التي اشتهرت في الأمة وارتضتها، لما لها من المكانة العليا في الحديث التي فاقت كل كتاب ظهر إلىٰ الآن في علم الحديث، لأنها جمعت من الشريعة ما عزَّ وغلا ثمنه، بل هي الشريعة كلها، كما قال الإمام النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما شذ عن الأصول الخمسة من صحيح حديث الرسول ﷺ إلا النزر اليسير، ولا شك ففيها حاجة الإنسان لسعادة الدنيا والآخرة».

وقال الشَّيْخ نور الدين طالب في «مقالات الألْبَانِي» (ص٥٥-٦١): «منذ بضع سنين جمعني مجلس مع أحد الطلاب للعلم الشرعي، فجرىٰ البحث فيه حول بعض السنن النبوية التي هجرها الناس جهلًا بها أو غفلة عنها، ومنها وضع اليدين علىٰ الصدر في الصلاة، فذكر الطالب المشار إليه أن من السنة وضعهما تحت السرة.

فقلت له: إنها لا تثبت عن رسول الله ﷺ.

فقال: بلىٰ إنها ثابتة!

ثم جاءني بكتاب «التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول» تأليف الشَّيْخ منصور علي ناصف من علماء الأزهر، وأراني فيه (ص١٨٨ ج ١) الحديث المعروف عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «السنة وضع الكف علىٰ الكف في الصلاة تحت السرة»، وقال في تخريجه: «رواه أبو داود وأحمد» وعلق عليه بقوله: «فالسنة وضعهما تحت السرة...».

فقلت له: إن هذا الحديث ضعيف باتفاق علماء الحديث، فلم يقبل ذلك مني بحجَّة أن أبا داود سكت عليه، بناء علىٰ سكوت المؤلف عليه!

فقلت: لو سكت أبو داود عليه فلا حجة فيه بعد تبين علة الحديث واتفاق العلماء علىٰ تضعيفه، وفي «سنن أبي داود» كثير من الأحاديث الضَّعِيفَة وقد سكت عنها أبو داود، وهو إنما تعهَّد أن يبين ما فيه وهن شديد، وأما الضعيف فقط الذي لم يشتد ضعفه فلم يتعهد بيانه، كما هو مشروح في «مصطلح الحديث»، ومع ذلك فإن أبا داود لم يسكت علىٰ هذا الحديث بالذات، بل عقبه ببيان ضعفه وعلته، فقال: «سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي» يعني أحد رواة الحديث، ثم أحلته في الاطلاع علىٰ تفصيل القول في تضعيف الحديث علىٰ كتاب «المجموع» للنووي و«نصب الراية» للزيلعي، وذكرت له أن الأحاديث الصحيحة تصرح بخلاف هذا الحديث، وأن السنة وضع اليدين علىٰ الصدر لا تحت السرة.

وكنت من قبل لا عِلم لي بهذا الكتاب «التاج»، فلما أطلعني ذلك الطالب علىٰ الحديث المذكور فيه راعني منه سكوت المؤلف عن تضعيف أبي داود للحديث، حتىٰ توهم الطالب أنه صالح! فكان ذلك حافزًا لي علىٰ تتبع أحاديث أخرىٰ منه، فتبيَّنت لي أخطاء أخرىٰ كثيرة فيه، فاندفعت أدرس الكتاب من أوله حديثًا حديثًا دراسةَ فحص وتدقيق إلىٰ آخر الجزء الأول منه، فهالني ما فيه من الأخطاء الفاحشة التي توحي بأن المؤلف -مع احترامنا لشخصه- لا علم عنده بالحديث وعلومه ورواته.

ثم حالت ظروف علمية بيني وبين الاستمرار في نقد «التاج»، وبيان أخطائه المتكاثرة المختلفة، ولكني تيقنت من دراستي المشار إليها أن الكتاب لا يصلح أن يُعتبر من المصادر الحديثية التي ينبغي الرجوع إليها والاعتماد عليها، وإن كان المؤلف قد زيَّنه بتقاريظ كثيرة لحضرات أصحاب الفضيلة علماء الإسلام، جاء في بعضها: «إني وجدت الكتاب إلىٰ الخير هاديًا، وإلىٰ صحيح السنة مرشدًا»، وفي بعضها: «إني أعد ظهور هذا الكتاب في هذا الزمن... معجزة من معجزاته ﷺ» إلىٰ غير ذلك مما جاء في تقاريظهم التي تدل علىٰ الأقل أن فضيلتهم لم يدرسوا الكتاب دراسة إمعان وتدبر، بل مروا عليه مر السحاب.

ولذلك فقد ظللت أنصح كل من يسألني عن الكتاب ألا يقتنيه، وأن يستعيض عنه بغيره من الكتب الجامعة المؤلفة قبله، فإنها أقل بكثير خطأ منه،

لاسيما كتاب «بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر، فإنه علىٰ اختصاره منقَّح مصحَّح، إلىٰ أن كان يوم الأحد السابع والعشرين من شهر محرم الحرام سنة (١٣٧٩) فجاءني أحد الشباب المؤمن المثقَّف فسألني عن الكتاب ورأيي فيه، فأخبرته به، وضربت له بعض الأمثلة، فهاله ذلك، وحضني علىٰ نشر ما كتبته عن الجزء الأول منه، أو نشر فكرة عامة عن الكتاب حتىٰ يكون الناس علىٰ علم بحقيقته، لا سيما وقد طبع الكتاب طبعة ثانية! فوعدته خيرًا.

ثم نظرت في الأمر فرأيت أن نشر نقد الجزء الأول كله يقتضي أن أتوجه إلىٰ نقد بقية أجزاء الكتاب الخمسة، وهذا يتطلب مني سعة من الوقت والفراغ، وهذا مما لا سبيل إليه ولا يمكن الحصول عليه، ولذلك فقد بدا لي أن أكتب كلمة جامعة عن الكتاب ألخص فيها رأيي فيه، وأحصر فيها أنوع الأخطاء التي وردت فيه مع ضرب أمثلة لكل نوع منها، حتىٰ يكون القارئ الكريم علىٰ بينة مما أقول فيه.

والله تعالىٰ يشهد أنه ليس لي غرض من وراء ذلك إلا نصح الأمة وخدمة السنة وتطهيرها من الأخطاء التي قد تلصق بها باجتهاد خاطئ أو رأي غير ناضج. أسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يلهمني الصواب في القول والعمل، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

إن الأخطاء الواردة في «التاج» من الكثرة بحيث لا يمكن إحصاؤها في هذه الكلمة، ولذلك فإني أقتصر فيها علىٰ ذكر رؤوس هذه الأخطاء وأهمها، فأقول، وبالله أستعين:

أخطاء «التاج» بالجملة:

يمكن حصر الأخطاء المشار إليها علىٰ الوجه الآتي:

١- تقويته للأحاديث الضَّعِيفَة والموضوعة.

٢- تضعيفه للأحاديث القوية، وهذا النوع والذي قبله أخطر شيء في «التاج».

٣- نقله الأحاديث من كتب أخرىٰ غير الأصول الخمسة التي أَلَّف كتابه منها، وخاصة في التعليق عليه، فإنه ينقل فيه ما هبَّ ودبَّ من الحديث، مما لا أصل له البتة في كتب السنة، أو له أصل لكنه منكر، أو موضوع، دون أن ينبه عليها، أو يشير أدنىٰ إشارة إليها!

٤- سكوته عن تضعيف الحديث، مع أن من عزاه إليه قد صرح بضعفه أو أشار إليه! وليس هذا من الأمانة العلمية في شيء!

٥- عزوه الحديث إلىٰ أحد أصحاب الأصول الخمسة وهو لم يخرجه!

٦- تقصيره في تخريج الحديث، فإنه يعزوه لأحد أصحاب الأصول وهو عند سائرهم أو بعضهم، وقد يكون من أصحاب الصحيح، وهذا عيب كبير عند أهل الحديث كما هو واضح.

٧- إطلاقه العزو إلىٰ البخاري، وهو يفيد عند أهل العلم أنه عنده في «صحيحه»، وليس الحديث فيه، بل في غيره من كتبه؛ كـ«خلق أفعال العباد»

وغيره، التي لا يتقيد فيها البخاري بالحديث الصحيح، بخلاف كتابه «الجامع الصحيح» الذي اشترط أن يورد فيه أصح ما عنده، فيوهم المؤلف أن الحديث في «الصحيح» وقد يكون غير صحيح!

٨- إطلاقه العزو «للصحيحين» وهو يفيد عندهم أنه عندهما متصل الإسناد منهما إلىٰ النبي ﷺ، والواقع أنه عندهما معلق بدون سند، فيوهم المؤلف بذلك أنه صحيح مسند، وقد يكون صاحب الصحيح قد أشار لضعفه، فتأمل كم في هذا الإطلاق من البعد عن الصواب! وقد يطلق العزو إلىٰ غير «الصحيحين» أيضًا، وهذا أيسر، إلا إذا أشار لضعفه وسكت عليه المؤلف!

٩- قوله في الحديث الذي رواه أبو داود ساكتًا عليه: «إسناده صالح»، فيوهم بذلك القراء الذين لا علم عندهم باصطلاحات العلماء أنه صالح حجة، أي: أنه حسن أو صحيح، كما هو الاصطلاح الغالب عند العلماء، وهو المتبادر من هذه اللفظة (صالح)، مع أن فيما سكت عليه أبو داود كثيرًا من الضعاف، ذلك لأن له فيها اصطلاحًا خاصًّا، فهو يعني بها ما هو أعم من ذلك بحيث يشمل الضعيف الصالح للاستشهاد به لا للاحتجاج، كما يشمل ما فوقه، علىٰ ما قرره الحافظ ابن حجر.

فما جرىٰ عليه بعض المتأخرين من أن ما سكت عليه أبو داود فهو حسن، خطأ محض، يدل عليه قول أبي داود نفسه: «وما فيه وهن شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»، فهذا نص علىٰ أنه إنما يبين

ما فيه ضعف شديد، وما كان فيه ضعف غير شديد سكت عليه وسماه صالحًا، من أجل ذلك نجد العلماء المحققين يتتبعون ما سكت عليه أبو داود ببيان حاله من صحة أو ضعف، حتىٰ قال النووي في بعض هذه الأحاديث الضَّعِيفَة عنده: «وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر» ذكره المناوي.

وعليه، كان ينبغي علىٰ المصنف أن يعقب كل حديث رواه أبو داود ساكتًا عن ضعفه ببيان حاله تبعًا للعلماء المحققين، لا بأن يتبعه بقوله: «صالح» وإن كان ضعيفًا بيِّن الضعف؛ دفعًا للوهم الذي ذكرنا، ولأنه لا يفهم منه علىٰ الضبط درجة الحديث التي تعهد المؤلف بيانها بقوله المذكور في مقدمة كتابه: «كل حديث سكت عنه أبو داود فهو صالح»، وسأتبع ذلك في بيان درجة ما رواه بقولي: «بسند صالح»، وليس في قوله البيان المذكور، لما حققته آنفًا أن قول أبي داود يشمل الضعيف والحسن والصحيح، فأين البيان؟!

١٠- تناقضه في تقليده لأبي داود في كلمته المذكورة آنفًا، وفي تعهد المؤلف في اتباع ما سكت عليه أبو داود بقوله: «صالح»، فتراه تارة قد وفىٰ بهذا التعهد، وإن كان فيه ما سبق بيانه في الفصل الذي قبله، وتارة يسكت عن كثير مما سكت عليه أبو داود خلافًا للتعهد، وفيه الضعيف والحسن والصحيح، وأحيانًا يعقبه بقوله: «لم يبينوا درجته»، ورأيته مرة تعقبه في حديث بأن في سنده ضعيفًا، والحديث صحيح -كما سيأتي بيانه-.

١١- تقليده للترمذي في التضعيف، مع أن سنده عند التحقيق حسن أو

صحيح نظيف، وفي التحسين وهو يستحق التصحيح.

١٢- مخالفته للترمذي وغيره في التضعيف، فيقوي ما ضعفوه وهو مخطئ في ذلك!

١٣- يورد الحديث عن صحابي برواية بعض أصحاب الأصول، ثم يعطف علىٰ ذلك فيقول: «ولأبي داود» (مثلًا) فيذكر الحديث بلفظ آخر يوهم أنه عنده عن ذلك الصحابي أيضًا، والواقع أنه حديث آخر عن صحابي آخر! وتارة يقول: «رواه فلان وفلان» وتارة يزيد عليه بقوله: «بسند حسن»، والواقع أنهما إسنادان وقد يكون أحدها صحيحًا، ولا يخفىٰ ما في ذلك من بخس في الرواية؛ لأن الحديث إما أن يكون ضعيفًا بسنده الأول فيقوىٰ بسنده الآخر، وإما أن يكون حسنًا فيرتقي إلىٰ الصحة بالسند الآخر أو صحيحًا فيزداد صحة.

١٤- يعزو الحديث لجماعة من المخرجين ثم يقول: «فلان سنده كذا، وفلان سنده كذا» يغاير بين السندين والسند واحد، وقد يكون الأول رواه من طريق الآخر، وهذا من الطرائف!!

١٥- يعزو الحديث لأحدهم من رواية صحابي وهو عنده عن غيره أو لا إسناد له به!

١٦- يزيد في الحديث من عنده ما ليس عند أحد ممن عزاه إليهم، بل ولا عند غيرهم، وتارة يحذف منه ما هو ثابت فيه!!

١٧- يطلق العزو للنسائي، وهو يعني به «سننه الصغرىٰ» المعروفة بـ«المجتبىٰ» كما نص عليه في المقدمة، وكثيرًا ما لا يكون الحديث فيه، بل في غيره من كتبه الأخرىٰ مثل «عمل اليوم والليلة» و«السنن الكبرىٰ»!!

١٨- تحسينه أو تصحيحه لأسانيد الأحاديث التي يقول الترمذي فيها: «حديث حسن» أو «حديث صحيح» متوهمًا أن الترمذي لا يقول ذلك إلا فيما كان سنده حسنًا أو صحيحًا! وذلك غفلة منه عما ذكره الترمذي نفسه في آخر كتابه! قال (٢/ ٣٤٠): «كل حديث يروىٰ لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًّا، ويُروىٰ من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن».

فهذا نص منه علىٰ أنه يُحسِّن الحديث الذي فيه ضعيف غير متهم وله طريق آخر، فتحسين إسناد الحديث حينئذ لقول الترمذي فيه: «حديث حسن» خطأ واضح، بل لابد من النظر في سنده، وأن يعطىٰ له ما يستحق من ضعف أو حسن أو صحة، شأنه في ذلك شأن الأحاديث التي سكت عليها أبو داود، وقد عرفت الحق فيها -كما تقدم-.

١٩ - اعتماده علىٰ التوثيق الواهي دون التضعيف الراجح.

المصدر الذي ذكره الشَّيْخ «منصور علي ناصف». «مجلة المسلمون» (٦/ ١٠٠٧-١٠١٢).

قال الشَّيْخ مشهور -حفظه الله- في كتابه «كتب حذَّر منها العلماء»

(ج٢/ ص٢١٣): «مسرد عام فيه كتب لأئمة ثقات وعلماء أخيار حَوَت أخبارًا لابد من الفحص عنها قبل النقل منها».

وقال (ص٢١٩): ومنها:

١٠٠ - «التاج الجامع للأصول» للشيخ منصور علي ناصف. قال شيخنا الألْبَانِي: «إن كتاب «التاج» هذا مليء جدًّا بالأخطاء العلمية، وقد كنت نقدتُ الجزء الأول منه منذ أكثر من عشر سنين من تأليف هذا الكتاب، ومسودته موجودة عندي، ولو تسنىٰ لنا نشره لفعلنا نصحًا للأمة».

قلت: والكتاب مطبوع في خمسة مجلدات، وهو مشهور متداول.

* * *

الشَّيْخ المحدِّث
أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١)

قال الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج١/ ص:٣٨٠-٣٨١): وحجة الشَّيْخ الفاضل أحمد محمد شاكر في قوله في تعليقه علىٰ «المسند» (رقم ٤٨٥٣) علىٰ حديث: «إني لأعلم أرضًا يقال لها: عُمان، ينضح بجانبها البحرُ، الحَجةُ منها

---

(١) أحمد بن محمد شاكر بن أحمد ابن عبد القادر، من آل أبي علياء، يرفع نسبه إلىٰ الحسين بن علي: عالم بالحديث والتفسير، مصري. مولده ووفاته في القاهرة. وأبواه من بلاد (جرجا) بصعيد مصر. سماه أبوه (أحمد، شمس الأئمة أبا الأشبال) واصطحبه معه حين ولي القضاء في السودان (سنة ١٩٠٠) فأدخله في كلية (غوردون) وانتقل، وهو معه إلىٰ الإسكندرية فألحقه بمعهدها (سنة ١٩٠٤) ثم إلىٰ القاهرة، وألحقه بالأزهر ففاز بشهادة (العالمية) (سنة ١٩١٧) وعين في بعض الوظائف القضائية. ثم كان قاضيًا إلىٰ (سنة ١٩٥١) ورئيسًا للمحكمة الشرعية العليا، وأحيل إلىٰ (المعاش) فانقطع للتأليف والنشر إلىٰ أن توفي. أعظم أعماله: «شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل» خمسة عشر جزءًا منه، و«عمدة التفسير» أربعة أجزاء منه، في اختصار «تفسير ابن كثير». ومن كتبه «نظام الطلاق في الإسلام» لم يتقيد فيه بمذهب، و«أبحاث في أحكام» و«الشرع واللغة» رسالة في الرد علىٰ عبد العزيز فهمي باشا الذي اقترح كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية. وله تحقيقات مفيدة حلىٰ بها هوامش «رسالة الإمام الشافعي» و«جماع العلم للشافعي» و«لباب الآداب»، لابن منقذ، و«المعرب» للجواليقي، ولم يخلفه مثله في علم الحديث بمصر. ولد سنة (١٣٠٩)، وتوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة (١٣٧٧). «الأعلام» للزركلي (١/ ٢٥٢-٢٥٣)، وانظر: «نثر الجواهر والدرر» (ص ١٧٣- ١٧٤).

أفضل من حجتين من غيرها».

قوله: «إسناده صحيح» غير صحيح؛ لما سبق، وكم له في هذا التعليق وغيره من مثل هذه التصحيحات المبنية علىٰ مثل هذه التوثيقات التي لا يُعتمد عليها لضعف مستندها!

قلت: اعتماد الشَّيْخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ توثيق ابن حبان، ومن المعلوم أن ابن حبان من عادته يعتمد علىٰ توثيق المجهولين كما سبق ونبَّه عليه الألْبَانِي مرارًا.

توثيق ابن حبان -الحسن بن هادية- علىٰ عادته، وقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٢/ ٤٠)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

* **وأيضًا:** قول الحافظ في «اللسان»: «قال ابن أبي حاتم عن أبيه: لا أعرفه».

قال الألْبَانِي: أخشىٰ أن يكون انتقل نظره إلىٰ ترجمة أخرىٰ عقب هذه.

قال الفاضل متولي البراجيلي في كتابه «معالم منهج الشَّيْخ أحمد شاكر في نقد الحديث» (ص١٤): «والشَّيْخ أحمد شاكر -يرحمه الله- من هذا الرَّكْب الجميل، عمل بحديث النبي ﷺ رواية ودراية، وذلك بشهادة معاصريه ولاحقيه من علماء الحديث، بلغ في هذا الشأن مبلغًا كبيرًا لم يجاره فيه أحد من معاصريه».

وقد حقق وعلق علىٰ الكثير من كتب الأحاديث، وعلىٰ الأخص «مسند

الإمام أحمد» الذي استفرغ فيه جهده، فعمل فيه ما يقرب من ربع قرن، والشَّيْخ - يرحمه الله - يميل إلىٰ مدرسة النقاد المتساهلين -في الغالب- في قبول ورد الرواة والحكم علىٰ الأحاديث، وهذا لا يقلل علىٰ الإطلاق من مكانة الشَّيْخ ونبوغه في هذا المضمار، فما من أحد إلا وهو متعقب لمن سبقه، ومتعقب ممن لحقه، والأمر كما قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٠٠): «وما زال العلماء قديمًا وحديثًا يرد بعضهم علىٰ بعض في البحث وفي التواليف، وبمثل ذلك يتفقه العالِم وتتبرهن المشكلات».

وقال (ص٣١-٣٢): يقول الشَّيْخ محمد حامد الفقي -يرحمه الله-: «وبعد، فهذا العمل العظيم حقًّا -علىٰ «مسند أحمد»- ليس وليد القراءة العاجلة، أو إرجاء الفراغ فيما يلذ ويشوق ويسهل، وإنما هو نتاج الكدح المتواصل والتنقيب الشال والتحقيق الدقيق والغوص العميق في بطون الكتب وثنايا الأسفار، وقد أنفق فيه صديقي نحو ربع قرن من الزمان، لو أنفقه في التأليف أو في نشر الكتب الحقيقة لكان لديه فيها الآن عشرات وعشرات، ولجمع منها مالًا جزيلًا وذِكرًا جميلًا، ولكنه آثَرَ السُّنَّةَ النبوية وتقريبها لطالبيها علىٰ كل ذلك، فحقق الله أمله وبارك عمله».

قال (ص٣٢ -٣٣): أحمد بن محمد شاكر بن عبد القادر من آل أبي علياء، ينتهي نسبه إلىٰ الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وسماه أبوه أحمد شمس الأئمة أبو الأشبال.

ولد سنة (١٣٠٩هـ) الموافق (١٨٩٢م) بمدينة جرجا، والده هو الشَّيْخ محمد شاكر، من علماء مصر، عمل أمينًا للفتوىٰ مع أستاذه الشيخ العباسي المهدي مفتي الديار المصرية، ثم عمل بالقضاء، وتولىٰ منصب قاضي قضاة السودان، ثم شيخًا لعلماء الإسكندرية، ثم وكيلًا لمشيخة الجامع الأزهر.

وأشقاء الشَّيْخ ثلاثة ذكور وثلاث إناث.

عليٌّ: أسنهم، حصل علىٰ عالمية الأزهر ثم عمل قاضيًا للمحاكم الشرعية، ومحمد، وأصغرهم محمود شاكر، الذي طارت شهرته في الآفاق أديبًا محققًا باحثًا.

وقال في «معالم منهج الشَّيْخ أحمد شاكر في نقد الحديث» (ص٣٦-٣٧): كان الشَّيْخ -يرحمه الله- علىٰ عقيدة أهل السنة والجماعة، كتب الشَّيْخ قبل موته سنة (١٣٧٤هـ) إلىٰ صديقه القديم الحميم محمد حامد الفقي رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية كتابًا جاء فيه:

«تزاملنا وتآخينا منذ أكثر من خمس وأربعين سنة لله وفي سبيل الله، نصدر عن رأيٰ واحد وعقيدة سليمة صافية في الاستمساك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، لا نحيد عنها ما استطعنا، وفي نصرة العقيدة السلفية والذب عنها ما وسعنا ذلك... وكان من أعظم المصادر العلمية التي استضأنا بنورها -بعد الكتاب الكريم والسنة المطهرة- كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام الحافظ ابن القيم...». كما في رسالة «بيني وبين حامد الفقي» (ص١١-١٢).

وقال (ص٤٢): «كان الشَّيْخ حامد رَحِمَهُ اللَّهُ كتب مقالًا في «الهدي النبوي» معلقًا فيها علىٰ كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية حول رؤية الجن، وأن الشَّيْخ له معهم أحوال ولغيره أيضًا ممن يعرفهم، فعلق الشَّيْخ حامد بأنه لا يوجد دليل علىٰ ذلك، فرد عليه الشَّيْخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ برسالة «بيني وبين الشَّيْخ حامد الفقي» بأن هذا فيه تكذيب لابن تيمية بما أخبر به، وحدث سجال بين الشيخين، انتهىٰ سريعًا بالعودة إلىٰ قديم الصداقة والمودة بينهما».

وقال (ص٦٧): من أمثلة عناية الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بنقد الحديث:

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١١): «عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الذي سنَّ للمحدِّثين التثبت في النقل».

وقال في «معالم منهج الشَّيْخ أحمد شاكر» (ص٩٨-٩٩):

نذكر بعض المقتطفات:

قال ابن حبان (ت: ٣٥٤هـ) في مقدمة «المجروحين» (١/ ١١): «ولم يكن هذا العلم في زمان قطُّ تعلمه أوجب منه في زماننا هذا؛ لذهاب من كان يحسن هذا الشأن وقلة اشتغال طلبة العلم به، لأنهم اشتغلوا في العلم في زماننا هذا وصاروا حزبين: فمنهم طلبة الأخبار الذين يرحلون فيها إلىٰ الأمصار، وأكثر همتهم الكتابة والجمع دون الحفظ والعلم به، وتمييز الصحيح من السقيم، حتىٰ سماهم العوام حشوية، والحزب الآخر: المتفقهة...».

ويؤرخ ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) حيث ذكر مراحل علوم السنة، إلىٰ أن ذكر عصر البخاري ومسلم وكتابيهما في الصحيح، ثم قال: «إلىٰ أن انقرض ذلك العصر الذي كان حميدًا عن جماعة من الأئمة والعلماء قد جمعوا وألَّفوا: مثل أبي عيسىٰ الترمذي، وأبي داود السجستاني، وأبي عبد الرحمن النسائي، رحمة الله عليهم، وغيرهم من العلماء الذين لا يحصون كثرة، وكأن ذلك العصر كان خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم، وإليه المنتهىٰ، ثم من بعده نقص ذلك الطلب بعدُ، وقلَّ الحرص، وفترت الهمم، وكذلك كل نوع من أنواع العلوم والصنائع والدول وغيرها، فإنه يبتدئ قليلًا قليلًا، ولا يزال ينمو ويزيد ويعظم إلىٰ أن يصل إلىٰ غاية هي منتهاه، ويبلغ إلىٰ أمدٍ هو أقصاه، ثم يعود، فكان غاية هذا العلم انتهت إلىٰ البخاري ومسلم ومن كان في عصرهما من علماء الحديث، ثم نزل وتقاصر إلىٰ زماننا هذا، وسيزداد تقاصرًا والهمم قصورًا، سنة الله في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلًا».

وقال (ص١١٣) كما في «معالم منهج شاكر»: «يقول الذهبي في «زغل العلم» (ص٣٢): «ثم تناقص هذا الشأن في المائة الرابعة بالنسبة إلىٰ المائة الثالثة، ولم يزل يتناقص إلىٰ اليوم، فأفضل مَن في وقتنا اليوم من المُحدِّثين -علىٰ قلتهم- نظير صغار من كان في ذلك الزمان علىٰ كثرتهم، وكم من رجل مشهور بالفقه والرأي في الزمن القديم أفضل في الحديث من المتأخرين! وكم من رجل من متكلمي القدماء أعرف بالأثر من سنِّيَّة زماننا!».

وقال (ص١٩٧): «والشَّيْخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ يصحح حديث المدلسين وإن كانوا من المراتب المتأخرة، كالرابعة والخامسة، مثل: محمد بن إسحاق، ذكره الحافظ في المرتبة الرابعة من المدلسين، الحجاج بن أرطأة: فقد تركه ابن المبارك والقطان وابن مهدي وابن معين وأحمد بن حنبل، وسئل عنه يحيىٰ بن معين فقال: ضعيف ضعيف».

وقال (ص١٩٩): «والشَّيْخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ يوثق ابن لَهيعة علىٰ إطلاقه، وبالتالي يصحح له كل أحاديثه، وقال في تعليقه علىٰ حديث (٢٣٠٨) في «المسند»: «ابن لهيعة عندنا ثقة». وقال في تعليقه علىٰ حديث (١٠) بـ«سنن الترمذي»: «وهو ثقة صحيح الحديث»..».

وقال (ص٢٢٢): «والراجح في ترجمة ابن لهيعة: أن حديثه صحيح إذا روىٰ عنه العبادلة الأربعة، وكذلك كل ثقة عُلم أنه أخذ عنه قبل الاختلاط، فهذا ذهب إليه الكثير من أهل العلم، وأما غير حديث هؤلاء يتوقف فيه وينظر في المتابعات والشواهد، والله أعلم».

وقال (ص٢٢٥): «والشَّيْخ أحمد شاكر يعتمد توثيق ابن حبان للمجاهيل -متأثرًا به- وهذا واضح من كثرة رجوع الشيخ لـ«ثقات ابن حبان» فهو من المصادر التي يعوِّل عليها الشَّيْخ كثيرًا، بل يعتمد الشَّيْخ شاكر توثيق ابن حبان وإن خالف أهل العلم في حكمهم بالجهالة علىٰ الراوي الذي يوثقه ابن حبان».

ومن المعلوم عند أهل العلم أن ابن حبان من المتساهلين في نقده للرجال

وأنه يوثق كثيرًا من المجهولين، وأن الأصل عنده أن المسلمين علىٰ الصلاح والعدالة حتىٰ يتبين منهم الجرح.

قال الحافظ ابن حجر معقبًا علىٰ ما ذهب إليه ابن حبان «بأن هذا مذهب عجيب والجمهور علىٰ خلافه».

يقول الكتاني في «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة» (١/ ١٤٦): «... وككتاب «الثقات» لأبي حاتم بن حبان البستي، إلا أنه ذكر فيه عددًا كثيرًا وخلقًا عظيمًا من المجهولين الذين لا يَعرف غيره أحوالهم، وطريقته أنه...».

ومن المعاصرين الأَلْبَانِي، فقد ذكر في مواضع متعددة من كتبه تساهل ابن حبان في التوثيق كما في «السِّلْسِلَة الضَّعِيفَة» (١/ ٣٢).

وقال (ص٢٢٦-٢٢٧): «والشَّيْخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ يعتبر سكوت البخاري في «التاريخ» أو ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» عن الراوي توثيقًا له».

والراجح:

ومما يتبين مما نقلناه من كلام بعض أهل العلم أن سكوت البخاري وابن أبي حاتم يكون علىٰ الاحتمال، فلا هو توثيق ولا هو تضعيف، مع ملاحظة أن البخاري قد يسكت عن أقوام لشهرتهم، كما سكت عن أناس ثقات مثل: الإمام

أحمد بن حنبل، والإمام الشافعي، وكما سكت عن ضعفاء مثل: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وإسحاق بن أبي طريفة. وكذلك ابن أبي حاتم فقد سكت عن ضعفاء ومجاهيل مثل: محمد بن الأسود، لكن الشَّيْخ أحمد شاكر يعتبر سكوت البخاري وابن أبي حاتم علىٰ إطلاقه تعديلًا للراوي.

وقال (ص٢٣٩): «بلغ الشَّيْخ أحمد شاكر مبلغًا كبيرًا في معرفة الحديث رواية ودراية بشهادة معاصريه ولاحقيه من أهل العلم، إلا أن الشَّيْخ كان متساهلًا بعضَ الشيء في الحكم علىٰ الرواة، فعمد إلىٰ مجموعة من الرواة الضعفاء فصحح أحاديثهم، كعبد الله بن لَهيعة، وعلي بن زيد بن جدعان، وشَريك بن عبد الله النخعي، وزيد العمِّي، والحجاج بن أرطأة، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ، والإفريقي، ومحمد بن حميد الرازي، وغيرهم كثير، لا شك في أن التابعين في العدالة بعد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقد شهد لهم النبي ﷺ، كما في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال رسول الله ﷺ: «**خَيرُ النَّاسِ قَرْني...**».

لكنَّ هناك فارقًا -عند المحدِّثين- بين الصحابي والتابعي، فالصحابة كلهم عدول، وأما التابعون فليسوا سواء، فمنهم العدل ومنهم غير ذلك، فتجري عليهم أحكام الجرح والتعديل كما تجري علىٰ غيرهم من الرواة، وهذا هو ما مشىٰ عليه جماهير المحققين من المحدثين، كالذهبي وابن حجر والخزرجي وغيرهم».

وقال (ص٢٣٩) في هامش تعليقه: «قال الشَّيْخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ معلِّقًا علىٰ حديث: «**مَن لَزِمَ الاسْتِغفارَ جعَل اللهُ له مِن كُلِّ هَمٍّ فرَجًا...**»: «جزم الشَّيْخ

العلامة أحمد شاكر في حاشيته علىٰ «المسند» بأنه صحيح بِناء علىٰ سكوت البخاري عنه، وهذا فيه نظر، إلا أن يثبت بالنص أو بالاستقراء ما يدل علىٰ أن البخاري أراد ذلك، ومن تأمل حاشية العلامة أحمد شاكر اتضح له منها تساهله في التصحيح لكثير من الأسانيد التي فيها بعض الضعفاء، كابن لَهيعة، وعلي بن زيد بن جدعان، وأمثالهما، والله يغفر له ويشكر له سعيه ويتجاوز عما زَلَّ به قلمه أو أخطأ فيه اجتهاده، إنه سميع قريب». «فتاوىٰ ابن باز» (٢٦/ ٢٥٨ - ٢٥٩) انتهىٰ.

قلت: ومن أراد التوسع لمعرفة جهود الشَّيْخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالىٰ- في خدمة السنة النبوية وتنقيتها من الشوائب وتحقيق التراث الإسلامي، وأهم تعقبات الشَّيْخ علىٰ دائرة المعارف الإسلامية -وهي موسوعة علمية كتبها لفيف من المستشرقين، وكان للمستشرقين دور فيها، وفيها مغالطات ظاهرة وشُبه وسموم نثروها في تحقيقهم أحيانًا لأهم المراجع، وقد شارك الشَّيْخ أحمد شاكر في التعقيب والمناقشة ودفع شبههم ما أمكنه ذلك، فرحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته- فلينظر إلىٰ كتاب «جمهرة مقالات العلامة الشَّيْخ أحمد محمد شاكر» للفاضل الشيخ/ عبد الرحمن العقل.

❋ ❋ ❋

عبد الغني حمادة
صاحب كتاب «تعاليم الإسلام»[(١)]

في الحديث الذي ذكره الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج١/ ص٦٠٠) (٤١٦):

«اطلبوا العلم ولو بالصين».

«باطل».

قال الألْبَانِي (ص٦٠٤-٦٠٩): واعلم أن هذا الحديث مما سوَّد به أحد مشايخ الشمال في سورية الذي أسماه بغير حق «تعاليم الإسلام»[(٢)]، فإنه كتاب محشوٌّ بالمسائل الغريبة والآراء الباطلة التي لا تصدر من عالِم، وليس هذا فقط بل فيه كثير جدًّا من الأحاديث الواهية والموضوعة، وحسبك دليلًا علىٰ ذلك أنه جزم بنسبة هذا الحديث الباطل إلىٰ النبي ﷺ، وهو ثاني حديث من الأحاديث التي أوردها في «فضل العلم» من أول كتابه (ص٣)، وغالبها ضعيفة،

---

(١) عبد الغني حمادة، فقيه من أهل إدلب إحدىٰ محافظات سورية، من آثاره: «كتاب الديانة»، «رسالة صحح صلاتك»، «القضاء والقدر»، و«أبو بكر الصديق»، توفي سنة (١٤٠٠هـ). ولم أقف له علىٰ ترجمة فيما بين يدي من مصادر التراجم.

(٢) وعنوانه كاملًا: «تعاليم الإسلام محاسنها أنها تعلمك كيف تكون عبادة الرحمن حتىٰ تنال منه الرضوان والغفران ودخول الجنان».

وفيها غير هذا من الموضوعات، كحديث: «خيار أمتي علماؤها، وخيار علمائها فقهاؤها».

ومع كونه حديثًا باطلًا -كما سبق تحقيقه (ص٣٦٧)- فقد أخطأ المؤلف أو مَن نقله عنه في روايته، فإن لفظه: «رحماؤها» بدل «فقهاؤها».

ومن الأحاديث الموضوعة فيه ما أورده في (ص٢٣٦):

«صلاة بعمامة أفضل من خمس وعشرين...».

«إن الله وملائكته يصلون علىٰ أصحاب العمائم يوم الجمعة».

قد تقدم الكلام عليهما برقم (١٢٧و ١٥٩).

ومنها حديث: «المتعبد بغير فقه كالحمار في الطاحون» (ص٤).

وهو موضوع، وبيانه في «الضَّعِيفَة» برقم (٧٨٢).

ومن غرائب هذا المؤلف أنه لا يعزو الأحاديث التي يذكرها إلىٰ مصادرها من كتب الحديث المعروفة، وهذا مما لا يجوز في العلم؛ لأن أقل الرواية عزو الحديث إلىٰ مصدره، ولقد استنكرتُ ذلك منه في أول الأمر، فلما رأيته يعزو أحيانًا ويفتري في ذلك هان عليَّ ما كنتُ استنكرته من قبل!

مثاله: في (ص٢٤٧) حيث قال: «روىٰ الترمذي عن النبي ﷺ أنه قال: «من كتب هذا الدعاء وجعله بين صدر الميت وكَفَنِه لم ينله عذاب القبر، ولم ير منكرًا ولا نكيرًا»، وهو هذا...».

ثم ذكر الدعاء، فهذا الحديث لم يروه الترمذي ولا غيره من أصحاب الكتب الستة، ولا الستين، إذ لا يعقل أن يروي مثل هذا الحديث الموضوع الظاهر البطلان إلا من لم يشم رائحة الحديث ولو مرة واحدة في عمره!

وفي الصفحة التي قبل التي أشرنا إليها قوله في «صحيح مسلم»: قال ﷺ: «من غسل ميتًا وكتم عليه غفر الله له أربعين سيئة».

فهذا ليس في «صحيح مسلم» ولا في شيء من الكتب، وإنما رواه الحاكم فقط والبيهقي بلفظ: «أربعين مرة».

فهذا قلٌّ مِن جلٍّ مما في هذا الكتاب من الأحاديث الموضوعة والتخريجات التي لا أصل لها، ويعلم الله أنني عثرت عليها دون تقصُّد، ولو أنني قرأت الكتاب من أوله إلىٰ آخره قاصدًا بيان ما فيه من المنكرات لجاء كتابًا أكبر من كتابه! وإلىٰ الله المشتكىٰ!

وأما ما فيه من المسائل الفقهية المستنكرة فكثيرةٌ أيضًا، وليس هذا مجال تفصيل القول في ذلك، وإنما أكتفي بمثالين فقط:

- **قال (ص٣٦) في صدد بيان آداب الاغتسال:** «وأن يصلي ركعتين بعد خروجه سنة الخروج من الحمام»!

وهذه السنة لا أصل لها البتة في شيء من كتب السنة، حتىٰ التي تروي الموضوعات! ولا أعلم أحدًا من الأئمة المجتهدين قال بها!

وقال (ص٢٥٢- ٢٥٣): «لا بأس بالتهليل والتكبير والتسبيح والصلاة علىٰ النبي ﷺ، يعني: جهرًا قدام الجنازة، لأنه صار شعارًا للميت، وفي تركه ازدراء به، وتعرض للتكلم فيه وفي ورثته، ولو قيل بوجوبه لم يبعد»!

وهذا مع كونه من البدع المحدَثة التي لا أصل لها في السُّنة فلم يقل بها أحد من الأئمة أيضًا، وإني لأعجب أشد العجب من هؤلاء المتأخرين الذين يحرِّمون علىٰ طالب العلم أن يتَّبع الحديث الصحيح بحجة أن المذهب علىٰ خلافه، ثم يجتهدون هم فيما لا مجال للاجتهاد فيه، لأنه خلاف السنة وخلاف ما قال الأئمة -أيضًا- الذين يزعمون تقليدهم!

وايم الله، إني لأكاد أميل إلىٰ الأخذ بقول من يقول من المتأخرين بسد باب الاجتهاد حين أرىٰ مثل هذه الاجتهادات التي لا يدل عليها دليل شرعي ولا تقليد لإمام! فإن هؤلاء المقلدين إن اجتهدوا كان خطؤهم أكثر من إصابتهم، وإفسادهم أكثر من إصلاحهم، والله المستعان.

وإليك مثالًا ثالثًا هو أخطر من المثالين السابقين لتضمنه الاحتيال علىٰ استحلال ما حرمه الله ورسوله، بل هو من الكبائر بإجماع الأمة، ألا وهو الربا:

قال ذلك المسكين (ص٣٢١): «إذا نذر المقترض مالًا معينًا لمقرضه ما دام دينه أو شيء منه صح نذره بأن يقول: لله علي ما دام المبلغ المذكور أو شيء منه في ذمتي أن أعطيك كل شهر أو كل سنة كذا».

معنىٰ ذلك: أنه يحلل للمقترض أن يأخذ فائدة مسماة كل شهر أو كل سنة

من المستقرض إلىٰ أن يوفي إليه دَينه، ولكنه ليس باسم ربا، بل باسم نذر يجب الوفاء به، وهو قربة عنده!

فهل رأيت أيها القارئ تلاعبًا بأحكام الشريعة واحتيالًا علىٰ حرمات الله مثلما فعل هذا الرجل المتعالم؟!

أما أنا فما أعلم يفعل مثله أحد إلا أن يكون اليهود الذين عُرفوا بذلك منذ القديم، وما قصة احتيالهم علىٰ صيد السمك يوم السبت ببعيدة عن ذهن القارئ.

والذي أعتقده في أمثاله أنه سواء عليه أبلغه هذا الحديث أو لا، لأنه ما دام قد سد علىٰ نفسه باب الاهتداء بالقرآن والسنة والتفقه بهما استغناءً منه عنهما بحُثالات آراء المتأخرين، كمثل هذا الرأي الذي استحل به ما حرم الله، والذي أظن أنه ليس من مبتكراته! فلا فائدة ترجىٰ له من هذا الحديث وأمثاله مما صح عنه ﷺ، وهذا يقال فيما لو فرض فيه الإخلاص وعدم اتباع الهوىٰ، نسأل الله السلامة.

ومع أن هذا هو مبلغ علم المؤلف المذكور فإنه مع ذلك مغرور بنفسه، مُعجَب بعلمه، فاسمع إليه يصف رسالةً له في هذا الكتاب (ص٥٨): «فإنها جمعت فأوعت كل شيء (!) لا مثيل لها في هذا الزمان، ولم يسمع الزمان بها حتىٰ الآن، فجاءت آية في تنظيمها وتنسيقها، وكثرة مسائلها واستنباطها، ففيها من المسائل ما لا يوجد في المجلدات، فظهرت لعالَم الوجود عروسًا حسناء بعد جهود جبَّارة...».

ولا يستحق هذا الكلامُ الرَّكيك في بنائه العريض في مرامه أن يُعلَّق عليه

بشيء، ولكني تساءلت في نفسي فقلت: إذا كان رسول الله ﷺ يقول في الذين يمدحون غيرهم: «**احْثُوا فِي وُجُوهِ المدَّاحِينَ التُّرابَ**»، فماذا يقول فيمن يمدح نفسه وبما ليس فيه؟! فاللهم عرِّفنا بنفوسنا وخلِّقنا بأخلاق نبيك المصطفىٰ ﷺ.

هذه كلمة وجيزة أحببت أن أقولها حول هذا الكتاب «تعاليم الإسلام» بمناسبة هذا الحديث الباطل نُصحًا مني لإخواني المسلمين حتىٰ يكونوا علىٰ بصيرة منه إذا ما وقع تحت أيديهم، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. انتهىٰ.

وذكره الأَلْبَانِي -أيضًا- في «الضَّعِيفَة» (ج٤/ ص٢٩٥) في تعليقه علىٰ حديث: «من قلَّم أظفاره يوم الجمعة وُقي من السوء إلىٰ مثلها».

قال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «موضوع».

رواه الطبراني في «الأوسط»، وآفته: أحمد بن ثابت فرخويه الرازي، قال ابن أبي حاتم (١/ ١/ ٤٤): «سمعت أبا العباس بن أبي عبد الله الطبراني يقول: كانوا لا يشكون أن فرخويه كذاب». أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال: قال ابن أبي حاتم: «كذاب».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وإذا عرفت وضع الحديث فمن الجهل البالغ الاستدلال به علىٰ سُنِّية قص الظفر يوم الجمعة، كما فعل صاحب كتاب «تعاليم الإسلام» (ص٢٣٤) فقال تحت عنوان: «سنن الجمعة إحدىٰ عشرة سُنَّة:

٥- تقليم أظفار اليدين والرجلين يوم الجمعة، لقوله ﷺ: «مَن قلَّم...» فذكر الحديث».

- وقد روي الحديث عن ابن عباس مرفوعًا بنحوه وسنده ضَعيف جدًّا. انتهىٰ.

وأختم بما ختم به مقدمته الدكتور الفاضل/ موفق عبد الله عبد القادر (ص١٢) بقوله: «وأختم بما ختم به الإمام القلقشندي رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ في مقدمة كتابه «صبح الأعشىٰ» فأقول: وليعذر الواقف عليه، فنتائج الأفكار علىٰ اختلاف القرائح لا تتناهىٰ، وإنما ينفق كل أحد علىٰ قدر سعته، لا يكلف الله نفسًا إلا ما آتاها، ورحم الله من وقف فيه علىٰ سهو أو خطأ فأصلحه عاذرًا لا عاذلًا، ومنيلًا لا نائلًا، فليس المبرأ من الخطل إلا من وقىٰ اللهُ وعصم، وقد قيل: الكتاب كالمكلَّف، لا يسلم من المؤاخذة، ولا يرتفع عند القلم!» انتهىٰ.

وهذا الكتاب «تعاليم الإسلام» ذكره الشَّيْخ مشهور حسن سلمان في كتابه «كتب حذر منها العلماء» تقديم الشَّيْخ الدكتور بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ (ج١/ ص٣٣١-٣٣٦)، والله أعلم.

* * *

الشيخ:
محمد بن يوسف الحسيني البنوري[(١)]

في الحديث الذي ضعفه الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص١٠٩-١١٤) (ح١٠٣١): «يا معشر الأنصار، إن الله قد أثنىٰ عليكم خيرًا في الطهور، فما طهوركم هذا؟ قالوا: نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة...» الحديث.

قال الأَلْبَانِي: (ص١١٠/ ج٣): وفيه عتبة بن أبي حكيم وهو ممن اختلفوا فيه، فوثقه بعض الأئمة وضعفه آخرون، ولذلك قال الذهبي فيه: «هو متوسط حسن الحديث».

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «المجموع» (٢/ ٩٩): «إسناد صحيح إلا أن فيه عتبة بن أبي حكيم وقد اختلفوا في توثيقه، فوثقه الجمهور ولم يبين مَن ضعَّفه

(١) محمد يوسف بن محمد زكريا البنوري، ولد في قرية مهابت آباد، درس علىٰ كبار العلماء، والتحق بجامعة ديوبند الإسلامية ليكمل بقية الكتب في مختلف العلوم، درس في الجامعة الإسلامية بدابهيل في مقاطعة بومباي. وانتخب رئيسًا عامًّا لجمعية علماء الهند، مع احتفاظه بمنصب شيخ الحديث بدابهيل. ثم استقر في كراتشي، واختير شيخًا للتفسير في دار العلوم الإسلامية، أنشأ اتحادًا للمدارس العربية بباكستان. اختير أميرًا لها، كما اختير عضوًا لدار الإفتاء وعضوًا لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، وعضوًا بمجمع اللغة العربية بدمشق، ولد سنة (١٣٢٦هـ)، توفي سنة (١٣٩٧هـ). انظر: «تكملة معجم المؤلفين» (٥٦٨- ٥٦٩).

سببَ ضعفه، والجرح لا يقبل إلا مفسَّرًا، فيظهر الاحتجاج بهذه الرواية».

وردَّه الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ص١١٠-١١٢) وقال في خاتمة تحقيقه: وهو ضعيف الإسناد كما صرَّح به الحافظ في «التلخيص» و«البلوغ» وبيَّنه الزيلعي (١/ ٢١٨)، بل هو منكر عندي لمخالفته لجميع طرق الحديث بذكر «الحجارة» بل بالغ النووي فقال في «الخلاصة» كما نقله الزيلعي: «وأما ما اشتهر في كتب التفسير والفقه من جمعهم بين الأحجار والماء فباطل لا يعرف».

وقال الألْبَانِي (ص١١٦): وخلاصة القول: أن الحديث بهذا اللفظ ضعيف الإسناد منكر المتن، وقد ترتَّب عليه استنباط حكم نقطع بأنه لم يكن عليه رسول الله ﷺ ولا أصحابه، ألا وهو الاستنجاء بالحجارة أوَّلًا ثم بالماء في مكان آخر، بل الراجح عندي أنه لا يشرع الجمع بينهما ولو في المكان الأول، لأنه لم ينقل -أيضًا- عنه ﷺ، ولِمَا فيه من التكلف، فبأيهما استنجىٰ حصلت السُّنة، فإن تيسر الأمران معًا بلا كلفة فلا مانع من ذلك، لما فيه من تنزيه اليد عن الرائحة الكريهة، والله أعلم.

تنبيه:

قال الألْبَانِي (ص١١٦-١١٩/ ج٣): إن الذي دفعني إلىٰ تحرير القول في هذا الحديث هو أنني رأيت بعض من ألَّف في شرح الترمذي من حنفية الهند - هو الشَّيْخ محمد يوسف البنوري في «معارف السنن»[1] (١/ ١٣١-١٣٢)-

(١) «معارف السنن شرح جامع الترمذي» طبعة كراتشي (١٤١٣هـ).

نقل كلام النووي في الاستنباط المذكور، وذكر أنه صحح إسناد الحديث، وأقر كل ذلك، فأحببت أن أبين حقيقة الأمر عسىٰ أن ينتفع به من يقف عليه.

قلت: نذكر بعض تعقبات الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ البنوري:

ثم رأيته ذكر كلامًا آخر عقب الحديث فيه أشياء تستحق التنبيه عليه، فرأيت من الواجب بيان ذلك -أيضًا- قال (١/ ١٣٣):

«ثم إن أحاديث الجمع قد أخرجها الهيثمي في «زوائده» بأسانيد فيها كلام للمحدثين، وبوَّب عليها: (باب الجمع بين الماء والحجارة)، وأخرج فيه حديث ابن ساعدة وابن عباس وابن سلام وغيرهم، وفيها الجمع، وليس فيها رواية لم يُتكلَّم فيها، ومع هذا ليس فيها حديث صريح غير حديث ابن عباس، وأجود ما يحكىٰ في الباب أثر علي بن أبي طالب: إن من كان قبلكم كانوا يبعرون بعرًا، وأنتم تثلطون ثلطًا، فأتبعوا الحجارة الماء. أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، وعبد الرازق في «مصنفه»، والبيهقي في «سننه» بطرق عديدة، وهو أثر جيد كما يقول الإمام الزيلعي في «نصب الراية»، وكذا أخرجه البيهقي رواية عن عائشة من طريق قتادة في الباب».

الرد:

قال الأَلْبَانِي (ج٣/ ص١١٧): وفي هذا الكلام تدليسات عجيبة وبعض أوهام فاحشة:

أولًا: يسمي الأحاديث المشار إليها -وقد تقدمت- بـ«أحاديث الجمع» مع أنها ليست كذلك، إلا علىٰ استنباط النووي الواهي، فهو يقلده في ذلك ويبالغ حتىٰ سماها بهذه التسمية المغلوطة، ولا يقتصر علىٰ هذا بل يؤكد بقوله: «وفيها الجمع».

ثم لكي لا يُمكِّن المخالف من نقده يعود فيقول: «ومع هذا ليس فيها حديث صريح غير حديث ابن عباس». يعني: صريحًا في الجمع.

ثانيًا: يزعم أن تلك الأحاديث التي فيها الجمع! ليس فيها حديث صريح في الجمع! بوَّب الهيثمي عليها: «باب الجمع بين الماء والحجارة»، وهذا خلاف الواقع، فإنه إنما بوب عليها بقوله: «باب الاستنجاء بالماء» انظر الجزء الأول (ص٢١٢) من «مجمع الزوائد».

وإنما بوب الهيثمي بما ذكر الحنفي لحديث ابن عباس وحده الذي تفرد بروايته البزار، وسبق أن ضعفناه نقلًا عن الحافظ، وقال الهيثمي نفسه عقبه: «رواه البزار وفيه محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري ضعفه البخاري والنسائي وغيرهما، وهو الذي أشار بجلد مالك».

ثالثًا: قوله: (بطرق عديدة) فيه تدليس خبيث، فإنه لا يروىٰ إلا من طريق واحدة، هي طريق عبد الملك بن عمير عن علي، وإنما له طرق عديدة عن عبد الملك هذا، وشتان بين الأمرين، فإنه علىٰ قوله لا شك في ثبوت هذا الأثر عن علي وجودته لطرقه المزعومة، وأما علىٰ ما هو الواقع من طريقه الوحيدة

فالثبوت محتمل، وإن كان الراجح عندنا خلافه، وبيانه فيما يأتي.

رابعًا: قوله: «وهو أثر جيد»، أقول: بل هو غير جيد، وإن كان صرح بذلك الزيلعي، فإنه معلول بالانقطاع بين علي وعبد الملك.

خامسًا: قوله عقب أثر علي المذكور: «وكذا أخرجه البيهقي رواية عن عائشة من طريق قتادة في الباب».

قلت: وهذا تدليس آخر، فإن حديث قتادة في الباب عن البيهقي (١/ ١٠٦) عن معاذة عن عائشة أنها قالت: «مُرن أزواجكن أن يغسلوا عنهم أثر الغائط والبول، فإني أستحيهم، وكان رسول الله ﷺ يفعله».

فأنت ترىٰ أنه ليس فيه ذكر الحجارة إطلاقًا، فكيف جاز له أن يجعله مثل أثر علي في الجمع بين الماء والحجارة؟!

لا يقال: لعله اغتر بإيراد البيهقي له في «باب الجمع في الاستنجاء بين المسح بالأحجار والغسل بالماء»؛ لأننا نقول: إن ذلك خطأ أو تساهل من البيهقي، لا يجوز لمن يدعي التحقيق انتصارًا لمذهبه أن يقلد من أخطأ مثل هذا الخطأ البين، لاسيما إذا كان مخالفًا له في المذهب، وخاصة إذا نبَّه علىٰ ذلك من كان موافقًا له في المذهب، ألا وهو الشَّيْخ ابن التركماني، فإنه تعقب البيهقي لإيراده في هذا الباب حديث عتبة المتقدم، وحديث عائشة هذا، فقال في كلٍّ منهما: «ليس في الحديث ذكر المسح بالأحجار، فهو غير مطابق للباب».

فلا أدري كيف استجاز المُومَىٰ إليه تجاهل هذه الحقيقة؟!

وخاتمة مقال الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص١١٩): وكم في كتابه من أمور كثيرة لو تتبعها الباحث لملأت مجلدًا ضخمًا بل مجلدات! ولكن ذلك يحتاج إلىٰ وقت فراغ، وهيهات ذلك هيهات، ولكن لعلنا ننبه علىٰ شيء من ذلك كلما سنحت لنا الفرصة، فإنه قد قيل منذ القديم: ما لا يُدرك كله لا يترك جله أو كله. انتهىٰ.

قلت: والشَّيْخ محمد يوسف الحسيني البنوري الحنفي من متعصبة الأحناف كما هو في كتاباته وبخاصة «معارف السنن».

قال الشَّيْخ أبو النصر ثناء الله المدني بن عيسىٰ خان في كتابه «جائزة الأحوذي في التعليقات علىٰ سنن الترمذي» (ج١/ ص١٤ -١٥): «عملي في الكتاب هو اختصار كتاب «تحفة الأحوذي» مع جمع فوائد غزيرة من باقي الشروح والحواشي، وشرح غريب ألفاظ الحديث والآثار، نقلًا عن أئمة هذا الفن، وتلخيص معاني الأحاديث عند الضرورة، وذكر المسائل المستنبطة والمستخرجة من الأحاديث من دقائق مسائل الخلاف، وإيراد بعض الفوائد والتنبيهات، والتعليق علىٰ المذاهب المتنوعة...».

وقال: «منهجي في اختصار كتاب «تحفة الأحوذي» في النقاط التالية:

منها: رأيت أحيانًا الموصوف ينقل عبارة عن الأشاعرة أو الماتريدية وغيرهم من المؤولين ويكون فيها نوع من التأويل والتحريف في مسألة الأسماء

والصفات، وهو لم ينتبه لذلك، أصلحته علىٰ منهج سلفنا الصالح، أو حذفته وأتيت بعبارة مناسبة يقتضيها المقام.

رددت ردًّا علميًّا علىٰ من تحامل علىٰ صاحب «التحفة» بالسب والشتم من متعصبي الحنفية إن دعت الضرورة إليه، كمثل ما فعله الشَّيْخ محمد يوسف البنوري في «معارف السنن»، حيث شتمه وشنعه بغير جريمة ارتكبها.

أدخلتُ في هذا السفر الجليل فتاوىٰ العلماء الثقات وآراءهم بالمناسبات، أمثال: سماحة الوالد العطوف الشَّيْخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ، والعلامة فضيلة الشَّيْخ محمد صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، والمربي الأول المحدث الشهير الحافظ عبد الله الأمر تسري الروبري رَحِمَهُ اللَّهُ، ومحدث العصر العلامة محمد ناصر الدين الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ، واللجنة الدائمة».

وقال (ص١٦): «وذلك عمل بشري يعتريه القصور والنقصان، ولا أستطيع أن أقول إلا كما قال الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة كما أن عين السخط تبدي المساويا»

انتهىٰ.

قلت: والشَّيْخ محمد يوسف البنوري من الكوثريين، وهو من الذين يتعصبون لمذهبهم ولو كان القرآن والسنة خلافه، وتكلم الشَّيْخ العلامة ثناء الله عيسىٰ خان، كما نقلنا من كتابه «جائزة الأحوذي» حول ما اعترض البنوري علىٰ الشَّيْخ أبي العلاء في «تحفة الأحوذي»، وهو من متعصبة الأحناف كما سبق

ونقلنا مقولة الأَلْبَانِي عنه رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الشَّيْخ مشهور حسن سلمان في كتابه «كتب حذر منها العلماء» (ج١/ ص١٦١ -١٦٢): «ونتيجة لهذه الظاهرة الموجودة في كتب المتعصبة للمذاهب ظهرت آفات وحاقات لابد لطالب العلم أن يحذر منها، وهي تتمثل فيما يلي:

- رد النصوص النبوية والآثار السلفية إن خالفت ما في المذهب.

قال أبو شامة عن المتعصبة: «ومن العجب أن كثيرًا منهم إذا ورد علىٰ مذهبهم أثر عن بعض أكابر الصحابة يقول مبادرًا بلا حياء وحشمة: «مذهب الشافعي الجديد أن قول الصحابي ليس بحجة»، ويرد قول أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولا يرد قول أبي إسحاق والغزالي، ومع هذا يرون مصنفات أبي إسحاق وغيره مشحونة بتخطئة المزني وغيره من الأكابر فيما خالفوا فيه مذاهبهم، فلا تراهم ينكرون شيئًا من هذا!! لولا قلة معرفتهم وكثرة جهلهم بمراتب السلف». «مختصر المؤمل» (ص٧١).

ثانيًا: عدم الإقبال علىٰ نصوص الكتاب والسنة ومذاهب الصحابة والتابعين، وجهل ذلك والتمسك بالأحاديث الباطلة والقصص الواهية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ: «وجمهور المتعصبين لا يعرفون من الكتاب والسنة إلا ما شاء الله، بل يتمسكون بأحاديث ضعيفة وآراء فاسدة أو حكايات عن بعض العلماء والشيوخ قد تكون صدقًا وقد تكون كذبًا،

وإن كانت صدقًا فليس صاحبها معصومًا، يتمسكون بنقل غير مصدق عن قائل غير معصوم ويدعون النقل المصدق عن القائل المعصوم، وهو ما نقله الثقات الأثبات من أهل العلم ودونوه في الكتب الصحاح عن النبي ﷺ...». «مجموع الفتاوىٰ» (٢٢/ ٢٥٤-٢٥٥).

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومع ذلك (أي: من تلبيس إبليس علىٰ الفقهاء) أن أحدهم يتبين له الصواب مع خصمه ولا يرجع ويضيق صدره كيف ظهر الحق مع خصمه، وربما اجتهد في رده مع علمه أنه الحق، وهذا من أقبح القبيح؛ لأن المناظرة إنما وضعت لبيان الحق، وقد قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما ناظرت أحدًا فأنكر الحجة إلا سقط من عيني، ولا قبلها إلا هبته، وما ناظرت أحدًا فباليت مع من كانت الحجة إن كانت معه صرت إليه». «تلبيس إبليس» (ص١٢٠). انتهىٰ.

ومن المعلوم -كما لا يخفىٰ علىٰ أحد- العَلاقة الوطيدة بين محمد زاهد الكوثري ومحمد يوسف البنوري، وما كان فيما بينهم من رسائل شخصية وود، وهناك مؤلف بخصوص هذا الأمر من إعداد سعود بن صالح السرحان، وهي عبارة عن رسالة أرسلها محمد زاهد الكوثري الحنفي إلىٰ محمد بن يوسف البنوري الحنفي، وهي عبارة عن ٤٥ رسالة، وجميعها بخط الكوثري، كما ذكر محققه السرحان، وذكر زيارة عبد الفتاح أبو غدة الكوثري ليحصل علىٰ نسخة مصورة من هذه الرسائل، كما ذكر محققه، وما فيها من الود بينهم وتشابه الأفكار لحدٍّ بعيد، نسأل الله السلامة والعافية.

انظر: «رسائل الإمام محمد زاهد الكوثري إلىٰ العلامة محمد بن يوسف البنوري» في السنوات من (١٣٥٨ - ١٣٧١هـ)، بعناية/ سعود السرحان، تقديم/ محمد عبد الله آل رشيد.

قال الشَّيْخ مشهور آل سلمان في «كتب حذر منها العلماء» (ج١/ ص٣٠٣): «لا ينبغي أن ينسىٰ بهذا الصدد ونحن نتكلم عن أعداء الدعوة السلفية وأعلامها ورجالاتها: محمد زاهد الكوثري ومريديه الذين أخذوا علىٰ أنفسهم عهدًا أن لا يتركوا عَلمًا من أعلام السنة والحديث والتوحيد إلا ويتهموه ويطعنوه، ففي «تأنيب الخطيب» للكوثري الطعن بالعشرات بل مئات من ثقات الرواة وجبال الحفظ، نقضه فيها وذب عنهم الإمام المُعلِّمي -رحمه الله تعالىٰ- في كتابه العجاب «التنكيل»..». انتهىٰ.

ومن كتاب «زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا» للشيخ صلاح الدين مقبول أحمد «مجمع البحوث العلمية الإسلامية»، قال (ص٢٨٤):

«ومما يؤسف له: أن تلامذة الكوثري ومَن لفَّ لفَّه اعتقادًا ومذهبًا في جميع أنحاء العالم يتبنون أفكاره المسمومة وآراءه المدسوسة في علماء الأمة من أهل الحديث، ويبثونها في محيطهم بكل دقة ومهارة، حتىٰ في البلاد التي كانت حرامًا علىٰ أفكارهم وضلالاتهم!! وعلىٰ ما عندهم من تعصب، نعم، لقد قام في هذه السنوات الأخيرة تلامذة الكوثري بحملات ظاهرة في بعض البلاد ومبطنة في البعض الآخر، وحينًا بأسمائهم الصريحة كما يفعل عبد الفتاح أبو

غدة في دسِّ أقوال شيخه الكوثري في كتب علماء الأمة... وأحيانًا تحت أسماء مستعارة، مثل (أبي حامد)، و(أرشد)، و(الدكتور) أو غير اسم أصلًا، كما فعل أبو غدة نفسه فيما سماه «التعقيب المفيد» و«براءة الأشعريين» وغير ذلك من نشرات ورسائل وتقارير إلىٰ مختلف الجهات».

«إن تلامذة الكوثري -اعتقادًا ومذهبًا- قاموا بنفث سموم أفكاره في قلوب الشباب المسلم بواسطة المحاضرات والدروس في المعاهد والمدراس أحيانًا، وباسطة كتبهم ورسائلهم حينًا آخر، وعلىٰ هذا يتحتم الواجب علىٰ علماء الأمة أن يتولوا كشف عوارهم وخبايا مقاصدهم، ويقوموا بنصح الشباب وتبينهم علىٰ خطر كتاباتهم وعلىٰ الابتعاد عنها، لئلا يقعوا فريسة في حبائلهم مخدوعين بلوامع الأسماء والألقاب» انتهىٰ.

قلت: عقد الشَّيْخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الردود» فصلًا بعنوان «تحريف النصوص»، وذكر فيه نماذج لتحريف بعض غلاة الأحناف في تحريف النصوص ومآخذ أهل الأهواء في الاستدلال.

وإليك نماذج من تحريف غلاة الحنفية التي ذكرها بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ:

- انظر (ص٢٤٠): خمسة تحريفات لأبي غدة الكوثري.

- (ص٢٤١-٢٤٥): تحريف محمود الحسن الحنفي المتوفىٰ سنة ١٣٣٩ هـ.

- (ص٢٤٨-٢٤٩): تحريف شبلي النعماني الحنفي المتوفىٰ سنة (١٣٣٢هـ).

- (ص٢٥٠ -٢٥١): تحريف غلاة الحنفية في مخطوطة لكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم المتوفىٰ سنة (٣٢٧هـ).

- (ص٢٥٢-٢٥٤): تحريف غلاة الحنفية في متن حديث من «مسند أبي عوانة».

- (ص٢٥٧-٢٥٨): «حبيب الرحمن الأعظمي الحنفي وتحريفاته في متون بعض الأحاديث».

- (ص٢٦١ -٢٦٢): «محمد الصابوني وبروزه في التحريف علىٰ أقرانه الغلاة». وغيرها من تحريفات النصوص للغلاة المعاصرين. انتهىٰ.

قلت: ومن أراد مزيد بحث وتحقيق هناك دراسة علمية لرسالة دكتوراه من جامعة الأزهر -لم أطلع عليها- في هذا الميدان باسم: دراسة حديثية فقهية عن معارف السنن شرح سنن الترمذي مع مقارنة بـ«تحفة الأحوذي» لمحمد يحيىٰ بلال منيار، ط: المكتبة المكية، وعدد صفحاتها (٦٧٠)، والله اعلم.

ومن الانتقادات التي ذكرها الشَّيْخ الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص١٢٧-١٣٠) علىٰ كتاب «معارف السنن» (١/ ٣٢٥) لمحمد يوسف البنوري أحد متعصبة الأحناف: تعليقه علىٰ حديث: «**إذا وَلَغ الكلبُ في إناءِ أحدِكم فلْيُهْرِقه ولْيَغسِلْه ثلاثَ مرَّات**».

قول المؤلف: «وبالجملة، هذا المرفوع صحيح أو حسن». فإن ذلك منه

جريًا علىٰ ظاهر رجال إسناده، وهو كونهم ثقاتًا دون اكتراث منه إلىٰ ضرورة توفر بقية شروط الحديث الصحيح فيه، التي منها أن لا يشذ ولا يعل! وما يحمله علىٰ ذلك إلا الانتصار للمذهب ولو علىٰ حساب الحديث الصحيح! نسأل الله السلامة.

ثم وقفت علىٰ عجيبة أخرىٰ من التعصب، فإن المؤلف المشار إليه بعد تلك الكلمة أحال فيما سماه بـ«البحث الشافي» إلىٰ مصادر لبعض الحنفية المتعصبة، منها «البحر الرائق» لابن نُجيم المصري، فلما رجعت إليه فإذا به يخالف المؤلف المشار إليه فيما ذهب إليه من التصحيح، فإنه سلَّم بضعف إسناد هذا الحديث المرفوع، ولكن قواه بالحديث الموقوف!

وتفصيل هذه العجيبة أنه قال ما معناه: «روي عن أبي هريرة فعلًا وقولًا مرفوعًا وموقوفًا من طريقين: الأُولىٰ طريق الدارقطني الموقوفة، والأخرىٰ المرفوعة هذه».

قال ابن نجيم: «ومن المعلوم أن الحكم بالضعف والصحة إنما هو في الظاهر، أما في نفس الأمر فيجوز صحة ما حكم بضعفه ظاهرًا، وثبوت كون مذهب أبي هريرة ذلك قرينة تفيد أن هذا مما أجاده الراوي المضعف، وحينئذ يعارض حديث السبع (يعني المتفق علىٰ صحته) ويقدَّم عليه»!

قال الأَلْبَانِي: ولا يخفىٰ بطلان هذا الكلام علىٰ ذي إنصاف وعلم، وأما المتعصب الهالك في تعصبه فلا تفيده الأدلة ولو أتيته بكل آية! وبيان ما ذكرت

من البطلان من وجوه... انظر (ص١٣١/ ج٣).

قال الأَلْبَانِي» (ص١٣٢): «وخلاصة القول: إن الذي روي عن أبي هريرة مرفوعًا وموقوفًا من التثليث مع ترك ذكر الترتيب لا يصح من قِبل إسناده، بل هو باطل لمخالفته ما ثبت عنه يقينًا مرفوعًا من التسبيع والترتيب، مع ثبوت ذلك عنه موقوفًا، فهو الذي يجب الاعتماد عليه في هذه المسألة، لاسيما وقد شهد له حديث عبد الله بن المغفل وحديث عبد الله بن عمر.

وإن من عجائب الحنفية -أيضًا- أنهم استجازوا معارضة كل هذه الطرق عن أبي هريرة والشواهد المذكورة بطرق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة، وهي وحيدة، استجازوا ذلك إحسانًا منهم للظن به ﵁، وهو غير ثابت عنه!

وغفلوا عن أن ذلك يستلزم إساءة الظن به بالنظر إلىٰ الروايات الثابتة عنه بالتسبيع، وبمن وافقه من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين!!

قلت: وسنتطرق إلىٰ بعض المؤاخذات الذي ذكرها الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» علىٰ كتاب «معارف السنن».

❋ ❋ ❋

المدعو:
عبد الحسين المظفر الشيعي
-عامله الله بما يستحق-(١)

في الحديث الموضوع الذي ذكره الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص١٩٤-١٩٧) (ح ١٠٨٠و ١٠٨١و ١٠٨٢).

في الحديث الذي أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٣/ ٣٤٣): «أن النبي ﷺ نظر إلىٰ قوم من بني فلان يتبخترون في مشيهم... ثم قرأ: ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء: ٦٠] فقيل له: أيُّ الشجر هي يا رسول الله حتىٰ نجتثها؟ فقال: ليست بشجرة نبات، إنما هم بنو فلان...».

وهذا إسناد موضوع، فيه آفات:

أولًا: المنصور وغيره من الملوك العباسيين لا يعرف حالهم في الحديث.

ثانيًا: هشام بن محمد الكلبي قال الذهبي في «الضعفاء»: «تركوه كأبيه وكان رافضيًّا».

ثالثًا: عبد الله بن الضحاك الهدادي لم أجد له ترجمة، ولم يورده

(١) عبد الحسين المظفر الشيعي، المعلق علىٰ كتاب «أصول الكافي» للكليني.

السمعاني في هذه النسبة (الهدادي).

رابعًا: محمد بن زكريا الغلابي أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: «قال الدارقطني: كان يضع الحديث».

قال الأَلْبَانِي: وهذا الحديث اختلقه إما الغلابي الوضَّاع أو الكلبي الكذاب الرافضي، فإنه ظاهر البطلان؛ لما تضمنه من تحريف الكلم عن مواضعه، وتأويل قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء: ٦٠] بأن المراد بها بنو أمية، وإنما هي شجرة الزقوم كما في «صحيح البخاري» عن ابن عباس ﵄: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]. قال: «هي رؤيا عَين أُريها رسولُ الله ﷺ ليلةَ أسري به. ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ﴾ [الإسراء: ٦٠] شجرة الزقوم».

ومثل هذا الحديث في البطلان ما رواه ابن جرير الطبري قال: «رأىٰ رسول الله بني فلان ينزون علىٰ منبره... الحديث». وهذا السند ضعيف جدًّا.

هذا حال هذين الحديثين في الضعف، بل البطلان، ومع ذلك فإننا لا نزال نرىٰ بعض الشيعة في العصر الحاضر يروون مثل هذه الأحاديث ويحتجون بها علىٰ تكفير معاوية ﵁، مثل المُعلِّق علىٰ كتاب «أصول الكافي» للكُليني(١)، المتعبد لغير الله المسمىٰ بعبد الحسين المظفر، فإنه كتب بل سوَّد صفحتين

(١) كتاب «أصول الكافي» هو أحد الكتب الأربعة عند الشيعة الاثني عشريَّة، ويعد عندهم أصح الكتب وأكثرها اعتبارًا في الحديث، ومؤلفه هو محمد بن يعقوب الكليني الذي اشتهر في أوساط الشيعة الاثني عشريَّة بلقب ثقة الإسلام، والإسلام منه بريء.

كاملتين في لعن معاوية وتكفيره، وأن النبي ﷺ أخبر بموته علىٰ غير السنة، وأنه أمر بقتله، ساق (ص٢٣-٢٤) في تأييد ذلك ما شاء له هواه من الآثار الموضوعة والأحاديث الباطلة، منها هذان الحديثان الباطلان، ولذلك بادرتُ إلىٰ بيان حالهما نصحًا للناس، وغالب الظن أن عبد الحسين هذا لا يعلم حال إسنادهما، ولئن علم فما يمنعه ذلك من الاحتجاج بهما مع بطلانهما؛ لأن الغاية عند أمثاله تبرر الوسيلة، والغاية لعن معاوية وتكفيره ولو بالاعتماد علىٰ الأحاديث الموضوعة، والشيعة قد عُرفوا بذلك منذ زمن بعيد، كما بيَّنه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه.

وقال الألْبَانِي في الحديث الذي رواه الكُليني في «أصول الكافي» رقم (١٠٤- ط: النجف): «من عمل بالمقاييس فقد هلك وأهلك، ومن أفتىٰ الناس بغير علم وهو لا يعلم الناسخ والمنسوخ من المتشابه فقد هلك وأهلك»:

«باطل» (ج٣/ ص١٩٧-٢٠١) «الضَّعِيفَة».

قال الألْبَانِي: قال المعلق علىٰ «أصول الكافي» عبد الحسين المظفر الشيعي: «ضعيف إسناده». وليس هذا فقط، فإن كل من دونه مجاهيل لا يُعرفون لا عندنا ولا عندهم.

وأما الكُليني مؤلف «الأصول» فهو إمام عندهم، وقد ترجمه الطوسي فقال (٥٩١): «يكنىٰ أبا جعفر، ثقة بالأخبار، له كتب، منها كتاب «الكافي» يشتمل علىٰ ثلاثين كتابًا، أوله كتاب العقل... وآخره كتاب الروضة، توفي سنة

ثمان وعشرين وثلاثمائة».

وقال الذهبي عنه في «سير النبلاء» (١٠/ ١٢٤): «شيخ الشيعة وعالم الإمامية، صاحب التصانيف، وكان ببغداد وبها توفي سنة (٣٢٨)».

قال الألْبَانِي (ص١٩٨): وكتابه «الكافي» ينقسم إلىٰ قسمين: «أصول الكافي» و«فروع الكافي»، وقد طبع كل منهما أكثر من مرة، وطبع الأول مع تعليقات عليه وتخريج بقلم عبد الحسين المظفر في النجف سنة (١٣٧٦).

وقد وقفت علىٰ الجزء الأول والثاني منه، فيهما (٢١١) حديثًا، غالبه غير مرفوع إلىٰ النبي ﷺ.

وقال الألْبَانِي (ص١٩٩/ ج٣): وكتابهم هذا «الكافي» له المنزلة الأولىٰ من بين كتب الحديث الأربعة المعروفة عندهم، حتىٰ لقد ذكر عبد الحسين المذكور في مقدمة التعليق (ص١٣) أنه ورد فيه كما قيل عن إمامنا المنتظر عجل الله فرجه (!): «الكافي كافٍ لشيعتنا»، ومن المشهور عنهم أنه بمنزلة «صحيح البخاري» عندنا!

بل صرح لي أحد دعاتهم -وهو الشَّيْخ طالب الرفاعي النجفي- أنه أصح عندهم من «البخاري»!!

وذكر -أيضًا- في المقدمة المذكورة أن أحاديثه بلغت زُهاء سبعة عشر ألف حديث! وفي هذا العدد من المبالغة والتهويل ما لا يخفىٰ علىٰ من درس

أحاديث الكتاب وأمعن النظر في متونها، فقد تتبعت أحاديث الجزأين المذكورين البالغ عددها (٢١١) فوجدت غالبها موقوفًا علىٰ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبعض أهل بيته، كأبي عبد الله زين العابدين، وأبي جعفر الباقر رضي الله عنهم أجمعين، والمرفوع منها نحو ثلاثة وعشرين حديثًا، خمسة منها في الجزء الأول والباقي في الثاني، أي بنسبة عشرة في المائة تقريبًا.

قال الألْبَانِي (ج٣/ ص١٩٩-٢٠٠): ولتعلم أيها القارئ الكريم مدىٰ صحة قولهم: إن هذا الكتاب أصح من «صحيح البخاري» أو علىٰ الأقل هو مثله عندهم، أذكر لك الحقيقة الآتية:

وهي أن العدد من الأحاديث المرفوعة لا يثبت إسناد شيء منها لضعف رجالها وانقطاع إسنادها، كما بينه المعلق عليه نفسه في تعليقه علىٰ كل حديث منها حاشا الأحاديث (٥٧ و٨٠ و١٩٩) فقد قواها، وهي مع ذلك لا تثبت أمام النقد العلمي النزيه!

وخذ هذه الشهادة الآتية التي تبين لك بوضوح حقيقة ذلك القول، وهي من المعلق -عبد الحسين المظفر الشيعي- فقد قال بعد ما ذكر عناية الشيعة بالكتاب شرحًا واختصارًا ونقدًا (ص١٩): وكفاك لتعرف مدىٰ العناية بنقده أنهم أحصوا ما يشتمل عليه من الأحاديث فكان مجموعها (١٦.١٩٩) حديثًا، ثم أحصوا ما فيه من أنواع الأحاديث من جهة التوثيق والتصحيح فعدوا الأخبار الصحيحة فكانت (٥٠٧٣) أي أقل من الثلث، وعدوا الأخبار الضَّعِيفَة فكانت

(٩٤٨٥) أي أكثر من النصف، وذلك عدا الموثق والقوي والمرسل، فانظر إلىٰ أي مدىٰ بلغ نقده!

قال الأَلْبَانِي (ص٢٠٠): «بخ بخ لكتابهم «الصحيح»، وأكثر من نصف أحاديثه يعني المرفوعة والموقوفة علىٰ أئمتهم غير صحيح! يشهد بذلك أشد الناس تعصبًا له ودفاعًا عنه «وشهد شاهد من أهلها».

وكأن واضع هذا الحديث -عامله الله بما يستحق- وضعه ليمهد به لقبول الطعن في أبي حنيفة الإمام -رحمه الله تعالىٰ- باعتباره أنه يكثر من استعمال القياس.

وقد روىٰ الكليني في كتابه (رقم ١٦٦و١٧٠) بإسنادين له عن أبي الحسن موسىٰ بن جعفر الكاظم أنه قال: «لعن الله أبا حنيفة! كان يقول: قال علي، وقلتُ أنا، وقالت الصحابة وقلتُ».

وقد حسن أحد إسناديه المعلق عليه عبد الحسين، وهو غير حسن.

وبمثل هذا السند يروي الشيعة عن أئمة أهل البيت الطعن بل اللعن في أئمة المسلمين، فإذا أنكرنا أن يصدر ذلك عن أحد من عامة أهل البيت فضلًا عن أئمتهم قالوا: بلىٰ، ذلك مروي عندنا عنهم. وليس ذلك غريبًا منهم ما داموا أنهم لا يتورعون عن الجهر بتكفير معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما سبق بيانه في الحديث الذي قبله، ولا عن تفسيق الصحابة كأبي بكر وعمر وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقد سمعت ذلك من بعضهم، ثم هم مع ذلك كله يتظاهرون بالدعوة إلىٰ التفاهم والتقارب! فهلا

تركوا للصلح مجالًا؟! انتهىٰ.

قلت: ومن نقض كتاب «أصول الكافي» للكليني: آية الله العظمىٰ السيد أبو الفضل ابن الرضا البرقعي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «كسر الصنم» الذي ترجمه الفاضل عبد الرحيم مُلَّا زاده البلوشي، ونَنْتَقِي بعض الفوائد من الكتاب، ومن مقدمة المترجم (ص٢٣):

«مؤلف هذا الكتاب الجليل هو العالم المجاهد آية الله العظمىٰ العلامة البرقعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد تلقىٰ علمه في الحوزة العلمية في قُم في إيران، ونال درجة الاجتهاد في المذهب الجعفري الاثني عشري، وله مئات التصانيف والمؤلفات والبحوث والرسائل، وقد كان في شبابه شيعيًّا متعصبًا للمذهب الجعفري، ثم اهتدىٰ بفضل الله إلىٰ الحق إلىٰ الكتاب والسنة، ونبذ التعصب، وقد ظهر من قبله في إيران سيد أسد الله الخرقاني وآية الله شريعت سنغلجي وأحمد كسروي ودكتور شعار وسيد مصطفىٰ طباطبالي، وكلهم كتبوا مقالات ومؤلفات في الرد علىٰ عقيدة الشيعة، وكان لصاحب هذا الكتاب ردود علىٰ أحمد كسروي، ثم بعد أن أهتدىٰ إلىٰ عقيدة الكتاب والسنة تولىٰ بنفسه الرد علىٰ المؤلفات التي أَلَّفها هو في الدفاع عن عقيدة الشيعة..».

وقال المترجم لكتاب «كسر الصنم» عبد الرحيم البلوشي (ص٢٤):
«والسوء الأكبر الذي لحق به والبلاء الأعظم الذي أحاط به، إنما كان بعد الثورة الإيرانية، فقد أرهقوه كثيرًا وحرَّضوا عليه سفلة الناس وجهالهم الذين قاموا مرارًا

بمهاجمة بيته.. دست إليه نفرًا من حرس الثورة الإيراني لاغتياله كما سبق، وحاولت مع زميله المرحوم حيدر علي قلمداران الذي كان قد نبذ التشيع منذ زمن بعيد، وأما محاولتهم مع العلامة البرقعي فقد كان أداتها نفرًا من حرس الثورة الذي كلفوا باغتياله بالرصاص الحي في عقر داره، وهكذا وأثناء صلاته أطلقت عليه أعيرة نارية فأصابت منه الخد الأيسر لتخرج من الخد الأيمن مسببة له بعض الأذىٰ في سمعه، علمًا بأن شيخنا يناهز الثمانين من عمره، وفي المستشفىٰ حيث نقل للمعالجة، صدر الأمر للأطباء بعدم معالجته، وعلىٰ إثر ذلك نصحه أحد الأطباء بمغادرة المستشفىٰ والتداوي في منزله، كل ذلك لم يقلل من عزيمة شيخنا، بل اشتد مِراسه ولم يتراجع قيد أنملة، إذ ذاك اقتادوه إلىٰ السجن، وما السجن عليه بغريب، ولكن هذه المرة إلىٰ سجن إوين الذي يعتبر من أقسىٰ السجون السياسية في إيران من حيث وضعه وطرائق التعذيب فيه...

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في عام سنة (٩٣م) ووصىٰ أن لا يدفن في مقبرة الشيعة، وحتىٰ منع من نصب أبيات شعرية علىٰ قبره، حيث أنشدها من قبل لهذه الأيام، ورأيت تلك الأشعار في غاية البلاغة والتأثير والحكمة».

وقال في ختام المجلد الأول (ص٣٦٩ -٣٧١): «تم المجلد الأول من «الكافي» الذي هو في أصول العقائد، ويجب العلم أن فروع الكافي -أيضًا- قد رويت عن هؤلاء الرواة الغلاة والكذابين الخرافيين ومجهولي الحال أنفسهم الذين نقل عنهم الأصول، وقلما يكون حديث في الفروع يكون جميع رواته

سليمي العقيدة ومن أهل العدل، ويتوافق متنه مع القرآن والسنة والعقل، ولا يكون فيه إشكال، ولو شئنا أن نعد الخرافات الواردة في الفروع فسوف نحتاج مجلدات ضخمة لذلك، وكتاب «الكافي» الذي يقع في ثمانية مجلدات، وطبعه شيخ في طهران، وها نحن نورد نماذج من تلك الأحاديث الخرافية المخالفة لكتاب الله والعقل، منتزعة من مجلدات الفروع، لتكون لنا من الباقيات الصالحات:

١- في المجلد الثاني: باب طينة المؤمن والكافر، أخبار هذا الباب توجب الجبر وسلب الاختيار من السعيد والشقي، خاصة الحديث الأول، وكذلك عالَم الذَّر الذي أخذ الله فيه العهد من النُّطف، حيث جميعها تخالف العقل والقرآن، وهي مخالفة للاختيار والتكليف.

٢- في المجلد الثاني في باب فضائل القرآن، الحديث الثامن والعشرين، روىٰ علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن الإمام الصادق رضي الله عنه أنه قال: «إن القرآن الذي جاء به جبرائيل إلىٰ محمد سبعة عشر ألف آية».

وعلىٰ القارئ أن يعلم أن القرآن المتواتر بين المسلمين من صدر الإسلام إلىٰ عصرنا هذا لا تزيد آياته علىٰ ٦٢٣٦ آية، ونسي أن الله تعالىٰ قال في سورة الحجر الآية (٩): ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ .

وغير ذلك من الخزعبلات». انظر: (ص٣٧٠-٣٧٢).

وقال في خاتمة المجلد الأول: «نظرة في «الكافي» ومدَّعي الشيعة: وإذا

تأمل أحد في «الكافي» ودرسه بدقة وبلا تعصب وغرض فإنه ينتهي إلىٰ أن هذا الكتاب أبطل ما جاء به صانعو المذهب الشيعي، يقول الشيعة: قال رسول الله ﷺ: «شيعة علي هم الفائزون» هذه الجملة ترد الشيعة الاصطلاحية، لأن عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يأت بمذهب، ولم يصنع مذهبًا باسمه، إذن الشيعة الذين صنعوا المذهب ليسوا من أتباعه وشيعته، بل هم مخالفون له، ولم تكن أصول دين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا الإيمان بالله ورسوله، لا الإيمان بالأئمة والرجال الآخرين، وعلىٰ هذا فإن كتاب «الكافي» الذي يُلزِم الإيمان بغير الله والرسول والقيامة بعيد جدًّا عن إسلام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبمقتضىٰ الآية رقم (١٥٩) من سورة الأنعام: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾.

فلا محمد ﷺ من هؤلاء ولا علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وطريق علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو غير طريق هؤلاء وكتابهم، وأصول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غير أصول هؤلاء وفروعهم، وكان رسول الله ﷺ وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقط متبعين لكتاب الله وعاملين به، والغريب أن علماء الشيعة يقولون: إن مداركنا المذهبية والدينية هي الأدلة الأربعة، ويعنون كتاب الله والعقل وسنة الرسول ﷺ والإجماع، ويقولون: إذا وجد حكم الله بواحدة من هذه الأربع وجب العلم بها، يقولون هذا ولكنهم ينسون كل هذا الكلام عند العمل ويقولون: إن القرآن قد حُرِّف، أو أنه ظني الدلالة، ولابد من الرجوع إلىٰ الحديث في فهمه، وبهذه الذريعة يخرجون القرآن من ميدان عملهم ويتركونه.

أما بشأن العقل فهم لا يعبئون بالعقل -أيضًا-، وبشأن السنة يقولون: لابد من الرجوع إلىٰ الحديث، وأما الإجماع فيسندونه إلىٰ الحديث، وهذا يعني أن

الأدلة الأربعة هي الحديث والحديث فقط الأحاديث المتضادة والمتناقضة والتي أكثرها يخالف العقل والقرآن والسنة والتاريخ وغيرها، نرجو أن يستفيق شعبنا أن لا ينخدع علماؤنا بالحواشي والتقاريظ الموضوعة لأي كتاب، وعليهم أن يقرءوا الكتاب نفسه...

والسلام علىٰ من اتبع الهدىٰ».

البرقعي رَحِمَهُ اللَّهُ (١٣٩١هـ).

ترجمه عبد الرحيم ملا زادة البلوشي (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

انظر كتاب الشَّيْخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ، وكتاب «حوار هادئ»، و«محمد الغزالي في الميزان».

وانظر كتب أهل العلم المحققين:

- «التنكيل» للمعلمي اليمني رَحِمَهُ اللَّهُ.
- «براءة علماء الأمة من الوقيعة في أهل السنة» للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد.
- «بدعة التعصب المذهبي» للأستاذ محمد عيد عباسي.
- «تأريخ أهل الحديث بالهند» صلاح الدين مقبول أحمد.
- «شرح الطحاوية» مقدمة الأَلْبَانِي.

❋ ❋ ❋

الشيخ:
محمد نسيب الرفاعي رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

قال الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٣/ ٢١٤-٢١٥):

وهذا الحديث -يعني: «إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب»- أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ٩٧)، وهو ضعيف، وأخرجه البيهقي فذكره موقوفًا عليه وقال: «هذا هو الصحيح موقوف».

قال الألْبَانِي: ورواه البيهقي بسند صحيح عن عمر بن الخطاب موقوفًا عليه.

والغزالي مع تساهله فقد أورد الحديث في «الإحياء» (٩/ ٤٤) موقوفًا عن عمر، وهذا الحديث مما سوَّد به الشَّيْخ نسيب الرفاعي كتابه الذي سمَّاه «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير»(٢)، فإنه رغم تنصيصه في مقدمته أنه

---

(١) هو محمد نسيب بن عبد الرزاق بن محيي الدين الرفاعي: من علماء حلب، ولد سنة (١٣٣٢)، وتعلم بها وتتلمذ لكبار علمائها وعلماء دمشق. عمل مراقبًا ومدرسًا في الكلية الإسلامية ودار الأيتام الإسلامية بمسقط رأسه، وأسس جمعية الدعوة السلفية للصراط المستقيم. وغادر إلىٰ لبنان؛ داعيًا، له عدة تصانيف منها: «التفسير الواضح»، وغير ذلك وقد أقام في الأردن حتىٰ وفاته سنة (١٤١٣هـ). انظر: «إتمام الأعلام» لنزار أباظه ومحمد رياض المالح (ص٢٧٣).

(٢) «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» طبعته مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – سنة (١٤١٠).

التزم فيه أن لا يورد فيه الأحاديث الضَّعِيفَة التي وقعت في أصله: «تفسير ابن كثير» فقد ذكر في كتابه هذا عشرات الأحاديث الضَّعِيفَة والمنكرة، وسيأتي التنبيه علىٰ بعضها، وهذا أحدها (٣/ ٤٦٥).

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص٤٨٧): وهذا الحديث، يعني حديث: «إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم، وإنما فرض المواريث لتكون من بعدكم»، وقد ضعفه الأَلْبَانِي وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وأقره ابن كثير (٢/ ٣٥١). وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ٣٦): «سنده صحيح».

وقال الأَلْبَانِي: وفيه نظر عندي، وقد وجدت له علة، وهي الانقطاع، ولم يتنبه إليه من صححه، والخلاصة: أن علة هذا الحديث عثمان بن عمير أبو اليقظان، وهو متفق علىٰ تضعيفه، كما يشعر بذلك قول الذهبي في «المهذب»: «ضعفوه». قال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع».

قال الأَلْبَانِي (ص٤٨٧-٤٨٨): وهذا الحديث مما صححه الشَّيْخ نسيب الرفاعي والشَّيْخ الصابوني في «مختصر تفسير ابن كثير» بإيرادهما إياه فيه، وزاد الأول علىٰ الآخر بأنه صرح بصحته في فهرسه الذي وضعه في آخر المجلد الثاني (ص٢٢٧).

ولئن كان من الممكن الاعتذار عنهما بأنهما اغترا بسكوت ابن كثير علىٰ تصحيح الحاكم المتقدم، فما عذرهما في غيره من الأحاديث التي صححاها

دون الناس جميعًا، أو علىٰ الأقل دون ابن كثير، وأسانيدها بينة الضعف؟! وقد تقدم بعضها، والحديث التالي مثال آخر بالنسبة للرفاعي، ثم رأيت الغماري قد سلك سبيل هؤلاء فأورده في «كنزه» والله المستعان.

وقال في الحديث التالي (ج٣/ ص٤٨٨-٤٨٩) (ح ١٣٢٠): «إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتىٰ حكم هو فيها من السماء، فجزأهما ثمانية أجزاء...».

«ضعيف» أخرجه أبو داود والطحاوي والبيهقي والحارث بن أبي أسامة.

وهو إسناد ضعيف من أجل عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، فقد ضعفوه كما قال الذهبي في «الضعفاء»: «مشهور جليل ضعفه ابن معين والنسائي وقال الدارقطني: ليس بالقوي، ووهَّاه أحمد».

وقال الحافظ في «التقريب»: «كان ضعيفًا في حفظه وكان رجلًا صالحًا».

وبه أعله المناوي في «شرحيه». وأشار البغوي إلىٰ تضعيفه في «شرح السنة» (٦/ ٩٠). وضعفه السيوطي في «الجامع الكبير» (٤٩٧٥).

قال الألْبَانِي (ص٤٨٩): وإذا عرفت هذا يتبين لك تهور الشَّيْخ نسيب الرفاعي بإقدامه علىٰ تصحيح هذا الحديث بإيراده إياه في «مختصر تفسير ابن كثير» وقد التزم في مقدمته أن لا يورد فيه إلا الصحيح أو الحسن أحيانًا!

بل أقول: حتىٰ ولو لم يلتزم ذلك لم يجز له أن يورده إلا ببيان ضعفه الذي

ذكره ابن كثير نفسه بقوله (٢/ ٣٦٤): «رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وفيه ضعف».

والحق -والحق أقول- لقد كان موقف ابن بلده الصابوني تجاه هذا الحديث خيرًا من الرفاعي، فإنه لم يورده في «مختصره»، وإن كنت لا أدري إذا كان ذلك منه وقوفًا مع تضعيف ابن كثير ووفاءً بشرطه، أم بدافع الاختصار فقط! انتهىٰ.

ومن كتاب الفاضل عصام موسىٰ هادي «صفحات من حياة محمد نسيب الرفاعي» ننقل بعض ما ذكره عن شيخه:

قال (ص٦): «محمد نسيب بن عبد الرزاق الرفاعي. ورأيت بخط يده: «فإنني الرفاعي نسبًا... والسلفي عقيدة ومذهبًا». ولد سنة (١٣٣٢ هـ/ ١٩١٥) وتوفي ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١م) رَحِمَهُ اللَّهُ».

وقال (ص٢٨) متحدثًا عن شيخه الرفاعي -عصام هادي-: «وقال شيخنا الرفاعي في رسالته «نوال المنىٰ» عن الشَّيْخ ناصر: «وهو شيخنا وعالمنا وقائدنا في الدعوة، وهو المحدث الذي قل أن يوجد له نظير في العالم العربي».

وكان يقول -الرفاعي- رَحِمَهُ اللَّهُ: اثنان لهما الفضل علي:

١- ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ.

٢- والأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ.

أما ابن تيمية فاستفدت منه العقيدة الصحيحة، وأما الأَلْبَانِي فصاحب

الفضل علي في المنهج واتباع السنة، حيث كنت قبل لقائه أعتقد أنه إذا اختلف الأئمة الأربعة في مسألة فيكون الصواب مع أكثرهم، فلما جالست الألباني أحذت عنه المنهج السلفي العلمي اتباع الدليل.

وقد لازم شيخنا الرفاعي شيخنا الأَلْبَانِي ربع قرن، فكان له كالأخ لا كالتلميذ مع شيخه، فكانا يدًا واحدة في نشر الدعوة في سوريا كلها».

وقال (ص٣٠): «وللتاريخ والإنصاف أقول: إن شيخنا الأَلْبَانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان في نفسه معظِّمًا للشيخ الرفاعي، ووالله لقد لمست من شيخنا الأَلْبَانِي محبة لي وتقديرًا زائدًا عن سائر الطلاب».

وقال (ص٣٣): «وهناك خلاف جرىٰ بين الشيخين رحمهما الله، هو: هل نساء الأنبياء معصومات من الزنا أم لا؟ فذهب شيخنا الرفاعي إلىٰ عصمتهن وأنه لا يمكن أن يقع منهن الزنا لا لذواتهن وإنما لمقام وجناب النبوة كما قال ابن كثير في «تفسيره» (٨/ ١٧١): «وليس المراد ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠] في فاحشة، بل في الدين، فإن نساء الأنبياء معصومات عن الوقوع في الفاحشة لحرمة الأنبياء كما قدمنا في سورة النور».

وذهب الأَلْبَانِي بأن عائشة مثلها مثل أبي بكر، فأبو بكر لم يكذب، وسماه النبي ﷺ صدِّيقًا، ومع هذا فهو غير معصوم من الكذب، وابنته مثله، فهي طاهرة ولكنها غير معصومة من الزنا، شأنها شأن نساء المؤمنين، ومحتجًّا بقوله ﷺ لعائشة في قصة الإفك: «**وإنْ كُنتِ أَلْمَمْتِ بذَنبٍ فاسْتَغْفري اللهَ وتُوبي إلَيه، فإن العبدَ إذا**

اعتَرَف بذنْبِه ثم تابَ تابَ اللهُ عَلَيه».

ولكن كما قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٠/ ٩٢): «قلت: كلام الأقران يُطوىٰ ولا يروىٰ»..».

وقال (ص٣٤): «ومع أني -ولله الحمد- قد خالطت ولازمت الشيخين ملازمةً تامَّةً في خلواتهما وجلواتهما، فوالله الذي لا إله إلا هو، ما لمست من أحدهما حِقدًا علىٰ الآخر، ولا شعرت أن في قلب أحدهما ضغينة نحو الآخر، بل لما جاء حسن السقاف وزار الشَّيْخ نسيب في بيته للمناقشة في التوحيد، وكنت أنا وشيخنا أحمد السالك الشنقيطي في المجلس نفسه، ذكر حسن السقاف للشيخ نسيب الرفاعي أنه جمع تناقضات الأَلْبَانِي، فقال له الشَّيْخ نسيب: هذا من مناقب الشَّيْخ ناصر وحسناته وأمانته وديانته، فقال السقاف للشيخ نسيب -مُحرِّشًا-: الأَلْبَانِي يقول عنك: إنك مُشرك -وهذا كذب وافتراء علىٰ الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ- فقال له الشَّيْخ نسيب علىٰ الفور: ومع هذا فأنا معه ضدك، فكلما ذكرت ذلك لشيخنا الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «هكذا هم أهل السنة»..».

هذه بعض المقتطفات من «صفحات من حياة محمد نسيب الرفاعي».

وانتقل إلىٰ رحمة الله تعالىٰ الشَّيْخ نسيب الرفاعي عن قريب من تسعين عامًا.

قال (ص٥٠-٥٢):

مؤلفاته:

١- «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» هو من أحسن

المختصرات، حيث نثر فيه شيخنا العقائد السلفية والتعليقات الرضية بين جنابتيه، فأجاد وأفاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأما طريقة اختصاره فقد أبان شيخنا نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنها قال: «اعتمدت -فيما أرىٰ- طريقة طيبة في الاختصار، وهي: أنني لخصت كلام المفسر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بشكل أبقيت علىٰ روح معانيه بدون أي خلل بأسلوب واضح يفهمه العالم والمتعلم والمبتدئ بطلب العلم، وحتىٰ العامة إن قرءوه أو قُرئ عليهم...».

قلت: وأما أحاديث الكتاب فقد حاول شيخنا جهده في انتقاء الأحاديث ما استطاع إلىٰ ذلك سبيلًا، ومع هذا الحرص فقد وقع شيخنا في أوهام، فصحح أحاديث ضعيفة، وكان أول من نبه علىٰ ذلك فضيلة الشَّيْخ محمد جميل زينو رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة أرسلها له، وذكر فيها أنه قام وولده بمراجعة لبعض أحاديثه علىٰ كتاب «ضعيف الجامع الصغير» للألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفعلًا قام شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمراجعة للأحاديث ووضع ملاحظات علىٰ الفهرس في آخر الكتاب، ولانشغال الشَّيْخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالدعوة للتوحيد حالَ دون إتمام المراجعة، فطلب مني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أنهض بذلك، فعمدت إلىٰ الأحاديث وراجعت كتب شيخنا الألباني، ووضعت بجانب كل حديث حكمه، وبقيت هناك أحاديث لم نجد حكمًا للشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليها، فطلب من بعض إخواننا طلبة العلم المتقدمين في الحديث أن ينهض بهذا العمل بأجر مدفوع له، ولعل ظروف ذلك الأخ لم تسمح له بذلك!

ثم يسر الله لي المرور علىٰ كل أحاديثه وبيان صحيحها من ضعيفها، فلله

الحمد والمنة، وكان هذا قبل نقد شيخنا الألباني، وقد رحب شيخنا الرفاعي بنقد شيخنا الألباني لهذه الأحاديث، إلا أنه أخذ عليه شدة اللفظ وقساوة الأسلوب، وقد قال لي شيخنا الرفاعي: لما عملت المختصر طلبت من الشَّيْخ ناصر مراجعة أحاديث الكتاب، فاعتذر بأن وقته لا يسمح بذلك لكونه يعمل في المكتب الإسلامي، وما فضل من وقت منهمك هو فيه ما بين إتمام مشاريعه ودروسه الدعوية.

ثم قال لي شيخنا الرفاعي: أريد أن أكتب للألباني خطابًا أشكره فيه علىٰ اهتمامه الآن بأحاديث الكتاب، وتنبيهي علىٰ الأخطاء، مُذكِّرًا إياه بأني لست من المعاندين أو المستكبرين، فيكفي الأَلْبَانِي أن يقول لي: صحيح أو ضعيف.

ثم قال لي رَحِمَهُ اللَّهُ: أكثر ما أثَّر في نفسي قوله: «الحلبيان»!!

قلت: والشَّيْخ رَحِمَهُ اللَّهُ كان سلفي المنهج والعقيدة.

* * *

الشَّيْخ المحدث: حماد الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

(١) حماد بن محمد الأنصاري الخزرجي السعدي -نسبة إلىٰ سعد بن عبادة الصحابي الجليل-، ولد سنة ١٣٤٣ هـ ببلدة يقال لها: (تاد مكة) في مالي بأفريقيا. كانت علامات النجابة باديةً عليه منذ الصغر، محبًّا للعلم، حيث نشأ عند عمه الملقب بالبحر لسعة علمه ودقة فهمه، حيث حفظ القرآن مبكرًا وعمره ثمان سنوات، وعلوم الآلة، وكذلك الحديث، والكثير من المتون والمنظومات قبل سن الرشد. خرج من بلده، مهاجرًا بسبب الاستعمار الفرنسي وكان عمره إحدىٰ وعشرين سنة، فتوجه إلىٰ الحرمين، فلما حط رحاله في الحرم المكي، أخذ ينهل من العلم في حلقات المسجد الحرام وما لبث حتىٰ أذن له الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ بالتدريس في حلقات الحرم المكي، ثم انتقل رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ المدينة المنورة، والتحق بدار العلوم، ودَرَسَ علىٰ عدد من العلماء فيها، ثم رجع إلىٰ مكة، وفي موسم الحج، حصل لقاء مع الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم والشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ، فأشارا عليه بالذهاب إلىٰ الرياض، فذهب، وأصبح يُدَرِّس في كلية الشريعة، ثم انتقل إلىٰ معهد إمام الدعوة العلمي، ثم عاد إلىٰ الكلية، ثم نُقل إلىٰ الجامعة الإسلامية بالمدينة.

له مؤلفات كثيرة، منها:

-«إتحاف الحميم في تقسيم العلوم».

-«إتحاف ذوي الرُّسُوخ بمن رُمِيَ بالتدليس من الشيوخ».

-«إتحاف القاري بثبت الأنصاري».

-«إتحاف النُّجَبَاء بحكم الصلاة في قُباء».

-«أجوبة علىٰ الأحاديث الثلاثة التي أرسلها الشَّيخ ابن باز».

-«الأجوبة السَّنِيَّة علىٰ الأسئلة السِّنانية».

-«الأجوبة الوفيَّة علىٰ أسئلة الألفيَّة».

=

في الحديث الذي أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص٣١٥)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص٢٧)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٠٦/ ٢). وضعفه الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص٣١٦).

حديث: «لا تقبحوا الوجه، فإن ابن آدم خلق علىٰ صورة الرحمن عَزَّوَجَلَّ».

قال الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص٣١٦): «وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين، ولكن له أربع علل، ذكر ابن خزيمة ثلاثة...».

مما يؤكد ذلك أنه رواه مرة عند ابن أبي عاصم رقم (٥١٨) بلفظ: «علىٰ صورته» لم يذكر «الرحمن»، وهذا الصحيح المحفوظ عن النبي ﷺ من الطرق الصحيحة عن أبي هريرة، والمشار إليها آنفًا.

= -«الأحاديث الواردة في فضلات النبي ﷺ من الدم وغيره».
-«أحاديث الصَّفِّ في الصَّلاة» جزء.
-«إخبار أهل الرُّسُوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث لابن الجوزي».
-«إزاحة الغطاء عن أدلَّة رفع اليدين في الدُّعاء».
-«إسعاف الخِلان بما ورد في ليلة النِّصف من شعبان».
-«الإسلام ليس رأسماليًّا ولا اشتراكيًّا».
-«إعلام الزُّمْرة بأحكام الهِجرة».
وغيرها كثير.
وفاته: توفي الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في يوم الأربعاء (٢١/ ٦/ ١٤١٨هـ) بعد مرض لازمه عدة أشهر، وصُلِّيَ عليه في المسجد النبوي الشريف.
انظر ترجمته في: «المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري» لعبد الأول بن حماد الأنصاري.

وكذلك قول الحافظ في «الفتح» (٥/ ١٣٩): «أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات».

قال الأَلْبَانِي (ص٣١٧): «لأن كون رجال الإسناد ثقاتًا ليس هو كل ما يجب تحققه في السند حتىٰ يكون صحيحًا، بل هو شرط من الشروط الصحيحة الأساسية في ذلك، بل إن تتبعي لكلمات الأئمة في الكلام علىٰ الأحاديث قد دلني علىٰ أن قول أحدهم في حديثٍ ما: «رجال إسناده ثقات» يدل علىٰ أن الإسناد غير صحيح، بل فيه علة، ولذلك لم يصححه، وإنما صرح بأن رجاله ثقات فقط، فتأمل».

وقال الأَلْبَانِي: (ص٣١٩): «... ومعنا تصريح الإمام ابن خزيمة بتضعيفه، وهو علَم في الحديث والتمسك بالسنة والتسليم بما ثبت فيها عن النبي ﷺ، ومعنا -أيضًا- ابن قتيبة، حيث عقد فصلًا خاصًّا في كتابه «مختلف الحديث» (ص٢٧٥-٢٨٠) حول هذا الحديث، حيث قال: «فإن صحت رواية ابن عمر عن النبي ﷺ بذلك فهو كما قال رسول الله ﷺ، فلا تأويل ولا تنازع».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وخلاصة القول: أن الحديث ضعيف بلفظيه وطريقيه، وأنه إلىٰ ذلك مخالف للأحاديث الصحيحة بألفاظ متقاربة، منها قوله ﷺ: «**خَلق اللهُ آدمَ علىٰ صُورَتِه طُولُه ستُّون ذِراعًا**».

تنبيه مهم:

«بعد تحرير الكلام علىٰ الحديثين بزمن بعيد وقفت علىٰ مقال طويل

لأخينا الفاضل الشَّيْخ حماد الأنصاري، نشره في مجلة «الجامعة السلفية» ذهب فيه إلىٰ اتِّباع -ولا أقول: تقليد- من صحَّح الحديث من علمائنا رحمهم الله تعالىٰ، دون أن يقيم الدليل علىٰ ذلك بالرجوع إلىٰ القواعد الحديثية وتراجم الرواة التي لا تخفىٰ علىٰ مثله، لذلك رأيت أداءً للأمانة العلمية أن أبين بعض النقاط التي تكشف عن خطئه فيما ذهب إليه، مع اعترافي بعلمه وفضله وإفادته لطلبة العلم، وبخاصة في الجامعة الإسلامية، جزاه الله خيرًا».

وفي كتاب ابنه عبد الأول بن حماد الأنصاري ذكر ترجمة لأبيه وصفحات من حياته أسماه «المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشَّيْخ حماد الأنصاري» وهو عبارة عن مجلدين، كتاب نافع ماتع، ذكر فيه بعض الفوائد العلمية وسيرته وأقواله ورحلاته، قال (ص٧-٩):

«... إن فضيلة الوالد العلامة الشَّيْخ حماد بن محمد الأنصاري الخزرجي السعدي: نسبة إلىٰ سعد بن عبادة الأنصاري الصحابي الجليل، خرج من أفريقيا، وبالأخص دولة (مالي) بسبب الاستعمار الفرنسي، عزم الوالد علىٰ الهجرة من إفريقيا إلىٰ الحرمين...

فلم يبلغ الوالد سن الرشد حتىٰ أصبح يحفظ شيئًا كثيرًا من المنظومات، فقد كان يحفظ «المُلحة» للحريري، و«الكافية» لابن مالك، و«الألفية» له، ويحفظ أكثر من منظومة في الصرف، ويحفظ «الألفية» في أصول الفقه للسيوطي، وكذلك «جمع الجوامع» في «الأصول -المتن- للسبكي. ويحفظ

«المعلقات السبع»، وقصائد الجاهليين، و«مقصورة ابن دُريد»، ويحفظ منظومة في حروف الجُمل...».

وقال (ص١٧): وكان يحث طلبة العلم علىٰ نشر العقيدة السلفية وتعليمها وتعلُّمِها، وكان يوضح لهم العقيدة السلفية أحسن توضيح، وما يَرِدُ من الإشكالات حولها، وكذلك التشكيكات، ويذكر شُبَهَ المناوئين لها ويَرُدُّ عليهم.

كل ذلك من أجل نشر عقيدة أهل السنة الذي كان الإمام أحمد وأصحابه من دعاتها والذابِّين عنها، فقد قضىٰ الوالد -رحمه الله تعالىٰ- عمره في نشر عقيدة السلف، وجمَع في مكتبته من كتب السلف في العقيدة والحديث ما لم يجمعه غيره، كان يطلبها حيثما تكون في الدنيا، سواء منها المطبوع أو المخطوط.

وقال (ص٤٧٥ - ٥٥٣):

فوائده العلمية:

١- سمعته يقول: «صلاة التسابيح باطلة سندًا ومتنًا، وقد تكلَّف بعض الناس في بيان صحة حديثها، فما كان ينبغي له».

٢- سمعته يقول: «عبد الله وعبد الرحمن خير الأسماء، وبعدها: محمد وأحمد».

٣- قال الوالد: «الرافضة هم منافقو هذه الأمة».

٤- سمعت الوالد يقول: «لا يوجد في نص صحيح أن من أسماء الله تعالىٰ

(الصبور)، والترمذي هو فقط الذي روىٰ الزيادة في الحديث المتفق عليه: «**إنَّ لله تِسعًا وتِسعين اسمًا**» زاد...» ثم سردها، ثم قال الوالد: «وقد أُدْمِجَت في هذه الأسماء أسماء ثبوتها لا يصح، والله أعلم».

٥- سمعت الوالد يقول: «مريم أفضل النساء في زمانها، وخديجة وفاطمة أفضل علىٰ الإطلاق».

٦- النووي رجع عما قاله في «شرحه لصحيح مسلم» عن أفضلية الروضة علىٰ الصف الأول، وذلك في «المجموع» بإجماع الصحابة بعد موت النبي ﷺ.

٧- سمعت الوالد يقول: «ليلة النصف من شعبان لم يأت فيها فضل خاص مطلقًا، وانما تدخل في حديث أيام البيض».

٨- زيادات عبد الله ابن الإمام أحمد علىٰ «المسند» لا تخلو من الضعف غالبًا.

٩- تساهل ابن حبان في كتابه «الثقات» حذر منه الحفاظ.

١٠- المعتزلة والخوارج عقيدتهم واحدة.

١١- «العقيدة النسفية» نسفت العقيدة السلفية، و«جوهرة التوحيد»، وهي ظلمة التوحيد، و«العقيدة السنوسية الكبرىٰ»، وهي تسويس العقيدة السلفية، وهذه كتب المعتزلة والأشاعرة الجهمية.

١٢- الأشاعرة مبتدعة، وهم أقرب من المعتزلة والجهمية إلىٰ السنة.

١٣- كتاب «الصفات» للبيهقي رحمه الله لا يقرؤه إلا العلماء الكبار، لأنه

كتاب أدلة.

١٤- البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ تلميذ ابن فورك وهو معتزلي، فأخذ البيهقي عنه بعض الأمور التي لم ينتبه لها.

١٥- الأحناف غضاب علىٰ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأن أكثر ما رواه يرد عليهم، ولله الحمد.

قلت: يعني أن الأحاديث التي رواها ترُدُّ علىٰ أكثر آرائهم التي تخالف الأحاديث.

١٦- كل سلفي ينسب إلىٰ الحنابلة.

١٧- قول علماء الحديث عن الراوي: «ليس بذاك» أي: ضعيف.

١٨- أجمع أهل الحديث قاطبة علىٰ أن الحديث إذا ذَكرتَ إسناده فلا يلزمك بيان حاله.

١٩- جمعت طرق حديث: «**أَنتُم في زمَنٍ مَن عَمِلَ مِعْشَار...**»، فخرجت بأنه إما صحيح أو حسن.

٢٠- حديث: «أسألك بحق السائلين» من الصعب تصحيحه، بل هو ضعيف.

٢١- الأحناف المتأخرون كلهم ماتريدية، وفي الطريقة نقشبندية، والمالكية أغلبهم أشعرية كُلَّابية، والطريقة تيجانية، والشافعية في اليمن وفي

أفريقيا الشرقية مثل المالكية، وفي الطريقة رفاعية.

٢٢- جماعة التبليغ فيها خير وشر، وهم مبتدعة، ماتريدية في العقيدة، أحناف متعصبون.

٢٣- الحوادث بمعنىٰ المتجددات، والحوادث بمعنىٰ المخلوقات، لمن سأله: كيف حصلت علىٰ هذا العلم.

٢٤- الشرك الأصغر قلَّ مَن لا يقع فيه، ولهذا علمنا رسول الله ﷺ دعاء ندعو به، وهو: «**اللَّهمَّ أعوذُ بكَ مِن أنْ أُشرِكَ بكَ وأنا أعْلمُ، وأعوذُ بكَ مِن الشِّرك الذي لا أعْلَم**» أو نحوه، وهو لابد من حفظه.

٢٥- هؤلاء الأشاعرة يؤمنون بعشرين صفة: الأولىٰ: نفسية، وخمسة سلبية، وسبعة معاني، وسبعة لفظية.

وأما القول بأن الماتريدية يؤمنون بخمس صفات فليس بصحيح.

٢٦- حديث: «**نضَّر اللهُ امْرَأً...**» ضعفه غير واحد، وهو لا يحتج به علىٰ إثبات الأحكام، فسوىٰ الحديث لا تثبت به الأحكام الشرعية.

٢٧- تحويل القبلة حجة قوية في قبول خبر الواحد.

٢٨- أول من سُمِّي بمحمد بعد النبي ﷺ محمد بن مَسلَمة الصحابي.

٢٩- إن الحافظ أبا عمر بن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ أكَّد بعد البحث أن الأكراد من أصل عربي في كتابه «القصد والأمم».

٣٠- إن قول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «صدوق» في «التقريب» يساوي «ثقة» من غيره من المتقدمين، وهو اصطلاح يخصه.

٣١- مذهب مالك: أن مَن سبَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يستتاب بل يقتل مباشرة.

٣٢- كل الدول اليوم أعداء للدعوة السلفية في هذه الدولة السعودية.

٣٣- جاءت لفظ (أمة) في القرآن لأربعة معاني: الإمام، والجماعة، والملة، ومدة الزمان.

٣٤- شروح «رسالة ابن أبي زيد القيرواني» كلها شروح أشعرية.

٣٥- الماتريدية تلامذة الأشاعرة، وافقوهم في كل شيء إلا في ست مسائل.

٣٦- «صحيح ابن خزيمة» أنه لا يوجد منه إلا المطبوع، وأما الباقي فمفقود حتىٰ في عصر الحافظ ابن حجر.

٣٧- السبب في خطأ شيخ الإسلام في «المنهاج» لم يكن عنده مراجع.

٣٨- مسألة مسح الوجه باليدين بعد الدعاء فيها ثلاثة أحاديث تصل إلىٰ درجة الحسن، والله أعلم.

٣٩- لكثرة استعمال الحسَن أُفرد عن الصحيح، وإلا فهو داخل في الصحيح، وفي البخاري ومسلم أحاديث حسان.

٤٠- إن جميع الخرافات في الطرق الصوفية.

٤١- إن الذهبي والسخاوي ذكرا أن المدينة لم يَكتب أحد عن علمائها.

٤٢- جماعة الدعوة ليست جماعة دعوة، وإنما جماعة ادِّعاء «جماعة التبليغ».

٤٣- وصية الإمام البخاري لطالب الحديث كيف يكون محدِّثًا، تكلموا عنها أنها لا تصح.

٤٤- إن «جامع الترمذي» لم يصل إلىٰ إفريقيا والأندلس إلا متأخرًا، أدخله الحافظ أبو بكر بن العربي، لكن لم يشتهر كذلك، ولهذا جهَّل ابن حزم الإمام الترمذي ولم يعرفه، وقال: إنه مجهول.

٤٥- رواية: «من صبر علىٰ بردها وحرها» ليست في «الصحيحين»، وفيها كلام، ولكن تدخل في معنىٰ الحديث الصحيح: «**مَنْ صَبَرَ عَلىٰ لَأْوَائِهَا**».

٤٦- العلماء المقادسة كثيرون، ألفت فيهم كتب.

٤٧- الخوارج لا يعرفون الحديث، وكتابهم الذي يقدمونه علىٰ «الصحيحين» كتاب الإسناد إليه كلهم مجاهيل.

٤٨- حصلت معركة بين التيجانية والقادرية بسبب أن التيجانية قالوا: إن أحمد التيجاني يقول: رقبة كل ولي تحت قدمي هاتين، فقالت القادرية مثل قول إمام التيجانية، فحصلت المعركة وغلبت التيجانيةُ القادريةَ.

٤٩- إن لفظة «سيد الأنبياء والمرسلين» أتت في حديث واحد، وهو حديث ابن مسعود، وهو حديث ضعيف.

٥٠- سمىٰ الأشاعرة أنفسهم أهل السنة بمقابلة المعتزلة.

٥١- إن الأشاعرة يؤمنون ببعض الأسماء والصفات، وأما المعتزلة فيؤمنون بصفات وأسماء بلا معانٍ.

٥٢- إن عبارة (الحشوية) يطلقها أهل البدعة علىٰ أهل السنة.

٥٣- أحسن كتب أصول الفقه:

«الرسالة» للشافعي - «الموافقات» للشاطبي - «الإحكام» لابن حزم - «اللوامع مع شرحه» للتبريزي - «الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع» للسيوطي - «الورقات» مع نظمها للعمريطي.

٥٤- إن ابن فرحون كتب فيها مجلدًا كبيرًا -أي: في مسألة وضع السجادة في موضع من المسجد لحجزه- وهو كتاب جيد، وابن فرحون في القرن الثامن الهجري.

٥٥- إن طبعة بولاق أحسن الطبعات لشرح «فتح الباري»، فقال له أحد الحاضرين: أحسن من (السلفية)؟ قال: نعم.

وغير ذلك من الفوائد، نقلت بعضًا منها.

ونذكر بعض المقتطفات في قوله في الذين عاصرهم:

(ص٥٩١- ٦٢٠):

١- قال الوالد: أحمد شاكر أعطاني تحقيقه لكتابه «صحيح ابن حبان» فقلت له: متىٰ ينتهي يا شيخ؟ ثم قلت له: وكيف تنتهي وأنت يا شيخ تعمل في أكثر من كتاب في آنٍ واحد، تعمل في «المسند» وابن جرير والترمذي و«صحيح ابن حبان» وغير ذلك؟ فقال لي: «أنا أعمل في كتاب ثم أدخل في غيره لأني أريد أن استرد النشاط في الدخول في غيره» ثم قال: هذا الحوار سنة (١٣٧٦هـ).

٢- شيخي عبد الرحمن المُعلِّمي رحمه الله كان كثير البحث جدًّا، يبحث في أكثر من كتاب وفي وقت واحد، وكنت أجالسه في مكتبة الحرمين، وكان يعطيني كتبًا فيقول: ابحث عن كذا، فما أجده، فأعطيه فيقول لي: هذا هو، أين أنت عنه؟! هذا في سنة (١٣٦٧هـ).

٣- الشَّيْخ إسماعيل الأنصاري ابنُ عمِّي.

٤- تقي الدين الهلالي أخرجه من المدينة أميرها ابن إبراهيم، لأنه -يعني الشَّيْخ تقي الدين- يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر بشدة، ثم عاش في العراق مدة بعد خروجه من المدينة، وتزوج هناك، وكان شاعرًا، يمتاز بميزات نادرة. قلت له مرة: علمك هذا لا يستفاد منه، فالمغاربة يشتكون من شدتك، فلو خففتَ، فغضب علي وقال: لم تَسِر الأمور معي إلا بالشدة، وخف بصره في آخر عمره حتىٰ أصبح لا يرىٰ.

وكان يَعرف من اللغات اليهودية والألمانية والإنجليزية والأسبانية بجانب

العربية، بحيث لو أنه كان في زمن الأصمعي لسَلَّم له بأنه إمام في العربية، والله تعالىٰ أعلم.

٥- الشَّيْخ محمد ابن عثيمين يُعدُّ إمامًا في أبواب الفقه.

٦- دخلت مكة فرأيت حلقة حامد الفقي فرأيته قويًّا في التوحيد السلفي، فجلست عنده حتىٰ أذن العشاء، ثم انفردت به فقلت: يا شيخ، كيف تعلمت التوحيد؟ قال لي: سؤالك وجيه، ثم قَصَّ عليَّ القصة المشهورة.

٧- رأيت أبا رية -وهو رجل مصري- في الرياض، إذا رأيته تحسبه من العجم، وحمل عليه الإخوان وعنفوه وتكلموا فيه.

٨- المُعلِّمي رجل محدِّث عالِم، وهو شيخي.

٩- عبد الرزاق حمزة كان إمام الحرم المكي.

١٠- وذكر عن أبي رية المصري فقال: هو وأمثاله ممن يشكِّكون العامة، وإلا لا يستحقون الرد عليهم، وأبو رية لعدم رويته.

١١- الملك عبد العزيز آل سعود رَحِمَهُ اللَّهُ هو فوق الذكاء، بل هو عبقري.

١٢- أحمد شاكر خدم «المسند» خدمة جيدة، والشَّيْخ أحمد جامع بين الفقه والدراية بعلم الحديث، وعمله عمل عالِم رحمه الله تعالىٰ.

١٣- كل الكتب التي يطبعها القلعجي -وهو (العربجي)- لا تصلح، لابد أن يعاد تحقيقها وتعاد طباعتها.

١٤- «تفسير الشعراوي» للقرآن عبارة عن فلسفة، ويجتمع عنده عدد كبير من الناس يصفقون له ويهللون ويكبرون.

١٥- الجامعة الإسلامية هي جامعة العَبَّاد والزايد والشَّيْخ ابن باز، وأخذ يمدح أيامهم.

١٦- إن السقاف الحضرمي خرافي كبير، لو أن الدولة هنا طلبته فأدبته وقتلته فإنه يستحق القتل.

هو الذي ألف كتابًا في الرد علىٰ الشَّيْخ الألباني، وكتابًا في إنكار أقسام التوحيد، وهو موجود في الأردن.

١٧- الكوثري خرافي كبير، وكتاب «المقالات» للكوثري فيه علم في بعض الأماكن، ولا ينبغي أن يكون هذا الكتاب عند كل أحد، من لا يعرف: هذا الرجل عدو للعقيدة السلفية وأهلها، وهذا الرجل له اطلاع عجيب في زمنه لا يوجد مثله، فلهذا سموه شيخ الإسلام.

١٨- درست الشَّيْخ عطية سالم علمَ الفرائض، وكذلك الشَّيْخ محمد أمان الجامي.

١٩- ما رأيت من علماء نجد مثل الشَّيْخ محمد بن إبراهيم آل الشَّيْخ والسعدي، وهما مثل بعض، أو السعدي أكثر علمًا.

٢٠- الأَلْبَانِي كان حنفيًّا ثم دخل في علم الحديث حتىٰ وصل فيه إلىٰ

الغاية، وهو ممن يقال في مثله: درس بنفسه.

وفي عام (١٤٠٠) خاطب مركز الملك فيصل للبحوث الوالد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يستشيره من يرشح لجائزة الملك فيصل في علم الحديث، فكتب الوالد لهم جوابًا يرشح الشَّيْخ العلامة محمد ناصر الدين الأَلْبَانِي، ولكن لم يرشح في هذه السنة، ثم رشح بعد وفاة الوالد عام (١٤١٩هـ).

٢١- الشَّيْخ صالح اللحيدان شعلة في العلم، والصلة التي كانت بيني وبينه في الرياض قوية.

٢٢- سمعته يقول عن أحمد أبي الفضل الغماري: «خرافي».

٢٣- سعود الفنسيان والرومي يسكنان الرياض، وهما من الخواص عندي.

٢٤- في عام (١٣٧٥) قام الشَّيْخ ابن قاسم بجمع «الفتاوىٰ»، وكنت مشاركًا له في جمعها.

٢٥- الكوثري أكبر خرافي في الدنيا وأشعري.

٢٦- إن الشَّيْخ حامد الفقي وعبد الرزاق حمزة لا يصبغان لحيتهما.

٢٧- إن أبا الحسن الندوي هو رئيس جماعة التبليغ في الهند، وهو نقشبندي حنفي متعصب فصيح اللسان، وقد ألتقيت به في رحلتي للهند، والسبب في إقبال الناس عليه فصاحته وكتاباته الجيدة، وهو سياسي كبير.

٢٨- كتاب «السنة» لابن أبي عاصم المخطوط أرسلته للشيخ الأَلْبَانِي فحققه وطبعه، ولكن لم يخدمه خدمة جيدة.

٢٩- الشَّيْخ عطية سالم عالم في الفرائض.

٣٠- درست الشَّيْخ عطية سالم «الرَّحبية» في الفرائض، وأظهرت له مشكلاتها وأمليتها عليه.

٣١- أبو غدة والطحان مثل بعض، إن لم يتب الطحان، كلاهما علىٰ عقيدة الأشاعرة، والطحان اسمه عبد الرحيم الطحان، وأبو غدة اسمه: عبد الفتاح.

٣٢- الشَّيْخ عبد الله آد الشنقيطي رجل متمسك بعقيدة السلف الصالح.

٣٣- والكتاني صاحب «فهرس الفهارس» أروِي عنه بواسطة، وقد أدركته ولكن لم ألتق به لأنه كان في أوروبا هاربًا من الحسن الثاني.

٣٤- حدثني فضيلة الشَّيْخ ربيع بن هادي -حفظه الله- قال: إن والدك الشَّيْخ حماد الأنصاري رحمه الله ناولني مخطوط «المدخل إلىٰ الصحيح» للحافظ أبي عبد الله الحاكم رحمه الله، وقال لي: حقق هذا الكتاب.

٣٥- سمعته يقول: «زرت المودودي أنا وبعض الإخوة أثناء وجوده في الرياض في فندق البطحاء عصرًا، دخلنا عليه وهو يصلي العصر، فأخذت ألاحظ صلاته، فقلت له بعد فراغه من الصلاة: صلاتك هذه تحتاج إلىٰ

مدارسة، فإنك لا ترفع يديك ولا تطمئن، وغير ذلك؟ فقال: أنا حنفي المذهب، فقلت: هذه أطم من الأولىٰ...».

٣٦- في الحقيقة لم ألتق مع رجل يحوي علمًا جمًّا في فنون عديدة مثل الدكتور الهلالي، وقد مضت عليَّ الآن خمس وأربعون سنة لم أر مثله.

٣٧- إن الشَّيْخ ابن جبرين تتلمذ عليَّ وأعرفه جيدًا، والأمر الذي حصل اليوم له غُرِّرَ به فيه.

قلت -الابنُ-: قضية (لجنة رفع الظلم عن المظلومين) التي أنشأها المسعري، وقد بيَّن مساوئ هذه اللجنة الشَّيْخ العالِم محمد بن صالح بن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، وذلك في شريط مشهور، ويا ليت هذا الشريط يُفرَّغ ويَصدُر علىٰ هيئة كتابٍ.

٣٨- إن الشَّيْخ تقي الدين الهلالي ضيَّعه تلامذته، يعني لم ينشروا علمه ولم يترجموا له.

٣٩- إن عبد الله بن سعدي الغامدي العبدلي كان من أصحابي بمكة والطائف، وكان لا تأخذه في الحق لومة لائم، وحصلت له قصص معي ومع غيري.

٤٠- إن مقبل الوادعي تلميذي، وأنا الذي اخترت له الموضوع (الماجستير) كان يقرأ عليَّ في البيت أيام الحرة الشرقية، وكنت أناصحه وأقول له:

يا مُقبل، أنت قَدِمت من بلادك لطلب العلم، فلا تخالط (هؤلاء الناس) دع عنك مخالطتهم، أقبل إلىٰ ما رحلتَ من أجله، ولكنه ابتلي وامتحن، فوقع فيما حذرته منه، وكنت أقول له: أرجو أن تكون في اليمن في هذا الزمان كالشوكاني في زمانه.

وقد كان مقبل تلميذًا ما رأيت مثله في النشاط وطلب العلم.

٤١- الشَّيْخ حافظ الحكمي -رحمه الله تعالىٰ- كان يُضرَب بذكائه المَثل، كان يعرف الكتب المطبوع والمخطوط منها معرفة قوية.

٤٢- كان الشَّيْخ ابن قاسم سألني عن كتب شيخ الإسلام، فجمعت له شيئًا منها من بعض البلاد.

٤٣- إن الرجل الذي ظهر في الأردن واسمه السقاف هذا رجل خسَّاف، أَلَّف كتابًا سماه «التنديد بمن عدَّد التوحيد»، وهو كتاب كل ما فيه باطل باطل، وأنا أرىٰ أنه كتاب إجرام يدل علىٰ أن مؤلفه قد تمكَّن من الحلول والإجرام إلىٰ حدٍّ لا مثيل له.

٤٤- إن الشَّيْخ محمد أمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ أرسله الشَّيْخ عبد اللطيف آل الشَّيْخ إلىٰ صامطة ليدرس الناس، وقد تلقىٰ العلم من الشَّيْخ القرعاوي، وقد كان نشيطًا في طلب العلم متفوِّقًا فيه.

٤٥- إن صاحب مكتبة الإيمان بالمدينة يتتبع بعض كتب البدع ويطبعها، وقد نصحته ولكن لم يسمع.

٤٦- إن العلماء الذين هم أهل التحقيق في العلم ماتوا كلهم، لم يبق منهم إلا الشَّيْخ عبد العزيز بن باز.

٤٧- إن البوطي أكبر عدو للسلف، وقد اجتمعت به بدمشق وقلت له: أنت إلىٰ الآن ما تبت؟ قال: مِن أي شيء؟ قلت: أنسيت ما كتبته في ذم السلف؟! فقال: هؤلاء ليسوا سلفًا إنما هم خلف.

٤٨- إن الشَّيْخ عبد المحسن العباد ينبغي أن يَكتب عنه التاريخ، كان يعمل أعمالًا في الجامعة تمنَّيت لو أني كتبتها أو سجلتها، وكان يداوم علىٰ فترتين.. والشَّيْخ عبد المحسن العباد في الجد في العمل حَدِّث ولا حرج.

٤٩- إن صبحي السامرائي العراقي محقق بعض كتب التراث كان يزورني، فلما وقعت حادثة الخليج انقطع.

٥٠- إن الشَّيْخ حامد فقي فتح مدرسة التوحيد بالطائف ونشر كتب السلف بمصر، وإن مكتبة الشَّيْخ حامد من أحسن ما يكون، فيها العلوم بأنواعه، وقد استفدت منها.

٥١- سفر الحوالي أعرفه جيدًا، وعندما كان بالجامعة الإسلامية كان مُنكَبًّا علىٰ العلم.

٥٢- مقبل الوادعي كان زيديًّا ثم ترك الزيدية وأعلن تركه لها.

٥٣- تراث السلف الذي صور للجامعة الإسلامية أغلبه في عهد الشَّيْخ عبد المحسن العباد، عندما كان رئيسًا للجامعة الإسلامية.

٥٤- إن الشَّيْخ إسماعيل الأنصاري قلَّ عِلمٌ إلا وله منه نصيب، وهو رجل مطلع.

٥٥- الشَّيْخ عبد الله زايد وصالح الفوزان واللحيدان وعبد المحسن العباد كانوا يدرسون بكلية الشريعة في الرياض، وكنت أدرسهم فيها، وكانت الرياض في ذلك الوقت قد أطلق عليها «رياض العلم»، وكانت المساجد معمورة بالعلماء، والعلماء كلمتهم مسموعة.

٥٦- الشَّيْخ حمد الجاسر مؤرخ كبير.

٥٧- راشد الغنوشي أعرفه، التقيت به في تونس، وكان من أكبر الإخوان المسلمين.

٥٨- رأيت في المنام الشَّيْخ أبا بكر الجزائري يمشي وهو لابس لباسًا لم أر أحدًا في الدنيا لابسًا مثله، ومعه شخص آخر لابس لباسًا أقل منه، فأولته بلباس التقوىٰ.

٥٩- شيخ الأزهر عبد الحليم محمود الذي كان مفتي مصر أكبر صوفي في الدنيا.

٦٠- محمد المسعري رجل خطير وفيلسوف.

٦١- محمد قطب شقيق سيد قطب أشعري خطير، وقد ألَّف لوزارة المعارف السعودية كتابًا في التوحيد، وهذا الكتاب كله علم كلام وفلسفة.

٦٢- إن الشَّيْخ الأَلْبَانِي قد سهَّل لنا «المسند» تسهيلًا جيدًا جدًّا، حيث عمل فهرسًا للصحابة المذكورين فيه، وكنا قبل ذلك نتعب تعبًا كبيرًا في الحصول علىٰ الحديث.

٦٣- إن الشَّيْخ تقي الدين الهلالي المغربي كان في اللغة العربية إمامًا، وكان علىٰ مذهب الظاهرية، وهو شيخي، استفدت منه كثيرًا، وكان التوحيد الذي في القرآن مثله، وقد ألف رسالة اسمها «الصبح السافر فيما ورد في صلاة المسافر». قلت له لمَّا ألَّفها: قولك في هذه الرسالة شاذ، وكان -رحمه الله تعالىٰ- كلما أشكل عليه حديث يأتيني ويسألني، وقلت له مرة: لولا شدتك لتعلم أهل المغرب عقيدة السلف منك، فقال لي: أما تدري أن بشدتي انتشرت دعوتي.

٦٤- إن الحافظ السيوطي يُعتبر موسوعة علمية كبيرة، ويَنْدُر عِلم إلا وقد ألَّف فيه كتابًا، ما عدا علم الحساب، وقد استُفِيد منه أكثر مما استُفيد من غيره، وبعض أهل العلم يطلق عليه (الخيوطي) بدلًا من السيوطي، ويقصدون بقولهم الخيوطي: لتمسكه بالخيوط، أي أنه ضعيف، وهو ليس كما زعموا.

٦٥- في سنة (١٣٦٧هـ) أرسل إليَّ الشَّيْخ راغب الطباخ المحدِّث إجازتَه لي بمروياته.

٦٦- وسألت عن القلعجي الذي يحقق كتب العلم لما كنت بمصر رجلًا ثقة، فقال لي: هذا رجل بيطري، ترك البيطرة واشتغل بتحقيق كتب العلم ونشرها للتجارة وجمع المال، ويجمع الشباب والشابات المتبنطلات لهذا الغرض.

٦٧- إن صاحب كتاب «بستان الأزهار اختصار نيل الأوطار» من مشايخي، استفدت منه كثيرًا، وقد أهدىٰ لي كتابه هذا، وهو يسكن بحائل أو الجوف.

والمؤلف لهذا الكتاب هو الشَّيْخ آل مبارك.

٦٨- إن الشَّيْخ عبد المحسن العبَّاد ما رأت عيني مثله في الورع.

٦٩- كان الشَّيْخ عبد المحسن العباد أثناء رئاسته للجامعة الإسلامية يأتي بالمدرسين من الخارج إن كان بعضهم صاحب بدعة ولكن بشرط ألا يكون داعية.

٧٠- الشَّيْخ ابن قعود درسته، والغديان كذلك، والغديان كان يحضر عندي في البيت للدراسة.

٧١- الشَّيْخ ابن قاسم جامع «الفتاوىٰ» كنت ملازمًا له ملازمة واسعة، وأنا الذي رتَّبْتُ له مكتبته الخاصة في سبع سنين، وخدمته في جمعه للفتاوىٰ، وكنت أخرج معه إلىٰ البر نتدارس العلم.

٧٢- إن ملا علي خاطر كنت أظن أنه له اشتغال بعلم الحديث، فلما نظرت في كتابه «فضائل المدينة» أدركت أنه لا يعرف اصطلاح أهل الحديث.

٧٣- إن الحضرمي الأردني الذي ظهر هذه الأيام بكتاباته خرافي خطير، مبتدع ضال، لا يعرف كتب السلف.

والحضرمي: السقاف الذي ألَّف كتابًا في الرد علىٰ الشَّيْخ الأَلْبَانِي.

٧٤- إن الشَّيْخ الأَلْبَانِي درس العلم دراسة وافية، واتخذ إصلاح

الساعات معيشةً له، كما كان يفعل الأئمة الأوائل، فإن كل واحد منهم له صنعة لمعيشته، فمثلًا: أبو حنيفة كان قمَّاشًا.

٧٥- أول مرة رأيت الأَلْبَانِي فيها سنة (١٣٧٤هـ) عند الشَّيْخ عبد العزيز بن باز في الرياض، وكان عندما رأيته يحمل معه تخريج «سنن أبي داود» وهو يقرأ منه علىٰ الشَّيْخ، فقال له الشَّيْخ عبد العزيز: هذا الكتاب ينبغي أن يقرأ كله ثم يطبع.

٧٦- إن صاحب كتاب «تنبيه المسلم علىٰ تعدي الأَلْبَانِي علىٰ صحيح مسلم» ليس له ذوق ولا علم.

٧٧- قال للشيخ بكر أبو زيد وهو يخاطبه في الهاتف: أنت الأستاذ الكبير.

٧٨- إن الشَّيْخ حِمُود التويجري -رحمه الله تعالىٰ- أجازني بمروياته، وذلك أثناء زيارته لنا في مجلس الإشراف، وأملىٰ علي الإجازة.

٧٩- لما كنت بالشام كنت أزور الأَلْبَانِي في بيته في سفح جبل قاسيون، أسهر عنده بعد العشاء حتىٰ يذهب الليل، وذلك لأنظر في كتبه، ومكتبته لا بأس بها، وإن الشام حُرمت من الشَّيْخ ناصر الأَلْبَانِي، فهو لا يوجد مثله.

٨٠- إن الشَّيْخ شعيب الأرنوؤط فنِّي لا علمي.

قلت: يعني تحقيقاته للكتب عمله فيها فني لا علمي.

٨١- إن بشار عواد معروف مؤرخ، سمعته يقولها أكثر من مرة.

٨٢- البوطي أعرفه التقيت به بدمشق وهو أكبر خرافي.

٨٣- التقيت بالترابي في المدينة النبوية وعرفت اتجاهه، وكان الوالد يذمه ولا يمدحه.

٨٤- عبد الله الغماري كانت له مكتبة فيها مراجع قلَّ أن توجد عند غيره، ومرة رأيت له نقلًا من كتاب لابن دقيق العبد عنوانه «ما خالف فيه الأئمة النصوص».

٨٥- أحمد الغماري عالم كبير لم أر مثل كتابه «الإقليد في ذم التقليد» يعني في بابه، وهو في توحيد العبادة خرافي، وفي توحيد الأسماء والصفات، فقد ألف كتابًا في جواز البناء علىٰ القبور، وكتابه «الإقليد في الأسماء والصفات».

٨٦- إن أحمد شاكر عمله في «المسند» يضاهي عمل المتقدمين، وقد أحسن في عمله هذا، وكان الوالد يثني كثيرًا علىٰ الشَّيْخ أحمد شاكر رحمه الله.

٨٧- إن العلامة الطباخ الحلبي محدِّث جيد.

٨٨- إن الشَّيْخ بكر أبو زيد تعلَّم علىٰ يدي، وقد تولىٰ القضاء في المدينة النبوية، وكان إمامًا للحرم النبوي، كان يكثر الاطلاع في مكتبتي، وقلمه سيَّال، وقد أنتج في الموضوعات كتبًا، ولم ينتج في تحقيق الكتب.

٨٩- إن أحمد بن حجر آل طامي كان أشعريًّا لما قدم علينا في الرياض، فتناوشته العقيدة السلفية من كل مكان فأصبح سلفيًّا حتىٰ كأنه نشأ عليها، ولما

كنت في مكة كان يزورني في البيت نتدارس العلم.

٩٠- كتاب «سبيل الرشاد» للشيخ تقي الدين الهلالي أهداه لي لما التقيت به في دولة المغرب، ثم أرسل إليَّ نسخة أخرىٰ وأنا بالمدينة النبوية، وهذه النسخة أهديتها للشيخ بكر أبو زيد.

٩١- إن الشَّيْخ محمد بن إبراهيم آل الشَّيْخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أمرني أن أدرس في مسجده العقيدة، وكان هذا الدرس عامًّا يحضره الأمراء والمشايخ والعوام.

٩٢- إن سيد قطب في توحيد الأسماء والصفات أشعري، وسبب قتله أنه دعا إلىٰ تحكيم شرع الله تعالىٰ.

٩٣- أعرف الشَّيْخ أحمد شاكر ومحمود شاكر قديمًا منذ سنة (١٣٧٤هـ) ومحمود شاكر اجتمعت به بمصر مرتين في بيته، وهو أديب ولغوي كبير، وأما أحمد شاكر فهو محدِّث كبير ما جاء بعده في مصر من اشتغل بعلم الحديث مثله.

٩٤- إن الشَّيْخ محمد بن إبراهيم آل الشَّيْخ عالم بالفرائض.

٩٥- إن سيد قطب له حزبية كبيرة وزبائن كُثُر.

وذكر ابنه في كتابه «المجموع» بعضًا من فوائد ومقالات والده العلمية، نذكر بعضًا منها:

(ص٦٨٣- ٧٠٥):

١- لو ترك المستعمر التراث الذي في مصر لاستغنىٰ طلبة العلم عن كل

تراث في الدنيا.

٢- المكتبة السليمانية في تركيا أكبر مكتبة في الدنيا تحتوي علىٰ التراث الإسلامي.

٣- إن الحكام اليوم في إيران من البهائية والخميني من الصفوية.

٤- المملكة العربية السعودية هي التي بقيت لخدمة الإسلام والدعوة السلفية.

٥- العمامة التي يلبسها الهنود والإيرانيون عمامة العجم.

٦- تركيا هي الأم في المخطوطات والتراث الإسلامي، ثم مصر، ثم حيدر آباد الدكن.

٧- «ضل بن ضل» امرؤ القيس.

٨- لغة البربر لغة قديمة، يقال: إنهم من ذرية بر بن قيس، وهو رجل خرج من اليمن بعد انهدام سد مأرب.

٩- يقول الشَّيْخ حماد الأنصاري: ما رأيت أحدًا متمسكًا بنسبه مثل أهل عُمان.

١٠- دار الكتب المصرية أو المحمودية كانت حاوية علىٰ جميع التراث الإسلامي، ولكن سطَا عليها نابليون ففرَّقها.

١١- إن الزيدية كان لهم نشاط كبير في نشر علم الحديث في اليمن

كالشوكاني وغيره.

١٢- «بخش» كلمة هندية معناها: عبد.

١٣- رأيت السالمي العماني الإباضي في الحج، واجتمعت به وبمن معه، ولم أر أناسًا أشبه بالعرب من الخوارج في زيهم وأخلاقهم العربية في هذا الزمان، وقد رأيت أمما من الناس.

١٤- ما من دولة بعد الدولة الأموية والعباسية مثل دولة يوسف بن تاشفين (المرابطين) في نشر العلم والعقيدة السلفية، وإذا قرأت عنها تتعجب مما كانت عليه من نشر العلم، ومن بعد زوالها ضاعت المغرب.

١٥- الموقع المسمىٰ (بابُ لُد) الذي يَقتل فيه عيسىٰ -عليه وعلىٰ نبينا الصلاة والسلام- الدجالَ اتخذه اليهود اليوم مطارًا.

١٦- إن الإخوان المسلمين من أنصار الخميني والروافض.

١٧- إن جريدة المسلمين تأتي أحيانًا «بخزعبلات»، وهذه الجريدة كنت اقتنيتها لأن فيها فتاوىٰ بعض طلبة العلم.

١٨- إن بدعة الإرجاء نشرتها الحكومة العثمانية أثناء حكمها للدنيا.

١٩- أشراف مكة حسنيون والتشيع فيهم قليل، وأشراف المدينة حسينيون والتشيع فيهم كثير.

٢٠- في زمن الشاة في «إيران» لم يكن للروافض قوة وسلطة، فكان أهل

السنة من أهل إيران في سعة وراحة.

٢١- إن أوروبا كلما تغلبت علىٰ بلد من بلاد المسلمين سرقت تراثه من المخطوطات وغيرها، وهم يعرفون أهمية هذا التراث.

٢٢- علم الحديث من القرن الثاني الهجري إلىٰ الخامس ما خدمه إلا العَجَم من علماء المسلمين، وهذه الظاهرة قد تكلم عليها الحافظ ابن حجر في أحد كتبه.

٢٣- أغلب تلاميذ الإمام مالك من المصريين.

٢٤- إن مكتبة «بولاق» أحسن مكتبة في العالم.

٢٥- إن العلم كاد أن يموت وذلك في القرن الثاني عشر إلىٰ القرن الرابع عشر، ولذلك سببان: الاستعمار، والتعصب المذهبي للبحث.

وقال عبد الأول في كتابه «المجموع في ترجمة المحدث حماد الأنصاري» (ص٧٠٩- ٧٢٧): بعض أقواله عن مؤلفات أهل العلم:

١- سمعته يقول: «كشف النقاب» لابن الجوزي يعد أوسع كتاب في الألقاب، والله أعلم.

٢- كتاب «الإشراف»، وكتاب «الاختلاف» لابن المنذر، و«سنن ابن منصور»، و«المحلىٰ» لابن حزم، و«المصنف» لابن أبي شيبة، و«المصنف» لعبد الرزاق، هذه الكتب هي التي تذكر.

٣- «تاريخ السراج» مفقود.

٤- «فنون العجائب» للنقَّاش من أعجب الكتب.

٥- للحربي تلميذ الإمام أحمد كتب أغلبها مفقود.

٦- أكبر كتاب للدارقطني بعد «الأفراد والغرائب»: «العلل» له.

٧- السخاوي جمع ما لم يجمع غيره في كتاب «فتح المغيث».

٨- إن نصيحة الحافظ الذهبي لابن رافع تستحق أن تكتب بماء الذهب، فهي نصيحة جيدة، والله تعالىٰ أعلم.

وهذه النصيحة مخطوطة، وقد حققها الأخ جمال عزون الجزائري بطلب من الوالد، وهذه المخطوطة ضمن مكتبة الوالد.

٩- كتب ابن أبي داود كلها مفقودة إلا كتابين فقط، والله تعالىٰ أعلم.

١٠- أكبر كتاب في الزوائد كتاب البوصيري، وهو بالأسانيد.

يعني: «إتحاف الخيرة المهرة» وهو مطبوع.

١١- الطبراني «الكبير» ناقص منه أربع مجلدات مخطوطة، منها مسند علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٢- إن كتاب شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في «التوحيد» لم يُؤلَّف مثله من قبل، وأهل العلم الأوائل يستطيعون الكتابة مثله وأحسن.

١٣- «الموضوعات» لابن الجوزي اختصره السيوطي وزاد عليه.

١٤- ابن المنذر له تفسير قلَّ مَن كتب مثله.

١٥- «المعجم المفهرس» للحافظ ابن حجر يدل علىٰ سعة اطلاعه علىٰ كتب الحديث.

١٦- كتاب «بدائع الفوائد» للإمام ابن القيم هو تذكرة له، وفيه فوائد في الحديث وغيره، وفيه فوائد نادرة.

١٧- قل أن يوجد كـ«المجموع» للنووي في الفقه.

١٨- ابن يونس يترجم للمصريين حتىٰ الغرباء منهم في «تاريخه».

١٩- كتاب «الواسطية» وُفِّق شيخ الإسلام فيه، فقد جمع فيه التوحيد كله، واختصرتها في خمس نقاط، كل نقطة تأخذ محاضرة قدرها ساعتان.

٢٠- «المغني» أُلِّف هذا الكتاب في عشرين مجلدًا، وهذا الكتاب ما ترك شيئًا من الفساد إلا ذكره.

قلت: وكتاب «المغني» هذا لعبد الجبار المعتزلي المشهور، وهو أحد كبار المعتزلة في القرن الخامس، وكله من أوله إلىٰ آخره في عقيدة الاعتزال.

٢١- «العقيدة الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية كبيرة المعنىٰ تستطيع أن تضع في شرحها مجلدات.

٢٢- لو فهرست أحاديث «تاريخ دمشق» لكانت موسوعة نستطيع أن

نضع في شرحها مجلدات.

٢٣- «عقيدة الطحاوي» مشوبة بأشياء خطيرة، ولكنها قليلة جدًّا من اعتقاد الماتريدية.

٢٤- «تاريخ ابن أبي خيثمة» من أكبر التواريخ، وقد تعبنا في البحث عنه ولم نجد منه إلا قطعتين صغيرتين.

٢٥- كتاب «تاج العروس» أحسن من «لسان العرب».

٢٦- كتاب «فتح المغيث» أوسع وأكثر تقييدًا لعلم مصطلح الحديث.

٢٧- كتاب «الفوائد» للخطيب يوجد المجلد الثاني، وأما المجلد الأول فلا يوجد.

٢٨- أوسع كتب «المبهمات»، أوسعها كتاب «المبهمات» لابن بشكوال.

٢٩- إن القسطلاني أخذ شرحه من شرح الحافظ، والله أعلم.

٣٠- أول كتاب انتَقَد «صحيح مسلم» كتاب «العلل» لابن الشهيد.

٣١- كتاب «الأحاديث المعلولة في صحيح مسلم» درس «صحيح مسلم» دراسة عندي هي أحسن من دراسة الدارقطني، وهو كتاب مع صغره فيه فوائد.

٣٢- كتاب ابن عبد البر اسمه «الاستيعاب من الأصحاب».

٣٣- «تقييد العلم» للخطيب صوَّر كيف الإنسان يكتب ومتىٰ ينشر.

٣٤- كتاب «الأحكام» لعبد الحق ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام:

- الكبرىٰ: وهو بالأسانيد، ولا يتكلم علىٰ الأحاديث لأنه أسندها، وهو في ثمان مجلدات.

- الوسطىٰ: وهي اختصار الكبرىٰ، وحذف الأسانيد منها وتكلم علىٰ الأحاديث.

- الصغرىٰ: وهي اختصار الكبرىٰ، وحذف الأسانيد منها وتكلم علىٰ الأحاديث.

٣٥- إنه قرأ كتاب ابن تيمية «نقض التأسيس» فوجد أن هذا الكتاب لا يقدر عليه من ناحية الفَهم إلا من له لسان الفلسفة، فإن الشخص يقرأ فيه أكثر من صفحة فينتهي من قراءته لم يفهم شيئًا بسبب كثرة الفلسفة في الكتاب.

٣٦- كتبت علىٰ نسخة «الكشَّاف» للزمخشري الحكمة المشهورة: «رُبَّ أم لولا ابنها طُلقت»، وذلك أن هذه النسخة طبعت قديمًا وفي حاشيتها كتاب نفيس للحافظ ابن حجر، وهو «تخريج أحاديث الكشَّاف»، فلهذا اقتنيت كتاب «الكشاف»، وإلا فهو كتاب صاحبه معتزلي «يدس السم في الدسم».

٣٧- لم نعثر علىٰ كتاب (ابن منده) كاملًا.

٣٨- لم نجد كتابًا مستقلًّا يحمل اسم (كتاب الإيمان) للإمام أحمد، وإنما الموجود ضمن (جامع الخلال).

٣٩- مسائل الإمام أحمد أغلبها فيها أسئلة عن العقيدة، ما عدا المسائل لابنه عبد الله فأغلبها في الفقه.

٤٠- أجمعوا علىٰ أن أكبر المسائل عن الإمام أحمد: «مسائل الكوسج» وهو مطبوع في رسائل جامعية، وفيه أنواع الفنون.

٤١- قرأت «الإصابة في الصحابة» أكثر من مائة مرة؛ لأنه أفضل كتاب في هذا الباب، وأغلب الكتب في تراجم الرجال مرتبة علىٰ الحروف الهجائية.

٤٢- كتاب «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية» ثبت عندي أنه للإمام أحمد، والبعض لا يثبته.

٤٣- أوسع مَن كتب عن الإمام أحمد هو الحافظ ابن الجوزي.

٤٤- الكتب التي تنسب للإمام أحمد أكثرها إملاءات من الإمام نفسه.

ثم قال الوالد: «المسند» هو الذي كتبه بنفسه، و«السنة» هو الذي كتبها، و«السنة» كبير وصغير.

٤٥- كتاب «الصلاة» الصحيح أنه للإمام أحمد، وأنا عندي نسخة مخطوطة له.

٤٦- إن ابن رجب أَلَّف كتابه «شرح البخاري»، ووصل فيه إلىٰ (الجنائز)، ثم ذهب هو إلىٰ الجنازة.

٤٧- أخرج الوالد -يرحمه الله تعالىٰ- ذات يوم رسالة مكتوبة بالآلة

الكاتبة، فقال: هذه رسالة للشوكاني اسمها: «إبطال دعوىٰ الإجماع علىٰ تحريم مطلق السماع» ثم قال: وهذه الرسالة أعتقد أن كثيرًا من الناس لم يرها، وهذا المؤلف الشوكاني وضع نفسه حكمًا بين ابن حزم والجمهور.

٤٨- «الإبانة» للحافظ السجزي، الكبيرة: لم نرها، والصغرىٰ: موجودة.

٤٩- «الإبانة» لابن بطة «الكبرىٰ» و«الصغرىٰ»، «الكبرىٰ»: حُقِّق نصفها وطبع، والنصف الثاني حقق ولم يطبع، «الصغرىٰ»: حققت كلها.

٥٠- «الإبانة» لأبي الحسن الأشعري.

٥١- «الإبانة» للحافظ الصابوني.

٥٢- إسحاق بن غانم له رسالة في الرد علىٰ ابن الجوزي ردًّا قويًّا، ولابن الجوزي رسالة في الرد علىٰ الحنابلة وعقيدة السلف، وكلتا الرسالتين موجودتان عندي.

٥٣- كتاب «الكشاف» للزمخشري هو كشاف عن فضائحه، يقال: إذا قيل له من أنت؟ يقول: أنا رئيس المعتزلة.

٥٤- كتاب «الكشف عن مجاوزة الأمة الألف» ملخصه: أن السيوطي يهدف إلىٰ استخراج مسألة من هذه الروايات الضَّعِيفَة تدل علىٰ أن قيام الساعة في القرن الخامس عشر.

٥٥- «صحيح مسلم» لم يشرحه النووي شرحًا وافيًا، بل شرحه شرحًا مختصرًا.

٥٦- إن السواك أُلِّف فيه مؤلفات عديدة، أحسنها كتاب أبي بكر الشافعي وعنوانه: «السواك وما أشبه ذاك» موجود وهو «مخطوط».

٥٧- أحسن كتاب في السيرة النبوية: كتاب الحافظ ابن كثير، وهذا الكتاب أقرب كتب السيرة إلىٰ الصحة، ومن الصعب أن يكتب أحد سيرة صحيحة.

٥٨- إن كتاب الشَّيْخ الأمين الشنقيطي لو أطلق عليه «أضواء البيان في بيان آيات الأحكام» أولىٰ من قوله: «أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن».

٥٩- كتاب «التوحيد» وشرحه «فتح المجيد» لا مثيل لهما، ولم يؤلف من قبل ولا من بعد مثلهما في توحيد الألوهية.

٦٠- إن كتاب «فضائل المدينة» لملا خاطر جمع فيه أشياء لا أصل لها، وهو كتاب غريب.

٦١- إن كتاب «الاعتقاد» لابن الجوزي كتاب ضلال ولا يصلح.

٦٢- كتاب الشيخ تقي الدين الهلالي «سبيل الرشاد» ما ألف في عصرنا مثله في التوحيد.

٦٣- كتاب «أجوبة ابن سيد الناس» أحسن من كتاب «أجوبة السخاوي» رحمهما الله.

٦٤- كتاب «الأذكار» للنووي كتاب جيد.

٦٥- إن كتاب «المستصفىٰ» للغزالي فيه علم كثير.

٦٦- إن كتاب النابلسي في «النسيان» -مخطوط- قرأته فرأيت أنه لا يستفاد منه، وهو كتاب مليء بالخرافات.

٦٧- إن شيخ الإسلام ابن تيمية له كتابان في الإيمان، وهما: كتاب كبير، وكتاب صغير.

٦٨ - أحسن نسخ الترمذي: النسخة التي اعتمدها الحافظ ابن سيد الناس في «شرحه لسنن الترمذي».

٦٨- «تهذيب الكمال» يعدُّ بحرًا خِضَمًّا مَن يَسبَح فيه يغرق.

٦٩- إن كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرد علىٰ البكري» و«الإخنائي» فيهما من علم شيخ الإسلام ابن تيمية ما لا يوجد في أكثر كتبه.

٧٠- إن كتاب الحافظ الذهبي «من يعتمد قوله في الجرح التعديل» كتاب مفيد جدًّا في مسائل الخلاف الواقعة في الجرح والتعديل.

٧١- إن البيضاوي وأبا السعود وأمثالهما أرادوا بتصنيفهم تفسير كتاب الله عَزَّوَجَلَّ أن يُروِّجوا تصوفهما والتصوف علىٰ الناس.

٧٢- إن أحسن ما أُلِّف في الفتن وأشراط الساعة كتاب «الفتن» لابن كثير الحافظ، وذلك أنه يبين الضعيف والصحيح، وغيره من الكتب فيه كلُّ ما هب ودب.

٧٣- إن النووي في كتابه «المجموع» يدرس الأحاديث ليس كـ«المغني»

لابن قدامة، فإن «المغني» يوردها في الغالب فقط.

٧٤- إن كتب زين دحلان الخرافي كانت توزع في بلاد مالي بأفريقيا.

٧٥- إن كتاب «التحف» للشوكاني هو كتاب في العقيدة جيد، وقد اشتغلت به قديمًا، ولكن فيه مسألتان وقع الشوكاني في الخطأ فيهما، ثم قال لنا: سأطلعكم علىٰ هاتين المسألتين.

٧٦- «الرسالة» للشافعي أول ما أُلِّف في الأصول الشرعية، وليس في «الرسالة» شائبة، ثم قال: كذلك «الموافقات» للشاطبي ليس فيه شائبة، إنما فيه أمور تحتاج إلىٰ تعديل، وأما «الإحكام» لابن حزم ففيه شواذ، فمن لم يقرأه علىٰ من يعرفها وقع فيها، وما عدا ذلك من كتب أصول الفقه فهو ما بين أشعري وماتريدي، وهي كثيرة.

٧٧- إن كتاب «كتب حذر منها العلماء» لمشهور حسن الأردني كتاب خطير، وهو يعد فهرسًا لكتب المبتدعة، وفتح طريق للغافلين المقلدين للمبتدعة في أن يعرفوا الكتب التي ترد علىٰ أهل السنة وأين توجد.

فلو أن هذا المؤلف سلك في كتابه هذا: ذكر كل كتاب ونموذجًا مما فيه حتىٰ يكون سببًا لكراهية هذا الكتاب وتركه، وأغلب الناس اليوم لا يعرفون المراجع التي يرجعون إليها في بدعهم وخرافاتهم، والآن بهذا الكتاب سيعرفون المراجع التي تدلهم، وهذا أمر خطير جدًّا.

قلت (حسن): لذا انتقد علىٰ الشَّيْخ مشهور التوسع في ذكر مراجع لأهل البدع، ومما استغربه وكنت قد استغربته من الشَّيْخ في ثنايا نقلي من بحثه «كتب حذر منها العلماء» وكان في النفس من ذكره المراجع لأهل البدع بتوسع، إلا أني رأيت الشَّيْخ رَحِمَهُ اللهُ انتقده، فحمدت الله علىٰ ذلك، والمعصوم من عصمه الله.

تابع فوائد الشَّيْخ المحدث حماد الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ كما في «المجموع» (ص٧٢١- ٧٢٧):

١- أول ما كانت تنشر «السِّلْسِلَة الصحيحة» للألباني في مجلة، وكنت أشتريها أوَّلًا بأوَّلٍ كلما تصدر.

٢- من فوائد كتاب «الأعلام» للزِّرِكْلي فائدة مهمة، وهي ذكره لمصادر ترجمة كل رجل يترجم له.

٣- إن كتاب زيني دحلان في الرد علىٰ علماء الدعوة السلفية لما انتهىٰ الحج في إحدىٰ السنوات وغادر الحجيج إلىٰ بلادهم كانت معهم كميات كبيرة من هذا الكتاب، فأصبح الناس في كثير من البلاد المسلمة كلما صلوا يقنتون علىٰ أهل الدعوة السلفية الذين يسمونهم بـ(الوهابيين)، ويسألون الله تعالىٰ أن يخرجهم من الحرمين، ولكن بعد أن صدر كتاب في الرد عليه وقام بعض الناس بنشره في البلاد المسلمة عاد كثير من الناس عن شتم الدعوة السلفية، والبعض لم يرجع.

ثم قال الوالد: «فما أكثر ما كتب في الفساد!».

٤- إن عقيدة التميمي المنسوبة إلىٰ الإمام أحمد فاسدة، أنكرها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

٥- إن كتاب «عقائد الثلاثة والسبعين فرقة» لليمني، لم يحسن تأليفه، فقد دخل فيما لا يحسنه، وأظن أنه لم يقف علىٰ كتب الفرق وخاصة كتاب «المقالات» للأشعري، وإن كان وقف عليه أظنه لم يفهمه.

٦- الخازن صاحب «التفسير» صوفي، وهو لا يعرف الحديث، لكن له تعليقات جيدة ومفيدة.

٧- إن كتاب السخاوي «الأجوبة الحديثية» كتاب عظيم النفع.

٨- وكتاب «الإتحاف في أطراف الكتب العشرة» للبوصيري كتاب عظيم.

٩- إن الصاوي صاحب «الحاشية علىٰ تفسير الجلالين» صوفي وخرافي كبير.

١٠- أحسن كتاب في المؤتلف والمختلف «الإكمال» للأمير ابن ماكولا.

١١- إن «شرح الأربعين النووية» لابن رجب كتاب جيد.

١٢- وكتاب «المستخرج» للإسماعيلي من أحسن المستخرجات.

١٣- وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ عن كتاب «ضوابط الجرح والتعديل» للدكتور عبد العزيز آل عبد اللطيف؟ فقال: هو كتاب جيد، والدكتور شاب جيد، ولو كان يذاكر طلبة العلم لكان له مستقبل في العلم.

١٤- إن «مفتاح دار السعادة» و«الفوائد» كلاهما لابن القيم كتابان مفيدان

جدًّا، وفيهما فقه كثير، وقل من الناس من يشتغل فيهما.

ثم قال: والفوائد التي تتعلق ببعض الأمور الشرعية، مثل نونات الإيمان، فإن ابن القيم كثيرًا ما يورد في كتبه هذا النوع من الفوائد.

١٥- إن كتاب «فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس» لأبي غالب التميمي من أحسن الكتب في تاريخ الأندلس.

١٦- من أحسن مَن ألف في أنساب الناس وقبائلهم العلامة القلقشندي.

١٧- إن الرد الذي كتبه صالح السندي علىٰ الحداد فيه فوائد وأشياء مجملة، وهذه الأشياء المجملة قد تكون طريقًا للخصم.

١٨- إن كتاب «الصحاح» للجوهري فيه غُنية للناس، وما فات «الصحاح» فالناس في غنىٰ عنه.

١٩- إن الاعتماد علىٰ «الفتاوىٰ» التي في خمسة وثلاثين مجلدًا لا ينبغي، وتحتاج إلىٰ إعادة النظر، وقد وجدت فيه تصحيفًا وتحريفًا.

٢٠- إن كتاب «السنة» للخلال رحمه الله مكتبة كاملة.

قلتُ: لما اشتمل عليه من العقيدة والفقه والحديث وغير ذلك.

٢١- إن محمد العربي بن التباني بن الحسين الواحدي المغربي المدرس بمدرسة الفلاح بمكة خرافي، وكتابه «إسعاف المسلمين والمسلمات بجواز القراءة ووصول ثوابها إلىٰ الأموات» كتاب لا يجوز أن يقرأه إلا محدِّث حتىٰ

يميز بين الأحاديث التي فيه، وهذا الكتاب ينبغي أن يحرق.

٢٢- طبع كتاب «تفسير ابن جرير» في مطبعة بولاق وبهامشه كتاب أحد النيسابوريين، وهو كتاب تصوف باطل، طبعه بهامش هذا التفسير بعض المصريين لأنه يعجبهم.

٢٣- كتبتُ علىٰ نسخة «الكشاف» للزمخشري المثل المعروف: «رب أم لولا ابنها طلقت». ثم قال: وذلك أن كتاب «الكشاف» للزمخشري طُبع معه كتاب «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ ابن حجر، فاشتريت نسخة من «الكشاف» بسبب هذا الكتاب.

٢٤- كتب العالم إسماعيل بن إسحاق المالكي مفقودة كلها، لا يوجد منها سوىٰ كتاب «الصلاة» وهو صغير.

٢٥- لم يشرح «عقيدة ابن أبي زيد القيرواني» عالم سلفي، إنما شرحها الأشاعرة.

٢٦- «السنوسية الكبرىٰ» و«الصغرىٰ» و«جوهرة التوحيد» وغيرها من عقائد الأشاعرة التي أُلِّفت في القرون المتأخرة، هذه المؤلفات ليست علىٰ العقيدة الأشعرية الصرفة إنما هي خليط من الاعتزالية والكُلَّابية.

٢٧- إن الأشاعرة المتأخرين يكُذِّبون بـ«الإبانة» و«المقالات» لأبي الحسن الأشعري، وينكرون ثبوتها عنه، وتكذيبهم وإنكارهم باطل.

٢٨- إن ما صنعه الإمام ابن القيم مع أبي إسماعيل الهروي وذلك في «شرحه لمنازل السائرين» من الاعتذار له صحيح، يوافَق عليه، أما انتقاد الشَّيْخ حامد الفقي الإمام ابن القيم اعتذاره للإمام أبي إسماعيل فانتقاد خاطئ.

٢٩- إن الكتاب الأخضر المعروف أخبث كتاب في الدنيا.

٣٠- إن كتاب العتيق «أخبار الملثمين» حشد فيه كل خرافة في بلاد إفريقيا علىٰ أنها من الدين، والعتيق ليس له اطلاع علىٰ العالم، إنما اطلاعه محصور.

٣١- إن «تاريخ الإسلام» للذهبي لا يوجد مثله.

٣٢- كتاب «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية» ثبت عندي أنه للإمام أحمد، والبعض لا يثبته للإمام.

٣٣- الكتب التي تنسب للإمام أحمد أكثرها إملاءات أملاها علىٰ تلاميذه، و«المسند» وكتاب «السنة» هذان الكتابان كتبهما بيده، و«السنة» مؤلف صغير وكبير.

٣٤- كتاب «الصلاة» المنسوب للإمام أحمد الصحيح أنه ليس من مؤلفاته، وهذا الكتاب عندي نسخة منه.

٣٥- لم نجد كتابًا مستقلًّا يحمل اسم كتاب «الإيمان» للإمام أحمد، وإنما الموجود من مسائل الإيمان مدونة ضمن «الجامع» للخلال، ومسائل الإمام أحمد لا تخلو من مسائل في العقيدة ما عدا المسائل لعبد الله ابنه.

٣٦- أجمعوا علىٰ أن أكبر المسائل عن الإمام أحمد «مسائل الكوسج» حيث إن فيها أنواعًا من العلوم.

٣٧- ما عمله أخونا الأَلْبَانِي في كتاب «الجامع الصغير» للسيوطي، وذلك من قوله عن الأحاديث: ضعيف أو صحيح، بدون ذكر سبب الضعف أو الصحة عمل غير صحيح. فقال أحد الحاضرين: يا شيخ، إنه يحيل، فقال الوالد: الإحالة لا تكفي.

٣٨- أحسن كتاب في فضائل مكة كتاب الفاكهي؛ لأنه أقدمها.

٣٩- كتاب «الموطأ» للإمام مالك يمتاز بكثرة الآثار فيه.

٤٠- كتاب «السنن والآثار» للبيهقي فرع من كتاب «الأم» للشافعي.

٤١- إن كتاب «إعلاء السنن» مليء بالموضوعات، وأغلب أدلته أحاديث كذب أو ضعيف.

٤٢- قبل أربعين سنة أغلب كتب الحديث طبعها الهنود، وكذلك كتب ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب، والسبب في ذلك أن علماء نجد كانوا يلاقون شدة في العيش وكثرة في الفتن، فكانوا يأخذون كتبهم معهم إلىٰ المطابع الهندية فيطبعونها هناك، والهنود لا يعتقدون ما فيها.

٤٣- أكبر كتاب في أفراد الأحاديث كتاب الحافظ الدارقطني.

٤٤- كتاب «الأغاني» للأصفهاني لا يجوز النقل منه؛ لأن صاحبه رافضي

لا يعرف الحديث.

٤٥- كتاب «قدر الصلاة» للمروزي كتاب عظيم.

٤٦- كتاب «تفسير القرآن» للفخر الرازي ما هو إلا إظهار لعضلاته ونشر لصنعته، يعني بصنعته الفلسفة والمنطق.

٤٧- كتاب «إتحاف السادة شرح الإحياء» للزبيدي يندر له مثيل في هذا الزمن المتأخر في التوسع في تخريج الأحاديث.

٤٨- إن المُناوي فاته كثير من الأحاديث في كتابه «الأزهر».

٤٩- إن سيد قطب استعمل طريق الأدباء في تفسيره للقرآن.

٥٠- إن كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض كتاب عظيم في موضوعه.

وقال عبد الأول في «المجموع في ترجمة المحدث الشَّيْخ حماد الأنصاري وسيرته وأقواله» (ج٢/ ص٥٥٥-٥٩٠):

١- ينبغي أن يحفظ «المسند» للإمام أحمد.

٢- قارة آسيا أفضل القارات لأنها مركز الأنبياء.

٣- أحاديث البخاري في «تاريخه الكبير» لو عمل فيها رسالة علمية لكان جيدًا.

٤- كتب الحديث كثيرة للغاية مطبوعة ومخطوطة.

٥- يقولون اليوم: تحرير المرأة، بل هو تخريب المرأة.

٦- الذي يقرأ من الكتب ولا يقرأ علىٰ العلماء في تخصصاتهم يسمىٰ صحفيًّا.

٧- العلم لا ينتشر إلا عن طريق الدولة، فإذا لم تنشره الدولة لم ينتشر.

٨- لا تعبد الله بما في كتاب «الإحياء» للغزالي من التصوف والبدع وغير ذلك مما لا يوافق القرآن والسنة.

٩- علموا العوام بأسلوب ليِّن، فإن هذا الأسلوب الليِّن سبب لتكوين أمة صالحة تدعو غيرها.

١٠- حديث أبي سعيد الخدري في مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قليل جدًّا من يفقهه في هذا الزمان من الدعاة.

١١- لا ينبغي العجلة بالتأليف، بل علينا بالتأني والورع.

١٢- طالب العلم إذا كان يجمع بين التدريس والتأليف فإن ذلك ينفعه كثيرًا، ويكون نشيطًا جدًّا، وإذا لم يوجد أحد منهما يصبح غير نشيط، وهذا مجرَّب.

١٣- لا ينبغي لطالب العلم أن يُبكِّر بالزواج، فإن المرأة سبب في قلة الطلب.

١٤- «الرسالة المستطرفة» أرىٰ أن يقوم طالب العلم بإفراد أسماء الكتب التي في هذه الرسالة، ويكتب أمام المطبوع منها: مطبوع، والمخطوط: مخطوط، والله أعلم.

١٥- الحُسَّاد يكشفون لصاحب النعمة عيوبه.

١٦- لو كان عدوك نملة فلا تنم له.

قلت: أي: لا تغفل عن عدوك لو كان حقيرًا.

١٧- إن هذه الدولة السعودية قد عملت بشيء من قول عمر بن عبد العزيز لعُمَّاله: «اصرفوا الرواتب علىٰ العلماء حتىٰ يشتغلوا بالعلم».

١٨- لا تقربوا جماعة الإخوان المسلمين، فكل ما عندهم شُبَهٌ.

١٩- أنا أوصي بالتعلم، ولا يجوز لأحد أن يتكلم فيما ليس من تخصصه من العلوم.

٢٠- إن التروي والتأني في طالب العلم يزيدان في عقله، وإن طالب العلم الصغير العقل والسن يضيع الأمة إذا تدخَّل فيما لا يعنيه ولا يعرفه.

٢١- كل من طعن في السن يكثر نسيانه.

٢٢- ما أكثر ما كُتب وما أقل ما قُرئ.

٢٣- التدرج في أصول الفقه:

«الورقات» للجويني - «إرشاد الفحول» للشوكاني - «جمع الجوامع» للسبكي.

٢٤- تصدَّر للتأليف والنقد في عصرنا هذا كثير من الشباب، وأغلبهم بل كلهم ليس أهلًا للتأليف ولا النقد؛ لعدم مخالطتهم لأهل العلم واستشارتهم لهم، والدافع لهم أمران: التكسب - حب الظهور.

٢٥- قال الذهبي: كل من يطعن في السن يكثر نسيانه.

٢٦- كان الوالد إذا قيل له: إن فلانًا محسود، قال: «عليه أن يقرأ القرآن فإنه يذهب الحسد».

٢٧- الدنيا دروس.

٢٨- إن العلم مَن أراده جملة فاته جملة.

٢٩- إن المشايخ في أفريقيا يقولون للطلاب: هل تريدون أن يبارك لكم في عملكم؟ إذًا؛ اقرءوا «ملحة الإعراب» للحريري، وذلك لأن الحريري دعا، وغيره لم يدع.

قلت: أي: دعا اللهَ أن يبارك له في منظومته هذه.

٣٠- إن بعض الخرافيين ألَّف كتابًا فنسبه إلىٰ أحد أهل العلم الكبار، ومن ذلك «الفتاوىٰ» المنسوب للشاطبي، وهو مطبوع.

٣١- إن طلاب العلم فقراء.

٣٢- ينبغي للمحقق أن يكتب مقدمة في أول الكتاب الذي يحققه يذكر فيها منهجه الذي يسلكه في التحقيق.

٣٣- إن الدولة كالأسد، فإن الأسد إذا لم تتحرش به لا يؤذيك، وإذا تحرشت به آذاك.

٣٤- إن المتزوج بأربع نسوة يصير شابًّا بخلاف الذي معه واحدة أو

اثنتان أو ثلاث.

٣٥- «مختصر خليل» هو البخاري عند المالكية، يعني المتأخرين منهم.

٣٦- إن العلم كثير والعمر قصير.

٣٧- قال أحد الطلبة للوالد: إن ياقوت الحموي لا يعرف شيئًا، وذلك لأنه أخطأ في ضبط إحدىٰ القرىٰ، واسمها خُبَّان، فقال له الوالد: لا تقل: لا يعرف شيئًا، بل قل: فاته شيء.

٣٨- إن طريقة أهل العلم كثرة القراءة.

٣٩- إن الأمر المستغرب أن الكتب الستة لم يشرحها أحد من العلماء السلفيين، فلو أن شيخ الإسلام ابن تيمية أو ابن القيم ونحوهما من علماء السلفية شرحوا أحد هذه الكتب الستة لأخرجونا من ظلمات نعاني منها، يعني الوالد: ظلمات الأشعرية والمعتزلة وغيرهم من المبتدعة.

٤٠- إن النساء امتزن في هذا الزمان بالنشاط والاستعداد للبحث.

٤١- نحن الآن لا ينقصنا العلم، وإنما ينقصنا العمل.

٤٢- إن ميدان الدعوة يجب ألا يدخل فيه إلا أهل البصيرة.

٤٣- يجب علىٰ طالب العلم أن يعرف سيرة السلف ويتبعها، وإن عصرنا هذا ابتلي بعدم دراسته لسيرة السلف.

٤٤- إن من حفظ «الألفية» لابن مالك كُفي النحو كله، كما قال ابن مالك

في آخرها:

أحصىٰ من الكافية الخلاصه ... كما اقتضىٰ غنىٰ بلا خصاصهْ

٤٥- إن الناس ما أضلهم عن الهدىٰ إلا عدم سؤالهم أهل العلم بالقرآن والسنة.

٤٦- إن العلم سيذهب، يجب أن يستفيد الناس من العلماء الموجودين اليوم قبل أن يذهبوا، وعلىٰ الشباب ألا يتدخلوا فيما لا يعنيهم.

٤٧- العوام يُعلِّمهم العلماء علىٰ حد قول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذَّب الله ورسوله؟!»، ويجب علىٰ العلماء ألا يدخلوهم في المتاهات.

٤٨- كان الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ كثيرًا ما يكرر قول عمر بن عبد العزيز: «تَحدُث للناس أقضيةٌ بقَدْرِ ما أحدثوا من الفجور»، ويقول: هذا مروي عن عمر بن عبد العزيز.

٤٩- هذه الدولة السعودية هي الباقية اليوم لخدمة العلم والدعوة السلفية.

قلت: صدق ورب الكعبة.

٥٠- إن الإنسان إذا اعتاد علىٰ أمر فمن الصعب إبعاده عنه.

تابع الفوائد من «المجموع» (٢/ ٥٧٦):

١- الموجود الآن من كتب العلم يغني عن المفقود.

٢- آفة العلم النسيان، وخاصة لمن كبر سِنُّه، وعندي كتاب في معالجة النسيان.

٣- إن حديث: «**اغْتَنِمْ خَمْسًا قبلَ خَمْس**» يجب أن يكون نُصب عين الواحد منا.

٤- إن قارة آسيا هي أم الدنيا، وذلك لأن الأنبياء كلهم منها.

٥- إن الغزو الفكري أخطر غزو.

٦- لا تقرأ الكتب التي يكثر فيها الشذوذ العلمي.

٧- ينبغي لطالب العلم أن يشتغل بجمع الفوائد والاستفادة منها قبل أن يذهب عمره بلا فائدة فيتعب.

٨- إن الردود لا يصح أن يتصدر لها أي أحد، إنما يتصدر لها من مارس العلم وطال عمره فيه، ولا يجوز أن تكون الردود بين أتباع السلف، بل الرد إنما يكون علىٰ من خالف عقيدة السلف.

٩- كان يتصل به أثناء جلوسه في المكتبة في المنزل كثير من النسوة يسألنه، وكان يتعجب ويقول: ما كنا نظن أن يأتي زمان يسأل النساء فيه عن تحضير الدكتوراه والماجستير، وما هذا إلا أمر عجيب.

١٠- العلم بدون همة لا يأتي.

١١- الذي اتخذه الناس في هذا الزمان من إخراج الجني من الناس لم يكن هذا الأمر معهودًا من السلف، وقد نصحت بعض من اشتغل بهذا الأمر

بتركه، وقبل هذا الوقت بقليل ما كنا نسمع أن رجلًا تلبَّس به شيء من الجن إلا النادر، بخلاف هذا الزمان.

١٢- أمراض القلوب قسمان: شبهة، وشهوة. ومرض الشبهة كفر، ومرض الشهوة معصية.

١٣- دم البعوضة عند النصيرية أكثر حرمة من دم المسلم.

١٤- إن الدولة السعودية لها الحظ الأوفر في هذا الزمان بنشر العلم، وعليكم الدعاء لها بالنصر علىٰ جميع الأعداء.

١٥- الطريقة في الدراسة:

أوَّلًا: حفظ القرآن الكريم، ثم تعلم التوحيد، وذلك من خلال كتاب «فتح المجيد»، وهو كتاب لم يؤلف مثله، ومن كتب التوحيد: «الشريعة» للآجري، و«العقيدة الواسطية»، ثم علىٰ طالب العلم أن ينظر في المذاهب الفقهية، وليكن مذهبه فيها الدليل، وليعلم أن التعصب مذموم، وهو عبادة لغير الله تعالىٰ يستتاب صاحبه.

١٦- إن فتنة الخليج أحدثت سكونًا وكسلًا في طلبة العلم وغيرهم.

١٧- إن هذا الزمن الذي نحن فيه مضطرب اضطرابًا كبيرًا جديدًا، لم نكن نعرفه من قبل.

١٨- كون العالِم يُتَعَقَّبُ في علمه من أهل العلم لا يدل ذلك علىٰ أنه ليس بعالِم.

١٩- إن هذا الزمان يذكر فيه الصحوة، وهي ليست بصحوة، وإنما غفلة عن العلم وطلبه.

٢٠- إن هذه الدولة لها فضل كبير علىٰ العلم والعلماء، وقد نشرت علم السلف في الداخل والخارج، فجزاها الله خيرًا، فلو استعرض الإنسان أحوالَ العالَم اليوم ما وجد مَن خدم العلم مثلها، فأفريقيا أهلها في الغالب أشاعرة كلابية، والهند أحناف ماتريدية، واليمن معتزلة زيدية، وهؤلاء الثلاثة هم أكثر الناس اليوم، والأحناف الماتريدية أخذوا بنصيب الأسد في الكثرة والانتشار لأنهم كانوا هم الحكام، يعني زمن الدولة العثمانية، والعلم ومنه العقيدة يتبع الدولة، وبدون دولة فلا علم، وإن السبب في انحراف الناس عن العقيدة السلفية هو هؤلاء الفرق.

إن الأحناف لما تولوا القضاء في عصر الدولة العباسية قاموا بتحريف العقيدة السلفية وإبعادها عن المجتمع، وإبدالها بعقيدة المعتزلة الجهمية، وكانت العقيدة قبلهم هي العقيدة السلفية الصافية.

٢١- قل مَن لا يَهِم مِن العلماء وغيرهم.

٢٢- إن كتاب «الشريعة» للآجري، و«فتح المجيد»، و«الواسطية» لشيخ الإسلام، و«الإبانة» للصابوني، هذه الأربع تكفي لطالب العلم في العقيدة.

٢٣- إن كتب شيخ الإسلام ابن تيمية لا ينبغي أن يقرأها إلا طلبة العلم الأقوياء الذين يفهمون.

٢٤- إن الذي أَلَّف في أي فن من الفنون العلمية ولم ينظر فيه أهل العلم المعاصرين للمؤلف فيقرظوه فإنه لا يصلح للنشر.

٢٥- إن الذين يقولون: إن العلماء في هذا العصر لا يفقهون الواقع، قد أخطئوا في قولهم، وهذه عبارة لا تنبغي.

٢٦- إن عادة تقبيل الرأس هذه عادة سيئة.

٢٧- إن والي العراق صدام حسين لا أُشَبِّهُه بالحجاج والي العراق قديمًا، فإن الحَجَّاج خير منه مرات ومرات.

٢٨- إن النسيان يطرأ من أمرين: المرض، والهرم.

٢٩- إن هذه الدولة السعودية هي الدولة التي بقيت للإسلام وخدمته.

تابع فوائد منتقاة من كتاب «المجموع لترجمة المحدث حماد الأنصاري» لابنه عبد الأول الأنصاري (ص٥٨٧- ٦٠٤):

١- طالب العلم لا يكون إلا فقيرًا.

٢- إن الناس اليوم يبيعون كتبًا فاسدة لم يكن في السابق يتجرَّؤن علىٰ بيعها.

٣- إن الأحداث اليوم يكتبون قبل أن ينضجوا، وأنا نصحتهم وقلت لهم: لا تكتبوا حتىٰ تنضجوا.

٤- الغفلة أخت النسيان.

٥- إن هؤلاء الحزبيين يكفرون النعمة.

٦- إن التلميذ علىٰ عقيدة شيخه.

٧ - إن فتنة جهيمان والخميني وصدام أفسدت علىٰ الناس كثيرًا.

٨- إن تعلم اللغة العربية يلزم طالب العلم.

٩- احفظ «ألفية ابن مالك» في النحو، فإنك إذا حفظتها فهمتها، وإن لم تحفظها لم تفهمها.

١٠- إن هذا الزمان الذي نحن فيه أسميه عالَم النوم، أو عصر النوم، والسبب في ذلك الرفاهية.

١١- إذا رأىٰ أحد من عالِم خطأ لابد أن يلتمس له عذرًا.

١٢- كان الوالد كثيرًا ما يوصي طلبة العلم بقوله: «أوصيكم بتقوىٰ الله في السر والعلن، واحرص علىٰ العلم، فإن العلم شرف لصاحبه، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨].

١٣- كل من ليس له أبناء فكنيته: أبو عبد الله، فكلنا عباد الله.

١٤- قال الوالد: إن هذا الزمان الذي نحن فيه وأنتم فيه زمان يستعاذ بالله منه، فإن الفتن فيه ليست كالفتن السابقة، نحو فتنة خلق القرآن والتأويل والتحريف والتأويل والتعطيل وغير ذلك من البدع، بل إن الفتنة في زمانكم هي إخراج المسلمين من الإسلام إخراجًا تامًّا، وتركهم مذبذبين بين ذلك لا إلىٰ

الإسلام ولا إلىٰ غيره، فالله المستعان.

١٥- لو اشتغل طالب العلم برسالة «النخبة» في مصطلح الحديث للحافظ ابن حجر اشتغالًا جيدًا لاستغنىٰ أو كاد عن «الألفيتين»، وذلك أن الحافظ جمع في هذا المختصر القواعد العامة.

ومما قاله الشَّيْخ حماد الأنصاري فيمن عاصرهم من أهل العلم العلماء فيما نقله عنه ابنه (ج٢/ ص٥٩١-٦٣٩):

١- صاحب كتاب «العلماء الأماجد في زهران وغامد» الشَّيْخ الزهراني كان نشيطًا في طلب العلم عند طلبنا له سويًّا علىٰ العلماء بمكة المكرمة.

٢- التباني المغربي عالم كبير كنت أجلس عنده، كانت له حلقة علمية في المسجد الحرام.

٣- إن الشَّيْخ عبد الله نصيف كان من الأعيان ومن كبار تجار جدة، وكانت عنده مكتبة كبيرة فيها المطبوع والمخطوط.

٤- أحمد شاكر أعطاني تحقيقه لكتابه «صحيح ابن حبان» فقلت له: متىٰ ينتهي يا شيخ؟ ثم قلت: وكيف ينتهي وأنت يا شيخ تعمل في أكثر من كتاب في آن واحد: تعمل في «المسند» وابن جرير والترمذي و«صحيح ابن حبان» وغير ذلك؟ فقال لي: أنا أعمل في كتاب ثم أدخل في غيره لأني أريد أن أسترد النشاط في الدخول في غيره، ثم قال: وهذا الحوار سنة (١٣٧٦هـ).

٥- عمار الجزائري شيخي، قلت له: أريد أن تكتب لي ترجمة لنفسك وقد مات وهو يدرس في الحرم وعُمِّر طويلًا، وكان رجلًا عظيمًا، تسلمت منه ترجمة لنفسه من يده.

٦- الشَّيْخ مناع القطان كان لا يشتغل في كتب الحديث.

قلت: لأنه كان متخصصًا في التفسير وأصول الفقه وغيرهما.

٧- محمد بن المختار الشنقيطي تلميذي، درس في الجامعة الإسلامية، وقد درسته وهو طالب علم جيد.

محمد هذا دكتور في الجامعة الإسلامية، ومدرس في المسجد النبوي الشريف.

٨- شيخي عبد الرحمن المُعلِّمي اليماني -رحمة الله عليه- كان كثير البحث جدًّا، يبحث في أكثر من كتاب في وقت واحد، وكنت أجالسه في مكتبة الحرمين، وكان يعطيني كتبًا فيقول: ابحث عن كذا، فما أجده فأعطيه إياها فيقول لي: هذا هو، أين أنت عنه؟! هذا في سنة (١٣٦٧هـ).

٩- إسماعيل الأنصاري ابن عمي.

١٠- تقي الدين الهلالي أخرجه من المدينة أميرها ابن إبراهيم؛ لأنه -يعني الشَّيْخ تقي الدين- يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر بشدة، ثم عاش في العراق بعد خروجه من المدينة وتزوج هناك، وكان شاعرًا يمتاز بميزات نادرة،

وخف بصره في آخر عمره حتىٰ أصبح لا يرىٰ.

وكان يعرف من اللغات: اليهودية، والألمانية، والإنجليزية، والأسبانية، والعربية، حيث لو كان في زمن الأصمعي لسَلَّم له بأنه إمام في العربية، والله أعلم.

١١- الشَّيْخ محمد ابن عثيمين يعد إمامًا في أبواب الفقه.

١٢- دخلت مكة فرأيت حلقة حامد فقي فرأيته في التوحيد السلفي فجلست عنده حتىٰ أذان العشاء.

١٣- الشَّيْخ محمد بن سُبَيِّل كريمٌ متعاون مع الناس.

١٤- المُعلِّمي رجل محدِّث عالم وهو شيخي.

١٥- عبد الرزاق حمزة كان إمام الحرم المكي.

١٦- إن أبا تراب رجل جمَّاع لكل ما وجد من كتب العلم، سواء في الحديث أو التاريخ أو غيره، كنت أطالع في مكتبته، وكان ساكنًا في غرفة صغيرة في الحرم المكي، وعنده مخطوطات، وهو ابن الشَّيْخ السلفي عبد الحق الهاشمي.

١٧- درست سفر الحوالي في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية.

١٨- إن الشَّيْخ محمد أمان -رحمه الله تعالىٰ- تلقىٰ العلم من الشَّيْخ القرعاوي، وقد كان نشيطًا في طلب العلم متفوقًا فيه.

١٩- إن البوطي أكبر عدو للسلف.

٢٠- سمعته يقول للشيخ بكر أبو زيد هاتفيًّا: قل للشيخ صالح اللحيدان: إن محبكم يسلم عليكم.

٢١- إن الشَّيْخ عبد المحسن العباد ينبغي أن يَكتب عنه التاريخ.

٢٢- إن الشَّيْخ حامد الفقي فتح مدرسة التوحيد بالطائف، ونشر كتب السلف بمصر، وإن مكتبة الشَّيْخ حامد من أحسن ما يكون فيها العلوم بأنواعه، وقد استفدت منها.

٢٣- الشَّيْخ الزنداني من الزيدية، وله عقل نادر، وعنده فلسفة وذكاء، وقد اجتمعت به مرارًا.

٢٤- إن الشَّيْخ شعيب الأرنؤوط فني لا علمي.

٢٥- إن بشار عواد معروف مؤرخ، سمعته يقولها أكثر من مرة.

٢٦- كان الشَّيْخ عبد العزيز بن باز قاضيًا في قرية الدلم، فترك القضاء فيها بأمر من الملك عبد العزيز، وذلك لأنه كان يقضي بأن الطلاق الثلاث واحدة.

٢٧- إن أحمد شاكر عمله في «المسند» يضاهي عمل المتقدمين، وقد أحسن في عمله هذا.

٢٨- إن العلامة الطباخ الحلبي محدث جيد.

٢٩- إن الشيخ حسنين مخلوف يعتبر إمامًا، وأعرفه معرفة جيدة، التقيت به في هذه البلاد.

٣٠- إن أحمد بن حجر آل طامي كان أشعريًّا لما قدم علينا في الرياض، فتناوشته العقيدة السلفية من كل مكان فأصبح سلفيًّا.

٣١- إن الشَّيْخ محمد بن إبراهيم آل الشَّيْخ ما أظن أن بريدة وعنيزة ولدت مثله، وهو عالم كبير.

قال الشَّيْخ عبد الأول في «المجموع»: أقوال الوالد علىٰ بعض الكتب (ج٢/ ص٧١٤-٧٥٩):

١- أول كتاب انتقد «صحيح مسلم» كتاب «العلل» لابن الشهيد.

٢- إن الصاوي صاحب «الحاشية علىٰ تفسير الجلالين» صوفي وخرافي كبير.

٣- إن أحسن كتاب في المؤتلف والمختلف «الإكمال» للأمير ابن ماكولا.

٤- إن «شرح الأربعين النووية» لابن رجب كتاب جيد.

٥- إن محمد العربي بن التباني بن الحسين الواحدي المغربي المدرس بمدرسة الفلاح بمكة خرافي أعرفه.

٦- إن سيد قطب استعمل طريقة الأدباء في تفسيره للقرآن.

٧- كتاب «قدر الصلاة» للمروزي كتاب عظيم.

قال الفاضل عبد الأول في كتابه «المجموع في ترجمة المحدث حماد الأنصاري وسيرته وأقواله» (ص٧٣١-٧٦٠):

مؤلفاته:

في صدد ذكر بعض فوائد الشَّيْخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١- قال لي الشَّيْخ عبد العزيز بن باز: أريد منك أن تُخرِّج حديث أم الطفيل، وبينه لنا، وقد فعلت ما طلبه مني.

وحديث أم الطفيل أوله: «**رأيتُ ربِّي عَزَّوَجَلَّ في المَنام...**».

٢- كتبت دفترًا فيه تعليمات عن كيف يتعامل الطالب مع «الإصابة» للحافظ ابن حجر.

٣- الكتاب الذي ألفته حول حديث الصورة جمعته قبل أن أقف علىٰ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية المطول علىٰ حديث الصورة الذي هو ضمن كتابه «نقض التأسيس في الرد علىٰ الرازي»، وكلام شيخ الإسلام مائة صفحة.

٤- لقد ألفت كتابًا في النكاح، وسبب تأليفي له أني قلت: لا أدخل في هذا الميدان حتىٰ أعلم ما هو، قلت: هذا الكتاب اسمه «الإفصاح فيما ورد في النكاح».

٥- ألفت رسالة بعنوان: «البَتُّ في نقض الطواغيت الست».

٦- رأيت الوالد يكتب ردًّا علىٰ فتوىٰ الشَّيْخ ناصر الأَلْبَانِي التي أفتىٰ بها في جواز الطواف بعد فسخ الإحرام ثم العودة إليه يطوف، وقال الوالد: هذه الفتوىٰ شاذة، وقد رددت عليه.

٧- نظمت مقدمة «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر سنة (١٣٦٤هـ).

٨- ألفت كتابًا في خصائص كل كتاب من الكتب الستة، وذلك عندما بدأت أشتغل في علم الحديث (١٣٦٧هـ)، وكنت قبل ذلك أحفظ «مختصر خليل».

٩- لي تخريج لكتاب «بداية المجتهد» لابن رشد، وقد خرجت الأحاديث والآثار التي يذكرها، بخلاف الغماري في تخريجه، فإنه لم يخرج الآثار.

١٠- كتابي «الزمرة في أحكام الهجرة» ألفته سنة (١٣٦٧هـ).

١١- ألفت رسالة عنوانها: «القول المختار فيما ورد في الشعر المستعار».

١٢- كتبت عن كل العلوم حتىٰ الهندسة والتنجيم.

١٣- استغرق كتابي «البلغة في شيوخ الطبراني» أكثر من ثلاثين سنة، وذلك لعدم توفر المراجع.

١٤- ألفت مقدمة «الإبانة» التي أوضحت فيها حال أبي الحسن الأشعري سنة (١٣٧٥هـ) ونشرتها بعد طبعها في السودان وسوريا ومصر ومالي وغيرها من الدول.

١٥- أبطل الإمام ابن القيم المجاز في خمسين دليلًا، ولقد لخصتها في خمسة أدلة.

١٦- وسبب تأليفي في علم ألقاب المحدثين والمختلطين تدريس «مقدمة ابن الصلاح» في مصطلح الحديث، وذلك بالرياض أثناء إقامتي بها.

١٧- نظمت «جمع الجوامع» للتاج السبكي حتىٰ يسهل علي معرفته.

١٨- لما بدأت جمع ألقاب المحدثين أُخبرت بأن الشَّيْخ المُعلِّمي عنده نسخة مخطوطة من كتاب الحافظ ابن حجر في الألقاب، فرحلت من الرياض إلىٰ مكة فالتقيت بالشَّيْخ المُعلِّمي اليماني، فرأيت نسخة كتاب ابن حجر، فرأيت أن كتاب الحافظ ابن حجر ليس علىٰ شرطي؛ لأنه جمع كل من عرف بلقب واشتهر به وإن لم يكن من المحدثين، وأما جمعي أنا فهو من المحدثين فقط.

قال الفاضل عبد الأول في كتابه «المجموع في ترجمة المحدث حماد الأنصاري وسيرته وأقواله» (٢/ ٧٤٣):

قوله في العلماء قبله:

١- مالك أصله يماني، وكان بعض طلبته لحِدَّة الإمام مالك وشدته يضيفه إلىٰ المغاربة لأنهم هم المعروفون بالحدة.

٢- إن الإمام مالكًا كانوا لا يسألونه هيبةً منه، وكان فيه حدة.

٣- القرطبي صاحب «التفسير» أشعري.

٤- العجلوني ناقل وليس بمحقق -أيضًا- ولا محدث.

٥- صديق حسن خان من العلماء الكبار، وهو الذي أدخل العقيدة السلفية والحديث إلىٰ الهند.

٦- إن السيوطي لم يكن مثله في الاطلاع.

٧- ابن حزم قلَّ أحد من الأشاعرة يوازيه في العلم والفقه، وهو مع ذلك جهمي جلد.

٨- قُطْلُوبغا: كلمة تركية وهي رتبة عسكرية.

٩- قال الفيروآبادي: إنه من ذرية أبي بكر الصديق، فأنكروا عليه ذلك.

١٠- أشد الناس تحاملًا على الغزالي المالكية، ومنهم الطرطوشي والمازري والقاضي عياض.

١١- صاحب «الفتاوى الحديثية» هو فقيه، وله استعداد بالتكلم في العلوم الأخرى، يعني مشارك في العلوم، وهو ابن حجر الهيتمي.

١٢- الفارابي فيلسوف كبير.

١٣- أبو منصور البغدادي رئيس علم الكلام في زمانه، وهو شيخ أبي المعالي الجويني.

١٤- ابن خويز منداد أبو بكر البغدادي قوله في المذهب المالكي ضعيف.

١٥- الحافظ ابن عساكر أشعري المعتقد.

١٦- خط السيوطي أحسن من خط الحافظ ابن حجر، وخط ابن حجر أحسن من خط ابن عبد الهادي، وخط ابن تيمية رديء، رحمة الله عليهم.

ابن عبد الهادي هو ابن المبرد.

١٧- إن أبا حامد الغزالي لا مثيل له في الفلسفة والتصوف والفقه الشافعي في زمانه.

١٨- إن ابن الجوزي يكره ما كان عليه الحافظ البغدادي من الاعتقاد، ويذم الخطيب بسبب اعتقاده، وذلك أن ابن الجوزي يرىٰ أن اعتقاد الخطيب حنبلي مخالف لما كان عليه الإمام أحمد وأصحابه، وأن الذي هو عليه هو الموافق لأحمد وأصحابه.

ثم قال الوالد: وابن الجوزي مخطئ، ولم يكن علىٰ عقيدة الإمام أحمد، بل كان أشعريًّا معتزليًّا بسبب ابن عَقيل وغيره.

١٩- كتاب السيوطي «الحاوي» يدل علىٰ طول باعه ونَفَسِه في التأليف.

٢٠- إن الخطيب البغدادي قد كتب في كل أنواع علم المصطلح.

٢١- كلام الشَّيْخ محمد بن عبد الوهاب في بعض كتبه لا يُفهم بسرعة؛ لأنه يكتب في بعضها للعوام ويخاطبهم حتىٰ يفهموا، فلهذا ينبغي التَّريُّث عند قراءة بعض ما يكتبه، فلا يستعجل في الفهم، والله الموفق.

٢٢- كتاب «التوحيد» لمحمد بن عبد الوهاب كتاب نادر مثله في هذا الزمان.

٢٣- محمد بن عبد الوهاب يعتبر مجدِّدَ التوحيد في القرون الوسطىٰ، ثم قال الوالد: حركة الشَّيْخ من أعظم الحركات الإسلامية؛ لأن الشرك من أقبح

الذنوب وأعظمها، ثم قال الوالد: ينبغي أن نعتني بكتبه، ثم قال: وفي الحقيقة لم يؤلف مثله في هذا الباب علىٰ حسب علمنا.

٢٤- إن الذهبي بذل مجهودًا جبَّارًا في رجال الحديث.

٢٥- إن ابن قدامة صاحب «المغني» في الفقه دخل في فنٍّ لا يحسنه، وهو أصول الفقه، وقد كتبت ملاحظات كثيرة علىٰ كتابه في أصول الفقه «روضة الناظر»، فابن قدامة أراد أن يختصر كتاب الغزالي «المستصفىٰ»، وهو لا يحسن هذا الفن فأتىٰ بالعجائب، وقد أحسن ابن بدران حيث عمل حاشية جيدة علىٰ كتاب ابن قدامة في أصول الفقه.

٢٦- إن القرطبي -صاحب «التفسير»- والنووي -صاحب «شرح صحيح مسلم»- أشعريان علىٰ العقيدة الأشعرية.

٢٧- إن اسم النسائي فيه أربعة ألفاظ، ثم ذكرها، تُنطق ولا تُكتب.

٢٨- الشوكاني أصله زيدي، وكذلك الصنعاني، ولكن أخذوا كتب أهل السنة فنظروا فيها وعرفوها جيدًا وقرءوها، ولهذا خفَّت زيديتهم.

٢٩- السياغي عالم كبير من اليمن، وهو زيدي، ولكن من الطائفة الزيدية التي اعتدلت.

٣٠- الخطابي فيه نوع من الاضطراب في العقيدة السلفية؛ لأنه درسها علىٰ أناس ليسوا بذلك، فلا يصح الاشتغال بكتبه في العقيدة.

٣١- إن كون ابن حزم ظاهريًّا ليس معناه أنه ليس بعالم، بل هو من العلماء، وإن ابن حزم عليه ملاحظة، وهي: أنه جهمي معتزلي في العقيدة، والسبب في ذلك: أنه أول ما درس الفلسفة، فعندما جاء إلىٰ القرآن والسنة لتعلمها أخذ يُدخل الفلسفة فيهما، فكان يعرض القرآن علىٰ الفلسفة، فإن خالف القرآن الفلسفة لم يأخذ بالقرآن، وهكذا جميع الفرق الضالة، فإنها تعلمت الفلسفة قبل القرآن.

٣٢- إن الإمام مالكًا كان يكثر أن يقول في بداية درسه: «ما شاء الله ولا قوة إلا بالله».

٣٣- إن الحافظ بقي بن مَخْلد من أفضل العلماء الذين خرجوا من المغرب الأندلسي، وهو سلفي، وقد قام بجمع «مسند الإمام أحمد»، وضمَّه إلىٰ «مسنده» وهو في طبقة البخاري، وسبب ضياع شخصية هذا الإمام الحافظ: ضياع «مسنده»، و«تفسيره».

٣٤- إن السبكي تاج الدين خرافي مقلد لأبيه، وهو أشعري عاقٌّ لشيخه الحافظ الذهبي.

٣٥- إن الإمام الشعبي كان أعلم عصره بالرافضة، وكادوا أن يقتلوه، ولكن -بفضل الله- نجا منهم.

٣٦- إن ابن عقيل الحنبلي هو رئيس الجماعة من الحنابلة الذين خرجوا عن عقيدة الإمام أحمد -عقيدة أهل السنة والجماعة- إلىٰ العقيدة الأشعرية،

وسبب خروجهم عن عقيدة الإمام أحمد: أنهم عاشوا بين الأشاعرة وفي دول الأشاعرة، حيث إن الأشاعرة حكموا العالَم الإسلامي مدة طويلة.

٣٧- إن ابن حزم إمام في علم الحديث، وجهله لبعض رجال الحديث إنما ذلك لسببين:

- قول ابن حجر: إن ابن حزم تندر عنده المراجع في كتب الحديث.

- وأقول أنا: إن ابن حزم رجل مطارَد من قبل بعض الناس، فلا عجب أن ابن حزم يجهل بعض رجال الحديث، إذ المعلوم أن الإنسان المطارد لا يمكنه الاطلاع وحمل المراجع، والله أعلم.

٣٨- قال أهل الحديث: لا يقع في نُعيم بن حماد إلا مبتدع، فإن الذين كانوا ضده هم: الأشاعرة - المعتزلة - أكثر المتكلمين؛ لأنه كان أكثر من إثبات الصفات، ورد عليهم وجلس لهم في الطريق.

٣٩- نسبة الدارمي يشترك فيها عالمان:

- الدارمي شيخ الإمام البخاري، وهو صاحب الإمام أحمد، وله كتاب «السنن» المشهور.

- الدارمي تلميذ الإمام أحمد، وهو الصغير، له كتاب «الرد علىٰ بشر المريسي»، وهو كتاب في الرد علىٰ الجهمية، وغيره من الكتب.

٤٠- إن الخلال هو الذي جمع كتب ومقالات الإمام أحمد في (السنة)،

والخلَّال هذا تلميذ الأثرم، والأثرم تلميذ الإمام أحمد.

٤١- أول من سمىٰ علم الكلام توحيدًا هو: أبو منصور الماتريدي.

٤٢- إن الشوكاني كان زيديًّا وحاول بكل ما يستطيع أن يتخلص من الزيدية، فلهذا ألف كتابه «التحف».

٤٣- إن ابن عبد الهادي الصغير -يعني ابن المبرد- هو مثل السيوطي، كلاهما يكثران من الكتابة فقط.

يعني أنهما يكتبان دون تحقيق.

٤٤- إن السيوطي انتفع الناس بعلمه أكثر مما انتفعوا بعلم غيره، فالسخاوي لم ينتفع الناس بعلمه بقدر انتفاعهم بعلم السيوطي، والسيوطي له حسنات وسيئات، والحسنات يذهبن السيئات، ثم قال: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن هؤلاء الذين وقعوا في البدعة قد يكون الواحد منهم وليًّا من أولياء الله تعالىٰ، الذين إذا حلفوا علىٰ الله تعالىٰ أبرهم، وهم يعدون مجتهدين.

٤٥- ابن حزم جهمي جلد، قلت: قوله: جهمي جلد، هذه العبارة قالها عن ابن حزم الحافظ ابن عبد الهادي في كتابه «طبقات المحدثين».

٤٦- «الرسالة» للشافعي أول ما ألف في الأصول الشرعية، وليس في «الرسالة» شائبة.

٤٧- «الموافقات» للشاطبي ليس فيه شائبة، إنما فيه أمور تحتاج إلىٰ

تعديل، وأما «الإحكام» لابن حزم ففيه شواذ، فمن لم يقرأه علىٰ من يعرفها يقع فيها، وما عدا ذلك من كتب أصول الفقه فهو ما بين أشعري وماتريدي، وهي كثيرة.

٤٨- إن أبا حنيفة ما كان يشتغل بالحديث في أول حياته، وقال الدارقطني: ما وصل أبا حنيفة إلا ثمانيةُ أحاديث، وقال المروزي: ما وصله إلا ثلاثةُ أحاديث.

٤٩- إن النووي أشعري، والسبب في هذا أنه لم يشتغل بكتب السلف في العقيدة كما اشتغل في فقه الفروع.

٥٠- لما كنَّا بدمشق سهرنا عند الشَّيْخ ناصر الأَلْبَانِي في مكتبته للاطلاع عليها لعلنا أن نجد شيئًا نصوره منها، وكان الشَّيْخ الأَلْبَانِي نشيطًا واشتغل معنا.

٥١- إن السيوطي موسوعة هائلة.

٥٢- إن ابن حزم أُلَقِّبُه أنا بالرجل الجريء؛ لأنه كل شيء يريده يقوله.

٥٣- إن تاج الدين السبكي أشعري كبير.

٥٤- ناقشت البوطي ولكنه ما تاب.

٥٥- إن كلام ابن القيم في فناء النار أجملَ فيه، ثم فصَّل في بعض كتبه بقوله: «التي تفنىٰ نار الموحدين بعد أن يعذَّبوا فيها».

٥٦- إن عبد الغني النابلسي خرافي خطير.

٥٧- ابن فورك هو الذي نشر العقيدة الأشعرية في وقته، وكتابه «مشكل الحديث» كتاب في إبطال عقيدة السلف.

٥٨- إن الحافظ الذهبي عاش في زمن خطير، وهو زمن التصوف والتعصب المذهبي، وقد حاول رَحِمَهُ اللهُ أن يَسلَم من هذين الاثنين ولكنه ما سلم من بعض الأمور، كلبس الخرقة الصوفية.

٥٩- إن ابن أبي العز الحنفي شارح «الطحاوية» حنفي المذهب، ولكنه مخالف للأحناف في العقيدة، يعني أنه سلفي العقيدة.

٦٠- كان الفضيل بن عياض من أولياء الله تعالىٰ.

٦١- إن الشَّيْخ صديق حسن القنوجي أول من قام بنشر تراث العلماء من الكتب في الهند، وذلك لزواجه بملكة في الهند.

٦٢- إن السيوطي آية من آيات الله، وإذا نظرت إليه وإلىٰ السخاوي تقول الآتي: إن السيوطي انتفع الناس بمؤلفاته، وأكثر من التصنيف والتأليف، وهو مشارك في كل فن، وأما السخاوي فترىٰ التحقيق في مؤلفاته بارزًا، وذلك أنه صنف في تخصصه فأتقن وحقق، بخلاف السيوطي، فلم يحقق في مصنفاته.

٦٣- السيوطي صاحب همَّة وهمة وهمة، تقولها حتىٰ تتعب، وكلام السخاوي فيه لا يُسمع منه.

٦٤- السيوطي عالم كبير، لكن علمه ممزوج بخرافات.

٦٥- إن الحاكم صاحب «المستدرك» يقول علىٰ بعض الأحاديث: «صحيح ولم يخرجاه» ويكون الحديث موضوعًا مفضوحًا.

٦٦- إن عاصم بن عمر بن قتادة عجزنا أن نجد أحدًا تَكلَّم فيه -أظنه يعني جرحًا-.

٦٧- إن السيوطي محدِّث كبير، لغوي ومؤرخ، نحوي وأديب، اتصف بأوصاف قلَّ من اتصف بها.

٦٨- إن الإمام النووي اعتمد علىٰ القاضي عياض في «شرحه لصحيح مسلم» اعتمادًا شبه كلي، وذلك لأنه ما وجد في المشارقة مَن شَرَح «صحيح مسلم» ولا أعرف شرحًا لـ«صحيح مسلم» للمشارقة قبل شرح النووي.

٦٩- إن محمد قطب أشعري، والنووي أشعري، والقاضي عياض أشعري.

٧٠- إن علماء الهند في الآونة الآخيرة اشتغلوا في نشر كتب الحديث وطبعها، والاشتغال بها، وقد تأثروا بعلماء اليمن، كالشوكاني والصنعاني.

٧١- إن النابلسي صاحب كتاب «تعطير المنام في تفسير الأحلام» وغيره خرافي كبير.

٧٢- إن الغماري (أحمد) أُشبِّهُه بالسيوطي في كثرة مؤلفاته، وله ردود علىٰ السيوطي.

٧٣- إن الزمخشري اشتغل بالبلاغة المختلطة بالحق والباطل، وكتابه

«الكشاف» كشف عن حاله، يعني عن عقيدته الاعتزالية.

٧٤- إن الثعلبي صاحب «التفسير» صوفي، ألف كتابه «التفسير» لنشر التصوف، وكذلك أبو السعود والبيضاوي.

٧٥- السيوطي عندي حاطب ليل.

٧٦- إن الغزالي صاحب «المستصفىٰ» وغيره أشعري كلّابي متصوف فقيه فيلسوف كبير، لما أراد أن يتوب من هذا كله -كما يزعم- ألف كتابه «إلجام العوام بالنهي عن علم الكلام» إذا قرأت المقدمة تجزم بأنه رجع إلىٰ عقيدة السلف، فإذا تعمقت رأيت أنه لم يستطع أن ينفك من الفلسفة.

٧٧- الصحيح أن ابن العربي المالكي لم يتتلمذ علىٰ الغزالي، فإنه جاء إلىٰ الغزالي وهو علىٰ فراش الموت.

٧٨- إن أبا حنيفة تتلمذ علىٰ جهم بن صفوان، وكان لا يعلم أنه يقول بخلق القرآن، وعنده بدع عظيمة، ثم لما اجتمع أبو حنيفة -رحمه الله تعالىٰ- بأهل العلم بيَّنوا له ما عليه جهم بن صفوان، فتركه، وأبو حنيفة ثبت رجوعه عن الإرجاء، ورجوعه هذا ذكره ابن عبد البر، وهو كما قال رحمه الله.

٧٩- إن ابن أبي العز الحنفي شارح «الطحاوية» ليس له خطأ عقائدي في «شرحه لعقيدة الطحاوي»، وأما الطحاوي فله خطآن:

١- أنه قال: إن الولي هو العارف، أو إن الأولياء هم العارفون.

٢- تعريفه للإيمان بأنه قول وتصديق فقط.

٨٠- إن ابن تومرت ظلوم غشوم هو الذي أدخل عقيدة الاعتزال -أو المعتزلة- للمغرب، وهو أول من أفسد عقيدة السلف بالمغرب وأفريقيا.

٨١- إن النووي رَحِمَهُ اللَّهُ لم يتزوج بسبب انشغاله بالعلم.

تابع فوائد الشَّيْخ حماد الأنصاري (ص٧٥٤-٧٨٠):

١- إن الحافظ ابن حجر قبله رجال من أهل العلم لم يبلغ درجتهم في العلم.

٢- إن الشوكاني صاحب علم وسياسة، استطاع أن يسلك بالزيدية طريق السنة.

٣- إن ابن الوزير اليمني العالم عقيدته سلفية.

٤- ما خدم أحد من العلماء علم الرجال والتراجم أكثر من الحافظ الذهبي، وكل من بعده عالة عليه.

٥- إن الحافظ السيوطي من أغرب أهل العلم.

٦- ما خدم علم الحديث في القرن الحادي عشر والثاني عشر إلا أهل اليمن، وعلىٰ رأسهم الشوكاني المحدث الكبير الذي خدم الحديث خدمة لا مثيل لها في ذلك الزمن.

٧- لم يكتب الإمام الشافعي بيده مؤلفًا إلا «الرسالة» حيث كتبها في الحجاز واليمن، ثم كتبها من جديد بآراء جديدة بمصر.

وأما كتاب «الأم» وغيره من التآليف فهي مما يمليه الإمام فيكتبه الطلبة، وكذلك الإمام أحمد لم يؤلف شيئًا من كتبه إلا «المسند»، و«المسند» ليس كله للإمام أحمد، بل ضم إليه ما رواه ابنه عبد الله عنه وعن غيره من الأئمة، وفيه أيضًا: ما رواه القطيعي عن غير عبد الله، وأما الكتب التي تُنسب إلىٰ الإمام أحمد فهي إملاءات من الإمام علىٰ تلاميذه.

٨- أغلب تلاميذ الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ المصريين: ابن وهب، وابن القاسم وغيرهما.

وقال في «المجموع» عبد الأول الأنصاري عن فتاواه (ج٢/ ص٧٥٩-٧٦٩):

١- سئل الوالد -رحمه الله تعالىٰ- عن الجهمية والمعتزلة هل يكفرون؟

فقال: «لا يكفرون حتىٰ تقام عليهم الحجة».

فقال السائل: وأصحاب وَحدة الوجود؟

فقال: «أما هؤلاء فيكفرون».

٢- كان الوالد إذا قيل له: إن فلانًا محسود، قال: «عليه أن يقرأ القرآن، فإنه يذهب الحسد».

٣- وقال الوالد: هل كتاب «زغل العلم» من مؤلفات الحافظ الذهبي؟

فأجاب: أنا في شك من نسبة هذا الكتاب إلىٰ الحافظ الذهبي، وذلك لأن فيه كلامًا لا تصح نسبته للذهبي عندي.

والذين نسبوه للذهبي أغلبهم يفرحون بنسبته إلىٰ الذهبي، ذلك لأن فيه جرحًا لشيخ الإسلام ابن تيمية الرجل الذي حمل أعباء العقيدة السلفية علىٰ كاهله.

* وأيضًا: الرسالة الملحقة بهذا الكتاب مشكوك في نسبتها إلىٰ الحافظ الذهبي، ولم ينسبها إليه إلا السخاوي، ومعلوم أن السخاوي أشعري مقلد لأشياخه في مصر، والله أعلم.

٤- قال الوالد: من هم أهل السنة والجماعة؟

فأجاب قائلًا: هم المتمسكون بما كان عليه الصحابة.

ثم قال السائل: السلفيون: هم أهل السنة والجماعة؟

قال الوالد: نعم، السلفية هي السنة والجماعة، لأن معنىٰ السلفية التمسك بما كان عليه السلف الصالح في الماضي.

قال السائل: يا شيخ، جماعة الإخوان والتبليغ هم من أهل السنة؟

قال الوالد: كل من كان علىٰ فِكر مخالف لأهل السنة فليس منهم، فجماعة الإخوان والتبليغ ليسوا من أهل السنة؛ لأنهم علىٰ أفكار تخالفهم.

٥- إن بعض الناس يطلق علىٰ سيد قطب عبارة مجدِّد، فأنكر الوالد هذا القول وقال: أي شيء جدده قطب؟! أجدد التوحيد، يعني أَدَعَا للتوحيد؟ أم جدد الدعوة إلىٰ الحكم بما أنزل الله، وذلك بكتاب يؤلفه؟ بل كلامه كله فلسفة.

٦- إن ما أفتىٰ به الشَّيْخ محمد ابن عثيمين من أن الدجال ميت الآن، وأن الله سيحيه ثم يخرج علىٰ الناس، واستدل بقوله ﷺ: «**لا يَبقَىٰ علىٰ رأسِ مِائة سَنَة أحدٌ ممَّن هو علىٰ وَجهِ الأرضِ الآن**» أو كما قال ﷺ، فهذا فَهم خاطئ، وذلك أن هذا الحديث في أهل الأرض، وأما الدجال فهو في جزيرة في البحر غير داخل في هذا الحديث.

٧- قبر حواء الذي بجدة لا أصل له.

٨- إن ما يسمىٰ بفقه الواقع ليس بفقه واقع، وإنما هو فقه المجانين، وأعني بفقه المجانين فقه الذين لا يفقهون، وإدخال الناس في متاهات وأمور لا يهضمونها.

٩- إن الماتريدية والأشاعرة كلاهما مرجئة، وكذلك الجهمية مرجئة.

١٠- إن السرورية طائفة من الإخوان المسلمين.

١١- إن أبا حنيفة كان مرجئًا ثم تاب.

قال الشَّيْخ عبد الأول بن حماد الأنصاري في «المجموع» (ج٢/ ٨٧٧- ٨٩٠):

مرض الوالد:

كانت بداية مرضه سنة (١٤١٧هـ) أخذ يشتكي من وجع وانتفاخ فيه... ثم أخذ الوجع والألم الذي في ساقه يؤلمه أكثر فأكثر، وتسبب في حمىٰ شديدة جعلته لا يتحرك من فراشه مستلق في غرفته الخاصة... وبعد ذلك ذهبنا به إلىٰ

المستشفىٰ وشخصوا المرض بأنه (جلطة في الساق)، وأخذوا يعالجونه من هذه الجلطة المزعومة بمادة طبية مذيبة للجلطة (هَبِرين)، وأعطوه كمية كبيرة جدًّا التي تعطىٰ في غرف الأطباء بكمية مقننة لا تتجاوز حدًّا معينًا، وكمية قليلة -أيضًا- وأخذت صحة الوالد في التدهور والتناقص السريع حتىٰ فقد الكلام في اليوم الثاني من دخوله المستشفىٰ، وفقدَ -أيضًا- الحركة، وفقد التركيز، واجتمعت عائلته أغلبها فأخذ يشير بيده بحركات لم نفهمها، فكتبنا له علىٰ ورقة العبارة التالية: (ماذا تريد)؟ وأعطيناه قلمًا وأمسكنا ورقة ليكتب عليها، فكتب بكل صعوبة: (هل ينقصكم شيء؟) أو نحوها، فأخذنا الورقة منه وكتبنا: (الحمد لله)، وأعطيناه الورقة فكتب: (الحمد لله، الحمد لله، الحمد لله) ثلاث مرات، وبعد هذه الحادثة بشيء انتقل إلىٰ رحمة الله تعالىٰ.

ثم بعد أن مكث في مستشفىٰ الملك فهد بالمدينة النبوية نحو أسبوع انتقل محمولًا بطائرة الإخلاء الطبي التي أمر بها صاحب السمو الملكي وزير الدفاع والطيران -حفظه الله وأيده- لنقل الشَّيْخ حماد الأنصاري إلىٰ مستشفىٰ التخصصي بالرياض، ودخل مستشفىٰ التخصصي في شهر شوال (١٤١٧) هجرية، ومكث إلىٰ شهر جمادىٰ الأولىٰ عام (١٤١٨) هجرية، وهو خلال هذه الأشهر لم يزل في (غيبوبة) أو (شبه غيبوبة).

وقد شخص أطباء هذه المستشفىٰ حالة الوالد وأخبرونا بأن خلايا المخ قد ماتت جميعًا بسبب مادة (الهبرين) التي مُلئ جسده الضعيف منها، وأن

والِدَكم أُعطي هذه المادة وهو ليس بحاجة إليها، لم يكن معه (جلطة).

وقد كان بعض أهل العلم يعود الوالد -رحمه الله تعالىٰ- منهم: الشَّيْخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله تعالىٰ-، وعاده الشَّيْخ عمر محمد فلَّاتة صديق الوالد الحميم.

حضرته المنية فجر الأربعاء (١٤١٨) هجرية، وغسله الدكتور عمر حسن فلاتة، وكنا معه، وحملناه إلىٰ المسجد النبوي، فصلىٰ عليه الشَّيْخ عبد الباري الثبيتي، وحملناه إلىٰ (بقيع الغرقد) فرأيت جموع المشيعين عددًا هائلًا وعظيمًا امتلأت بهم الساحة المُؤدية للبقيع، ودفن رَحِمَهُ اللَّهُ بجوار بنات رسول الله ﷺ علىٰ يسار الداخل إلىٰ المقبرة في بدايتها.

رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

انتهيت من جمع فرائد وفوائد الشَّيْخ حماد الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ (١٤٣٧) هجرية.

* * *

الشَّيْخ العلَّامة المحدِّث
عبد الرحمن بن يحيى المُعلِّمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

في الحديث الذي أخرجه ابن عدي في «الكامل» والطبراني في «المعجم الكبير»، وذكره الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص٣٥٤-٣٥٦) (١٢١١):

«إن أباكم لم يتق الله تعالىٰ فيجعل له من أمره مخرجًا...».

وهو ضعيف جدًّا، وفيه عبيد الله بن الوليد الوصافي وهو ضعيف جدًّا.

---

(١) عبد الرحمن بن يحيىٰ بن علي بن محمد المُعَلِّمي العتمي: فقيه من العلماء، نسبته إلىٰ (بني المُعلِّم) من بلاد عتمة، باليمن، ولد ونشأ في عتمة، وتردد إلىٰ بلاد الحجرية (وراء تعز) وتعلم بها.
وسافر إلىٰ جيزان (سنة ١٣٢٩) في إمارة محمد بن علي الإدريسي، بعسير، وتولىٰ رئاسة القضاة ولقب بشيخ الإسلام. وبعد موت الإدريسي (١٣٤١ هـ) سافر إلىٰ الهند وعمل في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، مصححًا كتب الحديث والتاريخ (حوالي سنة ١٣٤٥) زهاء ربع قرن، وعاد إلىٰ مكة (١٣٧١) فعين أمينًا لمكتبة الحرم المكي (١٣٧٢) إلىٰ أن شوهد فيها منكبًا علىٰ بعض الكتب وقد فارق الحياة. وقيل: بل توفي علىٰ سريره. ودفن بمكة. له تصانيف منها: «طليعة التنكيل – ط» وهو مقدمة كتابه «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل – ط» في مجلدين و«الأنوار الكاشفة – ط» في الرد علىٰ كتاب (أضواء علىٰ السنة) لمحمود أبي رية، و«محاضرة – ط» في كتب الرجال، وكتاب «العبادة – خ» مجلد كبير، ورسائل في تحقيق بعض المسائل، ما زالت مخطوطة، بينها (ديوان شعره) وحقق كثيرًا من كتب الأمهات، منها أربع مجلدات من كتاب «الإكمال» لابن ماكولا، وأربع مجلدات من «الأنساب» للسمعاني. ولد سنة (١٣١٣هـ)، وتوفي سنة (١٣٨٦ هـ). «الأعلام» (٣/ ٣٤٢).

وقال النسائي والفلّاس: متروك، وقال ابن حبان في «الضعفاء والمتروكين»: «منكر الحديث جدًّا».

قال الألبَانِي رحمه الله (ص٣٥٦): ومع هذا الضعف الشديد في إسناد هذا الحديث فقد سكت عليه الشَّيْخ زاهد الكوثري في كتابه، أوهم أنه لا علة فيه.

وإياك أن تغتر بمقالات الكوثري وكتاباته، فإنه علىٰ سعة اطلاعه وعلمه مدلس صاحب هوىٰ، وقد ذكرنا بعض الأمثلة علىٰ ذلك في الجزء الأول من هذه «السِّلْسِلَة»، وللشيخ عبد الرحمن بن يحيىٰ المُعلِّمي اليماني كتاب ضخم هام في الرد عليه والكشف عن أهوائه وأضاليله وتعصبه لمذهبه علىٰ أئمة الحديث ورجاله، أسماه «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، وهو في أربعة أقسام، وقد كنت قمت علىٰ طبعه -والحمد لله- لأول مرة بتحقيقي وتعليقي في مجلدين، ثم طُبع سرقةً من بعض الناشرين، منهم من صوَّره علىٰ أخطائه المطبعية دون أي جهد...

ومن كتاب «موسوعة المُعلِّمي اليماني وأثره في علم الحديث» للفاضل إبراهيم بن سعيد الصبيحي، المسمىٰ «النكت الجياد من كلام شيخ النقاد»:

وفي هذا الكتاب مجموعة من الدرر منتثرة مشتملة علىٰ فوائد العلامة المُعلِّمي اليماني رحمه الله، انتقيت منها بعض الفوائد:

قال (ص٢٣): أبو عبد الله عبد الرحمن بن يحيىٰ بن علي بن محمد بن أبي بكر المُعلِّمي العتمي اليماني...

وكان أبوهما: حسين يعرف بالمعلِّم لكثرة تعليمه الناس، وإلىٰ علي بن حسين هذا ينتسب جدنا محمد بن الحسن المُعلِّمي الذي ينتسب إليه عشيرتنا «بنو المُعلِّمي». ولد سنة (١٣١٢هـ).

قال (ص٣٠-٣١): قرر الشَّيْخ الارتحال إلىٰ الهند، وعُيِّن في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - مُصحِّحًا لكتب الحديث وعلومه، وغير ذلك من كتب الأدب والتاريخ، فبقي فيها مدة طويلة نحو ثلاثين سنة.

وبعد استيلاء الهندوس علىٰ الهند ساءت الأوضاع هناك، فقرر الشَّيْخ الارتحال إلىٰ مكة، وكان ذلك في شهر ذي القعدة سنة (١٣٧١) هجرية، ثم عُيِّن أمينًا لمكتبة الحرم المكي في شهر ربيع الأول (١٣٧٢هـ)، وكان له من العمر ستون عامًا، فبقي فيها أربعة عشر عامًا يعمل في خدمة رواد المكتبة من طلاب العلم، بالإضافة إلىٰ استمراره في تصحيح الكتب وتحقيقها لتطبع في دائرة المعارف العثمانية، حتىٰ وافاه الأجل سنة (١٣٨٦هـ) عن أربع وسبعين عامًا، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

والشَّيْخ رَحِمَهُ اللَّهُ سلفي العقيدة، بل هو من الراسخين فيها العالِمين بمبادئها وقواعدها، الداعين إلىٰ اتِّباعها، الذابِّين عن حِياضها، الكاشفين لشُبَه مَن خالفها بنظر ثاقبٍ وعِلمٍ راسخ وأدبٍ جمٍّ.

وقد هجر الشَّيْخ بلده اليمن لما بطش الرافضة به وبإخوانه من أهل السنة، انتقل إلىٰ عسير فرارًا بدينه من الفتن وحفاظًا علىٰ عقيدته من الزلل.

وصنع مثل ذلك لما استولىٰ الهندوس الملحدون علىٰ الهند، فتركها وارتحل إلىٰ مكة المكرمة لنفس الغرض، وله في ذلك رسالة «دين العجائز» أو «يسر العقيدة الإسلامية»، وله «حقيقة التأويل» وغيرهما، كما أن له مؤلفات في كشف بعض ضلالات الصوفية والرد علىٰ من يقول منهم بالحلول والاتحاد.

ولقد أفرد الشَّيْخ في كتابه البديع «التنكيل» قسمًا للرد علىٰ الكوثري في عَيبه للعقيدة السلفية، سماه «القائد إلىٰ تصحيح العقائد» قال في مقدمته:

«أما بعد، فإن صاحب كتاب «تأنيب الخطيب» -يعني الكوثري- تعرض كتابه للطعن في عقيدة أهل الحديث ونبزهم بالمجسمة والمشبهة والحشوية، ورماهم بالجهل والبدعة والزيغ والضلالة، وخاض في بعض المسائل الاعتقادية، كمسألة الكلام والإرجاء، فتجشمت أن أتعقبه في هذا كما تعقبته في غيره، راجيًا من الله تبارك وتعالىٰ أن يثبِّت قلبي علىٰ دينه، ويهديني لما اختلف فيه من الحق بإذنه، ويتغمدني بعفوه ورحمته، إنه لا حول ولا قوة إلا بالله».

وقال (ص٣٢ -٣٣): وقال في مقدمة عقيدته، فقال: «هذا ما يوصي به العبد المذنب العاصي الخاطئ والمسرف علىٰ نفسه: عبد الرحمن بن يحيىٰ بن علي بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن حسن المُعلِّمي العتمي، الذي كان يأمر بالمعروف ويجتنبه، وينهىٰ عن المنكر ويرتكبه، مُخِلًّا بالفرائض، مُقِلًّا عن المندوبات، معاودًا لكثير من الكبائر الموبقات، مُصِرًّا علىٰ كثير من الصغائر المكروهات، ليس له عمل يرجو نفعه إلَّا عفو ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ».

وقال (ص٤١-٤٢): «وقال الشَّيْخ الفاضل حماد الأنصاري: إن الشَّيْخ عبد الرحمن المُعلِّمي عنده باع طويل في علم الرجال جرحًا وتعديلًا وضبطًا، وعنده مشاركة جيدة في المتون تضعيفًا وتصحيحًا، كما أنه مُلِمٌّ إلمامًا جيِّدًا بالعقيدة السلفية».

وقال الشَّيْخ الأَلْبَانِي في مقدمة تحقيقه لكتاب «التنكيل»: «... تأليف العلامة المحقق الشَّيْخ عبد الرحمن بن يحيىٰ بن علي اليماني -رحمه الله تعالىٰ- بيَّن فيه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة تجنِّي الأستاذ الكوثري علىٰ أئمة الحديث ورواته، إلىٰ غير ذلك من الأمور... مبَرهِنًا عليها من كلام الكوثري نفسه في هذا الكتاب العظيم بأسلوب علمي متين، لا وهن فيه، ولا خروج عن أدب المناظرة وطريق المجادلة بالتي هي أحسن بروح علمية عالية، وصبر علىٰ البحث والتحقيق، كاد أن يبلغ الغاية إن لم أقل: قد بلغها، كل ذلك انتصارًا للحق وقمعًا للباطل، لا تعصبًا للمشايخ والمذهب، فرحم الله المؤلف وجزاه الله عن المسلمين خيرًا».

وصف الأَلْبَانِي -أيضًا- الكلمة التعريفية لكتاب «الأدب المفرد» والتي كتبها المُعلِّمي اليماني بقوله: «هذا كلام جيد متين من رجل خبير بهذا العلم الشريف، يعرف قدر كتب السنة وفضلها وتأثيرها في توحيد الأمة». «صحيح الأدب المفرد» (ص٩).

وقد وصفه الشَّيْخ أحمد شاكر بـ«العلامة» في حاشيته علىٰ «تفسير الطبري» (١/ ٣٣).

ومما يُذكر للمناسبة: ما ذكره الزيادي في مقدمة «عمارة القبور» (ص٥٢-٥٥) أنه عثر علىٰ رسالة خطية للمعلمي بعث بها إلىٰ فضيلة الشَّيْخ أحمد شاكر، مبينًا فيها سبب تأليف «طليعة التنكيل»، ومنبهًا علىٰ الأخطاء المطبعية وتصرف بعض المعلقين عليها خارجًا عن مقصود الشَّيْخ، وسائلًا له عن بعض المهمات التي لم يهتد إليها، ثم قال: «وأنا منذ زمان أحب التعرف عليكم والاستمداد منكم، فيعوقني إكباري لكم وعلمي بأن أوقاتكم مشغولة بكبار الأعمال، كخدمة «المسند»، وأخيرًا قوي عزمي علىٰ الكتابة إليكم راجيًا العفو والمسامحة».

وأثنىٰ عليه الشَّيْخ محب الدين الخطيب في مقدمته لكتاب «كشف المخدرات والرياض المزهرات شرح أخصر المختصرات» (ص١٠) بقوله: «... حضرة العالم المحقق الشيخ: عبد الرحمن بن يحيىٰ المُعلِّمي الذي عَرف الناس فضله بما صدر عنه من تصحيح كثير من الكتب الإسلامية».

وذكر الشَّيْخ بكر بن عبد الله أبو زيد في كتابه «التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل» (ص٢٧) من تدور عليهم التحقيقات والتقييدات من المتقدمين والمتأخرين، حتىٰ بلغ الحافظ السخاوي، ثم ذكر آخرهم وهو: ذهبي العصر العلامة المحقق الشَّيْخ عبد الرحمن بن يحيىٰ اليماني، ثم علق علىٰ ذلك في الحاشية بقوله: «تحقيقات هذا الحبر نقش في حجر، ينافس الكبار كالحافظ ابن حجر، فرحم الله الجميع، ويكفيه فخرًا كتابه «التنكيل»..».

وقال (ص٤٧): «قال العلامة محمد بهجة البيطار:... ولم يتفق لي أن

دخلت المكتبة بمكة المكرمة مرة إلا ورأيته محافظًا علىٰ الوقت، مكبًّا علىٰ العلم، رحمه الله تعالىٰ».

وفاته:

قال ماجد الزيادي في مقدمة «عمارة القبور» (ص٨٩): «توفي المُعلِّمي رحمه الله سنة (١٣٨٦هـ) صباح الخميس من شهر صفر علىٰ سريره والكتاب علىٰ صدره.

وقد صلي عليه في المسجد الحرام وحضر جنازته خلق كثير من الفضلاء والوجهاء» اهـ.

فوائد ودرر العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المُعلِّمي اليماني:

قال (ص٤٩-١١٥): «**النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد**».

يمكن تقسيم آثار الشَّيْخ إلىٰ:

١- ما قام بتألفه.

٢- ما قام بتحقيقه وتصحيحه.

٣- ما شارك في تحقيقه وتصحيحه.

وقد تناول آثار الشَّيْخ من جهة التقسيم الأول: منصور السماري.

وقد تناول من جهة التقسيم الثاني: ماجد الزيادي.

وقد استوعب الفاضلان الحديث عن مؤلفات الشَّيْخ مع ذكر نبذة

مختصرة عن منهجه في بعضها، وسأتطرق لذكر بعض مؤلفات الشَّيْخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع ذكر نبذة مختصرة عن منهجه وتعريف بسيط للكتاب:

(١) كتاب «القائد إلىٰ تصحيح العقائد».

يقول الشَّيْخ محمد عبد الرزاق حمزة: وهو كتاب من أجود ما كتب في بابه في مناقشة المتكلمين والمتفلسفة الذين انحرفوا بتطرفهم وتعمقهم في النظر والأقيسة والمباحث، حتىٰ خرجوا عن صراط الله المستقيم الذي سار عليه النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، من إثبات صفات الله الكمال لله تعالىٰ من علوه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

حقق العلامة المؤلف هذه المطالب بالأدلة الفطرية والنقلية من الكتاب والسنة علىٰ طريقة السلف الصالح من الصحابة وأكابر التابعين، وناقش من خالف ذلك من الفلاسفة، كابن سينا، ورؤساء علم الكلام، كالرازي والغزالي والعَضُد والسعد، فأثبت بذلك ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه المحققة الشافية الكافية بأوضح حجة وأقوىٰ برهان.

(٢) كتاب «عقيدة العرب في وثنيتهم».

طبع ضمن «مجموع» يحتوي علىٰ خمس رسائل للمعلمي، إعداد ماجد الزيادي، وقد تحدث فيها الشَّيْخ عن توحيد المشركين وجمعهم بين الإيمان والشرك، وكيف دخلت الوثنية بلاد العرب، والمنشأ في نصب الأصنام، والتعريف بـ«اللات والعزىٰ».

(٣) تحقيق «الرد علىٰ الإخنائي واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية» تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الطبعة الأولىٰ منه طبعته المطبعة السلفية بتحقيق محب الدين الخطيب، أما الطبعة الثانية فبتحقيق الشَّيْخ المُعلِّمي طبعته الرئاسة العامة لإدارت البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

والشَّيْخ يكتفي في التخريج بـ«الصحيحين» إذا كان الحديث فيهما أو في أحدهما، فإن لم يجده خرجه من السنن الأربعة، فإن لم يجده خرجه من «الموطأ» و«مسند أحمد»، ولا ينقد ما كان مخرجًا في هذه الأصول، وما نقد سوىٰ حديث واحد، وهو: «من حج ولم يزرني فقد جفاني، ومن زارني بعد موتي فكأنما زراني في حياتي».

بلغ عدد الأحاديث بدون مكرر (١٢٧) حديثًا.

(٤) تحقيق «الجواب الباهر في زوار المقابر» تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية.

كثيرًا ما يعزو في التخريج إلىٰ تحقيقه لكتاب «الرد علىٰ الإخنائي»، ويظهر من تعليقه وتخريجه للأحاديث اعتناؤه بلفظ الحديث الوارد في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومقارنته ما يعزوه إليه مع التنبيه علىٰ الخلاف فيه.

(٥) تأليف «رفع الاشتباه عن معنىٰ العبادة والإله وتحقيق معنىٰ التوحيد والشرك بالله»، وهو «مخطوط».

ذكره في سبعة مواضع من كتابه «القائد إلىٰ تصحيح العقائد»، ويسميه اختصارًا: «العبادة».

قال في مقدمته: «استقرأت فيه الآيات القرآنية ودلائل السنة والسيرة والتاريخ وغيرها لتحقيق ما هي العبادة، ثم تحقيق ما هو عبادة لله تعالىٰ مما هو عبادة لغيره، يسر الله نشره».

قال منصور السماري (ص٤٤-٤٥): «وهذا المخطوط يقع في أربع مجلدات».

ثم قال في مقدمة كتابه كما ذكر السماري: «أما بعد، فإني قد تدبرت الخلاف المستطير بين الأمة في القرون المتأخرة في شأن الاستغاثة بالصالحين الموتىٰ وتعظيم قبورهم ومشاهدهم، وتعظيم بعض المشايخ الأحياء، وزعم بعض الأمة في كثير من ذلك أنه شرك وبعضها أنه بدعة وبعضها أنها من الدين الحق، ورأيت كثيرًا من الناس قد وقعوا في تعظيم الكواكب والروحانيين والجن مما يطول شرحه، وهو موجود في كتب التنجيم والتعزيم كـ«شمس المعارف» وغيرها، وعلمت أن مسلمًا من المسلمين لا يقدم علىٰ ما يعلم أنه شرك، ولا علىٰ تكفير من يعلم أنه غير كافر، ولكنه وقع الاختلاف في حقيقة الشرك...».

وذكر في (ص٤١١): «... وذكر عقيدة الصابئة وما قيل فيهم وفي عقائدهم، ووصفهم للكواكب بأنها أرباب آلهة، وأن الله تعالىٰ هو رب الأرباب وإله الآلهة...».

قال (ص٥٥-٦٥): «ومن مؤلفات ذهبي العصر ﷺ:

(٦) كتاب «دين العجائز» أو «يسر العقيدة الإسلامية».

قال الزيادي في (ص٣٧-٣٨): قال المُعلِّمي في أولها: «... أما بعد، فإن الناس قد تشعبوا في العقائد وتفرقوا فيها فِرقًا، وأمعنت كل فرقة في الانتصار لقولها ودفع ما عداه، وصارت كتب العقائد علىٰ ثلاث طبقات:

- مختصرات: يسرد مؤلفوها عقائد سلفهم ويلزمون أبناء تلك الفرقة بحفظها واعتقادها والاستيقان بها، ولا يذكرون حجة ولا دليلًا.

- متوسطات: يسوق مصنفوها عقائد فرقتهم ونقض ما احتج به قدماؤها عليها.

- مطوَّلات: يبسط فيها الخلاف مع ذكر كثير من الحجج، مع تدقيق الكلام بحيث يصعب المرام ويعتاض علىٰ الأفهام».

(٧) «مناقشة لبعض أدلة الصوفية في الرياضة».

قال الزيادي (ص٤٠): قال المُعلِّمي في أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، وأما وقوع بعض المسلمين في هذه الرياضة فمن طريقين: الغلو - النقل عن الأمم الأخرىٰ».

(٨) كتاب «الرد علىٰ المتصوفة القائلين بوحدة الوجود» أو «الرد علىٰ حسن الضالعي الداعي إلىٰ مذهب أهل الحلول والاتحاد في منطقة صبيا» رسالة

رد فيها علىٰ رجل يدعىٰ السيد حسن الضالعي، كان في «صبيا» يتظاهر بالحلول والاتحاد بحيث يرىٰ الشيء كالرجل والبقرة والشاة والدابة».

(٩) كتاب «صدع الدجنة في فصل البدعة عن السنة».

قال الزيادي (ص٣٦-٣٧): قال المُعلِّمي في أولها: «الحمد لله الهادي إلىٰ سواء الصراط، جاعل دينه عدلًا وسطًا بعيدًا عن التفريط والإفراط... وأكمل لهم الدين، وأتم النعمة علىٰ المؤمنين، ورضي الإسلام دينًا إلىٰ أن يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين...».

قال الزيادي: «وفي هذه الرسالة عرَّف السنة والبدعة، وناقش البدعة، وبين منزلة كتاب الشاطبي «الاعتصام»».

(١٠) كتاب «تحقيق البدعة».

قال السماري: (ص٤٧): رسالة قال المُعلِّمي في أولها: «... تحقيق معنىٰ التوحيد والشرك بالله، ونبهت في مقدمتها عن الأمور التي يحتاج لها الناس ويستندون إليها وهي غير صالحة لذلك... ورأيت الكتب والرسائل التي ألفت في التحذير من البدع منها ما لا يكاد يستفيد منه إلا العلماء ككتاب «الاعتصام» للشاطبي، ومنها ما هو غير محرر كـ«الباعث» لأبي شامة، ورأيت الكلام فيها يحتاج إلىٰ بسط، فآثرت إفرادها برسالة أقتصر فيها علىٰ ما لابد منه...».

(١١) قال (ص٦٤ -٦٥): «كتاب «مقام إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: هل يجوز تأخيره

عن موضعه عند الحاجة لتوسيع المطاف؟».

طبع في حياة المؤلف، وقد رجح في هذه الرسالة: «الجواز» وعارض هذه الفتوىٰ سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان، فألف في الرد كتابًا أسماه «نقض المباني من فتوىٰ اليماني»، و«تحقيق المرام فيما يتعلق بالمقام»، وقد أساء فيه للشيخ المُعلِّمي رحمه الله، فرد عليه مفتي الديار السعودية في زمانه: الشَّيْخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشَّيْخ بكتاب أسماه: «نصيحة الإخوان ببيان بعض ما في نقض المباني لابن حمدان من الخبط والخلط والجهل والبهتان»، وأعقبهما برسالة: «الجواب المستقيم في جواز نقل مقام إبراهيم».

وكذا رد عليه الشَّيْخ عبد الله بن زيد آل محمود رئيس المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر، في رسالة أسماها «تحقيق المقال في جواز تحويل المقام لضرورة توسعة المطاف بالبيت الحرام وفيه الرد علىٰ نقض البنيان لمؤلفه سليمان بن حمدان».

(١٢) قال (ص٧٨-٨٠): كتاب «الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء علىٰ السنة من الزلل والتضليل والمجازفة».

وهو رد علىٰ كتابٍ جمعه محمود أبو رية وسماه «أضواء علىٰ السنة المحمدية».

وقال عنه الشَّيْخ رحمه الله في مقدمة كتابه: «... طالعته وتدبرته فوجدته جمعًا وترتيبًا وتكميلًا للمطاعن في السنة النبوية، مع أشياء أخرىٰ تتعلق بالمصطلح

وغيره، وقد ألف أخي العلامة محمد عبد الرزاق حمزة، وهو علىٰ فراش المرض -عافاه الله- ردًّا مبسوطًا علىٰ كتاب أبي رية، لم يكمل حتىٰ الآن...».

قال المؤلف في «موسوعة المُعلِّمي اليماني» (ص٨٤-٩٠):

مؤلفاته:

«التنكيل». طبع الكتاب بتحقيق العلامة محمد بن ناصر الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ، وصدرت الطبعة الأولىٰ بعد أن طبع المُعلِّمي رَحِمَهُ اللَّهُ رسالته «طليعة التنكيل»، والتي هي عبارة عن نموذج من مغالطات الكوثري، كتب الكوثري رسالة بعنوان «الترحيب بنقد التأنيب» مبينًا فيها أخطاء وقعت في رسالة المُعلِّمي «الطليعة». فكتب المُعلِّمي رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة بعنوان «تعزيز الطليعة» بيَّن فيها الداعي لهذه الأخطاء، قال في أولها: «أما بعد، فهذه رسالة أردفت بها رسالتي «طليعة التنكيل» لمَّا وقفت علىٰ رسالة الأستاذ محمد زاهد الكوثري التي سماها «الترحيب بنقد التأنيب» يرد بها علىٰ الطليعة، وأسأل الله تبارك وتعالىٰ أن يوفقنا جميعًا لما يحبه ويرضاه».

بعد هذه الرسالة كتب المُعلِّمي رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة بعنوان: «شكر الترحيب» هذه الرسالة مقسمة إلىٰ قسمين:

- **القسم الأول:** في أشياء أخذها علىٰ الأستاذ وهو محق في الجملة.

- **القسم الثاني:** في أمور تجناها الأستاذ.

بعد كتابة المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ **«التنكيل» كتب رسالة بعنوان:** «تنزيه الإمام الشافعي عن مطاعن الكوثري» قال في أولها: «أما بعد، فإني وقفت علىٰ كتاب «تأنيب الخطيب» للأستاذ محمد زاهد الكوثري، ورأيته تعدىٰ ما يوافق عليه هو من توقير الإمام أبي حنيفة وحُسن الذب عنه إلىٰ الطعن في غيره من أئمة الفقه والحديث، جمعت كتابًا في رد الباطل من مطاعن الكوثري سميته «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل».

نقلنا أهم كتب المُعلِّمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ (ذهبي العصر).

ونقل بعض الفوائد من كتاب الفاضل إسلام محمود النجار «فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث» المسمىٰ بـ«بلوغ الأماني من كلام المُعلِّمي اليماني»:

قال (ص٤-٥): «فالحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلىٰ الهدىٰ، ويصبرون منهم علىٰ الأذىٰ، يحيون بكتاب الله الموتىٰ، ويبصرن بنور الله أهل العمىٰ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه! وكم من ضالٍّ تائهٍ قد هدوه! فما أحسن أثرهم علىٰ الناس وأقبح أثر الناس عليهم! ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، يقولون علىٰ الله وفي الله وفي الكتاب، يقولون علىٰ الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم،

فنعوذ بالله من فتن المضلين». من كلام الإمام أحمد رحمه الله في كتابه «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية» (ص٦).

وقد جاء المُعلِّمي رحمه الله في فترة كانت الأمة فيها في سبات عميق، وبُعدٍ عن النَّبعَيْن الصافِيَين: الكتاب والسنة، سوىٰ طائفة قليلة غريبة بين الناس، قائمة بأمر الله مصداقًا لحديث النبي ﷺ: «**لا يَزالُ مِن أُمَّتي أُمَّةٌ قائِمَة بأَمْر الله، لا يَضرُّهم مَن خذَلَهم ولا مَن خالَفهم، حتىٰ يأتِيَهم أمرُ الله وهم علىٰ ذلك**».

وقد كان المُعلِّمي رحمه الله أحد أولئك الأشاوس الأكابر الذين عملوا علىٰ هداية الأمة ونشر العلم الصحيح، ووقفوا لجيوش الباطل وكسروا هجماته وصولاته علىٰ جموع أهل السنة والحديث، وكان من أولئك الذين يعملون في صمت لإحياء منهج أهل السنة والجماعة أصحاب الحديث السلف الصالحين.

وقال (ص٧-٨): يقول علَم من أعلام الحديث والسنة في زمانه، وهو عبد الله بن الذهبي معلقًا علىٰ كلامه وشاكيًا حال أهل زمانه: «صدق والله، إن طالب الحديث شيء غير الحديث، اسم عرفي لأمور زائدة علىٰ ما يحصل ماهية الحديث، وكثير منها مراقٍ إلىٰ العلم، وأكثرها أمور يشغف بها المحدث من تحصيل النسخ المليحة وتطلب المعالي وتكثير الشيوخ والفرح بالألقاب والثناء، وتمني العمر الطويل ليروي، وحب التفرد، إلىٰ أمور لازمة للأغراض النفسانية لا الأعمال الربانية، فإذا كان طلبك لعلم الحديث النبوي محفوفًا بهذه الآفات فمتىٰ خلاصك إلىٰ الإخلاص؟!...».

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «علم الحديث بركته في تقويم خُلق المحدث أوَّلًا ثم فكره ومذهبه ثانيًا، فإذا رأيت حديثيًّا لم يتحسن خُلقه ولم يستقم فكره فافهم أن دراسته للحديث لأمر دنيوي، قد يكون للمال، قد يكون للظهور، فمشكلة من يشتغلون بالحديث أنهم لا يتأثرون به!!». «سؤالات الحويني للألباني» شريط رقم (٥).

فقراءة تراجم العلماء والصالحين تؤثر في تكوين الشخصية، وتحسين الطوية، وتطهير النية، وانكسار القلب لرب البرية، وتربي الفرد علىٰ الخصال الحميدة السوية، وتغرس في النفس الكثير من الفضائل، كحب العلم والسنة والغيرة والحمية، والاجتهاد في العبادة وغيرها من المناقب العلية، لاسيما قراءة تراجم أهل العلم المعاصرين، فإنه مع كثرة الفتن في هذه الأزمان وشيوع الجهل وقلة العلم وقلة الناصح والمعين وكثرة الضغوط والمحن نجدهم يصبرون ويصابرون لنصرة دين الله وإعلاء كلمته، فقراءة تراجمهم تذهب من النفس وحشة الغربة، وتنزع من القلب مهابة أهل الضلال والفتنة، وتبعث الأمل في النفس، وتعلي الهمة.

قال العلامة ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فسبيل طالب الكمال في طلب العلم الاطلاع علىٰ الكتب التي قد تخلفت من المصنفات، فليكثر من المطالعة، فإنه يرىٰ من علوم القوم وعلو هممهم ما يشحذ خاطره ويحرك عزيمته للجد، وما يخلو كتاب من فائدة، فالله الله! وعليكم بملاحظة سير السلف ومطالعة

تصانيفهم وأخبارهم، فالاستكثار من مطالعة كتبهم رؤية لهم، كما قيل:

فــاتني أن أرىٰ الــديار بطــرفي فلعلــي أرىٰ الــديار بمســمعي

إني أخبر عن حالي: ما أشبع من مطالعة الكتب، وإذا رأيت كتابًا لم أره فكأني وقعت علىٰ كنز...

ولو قلت: إني طالعت عشرين ألف مجلد كان أكثر وأنا بعدُ في الطلب، فاستفدت بالنظر فيها من ملاحظة سير القوم وقدر هممهم وحفظهم وعبادتهم وغرائب علومهم ما لا يعرفه من لم يطالع، فصرت استزري ما الناس فيه، وأحتقر همم الطلاب، ولله الحمد».

يقول الإمام ابن قتيبة الدينوري رحمه الله تعالىٰ: «قد كنا زمانًا نعتذر من الجهل، فقد صرنا الآن نحتاج إلىٰ الاعتذار من العلم!! وكنا نؤمل شكر الناس بالتنبيه والدلالة، فصرنا نرضىٰ بالسلامة، وليس هذا بعجيب مع انقلاب الأحوال، ولا ينكر مع تغير الزمان، وفي الله خلف، وهو المستعان...».

هذا في زمانه رَحِمَهُ اللهُ، فكيف بهذه الأزمان؟!!

وقال في (ص٩): قال ابن الجوزي في «صيد الخاطر» (ص٢١٦): «رأيت الاشتغال بالفقه وسماع الحديث لا يكاد يكفي في صلاح القلب إلا أن يمزج بالرقائق والنظر في سير السلف الصالحين؛ لأنهم تناولوا مقصود النقل، وخرجوا عن صور الأفعال المأمور بها إلىٰ ذوق معانيها والمراد بها، وما أخبرتك بهذا إلا بعد معالجة وذوق، لأني وجدت جمهور المحدثين وطلاب

الحديث همة أحدهم في الحديث العالي وتكثير الأجزاء، وجمهور الفقهاء في علوم الجدل وما يغالب به الخصم، وكيف يرق القلب مع هذه الأشياء؟! وقد كان جماعة من السلف يقصدون العبد الصالح للنظر إلىٰ سمته وهديه، لا لاقتباس علمه، وذلك أن ثمرة علمه هديه وسمته، فافهم هذا وامزج طلب الفقه والحديث بمطالعة سير السلف والزهاد في الدنيا ليكون سببًا لرقة قلبك».

قال (ص٢٠-٢٢): «الناظر في كتابات الشَّيْخ وتحقيقاته يتضح له جليًّا ما كان عليه الشَّيْخ المُعلِّمي اليماني من عقيدة سلفية واتباع لخير البرية، وأنه علىٰ عقيدة الفرقة المرضية أهل السنة والجماعة، بل كان الشَّيْخ رَحِمَهُ اللَّهُ من المنافحين عن عقيدة السلف، حيث كان من العلماء القلائل الذين بلغوا في إتقان مباحث العقيدة والمعرفة بالفِرق المخالِفة وأصولهم ما لم يبلغه غيره، فتجد في كتابه «القائد إلىٰ تصحيح العقائد» يقرر عقيدة السلف ويبطل ما خالفها من كلام الفرق المخالفة، ويجادلهم بالحجة والبرهان، بل إن الإنسان لَيقف معجبًا بسعة علم المُعلِّمي وإلمامه بأساليب المتكلمين وهو يجادلهم ويبطل حججهم، وسرعان ما يتذكر أسلوب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في مناقشاته وردوده علىٰ أهل الكلام».

يقول الشَّيْخ محمد عبد الرازق حمزة عن كتاب «القائد»:

«فرغت من قراءة كتاب «القائد إلىٰ تصحيح العقائد» للعلامة المحقق الشَّيْخ عبد الرحمن بن يحيىٰ المُعلِّمي اليماني فإذا هو من أجود ما كتب في بابه في مناقشة المتكلمين والمتفلسفة الذين انحرفوا بتطرفهم وتعمقهم في النظر

والأقيسة والمباحث حتىٰ خرجوا عن صراط الله المستقيم الذي سار عليه الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، من إثبات صفات الكمال لله تعالىٰ من علوه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ علىٰ خلقه علوًّا حقيقيًّا، وأن الإيمان يزيد وينقص حقيقة، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، وأن الأعمال جزء من الإيمان لا يتحقق إلا بالتصديق والقول والعمل...».

وكذلك تظهر جهود الشَّيْخ رَحِمَهُ اللَّهُ في نشر عقيدة السلف من خلال كتب العقيدة التي حققها أو شارك في تحقيقها، ومن ذلك:

١- «الجواب الباهر في زوار المقابر» لشيخ الإسلام.

٢- «لوامع الأنوار البهية في عقيدة الفرقة المرضية» للسفاريني.

٣- «الرد علىٰ الإخنائي» لابن تيمية.

وكذلك من خلال الردود التي كتبها في الرد علىٰ المبتدعة والزنادقة، وفيها يتضح نَفَسُه السَّلفي جليًّا وغيرته علىٰ عقيدة أهل السنة والجماعة، ومن ذلك:

- «القائد إلىٰ تصحيح العقائد».

- «إغاثة العلماء من طعن صاحب الوراثة في الإسلام».

- «الرد علىٰ المتصوفة القائلين بوحدة الوجود».

قال (ص٣٣):

«**قال المُعلِّمي اليماني** رَحِمَهُ اللَّهُ: إنه قد استقر في الأذهان واستغنىٰ عن إقامة

البرهان ما للعِلم من الشرف والفضيلة، وأنه هو الوسيلة لرفع الإنسان في المعنىٰ عما ارتفع عنه في الصورة من البهائم، ومما لا نزاع فيه أن العلوم تتفاوت في مقدرا ذلك الشرف».

«كل من كان له وقوف علىٰ الأمم والأفراد في هذا العصر علم أنه بحق يسمىٰ عصر العلم، ولكنه يرىٰ أنه مع ذلك يجب أن يسمىٰ بالنظر إلىٰ تدهور الأخلاق اسمًا آخر».

قال (ص٣٥) في «بلوغ الأماني من كلام المُعلِّمي اليماني»:

«**وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مِن أوسع أودية الباطل الغلو في الأفاضل، ومن أمضىٰ أسلحته أن يرمي الغالي كل من يحاول رده إلىٰ الحق ببغض أولئك الأفاضل ومعاداتهم، يرىٰ بعض أهل العلم أن النصارىٰ أول من غلَوْا في عيسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، كان الغلاة يرمون كل من أنكر عليهم بأنه يبغض عيسىٰ ويحقره ونحو ذلك، فكان هذا من أعظم ما ساعد علىٰ انتشار الغلو؛ لأن بقايا أهل الحق كانوا يرون أنهم إذا أنكروا علىٰ الغلاة نسبوا إلىٰ ما هو أشد الناس كراهية من بغض عيسىٰ وتحقيره.. وقريب من هذا حال الغلاة من الروافض وحال القبوريين وحال غلاة المقلدين».

وقال (ص٣٦):

«قد أكثر العارفون بالإسلام المخلصون له من تقرير أن كل ما وقع فيه المسلمون من الضعف والخور والتخاذل وغير ذلك من وجوه الانحطاط إنما كان لبُعدهم عن حقيقة الإسلام، وأرىٰ أن ذلك يرجع إلىٰ أمور:

- التباس ما ليس من الدين بما هو منه.

- ضعف اليقين بما هو من الدين.

- عدم العمل بأحكام الدين».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قد اختلط الحابل بالنابل، فطريق النجاة للعالِم أن يبدأ فيجرد نفسه من الأهواء، ويتدبر حق التدبر ما كان عليه الحال في عهد النبي ﷺ، فيأخذ بذلك ويدع ما يخالفه، وأما العامة منهم فهم إلىٰ خيرٍ إذا عقلوا وتركوا التعصب لما لا يعلمون، وتحروا الاحتياط لدينهم، والله يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم». «الفوائد المجموعة» (ص٢٧٩).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«اعلم أن الناس تختلف مداركهم وأفهامهم وآراؤهم، ولاسيما فيما يتعلق بالأمور الدنيوية والغيبية؛ لقصور علم الناس في جانب علم الله تعالىٰ وحكمته، ولهذا كان في آيات كثيرة يشكلها كثير من الناس، وقد أُلِّفت في ذلك كتب، وكذلك استشكال النص لا يعني بطلانه، ووجود النصوص التي يُستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفوًا، وإنما هو أمر مقصود شرعًا؛ ليبلو الله ما في النفوس ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعماء أبوابًا من الجهاد العلمي يرفعهم به درجات».

❋ ❋ ❋

الشَّيْخ المحقق
حسين سليم أسد الداراني(١)

ذكره الألباني في «السِّلْسِلَة الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص٣٧٦-٣٧٨) (١٢٣٢):

حديث: «أعف الناس قتلة أهل الإيمان».

«ضعيف» لاضطرابه وجهالته.

قال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«تنبيه: هكذا وقع في جميع المصادر المتقدمة: (أعف) من العفة، أي: أرحم الناس بخلق الله وأشدهم ابتعادًا عن التمثيل والتشويه بالمقتول، وكذلك وقع في الأصل المخطوط من «مجمع الزوائد»، لكن المصحح الذي قام على طبعه أفسده فجعله: (أعق) بالقاف! وقال معلقًا عليه:

«في الأصل: (أعف)».

وهذا من أعجب ما رأيت من التصحيح، بل التصحيف، فإن الأصل صحيح رواية ودراية، والمصحح بزعمه لا يظهر معناه هنا، فإن (أعق) من

(١) حسين سليم أسد الداراني السوري، أحد المحققين المعروفين في تحقيق بعض كتب الحديث، مثل «مسند أبي يعلىٰ»، و«مسند الدارمي»، و«صحيح ابن حبان» وغيرها.

(العق)، وهو القطع!

وحرَّف المصحح المشار إليه عنوان الباب الذي ترجم به المصنف الهيثمي للحديث بقوله: «باب حسن القتل».

فجعله «باب أعق القتل»!!

فالله المستعان...».

ولعلي أنقل مقالات الشَّيْخ الألْبَانِي رحمه الله في تحقيقات الشَّيْخ حسين سليم أسد، وليس معنىٰ ذلك التنقص من قدر الشَّيْخ، إنما هو اجتهاد الشَّيْخ رحمه الله، والمعصوم من عصمه الله، وقد يكون الصواب معه:

قال الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٦/ ٥٥٥):

«كنت خرجت الحديث من نسخة مصورة من «مسند أبي يعلىٰ» ثم طبع هذا «المسند» -والحمد لله- بِهِمَّة وتحقيق وتعليق الأخ (حسين سليم أسد) جزاه الله خيرًا، وقد بدا لي مما اطلعت عليه من تحقيقاته وتعليقاته أنه من الناشئين في هذا العلم، وأنه مثل كثير من أمثاله الذين تزبَّبوا قبل أن يتحصرموا، ولا أدل علىٰ ذلك من تطاوله علىٰ بعض الحفاظ المتقدمين، مثل الحافظ ابن حجر، الذي رد عليه قوله بجهالة مَن وثَّقه ابن حبان، واحتج عليه برواية الشيخين عن بعض الرواة، وليس له إلا راو واحد...». اهـ.

قال الألْبَانِي في «صحيح موارد الظمآن إلىٰ زوائد ابن حبان» (ج١/ ص٣١-٥٠):

«الرد علىٰ الداراني:

بيد أنه قد ظهر أخيرًا بعض الناشئين في هذا العلم، الذين نرىٰ أنهم لا

يزالون في أول الطريق بالنظر لكثرة أخطائهم تأصيلًا وتفريعًا، وهم لكثرتهم في هذا الزمان يقل ذلك منهم ويكثر، كلٌّ حسب ممارستهم ونبوغهم وإخلاصهم للعلم الشرعي بعامة، ولهذا العلم الشريف بخاصة، وجمهورهم ممن يذكرني ما نراه منهم -من بالغ أخطائهم تصحيحًا وتضعيفًا- بلطيف قول الحافظ الذهبي في أمثالهم: «يريد أن يطير ولما يريش»! ومثله المَثل المعروف: (تزَبَّب قبل أن يتحصرم)، وتكون العاقبة كما جاء في الحكمة: (من استعجل الشيء قبل أوانه ابتلي بحرمانه)!

والأنكىٰ من ذلك مخالفة قول رب العالمين في كتابه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] وقوله تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

فكيف يكون حال من تعدىٰ طَوره من أولئك المشار إليهم، ويَردُّ بجهل بالغ وجرأة عجيبة علىٰ أهل العلم بهذا الفن النابغين فيه، ويكرر ذلك بمناسبة وبغير مناسبة، أعني الأخ حسين سليم الداراني السوري، الذي بدأت آثاره تظهر في بعض تحقيقاته ومنشوراته من بعد هجرتي من دمشق سنة ١٤٠٠ هـ ببضع سنين، وقد رددت عليه كثيرًا من تعدياته وأخطائه التي لا يمكن حصرها لكثرتها في عديد من مؤلفاتي وتحقيقاتي، كـ«السلسلتين» في المجلدات الأخيرة منها، لأنه لم يكن معروفًا من قبلها، ومثل «صحيح الترغيب» وقسيمه «الضعيف»، وبصورة خاصة في هذا «صحيح الموارد» وقسيمه -أيضًا- لكثرة أوهامه فيها

كثرة عجيبة متنوعة، ولعله يتيسر لي ذكر نماذج منها في هذه المقدمة.

لقد كنت أود للأخ سليم أن يوقف بحثه ونشاطه في نشر بعض كتب الحديث الأصول التي لم تطبع بعد، أو طبعت ولكن طبعات تجارية، فيقوم هو بتحقيقها وإعادتها إلىٰ ما تركها عليه مؤلفوها أو قريبًا من ذلك، ومن شرح غريب ونحوه، فإنه أهل لذلك لو شاء فيما يبدو لي؛ لنشاطه في البحث، ثم يعمل لنشرها، فينتفع بذلك العلماء وطلاب العلم بإذنه تعالىٰ، ولا يتعدىٰ ذلك إلىٰ ما لا يتقنه من التصحيح والتضعيف والتوثيق والتجريح، فذلك ما لا يحسنه إلا ﴿ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ [الواقعة:١٣، ١٤] والأمثلة التي أشرت إليها كافية في إسداء مثل هذه النصيحة، فكيف بالآتي بعد؟!

فإن الذي يعنيني هنا سبب شذوذه ومخالفته لكافة علماء المصطلح في اشتراطهم الحفظ في الثقة علىٰ التفصيل الذي سبق بيانه، وأنه الجهل مقرونًا بالعُجب والغرور والتقليد الأعمىٰ، مع الدفاع عن رأيه ومذهب مقلده بحماس غريب كأنه أتىٰ بشيء لم تستطعه الأوائل، مما ذكرني بالحديث الذي يرويه بعضهم: «حبك الشيء يُعمي ويُصِم»، وقول الشاعر:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوىٰ فصادف قلبًا خاويًا فتمكنا!

هذا هو الذي أصاب الأخ سليم -عافانا الله وإياه-، وإلا فكيف يعقل انحرافه عن جادة العلماء الذين وقفوا علىٰ مذهب مقلَّده ووهَّنوه، فينبري هو بالرد عليهم بغير علم ولا كتاب منير، وإنما بشبهة عرضت له ظنها عِلمًا، ثم بنىٰ

عليها علالي وقصورًا، كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ؟!

لقد كان يكفيه إذا تبنىٰ توثيق مقلَّدِه أن يمضي عليه في تخريجاته وتصحيحاته، أما أن ينصب نفسه منصب العالِم الحافظ النَّقاد المتمكن من معرفة أقوال الحفاظ الذين تتابعوا علىٰ خلاف رأيه الذي استقاه من مذهب مقلده، وقد أبانوا عما فيه من العكر، فهو -والله- مما لا يستقيم في عقل عاقل يدري ما يخرج من فيه أو يسيل به قلمه! ذلك لأن التقليد ليس علمًا باتفاق العلماء، فمن أراد الرد عليهم وجب أن يكون رده بعلم، وإلا وسعه قوله تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣] ولا يسأل من شذ عنهم وظهر خطؤه.

لقد عقد الرجل بحثًا في مقدمة طبعته لكتاب الهيثمي هذا «موارد الظمآن» في أربع صفحات (١/ ٥٠-٥١)، افتتحه بنقل أقوال الحفاظ الذي نسبوا ابن حبان إلىٰ التساهل كابن الصلاح والعراقي والعسقلاني والسخاوي وغيرهم، هذا في المتن، ثم أخذ في الرد عليهم في التعليق فقال بعد أن حكىٰ عن النووي أن الجمهور لا يحتج بمجهول العدالة وهو معروف العين برواية عدلين:

«**ولكن ما أكثر ما تصافح أعيننا عبارة:** ووثقه ابن حبان علىٰ عادته في توثيق المجاهيل»!

قلت: وكأنه يغمز مني وربما من غيري -أيضًا-، وهكذا فهو من إنصافه وعدالته! لا يذكرني في كل ما وقفت عليه من كلامه إلا ناقدًا، وأهلًا به حين يكون صوابًا، ثم قال:

«**وأقوال أخرىٰ مثل قول الحافظ ابن حجر**:... أبو سلمة الجهني، حدث عنه فضيل بن مرزوق لا يُدرىٰ من هو؟ وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»... والحق أنه مجهول الحال...».

وبعد التتبع وجدنا أن المجاهيل الذي يوثقهم ابن حبان -كما يزعم الكثير- فريقان:

الفريق الأول: وهم الذين لا يروي عنهم غير واحد، وهو الأهم.

الفريق الثاني: وهم الذين روىٰ عنهم أكثر من واحد!!

وقال الأَلْبَانِي كما في مقدمة «صحيح موارد الظمآن» (ص٣٤- ٤٠):

«في هذا التمثيل -في المثال الذي ذكره سابقًا- تضليل للقراء من ناحيتين:

الأولىٰ: إيهامه إياهم أن الراوي المشار إليه احتج به الشيخان، وهذا كذب، وأرجو أن لا يكون قد تعمده، وإنما أتي من جهله أو تقميشه وقلة تحقيقه، ذلك لأنهما إنما أخرجا له متابعة، كما قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٦/ ٢٨٨).

الراوي هو «عبد الرحمن بن نمر اليحصبي».

قال الحافظ: «لم يخرج له الشيخان سوىٰ حديث واحد في الكسوف، وهو متابعة»!

والآخر: قوله: إنه من الثقات، وهذا خلاف الواقع -أيضًا-، فإنه مختلف

فيه، فضعفه ابن معين وأبو حاتم وابن عدي، ووثقه ابن البرقي والذهلي، وإن مما لا شك فيه أن هؤلاء الأئمة الذين ضعفوه هم أقعد بهذا العلم وأعرف وأشهر من هذين اللذين وثقاه، وإن كان تبعهما ابن حبان بقوله في «الثقات» (٧/ ٨٢) -لأن البحث إنما يدور حول تساهله-: «من ثقات أهل الشام ومتقنيهم».

نعم، لا ينافي التضعيف المذكور قول أبي زرعة الدمشقي: «حديثه عن الزهري مستوي».

فليت شعري ما هو ملحظ الداراني في مخالفة هؤلاء الحفاظ جميعًا المتقدمين منهم والمتأخرين، المجرحين منهم والمحققين؟!

أهو شيء جهلوه أو غفلوا عنه وعلمه هو أو اكتشفه هو؟!

نعم، لقد بدا لنا ما هو، في هذا المثال الذي ضربه هو أنه باختصار قلبه للحقائق وإيهامه القراء أن (الشيخين)، وثَّقا مَن ليس بثقة، واستكباره عن التسليم لأئمة ثقات شهدوا القمر بالأبصار!».

قال الأَلْبَانِي في «صحيح موارد الظمآن» (ص٣٩-٤١).

«ثم إن الأخ الداراني -هداه الله- زاد في المغالطة وضرب الأمثلة الخارجة عن الموضوع، فذكر أسماء بعض الصحابة رضي الله عنهم ممن خرَّج لهم الشيخان ولم يرو عنهم إلا واحد! نقل ذلك عن الإمام النووي! وابن الصلاح!

فأقول: لقد تجاهل الداراني -عفا الله عنه- حقيقةً اتفق عليه أهل السنة،

وهي أن الصحابة كلهم عدول بتعديل الله إياهم في آيات كثيرة وأحاديث شهيرة، فلا داعي للإطالة، فمن شاء راجع كتب المصطلح، فانظر مثلًا: «فتح المغيث» للحافظ السخاوي (٣/ ١٠٠-١٠٦).

فإذا كان الأخ الداراني يعرف هذه الحقيقة ويؤمن بها فإنا نقول له: إن قياسك غير الصحابة -من التابعين ومن بعدهم الذين هم بحاجة إلىٰ أن يعدَّلوا من بعض البشر- كيف صح في عقلك أن تقيسهم علىٰ الصحابة الذين عدلهم الله تبارك وتعالىٰ؟! تالله إن هذا لمن أبطل قياس يقوله رجل يدري ما يخرج من فيه!

ومن الأمثلة علىٰ ذلك: (زينب بنت كعب بن عجرة) راوية حديث (الفريعة) التي أمرها ﷺ أن تمكث في بيتها بعد وفاة زوجها... فهي ممن لم يرو عنها غير ثقتين، ولم يوثقها غير ابن حبان، ومع ذلك فقد صححتُ حديثها لأنه صححه جمع من الحفاظ، مثل محمد بن يحيىٰ الذهلي، والترمذي، وابن الجارود، وابن حبان، والحاكم، والذهبي، وابن القيم، واحتج بها الإمام أحمد، إلىٰ كونها تابعية زوج أبي سعيد الخدري، وقيل: إنها صحابية.

ومن أوهام الداراني: أنه صحح إسناد حديثها هناك دون أن يحقق أنها ثقة ولو بنقل توثيق (مقلَّده) ابن حبان إياها!!».

قال الألْبَانِي في «صحيح موارد الظمآن» (ص٥٠):

«بعد هذا البيان الجامع الموجز أقول:

علىٰ الأخ الداراني أن يعود إلىٰ رشده ويتوب إلىٰ ربه من غروره وعجبه، وأن

يصلح موقفه مع الأئمة وحفاظ الأمة، وبخاصة من رمىٰ منهم بالجهل، وأعظم من ذلك كله -وهو المقصود الأكبر من هذا الرد كله-: أن يعيد النظر في تلك الأحاديث الضَّعِيفَة التي صححها، والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله!!».

ومن بين مقالات الأَلْبَانِي رحمه الله عن مثل هذه الآفة التي انتشرت، وهي «إعجاب كل ذي رأي برأيه»! قال في «سلسلة الهدىٰ والنور» (٨٦١):

«آفة الشباب المسلم في العصر الحاضر هو أنهم لمجرد أن يشعروا بأنهم عرفوا شيئًا من العلم لم يكونوا من قبل علىٰ علم به رفعوا به رؤوسهم وظنوا أنهم قد أحاطوا بكل شيء علمًا!

فتسلط عليهم الغرور والعجب، ونخشىٰ أن يشملهم قول الرسول ﷺ: **«ثَلاثٌ مُهلِكاتٌ: شُحٌّ مُطاعٌ، وهَوًىٰ متَّبَع، وإعجابُ كلِّ ذي رأيٍ برَأيِه»**..».

وأنقل ما ذكره المحدث الأَلْبَانِي رحمه الله عن تحقيقات الشَّيْخ حسين سليم أسد من بعض كتبه:

قال الأَلْبَانِي رحمه الله في مقدمة «الضَّعِيفَة» (ج٤/ ص٧-٨)»:

«وثمة ناشئ جديد -فيما علمتُ- له جهود مشكورة في إخراج «مسند أبي يعلىٰ» إلىٰ عالم المطبوعات، ولو أنه لم يتم بعد، له عليه تعليقات كثيرة في تخريج أحاديثه وتصحيحها وتضعيفها، فأنصح له أن يقف في جهوده عند التخريج فقط، وأنه إن صحَّح أو ضعَّف فبالاعتماد علىٰ الحفاظ المعروفين بالتمكن في هذا المجال، فقد رأيته صحح حديثًا مع ضعف أحد رواته عنده -

أيضًا- لأن له متابعًا بزعمه، وادعىٰ أن إسناده صحيح لتوهمه أن بعض رواته من الثقات، وليس كذلك، لأنه اختلط عليه راوٍ بآخر، ثم هو لو صح إسناده لم يجز تقوية الضعيف به لأنه موقوف، بل هو علة أخرىٰ فيه، ولأنه مختصر عنه.

لهذه الأمثلة وغيرها أنصح لكل من يكتب في مجال التصحيح والتضعيف أن يتَّئِد ولا يستعجل في إصدار أحكامه علىٰ الأحاديث إلا بعد أن يمضي عليه دهر طويل في دراسة هذا العلم في أصوله، وتراجم رجاله، ومعرفة علله، حين يشعر من نفسه أنه تمكَّن من ذلك كله نظرًا وتطبيقًا بحيث يجد أن تحقيقاته - ولو علىٰ الغالب- توافق تحقيقات الحفاظ المبرزين في هذا العلم، كالذهبي والزيلعي والعسقلاني وغيرهم.

أنصح بهذا لكل إخواننا المشتغلين بهذا العلم حتىٰ لا يقعوا في مخالفة قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء:٣٦].

ولكي لا يصدق عليهم المثل المعروف: «تزبَّب قبل أن يتحصرم».

ولا يصيبهم ما جاء في بعض الحكم: «من استعجل الشيء قبل أوانه ابتلي بحرمانه».

ذاكرًا مع هذا ما صح من قول بعض السلف: «ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ»..». انتهىٰ

❋ ❋ ❋

الشَّيْخ المحدث
حبيب الرحمن الأعظمي رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]

ذكره الألباني في «السِّلْسِلَة الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص٤٦٠ -٤٦١) حديث (١٢٩٧): في الحديث الذي أخرجه ابن سعد في «الطبقات»، وابن أبي خيثمة في «التاريخ»، وابن أبي عاصم في «الآحاد»، والبزار في «مسنده»، والطبراني في «مسند الشاميين»:

حديث: «لتقاتلن المشركين حتىٰ تقاتل بقيتكم الدجال علىٰ نهر بالأردن، أنتم شرقيَّه وهم غربيه، وما أدري أين الأردن يومئذ من الأرض».

«ضعيف» آفته محمد بن أبان القرشي. قال الذهبي في «الميزان»: «ضعفه أبو داود وابن معين، وقال البخاري: ليس بالقوي». وذكره ابن حبان في

(١) حبيب الرحمن بن صابر بن عناية الله الأعظمي، أحد أبرز علماء الحديث في شبه القارة الهندية، وهو مؤسس المعهد العالي في ماؤ، ورئيس هيئة التدريس بجامعة مفتاح العلوم في المدينة نفسها، وقد درس العلوم العربية والإسلامية علىٰ أيدي أساتذة أجلاء، وقضىٰ شطر عمره في التدريس والتأليف، ونشر مخطوطات عديدة بعد تحقيقها، منها تحقيق «سنن سعيد بن منصور»، وتحقيق «المسند» للحميدي، وتحقيق «المصنف» لابن أبي شيبة، وغيرها، ولد سنة (١٣١٩هـ)، وتوفي سنة (١٤١٢هـ). انظر: «تتمة الأعلام» (١/ ١٢٥، ١٢٦)، و«ذيل الأعلام» (ص٦٤)، و«تكملة معجم المؤلفين» (ص ١٣٩).

«الضعفاء والمتروكين» (٢/ ٢٦٠).

قال الأَلْبَانِي:

«وأما قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٤٩): «رواه الطبراني والبزار ورجال البزار ثقات». **وأقره الشَّيْخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه علىٰ «كشف الأستار» وذلك من أوهامهما، فإنه عند البزار من طريق محمد بن أبان القرشي -أيضًا- وفي اعتقادي أن سبب الوهم هو أنهما ظنَّا أنه محمد بن أبان بن وزير البلخي وهو ثقة حافظ من شيوخ البخاري وليس به».**

(تنويه):

قال الأَلْبَانِي:

«كتبت هذا لمَّا كثر السؤال عنه بمناسبة احتلال اليهود للضفة الغربية من الأردن أول حزيران سنة ١٩٦٧م. أخزاهم الله وأذلهم وطهر البلاد منهم ومن أعوانهم».

الشَّيْخ حبيب الرحمن الأعظمي رَحِمَهُ اللَّهُ من متعصبة الأحناف، وذلك من خلال مؤلفاته وتحقيقاته.

قال الشَّيْخ صلاح الدين مقبول أحمد في «زوابع في وجه السنة» (ص٢١٩): «وقد قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرسالة» (ص٢١٩): وأما ما نخالف حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثابتًا عنه فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله، وليس ذلك لأحد، ولكن قد يجهل الرجل السُّنة فيكون له قول يخالفها لا أنه عمد

خلافها، وقد يغفل المرء ويخطئ في التأويل».

وقال (ص٢٢٣): «ولا تزال تصدر كتب وبحوث في إقناع الناس علىٰ ما هم عليه من محض التقليد، وأسوأ أمثال في هذا الباب هو كتيب معاصر مسمىٰ بـ«أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء» واسمه ينبئ عن نوايا مؤلفه، كأن الذنب كل الذنب الأحاديث الشريفة، لا لمن يعمل بها من المقلدة، والسبب في وقوعه في الهوة أنه يستنبط الحكم الكلي من الأحاديث الجزئية لإثبات ما يراه من الالتزام بالتقليد.

فالكتاب عبارة عن محاولة مستميتة لإقناع الناس بمحض التقليد، وصدهم عن قبول الحق، وزد إلىٰ ذلك أنه يلمز ويهمز من يدعو إلىٰ العمل بالحديث وترك التقليد الأعمىٰ، ويرميهم بالجهل، ويدعي أن الدعوة إلىٰ العمل بالحديث الآن يعتبر هدمًا لبناء السنة، فنسأل الله السلامة».

«... وقد رد الشَّيْخ الأَلْبَانِي علىٰ هذا الكتيب في مقدمة الطبعة الثالثة من كتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات»، وهناك كتيب آخر في نفس الموضوع باسم «لزوم اتباع مذاهب الأئمة حسمًا للفوضىٰ الدينية» للمدعو الشَّيْخ محمد الحامد، يحاول فيه فرض التقليد علىٰ الناس مما يندىٰ له جبين التقليد، ونعوذ بالله من هذا الخذلان...».

لعل الشَّيْخ عبد الحي اللكهنوي رَحِمَهُ اللَّهُ قال في أمثال هؤلاء في كتابه «الفوائد البينة في تراجم الحنفية» (ص١١٦): «وإلىٰ الله المشتكىٰ زماننا، حيث

يطعنون على من ترك تقليد إمامه في مسألة واحدة لقوة دليلها ويخرجونه عن جماعة مقلديه، ولا عجب منهم فإنهم من العوام، إنما العجب ممن يتشبه بالعلماء ويمشي مشيهم كالأنعام».

وقال (ص٢٢٦):

«قال الشافعي: قيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم، رأيت رجلًا لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهبًا لقام بحُجته».

وقال الشافعي: «من أراد الحديث الصحيح فعليه بمالك، ومن أراد الجدل فعليه بأبي حنيفة، ومن أراد التفسير فعليه بمقاتل بن حيان».

وقال مالك في الشافعي: «ما يأتيني قُرَشي أفهم من هذا الفتى -يعني الشافعي-».

وقال أحمد: «كان الفقهاء والمحدثون صيادلة، فجاء الشافعي طبيبًا صيدلانيًّا، ما رأت العيون مثله»..».

وقال في «زوابع في وجه السنة» (ص٢٣٢-٢٣٣):

قال أبو شامة المقدسي رحمه الله: «ومن العجب أن كثيرًا منهم إذا ورد على مذهبهم أثر عن بعض أكابر الصحابة يقول مبادرًا بلا حياء وحشمة: «مذهب الشافعي الجديد أن قول الصحابي ليس بحجة»، ويرد قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولا يرد قول أبي إسحاق والغزالي، ومع هذا يرون مصنفات أبي إسحاق وغيره

مشحونة بتخطئة المزني وغيره من الأكابر فيما خالفوا فيه مذهبهم، فلا تراهم ينكرون شيئًا من هذا!!. «مختصر المؤمل» لأبي شامة (ص٧١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وجمهور المتعصبين لا يعرفون من الكتاب والسنة إلا ما شاء الله، بل يتمسكون بأحاديث ضعيفة وآراء فاسدة، أو حكايات عن بعض العلماء والشيوخ قد تكون صدقًا وقد تكون كذبًا، وإن كانت صدقًا فليس صاحبها معصومًا، يتمسكون بنقل غير مصدَّق عن قائل غير معصوم ويدَعون النقل المصدق عن القائل المعصوم، وهو ما نقله الثقات الأثبات من أهل العلم ودوَّنوه في الكتب الصحاح عن النبي ﷺ...». «فتاوىٰ شيخ الإسلام» (٢٢/ ٢٥٤-٢٥٥).

وقال الإمام ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ **في «تلبيس إبليس» (ص١٢٠)**: «ومن ذلك -إي: من تلبيس إبليس علىٰ الفقهاء- أن أحدهم يتبين له الصواب مع خصمه ولا يرجع، ويضيق صدره كيف ظهر الحق مع خصمه؟ وربما اجتهد في رده مع علمه أنه الحق، وهذا من أقبح القبيح؛ لأن المناظرة إنما وضعت لبيان الحق».

وقد قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما ناظرت أحدًا فأنكر الحجة إلا سقط من عيني، ولا قبلها إلا هبته، وما ناظرت أحدًا فباليت مع من كانت الحجة، إن كانت معه صرت إليه».

وقال (ص٢٥٣ -٢٥٥): عرفنا آراء كبار علماء الحنفية في العصر الحاضر في شبه القارة الهندية، الذين نذروا حياتهم للدفاع عن المذهب الحنفي وإثبات

أنه هو المذهب الصحيح الموافق للأحاديث النبوية، وفي سبيل ترجيح المذهب لا يتأخرون عن رفض بعض أحاديث «الصحيحين» أو تأويلها بما لا تتحمله اللغة العربية.

ومن بين ذلك: تحريف في «مسند الحميدي»:

وردت رواية عبد الله بن عمر في رفع اليدين في الصلاة في «مسند الحميدي» كما يلي:

«**حدثنا الحميدي قال:** ثنا الزهري قال: أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه قال: «رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا أراد أن يركع، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع فلا يرفع ولا بين السجدتين».

هكذا وردت هذه الرواية محرَّفة في «مسند الحميدي» المطبوع بتحقيق الشَّيْخ حبيب الرحمن الأعظمي، ولما كان هذا التحريف في الرواية يوافق مذهب الحنفية في ترك رفع اليدين في الصلاة تناولتها عديد من الصحف والمجلات في أوساط الأحناف في شبه القارة الهندية بالنشر والدعاية في تأييد المذهب؛ لأنه حديث وحيد في الموضوع وَرَد بسند صحيح متفق عليه لدىٰ أئمة الصنعة.

انبساط الشَّيْخ الأعظمي لهذا التحريف:

وعلىٰ هذا كان طبيعيًّا انبساط الشَّيْخ حبيب الرحمن الأعظمي لهذه الرواية، فعلَّق عليها خلاف عادته.

وقال (ص٢٥٦): والشَّيْخ الأعظمي لا يُعذر عند الباحثين في عدم الإشارة إلىٰ التحريف في هذه الرواية، بل ملابسات التحقيق تنم عن تعمده في هذا الأمر؛ لأنه اطلع علىٰ نسخة الظاهرية -أيضًا- وقابل نسخته عليها.

إن تعجب فعجب من هذا الخذلان في السكوت علىٰ هذا التحريف في الحديث النبوي بدون الإشارة إليه، مع أنه أشار إلىٰ نسخة الظاهرية عند التعليق علىٰ الحديث.

ولو ذكر ما في نسخة الظاهرية حتىٰ في «الاستدراك والتعقيب علىٰ المجدل الثاني» لكفاه عذرًا عند الناس، والله يتولىٰ السرائر، ولكن لم يفعل ذلك -أيضًا- مع أنه استدرك علىٰ تعليق الحديث رقم (٦١٥) الذي هو بعد الرواية المحرَّفة فورًا، كذا لم يذكره في جدول تصحيح الأخطاء -أيضًا- وذكر خطأً واقعًا في التعليق رقم (٥) من الحديث رقم (٦١٣) قبل التعليق (رقم ٥) الذي يتعلق بالرواية المحرَّفة.

قال (ص٢٥٨-٢٥٩): إن دل هذا التغاضي عن التحريف في هذه الرواية علىٰ شيء فإنما يدل علىٰ أنه أعماه التقليد وأصمه عن سماع القول المفيد، فغفل عن معرة الكذب في الحديث في موافقة الحديث، حتىٰ هان عليه أن يقول بلا حياء وحشمة: «ولم يتعرض أحد من المحدثين لرواية الحميدي هذه»!!

وما هي بأول قارورة كسرت، وهدف هذا الأسلوب الماكر التعيس في تحريف الأحاديث هو إقناع الجهلة بما هم عليه من العمل خلاف السنة الثابتة،

وهذا يخالف مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم التي تنشأ من الاشتغال بعلم الحديث النبوي، فنسأل الله السلامة.

علم الحديث يناسب مكارم الأخلاق:

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «علم الحديث شريف يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وهو من علوم الآخرة، ومن حُرمه حُرم خيرًا عظيمًا، ومن رُزقه نال فضلًا جزيلًا، فعلىٰ صاحبه تصحيح النية وتطهير قلبه من أغراض الدنيا».

قال الشَّيْخ صلاح الدين مقبول (ص٢٥٩-٢٦٠):

تحامل الأعظمي علىٰ الأَلْبَانِي:

من قرأ ردَّه علىٰ العلامة الأَلْبَانِي يشهد علىٰ أنه بعيد من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، لأن الأعظمي لم يترك كلمة في المعاجم تدل علىٰ التجهيل والتضليل إلا نعت الأَلْبَانِي بها، ومنها:

(١) «الشَّيْخ ناصر الدين الأَلْبَانِي شديد الولوع بتخطئة الحذاق من كبار علماء الإسلام.. ويكثر من ذلك حتىٰ يظن الجهلة والسذج من العلماء أن الأَلْبَانِي نبغ في هذا العصر نبوغًا يندر مثله».

(٢) «الأَلْبَانِي لم يتلق العلم من أفواه العلماء... فما له وللعلم ولم يتعلم، وقد بلغني أن مبلغ علمه «مختصر القدروي» وجل مهارته في تصليح الساعات ويعترف بذلك هو ويتبجح».

(٣) «زعم الأَلْبَانِي أن المباركفوري صاحب «التحفة» حنفي، كما في فهرس «المسح علىٰ الجوربين». والواقع أن المباركفوري من مشاهير السادة المعاندين للأئمة الأربعة، وإن كان الأَلْبَانِي في شك من هذا فليسأل تلميذه: الشَّيْخ تقي الدين الهلالي المراكشي».

قلت: ومن المعلوم تحامل متعصبة الأحناف علىٰ العلامة عبد الرحمن المباركفوري، فهو عالم متبع غير مقلد لأحد تقليدًا أعمىٰ، فإذا استبانت عنده سنة النبي ﷺ لا يقدم عليها قول أحد كائنًا من كان، كما في «تحفة الأحوذي»، وطبعًا هذا لا يعجب الشَّيْخ الأعظمي، وهو تلميذه الكوثري، وذكر الأعظمي العلامة الدكتور تقي الدين الهلالي المراكشي بدون مناسبة، وهذا يدل علىٰ أنه متضايق من شخصيته الجبارة العملاقة، ومعروف أن الدكتور الهلالي من المعروفين باتباع السنة والدفاع عن الحديث والتمسك به عقيدة ومنهجًا.

وأخيرًا كتب الدكتور كتابًا قيمًا في تنبيه جماعة التبليغ علىٰ أخطائهم، وأظن أن الأعظمي الآن يضيق به ذرعًا أكثر مما كان عليه من قبل، ولله الحمد والمنة.

ومنها قوله في «الصحيحة» (٣/ ١٨٨): «هذا تحقيق استفدناه من تحقيقات الأئمة».

فإن هذا كلام لم تتسع آفاق علمه، ولو اتسعت لعلم أن محدث الهند الشَّيْخ النيموي سبقه إلىٰ هذا التحقيق...

والنيموي: هو الشَّيْخ محمد ظهير أحمد شوق النيموي الحنفي (١٣٢٢هـ)

قضىٰ حياته في إرساء قواعد الحنفية وتأييدها، له مباحث ومناقشات حول المسائل الخلافية، ومن مؤلفاته: «آثار السنن» جمع فيه الأحاديث المؤيدة للمذهب الحنفي. «جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة» (ص١٤٨).

وكتاب «آثار السنن» أُلف لمضاهاة «بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر، لأنه كتاب جمع فيه مؤلفه البارع المحدث أحاديث الأحكام بكل دقة ومهارة، ولم يعجب النيموي هذا العمل الجاد في بيان الأحكام في ضوء الأحاديث الصحيحة الثابتة، فألف «آثار السنن» ليقوي مذهب الحنفية، وقد رد المباركفوري علىٰ «آثار السنن» بكتابه «أبكار المنن» ففي هذه الظروف والملابسات يمكن فهم عقلية الأعظمي في ذكر المباركفوري والهلالي بهذا الجفاء.

قال الشَّيْخ صلاح الدين مقبول أحمد (ص٢٦٢-٢٦٣):

«قال الدكتور عبد الرحمن الفريوائي وهو يذكر تلامذة الشيخ محمد أنور شاه الكشميري: والشَّيْخ حبيب الرحمن الأعظمي أحد مشاهير الحنفية في هذا العصر، تخرج في الدار علىٰ الكشميري، وهو شديد التمسك بالمذهب الحنفي الذي يتعصب له، لما تدل عليه مؤلفاته الأردية في المسائل الخلافية والمناقشات الجدلية مع علماء أهل الحديث...».

قال (ص٢٦٥):

«ولما كان حبيب الرحمن الأعظمي يدافع عن السنة حتىٰ تحامل علىٰ أئمة أهل الحديث، ومنها تحامله علىٰ الإمام البخاري، إذا كان هذا الاختلاف

مع المحدثين ينبني علىٰ الغيرة علىٰ السنة والدفاع عنها حتىٰ لا يتعبد الله سبحانه، فلماذا شلَّت يده من الرد علىٰ «تبليغي نِصَاب» (المقرر التبليغي) للشيخ محمد زكريا الحنفي الذي يحتوي علىٰ سيل من الخرافات والواهيات، وانتشر الكتاب بصورة رهيبة في الأوساط الدينية بواسطة جماعة التبليغ، وبدت آثاره السيئة في المجتمع، حيث أبعد كثيرًا من الناس السذج من المنهل الصافي للكتاب والسنة، ونزع من قلوبهم العقيدة الصحيحة النقية من أردان الشرك والوثنية والتصوف والرهبانية.

حصل هذا ولا يزال علىٰ مرأىٰ ومسمع من الشَّيْخ الأعظمي وفي أوساط الحنفية، ولكن لم يحرك ساكنه، ولعله التزم بالصمت في هذا الأمر -والله أعلم- لئلا يفقد ثقته عند جماعة التبليغ وقوادها -أيضًا- كما فضح نفسه لدىٰ طلبة العلم في العالم الإسلامي، والذين يوافقونه علىٰ تطاوله علىٰ الحديث والمحدثين لا يوافقونه حبًّا له، بل بغضًا لهم، وكما يقال: لا حبًّا لعلي، بل بغضًا لمعاوية».

***

الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي (١)

ذكره الألْبَانِي في «السِّلْسِلَة الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص٥١٤-٥١٦) (١٣٤١):

في الحديث الذي أخرجه الطبراني في «الكبير»، وابن حبان، وأبو نعيم في «الدلائل»، والحاكم، والبيهقي في «دلائل النبوة».

حديث: «... يا عمر! أنا وهو كنا أحوج إلىٰ غير هذا، أن تأمرني بحسن الأداء، وتأمره بحسن اتباعه، اذهب به يا عمر! وأعطه حقه وزده عشرين صاعًا من تمر مكان ما رعته».

قال الألْبَانِي: «منكر».

قال الحاكم: «صحيح الإسناد»!

ورده الذهبي بقوله: «قلت: ما أنكره وأركه! لاسيما قوله: «مقبلًا غير مدبر» فإنه لم يكن في غزوة تبوك قتال».

قال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: وعلته حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام فإنه ليس

---

(١) عبد المعطي أمين قلعجي، له اشتغال بتحقيق كتب التراث، مثل: «دلائل النبوة» للبيهقي، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي، و«علل الحديث ومعرفة الرجال» لعلي بن المديني، و«الطب النبوي» لابن القيم، وغيرها، وتحقيقاته غير جيدة؛ لِما دلت عليه من جهله بهذا العلم.

بالمعروف، ولذلك بيض له الذهبي في «الكاشف»، وقال الحافظ: «مقبول». يعني عند المتابعة وإلا فلين الحديث كما نص عليه في مقدمة «التقريب».

وكأنه لجهالته لم يورده البخاري في «التاريخ»، ولا ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل».

واما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٤/ ١٧٠) علىٰ قاعدته في توثيق المجهولين.

تنبيه: **«لقد علمت مما تقدم أن الذهبي رد علىٰ الحاكم في تصحيحه للحديث، ولقد دهشت حقًّا حين وقع بصري علىٰ قول الدكتور قلعجي المعلق علىٰ «الدلائل» (٦/ ٢٨٠) بقوله: «وقال الذهبي: صحيح».**

قال الأَلْبَانِي: **وهذا كذب علىٰ الذهبي**، ولا أقول: إنه عن عمد، فقد يكون عن جهل وسوء فهم أو غفلة، فإن الذهبي قال ما نصه بالحرف: «صحيح: قلت: ما أنكره وأركه!...» إلخ.

فقوله: «صحيح» هو حكاية من الذهبي لتصحيح الحاكم، وليس تصحيحًا من الذهبي كما زعم الدكتور، بدليل رده عليه بقوله: «قلت: ما أنكره...» إلخ.

وهذا واضح جدًّا عند كل من له معرفة باللغة العربية، ومعرفة ما بأسلوب الذهبي في تعقبه علىٰ الحاكم، فإنه يحكي قوله أوَّلًا ثم يعقب عليه بما عنده من نقد إن كان عنده، فلا أدري -والله- تعليلًا لهذه الكذبة، وأي شيء خطر في البال فأحلاه مر!

قال الأَلْبَانِي (ج٣/ ص٥١٨): وسيأتي أمثلة أخرىٰ تدل علىٰ مبلغ علم هذا

الدكتور، فانظر مثلًا الحديث (٢٢٠٨) في «الضَّعِيفَة».

قال الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٥/ ص٢٣٤-٢٣٦) في الحديث (٢٢٠٩):
«إذا اختلف الناس كان ابن سمية مع الحق»:

«إسناد ضعيف جدًّا» أخرجه الطبراني في «الكبير» رجاله ثقات غير ضرار بن صرد أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: «قال النسائي وغيره: متروك».

وقد خولف في إسناده، فرواه معاوية بن هشام عن عمار بن رزيق... ولم يذكر علقمة، أخرجه الطبراني -أيضًا- عقبه كأنه يشير إلىٰ تخطئة ضرار في إسناده وإلىٰ إعلال الحديث بالانقطاع، فإن سالمًا لم يلق ابن مسعود كما قال علي بن المديني، قال الهيثمي رَحِمَهُ اللهُ (٧/ ٢٤٣): «رواه الطبراني وفيه ضرار بن صرد وهو ضعيف».

ثم وجدت لمعاوية بن هشام متابعًا أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٤٢٢) من طريق أبي الجواب -اسمه الأحوص بن جواب الكوفي- ثقة من رجال مسلم، **وأما قول الدكتور القلعجي في تعليقه علىٰ «الدلائل»: أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٩١) من طريق أبي البختري وصححه ووافقه الذهبي»!**

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللهُ: ففي هذا التخريج أمور تدل علىٰ جهل بهذا العلم وافتئات عليه، أذكر بعضها:

١- من الواضح أن ضمير قوله: «أخرجه» إنما يعود إلىٰ حديث عبد الله وهو

ابن مسعود، فماذا يقول القارئ إذا كان الحديث الذي رواه الحاكم في الموضع الذي أشار إليه الدكتور ليس من رواية ابن مسعود، وإنما هو عن حذيفة!

٢- ما فائدة قوله: «من طريق أبي البختري» وليس له ذكر في حديث ابن مسعود عند البيهقي، فإنه لا يقال مثله في فن التخريج إلا إذا كان الرجل في طريق الحديث المخرج! وإلا كان الكلام لغوًا لا معنىٰ له! ولو أنه قال: «من حديث حذيفة» لكان أقرب إلىٰ الصواب وكان مفيدًا.

٣- إن تخريجه يشعر أن الحاكم رواه مرفوعًا، وليس كذلك، فإنه أخرجه من طريق مسلم الأعور عن حبة العرني، وهو موقوف من كلام حذيفة رضي الله عنه.

٤- لقد أقر الحاكم والذهبي علىٰ تصحيحهما وهو يرىٰ بعينه أن فوق أبي البختري مسلم الأعور وهو ضَعيف جدًّا، لكن الظاهر أنه لم يعرفه، لأنه وقع في «المستدرك»: «مسلم بن عبد الله الأعور»، وإنما هو مسلم أبو عبد الله الأعور، واسم أبيه كيسان، وله ترجمة سيئة في «الضعفاء» للعقيلي الذي زعم الدكتور أنه «حققه ووثقه».

... ومثل هذا التخريج وغيره يدل دلالة واضحة علىٰ أن الدكتور ليس أهلًا للتخريج، بله التحقيق، وراجع علىٰ سبيل المثال تنبيهي في آخر الحديث المتقدم برقم (١٣٤١) تجد فيه أنه نسب إلىٰ الذهبي تصحيحه إياه بعد تصحيح الحاكم، والذهبي قد رد تصحيح الحاكم في نفس الجزء والصفحة التي نسب ذلك فيها إليه!!

وقد ذكر الشَّيْخ رَحِمَهُ اللَّهُ بعضًا من الأخطاء في «السلسلتين» علىٰ سبيل المثال لتخريجات الدكتور، اقتصرنا بالمهم لكي لا يطول المقام، منها علىٰ سبيل المثال علىٰ لا سبيل الاستقصاء:

قال العلامة المحدث الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (٥٧١٣):

تنبيه: كان من البواعث علىٰ تخريج هذا الحديث وتحقيق الكلام عليه: أنني رأيت الدكتور عبد المعطي قلعجي قد صححه بإيراده إياه في (فهرس الأحاديث الصحيحة) الذي وضعه في آخر «الضعفاء» للعقيلي، وأتبعه بفهرس آخر (للأحاديث الضَّعِيفَة والمنكرة والتي لا أصل لها)، وقد أورد في كل منهما ما حقه أن يذكر في الآخر!

الأمر الذي يدل علىٰ جهل بالغ بهذا العلم وجرأة عجيبة وتهور لا نعرف له مثيلًا، والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة جدًّا لا مجال الآن للإكثار منها، فحسبك هذا الحديث المنكر الذي لم يقل بصحته عالم ولا يساعد علىٰ إسناده كما رأيت!!!

وأعجبتني كلمة كنت قد نقلتها سابقًا، ذكرها ابن الشَّيْخ حماد الأنصاري في «المجموع» (٢/ ٣٤٦):

«تحقيقات القلعجي ينبغي أن تعاد طباعتها من جديد».

قلت: ولا يخفىٰ علىٰ طالب علم الأخطاء التي وقعت للدكتور لأول وهلة يدركها المبتدئ في علم الحديث، ولست هنا بحاجة إلىٰ التنبيه علىٰ أن

الخطأ وارد من أي بشر، ولكن أخطاء لا تكاد تصدر عن شخص محقق همه تحقيق تراث السلف، وإنما الذي لا يغتفر أن يكثر من الباحث الأخطاء في منهجية التحقيق والتسرع في إصدار أحكام تخالف ما عليه المحققين.

* وأيضًا: تحقيقه أكثر من كتاب، ومن بين الكتب التي حققها «مسند الفاروق» للحافظ ابن كثير.

علمًا بأن الكتاب قد حققه الفاضل إمام بن علي بن إمام، قدم له الشَّيْخ الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي، ولقد حققه لما وجد في تحقيق الدكتور من هفوات:

قال إمام بن علي بن إمام في «المبحث التاسع» (ص٧٥- ٨٠):

«نقد الطبعة السابقة للكتاب:

«قد يتساءل البعض قائلًا: ما الداعي لإعادة إخراج هذا الكتاب وقد سبق طبعه؟

فأقول: نعم، لقد سبق طبع هذا الكتاب منذ عشرين عامًا بتحقيق الطبيب عبد المعطي قلعجي، وقبل الجواب علىٰ هذا السؤال أنقل للقارئ بعض آراء أهل العلم والمختصين في تحقيقات الدكتور قلعجي جملة، ثم أبين وجه الخلل الواقع في النشرة المطبوعة، فأقول:

قال الشَّيْخ العلامة حماد الأنصاري: كل الكتب التي يطبعها القلعجي لا تصلح، لابد أن يعاد تحقيقها وتعاد طباعتها. وقال -أيضًا-: سألت عن القلعجي الذي يحقق كتب العلم -لما كنت بمصر- رجلًا ثقة، فقال لي: هذا

رجل بيطري ترك البيطرة واشتغل بتحقيق كتب العلم ونشرها للتجارة وجمع المال، ويجمع الشباب والشابات المتبنطلات لهذا الغرض. انظر «المجموع في ترجمة المحدث الشَّيْخ حماد بن محمد الأنصاري» (٢/ ٥٩٤ و٦٢٠).

وقال الدكتور عبد الله عسيلان في كتابه «تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل» (ص٧٧): وقد ظهرت في ساحة التحقيق منذ أمد قريب شرذمة أقحمت نفسها في ميدانه...

وأقرب مثال علىٰ ذلك: ما خرج لنا من بعض كتب الحديث التي يزعم طبيب اسمه عبد المعطي أمين قلعجي أنه تولىٰ تحقيقها، وتربو في مجموعها علىٰ ستين جزءًا، وما تراه فيها من تحقيق ينم عن جهل بأصول وأصول العلم الذي تدور في فلكه، بل يؤكد محمد عبد الله آل شاكر أن المذكور يستحل جهود الآخرين ويسطو عليها، حيث يكلفهم بالعمل علىٰ تحقيقها بدعوىٰ المشاركة ثم يطبعها باسمه وحده، كما حدثه بذلك أحد أساتذة الأزهر ممن وقع في أحابيله.

ويؤكد تقارب تاريخ صدور بعض هذه الكتب مع كثرة أجزائها، مثل كتاب «الثقات» للإمام العجلي الذي صدر سنة (١٤٠٥هـ) وهو جزء واحد، وفي السنة نفسها صدر كتاب «دلائل النبوة» للإمام البيهقي في ثمانية أجزاء، وصدر في عام (١٤١٢هـ) كتاب «معرفة السنن والآثار» للبيهقي في خمسة عشر جزءًا، وبعد أقل من عامين -أي: في عام (١٤١٤هـ)- يصدر كتاب «الاستذكار» لابن عبد البر، وهو كتاب ضخم يقع في ثلاثين جزءًا، فهل كان يحقق هذه الكتب في وقت واحد، أو أن هناك

عددًا من الأشخاص يعملون خلف الكواليس؟!

وقد أخبرني الشَّيْخ حماد بن محمد الأنصاري بأنه وقف في عمل مَن تولىٰ إخراج هذه الكتب علىٰ طامات وعجائب من التصحيفات والتحريفات والأخطاء في التعليق والتخريج.

وقد حدثني أحد إخواننا الأفاضل أنه سأل الشَّيْخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل وفاته عمن يقومون بوضع أسمائهم علىٰ الكتب لأجل أنهم تولوا الإنفاق علىٰ طبعها وتحقيقها، فقال له الشيخ: «هذا غشٌّ وتدليس وخيانة، فإن كان ولابد فليقل: موَّلَهُ فلان». هذا ما قاله الشَّيْخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكن: لا حياة لمن تنادي!!

وممن قام بنقد أعماله: الدكتور زهير بن ناصر الناصر في كتابه «القول المفيد في الذب عن جامع المسانيد»، فقد عقد في كتابه هذا فصلًا كاملًا لبيان الأغلاط الواقعة في النشرة التي أخرجها الدكتور قلعجي لـ«جامع المسانيد والسنن» وقد أجمل الدكتور هذه الأخطاء في عدة نقاط ثم شرع في التفصيل، وإليكم مجملة:

١- قصور المحقق في تخريجه للأحاديث وتعليقاته عليها.

٢- ضعف المحقق في خدمة نص الحافظ ابن كثير.

٣- وجود الحديث في «مسند أحمد» مع عدم عزوه إليه.

٤- عدم استيعاب المحقق طرق الحديث الواحد.

٥- إيراد المحقق زيادات مخِلَّة لا معنىٰ لها في أسانيد الأحاديث متابعة للمطبوع.

٦- ذكر المحقق ترجمة الراوي الواحد في موضعين، فيفرق بين مجتمع ظانًّا أنهما اثنان.

٧- زيادة المحقق راويًا واحدًا في الإسناد متابعة للمطبوع.

٨- زيادته راويين في أول الإسناد.

٩- سقوط راوٍ أو أكثر في الإسناد مع عدم تنبه المحقق لذلك.

١٠- إخلال المحقق بإغفاله ذكر بعض الأحاديث في مرويات التابعي عن الصحابي.

١١- استحداث المحقق تراجم خاطئة أو لا وجود لها نتيجة تحريف في المطبوع.

١٢- جعل المحقق الحديث من رواية الإمام أحمد، والصواب أنه من زيادات ابنه عبد الله.

١٣- سقوط اسم شيخ الإمام أحمد من أول السند نتيجة متابعة المحقق المطبوع.

١٤- عدم توثيق النص علىٰ الأصل المخطوط.

وقال عبد الله بن يوسف الجديع في تعليقه علىٰ «المقنع في علوم الحديث» لابن الملقن (٢/ ٦٥٧) تعليقًا علىٰ نشرة الدكتور قلعجي لـ«الضعفاء الكبير» للعقيلي: «واعلم أنه وقع في هذه النشرة سقط وتحريف ليس بالقليل، فالله المستعان».

وقد قال الدكتور مازن السرساوي في تحقيقه لـ«علل ابن المديني» (ص٧ - ط: دار ابن الجوزي) عند الكلام علىٰ نشرات الكتاب السابقة: «ثم تلاه -أي: الأعظمي- الطبيب عبد المعطي قلعجي، فأعاد نشر الكتاب وليته ما أتعب نفسه، فإنه ما فعل شيئًا يُذكر، بل مسخ الكتاب ولم يحسن قراءة المخطوط، وبعد ذلك أخرجه عن موضوعه بهذه الحواشي التي هي في وادٍ والكتاب في وادٍ آخر، وهذا شأن الرجل في كل ما يطبعه أو يدعي أنه حققه، والله يسامحه».

وأما عن مبلغ علم الدكتور قلعجي بفن صناعة الحديث فقد كفانا الجواب عن هذا الإمام الألْبَانِي، فقال في «الضَّعِيفَة» (٣/ ٥٢٩) بعد كلام له:

«وهكذا فليكن تحقيق الدكتور! وكم له في تعليقاته من مثل هذا وغيره من الأخطاء والأوهام التي تدل علىٰ مبلغه من العلم، والله المستعان».

وقال في (٤/ ١٧) -الألْبَانِي-: «وإنما أوقع الدكتور في هذا الخطأ الفاحش افتئاته علىٰ هذا العلم، وظنُّه أنه يستطيع أن يخوض فيه تصحيحًا وتضعيفًا بمجرد أنه نال شهادة الدكتوراه».

وقال في (٥/ ٢٣٥-٢٣٧): «ومثل هذا التخريج وغيره يدل دلالة واضحة

علىٰ أن الدكتور ليس أهلًا للتخريج، بله التحقيق».

وقال في (٧/ ٢٣): «وأما الدكتور القلعجي الجريء علىٰ تصحيح الأحاديث الضَّعِيفَة وتضعيف الأحاديث الصحيحة بجهل بالغ وقلة خوف من الله عَزَّوَجَلَّ، فقد أورد هذا الحديث... إلخ».

هذا ما قاله المختصون في تحقيقات الدكتور قلعجي علىٰ وجه الإجمال، وإليك الأمثلة التطبيقية علىٰ صحة ما قالوه من خلال تحقيقي لهذا الكتاب:

فأقول وبالله التوفيق:

يمكن إجمال الأخطاء الواقعة في نشرة الدكتور قلعجي لـ«مسند الفاروق» في عدة نقاط رئيسة، وهي:

١- إسقاطه لعشرات النصوص من النسخة الخطية.

٢- التصرف في النص بالزيادة والنقصان.

٣- التحريف والتصحيف في النصوص وأسماء الرجال ومتون الأحاديث.

٤- إسقاطه لجميع تعليقات الحافظ ابن حجر.

٥- إثباته بنص لا وجود له في النسخة الخطية.

ولا يخفىٰ عليك -أيها القارئ- أن خطأ واحدًا من هذه الأخطاء كافٍ لإسقاط طبعة الدكتور، فكيف بها مجتمعة؟!

وسأبرهن علىٰ كل نوع من هذه الأنواع بذكر عدة أمثلة:

أما الاستقصاء فهذا مما لا سبيل إليه لكثرته، وقد وضعت ذلك في آخر الكتاب مع الفهارس لمن يريد النظر فيها.

وذكر الفاضل/ إمام علي إمام في (ص٨٠):

«شكر وعرفان:

لفضيلة الشَّيْخ العلامة/ عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، ولفضيلة الشَّيْخ الدكتور/ سعد بن عبد الله الحميد، وغيرهما».

* وأيضًا: القلعجي ذكره الشيخ الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٨٩٦) عند تعليقه علىٰ حديث: «من صلىٰ في مسجد قباء يوم الإثنين والخميس انقلب بأجر عمرة».

موضوع. بذكر (اليومين).

أخرجه العسكري في «تصحيفات المحدثين» من طريق الواقدي عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن غنمة الجني عن ظهير به.

وهذا موضوع، آفته الواقدي، فإنه كذاب، وروايته لهذا الحديث بزيادة اليومين يؤكد كذبه، فإن الحديث صحيح دونها من حديث أسيد بن ظهير -وحسنه الترمذي-، وسهل بن حنيف -وصححه الحاكم والذهبي-، وابن عمر -وصححه ابن حبان-، وهي مخرجة في «الترغيب» (٢/ ١٣٨).

وله عن ابن عمر طريق أخرىٰ ضعيفة عند العقيلي (١/ ٩٨).

ضعفه من أجلها الدكتور القلعجي في (فهرس الأحاديث الضَّعِيفَة) الذي وضعه في آخر «ضعفاء العقيلي» (٤/ ٥٥٧)، وهو حاطب ليل في هذا العلم!! فكم من حديث صحيح أورده في هذا الفهرس! وعلىٰ العكس، فكم من حديث ضعيف أورده في (فهرس الأحاديث الصحيحة)! مما لا يقول به عالم!! والله المستعان.

* * *

محقق «الكامل» لابن عدي الدكتور سهيل زكّار(١)

ذكره الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٣/ ٥٨١-٥٨٤) (١٣٩٤):

في الحديث الذي أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٣٧٥)، وابن حبان في «الضعفاء» (١/ ١٤٦)، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات».

حديث: «لكل أمر مفتاح، ومفتاح الجنة حبُّ المساكين والفقراء، وهم جلساء الله يوم القيامة».

قال الأَلْبَانِي: «موضوع» البلاء من الراوي أحمد بن داود كما قال الذهبي والعسقلاني.

قال ابن حبان: «موضوع، وأحمد بن داود كان يضع الحديث، لا يحل ذكره إلا علىٰ سبيل الإبانة عن أمره ليتنكب حديثه».

قال ابن الجوزي: «وقال الدارقطني: هذا الحديث وضعه عمر بن راشد

---

(١) سهيل زكار، باحث ومحقق تاريخي ومترجم ومؤرخ سوري، أحد مؤرخي الحروب الصليبيه في منطقة الشرق الأوسط في العصر الحديث، ولد في حماه بسوريا سنة (١٩٣٦م). له: «موسوعة الحروب الصليبية»، و«تاريخ العرب والاسلام»، وغير ذلك. انظر: (الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، لقاء الأسبوع: ٣ أغسطس ٢٠٠٦).

الجاري عن مالك، وسرقه منه هذا الشَّيْخ فوضعه علىٰ أبي مصعب».

تنبيه: ذكرت أن فيه مطرفًا أبا مصعب وهو ثقة، كما ذكر الأئمة، فما وقع في التعليق علىٰ ترجمته في الكامل معزوًا للتهذيب: «كذبه الدارقطني»! فهو كذب مخالف للواقع في «التهذيب» وغيره، فقد تقدم ما قاله الذهبي في أن البلاء في هذا الحديث من أحمد بن داود، قال: فقد كذبه الدارقطني، وقلت: ثمة، وذكر نحوه الحافظ.

قال الأَلْبَانِي: والآن أذكر نص كلامه في ذلك ليتبين القارئ كيف وقع هذا الخطأ الفاحش!

قال الحافظ في ترجمة مطرف (١٠/ ١٧٥-١٧٦): «ذكره ابن عدي في «الكامل» وقال: يأتي بمناكير... ثم ساق له أحاديث بواطيل من رواية أحمد بن داود أبي صالح الحراني عنه، وأحمد كذبه الدارقطني، والذنب له فيها لا لمطرف».

الدكتور سهيل زكار من الذين برزوا علىٰ الساحة باشتغاله بتحقيق ونشر بعض كتب التراث، وبالأخص كتب التاريخ، ومن أشهر أعماله:

١- «الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية» (٥٠ مجلدًا).

وهي الموسوعة التي جعلته من أشهر من نار علىٰ علم من أشهر مؤرخي العصر كما مدحه بذلك الخبيث الجهمي عدنان إبراهيم.

٢- «الكامل في التاريخ» لابن عدي.

٣- «الطبقات» خليفة خياط.

٤- «أخبار القرامطة».

٥- «تاريخ ابن خلدون».

٦- «تاريخ العرب والإسلام».

٧- «تاريخ دمشق».

٨- «المنتظم» لابن الجوزي.

٩- «الفتن» لنعيم بن حماد.

١٠- «سيرة ابن إسحاق».

وغيرها من المصنفات التي قد تصل إلىٰ ثلاثمائة كتاب بين تأليف وتحقيق.

كما استفدته من بعض أهل العلم.

فالرجل صاحب عقيدة باطلة فاسدة، باطني خبيث، وهي عقيدة الرفض، كما أن تحقيقه لكتب التراث لدس السم في العسل.

ومما استفدته من بعض أهل العلم -وفقه الله- في مبحث «البيان والإنكار لعبث الرافضي سهيل زكار بتراث الأئمة الأخيار»:

ومن المأخذ الأول:

من تحقيقه لكتاب «طبقات خليفة خياط» المتوفىٰ: (٢٤٠هـ) ط: دار

الفكر. قال في مقدمته صفحة (١٤):

وهذا المنهج يفيد -أيضًا- في دراسة التاريخ وخاصة تاريخ بني أمية، إذ كان للعصبية القَبَلية فيه شأن كبير، وعندما يعرف المؤرخ قبائل كل إقليم في الدولة يستطيع التوصل إلىٰ حل كثير من المعضلات، ويقف علىٰ التيارات السياسية وأسرار الحوادث، وفي هذا ما فيه من جليل الفائدة.

ما قرره زكار يعد عند من عرف سبيل القوم من السم الخفي الذي يدسه الرافضة في كتب أهل السنة وينخدع به الكثير من القراء!

فكأنه يقول للقارئ ويمهد له: إن أهم ما ستستفيد من هذا الكتاب العظيم وهو الوقوف علىٰ حقيقة دولة بني أمية وما كانت عليه من شر وعصبية!

وهذا مناقض أتم المناقضة لعقيدة المسلمين في هذه الدولة العظيمة التي كسرت هيمنة الكفر من الروم وباقي ملل الكفر والزندقة، وهي مَن قادت أعظم الفتوحات في تاريخ الإسلام، وإن الطعن فيها هو طعن في رؤوسها من أمثال الخليفة الراشد عثمان، وكاتب الوحي معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهذا الذي جعل الرافضة يركزون حربهم علىٰ هذه الدولة العظيمة.

يقول الإمام ابن العربي رَحِمَهُ اللَّهُ في «العواصم من القواصم» (ص١٥٧):

«وعجبًا لاستكبار ولاية بني أمية، وأول من عقد لهم الولاية رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولَّىٰ يوم الفتح عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية مكة -حرم الله وخير بلاده- وهو فتي السن، قد أبقل أو لم يبقل، واستكتب معاوية بن أبي سفيان

أمينًا علىٰ وحيه، ثم ولىٰ أبو بكر بن يزيد بن أبي سفيان -أخاه- الشام، وما زالوا بعد ذلك يتوقلون في سبيل المجد ويترقون في درج العز حتىٰ أنهتهم الأيام إلىٰ منازل الكرام».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «منهاج السنة النبوية» (٤/ ١٤٤-١٤٦): «كان بنو أمية أكثر القبائل عمَّالًا للنبي صلى الله عليه وسلم، فإنه لما فتح مكة استعمل عليها عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية، واستعمل خالد بن سعيد بن العاص بن أمية وأخويه أبان بن سعيد وسعيد بن سعيد علىٰ أعمال أخر، واستعمل أبا سفيان بن حرب بن أمية علىٰ نجران، أو ابنه يزيد، ومات وهو عليها، وصاهر نبي الله صلى الله عليه وسلم ببناته الثلاثة بني أمية، فزوج أكبر بناته زينب بأبي العاص بن الربيع بن أمية بن عبد شمس، وحمد صهره لما أراد علي أن يتزوج بنت أبي جهل، فذكر صهرًا له من بني أمية بن عبد شمس، فأثنىٰ عليه في مصاهرته وقال: «**وحدَّثني فصَدَقني ووَعَدَني فوَفىٰ لي**»، وزوج ابنتيه لعثمان بن عفان واحدة بعد واحدة وقال: «**لو كانتْ عِندنا ثالثَةٌ لزوَّجْناها عُثمانَ**».

والرجل له طامات، ومنها:

١- طعنه الخبيث في أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعموم الصحابة.

٢- طعنه في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

٣- دعوته لاعتناق دين الرافضة.

٤- طعنه في عثمان رضي الله عنه.

٥- طعنه في معاوية رضي الله عنه.

٦- طعنه في دولة بني أمية.

ولِما للكتاب من مزية عظيمة عند أئمة هذا الشأن فتنافس عليه دور النشر لطباعته وظهوره للنور.

ومن بين المحققين للكتاب -«الكامل» لابن عدي- الدكتور مازن السرساوي:

قال في مقدمة التحقيق (ص٥٠-٥٢): «وقد طبع الكتاب عدة طبعات، وهي حسب علمي:

١- طبعة مطبعة سلما الأعظمي ببغداد، وقد قام بتحقيقها شيخنا مسند العراق الحاج: صبحي البدري السامرائي، ولم ينشر منها إلا مقدمة «الكامل» فحسب، وقد اعتمد فيها علىٰ مخطوطة أحمد الثالث التركية، وليس للمقدمة نسخة سواها.

٢- طبعة دار الفكر، وقد كتب علىٰ طرتها في الطبعة الأولىٰ سنة (١٤٠٤هـ) أنها بتحقيق لجنة من أهل العلم المختصين بإشراف الناشر، ولم يذكر اسم واحد منهم!!! وهذه إحالة علىٰ جهالة، ولو كان فيهم مختص من أهل العلم لصاحوا به، والله أعلم.

ثم كتب علىٰ غلاف الطبعة الثالثة: «الطبعة الأولىٰ بتحقيق الدكتور: سهيل زكار، والطبعة الثالثة قرأها ودققها علىٰ المخطوطات: يحيىٰ مختار غزواي، وقد ذكر ناشروها أنهم اعتمدوا علىٰ ثلاث نسخ: نسخة المكتبة الظاهرية، وأحمد الثالث، وفيض الله، وقد سقط من هذه الطبعة عدة تراجم، ووقع بها كثير من الأغلاط والتصحيفات.

٣- طبعة دار الكتب العلمية، وهي بتحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، وقد زعموا أنهم اعتمدوا علىٰ إحدىٰ عشرة نسخة خطية للكتاب!! وهذا عجيب منهم، فإن نسخ الكتاب المعروفة في العالم لا تجاوز نصف هذا العدد، وهي في نهاية المطاف طبعة تجارية كشأن عامة مطبوعات تلك الدار التي صارت علامة سوء العناية بالتراث وتضييعه لا تحقيقه، والله المستعان.

٤- طبعة مكتبة ابن تيمية لـ«التراجم الساقطة من كتاب الكامل» وقد نشرها أبو الفضل عبد المحسن الحسيني في جزء وسط، وأفدنا منه في ذلك.

٥- وقد قام قسم السنة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود بتوزيع الكتاب علىٰ طلبة الدراسات العليا لتسجيله رسائل علمية، وقد نجز إلىٰ حرف الميم.

٦- ثم ظهرت -ونحن نكتب مقدمة الطبع- نسخة دار الرسالة العالمية بتحقيق الأستاذ محمد أنس الخن، وسوف أتكلم بشيء من التفصيل علىٰ هذه الطبعة علىٰ وجه الخصوص، وذلك لأنها أحدث الطبعات، ولأنها صادرة عن

دار لها تاريخ مشرف في صناعة الكتاب، حتىٰ صار اسمها علامة جودة علىٰ ما تنشره في بعض الأوقات... وعلمت أن الرجل قد تعجل في أمر كان ينبغي أن يكون له فيه أناة.

انظر إلىٰ انتقاد طبعة الرسالة (ص٥٢- ٦٦): «انتقادات علىٰ طبعة الرسالة» انتهىٰ.

وكلمة أخيرة في كتاب «الكامل» لابن عدي:

فقد سأل حمزة السهمي شيخه الدارقطني أن يصنف كتابًا في ضعفاء المحدثين فقال له: «أليس عندك كتاب ابن عدي؟ فقال حمزة: نعم، فقال الدارقطني: فيه كفاية، لا يزاد عليه». «تاريخ جرجان» (ص٢٧٦).

لقد اطَّلعت علىٰ كتاب الفاضل الدكتور زهير عثمان علي نور «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال» كما في النسخ المطبوعة (ص١٢٨-١٢٩)، وتكلم علىٰ بعض الطبعات، ومن بينها: طبعة دار الفكر ببيروت، وانتقدها.

- سقط منها بعض التراجم.
- ووقع فيها تصحيف وأخطاء كثيرة.

الخلاصة:

مما استخلصته من كلام أهل العلم في تحقيقات الدكتور سهيل زكار في

تحقيقه لكتب التراث: أن الرجل يدس السم في العسل لنشر عقيدته الباطنية الخبيثة، ولكنْ إن ربك له بالمرصاد، بين أهل العلم وكشفوا عن ضلالاته هو وصديقه الخبيث عدنان إبراهيم.

كثيرًا من الكتب التي خرجت من تحت يديه علىٰ أنها محققة تحتاج إلىٰ وقفة تقويم وتصحيح وإعادة نظر، نظرًا لأنه يبطن خلاف ما يظهر، ولما لم يلتزم بالمنهج الأمثل للتحقيق وهو في أغلب التحقيقات التي تصدر منه لِما فيها من التصحيف والتحريف والخلل والأخطاء العلمية في التعليقات بدرجة يتمنىٰ المرء لو أبقاه بلا تحقيق، ويعود السبب إلىٰ إسناد الأمر لغير أهله، وإعطاء القوس لغير باريها. انتهىٰ، والله أعلم.

ومما أعجبني في هذا الصدد مقالات الأستاذ الفاضل محمد عبد الله آل شاكر في كتابه «أوقفوا هذا العبث بكتب التراث» والكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات نشرها الكاتب في مجلة (البيان) بدءًا من العدد الأربعين (شهر ذي الحجة ١٤١١ هجرية).

وألَّف الشَّيْخ العلامة بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الصدد لمَّا رأىٰ من العبث والتعالم بكتب التراث، فألف كتابه «التعالم وأثره علىٰ الفكر والكتاب»، وكتابه «حلية طالب العلم»، و«الرقابة علىٰ التراث» وغيرها، وهو من الغيورين علىٰ كتب التراث، وله بصمة رائعة في هذا المجال، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

وكذلك ألَّف الفاضل أحمد الصويان كتابه «الكتاب الإسلامي المعاصر

- نظرات نقدية»، وهناك غيرهم الغيورون علىٰ تراث هذه الأمة.

قال الفاضل محمد عبد الله آل شاكر في كتابه «أوقفوا هذا العبث!» في المقدمة التي نشرتها مجلة (البيان): «إن تراث كل أمة من الأمم هو ما يتناقله الخلف عن السلف من علوم ومعارف متنوعة في الدين والفكر والأخلاق، وفي سائر جوانب الحياة العلمية، وكل أمة من الأمم تُعنىٰ بحضارتها تعتزُّ بتراثها وتقف حيالَه وقفةَ إكبار وإجلال، فهو يربط حاضرها بماضيها بسلسلة من النسب العريق.

وتسمو مكانة هذا التراث وتعظم أكثر عندما يتصل بعقيدة الأمة وفكرها الديني، ويقوم علىٰ الوحي الإلهي مصدر أو غاية، وعندئذ يكون من حق هذا التراث علىٰ أبناء الأمة الغيورين أن يحافظوا عليه، فيصدوا عنه غارات المغيرين، وينفوا عنه تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وأن يأخذوا علىٰ أيدي العابثين الذين يعملون فيه معاول الهدم والتخريب شعروا وقصدوا ذلك أو لم يشعروا أو لم يقصدوا.

ومع النهضة المعاصرة والصحوة الإسلامية التي تفتَّحت عليها أعين الناس اشتدت العناية بالتراث، والذي يتابع حركة النشر وما تدفعه المطابع يجد كمًّا كبيرًا أو سيلًا من المطبوعات يدفع إلىٰ إبداء بعض الملاحظات التي لا يخطئها النظر، أحببت أن أعرضها علىٰ قراء «البيان» لعلهم يرون فيها رأيًا أو يصححون فيها خطأ أو يشاركون بجهد».

وقال (ص٢): «ولست في هذا بمبتدع، فقد سبق كثير من الباحثين والكتَّاب الأفاضل برصد بعض الظواهر وإبداء ملاحظاتهم، ورفعوا عقيدتهم بصيحات مخلصة -إن شاء الله تعالىٰ- تهدف الخطر علىٰ تراثنا، تجد هذا فيما تقرؤه في كتاب «التعالم وأثره علىٰ الفكر» والكتاب لفضيلة الشَّيْخ بكر بن عبد الله أبو زيد، وفي كتاب «أخطار علىٰ المراجع العلمية لتراث أئمة السلف» للشيخ عثمان عبد القادر الصافي، وفي مقالات بمجلة «البيان» الغراء، وآخرها في هذا العدد السادس والثلاثين، فعزز عندي إبداء هذه الملاحظات التي تتبعتها وسجلتها منذ سنوات».

قال (ص٣ - ٦): «والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة، ومنها:

للعلامة بدر الدين عبد الله الشبلي (توفي ٧٦٩هـ) كتاب أسماه «آكام المرجان في أحكام الجان»، ومنذ سنوات ظهر في سوق الكتب كتاب بعنوان تجاري يستهوي الباحثين عن العجائب والغرائب في عصر العجائب الكثيرة التي نعيشها اليوم «غرائب وعجائب الجان كما يصورها القرآن والسنة» تحقيق وتعليق إبراهيم الجمل (مكتب الخدمات الحديثية بجدة ١٩٨٢ م).

والذي يتبادر للذهن أنه كتاب غير الكتاب الأول بكل تأكيد، للمفارقة التامة بين العنوانين، فالأول أحكام، والثاني عجائب، وهذا يدفع لاقتناء الكتاب، ثم يفاجأ بأن الكتاب نفسه عنده بعنوان آخر، ولن تحتاج إلىٰ جهد كبير لتقف علىٰ معرفة الجاني الذي عدا علىٰ الكتاب بالمسخ وتغيير هيئته، فستطالعك

مقدمة محقق الكتاب بكل صراحة ووضوح: «فغيرنا اسمه إلىٰ عجائب وغرائب.. ليلائم روح العصر..».

وليس هذا الكتاب الوحيد الذي يتلاعب به «الأستاذ الجمل»، فيبدو أنه استمرأ العملية هذه واستملحها، وساعده علىٰ ذلك ناشرون آخرون، فإن ابن غانم المقدسي له كتاب اسمه «مجموع منتخب في مصايد الشيطان وذم الهوىٰ» فسطا عليه المحقق وعبث فيه فجعل عنوانه «مصائد الشيطان وذم الهوىٰ مختصر إغاثة اللهفان لابن القيم» لابن غانم المقدسي (مكتبة القرآن القاهرة ١٩٨٢).

للحارث المحاسبي كتاب اسمه «العقل وفهم القرآن» وقد نشره في بيروت الدكتور حسين القوتلي (دار الكندي ١٤٠٢هـ)، ولكن محققًا آخر هو الأستاذ أحمد عطا نشر الكتاب ثانية في القاهرة بعنوان «المسائل في أعمال القلوب والجوارح والعقل» تضمن كثيرًا من السهو الخطأ والاجتهادات الشخصية في تغيير النص، ويستطيع القارئ اكتشاف ذلك كله بالمقارنة بين النشرتين للكتاب».

وقال (ص٧- ٨): «وحتىٰ لا يظن أحد أنني ألقي الكلام علىٰ عواهنه، أسوق بعض الأمثلة لهذه التآليف المزعومة:

(١) كتاب «التوبة» تأليف ابن قيم الجوزية، تحقيق صابر البطاوي، مكتبة دار السنة، وهو من كتاب «مدارج السالكين» المطبوع في ثلاثة أجزاء.

(٢) «خصائص يوم الجمعة» تأليف ابن قيم الجوزية، المكتبة القيمة، وهو فصل من «زاد المعاد».

(٣) «حكم الإسلام في الغناء» لابن القيم، وعليه اسم: أبو حذيفة إبراهيم بن محمد، وهذه المرة ليس فيها كلمة تحقيق ولا جمع ولا إعداد، مكتبة الصحابة، طنطا (١٤٠٦هـ)، وهو فصل من كتاب «إغاثة اللهفان».

(٤) «معجم التداوي بالأعشاب والنباتات الطبية» لابن القيم، من كتاب «الطب النبوي».

(٥) «السحر والكهانة والحسد» للحافظ ابن حجر، جمع وإعداد: عبد الله بن حجاج، هو نفسه، مكتبة التراث، وهو مأخوذ من أبواب عدة من كتاب «فتح الباري شرح صحيح البخاري».

(٦) «المسيح الدجال وأسرار الساعة» تأليف العلامة محمد السفاريني، مكتبة التراث، الناشر: عبد الله حجاج، وكلمة تأليف تعني أنه ألَّف كتابًا بهذا الاسم، وهذا هنا تدليس، وهو مأخوذ من الجزء الثاني من كتاب «لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (ص٦٥ وما بعدها)».

وقال (ص٢٥-٢٦): «اضطرب مفهوم التحقيق عند بعض الدارسين الذين استهواهم هذا الاسم، فغدا التحقيق في عملهم شرحًا لمتنٍ أو حاشية علىٰ الشرح، أو تقريرًا علىٰ الحاشية يستعرض فيه أحدهم قدرته علىٰ تتبع كل كلمة في النص وشرحها، ومن أعجب ما رأيت من هذا اللون من التحقيق ما أسميته بـ(التحقيق الأزهري)، وقد لفت نظري إعلان عن كتاب استهواني موضوعه، ولي فيه نوع اهتمام، وهو «تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال»

للحافظ تقي الدين أبي بكر محمد بن محمد البلاطسني، تحقيق ودراسة: فتح الله محمد غازي الصباغ، منشورات دار الوفاء بالمنصورة، فهو رسالة ماجستير قدمت لكلية الشريعة بالأزهر بإشراف أحد الدكاترة.

وتجاوزت المقدمة والدراسة التي بلغت ثمانين صفحة، ووصلت إلىٰ متن الكتاب نفسه، وأصبت بصداع، وأظلمت الدنيا في عيني، وأسفت علىٰ الحال التي وصل إليها التحقيق... فالمحقق وضع عنوان الكتاب في سطر واحد، واستغرق في هذا الجهد ستة وعشرين سطرًا، وحشاها بالكلام، وشرح طويل لكل كلمة.

وسار علىٰ المنهج في التحقيق آخرون، كما نجد في «المنتخب» للحافظ عبد بن حميد، تحقيق وتعليق أبي عبد الله مصطفىٰ بن العدوي شلباية، الجزء الأول، دار الأرقم الكويت الطبعة الأولىٰ.

وأين هذا مما كان يفعله علماؤنا في التحقيق وضبط النص، رغم أنهم لم يتبجحوا بهذه الكلمة التي ابتُذِلت في أعمال كثير من الناس اليوم، ومن أراد معرفة ذلك فلينظر إلىٰ كتب أدب الطلب، وليقرأ مقدمة كتاب «إرشاد الساري بشرح البخاري» للقسطلاني (ص٣٩-٤١)، أو مقدمة الملا علي القاري لكتابه «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»!

قال (ص٢٧): «وإذا أردت صورة أخرىٰ من التعالم في (التحقيق والضبط والمراجعة) فستجد أمثلة كثيرة لذلك في الكتب التي أفسدها المحققون

والمراجعون الأدعياء... ولكي لا نكون ممن يلقي الكلام علىٰ عواهنه نأخذ مثلًا علىٰ ذلك: كتاب «قواعد الأحكام في مصطلح الأنام» للعز بن عبد السلام رَحِمَهُ اللَّهُ، الذي نشرته مكتبة الكليات الأزهرية من حوالي عشرين سنة نشرة سقيمة سيئة جدًّا، ثم أعادت نشره بطبعة جديدة، هكذا زعم الناشر، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، وهذا الكتاب النفيس وأمثاله له مكانة في نفسي، وتستهويني قراءته التي أشعر بلذتها، ويعكر عليَّ أنني أقف عاجزًا عن فَهم كثير من المواطن في الكتاب، واتهمت نفسي وفهمي وأحسنت الظن بغيري، إلىٰ أن حصلت علىٰ نسخة خطية محفوظة بالمكتبة الأزهرية، وهي علىٰ بعد أمتار من ناشر الكتاب، ورجعت إلىٰ بعض النصوص التي كنت بحاجة إليها فهالني ما رأيت عندما قابلت المطبوع بالمخطوط، فلم أجد صفحة واحدة بل مقطعًا واحدًا وأحيانًا سطرًا واحدًا في صفحة، خاليًا من الأخطاء والتصحيفات والنقص...».

وقال (ص٢٩): «وعلىٰ هذا النهج من التحقيق يسير الدكتور الطبيب عبد المعطي أمين قلعجي في تحقيقاته المزعومة، كتحقيقه لكتاب الحازمي «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» دار الوعي بحلب، الطبعة الأولىٰ، القاهرة ١٤٠٣ هـ.

وإن تعجب من تحقيقه فعجبك أكثر من تخريجه للحديث!

والطبيب المحقق هذا يبدو أنه يستحل جهود الآخرين وأتعابهم فيأخذ

منهم كتبًا ليطبعها لهم أو يكلفهم بالعمل علىٰ تحقيقها بالاشتراك ثم يطبعها باسمه وحده، وقد حدثني بذلك أحد كبار أساتذة الأزهر، فقد وقع هو في أحابيله، وجرَّأه علىٰ ذلك كبر سن الشَّيْخ وعدم قدرته علىٰ متابعة الطبيب المحقق!

وأما تحقيقات (محمد صادق قمحاوي) عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف والمدرس بالأزهر الشريف (كما هو مثبت لـ«أحكام القرآن» للجصاص، طبعة دار المصحف بالقاهرة)، وهذه التحقيقات طراز آخر من التحقيق، لا تجد فيه ضبطًا لكلمة، ولا شرحًا لمصطلح، ولا تعليقًا علىٰ رأي مثلًا، ولا توثيقًا لنص، ولا تخريجًا لحديث، بل ولا تجد علامة من علامات الترقيم، ولا إخراجًا فنِّيًّا يساعد القرَّاء علىٰ القراءة والفَهم، حتىٰ إنه ليصعب عليك أن تميز الآية التي يستشهد بها المؤلف عن الآية التي يشرحها، وقد بخل علىٰ الكتاب والقارئ باسم السورة التي يفسرها المؤلف».

وقال (ص٤٤): «ونشير إلىٰ دراسة ممتعة في هذا قدمها الشَّيْخ عثمان عبد القادر صافي من طرابلس الشام بعنوان: «أخطار علىٰ المراجع العلمية لأئمة السلف» (طبع دار الفاروق بالطائف)، وهي دراسة تمهيدية تهدف إلىٰ المحافظة علىٰ التراث العلمي الإسلامي، والتحذير من العبث به، وكان للشَّيْخ عثمان فضل السبق والريادة في ذلك، أقام كتابه هذا علىٰ دراسة لبادرة الشَّيْخ محمد علي الصابوني في كتابه «مختصر تفسير ابن كثير» و«صفوة التفاسير» وهي

تصدق -أيضًا- علىٰ ما أصدره الشَّيْخ بعد ذلك من مختصرات، مثل «مختصر تفسير الطبري» و«مختصر روح البيان» و«مختصر الأذكار»... وكأنه تخصص في السلخ والمسخ والاختصار.

وأما العمل الذي لا أستطيع أن أجد له بابًا أضعه فيه ولا أعرف له وصفًا جامعًا يناسبه أو يجمع كل ما ينبغي أن يقال فيه، فهو هذا العمل الجديد في كتاب «رياض الصالحين» للإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو بطبيعته المقصودة هذه قد أوفىٰ علىٰ الغاية في جمال الإخراج وجودة الطباعة ورواء المنظر، ولكن هذا الكتاب الذي كتب الله له القبول بين الناس منذ ثمانية قرون هي عمره منذ تأليفه، صدرت طبعته الجديدة عن (دار طيبة) بمكة المكرمة و(المكتبة الإسلامية) في عمان بالأردن (حققه وقدم له وهذبه وخرجه: حسان عبد المنان)، وراجع تخريجه والحكم علىٰ أحاديثه: شعيب الأرنؤوط.

وآمل من القارئ الكريم أن يتابع معي هذه العبارات التي تتوسط غلاف الكتاب: «تمتاز هذه الطبعة بضبط نصوصها وتهذيبها وتخريجها والاقتصار فيها علىٰ الصحيح مع بيان الضعيف منها في فصل خاص، وترتيب أحاديثها في الأبواب المناسبة لها، ووضع عناوين فرعية لها، وشرح غريبها وما أشكل منها» انتهىٰ.

هذه ثمان مميزات لهذه الطبعة يمنُّ بها علينا الشَّيْخ «عبد المنان»، ولن تعدو الصواب إذا قسمناها قسمين:

أحدهما: كذب.

والآخر: جريمة.

وغيرها: اعتداء علىٰ الإمام النووي رحمه الله.

- مسخ لكتاب الإمام النووي رحمه الله «رياض الصالحين».

- **وتقسيمه الكتاب لقسمين:** صحيح وضعيف.

وأقسم يَمينًا غير حانث: إنه ليس هو!! فلِمَ هذا التزوير والعبث والافتئات؟! وحرام علىٰ من يشتغل بعلوم السنة وتحقيق أحاديثها أن يكون هذا شأنه مع نصوصها وكتب علمائها.

- ثم نأتي إلىٰ الكتب الضَّعِيفَة التي حذفها من الأصل ورمىٰ بها إلىٰ الملحق بذيل الكتاب في فصل خاص، والتي يهول بها أغيلمة التحقيق والمتاجرون بـ«رياض الصالحين» وغيره.

- **يقول النووي** رحمه الله: «فرأيت أن أجمع مختصرًا من الأحاديث الصحيحة، وألتزم فيه ألَّا أذكر إلَّا حديثًا صحيحًا من الواضحات مضافًا إلىٰ الكتب الصحيحة والمشهورات».

قال (ص٤٧-٤٩):

«**أوَّلًا:** كلام المحقق حسان عبد المنان صريح في أنه اختصر الكتاب، فليكن إذن عنوان المطبوع «مختصر رياض...». وإلا فكيف ينسب للنووي كتابًا لم يضعه بهذه الصورة؟!

ثانيًا: هذا «التهذيب» الذي يدندن حوله، فمرة أخرىٰ أُسائل القراء الكرام: من الذي يحتاج فعلًا إلىٰ تهذيب (بل إلىٰ تعزير وتأديب)؟!

ثالثًا: التطاول علىٰ النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ صريح، لأن مفهوم كلام صاحبنا أن الكتاب كان بحاجة إلىٰ زيادة «دقة وفائدة»...

وما إخال إنسانًا سويًّا خلقه الله ووهبه عقلًا يشكو صعوبة تناول كتاب النووي...». (انظر: ٤٩-٥٠).

وغير ذلك من تخريب حسان الهدام لـ«رياض الصالحين».

قلت: انظر إلىٰ ما كتبه الأَلْبَانِي في مقدمة الجزء الرابع من «الضَّعِيفَة».

❋ ❋ ❋

مؤلف «منهاج الصالحين»:
عز الدين بليق -عفا اللّٰه عنه-(١)

ذكره الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص٥٩٠-٥٩٢):

في حديث (رقم ١٤٠٠): «ألا إن رحىٰ الإسلام دائرة، قيل: فكيف نصنع يا رسول الله؟ قال: اعرضوا حديثي علىٰ الكتاب، فما وافقه فهو مني وأنا قلته».

«ضَعيف جدًّا» أخرجه الطبراني في «الكبير». وأورد السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الطبراني وحده الشطر الثاني منه، وهو اختصار لا وجه له، بل كان عليه أن لا يورده فيه مطلقًا؛ لأن هذا القدر منه باطل يقينًا، فإنه من وضع الزنادقة والملاحدة، أو ممن تأثر بهم واستجابوا لضلالتهم، شعروا بذلك أو لم يشعروا!! كطائفة الخوارج والإباضية، ومن جرىٰ مجراهم في تحكيمهم لأهوائهم، فقد أورده الربيع بن حبيب إمام الإباضية في كتابه «الجامع الصحيح» «مسند الإمام الربيع».

واعتمد عليه المسمىٰ عز الدين بليق، فنقل منه أحاديث كثيرة، منها هذا الحديث، فأورده في منهاجه الذي سماه علىٰ القاعدة المذكورة «منهاج

(١) عز الدين بليق، مؤلف كتاب «منهاج الصالحين من أحاديث وسنة خاتم الأنبياء والمرسلين».

الصالحين» (رقم ١٣٨٧)، وهو كتاب ضخم عجيب في أسلوب تأليفه أو طريقة جمعه، فإنه عبارة عن فصول مختلفة مسروقة من كتب متعددة مصورة منها تصويرًا ببعض الآلات الحديثة مثل (الأوفست).

ولذلك تراه كشكولًا من حيث نوعية أحرفه وسطوره، فبعضه كبير وبعضه صغير وبعضه طويل وبعضه قصير!!

ولذلك نجد فيه من البحوث المتناقضة العجب العجاب؛ لأنها لا تمثل رأي ملفقها (بليق)، وإنما الذين سرقها منهم، ولذلك فمنها النافع ومنها الضار، ومن أبرز ما فيه من النوع الثاني وأسوئه كثرة: الأحاديث الضَّعِيفَة والموضوعة فيه، ومِن مَكْرِه -إن لم نقل: كذبه- أنه كساها ثوب الصحة بزعمه في مقدمته: «إنه استبعد منه الأحاديث الضَّعِيفَة والموضوعة!» ولذلك كنت شرعت في الرد عليه في هذه الدعوىٰ الكاذبة وغيرها حين وجدت المناسبة والظروف المواتية، وتعهد بعضهم بنشره، وفعلًا نشر من أوله ثلاث مقالات متتابعة في (جريدة الرأي) ثم لم يتح لبقيتها النشر لأسباب لا تخفىٰ علىٰ أهل العلم.

ولقد كان مما انتقدته منها هذا الحديث الباطل المخالف للكتاب والسنة معًا، كما بينه علماؤنا رحمهم الله تعالىٰ، ومن ذلك قول ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «باب موضع السنة من الكتاب وبيانها له» من كتابه القيم: «جامع بيان العلم وفضله» قال (٢/ ١٩٠-١٩١):

«وقد أمر الله عَزَّوَجَلَّ بطاعته واتِّباعه أمرًا مُجملًا لم يقيد بشيء، كما أمرنا

باتباع كتاب الله ولم يقل: وافق كتاب الله، كما قال بعض أهل الزيغ.

قال عبد الرحمن بن مهدي: «الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث... فذكره بنحوه ثم قال: وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم وقالوا: نحن نعرض هذا الحديث علىٰ كتاب الله قَبْل كل شيء، ونعتمد علىٰ ذلك، قالوا: فلما عرضناه علىٰ كتاب الله وجدناه مخالفًا لكتاب الله؛ لأنا لم نجد في كتاب الله أن لا يُقبل من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسِّي به والأمر بطاعته ويحذر المخالفة عن أمره جملةً علىٰ كل حال».

ولقد أطال النفس في الكلام علىٰ طرق هذا الحديث وبيان بطلانه وأنه من وضع الزنادقة الإمام ابن حزم -رحمه الله تعالىٰ- في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ٧٦-٨٢) فشفىٰ وكفىٰ جزاه الله خيرًا، ومن ذلك قوله:

«إنه لا يقول هذا إلا كذاب زنديق كافر أحمق، إنا لله وإنا إليه راجعون علىٰ عظم المصيبة بشدة مطالبة الكفار لهذه الملة الزهراء، وعلىٰ ضعف بصائر كثير من أهل الفضل، يجوز عليهم مثل هذه البلايا لشدة غفلتهم وحسن ظنهم لمن أظهر لهم الخير».

تنبيه: قال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: ولقد صدق رَحِمَهُ اللَّهُ وأجزل ثوابه، فهذا هو المثال بين يديك، فقد أورده السيوطي في «الجامع الصغير» الذي أدعىٰ في مقدمته أنه صانه عما تفرد به وضَّاع أو كذاب! ولمَّا ذكره في «الجامع الكبير» (٣٤٨٧)

برواية الطبراني لم يزد علىٰ ذلك إلا بقوله: «وضعف».

وتبعه علىٰ ذلك في «شرحيه» المناوي رحمه الله، ثم اللجنة الأزهرية القائمة علىٰ التعليق علىٰ «الجامع الكبير»! فاعتبروا يا أولي الأبصار!

قلت: ومن هؤلاء عز الدين بليق عفا الله عنا وعنه، وأسوأ من ذلك فإنه زعم أنه صان كتابه عن الأحاديث الضَّعِيفَة والموضوعة ولم يوفِّ بشرطه، كما ذكر ذلك في مقدمته، وأيضًا رده الأحاديث الصحيحة الثابتة بعقله، ومنها حديث ذكره الأَلْبَانِي في «الصحيحة» (ح ١٨٣٣):

«خلق الله التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة آخر الخلق، ومن آخر ساعة الجمعة فيما بين العصر إلىٰ الليل».

قال الألباني رحمه الله في «الصحيحة» (ج٤/ ص٤٤٩): ومن هذا الوجه رواه مسلم في «صحيحه» (٨/ ١٢٧)، والثقفي في «الثقفيات»، والدولابي، والبيهقي في «الأسماء والصفات».

ونقل تضعيفه عن بعض أئمة الحديث، وأن ابن المديني أعلَّه بأنه يرىٰ أن إسماعيل بن أمية أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ، وهذا عن أيوب بن خالد!

قلت: وهذه دعوىٰ عارية عن الدليل إلا مجرد الرأي، وبمثله لا ترد رواية

إسماعيل بن أمية، فإنه ثقة ثبت كما قال الحافظ في «التقريب».

وقال الألباني في (ج٤/ ص٦٦٤-٦٦٥): ثم رأيت المدعو عز الدين بليق قد سوَّد عدة صفحات في كتابه الذي سماه «موازين القرآن والسنة للأحاديث الصحيحة والضَّعِيفَة والموضوعة» (ص٧١-٧٧) زعم فيها أن الحديث يتعارض مع القرآن الكريم جملة وتفصيلًا، وتمسك في ذلك بالآيات المصرحة بأن الله خلق السماوات والأرض في ستة أيام، جاهلًا أو متجاهلًا أن الأيام السبعة في الحديث هي غير الأيام الستة المذكورة في الآيات، كما كنت شرحت ذلك في التعليق علىٰ «المشكاة».

ومنشأ جهله أنه فسر (التربة) في الحديث بأنها (الأرض)، يعني الأرض كلها بما فيها من الجبال والأشجار وغيرها، وهذا باطل لمنافاته لسياق الحديث كما لا يخفىٰ علىٰ أحد ذي لُبٍّ، وإنما المراد (التربة) التراب، وليس الأرض كلها، ففي «لسان العرب»: «وتربة الأرض ظاهرها، وهذا هو الذي يدل عليه السياق، فإن الأرض بدون التراب لا تصلح للأشجار والدواب التي ذكرت في الحديث، ولا لخلق آدم وذريته التي تناسلت منه بعد.

وبالجملة: فالتفصيل الذي في الحديث هو غير التفصيل الذي في القرآن الكريم، وأيامه غير أيامه، فالواجب في مثل هذا عند أهل العلم أن يضم أحدهما إلىٰ الآخر، وليس ضرب أحدهما بالآخر كما فعل هذا الرجل (المتعالم).

ولقد كنت بدأت في الرد عليه مفصلًا في حلقات نُشرت الأربع منها في

جريدة «الرأي» الأردنية، آخرها بتاريخ (٢٩/ ٤/ ١٩٨٣) ثم فاجأتنا بامتناعها عن متابعة النشر بعد أن وعدت بالنشر كتابة في الجريدة وعدًا عامًّا، وشفهيًّا وعدًا خاصًّا من المسؤول فيها لأحد إخواننا الأفاضل، ولله في خلقه شئون.

ومما جاء في فتاوىٰ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فتوىٰ رقم (٧٥٨٦) الجزء الرابع/ تفسير (ص٣٧٢- ٣٧٣):

سئلت اللجنة عن كتاب «منهاج الصالحين من أحاديث وسنة خاتم الأنبياء والمرسلين» لمؤلفه عز الدين بليق عن حديث ذكره في كتابه من الأحاديث القدسية، ونصه كالآتي:

«أوحىٰ الله إلىٰ داود: وعزتي ما من عبد يعتصم بي دون خلقي أعرف ذلك من نيته...».

وعلىٰ حسب ما جاء في مقدمة هذا الكتاب من كلام المؤلف أنه لا يروي الأحاديث المتناقضة ويستبعد الأحاديث الضَّعِيفَة أو الموضوعة، اعتمدنا علىٰ هذا الكتاب، ولكني وجدت بعد فترة في كتاب «سلسلة الأحاديث الضَّعِيفَة والموضوعة» للألباني أن هذا الحديث موضوع، ولهذا نود أن نعرف درجة هذا الحديث، وهل نستطيع أن نقوله أو لا؟ وما رأيكم في كتاب «منهاج الصالحين»؟

الجواب: «الحديث الذي ذكرت موضوع كما ذكر الشَّيْخ محمد ناصر الدين الأَلْبَانِي؛ لأن في سنده يوسف بن السفر، وهو ممن يضع الأحاديث، ومن

ذلك يتبين أن كتاب «منهاج الصالحين» فيه الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة، فلا ينبغي الاعتماد عليه، أما كتاب «سلسلة الأحاديث الضَّعِيفَة والموضوعة» فمؤلفه واسع الاطلاع في الحديث، قوي في نقدها والحكم عليها بالصحة أو الضعف، وقد يخطئ».

اللجنة الدائمة للإفتاء: برئاسة الشَّيْخ الإمام عبد العزيز بن باز رحمه الله وأسكنه فسيح جناته».

كما ذكره صاحب كتاب «كتب حذر منها العلماء» (ج٢/ ص٢٩٥).

✵ ✵ ✵

محقق «المعجم الأوسط» للطبراني: الدكتور محمود الطحان(١)

ذكره الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص٦٠٠- ٦٠٥) (ح ١٤١٤):

«أقل الحيض ثلاث وأكثره عشر».

رواه الطبراني في «الأوسط».

قال الأَلْبَانِي: «منكر» وقع في الإسناد أنه العلاء بن كثير كما ترىٰ، وفي «المعجم الكبير» خلافه، وقع «العلاء بن حارث».

لم ينتبه الهيثمي رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا الاختلاف الذي وقع في «المعجمين» في اسم

(١) أبو حفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي النعيمي، ولد في قضاء الباب من أعمال حلب، وذلك في عام ١٩٣٥م، ثم انتقل إلىٰ منبج، ثم إلىٰ حلب، ونشأ في أسرة متدينة. له عدة مؤلفات، منها: «تيسير مصلح الحديث»، «أصول تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد»، «حجية السنة ودحض الشبهات التي تثار حولها»، «معجم المصطلحات الحديثية»، «تحقيق المعجم الأوسط للطبراني» (١١ مجلدًا) طبع دار المعارف بالرياض. هذه المعلومات مستفادة من: فضيلة الشيخ الدكتور نفسه بتاريخ ٢ جمادىٰ الآخرة ١٤٣١ هـ، الموافق ١٦/ ٥/ ٢٠١٠ م - الشيخ عبد الباسط الطحان، شقيق الشيخ، عام ١٩٩٨م - ولده الشيخ سهيل بن محمود الطحان، عام ٢٠٠٩ م، وغير ذلك. كتبها: فياض محمد.

والد العلاء، فجعله واحدًا في كلامه علىٰ إسنادهما، فقال في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٨٠): «رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» وفيه عبد الملك الكوفي عن العلاء بن كثير لا ندري من هو؟».

وقلده المعلق علىٰ «المعجم الأوسط» (١/ ٣٥٦) فنقله عنه بالحرف الواحد ولم يزد عليه حرفًا واحدًا، وهكذا كل أو جُلُّ تعليقاته عليه ليس فيها شيء من العِلم الذي يستحق به أن يكتب عليه: تحقيق الدكتور فلان، فالله المستعان علىٰ تحقيقات بل تجارات دكاترة آخر الزمان!!

وفيما نقله الشَّيْخ علي القاري في «الأسرار المرفوعة» عن ابن قيم الجوزية في «المنار» (ص١٢٢/ ٢٧٥): «وكذلك تقدير أقل الحيض بثلاثة أيام وأكثره بعشرة ليس فيها شيء صحيح، بل كله باطل».

وقد تعقب ابن القيم ملا علي القاري بقوله (٤٨١): «وله طرق متعددة رواه الدارقطني وابن عدي وابن الجوزي، وتعدد الطرق ولو ضعفت يرقىٰ الحديث إلىٰ الحسن، فالحكم بالوضع عليه لا يستحسن».

قال الأَلْبَانِي: وقد سبقه إلىٰ هذه الدعوىٰ ابن الهمام في «فتح القدير» (١/ ١٤٣) ثم العَيني في «البناية شرح الهداية» (١/ ٦١٨)، وزاد ضغثًا علىٰ إبَّالة قوله: «علىٰ أن بعض طرقها صحيحة»!

ثم قلدهم في ذلك الكوثري الحلبي في تعليقه علىٰ «المنار» فإنه قال بعد أن نقل كلام الشَّيْخ علي ملا المتقدم: «وقد ذكر العلامة القاري تلك الطرق

المشار إليها في كتابه «فتح باب العناية بشرح كتاب النقاية» (١/ ٢٠٢ -٣٠٢) الذي حققته وطبع بحلب سنة ١٣٨٧ فانظره».

قال الأَلْبَانِي: ولو أنه أراد خدمة السنة والإنصاف للعلم لأحال في ذلك علىٰ كتاب «نصب الراية»؛ لأنه أشهر عند أهل العلم، ولأن مؤلفه الزيلعي أقعد بهذا الفن وأعرف به من كل من ذكرناهم من الحنفية، فإنه بحث هذه الأحاديث الصحيحة ونقدها نقدًا حديثيًّا مجردًا عن العصبية المذهبية، خلافًا لهؤلاء الذين جاءوا من بعده، فإنهم لا يلتزمون القواعد الحديثية، فانظر إليهم كيف يقولون: «وتعدد الطرق ولو ضعفت يرقي الحديث إلىٰ الحسن».

فإنهم يعلمون أن هذا ليس علىٰ إطلاقه، بل ذلك مقيد بأن لا يشتد ضعفه، كما هو مذكور في مصطلح الحديث، وهذا الشرط غير متوفر في هذا الحديث؛ لأن مدار طرقه كلها علىٰ كذابين ومتروكين ومجهولين لا تقوم بهم حجة.

ومن الفوائد: لم يثبت حديث صحيح صريح في تحديد أقل الحيض وأكثره.

قال البيهقي في «سننه» عقب حديث الجلد: «وقد روي في أقل الحيض وأكثره أحاديث ضعاف قد بينت ضعفها في «الخلافيات».

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذا الحديث فأجاب بقوله: «باطل، بل هو كذب موضوع باتفاق علماء الحديث». «مجموع الفتاوىٰ» (٢١/ ٦٢٣).

قال الشوكاني في «السيل الجرار» (١/ ١٤٢): «لم يأت في تقدير أقل الحيض وأكثره ما يصلح للتمسك به، بل جميع الوارد في ذلك إما موضوع أو ضعيف بمرة».

قال الأَلْبَانِي في خلاصة تخريج الحديث (ص٦٠٩/ ج٣): لقد اختلف العلماء في تحديد أقل الحيض وأكثره، والأصح كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (١٩/ ٢٣٧) أنه لا حد لأقله ولا لأكثره، بل ما رأته المرأة عادة مستمرة فهو حيض، وإن قدر أنه أقل من يوم استمر بها علىٰ ذلك فهو حيض، وأما إذا استمر الدم بها دائمًا فهذا قد عُلم أنه ليس بحيض؛ لأنه قد علم من الشرع واللغة أن المرأة تارة تكون طاهرًا وتارة تكون حائضًا، ولطهرها أحكام ولحيضها أحكام.

وهذا الذي رجحه ابن تيمية مذهب ابن حزم في «المُحلَّىٰ»، وقد أطال النَّفَس كعادته في الاستدلال والرد علىٰ مخالفيه في المجلد الثاني (ص٢٠٠ -٢٠٣).

ونقل ما ذكره أهل العلم في تحقيقات الشَّيْخ الفاضل/ محمود الطحان:

قال الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصحيحة» (٢٧٩١): قول الهيثمي في «الأوسط» عن أحمد بن القاسم: «فإن كان هو الريان فهو ضعيف، وإن كان غيره فلم أعرفه وبقية رجاله ثقات».

قلت -أي: الأَلْبَانِي-: فهذه غفلة منه، تابعه عليها مقلده الدكتور محمود الطحان فلم يعلق عليه بشيء كعادته، فكل تعليقاته وتخريجاته نقول عنه: لا تحقيق فيها، وإنما هو التقليد المحض.

وقال الأَلْبَانِي في «الصحيحة» (٣٠٤٩): ولم ينتبه لهذا السقط الدكتور الطحان في تعليقه علىٰ «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٣١) فنقله كما رآه في «المجمع» دون أي تعليق عليه! وكذلك فعل من قبله الشَّيْخ الأعظمي في تعليقه

علىٰ «زوائد البزار» للهيثمي، ولكنه عقَّب عليه ضغثًا علىٰ إبالة.

وقال في «الضَّعِيفَة» (ح ٣٧٣): ولقد كان الواجب علىٰ المعلق علىٰ «المعجم الأوسط» الدكتور الطحان أن يتولىٰ بيان ذلك، ولكن...».

وقال في «الضَّعِيفَة» (٦٢١٦ ح): تنبيه آخر: وقع في مخطوطة «الأوسط» مكان: (ربها) (زوجها)، وهذا خطأ فاحش غفل عنه الدكتور الطحان في مطبوعة «الأوسط» (٤/ ١٧٤/ ٣٣١٠) التي زعم أنه قام علىٰ تحقيقها، وفيها أخطاء كثيرة وكبيرة، منها سقوط أحاديث منها بل وصفحات، وقد نبهت علىٰ شيء من ذلك في غير ما موضع.

وغير ذلك من المواطن التي ذكرها الشَّيْخ في تخريجاته في «السلسلتين» و«إرواء الغليل»، مما يدل علىٰ تساهل الدكتور في التحقيق، ويوجد أخطاء كثيرة وكبيرة وأحيانًا سقوط صفحات وأحاديث.

ولقد حقق «معجم الطبراني الأوسط» بعض أهل العلم المتخصصين، ومن بينهم الشَّيْخ طارق عِوض الله، وانتَقد طبعة الشَّيْخ محمود الطحان، والمعصوم من عصمه الله.

قال الإمام الذهبي كما في مقدمة تحقيق الشَّيْخ طارق عوض الله (ص٥):

«صنف الطبراني «المعجم الأوسط» في ست مجلدات كبار علىٰ معجم شيوخه، يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، فهو نظير كتاب «الأفراد» للدارقطني.

بيَّن فيه فضيلته وسعة روايته، وكان يقول: «هذا الكتاب روحي».

فإنه تعب عليه، وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر».

قال الشَّيْخ طارق عوض الله (ص٢٣-٣٥):

نقد المطبوع من «المعجم الأوسط»:

كتاب «المعجم الأوسط» للإمام الطبراني كتاب هام جدًّا، وهو يستمد قيمته العلمية ومنزلته في المكتبة الإسلامية من موضوعه ومكانة مؤلفه.

فأما صاحبه فهو إمام حافظ كبير له وزنه ومكانته السامية والتي لا تخفىٰ علىٰ من له اشتغال بهذا العلم الشريف.

وأما موضوع «الأوسط» فيتمثل في جمع الأحاديث الغرائب والفوائد والتنصيص علىٰ غرابتها وموضع التفرد أو المخالفة فيها، فهو يعد مصدرًا أساسيًّا لعلل الحديث.

وقد كان للدكتور محمود الطحان قصب السبق في نشر هذا الكتاب وخروجه إلىٰ النور ولفت أنظار الباحثين إليه، والدكتور الطحان أحد الأساتذة الأفاضل ممن لهم مكانتهم بالجامعات العربية، وله المصنفات النافعة التي يسَّرت علىٰ طلبة العلم الوقوف علىٰ قواعد المصطلح وطرق تخريج الأحاديث.

وأخرج للمكتبة الإسلامية بعض المصنفات الهامة، مثل: كتاب «الجامع

لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي، وأطروحة لنيل الدكتوراه عن الإمام الخطيب البغدادي لا زالت منهلًا لمن يريد الوقوف علىٰ جهود هذا الإمام، إلا أن الدكتور لم يتم الكتاب، وإنما أخرج منه ثلاثة أجزاء فحسب، وهي تحتوي علىٰ (٣٠٠٠) حديث فقط، نحو ربع الكتاب، ولم يتمه حتىٰ الآن، ثم إن طبعته لم تقع محققة كما ينبغي، بل كثر فيها التصحيف والتحريف والسقط والزيادة، وغير ذلك مما ينبغي أن يصان منه العمل المحقَّق، وكان ذلك من أهم الدوافع علىٰ إخراجه مع استدراك ما فاته وما وقع فيه من خطإ، وإننا إذ نتعرض لطبعته بالنقد فلا ريب أن هذا ما تقتضيه الأمانة العلمية، فإن الأمر دين يمس سنة النبي ﷺ، ورحم الله امرَأً أهدىٰ إليَّ عيوبي.

وجدير بالذكر أن نقدنا هذا لا يؤثر فيما نعرفه من مكانة الشَّيْخ ومرتبته بين علماء عصره.

وقال (ص٢٤ -٢٦): إن أول ما ينبغي علىٰ المحقق مراعاته والاعتماد عليه لتحقيق نص كتاب «المعجم الأوسط» للطبراني بعد الاعتماد علىٰ أصول خطية موثوق بها هو:

أوَّلًا: النصوص الأخرىٰ التي كتبها الحافظ الطبراني، وإن وجد اشتراك أو تكرار للنص فيما كتبه وألفه، وهي كثيرة مثل: «الكبير» و«الصغير» و«مسند الشاميين» و«الدعاء» و«مكارم الأخلاق» و«الأوائل» و«من اسمه عطاء» وغير ذلك.

ثانيًا: المصادر أو المراجع التي أخذ أصحابها عن الإمام الطبراني من

كتابه «الأوسط» كتلامذته، ومنهم:

الحافظ أبو نعيم الأصبهاني، ومن كتبه: «حلية الأولياء» وغيرها.

الخطيب البغدادي، ومصنفاته كثيرة، والإمام البيهقي، ومصنفاته كثيرة، والضياء المقدسي، وكتابه «المختارة» يعد مرجعًا هامًّا حيث يروي من طريق الطبراني وينقل أقواله علىٰ الأحاديث.

ابن عساكر، وهو يروي مصنفات الطبراني من طريق تلميذيه: «أبي ربذة وأبي نعيم».

ثالثًا: العلماء الذين رتَّبوا «الأوسط» أو انتقوا منه كالهيثمي في «مجمع البحرين» وهو مرجع هام في تحقيق «الأوسط» بل يعد بمثابة نسخة أخرىٰ فيما يتعلق بهذه الأحاديث الزوائد.

رابعًا: المصنفات التي جمعت بين معاجم الطبراني وغيرها من المسانيد والسنن. وأولاها: كتاب الحافظ ابن كثير «جامع المسانيد والسنن» فإنه ينقل ما في «الأوسط» بإسناده ومتنه.

خامسًا: الكتب التي كتبها قوم شاركوا الطبراني في شيوخه، ومن هؤلاء: العقيلي، وابن عدي، والإمام الإسماعيلي، وابن الأعرابي.

والكتب التي أخذ عنها الإمام الطبراني نفسه إن تيسر وجودها، ومن أمثلة ذلك:

«المصنف» لعبد الرزاق.

كتب الإمام النسائي. فالنسائي أحد شيوخ الطبراني، قد صححنا جملة من الأحاديث التي خرجها في ترجمته بمعارضتها بما في كتب النسائي لاسيما كتاب «السنن».

قال (ص٢٩): لكن ما فعل محقق أجزاء الثلاثة الأولىٰ من «الأوسط» للطبراني الدكتور الطحان؟

إنه تجاهل هذا كليةً وأخذ يحقق النص علىٰ التوهم والحدس من غير أصول علمية يتبعها ولا قواعد محررة محققة يسلكها، فكثر التصحيف والتحريف والسقط والزيادة في عمله.

ثم إنه مع ذلك اعتمد علىٰ ما لا يصلح للاعتماد عليه في إصلاح نص «الأوسط» حيث وقع فيها ما يدعو إلىٰ الاصلاح:

أوَّلًا: اعتمد علىٰ «مجمع الزوائد» للهيثمي، وهذا الكتاب -كما لا يخفىٰ علىٰ عالم بأصول التحقيق عارف بمنهج الهيثمي في هذا الكتاب- لا يصلح الاعتماد عليه لضبط نص «الأوسط» للطبراني.

وإن الهيثمي رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب يحذف الإسناد كله، وعليه فلا سبيل لضبط إسناد «الأوسط» بالرجوع إليه، ولهذا ترك الدكتور الطحان الإسناد -غالبًا- بغير إصلاح، وكثرت التصحيفات والسقط فيه.

* وأيضًا: فإن الطبعة المتداولة لـ«مجمع الزوائد» طافحة بالتصحيف

والتحريف، وهذا أمر لا يخفىٰ علىٰ من يعرف ذلك الكتاب بطبعته تلك، وقد بدت سلبيات ذلك في عمله وظهرت آثاره، فإذا به يغير الصحيح المحفوظ بالأصل بما يجده في «مجمع الزوائد» فأساء إلىٰ الكتاب من حيث لا يدري.

وقال (ص٣٢-٣٣): وليت استدراك الأستاذ للنقص أو إصلاحه للعيب اقتصر علىٰ «مجمع الزوائد» بل كان يصلح النص ويغير ما في الأصل معتمدًا علىٰ كتب أخرىٰ لا علاقة لها بـ«الأوسط» من قريب أو بعيد سوىٰ أن الحديث مخرَّج فيها.

قال (ص٣٤): علىٰ الباحث المحقق التحري في قراءة النص، وبذل الجهد في ذلك للوصول إلىٰ رسم الكلمة علىٰ وجهها الصواب، والمعرفة بالخطوط المختلفة والمتعددة في كتابة المخطوطات، ولا بأس بالاستعانة بأهل الخبرة والرجوع إليهم.

كذلك مما يلزمه معرفته اصطلاحات المخطوطات، مثل: الضرب واللحق والتضبيب والتمريض والشق والتحويق، وكذلك علامات الإهمال كالقلامة والهمزة وغير ذلك.

قال (ص٣٨):

السقط في المطبوع:

من مهام المحقق استدراك ما اعترىٰ النص من سقط أو ضياع لبعض الكلمات أو الجمل، سواء من الناسخ أو لعيب أصاب النسخة، وفي حالة توفر

أكثر من نسخة يسهل علىٰ الباحث استدراك ذلك، أما في حالة وجود نسخة واحدة -كما هو الحال هنا- يصبح الأمر عسرًا ويحتاج إلىٰ جهد كبير، وتصبح المصادر أو المراجع هي المعول في ذلك.

وقد وقع في طبعة الطحان من سقط: (ح ١٦٦٤) وغير ذلك.

قال (ص٤٣-٤٤):

التصحيف والتحريف في المطبوع:

التصحيف والتحريف في المخطوطات أمر يعلمه الباحثون والمحققون، وهو أحد الصعاب التي يتعرض لها الباحث المحقق، فعليه أن يقوِّم ما أصاب النصَّ ويصلح ما شابه، وأشد ما يكون التصحيف في الأعلام، أسماءً وكنىٰ وأنسابًا وألقابًا، وأثره كبير وخطير، حيث يؤدي في بعض الأحيان إلىٰ الخلط بين الثقات والضعفاء. انظر مثلًا: عبد الله بن عمر العمري، وعبيد الله بن عمر العمري، هما أخوان، ويشتركان في بعض الشيوخ والرواة، فإذا تصحف أحدهما إلىٰ الآخر اشتد علىٰ الباحث.

و«شعبة» و«سعيد» فإنهما كثيرًا ما يتصحف أحدهما بالآخر ولا يميز بينهما إلا ذو خبرة، وإذا رويا عن قتادة فالأمر يزداد صعوبة؛ لأن قتادة يروي عنه «سعيد بن أبي عروبة» وهو ثقة من كبار أصحاب قتادة، ويروي عنه -أيضًا- «سعيد بن بشير» وهو ضعيف صاحب مناكير، فإذا تصحف «شعبة» إلىٰ «سعيد» كان الخطر عظيمًا.

ومما يشتبه في ذلك: «محمد بن مجيب الصائغ» و«محمد بن محبب الدلال أبو همام» فهذان يشتبهان في الرسم كما ترىٰ.

وهذا الرجل خلط فيه ابن الجوزي فذكره في «الضعفاء» له فقال: «محمد بن محبب أبو همام الثقفي البصري الصائغ» فجعلهما واحدًا وخلط بينهما!!

وقد تبعه علىٰ ذلك الشَّيْخ الأَلْبَانِي في «السِّلْسِلَة الضَّعِيفَة» (٢٦٥) فنقل كلامه مقرًّا له، وهذا خطأ، فهما اثنان كما سبق:

الأول: ابن محبب القرشي أبو همام الدلال، وهذا ثقة.

الثاني: ابن مجيب الثقفي الصائغ، وهذا هو الكذاب.

وغير ذلك من الأسماء والكنىٰ.

قال (ص٥٩-٦٠):

ضبط الاسم والنسبة:

يجب العودة في ذلك إلىٰ الكتب المؤلفة في هذا الشأن، والتي اهتم أصحابها بحماية أسماء الرواة من عوامل التصحيف والتحريف، وتعد مؤلفات الإمام الدارقطني والخطيب وابن ماكولا من الأهمية بمكان، ثم تأتي مؤلفات الحافظ ابن نقطة وابن ناصر الدين والحافظ الذهبي، ثم ابن حجر من بعدهم، وهناك أمثلة ذكرها الشَّيْخ وقع فيها الدكتور لما اعتراه من ضبط الأسماء: رقم (١٣٩٢)، رقم (١٤١٨)، رقم (١٤٩٨)، رقم (١٦٧٥)، وغير ذلك.

قال (ص٧١):

التغيير لما في الأصل:

مما يعاب علىٰ الدكتور الطحان تغييره لما في الأصل دون دليل واضح يدل علىٰ صحة فعله.

قلت: عودًا علىٰ بدء، لو نقلت مما كتبه المتخصصون في تحقيقات الشَّيْخ لما انتهيت، ولكن اقتصرت علىٰ بعض ما ذكر، والمعصوم من عصمه الله.

وأيضًا: الطحان ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٦٥٠) عند تعليقه علىٰ حديث:

«إن فيهم (يعني: قريشًا) لخصالًا أربعةً: إنهم أصلح الناس عند فتنةٍ، وأسرعهم إفاقةً بعد مصيبةٍ، وأوشكهم كرَّة بعد فرَّة، وخيرهم لمسكين ويتيم، وأمنعهم من ظلم الملوك».

منكر. أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم ٢٠٧ - بترقيمي)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٢٩) قال: حدثنا أحمد بن رشدين قال: نا عبد الملك بن شعيب بن الليث قال: ثنا عبد الله بن وهب قال: الليث بن سعد قال: حدثني موسىٰ بن علي بن رباح عن أبيه قال: قال المستورد الفهري: سمعت رسول الله ﷺ يقول: -وذكر قريشًا- فقال:... فذكره.

وقال الطبراني: «لم يروه عن الليث إلا ابن وهب، تفرد به عبد الملك بن

شعيب بن الليث».

قلت: هو ثقة من شيوخ مسلم، وكذا من فوقه هم من رجاله، وإنما آفة الحديث شيخ الطبراني أحمد بن رشدين، وهو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري؛ قال الذهبي في «الميزان»: «قال ابن عدي: كذبوه، وأنكرت عليه أشياء. قلت: فمن أباطيله...»؛ فذكر له حديثًا في فضل الحسن والحسين.

قلت: لكن فوقه واهٍ؛ كما قال الذهبي نفسه، وآخر ضعيف، فلا يصلح تعصيب الجناية بابن رشدين هذا، بخلاف حديث الترجمة؛ فهو الآفة. ويدلك علىٰ ذلك أمور:

أولًا: ما تقدم من تكذيب العلماء له، وقد يكون الكذب منه عن غير قصد.

ثانيًا: ذكر في أول الحديث (خصالًا أربعة)، فلما ساقها جعلها خمسة، فهذا يدل -علىٰ أحسن الاحتمالات- أنه يخلط في حفظه، فيمكن أن يكون هو السبب الذي حمل العلماء علىٰ تكذيبه، ومن التأويل القبيح قول المعلقين علىٰ «الجامع الكبير» (٦٣١٢، ٦٧٩٨): «ذكر خمس خصال لا أربع، ولعله أدخل بعضها في بعض»!

ولو علموا آفة الحديث لما تكلفوا مثل هذا التأويل، ولتذكروا قول بعضهم: (هذا الميت ما يستحق هذا العزاء)!

ونحوه: قول الدكتور المعلق علىٰ «المعجم الأوسط» (١/ ١٦٥): «لم

يذكر الهيثمي قوله: «وخيرهم لمسكين ويتيم» وهو المناسب؛ لأنه بذكرهم (!) تصبح الخصال خمسًا لا أربعًا»!

قلت: هذه الجملة ثابتة في الرواية عند الطبراني وأبي نعيم وفي «الجامع الكبير» كما تقدم، **ولو كان الدكتور علىٰ علم بهذا الفن الشريف لجعل ما فيه من الاختلاف بين العدد والمعدود دليلًا آخر علىٰ ضعف الحديث**، غير ضعف راويه ابن رشدين الذي نقله عن الهيثمي (١٠/ ٢٦)، ولكن هيهات**!!** فإن فاقد الشيء لا يعطيه، ولذلك فهو للهيثمي أتبع من ظله**!** وإن مما يدلك علىٰ ذلك: أنه علق علىٰ قوله في آخر الحديث: «ظلم الملوك»، فقال: «في «مجمع الزوائد»: «المملوك» بدل «الملوك» وهو الأوجه»**!**

فأقول: كلا؛ بل الصواب ما في «المجمع»؛ فإنه كذلك في المصدرين الآخرين اللذين سبق ذكرهما، ثم هو مطابق لرواية مسلم وغيره الآتية فيما يلي.

ثالثًا: أن ابن رشدين قد خولف في متنه من الإمام مسلم وغيره؛ فأوقفوه علىٰ عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

فقال في «صحيحه» (٨/ ١٧٦): حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث: حدثني عبد الله بن وهب: أخبرني الليث بن سعد: حدثني موسىٰ بن علي عن أبيه قال: قال المستورد القرشي عند عمرو بن العاص: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**تَقومُ السَّاعةُ والرُّومُ أكثَرُ النَّاس**».

فقال له عمرو: أبصر ما تقول! قال: أقول ما سمعت من رسول الله ﷺ،

قال: لئن قلت ذلك؛ إن فيهم لخصالًا أربعًا: إنهم لأحلم الناس عند فتنة، وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة، وأوشكهم كرة بعد فرة، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف، وخامسة حسنة جميلة: وأمنعهم من ظلم الملوك.

وأخرجه أحمد (٤/ ٢٣٠) من طريق أخرىٰ عن ليث بن سعد به؛ إلا أنه لم يذكر خصلة الإفاقة، وقال في الخصلة الأخيرة: «والرابعة حسنة جميلة: وإنهم لأمنع الناس من ظلم الملوك».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٨٣١) من طريق عبد الله بن صالح: حدثني الليث به. وقال: «لا يرویٰ عن المستورد إلا بهذا الإسناد، تفرد به موسىٰ بن علي».

كذا قال، ولعله يعني بهذا التمام، وإلا؛ فقد أخرجه هو في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٣٠٩/ ٧٣٦)، ومسلم -أيضًا- من طريق عبد الله بن وهب: حدثني أبو شريح: أن عبد الكريم بن الحارث حدثه: أن المستورد القرشي قال: سمعت رسول الله ﷺ:... فذكر المرفوع، وفيه: فقال عمرو: «لئن قلت ذلك! إنهم لأحلم الناس عند فتنة، وأجبر -وقال الطبراني: وأصبر- الناس عند مصيبة، وخير الناس لمساكينهم ولضعفائهم».

والمرفوع له أخرجه الطبراني (٧٣٧) من الوجه الأول من طريق أخرىٰ عن الليث به.

ومن هذا التخريج يتبين أن ابن رشدين أخطأ في أمور:

الأول: رفع الحديث! وهو موقوف.

الثاني: جعله من رواية المستورد! وهو من قول عمرو.

الثالث: جعله في قريش! وهو رضي الله عنه إنما قاله في الروم!

الرابع: أسقط منه قوله: «وخامسة حسنة جميلة...»!

فجاء الإشكال الذي حكيناه عن المعلقين على «الجامع الكبير» وعلى «المعجم الأوسط»، ولم يحسنوا الإجابة الصحيحة؛ لقلة بضاعتهم في هذا العلم الشريف، فكان ذلك من دواعي هذا التحقيق.

تنبيه: قوله: «إفاقة»؛ هكذا الحديث في «الأوسط»، وفي «مجمع البحرين»، و«مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٦)؛ وهو الصواب. ووقع في «الحلية» لأبي نعيم: «إقامة»! وهو تحريف، وكذلك وقع في «الجامع الكبير» من رواية «الحلية»، فكأنه خطأ وقع فيه من قديم.

* * *

محقق «الشمائل المحمدية»
الأستاذ: عزت عبيد الدعاس رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

ذكره الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٣/ ص٦٣٤ -٦٣٧) (١٤٤٣):

في الحديث الذي أخرجه الحاكم (٣/ ٢٤١) من طريق محمد بن عمر...: «لما كان يوم فتح مكة هرب عكرمة بن أبي جهل، وكانت امرأته أم حكيم بنت الحارث بن هشام امرأة عاقلة أسلمت ثم سألت رسول الله ﷺ الأمان لزوجها، فأمرها برده، فخرجت في طلبه... يأتيكم عكرمة بن أبي جهل مؤمنًا مهاجرًا فلا تسبوا أباه، فإن سب الميت يؤذي الحي، ولا يبلغ الميت، فلما بلغ باب رسول الله ﷺ استبشر ووثب له رسول الله قائمًا علىٰ رجليه فرحًا بقدومه».

قال الألْبَانِي: سكت عليه الحاكم والذهبي، وإسناده واهٍ جدًّا، بل

(١) عزت عُبيد الدعاس، وُلد في مدينة تدمر في عام ١٩٢٨ م، ونشأ في أسرة متوسطة الحال تعمل في الزراعة، عمل مدرسًا في سوريًّا والسعودية، له مؤلفات، منها: «فن التجويد»، «الموجز في شرح القواعد الفقهية»، «هداية الأحياء للأموات»، كتاب الطهارة والصلاة علىٰ المذهب الشافعي، «أحكام المرأة المسلمة في الفقه الإسلامي»، «المعين في الخطابة»، وله عدة تحقيقات، منها: «الشمائل المحمدية للترمذي شرح وتخريج للأحاديث»، توفي في ٢٠٠١/٧/١٩ م. مختصرة من ترجمة كتبها صاحب الترجمة بخط يده بتاريخ (١/٦/١٩٩٩م).

موضوع، آفته ابن أبي سبرة أو محمد بن عمر وهو الواقدي، وكلاهما كذاب وضاع، وأبو حبيبة لا يعرف، أورده ابن أبي حاتم (٤/ ٢/ ٣٤٥٩) فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

قال الأَلْبَانِي: وإنما خرجت هذا الحديث لما فيه من نسبة القيام إلىٰ النبي ﷺ لعكرمة بن أبي جهل، فقد لهج المتأخرون بالاستدلال به علىٰ جواز بل استحباب القيام للداخل، فأحببت أن أُبيِّن وهاءه وأظهر عواره حتىٰ لا يغتر به من يريد النصح لدينه، ولاسيما وهو مخالف لما دلَّت السنة العملية عليه من كراهته ﷺ كما حققته في غير هذا المقام.

ونحوه ما ذكره الأستاذ عزت الدعاس في تعليقه علىٰ «الشمائل المحمدية» (ص١٧٥ - طبع حمص) أن النبي ﷺ كان يقوم لعبد الله بن أم مكتوم (الأصل: ابن أم كلثوم!) ويفرش له رداء ليجلس عليه ويقول: أهلًا بالذي عاتبني ربي من أجله.

ولا أعلم لهذا الحديث أصلًا يمكن الاعتماد عليه، وغاية ما روي في بعض الروايات في «الدر المنثور»: أنه ﷺ كان يكرم ابن أم مكتوم إذا دخل عليه، وهذا إن صح لا يستلزم أن يكون إكرامه ﷺ إياه بالقيام له، فقد يكون بالقيام إليه أو بالتوسيع له في المجلس أو بإلقاء وسادة إليه ونحو ذلك من أنواع الإكرام المشروع.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: وبهذه المناسبة لابد لي من التنبيه علىٰ بعض الأخطاء التي وقعت للأستاذ المذكور في تعليقه علىٰ حديث أنس: «لم يكن شخص أحب

إليهم من رسول الله ﷺ وكانوا لا يقومون له لما يعلمون من كراهيته لذلك».

فقد ذكر الأستاذ أن هذا الحديث الصحيح لا ينافي القيام لأهل الفضل من الصالحين، والدليل:

١ - أن النبي ﷺ كان لا يكره قيام بعضهم لبعض.

٢ - وأنه أمر أسرىٰ بني قريظة فقال لهم: قوموا لسيدكم، يعني سعد بن معاذ.

٣- أنه قام لعكرمة بن أبي جهل.

٤- وكان يقوم لعدي بن حاتم كلما دخل عليه.

٥- وكان يقوم لعبد الله بن أم مكتوم.

٦- وقد ورد أن الصحابة قاموا لرسول الله ﷺ.

والجواب: أنه لا يصح شيء من هذه الأدلة مطلقًا، وهي علىٰ ثلاثة أنواع:

الأول: ما لا أصل له البتة في شيء من كتب السنة، كالدليل الأول، بل ولا علمت أحدًا من العلماء المتقدمين ذكره حديثًا، وكأنه رأي رآه بعضهم فجاء غيره فتوهمه حديثًا! ويعارضه قول الشَّيْخ علي القاري في «شرح الشمائل»: إن الأصحاب ما كان يقوم بعضهم لبعض، واستدل عليه بحديث أنس المذكور آنفًا، وهذا هو اللائق بهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، لحرصهم المعروف علىٰ الاقتداء به ﷺ في كل كبير وصغير، خلافًا لبعض المعاصرين الذين يقولون في مثل هذه المسألة: هذه قشور لا قيمة لها!

ونحو ذلك من العبارات التي تصد الشباب المؤمن عن الاقتداء به ﷺ، بل وتحمله علىٰ مخالفته؛ لأن الأمر كما قيل: «نفسك إن لم تشغلها بالخير شغلتك بالشر»!

الثاني: ما له أصل ولكنه غير ثابت، كالدليل الثالث والرابع والخامس، فكل ذلك مما لا يصح من قِبَل إسناده، والمثال بين يديك، وهو الدليل الثالث، ومثله حديث قيامه ﷺ لأخيه في الرضاعة، فهو ضعيف -أيضًا- ومثله قيامه لعدي.

وأما الدليل الخامس فلم أقف عليه، وقد اعترف غير ما أحد بضعف هذا النوع، منهم ابن حجر الهيتمي.

وأما التحريف الجديد فقد اختص به السيد عزت الدعاس.

وانظر إلىٰ رد الأَلْبَانِي رحمه الله (ص٦٣٦-٦٣٧).

وقال رحمه الله: وخلاصة القول: أنه لا يوجد دليل صحيح صريح في استحباب هذا القيام، والناس قسمان: فاضل ومفضول، فمن كان من القسم الأول فعليه أن يقتدي بالنبي ﷺ فيكره القيام من غيره له، ومن كان من القسم الآخر فعليه أن يقتدي بأصحابه ﷺ فلا يقوم لمن كان من القسم الأول فضلًا عن غيره!.

من مؤلفات الشَّيْخ عزت عبيد الدعاس رحمه الله، وقد انتقل إلىٰ رحمة ربه بتاريخ ١٩/ ٧/ ٢٠٠١ م:

١- «الموجز في شرح القواعد الفقهية» كتيب بسيط.

٢- «فن التجويد» كتيب.

٣- «سنن الترمذي» شرح الأحاديث مع تخريجها وفهارس.

٤- «سنن أبي داود» مع شرح الخطابي وتخريج الأحاديث.

٥- «الشمائل المحمدية» للإمام الترمذي شرح وتخريج للأحاديث.

٦- «سنن النسائي».

٧- «سنن ابن ماجه».

٨- «كتاب الطهارة والصلاة علىٰ المذهب الشافعي» كتيب.

٩- تعليق علىٰ كتاب «بستان العارفين» للإمام النووي.

١٠- «أحكام المرأة».

وطبعة «سنن أبي داود» اعتمد عليها الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في عزوه لـ«سنن أبي داود» وفي تحقيقه «للترغيب والترهيب»، وكذلك كما هنا «الشمائل المحمدية» وهي جيدة في المجمل، وطبعة ابن حزم في اعتقادي أفضل من الطبعة القديمة؛ لِما فيها من العزو «للمعجم المفهرس».

ومن الفوائد: الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ لم ينتقد الأستاذ عزت الدعاس في تحقيقه، وهي ليست من عادة الشَّيْخ رَحِمَهُ اللَّهُ حيث يذكر انتقاده علىٰ تعليقات وتحقيقات، لكن هنا ذكر ذلك من الناحية الفقهية، كما في هذا الحديث.

قال الشَّيْخ عبد الكريم الخضير -حفظه الله- كما في تعليقه علىٰ «طبعة سنن أبي داود» المطبوعة: «وطبعة الدعاس أفضل من التي مع «عون المعبود»، وأنا عمدتي علىٰ طبعة عزت عبيد الدعاس، وهي طبعة مرقمة ومفهرسة ومخرجة الأحاديث، والأخطاء فيها قليلة، وظهر مؤخرًا طبعة جديدة لمحمد عوامة اعتمد فيها علىٰ نسخة ابن حجر، فلعلها أمثل النسخ، وهي جيدة من حيث ضبط النص، وقد قابل محققها مقابلة طيبة، علىٰ أن فيها شيئًا من بعض التعليقات لا يسلم من شوب البدعة، وفيها بعض الأمور غير المناسبة من تصرف المحقق أحيانًا، لكنها بالنسبة لضبطها هي أفضل الطبعات... فلو قورنت طبعته بطبعة الدعاس يحصل لنا نسخة نثق بها، فمن جمع الطبعتين انتفع إن شاء الله تعالىٰ».

«من تعليق الشَّيْخ علىٰ كتب السنن الأربعة وأفضل المطبوع منها ودور النشر».

ومن مقدمة الناشر «لسنن أبي داود» (ص٣) ط: دار ابن حزم، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨/ ١٩٩٧م، قال الناشر: «وقد اعتمدنا في إخراج هذا الكتاب القيم علىٰ طبعة الأستاذين عزت عبيد الدعاس وعادل السيد».

ومن مقدمة الشَّيْخ العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد (ص٧-٨) «لسنن أبي داود» قال: «ولما كان كتاب «سنن أبي داود» يلي «صحيحي البخاري ومسلم»، وقد جمع شمل أحاديث الأحكام أصبحت الحاجة ماسَّة لوجوده وانتشاره، يقول ابن الأعرابي: «لو أن رجلًا لم يكن عنده شيء من كتب

العلم إلا المصحف الذي فيه كلام الله ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلىٰ شيء من العلم البتة».

وقد ساهم الأستاذ عزت عبيد الدعاس مساهمة فعالة في إعداد هذا الكتاب والتعليق عليه من شرح الإمام الحافظ أبي سليمان الخطابي رَحِمَهُ اللهُ علىٰ «سنن أبي داود» في كتابه «معالم السنن» فجزاه الله خيرًا وأجزل مثوبته.

وكتاب «سنن أبي داود» هذا بلغت كتبه خمسة وثلاثين كتابًا، وبلغت أحاديثه (٥٢٧٤) حديثًا» انتهىٰ من مقدمة الشَّيْخ محمد محيي الدين عبد الحميد علىٰ «سنن أبي داود».

وقد طبع هذا الكتاب مرارًا في الهند ومصر، وأحدث طبعة هي الطبعة الثانية التي أخرجها فضيلة الشَّيْخ محمد محيي الدين عبد الحميد (١٩٥٠) فهي مرقمة الأبواب والأحاديث، ثم تليها طبعة الهند بمطبعة (نولكشور) بمدينة لكهنؤ سنة (١٨٩٥م). انتهىٰ.

* **وأيضًا**: ذكره الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٦/ ص١٨٧):

عند تعليقه علىٰ حديث (رقم ٢٦٦٩): «إذا كان يوم القيامة أتي بالموت كالكبش الأملح، فيوقف بين الجنة والنار فيذبح وهم ينظرون، فلو أن أحدًا مات فرحًا لمات أهل الجنة، ولو أن أحدًا مات حزنًا لمات أهل النار».

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللهُ: «ضعيف» أخرجه الترمذي (رقم ٢٥٦١): حدثنا

سفيان بن وكيع: حدثنا أبي عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد يرفعه قال:... فذكره. وقال: «هذا حديث حسن».

وهذا إسناد ضعيف، عطية وهو ابن سعد العوفي مدلس وضعيف، وسفيان بن وكيع ضعيف أيضًا. وقد خالفه الثقات كما في «الصحيحين» وغيرهما من حديث أبي صالح عن أبي سعيد مرفوعًا به نحوه دون قوله: «فلو أن أحدًا مات...». فهو منكر.

ولقد أخطأ صديقنا الفاضل الأستاذ الدعاس في تعليقه علىٰ الترمذي حيث أطلق عزو الحديث إلىٰ البخاري ومسلم، فأوهم أنه عندهما بتمامه، فاقتضىٰ التنبيه.

تنبيه: نعم، قد وردت هذه الزيادة من حديث ابن عمر مرفوعًا بلفظ: «**إذا صار أهلُ الجنَّة إلىٰ الجنة...**» الحديث، وفيه: «فيزداد أهل الجنة فرحًا إلىٰ فرحهم، ويزداد أهل النار حزنًا إلىٰ حزنهم». أخرجه أحمد (٢/ ١١٨)، والشيخان عنه.

❋ ❋ ❋

المعلق على: «صحيح الكلم الطيب» المدعو شرف حجازي المصري[(١)]

ذكره الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٤/ ص١-٢).

قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد خطبة الحاجة: وبهذه المناسبة أقول:

إن من أسوأ التعليقات التي وقفت عليها في هذه الآونة الأخيرة والتي تدل علىٰ أن كاتبها لم يؤتَ من الحكمة شيئًا مذكورًا **ما طبعه المدعو شرف حجازي المصري علىٰ كتابي «صحيح الكلم الطيب» الذي سرقه وطبعه بتعليقات أضافها من عنده**، كان منها قوله (ص٨٥) ناقلًا عن النووي: «وهذه الخطبة سُنَّة لو لم يأت بشيء منها صح النكاح باتفاق العلماء».

أقول: فإن مثل هذا التعليق إنما يحسن ذكره في سُنَّة معروفة يُخشىٰ من مواظبة الناس عليها أن يقعوا في الغلو فيها، وليس في سُنَّة كهذه الخطبة التي لا يعرفها أكثر الخاصة فضلًا عن العامة، حتىٰ كادت أن تُصبح نَسيًا مَنسيًّا.

قال الأَلْبَانِي في «مقدمة صحيح الكلم الطيب» (ص٥-٧) مكتبة المعارف، الرياض، ط/ ١٤٠٧ هـ:

---

(١) لم أقف له علىٰ ترجمة.

وأمامي الآن طبعتان مسروقتان من هذه الرسالة «صحيح الكلم الطيب»:

إحداهما: طبع (دار عمر بن الخطاب) الإسكندرية، وهي مصورة عن النسخة الشرعية، إلا أنه حذف منها جملة: «جميع الحقوق محفوظة» وطبع الفهرس بحرف جديد.

والأخرىٰ: طبع (دار الكتب السلفية) في القاهرة لصاحبها المدعو (شرف حجازي)، ولقد كان جريئًا في باطله، فإنه أقدم علىٰ طبع الرسالة بحرف جديد ووضع لها مقدمة بين يدي مقدمتي!

وغيَّر بعض تعليقاتي وحذف بعضها وأضاف إليها تعليقات أخرىٰ في بعضها، كقوله (ص٨٥) تعليقًا علىٰ خطبة الحاجة نقلًا عن النووي...

وإن من جرأة ذاك الرجل أنه طبع في الصفحة الأولىٰ والثانية من طبعته المسروقة: «دار الكتب السلفية جميع الحقوق محفوظة»!

فأقول: لمَن؟ ولِمَ؟!

ويؤسفني أن أقول: إن هذا الرجل قد استمرأ -فيما يبدو- سرقة الكتب وتفنن في تغطيتها، فقد سرق -أيضًا- كتاب «التنكيل» وتفنن في تغطيتها، وغيَّر من وجهه الأول الذي كنت طبعت عليه: «قام علىٰ طبعه وتحقيقه والتعليق عليه محمد ناصر الدين الأَلْبَانِي» فجعله هو هكذا: «بتحقيق الشَّيْخ محمد ناصر الدين الأَلْبَانِي».

«**محمد عبد الرازق حمزة**: دار الكتب السلفية» فأضاف من عنده «محمد عبد الرزاق حمزة» كمحقق تلبيسًا وتضليلًا كما كنت بينته في مقدمتي للطبعة الثانية من «التنكيل» (سنة ١٤٠٦هـ).

وسرق -أيضًا- كتابي المشهور: «صفة صلاة النبي ﷺ» كما كنت أشرت إلىٰ ذلك في مقدمة الطبعة العاشرة منه، ومع ذلك لم يتورع عن أن يعلن علىٰ غلاف بعض مطبوعاته عن هذين الكتابين أنهما من مطبوعات داره التي أسماها بـ«دار الكتب السلفية» كما فعل برسالتي هذه: «صحيح الكلم الطيب».

فلعله يعود إلىٰ رشده ويتوب إلىٰ ربه ويرجع عن اعتدائه متذكرًا -علىٰ الأقل- قول النبي ﷺ: «**لا يُؤمِنُ أحَدُكم حتىٰ يُحِبَّ لأخِيه ما يُحِبُّ لنَفسِه مِن الخَيْر**». «الصحيحة» رقم (٧٣).

تفاقمت في الآونة الأخيرة ظاهرة منتشرة علىٰ أوسع نطاق، وهي ظاهرة سرقة البحوث والمؤلفات بلا عزو لأصحابها، وهذا إن دل فإنما يدل علىٰ غياب الوازع الديني، نسأل الله السلامة والعافية.

ولكن النقل من مصنفات أهل العلم المتقدمين والمتأخرين نجد أن كثيرًا من مصنفاتهم لا تخلو من نقل نصوص من علماء سابقين أو معاصرين بدون عزو، ولم يكن أحد يتهمهم بالسرقات العلمية.

وهذه بعض من نماذج فعل السلف رحمهم الله:

ربما نقل ابن أبي العز الحنفي شارح «الطحاوية» أقوال شيخ الإسلام ابن

تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ دون العزو إليهم، وربما لأسباب ذكرها أهل العلم في موضعها.

وهناك بعض الكتب والمجلات والبحوث تطرقت لهذا الموضوع لأهميته وأثره في المجتمع، والأحكام الشرعية في السرقات العلمية وبعض المصطلحات القانونية في مجال حقوق التأليف، ومنها:

- مجلة عالم الكتب، المجلد الثاني، العدد الرابع (٧٦٩).

تطرق إلىٰ «الكتب الحديثة» في هذا المضمار.

- مجلة عالم الكتب، المجلد الثاني، العدد الرابع (٥٨٤).

أظهرت التجارب أن إثراء التراث الثقافي يعتمد بشكل مباشر علىٰ مستوىٰ الحماية للأعمال الفنية والأدبية، وكلما ارتفع مستوىٰ الحماية شجع ذلك المؤلفين علىٰ الإبداع.

- ومن العلماء الذين ألفوا في هذا الباب جلال الدين السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالة له باسم «الفارق بين المصنف والسارق» ت: قاسم السامرائي.

قال في مقدمة التحقيق كما في مجلة عالم الكتب، المجلد الثاني، العدد الرابع (٧٤٢-٧٤٥): «تقع الرسالة في عشر ورقات، وفي كل ورقة ٢٣ سطرًا... ومع شيوع التصحيفات وكثرة التحريفات، فإنني أعرضت عن ذكرها في جدول ملحق، واكتفيت ثمة من كل ذلك بذكر بعض الأعلام والمصنفات الواردة في

النص، وعرفت بهم وبإيجاز... إضافة إلىٰ نص الرسالة «الفارق بين المصنف والسارق» فإن ناسخ الرسالة ألحق بها نصًّا آخر أدرجه فيما يأتي لفائدته في إثبات أن اسم رسالتنا هو «الفارق» وليس «البارق».

للسيوطي كتاب -أيضًا- يسمىٰ «البارق في قطع يمين السارق».

أوله: الحمد لله وكفىٰ، وسلام علىٰ عباده الذين اصطفىٰ، السارقون في العلم ثلاثة أقسام:

الأول: سراق الحديث، وهم مجروحون بذلك بإجماع أهل الحديث، وطبقتهم تلي طبقة الوضاعين، وقد أدىٰ الأمانة إمامنا الشافعي رأس الموئتمنين فروىٰ حديثًا في «مسنده» من حديث مالك لم يسمعه منه عن شيخ عن شيخ عن شيخ عن مالك بواسطة ثلاثة شيوخ.

الثاني: سراق التصانيف (وبعد أن ذكر مقاله فيه قال في آخره) قلت: وقد اقتديت بهؤلاء وعملت مقامة سميتها: «الفارق بين المصنف والسارق» بسبب رجل استعار من تلامذتي أربعة كتب من مصنفاتي، وهي: كتاب «المعجزات»، و«الخصائص الكبرىٰ»، و«أنموذج الحبيب في خصائص الحبيب»، و«مسالك الحنفا في والدي المصطفىٰ»، «طي اللسان عن ذم الطيلسان».

ثم قال: سرق السارق مني كتبًا وادَّعاها، وهو في ذاك مفترٍ، وعلىٰ كتب السخاوي قد جنىٰ، وكتاب القطب أعني الخيضري، ثم ذكر بطرة كتابه أنه رأىٰ بخط ابن حجر فصلًا فيمن أخذ تصنيف غيره مطالعة فادعاه لنفسه، فزاد فيه

قليلًا ونقص منه، ولكن أكثره مذكور بلفظ الأصل:

«البحر» للروياني أخذه من «الحاوي» للماوردي.

كذلك «الأحكام السلطانية» لأبي يعلىٰ أخذه من كتاب الماوردي، لكن بناه علىٰ مذهب أحمد.

«شرح البخاري» لمحمد بن إسماعيل التميمي من شرح أبي الحسين بن بطال.

«شرح السنة» للبغوي مستمد من شرح الخطابي علىٰ «البخاري».

وقال المحقق (العدد الرابع ٧٤٣):

موضوع الرسالة:

إن موضوع الرسالة ليس جديدًا، والانتحال والسرقة ونسبة التواليف إلىٰ غير المصنف، والشعر إلىٰ غير الشاعر موضوع حفلت به كتب القدامىٰ والمحدثين بل والمعاصرين، وهذا ابن حجر محدث عصره لم ير بأسًا في القول: إن كتاب «بحر المذاهب» لعبد الواحد بن إسماعيل الروياني المتوفىٰ سنة (٥٠٢هـ) أخذه من كتاب «الحاوي» للماوردي، وأن أبا يعلىٰ الفراء البغدادي المتوفىٰ سنة (٤٥٨هـ) قد أخذ كتابه «الأحكام السلطانية» من كتاب الماوردي: «الأحكام السلطانية» المشهور في العالمين.

وقد ذكر السيوطي أمثلة مماثلة في رسالته، وأورد أقوال بعض العلماء وأفعالهم في عزو ما يأخذونه من التواليف في مصنفاتهم، وأورد قصة مهذب

الدين الخيمي مع نجم الدين بن إسرائيل الذي سرق قصيدة الأول، وتحاكمهما إلىٰ الشَّيْخ عمر بن الفارض، وحكم الشَّيْخ علىٰ نجم الدين بالسرقة.

وقد قرَّع السيوطي هذا السارق الذي سرق أربعة من تصانيفه ونسبها إلىٰ نفسه دون إفحاش، وألَّب عليه معاشر المصنفين، وأهاب بهم أن يرسلوا عليه من ألسنتهم سبعًا شدادًا، ومن أقلامهم أسنة حدادًا، ومن محابرهم بحارًا مدادًا، ومن أقوالهم جيشًا عرمرمًا لا يدع قلاعًا ولا وهادًا، وحثهم أن يمنعوا عنه إعارة الكتب، وحذرهم من أن يُغِير علىٰ كتبهم كما أغار علىٰ كتبه. انتهىٰ.

ومن عجائب وغرائب هذا الزمان «السطو العلمي»، فقد كثر في هذا الزمان سرقة التحقيقات للكتب الشرعية، فالله المستعان.

ومن ذلك ما ذكره بعض الإخوة:

قال الدكتور أحمد بن أحمد البوشيخي محقق كتاب «تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك علىٰ منهج العدل والإنصاف في شرح مسائل الخلاف» لأبي الحجاج يوسف بن دوناس الفندلاوي المتوفىٰ سنة (٥٤٣هـ) -المسروق- ذكر الدكتور في مقدمة التحقيق:

ولا يفوتني هنا وأنا في غاية الحسرة والأسف علىٰ ضياع الأمانة أن أنبه كل قارئ جاد غيور علىٰ جرم كبير وسطو خطير قد وقع علىٰ الطبعة السابقة لهذا الكتاب «تهذيب المسالك» بتحقيقي، من قبل المسمىٰ عثمان غزال المدَّعي التحقيق ودار الكتب العلمية لمحمد علي بيضون ببيروت المتولية النشر والتوزيع

لبضاعته المسروقة، ذلك أن عثمان غزال هذا الذي لا أستبعد أن يكون شخصًا وهميًّا قد زعم أنه حقق هذا الكتاب، والحقيقة أنه لم يفعل شيئًا من ذلك.

ودار الكتب العلمية مكتبة تجارية.

هذا ما تيسر كتابته وجمعه، ولولا خشية الإطالة لسردت عجائب هذا الزمان من سطو واحتيال. والله المستعان.

* * *

الدكتور
عمر عبد السلام تدمري[1]

ذكره الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٤/ ص٢٧) (١٥١٨):

في الحديث الذي أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٥٣/ ١)، والسكن بن جميع في «حديثه»، والواحدي في «تفسيره» من طريق سليمان بن عمرو به، قال: «إذا اغتاب أحدكم أخاه فليستغفر الله له، فإن ذلك كفارة له».

---

(١) عمر عبد السلام تدمري، مؤرِّخ وأكاديمي لبناني، وُلد في منطقة الحدادين بطرابلس عام (١٩٤٠م)، عُيِّن محاضرًا في كلية الآداب بالجامعة اللبنانية، ثم أستاذًا مساعدًا، ثم أستاذًا في ملاك الجامعة، ومشرفًا علىٰ رسائل الماجستير والدكتوراه في قسم التاريخ بالجامعة اللبنانية (١٩٧٦- ٢٠٠٤). عمل عضوًا في «الهيئة الاستشارية لمعجم شعراء العربية في مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري» لثلاث سنوات (٢٠١٠-٢٠١٢). نال وسام «المؤرّخ العربي» من اتحاد المؤرخين العرب علىٰ نتاجه العلمي ١٩٩٣.
من مؤلفاته: «تاريخ طرابلس السياسي والحضاري» (جزآن)، الثاني خاص بعصر المماليك؛ و«تاريخ وآثار ومساجد ومدارس طرابلس في عصر المماليك»؛ و«موسوعة علماء المسلمين في تاريخ لبنان» (١٦ مجلدًا) منها ٦ مجلدات عن الأعلام في عصر المماليك؛ و«موسوعة العلماء والأعلام في تاريخ لبنان وساحل الشام» صدر منها حتىٰ الآن ٩ مجلدات ويوجد سبع مجلدات تحت الطبع كلها عن عصر المماليك. أما الكتب المحققة فهي بالعشرات، منها أكثر من ٢٠ عنوانًا من عصر المماليك، منها: «تاريخ الإسلام وذيله» الذهبي (٥٣ مجلدًا). من: (جريدة البلاد الجزائرية) حوار مع د. عمر عبد السلام تدمري. و(جريدة القدس العربي).

سليمان هذا هو أبو داود النخعي وهو كذاب مشهور، وفي ترجمته أورده ابن عدي في أحاديث أخرىٰ، وقال: «وهذه الأحاديث عن أبي حازم كلها مما وضعه سليمان عليه».

تنبيه: وقد جاء الحديث في «الجامع الكبير» للسيوطي بلفظ: «من اغتاب أخاه المسلم فاستغفر له، فإنها كفارة».

وقال في تخريجه: «رواه الخطيب في «المتفق والمفترق» عن سهل بن سعد، وفيه سليمان بن عمرو النخعي كذاب».

وبهذا اللفظ رواه السكن بن جميع لكن وقع في متنه خطأ مطبعي فاحش مفسد للمعنىٰ، **لم ينتبه له محققه الدكتور تدمري**، فإنه قال: «ولم يستغفر الله له»**!!**

والظاهر أن الأصل: «واستغفر...». فانقلب حرف الألف علىٰ الطابع إلىٰ (لم)**!**

والحديث الثاني: «من اغتاب رجلًا ثم استغفر له غفرت له غيبته».

قال الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٤/ ص٢٩): «موضوع».

والحديث الثالث: «كفارة من اغتبت أن تستغفر له».

قال الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٤/ ص٢٧): «ضعيف».

وقال الألْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٤/ ص٢٩): وجميع طرقه لا تخلو من كذاب أو متهم بالكذب باستثناء الطريق الأخرىٰ عن أنس، مع احتمال أن يكون أبو سليمان الكوفي المسمىٰ عنبسة هو عنبسة بن عبد الرحمن الوضاع...

وكذلك فإني أرىٰ أن ابن الجوزي لم يبعد عن الصواب حين أورد هذه الأحاديث الثلاثة في «الموضوعات».

* **وأيضًا:** ذكره الشيخ الألباني -رحمه الله تعالىٰ- عند تعليقه علىٰ حديث برقم (٥٦٨٣) في «الضَّعِيفَة (ج١٢/ ص٤٢٢): «أتاني جبريل فحملني علىٰ جناحه الأيمن، فكنت من ربي عَزَّوَجَلَّ كقاب قوسين أو أدنىٰ... الحديث».

قال الألباني: «باطل» أخرجه ابن جميع في «معجم الشيوخ» (ص١٣٦-١٣٧) وإسناد رجاله كلهم ثقات رجال البخاري غير محمد بن العباس وهو أبو علي البغدادي، وفي ترجمته ساق ابن جميع هذا الحديث، وهو علىٰ شرط الخطيب ولكنه لم يورده.

ولذلك قال الدكتور المعلق عليه (عمر تدمري): «لم أجد له ترجمة».

قال الألباني: وفاته أنه أورده الذهبي في «الميزان» لهذه الرواية فقال: «... عن محمد بن أبي الثلج بغدادي، عن يوسف بن موسىٰ القطان بخبر باطل، وعنه ابن جميع».

قلت: يشير إلىٰ هذا الحديث، ووافقه الحافظ في «اللسان» ووقع فيه: (ابن أبي المليح)! وهو تحريف مطبعي.

ووجه حكمهما علىٰ الحديث بالبطلان بعد جهالة راويه محمد بن العباس أنه مخالف للأحاديث الصحيحة الدالة علىٰ أن الذي دنا وصار بينه

وبين محمد ﷺ قدر قوسين إنما هو جبريل عليه السلام. انظر تفسير ابن كثير لهذه الآية. انتهىٰ.

وفي الحديث الذي يليه برقم (٥٦٨٤) «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٤٢٥): «رأيت علىٰ باب الجنة مكتوبًا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، عليٌّ أخو رسول الله».

قال الألباني: «موضوع» أخرجه ابن عدي في «الكامل»، وابن حبان في «الضعفاء والمجروحين»، والقطيعي في «زوائده علىٰ فضائل الصحابة لأحمد»، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»، وكذلك ابن جميع في «معجم الشيوخ» (ص١٤٣) بإسناد مغاير.

ورواه القطيعي (١١٣٥) بإسناد واهٍ. وفيه زيادة: «... علي أخي وصاحب لوائي».

وبالجملة: فآفة الحديث كادح هذا، وقد عرفت أنه يروي الأحاديث الموضوعة عن الثقات، وقد قال ابن حبان في كتابه «المجروحين» (٢/ ٢٢٩): «كان ممن يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات حتىٰ يسبق إلىٰ القلب أنه كان المتعمد لها، أو غفل عن الاتقان حتىٰ غلب الأوهام الكثيرة، فكثر المناكير في روايته فاستحق بها الترك».

وقال ابن حبان في «المجروحين»: «له نسخة كتبناها عنه أكثرها موضوعة ومقلوبة».

تنبيه: نقل الدكتور تدمري في تعليقه علىٰ «معجم الشيوخ» عن الشيخ

محمد الباقر المحمودي -والظاهر أنه شيعي- أنه خرج الحديث بروايتين ساقهما، ولفظهما واحد! عزا الأولىٰ لابن عدي في «الكامل»، والأخرىٰ للإمام أحمد في «باب فضائل علي رضي الله عنه».

فأقول -والله المستعان-: في هذا التخريج ثلاثة أوهام فاحشة:

الأولىٰ: سكوتهما عن الحديث! وهو موضوع بشهادة الحفاظ المتقدمين: ابن حبان والذهبي والقسطلاني.

الثانية: إيهامهما القراء أن للحديث روايتين! والحقيقة أنه رواية واحدة مدارها علىٰ كادح، كما سبق.

الثالثة: عزوهما الحديث للإمام أحمد في الباب، وهذا خطأ؛ لأن أحمد لا دخل له في هذا الحديث، ولا رواه، وإنما هو من زوائد القطيعي، كما سبق تخريجه.

مثل هذا الوهم يقع كثير من المتعلقين بهذا العلم وبخاصة الشيعة منهم، وبعضهم قد يفعلون ذلك عمدًا تدليسًا وتضليلًا!!

فائدة: بهذه المناسبة أقول: إن الأحاديث المروية في كتاب «فضائل الصحابة» للإمام أحمد ثلاثة أنواع:

الأولىٰ: من رواية القطيعي عن عبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه.

الثانية: من رواية القطيعي عن عبد الله بن أحمد عن شيوخه غير أبيه.

الثالثة: من رواية القطيعي عن شيوخه غير عبد الله بن أحمد.

ومن لا علم له بالأسانيد وطبقات الرواة يتوهم من مجرد رؤيته الحديث في كتاب «الفضائل» أنه من رواية أحمد، وليس كذلك، فينبغي التنبيه حتىٰ لا ينسب للإمام أحمد من الحديث ما لم يروه فيُساء إليه، كما هو الشأن في هذا الحديث الموضوع، والله أعلم. انتهىٰ من كلام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

وذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٤٣٢) برقم (٥٦٨٩): «من ختم عمله فلم يرضخ لقرابته ممن لم يرثه ختم عمله بمعصية... الحديث».

قال الألباني: «منكر» أخرجه ابن جميع في «معجم الشيوخ» (ص٢٨٢).

تنبيه: علق الدكتور تدمري علىٰ هذا الحديث فقال: «أخرجه البخاري (٥/ ٢٩٠) في الوصايا، باب قول الله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [النساء:٨]»!

قلت: وهذا تخريج عجيب غريب، موهم أن الحديث رواه البخاري! ولا شيء من ذلك ألبتة، فإنك إذا رجعت إلىٰ المكان الذي أشار إليه من «البخاري» لم تجد فيه إلا حديث ابن عباس الموقوف عليه تفسير الآية المذكورة، قال: «هي محكمة وليست بمنسوخة»؛ انتهىٰ.

وذكره -أيضًا- في حديث برقم (٥٦٩٠) في «الضَّعِيفَة»: «نهىٰ عن الإقناع والتصويب في الصلاة».

قال الألباني: ضَعيف جدًّا. أخرجه ابن جميع في «معجم الشيوخ» (ص٣٠٣).

وقال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: قد عزا الدكتور تدمري في تعليقه علىٰ «المعجم» هذا

الحديث للترمذي والنسائي والدارمي! وهو خطأ محض يشبه خطأه المذكور في الحديث الذي قبله، فإني لما رجعت إلىٰ السنن الثلاثة التي أشار إلىٰ موضع الحديث فيها تبين أنه يعني حديث أبي حميد الساعدي، قال: «كان النبي ﷺ إذا ركع اعتدل فلم ينصب رأسه ولم يقنعه»!

وذلك يدل -كالحديث السابق- أن الدكتور لا معرفة له بهذا العلم، أو علىٰ الأقل بفن التخريج! فهو يخبط فيه خبط العشواء في الليلة الظلماء، وإلا كيف استجاز عزو حديث قولي إلىٰ من لم يروه لمجرد كونهم رووا في الباب حديثًا آخر من فعله ﷺ؟!! انتهىٰ.

وكذلك ذكره في حديث رقم (٥٦٩٢) «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٤٣٧):

حديث: «يا غلام! من أنا؟ فقال: أنت رسول الله، فقال له: بارك الله فيك. ثم إن الغلام لم يتكلم بعدها».

قال الألباني: ضَعيف جدًّا. أخرجه ابن جميع في «معجمه» (ص٣٥٤)، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل»، والخطيب في «التاريخ» قال: «حدثني العباس بن محبوب بمكة، حدثنا أبي، حدثني جدي شاصونة بن عبيد، حدثني معرض بن عبيد الله اليمامي، عن أبيه عن جده قال: حججت حجة الوداع...».

قال الألباني: وهذا إسناد ضَعيف جدًّا، مسلسل بالضعفاء والمجهولين:

أوَّلًا: العباس بن محبوب قال الحافظ في «اللسان»: «... أبو الفضل المعروف بـ(ابن شاصونة) بصري الأصل سكن جدة، قال مسلمة بن قاسم:

ضعيف الحديث لا يكتب حديثه وكان لي صديقًا».

وأما الدكتور عمر تدمري فقال في تعليقه على «المعجم»: «لم أجد له ترجمة»! وكم له من مثل هذا النفي!! انتهىٰ.

وذكره -أيضًا- في حديث رقم (٥٦٩٤) من «الضعيفة» (١٢/ ٤٣٩): «من غزا غزوة في سبيل الله عَزَّوَجَلَّ فقد أدىٰ إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ جميع طاعته: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩]».

قال الألباني: موضوع. أخرجه ابن جميع في «معجمه» (ص٣٦٦) من طريق القاسم بن بهرام عن قتادة عن أنس مرفوعًا به.

قلت: هذا موضوع، آفته القاسم هذا، قال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢١٤): «القاسم بن بهرام أبو همدان شيخ كان علىٰ القضاء بـ(هيت) يروي عن أبي الزبير العجائب لا يجوز الاحتجاج به بحال».

والحديث عزاه الدكتور عمر تدمري في تعليقه علىٰ «المعجم» لابن ماجه في (الجهاد)! وهذا كذب علىٰ ابن ماجه سببه الجهل بهذا العلم، فإن الذي عند ابن ماجه في الباب المشار إليه إنما هو حديث آخر برقم (٢٧٦١) من رواية جمع من الصحابة ليس منهم أنس. وفيه: «ومَن غزا بنفسِه في سبيلِ الله وأنفقَ في وجْه ذلك فله بكُلِّ دِرهَم سبع مئة أَلْف دِرهم، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:٢٦١]».

ومع ذلك فإسناده ضعيف كما في «المشكاة» (٣٨٥٧)، وغيره.

فتأمل كم في هذا العزو من تخليط! وكم له من تخاليط سبق بيان بعضها!

وقال الألباني في حديث رقم (٥٦٩٥) من «الضعيفة» (١٢/ ٤٤١): «من لم يرعو عند الشيب، ولم يستح من العيب، ولم يخش الله بالغيب، فليس لله عزوجل فيه حاجة»:

موضوع. أخرجه ابن جميع في «معجم الشيوخ» (ص٣٧٥).

وأما الدكتور تدمري فلم يزد علىٰ قوله في تعليقه علىٰ ترجمة الشيخ الحلبي هذا: «ولم أجد له ترجمة»!

وهذا مما يدل الباحث علىٰ أن الرجل لا معرفة عنده بعلم الجرح والتعديل، وما أذكر أني رأيته جرَّح راويًا لحديث ما ولو كان كذابًا، وكل ما صنعه في تخريج هذا الحديث أنه قال: «ذكره الديلمي بلا سند عن جابر مرفوعًا. «تمييز الطيب من الخبيث» (٢١٤)».

وصاحب «التمييز» تابع فيما قال لأصله «المقاصد الحسنة» للسخاوي رقم (١١٧٧)، وتبعهما العجلوني في «كشف الخفاء» (٢٦١١) إلا أنه قال: «قال ابن الفرس: ضعيف»! انتهىٰ.

وغير ذلك من الهفوات والأخطاء والأوهام عفا الله عنه.

* وأيضًا: ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٢٩٣) عند تعليقه علىٰ حديث: «يا أبا هريرة! ألا أدلك علىٰ كنز من كنوز الجنة؟ لا حول

ولا قوة إلا بالله، لا ملجأ ولا منجا من الله إلا إليه».

منكر بزيادة: (لا ملجأ...).

أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٩٥/ ٣٥٨)، والحاكم (١/ ٥١٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٤٤٤/ ٦٥٩)، والطيالسي في «مسنده» (٣٢٢/ ٢٤٥٦)، وأحمد (٢/ ٣٠٩ و٥٢٥)، والبزار -أيضًا- (٤/ ٦/ ١/ ٣٠٨٩)، والطبراني في «الدعاء» (٣/ ١٥٤٠/ ١٦٣٦)، ومن طريقه الذهبي في «التاريخ» (٦/ ١٧٧ - ١٧٨) كلهم من طريق إسرائيل وأبي الأحوص عن أبي إسحاق عن كميل بن زياد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:... فذكره. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

كذا قالا. ويدفعه أمران:

أحدهما: اختلاط وعنعنة أبي إسحاق -وهو: السبيعي-.

والآخر: المخالفة لعبد الرحمن بن عابس قال: سمعت كميل بن زياد به، دون قوله: «لا ملجأ...» إلخ.

أخرجه أحمد (٢/ ٥٢٠): ثنا سليمان بن داود: أنا شعبة عن عبد الرحمن ابن عابس قال: سمعت كميل بن زياد به، وزاد: «أحسبه يقول: أسلم عبدي واستسلم». وأخرجه الطبراني (١٦٣٣) من طرق عن شعبة به ولم يشك.

وابن عابس هذا: ثقة من رجال الشيخين، فالسند صحيح، والزيادة

المذكورة قد تابعه عليها عمرو بن ميمون عن أبي هريرة دون أي شك، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٥٢٨).

وقد خولف شعبة من جابر بن الحر الجعفي عن عبد الرحمن بن عابس... به، مثل رواية أبي إسحاق. أخرجه الشجري في «الأمالي» (٢/ ٣٠١).

قلت: وجابر هذا: غير معروف، لم يزد الذهبي علىٰ قوله في «الميزان»: «قال الأزدي: يتكلمون فيه».

فمثله مخالفته مردودة منكرة، ولاسيما إذا كان المخالف شعبة بن الحجاج جبل الحفظ. ثم رأيت أحمد قد أخرجه (٢/ ٥٣٥) من طريق جابر هذا دون الزيادة.

وأصل هذه الزيادة مقطوع من قول مكحول التابعي، جاء في رواية هشام بن الغاز عنه عن أبي هريرة مرفوعًا نحو حديث الترجمة بتقديم وتأخير. وفيه: «قال مكحول: فمن قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا منجا من الله إلا إليه، كشف عنه سبعين بابًا من الضر، أدناهن الفقر». أخرجه الترمذي (٣٥٩٦)، وقال: «حديث ليس إسناده بمتصل، مكحول لم يسمع من أبي هريرة».

قلت: ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين لمن وقف علىٰ تخريج الحافظ المنذري للحديث أنه لم يكن مسددًا فيه، فإنه:

أولًا: ساق الحديث في «الترغيب» (٢/ ٢٥٥) من رواية الترمذي هذه،

ونقل عنه إعلاله إياه بالانقطاع، ثم قال: «ورواه النسائي، والبزار مطولًا، ورفَعَا: «ولا ملجأ من الله إلا إليه». ورواتهما ثقات يحتج بهم»!

فسكت عن اختلاط وعنعنة أبي إسحاق! ولم يتنبه لمخالفته لابن عابس الثقة!!

ثم زاد ضِغثًا علىٰ إبالة، فقال:

وثانيًا: ثم قال: «ورواه الحاكم وقال: صحيح ولا علة له. ولفظه (ثم ساقه باللفظ الصحيح الذي ليس فيه الزيادة، والمخرج في «الصحيحة»)، ثم قال: «وفي رواية له وصححها -أيضًا- قال: يا أبا هريرة! ألا أدلك...» فذكر حديث الترجمة، فأوهم أنها من غير طريق النسائي والبزار، وهي هي -كما ذكرنا في التخريج-!

ونحوه في التخليط قول الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٩٨ - ٩٩) -بعد أن ساق حديث الترجمة في حديث مطول عن أبي هريرة-: «رواه البزار مطولًا هكذا، ومختصرًا، ورجالهما رجال الصحيح، غير كميل ابن زياد، وهو ثقة». وفاته عزوه لأحمد.

ووجه الخلط يتبين لك إذا عرفت أنه يعني بالمختصر رواية البزار (رقم ٣٠٨٨) من رواية شعبة عن ابن عابس، التي ليس فيها الزيادة، ورواها الحاكم كما ذكرت في ثانيًا!

وجهل هذه الحقائق كلها المعلقون الثلاثة، والمدعون التحقيق، فوقفوا في تعليقهم علىٰ طبعتهم الحسناء (!) لـ«الترغيب» (٢/ ٤٣٣) فوقفوا موقفًا

وسطًا -أنصاف حلول-، فصدروا الحديث -كعادتهم الغالبة- بقولهم: «حسن، رواه...» ونقلوا فيه قول الهيثمي، وتصحيح الحاكم والذهبي!!!

وليس في كلامهم التحسين المدعىٰ، وقد عرفت من التحقيق، أنه ليس إلا ما هو صحيح ثابت، أو ضعيف منكر. وهكذا يستر مدعو العلم جهلهم بمثل هذا التوسط الذي ينافي الواقع!

ثم إنني أقول: يبدو لي أن زيادة: «لا ملجأ...» من تخاليط أبي إسحاق السبيعي، فقد رواها قبل اختلاطه في حديث (ما يقال إذا أتىٰ فراشه)، كذلك رواه عنه الثوري وشعبة أنه سمع البراء، فلما حدث به بعد الاختلاط، اختلطت عليه بحديث الترجمة، وأدخلها في حديث أبي هريرة! وإنما هي في حديثه عن البراء، وهو مخرج في المجلد السادس من «الصحيحة» (٢٨٨٩)، وقد صدر والحمد لله.

وقد خلط في تخريج الحديث معلق آخر، وهو محقق «تاريخ الذهبي» الدكتور (تدمري)، فقد عزا حديثه للشيخين وأصحاب «السنن» -إلا النسائي- وأحمد، دون أن يستثني الزيادة، فأوهم القراء أنها صحيحة، وأنها عندهم جميعًا!!

وإن من غرائبه أنه عزاه لأحمد في أكثر من عشرين موضعًا بأرقامها وأجزائه منه، وفيها ما ليس من حديث أبي هريرة ودون أن ينبه علىٰ ذلك، فكأن المقصود تسويد السطور وتكثيرها، وليس التحقيق! والله المستعان.

❋ ❋ ❋

الدكتور: فؤاد عبد المنعم أحمد(١)

ذكره الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٤/ ص١١٥):

عند تعليقه علىٰ حديث (١٦١٢): «إذا خَفِيت الخطيئة لم يضر إلا صاحبها، فإذا ظهرت فلم تغيَّر ضرت العامة».

«موضوع» رواه ابن أبي الدنيا في «العقوبات»؛ لأن فيه مروان بن سالم الغفاري وهو يضع الحديث، وأشار الحافظ في «التقريب»: «متروك ورماه الساجي وغيره بالوضع».

وقد أورده شيخ الإسلام ابن تيمية في «السياسة الشرعية» (ص٧٥) ساكتًا عليه دون أي تخريج ليغتر به وبرمز السيوطي، علىٰ أن رموز السيوطي في «الجامع الصغير» لا يوثق بها لأسباب ذكرتها في مقدمة «صحيح الجامع» و«ضعيف الجامع».

(١) فؤاد عبد المنعم أحمد عبد الله عبد الرحيم قناوي، ولد في الإسكندرية سنة (١٣٥٩هـ)، ونشأ بها، وتخرج من كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية، وعين بالنيابة العامة وتدرج بها حتىٰ درجة مستشار، تم انتدب للتدريس بجامعة قسنطينة بالجزائر، ثم خبيرًا للبحوث الإسلامية برئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر لمدة خمس سنوات، ثم أستاذًا بكلية الشريعة - قسم القضاء بجامعة أم لقرىٰ بمكة المكرمة لمدة ١٥ سنة، ثم أستاذًا بجامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية بالرياض لمدة ١١ عامًا حتىٰ الآن. (مختصرة من سيرته الذاتية).

واغتر برمز السيوطي الدكتور فؤاد في تعليقه علىٰ «الأمثال»[(١)] (ص٨٥) فيصف الحديث بقوله: «ضعيف» وعلىٰ الرغم من نقله عن الهيثمي إعلاله إياه بمروان المتروك وتعميته حكمي علىٰ الحديث بالوضع.

رد علىٰ ذلك كله بسكوت ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وقال: «فهو ليس موضوعًا ولا شديد الضعف»!!

والدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد حقق كتبًا، ومنها كتاب «الأمثال والحكم» للماوردي المتوفىٰ سنة (٤٥٠هـ).

وقال في تقدمة الكتاب الطبعة الأولىٰ بعد خطبة الحاجة (ص٥): «فقد ظهرت الطبعة الأولىٰ من «الأمثال والحكم» للماوردي منذ قرابة خمس عشرة سنة، وتلقتها الأمة بالقبول بصفة عامة، والأدباء بصفة خاصة، وقد ظهرت خلال هذه المدة من دواوين السنة الكثير مما أعان المحقق علىٰ بذل مزيد من الجهد في عزو الأحاديث وبيان درجتها، واستفاد من نقد العلامة الشَّيْخ محمد ناصر الدين الأَلْبَانِي له، ورحم الله امرأ أهدىٰ إلي عيوبي».

* **وأيضًا:** ذكره الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٥/ ص١٤٣-١٤٥):

حديث: «إذا أراد الله بعبد خيرًا جعل له واعظًا من نفسه يأمره وينهاه».

---

(١) كتاب «الأمثال والحكم» لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفىٰ: ٤٥٠ هـ)، تحقيق ودراسة: المستشار الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، طبعته: دار الوطن للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م.

«ضعيف» أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (ص٩٣)، وهذا إسناد ضعيف، آفته القاسم بن أبي صالح هذا، فيه كلام أورده الحافظ في «اللسان».

قال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: أضف إلىٰ ذلك علة أخرىٰ، ألا وهي الوقف. **ثم رأيت الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد في تعليقه علىٰ «الأمثال والحكم»** للماوردي قد حسن الحديث (ص٤٩) مقلدًا في ذلك للعراقي في تجويده لإسناده، مع أنه نقل تضعيف العجلوني إياه وتضعيفي أنا في «ضعيف الجامع الصغير» (٤٢٩).

وهذا مما يدل القارئ علىٰ أن الدكتور لا يزيد علىٰ كونه مجرد قماش نقال!

وسيأتي له أمثلة أخرىٰ. انظر إلىٰ «الضَّعِيفَة» الحديث رقم (٢٨٦٤).

وأما لجنة «الجامع الكبير» فلم تزد علىٰ نقل تجويد العراقي لإسناده نقلًا عن المناوي، ونص كلامه في «فيض القدير»: قال الحافظ العراقي وغيره: «إسناده جيد» كذا جزم به في «المغني».

وقد تبادر إلىٰ ذهن الدكتور فؤاد أن المقصود بـ«المغني» في كلام المناوي هذا إنما هو كتاب «المغني» في الفقه الحنبلي لابن قدامة المقدسي!

فقال الدكتور: وقال المناوي: إن الحافظ العراقي وغيره قرر أن إسناده جيد، وكذلك جزم به ابن قدامة في «المغني». «فيض القدير»!!!

وإنما المراد به كتابه «تخريج الإحياء» الذي تقدم النقل عنه، فإن اسمه الكامل: «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»!

وذكره الألْبَانِي في «المجلد السادس» في «الضَّعِيفَة» (ص٣٩٢-٣٩٥):

عند تعليقه علىٰ حديث (٢٨٦٤): «إنما بعثتُ فاتحًا خاتمًا، وأعطيت جوامع الكلم...» الحديث، وهو «ضعيف» وهو منقطع بين أبي قلابة وعمر.

كما اغتر بذلك المستشار الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد في تعليقه علىٰ «الأمثال والحكم» للماوردي فقال تعليقًا علىٰ الحديث: فقد ذكره الماوردي مختصرًا بلفظ ابن عباس (ص٣٠)، فقال: «حسن رواه أبو يعلىٰ في «مسنده» عن ابن عمر».

قال الألْبَانِي (ص٣٩٤-٣٩٥): وفي هذا التخريج علىٰ إيجازه أخطاء:

- قوله: «حسن» دون أن يبين وجهه أو أن ينقله عن أحد عن أهل العلم ممن يوثق بمعرفته بهذا الفن!

- نقله عني «التضعيف» المعارض لتحسينه دون أن يرده بحجة تبرر عدم اعتماده عليه!

- جعله الحديث عن ابن عمر عند أبي يعلىٰ والبيهقي، وهو خطأ مزدوج، فإن ابن عمر لا علاقة له مطلقًا بهذا الحديث، وإنما هو عن أبيه عمر عند أبي يعلىٰ، وعن أبي قلابة مرسلًا عند البيهقي.

الخلاصة: وإنما وقع الدكتور فؤاد أحمد عبد المنعم في هذه الأخطاء لتسرعه في النقل والإكثار منه دون تأنٍّ وتبصر وتحقيق، فإنه اغتر بما وقع في متن

«فيض القدير» للمناوي في تخريج الحديث. انتهىٰ.

* وأيضًا: ذكره الأَلْبَانِي -أيضًا- في «الضَّعِيفَة» (ج٥/ ص٣٦٥-٣٦٦):

في تعليقه علىٰ حديث: «إذا اقشعر جلد العبد من خشية الله تحاتت عنه ذنوبه كما يتحات عن الشجرة اليابسة ورقها».

قال الأَلْبَانِي: «ضعيف» رواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» وعنه «الخطيب» والبزار والواحدي في «التفسير»، وهو إسناد ضعيف، وله علتان:

- جهالة أم كلثوم، فإنهم لم يترجموها.

- ويحيىٰ الحماني وهو يحيىٰ بن عبد الحميد الحماني قال الحافظ: «حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث».

أشار الحافظ المنذري إلىٰ تضعيف الحديث (٤/ ١٢٨)، وقال المناوي في «الفيض»: «ضعيف». وقال العراقي: «ضعيف». وقال الهيثمي: «ضعيف».

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: كل هذه الأقوال من هؤلاء الأئمة النقاد **لم يعبأ بشيء منها الدكتور فؤاد في تعليقه علىٰ «الأمثال» (ص٨٥)** فقال: «حسن: أخرجه البيهقي، وأبو الشَّيْخ في «الثواب» و«الترغيب والترهيب»..».

ومع أن هذا التحسين لا وجه له من حيث الصناعة الحديثية، وإنما هو تحسين بالهوىٰ، فإنه يوهم أنه من الحافظ المنذري، والواقع أنه ضعفه كما سبق، ولقد بدا لي مِن تتبعي لتعليقاته علىٰ الكتاب المذكور أنه سنَّ سُنَّة سيئة في

التعليق علىٰ الأحاديث، ألا وهي الاعتماد علىٰ التحسين العقلي، فما أشبهه بالمعتزلة! انتهىٰ.

قلت -العبد الفقير إلىٰ عفو ربه-: وفي هذا الصدد نذكر ما ذكره الدكتور موفق عبد القادر في كتابه «توثيق النصوص وضبطها» (ص٢٨٣-٢٨٤): «علىٰ المحقق الحذر الشديد من الأخطاء والتحريفات المطبعية، وما أكثرها! وأن يتعاقد مع الناشر بالالتزام التام بالتصحيح وعدم نشر الكتاب إلا بعد التصحيح التام، وأن يقاضيه في حالة عدم الالتزام بالتصويبات والتصحيحات، فكم من كتاب ضاع فيه جهد المحقق بسبب الأخطاء المطبعية!».

ومما ذكره في هامش تعليقه علىٰ الأخطاء والتحريفات الطباعية: «للأسف الشديد، أصبح الناشرون تجارًا.. لا يهمهم العلم ودقة الأمانة العلمية، فكم من كتاب نشروه ولم يلتزموا بتصحيحات المحقق! وتراهم يعتذرون للمحقق بأعذار تافهة، وهذا ما ابتلينا به، وهو مرض الطباعة والنشر في وقتنا الحاضر، فإنا لله وإنا إليه راجعون».

وكذلك ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٣١١ و٣١٢ و٣١٣) عند تعليقه علىٰ حديث رقم (٥٦٣٦): «الدنيا دول، فما كان منها لك أتاك علىٰ ضعفك، وما كان منها عليك لم تدفعه بقوتك، ومن انقطع رجاؤه فمات استراح بدنه، ومن رضي بما رزقه الله قرت عينه».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «موضوع» أخرجه الدينوري في «المنتقىٰ من المجالسة»

(٢٤/ ٢- مخطوطة حلب) من طريقين، عن الحسين بن موسىٰ عن أبيه موسىٰ بن جعفر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعًا، وهذا موضوع، ولعل المتهم به هو الدينوري نفسه، واسمه أحمد بن مروان، فقد قال الدارقطني فيه بعد أن اتهمه بحديث آخر: «وهو عندي ممن كان يضع الحديث».

قال الذهبي: «ومشاه غيره».

قال الألباني: والحسين بن موسىٰ لم أعرفه، ولا أورده الشيعة في كتبهم، كالنجاشي في «رجاله»، والحلي -أيضًا- في «رجاله»، لا في القسم الأول الخاص فيمن اعتمد علىٰ روايته، ولا في القسم الثاني فيمن تركت روايته، فيمكن أن يكون هو الآفة، والله أعلم.

والحديث أورده الماوردي في «الأمثال والحكم» (ص٦٩) من طريق علي بن الحسين عن أبيه عن جده به! **وهو مما فات المعلق عليه الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد فقال**: «لم أقف عليه»!

وكذلك الحديث الذي ذكره الألباني في «الضَّعِيفَة» (١٢/ ٣١١) رقم (٦٥٣٧): «الناس كشجرة ذات جني، ويوشك أن يعودوا كشجرة ذات شوك... الحديث». وهو ضعيف.

قال الألباني: والحديث عزاه الحافظ في «المطالب العالية» (٣/ ١٥٢) لأبي يعلىٰ وسكت عنه هو والمعلق عليه الأعظمي! وعزاه العجلوني في «كشف

الخفاء» (٢/ ٣٢٧) للديلمي، ولم أره في النسخة المصورة التي عندي، ثم إن العجلوني سكت عنه أيضًا، **فلا أدري من أين أخذ الدكتور فؤاد عبد المنعم تصديره إياه بقوله في تعليقه علىٰ «الحكم والأمثال» للماوردي (٦٩): «ضعيف»**.

ولم ينقله عن أحد ولا بيَّن سبب الضعف!

وقال الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٣٢٣):

أما قول الدكتور فؤاد المعلق علىٰ «الأمثال» علىٰ حديث: «خير العلم ما نفع، وخيرالهدي ما اتبع، وخير ما ألقي في القلب اليقين».

أورده الماوردي في «الأمثال» (ص٨٣) «دون جملة القلب».

فقول المعلق الدكتور فؤاد: «حسن: أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»...».

فيه ملاحظات:

الأولىٰ: تحسينه إياه مجرد دعوىٰ، وممن لا ممارسة له في هذا العلم! ولاسيما وقد عرفت ضعف إسناد القضاعي.

الثانية: عزوه لـ«شعب الإيمان» نقله عن «إسعاف الطلاب» (ص٢٧٥)، والذي فيه: (هق) أي: البيهقي في «السنن»، وأما «شعب الإيمان» فالرمز فيه: (هب)، علىٰ أنني بحثت عنه في مظانه من «السنن» فلم أره! وكذلك فتشت عنه في الجزء الأول المطبوع من «الشعب» وفي المجلد الثاني المصور منه فلم أعثر

عليه للنظر في إسناده!!

الثالثة: إن كان إسناده إلىٰ عقبة من الطريق التي ساقها الماوردي -وهو الغالب علىٰ الظن- ففيها جهالة أيضًا، لأن مصعب بن منظور لم أجد له ترجمة -أيضًا- في شيء من كتب الرجال، ومنها «ثقات ابن حبان»، و«الضعفاء» له. انتهىٰ.

وقال الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١١/ ص ٣٢٦-٣٣٩) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٦٤٣): «من لم يعرف فضل نعمة الله عليه إلا في مطعمه ومشربه فقد قصر علمه ودنا عذابه»:

«ضَعيف جدًّا» أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٩٢٢)، والخطيب في «التاريخ» (٦/ ٥٣).

وقد أساء الماوردي في «أمثاله» (ص٨٥) بإيراده الحديث بصيغة الجزم، قال: «روىٰ هشام بن عروة...». **ولم يخرجه المعلق عليه الدكتور فؤاد بشيء إلا بقوله:** «أورده ابن حنبل في «الزهد» (١٣٤)، ونسبه إلىٰ علي بن أبي طالب رَضِوَٱللَّهُعَنْهُ»!!

وهذا خطأ من وجوه:

أولًا: أنه ليس عن علي، بل أبي الدرداء!

ثانيًا: أنه موقوف عليه في موعظة له، وليس مرفوعًا.

ثالثًا: إسناده منقطع بين الحسن وأبي الدرداء.

وهذا الحديث من الأدلة الكثيرة علىٰ أن الدكتور قصير الباع في تخريج الأحاديث ومعرفة مصادرها، وكل -أو علىٰ الأقل جُل- اعتماده في ذلك علىٰ غيره من المخرجين والمحققين! انتهىٰ.

وقال الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٣٢٨- ٣٢٩) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٦٤٤): «الحياء شعبة من الإيمان، ولا إيمان لمن لا حياء له»:

باطل منكر. أورده الماوردي في «الأمثال» (ص٨٧).

عزا الدكتور فؤاد الشطر الأول منه لـ«صحيح الجامع» (٣/ ١٠٢)، وغيره، وأما الشطر الثاني فلم يتعرض له بذكر كما هي عادته في الأحاديث العزيزة الغريبة! انتهىٰ.

وقال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٣٣٤) (٥٦٤٨) عند تعليقه علىٰ حديث: «الحلم والتؤدة من النبوة، ومن عجل فقد أخطأ»: «ضعيف».

ذكره الماوردي في «الأمثال» (ص١٠١) معلَّقًا، وهو إسناد مرسل ضعيف.

والحديث لم يتكلم عليه الدكتور فؤاد بشيء، إلا أنه ذكر حديثين آخرين:

أحدهما: «القصد والتؤدة وحسن السمت جزء من خمسة وعشرين جزءًا من النبوة». رواه مالك بلاغًا، ومع ذلك حسنه الدكتور! ومع مخالفته في عدد الأجزاء لحديث: «السمت الحسن والتؤدة والاقتصاد جزء من أربعة وعشرين جزءًا من

النبوة». أخرجه الترمذي -وحسنه-، والمخلص في «الفوائد» بإسناد حسن.

والآخر: «كاد الحليم أن يكون نبيًّا». وعزاه لـ«ضعيف الجامع».

وهو مخرج في «الضَّعِيفَة» (٤٠٨٠)، ولم يذكر له شاهد، وأقرب شيء إليها قوله ﷺ: «التأني من الله، والعجلة من الشيطان». وإسناده حسن كما بينته في «الصحيحة» (١٧٩٥).

❋ ❋ ❋

الشَّيْخ الفاضل/محمد سعيد عمر إدريس[(١)]

ذكره الشَّيْخ الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٤/ ص١٣٣-١٣٤) رقم (١٦٢٩) عند تعليقه علىٰ حديث: «فهلَّا بِكرًا تعضها وتعضك»:

أخرجه الآجري في «تحريم النرد والشطرنج والملاهي» من طريق داود بن الزبرقان عن مالك بن مغول عن الربيع بن كعب بن أبي كعب عن كعب بن مالك قال:...

وهو إسناد ضَعيف جدًّا، آفته داود بن الزبرقان وهو متروك.

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: والربيع بن كعب بن أبي كعب، هكذا في نسختي، وأصلها مما لا تطوله الآن يدي لأنظر هل الخطأ منه أو من ناسخها، فقد أورده البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١/ ٢٤٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٢/ ٤٥٤) هكذا: «ربيع بن أبي بن كعب الأنصاري».

زاد ابن أبي حاتم: «ويقال: ربيع بن كعب بن عجرة».

وذكر أنه روىٰ عن أبيه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا غير أن البخاري قال: «وقال أبو عبد الله موسىٰ بن دهقان: يقولون: تغير بأخرة».

---

(١) محمد سعيد عمر إدريس، محقق كتاب «تحريم النرد والشطرنج والملاهي» للآجري.

قال الألباني: وموسىٰ هذا لم يذكرا سواه راويًا عن الربيع بن أبي.

ثم وقفت علىٰ النسخة المطبوعة من «تحريم النرد» بتحقيق محمد بن سعيد(١) فوجدتها مطابقة للأصل الذي نقلت عنه، ولكن المحقق لم ينتبه للفرق بينها وبين ما في «التاريخ» و«الجرح» مع أنه عزاه إليهما، وادعىٰ أن البخاري سكت عنه! وقد عرفت أنه ذكر أنه تغير!

فالربيع هذا هو علة الحديث لاضطراب الرواة في نسبه المنبئ عن جهالته، ولاسيما وكان تغير بأخرة. انتهىٰ.

قلت: حقق الشَّيْخ الفاضل/ محمد سعيد عمر إدريس كتاب الحافظ أبي بكر محمد بن الحسين الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوفىٰ سنة (٣٦٠هـ) وطبع الطبعة الأولىٰ سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢ م برئاسة إدارة البحوث العلمية بالمملكة العربية السعودية، والذي أوصىٰ بطبع هذه الرسالة الشَّيْخ الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، علىٰ نفقة الرئاسة وتوزيعها علىٰ جميع أنحاء العالم الإسلامي، كما استفاد من الشَّيْخ المحدث حماد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في توجيه النصح في إعداد هذه الرسالة، وله اليد الطولىٰ في ذلك، كما ذكر في مقدمة رسالته (ص٥).

ويتلخص موضوع الرسالة ومنهجه:

دراسة شاملة للنرد والشطرنج والأغاني والمعازف وسائر الملاهي في الإسلام.

---

(١) «تحريم النرد والشطرنج والملاهي» للآجري (المتوفىٰ: ٣٦٠هـ)، دراسة وتحقيق واستدراك: محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

دراسة وتحقيق لتحريم النرد والشطرنج والملاهي، ودراسة أحاديث الأغاني والمعازف وسائر الملاهي.

وبهذه المناسبة ننقل ما ذكره ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «إغاثة اللهفان» (١/ ٢٨٥) كما نقل محقق هذه الرسالة (ص٩):

«والذي شاهدناه نحن وغيرنا وعرفناه بالتجارب أنه ما ظهرت المعازف والآت اللهو في قوم وفشت فيهم واشتغلوا بها إلا سلط الله عليهم العدو، وبُلوا بالقحط والجدب وولاة السوء».

وقال شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «مجموعة الرسائل المنيرية» (ص٥/ ١٠١): «والمعازف: هي خمرة النفوس، تفعل بالنفوس أعظم مما تفعل حميا الكؤوس، فإذا سكروا بالأصوات حل فيهم الشرك، ومالوا إلىٰ الفواحش وإلىٰ الظلم، فيشركون ويقتلون النفس التي حرم الله، ويزنون، وهذه الثلاث موجودة كثيرًا في أهل سماع المعازف».

ومما ذكره محقق الرسالة «تحريم النرد» (ص١٢): «رتبت الأحاديث كلها، وقد بلغ مجموع الأحاديث النبوية والآثار مع المكرر ٦٨ حديثًا، المكرر ١٨ وغير المكرر ٥٠ حديثًا، منها واحد وعشرون حديثًا مرفوعًا».

وللمحقق -حفظه الله- بعض المؤلفات التي أثرت المكتبة الإسلامية، ومنها:

«رسالة المسجد في الإسلام»، «صلاة الجماعة وأثرها في المجتمع

الإسلامي»، «إسعاف القاري إلىٰ موضع التشابه من آي الذكر والسبع المثاني»، تحقيق ودراسة كتاب «تحريم النرد والشطرنج والملاهي» للآجري، تحقيق رسالة «الحلم والأناة في إعراب قوله تعالىٰ: ﴿غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾ [الأحزاب:٥٣] للإمام السبكي» مخطوط، «تخريج ودراسة أحاديث البسملة» (مخطوط).

ويحقق الآن كتاب «الإرشاد في معرفة علماء البلاد» في عشرة أجزاء، للحافظ الخليلي، لرسالة الدكتوراه.

* وأيضًا: ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٢٩٦) (٦١٣٢) عند تعليقه علىٰ حديث: «من رأىٰ معاهدًا فقال: الحمد لله الذي فضلني عليك بالإسلام وبالقرآن وبمحمد ﷺ لم يجمع الله بينه وبينه في النار».

موضوع. أخرجه الخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٩٨١) من طريق يحيىٰ بن بدر -وهو سمرقندي- حدثنا أبو عثمان جابر بن عثمان السمرقندي، حدثنا أبو مقاتل: حدثنا شعبة عن ثابت عن أنس... مرفوعًا.

قال الخليلي: «هذا حديث لا يعرف بالبصرة من حديث شعبة ولا من حديث ثابت، وليس إلا من حديث سمرقند، والحمل فيه علىٰ الرواة الضعفاء منهم، وإنما يعرف من حديث عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم عن أبيه: أن النبي ﷺ قال: «من رأىٰ مبتلىٰ...» الحديث.

قلت: لقد كان الأولىٰ أن يسوقه بتمامه حتىٰ يتبين الفرق بينه وبين حديث الترجمة، ولكنه كذا عادة الحفاظ إنما يسوقون الطرف الأول منه الدال علىٰ

سائره اعتمادًا علىٰ معرفة القرَّاء! وتمامه:

«الحمد الله الذي عافاني مما ابتلاك به، وفضلني علىٰ كثير ممن خلق تفضيلًا، إلا عوفي من ذلك البلاء كائنًا ما كان ما عاش».

وعمرو بن دينار هذا ضعيف، لكن لحديثه شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعًا، رواه الترمذي -أيضًا- بلفظ: «لم يصبه ذلك البلاء» ليس فيه: «كائنًا...».

وهو مخرج مع حديث سالم في «الصحيحة» (٦٠٢) تخريجًا علميًّا دقيقًا؛ فليراجعه من شاء.

ونعود إلىٰ حديث الترجمة لأقول: إن الحمل فيه علىٰ أبي مقاتل شيخ جابر بن عثمان؛ فإنه متهم بالوضع، فقد كذبه ابن مهدي وغيره، وقال أبو نعيم والحاكم وأبو سعيد النقاش: «حدث عن مسعر وأيوب وعبيد الله بن عمر بأحاديث موضوعة». وقال الذهبي في «الكنىٰ/ الميزان»: «أحد التَّلْفىٰ». وكذا! في «اللسان». ووقع في «كنىٰ التقريب»: «أبو مقاتل السمرقندي؛ مقبول، من الثامنة. ت»!

ولا أدري كيف وقع له هذا؟! فقد ترجمه في «اللسان» -تبعًا لأصله «الميزان»- ترجمة سيئة جدًّا، وذكر له بعض الموضوعات التي اتهم بها، وذلك تحت اسمه «حفص بن سلم»، وتقدم مني أحدها برقم (١٢٤٥).

ومن ذلك تعلم أن الحافظ الخليلي لم يعرف حاله في الرواية حين ترجمه

بقوله في «الإرشاد» (٣/ ٩٧٥): «مشهور بالصدق والعلم، غير مخرج في «الصحيح»، سمع هشام بن عروة و...، وكان ممن يفتي في أيامه، وله في العلم والفقه محل، يُعنىٰ بجمع حديثه».

تنبيه: **لقد اختلط علىٰ الدكتور محمد سعيد محقق «الإرشاد» لفظ حديث عمرو بن دينار... بلفظ حديث أبي هريرة الذي ذكرته سابقًا، فإنه لما ذكر تمام حديث عمرو؛ ذكره بلفظ أبي هريرة، وبينهما فرق كبير -كما عرفت من بياني المتقدم-.**

* * *

الشَّيْخ الدكتور
عبد الملك بن عبد اللّٰه بن دهيش رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

ذكره الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٥/ ص٢٧) عند تعليقه علىٰ حديث (٢٠١٣): «من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة فهو معصوم إلىٰ ثمانية أيام من كل فتنة، فإن خرج الدجال عصم منه».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ضعيف جدًّا»، آفته إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخرمي، قال الدارقطني فيه: «ليس بثقة حدث عن الثقات بأحاديث باطلة».

---

(١) عبد الملك بن عبد الله بن عمر بن دهيش، فقيه وقاضي ووزير سعودي، ولد في مدينة حائل شمال المملكة العربية السعودية سنة ١٣٦٠ هـ، عمل رئيسًا عامًّا لتعليم البنات، نال درجة الدكتوراه عام ١٤٢١ هـ. له مؤلفات، منها: «الحرم المكي الشريف والأعلام المحيطة به»، «حدود المشاعر المقدسة: منىٰ مزدلفة عرفات»، «حدود الصفا والمروة التوسعة الحديثة دراسة تاريخية فقهية»، تحقيق كتاب «الأحاديث المختارة» للمقدسي في ثلاثة عشر مجلدًا، «معونة أولي النهىٰ شرح المنتهي لابن النجار الفتوحي الحنبلي» في ثلاثة عشر مجلدًا، تحقيق كتاب «شرح الزركشي علىٰ مختصر الخرقي» في أربعة مجلدات، تحقيق كتاب «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن للإمام ابن كثير» في اثني عشر مجلدًا، وغيرها.

وفاته: توفي يوم الخميس ١٠ شوال ١٤٣٤ هـ، وصلي عليه ودفن في يوم الجمعة في مكة المكرمة.

انظر:)من فقهاء العصر: أ.د. عبد الملك بن دهيش الملتقىٰ الفقهي)، (مكة تشيع اليوم الشيخ عبد الملك بن دهيش صحيفة المدينة، ٣٠ أغسطس ٢٠١٣).

قال الأَلْبَانِي: فمثله لا يليق أن يكون من رجال «الأحاديث المختارة» ولذلك فإني أقول: **لم يحسن الشَّيْخ المعلق علىٰ مطبوعة «المختارة»**(١) **(٢/ ٥٠) بسكوته عنه؛ لِمَا فيه من إيهامه سلامة السند من العلة القادحة.**

وقد صح الحديث من طريق أخرىٰ عن أبي سعيد نحوه دون ذكر «ثمانية أيام»، وهو مخرج في المجلد السادس من «الصحيحة» (رقم ٢٦٥١)، وهو تحت الطبع.

قلت: وطبعة الشَّيْخ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش مليئة بالتصحيفات والأخطاء العلمية.

قال الشَّيْخ عبد الملك بن دهيش رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة تحقيقه «للمختارة» (ص١٦ -١٨): «إن الأحاديث الصحيحة لم يستوعبها كتاب إلىٰ الآن، وجميع من صنفوا في الحديث الصحيح لم يقل واحد منهم ذلك لا البخاري ولا مسلم ولا من جاء بعدهما من أصحاب الصحيح، لذا فإن أحاديث صحيحة كثيرة جدًّا بقيت منثورة في الكتب والنسخ والأجزاء والمسانيد، لا يتسنىٰ لطالب العلم الاستفادة منها بجدية ولا للفقيه الاحتجاج بها، وذلك لأنها مختلطة بغيرها من الضعيف بل والموضوع أيضًا.

---

(١) «الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما» لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفىٰ: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

والمتكلمون في علوم الحديث يقسمون كتب الحديث علىٰ مراتب، ويذكرون منها كتب الصحة، أي: كتب الأحاديث الصحيحة، وجميع من تكلم في مراتب الكتب ممن جاء بعد الضياء جعل «المختارة» من كتب الصحة.

قال السخاوي: «ومن مظان الصحيح: «المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما»..» اهـ. وقال السيوطي: «ومنهم -أي: ممن صنفوا في الصحيح- الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، جمع كتابًا سماه «الأحاديث المختارة» التزم فيه الصحة» اهـ. وقال الذهبي عن أحاديث «المختارة»: هي الأحاديث التي تصلح أن يحتج بها سوىٰ ما في «الصحيحين».

وكذا عده الكتاني في كتب الصحة.

قال الكتاني: «وذكر ابن تيمية والزركشي وغيرهما أن تصحيحه أعلىٰ مزية من تصحيح الحاكم».

وقال ابن كثير وهو يعدد كتب الضياء: «وكتاب «المختارة» وفيه علوم حديثية، وهو أجود من «مستدرك الحاكم» لو كمل» اهـ.

وقال الشَّيْخ الدهيش رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٠ -٢١): «ولقد قاربت أحاديث هذا المجلد -«المختارة»- (٤٠٠) حديث، لم يذكر فيها مما جاء في «الصحيحين» حديثًا واحدًا، وهذا وفاء منه لما شرطه علىٰ نفسه، أما «الصحاح الثلاثة» الأخرىٰ فما استفاد منها سوىٰ أربعة أحاديث، اثنين منها من «صحيح ابن خزيمة»، واثنين من «صحيح ابن حبان»، أما «مستدرك الحاكم» فما أخذ منه شيئًا.

وأسانيد المختارة دارت بين «الصحيح» و«الحسن» وهي الغالبة، وجاء فيها بعض الأسانيد الضَّعِيفَة التي ساقها الضياء متابعةً أو استشهادًا، لكن لم نقف فيه علىٰ حديث موضوع علىٰ الإطلاق، لم تجد فيه من الأسانيد سوىٰ إسناد واحد يتيم.

ومن هنا يمكننا أن نقول: إن ميزة انعدام الموضوع والمتروك في كتاب «المختارة» لا تجعله في مصاف «المستدرك» فقط، بل هو أعلىٰ منه بكثير، ولا مجال للمقارنة بينهما في هذا الجانب، بل هو يقف جنبًا إلىٰ جنب مع «صحيح ابن حبان» و«صحيح ابن خزيمة»، ويعلو علىٰ «جامع الترمذي» بدرجات، ولولا توسع الضياء في إيراد الضعف للاعتبار والمتابعة والاستشهاد لوقف كتابه إلىٰ جانب «الصحيحين» دون نزاع، والله أعلم».

وقال الشَّيْخ عبد الملك الدهيش رَحِمَهُ اللَّهُ في ثنايا عرض منهج الضياء في «المختارة» (ص٢٣-٣٠):

لم يُدخل في كتابه هذا حديثًا واحدًا من أحاديث «الصحيحين».

لم يأخذ من كتب «السنن الأربعة» سوىٰ (١٥) حديثًا من مجموع ما يقارب (٤٠٠) حديث، وهذه نسبة ضئيلة.

انصب اهتمام الضياء في انتقاء أحاديثه من تلك المصنفات التي خلطت بين الصحيح وغيره ولم يوضح أصحابها شروطهم فيها ولا أحكامهم علىٰ أسانيدها، ولذا تجد الضياء يعتمد علىٰ (١٠٤) أحاديث في المجلد الأول من كتابه يعتمد

علىٰ «مسند أبي يعلىٰ الموصلي» وهي تزيد علىٰ ربع هذا المجلد، ويأخذ من «مسند أحمد» (٥٥) حديثًا، وهي تشكل أكثر من ثمن مادة هذا المجلد.

ويأخذ (٥٢) حديثًا من «مسند الهيثم بن كليب الشاشي»، وهذي تزيد علىٰ ثمن هذا المجلد.

ويمضي الضياء في هذا المنهج فتراه يأخذ (٦٥) حديثًا من مسانيد أخرىٰ موزَّعة كالآتي:

- «معجم الطبراني الكبير» (١٩) حديثًا.
- «مسند أحمد بن منيع» (١١) حديثًا.
- «الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم (١١) حديثًا.
- «مسند ابن أبي عمر العدني» (٩) أحاديث.
- «مسند الطيالسي» (٦ أحاديث).
- «مسند علي بن الجعد» (٣) أحاديث.
- «مسند عبد بن حميد» (٢) أحاديث.
- «مسند عثمان بن أبي شيبة» (١) حديثًا واحدًا.
- «مسند الحارث» (١) حديثًا واحدًا.

- رتبه علىٰ طريقة المسانيد لا علىٰ أبواب الفقه، وهذه الطريقة طريقة

معتبرة ينتفع بها طالب الحديث أكثر من الفقيه.

- لم يُدخل في منهجه الكلام علىٰ غريب الحديث وفقهه وفوائده، فنجد أحاديثه خالية من كل هذا، ولم يهمل الكلام علىٰ رجال السند إن دعت لذلك ضرورة.

- أخرج لرواة سكت عنهم أبو عبد الله البخاري، وأبو محمد بن أبي حاتم الرازي في «كتابيهما».

- روىٰ في كتابه هذا أحاديث رجال أسانيدها ثقات، لكن هناك خلافًا في اتصال هذه الأسانيد، وقد ترجح للضياء هذا الاتصال.

- لم نجد راويًا واحدًا في هذا المجلد متهمًا بالكذب فضلًا عن الوضاع أو الكذاب إلا رجلًا واحدًا كذبه أحمد وابن معين وأدخله ابن حبان في «الثقات»، وإنما ذكر الضياء حديثه استشهادًا. انتهىٰ.

ونقل ما انتقده الحفاظ علىٰ الضياء المقدسي في «المختارة»:

أولًا: الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» في عدة مواضع، منها (ح ٢٠١٣) الجزء الرابع:

قال الأَلْبَانِي: «ضَعيف جدًّا» فيه إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخرمي، قال الدارقطني: ليس بثقة حدث عن الثقات بأحاديث باطلة.

قال الأَلْبَانِي: فمثله لا يليق أن يكون من رجال «الأحاديث المختارة».

ثانيًا: في «الميزان» (٤٥٢٠): «عبد الله بن كثير بن جعفر عن أبيه عن جده عن بلال مرفوعًا: رمضان بالمدينة خير من ألف رمضان فيما سواها، والجمعة كذلك».

قال ابن حجر: «لم يحسن ضياء الدين بإخراجه في «المختارة»..».

ثالثًا: قول المُعلِّمي في تصحيح الضياء في «الفوائد المجموعة» (ص١٧٩): حديث في فضل التمر البرني، له طرق واهية، منها ما في إسناده عقبة بن عبد الله الأصم، قال ابن حبان: «وعقبة بن عبد الله الأصم ينفرد بالمناكير عن المشاهير».

قال السيوطي: «روىٰ له الترمذي، وقد أخرجه البخاري في «التاريخ» والبيهقي في «الشعب» وصححه المقدسي».

قال المُعلِّمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتصحيح المقدسي لرواية عقبة الأصم مع ضعفه وتدليسه وتفرده وإنكار المتن مردود عليه».

الخلاصة:

لم يسلم كتاب من وقوع في التصحيف والخطأ والأوهام والشذوذ في بعض أسانيد المصنفات التي نقل منها الضياء في «المختارة»، فلعل الشَّيْخ المحقق لم ينتبه لبعض هذه التصحيفات والأخطاء في أسماء الرواة والأسانيد، واعتمد في تصحيحه للحديث علىٰ ظاهر الإسناد، فلم ينتبه إلىٰ ما فيه من العلل

الخفية، ولكن رَحِمَهُ اللهُ كان علىٰ الجادة في الغالب، والمعصوم من عصمه الله، وله مؤلفات نافعة، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

* وأيضًا ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ٢٩٦) رقم (٦١٣٣) عند تعليقه علىٰ حديث: «قرأتُ علىٰ رسول الله ﷺ، فأمرني أن أُكَبِّر فيها إلىٰ أن أَخْتِمَ! يعني: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١﴾ [الضحىٰ: ١]».

منكر.

أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٧٦ - ٧٧)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٣٥/ ١٧٤٤)، والحاكم (٣/ ٣٠٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٣٧٠/ ٢٠٧٧ - ٢٠٨١)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٥٠١)، والذهبي في «الميزان» عن أحمد بن محمد بن القاسم بن أبي بَزَّة قال: سمعت عكرمة بن سليمان يقول: قرأت علىٰ إسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنْطِيْن، فلما بلغت: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ قال لي: كبِّر كبِّر عند خاتمة كل سورة حتىٰ تختم، وأخبره عبد الله بن كثير: أنه قرأ علىٰ مجاهد فأمره بذلك، وأخبره مجاهد: أن ابن عباس أمره بذلك، وأخبره ابن عباس: أن أُبي بن كعب أمره بذلك، وأخبره أبي بن كعب: أن النبي ﷺ أمره بذلك. وقال ابن أبي حاتم عقبه: «قال أبي: هذا حديث منكر».

قلت: وعلته ابن أبي بزة؛ فقد قال في «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ٧١): «قلت لأبي: ابن أبي بزة ضعيف الحديث؟ قال: نعم، ولست أحدث عنه؛ فإنه روىٰ عن عبيد الله بن موسىٰ عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله

عن النبي ﷺ حديثًا منكرًا». وقال العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٢٧): «منكر الحديث، ويوصل الأحاديث». وقال الذهبي: «ليِّن الحديث». وأقره الحافظ في «اللسان».

ولهذا لما قال الحاكم عقب الحديث: «صحيح الإسناد»؛ تعقبه الذهبي في «التلخيص» بقوله: «البزي تُكلم فيه». وقال في ترجمته من «العبر» (١/ ٤٤٥ - الكويت): «وكان ليِّن الحديث، حجة في القرآن».

ولذلك أورده في «الضعفاء» (٥٥/ ٤٢٨)، وقال في «سير الأعلام» (١٢/ ٥١) ردًّا علىٰ تصحيح الحاكم للحديث: «وهو منكر». وقال في «الميزان» عقب الحديث: «حديث غريب، وهو مما أنكر علىٰ البزِّي، قال أبو حاتم؛ هذا حديث منكر». وأقره الحافظ في «لسانه». وقال ابن كثير في «التفسير» عقب الحديث: «فهذه سنة تفرد بها أبو الحسن أحمد بن محمد البزي من ولد القاسم بن أبي بزة، وكان إمامًا في القراءات، فأما في الحديث؛ فقد ضعفه أبو حاتم الرازي وأبو جعفر العقيلي...». ثم ذكر كلامهما المتقدم، ثم قال: «لكن حكىٰ الشيخ شهاب الدين أبو شامة في «شرح الشاطبية» عن الشافعي: أنه سمع رجلًا يكبر هذا التكبير في الصلاة؛ فقال: «أحسنت وأصبت السنة»، وهذا يقتضي صحة الحديث».

فأقول: كلا؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أن هذا القول غير ثابت عن الإمام الشافعي، ومجرد حكاية أبي شامة عنه لا يعني ثبوته؛ لأن بينهما مفاوز. ثم رأيت ابن الجزري فد أفاد في

«النشر في القراءات العشر» (٢/ ٣٩٧) أنه من رواية البزي عن الشافعي؛ فصح أنه غير ثابت عنه. ويؤكد ذلك أن البزي اضطرب فيه، فمرة قال: محمد بن إدريس الشافعي، ومرة قال: الشافعي إبراهيم بن محمد! فراجعه.

والآخر: أنه لو فرض ثبوته عنه؛ فليس هو بأقوىٰ من قول التابعي: من السنة كذا؛ فإن من المعلوم أنه لا تثبت بمثله السنة، فبالأولىٰ أن لا تثبت بقول من بعده؛ فإن الشافعي ﵀ من أتباع التابعين أو تبع أتباعهم. فتأمل.

وللحديث علة ثانية: وهي شيخ البزي: عكرمة بن سليمان؛ فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية، فإن ابن أبي حاتم لما ذكره في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢/ ١١)؛ لم يزد علىٰ قوله: «روىٰ عن إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، روىٰ عنه أحمد بن محمد ابن أبي بزة المكي». فهو مجهول العين -كما تقتضيه القواعد العلمية الحديثية-؛ لكنه قد توبع في بعضه -كما يأتي-.

وله علة ثالثة: وهي جهالة حال إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (١/ ١/ ١٨٠)، وقال: «روىٰ عنه محمد بن إدريس الشافعي، ويعقوب بن أبي عباد المكي». ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولا رأيت له ذكرًا في شيء من كتب الجرح والتعديل الأخرىٰ، ولا ذكره ابن حبان في «ثقاته» علىٰ تساهله في توثيق المجهولين!

وأما المتابعة التي سبقت الإشارة إليها: فهي من الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالىٰ؛ فقال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه»

(ص١٤٢): «أخبرني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم -قراءة عليه-: أنا الشافعي: ثنا إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين (يعني: قارئ مكة) قال: قرأت علىٰ شبل (يعني: ابن عباد)، وأخبر شبل أنه قرأ علىٰ عبد الله بن كثير، وأخبر عبد الله بن كثير أنه قرأ علىٰ مجاهد، وأخبر مجاهد أنه قرأ علىٰ ابن عباس، وأخبر ابن عباس أنه قرأ علىٰ أبي بن كعب، وقرأ أبي بن كعب علىٰ رسول الله ﷺ».

قلت: هكذا الرواية فيه؛ لم يذكر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ والتكبير، وكذلك هو في «تاريخ بغداد» (٢/ ٦٢) من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم قال: نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري... به.

وخالف جد أبي يعلىٰ الخليلي! فقال أبو يعلىٰ في «الإرشاد» (١/ ٤٢٧): حدثنا جدي: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم... بإسناده المذكور في «الآداب» نحوه؛ إلا أنه زاد في آخره فقال: «فلما بلغت: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾؛ قال لي: يا ابن عباس! كبِّر فيها؛ فإني قرأت علىٰ رسول الله ﷺ...» إلخ كما فِي حَدِيثِ الترجمة.

قال الألباني رحمه الله: وفي هذا دليل علىٰ ضعف البزي هذا؛ لتلونه في رواية الحديث الواحد، فإن ذلك مما يشعر بأنه غير حافظ للحديث ولا ضابط كما هو معروف عند أهل المعرفة بهذا الفن الشريف؛ فلا جرم أنه ضعفه أبو حاتم والعقيلي والذهبي والعسقلاني -كما تقدم-، وقال الحافظ أبو العلاء الهمداني: «لم يرفع أحد التكبير إلا البزي، ورواه الناس فوقفوه علىٰ ابن عباس ومجاهد». ذكره ابن الجزري (ص٣٩٥)، ثم قال: «وقد تكلم بعض أهل الحديث في

البزي، وأظن ذلك من قبل رفعه له؛ فضعفه أبو حاتم والعقيلي».

أقول: ما أصاب العلائي في ظنه؛ فإن من ضعفه -كالمذكورَيْن-؛ ما تعرضوا لحديثه هذا بذكر، وإنما لأنه منكر الحديث -كما تقدم عن العقيلي-، ومعنىٰ ذلك: أنه يروىٰ المناكير، وأشار أبو حاتم إلىٰ أن منها ما رواه عن ابن مسعود، وإن كان لم يسق متنه.

ثم إن الموقوف الذي أشار إليه العلائي فما ذكر له إسنادًا يمكن الاعتماد عليه؛ لأنه لم يسقه (ص٣٩٧) إلا من طريق إبراهيم بن أبي حية قال: حدثني حميد الأعرج عن مجاهد قال: ختمت علىٰ عبد الله بن عباس تسع عشرة ختمة، كلها يأمرني أن أكبر فيها من: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]».

وإبراهيم هذا: قال البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١/ ٢٨٣): «منكر الحديث، واسم أبي حية: اليسع بن أسعد». وقال الدارقطني: «متروك».

فهو ضعيف جدًّا؛ فلا يصح شاهدًا لحديث البزي، مع أنه موقوف.

إذا عرفت أيها القارئ الكريم ضعف هذا الحديث ونكارته؛ فإن من المصائب في هذا الزمان والفتنة فيه أن يتطاول الجهال علىٰ الكتابة فيما لا علم لهم به...

«**قال الداني:** فهذا سبب التخصيص بالتكبير من آخر: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾، واستعمال النبي ﷺ إياه، وذلك كان قبل الهجرة بزمان؛ فاستعمل ذلك المكيون، ونقل خَلَفهم عن سلفهم، ولم يستعمله غيرهم؛ لأنه اللهِ ﷺ ترك ذلك بعد، فأخذوا بالآخر من فعله».

فأين التواتر الذي زعمه هذا الجاهل -أو: المتجاهل- ونسبه إلىٰ الأمة، مع تصريح هذا الإمام الداني بأنه لم يستعمله غير المكين؟! أم أن هؤلاء ليسوا عنده من الأمة؟! وماذا يقول في تعليل الإمام الداني تركهم له؟!

ثم إن المكيين أنفسهم لم يستمروا علىٰ استعماله؛ فقد ذكر الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٣٦/ ١٧٤٥) أن ابن أبي عمر قال: «أدركت الناس في مكة علىٰ هذا: كلما بلغوا: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾؛ كبروا حتىٰ يختموا، ثم تركوا ذلك زمانًا، ثم عاودوه منذ قريب، ثم تركوه إلىٰ اليوم».

وابن أبي عمر هذا من شيوخ الفاكهي ومسلم، واسمه: محمد بن يحيىٰ بن أبي عمر العدني أبو عبد الله الحافظ، وقد أكثر الفاكهي عنه بحيث أنه روىٰ عنه أكثر من خمسمائة رواية -كما ذكر ذلك المعلق علىٰ كتابه جزاه الله خيرًا-، مات سنة (٢٤٣).

قلت: فهذه الرواية مما يُبطل التواتر الذي زعمه؛ لأنها تنفي صراحة انقطاع استمرار العمل، بل قد جاء عن بعض السلف إنكار هذا التكبير واعتبره بدعة، وهو عطاء بن أبي رباح المكي؛ فقال الفاكهي: حدثني أبو يحيىٰ بن أبي مرة عن ابن خنيس قال: سمعت وهيب بن الورد يقول: (قلت: فذكر قصته، وفيها): ولما بلغ حميد (وهو: ابن قيس المكي): ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾؛ كبر، فقال لي عطاء: إن هذا لبدعة. انتهىٰ.

الشيخ: عبد الملك بن عبد الله دهيش، هو المعلق علىٰ كتاب «أخبار مكة» للفاكهي.

❋ ❋ ❋

الشَّيْخ عبد الحي بن محمد الكَتَّاني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٣٨٢هـ)[١]

(١) محمد عَبْد الحَي بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني: عالم بالحديث ورجاله. مغربي، ولد وتعلم بفاس. وكان منذ نشأته علىٰ غير ولاء للأسرة العلوية المالكة في المغرب، واعتقل سنة (١٣٢٧ هـ) (١٩٠٩ م) في (دار المخزن) ببلده. ولما فرضت الحماية الفرنسية علىٰ المغرب، (١٩١٢) انغمس في موالاتها. وحج، فتعرف إلىٰ رجال الفقه والحديث في مصر والحجاز والشام والجزائر وتونس والقيروان. وعاد بأحمال من المخطوطات. وكان جماعة للكتب، ذخرت خزانته بالنفائس. وضمت بعد سنوات من استقلال المغرب إلىٰ خزانة الكتب العامة في الرباط، فرأيت علىٰ كثير منها تعليقات بخطه في ترجمة بعض مصنفيها أو التنبيه إلىٰ فوائد فيها. وجاهر بالبيعة لابن عرفة (صنيعة الفرنسيين) بعد إبعاد محمد الخامس عن بلاده وعرشه. ولما استقل المغرب (١٩٥٥) كان الكتاني في باريس، فاستمر إلىٰ أن مات بها. له تآليف، منها: «فهرس الفهارس - ط» مجلدان و«اختصار الشمائل - ط» رسالة، و«التراتيب الإدارية - ط» مجلدان، استوعب فيه كتاب «تخريج الدلالات السمعية» لأبي الحسن علي بن محمد الخزاعي. وزاد عليه أضعاف فصوله، وقد فاته الاطلاع علىٰ جزء منه في نحو ربعه، وله كتب أخرىٰ، منها «الكمال المتلالي والاستدلالات العوالي - ط» و«ثلاثيات البخاري - خ» في دار الكتب، و«مفاكهة ذوي النبل والإجادة - ط» و«وسيلة الملهوف - ط» و«البيان المعرب عن معاني بعض ما ورد في أهل اليمن والمغرب - ط» و«الرحمة المرسلة في شأن حديث البسملة - ط» و«لسان الحجة البرهانية في الذب عن شعائر الطريقة الأحمدية الكتانية - ط» تصوف. وكان علىٰ ما فيه من انحراف عن الجادة في سياسته صدرًا من صدور المغرب ومرجعًا للمستشرقين خاصة. ولد سنة (١٣٠٢هـ) -كما ذكر المترجم له عن نفسه-، وتوفي سنة (١٣٨٢هـ). «الأعلام» (٦/ ١٨٧، ١٨٨)، وانظر: «شجرة النور الزكية» (٤٣٧)، و«معجم المطبوعات» (١٥٤٦).

ذكره الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٥/ ص٣٠) عند تعليقه علىٰ حديث رقم (٢١٠٧): «لا تسكنوهن الغرف، ولا تعلموهن الكتابة، وعلموهن المغزل وسورة النور».

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «موضوع» آفته: محمد بن إبراهيم أبي عبد الله الشامي. قال الدارقطني: كذاب، قال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة، قال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه كان يضع الحديث، قال الذهبي: صدق الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ وابن ماجه فما عرفه.

قال الأَلْبَانِي: ولذلك روىٰ عنه.

قال الأَلْبَانِي: وقد تابعه من هو مثله وهو عبد الوهاب الضحاك، ولعل أحدهما سرقه من الآخر.

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن العجائب أن يذهل عن حال هذا الحديث جماعة من المتأخرين ويذهبوا إلىٰ تصحيحه تصريحًا أو تلويحًا، فقد سئل عنه ابن حجر الهيتمي: هل هو صحيح أم ضعيف؟ فأجاب بقوله: «هو صحيح، فقد روىٰ الحاكم وصححه، والبيهقي عن عائشة رفعه».

وقال الإمام الشوكاني في «النيل» (٨/ ١٧٧) عند شرح حديث الشفاء بنت عبد الله قالت: دخل علي النبي ﷺ وأنا عند حفصة فقال: «ألا تعلمين هذه رقية النملة كما علمتيها الكتابة؟». وهو حديث صحيح الإسناد كما في «الصحيحة» برقم (١٧٨).

فقال الشوكاني: «فيه دليل علىٰ جواز تعليم النساء الكتابة، وأما حديث: «لا تعلموهن الكتابة» فالنهي عن تعليم الكتابة في هذا الحديث محمول علىٰ من يخشىٰ من تعليمها الفساد».

قال الأَلْبَانِي: هذه الخشية لا تختص بالنساء، فكم من رجل كانت الكتابة عليه ضررًا في دينه وخلقه، أفينهىٰ عن الكتابة الرجال -أيضًا- للخشية ذاتها؟!

ثم إن التأويل فرع التصحيح، فكأن الشوكاني توهم أن الحديث صحيح وليس كذلك كما علمت، فلا حاجة للتأويل إذن.

وأعجب من ذلك أن ينقل كلام الشيخين المذكورين مَن طبع تحت اسم كتابه: «حافظ العصر ومحدثه الشَّيْخ عبد الحي محمد الكتاني مسند الزمان ونسابته». ثم يقرهما علىٰ ذلك ولا يتعقبهما بشيء مطلقًا، مما يشير إلىٰ حال الحديث وضعفه، بل ووضعه، وإنما يسود صفحات في تأويل الحديث والتوفيق بينه وبين حديث الشفاء، بل ويزيد علىٰ ذلك بأن أورد آثارًا -اللهُ أعلم بثبوتها- عن عمر وعلي في نهي النساء عن الكتابة، ويختم ذلك بقوله، وذلك في كتابه «التراتيب الإدارية»[(١)] (١/ ٥٠).

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللهُ في هامش تعليقه في «الضَّعِيفَة» (ج٥/ ص٣٣):

«**وهو الشَّيْخ عبد الحي بن محمد الكتاني**، ولست أشك في شدة حفظه وطول باعه في علم الحديث وغيره من العلوم، ولكن ظهر لي في هذا الكتاب -

(١) «التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت علىٰ عهد تأسيس المدنية الإسلامية في المدينة المنورة العلمية»، لعبد الحي الكتاني.

يعني كتاب «التراتيب الإدارية»- أن عنايته كانت متوجهة إلىٰ الحفظ دون النقد، ولذلك وقعت في كتابه هذا أحاديث كثيرة ضعيفة دون أن ينبه عليها، وليس هذا مجال ذكرها، بل إنه صحح حديثًا لا يرقىٰ إلىٰ أن يكون ضعيفًا، فراجع حديث: «ليس بخيركم من ترك دنياه لآخرته».

ومما ذُكر في ترجمته في «فهرس الفهارس» (ص١٦-١٧) باعتناء إحسان عباس، ط: دار الغرب: «وقال شامة العصر الشَّيْخ أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني صاحب «السلوة» في تأليفه الكبير في البيت الكتاني بعدما ترجم لوالد الأستاذ ما نصه: وخلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولده الشهير المحدث الكبير العلامة الماهر التاريخي النسابة الباهر ذا التأليف والفوائد الغزيرة والنكات العجيبة والاستباطات الغريبة أبا عبد الله مولانا محمد عبد الحي...».

وقيل في ترجمته في مقدمة «فهرس الفهارس والأثبات» (ص١٧ -١٨):

«يعرف الحديث معرفة كبرىٰ جرحًا وتعديلًا واضطرابًا وتعليلًا، صحة وسقمًا، أجمع المخالف والموافق ممن يعتد به علىٰ أنه حافظ العصر ومحدث الزمان، نشر من علوم الحديث تدريسًا وتصنيفًا وتشجيعًا وتعليقًا ما عجز عنه غيره، وتصانيفه في ذلك منتشرة في مشارق الأرض ومغاربها، محتج بها، معول عليها من أساطين العلم في المشرق والمغرب، وجمع -حفظه الله- من كتب هذا الباب ما لم يجمع الآن بالمشرق والمغرب، وتم له سماع وإسماع الكتب الستة وكثير من المسانيد والمعاجم والأجزاء والمشيخات والأثبات مرارًا، يعرف

التاريخ الإسلامي وفلسفته معرفة جيدة، بل هو فيه فارس الرهان، وسابق الميدان، وحامل الراية...».

ومن أراد مزيد علم وعناية بترجمة الحافظ عبد الحي الكتاني ومؤلفاته فعليه بمقدمة «فهرس الفهارس والأثبات» بعناية إحسان عباس.

ونقل ما ذكره الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري رَحِمَهُ اللَّهُ لرونق جماله في مقدمة كتابه «إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث» (ص٤٢-٤٧):

«لعل ناظرًا كتابي هذا ينفر من عنوانه ويستوحش من ترجمته، ويربأ بأبي عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ عن الهفوة، ويأبىٰ به الزلة، وينحلها قَضبَ العلماء وهتك أستارهم، ولا يعلم تقلدنا ما تقلدناه من إكمال ما ابتدأ من تفسير غريب الحديث، وتشييد ما أسس، وإن ذلك هو الذي ألزمنا إصلاح الفساد وسد الخلل، علىٰ أنا لم نقل في ذلك الغلط: إنه اشتمال علىٰ ضلاله، وزيغ عن سنة، وإنما هو في رأي مضىٰ به علىٰ معنىٰ مستتر، أو حرف غريب مشكل، وقد يتعثر في الرأي جلة أهل النظر، والعلماء المبرزون، والخائفون لله الخاشعون، فهؤلاء صحابة رسول الله ﷺ ورضي عنهم، وهم قادة الأنام ومعادن العلم وينابيع الحكمة، وأولىٰ البشر بكل فضيلة، وأقربهم من التوفيق والعصمة، ليس منهم أحد قال برأيه في الفقه إلا وفي قوله ما يأخذ به قوم وفيه ما يرغب عنه آخرون...

ولا نعلم أن الله عَزَّوَجَلَّ أعطىٰ أحدًا من البشر موثقًا من الغلط وأمانًا من

الخطأ فيستكفّ له منها، بل وصل عباده بالعجز وقرنهم بالحاجة ووصفهم بالضعف والعجلة، فقال: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء:٣٧] و﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨] و﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٧٦].

ولا نعلم خص بالعلم قومًا دون قوم، ولا وقفه علىٰ زمن دون زمن، بل جعله مشتركًا مقسومًا بين عباده، يفتح للآخر منه ما أغلقه عن الأول، وينبه المقل فيه علىٰ ما أغفل عنه المكثر، ويحييه بمتأخر يتعقب قول متقدم، وتالٍ يعتبر علىٰ ماضٍ، وأوجب علىٰ كل من علم شيئًا من الحق أن يظهره وينشره، وجعل ذلك زكاة العلم، كما جعل الصدقة زكاة المال.

وقد قيل لنا: اتقوا زلة العالم. وزلة العالم لا تعرف حتىٰ تُكشف، وإن لم تعرف هلك بها المقلدون؛ لأنهم يتلقونها من العالم بالقبول، ولا يرجعون إلا بالإظهار لها وإقامة الدلائل عليها وإحضار البراهين.

وقد يظن من لا يعلم من الناس ولا يضع الأمور مواضعها أن هذا اغتياب للعلماء، وطعن علىٰ السلف، وذكر للموتىٰ، وكان يقال: «اعف عن ذي قبر»، وليس ذلك كما ظنوا؛ لأن الغيبة سب الناس بلئيم الأخلاق، وذكرهم بالفواحش والشائنات، وهذا هو الأمر العظيم المشبه بأكل اللحوم الميتة، فأما هفوة في حرف، أو زلة في معنىٰ، أو إغفال أو وهم ونسيان، فمعاذ الله أن يكون هذا من ذلك الباب، أو أن يكون له مشاكلًا أو مقاربًا، أو يكون المنبه عليه آثمًا، بل يكون مأجورًا عند الله، مشكورًا عند عباده الصالحين الذين لا يميل بهم هوىٰ

ولا تدخلهم عصبية ولا يجمعهم علىٰ الباطل تحزب، ولا يلفتهم عن استبانة الحق حسد.

وقد كنا زمانًا نعتذر من الجهل، فقد صرنا الآن نحتاج إلىٰ الاعتذار من العلم، وكنا نؤمل شكر الناس بالتنبيه والدلالة، فصرنا نرضىٰ بالسلامة، وليس هذا بعجيب مع انقلاب الأحوال، ولا ينكر مع تغير الزمان، وفي الله خلف، وهو المستعان».

وسنذكر بعض اللطائف عن كتاب «التراتيب الإدارية» للكتاني رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال محقق الكتاب الدكتور عبد الله الخالدي في مقدمة تحقيقه (ص٧-٩): «وقد كان العلامة الكتاني قد سمع بكتاب «تخريج الدلالات السمعية علىٰ ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحِرَف والصنائع والعمالات الشرعية» تأليف أبي الحسن علي بن محمد الخزاعي، فسعىٰ بكل ما أوتي من جهد وحرص للحصول علىٰ نسخة منه، فظفر ببغيته في مكتبة الزيتونة. فاستنسخها، وكان ينقصها الجزء العاشر والأخير، وحاول استدراك هذا النقص فلم يوفَّق، فزاد من عنده بمقدر أصل الخزاعي وزيادة نظرًا لوفرة المصادر بين يديه، ولرغبته القوية في إيصال فكرة مؤداها:

إن الحضارة الإسلامية التي نمت وأورقت في العهد الأموي ثم العباسي إنما وضعت أسسها ووزعت بذورها في عهد النبوة، ما من أمر من أمور الحياة المعاشية والإدارية إلا وله في صدر الإسلام أصل يرجع إليه، وكتب مقدمة لكتابه غاية في النفاسة».

وقد اختار العلامة الكتاني نصوصًا من كتاب التخريج وجعل تحتها خطًّا لتمييزها عما أضافه هو إليها، ثم استدرك عليه كثيرًا من الأبواب والتفاصيل.

يقول الأستاذ الكبير المحقق الدكتور إحسان عباس الذي حقق كتاب «التخريج» للخزاعي، والمطبوع سنة (١٤٠٥هـ) دار الغرب الإسلامي: «ولا ريب في أن ما أضافه الكتاني مفيد في معظمه وإن كان في جوانب منه تزيد لا تخفىٰ». (ص١٥) المقدمة.

ومما تجب الإشارة إليه أني وجدت المؤلف رحمه الله قد استرسل في بعض الأحيان وأسهب إسهابًا كثيرًا في بعض المواضيع، فأجزت لنفسي حذف الزائد من الكلام، وأشرت لذلك بالهامش، وذلك احترامًا لقيمة الكتاب من اشتماله علىٰ ما لا فائدة فيه لقارئه.

❋ ❋ ❋

الشَّيْخ محمد الغزالي -عفا الله عنه-(١)

(١) محمد الغزالي أحمد السقا، داعية ومفكر إسلامي، ولد بمحافظة البحيرة بمصر سنة (١٣٣٥هـ = ١٩١٧م)، حفظ القرآن الكريم في كُتّاب القرية، التحق بكلية أصول الدين في جامعة الأزهر سنة (١٩٣٧م) وتخرج فيها سنة (١٩٤١م) متخصصًا في مجال الدعوة، كما حصل علىٰ درجة التخصص في التدريس من كلية اللغة العربية عام (١٩٤٣م)، عمل في وزارة الأوقاف المصرية وتدرج فيها إلىٰ أن عُيِّن وكيلًا أول للوزارة، كما عمل محاضرًا في مجال الدعوة وأصول الدين في جامعة الأزهر وجامعة أم القرىٰ في مكة المكرمة، حاز جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام عام (١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م)، له مؤلفات كثيرة؛ منها: «فقه السيرة»؛ «الإسلام والأوضاع الاقتصادية»؛ «دفاع عن العقيدة والشريعة»؛ «نظرات من القرآن»؛ «هموم داعية»، وغيرها، توفي سنة (١٤١٦هـ = ١٩٩٦م). انظر: «ذيل الأعلام» (ص١٩٣).

وكان محمد الغزالي قد سلك مسلك المعتزلة وأهل البدع في رده للأحاديث الصحيحة بمجرد العقل، كحديث الذبابة، وحديث ملك الموت مع موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة، وكان يطعن في علماء الحديث من أهل السنة، مع تعظيمه لرموز الإخوان وقادتهم، وله فتاوىٰ شاذة مخالفة لعقيدة أهل السنة، وقد ألف الشيخ ربيع المدخلي كتابًا في الرد عليه بعنوان: «كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها ونقد بعض آرائه».

وقد حذر جمع من علماء أهل السنة من محمد الغزالي، وردوا عليه في كثير من مخالفاته، ومن هؤلاء العلماء: الشيخ العلامة الألباني، والشيخ العلامة محمد أمان الجامي، والشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي، والشيخ العلامة ربيع المدخلي، وغيرهم من علماء أهل السنة.

ذكره الشَّيْخ الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (٥/ ١٩٦) عند تعليقه علىٰ الحديث رقم(٢١٧٦): «لهم ما لنا، وعليهم ما علينا. يعني أهل الذمة».

ومن هنا يظهر جليًّا صدق عنوان كتابنا هذا في «الأحاديث الضَّعِيفَة وأثرها السيئ في الأمة»، فطالما صرفت كثيرًا منهم علىٰ مر الدهور والعصور عن دينهم، لا فرق في ذلك بين العقائد والأحكام والأخلاق والسلوك، وليس ذاك في العامة فقط، بل وفي بعض الخاصة، وها هو المثال بين يديك، فإن هذا الحديث الباطل قد تلقاه بالقبول بعض الدعاة والكتَّاب الإسلاميين، وأشاعوه بين الشباب المسلم في كتاباتهم ومحاضراتهم، وبنوا عليه من الأحكام ما لم يقل به عالم من قبل! **فهذا هو كاتبهم الكبير الشَّيْخ محمد الغزالي يقول فيما سماه بـ«السنة النبوية»**(١) (ص١٨):

«وقاعدة التعامل مع مخالفينا في الدين ومشاركينا في المجتمع: لهم ما لنا وعليهم ما علينا. فكيف يهدر دم قتيلهم؟!».

وهو تابع في ذلك للأستاذ حسن البنا رَحِمَهُ اللَّهُ، فهو الذي أذاعه بين شباب الإخوان(٢) وغيرهم، وهذا هو ....

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» وهو كتاب مشحون بالطعونات الشديدة في أهل الحديث، وفيه اتهام صريح لأهل الحديث بأنهم جهلة لا علم لهم ولا فقه سوىٰ معرفة الحديث صحيح هو أم ضعيف، أما فقه الحديث والأحكام المستنبطة منه فهم بعيدون كل البعد عنها.

(٢) قال الشيخ العلامة المحدث أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ (توفي ١٩٥٨) عن الإخوان المسلمين في كتابه =

= «شؤون التعليم والقضاء» ص (٤٨): «حركة الشيخ حسن البنا وإخوانه المسلمين الذين قلبوا الدعوة الإسلامية إلىٰ دعوة إجرامية هدامة ينفق عليها الشيوعيون واليهود كما نعلم ذلك علم اليقين».

وقد حذَّر من جماعة الإخوان ومؤسسها حسن البنا أئمة هذا العصر -رحمهم الله تعالىٰ-:

قال العلَّامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حركة الإخوان ينتقدها خواص أهل العلم، فهي لا تدعوا إلىٰ التوحيد، ولا تحذر من الشرك والبدع، ولا تعتني بالسنة». «مجموع الفَتاوىٰ» (ص٤١ ج ٨)».

وسئل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في شريط «شرح المنتقي» في مدينة الطائف سنة (١٤١٦) قبل وفاته بسنتين: «أحسن الله إليك، حديث النبي ﷺ في افتراق الأمم قوله: «ستفترق أمتي علي ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة» الحديث. فهل جماعة التبليغ علي ما عندهم من شركيات وبدع، وجماعة الإخوان المسلمين علي ما عندهم من تحزب وشق للعصا علي ولاة الأمور... هل هاتان الفرقتان تدخلان في الفرق الهالكة؟

فأجاب -رحمه الله تعالىٰ-: تدخل في الاثنتين والسبعين، ومن خالف عقيدة أهل السنة والجماعة دخل في الاثنتين والسبعين، المراد بقوله: «أمتي» أي أمة الإجابة، أي استجابوا لله وأظهروا إتباعهم له، ثلاث وسبعون فرقة، الناجية السليمة التي اتبعته واستقامت علىٰ دينه، واثنتان وسبعون فرقة فيهم الكافر وفيهم العاصي وفيهم المبتدع أقسام.

السائل: يعني هاتان الفرقتان من ضمن الاثنتين والسبعين؟

الشيخ: نعم من ضمن الاثنتين والسبعين...».

وحذر العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من جماعة الإخوان في غير ما موضع:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الشريط رقم (٣٥٦) من «سلسلة الهدىٰ والنور»: «ليس صوابًا أن يقال: إنَّ الإخوان المسلمين هم من أهل السُّنَّة؛ لأنَّهم يحاربون السُّنَّة».

و سُئِل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الشريط رقم (٧٥٢) من «سلسلة الهدىٰ والنور»: «هل صحيح مقولة: إنَّ خطر الإخوان المسلمين أشد علىٰ الأمة من خطر اليهود والنصارىٰ؟

فأجابَ: نعم قد يكون ضررهم أكبر ولكن لا نعاملهم معاملة اليهود والنصارىٰ...».

وبيّن الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حال حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان، وتعصب أعضاء الجماعة للبنا =

= وأنهم قطعوا العلاقة بينهم وبين الرسول عليه السلام، وربطوا علاقتهم بحسن البنا؛ فقال: «السائل: موضوع الكتاب والسنة الحقيقة هذا موضوع كثير أثار النقاش والجدل حتىٰ، يعني بعض الإخوة في الساحة الإسلامية يقول: صحيح أنا آخذ من الكتاب والسنة، آخذ الكتاب والسنة، كما قال أو كما فسرها أحد الأئمة، علىٰ سبيل المثال: حسن البنا رحمه الله تعالىٰ.

الشيخ: من؟

السائل: حسن البنا، أخذ من الكتاب والسنة، تجد في أتباعه الآن، يعني سمعنا هناك أن من يقول: أنا لا آخذ إلا كما قال حسن البنا تمامًا؛ يا أخي، طيب عُدْ إلىٰ الكتاب والسنة، في الأخير يأخذ الكتاب والسنة، فبالتالي أنا آخذ من الكتاب والسنة، وكثيرون يقولون هذا الكلام، فتتضاعف الساحة، طيب كلكم تأخذون بالكتاب والسنة، فأول شيء يتقاتلون مع بعض، طيب أين الكتاب والسنة؟

الشيخ: لماذا يتقاتلون؟ لأنهم متحزبون، مش عايشين في بوتقة واحدة، بعدين حسن البنا علىٰ الكتاب والسنة؟ الكتاب والسنة هذه كلمة قليلة الألفاظ لكن يدخل فيها حياة المسلم كلها في كل نواحي الحياة؛ الكتاب والسنة، وهنا يرد:

وكـــل يـــدعي وصـــلًا بليلـــىٰ وليلـــىٰ لا تقـــر لهـــم بـــذاكا

حسن البنا أولًا ليس رجل علم، إنما هو رجل دعوة، ونفع الله به الشباب المسلم حيث أنقذهم من القهاوي والسينمات و.. و.. إلىٰ آخره، هذا لاشك ولاريب فيه؛ لكن أين كتب حسن البنا التي تدل علىٰ علمه؟ أبوه الذي اسمه عبد الرحمن له بعض الكتب تدل علىٰ علمه، لكن ابنه حسن البنا ما له إلا بعض الرسائل الصغيرة، هذه الرسائل الصغيرة كمنهج لدعوته يعني، لكن لا تدل علىٰ أن الرجل كان عالمًا؛ فالذي يقول: أنا علىٰ الكتاب والسنة وعلىٰ منهج حسن البنا، هذا دليل علىٰ أنه مغمض عيونه ومستسلم لهوىٰ الحزبية العمياء... فمع ذلك تجد الناس متعصبين لحسن البنا، ما جاء هذا التعصب عن علم أبدًا، وإنما عن حزبية عمياء، وأنا قلت من مدة قريبة: تشوف كبار الإخوان المسلمين قطعوا العلاقة بينهم وبين الرسول عليه السلام، وربطوا علاقتهم بحسن البنا، وهذا ظاهر، لماذا؟

=

= هذا مثلًا: هذا الرجل الذي ابتلي خففوا له لحيته، كانت لحيته جليلة، بمن تشبَّه؟ بحسن البنا؟ لا، حسن البنا لحيته أقصر من لحيته الآن شايف، فتجد الإخوان المسلمين المتدينين منهم، والذي ما بدهم يحلقوا لحاهم يربوا لحية قصيرة، ويحطوا جرافيت، صورة طبق الأصل عن حسن البنا، يا جماعة وينكم؟! وين الرسول الذي هو القدوة، وهو الذي قال ربنا في القرآن الكريم في حقه: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١]؟! لذلك هؤلاء ما يعرفون حياة الرسول؟

السائل: لمن أسوة حسنة؟

الشيخ: نعم، بارك الله فيك: ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] فلذلك انقطعوا عن الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ بسبب انصرافهم عن دراستهم السنة وانشغالهم بين السياسة والاجتماع والاقتصاد والهتافات التي ما تحتها إلا الصياح». الشريط رقم (٢٠٠) من «سلسلة الهدىٰ والنور».

وبيَّن العلامة مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ أن منهج الإخوان منهج ضال، وبيَّن حال حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في شريط «الأسئلة الحضرمية علىٰ مسائل دعوية»: «أما الإخوان المفلسون فلا يُستطاع الحكم علىٰ أفرادهم، فيه من هو مُلبَّس عليه، لكن المنهج منهج ضال، ومنهج فرقة من الفرق الزائغة، أنا أرجو أن تقرءوا عن حسن البنا الذي كنت أعتبره مجددًا، صحيح كنت مخطئًا، وبعد ذلك اتضح بأنه رجل صوفي، يريد التوفيق بين الشيعة والسنة، رجل جويهل، عنده حماسة للدين علىٰ غير بصيرة.

فالقصد أن هذه الدعوة من حيث هي ضررها أكثر من نفعها، وقد تكلمت عليهم في غير ما شريط، وفي «المخرج من الفتنة»، وما كنت أعرف حقيقتهم مثل الآن عند أن كتبت «المخرج من الفتنة»، وما قد اتضحت حقيقتهم مثل الآن، وهكذا -أيضًا- في «السيوف الباترة»، وفي «المصارعة»، وفي «قمع المعاند وزجر الحاقد الحاسد»، وفي كتاب «غارة الأشرطة علىٰ أهل الجهل والسفسطة»، فعُلمت -الحمد لله- أحوالهم علىٰ أحسن ما يُرام، والله المستعان، وقد أعطيناهم قسطهم.

والذي أنصح به في شأنهم: ألا تحضر محاضراتهم، ولا يُسمع قولهم...».

سيد قطب[(١)] -عفا الله عنه- يقول مثله، ولكن بجرأة بالغة علىٰ تصحيح

---

(١) سيد قطب -عفا الله عنه- مجدد مذهب الخوارج في العصر الحديث، وأقنوم التكفير، والأب الروحي للجماعات التكفيرية باعترافهم، وجمع بين ضلالات كثيرة في مؤلفاته من تكفير المجتمعات، وسب الأنبياء، وسب الصحابة، والقول بوحدة الوجود، والحلول والاتحاد.

حذّر أهل العلم من مؤلفاته ومن منهجة الخبيث، وعلىٰ رأسهم: الشيخ العلامة الإمام عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال سيد قطب -عفا الله عنه- في «ظلال القرآن» في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: «أما الاستواء علىٰ العرش فنملك أن نقول: إنه كناية عن الهيمنة علىٰ هذا الخلق». «الظلال» (٤/ ٢٣٢٨)، (٦/ ٣٤٠٨) ط ١٢، ١٤٠٦، دار العلم.

* قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا كله كلام فاسدٌ، هذا معناه الهيمنة، ما أثبت الاستواء: معناه إنكار الاستواء المعروف، وهو العلو علىٰ العرش، وهذا باطلٌ يدل علىٰ أنه مسكين ضايع في التفسير».

ولما قال لسماحته أحد الحاضرين بأن البعض يوصي بقراءة هذا الكتاب دائمًا، قال سماحة الشيخ ابن باز: «الذي يقوله غلط، لا.. غلط، الذي يقوله غلط، سوف نكتب عليه إن شاء الله».

* المرجع: (درس لسماحته في منزله بالرياض سنة ١٤١٣ - تسجيلات منهاج السنة بالرياض).

* فتوىٰ (٢) للعلامة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

وقال سيد قطب في كتابه «التصوير الفني في القرآن» عن موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لنأخذ موسىٰ إنه نموذج للزعيم المندفع العصبي المزاج... ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ۖ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ﴾ [القصص:١٥] وهنا يبدو التعصب القومي كما يبدو الانفعال العصبي، وسرعان ما تذهب هذه الدفعة العصبية فيثوب إلىٰ نفسه شأن العصبيين».

ثم يقول عند قوله تعالىٰ: ﴿فَأَصْبَحَ فِى ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص:١٨]، قال: «وهو تعبير =

= مصور لهيئة معروفة، هيئة المتفزع المتلفت المتوقع للشر في كل حركة وتلك سمة العصبيين». «التصوير الفني» (٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣) ط ١٣، دار الشروق.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ لما قرئ عليه مثل هذا الكلام: «الاستهزاء بالأنبياء ردة مستقلة». المرجع: (درس لسماحته في منزله بالرياض سنة ١٤١٣ - تسجيلات منهاج السنة بالرياض).

* فتوىٰ (٣) للعلامة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

وقال سيد قطب في كتابه «كتب وشخصيات» (ص٢٤٢) عن معاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إن معاوية وزميله عمرًا لم يغلبا عليًّا لأنهما أعرف منه بدخائل النفوس، وأخبر منه بالتصرف النافع في الظرف المناسب، ولكن لأنهما طليقان في استخدام كل سلاح، وهو مقيد بأخلاقه في اختيار وسائل الصراع.

وحين يركن معاوية وزميله إلىٰ الكذب والغش والخديعة والنفاق والرشوة وشراء الذمم لا يملك علي أن يتدلىٰ إلىٰ هذا الدرك الأسفل، فلا عجب ينجحان ويفشل، وإنه لفشل أشرف من كل نجاح».

قال الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ لما سئل عن هذا الكلام وقرئ عليه: «كلام قبيح!! هذا كلام قبيح! سب لمعاوية وسب لعمرو بن العاص؛ كل هذا كلام قبيح، وكلام منكر. معاوية وعمرو ومن معهما مجتهدون أخطئوا، والمجتهدون إذا أخطئوا فالله يعفو عنا وعنهم».

قال السائل: قوله: (إن فيهما نفاقًا) أليس تكفيرًا؟

قال الشيخ عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا خطأ وغلط لا يكون كفرًا؛ فإن سبه لبعض الصحابة، أو واحد من الصحابة منكرٌ وفسق يستحق أن يؤدب عليه -نسأل الله العافية- ولكن إذا سب الأكثر أو فسقهم يرتد لأنهم حملة الشرع. إذا سبهم معناه قدح في الشرع».

- قال السائل: ألا ينهىٰ عن هذه الكتب التي فيها هذا الكلام؟

قال سماحة الشيخ عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: «ينبغي أن تمزق».

ثم قال الشيخ: «هذا في جريدة؟».

=

= - قال السائل: في كتاب، أحسن الله إليك.

قال الشيخ عبد العزيز: «لمن؟».

- قال السائل: لسيد قطب.

- قال الشيخ عبد العزيز: «هذا كلام قبيح».

- قال السائل: في «كتب وشخصيات».

المرجع: (شرح رياض الصالحين لسماحته بتاريخ يوم الأحد ١٨/ ٧/ ١٤١٦). اهـ.

الشيخ العلامة الإمام محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فتوىٰ العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني:

قال العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ معلقًا علىٰ خاتمة كتاب «العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم»: «كل ما رددته علىٰ سيد قطب حقٌّ صوابٌ، ومنه يتبين لكل قارئ علىٰ شيء من الثقافة الإسلامية أن سيد قطب لم يكن علىٰ معرفة بالإسلام بأصوله وفروعه.

فجزاك الله خير الجزاء أيها الأخ (الربيع) علىٰ قيامك بواجب البيان والكشف عن جهله وانحرافه عن الإسلام».

المرجع: (من ورقة بخط الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ كتبها في آخر حياته).

* فتوىٰ (٢) للعلامة المحدث ناصر الدين الألباني:

قال العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في سياق مناقشة لشخص:

«أنا قلت يومًا ما بالنسبة لسيد قطب. تسمع بالشيخ عبد الله عزام؟

قال السائل: نعم.

قال الشيخ: جزاك الله خيرًا، عبد الله عزام كان هنا من الإخوان المسلمين، ومنذ قريب سبع سنين أو ثمان سنين الإخوان المسلمون اتخذوا قرارًا بمقاطعة الألباني؛ مقاطعة دروسه ومقاطعة كل من ينتمي إلىٰ دعوته، علمًا أن عبد الله عزام كان هو الرجل الوحيد من بين الإخوان المسلمين الذي لا يكاد يسمع أن الشيخ الألباني عنده جلسة في دار كذا إلا يكون هو من أول الحضور ومعه دفتر (هيك) صغير وقلم (هيك) صغير جدًّا يكتب فيه خلاصات. =

= هذا الرجل الودود حقًّا لما صدر قرار مقاطعة الألباني ما عاد حضر عند الألباني إطلاقًا.
لقيته في «مسجد صهيب» ونحن خارجون من الصلاة، سلمت عليه بطبيعة الحال وسلَّم هو علىٰ استحياء؛ لأنه لا يريد أن يخالف القرار!
قلت له: أيش هذا يا شيخ، هكذا الإسلام يأمركم؟
قال - أي عبد الله عزام -: سحابة صيف عما قريب تنقشع.
عاود الشيخ فقال: راحت أيام وجاءت أيام كان جاء زارني علىٰ البيت ما وجدني، الخلاصة قام بتتبع الأخبار عرف أني أنا عند نظام لما كان بيته تحت في البلد، طرق الباب دخل، أهلًا وسهلًا، قال: أنا جئت البيت ما وجدتك وأنا كما تعلم حريص علىٰ الاستفادة من علمك من هذا الكلام، قلت له: أنا هكذا أعرف، لكن أيش معنىٰ المقاطعة هذه؟
قال: أنت كفَرَّتَ سيد قطب -وهذا الشاهد-.
قلت له: أيش كفَّرت؟
قال: أنت بتقول: إنه هو يقرر عقيدة وحدة الوجود في تفسير أولًا: (سورة الحديد) -أظن- وثانيًا: بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١].
قلت: نعم، نقل كلام الصوفية ولا يمكن أن يفهم منه إلا أنه يقول بوحدة الوجود، لكن نحن من قاعدتنا -وأنت من أعرف الناس بذلك لأنك تتابع جلساتي- لا نكفر إنسانًا ولو وقع في الكفر إلا بعد إقامة الحجة، فكيف أنتم تعلنون المقاطعة هذه وأنا موجود بين ظهرانيكم... أنت إذا ما جئت تبعثوا شخص يتحقق من أنه صحيح أنا أكفر سيد قطب.
كان معه يومئذٍ لما جاء لنظام أخونا علي السطري، قلت له: سيد قطب هكذا يقول في سورة كذا.
قام فتح في مكان آخر فيه بأن الرجل يؤمن بالله ورسوله والتوحيد... إلخ، قلنا له: يا أخي، نحن ما أنكرنا هذا الحق الذي يقوله، لكننا أنكرنا هذا الباطل الذي قاله.
ورغم هذه الجلسة فيما بعد راح نشر مقالتين أو ثلاثة بصورة متتابعة في (مجلة المجتمع) في الكويت بعنوان ضخم: (الشيخ الألباني يكفر سيد قطب)، والقصة طويلة جدًّا، لكن الشاهد فيها أين؟
أننا نحن نقول (هيك) ونقول (هيك)، فالذي يأخذ إن سيد قطب كفره الألباني مثل الذي =

= يأخذ إنه والله الشيخ الألباني أثنىٰ علىٰ سيد قطب في مكان معين، هؤلاء أهل أهواء، يا أخي! هؤلاء لا سبيل لنا أن نقف في طريقهم إلا أن ندعو الله لهم فقط، ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ۝٩٩﴾ [يونس:٩٩]» اهـ.

المرجع: «شريط للشيخ بعنوان (مفاهيم يجب أن تصحح)». اهـ.

الشيخ العلامة الإمام محمد بن صالح العثيمين رحمه الله:

فتوىٰ العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين:

سئل فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين:

«-أثابكم الله- أرجو إجابتي علىٰ هذا السؤال: إننا نعلم الكثير من تجاوزات سيد قطب، لكن الشيء الوحيد الذي لم أسمعه عنه، وقد سمعته من أحد طلبة العلم مؤخرًا ولم أقتنع بذلك؛ فقد قال: إن سيد قطب ممن يقولون بوحدة الوجود. وطبعًا هذا كفر صريح، فهل كان سيد قطب ممن يقولون بوحدة الوجود؟ أرجو الإجابة جزاكم الله خيرًا.

قال الشيخ محمد: «مطالعتي لكتب سيد قطب قليلة ولا أعلم عن حال الرجل، لكن قد كتب العلماء فيما يتعلق بمؤلفه في التفسير «ظلال القرآن»، كتبوا ملاحظات عليه، مثل ما كتبه الشيخ عبد الله الدويش رحمه الله وكتب أخونا الشيخ ربيع المدخلي ملاحظات عليه؛ علىٰ سيد قطب في التفسير وفي غيره. فمن أحب أن يراجعها فليراجعها».

المرجع: من شريط (اللقاء المفتوح الثاني بين الشيخين العثيمين والمدخلي بجده)، ثم وَقَّعَ عليها الشيخ محمد بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٤٢١).

* فتوىٰ (٢) للعلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين:

قال سيد قطب في تفسير سورة الإخلاص في «ظلال القرآن»: «إنها أحدية الوجود، فليس هناك حقيقة إلا حقيقته، وليس هناك وجود حقيقي إلا وجوده، وكل موجود آخر؛ فإنما يستمد وجوده من ذلك الوجود الحقيقي، ويستمد حقيقته من تلك الحقيقة الذاتية، وهي من ثم أحدية الفاعلية، فليس سواه فاعلًا لشيء أو فاعلًا في شيء في هذا الوجود أصلًا، وهذه عقيدة في الضمير، وتفسير للوجود». «الظلال» (٦/ ٤٠٠٢، ٤٠٠٣).

- وقال في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]: «أما الاستواء علىٰ العرش =

= فنملك أن نقول: إنه كناية عن الهيمنة علىٰ هذا الخلق». «الظلال» (٤/ ٢٣٢٨)، (٦/ ٣٤٠٨)، ط١٢، ١٤٠٦، دار العلم).

- سئل فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين - حفظه الله - عن صاحب كتاب «في ظلال القرآن» ومنهجه في التفسير؟

فقال: «إنه كثر الحديث حول هذا الرجل وكتابه، وفي كتب التفسير الأخرىٰ كتفسير ابن كثير، وتفسير ابن سعدي، وتفسير القرطبي -علىٰ ما فيه من التساهل في الحديث-، وتفسير [أبي بكر] الجزائري الغِنىٰ والكفاية ألف مرة عن هذا الكتاب.

وقد ذكر بعض [أهل العلم] كالدويش والألباني الملاحظات علىٰ هذا الكتاب، وهي مدونة وموجودة.

ولم أطلع علىٰ هذا الكتاب بكامله، وإنما قرأتُ تفسيره لسورة الإخلاص، وقد قال قولًا عظيمًا فيها مخالفًا لما عليه أهل السنة والجماعة؛ حيث إن تفسيره لها يدل علىٰ أنه يقول بوحدة الوجود، وكذلك تفسيره للاستواء بأنه الهيمنة والسيطرة.

علمًا بأن هذا الكتاب ليس كتاب تفسير وقد ذكر ذلك صاحبه، فقال: «ظلال القرآن».

ويجب علىٰ طلاب العلم ألا يجعلوا هذا الرجل أو غيره سببًا للخلاف والشقاق بينهم، وأن يكون الولاء والبراء له أو عليه.

المرجع: (مجلة الدعوة - عدد١٥٩١- ٩ محرم ١٤١٨، ثم وَقَّعَ عليها الشيخ محمد بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٤٢١).

* فتوىٰ (٣) للعلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين:

قال السائل: ما هو قول سماحتكم في رجل ينصحُ الشباب السُّنِّيّ بقراءة كتب سيد قطب، ويخص منها: «في ظلال القرآن» و«معالم علىٰ الطريق» و«لماذا أعدموني» دون أن ينبه علىٰ الأخطاء والضلالات الموجودة في هذه الكتب؟

فقال الشيخ ابن عثيمين - حفظه الله -: «أنا [قولي] -بارك الله فيك- أن من كان ناصحًا لله ورسوله ولإخوانه المسلمين أن يحث الناس علىٰ قراءة كتب الأقدمين في التفسير وغير التفسير، فهي أبرك وأنفع وأحسن من كتب المتأخرين، أما تفسير سيد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ ففيه طوام =

= -لكن نرجو الله أن يعفو عنه- فيه طوام: كتفسيره للاستواء، وتفسيره سورة ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ﴾ [الإخلاص: ١]، وكذلك وصفه لبعض الرسل بما لا ينبغي أن يصفه به».

المرجع (من شريط أقوال العلماء في إبطال قواعد ومقالات عدنان عرعور، ثم وَقَّعَ عليها الشيخ محمد بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٤٢١). اهـ.

الشيخ العلامة صالح بن فوزان الفوزان –حفظه الله-:

قال سيد قطب في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] في «ظلال القرآن»:

«وذلك حين كان الرق نظامًا عالميًّا تجري المعاملة فيه علىٰ المثل في استرقاق الأسرىٰ بين المسلمين وأعدائهم، ولم يكن للإسلام بد من المعاملة بالمثل، حتىٰ يتعارف العالم علىٰ نظام آخر غير الاسترقاق». «الظلال» (٣/ ١٦٦٩)، وكرر ذلك في تفسير سورة البقرة (١/ ٢٣٠)، وفي تفسير سورة المؤمنون (٤/ ٢٤٥٥)، وفي تفسير سورة محمد (٦/ ٣٢٨٥).

قال سائل: فضيلة الشيخ، يرىٰ بعض الكتاب العصريين أن هذا الدين قد أُجبر علىٰ قبول نظام الرق الجاهلي في بادئ الأمر.

قال فضيلة الشيخ صالح: أعوذ بالله.

- أكمل السائل سؤاله بقوله: بيد أنه جاء [بتخفيفه] عن طريق فتح أبواب الكفارات وغيرها من الإعتاق الواجب في الموالىٰ بالتدريج حتىٰ ينتهي، وبالتالي يكون مقصود الشارع هو إزالة هذا النظام بالتدريج. فما توجيهكم؟

قال الشيخ صالح الفوزان: «هذا كلام باطل –والعياذ بالله- رغم أنه يردده كثير من الكتاب والمفكرين ولا نقول: العلماء، بل نقول: المفكرين كما يسمونهم.

ومع الأسف يقولون عنهم: الدعاة أيضًا، وهو موجود في تفسير سيد قطب في «ظلال القرآن»، يقول هذا القول: إن الإسلام لا يقر الرق، وإنما أبقاه خوفًا من صولة الناس واستنكار الناس لأنهم ألفوا الرق، فهو أبقاه من باب المجاملة يعني كأن الله يجامل الناس، وأشار إلىٰ رفعه بالتدريج حتىٰ ينتهي.

هذا كلام باطل وإلحاد –والعياذ بالله- هذا إلحاد واتهام للإسلام، ولولا العذر بالجهل، [لأن] هؤلاء نعذرهم بالجهل، لا نقول: إنهم كفارٌ؛ لأنهم جهال في هذه المسألة أو مقلدون =

= نقلوا هذا القول من غير تفكير، فنعذرهم بالجهل فيها، وإلا الكلام هذا خطير لو قاله إنسان متعمدًا ارتد عن دين الإسلام، ولكن نقول هؤلاء جهال لأنهم مجرد أدباء أو كتَّاب ما تعلموا العلم الشرعي، ووجدوا هذه المقالة ففرحوا بها يردون بها علىٰ الكفار بزعمهم، لأن الكفار يقولون: إن الإسلام يُمَلِّكَ الناس، وأنه يسترق الناس، وأنه وأنه، فأرادوا أن يردوا عليهم بالجهل، والجاهل إذا رد علىٰ العدو [فإنه] يزيد العدو شرًّا، ويزيد العدو تمسكًا بباطله؛ لأن الرد يكون بالعلم ولا يكون بالعاطفة، ولا يكون بالجهل، [بل] يكون الرد بالعلم والبرهان، وإلا فالواجب أن الإنسان يسكت ولا يتكلم في أمور خطيرة وهو لا يعرفها.

فهذا الكلام باطل ومن قاله متعمدًا فإنه يكفر، أما من قاله جاهلًا أو مقلدًا فهذا يعذر بالجهل، والجهل آفةٌ قاتلة -والعياذ بالله-.

فالإسلام أقر الرق، والرق قديم قبل الإسلام موجود في الديانات السماوية [ومستمر] ما وجد الجهاد في سبيل الله، فإن الرق يكون موجودًا لأنه تابع للجهاد في سبيل الله عَزَّوَجَلَّ، وذلك حكم الله جَلَّوَعَلَا ما فيه محاباة لأحد ولا فيه مجاملة لأحد، والإسلام ليس عاجزًا أن يصرح ويقول: الرق باطل؛ كما قال في عبادة الأصنام، وكما قال في الربا، وكما قال في الزنا، وكما قال في جرائم الجاهلية، الإسلام شجاع ما يتوقف ويجامل الناس؛ [بل] يصرح [برد] الباطل، [و] يبطل الباطل.

هذا حكم الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فلو كان الرق باطلًا ما جامل الناس فيه؛ بل قال: هذا باطل ولا يجوز، فالرق حكم شرعي باق ما بقي الجهاد في سبيل الله شاءوا أم أبوا.

[وسبب الرق هو الكفر بالله، فهو عقوبة لمن أصر علىٰ الكفر واستكبر عن عبادة الله عَزَّوَجَلَّ ولا يرتفع إلا بالعتق.

قال العلماء في تعريف الرق: (هو عجز حكمي يقوم بالإنسان سببه الكفر)، وليس سببه كما يقولون: استرقاق الكفار لأسرىٰ المسلمين فهو في مقابلة ذلك، راجع كتب الفرائض في باب موانع الإرث. وسمىٰ الله الرق ملك اليمين، وأباح التسري به، وقد تسرىٰ النبي ﷺ، مما يدل علىٰ أنه حق، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ۝٧﴾ [المؤمنون: ٥-٧]. وكون =

= الرق لا يرتفع إلا بالعتق دليل على أن الشارع أباح الاسترقاق بشرطه، ولو لم يبحه لأمر برفعه بدون إعتاق]». «من شريط بتاريخ الثلاثاء ٤/ ٨/ ١٤١٦ ثم صححه الشيخ».

* فتوى (٢) للعلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان:

سئل الشيخ العلامة صالح الفوزان عن قراءة كتاب «ظلال القرآن»؟

فقال: «وقراءة (الظلال) فيها نظر؛ لأن (الظلال) يشتمل على أشياء فيها نظر كثير، وكوننا نربط الشباب بـ(الظلال) ويأخذون ما فيه من أفكار هي محل نظر. هذا قد يكون له مردود سيئ على أفكار الشباب. و«تفسير ابن كثير»، وتفاسير علماء السلف الكثيرة فيها غنى عن مثل هذا التفسير.

وهو في الحقيقة ليس تفسيرًا، وإنما كتاب يبحث بالمعنى الإجمالي للسور، أو في القرآن بوجه عام، فهو ليس تفسيرًا بالمعنى الذي يعرفه العلماء؛ أنه شرح معاني القرآن بالآثار، وبيان ما فيها من أسرار لغوية وبلاغية، وما فيها من أحكام شرعية. وقبل ذلك كله بيان مراد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من الآيات والسور.

أما «ظلال القرآن» فنستطيع أن نسميه تفسيرًا موضوعيًّا، فهو من التفسير الموضوعي المعروف في هذا العصر، لكنه لا يُعتَمد عليه لما فيه من الصوفيات، وما فيه من التعابير التي لا تليق بالقرآن، مثل وصف القرآن بالموسيقى والجرس والإيقاعات، وأيضًا هو لا يعنى بتوحيد الألوهية، وإنما يعنى في الغالب بتوحيد الربوبية، وإن ذكر شيئًا من الألوهية فإنما يركز على توحيد الحاكمية، والحاكمية لا شك أنها نوع من الألوهية، لكن ليست [وحدها] هي الألوهية المطلوبة، [وهو يوؤل الصفات على طريقة أهل الضلال].

والكتاب لا يجعل في صف ابن كثير وغيره من كتب التفسير.

هذا الذي أراه، ولو اختير من كتب السلف، ومن الكتب المعنية بالعقيدة والمعنية بتفسير القرآن والمعنية بالأحكام الشرعية لكان هذا أنسب للشباب. المرجع «في شريط مجموع ما قاله ابن باز حول نصيحته العامة – لقاء مع فضيلته – مكة المكرمة – ٩/ ٨/ ١٤١٢ ثم صححه الشيخ».

* فتوى (٣) للعلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان:

قال السائل نقلًا عن الأخ عدنان عرعور –هداه الله– أنه قال:

لماذا لا يلام الإمام أحمد في تكفيره لتارك الصلاة، ويلام سيد قطب إذا صدر منه بعض =

= العبارات، ونقول: هذا يكفر المجتمعات، ولا يلام الإمام أحمد رحمه الله وقد حكم علىٰ هذه الشعوب كلها بالكفر؟! -[أي لأن أغلبهم لا يصلون]- فما هو تعليق سماحتكم؟

قال فضيلة الشيخ صالح الفوزان:

«الإمام أحمد عالم وحبر يعرف الأدلة وطرق الاستدلال، وسيد قطب جاهل بعلوم الشرع وأدلته وليس عنده أدلة علىٰ ما يقول، فالتسوية بين الإمام أحمد وسيد قطب ظلم، [لأن الإمام عنده أدلة كثيرة من الكتاب والسنة علىٰ كفر تارك الصلاة متعمدًا، وسيد ليس عنده دليل واحد علىٰ ما يقول من تكفيره لعموم المسلمين بل الأدلة علىٰ خلاف ما يقول]».

كذلك قال -أيضًا- (يعني عرعور): «لا أعلم أحدًا تكلم في قضايا المنهج بمثل ما تكلم به سيد قطب، ومعظم ما كتبه كان مصيبًا فيه». فسئل عن قوله هذا فأجاب: كلمة المنهاج هاهنا أقصد بها قضايا: التغيير، الانتخابات، الاغتيالات. وأقصد في زمانه. أي وقت الخمسينات».

فأجاب الشيخ صالح:

«هو لا يعرف لأنه جاهل، أما نحن نعرف -ولله الحمد- أن العلماء من قبل سيد قطب ومن بعده أنهم يخالفون سيد قطب في كثير مما يقول. نعم». المرجع: «من شريط أقوال العلماء في إبطال قواعد ومقالات عدنان عرعور».

* سؤال: هل يقال: إن سيد قطب إن كان مجتهدًا فهو مأجور علىٰ ذلك؟

قال فضيلة الشيخ صالح -حفظه الله- جوابًا علىٰ هذا:

«ليس هو من أهل الاجتهاد حتىٰ يقال فيه ذلك، لكن يقال: إنه جاهل فيما قال، يعذر بجهله، ثم إن مسائل العقيدة ليست مجالًا للاجتهاد لأنها توقيفية». المصدر: «من تعليق الشيخ صالح -حفظه الله- بخطه علىٰ حاشية هذه البراءة». اهـ.

الشيخ العلامة صالح بن محمد اللحيدان -حفظه الله-:

سئل فضيلة الشيخ العلامة صالح بن محمد اللحيدان: هل يوجد في مجلد «ظلال القرآن» لسيد قطب شكٌّ أو ريب بالنسبة للعقيدة، وهل تنصح باقتنائه أم لا؟

فأجاب الشيخ:

«بل هو مليء بما يخالف العقيدة، فالرجل - رحمه الله - نسأل الله أن يرحم جميع أموات =

= المسلمين- ليس من أهل العلم، هو من أهل الدراسات المدنية وأهل الأدب، وله كتبه السابقة قبل أن ينخرط في سلك الإخوان المسلمين، وكان من الأدباء، له كتاب: «حصاد أدبي»، و«الأطياف الأربعة»، وغيره.. و«طفل من القرية»، وأشياء كثيرة من هذا النوع، ثم شاء الله جَلَّ وَعَلَا أن يتحول عما كان عليه.

وكان في وقت نشط الناس في الكلام وإن قل العمل، وكان للكلام أثره، فكان ما كان، وكتب هذا الكتاب الذي اسمه «في ظلال القرآن». وإن شاء الله له حسنات، ولكن له أخطاء في العقيدة، وفي حق الصحابة؛ أخطاء خطيرة كبيرة، وقد أفضىٰ إلىٰ ما قدم، فنسأل الله أن يعفو عنا وعنه.

وأما كتبه فإنها لا تُعَلِّمُ العقيدة ولا تقرر الأحكام، ولا يعتمد عليها في مثل ذلك، ولا ينبغي للشادي والناشئ في طريق العلم أن يتخذها من كتب العلم التي يعتمد عليها، فللعلم كتبه، وللعلم رجاله.

أنصح أن يعتني طالب العلم بالقراءة للمتقدمين: الأئمة الأربعة، وللتابعين، وأهل الحق، وعلماء الإسلام المعروفين بسلامة المعتقد وغزارة العلم والتحقيق وبيان مقاصد الشريعة، وهم -ولله الحمد- كثيرون، وكتبهم محفوظة -بحمد الله- والمرجع في ذلك كله -عرض أقوال الناس- إنما يكون علىٰ كتاب الله وعلىٰ سنة نبيه ﷺ، وعلىٰ أقوال السلف (الصحابة) فهم أدرىٰ وأعرف بمفاهيم كلام الله وكلام نبيه، وذلك كله -ولله الحمد- مدون في كتب العلماء من الصحاح والسنن، وكتب الآثار؛ كالمصنفات ونحوها.

فلا عذر لطالب العلم بالتقصير، ولا يصح أن يجعل كتب المتأخرين حاكمة علىٰ كتب المتقدمين».

قال السائل: طالب علم يجالس أهل السنة وأهل البدع، ويقول: كفىٰ الأمة تفريقًا وأنا أجالس الجميع.

قال الشيخ: «هذا مبتدع، من لم يفرق بين الحق والباطل ويدعي أن هذا لجمع الكلمة فهذا هو الابتداع، نسأل الله أن يهديه».

المرجع: «من شريط درس بعد صلاة الفجر في المسجد النبوي بتاريخ (٢٣/ ١٠/ ١٤١٨) =

= وهو موجود في تسجيلات منهاج السنة في الرياض». اهـ.

الشيخ العلامة عبد الله الغديان رَحِمَهُ اللهُ:

قال السائل: يقول عدنان عرعور: «لا أعلم أحدًا تكلم في قضايا المنهج مثل ما تكلم سيد قطب، ومعظم ما كتبه سيد كان مصيبًا فيه، ومن أعظم كتبه «في ظلال القرآن» و«معالم على الطريق» و«لماذا أعدموني»، مع أنه صرح في مواضع أخرى أنه لم يقرأ هذه الكتب وينصح الشباب بقراءتها، فما قول سماحتكم؟

قال فضيلة الشيخ عبد الله الغديان:

«الجواب: أن الشباب ينصحون بعدم قراءتها وأنهم يقتصرون على دلالة القرآن ودلالة السنة وعلى ما كان عليه الخلفاء الأربعة والصحابة والتابعين». المرجع: «من شريط (أقوال العلماء في إبطال قواعد ومقالات عدنان عرعور). وهو موجود في تسجيلات منهاج السنة في الرياض». اهـ.

الشيخ العلامة عبد المحسن العباد -حفظه الله-:

قال عالم المدينة الشيخ عبد المحسن العباد إجابة على سؤال عن كتب سيد قطب رَحِمَهُ اللهُ ومناسبة قراءتها من عدمها؟

«أقول: إن سيد قطب رَحِمَهُ اللهُ كما هو واضح في مؤلفاته كاتب من الكتَّاب، وليس من العلماء الذين يعوَّل على كلامهم في المسائل العلمية، وهو عندما يكتب بانفعال وحماس ينفلت منه القلم، وتزل به القدم، فيقع في أخطاء فادحة كالذي حصل له من الكلام في قصة نبي الله موسى عليه الصلاة والسلام؛ إذ وصفه بأنه الزعيم المندفع العصبي المزاج، حيث قال في كتابه «التصوير الفني في القرآن» (ص١٦٢-١٦٣، ط.دار الشروق): «لنأخذ موسى؛ إنه نموذج للزعيم المندفع العصبي المزاج!!».

وقال في قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]: «وهنا يبدو التعصب القومي، كما يبدو الانفعال العصبي!!».

وقال عند قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ فِى ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا ٱلَّذِى ٱسْتَنصَرَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُۥ ۚ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰٓ إِنَّكَ لَغَوِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾﴾ [القصص: ١٨] قال: «ولكنه يهم بالرجل الآخر كما هم بالأمس، =

= وينسيه التعصب والاندفاع استغفاره وندمه وخوفه وترقبه، لولا أن يذكره من يهم به بفعلته فيتذكر ويخشىٰ».

وكالذي حصل له في حق أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه حيث قال في كتابه «العدالة الاجتماعية» (ص٢٠٦-الطبعة الخامسة): «ونحن نميل إلىٰ اعتبار خلافة علي امتدادًا طبيعيًّا لخلافة الشيخين قبله، وأن عهد عثمان كان فجوة بينهما!!».

وقال فيه -أيضًا- (ص١٨٦ من الطبعة نفسها): «ولقد كان من سوء الطالع أن تدرك الخلافة عثمان وهو شيخ كبير، ضعفت عزيمته عن عزائم الإسلام، وضعفت إرادته عن الصمود لكيد مروان وكيد بني أمية من ورائه!!».

وقال -أيضًا- (ص١٨٩ من الطبعة نفسها): «وأخيرًا ثارت الثائرة علىٰ عثمان، واختلط فيها الحق بالباطل، والخير بالشر، ولكن لابد لمن ينظر إلىٰ الأمور بعين الاسلام، ويستشعر الأمور بروح الإسلام أن يقرر أن تلك الثورة في عمومها كانت أقرب إلىٰ روح الإسلام واتجاهه من موقف عثمان، أو بالأدق من موقف مروان، ومن ورائه بنو أمية!!».

وكالذي حصل له في حق معاوية وعمرو بن العاص رضي الله عنهما حيث قال في كتابة «كتب وشخصيات» (ص٢٤٢-طبعة دار الشروق): «إن معاوية وزميله عمرًا لم يغلبا عليًّا؛ لأنهما أعرف منه بدخائل النفوس وأخبر بالتصرف النافع في الظرف المناسب، ولكن لأنهما طليقان في استخدام كل سلاح، وهو مقيد بأخلاقه في اختيار وسائل الصراع، وحين يركن معاوية وزميله إلىٰ الكذب والغش والخديعة والنفاق والرشوة وشراء الذمم لا يملك علي أن يتدلىٰ إلىٰ هذا الدرك الأسفل، فلا عجب ينجحان ويفشل، وإنه لفشل أشرف من كل نجاح!!».

لذا، فإني أنصح بعدم قراءة كتبه وبالانشغال بقراءة الكتب النافعة المأمونة العاقبة علىٰ قارئها. ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠]. المرجع: «ورقة كتبها الشيخ إجابة علىٰ سؤال، ووقع عليها بتاريخ ٩/ ٦/ ١٤٢١هـ».

فتوىٰ (٢) للعلامة الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد:

وسئل الشيخ عبد المحسن العباد عن كتاب «ظلال القرآن»؟

=

= فقال: «كتاب (ظلال القرآن) أو (في ظلال القرآن) للشيخ سيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو من التفاسير الحديثة التي هي مبنية علىٰ الرأي، وليست علىٰ النقل، وليست علىٰ الأثر.

ومن المعلوم أن أصحاب الرأي والذين يتكلمون بآرائهم ويتحدثون بأساليبهم يحصل فيهم الخطأ والصواب، ويصيبون ويخطئون، والإنسان الذي غير فاهم وغير متمكن من الأصلح له أن لا يرجع إليه، وإنما يرجع إلىٰ كتب العلماء المعتبرين، مثل: «تفسير ابن كثير» و«تفسير ابن جرير»، ومثل «تفسير الشيخ عبد الرحمن السعدي» في المتأخرين، فإن هذه تفسيرات العلماء.

وأما الشيخ سيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهو من الكتَّاب من الأدباء، يعني يكتب بأسلوبه وبألفاظه ويتحدث، ليس كلامه مبنيًّا علىٰ [الأثر]، ولهذا إذا قرأه الإنسان [لم يجده] يقول: قال فلان وقال فلان وقال رسول الله كذا وكذا... إلخ، يعني من جمع الآثار والعناية بالآثار؛ لأنه ما كان مبنيًّا علىٰ الأثر، وإنما كان مبنيًّا علىٰ العقل والكلام بالرأي، ولهذا يأتي منه كلام ليس بصحيح وكلام غير صواب.

ولهذا الاشتغال... العمر قصير وليس متسعًا لكون الإنسان يقرأ كل شيء، وما دام أن الأمر كذلك فالقراءة فيما ينفع والفائدة فيه محققه وكلام أهل العلم... أهل العلم الذين هم علماء ما هم كتَّاب: الكتاب غير العلماء، الكاتب غير العالم، الكاتب هو الأديب الذي عنده يعني قدرة علىٰ الكتابة والإنشاء فيتحدث فيأتي بالكلمات منها ما يصيب ومنها ما يخطئ، وأحيانًا يعبر ويخطئ في التعبير ويأتي بعبارة هي ليست جيدة وليست مناسبة جاءت لكونه استرسل بكلامه وعبر بعباراته، ولهذا يأتي في كلام سيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلمات غير لائقة، يأتي في كلام سيد قطب في مؤلفاته في التفسير وفي غيره كلمات غير لائقة وغير مناسبة ولا يليق بالمسلم أن يتفوه بها، وأن يتكلم بها.

وأما القول بأنه ما شرح التوحيد مثل سيد قطب، فهذا كلام غير صواب أبدًا؛ التوحيد لا يؤخذ من كلام سيد قطب وإنما يؤخذ من كلام العلماء المحققين مثل: البخاري وغير البخاري من الذين أتوا بالأسانيد والأحاديث عن رسول الله ﷺ وبينوا التوحيد وعرفوا التوحيد وعرفوا حقيقة التوحيد، وكذلك العلماء الذين علمهم في التوحيد ليس علىٰ الإنشاء وعلىٰ الأساليب الإنشائية وعلىٰ الكتابات الأدبية، وإنما بنوه علىٰ كلام العلماء وعلىٰ الآثار وعلىٰ كلام الله =

= وكلام رسوله صلوات الله وسلامه وبركاته عليه. هذا هو الحقيقة الذين هم كتبوا في التوحيد واشتغلوا في التوحيد». المرجع: (سؤال له بعد درس سنن النسائي في المسجد النبوي بتاريخ ٧/ ١١/ ١٤١٤). اهـ.

الشيخ العلامة حماد بن محمد الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

سئل الشيخ العلامة المحدث حماد الأنصاري عن قول سيد قطب: «ولابد للإسلام أن يحكم، لأنه العقيدة الوحيدة الإيجابية الإنشائية التي تصوغ من المسيحية والشيوعية معًا مزيجًا كاملًا يتضمن أهدافهما جميعًا ويزيد عليهما التوازن والتناسق والاعتدال».

فأجاب الشيخ العلامة رَحِمَهُ اللَّهُ:

«إن كان قائل هذا الكلام حيًّا فيجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل مرتدًا، وإن كان قد مات فيجب أن يُبَيَّنَ أن هذا الكلام باطل ولا نكفره لأننا لم نقم عليه الحجة». المرجع: كتاب «العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم» للشيخ المحدث ربيع المدخلي (ص٢٤) وقرأها علىٰ الشيخ حماد تَثَبُّتًا في ليلة الأحد (٣/ ١/ ١٤١٥). اهـ.

الشيخ العلامة أحمد بن يحيىٰ النجمي رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال فضيلة الشيخ أحمد بن يحيىٰ النجمي –من علماء منطقة جازان–: «أما القطبيون، فهم قوم درسوا كتب سيد قطب وتابعوه في كل ما قاله واعتقده، بل وعظموه كل التعظيم مما جعلهم يتخذون كل ما قاله في كتبه حقًّا وصوابًا وإن خالف الأدلة وباين منهج السلف، ويتضح ذلك من الثورة الكلامية والإشاعات الإعلامية التي أشاعوها ضد الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حين رد علىٰ سيد قطب في بعض الأخطاء الاعتقادية الفظيعة وجعلوه متجنيًّا عليه وظالمًا له، ولم يحملهم الإنصاف أن يعودوا إلىٰ تلك الأماكن والأرقام التي أشار ربيع في كتابه إليها: كالنيل من نبي الله موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، والتحامل علىٰ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإسقاط خلافته من بين خلافة الخلفاء الراشدين وجعلها فجوة بينها، ونيله من باقي الصحابة، وجهله بتوحيد الألوهية، وسلوكه مذهب الأشاعرة في تأويل الصفات، وتمييعه لكثير من المسائل العقدية وغير ذلك فالله المستعان». المرجع: كتاب «المورد العذب الزلال فيما انتقد علىٰ بعض المناهج الدعوية من العقائد والأعمال» للشيخ أحمد النجمي رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٢١). اهـ.

=

الباطل: «وهؤلاء لهم ما لنا وعليهم ما علينا بنص الإسلام الصحيح»!!

= الشيخ العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ اللَّهُ رئيس قسم العقيدة في الجامعة الإسلامية سابقًا والمدرس بالمسجد النبوي:

«كتاب (الظلال) لسيد قطب تفسير ليس تفسيرًا أثريًّا ولا تفسيرًا لغويًّا، ولكنه إنشاء وخلط وخبط بين آراء الأشاعرة وآراء وحدة الوجود، وآراء المتصوفة، وهو أشعري ولا نزاع في ذلك. وأنصح صغار الطلبة في عدم قراءة كتابه (الظلال)، كما أنصح كبار الطلبة -أي من طلاب العلم- أن يقرءوه ليبينوا لصغار الطلبة ما فيه من الباطل من باب النصيحة». المرجع: (شريط محاضرة إجابات علىٰ أسئلة في منهج أهل السنة والجماعة في الدعوة إلىٰ الله في شهر٤/ ١٤١٣هـ)...» اهـ.

الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله-.

الشيخ العلامة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - حفظه الله-.

الشيخ العلامة عبد الله بن محمد الدويش رَحِمَهُ اللَّهُ.

الشيخ العلامة عبيد الجابري -حفظه الله-.

الشيخ العلامة زيد بن محمد المدخلي رَحِمَهُ اللَّهُ.

الشيخ العلامة صالح بن سعد السحيمي -حفظه الله-.

الشيخ العلامة محمد بن جميل زينو -حفظه الله-.

وقد جُمِعَت فتاوىٰ أهل العلم الأفاضل السالف ذكرهم المحذرة من سيد قطب في كتاب «براءة علماء الأمة من تزكية أهل البدعة والمذمة» للشيخ: عصام بن عبد الله السناني.

ومن أراد الوقوف علىٰ أخطاء سيد قطب -عفا الله عنه- مفصلة فليراجع:

كتاب «المورد الزلال في التنبيه علىٰ أخطاء الظلال» لفضيلة الشيخ عبد الله الدويش رَحِمَهُ اللَّهُ.

وكتابَيْ «أضواء إسلامية علىٰ عقيدة سيد قطب وفكره»، و«العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم» لفضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله-.

كذا في كتابه «السلام العالمي» (ص١٣٥ - طبع مكتبة وهبة الثانية).

وقد جرىٰ علىٰ هذه الوتيرة من المخالفة للنصوص الصحيحة، اعتمادًا علىٰ الأحاديث الضَّعِيفَة غير هؤلاء كثير من الكتاب المعاصرين، لجهلهم بالسنة، وتقليدهم لبعض الآراء المذهبية، ومن هؤلاء الأستاذ المودودي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد تقدم الرد عليه في تسويته بين المسلم والذمي في الحقوق العامة تحت الحديث المتقدم برقم (٤٦٠).

وإن مما يحسن لفت النظر إليه أن الأحناف الذين تفردوا بهذا الحديث الباطل، لم يأخذوا به إلا في المبايعات، كما تقدم ذكره عن كتابهم «الهداية»، خلافًا لهؤلاء الكتَّاب الذين توسعوا في تطبيقه توسعًا خالفوا به جميع العلماء. فاعتبروا يا أولي الألباب! انتهىٰ.

من نعم الله علىٰ عباده أن قيض لهم علماء يهدونهم الطريق، ويرفعون عنهم الجهل، ويبينون أحوال من حاد عن الطريق أو خالف سبيل المؤمنين، فهذه من نعم الله علىٰ عباده التي لا تعد ولا تحصىٰ، فقد بين جمع من أهل العلم والفضل ضلالات الشَّيْخ محمد الغزالي عفا الله عنا وعنه:

وفي «الصحيحين» عن ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللهَ لا يَقبِض العِلمَ انتزاعًا يَنتَزِعُه مِن العِباد، ولكن يَقبِض العِلمَ بقَبْض العُلماء، حتىٰ إذا لم يُبق عَالمًا اتَّخذ الناسُ رُؤوسًا جهَّالًا فسُئلوا فأَفْتَوا بغير عِلمٍ فضَلُّوا وأَضَلُّوا**». «حديث صحيح».

وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ بينَ يَدَي السَّاعةِ أيَّامًا يُرفَعُ فيها العِلمُ، ويَنزِل الجَهلُ، ويَكثرُ فيها الهرْجُ، والهَرجُ القَتْل**». «حديث صحيح».

فالعلم يموت بموت حملته من أهل العلم الربانيين، وكما قال علي رضي الله عنه قال: «يموت العلم بموت حملته». ذكره الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٩-٥٠)، وحسنه.

ومما أعجبني وراق لي ولا أراه إلا يمس زماننا، قول الحافظ ابن حبان رحمه الله في مقدمة كتابه «روضة العقلاء ونزهة الفضلاء» (ص١٥-١٦) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: «فإن الزمان قد تبين للعاقل تغيره، ولاح للبيب تبدله، حيث يبس ضرعه بعد الغزارة، وذبل فرعه بعد النضارة، ونحل عوده بعد الرطوبة، وبشع مذاقه بعد العذوبة، فنبغ فيه أقوام يدعون التمكن من العقل باستعمال ضد ما يوجب العقل من شهوات صدورهم، وترك ما يوجبه نفس العقل بهجسات قلوبهم، جعلوا أساس العقل الذي يعقدون عليه عند المعضلات النفاق والمداهنة، وفروعه عند ورود النائبات حسن اللباس والفصاحة، وزعموا أن مَن أحكم هذه الأشياء الأربع فهو العاقل الذي يجب الاقتداء به، ومن تخلف عن إحكامها فهو الأنوك الذي يجب الإزورار عنه.

ولما رأيت الرعاع من العالم يغترون بأفعالهم، والهمج من الناس يقتدون بأمثالهم، دعاني ذلك إلىٰ تصنيف كتاب خفيف يشتمل متضمنه علىٰ معنىٰ لطيف مما يحتاج إليه العقلاء في أيامهم، من معرفة الأحوال في أوقاتهم، ليكون كالتذكرة

لذوي الحِجىٰ عند حضرتهم، وكالمعين لأولىٰ النهىٰ عند غيبتهم...» اهـ.

قلت: كأنه رَحِمَهُ اللَّهُ يخاطب أهل زماننا.

إذا كان رَحِمَهُ اللَّهُ يستغرب حال زمانه فما نقول في حال زماننا؟! والله المستعان.

مفكرون عقلانيون يتبعهم همج من الناس يقتدون بأمثالهم، فما أغرب هذا الزمان! فهؤلاء المفكرون دسوا السم في سبيل أن يصل إلىٰ قلب القارئ المسلم، مثل هؤلاء خطرهم علىٰ الأمة شديد، فكما تعودنا علىٰ رد أهل العلم المحققين علىٰ العقلانيين المفكرين أصحاب الأقلام الحائرة والأفكار الهدامة، ويتشبث بأفكارهم الهدامة أقوام نشئوا بيننا وأفكارهم حائرة، وكما أني أتفاجأ بما كتبه محمد حسين هيكل وغيره، ورد الشَّيْخ محمود محمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ، فهم حفاظ الشريعة من الأعداء، وحراسها من الدخيل عليها باسم الدين نطقوا، وأهل الحديث الذابون عنها كيد الغائرين ممن يريد الشقاء لها، والكاشفون عنها كل غمة.

واعلم أن كثيرًا من أهل التأليف وبخاصة المفكرين لا يرزقون منه حظًّا، فليعلم وليحرص ذو العلم أنه لو كان العلم بالتأليف وحده كافٍ لطار صيتهم، ولكن فضل الله وموهبة من الله تعالىٰ وتواضع وشكر واستزادة من نعمه وفضله علىٰ نهج السلف الصالح، واستعاذة من سلبها.

قال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: وإني أريد أن أحذر من ضلالة من ضلالات ذلك الشَّيْخ الغزالي الذي ملأ الدنيا بالتشكيك في أحاديث النبي ﷺ والطعن فيها

باسم الدفاع عن الرسول ﷺ في كتابه «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث».

والحقيقة أن كل من درس كتابه هذا من العلماء تبين له -كالشمس في رابعة النهار- أنه لا فقه عنده ولا حديث إلا ما وافق عقله وهواه!

وقد بينت شيئًا من ذلك في رسالتي في الرد علىٰ ابن حزم ومن قلده في تضعيفهم لحديث البخاري في تحريم المعازف وغيره مما في معناه... ومن تلك الأحاديث التي طعن فيها وأنكر صحتها:

حديث: الرجل المتهم بأمة النبي ﷺ، فإنه جزم في الكتاب المذكور (ص٢٩) أنه: «يستحيل أن يحكم النبي ﷺ علىٰ رجل بالقتل في تهمة لم تتحقق»!

وجوابًا عليه أقول:

هذه مغالطة ظاهرة لا تخفىٰ علىٰ أهل العلم العارفين بحقيقة عصمة النبي ﷺ، فهي العاصمة له ﷺ من أن يقتل رجلًا بتهمة لم تتحقق، وأما أن يحكم علىٰ ما ظهر له ﷺ من الأدلة الشرعية القائمة علىٰ الظاهر فهو ما دل عليه صريح قوله ﷺ: «**إنما أنا بَشرٌ، وإنما يأتيني الخَصمُ فلعلَّ بعضَهم أن يكونَ أبلغَ مِن بعضٍ فأَحسبُ أنه صادقٌ فأَقضِي له، فمَن قَضيتُ له بحقِّ مُسلمٍ فإنَّما هي قطعةٌ مِن النَّار فلْيَحْمِلْها أو يَذَرها**» متفق عليه، واللفظ لمسلم، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٤٢٣).

وعلىٰ هذا الوجه من العلم الصحيح والفهم الرجيح يخرَّج حديث الرجل المتهم، ويبطل ما ادعاه الغزالي من الاستحالة فيه، ويتبين لكل باحث لبيب أن الرجل مفلس من العلم النافع، فلا هو من أهل الفقه ولا من أهل الحديث: ﴿لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ﴾ [النساء:١٤٣].

ومما يؤكد ذلك طعنه في الحديث: «حديث ملك الموت مع موسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ». حيث قال الأَلْبَانِي في ثنايا رده علىٰ الغزالي: وهذا الحديث من الأحاديث الصحيحة المشهورة التي أخرجها الشيخان من طرق عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وتلقته الأمة بالقبول، وقد جمعت ألفاظها والزيادات التي وقعت فيها وسقتها لك سياقًا واحدًا...

واعلم أن هذا الحديث الصحيح جدًّا مما أنكره بعض ذوي القلوب المريضة من المبتدعة فضلًا عن الزنادقة قديمًا وحديثًا، وقد رد عليهم العلماء -علىٰ مر العصور- بما يشفي ويكفي من كان راغبًا السلامة في دينه وعقيدته، كابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والبغوي والنووي والعسقلاني وغيرهم، وممن أنكره من المعاصرين: الشَّيْخ الغزالي في كتابه «السنة...»(١).

وطعن في الذين دافعوا عن الحديث، فقال (ص٢٩): «وهو دفاع تافه لا يساغ»!

فالرجل ماضٍ في غَيِّه والطعن في السُّنَّة والذابِّين عنها بمجرد عقله (الكبير)!، ولست أدري -والله- كيف يعقل هذا الرجل إذا افترضنا فيه الإيمان

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» لمحمد الغزالي.

والعقل! كيف يدخل في عقله أن يكون هؤلاء الأئمة الأجلة من محدثين وفقهاء من الإمام البخاري إلىٰ الإمام العسقلاني - علىٰ خطأ في تصحيحهم هذا الحديث، ويكون هو وحده صاحب العقل الكبير مصيبًا في تضعيفه إياه ورده عليهم؟!

ثم هو لا يكتفي بهذا! بل يخادع القراء ويدلس عليهم ويوهمهم أنه مع الأئمة لا يخالفهم، فيقول بين يدي إنكاره لهذا الحديث وغيره كالذي قبله...

ونقلت ردود الأَلْبَانِي علىٰ الشَّيْخ محمد الغزالي من مقدمة كتابه «تحريم آلات الطرب» (ص٨)، وانظر رد الأَلْبَانِي في «الصحيحة» (ج٧/ ص٨٢٦-٨٣٥).

وقد قال الأَلْبَانِي في مقدمة كتابه «تحريم الآت الطرب» في ثنايا رده علىٰ الشَّيْخ محمد أبو زهرة علىٰ فتوىٰ له لمخالفتها للأحاديث الصحيحة ومذهب جمهور العلماء، إلىٰ غير ذلك من الأخطاء والأوهام المختلفة: ما كنت أتصور أن الشَّيْخ أكبر من أن يقع في مثلها!

وقال (ص١١-١٢): فتأمل كم من كلام هذا الشَّيْخ الأزهري من جهل الحديث ومصطلحه! فلا عجب من تلميذه الغزالي أن يصدر منه ما هو أعجب، وأكبر دليل علىٰ ذلك أننا لا نرىٰ في هذا العصر محدِّثًا معروفًا مشهورًا بآثاره ومؤلفاته تخرَّج من (الأزهر الشريف).. وأن الشَّيْخ -كتلميذه الغزالي- يرفض الأحاديث المحرمة لآلات الطرب، ومنها حديث البخاري، أو أنه يقبلها ولكنه لا يحسن القياس؛ لأنه لا قياس في مورد النَّص كما يقول علماء الأصول، وهذا

ما أستبعده، كيف لا وهو قد ألف في أصول الفقه، أو أنه من (العقلانيين) -كتلميذه- لا يقف أمامه أصل ولا فرع، لا حديث ولا فقه، وإنما هي الأهواء تتجارىٰ... ومع ذلك يقول فيه الزِّرِكْلي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الأعلام»: «أكبر علماء الشريعة الإسلامية في عصره»!!

وقال (ص١٩): ولقد سار علىٰ هذا المنوال من التجاهل لعلم ذوي الاختصاص صاحبه الكاتب الشهير الشَّيْخ محمد الغزالي المصري في كتابه الأخير «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث»، تجلىٰ فيه ما كان يبدو منه أحيانًا في بعض كتبه ومقالاته التي يبثها هنا وهناك من الانحراف من الكتاب والسنة وفقه الأئمة -أيضًا- خلافًا لما يوهم قرَّاءه بمثل قوله في مقدمة كتابه المذكور (ص١١)... ولكن هو من الكلام الذي يقال في مثله: (اقرأ تفرح وجرِّب تحزن) إذ إن الرجل قد انكشف مذهبه أخيرًا بصورة جلية جدًّا أنه ليس «مع القافلة الكبرىٰ».

وإنما هو مع أولئك (العقلانيين الشذَّاذ) الذين لا مذهب لهم إلا اتباع ما تزينه لهم عقولهم، فيأخذون من كل مذهب ما يحلو لهم مما شذَّ وندَّ، وقد قال بعض السلف: «من حمل شاذ العلم حمل شرًّا كبيرًا» ومع ذلك فهو يحشر نفسه في زمرة الفقهاء الذين يستدركون علىٰ المحدثين شذوذًا أو علة خفيت عليهم، والحقيقة أن الرجل لا علم عنده بالحديث ولا بالفقه المستنبط منه، وإنما هي العشوائية العمياء المخالفة لما عليه علماء المسلمين من المحدثين والفقهاء في

أصولهم وفروعهم، فإذا صادم رأيه حديث صحيح نسفه بدعوىٰ باطلة من دعاويه الكثيرة.

وقال الأَلْبَانِي (ص٢١-٢٢): وانظر كلمته في مقدمة كتابه «فقه السيرة» حول تخريجي لأحاديثه تحت عنوان «حول أحاديث الكتاب» تجد تحته تصريحه بأنه يصحح الحديث الضعيف عند المحدثين ويضعف الصحيح عندهم بناء علىٰ ماذا؟ أعلىٰ الشروط المعروفة عند علماء الحديث وحكاها هو في أول كتابه «السنة» (ص١٤-١٥) ذرًّا للرماد في العيون... وإعجابه برأيه واستخفافه بعلم الحديث وبأهله - أنه ألحق نفسه بتلك الطائفة من الكذابين والوضاعين الذين كانوا كلما رأوا حكمة أو كلامًا حسنًا جعلوه حديثًا نبويًّا، فلما ذُكِّروا بقوله ﷺ: «**مَن كذَب عليَّ مُتعمِّدًا فلْيتَبَوَّأ مَقعدَه مِن النَّار**» قالوا: نحن لا نكذب عليه، وإنما نكذب له!!

وقال (ص٢٣): وأبطل الغزالي هذا الحديث الصحيح -الذي ورد فيمن أسلم من المشركين، فهم الذين قال فيهم النبي ﷺ: «**لَهم ما لنا وعلَيْهم ما عَلَينا**» كما هو في «سنن الترمذي» وغيره، وفي «صحيح مسلم» وأبي عوانة وابن حبان وابن الجارود من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه - فأبطله الغزالي برأيه الفج وجهله الفاضح بالسنة، متوكئًا علىٰ الحديث الذي لا أصل له! تالله إنه لو لم يكن في كتابه إلا هذه المخالفة بل الطامَّة لكان كافيًا لإهباط قيمة كتابه وإسقاط مؤلفه من زمرة الفقهاء! أما الكتابة فهي له! وأما العلم والفقه فله رجال!!

فكيف وهناك بل مئات الطامات التي تولَّىٰ بيان بعضها! إخواننا الأساتذة والمشايخ الذين ردوا عليه جزاهم الله خيرًا.

وقال (ص٢٥): تلك نماذج قليلة من مواقف للشيخ الغزالي كثيرة تجاه الأحاديث النبوية الصحيحة والأحاديث الضَّعِيفَة يأخذ منها ما يشاء ويرفض منها ما خالف هواه دون أن يستند في ذلك إلىٰ قاعدة تذكر عند أحد من العلماء، بل هي العشوائية العمياء... وختام ذلك موقفه من حديث البخاري في المعازف وأسلوبه في تضعيفه إياه، فهذا وحده يكفي للدلالة علىٰ أنه لا ينطلق في نقده للأحاديث إلا من الهوىٰ والظن الأعمىٰ. اهـ.

وفي كتاب «كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها ونقد بعض آرائه» للشيخ ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله- قال (ص٥): «يؤسفنا أن الشَّيْخ محمد الغزالي قد حشر نفسه في هذه الظروف العصيبة -التي تمر بها السنة وأهلها- في خصوم السنة، بل صار حامل لواء الحرب عليها، وأصبحت كتبه وأقواله تمثل مدرسة ينهل منها كل حاقد علىٰ الإسلام والسنة النبوية المطهرة، إن الغزالي في كثير من كتبه وتصريحاته يتملل من السنة -ولاسيما أخبار الآحاد علىٰ حد زعمه- تَمَلْمُلَ السَّليم».

وسأنقل بعض الطامات للغزالي من كتاب الشَّيْخ ربيع (ص١٦):

ويتوج الغزالي ولاءه للروافض بمبايعة الخميني وتأكيد هذه البيعة بتصريحه: (إن وحدة المسلمين لن تتحقق ما لم يجتمع المسلمون وراء الإمام الخميني).

(ص٢٨): قول الغزالي: «الأحاديث الصحاح من رواية الآحاد تفيد العلم المظنون لا العلم المستيقن، وقد اتفق علماؤنا علىٰ العمل بها في فروع الشريعة... وعلىٰ أية حال، فعقائدنا تعتمد علىٰ نصوص متواترة سواء كان التواتر لفظيًّا أو معنويًّا».

قال الشَّيْخ ربيع: ضيق صدره بأخبار رسول الله ﷺ إذا جاءت عن طريق الآحاد ولو كانت في «الصحيحين»، فإنه يضيق بها ذرعًا ولا يقيم لها إذا خالفت رأيه أيَّ وزن، ولو تلقته الأمة بالقبول.

قال (ص٣٣): وقد صرح بالنقل عن أحد غلاة المعتزلة المتهمين بالزندقة، وهو إبراهيم بن سيار النظام فقال: «ولا يصدنك عن دين الله خبر راوٍ من الرواة حفظ أم نسي، واعلم أن من مفكري المسلمين ومفسري دينهم من اعتبر الانشقاق من اشراط الساعة وإن من المتكلمين من توقف في أخبار الآحاد كما قال ابراهيم النظام: إن القمر لا ينشق لابن مسعود وحده، وابن مسعود هو الذي روىٰ عنه الحديث المذكور.

قال الذهبي: ولم يكن النظام ممن يفقه العلم والفهم، وقد كفره جماعة، وقال بعضهم: كان النظام علىٰ دين البراهمة المنكرين للنبوة والبعث ويخفي ذلك.

قال ابن حجر: متهم بالزندقة، وذكر له أقوالًا رديئة في الاعتقاد ثم قال: وقال أبو العباس في كتاب «الانتصار»: كان أشد الناس إزراء علىٰ أهل الحديث.

قال المدخلي (ص٣٤): والغزالي في عصرنا هذا ينسج علىٰ منوال النظام

في الإزراء علىٰ الحديث وأهله، وكفاه خذلانًا أن يكون أسلافه في محاربة السنة وأهلها هذه الأصناف مِن مثل النظام والنجمين والفلاسفة وغيرهم من أعداء الله وأعداء دينه ورسله، فهؤلاء هم الذين يسميهم مفكري المسلمين ومفسري دينهم.

قلت: إلىٰ غير ذلك من الطامات والمؤاخذات التي ذكرها الشَّيْخ ربيع المدخلي علىٰ الغزالي، يستغرب المرء من صدروها عن العامي فكيف بمن تسمىٰ باسم العلم وبمفكري المسلمين إذا كان حال مفكرينا كحاله؟! فنسأل الله السلامة والعافية.

وبعدُ: أفلا يتقطع القلب حزنًا علىٰ أمة يتصدىٰ لقيادتها أمثال هؤلاء؟!

ومن أراد المزيد فلينظر كتب الردود علىٰ الغزالي عن منهجه وآرائه العقدية ورده الأحاديث الصحيحة ببرود أعصاب، ولم يَأْلُ بالردود، بل زاد علىٰ ذلك ضغثًا علىٰ إبالة.

ولقد ضمَّن مؤلفاته الأخيرة حملات شعواء وقذائف خطيرة علىٰ كثير من أحاديث رسول الله ﷺ الصحيحة، وحملات شديدة علىٰ من يريد التمسك بها.

قلت: وهؤلاء يتمسكون بسبل تأييد هواهم باتباع الهوىٰ وسبل الشيطان، ولو كانت أوهامًا، ولو كانت كخيوط القمر أو مدد الأموات!

وقد زكَّىٰ الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ ردود الشيخين ربيع المدخلي وصالح آل الشَّيْخ في ردهما علىٰ محمد الغزالي، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «صفة الصلاة» (ص٦٨): وقد قام كثير من أهل العلم والفضل -جزاهم الله خيرًا- بالرد عليه، وفصلوا القول في حيرته وانحرافه، ومن أحسن ما وقفت عليه رد صاحبنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي في مجلة (المجاهد) الأفغانية (العدد ٩-١١)، ورسالة الأخ الفاضل صالح بن عبد العزيز آل الشَّيْخ المسماة «المعيار لعلم الغزالي».

قال الشَّيْخ صالح آل الشَّيْخ -حفظه الله- في كتابه «المعيار لعلم الغزالي في كتابه السنة النبوية» في مقدمة كتابه (ص٤-٥): «وهذا الكتاب -أي: «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث»- طار به أهل الفتن وأعداء السنن لجريانه مع أهل الأهواء في أهوائهم، وقد ضرم ناره وأشعل الفتيل في زناده «خضراء الدمن» وما أدراك ما خضراء الدمن، وسوء منبتها، فنشرت منه وانتقت، فدخلت فتنته إلىٰ بيوت لم تعرف الكتاب ولا كاتبه؛ لأنه يخدم مصالح معلومة في بثِّ الخلاف وتفريق العلماء وانتقاد الدعاة.

وما رعىٰ لعلمائنا حرمة، وطفق يسفِّهُ أقوالهم بغرور وتعالٍ وانطلاق لسان وجرأة جنان... وكم أقر الكاتب عين الرافضة والعلمانيين حتىٰ اجترأ علىٰ الفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال (ص١٧): «إن الخطأ غير مستبعد علىٰ راوٍ ولو كان في جلالة عمر».

وقال (ص١٩): «فلقد رأيت أنه خبط خبط عشواء في أحكامه الحديثية، والحديث -بل العلم كله- لا يصلح إلا لمن يعانيه، وقد نصحني ونصحك -أيها الأخ- بديع الزمان الهمداني فقال في رسالة له واصفًا مجودًا: «العلم علق لا يباع ممن زاد، وصيد لا يألفه الأوغاد، وشيء لا يدرك إلا بنزع الروح، وغرض لا يصاب إلا بافتراش المدر، واستناد الحجر، والضجر وركوب الخطر، وإدمان السهر، وكثرة النظر، وإعمال الفكر، فكيف يناله من أنفق صباه علىٰ الفحشاء، وشغل سلوته بالغنىٰ وخلوته بالغناء؟!» انتهىٰ.

وقال- حفظه الله- (ص١٩-٢٠): «والكاتب الغزالي ليس بذي إقبال علىٰ كتب الحديث، ولذا لا يعرف مراتبها، أفلم تر إلىٰ قوله (ص١٦): «إن هذا الحديث المرفوض من عائشة ما يزال مثبتًا في الصحاح، بل إن ابن سعد في «طبقاته الكبرىٰ» كرره في بضعة أسانيد» انتهىٰ.

وهذا يشعرك أن مرتبة «الطبقات» عنده أعلىٰ من «الصحاح»، وهذه جهالة علمية».

وقوله (ص١١٤) عن كتاب «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذري: «وهو من أمهات كتب السنة». وهذا تعبير عامي أو مثقَّف مطالع.

وقال (ص٢١): «ومِن ضعف علم الكاتب أنه لا يفهم معنىٰ أحاديث كثيرة، ثم يردها ويرفضها غير متأدبٍ مع من قالها أو رواها؛ لأنها -كما زعم- تخالف ظاهر القرآن، وتارة يفسر أحاديث بتفسير أجمع أهل السنة علىٰ خلافه..».

وقال (ص٣٤): «وهذا الكاتب الذي سألت عنه كتابه وفقهه كثير المتناقضات، ومن كثرت تناقضاته ازورت إصاباته، ولعلك لحظت أنه في ما رقم وسطر رسم رسومًا فما تبعها، وحد حدودًا فما لزمها، يقول ثم ينسىٰ، ويبرر ثم ينقض، تارة هناك وتارة هنا...».

إلىٰ غير ذلك من المؤاخذات التي ذكرها الشَّيْخ صالح في كتابه «المعيار».

ونقل بعض المقتطفات عن الأستاذ محمد الغزالي من كتاب الشَّيْخ صلاح الدين مقبول أحمد «زوابع حول السنة»:

قال الشَّيْخ صلاح الدين مقبول (ص١٧٧): «إن الأستاذ محمد الغزالي من الكتَّاب المعروفين في الأوساط الإسلامية ببراعة أسلوبهم وحسن عرضهم للقضايا المطروحة علىٰ مدرج الدعوة، ولكن للأسف علىٰ أنه إذا تكلم عن الحديث والمحدثين والعمل بالسنة يتحرر من جميع القيود الدعوية، بل بلغ به تهوين العمل بالحديث والاستخفاف بالسنة إلىٰ أن يرىٰ من يدعو إلىٰ التمسك بالكتاب والسنة عقيدة ومنهجًا وحكمًا وتطبيقًا أكبر عائق في سبيل الدعوة التي يراها حقة، وهذا هو الظاهر من كتابه «هموم داعية»، و«دستور الوحدة الثقافية للمسلمين». وأما السرائر فالله أعلم بها».

وقال الشَّيْخ (ص١٧٧): وإليكم بعض الأمثلة من كتاباته حول مقدمة «فقه السيرة»:

إذ هو لم يأت جديدًا في ميدان الأحكام والفضائل، ولم يزد أن يكون

شرحًا لما تقرر من قبل في الأصول المتيقنة، خذ مثلًا أول حديث حكم الأستاذ بتضعيفه: «أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمة، وأحبوني بحب الله».

وحيث إنه رد الحديث علىٰ طريقة أهل البدع والأهواء من المعتزلة والمتكلمين، فإنهم يقبلون الأحاديث الضَّعِيفَة والموضوعة إذا وافقت هواهم ولا يبالون برد أحاديث «الصحيحين» في إثبات دعواهم.

وفي كتاب «قذائف الحق».

قال الشَّيْخ (ص١٨٢-١٨٣): «لقد دافع الأستاذ محمد الغزالي في كتاب «قذائف الحق» (ص١٢٠-١٢٤) عن الأحاديث التي ردها المستشرقون والمبشرون وسماسرتهم، فأجاد، ثم جاء ليقرر حقيقة إسلامية، بل اعتزالية، لينهار ما بناه من قبل، وهي رده الأحاديث الآحاد.

فقال: «فإن سنن الآحاد عندنا تفيد الظن العلمي، وإنها قرينة تستفاد منها الأحكام الفرعية في ديننا، فإذا وجد الفقيه أو المحدث أن هناك قرينة أرجح منها تركها إلىٰ الدليل الأقوىٰ دون غضاضة...».

أو قال: «العلم الظني» -كما قال في «هموم داعية»-: ذهب الأصوليون إلىٰ أن «خبر الواحد» ظني الثبوت، ولكن لا يراد بهذا «الظن» الحاصل منه في «اصطلاح المحدثين» إلا أن مرتبته أقل مما يحصل بالتواتر، وليس هذا «الظن» بمعنىٰ «الوهم» كما يزعمه منكرو الحديث، إن خبر الواحد من حيث الإفادة لم يكن موضع النقاش والجدال أبدًا، وكان الأنبياء والرسل يرسلون الوفود

للدعوة إلىٰ الله، حتىٰ كانت الحروب علىٰ أخبار الوفود، ويقتل فيها مئات من الناس، كل ذلك اعتمادًا علىٰ خبر الواحد.

ومما لا يخفىٰ أن غالب الأخبار آحادية في كتب السنة، وقد وردت أخبار الآحاد في كثير من أمور الآخرة، مثلًا: «عذاب القبر» و«رؤية الباري تعالىٰ بالأبصار».

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا نزاع في أن خبر الواحد إذا وقع الإجماع علىٰ العمل بمقتضاه، فإنه يفيد العلم».

وقال ابن حزم: «فإن جميع أهل الإسلام كانوا علىٰ قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ، يجري علىٰ ذلك كل فرقة كأهل السنة والخوارج والشيعة والقدرية، حتىٰ حدث متكلمو المعتزلة بعد مائة من التأريخ فخالفوا الإجماع في ذلك».

وفي كتابه «هموم داعية».

قال الشَّيْخ صلاح الدين في «زوابع في وجه السنة» (ص١٨٥): «لا يخفىٰ علىٰ من اطلع علىٰ محتويات هذا الكتاب أن أكبر هموم هذا الداعية هو أن الناس لماذا يحاولون العودة بالأمة إلىٰ الكتاب والسنة عقيدة ومنهجًا وعملًا وتطبيقًا في كل صغير وكبير من شئون حياتهم؟!

لماذا هذا الاهتمام البالغ بفهم أمور العقيدة الإسلامية علىٰ منهج سلف الأمة؟! ولماذا العمل بأخبار الآحاد؟

ولقد اختار الأستاذ المؤلف أسلوبًا لاذعًا في عرض همومه لا يلائم أبدًا مع عمله في حقل الدعوة الإسلامية مهما بلغ من العمر عتيًا، وعبر عن دراسة العقيدة علىٰ منهج السلف الصالح بالتفكير الصبياني والانحراف الفكري والنفسي».

* * *

الدكتور محمد بن عبد العزيز عمرو رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١)

ذكره الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج٥/ ص٤٧٣-٤٧٥) (٢٤٥٨):

في التعليق على حديث: «كان يلبس قميصًا قصير الكمين والطول».

قال الألْبَانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ضعيف» رواه ابن سعد وابن ماجه وعبد بن حميد في «المتخب» وأبو الشَّيْخ في «الأخلاق» والطبراني في «الكبير» والخطيب في «الجامع».

تنبيه: **أورد حديث الترجمة الدكتور محمد بن عبد العزيز عمرو في كتابه «اللباس والزينة»** (ص٣٠٨)، وقال: «أخرجه الحاكم وابن حبان وصححاه، «فيض القدير» (٥/ ٢٤٦)، ونسبه السيوطي لابن عساكر ورمز لضعفه».

أقول: فيه أمور:

(١) لا يوجد في الصفحة المذكورة من المجلد التخريج المزبور!

(٢) ولم يخرجه ابن حبان في «صحيحه»، ولذلك ليس له ذكر في «إحسان الأمير الفارسي» ولا في «زوائد الهيثمي».

---

(١) محمد بن عبد العزيز عمرو، مؤلف كتاب «اللباس والزينة».

(٣) سكت عن تصحيح الحاكم، وقد تعقبه الذهبي بذاك المتروك، وهذا السكوت من الأدلة الكثيرة علىٰ أنه لم يعط أحاديث كتابه حقها من البحث والتحقيق، فهو كغيره في هذا الميدان: حوَّاش قمَّاش.

(٤) قوله: «رمز لضعفه» يشعر بأنه لا يدري أنه لا يعتد برموز السيوطي في «الجامع الصغير» لأسباب بينتها في مقدمتي علىٰ «ضعيف الجامع الصغير» وهو مطبوع. انتهىٰ.

ومما أعجبني في هذا الصدد ما ذكره الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في مقدمة كتابه «أدب الكاتب» مؤسسة الرسالة (ص٩-١٠):

«فإني رأيت كثيرًا من كتَّاب زماننا كسائر أهله قد استطابوا الدَّعة، واستوطئوا مركب العجز، وأعفوا أنفسهم من كد النظر، وقلوبهم من تعب التفكر، حين نالوا الدرك بغير سبب، وبلغوا البغية بغير آلة، ولعمري كان ذلك، فأين همة النفس، وأين الأنفة من مجالسة البهائم، وأي موقف أخزىٰ لصاحبه من موقف رجل... فلما رأيت هذا الشأن كل يوم إلىٰ نقصان، وخشيت أن يذهب رسمه ويعفو أثره، جعلت له حظًّا من عنايتي، وجزءًا من تأليفي، فعملت لمغفل التأديب كتبًا خفافًا في المعرفة وفي تقويم اللسان واليد، يشتمل كل كتاب منها علىٰ فنٍّ، وأعفيته من التطويل والتثقيل؛ لأُنشِّطه لتحفظه».

هذا إذًا كان حال زمانهم، فما حال زماننا؟! الله المستعان.

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرسالة» (ص١٣٢): «وقد تكلم في العلم من لو

أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الإمساك أولىٰ به وأقرب من السلامة له إن شاء الله».

ولو رأىٰ ما رأيناه لكان أشد عجبًا، وإن المرء ليأسىٰ أشد الأسىٰ عندما يطلع علىٰ كتب بعض المعاصرين -هداهم الله- وتحقيقاتهم لكتب التراث، لما فيها من الهنات والأخطاء العلمية.

* * *

الدكتور: عبد الفتاح أبو غدة الكوثري(١)

(١) عبد الفتاح بن محمد بن بشير بن حسن أبو غدة، ولد في مدينة حلب، في ١٧ رجب ١٣٣٥ الموافق ٩ مايو ١٩١٧ م، بعد تخرجه من الثانوية الشرعية، رحل إلىٰ مصر عام ١٣٦٤/ ١٩٤٤ للدراسة في الأزهر، فالتحق بكلية الشريعة ودرس فيها في الفترة ما بين ١٣٦٤-١٣٦٨/ ١٩٤٤-١٩٤٨، ثم تابع دراسته فتخصص في علم النفس أصول التدريس في كلية اللغة العربية في الأزهر أيضًا، وحاز علىٰ شهادتها سنة ١٣٧٠/ ١٩٥٠م.

وقد تتلمذ علىٰ الشيخ زاهد الكوثري رأس الجهمية في هذا العصر، وكانت له مكانة عند أبي غدة، سمىٰ لأجلها أحد أبنائه باسمه. بل قال أحمد خيري في ترجمته للكوثري -معددًا تلاميذه- (ص ٦٨): (بلغ من شدة تعلقه به أن نسب نفسه إليه؛ فهو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الكوثري.

وبعد أن أكمل أبو غدة دراسته في مصر، عاد إلىٰ سورية، وعمل مدرسًا لمادة التربية الإسلامية أحد عشر عامًا في عدد من ثانويات حلب، ثم انتدب للتدريس في كلية الشريعة في جامعة دمشق، ودرَّس فيها لمدة ثلاث سنوات (أصول الفقه) و(الفقه الحنفي) و(الفقه المقارن بين المذاهب).

التحق بجماعة الإخوان في سوريا، وتدرج إلىٰ أن أصبح أمينها العام، ثم لجأ إلىٰ السعودية، فعمل مدرسًا بجامعة الإمام، وغيرها، إلىٰ أن توفي في شهر شعبان ١٤١٧هـ/ ديسمبر ١٩٩٦م.

أقوال العلماء فيه:

١- رد الشيخ حمود التويجري علىٰ كتابه «فتنة خلق القرآن»، بكتاب مفيد، عنوانه «تنبيه الإخوان علىٰ الأخطاء في مسألة خلق القرآن»، قال في مقدمته (ص ٥): «أما بعد: فقد رأيتُ رسالة للشيخ عبد الفتاح أبي غدة، سماها «مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة
=

ذكره الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٦/ ص١٣٧-١٣٩) (٢٦٣١):

في تعليقه علىٰ الحديث الذي رواه الروياني في «مسنده» والبزار والطبراني في «الصغير» و«الأوسط» والشجري في «الأمالي» من طريق معمر بن محمد: أخبرني أبي عن جدي عن أبي رافع مرفوعًا: «إذا طنَّت أُذن أحدكم فليذكرني وليصل علي وليقل: ذكر الله من ذكرني بخير».

قال الأَلْبَانِي: وهذا سند ضَعيف جدًّا، وفيه علتان:

الأولىٰ: محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وهو ضَعيف جدًّا.

الثانية: ابنه معمر، وهو -أيضًا- ضَعيف جدًّا.

والحديث أورده ابن قيم الجوزية في «المنار» (ص٢٥) في فصل من فصول أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعًا فقال: «ومنها أن يكون

= والمحدثين وكتب الجرح والتعديل». وفي هذه الرسالة أقوالٌ غير مقبولة، بل فيها أقوالٌ من أقوال الجهمية. ولما كانت هذه الأقوال قد تخفىٰ علىٰ بعض طلبة العلم، رأيتُ أنه يتأكد التنبيه عليها؛ لئلا يغتر بها بعضهم».

٢- قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (٤٩-٦٠): رادًّا علىٰ أبي غدة: «هو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الحلبي، المعروف بشدة عدائه لأهل السنة والحديث، لاسيما في بلده (حلب)، حين كان يخطب علىٰ منبر مسجده يوم الجمعة، ويستغله للطعن في أهل التوحيد المعروفين في بلده -بالسلفيين- خاصة، وفي أهل التوحيد السعوديين وغيرهم، الذين ينبزهم بلقب الوهابية عامة، ويعلن عداءه الشديد لهم، ويصرح بتضليلهم بقوله: (إن الاستعانة بالموتىٰ من دون الله تعالىٰ وطلب الغوث منهم جائز، وليست شركًا، ومن زعم أنها شرك أو كفر فهو كافر!)».

الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق». وذكر أحاديث هذا أحدها وقال: «وكل حديث في طنين الأذن فهو كذب».

وتعقبه أبو غدة الكوثري الحلبي في تعليقه عليه (ص٦٥-٦٦) فقال: قلت: هذه الكلية معترضة بثبوت هذا الحديث المذكور، وهو حديث أبي أوفىٰ رافع مولىٰ رسول الله ﷺ، قال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٣٨): «رواه الطبراني في المعاجم الثلاثة، والبزار باختصار كثير، وإسناد الطبراني في «الكبير» حسن».

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ (ص١٣٩/ ج٦): وابن الجوزي أورده في «الموضوعات» وهو الصواب عندي، وكلام المناوي الذي اغتر به ذاك الكوثري مما لا طائل تحته، بل هو (بقبقة في زقزقة)؛ لأنه قائم علىٰ مجرد التقليد الذي ليس فيه أي تحقيق. انتهىٰ.

قلت: ذكر الشَّيْخ العلامة بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الردود» نماذج من بعض محرِّفي النصوص، ومن بينهم عبد الفتاح أبو غدة الكوثري، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ (ص١٩٥-١٩٧): لما رأيت في مسرد تلامذة الكوثري من ترجمته لأحمد خيري يقول عن هذا التلميذ (ص٧٢): «وبلغ من شدة تعلقه به أن نسب نفسه إليه، فهو الشَّيْخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الكوثري، وهو من تلامذته بعد هجرته» انتهىٰ.

ويزاد علىٰ هذا أنه تكنىٰ به فهو: «أبو زاهد الكوثري».

ولما رأيت أن الكوثري قد نفض أهل العلم أيديهم منه لما هو عليه من سوء الأحوال في الاعتقاد والتعصب الذميم ورمي جمع غفير من علماء الملة

بالتكفير، وآخرين بالمغامز المهينة والتهم الفاجرة، ثم يأتي هذا التلميذ ويمنحه عالي الألقاب ويمسك بجادته، ويقفو أثره في مشاربه، ولا ترىٰ منه حرفًا واحدًا في الإنكار عليه، لاسيما في «التكفير» لجمع من أساطين العلماء، والرمي بالتهم الباطلة وعظائم الجرائم الفاجرة، ويثني علىٰ كتبه التي تحمل هذا الإفك والباطل والتعصب المتعفن، منها:

ثناؤه المتتابع علىٰ «تأنيب الخطيب» في تعاليقه علىٰ «الرفع والتكميل» (ص٤٤٠).

هذا الكتاب الذي جرَح فيه نحوًا من ثلاثمائة من علماء الملة ورواة السنة، وأبدىٰ فيه عقائد زائفة تناقض عقيدة السلف، ولما رأيته مرجئًا حادَّ النفَس في التمشعر.

قلت: وألخص ما ذكره الشَّيْخ بكر أبو زيد في كتابه والمآخذ علىٰ عبد الفتاح أبو غدة الكوثري:

- كما أن في تعليقه علىٰ «الرفع والتكميل» (ص٨٢) بعد أن ساق كلام شيخه الكوثري تراه يتبجح بأنه لم يشتهر بلقب أمير المؤمنين فقط البخاري، بل غيره، وتراه يسلك مسلك شيخه في التنقص، وتراه ألَّف رسالة «أمراء المؤمنين في الحديث» وقد عد الإمام البخاري من جملتهم، ولم ينوه بفضل تميزه عن غيره، علىٰ أن رسالة الشَّيْخ محمد حبيب الله الشنقيطي المتوفىٰ سنة (١٣٦٢هـ) -رحمه الله تعالىٰ- قد ذكر سبعة عشر نفرًا، وزاد التلميذ تسعة آخرين.

- كما أن أبا غدة الكوثري غارقٌ في «التعصب المذهبي» كما في معرض

الدفاع عن الإمام أبي حنيفة. انظر: (ص٢٠٨-٢٠٩).

- كما نرىٰ تعصبه وغمزه لأهل السنة في الهند، كما في (ص٢١٠- ٢١٢).

- وتراه حزبيًّا يحمل لقب «المراقب العام للإخوان المسلمين». انظر كلام الشَّيْخ بكر (ص٢١١- ٢١٤).

- تحريفاته في «الرفع والتكميل» والتعليق عليه. انظر رد الشَّيْخ بكر أبو زيد في «الردود» (ص٢١٤-٢٢٣).

- تحريفاته في تعليقه علىٰ «الأجوبة الفاضلة». انظر رد الشَّيْخ في «الردود» (ص٢٢٤- ٢٣٠).

- تحريف اللكنوي وسكوت أبي غدة عليه. انظر كتاب الشَّيْخ بكر (ص٢٣١- ٢٣٢).

- تحريفه في رسالته: «مسألة خلق القرآن».

لهذا التلميذ رسالة باسم «مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل». رد عليها الشيخ حِمُود التويجري رَحِمَهُ اللَّهُ برسالة سماها «تنبيه الإخوان علىٰ الأخطاء في مسألة خلق القرآن». انظر (ص٢٣٣-٢٣٥).

- تحريفه في تعليقه علىٰ «المنار المُنيف». انظر (ص٢٣٦).

وغير ذلك من التحريفات التي اقتصرت فيها علىٰ أهمها.

* * *

الشَّيْخ فضل الله الجيلاني رَحِمَهُ اللَّهُ(١)

ذكره الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٦/ ص٨٨ -٨٩) في ثنايا تعليقه علىٰ حديث برقم (٢٥٧٧): «إذا عطس أحدكم فقال: الحمد لله، قالت الملائكة: رب العالمين، فإذا قال: رب العالمين، قالت الملائكة: رحمك الله».

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا إسناد ضَعيف جدًّا، فيه علل:

الأولىٰ: عطاء بن السائب كان اختلط.

الثانية: صباح بن يحيىٰ قال الذهبي: متروك بل متهم.

الثالثة: وقد أفاد الطبراني في «الأوسط» أنه تفرد برفعه.

الرابعة: عبيد بن محمد وهو النحاس كما في رواية ابن السني، قال ابن عدي: «له أحاديث مناكير».

وقال: ومن ذلك تعلم -أيضًا- تساهل الحافظ في قوله في «الفتح»

(١) فضل الله بن أحمد بن علي الجيلاني الهندي الحنفي، المتوفىٰ سنة ١٣٩٩هـ. أستاذ التفسير في الجامعة العثمانية بحيدر آباد، صاحب كتاب «فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد».
ترجمته في مقدمة رسالته الموسومة بـ«التنقيح في عدد ركعات التراويح» بقلم تلميذه الشيخ غنيمت علي الحواري، ومقدمة «ترجمة إرشاد الطالبين» للدكتور غلام أحمد (ص١١)، و«كاروان آخرة» لسميع الحق الديوبندي (ص١٧٦).

(١٠/ ٦٠٠): «وللمصنف -أيضًا- في «الأدب المفرد» والطبراني بسند لا بأس به عن ابن عباس قال:... فذكره موقوفًا».

قال الأَلْبَانِي: فقد عرفت أنه لا يصح لا موقوفًا ولا مرفوعًا، وإن من شؤم التقليد والغفلة عن الفَرق بين الموقوف والمرفوع أن **الشَّيْخ الجيلاني في شرحه علىٰ «الأدب المفرد» قال (٢/ ٣٧٦)**: «أخرجه الطبراني بسند لا بأس به».

وقد علمت أن فيه كل البأس! انتهىٰ.

قال الأَلْبَانِي في مقدمة «صحيح الأدب المفرد» (ص٦ -٧): من المعروف عند أهل العلم أن كتاب البخاري هذا هو غير كتابه الذي هو ضمن كتابه «المسند الصحيح» بعنوان: «كتاب الأدب» هكذا مطلقًا دون قيد أو وصف، فقوله: «المفرد» صفة كاشفة مميزة له عن «أدب صحيحه» لغزارة مادته، فقد بلغت فيه الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة (١٣٢٢) بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، بينما بلغ عدد أحاديث «أدب صحيحه» (٢٥٦) بترقيمه، وبعضها مكرر، ولم أَرَ فيه من الآثار الموقوفة شيئًا إلا ما قد يأتي عرضًا في بعض الأحاديث المرفوعة، وهذه كلها قد أسندها في (١٢٨) بابًا، وعدد أبواب «الأدب المفرد» (٦٤٤) بابًا، وبعد فرز الأحاديث والآثار الضَّعِيفَة صار عددها في هذا «الصحيح» (٥٦٥) بابًا، و(٩٩٨) حديثًا وأثرًا، وفي «الضعيف» (١٨٧) بابًا، و(٢١٥) حديثًا واثرًا.

وقال الأَلْبَانِي في مقدمته (ص٧): ولتمام الفائدة أذكر هنا كلمة طيبة كتبها

العلامة عبد الرحمن اليماني المُعلِّمي رَحِمَهُ اللَّهُ في التعريف بقدر كتاب البخاري هذا، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: قد أكثر العارفون بالإسلام المخلصون له من تقرير أن كل ما وقع فيه المسلمون من الضعف والخور والتخاذل وغير ذلك من وجوه الانحطاط إنما كان لبُعدهم عن حقيقة الإسلام، وأرىٰ أن ذلك يرجع إلىٰ أمور:

الأول: التباس ما ليس من الدين بما هو منه.

الثاني: ضعف اليقين بما هو من الدين.

الثالث: عدم العمل بأحكام الدين.

وأرىٰ أن معرفة الآداب النبوية الصحيحة في العبادات والمعاملات والإقامة والسفر والمعاشرة والوحدة والحركة والسكون واليقظة والنوم والأكل والشرب والكلام والصمت وغير ذلك مما يعرض للإنسان في حياته مع تحري العمل بها كما يتيسر هو الدواء الوحيد لتلك الأمراض، فإن كثيرًا من تلك الآداب سهل علىٰ النفس.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٩ - ١٠): ولقد كان سبقني إلىٰ خدمة هذا الكتاب «الأدب المفرد» للبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ الشَّيْخ فضل الله الجيلاني بشرحه إياه وبالكلام علىٰ أسانيده وتخريج أحاديثه المرفوعة، ولذلك أثنىٰ عليه الشَّيْخ المُعلِّمي في تمام كلمته المتقدمة، وهو أهل لذلك، ولكني لم أر من الفائدة ذكره، فإنه يبدو لي أنه لم يُتَحْ له دراسته من كل جوانبه دراسة دقيقة، وإلا لأشار إشارة -لو سريعة- إلىٰ ما وقع له فيه من الأوهام، وبخاصة فيما يتعلق بتخريج الأحاديث،

كما سيأتي التعليق عليها، فقد وقعت له أخطاء عجيبة تدل علىٰ أنه لم يكن حافظًا عارفًا بهذا العلم وأصوله، فهو بالإضافة إلىٰ أنه سكت عن أحاديث كثيرة لم يبين مراتبها من الصحة أو الضعف، فإنه وقعت له أوهام فاحشة شارك في الكثير منها محمد فؤاد عبد الباقي محقق الأصل، وذكر الأمثلة (ص١٠-١٦).

قال الأَلْبَانِي (ص١٦) مقدمة «صحيح الأدب المفرد»: وأما المثال الآخر فهو «كتاب الأدب المفرد» في طبعة جديدة بتحقيق وتخريج وتعليق فلاح عبد الرحمن عبد الله، الجزء الأول، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨).

لم أسمع -أيضًا- بهذا التحقيق ولم أقف علىٰ غير هذا الجزء، وهو في أكثر من مائتي صفحة، وأحاديثه إلىٰ رقم (١٤٨)، ومقدمته فقط في (٧٢) صفحة، وغالبها نقل لا فائدة من التحدث عنه، وإنما الغرض النصح له ولأمثاله ممن تزبَّبوا قبل أن يتحصرموا، ولقرَّائهم الذين قد يظنون أن علىٰ كل عَظم لحمًا، وفي كل كتاب عِلمًا، ولا يعلمون أن في كثير من الدسم سمًّا!

ولقد وجدت في تعليقات هذا الرجل أخطاء عجيبة، وهي وإن كانت قليلة في عددها، فإنها كبيرة في حجمها، تدل دلالة قاطعة أنه ليس أهلًا لمثل ما ذكر هو عن نفسه من التحقيق والتخريج والتعليق!

أقول هذا مع أنني رأيته كثيرَ النقل عني والاستفادة من كتبي، ولعله هو الذي أهدىٰ إلي الجزء المذكور، ولا يمنعني أن أصدع بالحق الذي أعتقده وإن كان ثقيلًا، كما وفي وصية النبي ﷺ لأبي ذر قال: «وأمرني أن أقول الحق وإن كان مُرًّا» انتهىٰ.

ومما زاد رونق الكتاب «فضل الله الصمد شرح الأدب المفرد» مقدمة للعلامة عبد الرحمن المُعلِّمي اليماني المصحح بدائرة المعارف في حيدر آباد (الدكن) (١٣٧٠هـ) فقال كما في كتاب «فضل الله الصمد» (ص١٨):

«وقد قيض الله -وله الحمد- لخدمة هذا الكتاب صديقي العالم الفاضل السيد فضل الله ابن السيد أحمد علي، فصرف في العناية به سنين عديدة، أوَّلًا حقق كلماته أسانيد ومتونًا حتىٰ أقامها علىٰ الصواب مع صعوبة ذلك في كثير من المواضع، ثم قام بوضع شرح عليه يبين أحوال أسانيده ويعرِّف بالمهم من أحوال رجاله، ويذكر مَن خرَّجه، ثم يفيض في شرح واستنباط النُّكت والفوائد، ويشير إلىٰ الأحاديث الواردة في معناه، وينبه علىٰ فوائد ذلك الأدب أو الخُلُق وحكمه وحكمته، مع الإلمام بما يوافق الحق من المشارب المتعددة، كالفقهاء والصوفية والعصرية، باذلًا جهده في أن يجعل الحق أمامه غير متقيد بغيره ولا متحيز إلىٰ سواه» انتهىٰ.

توفي فضل الله الجيلاني رَحِمَهُ اللَّهُ (١٣٩٩ هجرية) وكان أستاذًا في الجامعة العثمانية بحيدر آباد (الدكن). والله أعلم.

❊ ❊ ❊

أحمد الغماري -عفا الله عنه-(١)

ذكر الشَّيْخ الألْبَانِي أحمد الغماري في تعليقه علىٰ حديث في «الضَّعِيفَة» (ج٦/ ص٢٠٨-٢١٣) (٢٦٨٨):

«إذا كان يوم القيامة نادىٰ منادٍ من وراء الحجاب: يا أهل الجمع! غُضُّوا أبصارَكم عن فاطمة بنت محمد ﷺ حتىٰ تمر».

قال الألْبَانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «موضوع» رُوي من حديث علي وأبي هريرة وأبي أيوب الأنصاري وعائشة.

---

(١) أحمد بن محمد بن الصديق بن أحمد، أبو الفيض الغماري الحسني الأزهري: متفقه شافعي مغربي. من نزلاء طنجة. تعلم في الأزهر، واستقر وتوفي بالقاهرة. عرف بابن الصديق كأبيه. له كتب، منها «رياض التنزيه في فضل القرآن وحامليه - خ» بخطه، في دار الكتب، و«مطالع البدور في جوامع أخبار البرور - ط» بطنجة، و«إقامة الدليل - ط» في تحريم تمثيل الأنبياء والأولياء علىٰ المسارح»، و«توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والإفطار - ط» رسالة، و«التصور والتصديق - ط» في سيرة والده (ابن الصديق)، و«المعجم الوجيز للمستجيز - ط» رسالة في شيوخه ولمحة من تراجمهم، و«إبراز الوهم المكنون - ط» في الأحاديث الواردة في المهدي، توفي سنة (١٣٨٠ هـ). انظر: «الأعلام» (١/ ٢٥٣)، و«المعجم الوجيز» (ص٢٦)، و«التيمورية» (٢/ ١٦٩).

وكان أشعريًّا صوفيًّا مائلًا إلىٰ التشيع، وله طوام كثيرة، وانظر في بيان مخالفاته كتاب: «تنبيه القاري إلىٰ فضائح أحمد بن الصديق الغماري» لمصطفىٰ اليوسفي.

١- أما حديث علي، ففيه العباس بن الوليد بن بكار الضبي، قال الدارقطني فيه: كذاب.

٢- وحديث أبي هريرة، ففيه عمرو بن زياد الثوباني الباهلي وهو كذاب.

٣- وحديث أبي أيوب، وفيه الأصبغ بن نباتة وهو متروك رمي بالرفض.

٤- حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قال الحافظ الذهبي فيه: «باطل».

الخلاصة:

قال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: وبالجملة، فالحديث موضوع من جميع طرقه، فما أبعد عن الصواب مَن أورده في «الموضوعات» كابن الجوزي، خلافًا للسيوطي، فإنه قد تعقبه! قال المناوي: «فلم يأت بشيء سوىٰ أن له شاهدًا».

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **ولقد وقفت للشيخ أحمد الغماري علىٰ كلام عجيب في هذا الحديث يدل علىٰ انحرافه عن أهل الحديث والسنة وميله إلىٰ التشيع ومحاباته لأهل البيت ولو بتقوية الأحاديث الموضوعة، فقد ذكر في «المداوي»** (١/ ٤٥١-٥٤٢) أسماء الصحابة الذين رُوي الحديث عنهم دون أن يسوق أسانيدهم علىٰ خلاف عادته من تسويد صفحات بها، ودون أن يبين من فيها من الكذابين والسراقين، اللهم إلا حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد ساق إسناده ولكنه خنس عنه ولم يبين علته، مع أن فيه (العباس بن بكار الضبي)، وهو كذاب كما تقدم عن الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ.

وإن من انحرافه واتباعه لهواه أنه أجمل الكلام فيها وألانه، ورمىٰ رواة الحديث وأئمتهم الذين أعرضوا عن رواية هذه الموضوعات في كتبهم بالنصب ومعاداة أهل البيت –حاشاهم–.

وتسميته أهل السنة وأئمة الحديث بـ(النواصب) كيف وهم رووا بالأسانيد الصحيحة في فضل فاطمة رضي الله عنها أنها بُضعة منه ﷺ، يَريبه ما يريبها، ويؤذيه ما يؤذيها، وأنها سيدة نساء العالمين، وأنها سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم... إلىٰ غير ذلك من الفضائل. انتهىٰ.

قلت: ومما اشتهر عن الشَّيْخ أحمد الغماري بُغضه وحقده وسبُّه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه، ورماهم بأشنع الأوصاف والألقاب.

وننقل ما ذكر فيه:

طعنه في ابن أبي داود السجستاني صاحب «الحائية»:

قال الغماري في «جونة العطار» (ج١/ ص٣٩-٤٠): «وأشهد بالله أن هذا الكذب من ابن أبي داود، فإنه كان مشهورًا بالنصب والكذب معًا... إلىٰ أن قال: قبحه الله».

طعنه في شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والذهبي وابن رجب الحنبلي:

قال في «جونة العطار» (ج١/ ص٥): «فإن كل مبتدع وضال بعد المقلدة إنما ضل حتىٰ كفر بقراءة كتب ابن تيمية».

وقال في «جونة العطار» (ج٣/ ص١٢٥): «ابن تيمية في خبثه ووقاحته وجرأته وتجاهره بعداوة أهل البيت قبحه الله وأخزاه».

وقال في «قطع العروق الوردية» (ص١١): «فابن تيمية علىٰ الحقيقة وقِح قليل الحياء فاقد الشعور بالمبالات».

قال في «البرهان الجلي» (ص٢٣٣): «الذهبي الخبيث».

وجميع أقواله في مثالب أهل السنة والجماعة وأهل الحديث ورميه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وتلاميذه بالتهم والافتراءات الباطلة.

ذكر في «المداوي» (ج١/ ص٥٦٣): «والذهبي إنما أورده لما قيل فيه من التشيع، وهو لا يترك شيعيًّا إلا أورده في الضعفاء».

طعنه في الإمام محمد بن عبد الوهاب:

قال في «جونة العطار» (ج١/ ص٥٧): «ويكفي أن قرن الشيطان النجدي وأذنابه من أولاد أفكار ابن تيمية، ولا يخفىٰ شرهم وعظيم ضررهم علىٰ الإسلام وأهله» اهـ.

طعنه في الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

وقال في «البرهان الجلي» (ص٥٧): «ويكفي أن أخرج الله تعالىٰ من صلب أفكاره الخبيثة قرن الشيطان وأتباعه كلاب النار وشر مَن تحت أديم السماء الذين ملئوا الكون ظلمة، وسوَّدوا وجهه بالجرائم والعظائم في كل مكان».

تكفيره للشيخ حامد الفقي:

وقال في «جونة العطار» (ج٣/ ص٧٨): «المبتدع الخبيث الضال بل الكافر المشرك عدو الله حامد الفقي لعنه الله... الكافر البليد» اهـ.

طعوناته على صحابة رسول الله:

ذكر في (ص٢) في «جونة العطار»: «دليل على شرب معاوية الخمر».

ذكر في (ص٤٧) في «جونة العطار»: «إثبات نبوة النساء والرد على الأشاعرة النافين لها».

وغير ذلك من طوام أحمد الغماري في كتابه «جؤنة العطار في طرف الفوائد ونوادر الأخبار». حيث بين فيه معتقده ومنهجه وموقفه من صحابة رسول الله واعتقاده في الأولياء. والله أعلم.

* **وأيضًا:** ذكره الشيخ الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (١٢/ ٦٧٤) (٥٨١٣) عند تعليقه على حديث: «إذا صلى أحدكم، فلم يكن بين يديه ما يستره؛ فليخط خطًّا، ولا يضره ما مر بين يديه».

ضعيف. أخرجه أبو داود والطيالسي في «مسنده» (٢٥٩٢): حدثنا همام عن أيوب بن موسى عن ابن عم لهم كان يكثر أن يحدثهم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ علته ابن العم هذا؛ فإنه لم يسم، فهو مجهول العين.

وأيوب بن موسىٰ؛ إن كان هو الغافقي؛ فإنه من هذه الطبقة، فهو ثقة عند ابن معين وابن حبان، وروىٰ عنه جماعة من الثقات، ومع ذلك بيض له الذهبي في «الكاشف»، وقال الحافظ في «التقريب»: «مستور».

وإن كان غيره؛ فلم أعرفه.

وهمام: هو ابن يحيىٰ البصري، وهو ثقة من رجال الشيخين.

والخلاصة: أن علة هذا الإسناد شيخ أيوب الذي لم يسم، وقد سماه إسماعيل بن أمية في روايته عن أبي عمرو بن محمد بن حريث: أنه سمع جده حريثًا يحدث عن أبي هريرة به. أخرجه أبو داود وغيره.

وقد اضطرب الرواة علىٰ إسماعيل هذا في إسناده اضطرابًا شديدًا علىٰ وجوه شرحتها في «ضعيف أبي داود» (١٠٧ - ١٠٨)، ولذلك ضعفه جمع من الأئمة وغيرهم؛ بل قال الإمام مالك: «الخط باطل».

فلا نعيد الكلام هنا، والشاهد منه أن حريثًا هذا مجهول، وكذلك حفيده أبو عمرو؛ كما في «التقريب» للحافظ، فالعجب منه كيف تغاضىٰ عن هذه العلة الواضحة فحسَّن الحديث في «بلوغ المرام» قائلًا: «وصححه ابن حبان، ولم يصب من زعم أنه مضطرب، بل هو حسن»!

وأقول: أنَّىٰ له الحُسن وفيه المجهولان باعترافه! هذا لو سلمنا بأنه غير مضطرب، وقد أعله به شيخه الحافظ العراقي، ومن قبله ابن الصلاح وغيرهما؛ كما تراه مبينًا في المصدرالمذكور آنفًا. وقد شرح الحافظ وجهة نظره في نفي

الاضطراب في كتابه «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٧٧٢ - ٧٧٤) بما لا فائدة كبرى من نقله ومناقشته، لكن المهم منه قوله:

«(تنبيه): قول ابن عيينة لم نجد شيئًا نشد به هذا الحديث، ولم يجئ إلا من هذا الوجه»؛ فيه نظر؛ فقد رواه الطبراني من طريق أبي موسى الأشعري، وفي إسناده أبو هارون العبدي، وهو ضعيف».

قلت: وهذا منه عجب -أيضًا- من ناحيتين:

الأولى: أنه ألان القول في العبدي هذا، واسمه عمارة بن جوين، وهو أسوأ مما ذكر؛ فقد قال فيه في «التقريب»: «مشهور بكنيته، متروك، ومنهم من كذبه».

والأخرى: أنه يعلم أن من شرط الشاهد أن لا يشتد ضعفه، وهذا مفقود هنا كما ترى.

على أنه قد روى معمر عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري قال: «كنا نستتر بالسهم والحجر في الصلاة، أو قال: كان أحدنا يستتر بالسهم والحجر في الصلاة».

وروى جعفر بن سليمان عنه قال: قلت لأبي سعيد الخدري: ما يستر المصلي؟ قال: مثل مؤخرة الرحل، والحجر يجزئ ذلك، والسهم تغرزه بين يديك».

أخرجهما عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ١٣ - ١٤). ثم قال الحافظ: «ثم وجدت له شاهدًا آخر -وإن كان موقوفًا- أخرجه مسدد في «مسنده الكبير» قال: ثنا هشيم: ثنا خالد الحذاء عن إياس بن معاوية عن سعيد بن جبير قال: «إذا

كان الرجل يصلي في فضاء؛ فليركز بين يديه شيئًا؛ فإن لم يكن معه شيء؛ فليخط خطًّا في الأرض». «رجاله ثقات».

قلت فيه:

أولًا: الصواب بأن يقال فيه: «مقطوع»؛ لأنه موقوف علىٰ التابعي؛ كما هو معروف في علم المصطلح.

وثانيًا: هو أن يكون علة في الحديث أقرب من أن يكون شاهدًا له؛ لأنه لو كان موقوفًا علىٰ صحابي الحديث، لكان علة ظاهرة فيه، فكيف به وهو مقطوع؟! فتأمل.

علىٰ أنه قد روي عن أبي هريرة موقوفًا كوجه من وجوه الاضطراب فيه؛ ولكنه وجه مرجوح، كما بينته هناك.

ثم قال الحافظ: «ولهذا صحح الحديث ابن حبان والحاكم وغيرهما».

قلت: تساهلهما في التصحيح والتوثيق مما لا يخفىٰ علىٰ طلاب هذا العلم؛ فضلًا عن الحافظ! هذا إذا لم يكن هناك علة ظاهرة تدفع التصحيح، فكيف بها وهي قائمة باعتراف الحافظ كما سبق؟! علىٰ أن عزوه للحاكم فيه نظر؛ فإننا لم نره في «مستدركه» -وهو المقصود عند إطلاق العزو إليه- بعد مزيد البحث عنه فيه، ولا جاء ذكره في فهرسته الذي وضعه المعاصرون.

ثم قال الحافظ: «وذلك مقتضٍ لثبوت عدالته عند من صححه، فما يضره مع ذلك أن لا ينضبط اسمه إذا عرفت ذاته. والله تعالىٰ أعلم».

أقول: الشطر الأول من هذا الكلام مسلَّم لا غبار عليه، ولكن ذلك مما لا ينفق في النقاش العلمي القائم علىٰ قواعد علم الحديث؛ لما سبق بيانه آنفًا من تساهل ابن حبان والحاكم.

وأما الشطر الثاني منه؛ فجوابنا عليه:

نعم؛ لا يضر ذلك إذا عرفت ذاته؛ ولكنها فرضية تخالف واقع الراوي؛ بل الراويين؛ فإنهما مجهولان حتىٰ عند الحافظ كما تقدم.

فسامحه الله! لقد كان بحثه حول هذا الحديث علىٰ خلاف ما نعهده منه من العلم والتحقيق، حتىٰ لكأنه ابن حجر آخر!

وجاء من بعده الشيخ الغماري (أحمد)، فأخرجه في كتابه: «الهداية في تخريج أحاديث البداية» (٢/ ٣٩٢ - ٣٩٣) تخريجًا مختصرًا جدًّا، يَحسن كثير من الطلبة خيرًا منه، وقال عقبه مغترًا بتحسين الحافظ له: «وصححه ابن حبان وغيره، وحسنه الحافظ، وضعفه بعض المتقدمين؛ لصورة الاضطراب الواقع في إسناده؛ لكنه عند الطيالسي من وجه آخر. والحديث صحيح كما قال ابن حبان»!

كذا قال! وأظن أنه -كغيره- لم يعط لهذا البحث حقه من المراجعة والتحقيق، وإلا؛ لما خفي عليه -علىٰ الأقل- الجهالة التي في سند ابن حبان، ومن قرنهم معه، وتشبثه بالوجه الآخر عند الطيالسي لا يفيده شيئًا؛ لجهالة تابعيه، الذي يمكن أن يكون هو عين حريث الذي في طريق الآخرين كما تقدم.

✵ ✵ ✵

الدكتور أحمد سعد حمدان
- رحمه الله وغفر الله له -(١)

(١) الشيخ الدكتور أحمد بن سعد الحمدان الغامدي، أستاذ العقيدة بقسم الدراسات العليا بجامعة أم القرىٰ. من مواليد بلدة (الظفير) بمنطقة الباحة. حصل علىٰ البكالوريوس في الشريعة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. نال درجتي الماجستير والدكتوراه في العقيدة من جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة. عمل عضوًا بهيئة التدريس بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية خلال الفترة ١٤٠٢-١٤٠٤ هـ. عمل عميدًا لشئون الطلاب بالجامعة الإسلامية خلال الفترة ١٤٠٤-١٤١٠ هـ.

تلقىٰ العلم علىٰ أيدي عدد من العلماء والمشايخ، منهم:

سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، أثناء رئاسته للجامعة الإسلامية في دروس عامة في المسجد. فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله، رئيس الجامعة الإسلامية في الفقه والحديث. الشيخ حماد الأنصاري رحمه الله في العقيدة. الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ رحمه الله في الفقه.

من آثاره العلمية والبحثية:

- «عقيد ختم النبوة بالنبوة المحمدية» (رسالة ماجستير).
- تحقيق كتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم اللالكائي» نصفه تقريبًا (رسالة دكتوراه)، والباقي بعد ذلك.
- تحقيق كتاب «الكرامات» لأبي القاسم اللالكائي.
- «فطرية المعرفة وموقف المتكلمين منها».
- «المجتمع الإسلامي من خلال سورة الفاتحة».
- «الوحدة الإسلامية: أسسها ووسائل تحقيقها».

=

ذكره الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٧/ ص١٦) (٣٠١٦) عند تعليقه علىٰ حديث: «إن الشيطان ذئب ابن آدم كذئب الغنم، وإن ذئب الغنم يأخذ من الغنم الشاة المهزولة والقاصية، لا يدخل في الجماعة، فالزموا العامة والجماعة والمساجد».

«ضعيف» رواه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١٦/ ٢). وإسناده ضَعيف جدًّا، شهر ضعيف، وأبان وهو ابن أبي عياش متروك. لكن: الحديث له طريق أخرىٰ عند أحمد (٥/ ٢٣٣)، والهيثم بن كليب، وابن بشران في الكراس الأخير من «الجزء»، وأبي نعيم في «الحلية» عن سعيد عن قتادة: ثنا العلاء بن زياد عن معاذ بن جبل مرفوعًا به.

قال الأَلْبَانِي: وهذا إسناد رجاله ثقات فهو صحيح... ثم تبين لي أن فيه علة تقدح في صحته، ألا وهي الانقطاع بين العلاء بن زياد ومعاذ، فإنه لم يسمع منه كما قال المنذري في «الترغيب» (١/ ١٣٢)، والهيثمي في «المجمع» (٢/ ٢٣).

وكنت قد غفلت عن هذه العلة حين خرجت «شرح العقيدة الطحاوية» فصححته فيه (٥١٦) جريًا علىٰ ظاهر إسناده، والآن قد رجعت عنه، والله تعالىٰ هو الموفق، وأستغفره من كل زلل.

= - «الإسلام الدين الحق».
- «منهج تقرير العقيدة وحوار المخالفين».
- «حكم أقوال الصحابة في الاعتقاد».
وفاته: توفي عام (١٤٣٤هـ).

ولا أدري إذا كان الدكتور أحمد سعد حمدان تورط بتصحيحي المذكور فقال في تعليقه علىٰ «أصول أهل السنة» للالكائي (١/ ١٠٧): «سنده صحيح»، أو أنه نظر -مثلي- إلىٰ ظاهر السند فوقع في الخطأ، والمعصوم من عصمه الله عَزَّوَجَلَّ. انتهىٰ.

وللشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤلفات نافعة، منها:

- «التشيع نشأته ومراحل تكوينه».
- «حوارات عقلية مع الطائفة الاثني عشرية في الأصول».
- «أحاديث استدلت بها الشيعة الاثنا عشرية.
- «براءة آل البيت مما نسبته إليهم الروايات».
- «حوار هادئ مع الدكتور القزويني الشيعي الاثني عشري».

وغيرها من الكتب النافعة، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

❋ ❋ ❋

الشَّيْخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١)

ذكره الأَلْبَانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٧/ ص٥٦):

في تعليقه علىٰ حديث رقم (٣٠٥٥): «إن الله عَزَّوَجَلَّ بدأ هذا الأمر نبوة ورحمة وكائنًا خلافة ورحمة... الحديث».

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «منكر بهذا التمام»، أخرجه الطيالسي (رقم ٢٢٨)، وهو إسناد ضعيف، رجاله ثقات غير ليث بن أبي سليم وهو ضعيف مختلط. **ووقع في «الأصل»: «ليث بن عبد الرحمن بن سابط»، وانطلىٰ أمره علىٰ مُرَتِّبِه الشَّيْخ عبد الرحمن البنا الساعاتي، فطبعه هكذا علىٰ الخطأ في ترتيبه (٢٥٩٢)!** انتهىٰ.

وذكره الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ -أيضًا- في «الضَّعِيفَة» (ج١١/ ص١٥٥) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٠٨٩): «مَن مثَّل بذي رُوح ثم لم يتب مثَّل اللهُ به يوم

---

(١) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا، الساعاتي: من المشتغلين بالحديث مصري. له «الفتح الرباني - ط» في ترتيب مسند الإمام ابن حنبل، ستة مجلدات، و«القول الحسن في شرح بدائع المنن - ط» مجلدان في شرح كتاب له سماه «بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعيّ والسنن»، توفي بعد (بعد ١٣٧١ هـ). انظر: «الأعلام» (١/ ١٤٨)، والأزهرية (١: ٥٦٣، ٥٧٨).

القيامة». أخرجه أحمد (٢/ ٩٢و١١٥).

وقال: إسناده ضعيف، رجاله ثقات غير شريك بن عبد الله القاضي، فإنه وإن كان من رجال مسلم، فإنه لم يحتج به، وإنما روىٰ له متابعة، كما نص عليه الحافظ الذهبي في آخر ترجمته في «الميزان»، ومن قبله الحافظ المنذري في آخر كتابه «الترغيب»، وحكىٰ اختلاف العلماء فيه، ولخص أقوالهم الحافظ ابن حجر في «التقريب» فقال: «صدوق يخطئ كثيرًا ثم تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة».

ومن ذلك تعلم تساهل المنذري في تخريجه بقوله (٢/ ٦): «رواه أحمد ورواته ثقات مشهورون»! ونحوه قول الهيثمي (٣/ ٣٢)!

وتبعهم الشَّيْخ الساعاتي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح الرباني» (١٦/ ٢٩): **«رواه أحمد ورجاله ثقات»!**

والمحفوظ عن ابن عمر مرفوعًا بلفظ: «لعن الله من مثَّل بالحيوان». أخرجه الشيخان وأحمد وغيرهم. انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

الشَّيْخ المحدث العلامة أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن البنا الشافعي المشهور بالساعاتي، ولد سنة (١٣٠٠ هجرية)، ولقد لقب أحمد عبد الرحمن بالساعاتي بسبب انشغاله بعمل استصلاح الساعات وبيعها -مثل الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ-

والتصق الاسم به كما التصق واشتهر هذا اللقب أكثر بأبنائه، مثل حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، وهو ابنه الأكبر، وجمال البنا، وهو أصغر أبنائه، وأشار أن لقب البنا يرجع إلىٰ أجداد الأسرة، وكما التصق باسمه كتابه الشهير «الفتح الرباني»، وتوفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (١٣٨٧ هجرية) عن سبع وسبعين سنة، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

انظر مراجع ومصادر ترجمته:

١- «موسوعة أعلام القرن الرابع عشر والخامس عشر الهجري في العالم العربي والإسلامي» (ج١/ ص٤٥١) إبراهيم الحازمي، دار الشريف للنشر.

٢- «معجم المؤلفين» محمد رضا كحَّالة (ج١/ ص١٦٧) مؤسسة الرسالة.

٣- يوسف المرعشلي «نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر وبذيله عقد الجوهر في علماء الربع الأول من القرن الخامس عشر» (ج١/ ١٣٦).

٤- «الأعلام قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين» خير الدين الزِّرِكْلي (ج١/ ص١٤٨).

٥- «الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» ومعه شرحه «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني» في ٢٤ جزءًا.

ولقد ألفت رسائل وبحوث ودراسات علمية في جهود الشَّيْخ أحمد البنا

الساعاتي رَحِمَهُ اللَّهُ في خدمة السنة ومساهماته في مجال دراسات الحديث النبوي، كما أثرت مساهماته في خدمة كتب القرآن والحديث النبوي.

قلت: ومن الكتب التي خدمت «مسند الإمام أحمد» في العصر الحديث كتاب «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام الشيباني» للشيخ أحمد البنا الساعاتي - رحمه الله تعالىٰ-.

قال الشَّيْخ ابن عثيمين -رحمه الله تعالىٰ- في مصطلح الحديث: «تناول العلماء هذا (المسند) بالتصنيف عليه ما بين مختصر له وشارح ومفسر ومرتِّب، ومن أحسنها «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» الذي ألَّفه أحمد البنا الشهير بالساعاتي، جعله سبعة أقسام، أولها: قسم التوحيد وأصول الدين، وآخرها: قسم القيامة وأحوال الآخرة، ورتبه علىٰ الأبواب ترتيبًا حسنًا، وأتمه بوضع شرح عليه سماه «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني»، وهو اسم مطابق لمسماه، فإنه مفيد جدًّا من الناحيتين الحديثية والفقهية، والحمد لله رب العالمين» اهـ.

قلت: ومن البحوث الذي نشرته أحد الجامعات الماليزية في العدد ١٢ صفحة ٢ سبتمبر ٢٠١٤ باسم: «مساهمات الإمام أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي في الدراسات القرآن والحديث النبوي».

ونقتبس بعض الفوائد المنتقاة من البحث:

هو الشَّيْخ المحدث العلامة أبو العباس وأبو الحسن أحمد بن

عبد الرحمن البنا الشافعي المشهور بالساعاتي، ولد الشَّيْخ أحمد عبد الرحمن البنا في قرية شمشيرة من أعمال مديرية الغربية بمصر، وذلك سنة (١٣٠٠ هجرية)، ولقد لقب أحمد بالساعاتي بسبب انشغاله بعمل استصلاح الساعات وبيعها، كما التصق بأحمد الساعاتي لقب البنا، لكن هذا اللقب أكثر ما التصق بأبنائه، مثل حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين وهو ابنه الأكبر، وجمال البنا وهو أصغر أبنائه، وقد أشار جمال البنا أن لقب البنا يرجع إلىٰ أجداد الأسرة، ويحتمل أن يكون أحد أجداد الأسرة يتحرف في البناء.

من مؤلفات الشَّيْخ رَحِمَهُ اللَّهُ:

- «تنوير الأفئدة الزكية في أدلة أذكار الوظيفة الزروقية».

- «بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن وشرح القول الحسن» في جزأين، ويعتبر هذا الكتاب ثاني من عمل الإمام الساعاتي.

- «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» وشرحه «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني» في (٢٤) جزءًا، وبهذا الكتاب قد اشتهر اسم الإمام الساعاتي بين العلماء في عصره وإلىٰ اليوم، كان عمله يستحق التقدير والتكريم.

- «منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود ومعه شرحه التعليق المحمود».

- «تهذيب جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة ومعه بغية المريد».

- «هداية المكتفي إلىٰ ترتيب مختصر الحصكفي».

- «إتحاف أهل السنة البررة بزبدة أحاديث الأصول العشرة».

وغيرها من الكتب، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

في كتاب الفاضل إبراهيم عبد الله الحازمي «موسوعة أعلام القرن الرابع عشر والخامس عشر في العالم العربي والإسلامي» من ١٣٠١- ١٤١٧هـ (ج١/ ص٤٥١-٤٥٢): هو الشَّيْخ المحدث العلامة أبو العباس وأبو الحسن أحمد بن عبد الرحمن البنا الشافعي المشهور بالساعاتي.

١٣٠١- ١٣٧٨ هـ ١٨٨٣-١٩٥٨ م، (وفي سنة ١٣٤٠ هـ ١٩٢١ م) ابتدأ في قراءة «مسند الإمام أحمد بن حنبل» وراود نفسه في ترتيبه علىٰ أبواب الفقه، وذلك لصعوبة تناوله كما لا يخفىٰ، وأتمه عام (١٤٥٣ هـ - ١٩٣٢ م).

يروي البنا عن الحافظ أحمد الصديق الغماري الذي ذكره في مقدمة «المسند» وكذا العلامة حبيب الله الشنقيطي الذي ذكره في «منحة المعبود».

توفي رَحِمَهُ اللهُ عام (١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م) في ٨ جمادىٰ الآخرة.

انظر إلىٰ:

- «معجم المؤلفين» (١/ ١٦٧).

- «موسوعة المحدثون في مصر والأزهر» (ص٣٩٧).

- «تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع» (ص٤٦-٤٩). انتهىٰ.

وفي كتاب الفاضل يوسف المرعشلي رَحِمَهُ اللَّهُ «نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر» (ص١٣٦ -١٣٩) ط: دار المعرفة، فقال:

أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي (١٣٧٨هـ).

وفي سنة أربعين وألف وثلاثمائة ابتدأ في قراءة «مسند الإمام أحمد بن حنبل» وراود نفسه في ترتيبه علىٰ أبواب الفقه، وذلك لصعوبة تناوله كما لا يخفىٰ، فكان يستعظم التبعة، ولكن الرغبة كانت أعظم، فاستخار وشاور ثم استعان بالله... والمترجَم له رتَّب «المسند» علىٰ أبوب الفقه مع حذف سنده ما خلا من رفع الحديث سماه «الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني»، وعليه شرح لطيف سماه «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني» ذكر فيه سند الحديث الذي حذفه في الأصل، ثم ذكر غريب الحديث، ثم تكلم علىٰ رجاله وتخريجه متبعًا غير مجتهد، وغالب اعتماده علىٰ المنذري والهيثمي، يذكر كلامهما ويسكت، وما يستفاد منه، فجاء الكتاب مع شرحه درَّة فاخرة، فجزاه الله خيرًا.

وربما تقدم الشَّيْخ شاكر علىٰ المترجم له في الصناعة، ولكن لله في خلقه شؤون، فالمترجم له كان من الزهاد الصالحين السالكين، فأكرمه الله بتمام هذا العمل وطبعه وتلقي الناس له بالقبول، فلا تجد طالبًا أو عالمًا يشتغل بالحديث الآن إلا وللشيخ البنا منَّة عليه لتقريبه «المسند» والكلام عليه.

وللعالم المشارك الشَّيْخ محمد الحافظ بن عبد اللطيف بن سالم التجاني المصري (ت ١٣٩٨هـ) اعتناء بـ«المسند»، وقد رتَّب مسند كل صحابي علىٰ أبواب الفقه، ثم رتَّب المسانيد علىٰ أبواب الفقه، وقد انتهىٰ منه قبل وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وتعب فيه كثيرًا، فكان لا ينام الليل، ولكنه لا يزال مخطوطًا في مكتبته العامرة الواسعة.

ومن اعتنىٰ بـ«المسند» -أيضًا- بطريقة مغايرة: الحافظ ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) فاختصره، وعليه تعليقة للسيوطي في إعرابه سماها «عقود الزبرجد» توجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة الحرم المكي الشريف، واختصره زين الدين بن الشماع وسماه «الدر المنتقد من مسند أحمد».

وجمع زوائده الحافظ الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، وشرحه أبو الحسن بن عبد الهادي السندي المدني (ت ١١٣٩هـ)، وجمع ثلاثياته ثم شرحها السفاريني.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ زاهدًا ورِعًا منصرفًا عن الدنيا راغبًا في الآخرة، لا يخوض فيما يخوض فيه الناس، ولا يتقيد بما يعملون. انتهىٰ من كتاب «نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر» ط: دار المعرفة، الطبعة الأولىٰ.

❋ ❋ ❋

الدكتور الفاضل/نور الدين عتر[(١)]

ذكره الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٧/ ص٢٢٤- ٢٢٥):

في ثنايا تعليقه علىٰ حديث أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٣١/ ٤٠٦٦)، وهو ضعيف كما ذكر الأَلْبَانِي (ح ٣٢٣٤): «إياكم ولباس الرهبان، فإنه من ترهب أو تشبه فليس مني».

قال الأَلْبَانِي: وهو حديث ضعيف، وآفته: أرطاة وهو ابن المنذر أبو حاتم

---

(١) نور الدين محمد عتر الحلبي، رئيس قسم علوم القرآن والسنة في كلية الشريعة بجامعة دمشق، وأستاذ الحديث وعلومه في عدد من الجامعات والكليات، وصاحب المؤلفات القيمة التي أثرىٰ بها المكتبة الإسلامية، والتي زادت عن الخمسين كتابًا.

ولد في حلب عام (١٣٥٥ هـ/ ١٩٣٧ م)، تخرج في الثانوية الشرعية بحلب عام ١٩٥٤ م، ثم تخرج في جامعة الأزهر بتفوق، عين مدرسًا لمادة التربية الإسلامية في حلب عام ١٩٥٨ م، ثم حصل علىٰ الشهادة العالمية مع لقب أستاذ في علم الحديث (الدكتوراه) بمرتبة الشرف الأولىٰ، وذلك من شعبة التفسير والحديث في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر بتاريخ عام ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٤ م.

من مؤلفاته: «الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح»، «السُنَّة المطهرة والتحديات»، «كيفية التعامل مع الفهرس العام لأسماء كتب السنة»، «الاتجاهات العامة للاجتهاد ومكانة الحديث الآحادي الصحيح فيها»، «خبر الواحد الصحيح وأثره في العمل والعقيدة».

شبه مجهول، فقد أورده ابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٢١)، وساق له حديثين آخرين من رواية ابن مهران ثم قال: «ولأرطأة أحاديث كثيرة غير ما ذكرته في بعضها خطأ وغلط».

وأقره الحافظ الذهبي في «الميزان» والعسقلاني في «اللسان»، لذا أورده في «ضعفائه» و«المغني» (٥٠٨/٦٤- تحقيق الدكتور العتر) لكن وقع فيه زيادة ما بين معكوفتين نصها: «ووثقه أحمد وابن معين وابن حبان»!

قال الأَلْبَانِي: «وهي زيادة من النسخة الأزهرية كما نبه عليه في مقدمته (ص: ص)، وهي زيادة باطلة، لا أدري كيف انطلىٰ أمرها علىٰ الدكتور نور الدين العتر؟!

مع أنه نبه علىٰ خطأ آخر في النسخة المشار إليها، فقد ذكر الدكتور العتر أنه وقع فيها الرموز: «بخ د س ق».

قال الدكتور العتر: «وليس بصواب؛ لأن الذي روىٰ له هؤلاء أرطأة آخر حمصي، كنيته: أبو عدي، وهذا بصري كنيته أبو حاتم».

قال الأَلْبَانِي: فكان من تمام التحقيق أن ينتبه لهذه الزيادة الباطلة؛ لأن الأئمة الموثقين فيها إنما وثقوا أرطأة الحمصي كما في «التهذيب» وليس البصري، فإن هذا ليس من الرجال الذي رمز إليهم في تلك النسخة!

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن هذا التحقيق يتبين خطأ الحافظ أو تساهله حين قال في

«الفتح» (١٠/ ٢٢٣): «أخرجه الطبراني بسند لا بأس به»!

وقد كنت نقلته واعتمدت عليه في كتابي «حجاب المرأة المسلمة» (ص٩٣) فلما وقفت على إسناده وتبين لي وهاؤه بادرت إلى إخراجه هنا.

قلت في الطبعة الأردنية من الكتاب المذكور: لعل الحافظ يعني أنه لا بأس بإسناده في الشواهد. والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم. انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

وفي صدد التعريف بعالم جليل وهو الدكتور الفاضل/ نور الدين عتر، حيث نشرت مجلة «الحديث»، وهي مجلة علمية محكمة نصف سنوية، تُعنىٰ بالبحوث العلمية، يصدرها معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد) الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا) السنة الخامسة، العدد التاسع، شعبان ١٤٣٦ هـ يونيو ٢٠١٥ م، وفيها «التعريف بالشَّيْخ نور الدين عتر وجهوده في الحديث النبوي وعلومه. د. محمد عيد وفا المنصور» (ص١٧١- ٢١٢).

ونذكر مقتطفات مما ذكر في البحث:

(ص١٧٢): هو نور الدين بن محمد بن حسن بن عتر الحلبي، ويرجع نسبه إلىٰ سيدنا الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهو ينتمي إلىٰ أسرة عريقة في العلم والصلاح والتمسك بالكتاب والسنة والعكوف علىٰ نشر علومها في بلاد الشام تأليفًا وتحقيقًا وتدريسًا، ومن أشهر

رجال هذه الأسرة والده الشَّيْخ محمد، وجده الحاج حسن، وخاله العلامة المفسر المحدث الحافظ الشَّيْخ عبد الله سراج الدين رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١٤٢٢) الذي أحيا القلوب والعقول بالعلم والذكر والعرفان.

وفي (ص١٧٥): وقال الشَّيْخ العتر في محاضرته حول تخريج الحديث في المكتبة الوقفية حلب: سألت شيخنا محدث الهند الشَّيْخ حبيب الرحمن الأعظمي -رحمه الله تعالىٰ- في زيارته التي زارني في بيتي في دمشق، وكانت زيارته مباركة جدًّا، قلت له: أنا أعتبر الإجازة من العالِم المتمكن المحتاط في الإجازة أقوىٰ من درجة الدكتوراه، فأجاب: ونحن نقول كذلك.

وكان الشَّيْخ ممن يتشدد في الإجازة ولا يعطي لكل واحد.

وفي (ص١٨٠): وقد ذكر تلميذه الباحث الأستاذ سيد عبد الماجد الغوري في ترجمته له في كتاب «حوار في قضايا من علم الحديث النبوي الشريف بين الأستاذ الدكتور نور الدين عتر والأستاذ سلمان الحسيني الندوي» (ص١٥) بعض أهم مزايا شخصيته العلمية ما يجدر بالنقل، يقول: همُّه الأكبر خدمة الكتاب والسنة تدريسًا وتأليفًا، وشاغله الدائم متابعه علمه في هذا، ومن أمانيه نشر علوم الحديث وتطويرها.

وفي (ص١٨٧) نسوق بعض مؤلفاته في الحديث وعلومه:

١- «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين»، هذا الكتاب نال به الشَّيْخ درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولىٰ من شعبة التفسير والحديث

في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر بتاريخ (١٣٨٤هـ) أشرف على هذه الأطروحة الشَّيْخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله، مع الشَّيْخ الدكتور محمد محمد السماحي، واقترح أن تقرر مرجعًا لطلاب الدراسات العليا.

٢- «منهج النقد في الحديث».

٣- «أصول الجرح والتعديل».

٤- «إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام».

٥- «لمحات موجزة من أصول علل الحديث».

٦- «العلة تعريفها وأنواعها».

٧- «المسانيد ومكانتها في علم الحديث».

٨- «معجم المصطلحات الحديثية».

وغيرها. (راجع ص ١٨٦-١٩٠).

وفي (ص١٩١): ومن مقدماته لكتب الحديث النبوي وعلومه:

١) «مفتاح المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» للشيخ مأمون.

٢) «التيسير في حفظ الأسانيد» للدكتورة سمر العشا.

٣) «الاجتهاد في علوم الحديث» للدكتور نايف البقاعي.

٤) «أعلام الحديث في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في

الحديث وعلومه» لسيد عبد الماجد الغوري.

وفي (ص٢١٢): خاتمة البحث: وهذه بعض أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث من خلال إعداد هذا البحث المتواضع:

١) أن الشَّيْخ نور الدين عتر أحد أجلة علماء الحديث النبوي وعلومه في هذا العصر.

٢) أنه متفنن العطاء والعلم والتأليف، جمع بين علوم القرآن الكريم وتفسيره والحديث النبوي.

٣) أن مؤلفاته تزيد علىٰ ستين كتابًا في شتىٰ فنون العلم، وله لمسات إبداعية.

٤) أن كتابه «منهج النقد في علوم الحديث» سدَّ فراغًا مهمًّا في المكتبة الحديثية مع تقريب وتحقيق هذا العالم.

٥) أن منهجه في التحقيق منهج متكامل مدروس يبعد عن الحشو والتطويل، وهو مدرسة في اعتماد أمهات النسخ المخطوطة وطريقة تحقيقها.

انظر ترجمته:

١) «ترجمة الشَّيْخ نور الدين عتر» بقلم الأستاذ سيد عبد الماجد الغوري في كتاب «حوار في قضايا من علم الحديث النبوي الشريف بين الشَّيْخ نور الدين عتر والداعية سلمان الندوي الحسيني» إعداد الدكتور محمد عيد المنصور.

٢) «الدكتور نور الدين عتر وجهوده المبذولة في خدمة السنة المطهرة»

للدكتور نزار الشَّيْخ، بحث مقدم لمؤتمر بجامعة الشارقة تحت عنوان «الجهود المبذولة في خدمة السنة من بداية القرن الرابع عشر الهجري إلىٰ اليوم».

٣) «جهود الأستاذ الدكتور نور الدين عتر في الحديث» للأستاذ عبد العزيز الخلف، رسالة ماجستير نوقشت في كلية الشريعة بجامعة دمشق.

٤) «مائة أوائل من حلب» عامر رشيد مبيض.

٥) «نخبة من علماء حلب الشهباء» لعبد الرحمن الأويسي.

٦) «عقد الجواهر في علماء الربع الأول في القرن الخامس عشر».

٧) «أعلام دمشق في القرن الرابع عشر» محمد عبد اللطيف.

* * *

محقق «تاريخ قزوين» عزيز الله العطاردي[(١)]

ذكره الأَلْبَانِي في الضَّعِيفَة» (ج٧/ ص٢٤٤-٢٤٥) (٣٢٤٩) عند تعليقه علىٰ حديث: «ثلاثة لا يستخف بحقهم إلا منافق: ذو الشيبة في الإسلام، والإمام المقسط، ومعلم الخير».

أخرجه الرافعي في «تاريخ قزوين» (١/ ١٨٦).

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «موضوع» آفته محمد بن يونس الكديمي وضاع، سبقت له أحاديث كثيرة في «سلسلة الأحاديث الضَّعِيفَة».

أما عن نسخة «تاريخ قزوين» فهي نسخة سيئة جدًّا، ومحققه ليس معروفًا بين المحققين، وبعض تعليقاته تدل علىٰ أنه لا معرفة عنده بالرجال، وأنه رافضي.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

كتاب «التدوين في أخبار قزوين» للرافعي طبع بتحقيق عزيز الله العطاردي،

---

(١) عزيز الله العطاردي المتوفي سنة (١٤٣٦هـ). شيعي، له العديد من المؤلفات في الحديث والتأريخ والجغرافية وفقه اللغة، ولد في قرية بگلر من توابع مدينة قوچان، تلقىٰ تعليمه في الحوزات العلمية في مدينة قوچان ومشهد وطهران والنجف الأشرف، وقد نشر مجموعةً مِنْ مسانيدِ أهل البيت، منهم (مسند فاطمة الزهراء).

إلا أنه من المؤسف كثرة الأخطاء والتصحيفات والأوهام والسقط والخرم الموجود في الطبعة، إلا أن محقق الكتاب شيعي، وكما أنه لا يستبعد أن يكون تعمد تشويه الكتاب ومسخه، كما ذكر ذلك الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة».

❋ ❋ ❋

الشَّيْخ الفاضل/
حسن أمين المندوه يوسف الزهيري
-عفا اللّٰه عنه-(١)

(١) حسن أمين المندوه يوسف الزهيري، المعروف بـ(حسن أبو الأشبال)، ولد سنة ١٩٥٧، بمحافظة الدقهلية، تحصل علىٰ ليسانس حقوق سنة ١٩٨٠ م جامعة المنصورة، بعدها علىٰ دبلوم دراسات عليا في الشريعة الإسلامية واللغة العربية كلية دار العلوم - جامعة القاهرة سنة ١٩٩٤م. سنة ٢٠٠٠ تخرج بليسانس شريعة إسلامية جامعة الأزهر. وحاصل علىٰ عدة إجازات من شيوخ وعلماء الحديث والفقه والقراءات في بلاد الحجاز وتهامة والشام ومصر. من تحقيقاته: «جامع بيان العلم وفضلة» للحافظ ابن عبد البر. «التوبيخ والتنبية» للحافظ أبي الشيخ الأصبهاني، «التتبع لصفة التمتع» للحافظ ابن حجر. وغيرها.

ومن مؤلفاته: «المرأة في الإسلام بين الحقيقة والاتهام»، «أخلاقيات الحرب في السيرة النبوية» وغيرها.

وهو الذي دعا المصريين خلال مداخلة هاتفية له عبر قناة الحكمة، تعليقًا علىٰ معركة «الكماشة» بالعباسية، للجهاد ضد المجلس العسكري قائلًا: حي علىٰ الجهاد، لا بديل لرفع راية الأمة ونصرة الدين عن الجهاد وقتل أعضاء المجلس العسكري كما حدث لمعمر القذافي، وأفتىٰ بأن أعضاء المجلس العسكري ليسوا من الشعب المصري، وليس الشعب منهم في شيء، ودعا المسلمين للخروج ومحاصرة قيادات العسكري ونصرة المجاهدين في ميدان العباسية.

ونادي بمحاصرة وزارة الدفاع، وأفتىٰ بأن من يسقط في تلك المعركة شهداء أبرياء، ووصف أعضاء المجلس العسكري بأنهم سحرة فرعون الكفرة، وهم أبناء بررة بفرعون، قاصدًا حسني مبارك.

ذكره الأَلْبَانِي في الضَّعِيفَة» (ج٧/ ص٢٤٤-٢٤٥) (٣٢٤٩) عند تعليقه علىٰ حديث: «ثلاثة لا يستخف بحقهم إلا منافق: ذو الشيبة في الإسلام، والإمام المقسط، ومعلم الخير».

أخرجه الرافعي في «تاريخ قزوين» (١/ ١٨٦).

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «موضوع» آفته محمد بن يونس الكديمي وضاع، سبقت له أحاديث كثيرة في «سلسلة الأحاديث الضَّعِيفَة».

أما عن نسخة «تاريخ قزوين» فهي نسخة سيئة جدًّا، ومحققه ليس معروفًا بين المحققين، وبعض تعليقاته تدل علىٰ أنه لا معرفة عنده بالرجال وأنه رافضي.

والحديث مما سوَّد به السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الجامع الصغير» لكنه عزاه لأبي الشَّيْخ في «التوبيخ» ولم يتكلم المناوي علىٰ إسناده بشيء سوىٰ أنه قال: «وهذا ضعيف».

ولم يرد له ذكر في نسخة «التوبيخ» المطبوع في القاهرة بتحقيق الأخ أبي الأشبال المندوه، ويظهر من تعليقه الأخير عليه أن له تتمة لم يعثر عليها.

قلت: والشَّيْخ حقق كتاب «التوبيخ والتنبيه» لأبي الشَّيْخ الأصبهاني، ويعد هذا الكتاب من الكتب المهمة كثيرة النفع والفائدة، حيث اشتمل علىٰ بعض المسائل والفوائد والمواعظ والإرشادات التي يحتاجها المسلم، وهو أخو الشَّيْخ الفاضل المحقق سمير الزهيري.

وقد امتن الله عليه بتلقي العلم علىٰ يد محدث العصر الشَّيْخ محمد ناصر

الدين الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللهُ ما بين (١٩٧٩-١٩٨٥ م) وخلال تلك الفترة يتلقىٰ العلم علىٰ جمع من أهل العلم الفضلاء، كالعلامة محمد إبراهيم شقرة وغيره، وقد حقق الشَّيْخ جمعًا من كتب أهل العلم، ومنها:

- «جامع بيان العلم وفضله» للحافظ ابن عبد البر، طبع دار ابن الجوزي.

- «صحيح جامع بيان العلم وفضله» اختصار وتهذيب.

- «تنبيه الأعلام في تفسير المشتبهات بين الحلال والحرام» للشوكاني، وغيرها من الكتب.

* **وأيضًا:** ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٣٢٧) عند تعليقه علىٰ حديث: «يَبْعَثُ اللهُ الْحَجَرَ الأَسْوَدَ، وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَهُمَا عَيْنَانِ وَلِسَانٌ وَشَفَتَانِ يَشْهَدَانِ لِمَنِ اسْتَلَمَهُما بِالْوَفَاءِ».

منكر بذكر: (الركن اليماني).

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ١٨٢/ ١١٤٣٢) قال: حدثنا إبراهيم بن أحمد الوكيعي: ثنا بكر بن محمد القرشي: ثنا الحارث بن غسان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات؛ غير بكر بن محمد القرشي، وشيخه الحارث بن غسان؛ فقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٤٢) بعدما عزاه للطبراني: «وكلاهما لم أعرفه».

قلت: هذا الشيخ يحتمل أن يكون (الحارث بن غسان المزني)؛ ذكره ابن

حبان في (أتباع التابعين) من كتابه «الثقات» (٦/ ١٧٥) برواية أخرىٰ عنه، فإن يكن هو، فقد نص أبو حاتم أنه «مجهول».

ثم ترجح عندي أنه هو؛ فقد رأيت العقيلي قد أورده في «الضعفاء» (٢/ ٢١٨- ٢١٩)، وذكر له حديثين؛ أحدهما بالرواية الأخرىٰ المشار إليها، والآخر بروايته هذه عن ابن جريج.. بحديث آخر، وقال: «لا يتابع عليهما، وقد حدث بمناكير».

وأقره الذهبي والعسقلاني، وذكر هذا توثيق ابن حبان إياه، وقول الأزدي: «ليس بذاك».

وإن مما يؤكد ضعف الحديث ونكارته: أنه صح من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعًا دون ذكر الركن. حسنه الترمذي، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والضياء المقدسي في «المختارة» (٦٠/ ٢٣٥/ ١)، فانظر التعليق علىٰ «المشكاة» (٢٥٧٨)، و«صحيح ابن خزيمة» (٢٧٣٥ و٢٧٣٦).

تنبيه: من أحاديث (الحارث بن غسان) هذا: الحديث الأول من الحديثين المشار إليهما -آنفًا- عند العقيلي، وهو بلفظ: «يجاء (وفي رواية: يؤتىٰ) يوم القيامة بصحف مختمة...» الحديث.

أخرجه من طريق عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي عن الحارث بن غسان المزني (الأصل: المري) قال: ثنا أبو عمران الجوني عن أنس بن مالك مرفوعًا.

ومن هذا الوجه أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/ ٥١/ ٢)، والأصبهاني في «ترغيبه» (١/ ٨٢ - ٨٣)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٢٨٧/ ٢٦٢٤)؛

ولكن وقع عنده (الحارث بن عبيد أبو قدامة)! ويغلب علىٰ ظني أنه تحريف من بعض النساخ للأسباب الآتية:

أولًا: مخالفته لرواية العقيلي والدارقطني، وهي من طريقين عن (الحجبي) عن (الحارث بن غسان).

ثانيًا: مخالفته لصنيع العقيلي؛ فإنه أورده في ترجمة (الحارث بن غسان)، وصرح بأنه لا يتابع عليه؛ كما تقدم.

ثالثًا: أن البزار أخرجه في «مسنده» (٣٤٣٥ - كشف الأستار)، والطبراني - أيضًا- في «الأوسط» (٧/ ٨٢/ ٦١٢٩)؛ كلاهما من طريق عمر بن يحيىٰ الرملي، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٣٣٥/ ٦٨٣٦) من طريق إبراهيم ابن عرعرة، وأبو الشيخ في «التوبيخ» (١٩٢/ ١٦٠) عنهما قالا: ثنا الحارث بن غسان: نا أبو عمران الجوني به. وقال البيهقي: «كذلك رواه جماعة عن (الحارث بن غسان)».

رابعًا: تصريح غير ما واحد من الحفاظ بتفرد ابن غسان هذا به.

تنبيه آخر: حول الحداثة أيضًا:

١- نقل المعلق (م) علىٰ كتاب «التوبيخ» كلام الهيثمي المتقدم في قوله: «ورجال أحدهما رجال (الصحيح)»، فقال ردًّا عليه: «قلت: وهذا ليس بصحيح؛ لما بينا من حال الحارث بن غسان (م)».

قلت: وهذا يشبه -إلىٰ حد كبير- ما صنعه المعلقون الثلاثة في المثال الثاني، من حيث إنَّ هذا الراد لم يقف علىٰ إسناد الطبراني الآخر، فحمله علىٰ

إسناد الآخرين!!

٢- أورد الدكتور (قلعجي) حديث الصحف هذا في فهرس الأحاديث الصحيحة، الذي ألحقه بآخر «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٥٢٥)، مع الإشارة إلىٰ موضعه من «الضعفاء» جزءًا وصفحة. ولا أجد لهذا الخطأ الفاحش مبررًا إلا الجهل الفاضح بهذا العلم! ولعله رأىٰ قول الهيثمي المتقدم: «ورجال أحدهما رجال (الصحيح)»، فظن أنه يعني أنه صحيح! وليس كذلك -كما هو معلوم-، ونبهت علىٰ ذلك أكثر من مرة، وهذا لو سلم من الخطأ الذي سبق بيانه. فليتأمل القراء ضرر الحداثة في هذا العلم، فهذا يصحح الحديث الضعيف لجهله، وسوء فهمه لعبارة الهيثمي، وذاك يخطئه لعدم وقوفه علىٰ إسناده الآخر، وإن كان خطأ هذا أقل من الأول -كما هو ظاهر-.

وللدكتور في هذا الفهرس أحاديث أخرىٰ ضعيفة صححها! كما أنه علىٰ العكس من ذلك: أورد أحاديث صحيحة في «فهرس الأحاديث الضَّعِيفَة»!

ولا أستبعد أن يكون هذا الجهل المزدوج من صبيانه الذين يستأجرهم بدريهمات معدودات -كما يقول البعض-، وهذا إذا أُحسن الظن بعلم الدكتور (!). والله أعلم.

المعلق علىٰ كتاب«التوبيخ والتنبيه» لأبي الشيخ الأصبهاني؛ هو الشيخ أبو الأشبال حسن بن أمين بن المندوه.

❋ ❋ ❋

الشَّيْخ القرضاوي -عفا اللّٰه عنا وعنه-(١)

ذكره الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٧/ ٢٦٠-٢٦١) (٣٢٦٤):

في ثنايا تعليقه علىٰ حديث: «تنظفوا بكل ما استطعتم، فإن الله بنىٰ الإسلام علىٰ النظافة، ولن يدخل الجنة إلا كل نظيف».

قال الأَلْبَانِي: علقه الرافعي في «تاريخ قزوين» (١/ ١٧٦)، وهو موضوع،

---

(١) يوسف عبد الله القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين. ولد سنة (١٩٢٦م) بمحافظة الغربية في مصر، وهو مقيم في قطر، ومن قيادات جماعة الإخوان المسلمين، حكم عليه بالسجن المؤبد من قبل المحكمة العسكرية المصرية في يناير ٢٠١٨م.

من مؤلفاته: «الحلال والحرام في الإسلام»، «مئة سؤال عن الحج والعمرة والأضحية»، «تيسير الفقه للمسلم المعاصر»، «فقه الطهارة»، «فقه الصيام»، «فقه الغناء والموسيقىٰ»، «فقه اللهو والترويح»، وغير ذلك.

وقد حذر منه العلماء، وردوا عليه مخالفاته. وانظر في الرد عليه: «إسكات الكلب العاوي يوسف بن عبد الله القرضاوي» للشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي -رَحِمَهُ اللَّهُ-. و«رفع اللثام عن مخالفة القرضاوي لشريعة الإسلام» تأليف أحمد بن محمد بن منصور العديني، تقديم الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ، والشيخ العلامة أحمد بن يحيىٰ النجمي رَحِمَهُ اللَّهُ. وانظر كذلك: «رسالة أخوية لماذا تركت دعوة الإخوان المسلمين واتبعت المنهج السلفي» تأليف فيصل بن عبدة قائد الحاشدي، تقديم الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

آفته عمر بن صبح، قال الحافظ: «متروك كذبه ابن راهويه».

وقال: واعلم أن هذا الحديث هو أصل ذاك الحديث الذي تداولته الألسنة وذكره الغزالي في «الإحياء» (١/ ٤٩) بلفظ: «بني الدين علىٰ النظافة». قال مخرجه العراقي: لم أجده هكذا، وفي «الضعفاء» لابن حبان من حديث عائشة: «تنظفوا، فإن الإسلام نظيف».

وللطبراني في «الأوسط» بسند ضَعيف جدًّا، من حديث ابن مسعود: «النظافة تدعو إلىٰ الإيمان».

تنبيه: حديث عائشة بطرفه الأول عزاه الشَّيْخ القرضاوي في تعليقه علىٰ كتاب «الحلال والحرام»[(١)] **(ص٧٩) لابن حبان!** وهذا خطأ قبيح لا يليق بأهل العلم؛ لأن من المعروف عندهم أن إطلاق العزو لابن حبان يعني أنه في «صحيحه»، وقد عرفت أنه إنما أخرجه في «ضعفائه»، وقد كنت نبهت علىٰ هذا في تخريجي لهذا الكتاب الذي كنت سميته «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام» رقم (٧١).

قال العبد الفقير لعفو ربه:

تطاول الزمان ومرت العصور ولا زلنا نسمع ونرىٰ عجبًا من بعض مَن ذاع صِيته واشتهر اسمه وزعم خلاف ما قرره أهل العلم الراسخين، أنكر

---

(١)- انظر: «الإعلام بنقد كتاب الحلال والحرام في الإسلام» لفضيلة الشيخ العلامة صالح الفوزان -حفظه الله-.

أحاديث صححها العلماء المحدثين... فالدكتور القرضاوي في كتابه «فقه الغناء والموسيقىٰ في ضوء القرآن والسنة» قرر في ثناياه بكلمات يطير بها المحرفون ويستخدمونها فيما يريدون، ومن ثم هي تبديل وتحريف لشرع الله.

فيرىٰ في كتابه الموسوم بـ«فقه الغناء» أن الغناء والموسيقىٰ والرقص والطرب جزءٌ لا يتجزأ من حياة الفرد، لا يعيش بدونها، ولا تهنأ له حياة إذا حرم منها. كما في كتابه (ص١٤٨)، وغيرها من الخزعبلات والطامات والموبقات.

وقد رد عليه جمع من أهل العلم، ومنهم الشَّيْخ عبد الله رمضان بن موسىٰ في كتابه «الرد علىٰ القرضاوي والجديع».

وقال المؤلف في مقدمة كتابه (ص١٠-١٢): «... في كتابه هذا قد خالف القواعد التي قررها عامة علماء أصول الفقه، وكذلك خالف القواعد التي قررها عامة علماء الحديث، بل وخالف ما اتفق عليه عامة علماء اللغة.. ومن العجيب أن الدكتور القرضاوي قد بذل كل جهد في تضعيف أحاديث ثابتة صحيحة، ومنها حديث في «صحيح البخاري»، وفي نفس الوقت لم يبذل ذرة من الجهد في التأكد من الروايات الباطلة المكذوبة التي حشدها ليستدل بها علىٰ إباحة الآت الموسيقىٰ التي أجمع علماء المسلمين علىٰ تحريمها».

ونقل المؤلف -حفظه الله- كلمات ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ التي تُكتب بماء الذهب في «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» (١/ ٥٠٠) تحقيق محمد حامد الفقي: «ومعلوم عند الخاصة والعامة أن فتنة سماع الغناء

والمعازف أعظم من فتنة النوح بكثير، والذي شاهدناه نحن وغيرنا وعرفناه بالتجارب: أنه ما ظهرت المعازف والآت اللهو في قوم وفشت فيهم واشتغلوا بها إلا سلط الله عليهم العدو، وبُلوا بالقحط والجدب وولاة السوء، والعاقل يتأمل أحوال العالم وينظر، والله المستعان» انتهىٰ.

والرجل له اجتهادات مخالفة لأهل العلم الراسخين -هداه الله- ورد عليه جمع من أهل العلم في رسائل وبحوث وكتب ليصلح ما أفسد فيما بقي من عمره، والمقام لا يتسع لذكر ذلك. انظر ردود أهل العلم المحققين. والله أعلم.

❋ ❋ ❋

الشَّيْخ الفاضل زهير الشاويش -رحمه الله تعالى-[(١)]

ذكره الشَّيْخ الألْبَانِي رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج٧/ ٢٦٠-٢٦١) (٣٢٦٤):

في ثنايا تعليقه علىٰ حديث: «تنظفوا بكل ما استطعتم، فإن الله بنىٰ الإسلام علىٰ النظافة، ولن يدخل الجنة إلا كل نظيف».

قال الألْبَانِي: علقه الرافعي في «تاريخ قزوين» (١/ ١٧٦)، وهو موضوع، آفته عمر بن صبح، قال الحافظ: «متروك كذبه ابن راهويه».

وقال: واعلم أن هذا الحديث هو أصل ذاك الحديث الذي تداولته الألسنة

---

(١) محمد زهير بن مصطفىٰ أحمد الشاويش الحسيني الهاشمي، وعُرِفَ باسم زهير الشاويش، محقق ومؤلف سوري الجنسية. ولد في دمشق سنة (١٣٤٤هـ) (١٩٢٥م)، كان صاحب ومؤسس المكتب الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق عام ١٩٥٧م، كان له قصب السبق والريادة في نشر التراث العلمي وتحقيقه، وكان من أوائل من حرصوا علىٰ جمع المخطوطات ونوادر الكتب وتتبعها في مظانها.

من تحقيقاته: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف مع النكت الظراف علىٰ الأطراف». «الأجوبة الجلية في الأحكام الحنبلية» لموسىٰ القدومي. «إرشاد الطالبين لآثار سيد العالمين ﷺ» تأليف: أحمد بن حسين بن بدران البيروتي.

توفي سنة (١٤٣٤هـ) (٢٠١٣م) ودفن في مقابر الأوقاف الجديدة في بيروت. انظر: (مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٥٧٧٦، رمضان ١٤٣٤ هـ الموافق يوليو ٢٠١٣م).

وذكره الغزالي في «الإحياء» (١/ ٤٩) بلفظ: «بني الدين علىٰ النظافة». قال مخرجه العراقي: لم أجده هكذا، وفي «الضعفاء» لابن حبان من حديث عائشة: «تنظفوا، فإن الإسلام نظيف».

وللطبراني في «الأوسط» بسند ضَعيف جدًّا، من حديث ابن مسعود: «النظافة تدعو إلىٰ الإيمان».

تنبيه: وحديث عائشة عزاه القرضاوي في تعليقه علىٰ كتابه «الحلال والحرام» لابن حبان، وهذا خطأ قبيح لا يليق بأهل العلم، وكنت قد نبهت علىٰ هذا في تخريجي لهذا الكتاب سميته «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام» رقم (٧١).

وقد أخَّر المكتب الإسلامي طبع كتابي هذا عن أصله «الحلال والحرام» عدة سنين لأسبابٍ الله أعلم بها، ثم المؤلف والناشر! وكان ذلك حاملًا للناشر علىٰ أن يدلس علىٰ القراء ويوهمهم بأن التخريج الذي هو في تعليق الطبعة المذكورة فطبع تحت اسم المؤلف القرضاوي ما نصه: «الطبعة الثالثة عشرة تخريج الشَّيْخ محمد ناصر الدين الأَلْبَانِي»!

وذلك سنة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م)، وهذا كذب وزور!

فلما راجعته في ذلك في مكتبه في بيروت أجاب بقوله وهو غير مكترث بما فعل: «خطأ من بعض الموظفين»!

ثم تبين فيما بعد أنه تعمد ذلك ترويجًا للكتاب! ولقد آذاني بذلك كثيرًا،

فإنه نسب إليَّ كل الأخطاء العلمية الحديثية التي وقعت في كتاب الشَّيْخ القرضاوي، وكنت بينتها في تخريجي إياه، وقد تكاثر إيذاؤه لي في الآونة الأخيرة وبخاصة بعد هجرتي من دمشق إلىٰ عمان في تعليقاته وتصرفاته بكتبي تصرفًا لا يرضاه ذو عقل ودين، والله المستعان.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

الشَّيْخ زهير الشاويش صاحب المكتب ومؤسس المكتب الإسلامي للطباعة والنشر بدمشق، يعد من أعلام الدعوة السلفية المباركة في العصر الحديث، كان له قصب السبق في نشر كتب الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد قضىٰ معظم حياته في نشر العلم بطباعة كتب أهل العلم، من أوائل الذين حرصوا علىٰ جمع المخطوطات.

وقد ذكره الشَّيْخ علي الطنطاوي في كتابه «ذكريات الطنطاوي» وهي عبارة عن شهادات وثناء للشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال (١/ ٥٢) وصفه بقوله: ولدي الأستاذ النابغة زهير الشاويش صاحب (المكتب الإسلامي).

وفي (٢/ ٣٧٢): أخبرني أخي أو ولدي الأستاذ العصامي النابغة زهير الشاويش صاحب (المكتب الإسلامي) للنشر وناشر العشرات من كتب الفقه الحنبلي والكتب السلفية القيمة ومحققها...

وفي (٥/ ١٤٩): زهير واسع الاطلاع، وهو يضم إلىٰ ما رآه ما سمعه ويستودع ما سمع ذاكرة قوية يؤيدها كما يبدو بمذكرات يكتبها.

وفي (٥/ ٣٨٢): الأستاذ عبد الرحمن الباني وزير الميمنة مع الأَلْبَانِي

وزهير الشاويش وزير الميسرة... وقال: لولا زهير الشاويش ما راجت آراء ناصر الأَلْبَانِي رحمهم الله.

وننقل ما ذكره الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في ثنايا بعض كتبه من تعدي الشَّيْخ زهير الشاويش رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ بعض مؤلفات الشَّيْخ بالزيادة أو النقصان والتحريف أحيانًا، وقد تبرأ من تلك الأمور في بعض مقدماته لكتبه وفي ثناياها، والمعصوم من عصمه الله، ولست في صدد الحط من قدره، وله حسنات في نشره كتب الدعوة السلفية وطباعتها، عفا الله عنا وعنه وغفر الله لنا وله.

سنقتصر علىٰ بعض الأمثلة في النقل:

(١) قال الأَلْبَانِي في مقدمته لكتاب «الكلم الطيب» (ص٤٠) بعد كلام طويل عن زهير الشاويش (ص٢٧): «وأما اعتداءاته العلمية المتتابعة علىٰ مؤلفاتي وتصرفه فيها وتعليقه عليها بجهل بالغ وكأنه المؤلف لها فأمر لا يوصف! وهو مما لا كفارة له إلا بإعلان التوبة النصوح، وإرجاع المؤلفات كما كانت علىٰ وضع المؤلف، وهذا مما لا سبيل له إليه في رأيي (حتىٰ يلج الجمل في سم الخياط)».

(٢) قال الأَلْبَانِي في «الصحيحة» (ج٦/ ص١٠٩٠-١٠٩١) ما نصه: «... وأما الخطأ الآخر فهو ما صدر من زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي، فإنه أعاد طبع كتابي المذكور آنفًا «ضعيف الجامع الصغير» طبعة ثانية دون إذني وعلمي، فوقعت له فيه أمور عجيبة وتصرفات غريبة وتعليقات وحواشٍ تنبئ عن اعتداء صارخ علىٰ مؤلفه، وادعاء للعلم مهلك».

(٣) قال الأَلْبَانِي في «الصحيحة» (ج٧/ ص٤١-٤٢): «كما وهم فيه المعتدي علىٰ حقوقي وكتبي ومشاريعي، ألا وهو صاحب المكتب الإسلامي، وقد نبهت مضطرًا علىٰ بعض اعتداءاته في بعض كتاباتي لعله يؤوب إلىٰ رشده ويتوب إلىٰ ربه، ومن ذلك أنه اختصر «السنن الأربعة» اختصارًا مخلًّا بل فاضحًا، ونقل إليها مراتب أحاديثها التي كنت وضعتها عليها من صحة وضعف... فوجئت بأن (الصاحب) المشار إليه استغل مشروعي المقدم إلىٰ مكتب التربية وأصدر ما أسماه بـ«صحيح سنن ابن ماجه» باختصار السند! وكذلك فعل ببقية «السنن» بقسميها «الصحيح» و«الضعيف» قائلًا في ذلك كله: «تأليف محمد ناصر الدين الأَلْبَانِي»! وهو كذب ومتاجرة غير شريفة باسم الأَلْبَانِي.

(٤) وقال الأَلْبَانِي في مقدمة كتابه «صفة الصلاة» من طبعة المعارف (سنة ١٤١٧): «فهذه طبعة جديدة لكتابي «صفة صلاة النبي ﷺ» قد أعدت النظر فيها بعد أن مضىٰ علىٰ الطبعة العاشرة منه عشر سنوات، لم يتيسر لي ذلك إلا في هذه الساعة، وقد كانت طبعت سنة (١٤٠١) ثم جرىٰ المكتب الإسلامي عليها في كل الطبعات التي تليها بعضها تصويرًا بـ(الأفست) وفيها أخطاء مطبعية كثيرة... ومثل هذا الخطأ وغيره مما سيأتي ذكره كان من الدواعي إلىٰ أن لا أتعاون مع المكتب الإسلامي في طبع كتبي ونشرها بعد هجرتي من دمشق إلىٰ عمان إلا قليلًا ثم أمسكت عن ذلك بالكلية حينما بلغ السيل الزبىٰ! والله المستعان».

❋ ❋ ❋

الدكتورة السودانية: سعاد الخندقاوي[(١)]

ذكرها الشَّيْخ الألْبَانِي رحمه الله في (ج٧/ ص٤٨٨-٤٩٠) (٣٤٩٣) في ثنايا تعليقه علىٰ حديث: «الجيران ثلاثة: جار له حق واحد وهو أدنىٰ الجيران حقًّا، وجار له حقان، وجار له ثلاثة حقوق وهو أفضل الجيران حقًّا...».

قال الألْبَانِي رحمه الله: «ضعيف» أخرجه البزار والطبراني في «مسند الشاميين» وأبو نعيم في «الحلية» وهو مسلسل بالعلل.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (ص٤٦٩)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق». وهو «ضعيف»؛ لأن فيه عطاء الخراساني وهو مدلس وسيئ الحفظ، قال الحافظ: «صدوق يهم كثيرًا ويرسل ويدلس».

وابنه عثمان ضعيف أيضًا. ومثله سويد بن عبد العزيز.

تنبيه: **من أوهام بعض الدكاترة! حول هذا الحديث قول الدكتورة السودانية المعلقة علىٰ «مكارم الأخلاق» في تخريجه**: «ذكره المنذري في «الترغيب» وأشار إلىٰ رواية أخرىٰ للحديث، منها رواية الطبراني عن معاوية بن أبي (كذا) حيدة، وأبو (كذا)

---

(١) سعاد سليمان إدريس الخندقاوي، لها كتاب «الحديث الضعيف والحديث الموضوع في كتب العلم وكيف نتوقىٰ آثارهما السيئة»، و«بر الوالدين في السنة النبوية الشريفة».

الشَّيْخ ابن حبان (!) في كتاب «التوبيخ» عن معاذ بن جبل».

فأقول -الأَلْبَانِي-: فيه أمور:

- إيهام القراء أن المنذري أشار إلىٰ أن حديث معاوية بن حيدة ومعاذ بن جبل حديث الترجمة وليس كذلك.

- أنها ذكرت إشارة المنذري عقب حديث (عمرو بن شعيب) في «المكارم» وفيه حديث الترجمة، فأوهمت هي إيهامًا آخر أن حديث معاوية ومعاذ فيهما حديث الترجمة، كما هو في حديث عمرو في «المكارم»، وهذا وَهمٌ فاحش! وإنما يقع مثل هذا ممن لا تحقيق عندهم ويقنعون بالرجوع إلىٰ الفروع دون الأصول!

- كان علىٰ الدكتورة مكان ما تقدم عنها أن تفيد القراء عن تضعيف المنذري للحديث بتصديره إياه بقوله: «روي عن عمرو بن شعيب...». بديل إيهامها القراء أن الحديث قوي بحديثي معاوية ومعاذ، والمنذري الذي أشار إليهما لم يقوِّ الحديث بهما!!

قال العبد الفقير لعفو ربه:

حُقِّق كتاب «مكارم الأخلاق» أكثر من مرة، ولعل أقدم تحقيق للدكتورة سعاد، وهو الذي يعزو إليه الشَّيْخ الأَلْبَانِي، مراجعة وتقديم:

أ. د موسىٰ شاهين رئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين.

أ. د محمد رشاد خليفة رئيس قسم الحديث جامعة الأزهر سابقًا، الطبعة الأولىٰ (١٤١١هـ).

وهناك تحقيق آخر لـ«أيمن البحيري» دار الآفاق – القاهرة، الطبعة الأولىٰ (١٤١٩).

* **وأيضًا**: «المنتقىٰ من كتاب مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها» انتقاء: أبي طاهر السلفي الأصبهاني، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير، الناشر: دار الفكر – دمشق سورية، سنة النشر (١٤٠٦هـ).

وهناك تحقيق لعله هو أفضلها: تحقيق ودراسة الدكتور/ عبد الله بن بجاش الحميري، طبع مكتبة الرشد، سنة (٢٠٠٦م).

وننقل بعض الفوائد التي ذكرها محقق مكتبة الرشد عبد الله بجاش عن تحقيق الدكتورة السودانية «سعاد الخندقاوي»:

فقال في مقدمة كتابه (ص١١-١٣): «... ولما بدأت قراءة الكتاب قراءة مستفيد، ناظرًا في التحقيق، فلما أكملت قراءة المجلد الأول خرجت بنتيجة توجب عليَّ تحقيق الكتاب، ورأيت أني إن تركته أثمت، وبقاؤه مخطوطًا دون تحقيق أهون ألف مرة من أن ينتشر بذلك التحقيق المزيف، وذلك للتشويه الذي لحق بالكتاب، سواء في أسانيده أو متونه أو الحكم علىٰ أحاديثه، مع وجود مقدمتين لأستاذين فاضلين زكَّيَا التحقيق، فتوهمت أن هذا فيه تغرير لطلاب العلم ومَن لا خبرة له بمناهج الخرائطي... وأردت أن أتتبع أخطاء المحققين والتنبيه عليها فألفيتها تخرج في

كتاب مفرد، فحبذت إخراجه في كتاب «مستقل» لعل الله تعالىٰ أن يوفق فيقع في أيديهم فيصلحوا ما وقعوا فيه من زلل وتزوير نُسب للبحث العلمي، والحق أن ما ذكرته المحققة للكتاب من ثناء لعملها هو مجرد تسويد للصفحات، والتحقيق فيه كثير من التزوير والجهل المطبق والافتراء في المعلومات.

وقد انتهيت من رصد الأخطاء العلمية للمحققة فوقع في ستمائة صفحة، فالله المستعان، وأنا أعمل علىٰ اختصارها في ضرب أمثلة فقط من أخطائها والتزوير والجهل دون التعرض للتخريج، وهو تحقيق مختل في منهجه روايةً ودراية ومقارنة، إضافة إلىٰ سقط كثير من متون الكتاب، فلا تغرنك تزكية الأستاذين، فهي مجاملة فقط» انتهىٰ.

ومما تمس إليه الحاجة في زماننا الدعوة إلىٰ قيام هيئة علمية لحجب الجناية علىٰ «كتب التراث» وتنقيتها من الشوائب، ومن هب ودب، والرقابة علىٰ التراث من عبث العابثين وجهالة الجاهلين بـ«كتب التراث»، وتقوم هذه اللجنة بمراقبة تحقيقات وكشف زيف بعض من ليس له دراية بفن «التحقيق»، ولعل الشَّيْخ العلامة بكر أبا زيد ذكر ذلك في مبحث خاص، وهو «تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال».

ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يفقهنا في ديننا، ويسخرنا لخدمة كتب التراث، ويسخر لكتب التراث مَن يقوم بحقها، ويغفر لنا ذنوبنا ويستر عيوبنا. والله المستعان.

* **وأيضًا**: ذكرها الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص١٠) عند

تعليقه علىٰ حديث: «ثلاث من كن فيه، استحق ولاية الله وطاعته: حلم أصيل يدفع سفه السفيه عن نفسه، وورع صادق يحجزه عن معاصي الله، وخلق حسن يداري به الناس».

موضوع. أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب الأولياء» (١٠٣/ ١٠ - مجموعة الرسائل) من طريق المعلىٰ بن عيسىٰ: نا نهشل بن سعيد القشيري عن الضحاك بن مزاحم الهلالي عن ابن عباس رفعه.

قلت: وهذا موضوع، آفته (نهشل بن سعيد)، قال الذهبي في «المغني» (٧٠٢/ ٦٦٧٣): «بصري واهٍ، قال ابن راهويه: كان كذابًا». وقال الحافظ: «متروك، وكذبه إسحاق بن راهويه».

والمعلىٰ بن عيسىٰ -وهو: الوزان الرازي- مجهول، قال ابن أبي حاتم: «روىٰ عن نهشل بن سعيد، سمع منه أبي قديمًا في صباه».

وأما ابن حبان، فذكره في «الثقات» (٧/ ٤٩٢ - ٤٩٣) من رواية خالد بن خداش بن عجلان عنه قال: سمعت مالك بن دينار يقول: خلطتُ دقيقي برمادٍ، فأضعفني، ولو قويت عليه، ما أكلت غيرهُ!

ثم أنه منقطع، فإن الضحاك لم يلق ابن عباس.

وقد تعامىٰ عن هذه العلل -وبخاصة الأولىٰ منها- الشيخ عبد الله الغماري، كما هي عادته في أحاديث الفضائل ونحوها، مما له فيها هوىٰ، فإنه اقتصر علىٰ تضعيف إسناده، فقال في أول كتابه «الحجج البينات في إثبات

الكرامات» (ص١١): «وروىٰ ابن أبي الدنيا في «كتاب الأولياء» بسندٍ ضعيف عن ابن عباس رفعه...» فذكره!

وله من مثل هذا التعامي الشيء الكثير، وقد ذكرت له أمثلة أخرىٰ في رسالتي «غاية الآمال في بيان ضعف حديث عرض الأعمال، والرد علىٰ الغماري في تصحيحه إياه بصحيح المقال». وهي تحت يدي لتبييضها، إعدادًا لطبعها قريبًا إن شاء الله تعالىٰ.

ثم إن في الحديث علة أخرىٰ، وهي تفردُّ هذا الكتاب بذكر (ولاية الله) فيه، فقد روي الحديث بنحوه من طريق أخرىٰ دونها، وقد كنت خرجتها في «الروض النضير» تحت حديث علي بن أبي طالب نحوه (٦٨١)، ومنها طريق أخرىٰ عن ابن عباس بلفظ: «ثلاثٌ من لم تكن فيه واحدة منهن، فلا تعتدَّنَّ بشيء من عمله: تقوىٰ تحجزه عن معاصي الله، أو حلم يكف به السفيه، أو خُلُقٌ يعيش به في الناس».

أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١/ ٣٩/ ٢٥ - ٢٤ - تحقيق الدكتورة سعاد): حدثنا أحمد بن موسىٰ المعدل البزار: ثنا ابن أبي الزرد الأيلي: ثنا ياسين بن حماد: ثنا الخليل بن مُرة عن إسماعيل بن إبراهيم عن عطاء عن ابن عباس مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، الخليل بن مرة، قال الذهبي في «المغني»: «ضعفه يحيىٰ بن معين». وجزم الحافظ في «التقريب» بضعفه.

وياسين بن حماد، لم أجد له ترجمة، **ومن غرائب الدكتورة المحققة، أنها**

لما ترجمت له قالت: «ياسين بن حماد بن عبد الله الكلبي من أهل قنسرين، كان أبوه مجهولًا، منكر الحديث، ضعيف الحديث. ترجمته في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٣/ ٦٢٨)»!

ووجه الغرابة ظاهر من ترجمتها لحماد بن عبد الرحمن أبي ياسين، وليس له ذكر في الإسناد، فلا يجوز إعلاله به -كما لا يخفىٰ علىٰ أحد-. ثم ما يدريها أنه ابن حماد هذا، ولم يذكر في ترجمة أبيه، ولا ذكر في الإسناد أنه «قنسريني» أو «كلبي»!

ومن أوهامها: **قولها في ترجمة (أحمد بن موسىٰ المعدل البزار) شيخ الخرائطي: «روىٰ عنه أبو حاتم وقال: هو مجهول، والحديث الذي رواه باطل. ترجمته في «الجرح والتعديل» (١/ ٧٥/ ١٥٥)»!**

وهذا وهم فاحش، فإن الذي في المكان الذي أشارت إليه إنما هو قول ابن أبي حاتم: «كتبت عنه مع أبي، وهو صدوق». وسبب الوهم أنه انتقل بصرها إلىٰ ترجمة (أحمد بن معدان العبدي) التي بعد الأولىٰ، ففيها قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه؟ فقال: هو مجهول...» إلخ.

وثمة وهم آخر، وهو قولها: «روىٰ عنه أبو حاتم»!

فإن هذا ليس له ذكر في أي من الترجمتين!!

❋ ❋ ❋

الشَّيْخ عبد القدوس محمد نذير(١)

ذكره الشَّيْخ الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٨/ ص٢٦-٢٧) (٣٥٣٠) عند تعليقه علىٰ حديث: «النفقة في الحج مثل النفقة في سبيل الله، الدرهم بسبع مئة».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ضعيف» أخرجه البخاري في «التاريخ»، وأحمد (٥/ ٣٥٤)، وابن الأعرابي، وهو ضعيف لجهالة حرب بن زهير، ومثله يزيد بن زهير الضبعي أورده ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، أما ابن حبان فذكره -أيضًا- في «الثقات» وخفي حالهما علىٰ الهيثمي.

وقد عرفت أنهما مترجمان عند البخاري وابن أبي حاتم بما يدل علىٰ جهالتهما، **ولذلك فما أحسن المعلق علىٰ «مجمع البحرين» في تعقبه الهيثمي في حديث أنس إذ قال (٢/ ١٨٢): «قلت: رجال الإسناد كلهم معروفون إلا أن الحسين بن عبد الأول ضعيف، لكن تابعه بن المديني عند البخاري في «تاريخه» فالحديث إسناده حسن»!**

قال الأَلْبَانِي: «كذا قال! وعمدته توثيق ابن حبان! وكأنه تجاهل تساهله في توثيق المجهولين دون الحفاظ النقاد كما هنا!» انتهىٰ.

---

(١) عبد القدوس محمد نذير: باحث بوزارة العدل بالرياض، محقق كتاب «الروض المُربع».

قال العبد الفقير لعفو ربه:

للشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المُعلِّمي اليماني ذهبي العصر رسالة في «التحقيق وتصحيح النصوص» نشرته دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، والشَّيْخ له باع طويل في عالم التحقيق لممارسته هذه المهنة أكثر من خمس وعشرين عامًا في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، وزاد ذلك إقامته في مكتبة الحرم المكي الشريف.

وفي هذه الرسالة تكشف عن الأسباب التي دعت الشَّيْخ إلىٰ تأليف رسالة مستقلة في فن التحقيق.

وفي مقدمة التحقيق (ص١١): لم يضع المُعلِّمي اليماني عنوانًا لرسالته كما سبق آنفًا، فسموها عند الفهرسة: «رسالة فيما علىٰ المتصدين لطبع الكتب القديمة» أخذًا مما جاء في فاتحة الرسالة: «فهذه رسالة فيما علىٰ المتصدين لطبع الكتب القديمة مما إذا وفوا به فقد أدوا ما عليهم من خدمة العلم والأمانة فيه وإحياء آثار السلف علىٰ الوجه اللائق..».

وقال المحقق (ص١٣): «وهذا الوضع هو الذي دعا الشَّيْخ إلىٰ أن يقترح نظامًا لتصحيح الكتب القديمة ونشرها، فقال: «فإذا أراد المتصدي لطبع الكتب القديمة السلامة من مثل هذا والحصول علىٰ الغاية المنشودة من خدمة العلم وحسن السُّمعة، ورواج المطبوعات، فما عليه إلا أن يتبع النظام الآتي إن شاء الله». انظر: (ص١٧) من «رسالته».

قلت: والباحث عبد القدوس محمد نذير له تحقيق «الروض المربع»، ورسالته «أحاديث الجمعة دراسة نقدية وفقهية» وهي أول دراسة علمية نقدية وفقهية في موضوعها، حيث نال درجة الماجستير من جامعة أم القرىٰ سنة (١٣٩٧هـ)، كما أنه نال إعجاب أهل العلم والتحقيق.

وكما لا يخلو كتاب بشر من إصابة وخطأ، والمعصوم من عصمه الله.

* **وأيضًا:** ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص١٠٣٧) عند تعليقه علىٰ حديث: «مَرَّ نبيُّ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وآلِه وَسَلَّمَ- عَلَىٰ قُبُورِ نِسَاءٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ هَلَكُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَسَمِعَهُمْ يُعَذَّبُونَ فِي الْقُبُورِ فِي النَّمِيمَةِ».

منكر بذكر: (النساء)، و: (النميمة).

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٤٤/ ٤٦٢٨) بإسناده الثابت عن ابن لهيعة عن أسامة بن زيد عن أبي الزبير عن جابر قال:... فذكره، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن أسامة بن زيد إلا ابن لهيعة».

قلت: وهو ضعيف؛ لسوء حفظه، وقد خلط في هذه القصة؛ فذكر فيها: (النساء)، و: (النميمة)؛ فكأنه اشتبه عليه بحديث ابن عباس: أن رسول الله ﷺ مر بقبرين [جديدين] فقال: «**إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير؛ بلىٰ إنه كبير، أما أحدهما؛ فكان يمشي بالنميمة، وأما الآخر؛ فكان لا يستتر من بوله**». رواه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في «الإرواء» (١/ ٣١٣ – ٣١٤).

قلت: فخلط بين من مات في الإسلام وعذب بالنميمة، وبين من مات في

الشرك والجاهلية، وجعل سبب تعذيبهم إنما هو بسبب النميمة! وهذا من تخاليط ابن لهيعة العجيبة التي تؤكد ما ترجمه به غير ما واحد من الحفاظ بالضعف وسوء الحفظ، علىٰ تفصيل معروف في ترجمته من كتب الرجال، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٥٥)؛ لكنه ألان القول فيه، فقال: «وفي إسناده ابن لهيعة، وفيه كلام»!

علىٰ أنه يمكن الحمل علىٰ شيخه أسامة بن زيد -إن كان هو: ابن أسلم العدوي-؛ فإنه ضعيف -أيضًا- من قبل حفظه، لكن يحتمل أن يكون شيخه هذا هو: أسامة بن زيد الليثي، وهو خير من الذي قبله، وقد فرق بينهما في المرتبة الحافظ فقال في الأول: «ضعيف». وفي هذا: «صدوق يهم». ولم يتبين لي أيهما المراد هنا.

ولا مجال لإعلال الحديث بعنعنة أبي الزبير؛ فقد صرح بالتحديث في رواية ابن جريج عنه بهذه القصة وأتم منها، وليس فيها التخليط المشار إليه آنفًا، وقد خرجت حديث ابن جريج في «الصحيحة» (٣٩٥٤).

إذا عرفت هذا؛ فمن الغرائب والعجائب أن يميل الحافظ أبو موسىٰ المديني إلىٰ تقوية هذا الحديث وتأويله إياه تأويلًا مستنكرًا، مع إشارته إلىٰ إعلاله بابن لهيعة، فقال الحافظ في «الفتح» (١/ ٣٢١): «قال أبو موسىٰ: هذا -وإن كان ليس بقوي؛ لكن- معناه صحيح؛ لأنهما لو كانا مسلمين؛ كان لشفاعته (إلىٰ أن تيبس الجريدتان) معنىٰ، ولكنه لما رآهما يعذبان؛ لم يستجز -للطفه وعطفه- حرمانهما من إحسانه؛ فشفع لهما إلىٰ المدة المذكورة».

قلت: فحمل أبو موسىٰ هذا الحديث المنكر علىٰ حديث ابن عباس المتقدم الصحيح؛ فزعم أن القصة واحدة، ومما تقدم تعلم بطلان ذلك.

فالمذكوران في حديث ابن عباس مسلمان ماتا في الإسلام -كما تقدم-، بخلاف ما في حديث الترجمة؛ فقد ماتا في الجاهلية، وهم يعذبون علىٰ كفرهم، وإلىٰ ذلك مال الحافظ في «الفتح»، **ولم يتنبه لهذا التحقيق الأخ الفاضل عبد القدوس بن محمد في تعليقه علىٰ «مجمع البحرين» (٢/ ٤٤٣)! فلم يفرق بين هذا الحديث المنكر وبين حديث ابن جريج الصحيح المشار إليه آنفًا برواية أحمد!**

ثم رأيت ابن لهيعة قد روىٰ الحديث عن أبي الزبير مثل رواية ابن جريج، قال: عن أبي الزبير: أنه سأل جابرًا عن عذاب القبر؟ فقال:... فذكره.

أخرجه الشجري في «الأمالي» (٢/ ٣٥٣)، وهو من رواية أبي عبد الرحمن قال :حدثنا ابن لهيعة؛ وأبو عبد الرحمن هذا -هو: عبد الله بن يزيد المقرئ المصري، وهو-: من العبادلة الذين صحح العلماء حديثهم عن ابن لهيعة، فإذا صح السند إلىٰ أبي عبد الرحمن؛ فيكون ابن لهيعة قد حدث بالحديث قبل أن يضطرب حفظه علىٰ الصواب، ثم بعد ذلك رواه؛ وفيه ما عرفت من النكارة. والله أعلم.

تنبيه: وقع الحديث في «الفتح» بإسقاط لفظة: (نساء)، وبزيادة لفظة: (البول) في الجملة الأخيرة؛ فلا أدري أهو سهو منه أو من أبي موسىٰ المديني الذي نقله عنه؟ أم هي رواية وقعت له، ولكنه لم يذكر من خرجها.

❋ ❋ ❋

الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي عفا اللّٰه عنا وعنه(١)

ذكره الشَّيْخ الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٨/ ص١٢٨-١٢٩) (٣٦٣٧):

في ثنايا تعليقه علىٰ حديث رواه ابن ماجه، وابن الجوزي في «العلل المتناهية»، وابن عدي، والبيهقي في «الشعب»، وأبو نعيم في «جزء من الأمالي» من طريق أنس مرفوعًا: «رأيت ليلة أُسري بي مكتوبًا علىٰ باب الجنة: الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر، فقلت لجبريل: ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده شيء، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة».

(١) محمد سعيد رمضان البوطي، عالم سوري متخصص في العلوم الإسلامية، ومن المرجعيات الدينية الهامة علىٰ مستوىٰ العالم الإسلامي، وُلد عام ١٣٤٧ هـ١٩٢٩/ م، لما بلغ من العمر أربعة سنوات هاجر مع والده ملا رمضان البوطي إلىٰ دمشق في عام١٩٣٣ م بسبب اضطهاد أتاتورك، وانتشار الفكر الكمالي، تأثر البوطي منذ صغره بوالده الشيخ ملا رمضان الذي كان بدوره عالم دين وأحد شيوخ الصوفية، فقد كان والده معلّمه الأوحد، قُتل البوطي يوم الخميس ٢١ مارس من عام ٢٠١٣ الموافق ٩ جمادىٰ الأولىٰ من عام ١٤٣٤ هـ، وذلك أثناء إعطائه درسًا دينيًّا في مسجد الإيمان بحي المزرعة في دمشق.

من مؤلفاته: «المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني»، «نقد أوهام المادية الجدلية»، «الإسلام والعصر، تحديات وآفاق»، «الجهاد في الإسلام: كيف نفهمه وكيف نمارسه»وغير ذلك.

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ضعيف جدًّا» وفيه خالد بن يزيد بن أبي مالك، وقد اتهمه ابن معين، وأبوه ضعيف من قبل حفظه، وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا لا يصح، قال أحمد: خالد ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة».

وعند الطبراني في «الكبير» مختصرًا بلفظ: «دخل رجل الجنة فرأىٰ علىٰ بابها مكتوبًا: الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر»، ثم خرجته في «الصحيحة» (٣٤٠٧).

ولفظه في «الجامع»: «دخلت الجنة فرأيت علىٰ بابها: الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر... الحديث».

وذكره بنحو هذا اللفظ وبتمامه الدكتور البوطي في كتابه «قبس من نور محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (١٧٠١) مَعزُوًّا للطبراني -أيضًا- وقلَّده في ذلك المسمىٰ عز الدين بليق في كتابه «منهاج الصالحين» (٨٤٩)، وكم في هذين الكتابين من أوهام وأكاذيب وأحاديث ضعيفة وموضوعة! انتهىٰ.

* وأيضًا: ذكره الشَّيْخ الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٥٠٠) عند تعليقه علىٰ حديث: «كان يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ سِتَّ عَشْرَةَ رَكْعَةً سِوَىٰ الْمَكْتُوبَةِ».

منكر. أخرجه عبد الله بن أحمد في «زياداته علىٰ مسند أبيه» قال (١/ ١٤٥-١٤٦): ثنا أبو عبد الرحمن بن عمر: ثنا عبد الرحيم -يعني: الرازي- عن العلاء بن المسيب عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال:... فذكره.

حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر: أخبرنا عبد الرحيم الرازي عن

زكريا بن أبي زائدة والعلاء بن المسيب عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة قال: أَتَيْنَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه فَقُلْنَا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَلَا تُحَدِّثُنا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: تَطَوُّعِهِ؟ فَقَالَ:... فذكره؛ إلا أنه قال: «من النهار».

قلت: وهذا هو الصواب المحفوظ عن أبي إسحاق، وهو: عمرو بن عبد الله السَّبيعي، كذلك رواه عنه جماعة من الثقات، منهم سفيان الثوري، وشعبة، وصرح هذا بسماع أبي إسحاق من عاصم بن ضمرة، وفيه تفصيل الركعات؛ ولذلك كنت خرجته في «الصحيحة» (٢٣٧)، فقوله فِي حَدِيثِ الترجمة: «من الليل» وَهم، تبادر لي أنه من العلاء بن المسيب؛ لتفرده بهذا اللفظ دون قرينه زكريا بن أبي زائدة في رواية عبد الله الثانية؛ فإن العلاء هذا مع كونه ثقة من رجال الشيخين، فقد قال الحافظ فيه: «ثقة، ربما وَهِم».

لكن لما رأيته قد تابعه أبو عوانة؛ رجعت عما تبادر لي، فقال عبد الله - أيضًا-(١/ ١٤٥): «حدثني العباس بن الوليد: ثنا أبو عوانة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة قال: سئل علي رضي الله عنه عن صلاة رسول الله ﷺ؛ قال:... فذكره».

وهذا إسناد رجاله ثقات أيضًا، وأبو عوانة اسمه: الوضاح اليشكري، وهو ثقة ثبت، فالخطأ من غير العلاء لهذه المتابعة القوية، فمن هو؟

فأقول: الذي يغلب علىٰ ظني أنه من تخاليط أبي إسحاق السبيعي؛ فإنه كان اختلط، ومن المعلوم أن رواية سفيان وشعبة عنه قبل الاختلاط؛ ولذلك رجحت الرواية الثانية علىٰ الأولىٰ من روايتي العلاء لموافقتها لروايتهما كما تقدم، والله أعلم.

وإن مما يؤكد نكارة حديث الترجمة، أن أكثر ما صح عنه ﷺ من عدد ركعاته في صلاة الليل، إنما هو ثلاث عشرة ركعة، كما في «الصحيحين» من حديث عائشة وابن عباس، وصح عنها نفي الزيادة علىٰ إحدىٰ عشرة ركعة، وقد جمع العلماء بين الروايتين بوجوه معروفة، يراجعها من شاء في «الفتح» (٢/ ٤٨٣) و(٣/ ٢٠ - ٢١)، وقد ذكرت شيئًا من ذلك في بعض كتبي مثل «مختصر الشمائل» (ص١٤٧).

وإن من جهل الشَّيْخ الصابوني الحلبي أنه عارض بهذا الحديث المنكر الأحاديث الصحيحة المشار إليها آنفًا! مع سكوته عن بيان حال إسناده، وهو اللائق به لجهله.

ومما يدلك عليه قوله في «هديه» (ص١١٦/ الطبعة القطرية) في تخريجه:

«روىٰ أحمد في زياداته علىٰ «المسند» عن علي...»!

وكذا في طبعات أخرىٰ، فهو لبالغ جهله لا يفرق بين «المسند» الذي لأحمد، وبين «الزيادات علىٰ المسند» التي هي لعبد الله بن أحمد!!

ورجائي من بعض القراء الكرام أن لا يثقل عليهم وصفي لهذا الرجل بما فيه من الجهل، فهو ما يستحقه من الوصف بما هو عليه، بينما هو يرمي المتمسكين بالسنة والأحاديث الصحيحة بكل باقعة، ويخالف قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ﴾ [الحجرات:١١]؛ فيصفهم في «هديه» (ص٣٥) بـ«**المتسلفين**» **تقليدًا منه لذاك الدكتور المعروف بـ«البوطي» هداهم الله إلىٰ اتباع السنة وعلىٰ منهج السلف الصالح.**

وذكره الأَلْبَانِي -أيضًا- في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص١٠١٠) عند تعليقه علىٰ حديث: «يَا أَبَا مُوَيْهِبَةَ! إِنِّي قَدْ أُمِرْتُ أَنْ أَسْتَغْفِرَ لِأَهْلِ هذا الْبَقِيعِ، فَانْطَلِقْ مَعِي. قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْمَقَابِرِ، لِيَهْنِئْ لَكُمْ مَا أَصْبَحْتُمْ فِيهِ مِمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ فِيهِ، أَقْبَلَتِ الْفِتَنُ كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يَتْبَعُ آخِرَهَا أَوَّلُهَا، الْآخِرَةُ شَرٌّ مِنَ الْأُولَىٰ.

يَا أَبَا مُوَيْهِبَةَ! إِنِّي قَدْ أُوتِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الدُّنْيَا وَالْخُلْدَ فِيهَا، ثُمَّ الْجَنَّةَ، فَخُيِّرْتُ بَيْنَ ذَلِكَ، وَبَيْنَ لِقَاءِ رَبِّي وَالْجَنَّةِ، قَالَ: فقُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي! فَخُذْ مَفَاتِيحَ خزائنِ الدُّنْيَا وَالْخُلْدَ فِيهَا، ثُمَّ الْجَنَّةَ. قَالَ: لَا وَاللهِ يَا أَبَا مُوَيْهِبَةَ! لَقَدِ اخْتَرْتُ لِقَاءَ رَبِّي وَالْجَنَّةَ».

ضعيف. أخرجه ابن إسحاق في «السيرة» (٤/ ٣٢٠)، ومن طريقه البخاري في (كنىٰ التاريخ) (٧٣ - ٧٤)، والدارمي (١/ ٣٦ - ٣٧)، والدولابي في «الكنىٰ» (١/ ٥٧)، والحاكم (٣/ ٥٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٦٢ - ١٦٣)، وأحمد (٣/ ٣٨٩)، والبزار (١/ ٤٠٨/ ٨٦٣) -مختصرًا-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٣٤٦ - ٣٤٧) -بتمامه-، كلهم من طريق ابن إسحاق قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْعَبْلِيُّ عن عُبَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ -مَوْلَىٰ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ- عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي مُوَيْهِبَةَ مَوْلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَقَالَ:... فذكره، وزاد: ثُمَّ اسْتَغْفَرَ لِأَهْلِ الْبَقِيعِ ثُمَّ انْصَرَفَ. فَبدأ بِرَسُول اللهِ ﷺ وَجَعُه الَّذِي قبَضَهُ اللهُ فِيه.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم، إلا أنه عجب بهذا الإسناد، فقد حدثناه...» ثم ساق إسناده من طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال: حدثني عبد الله بن ربيعة عن عبيد بن عبد الحكم عن عبد الله بن عمرو بن العاص... نحوه. وسكت عنه الذهبي، وهو متعقب من وجوه:

الأول: أن تصحيحه إياه علىٰ شرط مسلم وَهَمٌ، لسببين:

أحدهما: أنه وقع عنده شيخ ابن إسحاق: (عبيد الله بن عمر بن حفص) وهو العُمَري المصغر، وهو وهم منه أو من أحد رواته، لمخالفته لما في «السيرة»، ولكل المصادر المذكورة، فإنه فيها -كما رأيت-: (عبد الله بن عمر)، أي: المُكبَّر، وهذا ضعيف، وذاك (الصغير) ثقة.

وإن مما يؤكد الوهم عنده من طريق عمر بن عبد الوهاب الرياحي، وهي عند البيهقي -أيضًا- (٧/ ١٦٣) لكن قال: (عبد الله بن عمر) فوافق رواية الجماعة.

والآخر: أن عبيد بن جبير، وقع عنده: (عبيد بن حنين)، وكذلك وقع في بعض المصادر المذكورة كالبخاري وغيره، فتوهم الحاكم أنه: (عبيد بن حنين المدني أبو عبد الله) وليس به، فإن هذا مولىٰ آل زيد بن الخطاب، وهو ثقة من رجال الشيخين، هذا الذي أظن، فإن كان غير ذلك، فهو وهم أيضًا؛ لأنه وثقه وجعله من رجال مسلم، وهو غير معروف البتة إلا في هذه الرواية، وقد اضطربوا فيها علىٰ وجوه سأذكر بعضها، ومن ذلك اختلافهم في ضبط اسم والد (عبيد) هذا، فقيل: (جبير) -كما تقدم-، وقيل: (حنين) -كما ذكرت قريبًا-، وقيل:

(عبد الحكم) -كما مضىٰ آنفًا في رواية يونس بن بكير- عند الحاكم، وفي نقل الحافظ عنه في «الإصابة»: (أبو الحكم)، وقال: «كذا فيه، والصواب: (عبيد مولىٰ أبي الحكم)، كما تقدم».

ومن تخاليط (الدكتور) البوطي قوله في كتابه «فقه السيرة» (ص٣٣٤ - دار الفكر) في الحاشية: «رواه ابن إسحاق وابن سعد وأحمد في «مسنده»، وروىٰ نحوه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة»!

أقول: **ليس عند هؤلاء الثلاثة ولا حرف واحد من حديث عائشة، بل هو حديث تفرد به أبو مويهبة من بين الصحابة، فعزوه لحديث عائشة خطأ فاضح واضح من أخطاء الدكتور الكثيرة، التي كنا قد كشفنا عن كثير منها في نقدي إياه، ولكنه يأبىٰ ويستكبر، ولا يرجع إلىٰ الصواب!**

وها هو الآن لا يكتفي بسوقه لحديث أبي مويهبة موهمًا القراء صحته بعزوه -أولًا- إياه في صلب الكتاب لابن إسحاق وابن سعد! وأعاده في التعليق مضيفًا إليه ذاك العزو الباطل!!

تنبيه: من تناقض الهيثمي في تخريج هذا الحديث أنه قال في «الجنائز» (٣/ ٥٩): «رواه أحمد مطولًا، ويأتي -إن شاء الله- في (الوفاة) في (علامات النبوة)، ولفظه عند البزار...». فذكره، وهو مختصر -كما سبقت الإشارة إلىٰ ذلك-، وقال عقبه: «وإسناد أحمد والبزار ضعيف» فأصاب. وفي (الوفاة) قال (٩/ ٢٤): «رواه أحمد والطبراني بإسنادين، ورجال أحدهما ثقات». انتهىٰ.

قلت: **وكتاب الأَلْبَانِي** رَحِمَهُ اللَّهُ **في الرد علىٰ الدكتور البوطي مطبوع بعنوان «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد علىٰ جهالات الدكتور البوطي في كتابه فقه السيرة»**، والله أعلم.

* **وأيضًا:** ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٥٠٢) عند تعليقه علىٰ حديث: «كان يُصَلِّي مِن اللَّيْلِ سِتَّ عَشْرَةَ رَكْعَةً سِوَىٰ الْمَكْتُوبَةِ».

منكر.

أخرجه عبد الله بن أحمد في «زياداته علىٰ مسند أبيه» قال (١/ ١٤٥- ١٤٦): ثنا أبو عبد الرحمن بن عمر: ثنا عبد الرحيم -يعني: الرازي- عن العلاء ابن المسيب عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال:... فذكره.

حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر: أخبرنا عبد الرحيم الرازي عن زكريا ابن أبي زائدة والعلاء بن المسيب عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة قال: أَتَيْنَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقُلْنَا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَلَا تُحَدِّثُنَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ تَطَوُّعِهِ؟ فَقَالَ:... فذكره؛ إلا أنه قال: «من النهار».

قلت: وهذا هو الصواب المحفوظ عن أبي إسحاق، وهو: عمرو بن عبد الله السَّبيعي، كذلك رواه عنه جماعة من الثقات، منهم سفيان الثوري، وشعبة، وصرح هذا بسماع أبي إسحاق من عاصم بن ضمرة، وفيه تفصيل الركعات؛ ولذلك كنت خرجته في «الصحيحة» (٢٣٧)، فقوله فِي حَدِيثِ الترجمة: «من الليل» وهم، تبادر لي أنه من العلاء بن المسيب لتفرده بهذا اللفظ

دون قرينه زكريا ابن أبي زائدة في رواية عبد الله الثانية؛ فإن العلاء هذا مع كونه ثقة من رجال الشيخين، فقد قال الحافظ فيه: «ثقة، ربما وهم».

لكن لما رأيته قد تابعه أبو عوانة؛ رجعت عما تبادر لي، فقال عبد الله -أيضًا- (١/ ١٤٥): حدثني العباس بن الوليد: ثنا أبو عوانة عن أبي إسحاق عن عاصم ابن ضمرة قال: سئل علي رضي الله عنه عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال:... فذكره.

وهذا إسناد رجاله ثقات أيضًا، وأبو عوانة اسمه: الوضَّاح اليشكري، وهو ثقة ثبت، فالخطأ من غير العلاء لهذه المتابعة القوية، فمن هو؟

فأقول: الذي يغلب علىٰ ظني أنه من تخاليط أبي إسحاق السبيعي؛ فإنه كان اختلط، ومن المعلوم أن رواية سفيان وشعبة عنه قبل الاختلاط؛ ولذلك رجحت الرواية الثانية علىٰ الأولىٰ من روايتي العلاء؛ لموافقتها لروايتهما كما تقدم، والله أعلم.

وإن مما يؤكد نكارة حديث الترجمة، أن أكثر ما صح عنه صلى الله عليه وسلم من عدد ركعاته في صلاة الليل، إنما هو ثلاث عشرة ركعة، كما في «الصحيحين» من حديث عائشة وابن عباس، وصح عنها نفي الزيادة علىٰ إحدىٰ عشرة ركعة، وقد جمع العلماء بين الروايتين بوجوه معروفة، يراجعها من شاء في «الفتح» (٢/ ٤٨٣ و٣/ ٢٠ - ٢١)، وقد ذكرت شيئًا من ذلك في بعض كتبي مثل «مختصر الشمائل» (ص١٤٧).

وإن من جهل الشيخ الصابوني الحلبي أنه عارض بهذا الحديث المنكر

الأحاديث الصحيحة المشار إليها آنفًا! مع سكوته عن بيان حال إسناده وهو اللائق به لجهله، ومما يدلك عليه قوله في «هديه» (ص١١٦/ الطبعة القطرية) في تخريجه: «روىٰ أحمد في زياداته علىٰ «المسند» عن علي...»!

وكذا في طبعات أخرىٰ، فهو لبالغ جهله لا يفرق بين «المسند» الذي لأحمد، وبين «الزيادات علىٰ المسند» التي هي لعبد الله بن أحمد!!

ورجائي من بعض القراء الكرام أن لا يثقل عليهم وصفي لهذا الرجل بما فيه من الجهل، فهو ما يستحقه من الوصف بما هو عليه، بينما هو يرمي المتمسكين بالسنة والأحاديث الصحيحة بكل باقعة، ويخالف قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ﴾ [الحجرات:١١]؛ **فيصفهم في «هديه» (ص٣٥) بـ«المتسلفين» تقليدًا منه لذاك الدكتور المعروف بـ«البوطي» هداهم الله إلىٰ اتباع السنة وعلىٰ منهج السلف الصالح.**

قال مقيده عفا الله عنه:

والدكتور محمد سعيد البوطي معروف بكرهه الشديد للدعوة السلفية المباركة ودعاتها، يعبر عنها بصراحة في مؤلفاته وافترائه وتهويله علىٰ خصومه وحرصه علىٰ البروز والظهور.

ذكره الشَّيْخ مشهور حسن آل سلمان في كتابه «كتب حذر منها العلماء» المجلد الأول (ج١/ ص١٧٧) فقال متحدثًا عن كتابه «اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية» لمحمد سعيد البوطي:

فقال: رسالة فيها خطأ وباطل، وحشيت بالتحريف والتزوير، وامتلأت بالجهل الفاحش والتضليل، وصورت الدعوة السلفية علىٰ غير حقيقتها، ومليئة بالافتراء عليها، وهي تدعو إلىٰ وجوب التقليد، وتقلل -بل تمسح- من ضرورة الاستدلال بالنصوص في المسائل الفقيهة، إذ فيها وجوب اتباع إمام من الأئمة علىٰ ما يفهم من المتبادر من لفظة (المذهبية) إلا أن شيخنا الأَلْبَانِي قال: «فلما ناقشته في هذا العنوان وغيره تبين أنه يعني غير ما يفهمه كل مسلم اليوم من لفظة (المذهبية)، فإنه قال: «هي أن يلتزم الرجل الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد إمامًا ما سواء تعدد هذا الإمام أم لم يتعدد» وبذلك هدم رسالته كلها».

وقال -أيضًا- في (ج١/ ص٢٠٦) في ثنايا حديثه علىٰ كتاب «السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي» لمحمد سعيد البوطي:

عنوان هذا الكتاب غريب، إذ يوحي إنكار أن يكون للسلف مذهب ومنهج، ومضمونه أغرب من عنوانه، حيث يقول فيه: «إن التمذهب بالسلفية بدعة»!! وفيه شن حملة علىٰ السلفيين وما حمله علىٰ ذلك -حتىٰ تناولت القدامىٰ من أئمة الدعوة، كشيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام محمد بن عبد الوهاب- كراهيته للبدعة؛ لأنه يؤيد في هذا الكتاب كثيرًا من البدع، كالأذكار الصوفية المبتدعة، والدعاء الجماع بعد الصلاة وغيرها.

وقد انبرىٰ الشَّيْخ صالح الفوزان -حفظه الله ورعاه- إلىٰ كشف هفوات هذا الكتاب وأخطائه في كتيب جيد بعنوان: «نظرات وتعقيبات علىٰ ما في كتاب السلفية

لمحمد بن سعيد رمضان البوطي من الهفوات» وهو مطبوع، ذكر فيه واحدًا وأربعين تعقيبًا، وللشيخ المنفيخي -أيضًا- ردود علىٰ هذا الكتاب نشرت في مجلة «الجامعة السلفية» وفي مجلتنا «الأصالة» العدد الثالث عشر. انتهىٰ.

قلت -العبد الفقير لعفو ربه-:

وقد انبرىٰ -أيضًا- الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض كتبه وتعليقاته إلىٰ كشف عوار وهفوات وطامات وأخطاء محمد سعيد البوطي في تعليقاته علىٰ كتاب «فقه السيرة» للبوطي، فانظر إلىٰ تعليق الشَّيْخ علىٰ كتابه.

وكثرة الردود علىٰ الدكتور البوطي لشنه حملته علىٰ الدعوة السلفية، ومن علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الحديث والأثر، ولكل قوم وارث، فما زال أهل البدع يرمون أهل السنة (السلفية) بوابل من التهم، والله المستعان.

فائدة: «ذكر المقري في قواعده» (١/ ٣٤٩):

«حذر الناصحون من أحاديث الفقهاء، وتحميلات الشيوخ، وتخريجات المتفقهين، وإجماعات المحدثين، وقال بعضهم: احذر أحاديث عبد الوهاب والغزالي، وإجماعات ابن عبد البر، واتفاقات ابن رشد، واحتمالات الباجي، واختلاف اللخمي» انتهىٰ.

❋ ❋ ❋

الشيعي
عبد الحسين شرف الدين الموسوي[(١)]

ذكره الشَّيْخ الألْبَانِي رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج٨/ ص١٨٧):

في ثنايا تعليقه على حديث برقم (٣٧٠٦): «سمى هارون ابنيه: شبرًا وشُبيرًا، وإني سميت ابني الحسن والحسين، كما سمى به هارون ابنيه».

قال الألْبَانِي: إسناده ضَعيف جدًّا. أخرجه الطبراني في «الكبير»، والبخاري في «التاريخ»، والديلمي، وفيه برذعة بن عبد الرحمن، قال الذهبي في «الضعفاء»: «منكر الحديث بمرة».

عمرو بن حريث مجهول، كما قال ابن عدي رحمه الله، قال البخاري عقبه:

---

(١) عبد الحسين بن شرف الدين الموسوي، العاملي، عالم، فقيه، مجتهد.

ولد في الكاظمية في العراق سنة ١٨٧٣ ميلادي (١٢٩٠هجرية)، وأخذ عن طائفة من علماء العراق، وقدم لبنان، ورحل إلى الحجاز ومصر ودمشق وإيران، وعاد إلى لبنان فكان مرجع الطائفة الشيعية، وأسس الكلية الجعفرية بصور.

من آثاره: «المراجعات» وهي أسئلة وجهها سليم البشري إلى المترجم فأجاب عليها، «أبو هريرة»، «الشيعة والمنار».

توفي في مدينة صور سنة (١٩٥٧) ميلادي (١٣٧٧) هجرية.

انظر: «معجم المؤلفين» (٥/ ٨٧)، «نقباء البشر في القرن الرابع عشر»، لآغا بزرك الطهراني، «أعيان الشيعة» محسن الأمين، «كملة أمل الآمل» حسن الصدر.

«إسناده مجهول».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وفي معناه ما أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٢٣)، وابن حبان (٢٢٢٧)، والحاكم (٣/ ١٦٥)، وأحمد (١/ ٩٨)، والطبراني (١/ ١٠٠) عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ عن علي قال: «لما ولد الحسن سميته حربًا، فجاء رسول الله فقال: أروني ابني، ما سميتموه؟ قال: قلت: حربًا، قال: بل هو حسن، فلما لد الحسين سميته حربًا؟ فجاء رسول الله ﷺ فقال: أروني ابني، ما سميتموه؟ قال: قال قلت: حربًا؟ قال: بل هو حسين. ثم قال: سميتهم بأسماء ولد هارون: شبر وشبير ومشبر».

قال الحاكم: «صحيح الإسناد».

ثم أخرجه الطيالسي والحاكم من طريقين آخرين عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ، قال الحاكم: «صحيح الإسناد» وسكت الذهبي!

وهذا منهم عجيب!!

فإن هانئًا هذا لم يرو عنه غير أبي إسحاق وحده، ولازِمه أنه مجهول، وهذا ما صرح به الإمام ابن المديني كما صرح بذلك الذهبي نفسه وغيره، قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يعرف، وأهل العلم بالحديث لا يثبتون حديثه لجهالة حاله» كما في «التهذيب» فلا ينفعه بعد ذلك قول النسائي فيه: «لا بأس به».

تنبيه: ادعىٰ الشَّيْخ عبد الحسين الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص١٤٥) أن الحاكم صحح هذا الحديث علىٰ شرط الشيخين، مشيرًا إلىٰ الجزء الثالث

والصفحتين السابقتين، وهذا كذب، فإنه ليس فيهما إلا التصحيح المطلق الذي ذكرنا، وإنما صرحت بالتكذيب ولم أقتصر علىٰ قولي: «خطأ» كما هو الواجب عادة؛ لأني بلوت عليه الكذب المذكور في غير ما حديث واحد، انظر إلىٰ حديث برقم (٤٨٩٢).

قال العبد الفقير لعفو ربه:

انبرىٰ في الرد علىٰ هذا الشيعي عبد الحسين الموسوي الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقتطفات من هذه «السِّلْسِلَة» في تعليقه علىٰ بعض من الأحاديث الضَّعِيفَة والموضوعة التي احتج بها في كتابه «المراجعات» الذي حشاه بالأحاديث الضَّعِيفَة والموضوعة.

وقد أُلِّفت كتب في الرد علىٰ كتاب الشيعي عبد الحسين الموسوي «المراجعات»، ومنها كتاب «البينات في الرد علىٰ أباطيل المراجعات» في أجزاء، لمؤلفه الفاضل/ محمود الزعبي، حيث رد علىٰ مجمل ما في «المراجعات» وبين ما فيه من ضلالات.

حيث ذكر المؤلف في «مقدمة التحقيق» (ص٥-٨):

«يعتبر كتاب «المراجعات» من أهم كتب الرافضة التي عرض فيها مؤلفه عبد الحسين الموسوي مذهبه -مذهب الرفض- بصورة توهم الكثير من أهل السنة بصدق ما جاء فيها، لاسيما أولئك الذين لم يسبق لهم معرفة عقيدة الرافضة وأصولهم وأساليبهم الخبيثة الماكرة، والتي ترتكز علىٰ الأدلة الكاذبة

الموضوعة والتلاعب بالأدلة الصحيحة، سواء بالزيادة فيها أو الإنقاص منها.

يزعم الموسوي أن كتابه هذا -«المراجعات»- جاء تسجيلًا تمَّت بينه وبين شيخ الأزهر لعام (١٣٢٩هـ) الشَّيْخ سليم البشري -رحمه الله تعالىٰ- والتي جاءت بعد تفكير طويل منه ينبعث من هم وغم وأسًىٰ علىٰ ما يراه من خصومة بين المسلمين، وحرص منه علىٰ السعي لقطع دابر الشغب بينهم، حتىٰ جمعه مع شيخ الأزهر ليبث له ما في نفسه من خواطر فيبادله تلك المشاعر.. ألا وهي جمع كلمة الشيعة والسنة.

ولما كانت هذه المراجعات لا أصل لها من الصحة، بل هي محض كذب وافتراء، ولما مرَّ علىٰ ظهور هذا الكتاب قرابة الثلاثين عامًا، ولم نجد أحدًا من علماء السنة قد رد علىٰ هذه المراجعات المكذوبة جملة وتفصيلًا، ولما كان هذا الكتاب قد أثَّر في بسطاء المسلمين وعامتهم جهلًا منهم بعقيدة الرافضة وأصولهم المخالفة لأصول الإسلام الثابتة في الكتاب والسنة الصحيحة، وظنًّا منهم بصدق هذه المراجعات، غير مدركين تدليس وكذب صاحبها، حيث أظهر موافقة شيخ الأزهر علىٰ كل ما عرضه من أدلة مكذوبة، وفي الوقت نفسه لم يجدوا من يكشف لهم كذب هذه المراجعات، ويبين لهم ما اشتملت عليه من زيغ وضلال». انتهىٰ.

قلت: يتبين لنا فيما سبق أن الرافضة يبيحون الكذب لنصرة مذهبهم ويجعلونه دينًا لهم، لذا قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أكذب الطوائف الرافضة».

وهنا في كتاب «المراجعات» للشيعي عبد الحسين الموسوي الذي دفعه إلىٰ تأخير طباعة كتابه ونشر مراجعاته -كما يزعم- أن الوقت غير مناسب لذلك، فلما مات شيخ الأزهر الذي كذب عليه وقوَّله ما لم يقل، ومات -أيضًا- بعض أقرانه، ونسي الأحياء أمرَ هذه المراجعات، لِما فيها من ضلالات وموبقات، اطمأن الموسوي وسارع لنشر ونفْث سمومه، ونشر أباطيله، وما ذلك إلا كذب وضلال علىٰ شيخ الأزهر، كما بين الشَّيْخ «محمد الزعبي» في مقدمة كتابه «البينات في الرد علىٰ أباطيل المراجعات».

ومما لمسته في «مراجعاته» محاولة منه «التقريب بين السنة والشيعة» بشتىٰ الطرق، وأن ليس هناك خلاف في الأصول بينهم... وكما يرجو من خلال كتابه «المراجعات» أن يُحدث إصلاحًا وتغييرًا لِلَمِّ الشَّمْل وصلاح النفوس، وقد جهد في إخراجه علىٰ النحو الأكمل من كل جهة وصوب، وعنَّىٰ فيه بالسنن الصحيحة والنصوص الصريحة -كما زعم- وما هي إلا محاولة لدس السم في العسل، ومحاولة توهيم العوام لما يحتويه كلامه من كذب وتدليس وغش علىٰ عباد الله، ومحاولة إيهام وتضليل وإضرار وتدليس.

ويكفي اللبيب إشارة أن بدايته كذب، وسبب مراجعاته -كما ادعىٰ- التي نسبها إلىٰ شيخ الأزهر مكذوبة عليه، أو مشكوك في نسبتها إليه، واستدراكه وتتبعه مشكوك فيها.

وكذلك نقولاته واستشهاده بصورة واضحة من «نهج البلاغة»، وكما لا

يخفىٰ علىٰ عاقل ولا علىٰ طالب عِلم ما فيه من كذب علىٰ أمير المؤمنين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه ما فيه من التناقضات والأشياء الركيكة.

لذا قال الشَّيْخ «محمود الزعبي» (ص٣٦):

«العجب كل العجب من الشَّيْخ محمد محيي الدين عبد الحميد، فإنه لما ساق حجج المتشككين في نسبة «نهج البلاغة» إلىٰ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يتعرض لقضية السند أبدًا، مع أنه كان ينبغي أن يتعرض لهذه القضية أوَّلًا، فإذا صح السند نظرنا إلىٰ المتن». انتهىٰ.

وهناك كتاب آخر قام مؤلفه بالرد علىٰ كتاب «المراجعات»، وقد وجدته قد فنَّد فيه شُبَه المزعوم عبد الحسين الموسوي، وقد سماه «الحجج الدامغات لنقد كتاب المراجعات» لمؤلفه: أبي مريم بن محمد الأعظمي. وكما ذكر مؤلفه في مقدمته (ص٧): «غالب الظن أن المناظرة بينه وبين شيخ الأزهر الذي يمثل جانب أهل السنة، أنها مناظرات مزعومة غير حقيقية».

وقال في مقدمة الكتاب (ص٧): «ثم رأيت كتابًا للدكتور أحمد محمد التركماني بعنوان: «تعريف بمذهب الشيعة الإمامية» نقل فيه شيئًا من أقوال صاحب «المراجعات» ورد عليها، وقد أفدت منه، وكان فيما قاله لبيان كذب هذه المناظرات وتزييفها (ص٩٩-١٠٠).

وقال (ص٨): «ومن أجل ذلك اهتممت بالتعليق والرد علىٰ هذا الكتاب، مع أني لم أجد من سبقني إلىٰ ذلك، سوىٰ ما مر ذكره في كتاب الدكتور أحمد

محمد التركماني، وهو قليل جدًّا، وما قرأته في «سلسلة الأحاديث الضَّعِيفَة والموضوعة» (٢/ ٢٩٧) للشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني بأنه رد علىٰ أحاديث «المراجعات» ضمن الأحاديث (٤٨٨١- ٤٩٧٥)، وقد سُررت به كثيرًا...».

وقال (ص١١ -١٣): «ومن أعظم كتبهم التي يعتمدونها، وهو لكبير محدثيهم وإمامهم محمد بن يعقوب الكليني، ويلقبونه ثقة الإسلام، ويعدُّون كتابه من الأصول الأربعة عندهم، وزعم مؤلفه أنه عرض كتابه علىٰ الإمام المهدي -بواسطة سفرائه- وصدقه إمامهم المزعوم الموهوم، وهو عندهم بمنزلة «صحيح البخاري» عند أهل السنة، بل أكثر من ذلك، فقد صرح الموسوي في كتابه (ص٧٦) بأن كتاب الكليني هذا كتاب مقدَّس، في كتب أخرىٰ لأئمته... ومن الأمور المنكرة في كتاب «الكافي» للكُليني هذا: طعنُه بالصحابة، وتكفيره لهم في روايات مكذوبة، مثل ما رواه في كتاب «الحجة» (١/ ٤٢٠).

وروي في كتاب «روضة الكافي» (ص٢٠٢) عن حنان عن أبيه عن أبي جعفر قال: (ارتد الناس بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة: هم المقداد وسلمان وأبو ذر). انتهىٰ.

قلت: وغير ذلك من الروايات المكذوبة والأمور المنكرة، والأحاديث الضَّعِيفَة الموضوعة، والغلو في الأئمة، والطعن والسب في الصحابة، ورواية لتلك الروايات الموضوعة والمكذوبة التي لا يشك عاقل ببطلانها».

ذكره الشَّيْخ مشهور في كتابه «كتب حذر منها العلماء» (ج١/ ص٣٦٢-٣٦٧):

«كتاب «أبو هريرة» لعبد الحسين شرف الدين الموسوي:

من أنتن الكتب كتاب «أبو هريرة» لهذا الشيعي المعبد لغير الله، وهو عبد الحسين شرف الدين، أصدر هذا الكتاب ليكسب به شعبية لدىٰ شباب افترسهم كيد أوروبا لتاريخهم ودينهم، فاستظرفوا كل تشكيك في حديث رسول الله ﷺ، ونسوا أن ما تقوم به الحجة إنما علىٰ حفظه ضمانة من الله، وضمانة الله الكونية إحدىٰ سننه الثابتة، فكان مما دلس به علىٰ أفكار المسلمين سرد أحاديث عن أبي هريرة لا يقرها العقل فيما يزعم...».

* * *

الشيخ:
أبو عبد الله عبد العزيز بن عبد الله الهليل (١)

ذكره الشَّيْخ الأَلْبَانِي في «الضَّعِيفَة» (ج٨/ ص٣٨٤) (٣٩١١) في ثنايا تعليقه علىٰ حديث: «عليكم بركعتي الفجر، فإن فيهما الرغائب». رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «جزء فيه أحاديث عوالي مستخرجة من مسند الحارث» (٢١٣/ ١).

وهذا سند ضَعيف جدًّا، وفيه عبد الحكم وهو ابن عبد الله، قال البخاري: «منكر الحديث». ويعلىٰ بن عباد ضعفه الدارقطني، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٩١).

وروي من حديث ابن عمر، وله عنه طرق.

قلت: ولا يصح منها طريق.

قال الأَلْبَانِي: ومع هذا فقد تساهل الشَّيْخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ فقال في تعليقه علىٰ «المسند» (٧/ ٢٩١): «إسناده صحيح»!

---

(١) **أبو عبد الله عبد العزيز بن عبد الله الهليل**، المعلق علىٰ «عوالي الحارث»، أستاذ السنة وعلومها، وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للموارد البشرية.

واغتر به المعلق على «عوالي الحارث» (ص٣٧). ثم تكلم الشَّيْخ على رجاله موثقًا، ولما جاء إلى الراوي المجهول قال: «فلم أجد له ترجمة إلا في «التعجيل» (٤٧) قال: «فيه جهالة».

قال الأَلْبَانِي: **وهذا من غرائبه، فإن الحديث جاء من طرق ثلاثة أخرى عن ابن عمر، ومن حديث أبي هريرة أيضًا.**

* * *

ظفر أحمد العثماني التهانوي[(١)]

ذكره الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٩/ ص١٩-٢٠) (٤٠١٤) عند تعليقه علىٰ حديث: «في الخيل السائمة في كل فرس دينار».

وهو حديث باطل. أخرجه الدارقطني (ص٢١٤)، والبيهقي (٤/ ١١٩).

وفيه جمع من الضعفاء، وقد ترجموا في «الميزان» و«اللسان».

والحديث مع ضعفه الشديد يخالف عموم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ليس علىٰ المُسلم في عَبدِه ولا في فَرَسِه صَدَقَةٌ**». أخرجه الستة والدارقطني والبيهقي وأحمد عن أبي هريرة، وقال الترمذي (١/ ١٢٣): «حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أهل العلم».

وفي رواية لمسلم والدارقطني: «**إلَّا أنَّ في الرَّقِيق صَدَقَة الفِطْر**».

ويخالف -أيضًا- مفهوم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**في كُلِّ سَائِمَة إبِل في أَربَعِين بِنتُ لَبُون...**» الحديث، وهو مخرج في «الإرواء» فلم يذكر سائمة الخيل.

---

(١) ظفر أحمد بن لطيف أحمد عثماني التهانوي ١٣٩٤ - ١٣١٠) هـ/ ١٨٩٢ - ١٩٧٤ م)، كاتب وشاعر هندي، ولد في الديوبند، وتوفي في أشرف آباد) باكستان). من آثاره: «قواعد في علوم الحديث» و«إعلاء السنن»، و«تلخيص البيان في التفسير»، وترجمة «الترغيب والترهيب» إلىٰ الأردية، و«الدر المنضود في التصوف». انظر: «معجم البابطين لشعراء العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ (ص١٩):

تنبيه: من تعصب الكوثري البالغ وتغييره للحقائق أنه أورد الحديث في «النكت الطريفة» (ص١٨٢-١٨٣) محتجًّا به لأبي حنيفة في إيجابه الزكاة علىٰ الخيل السائمة، غير مكترث بتضعيف الدارقطني لغورك بن الخضرم، بل ركب رأسه فقال: «ومن البعيد علىٰ مثل أبي يوسف في فقهه ودينه ويقظته وإمامته أن يروي عمن هو غير ثقة»!

قال الأَلْبَانِي (ص٢٠): ومع أن أبا يوسف نفسه متكلم فيه عند المحدثين -رغم أنف الكوثري- فلو سلمنا أنه ثقة، فمعنىٰ صنيع الكوثري هذا أن كل شيوخ أبي يوسف ثقات! وهذا ما لا يقوله عالم منصف حتىٰ في شيوخ إمام أبي يوسف، وأعني به أبا حنيفة.

نعم، قد صرح بذلك متعصب آخر من حنفية العصر في مقدمة كتابه «إعلاء السنن» فرددت عليه في مقدمتي لتخريج «شرح الطحاوية» فسردت فيه أسماء عديد من شيوخ أبي حنيفة ضعفهم أبي المؤيد الخوارزمي الحنفي نفسه في كتابه «مسانيد أبي حنيفة»، وفيهم غير واحد من المتهمين، وقد تجاهل من دون غورك من الضعفاء الذين أشار إليهم الدارقطني. انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

الردود التي تناولت الرد علىٰ الشَّيْخ ظفر أحمد العثماني التهانوي في مؤلفاته:

- «نقض قواعد في علوم الحديث» اعتنىٰ به الشَّيْخ صلاح الدين مقبول

أحمد، ط: غراس، تتبع فيه مخالفات المؤلف للقواعد ونقضها وكشف عن أمور وسبب تأليفه ومنهجه كما في مقدمته.

- مقدمة «شرح العقيدة الطحاوية» للألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، ط: المكتب الإسلامي.

ونقل بعض الفوائد من رد الشَّيْخ علىٰ الحنفي المتعصب:

١- قال الأَلْبَانِي في مقدمة «الطحاوية» (ص٤١): بل ماذا يقول هذا المتعصب الجائر الجاني علىٰ نفسه فيما جاء في «مقدمة إعلاء السنن» تحت عنوان «ذكر بعض المغامز في الصحيحين» وتكلف الجواب عنها.

٢- والغرض من إيراد هذا هنا أن يعلم القارئ الكريم أن هذه المقدمة قام علىٰ طبعها والتعليق عليها المتعصب الجائر.

٣- (ص٤٢): لقد أراد هذا المتعصب أن يظهرنا أمام الناس بمظهر الطاعنين في «صحيح البخاري» وكذا «مسلم»، فإذا بالحقائق تشهد أنه هو الطاعن، مصداقًا للمثل السائر: «من حفر بئرًا لأخيه وقع فيه».

٤- وإن مبلغ تعصب هذا الحنفي تبعًا لشيوخه الأحناف علىٰ أهل الحديث عامة، والبخاري ومسلم خاصة، لا يعلمها إلا من تتبع مؤلفاتهم أو تعليقاتهم علىٰ غيرها.

٥- وقال (ص٤٣): ومن ذلك إشارته إلىٰ أن الحنفية مجتهدون في مخالفتهم لأئمة الحديث في أصولهم، فمهما خالفوهم في شيء من قواعدهم

فلا لَوم عليهم في ذلك، وصرح (ص٤٦) في «إعلاء السنن» بأن للحنفية في الحديث أصولًا كما أن للمحدثين أصولًا!

قال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكم كان يكون طريفًا جدًّا لو أنه ألحق بهذا الاسم الجديد قوله: «علىٰ مذهب الحنفية» ليكون عنوانًا صادقًا عن مضمون الكتاب وحقيقته، فإنه في الواقع قد اشتمل علىٰ قواعد كثيرة لهم خالفوا فيها جماهير علماء الحديث قديمًا وحديثًا».

قلت: ولا شك أن المعلق علىٰ مقدمة «إعلاء السنن» يزيد علىٰ مؤلفه عداوة وبغضًا وحقدًا وعصبية، وهو الشَّيْخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الحلبي. انظر (ص٤٩-٥٥).

- كتب العلامة إرشاد الحق الأثري ردًّا علىٰ كتاب «إعلاء السنن» للشيخ ظفر أحمد التهانوي، وهي عبارة عن تعقبات علىٰ مباحث أصولية في المصطلح» وسماه «إعلاء السنن في الميزان».

❋ ❋ ❋

الشَّيْخ خليل الميس(١)

ذكره الشَّيْخ الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٩/ ص٤٧) (٤٠٤٨):

في أثناء تعليقه علىٰ حديث أخرجه ابن حبان في «الضعفاء والمجروحين». في ترجمة محمد بن الحجاج المصفر عن خذام بن يحيىٰ عن مكحول عن واثلة بن الأسقع مرفوعًا: «إن لله في كل يوم ثلاث مئة وستين نظرة، لا ينظر فيها إلىٰ صاحب الشاه. يعني: الشطرنج».

قال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «موضوع» محمد بن الحجاج المصفر تركه أحمد وغيره، وله حديث موضوع برقم (٣٨٩٤). والحديث أورده ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٢٩٧/ ١٣٠٤) من طريق ابن حبان وقال: «لا أصل له».

ثم إن شيخ المصفر: خذام بن يحيىٰ لم أجد له ذكرًا في شيء من كتب الرجال التي عندي، ولم يذكره ابن ماكولا في «الإكمال» ولا ابن حبان في «الثقات»، فتعصيب الجناية بالراوي عنه فيه نظر. والله أعلم.

ثم رأيت المعلق علىٰ «العلل»(٢) قد قال: «**قال الدارقطني في هامش «المجروحين»: لا أعرف خذام هذا**» انتهىٰ. والله أعلم.

---

(١) خليل بن محيي الدين الميس، ولد في عام (١٩٤١) في بلدة مكسة في قضاء زحلة (البقاع الأوسط). مفتي محافظة البقاع منذ عام (١٩٨٥)، ومؤسس (أزهر البقاع) أكبر مؤسسة علمية شرعية في لبنان.

(٢) «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» لابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ، طبعة: دار الكتب العلمية، سنة (١٩٨٣)، تحقيق الشيخ خليل الميس.

الشَّيْخ العلامة/صدِّيق حسن خان رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

ذكره الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٩/ ص٢٠٦) (٤١٩٤): في أثناء تعليقه علىٰ حديث رواه ابن عدي (٢٩٦/ ٢)، والبيهقي (٣/ ٢٠٥) عن الوليد بن مسلم عن عيسىٰ بن عبد الله الأنصاري عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا قال: «كان إذا دنا من منبره يوم الجمعة سلَّم علىٰ من عنده من الجلوس، فإذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه ثم سلم».

قال البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «تفرد به عيسىٰ بن عبد الله الأنصاري، قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه».

---

(١) محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لُطْف الله الحسيني البخاري القنوجي، أبو الطيّب: من رجال النهضة الإسلامية المجددين. ولد ونشأ في قنوج (بالهند) وتعلم في دهلي. وسافر إلىٰ بهوپال طلبًا للمعيشة، ففاز بثروة وافرة، قال في ترجمة نفسه: (ألقىٰ عصا الترحال في محروسة بهوپال، فأقام بها وتوطن وتمول، واستوزر وناب، وألف وصنف) وتزوج بملكة بهوپال، ولقب بنواب عالي الجاه أمير الملك بهادر. له نيف وستون مصنفًا بالعربية والفارسية والهندسية. منها بالعربية: «حسن الأسوة في ما ثبت عن الله ورسوله في النسوة - ط» و«أبجد العلوم - ط» و«فتح البيان في مقاصد القرآن - ط» عشرة أجزاء، في التفسير، و«لف القماط - ط» في اللغة، و«حصول المأمول من علم الأصول - ط» و«عون الباري - ط» في الحديث، و«العلم الخفاق من علم الاشتقاق - ط» و«العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة - ط». انظر: «الأعلام» (٦/ ١٦٧)، و«معجم المطبوعات العربية» (٢/ ١٢٠١، ١٢٠٢).

وقال الطبراني في «الأوسط»: «تفرد به الوليد».

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: ضعيف، تفرد به الوليد وهو يدلس تدليس التسوية، **ومما تقدم تعلم خطأ العلامة صديق حسن خان في كتابه «الموعظة الحسنة»**، فإنه جزم بنسبة ما تضمنه الحديث من شرعية تسليم الخطيب علىٰ الحاضرين لديه ثم إذا صعد المنبر سلم -أيضًا-، وإنما صح عنه ﷺ تسليمه عند جلوسه علىٰ المنبر، وذلك بمجموع طرقه وعمل الخلفاء به من عنده، كما بينته في «الصحيحة» (٢٠٧٦)، وانظر تعليقي علىٰ هذا الخطأ في رسالتي «الأجوبة النافعة» (ص٥٠). انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

الأمير العالِم المحدِّث صديق حسن خان القَنُّوجي رَحِمَهُ اللَّهُ ترجم لنفسه في عدد من كتبه، وأفردت حوله كتب ودراسات جامعية، ولا تكاد تجد فنًّا إلا وله أثرٌ جميل فيه، وجهوده في خدمة السنة والحديث والقرآن.

مصادر ترجمته:

- «جلاء العينين» للآلوسي.
- و«النفح المسكي» لأبي الخير العطار.
- و«نزهة الخواطر».
- «تراجم علماء أهل الحديث في الهند» للنوشهروي.

وغيرها من الدراسات الجامعية.

سيد كسروي حسن (١)

ذكره الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٩/ ص٢٤٢) (٤٢٣٧) في تعليقه علىٰ حديث أخرجه البزار في «مسنده» والبيهقي في «سننه» من طريق ابن عدي، من طريق الوليد بن مسلم عن عيسىٰ بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا قال: «كان ربما يضع يده علىٰ لحيته في الصلاة من غير عبث».

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إسناد ضعيف» علته عيسىٰ بن عبد الله بن الحكم بن النعمان بن بشير وهو ضعيف، وأخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» من طريق عبد السلام عن يزيد الدالاني عن الحسن مرفوعًا مختصرًا بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يمس لحيته في الصلاة».

قال الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا مرسل ضعيف، الحسن هو البصري ومراسيله كالريح».

ويزيد الدالاني يكنىٰ أبا خالد، وهو بكنيته أشهر، قال الحافظ: «صدوق يخطئ كثيرًا وكان يدلس».

---

(١) سيد كسروي حسن، كاتب إسلامي ومعبر، له العديد من المؤلفات غير المسبوقة في مجالها، منها: عدة موسوعات دينية. حقق العديد من كتب التراث الإسلامي، منها ما هو في مجال الحديث والتفسير والسير والتراجم والتاريخ والتعبير والمعارف العامة.

فمن الغرائب اقتصار الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٨٥) علىٰ قوله:

«وهو مرسل».

وقلده المعلق علىٰ «أبي يعلىٰ» (٥/ ٩٧) ثم قلد هذا المعلق علىٰ «المقصد العلي»[(١)] **(١/ ١٤٠)، وزاد ضغثًا علىٰ إبالة**. انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

«ومن تتبع أغلب أقوال المعلق علىٰ «المقصد العلي» وجد تقليده للمعلق علىٰ «مسند أبي يعلىٰ»».

ومثاله: المثال الذي مر معنا.

ومنه: قول الأَلْبَانِي في «الصحيحة» عند تعليقه علىٰ الحديث رقم (٢٩٩٥) (ج٦/ ص١٢٥١): **وقلده في التصحيح المعلق علىٰ «المقصد العلي» (٤/ ٣٢٨-٣٣٩)، وهو ممن لا علم عنده، بل هو له في الغالب إمَّعة! ولذلك فقد أعجبني منه أنه لم يقلده في الوقف!**

قول الألباني رحمه الله في «الصحيحة» عند تعليقه علىٰ حديث برقم (٣٤١٧) (ج٧/ ص١٢٣٧): «إن الذي يشرب في إناء الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم إلا أن يتوب».

وقلده في هذا الخطأ من الاقتصار: «المعلق علىٰ «المقصد العلي»»!

---

(١) «المقصد العلي في زوائد أبي يعلىٰ الموصلي» لعلي بن أبي بكر الهيثمي نور الدين رحمه الله، طبعة: دار الكتب العلمية، سنة (٢٠٠٩)، تحقيق سيد كسروي حسن.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

السيد كسروي ليس له أدنىٰ معرفة بأصول التحقيق والتخريج، والرجل ليس من أهل الصنعة، وطبعاته طبعات تجارية، وينطبق عليه المثل: «من تكلم في غير فنِّه أتىٰ بالعجائب» حيث يغلب علىٰ طبعاته التصحيف الكثير والأخطاء العلمية، والاتكال والتقليد في النقل دون تمحيص وتدقيق، والمعصوم من عصمه الله.

❋ ❋ ❋

الشَّيْخ العلامة/عبد الله بن زيد آل محمود -رحمه الله تعالى-(١)

ذكره الشَّيْخ الأَلْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٩/ ص٣١٩) عند تعليقه علىٰ حديث برقم (٤٣٣٤) أخرجه أحمد (٣/ ٢٩٦): ثنا عبد الرزاق: ثنا معمر عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الزبير عن جابر قال: لما مر رسول الله ﷺ بالحِجْر قال: «لا تسألوا الآيات، فقد سألها قوم صالح فكانت (يعني الناقة) ترد من هذا الفَجِّ وتصدر من هذا الفج، فعتوا عن أمر ربهم فعقروها، وكانت تشرب ماءهم يومًا...».

قال الألْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال مسلم غير أن أبا الزبير مدلس، وقد عنعنه، ومعلوم أن المدلس لا يقبل حديثه إذا لم يصرح بالتحديث، كما هو الواقع هنا، ومع أن الحديث لم يخرجه مسلم في «صحيحه» وهو علىٰ شرطه كما قال الحافظ ابن كثير (٢/ ٢٢٧) فقد قال الذهبي في ترجمة أبي الزبير هذا: «وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، ولا هي من طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء».

---

(١) عبد الله بن زيد بن عبد الله بن محمد آل محمود الحسني الهاشمي، ولد في حوطة بني تميم عام ١٣٢٧هـ، له رسالة بعنوان: «حَجَر ثمود ليس حِجرًا محجورًا».

ثم ساق بعضها، فكيف لا يكون في النفس شيء من أحاديثه التي لم يتحقق فيها الشرط الذي ذكره وهي ليست في «صحيح مسلم» كهذا؟!

ثم الحديث أورده الهيثمي في غزوة تبوك بلفظ البزار (٦/ ١٩٤)، وفي التفسير (٧/ ٣٨) بلفظ الطبراني وقال: «رواه البزار والطبراني في «الأوسط» وأحمد بنحوه ورجال أحمد رجال الصحيح».

قال الأَلْبَانِي: وكثير من الناس يتوهمون من مثل هذا التعبير الذي يطلقه الهيثمي كثيرًا علىٰ كثير من الأحاديث أنه في معنىٰ قوله: «صحيح الإسناد» وليس كذلك، كما شرحته في غير هذا المكان، وهذا ما وقع فيه **أحد أفاضل المؤلفين في العصر الحاضر في رسالته «حَجَر ثمود ليس حِجرًا محجورًا»** (ص٦)». انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

للفائدة: فقد ذكر الشَّيْخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ ونبَّه علىٰ ذلك، قول الهيثمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «رجاله رجال الصحيح» لا يلزم منه الصحة إلا بشروط في «تمام المنة» (ص٢٦-٢٧).

وقد تتبع الدكتور الفاضل/ عبد الرحمن محمد شريف المدرس في كلية الشريعة بجامعة قطر في كتابه «الأحاديث التي قال عنها الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد»: «رجاله رجال الصحيح» جمعًا ودراسة، في كتاب الإيمان، من أوله إلىٰ آخر باب في عظمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قال الدكتور الفاضل في بيان أهمية الموضوع وسبب اختياره (ص١٥١-١٥٢): «... ترجع أهمية الدراسة: إلىٰ أن هذا المصطلح الذي استخدمه الحافظ الهيثمي رَحِمَهُ اللَّهُ وأكثر منه في كتابه قد يُفهم منه أنه تصحيح للسند، وهذا علىٰ خلاف ما وجدته من تتبعي لهذا المصطلح في كتابه».

وأيضًا: كثير من طلبة العلم ممن يشتغلون بتخريج الأحاديث يقرون صحة الحديث استنادًا منهم علىٰ قول الحافظ الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح»، وكذلك قد يظن غير الممارس بعلم الحديث أن هذا القول من الهيثمي يعني أن رجال الإسناد قد أخرج لهم الشيخان أو أحدهما احتجاجًا.

والذي ظهر لي أن قول الحافظ الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح» أعم من أن يكون الراوي مخرَّجًا له في «الصحيح» أو أحدهما احتجاجًا أو متابعة، لذا تتبعت قول الحافظ الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح» في كتابه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» علىٰ شريحة صغيرة، كأنموذج يمكن من خلالها لفت نظر الباحثين وطلاب العلم علىٰ المدلول الحقيقي لهذه العبارة، دون إفراط أو تفريط...».

❋ ❋ ❋

الأستاذ الفاضل/ مصطفى الزرقا رَحِمَهُ اللَّهُ(١)

ذكره الشيخُ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج٩/ ص٤٠٧) عند تعليقه على حديث برقم (٤٤١٤): أخرجه الدَّيلمي عن مُقاتل بن سليمان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؛ مرفوعًا: «ما أحلَّ اللهُ حلالًا أحب إليه من النكاح، ولا أحلَّ حلالًا أكره إليه من الطلاق».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «موضوع» آفته مقاتل بن سليمان وهو البلخي المفسر، قال الذهبي في «الضعفاء»: «قال وكيع وغيره: كذاب».

---

(١) مصطفىٰ بن أحمد بن محمد الزرقا، ولد سنة (١٣٢٢ هـ) في مدينة حلب من سوريا، نشأ في أسرة علمية، فكان أبوه وجده من العلماء بالفقه والقائمين بالتدريس والإفتاء في حلب، وقد حقق فيما بعد شهرة عالمية. عمل في مجال المحاماة عشر سنوات، وخلالها حاز دبلوم الشرعية الإسلامية من كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حاليًا).
من مؤلفاته: «السلسلة الفقهية»، «شرح القانون السوري»، «فقه المعاوضات»، «أحكام المرأة في الفقه الإسلامي».
توفي سنة (١٤٢٠هـ).
انظر: «تقديم فتاوىٰ مصطفىٰ الزرقا» (دار القلم بدمشق ١٩٩٩م) مجد أحمد مكي، «علماء ومفكرون عرفتهم» (الجزء الثاني) محمد المجذوب.
والمترجَم له قال عنه الشيخ الألباني: «من الملفقين الذين يأخذون من كل مذهب». «سلسلة الهدىٰ والنور» الشريط (٣٠١)، وجه (أ).

قال الحافظ في «التقريب»: «كذبوه وهجروه ورمي بالتجسيم».

فائدة:

قال الألباني: وهذا الحديث من الأحاديث التي يلهج بها كثير من كتَّاب هذا العصر الذين يكادون يطبقون علىٰ الميل إلىٰ تحريم الطلاق إلا لضرورة، تجاوبًا منهم إلىٰ رغبات بعض الحكام الذين يتأثرون بسبب ضعف إيمانهم وجهلهم بإسلامهم بالحملات التي يوجهها الكفار علىٰ الدين الإسلامي وتشريعاته، وخصوصًا منها الطلاق، فيشرعون من عند أنفسهم قوانين تمنع من إيقاع الطلاق إلا بقيود وشروط ابتدعوها، ما أنزل الله بها من سلطان، مع علمهم بأن بعض الدول الكافرة قد رجعت مضطرة إلىٰ تشريع الطلاق بينهم، مصداقًا لقوله تعالىٰ: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣].

تالله إنها لإحدىٰ الكبر أن يكفر بعض المسلمين بشريعتهم بتأثير الكفار عليهم وتضليلهم إياهم، وأن يؤمن بعض هؤلاء ولو اتباعًا لصالحهم بما كفر به أولئك.

قال الألباني: وهذا الحديث من الأحاديث التي كان الأستاذ الفاضل مصطفىٰ الزرقا قدمها إليَّ راغبًا تخريجها له بتاريخ (١٥/ ٦/ ٧١هـ=١٢/ ٣/ ٥٢م). انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

سئل الشيخ الألباني في «سلسلة الهدىٰ والنور» الشريط (٣٠١)، وجه (أ):

من تعرف من العلماء المجتهدين الفقهاء في هذا الزمان؟

فقال رحمه الله: الشيخ ابن باز -حفظه الله تعالىٰ- يجتهد ولا يقلد، وإن كان

حنبلي المذهب، وكذلك الشيخ ابن عثيمين، فهو من أفاضل علماء السعودية الذين نظن فيهم أنهم إذا تبينت لهم الحقيقة بالرجوع إلىٰ الأدلة الثابتة من الكتاب والسنة أنهم لا يجمدون علىٰ المذهب، بل يتبعون الدليل...

وهناك -أيضًا- من يلفِّق أقوالًا من أقوال العلماء، كما يفعل هذا الطنطاوي المصري الذي أفتىٰ بحِلِّ الرِّبا في البنوك.. **وكذلك مصطفىٰ الزرقا والقرضاوي وغيرهم من الملفِّقين الذين يأخذون من كل مذهب!!**

وأيضًا من «سلسلة الهدىٰ والنور» شريط (٣٠١):

السائل: الشيخ مصطفىٰ الزرقا.

الألباني: آه.

السائل: هل يعدُّ من المجتهدين؟

الألباني: أبدًا! هذا من هؤلاء النمط الغزالي والقرضاوي وأمثاله.

السائل: سنتهم أهل تلفيق ولا أيش؟

الألباني: تلفيق، نعم.

السائل: تلفيق.

الألباني: هؤلاء يأخذون من كل مذهب وليس اتِّباعًا للدليل. انتهىٰ.

قال الدكتور محمد خير رمضان في كتابه «معجم المؤلفين المعاصرين»

حرف (م) (ج٢/ ص٧٧٢):

«مصطفىٰ أحمد الزرقا (ت: ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م).

فقيه مجتهد خبير في الاقتصاد الإسلامي، من حلب، مات في الرياض، ظهر له في سنة وفاته:

- «فتاوىٰ مصطفىٰ الزرقا» محمد أحمد مكي، ويوسف القرضاوي، دمشق - دار القلم، ١٤٢٠ هـ» انتهىٰ.

* * *

الشيخ العلامة المحدث الفاضل/ سعد آل حُميِّد حفظه اللّٰه(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٠/ ص٤٨) (٤٥٤٥) في تعليقه علىٰ حديث رواه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٤٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ١٢٦/ ١٤٦٢) عن حسين بن قيس عن عكرمة عن ابن عباس

---

(١) سعد بن عبد الله بن عبد العزيز الحميِّد، أبو عبد الله، ولد سنة (١٣٧٤هـ) في مدينة الطائف، نشأ في دار ديانة، التحق بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في كلية أصول الدين قسم السنة وعلومها، وتخرج منها عام ١٤٠٢هـ، ثم سمت همته لإكمال دراسته العليا فالتحق بها في نفس الجامعة عام ١٤٠٣هـ وحصل علىٰ درجة الماجستير عام ١٤٠٧هـ في تحقيق كتاب «مختصر استدراك الحافظ الذهبي علىٰ مستدرك أبي عبد الله الحاكم- القسم الثاني» وهي مطبوعة، وأكمل دراسته في نفس التخصص للدكتوراه عام ١٤٠٨هـ بعنوان «سعيد بن منصور وكتابه السنن دراسةً وتحقيقًا» من أول التفسير وفضائل القرآن إلىٰ نهاية تفسير، عمل باحثًا قضائيًّا بوزارة العدل من عام ١٤٠٣هـ، وفي عام ١٤٠٩هـ انتقل إلىٰ جامعة الملك سعود محاضرًا بكلية التربية، ثم عين بعد ذلك أستاذًا مساعدًا في نفس الكلية عام ١٤١٣هـ، ولا يزال علىٰ رأس العمل.

من أعماله: «مناهج المحدثين»، «شرح نخبة الفكر» لابن حجر، «رسالة عن آداب الطعام في الإسلام»، تحقيق «مسند عبد الله بن أبي أوفىٰ»، تحقيق كتاب «الإلمام» لابن دقيق العيد، تحقيق كتاب «غرر الفوائد المجموعة فيما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة» للرشيد العطار.

مرفوعًا: «من استعمل رجلًا علىٰ عصابة وفي تلك العصابة من هو أرضىٰ لله منه فقد خان الله ورسوله وخان جماعة المسلمين».

قال العقيلي رحمه الله: «لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به، ويروىٰ من كلام عمر بن الخطاب».

وروىٰ عن أحمد أنه قال في حسين هذا: «متروك الحديث ضعيف الحديث». وعن ابن معين: «ليس بشيء».

وقال الحافظ في «التقريب»: «متروك».

وقال الذهبي في «المغني»: «ضعفوه، لقبه حنش».

ومن طريقه: أخرجه الحاكم (٤/ ٩٢-٩٣)، وقال: «صحيح الإسناد»!

وسقط الحديث من «تلخيص الذهبي» فلم ندر موقفه من هذا التصحيح وإن كان خطأً بينًا، ولذلك تعقبه المنذري بقوله في «الترغيب» (٣/ ١٤٢): «حسين هذا هو حنش، واهٍ».

قال الألباني رحمه الله: ثم رأيت في تعليق الشيخ الفاضل سعد آل حميد علىٰ «مختصر استدراك الذهبي» (٥/ ٢٠١١): هذا الحديث بكامله ليس في «التلخيص» المطبوع، وفي المخطوط قال: «قلت: حسين ضعيف...».

وتعقبه في حديث آخر بقوله: «قال الدارقطني: متروك».

قال العبد الفقير لعفو ربه:

الشيخ الفاضل/ سعد بن عبد الله الحميد -حفظه الله- حصل علىٰ درجة

الماجستير عام (١٤٠٧هـ) لتحقيقه كتاب «مختصر استدراك الحافظ الذهبي علىٰ مستدرك الحاكم» وأكمل دراسته للدكتوراه عام (١٤٠٨هـ) رسالة بعنوان: «سعيد بن منصور وكتابه السنن: دراسة وتحقيقًا، من أول التفسير وفضائل القرآن إلىٰ نهاية تفسير سورة المائدة» وطبعت بحمد الله الرسالة وانتفع بها القاصي والداني في مشارق الأرض ومغاربها، وهو من المحققين في علوم الحديث في هذا العصر، والشيخ -حفظه الله- له شروحات علىٰ كتب السنة والحديث منها المقروء ومنها المسموع.

* **وأيضًا**: ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص١٧٩) عند تعليقه علىٰ حديث: «اللهم! ائتني بأحب خلقك إليك، يأكل معي من هذا الطير. فجاء أبو بكر فردَّه، وجاء عمر فردَّه، وجاء علي فأذن له».

منكر.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرىٰ» (٥/ ١٠٧/ ٨٣٩٨- الخصائص)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٢٦/ ٣٦٢) من طريق مسهر بن عبد الملك عن عيسىٰ بن عمر عن السدي عن أنس بن مالك: أن النبي ﷺ كان عنده طائر، فقال:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات، غير (مسهر بن عبد الله)، وهو مختلف فيه، أورده الذهبي في «المغني» وقال: «ليس بالقوي. قال البخاري: فيه بعض النظر». وقال الحافظ في «التقريب»: «ليِّن الحديث».

وبقول البخاري المذكور أعله ابن الجوزي. لكن له متابع، فقال الترمذي: حدثنا سفيان بن وكيع: أخبرنا عبيد الله بن موسىٰ عن عيسىٰ بن عمر به، دون ذكر أبي بكر وعمر، وقال: «حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه».

قلت: سفيان بن وكيع: قال الذهبي في «المغني»: «ضُعف. وقال أبو زرعة: كان يتهم بالكذب».

قلت: لكنه قد توبع، فقد رواه ابن الجوزي (٣٦٣) بإسناده من طريق الدارقطني: نا محمد بن مخلد: نا حاتم بن الليث قال: نا عبيد الله بن موسىٰ به.

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، إلا ما في (السدي) من الخلاف -وهو (السدي الكبير)، واسمه: إسماعيل بن عبد الرحمن-، وبه أعله ابن الجوزي فقال: «وهذا لا يصح، لأن إسماعيل السدي قد ضعفه عبد الرحمن بن مهدي ويحيىٰ بن معين».

وأقول -وبالله أستعين-: لعل إعلاله بـ(عبيد الله بن موسىٰ) -وهو: ابن أبي المختار العبسي- أولىٰ، وذلك لسببين اثنين:

أحدهما: أن (عبيد الله) -وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين- ففيه كلام كثير كما تراه في «التهذيب» وغيره، وكان له تخاليط، ومنكرات، مع غلو في التشيع، قال ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٤٠٠): «كان ثقة صدوقًا إن شاء الله، كثير الحديث، حسن الهيئة، وكان يتشيع، ويروي أحاديث في التشيع منكرة،

فضعف بذلك عند كثير من الناس».

وفي «التهذيب»: «قال أبو الحسن الميموني: وذُكر عنده -يعني: أحمد بن حنبل- (عبيد الله ابن موسىٰ)، فرأيته كالمنكر له. قال: كان صاحب تخليط، وحدث بأحاديث سوء، أخرج تلك البلايا فحدث بها. قيل له: فابن فضيل؟ قال: لم يكن مثله، كان أستر منه، وأما هو فأخرج تلك الأحاديث الردية».

قلت: ولعل هذا منها -فيما يشير الإمام-، وذكر له في «العلل» (١/ ٥٥٦/ ١٣٢٧ - تحقيق وصي الله) حديثًا، وعقب عليه بقوله: «أراه دخل لـ(عبيد الله بن موسىٰ) إسناد حديث في إسناد حديث».

قلت: وحديث الترجمة من هذا القبيل في نقدي، لما سأذكره قريبًا.

والآخر -من السببين-: أن (عبيد الله) اضطرب في إسناد الحديث، فمرة رواه عن عيسىٰ بن عمر عن إسماعيل السدي -كما تقدم-، ومرة قال: ثنا إسماعيل بن سلمان الأزرق عن أنس به مطولًا.

أخرجه البزار (٣/ ١٩٣ -١٩٤ - كشف الأستار): حدثنا أحمد بن عثمان ابن حكيم: ثنا عبيد الله بن موسىٰ به. وعلقه البخاري (١/ ١/ ٣٥٨). وقال البزار: «قد روي عن أنس من وجوه، وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي».

قلت: وقارب ذلك الأخ الفاضل سعد بن عبد الله آل حميد في تعليقه علىٰ «مختصر استدراك الحافظ الذهبي» (٣/ ١٤٤٧ -١٤٥٤) فأوصلها إلىٰ خمس وعشرين طريقًا، وقد أطالا النفس في تخريجهما والكشف عن عللها. وجزاهما الله خيرًا.

إلا أنني أخذت عليهما بعض الأشياء، أهمهما: أن الأول منهما لم يتكلم علىٰ الطريق الأولىٰ التي مدارها علىٰ عبيد الله بن موسىٰ عن عيسىٰ بن عمر عن السدي، فأوهم بسكوته أنها سالمة من العلة، وهي في الحقيقة أقرب طرقه الثلاثين إلىٰ السلامة، فكان الأولىٰ به أن يعنىٰ بها عناية خاصة.

وأما الفاضل الآخر: فأعله (٣/ ١٤٥٦) بالسدي، تبعًا لابن الجوزي، ولكنه زاد عليه إعلاله لرواية الترمذي -التي لم يسقها ابن الجوزي- بسفيان بن وكيع.

ولكنه قال: «وأما متابعة حاتم بن الليث لسفيان بن وكيع فيتوقف فيها إلىٰ أن يتضح من هو حاتم بن الليث هذا، فإني لم أجد له ذكرًا في غير هذا الموضع من «علل ابن الجوزي»، ولم يذكره المزي في الرواة عن عبيد الله بن موسىٰ، ولا الخطيب البغدادي في شيوخ محمد بن مخلد بن حفص شيخ الدارقطني».

قلت: حاتم هذا ثقة -كما سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في أول هذا التخريج-، والآن لابد من ذكر مستندي في ذلك، فأقول:

لقد ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٤٥ -٢٤٦)، وذكر في الرواة عنه ابن مخلد هذا، ثم قال: «وكان ثقة ثبتًا متقنًا حافظًا». وقال الحافظ الذهبي في «السير» (١٢/ ٥١٩): «... الحافظ المكثر الثقة».

قلت: فهذه متابعة قوية جدًّا لسفيان بن وكيع، فلم يبق كبير فائدة لإعلال الحديث بإسماعيل السدي عند الفاضل وغيره، ولاسيما وقد ردها الحافظ العسقلاني علىٰ الشيخ القزويني في رده المطبوع في آخر «المشكاة» (٣/ ٣١٤)

بقوله: «قلت: أخرج له مسلم، ووثقه جماعة، منهم: شعبة وسفيان ويحيىٰ القطان».

وقد خفيت عليهم جميعًا علة الحديث الحقيقية في هذه الطرق، وهي وهم عبيد الله بن موسىٰ واضطرابه في إسناده، قال: (إسماعيل السدي)... مكان: (إسماعيل بن سلمان)، كما سبق بيانه. وهو مما لم أسبق إليه فيما علمت. فإن أصبت، فمن الله وفضله، وإن أخطأت، فمن نفسي. والله تعالىٰ أسأل أن يغفر لي ذنبي، وخطئي وعمدي، وكل ذلك عندي.

ثم صحت الرواية عن علي، وأبي سعيد، وسفينة.

وسكت عنه الذهبي هنا في «التلخيص»، فلم يتعقبه بشيء، وإنما تعقبه في «جزئه» الذي جمعه في هذا الحديث فقال: لا والله ما صح من ذلك شيء. نقله تلميذه ابن كثير في «تاريخه».

قلت: وما حنث الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد بين ابن كثير علل الطرق عن هؤلاء الأصحاب الثلاثة -كما بين علل كثير من الطرق المشار إليها آنفًا-، وختم ذلك كله بقوله: «وبالجملة، ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر، وإن كثرت طرقه. والله أعلم».

قلت: تقوية الحديث بكثرة الطرق الضَّعِيفَة ليست قاعدة مضطردة -كما هو مشروح في علم المصطلح-، فكم من حديث كثرت طرقه، ومع ذلك ضعفه العلماء كحديث: «من حفظ علىٰ أمتي أربعين حديثًا...» وغيره. ولذلك قال

الحافظ الزيلعي في كتابه القيم «نصب الراية لأحاديث الهداية» (١/ ٣٥٨-٣٦٠): «وأحاديث الجهر -وإن كثرت رواتها، لكنها- كلها ضعيفة، وكم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف، كحديث الطير».

ومن هذا القبيل حديث قصة الغرانيق، ولي فيها رسالة نافعة مطبوعة.

ولهذا لم نر الحفاظ المتقدمين أعملوا هذه القاعدة هنا، بل صرحوا بضعف الحديث -كما تقدم عن الإمام البخاري والعقيلي والبزار، وأبي يعلىٰ الخليلي-، بل إن هذا نقل رده عن جميع أهل الحديث -كما سبق-. ولقد كان من هؤلاء الذين ضعفوه ولم يلتفتوا إلىٰ طرقه الحاكم نفسه، فيما ذكره الذهبي في ترجمته من «السير» (١٧/ ١٦٨): أنهم كانوا في مجلس، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير؟ فقال: «لا يصح، ولو صح، لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي ﷺ».

قال الذهبي عقبه: «فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في «المستدرك»؟! فكأنه اختلف اجتهاده، وقد جمعت طرق حديث الطير في جزء».

قلت: وقد أشار الحاكم بجوابه المذكور إلىٰ حقيقة علمية مقطوع بها عند أهل السنة، ولا يرتاب فيها إلا الرافضة وأمثالهم من فرق الضلالة، وهي أن أفضل الصحابة بعد النبي ﷺ علىٰ الإطلاق أبو بكر، ثم عمر رضي الله عنهما، كما جاء من طرق عن ابن عمر رضي الله عنه، وبعضها في «صحيح البخاري»، وهي مخرجة في آخر المجلد الثاني من «ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة».

وكذلك، فحديث الطير يخالف حديث عمرو بن العاص: أنه سأل النبي ﷺ عن أحب الناس إليك؟ قال: «**عائشة**». قال: قلت: من الرجال؟ قال: «**أبوها**». متفق عليه. (انظر مقدمة المجلد الثالث من «المشكاة»).

ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رده علىٰ الشيعي في «منهاج السنة» (٤/ ٩٩): «إن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل...»، في بحث له قيم، فراجعه.

قلت: ومن الغرائب أنه أصاب الذهبي في هذا الحديث من اختلاف الاجتهاد ما أصاب الحاكم، فإنه في كتابه «المنتقىٰ من منهاج الاعتدال» نقل (ص٤٧٢) قول ابن تيمية المذكور وخلاصة بحثه المشار إليه وأقره، وهو الحق الذي لا ريب فيه، ولكنه في مكان آخر من كتابه «السير» رأيته يقول (١٣/ ٢٣٣): «وحديث الطير -علىٰ ضعفه- فله طرق جمة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه»!

وذكر نحوه في «التذكرة»، إلا أنه قال في طرقه: «ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل»!

قلت: هذا كلام مجمل لا يروي ولا يشفي، ولذلك فإني أوجه السؤال التالي إلىٰ الحافظ الذهبي ومن وافقه من الحفاظ كالعسقلاني ومن قلده من بعض المتأخرين:

ما هو هذا الأصل الذي يراد إثباته ولو بأدنىٰ درجات الإثبات -ألا وهو

الحسن لغيره-، فإن الحديث فيه اضطراب كثير جدًّا، **كما بينه الأخ الفاضل الشيخ سعد ابن آل حميد، فقال جزاه الله خيرًا (ص١٤٧٠): «وبالجملة، فالحديث لا ينقصه كثرة طرق، وإنما يفتقر إلىٰ سلامة المتن، فإنما أنكر من الأئمة هذا الحديث لما يظهر من متنه من تفضيل علي علىٰ الشيخين رضي الله عنهم، بالإضافة لما في متنه من ركة اللفظ والاضطراب.**

فمما يدل علىٰ سقوط هذا الحديث اضطراب الرواة في متنه، فالمتأمل في متن الحديث من الطرق المتقدمة يجد الاختلاف ظاهرًا بين الروايات، وهذه بعض الأمثلة...».

قلت: فذكر خمسة منها، سبقه إلىٰ ثلاثة منها الأخ البلوشي (ص٣٤ - ٣٥). وقد غفل كلاهما عن المثال الأقوىٰ، وهو أن في رواية لابن عساكر (١٢/ ٢٤٢) بلفظ: «اللهم! ائتني برجل يحب الله ورسوله». وكذا في رواية (١٢/ ٢٤٤) أخرىٰ وزاد: «ويحبه الله ورسوله».

وفي ثالث بلفظ: «اللهم! أدخل علي من تحبه وأحبه». رواه ابن مردويه في الطريق (الرابع عشر) عند ابن الجوزي.

قلت: فلو أن الحديث كان في أكثر طرقه بلفظ من هذه الألفاظ المتفقة المعنىٰ -ولم تكن باسم التفضيل «أحب خلقك»- لكان من الممكن القول بثبوته، ويكون كحديث الراية الصحيح الذي في بعض رواياته: «لأعطين الراية رجلًا يفتح الله علىٰ يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله...»، رواه

البخاري (٤٢١٠)، ومسلم (٧/ ١٢٧).

لكن الواقع أن أكثر الروايات بلفظ اسم التفضيل: «أحب»، ومن هنا جاء الحكم عليه بالوضع -كما تقدم-.

والمقصود: أن قول الذهبي في طرق الحديث: «ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل»، إنْ يعنِ طرقه التي فيها لفظ: «أحب» الصريح بالتفضيل، فهو باطل، وإن كان يعني الألفاظَ الأخرىٰ المثبتة لمطلق الحب، فالخطب سهل، لكن الذي يظهر لي من سياق كلامه وقول المتقدم: «ولا أنا بالمعتقد بطلانه» أنه يعني الأول، لأنه -بعد أن ساقه (١٣/ ٢٣٢)- حاول تأويله بكلام غير مفهوم عندي، وقد سألت بعض من أثق بعلمهم ومعرفتهم، فما أفادوني شيئًا، وهو علىٰ كل حال مردود عندي برواية حديث الترجمة وما في معناها. والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم.

* * *

المعلق على «أمثال أبي الشيخ»
الدكتور عبد العلي عبد الحميد(١)

ذكره الشيخ الألباني رحمه الله في «الضعيفة» (١٠/ ١٥٩) (٤٦٣٧) عند تعليقه على حديث: «من قعد على فراش مغيبة قيض الله له يوم القيامة ثعبانًا».

الذي أخرجه الإمام أحمد، وهو إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال البخاري غير ابن لَهيعة، فإنه ضعيف لسوء حفظه.

والحديث أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٢٩٦)، وقال عن أبيه: «باطل».

قال الألباني رحمه الله: كذا قال! ولم يظهر لي وجه بطلانه.

وقال الهيثمي رحمه الله (٦/ ٢٥٨): «رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف».

وفاته عزوه لأحمد! وهو في ذلك تابع للمنذري في «ترغيبه» (٣/ ١٩٥).

وقال: «المُغِيبة: بضم الميم وكسر الغين المعجمة وبسكونها مع كسر الياء: هي التي غاب عنها زوجها».

(١) عبد العلي عبد الحميد حامد، له تعليق على كتاب «الأمثال في الحديث النبوي» لأبي الشيخ الأصبهاني. نشرته: الدار السلفية - بومباي - الهند، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

ثم ذكر له شاهدًا من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا بلفظ: «مثل الذي يجلس علىٰ فراش المُغيبة مثل الذي ينهشه أسود من أساود يوم القيامة». رواه الطبراني ورواته ثقات.

قال المنذري: «الأساود: الحيات، واحدها أسود».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: لم أقف علىٰ إسناده، لأن مسند ابن عمرو من «المعجم الكبير» لم يطبع منه إلا قطعة، وليس فيه هذا الحديث.

في الهامش:

ثم حسنه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مرفوعًا في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ٦١٦/ رقم ٢٤٠٥).

ورواه أبو الشيخ في «الأمثال» من طريق أبي يعلىٰ عنه (٢١٨)، لكنه من طريق أخرىٰ، وهي متابعة ضعيفة، عبد الرحمن بن شريك قال الذهبي في «المغني»: «وثق، وقال أبو حاتم: واهٍ». وقال الحافظ: «صدوق يخطئ».

وشريك هو ابن عبد الله القاضي، وهو مع فضله قد ضُعِّف بسبب سوء حفظه، ورفعه لهذا الحديث مما يدل علىٰ ذلك، فقد خالفه ابن عيينة فرواه عن الأعمش به موقوفًا علىٰ عبد الله بن عمرو بن العاص. أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٧/ ١٣٩/ ١٢٥٤٧). وهذا إسناد صحيح.

فتبين أن الصواب في حديث ابن عمر الوقف. وبالله التوفيق.

ثم رأيت في «المطالب العالية» أنه رواه مسدد: ثنا يحيىٰ عن الأعمش: أنبأني خيثمة بن عبد الرحمن... فذكره، أوقفه علىٰ خيثمة.

فهذا مما يؤكد خطأ رفعه ويبين -من جهة أخرىٰ- خطأ قول المعلق علىٰ «أمثال أبي الشيخ» علىٰ الحديث المرفوع عن ابن عمرو: «والحديث رواه مسدَّد (المطالب العالية) (١/ ٢١٠) برقم (٧٤٨)»!

فهذا يوهم أنه عند (مسدد) مرفوع!! والواقع أنه مقطوع موقوف علىٰ خيثمة.

وكذلك أخطأ المعلق علىٰ قوله المذكور: **«رواه أبو يعلىٰ (مجمع الزوائد) (٦/ ٢٥٨)»!**

فإنه لا ذكر لأبي يعلىٰ في الصفحة المشار إليها، لا في هذا الحديث ولا في غيره، فما أكثر تخاليطه! والله المستعان.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

رحم الله الشيخ المحدث الألباني رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته، وكذلك الشيخ الفاضل محقق «الأمثال» فكلاهما استفرغَا الوسع في طلب الحق في هذا الفن.

وكما ذكر الذهبي رحمه الله في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٨٥): «والكمال عزيز، وإنما يمدح العالِم بكثرة ما له من الفضائل، فلا تدفن المحاسن لورطة، وقد يغفر له باستفراغه الوسع في طلب الحق، ولا قوة إلا بالله».

قلت: فهذا من قاصمة الظهر، نسأل الله السلامة والعافية.

وحينما نذكر مقالة لأهل العلم فليس بالضرورة القصد منه التنقص من قدره، إنما من باب التناصح والسلامة، رحمهم الله وعفا الله عنا وعنهم، ويتداركنا الله برحمته وبمنه وبفضله إذا صرنا إلىٰ ما صاروا إليه، إنه سميع قريب مجيب الدعاء.

قال المحقق الدكتور عبد العلي عبد الحميد الفاضل في مقدمة تحقيقه (ص١٣-١٤): «وهذا الكتاب يشتمل معظمه علىٰ الأمثال التي أسندت عن النبي ﷺ، وألحق المؤلف في آخره أمثالًا لبعض الحكماء، وبخاصة الأمثال المنسوبة إلىٰ أكثم بن صيفي الحكيم.

والأمثال النبوية تنقسم إلىٰ قسمين:

الأول: ما هو مثل بالمعنىٰ المعروف، أي: القول السائر المشتهر علىٰ الألسنة، وبدأ المؤلف كتابه به، وذكر حوالي ١٢٣ مثلًا، ثم ثناه بالقسم الثاني الذي هو من نوع التمثيل.

وكان هدف المؤلف جمع هذه الحكم والأمثال النبوية فقط، فلم يتعرض لها بالشرح والتأويل، بخلاف الرامهرمزي الذي يتكلم بإسهاب عن كل حديث فيه تمثيل» انتهىٰ.

❊ ❊ ❊

الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم مفتي المملكة السعودية سابقًا رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٠/ ص٢٧٩) في تعليقه علىٰ حديث برقم (٤٧٣٢): «نهىٰ عن كل مسكر ومفتر».

أخرجه أبو داود (٢/ ١٣٠)، والبيهقي (٨/ ٢٩٦)، وأحمد (٦/ ٣٠٩)، والضياء في «المختارة» (١٠/ ١٠٥) عن شهر بن حوشب عن أم سلمة مرفوعًا.

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا إسناد ضعيف لسوء حفظ شهر بن حوشب، قال

(١) محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف، من آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب: فقيه حنبلي. كان المفتي الأول للبلاد العربية السعودية. ولد سنة (١٣١١هـ)، مولده ووفاته في الرياض: تعلم بها وفقد بصره في الحادية عشرة من عمره. فتابع الدراسة إلىٰ أن أتم حفظ القرآن، وكثير من الكتب والمتون، وتصدر للتدريس، وعين مفتيًا للمملكة، ثم رئيسًا للقضاة. فرئيسًا للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ورئيسًا للمجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، ورئيسًا لتعليم البنات في المملكة (١٣٨٠ هـ) وفي سنة ١٣٧٣ هـ أنشأ (المكتبة السعودية) العامة، في الرياض وجمع فيها حوالي ١٥٠٠٠ كتاب مطبوع و١١٧ مخطوطًا، وأملىٰ من تأليفه كتبًا، منها: «الجواب المستقيم – ط»، و«تحكيم القوانين – ط» رسالة، و«مجموعة من أحاديث الأحكام – خ» و«الفتاوىٰ – خ» عدة مجلدات، ما زالت في دار الإفتاء بمكة. وكان الملك عبد العزيز قد أمر بجمعها وطبعها، توفي سنة (١٣٨٩هـ). انظر: «الأعلام» (٥/ ٣٠٦، ٣٠٧)، و«مشاهير علماء نجد» (١٦٩ – ١٨٤).

الحافظ: «صدوق كثير الإرسال والأوهام».

قال الألباني: ومما يدل على وهمه في هذا الحديث تفرده بقوله: «ومفتر». فقد ثبت عن جمع من الصحابة في «صحيح مسلم» (٦/ ١٠٠) وغيره بألفاظ متقاربة وطرق متكاثرة، لم يرد فيها هذا الذي تفرد به شهر، فدل على أنه «منكر».

ومن ذلك تعلم خطأ من صحح إسناده.

وفي «فيض القدير» رمز المصنف لصحته، وهو كذلك، فقد قال الزين العراقي: «إسناده صحيح»!

وكأن هذا هو مستند قول الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي المملكة العربية السعودية سابقًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **إن سنده صحيح! في فتوى له مفيدة في «تحريم القات»** (النبات المشهور مضغه في اليمن)، نشرتها مجلة «الحج» الغراء في «الجزء الرابع» من السنة (١٤) (ص٢٧٨).

ومن تلك الأحاديث الشاهدة المشار إليها آنفًا: ما أخرجه النسائي (٥٦٨٢) من طريق أبان بن صمعة قال: حدثتني والدتي عن عائشة: «أنها سئلت عن الأشربة؟ فقالت: كان رسول الله ﷺ ينهى عن كل مسكر».

وأبان هذا ثقة لكنه كان اختلط، ووالدته لم أعرفها، وقد ذكرها المزي فيمن روى عنها ابنها، ولكني لم أره ترجم لها، لا هو ولا غيره ممن جاء بعده.

لكن هذا القدر من الحديث صحيح لما ذكرنا آنفًا. انتهى.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

نقتبس شيئًا يسيرًا من سيرة الإمام سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله من «مجلة البحوث الإسلامية» العدد الثامن عشر (ص٢١١-٢٢٠) للشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع:

هو سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن ابن المصلح المجدد والمجاهد في الله حق جهاده الشيخ الجليل محمد بن عبد الوهاب، ينتهي نسبه إلىٰ مضر بن نزار بن معد بن عدنان، فهو عالم من عالم من عالم، وفقيه من فقيه من فقيه، وزعيم من زعيم من زعيم، توارث آباؤه وأجداده الصدارة في العلم والوجاهة والقيادة والاعتبار، فأبوه الشيخ إبراهيم قاضي منطقة الرياض، له مكانته الاجتماعية...

وهو من أكابر علماء نجد ومشاهيرهم، فاحتذىٰ الابن سُنَّة أبيه، فمن حين بلغ السابعة من عمره شرع يتعلم القرآن الكريم، ثم شرع في حفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب، فما بلغ الحادية عشرة حتىٰ أتمَّه حفظًا، ثم شرع في طلب العلم فأخذ في القراءة علىٰ أبيه وعلىٰ عمه علامة نجد في زمنه الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف، وقراءته الأولىٰ في التوحيد وأصول العقيدة قراءة، ثم قرأ مختصرات كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ومختصرات كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، كـ«الواسطية» و«الحموية».

وكف بصره وهو في الرابعة عشرة من عمره، فصبر واحتسب، ولم يثن

عزمه وتصميمه في طلب العلم، وفي تحصيله حتىٰ أدرك في زمن قصير ما لم يدركه الكبار في الزمن الطويل، وصار عين تلاميذ عمه العلامة عبد الله بن عبد اللطيف. وتوفي رَحِمَهُ اللَّهُ في عام (١٣٨٩هـ -١٩٦٩م). رحمه الله تعالىٰ وأسكنه فسيح جناته.

* * *

الدكتور عبد المجيد السوسوه الشرفي(١)

الشيخ محمد أبو زُهرة -رحمه الله تعالى-(٢)

الشيخ محمد الغزالي -رحمه الله تعالى-(٣)

الدكتور الفاضل مصطفى الزرقا(٤)

(١) عبد المجيد السوسوه الشرفي، ولد بمدينة ذمار باليمن، ١٩٥٩م. حصل علىٰ درجة الدكتوراة من قسم الشريعة بكلية الحقوق في جامعة القاهرة، عام ١٩٩٢م، عن رسالته: «منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الاسلامي». عمل مدرسًا في جامعة صنعاء (كلية الشريعة) منذ عام ١٩٨٨م، ورأس قسم أصول الفقه والحديث بكلية الشريعة في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٦م. كما اشتغل بالتدريس في عدد من المؤسسات الاكاديمية في اليمن. يعمل حاليًا مدرسًا في كلية معارف الوحي بالجامعة الإسلامية في ماليزيا. له عدة مؤلفات، منها: «العلاقة بين النص والاجتهاد»، «مراحل الاجتهاد الفقهي في القضايا المعاصرة».

(٢) محمد بن أحمد بن مصطفىٰ بن أحمد أبو زهرة، ولد سنة (١٣١٦هـ) بمدينة المحلة الكبرىٰ، وتربىٰ بالجامع الأحمدي، وتعلم بمدرسة القضاء الشرعي (١٩١٦ - ١٩٢٥) وتولىٰ تدريس العلوم الشرعية والعربية ثلاث سنوات، وعلم في المدارس الثانوية سنتين ونصفًا. وبدأ اتجاهه إلىٰ البحث العلمي في كلية أصول الدين (١٩٣٣) وعين أستاذًا محاضرًا للدراسات العليا في الجامعة (١٩٣٥)، وعضوًا للمجلس الأعلىٰ للبحوث العلمية. وكان وكيلًا لكلية الحقوق بجامعة القاهرة، ووكيلًا لمعهد الدراسات الإسلامية، وأصدر من تأليفه أكثر من ٤٠ كتابًا، منها: «الخطابة»، و«تاريخ الجدل في الإسلام» و«أصول الفقه» و«الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية» و«مذكرات في الوقف». توفي بالقاهرة سنة (١٣٩٤ هـ). انظر: «الأعلام» (٦/ ٢٥).

(٣) سبق.

(٤) سبق.

الدكتور توفيق الشاوي عفا الله عنا وعنه(١)

ذكرهم الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٠/ ص٤٣١-٤٣٨) (٤٨٥٤) في تعليقه على حديث علي بن أبي طالب قال: قلت: يا رسول الله! الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن ولم تمض منك فيه سنة؟ قال: «اجمعوا له العالمين -أو قال: العابدين- من المؤمنين، اجعلوه شورى بينكم، ولا تقضوا فيه برأي واحد».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: أخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٥٩)، وهو ضعيف منكر، وآفته سليمان بن بزيع وإبراهيم البرقي ليسا بالقويين، ولا ممن يحتج بهما ولا يعول عليهما.

قال الدارقطني في «غرائب مالك»: «لا يصح، تفرد به إبراهيم بن أبي الفياض عن سليمان، ومن دون مالك ضعيف، وساقه الخطيب وقال: لا يثبت عن مالك».

ورواه بتمامه نحو حديث الترجمة: الطبراني في «الأوسط» من طريق أخرى رجاله ثقات، عن الوليد بن صالح عن محمد ابن الحنفية عن علي قال:...

---

(١) توفيق محمد إبراهيم الشاوي، ولد في ١٥) أكتوبر ٨ - ١٩١٨ أبريل(٢٠٠٩ ، بقرية الغنيمية - مركز فارسكور- دمياط، وهو أحد الرعيل الأول لجماعة الإخوان المسلمين ممن رافقوا حسن البنا، توفي سنة (٢٠٠٩م). من مؤلفاته: «مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي»، «الموسوعة العصرية للفقه الجنائي الإسلامي»، «السنهوري من خلال أوراقه الشخصية»، «الفتن العصرية»، «الشورى أعلى مراتب الديمقراطية»، «فقه الحكومة الإسلامية بين السنة والشيعة».

انظر: «مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي» مذكرات الدكتور توفيق الشاوي.

فذكره، وفيه الوليد بن صالح وهو مجهول لم يرو عنه سوىٰ نوح بن قيس.

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: ومما يستدرك علىٰ الحافظ ابن حجر فإنه لم يورده - الوليد بن صالح- في «لسان الميزان» خلافًا لعادته الغالبة!

وقد أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» قال (١/ ١٧٩): «رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله موثقون من أهل الصحيح»!

وفيه نظر من وجهين:

الأول: أن الوليد بن صالح توهم الهيثمي أنه الوليد بن صالح النخاس الضبي الجزري وهو ثقة من رجال الشيخين! وليس به، وإنما هو الوليد بن صالح الذي روىٰ عنه نوح بن قيس، كما ذكر ذلك ابن حبان نفسه في «الثقات».

الثاني: أنه مجهول لا يعرف، وتوثيق ابن حبان إياه مما لا يُعتدُّ به في مِثل الوليد بن صالح.

وقد اغتر بكلام الهيثمي هذا: الدكتور عبد المجيد السوسوه الشرفي في كتابه «الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي» (ص٥٠) فإنه نقله وسكت عليه!

ولا غرابة في ذلك، فإنه يبدو من تخريجه لأحاديث الكتاب أنه لا معرفة عنده بعلم الحديث ونقد الأسانيد، كما هي السمة الغالبة علىٰ جماهير الكتَّاب الإسلاميين الذي يكتبون في الأحكام الشرعية.

وقال الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٠/ ص٤٣٥ -٤٣٦): ومنه يتبين لنا خطأ

الهيثمي من جهة، وخطأ الدكتور عبد المجيد الشرفي عليه من جهة أخرىٰ في تعليقه علىٰ حديث: «عليكم بالسواد الأعظم» وعزوه للبزار، ومن المفارقات العجيبة والموافقات الغريبة: أن الحافظ المنذري في «الترغيب» (٢/ ٥٦) وافق الهيثمي في عزو الحديث لعبد الله بن أحمد دون أبيه، لكنه في الوقت نفسه فارقه في متنه، هذا ما يتعلق بخطأ الهيثمي!

وأما ما يتعلق بخطأ الدكتور عبد المجيد الشرفي فهو من ناحيتين:

(١) أنه عزا الحديث إليه مرفوعًا وهو عنده موقوف!

و(٢) أنه عزاه للطبراني وهو عنده معزو لعبد الله بن أحمد والبزار كما رأيت!

قال الألباني (ص٤٣٦ -٤٣٧): وخطأ الدكتور عبد المجيد السوسوه الشرفي هذا يجرُّني إلىٰ الكشف عن بعض أخطائه في الفقه الذي عنون له: «الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي» كما تقدم، وقد استعان فيه بالنقل عن بعض العلماء والكتَّاب والدكاترة المعاصرين، الذين سبقوه بالدندنة حول هذا الموضوع، مثل الشيخ عبد الوهاب خلَّاف، والدكتور يوسف القرضاوي، والزحيلي، وأمثالهم، وقد كنت قديمًا قرأت لبعضهم بعض المقالات في هذا المجال.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٤٣٩): فأولىٰ بهؤلاء الكتَّاب والباحثين في العصر الحاضر أن يلتزموا ما هو أهم من حضور الاقتصادي والسياسي في المؤتمر المنشود، ألا وهو استحضارهم لأهل الاختصاص في الحديث والاعتماد عليهم

في تصحيحهم وتضعيفهم، وليس الإعراض عن ثمرة علم الحديث بالاكتفاء بما أشرت إليه آنفًا من تخريجهم للحديث دون بيان المرتبة!

وقد أشار الدكتور عبد المجيد الشرفي (ص٦٥) إلىٰ شيء من هذا بقوله...

ولكن استدل الدكتور عبد المجيد الشرفي بحديث الترجمة وحديث: «**السواد الأعظم**» **وهما واهيان**، وقد يقال: إنه اعتمد علىٰ الهيثمي في تخريجه، لكن خفي علىٰ الدكتور أن ذلك لا يعني أن كلًّا من الحديثين صحيح، علىٰ أخطاء وقعت له وللدكتور سبق بيانها.

قال الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج١٠/ ص٤٤١-٤٤٤):

وأضرب علىٰ ذلك مثلًا في مسألة اتفق الأئمة الأربعة وغيرهم علىٰ تحريمها: ألا وهي الغناء والآت الطرب، يحضرني الآن منهم ثلاثة من المشهورين في العصر الحاضر بأنهم من العلماء:

١- **الشيخ محمد أبو زهرة:** حيث قال: «إذا لم يكن في الغناء ما يثير الغريزة الجنسية فإننا لا نجد موجبًا لتحريمه»!

٢- **الشيخ محمد الغزالي:** جرىٰ علىٰ منوال أبي زهرة هذا، بل وتوسع في ذلك كثيرًا، واستدل بأحاديث ضعيفة، وضعف الأحاديث الصحيحة في التحريم وغيره مما اتفق العلماء علىٰ صحتها، وبعضها في «الصحيحين» حتىٰ إنه لم يخجل أن يصرح بأنه يستمع لأغاني أم كلثوم وفيروز، لكن بنية حسنة!!!

٣- **الشيخ يوسف القرضاوي:** الذي لم يتورع بأن يحكم علىٰ حديث

البخاري في تحريم الآت الطرب بأنه موضوع تقليدًا منه لابن حزم، مع اتفاق علماء الحديث قديمًا وحديثًا علىٰ تصحيحه، والرد علىٰ ابن حزم بأدلة قوية لا مرد لها، هذا مع أنه يردد كثيرًا في بحثه في الاجتهاد الجماعي: أن رأي الاثنين أقوىٰ من رأي الواحد، فما باله خالف هذا وأعرض عن الحجج الصحيحة وتبنىٰ تحليل ما حرم الله علىٰ لسان رسول الله ﷺ؟!

قال الألباني رحمه الله (ج١٠/ ص٤٤٢): فإني أنصح هؤلاء بأن يتمرسوا علىٰ الاجتهاد الفردي تمهيدًا لما يدْعون إليه من الاجتهاد الجماعي، علمًا بأن الأول أسهل من الآخر بكثير، فإنهم سيجدون فيه ما قيل في المسألة وما استدل لكل قول فيها، بخلاف الاجتهاد الجماعي.

وفي الخاتمة:

قال الألباني رحمه الله (ج١٠/ ص٤٤٣-٤٤٥): وختامًا أقول: لقد كرَّرُوا الشكوىٰ من الاجتهادات الفردية التي يقوم بها من ليس أهلًا للاجتهاد، وهم علىٰ حق في ذلك، وقد قدمت بعض الأمثلة في ذلك قريبًا، كما أنهم أبدوا تخوفهم من مثل ذلك أن يقع في الاجتهاد الجماعي، بل لقد أبدىٰ بعضهم خوفه من تسلط بعض الدول الإسلامية أو سلطات كبرىٰ علىٰ «المجمع» وتعيين أعضائه، بل ذكر أن شيئًا من ذلك وقع في بعض المجامع الفقهية، وهي اليوم ثلاثة:

١- مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة.

٢- مجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة.

٣- مجمع الفقة الإسلامي بجدة.

فقال الدكتور عبد المجيد الشرفي في أحد هذه المجامع (ص١٤٠): «**إلا أن الشيخ مصطفىٰ الزرقا** يرىٰ أن هذا المجمع لا تدل قرائن الحال علىٰ جديته في تنفيذ الفكرة علىٰ الصورة الصحيحة المنشودة.

ويعيب الدكتور توفيق الشاوي علىٰ هذا المجمع: أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي احتفظت لها بسلطات كبرىٰ علىٰ المجمع، وتعيين أعضائه، وحصرت حق المجمع في أن لا يعين أو يختار من أعضائه إلا فيما لا يزيد عن ربع عدد الأعضاء الذين يمثلون دولهم، وهذا جعل المراقبين يعتقدون أن الدول الأعضاء تحرص علىٰ فرض سيطرتها علىٰ المجمع وتوجيه قراراته لصالح سياساتها...»!!

قال الألباني (ص٤٤٥): ثم هل يملك هؤلاء الدعاة أن لا يحضر مؤتمرهم بعض الرافضة والإباضية والخوارج وغيرهم ممن يسعىٰ حثيثًا إلىٰ تغيير الأحكام الشرعية، وجعلها متوائمة مع الحضارة الغربية التي غزت قلوبهم؟! والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله!!

قال العبد الفقير لعفو ربه:

نتقل بعض الفوائد لأئمة هذا الشأن:

قال ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ في «إعلام الموقعين» (١/ ٧٥): «قال الإمام محمد بن الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ: من كان عالمًا بالكتاب والسنة وبقول أصحاب رسول الله ﷺ، وبما استحسن فقهاء المسلمين، وسعه أن يجتهد رأيه فيما

ابتلي به، ويقضي به ويمضيه في صلاته وصيامه وحجه وجميع ما أمر به ونهي عنه، فإذا اجتهد ونظر وقاس علىٰ ما أشبه ولم يأل وسعه العمل بذلك وإن أخطأ الذي ينبغي أن يقول به».

ونصيحة لابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ للدعاة والمتعالمين:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «الأخلاق والسير» (ص٦٨): «وإن أعجبت بعلمك فاعلم أنه لا خصلة لك فيه، وأنه موهبة من الله مجردة، وهبك إياها ربُّك تعالىٰ، فلا تقابلها بما يسخطه، فلعله ينسيك ذلك بعلة يمتنحك بها، تولد عليك نسيان ما علمت وحفظت...».

* * *

الشيخ/محمد منير الدمشقي رحمه الله (١)

ذكره الشيخ الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج١٠/ ص٦٤) (٥٠٣٦):

عند تعليقه على حديث أخرجه البزار (ص٣٤) عن خالد بن مخلد: ثنا إسحاق بن حازم: سمعت محمد بن كعب: حدثني حمران قال: دعا عثمان... سمعت رسول الله صلى الله يقول: «لا يسبغ عبد الوضوء إلا غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر».

قال الألباني رحمه الله: وخالد بن مخلد، وإن كان من رجال «الصحيحين» فقد تكلم فيه جماعة، وساق له ابن عدي عشرة أحاديث استنكرها، وقد ساق بعضها الذهبي في «الميزان» أحدها مما أخرجه البخاري في «صحيحه».

قال الذهبي فيه: «ولولا هيبة «الحامع الصحيح» لعددته في منكرات خالد بن مخلد...».

وأرى أنا أن هذا الحديث من منكراته، فإن الحديث في «الصحيحين»

(١) منير (أو محمد منير) بن عَبْدُه آغا النقلي الدمشقي الأزهري: صاحب (دار الطباعة المنيرية) في القاهرة. تفقه في الأزهر سلفيًّا، وأصبح من علمائه. وأنشأ دار الطباعة (١٣٣٧) ونشر كثيرًا من المصنفات القديمة والحديثة. وصنف كتاب «نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة الطباعة المنيرية - ط»، وله «إرشاد الراغبين في الكشف عن آي القرآن المبين - ط»، وتوفي بالقاهرة سنة (١٣٦٧هـ). «الأعلام» (٧/ ٣١٠).

وغيرهما من طرق عن حمران به نحوه، وليس فيه قوله: «... وما تأخر».

وعلىٰ هذا فقول المنذري (١/ ٩٥): «رواه البزار بإسناد حسن»!

وقول الهيثمي (١/ ٢٣٧): «رواه البزار ورجاله موثقون والحديث حسن إن شاء الله»!!!

ومثله قول الحافظ ابن رجب في «اختيار الأَوْلىٰ» (ص١٥-١٦): «وإسناده لا بأس به»!!

إنما هو جريًا منهم علىٰ ظاهر الإسناد دون النظر إلىٰ ما في متنه من النكارة التي ذكرتها، وقول الهيثمي أبعد عن الصواب، لأنه صرح بتحسين متن الحديث وسنده، فتنبه!

وقد أشار إلىٰ ما ذكرت الحافظ ابن حجر في «الخصال المكفرة» بعد أن عزاه لابن أبي شيبة في «المصنف» -ولم أره فيه- و«المسند»، وإلىٰ أبي بكر المروزي والبزار، فقال (ص١٤-١٥): وأصل الحديث في «الصحيحين» لكن ليس فيه: «وما تأخر».

وخفي هذا علىٰ المعلق الدمشقي علىٰ «الخصال المكفرة» فقال: «**له شواهد كثيرة في الأصول الستة وغيرها باختلاف بعض ألفاظه**»!!

فلم يتنبه لإشارة الحافظ المذكورة فضلًا عن أنه لم يعلم أن تلك الشواهد ضد الحديث وليست له، لأنها كلها ليست فيها الزيادة!

قال العبد الفقير لعفو ربه:

والكتاب له أكثر من تحقيق وتعليق، حيث حققه أبو عبد الله محمد بن

محمد المصطفىٰ الأنصاري كما في مكتبة المسجد النبوي الشريف. قال المحقق (ص٢- ٥) في مقدمته: «... إن خدمة هذا الكتاب هو خدمة لكلام رسول الله، وكفىٰ بذلك فضلًا وشرفًا، ومنها أنه من مؤلفات عَلَم من أعلام أهل الحديث الحفاظ الحجة ابن حجر العسقلاني، ومنها أن النسخة المطبوعة من ضمن مجموعة الرسائل المنيرية هي الوحيدة الموجودة عندنا بمكتبة المسجد النبوي الشريف، وهي لا تمثل الكتاب، لأنها مختصرة، وفيها أخطاء فاحشة كثيرة، فإخراج الكتاب من أصله المخطوط محققًا منقحًا مهم جدًّا».

فائدة:

أَلَّف الحافظ ابن حجر كتابًا سماه «الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة» وقد سبقه إلىٰ ذلك الحافظ المنذري، وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون».

وذكره شاكر محمود عبد المنعم في كتابه «ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه».

وقال المحقق: «وأما النسخة المطبوعة فهي من ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (الرسالة الثالثة عشر) من الجزء الأول، من صفحة (٢٦٦-٢٥٧)، وطبعت الطبعة الأولىٰ عام (١٣٤٣ هجرية) في إدراة الطباعة المنيرية لصاحبها محمد منير الدمشقي، وهي مختصرة اختصارًا مخِلًّا، وفيها أخطاء كثيرة جدًّا...» انتهىٰ.

قلت: وهي التي أشار إليها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، والله أعلم. كما طبع الكتاب بتحقيق الشيخ عمرو بن عبد المنعم سليم.

❋ ❋ ❋

الشيخ الأستاذ/
أبو فهر محمود محمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

ذكره الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١١/ ص١٨٦) (٥١٠٨) عند تعليقه علىٰ حديث: «من سرق وأخاف السبيل فاقطع يده بسرقته، ورجله بإخافته، ومن قتل فاقتله، ومن قتل وأخاف السبيل واستحل الفرج الحرام فاصلبه».

أخرجه ابن جرير الطبري في «التفسير» (١٠/ ٢٧٦/ ١١٨٥٤) عن الوليد

---

(١) محمود بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر، من أسرة أبي علياء الحسينية في جرجا بصعيد مصر. ولد في الإسكندرية في ليلة العاشر من المحرم سنة ١٣٢٧هـ ١/ فبراير سنة ١٩٠٩ م، وانتقل إلىٰ القاهرة في نفس العام مع والده إذ عُيِّن والده وكيلًا للجامع الأزهر، وكان قبل ذلك شيخًا لعلماء الإسكندرية، يعد علىٰ رأس قائمة محققي التراث العربي، وإنجازاته في هذا المجال كثيرة، وهي عنوان علىٰ الدقة والإتقان، ومن أشهر الكتب التي حققها: «تفسير الطبري» (١٦ جزءًا)، «طبقات فحول الشعراء» (مجلدان)، «تهذيب الآثار» للطبري (٦ مجلدات). توفي مساء يوم الخميس ٣ ربيع الآخر ١٤١٨ هـ ٧ - أغسطس١٩٩٧ م.

من مؤلفاته: «المتنبي»، «القوس العذراء»، «أباطيل وأسمار»، «برنامج طبقات فحول الشعراء»، «نمط صعب ونمط مخيف»، «قضية الشعر الجاهلي في كتاب ابن سلام».

انظر: «دراسات عربية وإسلامية» لبعض تلامذته، و«محمود محمد شاكر.. الرجل والمنهج» لعمر حسن القيام، و«أبو فهر محمود محمد شاكر، بين الدرس الأدبي والتحقيق» لمحمود إبراهيم الرضواني.

بن مسلم عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب...

قال الألباني: «منكر».

وقال الطبري: «في إسناده نظر».

وقال ابن كثير (٢/ ٥١): «إن صح سنده».

وتبعه في ذلك صديق حسن خان فقال في «نيل المرام في تفسير آيات الأحكام» (ص٢١٠) -تبعًا للشوكاني في «فتح القدير» (٢/ ٣٤)-: «وهذا -مع ما فيه من النكارة الشديدة- لا يدرىٰ كيف صحته».

قال الألباني: وهو ظاهر الضعف، وله علتان:

الأولىٰ: ضعف ابن لهيعة، فإنه سيئ الحفظ، إلا فيما رواه عنه العبادلة. واحتجاج الشيخ أحمد شاكر به مطلقًا مما لا وجهَ له عندي، بل مخالف لما عليه الأئمة النقاد من قبلنا، كابن حجر وغيره.

الأخرىٰ: تدليس الوليد بن مسلم، فإنه كان يدلس تدليس التسوية، وقد عنعن في الإسناد كله كما ترىٰ.

وأما قول صديقنا الأستاذ محمود شاكر في تعليقه علىٰ «التفسير»: «**ثم إن يزيد بن أبي حبيب لم يدرك أن يسمع من أنس، ولم يذكر أنه سمع منه**»!

قال الألباني: وهذا إعلال عجيب غريب، فإنه إذا كان لم يدرك أن يسمع من أنس فما فائدة قوله: «ولم يذكر أنه سمع منه»؟!

فإن هذا إنما يقال إذا أدركه وكان يمكنه السماع منه وكان موصوفًا بالتدليس!

وهذا وذاك من النفي منفي بالنسبة ليزيد بن أبي حبيب، فإنه مات سنة ثمان وعشرين ومئة، وقد قارب الثمانين، كما قال الحافظ في «التقريب» وابن حبان في «الثقات» (٣/ ٢٩٥)، وقد توفي أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة اثنتين أو ثلاث وتسعين، ومعنىٰ هذا أنه أدرك من حياة أنس نحو خمس وثلاثين سنة، فكيف يقال: «لم يدرك أنه سمع من أنس»؟!

ثم هو لم يوصف بالتدليس، فما معنىٰ أن يقال فيه: «ولم يذكر أنه سمع منه»؟! فالمعاصرة كافية في مثله لإثبات الاتصال عند الجمهور، كما هو معلوم.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وجملة القول: أن الحديث ضعيف لضعف ابن لهيعة وعنعنة الوليد. انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

الشيخ أبو فهر محمود محمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَم من أعلام اللغة، وهو محقق بارع، وكاتب حاذق، ومفكر له بصمته في الأدب والشعر، طريقته لا تُجارىٰ، وقلمه سيَّال لا يجارىٰ، بلغ ذروته في كتبه وتحقيقه لكتب التراث، ومثقف واسع الأطراف، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (١٤١٨ هجرية)، وتوالت الأحزان بموت علماء هذا الشأن: ابن باز وابن عثيمين والألباني رحمهم الله تعالىٰ وأسكنهم فسيح الجنان.

وقد كُتِبت عنه دراسات لجهوده في خدمة كتب التراث، وأما مقالاته فقد

جُمِعت بعنوان «جمهرة مقالات محمود شاكر» جمعها تلميذه عادل جمال في مجلدين.

ومن أهم الدراسات التي طبعت:

١- «شيخ العربية وحامل لوائها أبو فهر محمود شاكر» للفاضل محمود الرضواني، ط: دار الخانجي، عام ١٤١٥ هـ.

٢- «محمود محمد شاكر الرجل والمنهج».

٣- «محمود محمد شاكر والشعر الجاهلي».

وغيرها كتب كثيرة عن جهود الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الشيخ محمود شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة الجزء الأول من «تفسير الطبري» (١/ ١١) مبينًا الباعث له علىٰ القيام بتحقيقه: «بيد أني كنت أجد من المشقة في قراءته ما أجد، كان يستوقفني في القراءة كثرة الفصول في عبارته، وتباعد أطراف الجمل، فلا يسلم لي المعنىٰ حتىٰ أعيد قراءة الفقرة منه مرتين أو ثلاثًا، وكان سبب ذلك أننا ألَّفنا نهجًا من العبارة غير الذي انتهج أبو جعفر، ولكن تبين لي - أيضًا- أن قليلًا من الترقيم في الكتاب خَلِيق أن يجعل عبارته أبين، فلما فعلت ذلك في أنحاء متفرقة من نسختي وعُدْتُ بعدُ إلىٰ قراءتها وجدتها قد ذهب عنها ما كنت أجد من المشقة... فتمنيت يومئذ أن ينشر هذا الكتاب الجليل نشرة صحيحة محققة مرقمة حتىٰ تسهل قراءتها علىٰ طالب العلم، وحتىٰ تُجنِّبه كثيرًا

من الزلل في فهم مراد أبي جعفر».

وقال الشيخ محمود شاكر في المقدمة (١/ ١٢): «وهناك سبب آخر دعا إلىٰ نشره وتحقيقه: وهو أن ما طبع من تفسير أبي جعفر كان فيه خطأ كثير وتصحيف وتحريف».

قلت: تم التحقيق بالمشاركة مع شقيقه الأكبر المحدث أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ، بحيث يقوم الشيخ أحمد شاكر بدراسته دراسة حديثية والحكم علىٰ الأحاديث من حيث الصناعة الحديثية، ويقوم الأستاذ محمود شاكر بالباقي من مقابلة النسخ وتحقيق النص وتخريج الأقوال الشعرية وغيرها. والله أعلم.

* * *

محمد نجاتي جوهري
المعلق على «فضائل القرآن» لأبي عبيد[(١)]

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١١/ ص٢٠١) (٥١١٨):

عند تعليقه علىٰ حديث أخرجه الحاكم (١/ ٥٥٢)، وعنه البيهقي في «الأسماء» (٢٦٤) حديث: «من قرأ القرآن فقد استدرج النبوة بين جنبيه غير أنه لا يوحىٰ إليه، لا ينبغي لصاحب القرآن أن يجد مع من وجد، ولا يجهل مع من جهل، وفي جوفه كلام الله تعالىٰ».

قال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي!

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وفيه نظر عندي، وهو ضعيف؛ لأن ثعلبة بن يزيد الذي روىٰ عن ابن عمرو هو ثعلبة أبو الكنود الحمراوي، فقد ذكره ابن أبي حاتم (١/ ١/ ٤٦٣) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، إلا أنه وقع عنده «ثعلبة بن أبي الكنود»!! والصواب إسقاط لفظة (ابن) كما في «تاريخ البخاري» و«كنىٰ الدولابي» و«ثقات ابن حبان».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وإنه قد روي الحديث موقوفًا عن ابن عمرو: أخرجه أبو عبيد

---

(١) لم أقف علىٰ ترجمته.

في «فضائل القرآن» (٧-٨) بإسناد رجاله ثقات رجال الشيخين عن ثعلبة هذا به.

قال الألباني: ولعل هذا الموقوف هو الصواب، فقد أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢٧٥)، وابن أبي شيبة مختصرًا، عن إسماعيل بن رافع عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر عن عبد الله بن عمرو موقوفًا به.

وخالفهما: ابن نصر في «قيام الليل» (٧٢)، والطبراني، ومن طريقه يوسف بن عبد الهادي في «هداية الإنسان» (ق١٣٥/ ٢) فرووه عن إسماعيل بن رافع به مرفوعًا به، وقال الهيثمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «رواه الطبراني وفيه إسماعيل بن رافع وهو متروك».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: والصواب رواية الوقف، فقد وجدت له طريقًا موقوفًا، فقال أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٥٣/ ٨-٩): حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن أبي يحيىٰ عن عبد الله بن عمرو قال... فذكره نحوه، وهذا إسناد حسن علىٰ الخلاف المعروف في (عبد الله بن صالح)، وهو أبو صالح كاتب الليث.

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: **وسكت عنه المعلق علىٰ «فضائل القرآن» فأحسن، لأنه ليس من فرسان هذا المجال**، ولقد صدق من قال: (من عرف نفسه فقد عرف ربه)!

بخلاف غيره من المعتدين علىٰ هذا العلم، كأمثال المعلقين الثلاثة علىٰ الطبعة الجديدة لكتاب المنذري «الترغيب والترهيب» تصحيحًا وتضعيفًا! انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

حقق الكتاب أكثر من تحقيق، ولعل أقدم من حقق الكتاب الفاضل/ محمد نجاتي جوهري، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من جامعة الملك عبد العزيز، بإشراف الدكتور الفاضل/ محمد مصطفىٰ الأعظمي. والله أعلم.

❋ ❋ ❋

الشيخ العلامة/ محمد حامد الفقي رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١١/ ص٢٦٣) (٥١٥٨) عند تعليقه علىٰ حديث أخرجه أحمد (٣/ ١٧)، والطبراني في «الصغير» (ص٢٣٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٨٥) من طريق ليث بن أبي سليم عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «القلوب أربعة: قلب أجرد فيه مثل السراج يزهر، وقلب أغلف مربوط علىٰ غلافه، وقلب منكوس، وقلب مصفح... الحديث».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ضعيف».

قال الطبراني رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يروىٰ عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وأخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان»، وأحمد في

(١) محمد حامد الفقي، من علماء الدين، ولد سنة (١٣٠٩هـ) في نكلىٰ العنب إحدىٰ قرىٰ مديرية البحيرة بمصر، فحفظ القرآن الكريم، ثم التحق بالأزهر، ونال شهادة العالية، وأسس جماعة أنصار السنة المحمدية. وحمل علىٰ أهل الطرق فلحقه بسبب ذلك عداوة بعضهم، ودرس بالمعهد العلمي بمكة كما أصدر بها مجلة الإصلاح، ثم عاد إلىٰ مصر فأشرف علىٰ طبع عدد من كتب الدين والعلم، وتوفي بالقاهرة في ٧ رجب سنة (١٣٧٨ هـ). من آثاره: «أثر الدعوة الوهابية في الإصلاح الديني والعمراني في جزيرة العرب وغيرها»، «شذرات البلاتين»، و«من دفائن الكنوز». انظر: «معجم المؤلفين» (٩/ ١٧٢، ١٧٣).

«السنة»، والطبري في «التفسير» ورجاله كلهم ثقات، ولذلك كنت قلت في التعليق علىٰ «الإيمان»: «حديث موقوف صحيح».

فتعقبني المعلق علىٰ «إغاثة اللهفان» بأنه منقطع بين أبي البختري واسمه سعيد بن فيروز، لأنه لم يسمع من حذيفة، كما قال أبو حاتم وغيره!!

فأقول: هذا لا يَرِد عليَّ؛ لأني لم أصحح إسناده، وإنما صححت وقفه بالنسبة للمرفوع، علىٰ أن نسبة القول المذكور لأبي حاتم غير صحيح؛ لأنه لم يذكر في كتابه «المراسيل» في ترجمة «أبي البختري» (ص٥١و ص ٥٢) حذيفة في جملة الصحابة الذين لم يسمع منهم (أبو البختري)، وإنما ذكر فيهم: (أبا سعيد الخدري)، وكذا نقله الحافظ في «التهذيب».

نعم، ذكره هذا تبعًا لأصله «تهذيب المزي» فيهم، فيكون الإسناد منقطعًا موقوفًا مرفوعًا، وفي هذا علة أخرىٰ، وهي ضعف ليث بن أبي سُليم مع مخالفته للأعمش، وبه أعله الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ١٢٣).

ومن الغرائب قول الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «التفسير» (١/ ٥٦) بعدما ساق إسناد أحمد: «وهذا إسناد جيد حسن»!!!

فغفل عن ضعف ليث ومخالفة الأعمش، وعن الانقطاع بين أبي البختري وأبي سعيد! انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

وكما ذكر الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فرحم الله امرأً تكلم في العلماء بعلم أو

صمت بحلم، وأمعن في مضايق أقاويلهم بتؤدة وفهم، ثم استغفر لهم، ووسع نطاق المعذرة، وإلا فهو لا يدري ولا يدري أنه لا يدري».

وهذا رأيته في العالِمَين الجليلين الألباني والفقي رحمهما الله وأسكنهما الجنة.

وكما ذكر: «الإخلاص لا يعدله عمل».

وقال الإمام أبو الفرج بن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «لطائف المعارف» (١/ ١٠): «الإخلاص مسك مصون في مسك القلب، ينبه ريحه علىٰ حامله، العمل صورة، والإخلاص روح، إذا لم تخلص فلا تتعب، لو قطعت سائر المنازل لم تكن حاجًّا إلا بشهود الموقف، ولا تغتر بصورة الطاعات، فإن خصم الإخلاص إذا جاء عند حاكم الجزاء ألزم الحبس عن القبول، سوق الإخلاص رائجة، ليس فيها كساد، المخلص يعد طاعاته لاحتقارها عرضًا، وقلم القبول قد أثبتها في حيز الجوهر المخلص، مبهرج علىٰ الحق بستر الحال، وببهرجته يصح النقد».

الشيخ العلامة/ محمد حامد الفقي رَحِمَهُ اللَّهُ (١٣٧٨ هجرية) له دور بارز في العصر في إنشاء جماعة أنصار السنة المحمدية، وكان له دور بارز في تحقيق كتاب الإمامين ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية، وكان لهذه المجلة «مجلة الهدىٰ» دور عظيم في نشر العقيدة الصافية، وتولىٰ رياسة تحريرها، وكان من كتَّاب المجلة علىٰ سبيل المثال: المحدث أحمد محمد شاكر، والأستاذ محب الدين الخطيب، والشيخ محيي الدين عبد الحميد، والشيخ عبد الظاهر أبو

السمح، والشيخ أبو الوفاء محمد درويش. الشيخ صادق عرنوس، والشيخ عبد الرحمن الوكيل، والشيخ خليل هراس، والشيخ محمود شلتوت. وغيرهم.

وكان الشيخ رحمه الله محبًّا لابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية رحمهم الله، ومِن حبِّه لهم قيامه بتحقيق العديد من كتبهم القيمة، ومنها كتاب «إغاثة اللهفان» لابن قيم الجوزية، وجهوده منثورة في تحقيقاته القيمة وخدمة التراث الإسلامي.

فائدة:

قال محقِّقَا «زاد المعاد» لابن قيم الجوزية، ط: الرسالة، في هامش تعليقهم علىٰ النسخ المطبوعة من كتاب «زاد المعاد» (ص٧): «حتىٰ الطبعة التي عُني بتحقيقها الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله فهي كمثيلاتها مشحونة بالخطأ بالرغم من ادعائه أنه اعتمد علىٰ نسختين موجودتين بدار الكتب المصرية، وأنه راجع أحاديثها علىٰ أصولها من الكتب الستة وغيرها! انتهىٰ.

وكما قال الشافعي رحمه الله: «أرفع الناس قدرًا من لا يرىٰ قدره، وأكثرهم فضلًا من لا يرىٰ فضله».

وكما قال الحافظ الذهبي رحمه الله: «فرحم الله امرأً تكلم في العلماء بعلم، أو صمت بحلم، وأمعن في مضايق أقاويلهم بتؤدة وفَهم، ثم استغفر لهم ووسع نطاق المعذرة، وإلا فهو لا يدري ولا يدري أنه لا يدري».

مصادر ترجمته رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

- «معجم المؤلفين» عمر كحالة (ج٣/ ص٢٠٧) ترجمة (١٢٦٩٢).

- «المجموع في ترجمة العلامة المحدث حماد الأنصاري» (ج٢/ ص٥٩٣).

قال ابن حزم: «ما أجمل الصمت في القضايا الحساسة، فكم شاهدنا ممن أهلكه كلامه، ولم نر قط أحدًا بلغنا أنه أهلكه سكوته». (الرسائل: ١/ ٤٠٢).

قال الزركشي (النكت على المقدمة ١/ ٣٢٢): «وشذ ابن حزم عن الجمهور فقال: ولو بلغت طرق الضعيف ألفًا لا يقوىٰ، ولا يزيد انضمام الضعيف إلىٰ الضعيف إلا ضعفًا. وهذا مردود؛ لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر، ألا ترىٰ أن خبر المتواتر يفيد القطع مع أنا لو نظرنا إلىٰ آحاده لم يفد ذلك، فإذا كان ما لا يفيد القطع بانفراده يفيده عند الانضمام فأولىٰ أن يفيد الانضمام الانتقال من درجة الضعف إلىٰ درجة القوة، فهذا سؤال لازم لاسيما إذا بلغ مبلغ التواتر، فإن المتواتر لا يشترط في أخباره العدالة، كما تقرر في علم الأصول».

❋ ❋ ❋

الشيخ الفاضل/سيد سابق رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١١/ ص٣٧٦) (٥٢٢٧): عند تعليقه علىٰ حديث أخرجه الطبراني في «الأوسط» (ص٣٣): حدثنا أحمد، ثنا المتوكل بن محمد بن سورة، ثنا الحارث بن عطية عن الأوزاعي عن أبي الزبير عن جابر مرفوعًا: «نهىٰ أن يبال في الماء الجاري»، وهو «منكر».

قال الطبراني: «لم يروه عن الأوزاعي إلا الحارث».

قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يهم».

قال الألباني: لكن فوقه أبو الزبير وهو مدلس وقد عنعنه.

(١) السيد سابق صاحب كتاب «فقه السنة» الشهير، تخرج في كلية الشريعة. من مواليد محافظة المنوفية مركز الباجور قرية إسطنها في يناير عام١٩١٥ م الموافق ١٣٣٥ هـ .بدأ يكتب في مجلة الإخوان الأسبوعية مقالة مختصرة في فقه الطهارة. وانتقل في السنين الأخيرة من عمره إلىٰ) جامعة أم القرىٰ (بمكة المكرمة، وفي سنة ١٤١٣ هـ حصل علىٰ جائزة الملك فيصل في الفقه الإسلامي.

من مؤلفاته: «فقه السنة»، «مصادر القوة في الإسلام»، «الربا والبديل»، «رسالة في الحج»، «رسالة في الصيام»، «تقاليد وعادات يجب أن تزول في الأفراح والمناسبات»، «العقائد الإسلامية».

توفي يوم الأحد ٢٣ ذي القعدة١٤٢٠ هـ الموافق ٢٧ فبراير ٢٠٠٠ م عن عمر يناهز ٨٥ سنة. انظر: «من أعلام الدعوة والحركة الإسلامية المعاصرة» (ج١/ ص ٢٩٩-٣٠٩).

والمتوكل بن محمد بن سورة لم أجد له ترجمة، ولعله في «ثقات ابن حبان».

قال المنذري في «الترغيب» (١/ ٨٤): «رواه الطبراني في «الأوسط» بإسناد جيد»!

قال الألباني: كذا قال! وقد كنت اعتمدت عليه في إيرادي إياه في «صحيح الجامع الصغير» (٦٦٩٠) بناء على القاعدة التي جريتُ عليها فيه، ونصصت عليها في «مقدمته» (١/ ٨ -٢١)، والآن وقد وقفت على إسناده وانكشفت لي علته، فليحذف وليطبع في «الضعيف».

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ثم انكشفت لي العلة الحقيقية، وهي المخالفة في المتن، فقد رواه الليث بن سعد عن أبي الزبير به، إلا أنه قال: «الراكد» بدل: «الجاري».

أخرجه مسلم (١/ ١٦٢)، والنسائي (١/ ١٥)، وابن حبان (٣٤٣)، وأبو عوانه في «صحيحه» وأحمد (٣/ ٣٥٠).

وترجم له بقوله: «بيان حظر البول في الماء الراكد والدليل على إباحة البول في الماء الجاري».

وتابعه ابن لهيعة: ثنا أبو الزبير به. أخرجه أحمد (٣/ ٣٤١).

قال الألباني: فاتفاق الليث وابن لهيعة على روايته بلفظ: «الراكد» دليل على نكارة لفظ حديث الترجمة كما تقتضيه علم مصطلح الحديث.

قال: ولم يتنبه المناوي لعلة الحديث التي سبق بيانها، فاغتر بتجويد

المنذري لإسناده وتوثيق الهيثمي لرجاله، فقال في «التيسير» (١/ ٤٧٦): «إسناده جيد»!

وقلده في ذلك الغماري -علىٰ عادته- في «كنزه»، فأورده فيه (٤١٩٥)، وعلق عليه بقوله: «للاستقذار لا للتنجيس»!

فأقول: اثبت العرش ثم انقش!

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ:

تنبيه: مما يؤخذ علىٰ السيد سابق في كتابه النافع «فقه السنة» كثرة الأحاديث الضَّعِيفَة فيه، وفقدان الدقة العلمية في تخريجها، كما تراه مفصلًا في كتابي «تمام المنة» انتهىٰ.

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة كتابه «تمام المنة» (ص١٠-١٢): فإن كتاب «فقه السنة» للشيخ سيد سابق من أحسن الكتب التي وقفتُ عليها مما أُلِّف في موضوعه في حسن تبويب، وسلاسة أسلوب، مع البعد عن العبارات المعقدة، التي قلَّما يخلو منها كتاب من كتب الفقه، الأمر الذي رغَّب الشباب المسلم في الإقبال عليه، والتفقه في دين الله به، وفتح أمامهم آفاق البحث في السنة المطهرة، وحفزهم علىٰ استخراج ما فيها من الكنوز والعلوم التي لا يستغني عنها مسلم أراد الله به خيرًا، كما قال ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِه خَيرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**» متفق عليه.

... فكان أن ألهم الله تعالىٰ الأستاذ السيد سابق فأخرج لهم هذا الكتاب

«فقه السنة»، فقرب لهم الطريق وأنار لهم السبيل، جزاه الله خيرًا، من أجل ذلك كنت ولا أزال أحض علىٰ اقتنائه والاستفادة مما فيه من السنة والحق...

وإني قد رأيت لِمَا فيه من أخطاء كثيرة بعضها مهمة جدًّا ما كنت أتصور وجودها فيها، ولذلك فإني لابد من بيانها، ولعل من الفائدة أن أشير إلىٰ نوع تلك الأخطاء بصورة مجملة ليأخذ القارئ عنها فكرة عامة، فأقول:

يمكن حصر هذه الأخطاء علىٰ وجه التقريب فيما يلي:

١- أحاديث كثيرة سكت المؤلف عليها وهي ضعيفة.

٢- أحاديث أخرىٰ قواها وهي عند التحقيق واهية.

٣- أحاديث ضعفها وهي صحيحة، أو لها أسانيد أخرىٰ صحيحة.

٤- أحاديث ينسبها لغير «الصحيحين» وغيرها ولا أصل لها فيهما.

٥- أحاديث يعزوها لأحد «الصحيحين» وغيرها لا أصل لها فيهما.

٦- أحاديث يوردها ولا وجود لها في شيء من كتب السنة.

٧- سوق الحديث من طريق صحابي يسميه برواية جماعة من المحدثين وهو عند بعضهم عن صحابي آخر أو أكثر.

٨- عزوه الحديث لمخرجه ساكتًا عليه.

٩- عدم تتبعة أدلة المسائل، فكثيرًا ما يسوق المسائل دون دليل يؤيدها،

وأحيانًا يحتج لها بالقياس مع أنه يوجد فيها حديث صحيح.

١٠- عدم استقصائه مسائل الفصل مثل «الاغسال المستحبة» ونحوها.

١١- إيراده في المسألة الواحدة أقوالًا تعارضة دون أن يرجح أحداها على الأخرى.

١٢- اضطراب رأيه في بعض المسائل في المكان الواحد، فيختار في أول البحث ما ينقضه في خاتمته.

١٣- ترجيحه من الأقوال والآراء المتعارضة ما لا يستحق الترجيح لضعف دليله وقوة دليل مخالفه.

١٤- مخالفته الحديث الصحيح الذي لا معارض له من الحديث في غير ما مسألة.

وقال الألباني رحمه الله (ص١٣): وقد يكون من نافلة القول أن أذكر أنني لا أريد بالتعليق على الكتاب وبيان أخطائه أن أحطَّ من قدره شيئًا، أو أبخس من حقه، بل إنما أريد الانتصار للحق بالحق، وصيانة «فقه السنة» عن الخطأ ما أمكن، فإن ذلك أدعى لإقبال الناس عليه، والاستفادة منه، وأحرى أن يقطع ألسنة خصوم الفكرة عن التكلم فيه بحق أو بباطل، فلعل المؤلف -زاده الله توفيقًا- يعيد النظر فيما كتب، ويصحح الأخطاء، ويتريَّث في إصدار أجزاء الكتاب الأخرى. انتهى.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

توفي الشيخ سيد سابق رَحِمَهُ اللَّهُ (١٤٢٠ هجرية) عن عمر يناهز ٨٥ عامًا.

مصادر ترجمة الشيخ سيد سابق رَحِمَهُ اللَّهُ:

- «من أعلام الدعوة والحركة الإسلامية المعاصرة» (ج١/ ص٢٩٩-٣٠٩) ط: دار البشير/ المستشار عبد الله العقيل.

- «نثر الجواهر والدرر» للشيخ يوسف المرعشلي.

* * *

الشيخ الفاضل/محمد خليل هرَّاس رحمه الله (١)

الشيخ الفاضل/حسن مرزوق حبَنَّكَة الميداني (٢)

---

(١) هو العلاَّمة، السلفيُّ، المحقِّق، محمد خليل هرَّاس، ولد عام ١٣٣٤ هـ - ١٩١٦م، وتخرَّج من الأزهر في الأربعينات (ميلادي) من كلية أصول الدين، وحاز علىٰ الشهادة العالمية العالية (الدكتوراه) في التوحيد والمنطق، عمل أستاذًا بكلِّيَّة أصول الدين في جامعة الأزهر، أُعير إلىٰ المملكة العربية السعودية بطلب من العلامة عبد العزيز بن باز، ودرَّس في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، ثم أُعير مرَّةً أخرىٰ، وأصبح رئيسًا لشعبة العقيدة في قسم الدِّراسات العليا في كلية الشريعة سابقًا -جامعة أم القرىٰ حاليًا- بمكة المكرمة، عاد إلىٰ مصر، وشغل منصب نائب الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية، ثم الرئيس العام لها بالقاهرة. وقد أوذي رحمه الله كثيرًا من المتصوفة وأهل البدع والضلال، وتعرض لمحاولات قتل عديدة، وذلك لما عرف عنه من شدته عليهم وإنكاره لضلالهم. فقد كان رحمه الله سلفي المعتقد، شديدًا في الحقِّ، قويَّ الحجَّة والبيان، أفنىٰ حياته في التعليم والتأليف ونشر السنة وعقيدة أهل السنة والجماعة. له مؤلفات عدة وتحقيقات؛ منها:

١- تحقيق كتاب «المغني» لابن قدامه.

٢- تحقيق وتعليق علىٰ كتاب «التوحيد» لابن خزيمة.

٣- تحقيق وتعليق علىٰ كتاب «الأموال» لأبي عُبيد القاسم بن سلام.

٤- تحقيق ونقد كتاب «الخصائص الكبرىٰ للسيوطي».

٥- تحقيق وتعليق علىٰ كتاب «السيرة النبوية» لابن هشام.

٦- شرح «القصيدة النونية» لابن القيم في مجلَّدين.

٧- تأليف كتاب «ابن تيمية ونقده لمسالك المتكلمين في مسائل الإلهيات».

٨- تأليف كتاب «ابن تيمية السلفي». ٩- «شرح العقيدة الواسطية» لابن تيمية.

توفي سنة (١٩٧٥م) عن عُمر يناهز الستين.

(٢) حسن بن مرزوق حبنكة الميداني، عالم سوري، ولد في حي الميدان بدمشق سنة (١٣٢٦هـ)، =

ذكرهما الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١١/ ص٤٥٧-٤٦٠) (٥٢٩١): في تعليقه علىٰ حديث أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص٣٢٤) من طريق أبي كعب البداح بن سهل الأنصاري عن أبيه سهل بن عبد الرحمن عن أبيه عبد الرحمن عن أبيه عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال:

أتىٰ جابر بن عبد الله رسول الله ﷺ فسلَّم عليه فرد عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: فرأيت وجه رسول الله متغيرًا، وما أحسب وجه رسول الله ﷺ تغير إلا من جوع، فأتيت منزلي فقلت للمرأة: ويحك! لقد رأيت رسول الله ﷺ فسلمت عليه فرد علي السلام ووجهه متغير، وما أحسب وجهه تغير إلا من الجوع، فهل عندك من شي؟ قالت: والله ما لنا إلا هذا الداجن وفضلة من زاد نعلل بها الصبيان!... الحديث.

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا إسناد ضعيف مظلم، سهل بن عبد الرحمن وابنه البداح ومحمد بن أبي هاشم لم أجد لهم ترجمة في شيء من كتب التراجم التي عندي، أما عبد الرحمن بن حماد فالظاهر أنه أبو سلمة الشعيثي، له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢/ ٢٢٥-٢٢٦)، وقال: سألت أبي عنه؟ فقال: ليس بالقوي كدت أن أدركه. وسئل أبو زرعة عنه؟ فقال: بصري لا بأس به.

وأما عبد الله بن محمد بن جعفر فهو الحافظ المشهور بأبي الشيخ ابن حيان، وهو ثقة يكثر عنه أبو نعيم، توفي سنة (٣٦٩).

= وتوفي سنة (١٣٩٨هـ). انظر: «نثر الجواهر والدرر» (ص٣٦١- ٣٦٤).

تنبيه: وقد ظن الدكتور محمد خليل هراس رحمه الله في تعليقه على «الخصائص الكبرى» للسيوطي (٢/ ٢٨٣) أنه غيره، فقال مبينًا حاله: «قال في «الميزان»: قال ابن المقرئ: رأيتهم يضعفونه وينكرون عليه أشياء، وقال الحاكم عن الدارقطني: كذاب ألَّف كتاب «سنن الشافعي» وفيها نحو مئتي حديث لم يحدث بها الشافعي»!!

قال الألباني رحمه الله: وهذا إنما قاله الذهبي في ترجمة عبد الله بن محمد بن جعفر أبي القاسم القزويني القاضي، وذكر أنه توفي سنة خمس عشرة وثلاث مئة، وهو قطعًا ليس شيخ أبي نعيم في هذا الحديث؛ لأن أبا نعيم لم يدركه، فإنه ولد سنة (٣٣٦) أي: بعد وفاة القزويني بإحدى وعشرين سنة! فلم يبق إلا أنه أبو الشيخ ابن حيان كما ذكرنا.

ولا غرابة في أن يقع الدكتور الهراس رحمه الله في هذا الخطأ، فإنه ليس من العلماء في هذا الشأن، وإنما الغريب أن يقع فيه من له معرفة به، ألا وهو ابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة» كما كنت بينت ذلك في حديث آخر.

ونحو ذلك قول الحافظ ابن حجر في رسالة «من عاش بعد الموت» (ق١٨/ ٢): «وهذا الإسناد لا بأس به، وهو أصرح ما رأيته في هذا الباب»!

مع أنه قد قال قبل ذلك مباشرة: «أصل هذا الحديث في «الصحيح» باختصار، وليس فيه قصة إحياء الشاة».

قلت: فإذا كان كذلك أفلا تكون القصة منكرة أو على الأقل شاذة؛

لمخالفتها لما رواه الثقات الذين لم يذكروها في حديث جابر؟!

وقد أخرجه البخاري في مغازي «الصحيح» وغيره، كالفريابي في «دلائل النبوة»، والبيهقي -أيضًا- (١/ ١/ ١٣١)، وأحمد (٣/ ٣٧٧) من طرق عن جابر «دون ذكر إحياء الشاة».

ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين لك خطأ الشيخ حسن مرزوق الميداني (والظاهر أنه المعروف بحبنكة الميداني) في تقويته للقصة بقوله: «وقد ثبت في حديث جابر: أن النبي ﷺ جمع عظام الداجن بعد الأكل فوضع يده عليها فإذا الشاة قد قامت تنفض أذنيها»**!** والله أعلم.

* * *

الدكتور الفاضل/ أكرم ضياء العمري(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه علىٰ حديث رقم (٥٥١٥) في «السِّلْسِلَة الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٢٢): حديث أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢/ ١/ ٢٨٢) تعليقًا، ووصله الفسوي في «المعرفة» (٢/ ٤٤٥)، والطبراني في «الكبير (١٨/ ٣٠١/ ٧٧٣) من طريق خالد بن يزيد عن عبد الله بن مسروح عن ربيعة بن يورا عن فضالة بن عبيد مرفوعًا: «من أراد كنز الحديث فعليه بـ(لا حول ولا قوة إلا بالله)».

---

(١) أكرم ضياء أحمد العمري الموصلي العراقي، أستاذ التاريخ الإسلامي وعلوم الحديث، ولد في الموصل بشمال العراق في العام ١٣٦١ هـ/ ١٩٤٢، درس بكلية التربية بجامعة بغداد وتخرج منها في العام١٩٦٣ . حصل علىٰ شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي من كلية الآداب جامعة بغداد في العام ١٩٦٦ وكان موضوعها «طبقات خليفة بن خياط: دراسة وتحقيق»، حصل علىٰ شهادة الدكتوراة في التاريخ الإسلامي من جامعة عين شمس بالقاهرة، كان موضوعها «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد». يعمل الآن عضوًا بلجنة إحياء التراث الإسلامي والنشر العلمي بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر.

من مؤلفاته: «السيرة النبوية الصحيحة»، «العنف في الحياة الزوجية»، «الرسالة والرسول»، «المجتمع المدني في عصر النبوة»، «عصر الخلافة الراشدة»، «مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين»، «استخدام الحاسب في العلوم الشرعية» (بحث)، «بحوث في تاريخ السنة المشرفة».

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إسناد ضعيف مظلم، ربيعة بن يورا أورده البخاري في «التاريخ» لهذه الرواية، وكذا ابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٤٧٥)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، فهو في عداد المجهولين، وأما ابن حبان فأورده في «الثقات»!

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

تنبيه: تحرَّف اسم (يورا) في بعض المصادر فوقع في «المجمع»: «بورا» بالباء الموحدة، «وفي «المعرفة»: «نورا» بالنون، **وقال محققه الفاضل الدكتور العمري: «هكذا في الأصل ولم أجده»!**

وقوله: الحديث هكذا في المصادر الثلاثة وفي «المجمع»: «الجنة»! انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه تعالىٰ:

قال الشيخ مقبل بن هادي الواداعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الدكتور أكرم ضياء العمري: «كنت أعرف أنه ليس بقوي في الحديث».

وقال في سؤال وُجِّه إلىٰ الشيخ مقبل الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الكتب المحققة لسيرة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحياة أصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؟

فأجاب: «أما الكتب المحققة في السيرة فقد زعم أناس أنهم يخرجون الصحيح منها، وإلىٰ الآن ما قد وفقوا، فأكرم ضياء العمري سمىٰ كتابه «السيرة النبوية الصحيحة» وهو لم يَفِ بشرطه، وكذلك غيره...».

نبذة مختصرة عن ترجمته:

الدكتور أكرم ضياء العمري الموصلي العراقي، أستاذ التاريخ الإسلامي

وعلوم الحديث، ولد سنة (١٩٤٢) من عائلة آل العمري من ذرية الخليفة عمر بن الخطاب، وهي من العوائل العريقة في الموصل.

ومن مؤلفاته:

- «السيرة النبوية الصحيحة».
- «الرسالة والرسول».
- «عصر الخلافة الراشدة».
- «مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين».
- «بحوث في تاريخ السنة المشرفة».
- «خليفة بن خياط موارده ودراسة كتابه».
- «دراسات تاريخية مع تعليقه في منهج البحث».
- «منهج النقد عند المحدثين».
- «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد».

نال الدكتور الفاضل جائزة الملك فيصل العالمية في الدراسات الإسلامية عام ١٩٩٦ م عن جدارة واستحقاق لخدمة كتب التراث الإسلامي.

أثنىٰ عليه الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض كتبه كما في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٢٢). وجزاه الله خيرًا لخدمته كتب السنة والتراث الإسلامي. والله أعلم.

* **وأيضًا:** ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٧٦٣) عند تعليقه علىٰ حديث: «إن الله استقبل بي الشام، وولىٰ ظهري اليمن، ثم قال لي: يا محمد! إني قد جعلت لك ما تجاهك غنيمة ورزقًا، وما خلف ظهرك مددًا. ولا يزال الله يزيد -أو قال: يعز- الإسلام وأهله، وينقص الشرك وأهله، حتىٰ يسير الركب بين كذا -يعني: البحرين- لا يخشىٰ إلا جورًا، وليبلغن هذا الأمر مبلغ الليل».

ضعيف. رواه الطبراني في «الكبير» (٨/ ١٧٠/ ٧٦٤٢)، و«مسند الشاميين» (ص١٦٨) من طريق عبد الله بن هانئ بن عبد الرحمن بن أبي عبلة، وأبو نعيم (٦/ ١٠٧ - ١٠٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣٧٧ - ٣٧٨ ط) من طريق أبي عمير النحاس (وهو عيسىٰ بن محمد بن إسحاق) عن ضمرة عن السيباني عن عمرو بن عبد الله الحضرمي عن أبي أمامة مرفوعًا. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث السيباني، تفرد به عنه ضمرة بن ربيعة».

قلت: وهو ثقة، وكذا السيباني -وهو بفتح المهملة-، ووقع في «الحلية» و«التاريخ» في مواطن عدة: (الشيباني) بالمعجمة! وهو تصحيف، واسمه يحيىٰ بن أبي عمرو.

وأما الحضرمي هذا؛ فوثقه العجلي وابن حبان؛ لكن قال الذهبي: «ما علمت روىٰ عنه سوىٰ يحيىٰ».

وأعله الهيثمي (١٠/ ٦٠) بابن هانئ؛ وقد تابعه أبو عمير؛ وهو ثقة، فلا

ضير، وإنما العلة من الحضرمي؛ فإنه في عداد المجهولين، كما يشير إلىٰ ذلك قول الذهبي المذكور آنفًا، وهو في «الميزان» (٣/ ٢٧٠)، وأقره الحافظ في «التهذيب»؛ بل قال الذهبي في الصفحة التي تلي الصفحة المشار إليها: «لا يعرف». كما أشار إلىٰ تضعيف توثيقه في «الكاشف» بقوله: «وثق». ولذلك؛ لم يوثقه الحافظ في «التقريب»؛ بل قال فيه: «مقبول».

يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فليِّن الحديث؛ وقد كنت منذ أكثر من ثلاثين سنة أوردت هذا الحديث في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» برقم (٣٥)؛ اغترارًا بتوثيق ابن حبان والعجلي، ولم أكن يومئذ -كغيري إلا من شاء الله- عرفت تساهل ابن حبان وكذا العجلي في التوثيق، والآن وقد تبين لي تساهلهما في توثيق المجهولين، فقد رجعت عن تصحيح حديثه، وأودعته في هذه «السِّلْسِلَة الضَّعِيفَة».

وبهذه المناسبة أقول: **بعد طبع كتاب «التاريخ» للحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي** ودراستي إياه تبين لي أنه يكاد أن يكون مثل المذكورين في التساهل؛ فقد مرت بي أمثلة عديدة علىٰ ذلك، أذكر منها الآن ما نحن في صدده؛ فقد ذكر إسنادًا له (٢/ ٤٣٧) فقال عن السيباني يحيىٰ بن أبي عمرو: «شامي ثقة، ويروي يحيىٰ عن عمرو بن عبد الله الحضرمي -شامي ثقة- عن أبي أمامة، ويروي السيباني عن أبي العجماء قال: قيل... وأبو العجماء مجهول لا يدرىٰ من هو».

قلت: فتأمل كيف قال في الحضرمي: «شامي ثقة»! وهذا عين كلام

العجلي في «ثقاته» (٣٦٥/ ١٢٧١)! سوىٰ أنه زاد: «... تابعي...».

وبين (أبا العجماء)؛ فقال بأنه مجهول، وكلاهما روىٰ عنهما السيباني؟!

ولا يعرفان إلا بهذه الرواية!

تنبيهات:

الأول: أن ابن عساكر أخرج الحديث من الطريقين المشار إليهما عن ضمرة، والطريق الأولىٰ عنده من روايته بإسناده عن الطبراني: نا سلامة بن ناهض المقدسي: نا عبد الله بن هانئ عن أبي أمامة.. فسقط من الإسناد ثلاثة علىٰ التوالي ضمرة، والسيباني، والحضرمي!!

وهذا من شؤم من يتولىٰ تحقيق كتب الحديث من الأدباء الذين لا معرفة عندهم بهذا العلم الشريف؛ فإنه سقط مجسد مجسم يظهر بأدنىٰ نظر لمن كان عنده علم بطبقات الرواة، فكيف يعقل أن يكون بين الطبراني المتوفىٰ سنة (٣٦٠)، وبين الصحابي واسطتان فقط؟!

ويظهر أنه سقط قديم؛ فإنه كذلك في النسخة المصورة عن إحدىٰ مخطوطتي الظاهرية (١/ ١٨١)، فالظاهر أنها كذلك أيضًا.

الثاني: علمت -مما سبق- قول الذهبي أنه لم يرو عن الحضرمي غير يحيىٰ، وقد وقع في كتابه «الكاشف» أنه روىٰ معه طائفة! فهذا خطأ من الناسخ أو الطابع، فلا تغتربه.

الثالث: قوله: (أبي العجماء) في «التاريخ» وقع فيه (أبو العجفاء) في

الموضعين! وهو خطأ فاحش لعله من الناسخ، **وقد خفي ذلك علىٰ محققه الفاضل، فعلق عليه قوله: «ترجمته في تهذيب التهذيب»** (١٢/ ١٦٥)، وإذا رجعنا إلىٰ ترجمة أبي العجفاء التي في «التهذيب»؛ وجدناه قد وثقه ابن معين وغيره، وروىٰ عنه جمع من الثقات ليس منهم السيباني الذي روىٰ عن أبي العجماء! ولذلك لم يذكر الحافظ قول الفسوي بجهالة أبي العجماء في ترجمة أبي العجفاء، فدل ذلك علىٰ خطأ النسخة وغفلة المعلق عنه، والمعصوم من عصمه الله عَزَّوَجَلَّ.

الرابع: علق الفاضل المشار إليه علىٰ قول الحافظ الفسوي المتقدم: «عن أبي أمامة»؛ فقال: «إياس بن ثعلبة البلوي الأنصاري»!

وهذا خطأ أيضًا؛ وإنما هو صدي بن عجلان، وهو بهذه الكنية أشهر من البلوي، وفي ترجمته ذكر الحديث عند الطبراني وغيره.

قلت: ولشطره الثاني شواهد تقدم أحدها في «الصحيحة» (رقم ٣).

والحديث؛ عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/ ١٤١/ ١) للطبراني في «الكبير» أيضًا، وابن عساكر. انتهىٰ.

قلت: والدكتور أكرم ضياء العمري هو محقق كتاب «المعرفة والتاريخ» للحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي.

❋ ❋ ❋

الشيخ أبو الوفاء محمد مصطفى المراغي(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٦٠) (٥٥٣٨):

عند تعليقه علىٰ حديث أخرجه الحاكم (١/ ٣٨٤)، وعنه البيهقي في «البعث» (١٥٥/ ٢١٠)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» وغيرهم من طريق مؤمل بن إسماعيل: ثنا سفيان عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعًا: «أولاد -وفي رواية: أطفال- المؤمنين في جبل في الجنة، يكفلهم إبراهيم وسارة، حتىٰ يردهم إلىٰ آبائهم يوم القيامة».

قال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «صحيح علىٰ شرط الشيخين»! ووافقه الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ!!

(١) محمد بن مصطفىٰ بن محمد بن عبد المنعم المراغي: باحث مصري، عارف بالتفسير، من دعاة التجديد والإصلاح، ممن تولوا مشيخة الجامع الأزهر، عرف بمحمد مصطفىٰ. ولد سنة (١٢٩٨هـ) بالمراغة (من جرجا، في الصعيد) وتعلم بالقاهرة، وتتلمذ للشيخ محمد عبده. وولي أعمالًا منها القضاء الشرعي، فقضاء القضاة في السودان (سنة ١٩٠٨ - ١٩١٩) وتعلم الإنجليزية في خلالها. وعين شيخًا للأزهر سنة ١٩٢٨ فمكث عامًا. وأعيد سنة ١٩٣٥ فاستمر إلىٰ أن توفي بالإسكندرية سنة (١٣٦٤ هـ). ودفن في القاهرة.
له تآليف، منها: «بحث في ترجمة القرآن الكريم إلىٰ اللغات الأجنبية - ط» رسالة، و«تفسير سورة الحجرات - ط» و«تفسير سورة الحديد وآيات من سورة الفرقان - ط» و«تفسير سورتي لقمان والعصر - ط» و«الدروس الدينية - ط» عدة رسائل، و«بحوث في التشريع الإسلامي - ط» رسالة، و«كتاب الأولياء والمحجورين - خ». انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٠٣).

قال الألباني رحمه الله: وهذا خطأ فاحش، وبخاصة من الذهبي؛ لأن مؤملًا هذا ليس من رجال الشيخين أوَّلًا، ثم هو شديد الخطأ ثانيًا، فقد قال إمام المحدثين البخاري: «منكر الحديث».

وقد اعترف كل من ترجم له -حتىٰ الذهبي رحمه الله- بأنه سيئ الحفظ. قال الذهبي في «الميزان»: «حافظ عالم يخطئ، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صدوق شديد في السنة كثير الخطأ، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: في حديثه خطأ كثير». قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق سيئ الحفظ».

وقد اعتمد قول أبي حاتم المتقدم الذهبيُّ نفسه في «الكاشف» ثم أتبعه ببيان سبب كثرة خطئه فقال: «وقيل: دفن كتبه وحدَّث حفظًا فغلط».

قال الألباني رحمه الله: فمثله لا يحتج به إذا انفرد، فكيف به إذا خالف؟! فقد جاء بإسناد آخر حسن مختصرًا بلفظ: «ذراري المؤمنين يكفلهم إبراهيم في الجنة». أخرجه ابن حبان وغيره، وسبق تخريجه في «الصحيحة» (٦٠٣).

قال الألباني: ثم إن الحديث يخالف بظاهره ما جاء في عدة أحاديث صحيحة: أن نبينا صلى الله عليه وسلم هو أول من يدخل الجنة، وأن أولاد الآباء يأبون أن يدخلوا الجنة إلا وآباؤهم معهم فيدخلون جميعًا، فهذا من شؤم الأحاديث الضَّعِيفَة التي يحلو لبعضهم أن يملؤوا بها كتبهم دون تحقيق وبصيرة، كالشيخ الغماري، فإنه أورده في «كنزه» (١٢٧٨) موهمًا القراء بصحته، وزاد ضغثًا علىٰ إبالة بعد أن عزاه لـ(حب) أي: ابن حبان، وهو لم يروه إلا مختصرًا من الطريق الأخرىٰ كما ذكرت آنفًا...

وأقبح من هذا الوهم قول الشيخ (أبو الوفاء مصطفىٰ المراغي) في تخريجه

للحديث في شرحه لـ«بعث ابن أبي داود» (ص٦٦): «أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه وأحمد والحاكم...» فذكره!

فالظاهر في أثناء النقل دخل عليه حديث في حديث، فوقع في هذا الوهم الفاحش، فعزاه للشيخين وابن ماجه!!! انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

الإمام محمد مصطفىٰ المراغي رَحِمَهُ اللَّهُ من علماء الأزهر، وتم اختياره لمنصب القضاء في السودان من قبل الشيخ محمد عبده رَحِمَهُ اللَّهُ، وفي مقدمة من اختارهم، وكان الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مناضلًا لإصلاح مناهج الأزهر. وله مؤلفات نافعة، وتوفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (١٣٦٤ هـ/ ١٩٤٥ م).

مصارد ترجمته:

- «الأزهر في اثني عشر عامًا» نشر إدارة الأزهر.

- «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٠٣).

- «شيوخ الأزهر» تاليف: أشرف فوزي.

- «مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتىٰ الآن» تأليف علي عبد العظيم.

والله أعلم.

* * *

الشيخ محمد أنور شاه الكشميري -رحمه الله تعالى-[(١)]

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص١٢٥) (٥٥٦٤) عند تعليقه علىٰ حديث: «إني لأرجو إن طالت بي حياة أن أدرك عيسىٰ ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ، فإن عجل بي موت فمن لقيه منكم فليقرئه مني السلام».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «شاذ» أخرجه أحمد (٢/ ٢٩٨): ثنا محمد بن جعفر: ثنا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال:... فذكره. وهذا إسناد ظاهره الصحة، فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، لكن قد خولف في رفعه محمد بن جعفر وهو: غندر، فقال أحمد عقبه مباشرة (ص٢٩٩): ثنا يزيد بن هارون: أنا شعبة به، إلا أنه لم يذكر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل أوقفه علىٰ أبي هريرة.

وهذا إسناد صحيح علىٰ شرط الشيخين، لذا قال الهيثمي في «المجمع»

---

(١) محمد أنور بن معظم شاه، ولد بكشمير سنة ١٢٩٢هـ، وقد تربىٰ علىٰ والديه تربية مثالية، ودرس علىٰ والده الشيخ غلام رسول الهزاروي كتبًا في الفقه وأصوله، ولما بلغ السابعة عشرة من عمره سافر إلىٰ ديوبند، والتحق بدار العلوم هناك وتخرج فيها سنة ١٣١٣هـ، له مؤلفات، منها: «إكفار الملحدين»، «التصريح بما تواتر في نزول المسيح»، «تحية الإسلام في حياة عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ»، «عقيدة الإسلام في حياة عيسىٰ»، «خاتم النبيين»، «فيض الباري شرح صحيح البخاري»، «عرف الشذىٰ علىٰ جامع الترمذي»، «مشكلات القرآن». توفي سنة (١٣٥٢هـ).

(٨/ ٢٠٥): «رواه أحمد بإسنادين: مرفوع وموقوف ورجالهما رجال الصحيح».

قال الألباني: ولعل الإمام أحمد -رحمه الله تعالىٰ- أشار إلىٰ ترجيح وقفه بإيراده إياه بعد المرفوع، وهو الذي يترجح عندي؛ لأنه جاء موقوفًا من طرق، ومنها:

قال محمد بن إسحاق: عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عطاء مولىٰ أم صبية (الأصل: حبيبة) قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ...

قلت: فذكر حديث النزول: «يوشك المسيح عيسىٰ ابن مريم أن ينزل حكمًا قسطًا وإمامًا عدلًا...» وزاد: «وليسلكن فجًّا حاجًّا أو معتمرًا أو ليثنيهما، وليأتين قبري حتىٰ يسلم علي ولأرُدَّن عليه».

يقول أبو هريرة: «أي بني أخي! إن رأيتموه فقولوا: أبو هريرة يقرئك السلام. أخرجه الحاكم (٢/ ٥٩٥) وقال: «صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

وقلدهما جمع: **كالكشميري في «التصريح بما تواتر في نزول المسيح»**، وأبو غدة المعلق عليه (ص١٠١-١٠٢)، والغماري في كتابيه «إقامة البرهان علىٰ نزول عيسىٰ في آخر الزمان» (ص٣٣)، وكتابه الآخر: «عقيدة أهل الإسلام في نزول عيسىٰ عليه السلام».

بل إن هذا الأخير أورده في كتابه الأخير الذي سماه بـ«الكنز الثمين» (رقم ٣٢٤٥) الذي جرده من الأحاديث الضَّعِيفَة بزعمه! وكل ذلك إنما يقع من

الجهل بهذا العلم الشريف أو إهمال التحقيق فيه! وإلا فهل يخفىٰ علىٰ المحقق الناظر في هذا السند أنه لا يصح، وذلك من ناحيتين:

- عنعنة ابن إسحاق، فإنه مدلس مشهور بذلك.

- جهالة عطاء مولىٰ أم صبية، فقد أورده في «الميزان».

وبالجملة: فهذه الطرق الأربعة عن أبي هريرة وإن كانت مفرداتها لا تخلو من ضعف، فإن مجموعها يعطي لِمَا اتفقت عليه من متونها قوة وصحة لا ريب فيها، فهي صالحة لترجيح أن حديث الترجمة موقوف غير موفوع، وقد خفي هذا التحقيق علىٰ الغماري فاغتر في كتابيه المشار إليهما آنفًا (ص٣٤و ٩٣)، فأورد الحديث في «كنزه» (١١٧٩) مع أنه قد صرح في مقدمته (ص: ن) أنه لا يكفي في صحة الحديث أو حسنه مجرد ثقة رجاله، بل لابد أن يكون سالمًا من النكارة والشذوذ والمخالفة، كما هو مبين في علوم الحديث!

وأما الشيخ الكشميري فقد تنبه لشيء من ذلك، فقال (ص١٨٠) بعد أن ذكر الحديث من الطريقين موقوفًا ومرفوعًا: «ومن أمعن النظر في أحاديث الباب علم أن الإيصاء بإبلاغ السلام وقراءته علىٰ عيسىٰ ابن مريم عليه السلام صحيح مرفوعًا وموقوفًا.

وأما الجملة من قوله: (إني لأرجو إن طال بي عمر أن ألقىٰ عيسىٰ ابن مريم عليه السلام) فالنظر في أحاديث الباب يحكم بأنها موقوفة لا مرفوعة».

وقال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وفيما ادعاه -الكشميري- من صحة الإيصاء مرفوعًا نظر عندي؛ لأنه -أعني الإيصاء- لم يرد في شيء من الأحاديث التي ساقها في كتابه، وقد بلغ عددها خمسة وسبعين حديثًا، وزاد عليها المعلق أبو غدة عشرة أخرىٰ، فيها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، وفيه ما سكت عنه ولم يبين حاله! أقول: في هذه الأحاديث كلها لم يرد الإيصاء إلا في حديثين اثنين! انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

مصادر ترجمته:

- «فيض الباري علىٰ صحيح البخاري» محمد أنور الكشميري مع حاشية «البدر الساري إلىٰ فيض الباري» المجلد الأول(ص١٣-٢٧) دار الكتب العلمية - بيروت لبنان.

- «مشاهير علماء ديوبند» القاري فيوض الرحمن، (ص٤٨٥).

- «التصريح بما تواتر في نزول المسيح» (ص١٤ -١٦).

- «مجلة البيان» العدد (١٠) (ص٣٠) جمادىٰ الآخرة (١٤٠٨هـ).

- «نفحة العنبر في سيرة الشيخ الأنور» محمد يوسف البنوري، وهو في ترجمة «الشيخ محمد بن أنور الكشميري».

- «تاريخ دار العلوم ديوبند» السيد محبوب رضوان (ص١٩٩).

❋ ❋ ❋

الشيخ محمد بن علي النيموي الحنفي رحمه الله (١)

ذكره الشيخ الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص١٥٠ و١٥٢) () عند تعليقه علىٰ حديث: «ما زال يقنت في الفجر حتىٰ فارق الدنيا».

وهو «منكر» أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» ومن طريقه أحمد (٣/ ١٦٢)، وكذا الدارقطني في «سننه» (٢/ ٩٣) عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك قال:... فذكره مرفوعًا، وأخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٤٤٤/ ٧٥٣) من طريق عبد الرزاق المتقدمة. وقال: «حديث لا يصح، قال أحمد: أبو جعفر الرازي مضطرب الحديث، وقال ابن حبان: ينفرد بالمناكير عن المشاهير».

وقال فيه الحافظ في «التقريب»: «صدوق سيىء الحفظ خصوصًا عن مغيرة».

وإن مما يدل علىٰ سوء حفظه: اضطرابه في روايته لهذا الحديث، فهو يذكر فيه صلاة الصبح تارة كما تقدم، وتارة أخرىٰ لا يذكرها، فقال خالد بن

(١) محمد بن علي النيموي الهندي الحنفي المتوفىٰ سنة ١٣٢٢هـ، له: «آثار السنن» جمع فيه نبذة من الأحاديث والآثار، وجملة من الروايات والأخبار، انتخبها من الصحاح والسنن، والمعاجم والمسانيد، وعزاها إلىٰ من أخرجها، وأعرض عن الإطالة بذكر الأسانيد، وبين أحوال الروايات التي ليست في «الصحيحين» بالطريق الحسن.

يزيد: حدثنا أبو جعفر الرازي... فذكره عن الربيع قال: «سئل أنس عن قنوت النبي ﷺ أنه قنت شهرًا، فقال: ما زال النبي ﷺ يقنت حتىٰ مات». أخرجه ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٣٠).

وخالد بن يزيد هذا هو صاحب اللؤلؤ كما في «الجرح والتعديل» (١/ ٢/ ٣٦١) لابن أبي حاتم وقال: «سئل عنه أبو زرعة؟ فقال: ليس به بأس».

وتابعه يحيىٰ بن بكير، ثنا أبو جعفر... بلفظ: «قنت ﷺ حتىٰ مات، وأبو بكر حتىٰ مات، وعمر حتىٰ مات». أخرجه البزار (١/ ٢٦٩).

ويحيىٰ هذا ثقة من رجال الشيخين.

وتارة يذكر الصبح، ولكن لا يذكر الموت، ويزيد في المتن ويخالف شيخه فيقول: عن عاصم عن أنس قال: «قنت رسول الله ﷺ في الصبح بعد الركوع يدعو علىٰ أحياء من أحياء العرب، وكان قنوته قبل ذلك وبعده قبل الركوع». أخرجه عبد الرازق -أيضًا- (٣/ ١٠٩/ ٤٩٦٣)، ومن طريقه الحازمي في «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» (ص٧١).

وبهذا المعنىٰ محفوظ عن عاصم، فقد أخرجه البخاري وغيره من طريق أخرىٰ عن عاصم أتم منه. رواه البخاري (١٠٠٢) بلفظ: «قنت بعد الركوع شهرًا يدعو عليهم...». ولم يذكر الصبح. وهو مخرج في «الإرواء» (٢/ ١٦٢).

والطرق المشار إليها بلغت سبعة طرق عن أنس، ليس فيها ما في حديث أبي جعفر الرازي من الاستمرار علىٰ القنوت في الصبح حتىٰ فارق الدنيا، بل في

بعضها ما يخالفه، كرواية أنس بن سيرين عن أنس بن مالك بلفظ: «قنت شهرًا بعد الركوع في صلاة الصبح يدعو علىٰ بني عصية». رواه مسلم وغيره، ونحوه من طريق عبد العزيز بن صهيب عنه عند البخاري.

وقال الألباني رَحِمَهُ اللهُ: فقد تبين أن أحدًا من الرواة السبعة لم يذكر ما في حديث الترجمة، ولا يشك ذو بصيرة بهذا العلم أن النكارة تثبت بأقل ما ذكرنا، فلا يكاد عجبي ينتهي من تصحيح ابن جرير الطبري لهذا الحديث! وهو من الأمثلة الكثيرة عندي علىٰ أنه من المتساهلين في التصحيح، وأما الحاكم ومن نحا نحوه فهو مشهور بذلك، فقد قال عقب الحديث كما في «البيهقي»: «هذا حديث صحيحٌ سندُه، ثقةٌ رُواته»! كذا في نقله عنه، وأما البغوي فقال: «قال الحاكم: وإسناد هذا الحديث حسن»!!

... وإنما يصح أن يذكر له شاهدًا من حيث المعنىٰ وليس المبنىٰ: ما أخرجه الدارقطني (٢/ ٤١/ ٢٠) من طريق محمد بن مصبح بن هلقام البزاز: حدثنا أبي: ثنا قيس عن أبان بن تغلب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «ما زال رسول الله ﷺ يقنت حتىٰ فارق الدنيا».

لكنه -كما ترىٰ- لم يذكر الفجر، فهو شاهد قاصر أيضًا، مع وهاء إسناده كما أشار إلىٰ ذلك الدارقطني عقبه بقوله: «خالفه إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد». ثم ساق إسناده إليه عن سعيد قال: أشهد أني سمعت ابن عباس يقول: «إن القنوت في صلاة الصبح بدعة».

لكن في الطريق إلىٰ إبراهيم متروك كما قال البيهقي، وهو مخرج في

«الإرواء» (٤٣٦) فالأولىٰ معارضته بما صح من طرق عن سعيد بن جبير وغيره عن ابن عباس أنه: «كان لا يقنت في صلاة الصبح». أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٣٠٩)، وعبد الرزاق (٣/ ١٠٧)، والطبري (٢/ ٣٧)، والطحاوي بأسانيد صحيحة عنه.

وكذلك صح عن سعيد بن جبير أنه: «كان لا يقنت في صلاة الفجر». أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٣١٠)، والطبري (٢/ ٤٠) من طرق صحيحة.

وفي رواية للطبري عن أبي بشر قال: «سألت سعيد بن جبير عن القنوت؟ فقال: «بدعة»، وفي لفظ: «لا أعلمه».

وقال الحافظ ابن حجر: ويعكر علىٰ ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان، قلنا لأنس: «إن قومًا يزعمون أن النبي ﷺ لم يزل يقنت في الفجر؟ فقال: كذبوا، إنما قنت شهرًا واحدًا يدعو علىٰ حيٍّ من أحياء المشركين».

وقيس وإن كان ضعيفًا لكنه لم يتهم بكذب، وروىٰ ابن خزيمة في «صحيحه» من طريق سعيد عن قتادة عن أنس: «أن النبي ﷺ لم يكن يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا علىٰ قوم».

فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت، فلا يقوم بمثل هذا حجة.

قال الألباني: ويعكر -أيضًا- علىٰ حديث الترجمة وما في معناه: ما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٢٤٥/ ٦٩٣) من طريق غالب بن فرقد

الطحان قال: «كنت عند أنس بن مالك شهرين فلم يقنت في صلاة الغداة».

وغالب هذا لم أجد من ترجمة.

وأما قول المعلق علىٰ «نصب الراية» (٢/ ١٣٢): «وقال النيموي: إسناده حسن»!!!

فهو تحسين انتصارًا لمذهبه الحنفي نِكايةً بمخالفيه الذين انتصروا لمذهبهم الشافعي بتصحيح حديث الترجمة، وهكذا يضيع الحق بسبب التعصب المذهبي، والله تعالىٰ هو المحمود علىٰ أن عافانا منه ورزقنا حب السنة ونصرتها والتعصب لها وحدها، فلله الشكر علىٰ ما أعطىٰ، وأسأله المزيد من فضله في الآخرة والأولىٰ.

وجملة القول: أن حديث الترجمة منكر لا يصح؛ لأنه ليس له طريق تقوم به الحجة، بل بعضها أشد ضعفًا من بعض، ثم هو إلىٰ ذلك مخالف لما رواه الثقات عن أنس: «أنه ﷺ قنت في الصبح شهرًا».

ولفظ ابن خزيمة: «لم يكن يقنت إلا إذا دعا لقوم أو علىٰ قوم».

وله عنده في «صحيحه» (٦١٩) شاهد من حديث أبي هريرة، وإسناد كل منهما صحيح كما قال الحافظ في «الدراية» (١/ ١٩٥)، وسبقه إلىٰ ذلك ابن عبد الهادي فقال في «التنقيح» كما في «نصب الراية» (٢/ ١٣٠):«وسند هذين الحديثين صحيح، وهما نص في أن القنوت مختص بالنازلة».

وهو الذي نصره ابن القيم في «زاد المعاد» بأسلوب رائع وتحقيق متين،

فيراجع من شاء المزيد من العلم، وهو الذي انتهىٰ اليه الحافظ ابن حجر الشافعي، وهو من إنصافه وتنزهه عن التقليد، فقال في «الدراية»: «ويؤخذ من جميع الأخبار أنه ﷺ كان لا يقنت إلا في النوازل، وقد جاء ذلك صريحًا، فعند ابن حبان عن أبي هريرة...» فذكر حديثه وحديث أنس المذكورين آنفًا.

تنبيهات:

منها: خامسًا: النيموي المتقدم ذكره هو من كبار متعصبة الحنفية في الهند، يدل علىٰ ذلك «آثار السنن» الذي رد عليه العلامة المحدث محمد بن عبد الرحمن المباركفوري مؤلف «تحفة الأحوذي» في كتابه «أبكار السنن» بيَّن فيه جهل النيموي بهذا العلم الشريف وتضعيفه للأحاديث الصحيحة وتصحيحه للأحاديث الضَّعِيفَة اتِّباعًا للهوىٰ وتعصبًا للمذاهب، ومثله الأعظمي المشار إليه آنفًا في بعض تآليفه. انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

أما النيموي (١٣٢٢هـ) فهو من كبار متعصبة الحنفية كما يدل علىٰ ذلك كتابه «آثار السنن» ورد عليه أكثر من عالم.

كذلك كتاب «إعلاء السنن» للشيخ ظفر أحمد التهانوي (١٣٩٦).

وهو عبارة عن كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث المؤيدة للحنفية، وهو حامل لواء التعصب للحنفية، وأيضًا كتاب «إحياء السنن» للشيخ للسنبهلي الحنفي علىٰ غرار ما سبقه من متعصبة الحنفية.

ومن نظر إلىٰ هذه الكتب وجد العجب العجاب في ردهم السنة وتعصبهم لمذهبهم. كما قال العلامة المعلمي في «التنكيل» (١/ ٢٤): «فالحنفية يعرفون شناعة رد السنة بالرأي، ولكنهم يلتمسون المعاذير، فيحاولون استنباط أصول يمنكهم إذا تشبثوا بها أن يعتذروا عن الأحاديث التي ردوها بعذر سوىٰ مخالفة القياس، وسوىٰ الجمود علىٰ اتباع أشياخهم، ولكن تلك الأصول مع ضعفها لا تَطَّرِدُ لهم؛ لأن أشياخهم قد أخذوا بما يخالفها، ولهذا يكثر تناقضهم».

راجع كتب ومصادر ومراجع اعتنت بالحديث علىٰ رد «التعصب المذهبي»:

- «بدعة التعصب المذهبي» محمد عيد عباسي (١٤٦-١٤٨).
- «التنكيل» للمعلمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٢٢٠-٣٠).
- «الوقيعة في أهل السنة» للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد.

مصادر ترجمته:

- «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» المسمىٰ بـ«نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر» لعبد الحي بن فخر الدين الحسني اللكنوي، دار ابن حزم.
- «ملحق آثار السنن» للنيموي (ص٤٠١-٤٠٣).
- «علماء الحديث في القرن الرابع عشر الهجري».

❋ ❋ ❋

الشيخ:
أبو الحارث علي بن حسن بن علي الحلبي(١)

(١) علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد، أبو الحارث؛ اليافي منبتًا، الحلبي نسبة، الأردني مهاجرًا، من مواليد مدينة الزرقاء في الأردن؛ بتاريخ ٢٩ جمادىٰ الثاني، سنة (١٣٨٠هـ). ابتدأ طلب العلم الشرعي، فكان أبرز شيوخه العلامة الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم الشيخ اللغوي المقرئ عبد الودود الزراري رَحِمَهُ اللَّهُ. له إجازات علمية عامة، وحديثية خاصة، من عدد من أهل العلم، منهم العلامة الشيخ بديع الدين السندي، والعلامة الشيخ الفاضل محمد السالك الشنقيطي.

من مؤلفاته: «علم أصول البدع»، «دراسات علمية في صحيح مسلم»، «رؤية واقعية في المناهج الدعوية»، «النكت علىٰ نزهة النظر»، «التعليقات الأثرية علىٰ المنظومة البيقونية»، «الدعوة إلىٰ الله بين التجمع الحزبي والتعاون الشرعي» وغيرها.

من تحقيقاته: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم، في ثلاث مجلدات، «التعليقات الرضية علىٰ الروضة الندية» للألباني، في ثلاث مجلدات، «الباعث الحثيث» لابن كثير، في مجلدين، «الحطة في ذكر الصحاح الستة» لصديق حسن خان، في مجلد، «الداء والدواء» لابن القيم، في مجلد، «المتواري علىٰ أبواب البخاري» لابن المنير، في مجلد.

وقد انتُقد علىٰ الشيخ علي الحلبي في أمور كثيرة، منها:

١- نقد هيئة كبار العلماء في الفتوىٰ رقم (٢١٥١٧) بتاريخ (١٤/٦/١٤٢١هـ)، والفتوىٰ رقم(٢١٤٣٦) بتاريخ (٨/٤/١٤٢١هـ) لكتابي الحلبي «التحذير من فتنة الإرجاء» و«صيحة نذير» وأن الكتابين يدعوان إلىٰ مذهب الإرجاء؛ برئاسة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ - حفظه الله- مفتي المملكة العربية السعودية، وعضوية الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الغديان رَحِمَهُ اللَّهُ، والشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد -رحمه الله-، والشيخ صالح بن فوزان الفوزان -حفظه الله-.

=

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص١٨١) (٥٥٨٨):

عند تعليقه علىٰ حديث أخرجه ابن جرير الطبري في «التهذيب» (٢/ ١٩٥/ ١٥٢٢): حدثنا ابن حميد قال: حدثنا جرير عن مغيرة عن موسىٰ بن زياد أبي الديلم عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال: إني مؤمن، فهو كافر، ومن زعم أنه عالم فهو جاهل، ومن زعم أنه في الجنة فهو في النار».

قال الألباني رحمه الله: وهذا إسناد ضعيف، فإنه مع إرسال الحسن البصري - وهو ابن أبي الحسن البصري، ومراسليه قالوا: كالريح!- فإن السند إليه ضعيف، موسىٰ بن زياد أورده البخاري في «التاريخ» (٤/ ١/ ٢٨٤)، وابن أبي حاتم (٤/ ١/ ١٤٣) برواية مغيرة بن مقسم عنه، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وأورده الدولابي في كتابه بهذه الكنية (أبي الديلم)! فهو في عداد المجهولين.

وابن حميد هو محمد بن حميد الرازي حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه.

ورواه ابن بطة في «الإبانة» (٧/ ٩١/ ٢) بإسناد صحيح عن قتادة، أن عمر

= ٢- ثناء الشيخ علي الحلبي علىٰ رسالة عمان رغم ما احتوته من وحدة الأديان وغير ذلك من مخالفات.

٣- كتاب الشيخ علي الحلبي«منهج السلف الصالح في ترجيح المصالح وتطويح المفاسد والقبائح في أصول النقد والجرح والنصائح» فقرر فيه منهجًا مخالفًا لمنهج أهل السنة، وانتقد هذا الكتاب أشد نقد من أهل العلم، وانظر للفائدة كتاب: «صيانة السلفي من وسوسة وتلبيسات علي الحلبي» للشيخ أحمد بازمول -حفظه الله-.

بن الخطاب قال:... فذكره موقوفًا عليه.

ورجاله كلهم معروفون من رجال «التهذيب» غير شيخ ابن بطة: أبي ذر أحمد بن محمد بن الباغندي، وهو ثقة، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٥/ ٨٦).

فالعلة الانقطاع بين قتادة وعمر.

قال الألباني: وجملة القول بأن حديث الترجمة لا يزال علىٰ ضعفه؛ لأن كل هذه الطرق لا يوجد فيها ما يصلح الاعتضاد به، لاسيما وكثير منها منقطع، وفي طبقة واحدة، والله أعلم.

تنبية:

وإذا عرفت ما سبق فمن الغريب جزم ابن الجوزي في كتابه «تلبيس إبليس» بنسبة الجملة الأولىٰ إلىٰ النبي ﷺ بقوله (١٨١): «وقد قال النبي ﷺ: من قال: إني في الجنة فهو في النار»!

ولقد كان الأولىٰ به أن يورده في كتابه الآخر: «العلل المتناهية» أو «الأحاديث الموضوعة»، ولكنه في الواقع يجمع في شخصيته العلمية بين النقيضين، شأنه في ذلك شأن ابن حبان، فكما أن هذا متساهل في التوثيق فهو متشدد في التجريح، فابن الجوزي بقدر ما يتشدد في الكتابين المذكورين فهو يتساهل في كتبه الأخرىٰ، فيروي فيها المنكرات والواهيات بل والموضوعات، وقد صرح بنحو هذا الحافظ السخاوي فقال في «فتح المغيث» (١/ ٢٣٧-٢٣٨): «ثم إن من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه «العلل المتناهية في

الأحاديث الواهية» كثيرًا مما أورده في «الموضوعات» كما أن في «الموضوعات» كثيرًا من الأحاديث الواهية، بل قد أكثر في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه».

تنبية:

قال الألباني: **وقد خرجت بعض الأحاديث التي تصلح مثالًا لما ذكره السخاوي رحمه الله فيما يأتي، لذا فقد أحسن أخونا أبو الحارث الحلبي صُنعًا في حذفه الأحاديث الضَّعِيفَة من مختصره الذي سماه «المنتقىٰ النفيس من تلبيس إبليس»** انتهىٰ.

❋ ❋ ❋

محمد الحسين آل كاشف الغطاء(١)

ذكره الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السِّلْسِلَة الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص١٨٣) (٥٥٨٩) عند تعليقه على حديث أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ٢٣٣/ ٢/ ٤٠٩١)، وهو موضوع: «يا علي! إنك ستقدم على الله أنت وشيعتك راضين مرضيين، ويقدم عليه عدوك غضابًا مقمحين».

وقال الطبراني رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يروه عن أبي الطفيل إلا جابر، تفرد به عبد الكريم أبو يعفور».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وهو عبد الكريم بن يعفور أبو يعفور الجعفي كما في «تاريخ البخاري» برواية قتيبة بن سعيد عنه، وسكت عليه، وروى عنه أبو موسى الأنصاري كما في «الجرح» لابن أبي حاتم (٣/ ١/ ٦١/ ٣٢٠)، وقال: «سألت أبي عنه؟ فقال: هو مِن عتق الشيعة، قلت: ما حاله؟ قال: هو شيخ ليس بالمعروف».

---

(١) محمد حسين بن علي بن محمد رضا آل كاشف الغطاء، عالِم شيعي، ولد في مدينة النجف الأشرف سنة ١٢٩٤ هـ/ ١٨٧٦م. وتوفي سنة ١٣٧٣هـ. من مؤلفاته: «المثل العُليا في الإسلام لا في بحمدون»، «العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية»، «صحائف الأبرار في وظائف الأسحار»، «مبادئ الإيمان في الدروس الدينية»، «التوضيح في بيان ما هو الإنجيل»، «مغني الغواني عن الأغاني»، «نبذة من السياسة الحسينية»، «أصل الشيعة وأُصولها»، «المراجعات الريحانية»، «نقض فتاوى الوهابية». نقلًا عن موقع (ويكي شيعة العربية).

وجملة القول: أن ابن يعفور هذا مجهول الحال، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم.

وشيخه جابر هو الجعفي كما تقدم، قال الحافظ: «ضعيف رافضي». وقال الذهبي في «الكاشف»: «من أكبر علماء الشيعة، وثقه شعبة فشذ، وتركه الحفاظ».

وبه أعله الهيثمي فقال في «المجمع» (٩/ ١٣١): «رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: إن هذا الحديث -مع ضعف إسناده الشديد- لوائح الوضع الشيعي ظاهرة عليه، كبعض الأحاديث الأخرىٰ الآتية، ولذلك يستغلها بعض متعصبة دعاتهم الذين يتظاهرون بالتقارب والتعاطف مع أهل السنة، **كالشيخ محمد الحسين آل كاشف في كتابه «أصل الشيعة وأصولها»**[(١)] **فإنه زعم فيه** (ص١٠٩-١١١/ طبعة ١٣٧٧): أن أول من وضع بذرة التشيع في الإسلام وتعاهدها حتىٰ نمت وترعرعت في حياته ثم أثمرت بعد وفاته إنما هو رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!!!

ثم استشهد علىٰ ذلك ببعض أحاديث نقلها عن السيوطي وغيره مُوهمًا القراء صحتها وثبوتها عنده، أعني: السيوطي، ومن عزا الحديث إليهم من أهل السنة، فقال: «لا من طريق الشيعة والإمامية، بل من أحاديث علماء السنة

(١) كتاب «أصل الشيعة وأصولها» كتاب تاريخي كلامي يتمحور حول التعريف بنشأة التشيع وخطوطه العامة وأصوله الأساسية.

وأعلامهم، ومن طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع».

ثم ساق بعضها معزوة لابن عساكر وغيره، ممن نص السيوطي نفسه في مقدمة «الجامع الكبير» أن مجرد العزو إليهم يعني ضعف حديثهم، فيستغنىٰ بالعزو إليها عن بيان ضعفه. فهل جهل الشيعي ذلك وهو الموصوف في طرة كتابه: بـ«سماحة الإمام الأكبر» أم تجاهله لغاية في نفسه؟! ثم لم يقنع بذلك حتىٰ أوهم القراء أنها من الطرق الوثيقة!!

وهذا مما يؤكد -مع الأسف- أن الشيعة لا يزالون -كما وصف قدماؤهم- أكذب الطوائف في الحديث النبوي، مع فارق في الوسيلة، فأولئك بلصق الأسانيد وتركيبها علىٰ الأحاديث التي يضعونها انتصارًا لتشيعهم، وهؤلاء بالتقاط الأحاديث المنكرة والموضوعة من كتب أهل السنة وإيهام القراء منهم ومن غيرهم أنها ثابتة عند أهل السنة!

وهؤلاء الشيعة يعلمون يقينًا أنه ليس كل حديث رواه أهل السنة في أي كتاب من كتبهم هو صحيح عندهم، ولو كان له طرق أو أسانيد، ولذلك ألَّفوا كتبهم المتنوعة لتمييز صحيحها من ضعيفها، كما هو معلوم، وما هذه «السِّلْسِلَة» التي بيدك إلا سيرًا علىٰ نهجهم، واقتفاء لآثارهم في نصحهم للأمة، فكيف جاز لـ«سماحة الإمام الأكبر» أن يتجاهل هذا كله ويوهم الناس جميعًا خلاف الحقيقة!!

وهذا نقوله فيما عزاه لمؤلف من أهل السنة يروي الأحاديث بطرقه

وأسانيده عادة، كابن عدي وابن عساكر، فما يقول القراء الكرام في هذا الشيعي إذا علموا أنه عزا حديث الترجمة لابن الأثير في «النهاية» فقط، وهو لا يروي فيه الأحاديث بالأسانيد، وإنما يعلقها تعليقًا ليشرح منها لفظًا غريبًا، مثل (مقمحين) في هذا الحديث؟! فهو كما لو عزا الحديث لـ«القاموس» أو «لسان العرب» وغيرها من كتب اللغة! فهل يفعل ذلك عالِم مُخلص مهما كان مذهبه؟! فكيف وهو يوهم القراء أنه عند ابن الأثير بطريق من الطرق الوثيقة، وقد عرفت أنه عند الطبراني من طرق غير وثيقة، بل هي من رواية شيعي مجهول عن شيعي متروك متهم؟! فرجع الحديث إلىٰ أنه من طريق الشيعة، ورواية أهل السنة إياه من الأدلة الكثيرة علىٰ تجردهم وإنصافهم، ولهذا كان من علامة أهل السنة أنهم يروون ما لهم وما عليهم، ومن علامة غيرهم أنهم يروون ما لهم ولا يروون ما عليهم!

والحديث الآتي من الأدلة الكثيرة علىٰ ذلك، وهو في الوقت نفسه من أحاديث الشيعي المتقدم ذكره، والتي زعم أنها من طرق أهل السنة الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع! فتأمله لتعلم هل هو صادق فيما قال فيه أم لا؟!

وهو مختصرًا: «أنت وشيعتك تردون علي الحوض رواء مرويين مبيضة وجوهكم، وإن عدوك يردون علي ضماء مقبحين». أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٣١٩/ ٩٤٨).

وهو إسناد ضَعيف جدًّا، مسلسل بالضعفاء، وبعضهم أشد ضعفًا من بعض، وأحدهم شيعي، كما في رقم (٥٥٩١). انتهىٰ. والله أعلم.

قال العبد الفقير رَحِمَهُ اللَّهُ:

انظر ما كتبه الدكتور ناصر بن عبد الله بن علي القفاري في كتابه «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة». حيث أتىٰ علىٰ جُلِّ المسائل وكلام المعاصرين ومناقشة آراءهم كما يقول دعاة التقريب: عدم وجود خلاف بين السنة والشيعة، وهي دعوىٰ نشأت في هذا العصر وكثر روادها ومروجوها مع نشاط حركة التقريب والخوض فيها.

* * *

الشيخ الفاضل/وصي الله بن محمد عباس(١)

ذكره الشيخ الألباني في تعليقه علىٰ حديث ذكره في «الضَّعِيفَة» برقم (٥٥٩٠) (ج١٢/ ص١٨٧):

«يا علي! أنت وأصحابك في الجنة، أنت وشيعتك في الجنة، إلا أنه ممن يزعم أنه يحبك أقوام يُضْفَزُون الإسلام ثم يلفظونه، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، لهم نبز، يقال: لهم الرافضة، فإن أدركتهم فجاهدهم، فإنهم مشركون. فقلت: يا رسول الله! ما العلامة فيهم؟ قال: لا يشهدون جمعة ولا جماعة ويطعنون علىٰ السلف الأول».

قال الألباني (ج١٢/ ص١٨٦): «موضوع».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/ ١١٢/ ٢)، والخطيب في «التاريخ» (١٢/ ٣٥٨) من طريق الفضل بن غانم: حدثنا سوار بن مصعب عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري عن أم سلمة قالت: «كانت ليلتي وكان النبي ﷺ عندي فأتته فاطمة... الحديث».

(١) وصي الله محمد عباس أحمد عباس، أستاذ مشارك بكلية الدعوة وأصول الدين، عنوان رسالة الدكتوراه: «فضائل الصحابة» للإمام أحمد بن حنبل (تحقيق)، عنوان رسالة الماجستير: «الضعفاء والمجهولون والمتروكون في سنن النسائي».

قال الطبراني: «لم يروه عن عطية عن أبي سعيد عن أم سلمة إلا سوار بن مصعب».

قال الألباني: وهو متهم. قال البخاري: «منكر الحديث». وقال النسائي وغيره: «متروك». وقال ابن حبان (١/ ٣٥٦): «كان ممن يأتي بالمناكير عن المشاهير حتىٰ يسبق إلىٰ القلب أنه كان المتعمد لها».

وبه أعله الهيثمي، والأولىٰ إعلاله بشيخه؛ لأنه متهم كما تقدم، علىٰ أنه قد تابعه (جميع بن عمير البصري) لكن خالفه في إسناده فقال: حدثنا سوار عن محمد بن جحادة عن الشعبي عن علي مرفوعًا به. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٢٩)، والخطيب في «التاريخ» (١٢/ ٢٨٩)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٩٧) وقال: «حديث لا يصح، وسوار ليس بثقة، قال ابن نمير: جميع من أكذب الناس، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا خطأ فاحش! تبعه عليه السيوطي في «اللآلي» (١/ ٣٧٩)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٦٦)، **وصاحبي المعلق علىٰ «فضائل الصحابة» وصي الله بن محمد عباس (٢/ ٦٥٥)، وغيرهم.**

فإن الذي قال فيه ابن نمير وابن حبان ما ذكر إنما هو جميع بن عمير التيمي الكوفي، وهو تابعي، روىٰ عن ابن عمر وعائشة!

وأما جميع الراوي لهذا الحديث فهو متأخر عن هذا جدًّا، من طبقة شيوخ

الأئمة الستة! ثم هو بصري والأول كوفي!

ووقع في رواية أبي نعيم: «جميع بن عبد الله» فسمىٰ أباه (عبد الله)! فلعله خطأ من الناسخ أو الطابع.

ثم إن الحافظ قد أورده في «التهذيب» تمييزًا برواية آخر عنه، وقال: «قلت: له في «الموضوعات» لابن الجوزي حديث باطل في شيعة علي».

ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وأما في «التقريب» فجزم بأنه ضعيف.

تنبيه:

قال الألباني رحمه الله: هذا الحديث من الأحاديث التي أوردها الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء الشيعي في كتابه: «أصل الشيعة» زاعمًا أنها عند أهل السنة من طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع!

ثم إنه لم ينقل منه إلا طرفه الأول: «يا علي! أنت وأصحابك في الجنة»!

فهو من الأدلة الكثيرة علىٰ ما ذكرته هناك: أن أهل الأهواء يروون ما لهم دون ما عليهم!

فائدة:

قال الألباني رحمه الله: ثم رأيت للحديث طريقًا أخرىٰ من رواية أبي جناب الكلبي عن أبي سليمان الهمداني أو النخعي عن عمه! عن علي قال: قال لي

النبي ﷺ: «يا علي! أنت وشيعتك في الجنة، وإن قومًا لهم نبز يقال لهم: الرافضة، إن أدركتهم فاقتلهم فإنهم مشركون».

أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٣/ ١٩٢).

قال الألباني رحمه الله: وهذا إسناد ضَعيف جدًّا، آفته أبو جناب الكلبي أو من فوقه، واسمه يحيىٰ بن أبي حية، وهو بكنيته أشهر. قال الحافظ في «التقريب»: «ضعفوه لكثرة تدليسه». والله أعلم. انتهىٰ.

❋ ❋ ❋

الشيخ مصطفي العدوي حفظه الله(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» عند تعليقه علىٰ حديث رقم (٥٥٩٨) (ج١٢/ ص٢١٨) حديث: «كان يقول في دبر الصلاة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد [وهو حي لا يموت بيده الخير] وهو علىٰ كل شيء قدير [ثلاث مرات]».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: شاذ بالزيادتين، وصحيح جدًّا بدونهما.

لقد جاء الحديث في «الصحيحين» والسنن والمسانيد من رواية ورَّاد كاتب المغيرة من طرق كثيرة جدًّا عنه عن المغيرة بن شعبة مرفوعًا، ليس في

---

(١) مصطفىٰ العدوي المصري، من تلاميذ الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ، لكن الشيخ مقبل محا اسم مصطفىٰ العدوي من تلاميذه في كتابه «ترجمة مقبل»، وذلك لتهجم مصطفىٰ العدوي علىٰ الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ؛ وقد أكدت ذلك زوجة الشيخ مقبل في كتابها «الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة» (ص٣٢).
وقد انتقد العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ مصطفىٰ العدوي تسلقه سُلَّم النقد وأنه تزبَّب قبل أن يتحصرم؛ انظر: «السلسلة الصحيحة» (٧/ ٣٨٦).
وللشيخ مصطفىٰ العدوي موقف مؤيد لثورة ٢٥ يناير التي حدثت في مصر ولم يصفها بأنها خروج علىٰ الحاكم، معللًا ذلك بأن الدولة تُجيز المظاهرات!! ومتناسيًا أن المظاهرات ليست من هدي السلف الصالح، غافلًا عن كونها من عادات الكفار وأساليبهم التي تتناسب مع زعمهم أن الحكم للشعب.

أكثرها الزيادتان، وإنما شذ بعض الرواة بذكرهما في بعض الطرق خلافًا لأكثر الثقات فيها. راجع «الضَّعِيفَة» (٢٠٩ -٢٢٠).

ونلخص ما ذكره الألباني رحمه الله:

كل الرواة الذين رووا هذا الحديث في «الصحيحين» والسنن والمسانيد لم ترد عنهم الزيادتان المذكورتان إلا في بعض الروايات عنهم، فالأولىٰ جاءت عن المسيب بن رافع، والأخرىٰ عن الشعبي، لكن الرواة عنهما لم يتفقوا عليهما، بل إن أكثرهم لم يذكرهما.

أما الزيادة الأولىٰ: فمدارها علىٰ منصور، وهو ابن المعتمر، تفرد بها عنه شيبان، وهو ابن عبد الرحمن النحوي، وهو ثقة من رجال الشيخين، ولكن خالف الثقات الآخرين، وهم:

جرير بن عبد الحميد [البخاري ومسلم].

شعبة بن الحجاج [أحمد والطبراني].

زائدة بن قدامة [عبد بن حميد].

وجعفر بن الحارث [الطبراني].

كل هؤلاء الثقات -وفيهم شعبة أمير المؤمنين في الحديث- رووه عن منصور دون الزيادة، فلا شك أن اجتماعهم علىٰ تركها دليل علىٰ شذوذها، فما بالك إذا علمت أن الأعمش قد تابع منصورًا في روايته عن المسيب دونها؟!

[مسلم وأبو عوانة وأبو داود والبيهقي والطبراني].

ثم هل يبقىٰ ريب في شذوذها إذا تذكرت أن الرواة الثمانية تابعوا المسيب؟!

وجملة القول: أن هذه الزيادة يكفي في إثبات شذوذها وعدم صحتها بعص هذه العلل، فكيف بها مجتمعة؟! والله اعلم.

ثم استدركت في رواية هشيم علة ثامنة، وهي: أن أحد الرواة الذي بينه وبين الشعبي جاء بهذه الزيادة الشاذة قد أسقط مكانها زيادة محفوظة، ورواها الوضاح وعلي بن عاصم عن المغيرة بسنده عن الشعبي، وهي ثابتة عند من تابعه من الرواة، وهي قوله ﷺ: «**اللَّهمَّ لا مانِعَ لِمَا أَعطَيتَ، ولا مُعطِيَ لمَا مَنعْتَ، ولا يَنفَعُ ذا الجَدِّ مِنكَ الجَدُّ**».

ومن عجيب المصادفات أنه أصاب هذا الشطر الثاني من روايات الثقات عن الوارد ما أصاب الشطر الأول منها زيادة ونقصًا من بعضهم!

فقال عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق٥٩/ ١): أخبرنا عبد الرزاق: أنا معمر عن عبد الملك بن عمير: حدثني وراد كاتب المغيرة بن شعبة قال: كتب معاوية إلىٰ المغيرة... فذكر حديثين، وثالثًا، وسمعته يقول: «اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا راد لما قضيت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد».

وحذف قوله: «ولا معطي لما منعت»! وهي المحفوظة في روايات الثقات في «الصحيحين» وغيرهما.

وقوله: «لا معطي لما منعت» زاد فيه مسعر عن عبد الملك بن عمير عن وراد: «ولا راد لما قضيت». أخرجه الطبراني بسند صحيح.

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كأن الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نظر إلىٰ ظاهر السند فصححه! وإلا فكيف يكون صحيحًا وهو شاذ؟! والدليل عليه أن أحدًا من أصحاب ابن عمير لم يذكر هذه الزيادة، وقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩٠٩-٩٢٠) من طريق معمر وشريك وزائدة وأبي عوانة وابن عيينة وغيرهم دون الزيادة، كلهم عن ابن عمير، وبعض رواياتهم في «الصحيحين».

ثم روىٰ عقبها رواية عبد الرزاق عن معمر التي تقدمت برواية عبد بن حميد، لكن ليس فيها: «ولا راد لما قضيت» فذلك مما يؤكد شذوذها، والله أعلم.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **وقد غفل عن هذا التحقيق الشيخ مصطفىٰ العدوي في تخريجه علىٰ «مسند عبد بن حميد» (١/ ٣٥٥/ ٣٩١) فصححه ثم عزاه للشيخين!!** والله أعلم.

❋ ❋ ❋

القاضي الشيخ محمد أحمد كنعان حفظه الله (١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٢٧٢) (٥٦٢٦):

عند تعليقه علىٰ حديث أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١/ ٢٨١)، والحاكم (٣/ ١٢٣) من طريق الحكم بن عبد الملك بن الحارث بن حصيرة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجذ عن علي: دعاني النبي ﷺ فقال: «يا علي! إن لك من عيسىٰ مثلًا: أبغضته اليهود حتىٰ بهتوا أمه، وأحبته النصارىٰ حتىٰ أنزلوه بالمنزل الذي ليس به».

قال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «صحيح الإسناد».

ورده الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «قلت: الحكم وهَّاه ابن معين».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: ضعيف ليس بثقة وليس بشيء، وقال يعقوب: ضعيف الحديث جدًّا، له أحاديث مناكير.

---

(١) محمد أحمد كنعان، رجل دين لبناني ينتمي إلىٰ المذهب الجعفري، مستشار المحكمة الجعفرية الشرعية العليا في لبنان، كانت له خدمات مميزة لكتب التفسير، فقد قام بتهذيب «تفسير ابن كثير» تهذيبًا قيمًا جدًّا في كتاب سماه «فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير»، وخدم «تفسير الجلالين» بكتابه «قرة العينين علىٰ تفسير الجلالين»، وخدم «تفسير البيضاوي» كذلك، توفي سنة (١٤٣٢هـ=٢٠١١م).

وقال أيضًا: وشيخه الحارث بن حصيرة لعله هو آفة هذا الحديث، فقد كان من المحترقين في التشيع علىٰ ضعفه، كما قال ابن عدي، وكان يؤمن برجعة علي، كما قال أبو أحمد الزبيري.

قال الألباني: ولقد كان الباعث علىٰ تخريج هذا الحديث والكشف عن علته: أن الشيخ محمد بن أحمد كنعان -حفظه الله- أورده في كتابه «قرة العينين علىٰ تفسير الجلالين»[(١)] **(ص١٣٢) مغترًّا بتصحيح الحاكم إياه!!** وكان عليه أن يراجع علىٰ الأقل تعليق الذهبي عليه، وهل هو موافق له أو مخالف، وإن كان في كثير مما وافقه ما ينتقد، كما مر في هذه «السِّلْسِلَة» نماذج كثيرة، والله المستعان. انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

«قرة العينين علىٰ تفسير الجلالين» للقاضي الشرعي في لبنان محمد أحمد كنعان، وله أربعة كتب في التفسير، منها:

- «قرة العينين علىٰ تفسير الجلالين».

- «التفسير المختصر المفيد للقرآن المجيد» في ثلاثة مجلدات، وهو مختصر لتفسير «المنار» لمحمد رشيد رضا رَحِمَهُ اللهُ.

- «**مواهب الجليل من تفسير البيضاوي:** أنوار التنزيل وأسرار التأويل».

---

(١) وهو تعليقاتٌ مختصرةٌ علىٰ «تفسير الجلالين»، قصدَ منها المؤلفُ إيضاح المُلتبِس، وبيان المُبهَم من التفسيرات، وتنقية الكتاب من الإسرائيليات والآراء الباطلة والأحاديث الضعيفة.

- «فتح القدير تهذيب تفسير الحافظ ابن كثير» في ستة مجلدات. كما ذكر ذلك في مقدمة كتابه «قرة العينين»، وذكر -أيضًا- في هامش تعليقه ممن سمىٰ بهذا الاسم:

- الشيخ عبد الله محمد الشنشوري، المتوفي سنة ٩٩٩ هـ، في كتاب له «قرة العينين في مساحة ظرف القلتين».

- وكذلك الشيخ مصطفىٰ محمد فاضل المتوفىٰ ١٣٢٨ هـ، في كتاب سماه «قرة العينين في الكلام علىٰ الرؤية في الدارين». والله أعلم.

❊ ❊ ❊

الفاضل/
محمد التائب السعيدي
محقق «التمهيد»(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٢٧٦) (٥٦٢٨):

عند تعليقه علىٰ حديث أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٣٥٥/ ١٠٧٠٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ٣٢٨) من طريق هشام بن يوسف قال: حدثنا القاسم بن فياض عن خلاد بن عبد الرحمن بن جعدة عن سعيد بن المسيب أنه سمع ابن عباس يقول: إن امرأة قالت: يا رسول الله! ما خير ما أعدت المرأة؟ قال: «الطاعة للزوج، والاعتراف بحقه».

وذكره الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٣١٤-٣١٥) من رواية الطبراني وقال:

«وفيه القاسم بن فياض وهو ضعيف وقد وثق، وفيه من لم أعرفه».

قال الألباني: كل رواته مترجمون في «التهذيب» ما عدا شيخ الطبراني فيه: أبو خليفة الفضل بن الحباب وهو ثقة حافظ مترجم في «التذكرة» وغيره، علىٰ أنه متابع عند ابن عبد البر، فليس فيه من لا يعرف!

---

(١) لم أقف علىٰ ترجمته.

يمكن أن يوصف بذلك ابن فياض هذا نفسه، فقد قال فيه ابن المديني: «إسناده مجهول ولم يرو عنه غير هشام».

ولذلك جزم الحافظ ابن حجر في «التقريب» بأنه مجهول، وذكر في «التهذيب» أن ابن معين قال: ضعيف. وعن أبي داود: «هو ثقة». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وذكره ابن حبان في «الثقات»! ثم ذكره في «الضعفاء» (٢/ ٣١٣) وقال: «يروي عنه هشام بن يوسف قاضي صنعاء، كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بخبره».

قال الألباني رحمه الله: ولقد أساء محقق «التمهيد» محمد التائب السعيدي في تعليقه علىٰ هذا الحديث، فإنه لم يذكر في ترجمة ابن فياض هذا سوىٰ توثيق أبي داود إياه، وعزاه لـ«تهذيب التهذيب» و«الخلاصة»!! انتهىٰ.

* * *

الشيخ الإمام عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في ثنايا تعليقه علىٰ حديث برقم (٥٦٣٠) في «الضَّعِيفَة» (١٢/ ٢٨٥): أخرجه أحمد (٢/ ٣٢٦)، وابن ماجه (١/ ٣٨٤)، وابن خزيمة (١٤٠٩)، والطحاوي (١/ ١٩٢)، والبيهقي (٣/ ٣٤٧) من طريق النعمان بن راشد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: «خرج نبي الله ﷺ يومًا يستسقي، فصلىٰ بنا ركعتين بغير أذان ولا إقامة، ثم

(١) الشيخ المجدد لما اندرس من معالم السنة الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ابن باز، ولد في الثاني عشر من ذي الحجة سنة ١٣٣٠هـ بمدينة الرياض، وكان بصيرًا ثم أصابه مرض الجدري المنتشر في تلك الفترة عام ١٣٤٦هـ وضعف بصره ثم فقده عام ١٣٥٠هـ، حفظ القرآن الكريم قبل سن البلوغ ثم جد في طلب العلم علىٰ العلماء في الرياض، عين في القضاء عام ١٣٥٠هـ، ولم ينقطع عن طلب العلم.

من مؤلفاته: «مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة»، «الفوائد الجلية في المباحث الفرضية»، «التحقيق والإيضاح لكثير من مسائل الحج والعمرة والزيارة (توضيح المناسك)، «التحذير من البدع»، «العقيدة الصحيحة وما يضادها»، «وجوب العمل بسنة الرسول ﷺ وكفر من أنكرها»، «الدعوة إلىٰ الله وأخلاق الدعاة»، «وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه».

توفي الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ قبيل فجر يوم الخميس الموافق ٢٧/ ١/ ١٤٢٠هـ.

انظر: «الإنجاز في سيرة الإمام عبد العزيز ابن باز» لعبد الرحمن الرحمة، «ابن باز الداعية الإنسان» لفهد البكران، «الشيخ ابن باز» للدكتور مانع الجهني، «جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز ابن باز» للدكتور محمد الحمد.

خطبنا ودعا الله... الحديث».

قال الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٢٨٥): «منكر بذكر الخطبة بعد الصلاة».

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ: «في القلب من النعمان بن راشد، فإن في حديثه عن الزهري تخليطًا كثيرًا».

قال البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «تفرد به النعمان».

وقال ابن خزيمة بعد تضعيفه إياه فيما نقلته عنه آنفًا: «فإن ثبت هذا الخبر ففيه دلالة علىٰ أن النبي ﷺ خطب ودعا وقلب رداءه مرتين: مرة قبل الصلاة ومرة بعدها».

قال الألباني: وإنما قال هذا علىٰ فرض ثبوته؛ توفيقًا بينه وبين حديث عبد الله بن زيد الذي ذكرته قبل هذا بألفاظ، منها لفظ ابن خزيمة: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في الاستسقاء فخطب واستقبل القبلة ودعا واستسقىٰ وحوَّل رداءه وصلىٰ بهم».

والأولىٰ أن يقال -إن ثبت-: إنه تجوزالصلاة قبل الخطبة والدعاء والتحول والتحويل، كما يجوز العكس لثبوت هذا في ثلاثة أحاديث صحيحة. وما دام أنه لم يثبت هذا الحديث المخالف لها فلا يؤخذ به. هذا هو الذي يقتضيه قاعدة الجمع بين الأحاديث المقبولة التي ذكرها الحافظ في «شرح النخبة» فتنبه.

لقد تبين لي وأنا أعد لهذا البحث والتحقيق: أن بعض العلماء لم يكن

موقفهم تجاه هذا الحديث ونحوه الموقفَ الذي يوجبه التحقيق والتجرد والإنصاف، لا من الناحية الحديثية ولا من الناحية الفقهية، وإليك بعض الأمثلة بالقدر التي تحصل به العبرة:

وأما من الناحية الحديثية: فقد مرَّ بك قول البيهقي في هذا الحديث: إنه تفرد به النعمان بن راشد. وما قاله أحمد والبخاري وغيرهما فيه من الضعف، ومع ذلك فقد وجدت ما يأتي:

أوَّلًا: نقل الحافظ في «التلخيص الحبير» (٢/ ٩٨) عن البيهقي في «الخلافيات»: «رواته ثقات».

كذا قال، وما أظن أنه خفي عليه الضعف المشار إليه، وهو القائل في رواية (النعمان): «صدوق سيىء الحفظ».

ثم نقله عنه الشوكاني في «نيل الأوطار» (٤/ ٤)، والشيخ البنا الساعاتي في «الفتح الرباني» (٦/ ٢٣٣)، والشيخ أحمد الغماري في «مسالك الدلالة علىٰ مسائل متن الرسالة» (ص٨٩).

ثانيًا: لم يقف الأمر بالحافظ عند ما ذكرنا، بل زاد في الطين بلة فقال في كتابه «الدراية» (١/ ٢٢٦): «وإسناده حسن»!

قال هذا وهو يرىٰ أصله الذي بين يديه (أعني: «نصب الراية» للزيلعي) يتعقب قول البيهقي: «تفرد به النعمان» بقوله: «قال البخاري: هو صدوق لكن في حديثه وهم كبير».

هذا الحديث مما يؤكد هذا القول، فإن النعمان قد رواه عن الزهري بسنده عن أبي هريرة.

وقد رواه الثقات من أصحاب الزهري عنه بسند آخر له عن عبد الله بن يزيد الأنصاري نحوه، وفيه تقديم الخطبة علىٰ الصلاة.

فتفرد النعمان بهذا الإسناد والمتن عن الزهري دون أصحابه الثقات مما يجعل حديثه شاذًّا لو كان ثقة، فكيف وهو سيئ الحفظ بشهادة الحافظ نفسه؟! فكيف يقول: «إسناده حسن»؟! **ليغتر به المعلق الفاضل علىٰ كتابه «فتح الباري» (٢/ ٥٠٠ - المطبعة السلفية)** فيجمع بينه وبين الأحاديث الصحيحة المعارضة له بجواز الأمرين.

ثالثًا: وأنكر من ذلك كله قول البوصيري في «الزوائد» (ق٧٩/ ٢): «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات... ورواه الحاكم...».

ولم أره في «مستدرك الحاكم» ولا رأيت غيره عزاه إليه! وكأنه لما رأىٰ شيخه الحافظ سكت عن قول البيهقي: «رواته ثقات» استلزم منه صحة إسناده! وليس بلازم كما لا يخفىٰ علىٰ أهل العلم، وقد اغتر به أبو الحسن السندي في «حاشية ابن ماجه» (١/ ٣٨٤) فنقل تصحيحه هذا ساكتًا عليه أيضًا!

وأما الناحية الفقيهة: عمل بهذا الحديث المنكر المالكية والشافعية، فذهبوا إلىٰ تأخير الخطبة عن الصلاة، ونص علىٰ ذلك مالك في «الموطأ» والشافعي في «الأم»، وتبعهم الإمام أبو يوسف كما نقله عنه أبو جعفر

الطحاوي، واحتج له بقياس صلاة الاستسقاء علىٰ صلاة العيدين، مع كونه يعلم أنه خلاف الأحاديث الصحيحة المتقدمة، ومن بدهيات الفقه: «أنه لا اجتهاد ولا قياس في مخالفة النص».

ولقد كان أسعد الناس في هذه المسألة الإمام محمد بن الحسن، فإنه وفق للسنة فيها، فقد ذكر في كتابه «الحجة علىٰ أهل المدينة» مذهبهم مثلما ذكرته عن مالك (١/ ٣٣٣): «وقد كان أهل المدينة يقولون قبل هذا: يبدأ الإمام في الاستسقاء بالخطبة قبل الصلاة بمثل فعله في الجمعة، قال: وقول أهل المدينة الآخر أحب إلينا من قولهم الأول».

وبالجملة: فالصحيح المحفوظ في هذا الأثر: تقديم الخطبة علىٰ الصلاة وفق الرواية الصحيحة في حديث عبد الله بن زيد المازني، وحديث عائشة، وابن عباس، فلا جرم أن يكون الإمام محمد أسعد الناس بالسنة لإيثاره إياها علىٰ ما خالفها.

استمرار الشافعية والحنفية -خلافًا للإمام محمد- علىٰ ترجيح وتفضيل تقديم الصلاة علىٰ الخطبة وهم يعلمون أن ما في «الصحيحين» وغيرهما عن عبد الله بن زيد وعائشة وابن عباس أصح وأكثر، ولو أنهم عكسوا لأصابوا، لأنه ليس لهم حجة إلا ذاك الحديث الشاذ، وهذا الحديث المنكر.

وهو أغرب وأعجب! استمرار الحنفية في متونهم علىٰ إنكار شرعية الجماعة في صلاة الاستسقاء، كما في «شرح الكنز» للعيني (١/ ٦٣)، و«البحر الرائق» لابن نجيم المصري (٢/ ٢٨١)، و«الدر المختار» (١/ ٧٩٠) بشرحه

علىٰ المحتار... كل ذلك منهم خلاف للأحاديث والآثار، بل وخلاف قول الإمامين أبي يوسف ومحمد، وتعصبًا منهم للإمام أبي حنيفة، فإنه تفرد بذلك من بين الأئمة، بل إن ظاهر كلامه أنه ينكر شرعية الصلاة للاستسقاء مطلقًا، وسلفه في ذلك إبراهيم النخعي، فإنه كان لا يصليها، فقد روىٰ ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٧٤) بسنده الصحيح عن أسلم العجلي -وهو ثقة- قال:

«خرج الناس مرة يستسقون فخرج معهم إبراهيم، فلما فرغوا قاموا يصلون، فرجع إبراهيم ولم يصل معهم».

وقال محمد في «الحجة علىٰ أهل المدينة» (١/ ٣٣٢): «قال أبو حنيفة: لا نرىٰ في الاستسقاء صلاة، وكان يرىٰ أن يخرج الإمام فيدعو... وكان إبراهيم النخعي يقول بقول أبي حنيفة: لا يرىٰ في ذلك صلاة».

ولمزيد بحث وتحقيق انظر ما حققه العلامة المحدث الألباني رحمه الله، وهو اتباعه قول الإمام محمد كما في «الحجة علىٰ أهل المدينة»، وهو أحد الأقوال في مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمهم الله تعالىٰ. والله أعلم.

❋ ❋ ❋

الكاتب والأديب/ رشدي الصالح ملحس
-رحمه الله تعالى-(١)

ذكره الشيخ الألباني رحمه الله في «السِّلْسِلَة الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٣٠٩) عند تعليقه على حديث برقم (٥٦٣٥): «اعتمر ﷺ من الجعرانة وقال: اعتمر منها سبعون نبيًّا».

قال الألباني رحمه الله: منكر بزيادة: (وقال...). أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ١٧٢) من طريق ابن لهيعة عن عياض بن عبد الرحمن عن محمد بن جعفر أن النبي ﷺ اعتمر...

قلت: وهذا إسناد واهٍ بمرة مسلسل بالعلل:

الأولى والثانية: محمد بن جعفر هذا لم أعرفه، وهو تابعي فيما يبدو لي.

الثالثة: ضعف الراوي عنه، وهو عياض بن عبد الله الفهري المدني نزيل

---

(١) رشدي صالح ملحس (١٣١٦هـ/ ١٨٩٩م نابلس، فلسطين ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م) أديب كاتب وباحث جغرافي. عمل في الصحافة في دمشق، عاد إلى نابلس بعد الاحتلال الفرنسي سنة ١٩٢٠، توجه إلى السعودية واستقر في مكة سنة١٩٢٦ . له عدة مصنفات، منها: «سيرة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي»، و«معجم منازل الوحي» مخطوط، و«منازل المعلقات»، وغيرها.

مصر، وهو مع كونه من رجال مسلم ففيه كلام، حتىٰ قال فيه البخاري: «منكر الحديث». ولذا قال الحافظ: «فيه لين».

الرابعة: ابن لهيعة، وهو مشهور بالضعف.

وأما اعتماره ﷺ من (الجعرانة) فثابت في «الصحيحين» وغيرهما من حديث ابن عمر وأنس وابن عباس، وهي مخرجة في «صحيح أبي داود» (١٧٣٩)، ولابن عباس حديث آخر في اعتماره ﷺ هو وأصحابه من الجعرانة، وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٤/ ٢٩٢/ ١٠٩٤).

فائدة:

(الجِعرانة): بكسر أوله، وأصحاب الحديث يكسرون عينه ويشددون راءه، وهما روايتان، وهي ماء بين الطائف ومكة، وهي إلىٰ مكة أقرب، نزلها النبي ﷺ لما قسم غنائم هوازن من غزاة حنين، وأحرم منها، وهي من مكة علىٰ بريد من طريق العراق.

تنبيه: وفي حاشية «أخبار مكة» للأزرقي بقلم رشدي الصالح ملحس (١/ ١٨٥): «وهي في طريق الحج العراقي تبعد عن مكة خمسة عشر كيلو مترًا، فيها مسجد وبئر قديم ماؤه عذب، وهو أحد متنزهات المكيين». والحمد لله رب العالمين.

❋ ❋ ❋

الشيخ العلامة أبو الطيب العظيم آبادي -رحمه الله تعالى-(١)

ذكره الشيخ الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج ١٢/ ص٣٢١) عند تعليقه علىٰ حديث برقم (٥٦٤٠): «كان بالمدينة تسعة مساجد مع مسجد رسول الله ﷺ، يسمع أهلها تأذين بلال علىٰ عهد رسول الله ﷺ، فيصلون في مساجدهم، أقربها مسجد بني عمرو بن مبذول من بني النجار... الحديث».

الدارقطني في «سننه» (٢/ ٨٥) من طريق أبي داود السجستاني، وهذا في «المراسيل» (ص٦) بسند صحيح عن ابن لهيعة: أن بكير بن الأشج حدثه: أنه كان في المدينة... إلخ.

(١) محمد بن علي بن مقصود علي الصديقي، العظيم آبادي، أبو الطيب، شمس الحق: عالم بالحديث، من أهل (عظيم آباد) في الهند. ولد بها سنة (١٢٧٣هـ) وجمع مكتبة حافلة بالمخطوطات، وتوفي في (ديانوان) من أعمال عظيم آباد. قرأ الحديث في دهلي. وصنف كتبًا، منها: «عون المعبود - ط» في شرح سنن أبي داود، أربعة مجلدات، لم ينسبه إلىٰ نفسه في مقدمته، ونسبه إلىٰ أخ له يدعىٰ شرف الحق، و«غاية المقصود - ط» نموذج منه، وهو مطول في شرح سنن أبي داود أيضًا، لم يكمله، و«التعليق المغني علىٰ سنن الدارقطني - ط» و«المكتوب اللطيف إلىٰ المحدث الشريف - ط» في الإجازات العامة، بعلم الحديث، و«إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر - ط»، توفي سنة (١٣٢٩ هـ). انظر: «الأعلام» (٦/ ٣٠١، ٣٠٢).

قال في «التعليق المغني» لأبي الطيب العظيم آبادي: «هذا حديث مرسل، ورواته كلهم ثقات غير ابن لهيعة»!

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا الاستثناء لا وجه له عندي، لأنه من رواية ابن وهب عن ابن لهيعة، وهو صحيح الحديث عنه، فهو ثقة أيضًا، وإنما علة الحديث الإرسال فقط، ولعل هذا الحديث هو حجة من ابتدع الأذان الموحَّد في عمان -الأردن- دون غيرها من البلاد الإسلامية، فإنهم يذيعون الأذان في مسجد أبي درويش في (الأشرفية) فيعطلون الأذان في سائر المساجد! ومع أن الحديث ضعيف كما بيَّنَّا فإنه ليس صريحًا في ذلك.

ولست أدري -والله-! كيف تجرَّأ علىٰ إحداث هذه البدعة من أحدثها بعد هذه القرون الطويلة، ومع استمرار سائر عواصم البلاد الإسلامية علىٰ المحافظة علىٰ الأذان في كل مسجد، وإعلانه بواسطة مكبر الصوت؟! انتهىٰ.

نبذة مختصرة:

هو أبو الطيب محمد شمس الحق بن أمير علي بن مقصود علي الصديقي العظيم آبادي، العلامة والمحقق والمحدث الكبير، من كبار محدثي الهند.

مؤلفاته:

١- «غايةالمقصود في حل سنن أبي داود».

٢- «عون المعبود علىٰ سنن أبي داود».

٣- «التعليق المغني على سنن الدارقطني».

٤- «غنية الألمعي».

٥- «النجم الوهاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج».

٦- «المكتوب اللطيف إلى المحدث الشريف».

٧- «هدية اللوذعي بنكات الترمذي».

٨- «تعليق على إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي».

٩- «نهاية الرسوخ في معجم الشيوخ».

١٠- «فضل الباري في شرح ثلاثيات البخاري».

١١- «النور اللامع في أخبار الصلاة يوم الجمعة على النبي الشافع».

١٢- «تحفة المتهجدين الأبرار في أخبار صلاة الوتر وقيام رمضان عن النبي المختار».

١٣- «إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر».

١٤- «القول المحقق في تحقيق إخصاء البهائم».

١٥- «التحقيقات العلى بإثبات فرضية الجمعة في القرى».

١٦- «تنقيح المسائل».

ابتلي الشيخ محمد شمس الحق العظيم آبادي آخر حياته بالطاعون،

وتوفي في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٢٩ هـ.

* **وأيضًا**: ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٩٥٩) عند تعليقه علىٰ حديث: «يا بريدة! إذا جلست في صلاتك؛ فلا تَتْرُكَن التشهد وَالصَّلَاة عليَّ؛ فَإِنَّهَا زكاة الصَّلَاة، وسلِّم علىٰ جميع أنبياء الله ورسله! وسلِّم علىٰ عباد الله الصالحين».

موضوع. أخرجه الدارقطني (١/ ٣٥٥/ ٣) بإسناد الحديث الذي قبله عن بريدة -وهو ابن الحصيب- مَرْفُوعًا.

وقد بينت آنِفًا أن فيه وَضَّاعًا وَوَاهِيًا وَمَجْهُولًا، ظلمات بعضها فوق بعض! **ومع ذلك سكت عنه صاحب «التعليق المغني» وعن الذي قبله! ولعل ذلك كان عن سهو منه؛ فإنه قد أعل حديثه في البسملة المشار إليه آنِفًا بعمرو بن شمر وجابر.**

تنبيه: ساق السيوطي في «الجامع الكبير» هذا الحديث والذي قبله سِيَاقًا وَاحِدًا، ودون قوله: «فإنها زكاة الصلاة...» إلخ. وقال: «رواه الدَّارقطني -وضعفه- عن عبد الله بن بريدة».

ولم أر هذا التضعيف في المكانين المشار إليهما. والله أعلم. انتهى.

قلت: «التعليق المغني علىٰ الدارقطني» للشيخ العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي رَحِمَهُ اللَّهُ.

* * *

الدكتور/فاروق حمادة -غفر الله له-(١)

ذكره الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ عند تعليقه علىٰ حديث برقم (٥٦٥٨) (ج١٢/ ص٣٥٨):

«كان إذا خرج من الخلاء قال: الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن والأذىٰ وعافاني».

«ضعيف». أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٨/ ٢١).

قال الألباني: «إسناد ضعيف» وله علتان:

الأولىٰ: الجهالة، فإن أبا الفيض هذا لا يعرف إلا بهذه الرواية عنه، وقد قيل فيه: «أبو علي الأزدي» ولم يوثقه أحد قط إلا ابن حبان (٥/ ١٣٦).

الأخرىٰ: الاضطراب في إسناده ومتنه، قال الحافظ المزي في «التحفة» (٩/ ١٩٥)، وفي «التهذيب» نحوه.

ثم وقفت علىٰ الحديث في «العلل» لابن أبي حاتم، ذكره (١/ ٢٧) من طريق شعبة بإسناده موقوفًا، فقال: «سألت أبي وأبا زرعة عنه؟ فقال أبو زرعة:

---

(١) فاروق بن محمود حمادة، ولد سنة ١٣٦٩هـ، ١٩٤٩م، في تل ذهب بحمص، سوريا. يعمل مستشارًا في ديوان سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، وأستاذ السنة وعلومها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، التحق بالتدريس الجامعي عام ١٩٧٦، واستمر حتىٰ عام ٢٠٠٩، وقد شغل مناصب عدة في الجامعات المغربية.

وهم شعبة في هذا الحديث، ورواه الثوري فقال: عن منصور عن أبي علي عبيد بن علي عن أبي ذر، وهذا الصحيح، وكان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال».

وقال أبي: «كذا قال سفيان، وكذا قال شعبة، والله أعلم أيهما الصحيح! والثوري أحفظ، وشعبة ربما أخطأ في أسماء الرجال، ولا يدرىٰ هذا منه أم لا؟».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: الأرجح ما جزم به أبو زرعة؛ لاتفاق أبي حاتم معه علىٰ أن الثوري أحفظ من شعبة، ولأن هذا قد اضطرب في اسمه، وكذلك أقر الحافظ ابن حجر أبا زرعة في «نكته علىٰ الأطراف» (٩/ ١٩٤).

ومعنىٰ ذلك أن الصحيح في الحديث الوقف، وأن راويه عن أبي ذر أبو علي الأزدي وهو مجهول، فالعجب من الحافظ كيف حسَّن الحديث فقال في «نتائج الأفكار» (ق ٤٦/ ١) ما ملخصه: «وأما حديث أبي ذر فهو حسن، أخرجه النسائي في «اليوم والليلة» موقوفًا، ثم رواه مرفوعًا، ورجح أبو حاتم الموقوف».

قال الألباني: الذي رجح الموقوف إنما هو أبو زرعة، وأما أبو حاتم فقد توقف فيه.

تنبيه: **لم يقع حديث «أبي ذر» هذا في كتاب «عمل اليوم والليلة» للنسائي الذي طبع في المغرب بتحقيق الدكتور فاروق حمادة!**

* وأيضًا: ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٧٨٤) عند تعليقه علىٰ حديث: «اقرءوا علىٰ موتاكم يس». ضعيف.

رواه أبو داود (٣١٢١)، وابن ماجه (١٤٤٨)، والحاكم (١/ ٥٦٥)،

وأحمد (٥/ ٢٧)، وعبد الغني المقدسي في «السنن» (٩٩/ ١ - ٢، ١٠٥/ ١) عن سليمان التيمي عن أبي عثمان -وليس بالنهدي- عن أبيه عن معقل بن يسار مرفوعًا. وقال المقدسي: «وهو حديث حسن غريب».

قلت: كلا؛ فإن أبا عثمان هذا مجهول كما قال ابن المديني، وكذا أبوه؛ فإنه لا يعرف. ثم إن في إسناده اضطرابًا، كما كنت بينته في «الإرواء» (٦٨٨)، فأنىٰ للحديث الحسن؟!

ورواه أحمد (٥/ ٢٦) مطولًا من رواية معتمر عن أبيه عن رجل عن أبيه عن معقل بن يسار مرفوعًا بلفظ: «البقرة سنام القرآن وذروته، ونزل مع كل آية منها ثمانون ملكًا، واستخرجت ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] من تحت العرش، فوصلت بها -أو فوصلت بسورة البقرة-، و(يس) قلب القرآن، لا يقرؤها رجل يريد الله تبارك وتعالىٰ والدار الآخرة إلا غفر له، واقرءوها علىٰ موتاكم».

ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٧٥) مختصرًا.

تنبيه: وأما قول الدكتور فاروق حمادة في تعليقه علىٰ «عمل اليوم والليلة»: «وفي فضل (يس) أحاديث لا تخلو من صحيح»!

فهو مردود عليه، وليس هو من أهل الاستقراء والاستقصاء في هذا العلم، فلا يقبل قوله إلا بالحجة والدليل، ولاسيما وهناك قول الإمام الدارقطني: «ولا يصح في الباب شيء». كما كنت نقلته في المصدر السابق، فاقتضىٰ التنبيه.

❋ ❋ ❋

العلامة الشيخ
بديع الدين الراشدي -رحمه الله تعالى-[(١)]

ذكره الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٣٦٨) عند تعليقه علىٰ حديث برقم (٥٦٦١): «لا يقطع الصلاة شيء».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ١٩٣/ ٧٦٨٨)، والدارقطني في «السنن» (١/ ٣٦٨) من طريق عفير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ آفته عفير هذا؛ فقد اتفقوا علىٰ تضعيفه، وقد بسط الحافظ ابن المزي أقوال جارحيه في «تهذيب الكمال»، وهو ممن

---

(١) شاه بن إحسان الله شاه بن رشد الله شاه الراشدي السِّندي الحُسيني الباكستاني، عالم مُحدِّث، فقيه، من أعلام النهضة العلمية الحديثة في الباكستان، ولد بقرية بيرجندة من قرىٰ السِّندسنة (١٣٤٢ هـ = ١٩٢٦م)، لأسرة علمية، تلقىٰ مبادئ العلوم العربية والشرعية، وحفظ القرآن الكريم، واعتنىٰ بتجويد خطه عناية خاصة. نال الإجازة من معظم من أخذ. اشتغل بالتدريس في المسجد الحرام أربع سنوات، وصنف مصنفات كثيرة منها: «أحسن الجواب عما كتبه بعض الأحباب في مسألة أم الكتاب»، و«التحقيق المقطوع في إثبات وضع اليمين علىٰ الشمال بعد الركوع»، و«تراجم شيوخ الإمام البيهقي»، و«التبويب لأحاديث تاريخ الخطيب». مات سنة (١٤١٦ هـ = ١٩٩٦م). انظر: «معجم المعاجم والمشيخات» للدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي(٣/ ٩٦-٩٨).

سقطت ترجمته من «تهذيب التهذيب» للعسقلاني، وأورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: «ضعفوه. وقال أبو حاتم: لا يشتغل بحديثه».

قلت: ونص قول أبي حاتم في رواية ابنه عنه في «الجرح» (٣/ ٢/ ٣٦): «ضعيف الحديث، يكثر الرواية عن سليم بن عامر عن أبي أمامة بالمناكير مما لا أصل له، لا يشتغل بروايته».

قلت: فمثله لا يصلح للاستشهاد به؛ خلافًا لما فعله المعلق علىٰ «زاد المعاد» كما سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في الحديث الذي قبله، وكذلك فعل في تعليقه علىٰ «شرح السنة» (٢/ ٤٦١ - ٤٦٢)! ولم يكتف بذلك؛ بل إنه نقل عن الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٦٢) أنه حسَّن إسناده وأقره! وأغلب الظن أنه لا يخفىٰ عليه أن ذلك من أوهام الهيثمي أو تساهله. فلِمَ أقره؟! الجواب في قلب كل قارئ لبيب.

وهذا هو الحديث الثالث مما كان المعلق المشار إليه ذكره كشاهد لحديث الترجمة من رواية أبي سعيد الخدري الذي سبق بيان إسناده ونكارة متنه -أيضًا- في الذي قبله.

وأما الحديث الرابع الذي استشهد به؛ فهو حديث الدارقطني عن أنس مرفوعًا مثل حديث الترجمة، وسكت المومىٰ إليه أيضًا، فلم يتكلم عليه بشيء أيضًا؛ مكتفيًا بادِّعاء كونه شاهدًا. ولا يصلح لذلك؛ لضعف في إسناده ونكارة في متنه، وإليك البيان:

أخرجه الدارقطني (١/ ٣٦٧)، والبيهقي (٢/ ١٧٧ - ١٧٨)، والحافظ ابن المظفر في «زياداته علىٰ مسند عمر بن عبد العزيز» لابن الباغندي (ص١٧) من طريق إبراهيم بن منقذ الخولاني: نا إدريس بن يحيىٰ أبي عمرو المعروف بـ(الخولاني) عن بكر بن مضر عن صخر بن عبد الله بن حرملة: أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول: عن أنس: إن رسول الله ﷺ صلىٰ بالناس، فمر بين أيديهم حمار، فقال عياش بن أبي ربيعة: سبحان الله (ثلاثًا)، فلما سلَّم رسول الله ﷺ قال: «من المسبِّحُ آنفًا: سبحان الله؟» قال: أنا يا رسول الله! إني سمعت أن الحمار يقطع الصلاة. قال: «لا يقطع الصلاة شيء».

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات من رجال «التهذيب»؛ غير إدريس بن يحيىٰ هذا؛ قال ابن أبي حاتم (١/ ١/ ٢٦٥): «صدوق، سئل عنه أبو زرعة؛ فقال: رجل صالح من أفاضل المسلمين». قال يونس بن عبد الأعلىٰ: «ما رأيت في الصوفية عاقلًا سواه». وصحح له الحاكم.

توفي سنة (٢١١)؛ كما قال الذهبي في «الأعلام» (١٠/ ١٦٦). وذكر أنه كان أحد الأبدال، كان يشبه ببشر الحافي في فضله وتَأَلُّهِهِ.

وغفل عن هذا الشيخ أحمد شاكر، فقال في «تعليقه علىٰ الترمذي» (٢/ ١٦٥): «ولم أجد ترجمة لإدريس هذا»!

ولعله أراد الراوي عنه: إبراهيم بن منقذ، فسبقه القلم؛ فإن إبراهيم هذا عزيز الترجمة؛ فقد ذكره الذهبي في «العبر»، وتبعه ابن العماد في «الشذرات» في

وفيات سنة (٢٦٩)؛ قالا: «وفيها توفي إبراهيم بن منقذ الخولاني المصري صاحب ابن وهب، وكان ثقة».

وهذا خلاصة ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٠٣)، ووصفه فيه بـ«الإمام الحجة الخولاني أبو إسحاق، مولاهم المصري العصفري».

وذكر أنه روىٰ عنه جماعة من الحفاظ وغيرهم، قال أبو سعيد بن يونس: «هو ثقة رضي».

فالظاهر أنه في كتابه «تاريخ مصر»، ولم يطبع فيما علمتُ؛ فهو -والله أعلم- عمدة الذهبي في توثيقه، وذكر السمعاني في «الأنساب» مادة (العصفري): «كانت كتبه احترقت قديمًا، وبقيت له منها بقية، وكان يحدث بما بقي له من كتبه».

قلت: وبالجملة؛ فرجال هذا الإسناد ثقات كما تقدم؛ ولكن متن الحديث منكر؛ لما سبق بيانه، وفي هذه الحالة لابد للباحث أن يربط علته بأحد رجاله، فأرىٰ -والله أعلم- أن أولاهم بها إنما هو صخر بن عبد الله بن حرملة؛ فإنه وإن وثقه ابن حبان (٦/ ٤٧٣)، والعجلي (٢٢٧/ ٢٩٤)، وقال النسائي: «صالح» كما في «تهذيب التهذيب» لابن حجر، وكأنه وقف عند هذا التوثيق حين قال في كتابه «الدراية» (١/ ١٧٨): «وإسناده حسن»!

وتبعه في ذلك الشيخ الفاضل بديع الدين الراشدي في تعليقه علىٰ «مسند عمر بن عبد العزيز» (ص١٦)، وقلده المعلق الحلبي علىٰ «المسند» (ص٥٥)، ولم ينتبهوا جميعًا إلىٰ أن التوثيق المذكور مما لا يقبل، وبخاصة عند تعارض

الأحاديث؛ فإنه صادر ممن عرف بتساهله في التوثيق في راوٍ ليس مشهورًا بالرواية، ولذلك سكت عنه البخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وقال الذهبي في «الميزان»: «قليل الحديث، لا يكاد يعرف، قال ابن القطان: مجهول الحال لا يعرف، ما روىٰ عنه غير بكر بن مضر». ولهذا قال في «الكاشف»: «وثق»!

وهذا التعبير منه يعني أن توثيق من ذكرنا غير موثوق به؛ كما يعرف ذلك من له ممارسة بتعابير الذهبي ودقته فيها. وكذلك قول الحافظ ابن حجر فيه في «التقريب»: «مقبول». يعني: أن التوثيق المشار إليه غير مقبول عنده، وإلا؛ لقال فيه هو والذهبي: «ثقة». أو نحو ذلك من العبارات التي تؤدي معناه، ويؤكد ذلك بالنسبة للحافظ أنه صرح في مقدمته بمقصوده بقوله: «مقبول»؛ فقال: «حيث يتابع، وإلا فليِّن الحديث».

وفي نقل تلميذه الحافظ الناجي عنه: «إن لم يتابع؛ فليِّن الحديث».

فلما لم يكن لصخر هذا متابع، فحديثه -والحالة هذه- لين عند الحافظ، وهو الذي يتفق مع تضعيفه إياه في «الفتح» كما تقدم، وعبارته صريحة في ذلك.

وأما قول ذاك الحلبي: إنها توهم تضعيفه له؛ فمن تحريف كلام العلماء؛ اتِّباعًا لهواه؛ فإن عبارته بعد أن ذكر أن حديث الترجمة ورد عن جمع من الصحابة سماهم -منهم أنس- قال: «وفي إسناد كل منها ضعف».

فأين التوهيم المزعوم؟!

ومِن تهوُّر هذا الزاعم وجرأته علىٰ العلماء قوله (ص٥٥) -بعد أن نقل ما سبق من التوثيق عن ابن حبان وغيره-: «ولم ينقل فيه غير ذلك، فهو ثقة، وليس كما قال في «التقريب»: مقبول»!

كأن الحافظ لا علم عنده بالتوثيق المذكور، وهو إنما نقله عنه! ولكن من جهل هذا الزاعم وتهوره أنه لم يفكر علىٰ الأقل لماذا لم يأخذ بالتوثيق المذكور وهو العليم به؛ ولو فكر لتبين له السبب، وهو جهالة الموثِّق هذا، وتساهل الموثِّقين له، وقد سبقه إلىٰ ذلك ابن القطان والذهبي كما سبق؛ فإن من المعروف في «المصطلح»: أن الراوي إذا روىٰ عنه واحد؛ فهو مجهول جهالة عينية، ومن روىٰ عنه اثنان فأكثر فهو مجهول الحال.

فلما لم يرو عن صخر غير بكر، ولم يوثق بتوثيق معتبر؛ لزم الحفاظ المتأخرون -ابن القطان والذهبي والعسقلاني- المعروفَ في المصطلح، ولما جهل ذلك المغرور المشار إليه؛ خطَّأهم جميعًا في شخص الحافظ العسقلاني!!

ولقد جهل أمرين آخرين:

الأول: مخالفة هذا الحديث للأحاديث الصحيحة عن أبي ذر وغيره؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله؛ ففيها إثبات القطع.

والآخر: أنه صح عن أنس نفسه ما يوافق تلك الأحاديث الصحيحة، ويخالف ما نسبه صخر إليه، وهو ما روىٰ شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس أن النبي ﷺ قال: «**يَقطَعُ الصَّلاةَ الكَلبُ والحِمارُ والمَرْأَةُ**». أخرجه البزار

في «مسنده» (١/ ٢٨١/ ٥٨٢ - كشف الأستار): حدثنا يحيىٰ بن محمد بن السكن: ثنا يحيىٰ بن كثير: ثنا شعبة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير ابن السكن، وهو من شيوخ البخاري في «صحيحه». ولهذا قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٦٠): «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح». وأقره الحافظ في «زوائده» (ص٥٤ - مصورة الهند).

ولعله مما يزيد القارئ بصيرة بضعف هذه القصة التي تفرد بها صخر: معرفة أنه اضطرب في إسناده. فمرة قال: إنه سمع عمر بن عبد العزيز عن أنس، كما تقدم... إلخ.

❋ ❋ ❋

محقق «السيل الجرار»
محمود إبراهيم زايد -عفا الله عنه-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٣٨٣).

عند تعليقه علىٰ حديث برقم (٥٦٦٤): «إن هذه أيام أكل وشرب وذكر الله، فلا تصوموا فيهن إلا صومًا في هدي».

قال الألباني: «منكر بذكر الاستثناء».

أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/ ١٨٧/ ٣٥) من طريق سليمان أبي معاذ عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن حذافة السهمي: أن رسول الله صلىٰ الله عليه في أمره في رهط أن يطوفوا في منىٰ في حجة الوداع يوم النحر فينادوا:... فذكره.

وهذا إسناد ضَعيف جدًّا، آفته سليمان هذا، وهو ابن أرقم، قال الذهبي في «الكاشف»: «متروك».

وقد تابعه من هو مثله أو قريب منه. وهو مخرج في «الإرواء» (٤/ ١٣٣).

(١) محمود إبراهيم زايد، له تحقيق علىٰ كتاب «السيل الجرار المتدفق علىٰ حدائق الأزهار» للشوكاني، نشرته: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولىٰ ١٤٠٥هـ.

وقد خالفهما معمر إسنادًا ومتنًا:

فرواه عن الزهري بسنده الصحيح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: أمر النبي ﷺ عبد الله بن حذافة أن يركب راحلته أيام منىٰ... الحديث نحوه، دون الاستثناء. وهو الصحيح. رواه الطحاوي وأحمد.

ورواه الحاكم (٣/ ٦٣١) من طريق آخر عن الزهري.

ثم أخرجاه وكذا ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢١) من طريق أخرىٰ من حديث عبد الله بن حذافة نفسه. وإسناده صحيح أيضًا.

وكذلك رواه جمع من الصحابة عن النبي ﷺ، دون الاستثناء.

الأمر الذي يؤكد نكارة هذه الزيادة في هذا الحديث، وقد خرجت بعض طرقه عن أولئك الصحابة في المصدر المشار إليه آنفًا برقم (٩٦٣)، وأحدها في «صحيح مسلم» عن كعب بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

لكن معنىٰ الحديث صحيح عندي، لحديث البخاري وغيره عن عائشة وابن عمر قالا: «لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن، إلا لمن لم يجد الهدي»، وهو -وإن لم يكن صريحًا في الرفع، فهو- في حكم المرفوع عند الجمهور، كما ذكرت في «الإرواء» (٤/ ١٣٢ - ١٣٣)، وهو الذي اختاره ابن جرير الطبري، بل إنه استصوب أنه لا يجوز أن يصوم غيرها، لأنه قبل إحرامه بالحج إنما يكون معتمرًا وليس متمتعًا بالعمرة إلىٰ الحج، والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى

ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وإذا صامها بعد فراغه من مناسكه، فلم يصمها في الحج، وذلك خلاف قوله تعالىٰ في تمام الآية: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]. فرجع كلامه، فإنه قوي رصين.

ويؤيده -في رأيي- أنها لا تنطبق إلا علىٰ من لم يجد الهدي يوم وجوبه، وهو يوم النحر، وأما قبل ذلك بأيام كثيرة أو قليلة، فلا عبرة بذلك، لأنه إن صام فيها، فمن الممكن أن يجده من بعد، فيجب عليه الهدي، ويذهب ما قدمه من الصيام، وما مثل هذا إلا مثل رجل معسر صام ثلاثة أيام ينوي بصومهن كفارة يمين، ليمين يريد أن يحلف بها ويحنث فيها، وذلك ما لا خلاف فيه أنه غير مجزئ من كفارة إن حلف بها بعد الصوم فحنث. إلىٰ غير ذلك من الأمثلة التي ساقها ابن جرير في تأييده لما استصوبه من الحكم، فراجعه، فإنه قيم نفيس.

ومنه تعلم أنه لا وجه لوقف الشوكاني في «السيل الجرار» (١/ ٢٢١ - ٢٢٢) عن الأخذ بجواز صيام الأيام الثلاثة للمتمتع؛ لتردده بين أن تكون الآية المتقدمة عامة خصصت بأحاديث النهي عن صيام أيام التشريق نهيًا عامًّا في الأحاديث المشار إليها آنفًا، أو أن تكون هذه الأحاديث مخصصة بالآية! قال:

«ولا ينتهض لنسخ النهي عن صيامها: ما ورد عن بعض الصحابة».

يشير إلىٰ أثر عائشة وابن عمر المتقدمين، وقد عرفت أنهما في حكم المرفوع، وأنهما في معنىٰ الآية، فهي المخصصة لأحاديث النهي عن صيامها.

ثم قال: «نعم، إن صح ما رواه الطحاوي والدارقطني والحاكم عن

عبد الله بن حذافة مرفوعًا: «إن هذه أيام أكل...» (الحديث)، كان هو المخصص لما ورد من النهي عن صومها».

فأقول: قد عرفت أن الحديث لا يصح، وأننا في غنية عنه بالأثر المشار إليه والآية.

وإن مما يجب التنبيه عليه: أن عزوه حديث الترجمة للطحاوي والحاكم خطأ فاحش، لأنه عندهما دون الزيادة المنكرة، كما تقدم بيانه في أثناء التخريج، وكأنه اعتمد فيه علىٰ السيوطي، فإنه كذلك عزاه في «الجامع الكبير»! وهو من أوهامه رحمه الله.

وزاد المعلق علىٰ «السيل» وهمًا آخر أفحش من الأول، فإنه علق علىٰ الحديث بقوله: «يراجع (مستدرك الحاكم) في معنىٰ الحديث (١/ ٤٣٤)».

ولدىٰ الرجوع إلىٰ الصفحة التي أشار إليها لم نجد فيها ما ذكر، بل فيها حديثان من الأحاديث الصحيحة التي سبقت الإشارة إليها وذكرنا بعضها، وليس فيها كلها الاستثناء المذكور في هذا الحديث المنكر، فهي مبطلة للمعنىٰ الذي ادعاه لو تنبه!

❊ ❊ ❊

الدكتور/ محمد قلعجي -عفا الله عنه-(١)

---

(١) محمد رواس قلعه جي (قلعجي١٩٣٤) (م ٢٣ – جمادىٰ الآخرة ١٤٣٥ هـ ٢٣/ أبريل٢٠١٤ م
هو فقيه حنفي. ولد في مدينة حلب عام ١٩٣٤.
ونشأ في بيت علم وأدب، وتعلم العلوم الأولية فيها، وتتلمذ علىٰ مؤرخ حلب العلامة محمد راغب الطباخ. حصل علىٰ الشهادة الثانوية من الثانوية الشرعية، ثم انتقل إلىٰ دمشق للدراسة في كلية الشريعة والقانون، وقد أبدي تفوقًا في دراسته مما لفت انتباه أساتذته إليه، فاتخذه العلامة محمد المنتصر الكتاني مساعدًا له وتبناه علميًّا. كما عمل خلال سنوات الدراسة مدرسًا للتربية الإسلامية في ثانويات دمشق، ودرعا، وحصل أثناء دراسته علىٰ دبلوم صحافة، ليدعم اهتمامه في المجال الصحفي، فقد كان يهتم بنشر المقالات في الصحف والدوريات، وفي عام ١٩٥٨ تخرج من جامعة دمشق وحصل علىٰ شهادة ليسانس في الشريعة والقانون. وانتسب بعد سنوات من تخرجه إلىٰ جامعة الأزهر، وحصل منها علىٰ الماجستير والدكتوراه في فقه السلف، وكان موضوع رسالته عن فقه إبراهيم النخعي، حيث حصل علىٰ الدكتوراه سنة ١٩٧٥م.
استمر في التدريس في مدارس حلب إلىٰ أن غادرها إلىٰ الكويت في المرة الأولىٰ عام ١٩٦٧ بدعوة من وزارة الأوقاف للعمل باحث في الموسوعة الفقهية التي يترأسها الدكتور مصطفي الزرقا، أستاذه السابق في جامعة دمشق، بعد عامين ترك الموسوعة وعاد للتدريس في حلب، ثم غادر حلب مرة ثانية للعمل من جديد في الموسوعة بعد أن قرروا استئنافها، ثم انتقل منها إلىٰ جامعة البترول المعادن في الظهران في المملكة العربية السعودية، وبعد أربع سنوات انتقل إلىٰ جامعة الملك سعود في الرياض، وبعد بلوغه سن التقاعد القانوني في المملكة غادرها للعمل
=

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤) (٥٦٧٠): «شد حقوك ولو بعقال. وفي رواية: بصرار».

ضعيف. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣١٤)، والديلمي في «مسند الفردوس» (٢٢٦) -والرواية الأخرىٰ له- من طريق يحيىٰ بن راشد قال: حدثنا محمد بن حمران قال: حدثنا عمارة بن أبي المطراف عن يزيد بن أبي مريم السلولي عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ يقول:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، أورده العقيلي في ترجمة عمارة هذا، وقال: «لا يتابع علىٰ حديثه، ولا يعرف إلا به».

ومنه قال الذهبي في «الميزان» -وتبعه الحافظ في «اللسان»-: «لا يعرف».

ثم ساقه العقيلي بإسناده عن قتادة قال: قال عمر بن الخطاب: «ليشد أحدكم حقوه ولو بعقال». وقال العقيلي: «هذا أولىٰ». وأقره الحافظ.

قلت: وهو منقطع بين قتادة وعمر، فهو غير صحيح لا مرفوعًا ولا موقوفًا، **ومع ذلك أورده الدكتور القلعجي في فهرس الأحاديث الصحيحة الذي**

= في جامعة الكويت، وبعد تقاعده منها عين مستشارًا في وزارة الأوقاف الكويتية، إلىٰ أن عاد إلىٰ حلب ليستقر فيها.

من مؤلفاته: «المعاملات المالية المعاصرة»، «موسوعة فقه ابن تيمية»، «الموسوعة الفقهية الميسرة»، «موسوعة فقه عمر بن عبد العزيز»، «موسوعة فقه عمر بن الخطاب»، وغيرها.

ومن تحقيقاته: «صفوة الصفوة» لابن الجوزي، «دلائل النبوة» لأبي نعيم الأصفهاني.

توفي فجر يوم الأربعاء الموافق ٢٣/ ٤/ ٢٠١٤ في السعودية.

وضعه في آخر كتاب «ضعفاء العقيلي» (ص٥١٩)، وأورده فيه باللفظ الموقوف، وكأنه توهم صحته من قول العقيلي فيه: «هذا أولىٰ»!! له من مثله نماذج أخرىٰ، وذكرت أحدها في مكان آخر متقدم.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية الديلمي فقط.

وكذلك حديث برقم (٥٦٧١): «يا أنس! لباس الملائكة إلىٰ أنصاف سوقها».

«موضوع». أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٥٣).

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: **وإن من طامات الدكتور القلعجي وجهالاته: أنه ذكره في جملة الأحاديث الصحيحة التي فهرسها في آخر «ضعفاء العقيلي» (ص٥٢٥)! والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.**

وكذلك ذكره الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٣٩٢) حديث رقم (٥٦٧٢): «غط رأسك من الناس وإن لم تجد إلا خيطًا».

«موضوع». أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٢٤٩).

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: والحديث مع كونه في «ضعفاء العقيلي» **الذي نشره الدكتور القلعجي فقد نجا من جوره الذي تجلىٰ في فهرسيه اللذين وضعهما في آخره،** فإنه لم يورده في «الصحيحة» ولا في «الضَّعِيفَة»، وفي كل منهما ما هو من حق الآخر عند أهل العلم، والحديثان المتقدمان أقرب مثال مما أورده في «الصحيحة» وكان الأولىٰ به أن يوردهما في «الضَّعِيفَة» لو كان أهلًا للتعليق

والتحقيق!! وأما ما أورده من الأحاديث الصحيحة في «الضَّعِيفَة» ففيها مما هو متفق علىٰ صحته الشيء الكثير.

وكذلك ذكره في حديث رقم (٥٦٧٣): «يا عائشة! اهجري المعاصي، فإنها أفضل الهجرة، وحافظي علىٰ الصلاة، فإنها أفضل الجهاد».

«منكر» أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٤٩).

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: **وأما الدكتور القلعجي فخالفهما كعادته لجهله المُطبق بهذا العلم، فذكره في الأحاديث الصحيحة التي فهرسها في آخر «الضعفاء» (ص٥٢٥!)!**

❋ ❋ ❋

الشيخ
محمد بن عبد الرحمن ابن مقبول الأهدل اليماني(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٤٥١) عند تعليقه علىٰ حديث برقم (٥٧٠١): «ما من عبد يبسط كفيه دبر كل صلاة ثم يقول: اللهم إلهي وإله إبراهيم وإسحاق ويعقوب، وإله جبريل وميكائيل وإسرافيل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أسألك أن تستجيب دعوتي فإني مضطر، وتعصمني في ديني فإني مبتلىٰ، وتنالني برحمتك فإني مذنب... الحديث».

ضعيف جدًّا. أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (رقم ١٣٥) عن أبي يعقوب إسحاق بن خالد بن يزيد البالسي: ثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي عن خصيف عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

وهذا إسناد ضَعيف جدًّا مسلسل بالضعفاء:

الأول: خصيف وهو ابن عبد الرحمن الجزري، قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق سيئ الحفظ خلط بآخره».

الثاني: عبد الرحمن القرشي، قال الذهبي في «الميزان»: «اتهمه الإمام أحمد، وقال النسائي وغيره: ليس بثقة»، ثم ساق له حديثًا بلفظ: «من تقلد سيفًا

(١) محمد بن عبد الرحمن بن سليمان بن يحيىٰ بن عمر بن مقبول الأهدل الزبيدي اليماني. له كتاب «سنية رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة لمن شاء».

في سبيل الله قلده وشاحين يوم القيامة من الجنة لا تقوم لهما الدنيا وما فيها...» الحديث. وقال الذهبي: «هو من بلاياه».

الثالث: إسحاق بن خالد بن يزيد البالسي، قال ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٣٧): «روىٰ غير حديث منكر عن جماعة من الشيوخ ورواياته تدل بأنه ضعيف». وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٨/ ١٢٠).

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» وعزاه لأبي الشيخ -أيضًا- والديلمي وابن عساكر وابن النجار، وقال: «وهو واه»!

قال الألباني: ومن هذا التخريج والتحقيق تعلم أن قول الشيخ محمد بن عبد الرحمن ابن مقبول الأهدل اليماني في رسالته «سنية رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة» (ص١٣١): «وفي إسناده عبد العزيز بن عبد الرحمن فيه مقال، وصريح في «ميزان الاعتدال» وغيره بأنه حديث ضعيف، لكن يعمل به في فضائل الأعمال»!

وأقره الشيخ عبد الله الغماري الذي قدَّم له وعلق عليه!

لكن قول الشيخ محمد بن عبد الرحمن ابن مقبول الأهدل اليماني: «لكنه يعمل به...» فاسد الاعتبار؛ لأن من شروط العمل بالحديث الضعيف عند من يقول به:

- أن لا يشتد ضعفه، كما ذكر ذلك الغماري نفسه في بعض رسائله، مثل كتيبه «القول المقنع» (ص٤)، وقد حشاه كذبًا وزورًا وسفاهة وقلَّةَ حياء، فراجع إن شئت مقدمة المجلد الثالث من «الضَّعِيفَة». انتهىٰ.

الشيخ
أبو محمد عبد الوهاب مهية الجزائري المالكي(١)

ذكره الشيخ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٤٥٠) (٥٧٠١): «ما مِنْ عَبْدٍ يَبْسُطُ كفَّيْهِ دُبُرَ كلِّ صَلاة، ثم يقول: اللهمَّ إلهي وإله إبراهيمَ وإسحاقَ ويعقوبَ، وإله

(١) عبد الوهاب بن الطيب بن سليمان مهيَّة أبو محمد المسيلي، نسبة إلىٰ مدينة مسيلة، وهي مدينة تقع جنوب شرقي الجزائر، له مشاركات عديدة في ألوان شتىٰ من العلوم منها الأدب والتصوف والفقه والتفسير والحديث. وهذه بعضها: «سبائك الذهب في سيرة سيد العجم والعرب»، «الظل الممدود في سيرة سيد الوجود»، «سراج المؤمن»، شرح كتاب «الآداب الشرعية» لابن جزي الأندلسي، «ذخيرة الوعاظ»، «الدمع السكيب في وعظ الغريب».

وقد حذر منه العلماء، وهذا تحذير اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية، في الفتوىٰ رقم (١٩١٨٥):

س: ما رأيكم في كتاب «كشف الأكنة عما قيل: إنه بدعة وهو سنة» لمؤلفه عبد الوهاب مهية؟

ج: «بعد النظر والاطلاع علىٰ الكتاب المذكور تبين أن مؤلفه ليس من أهل العلم والتحقيق الذين تؤخذ عنهم الأحكام الشرعية، وقد ذكر أشياء علىٰ أنها سنن وهي من البدع، والواجب الرجوع إلىٰ كتب العلماء المحققين المشهود لهم بالديانة والأمانة والرسوخ في العلم. وبالله التوفيق، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه وسلم».

اللّجنة الدَّائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو/ بكر أبو زيد، عضو/ صالح الفَوزان، نائب الرّئيس/ عبد العزيز آل الشَّيخ، الرئيس/ عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

جبرائيلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ! أسألُكَ أن تستجيب دعوتي؛ فإني مُضطر، وتعصمَني في ديني؛ فإني مُبْتَلىٰ، وتنالَني برَحمَتِك؛ فإني مُذنبٌ، وتنفي عني الفقرَ؛ فإني مُتَمَسْكنٌ؛ إلا كان حقًّا علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ أَنْ لا يَرُدَّ يدَيْهِ خَائبتين».

ضعيف جدًّا. أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (رقم ١٣٥) عن أبي يعقوب إسحاق بن خالد بن يزيد البالسي: ثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي عن خُصيف عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ مسلسل بالضعفاء:

الأول: خُصيف، وهو ابن عبد الرحمن الجزري؛ قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق سيئ الحفظ، خلط بآخره».

ثم رأيت المدعو (عبد الوهاب مهية) الجزائري نحا نحوهما في رسالة له سماها «كشف الأكِنَّة عما قيل: إنه بدعة وهو سنة»! فأعلَّ الحديث بعبد العزيز هذا فقط! بل تبين لي أنه مقلد له في كثير من بدعه التي زعم أنها سنة؛ تمسكًا منه بعمومات لم يَجْرِ عَمَلُ السلف عليها، أو بأحاديث واهية لا يجوز العمل بها ولو في فضائل الأعمال لشدة ضعفها؛ كهذا.

ومن ذلك: أن الشيخ الغماري قال (ص١٣١) من رسالته المتقدمة: «أخرج الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» عن الأسود العامري عن أبيه قال: صليت مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الفجر، فلما سلَّم انحرف ورفع يديه ودعا... الحديث».

كذا قال! وفيه كذب وخطأ مكشوفان:

أما الكذب؛ فقوله: «ورفع يديه ودعا»! فإن هذه الزيادة لا أصل لها في «المصنف» ولا عند غيره ممن أخرج الحديث، وإنما هي مما أملاه عليه هواه - والعياذ بالله تعالىٰ-! فالحديث في موضعين من «المصنف» بإسناد واحد:

فقال في «الموضع الأول» (١/ ٣٠٢): حدثنا هُشَيم قال: أنا يعلىٰ بن عطاء عن جابر بن يزيد [بن] الأسود العامري عن أبيه قال:... فذكر الحديث إلىٰ قوله: «فلما سلَّم انحرف» ولم يزد، ثم ساقه في الموضع الآخر (٢/ ٢٧٤ - ٢٧٥) -وبالسند نفسه- نحوه مطولًا، وفيه: «فلما قضىٰ صلاته وانحرف؛ إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصلِّيَا معه...» الحديث.

وهكذا أخرجه أحمد (٤/ ١٦٠ - ١٦١)، وابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٥١٧) من طريق هشيم به.

وتابعه: جماعة عن يعلىٰ بن عطاء به.

أخرجه أصحاب السنن وغيرهم مختصرًا ومطولًا، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٥٩٠، ٦٢٧).

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٢٣٢ - ٢٣٥) عن هشيم وغيره.

قلت: فهذا كله مما يؤكد بطلان تلك الزيادة وبطلان ذكرها في الحديث. وأما هل كان ذلك عمدًا من الشيخ أم عن سهو؛ فذلك مما لا يعلمه إلا العليم بما في الصدور، وإن كان تَعَمُّدُهُ ليس ببعيد عن أمثاله من أهل الأهواء، ولاسيما وقد صرح بين يديه بأنه يقوي حديث الترجمة!! (كالمستجير بالرمضاء من

النار)! ذلك هو الكذب في الحديث.

وأما الخطأ؛ فهو في إسناده؛ فإنه جعله من مسند (الأسود العامري عن أبيه)! وهذا الابن جاهلي لو يذكر في الصحابة، فماذا يقال عن أبيه؟! وإنما هو من مسند ابنه (يزيد ابن الأسود العامري) كما تقدم في إسناد «المصنَّف»، وكذلك هو عند كل مخرجي الحديث ممن ذكرنا وغيرهم، وفي كتب التراجم أيضًا كـ«الإصابة» وغيره. فالحديث ليزيد بن الأسود، وليس بـ(أبي الأسود)!

وهذا مما يدل علىٰ جهل بالغ أو علىٰ قلة التحقيق. وأحلاهما مر!

ولقد قلَّده في ذلك كله في الكذب والخطأ ذاك الجزائري؛ فساق الحديث (ص٢٣): (عن الأسود العامري...) بالزيادة! وعزاه لابن أبي شيبة في «مصنفه»!!

ولم يكتف بذلك؛ بل أتبعه بحديث آخر ضعيف؛ مغترًا بتحسين بعضهم إياه، جاهلًا أو متجاهلًا تضعيف البخاري والعقيلي وابن عبد البر في بحث مبسط أجريته عليه فيما سيأتي برقم (٦٥٤٦).

ثم تطاول علىٰ بعض أفاضل العلماء؛ فقال: «قلت: وهذا يرد قول الشيخ بن (كذا!) باز حفظه الله: «ولم يصح عن النبي ﷺ أنه كان يرفع يديه بعد صلاة الفريضة، وما يفعله بعض الناس من رفع أيديهم بعد صلاة الفريضة بدعة لا أصل لها» اهـ. من «مخالفات الطهارة والصلاة» (١/ ١٩٠). وأنت خبير بضعف هذا الكلام -مع جلالة قائله- بما سبق ذكره، فتنبه ولا تغتر بقول حتىٰ تعرف مستنده»!

قلت: وهذا التنبيه حق؛ لكنه هو أحق به؛ لأنه اغتر بأحاديث ضعيفة لا يعرف ضعفها؛ لجهله بهذا العلم أو تجاهلها، ولعمومات لم يجر عمل السلف بها، فما أشبهه بمن يرفع يديه إذا جلس للتشهد الأخير؛ عملًا بالعمومات التي تشبث بها!

وهذا هو شبهة الذين يستحسنون البدع في الدين، ولا يقيمون وزنًا للنصوص القاطعة بكمال الدين، ولا يعتبرون بأقوال السلف الناهية عن الإحداث في الدين، كقول ابن مسعود رضي الله عنه: «اقتصادٌ في سُنَّةٍ؛ خيرٌ من اجتهادٍ في بدعةٍ».

وهو منهج الشيخ عبد الله الغماري ومن جرىٰ مجراه من المبتدعة الذين لا يفرقون بين العادة والعبادة، أو بين المباحات والطاعات، فيقيسون هذه علىٰ تلك التي لم يأت بها النبي صلى الله عليه وسلم لبيانها وتفصيل القول في جزئياتها؛ بل قال: «أَنْتُم أَعْلَمُ بِدُنْياكُم». رواه مسلم. وقال في العبادات: «مَنْ أَحْدَثَ في أَمْرِنا هذا ما ليس مِنه؛ فهو رَدٌّ». رواه مسلم. نسأل الله لنا ولهم الهداية. انتهىٰ.

قال الألباني (ص٤٥٢): «ثم رأيت المدعو (عبد الوهاب مهية) الجزائري نحا نحوهما في رسالة سماها «كشف الأكنة عما قيل فيه بدعة وهو سنة»!

ومن بين الأسئلة التي وُجهت إلىٰ اللجنة الدائمة حول كتاب «كشف الأكنة عما قيل إنه بدعة وهو سنة»، ومن فتاوىٰ اللجنة (٢/ ١٠١ وما بعدها) الفتوىٰ رقم (٢٠٢٣٢).

فأجابت: «الكتاب المسمىٰ «كشف الأكنة عما قيل فيه بدعة وسنة» بالاطلاع علىٰ هذا الكتاب تبين أن مؤلفه ليس من أهل العلم والتحقيق الذين تؤخذ عنهم الأحكام الشرعية، وقد ذكر أشياء علىٰ أنها سنن وهي من البدع، والواجب الرجوع إلىٰ كتب العلماء المحققين المشهود لهم بالديانة والأمانة والرسوخ في العلم» انتهىٰ. (اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء).

* **وأيضًا:** ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٣٠٩) عند تعليقه علىٰ حديث: «كان يدعو في دبر صلاة الظهر: اللهم خَلِّص الوليد، وسلمة بن هشام، وعياش بن أبي ربيعة، وضعفة المسلمين من أيدي المشركين، الذين ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴾ [النساء:٩٨]».

منكر بذكر: (دبر صلاة الظهر).

أخرجه ابن جرير الطبري في «التفسير» (٥/ ١٥٠) من طريق حماد عن علي بن زيد عن عبيد الله أو إبراهيم بن عبد الله القرشي عن أبي هريرة مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، لسوء حفظ علي بن زيد -وهو ابن جدعان- واختلاطه، وقد اضطرب في إسناده ومتنه؛ فرواه عبد الوارث فقال: ثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ رفع يديه بعدما سلَّم وهو: مستقبل الكعبة، فقال: «اللهم! خلص الوليد، وعياش بن أبي ربيعة...» إلخ. وهذا أنكر من الأول؛ لقوله: «بعدما سلَّم».

أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (١/ ١٧٤/ ١)، والبزار في «مسنده»

(٤/ ٥٠/ ٣١٧٢ - كشف)، أما اللفظ الأول: «دبر»؛ فليس نصًّا بما بعد السلام؛ فقد يأتي بمعنىٰ قبل السلام -كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض تحقيقاته-.

وهذا هو الأقرب إلىٰ المحفوظ عن أبي هريرة؛ أن الدعاء المذكور كان قبل السجود الأول في الركعة الأخيرة؛ صح ذلك عنه من طرق، منها: الزهري عن سعيد عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في آخر ركعة قنت.

وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٠٧١). ورواه مسلم من هذا الوجه، وزاد: «ثم يقول وهو قائم: اللهم! أنجِ الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام...» الحديث.

وكذلك رواه البخاري (٨٠٤، ١٠٠٦، ٤٥٩٧)، ومسلم أيضًا، وأحمد (٢/ ٢٥٥)، وغيرهم من طرق أخرىٰ عن أبي هريرة، وزاد أحمد: «في الركعة الآخرة من صلاة الظهر، وصلاة العشاء [الآخرة]، وصلاة الصبح».

وهو مخرج في «الإرواء» (٢/ ١٦٥)، و«صحيح أبي داود» (١٢٩٤) من طريق واحدة منها، وهي أبي سلمة عنه.

وكل طريق من هذه الطرق -وبخاصة الطريق الأولىٰ، وهي طريق الزهري المتابع لابن جدعان سندًا، والمخالف له متنًا- كل واحدة من هذه الطرق- كافية للحكم علىٰ قوله فيه: «بعدما سلَّم» بالنكارة؛ فكيف بها مجتمعة؟!

وقد جهل أو تجاهل هذه الحقيقة العلمية ذاك الجزائري المؤلف لرسالته التي أسماها: «كشف الأكنة عما قيل: إنه بدعة وهو سنة»؛ فحاول تقوية حديث ابن جدعان بلفظيه متجاهلًا أقوال الجارحين له، مقتصرًا علىٰ من قال فيه: «صدوق»، ومنهم الترمذي، مع أن تمام كلامه يلتقي مع أقوال الجارحين له، فإنه قال: «إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره».

ولست بحاجة إلىٰ سرد أقوال الجارحين له؛ فإنها معروفة عند المشتغلين بهذا الفن، فحسبي الآن أن أنقل قول الحافظ العسقلاني في «التقريب»: «ضعيف».

وأن أتبعه بتأكيد ضعفه بمخالفته للإمام الثقة الحجة التابعي الجليل الحافظ الزهري ومن تبعه من الثقات -كما تقدم-. فلست أدري هل وعىٰ ذاك الجزائري هذه الحقيقة العلمية، أم هو التزبب قبل التحصرم؟! وله من مثل هذا الشيء الكثير، فانظر علىٰ سبيل المثال الحديث المتقدم برقم (٥٧٠١).

ولا يفوتني أن أذكر هنا أنه دلس علىٰ القراء، وأوهم أن الحافظ ابن كثير قوىٰ هذا الحديث بنقله عنه أنه قال في «التفسير»: «ولهذا الحديث شاهد في «الصحيح» من غير هذا الوجه -كما تقدم-».

والحافظ يشير بقوله هذا (١/ ٥٤٢) إلىٰ رواية البخاري التي كان ذكرها قبيل حديث الترجمة، وهو من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة التي أشرت إليها آنفًا، وليس فيها لفظ «دبر»، ولا قوله: «بعدما سلم»، وإنما فيها دعاؤه ﷺ علىٰ

المشركين، فهذا فقط هو مقصود الحافظ، وأما سائره فمنكر -كما تقدم بيانه-، وهو جلي ظاهر لا يخفىٰ علىٰ من أوتي حظًّا من هذا العلم، وكان بعيدًا عن الهوىٰ، نسأل الله السلامة. انتهىٰ.

قال العبد الفقير لعفو ربه:

وقد سئلت اللجنة الدائمة للإفتاء برئاسة الشيخ عبد العزيز بن باز ﵀ في فتوىٰ رقم (١٩١٨٥):

ما رأيكم في كتاب «كشف الأكنة عما قيل: إنه بدعة وهو سنة» للمؤلف؟

الجواب:

«بعد النظر والاطلاع علىٰ الكتاب المذكور تبين أن مؤلفه ليس من أهل العلم والتحقيق الذين تؤخذ عنهم الأحكام الشرعية، وقد ذكر أشياء علىٰ أنها من السنن وهي من البدع، والواجب الرجوع إلىٰ كتب العلماء المحققين المشهود لهم بالديانة والأمانة والرسوخ في العلم» انتهىٰ.

❋ ❋ ❋

الفاضل المحقق/ مصطفى عبد الواحد -عفا الله عنه-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٤٧١) (٥٧٠٩) عند تعليقه علىٰ حديث: «لما خلق الله الأرض واستوىٰ إلىٰ السماء فسواهن سبع سماوات وخلق العرش كتب علىٰ ساق العرش: محمد رسول الله خاتم الأنبياء، وخلق الجنة التي أسكنها آدم وحواء، فكتب اسمي علىٰ الأبواب والأوراق والقباب والخيام، وآدم بين الروح والجسد... الحديث».

«منكر» نقلته من «مجموع فتاوىٰ ابن تيمية» (٢/ ١٥٠)، وهو في رسالة له في بيان حقيقة مذهب الاتحادية وبطلانه، محفوظة في «الكواكب الدراري» (٣٩/ ١٠٣/ ١) لابن عروة الحنبلي، ومنه صححت بعض الأخطاء وقعت في «المجموع» ومن كتب الرجال.

وهذا الإسناد رجاله كلهم معروفون ثقات غير محمد بن صالح فلم أعرفه، ومن فوقه من رجال «التهذيب».

---

(١) مصطفىٰ عبد الواحد، محقق كتاب «الوفا بفضائل المصطفىٰ» للإمام ابن الجوزي، نشر لأول مرة بمصر عام ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م، وقد رجح الأستاذ/ مصطفىٰ عبد الواحد أن اسم الكتاب «الوفا بأحوال المصطفىٰ».

فالظاهر أن الآفة من محمد بن صالح الذي لم أعرفه، ولم يذكره الخطيب في شيوخ الوزان، ولذلك قلت: إن الحديث منكر، فلو فرض أنه ثقة فهو شاذ؛ لأنه قد خالفه جمع من الثقات فرووه مختصرًا جدًّا بلفظ: «**كُتِبتُ (وفي لفظ: كُنتُ) نبيًّا وآدم بين الروح والجسد**».

وقد توبع علىٰ ذلك إبراهيم بن طهمان من جمع، وقد خرجت رواياتهم في «الصحيحة» (١٨٥٦)، وكلها أجمعت علىٰ رواية الحديث بهذا اللفظ المختصر، ولم يذكر أحد منهم هذا اللفظ الطويل المنكر. والله أعلم.

تنبيه: رجعت من أجل تصحيح بعض الأخطاء المطبعية إلىٰ النسخة المطبوعة من كتاب «الوفا بفضائل المصطفىٰ» طبع سنة (١٣٨٦هـ) فتبين أنه مختصر «الوفا» لأنه محذوف الأسانيد، وهو مما لم ينتبه له محققه الفاضل مصطفىٰ عبد الواحد، والله أعلم.

ثم رأيت الشيخ الغماري عزا في رسالته «إتحاف الأذكياء» (ص١٩) للحافظ أنه قوَّىٰ إسناده، ولم يذكر الكتاب، ولم أعثر عليه في «الفتح» بعد البحث عنه في مظانه.

* * *

الشيخ العلامة/ أحمد شاكر رحمه الله(١)

الشيخ/ حسين سليم أسد -غفر الله له-(٢)

ذكرهما الشيخ عند تعليقه علىٰ حديث برقم (٥٧١٢) في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٤٧٥-٤٧٦): «وهن شر غالب لمن غلب».

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ق٢/ ٦١)، وابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٥٣)، وعبد الله بن أحمد (٢/ ٢٠١ - ٢٠٢)، وأبو يعلي (١٢/ ٢٨٧ - ٢٨٨) من طريق أبي معشر البراء: حدثني صدقة بن طيسلة، حدثني معن بن ثعلبة المازني - والحي بعد- قال: حدثني الأعشىٰ المازني قال: أتيت النبي ﷺ فأنشدته:

يا مالك الناس وديان العرب ... أني لقيت ذربة من الذرب

غدوت أبغيها الطعام في رجب ... فخلفتني بنزاع وهرب

أخلفت العهد ولطت بالذنب ... وهن شر غالب لمن غلب

قال: فجعل يقول: «وهن شر...» إلخ.

---

(١) سبق.

(٢) سبق.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٣٣٢): «رواه عبد الله بن أحمد ورجاله ثقات»!

وتبعه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ «المسند» فقال (١١/ ١١٣): «وإسناده صحيح، وهو من زيادات عبد الله بن أحمد».

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وأرىٰ أن ذلك من تساهلهما واعتدادهما بتوثيق ابن حبان، ومن المعلوم أن ابن حبان يوثق المجهولين في كثير من الأحيان، كما تقدم التنبيه علىٰ ذلك مرارًا في هذه «السِّلْسِلَة» وغيرها، فلابد من النظر فيما يتفرد به من التوثيق، فإنَّ صدقة هذا ذكره البخاري في «التاريخ» (٢/ ٢/ ٢٩٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١/ ٤٣٣ - ٤٣٤)، وابن حبان في أتباع التابعين من «الثقات» (٦/ ٤٦٨) برواية أبي معشر هذا فقط، فهو حسب القواعد الحديثية مجهول، ولا يخرجه من الجهالة توثيق ابن حبان؛ لما ذكرنا من عادته في توثيق المجهولين، فتأمل.

ثم ساق عبد الله بن أحمد (٢/ ٢٠٢) للحديث إسنادًا آخر بنحوه مطولًا، ولكنه إسناد مُظلم، وقال فيه الهيثمي: «فيه جماعة لم أعرفهم».

وقد بسط الكلام عليهم جدًّا الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ، وغالبه نقله من «التعجيل» للحافظ ابن حجر، وخلاصته: أن أربعة منهم علىٰ نسق واحد مجهولون، وهم: أبو سلمة عبيد بن عبد الرحمن الحنفي، حدثني الجنيد بن أمين بن ذروة بن طريف ابن بهصل الحرمازي، حدثني أبي أمين بن ذروة، عن أبيه ذروة بن نضلة، عن

أبيه نضلة بن طريف: أن رجلًا يقال له: الأعشىٰ... الحديث بطوله.

تنبيه: **عزا المعلق علىٰ «مسند أبي يعلىٰ» -حسين سليم أسد- الحديث من الوجهين** للإمام أحمد، وعزاه غيره من الوجه الآخر إليه**!** اغترارًا منهم بخطأ مطبعي وقع في الطبعة القديمة، وهو زيادة: (حدثني أبي) بين عبد الله بن أحمد وشيخه. روي الوجه الأول عن شيخه محمد بن أبي بكر المقدمي، والآخر عن العباس بن عبد العظيم العنبري، وكلاهما من شيوخ عبد الله، بل العنبري من شيوخه الإمام أحمد، كما في «تهذيب المزي»، ولذلك عزا الهيثمي الوجهين لعبد الله بن أحمد، وعلىٰ هذا جرىٰ الحافظ في «التعجيل» وغيره، ثم الشيخ أحمد شاكر فنص علىٰ خطأ ما في الطبعة المذكورة، وأن الحديث من رواية عبد الله وليس من رواية أبيه.

ولم يكتف المومىٰ إليه بخطئه في العزو المذكور، بل زاد (ضِغثًا علىٰ إبَّالة) فقال: وقد وهم الحافظ إذ نسبه في «الإصابة» (٦/ ٩) إلىٰ عبد الله بن أحمد في زوائده علىٰ «المسند»!

وهو الواهم كما عرفت، علىٰ أن الحافظ قد عزاه في ترجمة الأعشىٰ المازني لأحمد أيضًا، فكأنه تنبَّه فيما بعد لهذا الخطأ فرجع عنه إلىٰ الصواب في الموضع الذي أشار إليه المومىٰ إليه!

ومن غرائبه أنه تعقب توهيمه للحافظ نقل عن شيخه الهيثمي عزوه إياه لعبد الله بن أحمد من الوجهين دون أي تعليق. انتهىٰ.

❋ ❋ ❋

المفتي العام للأردن الدكتور نوح علي سلمان رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٥٠٨) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٧٢٨): «إن الله عَزَّوَجَلَّ يحب الصمت عند ثلاث: عند تلاوة القرآن، وعند الزحف، وعند الجنازة».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٤٢/ ٥١٣٠) من طريق معتمر بن سليمان: ثنا ثابت بن زيد عن رجل عن زيد بن أرقم عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف ظاهر الضعف، وله علتان:

الأولىٰ: جهالة الرجل الذي لم يسم، وبه -فقط- أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٩)! فقصَّر.

والأخرىٰ: ضعف ثابت بن زيد -وهو ابن ثابت بن زيد بن أرقم-؛ وأورده

---

(١) نوح علي سلمان القضاة١٠ ٢٠-١٩٣٩) م) أحد أبرز علماء أهل السنة والجماعة في المملكة الأردنية الهاشمية، ومفتيها العام سابقًا، ولد١٩٣٩ م، في بلدة عين جنا بمحافظة عجلون. من مؤلفاته: «قضاء العبادات والنيابة فيها»، «إبراء الذمة من حقوق العباد»، «محاضرات في الثقافة الإسلامية»، «المختصر المفيد في شرح جوهرة التوحيد»، «شرح المنهاج في الفقه الشافعي». توفي عام ١٤٣٢ هـ، الموافق٢٠١٠ . انظر: (جريدة الدستور :الشيخ نوح القضاة في ذمة الله). (جريدة السبيل :الشيخ نوح القضاة، بقلم: ياسر أبو هلالة).

العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٧٤)، وروىٰ بسنده الصحيح عن الإمام أحمد أنه قال: حدثنا عنه معتمر، له أحاديث مناكير. قيل له: تُحدِّث عنه؟ قال: نعم. قيل: أهو ضعيف؟ قال: أنا أحدِّث عنه».

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٢٠٦-٢٠٧): «يروي المناكير عن المشاهير، حدث عنه ابن أبي عروبة والمعتمر بن سليمان، كان الغالب علىٰ حديثه الوهم، لا يحتج به إذا انفرد».

وأورده الذهبي في «ضعفائه» لقول أحمد المتقدم فيه: «له مناكير». ونقل المناوي في «فيض القدير» عن ابن الجوزي أنه قال: «قال أحمد: ليس بصحيح». وأما ما نقله عن ابن حجر أنه قال: «في سنده راوٍ لم يسم، وآخر مجهول» واعتمده في «التيسير» فليس بدقيق؛ لأنه ليس فيه من يحتمل أن يكون مجهولًا غير ثابت بن زيد، وقد علمت أنه معروف بالضعف.

تنبيه: من أعجب ما رأيت من الأخطاء والأوهام في تخريج الأحاديث النبوية، ومن دائرة رسمية مسؤولة: ما جاء في تخريج هذا الحديث في رسالة المفتي العام في الأردن المسماة: «فتوىٰ شرعية في أحكام القبور والجنائز»، قال (ص١٠): «رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن عن عقبة»!.

وهذا محض اختلاق، لا أدري كيف وقع له، ولعله من بعض الموظفين عنده، وإن كان ذلك لا يعني رفع مسؤوليته عنه!

وهذه الرسالة تقع في خمس صفحات صغيرة، وهي في الجملة مفيدة؛ إلا

فيما تفرد به المؤلف، كقوله في الكتابة علىٰ القبر: «ونرىٰ أنه لا مانع من كتابة اسم الميت وتاريخ وفاته علىٰ حجر يثبت فوق القبر».

وهذه جرأة عجيبة، وتقدم بين يدي النبي ﷺ؛ فإنه يعلم أنه عليه السلام قد نهىٰ أن يُكتب علىٰ القبر، وقد ذكره المؤلف نفسه من قبل، ثم أقدم علىٰ مخالفته بمجرد الرأي تسليكًا لواقع الناس! والله المستعان.

وقد يدعي مُدَّعٍ أن ذلك لضرورة معرفة القبر حين تكثر القبور. فنقول: نعم؛ ولكن ألا يكفي في ذلك كتابة الاسم فقط، لأن الضرورة تقدر بقدرها، وإذا كان الأمر كذلك فما بال كتابة تاريخ وفاة الميت؟!

وراجع لهذه المسألة كتابي «أحكام الجنائز وبدعها» (ص٢٠٦).

ثم إن مما يلفت النظر في الرسالة المذكورة: أن مادتها -علىٰ صغر حجمها- منقولة من بعض الكتب المطبوعة، مصرح بأسمائها في التعليق عليها، اللهم إلا واحدًا منها لم يشر إليه مطلقًا، ألا وهو كتابي «أحكام الجنائز»، والسبب مما لا يخفىٰ علىٰ كل قارئ لبيب! فقد جاء في أول صفحة منها، وأول تعليق عليها -ما نصه- تخريجًا لحديث جابر في اللحد، ورفع القبر نحوًا من شبر: «(١) رواه ابن حبان (وقع في التعليق: ابن جابر!) في «صحيحه» (٢١٦٠)، والبيهقي (٣/ ٤١٠)، وإسناده حسن. «نيل الأوطار»: الشوكاني (٤/ ١٢٥، ١٢٦).

وهذا العزو لـ«نيل الأوطار» باطل من وجهين:

الأول: أن التخريج المذكور لا وجود له في الموضعين المشار إليهما من

«النيل»، وغاية ما فيه قوله في تخريج أحاديث اللحد: «وعن جابر عند ابن حبان شاهد بنحو حديث سعد بن أبي وقاص».

قال الألباني رحمه الله: وحديث سعد ليس فيه رفع القبر نحوًا من شبر!

والآخر: أن التخريج المذكور بأرقامه يستحيل صدوره من الإمام الشوكاني؛ لعدم وجود المطابع في زمانه كما هو ظاهر بداهة. فلمن هذا التخريج؟!

هو لكاتب هذه السطور في كتابه السابق الذكر «أحكام الجنائز»، نقله المؤلف منه (ص١٥٠) بالحرف الواحد، ثم لم يعزه إليه، وإنما إلىٰ الشوكاني، ولو اطلع الشوكاني أو غيره من الفضلاء الأتقياء عليه؛ لبالغ في الإنكار علىٰ فاعله -وما إخاله المفتي!- ولنصحه بنصيحة شعيب عليه السلام لقومه: ﴿۞ أَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُخۡسِرِينَ ١٨١ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِ ١٨٢ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ١٨٣﴾ [الشعراء: ١٨١-١٨٣].

* * *

الأستاذ/محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ اللَّهُ(١)

الأستاذ الشيخ/زهير الشاويش رَحِمَهُ اللَّهُ(٢)

الأستاذ الدكتور/المرعشلي -رحمه الله تعالى-(٣)

(١) محمد فؤاد بن عبد الباقي بن صالح بن محمد: عالم بتنسيق الأحاديث النبوية ووضع الفهارس لها ولآيات القرآن الكريم. مصري الأبوين، ولد (١٢٩٩هـ) في قرية بالقليوبية، ونشأ في القاهرة، ودرَّس في بعض مدارسها ثم عمل مترجمًا عن الفرنسية في البنك الزراعي (١٩٠٥ - ١٩٣٣) وانقطع إلىٰ التأليف. وضعف بصره إلىٰ أن كف، قبيل وفاته. وتوفي بالقاهرة. كان صائم الدهر، قويَّ العزيمة، ترجم «مفتاح كنوز السنة - ط» عن الإنكليزية في خلال درسه لها، و«تفصيل آيات القرآن الحكيم - ط» عن الفرنسية. وصنف «تيسير المنفعة بكتاب مفتاح كنوز السنة - ط» و«المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - ط» و«اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان - ط» البخاري ومسلم، ثلاثة أجزاء، و«معجم غريب القرآن - ط» وفهرس «موطأ الإمام مالك - ط» و«سنن ابن ماجه - ط» و«صحيح مسلم - ط» وأضاف إليها شروحًا، وخرَّج الأحاديث والشواهد الشعرية في كتاب «شواهد التوضيح والتصريح لابن مالك - ط» وخرَّج أحاديث «الأدب المفرد - ط» للبخاري. وله «جامع الصحيحين - خ» و«أطراف الصحيحين - خ»، و«جامع المسانيد - خ» و«المسلمات المؤمنات: ما لهن وما عليهن، من كتاب الله والحكمة - خ» وأشرف علىٰ تصحيح «محاسن التأويل - ط» سبعة عشر جزءًا للسيد جَمَال الدين القاسمِي. وكان يقول الشعر في صباه، توفي سنة (١٣٨٨ هـ). انظر: «الأعلام» (٦/ ٣٣٣)، و«نثر الجواهر والدرر» (ص١٤٠٧).

(٢) سبق.

(٣) يوسف عبد الرحمن المِرْعَشْلي (ومرعش بلدة في تركيا). من مواليد بيروت ١٩٥٢م. نال الإجازة في اللغة العربية وآدابها من الجامعة اللبنانية ١٩٧٧م. وحاز علىٰ شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها من الجامعة اللبنانية عام ١٩٨١م. بتحقيق كتاب «العمدة في غريب القرآن» لمكي بن أبي طالب =

ذكرهم الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٥٢٢) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٧٣٢): «ما جاءني زائرًا لا يُعمِلُهُ حاجة إلا زيارتي كان حقًّا عليَّ أن أكون له شفيعًا يوم القيامة».

ضعيف جدًّا.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٩١/ ١٣١٤٩)، و«الأوسط» (١/ ٢٧٧/ ٢/ ٤٦٨٣ - بترقيمي)، والخلعي في «الفوائد» (ق/ ١١١/ ١)، وابن النجار في «تاريخ المدينة» (٣٨٧) من طريق مسلمة بن سالم الجهني: حدثني عبيد الله بن عمر (وقال بعضهم: عبد الله بن عمر) عن نافع عن سالم عن ابن عمر مرفوعًا. وقال الطبراني: «لم يروه عن عبيد الله إلا مسلمة».

قلت: ويقال فيه: (مسلم)، وهو ضعيف جدًّا؛ قال أبو داود: «ليس بثقة». ذكره في «التهذيب»، ومن قبله الذهبي في «الميزان»، ثم ساق له هذا الحديث من طريق الخلعي بسنده عن الدارقطني، وذكر أن الدارقطني أخرجه في «سننه»! وما أظنه إلا وهمًا؛ فإنه ليس فيه، ولا جاء له ذكر في فهارسه التي **وضعها الدكتور المرعشلي**.

والحديث؛ قد بسط الكلام عليه ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» وبيَّن ضعفه؛ بل بطلانه، فمن شاء الاطلاع عليه رجع إليه.

= (ت ٤٣٧ هـ). حاز علىٰ الدكتوراه الحلقة الثالثة عام ١٩٨٤ م بتحقيق كتاب «المكتفىٰ في الوقف والابتداء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ» للإمام أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ). من كتبه: «معرفة الله تعالىٰ»، «علم فهرسة الحديث»، «أصول كتابة البحث العلمي»، «تزكية النفس»، «علم تخريج الحديث وبيان كتب السنة المشرفة»، «علم الجرح والتعديل»، وغيرها.

تنبيه: ذكرنا أن بعض الرواة جعلوا الحديث من رواية عبد الله بن عمر؛ المكبَّر، وهو الذي جزم به الضياء في «الأحكام» وقبله البيهقي؛ كما ذكر الحافظ في «التلخيص» (٢/ ٢٦٧)، فإذا صحَّ ذلك فهو علة أخرىٰ في الحديث.

ويمكن استخراج علة ثالثة له، وهي الاضطراب في متنه:

فقد روي عنه بلفظ الترجمة المذكور أعلاه.

وروي عنه بلفظ: «من زار قبري؛ وجبت له شفاعتي». وهو مخرج في «الإرواء» (١١٢٨).

وروي من حديث أنس نحو حديث الترجمة، وقد مضىٰ برقم (٥٧٣٢).

ومن طريق أخرىٰ واهية عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «من حج فزار قبري بعد موتي؛ كان كمن زارني في حياتي».

ومضىٰ -أيضًا- في أول الكتاب برقم (٤٧)، وذكرت هناك كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في أحاديث الزيارة، وأنها كلها ضعيفة، فراجعه.

ووجه الاضطراب في المتن هو أن حديث الترجمة وما في معناه -كحديث أنس المشار إليه آنفًا- ظاهر أن المقصود به زيارته عليه الصلاة والسلام في حياته، فلو أنه صح؛ لم يصلح شاهدًا لأحاديث زيارة قبره ﷺ كما هو ظاهر لا يخفىٰ علىٰ أحد.

وإذا تبين ضعف الحديث، وانكشفت علته؛ فلا ينبغي لطالب العلم أن يغتر بما نقله السندي في «حاشيته علىٰ ابن ماجه» (٢/ ٢٦٨ - التازية) عن الدميري: أن

الحديث صححه عبد الحق وأبو علي بن السكن، وقوله: «وقولهما أولىٰ من قول من طعن في ذلك»!

لأنه مجرد دعوىٰ لا دليل عليها، بل البحث العلمي يرفضه رفضًا باتًّا؛ كما يدلك عليه هذا التخريج والتحقيق.

ومن المؤسف أن كلام السندي هذا نقله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في تعليقه علىٰ «ابن ماجه» (٢/ ١٠٣٩) مسلِّمًا به، الأمر الذي يدل القارئ أنه لم يكن علىٰ معرفة بهذا العلم الشريف، ثم تورَّط به أخونا الأستاذ زهير الشاويش فنقله حرفيًّا في تعليقه علىٰ «صحيح ابن ماجه» (٢/ ١٩٧)، حيث اعتمد فيه أكثر تعليقات الأستاذ، ومنها هذا التعليق المخالف للمنهج العلمي الذي لا يخالفنا فيه إن شاء الله، ومقتضىٰ حُسْن الظن به أنه طُبع دون علمه، وأن ذلك كان من بعض الموظفين لديه، وَكَل الأمر إليه، وهو -فيما يبدو- ليس علىٰ المنهج العلمي، وهناك تعليقات من هذا النوع أو قريب منه في الخطأ وقعت في التعليقات علىٰ «صحيح ابن ماجه»، كما وقعت أخطاء أخرىٰ في صلب «الصحيح» أثناء اختصار أسانيده، بعضها فاحش جدًّا، لا أدري من هو المختصر، ولا من هو المسؤول عنها، فإن عملي الذي كُلِّفت به من طرف مكتب التربية العربي لدول الخليج، إنما هو وضع مرتبة كل حديث بجانبه، مع ذكر أسماء الكتب التي شرحتُ المرتبة فيها، كما بينت ذلك في مقدمتي لـ«صحيح ابن ماجه». انتهىٰ، والله أعلم.

❋ ❋ ❋

الشيخ العلامة/ حِمُود التويجري -رحمه الله تعالى-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٥٤١) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٧٤٣/ م): «ما خيرٌ للنساء؟ فقالت فاطمة: أن لا يرين الرجال ولا يرونهن».

«ضعيف». أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٤٠ - ٤١) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن عباد بن العوام: ثنا عمرو بن عون: أنا هُشيم: ثنا يونس عن الحسن عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «ما خَيرٌ للنساء؟». فلم ندر ما نقول، فسار علي إلىٰ فاطمة، فأخبرها بذلك، فقالت: فهلَّا قلت له: خير لهن أنْ لا يريْن... إلخ؟! فقال له: «من علَّمك هذا؟» قال: فاطمة. قال: «إنها بَضْعَةٌ منِّي».

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ رجاله ثقات غير يعقوب هذا؛ فإني لم أجد له ترجمة.

ومن فوقه؛ كلهم ثقات كما ذكرت، وهم من رجال الشيخين؛ لكن

---

(١) الشيخ العالم العلامة أبو عبد الله حِمُود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن التويجري، من قبيلة بكر بن وائل بطن من ربيعة. ولد بمدينة المجمعة سنة (١٣٣٤هـ)، حفظ القرآن ولم يتجاوز الحادية عشرة من عمره. أُلْزِم بالقضاء عام ١٣٦٨ ثم عام ١٣٦٩ إلىٰ عام ١٣٧٢، ثم اعتذر من القضاء. استمر في العلم والتحصيل وبث ذلك في المؤلفات. وقد بلغت مؤلفاته أكثر من خمسين مؤلفًا، منها: «الرد القويم علىٰ المجرم الأثيم»، «رسالة في المعية». توفي سنة (١٤١٣هـ)، عن عمر يناهز ٧٨ عامًا.

الحسن -وهو البصري- مدلس.

ثم رواه أبو نعيم عقبه وفي (ص١٧٥) من طريق أبي حصين محمد بن الحسن الوادعي قال: ثنا يحيىٰ الحماني قال: ثنا قيس -يعني: ابن الربيع- عن عبد الله بن عمران عن علي بن زيد عن سعيد بن المسبب عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنه: أنه قال لفاطمة -رضي الله تعالىٰ عنها-: ما خيرٌ للنساء؟ قالت: أن لا يَرَينَ الرجالَ ولا يرونهنَّ... فذكره للنبي ﷺ فقال: «إنما فاطمة مني».

قلت: وهذا إسناد فيه علل:

الأولىٰ: علي بن زيد -وهو ابن جدعان- ضعيف، تابعي مدني.

الثانية: عبد الله بن عمران؛ أظنه الذي في «ثقات ابن حبان» (٧/ ١٩): «عبد الله بن عمران بن محمد بن طلحة بن عبيد الله، يروي عن جماعة من التابعين، روىٰ عنه أهل العراق، وولي القضاء ببغداد بعد أبيه، مات سنة تسع وثمانين ومئة».

ولعل قوله: «وولي القضاء...» إلخ، مقحم من بعض النساخ؛ فإنه لم يذكره في «التهذيب».

الثالثة: قيس بن الربيع؛ وهو ضعيف، عراقي كوفي.

الرابعة: يحيىٰ الحماني -وهو ابن عبد الحميد-؛ كان حافظًا؛ ولكنه كان

يسرق الحديث، وكذبه أحمد.

وأما أبو حصين محمد بن الحسن؛ فكذا وقع في «الحلية»! والصواب: «الحسين»؛ كما في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٢٩)، و«أنساب السمعاني»، وذكرا عن الدارقطني أنه قال: «كان ثقة».

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا الحديث من الأحاديث الضَّعِيفَة الكثيرة التي حشرها الشيخ التويجري في كتابه «الصارم المشهور»[(١)] (ص٣١/ الطبعة الأولىٰ، ص ٣٤/ الطبعة الثانية) دون أن يبين عللها، أو علىٰ الأقل أن يصرح بضعف سندها؛ نصحًا وتحذيرًا من أن يقول المسلم علىٰ رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما لم يقل!

* * *

(١) «الصارم المشهور علىٰ أهل التبرج والسفور»، وفيه رد علىٰ كتاب «الحجاب» للألباني.

الشيخ العلامة/محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله تعالى-[١]

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ص٦٢٩) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٧٨٦): «كان الذي أصاب سليمان بن داود عَلَيْهِ السَّلَامُ في سبب امرأة من أهله يقال لها جرادة. وكانت أحب نسائه إليه، وكان إذا أراد أن يأتي نساءه أو يدخل الخلاء؛ أعطاهم الخاتم، فجاء أناس من أهل الجرادة يخاصمون قومًا إلىٰ سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ، فكان هوىٰ سليمان أن يكون الحق لأهل الجرادة فيقضي لهم، فعوقب حين لم يكن هواه فيهم واحدًا، فجاء حين أراد الله أن يبتليه فأعطاها الخاتم، ودخل الخلاء، وتمثل الشيطان في صورة سليمان، قال: هاتي

(١) محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر بن محمد بن أحمد نوح بن محمد ابن سيدي أحمد بن المختار الشنقيطي، ولد عام (١٣٢٥هـ) ونشأ يتيمًا، حفظ القرآن وهو دون العاشره من عمره، درس خلال حفظه للقرآن بعض المختصرات في فقه الإمام مالك، ودرس خلالها الأدب والنحو، والسيره علىٰ زوجة خاله، ثم درس بقية العلوم علىٰ جمع من العلماء، توفي يوم الخميس ١٧/ ١٢/ ١٣٩٣هـ. وصلىٰ عليه سماحة الإمام عبد العزيز ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ في الحرم المكي. انظر: «ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي» د. عبد الرحمن السديس، «أضواء البيان» الشيخ عطية سالم (١٠/ ٢٨)، «علماء ومفكرون عرفتهم» محمد المجذوب (١/ ١٧١).

خاتمي. فأعطته خاتمه، فلما لبسه؛ دانت له الشياطين والإنس والجن، وكل شيء... الحديث بطوله؛ وفيه: أن الشيطان كان يأتي نساء سليمان وهن حيض».

منكر موقوف. أخرجه النسائي في «السنن الكبرىٰ» (٦/ ٢٨٧/ ١٠٩٩٣)، وكذا ابن أبي حاتم في «التفسير»؛ كما في «ابن كثير» (٤/ ٣٦)، وابن جرير (١/ ٣٥٧) من طريق أبي معاوية: حدثنا الأعمش عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال:... فذكره موقوفًا عليه.

قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير المنهال بن عمرو؛ فهو من أفراد البخاري، وفيه كلام يسير، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق ربما وهم».

ولذا؛ قال الحافظ ابن كثير: «إسناده إلىٰ ابن عباس قوي؛ لكن الظاهر أنه إنما تلقاه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -إن صح عنه- من أهل الكتاب، وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان عليه الصلاة والسلام، فالظاهر أنهم يكذبون عليه، ولهذا كان في هذا السياق منكرات: من أشدها ذكر النساء... وقد رويت هذه القصة مطولة عن جماعة من السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: كسعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وجماعة آخرين، وكلها متلقاة من قصص أهل الكتاب».

قلت: ويؤيد ما ذكره من التلقي: ما روىٰ عبد الرزاق وابن المنذر؛ كما في «الدر» (٥/ ٣١٠) عن ابن عباس قال: «أربع آيات من كتاب الله لم أدر ما هي؛ حتىٰ سألت عنهن كعب الأحبار... وسألته عن قوله تعالىٰ: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ

جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾ [ص: ٣٤]؛ قال: الشيطان أخذ خاتم سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ الذي فيه ملكه...» الحديث مختصرًا؛ ليس فيه ذكر النساء.

قال العلامة الآلوسي في «تفسيره» (١٢/ ١٩٩): «ومعلوم أن كعبًا يرويه عن كتب اليهود، وهي لا يوثق بها، علىٰ أن إشعار ما يأتي بأن تسخير الشياطين [كان] بعد الفتنة يأبىٰ صحته هذه المقالة كما لا يخفىٰ.

ثم إن أمر خاتم سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ في غاية الشهرة بين الخواص والعوام، ويستبعد جدًّا أن يكون الله تعالىٰ قد ربط ما أعطىٰ نبيه من الملك بذلك الخاتم! وعندي أنه لو كان في ذلك الخاتم السر الذي يقولون؛ لذكره الله تعالىٰ في كتابه».

قلت: أو نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديثه. والله تعالىٰ أعلم بحقيقة الحال.

وقال أبو حيان في «تفسيره» (٧/ ٣٩٧): «نقل المفسرون في هذه الفتنة وإلقاء الجسد أقوالًا يجب براءة الأنبياء منها، وهي مما لا يحل نقلها، وهي من أوضاع اليهود والزنادقة».

قال الآلوسي عقبه: «وكيف يجوز تمثل الشيطان بصورة نبي حتىٰ يلتبس أمره علىٰ الناس، ويعتقدوا أن ذلك المتصور هو النبي! ولو أمكن وجود هذا لم يوثق بإرسال نبي. نسأل الله تعالىٰ سلامة ديننا وعقولنا! ومن أقبح ما فيها: تسلط الشيطان علىٰ نساء نبيه حتىٰ وطئهن وهن حيض! الله أكبر! هذا بهتان عظيم، وخطب جسيم. ونسبة الخبر إلىٰ ابن عباس -رضي الله تعالىٰ عنهما- لا تسلم صحتها، وكذا لا تسلم دعوىٰ قوة سنده إليه، وإن قال بها من سمعت».

يشير إلىٰ ما كان نقله عن ابن حجر والسيوطي أنهما قالا: «سنده قوي».

والحافظ ذكر هذا في «تخريج الكشاف» (٤/ ١٤٢). والسيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٣١٠)، وهما تابعان في ذلك الحافظ ابن كثير كما تقدم. ولا أوافق الآلوسي في عدم تسليمه بقوة السند، لأنه الذي يقتضيه علم الحديث والجرح والتعديل، لاسيما وهو موقوف، وليس كل موقوف هو في حكم المرفوع كما هو معلوم، وبخاصة إذا احتمل أنه من الإسرائيليات كهذا، وهو مما نقطع به؛ لما فيه من المخالفات للشرع كما تقدم، وبخاصة أنه صح سنده عن ابن عباس أنه سأل كعبًا كما تقدم.

قال أبو حيان في تمام كلامه السابق: «ولم يبين الله الفتنة ما هي، ولا الجسد الذي ألقاه علىٰ كرسي سليمان، وأقرب ما قيل فيه: أن المراد بالفتنة كونه لم يستثن في الحديث الذي قال: «**لأَطُوفَنَّ اللَّيلةَ علىٰ سَبعِين امْرَأة، كلُّ واحِدةٍ تَأتي بفارِسٍ مُجاهِد في سبيلِ الله. ولم يَقل: إن شاء اللهُ. فطاف علَيْهنَّ، فلم تَحمَلْ إلا امرأةٌ واحِدَة وجاءته بشِقِّ رَجُل...**» فالمراد بقوله: ﴿وَلَقَدۡ فَتَنَّا سُلَيۡمَٰنَ وَأَلۡقَيۡنَا عَلَىٰ كُرۡسِيِّهِۦ جَسَدٗا﴾ [ص: ٣٤]؛ هو هذا، والجسد الملقىٰ هو المولود: شق رجل».

وهو الذي استظهره الآلوسي وغيره؛ **كالشيخ الشنقيطي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «أضواء البيان» (٤/ ٧٧ و٧/ ٣٤ - ٣٥)، وقال بعد أن أشار إلىٰ القصة: «لا يخفىٰ أنه باطل لا أصل له... يوضح بطلانه قوله تعالىٰ:** ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ

سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ [الحجر:٤٢]، **واعتراف الشيطان بذلك في قوله:** ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [ص:٨٣]». انتهىٰ.

قال الشيخ الألباني -رحمه الله تعالىٰ- عن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله تعالىٰ- صاحب «أضواء البيان»: «كنت إذا رأيته كأني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية، رجل بين يديه العلوم يأخذ منها ما شاء».

«الإمام الألباني دروس وعبر» للشيخ عبد العزيز السدحان (ص١٢٣).

* * *

المحقق/ خالد عبد الرحمن العك -عفا الله عنه-(١)

المحقق/ مروان سوار -عفا الله عنه-(٢)

ذكرهما الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٦٢٩) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٧٨٦): «كان الذي أصاب سليمان بن داود عَلَيْهِ السَّلَامُ في سبب امرأة

(١) خالد بن عبد الرحمن العك: باحث مصنِّف محقِّق، ولد في حيِّ القيمرية بدمشق سنة (١٣٦٢هـ) (١٩٤٣م)، طلب العلمَ علىٰ عددٍ من علماء الشام منهم: مفتي الجمهورية الشيخ الطبيب محمد أبو اليُسر عابدين، وشيخ القرَّاء حسين خطَّاب، وتأثَّر بمنهج الشيخ المحدِّث محمد ناصر الدِّين الألباني.

شغل وظائفَ في وزارة الأوقاف، منها: مدرِّس في مديرية الإفتاء، وعضو في لجنة التدقيق والرِّقابة الدينيَّة للكتب والمطبوعات. وتولَّىٰ الإمامةَ والخطابة في غير ما جامعٍ بدمشق.

من كتبه: «أصول الفقه وقواعده»، «صور من حياة الصحابيات»، «موسوعة فقه المرأة المسلمة»، «غاية حياة الإنسان»، «تاريخ توثيق نصِّ القرآن»، «عقيدة المسلم»، «فقه التوحيد»، «بناء الأسرة المسلمة»، «مختصر صحيح البخاري»، «مختصر مسند الإمام أحمد»، «مختصر شرح العقيدة الطحاوية».

ومن تحقيقاته: «نيل الأوطار» للشوكاني، «تفسير البَغَوي»، «سُبل السلام» للصنعاني، «أعلام النبوة» للماوَردي.

توفي سنة (١٤٢٠هـ) (١٩٩٩م).

(٢) مروان سوار، له تحقيق علىٰ «تفسير البغوي» بالاشتراك مع خالد بن عبد الرحمن العك.

من أهله يقال لها: جرادة. وكانت أحب نسائه إليه، وكان إذا أراد أن يأتي نساءه أو يدخل الخلاء؛ أعطاهم الخاتم، فجاء أناس من أهل الجرادة يخاصمون قومًا إلىٰ سليمان عليه السلام، فكان هوىٰ سليمان أن يكون الحق لأهل الجرادة فيقضي لهم، فعوقب حين لم يكن هواه فيهم واحدًا، فجاء حين أراد الله أن يبتليه فأعطاها الخاتم، ودخل الخلاء، وتمثل الشيطان في صورة سليمان، قال: هاتي خاتمي. فأعطته خاتمه، فلما لبسه؛ دانت له الشياطين والإنس والجن، وكل شيء... الحديث بطوله؛ وفيه: أن الشيطان كان يأتي نساء سليمان وهن حيض».

منكر موقوف. أخرجه النسائي في «السنن الكبرىٰ» (٦/ ٢٨٧/ ١٠٩٩٣)، وكذا ابن أبي حاتم في «التفسير»؛ كما في «ابن كثير» (٤/ ٣٦)، وابن جرير (١/ ٣٥٧) من طريق أبي معاوية: حدثنا الأعمش عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال:... فذكره موقوفًا عليه.

قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير المنهال بن عمرو؛ فهو من أفراد البخاري، وفيه كلام يسير، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق ربما وهم».

ولذا؛ قال الحافظ ابن كثير: «إسناده إلىٰ ابن عباس قوي؛ لكن الظاهر أنه إنما تلقاه ابن عباس رضي الله عنهما -إن صح عنه- من أهل الكتاب، وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان عليه الصلاة والسلام، فالظاهر أنهم يكذبون عليه، ولهذا كان في هذا السياق منكرات: من أشدها ذكر النساء... وقد رويت هذه القصة

مطولة عن جماعة من السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: كسعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وجماعة آخرين، وكلها متلقاة من قصص أهل الكتاب».

قلت: ويؤيد ما ذكره من التلقي: ما روىٰ عبد الرزاق وابن المنذر؛ كما في «الدر» (٥/ ٣١٠) عن ابن عباس قال: «أربع آيات من كتاب الله لم أدر ما هي؛ حتىٰ سألت عنهن كعب الأحبار... وسألته عن قوله تعالىٰ: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾؛ قال: الشيطان أخذ خاتم سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ الذي فيه ملكه...» الحديث مختصرًا؛ ليس فيه ذكر النساء.

قال العلامة الآلوسي في «تفسيره» (١٢/ ١٩٩): «ومعلوم أن كعبًا يرويه عن كتب اليهود، وهي لا يوثق بها، علىٰ أن إشعار ما يأتي بأن تسخير الشياطين [كان] بعد الفتنة يأبىٰ صحته هذه المقالة كما لا يخفىٰ.

ثم إن أمر خاتم سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ في غاية الشهرة بين الخواص والعوام، ويستبعد جدًّا أن يكون الله تعالىٰ قد ربط ما أعطىٰ نبيه من الملك بذلك الخاتم! وعندي أنه لو كان في ذلك الخاتم السر الذي يقولون؛ لذكره الله تعالىٰ في كتابه».

قلت: أو نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديثه. والله تعالىٰ أعلم بحقيقة الحال.

وقال أبو حيان في «تفسيره» (٧/ ٣٩٧): «نقل المفسرون في هذه الفتنة وإلقاء الجسد أقوالًا يجب براءة الأنبياء منها، وهي مما لا يحل نقلها، وهي من أوضاع اليهود والزنادقة».

قال الآلوسي عقبه: «وكيف يجوز تمثل الشيطان بصورة نبي حتىٰ يلتبس

أمره علىٰ الناس، ويعتقدوا أن ذلك المتصور هو النبي! ولو أمكن وجود هذا لم يوثق بإرسال نبي. نسأل الله تعالىٰ سلامة ديننا وعقولنا! ومن أقبح ما فيها: تسلط الشيطان علىٰ نساء نبيه حتىٰ وطئهن وهن حيض! الله أكبر! هذا بهتان عظيم، وخطب جسيم. ونسبة الخبر إلىٰ ابن عباس -رضي الله تعالىٰ عنهما- لا تسلم صحتها، وكذا لا تسلم دعوىٰ قوة سنده إليه، وإن قال بها من سمعت».

يشير إلىٰ ما كان نقله عن ابن حجر والسيوطي أنهما قالا: «سنده قوي».

والحافظ ذكر هذا في «تخريج الكشاف» (٤/ ١٤٢). والسيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٣١٠)، وهما تابعان في ذلك الحافظ ابن كثير كما تقدم. ولا أوافق الآلوسي في عدم تسليمه بقوة السند، لأنه الذي يقتضيه علم الحديث والجرح والتعديل، لاسيما وهو موقوف، وليس كل موقوف هو في حكم المرفوع كما هو معلوم، وبخاصة إذا احتمل أنه من الإسرائيليات كهذا، وهو مما نقطع به؛ لما فيه من المخالفات للشرع كما تقدم، وبخاصة أنه صح سنده عن ابن عباس أنه سأل كعبًا كما تقدم.

تنبيه: لقد ذكر البغوي في «تفسيره» (٤/ ٦٤) حديث الترجمة بنحوه بقوله: «وروي عن سعيد بن المسيب قال: احتجب سليمان عن الناس ثلاثة أيام... الحديث، وفيه: وذكر حديث الخاتم وأخذ الشيطان إياه كما روينا».

فعلق عليه المعلقان اللذان غرَّرَا بطلاب العلم بتسويد اسميهما علىٰ هذه الطبعة الجديدة من «التفسير» بطبعهما تحت اسم المؤلف «إعداد وتحقيق:

خالد عبد الرحمن العك. مروان سوار»! فقالا: «وهذا جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (ج ٤/ ١٧٦ - ١٧٧ - وج ٥/ ٦٨ - ٢٣٩)».

وهذا كذب صرف علىٰ «مسند الإمام»، لا أدري -والله- هل كان ذلك قصدًا منهما تشبعًا بما لم يُعطَيا، أم هو الغفلة عن التحقيق المدعىٰ والتصحيح؟! لقد حاولت أن ألتمس لهما عذرًا، فحاولت أن أجد في صفحة التعليق وفي التي بعدها حديثًا مرفوعًا يمكن ربط التعليق به، والاعتذار عنهما بأنهما أراداه به، ولكنهما لم يتنبها لخطأ الطابع، ولكني لم أجد في الصفحتين ما يمكن ربط التعليق به. والله المستعان. انتهىٰ.

❋ ❋ ❋

المحقق/ يوسف البدري -عفا الله عنه-[١]

الدكتور/ محمد أحمد عاشور -عفا الله عنه-[٢]

ذكرهما الشيخ الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٦٣١) عند تعليقه علىٰ حديث برقم (٥٧٨٧): «من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة؛ كان بمنزلة من قاتل عن أنبياء الله عَزَّوَجَلَّ حتىٰ يستشهد».

موضوع. أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٢٠/ ٤٢) من طريق علي بن الحسن بن معروف: حدثنا عبد الحميد بن إبراهيم أبو التقىٰ: حدثنا إسماعيل بن عياش عن داود بن إبراهيم الذهلي: أنه أخبره عن أبي أمامة صدي بن عجلان الباهلي رضي الله عنه، مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد مظلم مسلسل بالعلل:

الأولىٰ: داود بن إبراهيم الذهلي؛ لم أعرفه، ولا أستبعد أن يكون الذي في

(١) يوسف البدري ٢٠) ديسمبر١٩٣٨ م ٢٣ - ربيع الآخر ١٤٣٥ هـ ٢٣/ فبراير .(٢٠١٤ داعية إسلامي مصري، له أربعون مؤلفًا، منها: «اللسان العربي لغير الناطقين به»، «آية الكرسىٰ معانيها وفضائلها»، «سورة تبارك»، «سورة يس»، «المهلكات الموبقات موجبات النار»، «المنجيات المبشرات موجبات الجنة»، «الحصن الحصين في صحيح الأدعية والأذكار». توفي سنة (٢٠١٤م).

(٢) لم أقف علىٰ ترجمته.

«الميزان»: «داود بن إبراهيم عن عبادة بن الصامت. لا يعرف، وقال الأزدي: لا يصح حديثه».

الثانية: إسماعيل بن عياش؛ ضعيف في غير الشاميين، ولعل روايته هذه عنهم.

الثالثة: أبو التقىٰ هذا؛ قال الحافظ: «صدوق؛ إلا أنه ذهبت كتبه وساء حفظه».

الرابعة: علي بن الحسن بن معروف؛ لم أجد له ترجمة.

ثم إن المحفوظ من طريق أخرىٰ صحيحة عن أبي أمامة إنما هو بلفظ:

«... لم يَحُلْ بينه وبين دخول الجنة إلا الموت». رواه النسائي وابن السني وغيرهما بسند صحيح، وهو مخرج في «الصحيحة» (٩٧٢).

تنبيه: لقد أطلعني بعض الإخوان علىٰ رسالة بعنوان «آية الكرسي معانيها وفضائلها» للحافظ السيوطي، تحقيق وتعليق يوسف البدري، مراجعة د. محمد أحمد عاشور. دار الاعتصام. ذكر في المقدمة أنهما نقلاها عن «الدر المنثور» للسيوطي، وأنهما لم يتقيدا بترتيبه وتاليفه؛ بل استفادا من باقي التفاسير، كالطبري وغيره، وذكرا في «خاتمة» الكتيب:

«ونلاحظ أننا أمام أحد كبار الحفاظ... ومع ذلك؛ فقد ورد في كتابه بعض الروايات الضَّعِيفَة، فزدنا عليه ما صح (!)، وعقبنا أسفل كل صفحة بحال ما أورده من الآثار أو الأخبار (!)..».

وفي هذا الكلام علىٰ اختصاره ما يخالف الواقع:

أولًا: أنهما لم يبينا حال أكثر الآثار والأخبار المذكورة في «كتيبهما»، ولا هما أهل لذلك؛ لجهلهما بهذا العلم، كما يدل علىٰ ذلك بعض تعليقهما، وجل ما فعلا إنما هو التخريج، والقليل الذي بينوا حاله إنما هو النقل عن بعض الحفاظ كابن كثير وغيره. وهناك أكثر من ستين رواية اكتفوا بتخريجها نقلًا عن الغير (!)، ولم يبينا حالها من الصحة والضعف، وفيها بعض الموضوعات مثل حديث الحسن بن علي، وحديث أنس، وحديث علي، الواردة فيه علىٰ نسق واحد (ص٤٢)، ثلاثتها موضوعة، وهي مخرجة عندي في «الضَّعِيفَة» بالأرقام التالية: (٥١٣٥، ٦١٧٤، ٦١٧٥)!

ثانيًا: قولهما: «فزدنا عليه ما صح»؛ كذب صراح مع الأسف! لترويج «الكتيب»، وليوهما القراء أنهما أتيَا بشيء جديد فاقوا به الحافظ السيوطي! ففيما زادا ما هو موضوع أيضًا؛ كحديث أبي موسىٰ في فضل آية الكرسي أيضًا (ص٤٤)، ونقلا فيها عن الحافظ ابن كثير أنه قال: «منكر جدًّا»! فأين الصحة المدعاة؟! وهو مخرج في «الضَّعِيفَة» أيضًا (٣٩٠١).

وأسوأ من ذلك أنهما قالا في تخريج حديث الترجمة: «رواه ابن حبان والدارقطني والطبراني، ورواية ابن حبان علىٰ شرط الشيخين...».

وهذا مما يدل علىٰ جهلهما البالغ لهذا العلم، حتىٰ في نقل التخريج! فإن

المذكورين إنما أخرجوا الحديث مختصرًا بالسند الآخر الصحيح كما تقدم ذكره قبيل هذا التنبيه. مع أن قوله في رواية ابن حبان: «علىٰ شرط الشيخين» خطأ؛ فإنما هو علىٰ شرط البخاري فقط، مع العلم بأنه -أعني: ابن حبان- لم يروه في «صحيحه»؛ كما كنت نبهت عليه هناك في «الصحيحة» (٩٧٢). والله المستعان.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لابن السني والديلمي عن أبي أمامة، وسكت عنه كعادته، وللحكيم عن زيد المروزي معضلًا! انتهىٰ.

❋ ❋ ❋

الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم آل عبد اللطيف -غفر الله له-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٦٨٢) عند تعليقه على حديث (٥٨١٤): «صلىٰ في فضاء ليس بين يديه شيء».

ضعيف. أخرجه أحمد (١/ ٢٢٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٧٨)، وأبو يعلىٰ (٢٦٠١)، والبيهقي في «سننه» (٢/ ٢٧٣) من طريق أبي معاوية عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتيبة عن يحيىٰ الجزار عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلىٰ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ قال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٦٣): «رواه أحمد وأبو يعلىٰ، وفيه الحجاج بن أرطاة، وفيه ضعف».

وفاته أنه رواه الطبراني أيضًا، أخرجه في «الكبير» (١٢/ ١٤٩/ ١٢٧٢٨) من طريق أبي شهاب عن الحجاج به.

---

(١) (١٣١٥ - ١٣٨٦ هـ = ١٨٩٧ - ١٩٦٧ م) عبد اللطيف بن إبراهيم بن عبد اللطيف: فقيه حنبلي نجدي من أهل الرياض مولدًا ووفاة. تولىٰ بها إدارة معهد الدعوة ثم كان المدين العالم للمعاهد والكليات في البلاد السعودية. له «الرد علىٰ فتىٰ البطحاء - خ» في جامعة الرياض (٣٦٨ م/ ٩)، «منظومة في العقائد» لها مقدمة نثرية. انظر: «الأعلام» (٤/ ٥٨).

وابن أرطاة؛ قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق كثير الخطأ والتدليس».

وقد تابعه شعبة بن الحجاج، لكنه خالفه في إسناده ومتنه؛ فقال الطيالسي في «مسنده» (٢٧٦٢): حدثنا شعبة عن الحكم عن يحيىٰ بن الجزار عن صهيب -قلت: من صهيب؟ قال: رجل من أهل البصرة- عن ابن عباس: أنه كان علىٰ حمار هو وغلام من بني هاشم، فمر بين يدي النبي ﷺ وهو يصلي، فلم ينصرف لذلك».

ومن هذا الوجه أخرجه أحمد والنسائي والطحاوي، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٧١٥)، وبينت هناك أنه صحيح الإسناد، وأن لشعبة فيه شيخًا آخر يرويه عن عمرو بن مرة عن يحيىٰ الجزار قال: قال ابن عباس... فذكره نحوه لم يذكر صهيبًا في إسناده، وأزيد هنا فأقول:

وهكذا رواه علي بن الجعد في «حديثه» (١/ ٢٨٨/ ٩٢)، ومن طريقه أبو يعلىٰ في «مسنده» (٤/ ٣١١/ ٢٤٢٣)؛ إلا أنه زاد في آخره: «قال رجل لشعبة: كان بين يديه عنزة؟ قال: لا». ولم يذكر فيه أبو يعلىٰ: «لشعبة».

قلت: وفي ثبوت هذه الزيادة عن شعبة نظر؛ بل هي شاذة؛ لتفرد ابن الجعد بها دون الطرق المشار إليها آنفًا عن شعبة.

ومثلها: رواية سليمان بن حرب عن شعبة بإسناده الصحيح المذكور آنفًا؛ بل رواه كذلك علي بن الجعد نفسه في مكان آخر من «حديثه» (١/ ٣١٤/ ١٦٣): أخبرنا به. موصولًا بذكر صهيب فيه؛ دون الزيادة.

ولعل أصل هذه الزيادة ما رواه منصور بن المعتمر عن الحكم عن يحيىٰ بن الجزار عن أبي الصهباء -وهو صهيب المتقدم-... فذكر الحديث بلفظ: «يصلي بالناس في أرض خلاء».

أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في «صحيحيهما»، وغيرهما، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» أيضًا، وليس عنده هذا اللفظ، وليس فيه نفي السترة والعنزة كما هو ظاهر، وإنما فيه نفي البنيان والجدران، فهو مثل رواية البخاري بلفظ: «يصلي بمنىٰ إلىٰ غير جدار». ويأتي قريبًا -إن شاء الله- بيان ما فيها.

فتوهم بعض الرواة أن ذلك يعني أنه صلىٰ إلىٰ غير سترة، كما هو ظاهر حديث الترجمة، وليس صريحًا، وقد روىٰ مصرحًا به في بعض الطرق، والعجيب حقًّا أن البيهقي عقب الحديث حديث الترجمة: «وله شاهد بإسناد أصح من هذا عن الفضل بن عباس، وسيرد بعد هذا إن شاء الله تعالىٰ».

ثم رواه (٢/ ٢٧٨) من طريق أبي داود بسنده عن عباس بن عبيد الله بن عباس عن الفضل نحوه بلفظ: «فصلىٰ في صحراء ليس بين يديه سترة، وحمارة لنا وكليبة تعبثان بين يديه، فما بالىٰ ذلك».

ووجه التعجب أن عباسًا هذا لم يلق عمه الفضل؛ كما قال ابن حزم في «المحلىٰ» (٤/ ١٣)، ووافقه الحافظ، ولذلك؛ خرجته في «ضعيف أبي داود» (١١٤).

واقتصر المعلق علىٰ «شرح السنة» (٢/ ٤٦١) علىٰ إعلاله بجهالة العباس فقط، وهو تقصير ظاهر!

وأعجب من ذلك أن الشيخ أحمد الغماري في «تخريجه أحاديث بداية المجتهد» (٢/ ٣٩٣) سكت عنه أولًا، وعزاه لأحمد والنسائي ثانيًا، وليس عندهما موضع الشاهد منه، وهو الذي أورده ابن رشد بقوله: «وقد روي أنه صلىٰ لغير سترة»!

وشايعه علىٰ ذلك المحققان اللذان أشرفا علىٰ تخريج الكتاب ببيان أماكن الأحاديث في المصادر التي عزاها الغماري إليها!

ولقد كان الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم أقرب إلىٰ الصواب في تخريجه إياه في كتابه: «طريق الرشد»؛ فإنه عزاه فيه (ص٨٨) لأبي داود وحده؛ ولكنه أخطأ في قوله: «وللنسائي نحوه، وكذا عبد الرزاق في «مصنفه»، والطحاوي في «معاني الآثار»، ولا يخلو سنده من مقال»!

قلت: رواية النسائي إسنادها صحيح من رواية صهيب كما تقدم؛ ولكن ليس فيها موضع الشاهد كما تقدم، وكذلك رواية الطحاوي، فقوله: «نحوه»؛ لا يفيده شيئًا، لأنه يعني في اصطلاح المحدثين: مثله في المعنىٰ، وليس في اللفظ. وهو ليس مثله في المعنىٰ، وأما رواية عبد الرزاق، ففيها موضع الشاهد؛ لكن ليس فيها عباس بن عبيد الله، فزاد انقطاعًا علىٰ انقطاع!

ومن أحاديث الباب: ما رواه ابن جريج قال: أخبرني عبد الكريم: أن مجاهدًا أخبره عن ابن عباس قال: «جئت أنا والفضل علىٰ أتان، فمررنا بين يدي رسول الله ﷺ بعرفة وهو يصلي المكتوبة، ليس شيء يستره يحول بيننا وبينه».

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٢٨/ ٢٣٥٧)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٥/ ٨٣٨ - ٨٣٩)، وضعفه بقوله: «غير جائز أن يحتج بعبد الكريم عن مجاهد علىٰ الزهري عن عبيد الله بن عبد الله».

يشير إلىٰ أن المحفوظ أن المرور المذكور كان في منىٰ؛ كما في حديث الزهري الآتي إن شاء الله، ثم قال: «لأن عبد الكريم قد تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره».

يشير إلىٰ أنه عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية، فإنه هو الذي تكلموا فيه؛ بل أجمعوا علىٰ ضعفه، حتىٰ قال النسائي والدارقطني: «متروك».

وليس هو عبد الكريم بن مالك الجزري؛ فإنه ثقة متقن، كما قال الحافظ في «التقريب»، وكأن الدكتور الأعظمي في تعليقه علىٰ «صحيح ابن خزيمة» ذهب إلىٰ أنه هو؛ فإنه قال: «إسناده صحيح. انظر «مجمع الزوائد» (٢: ٦٣)».

ويشير بالإحالة إلىٰ «المجمع» إلىٰ زيادة أبي يعلىٰ في آخر حديث يحيىٰ الجزار المتقدم: «فقال رجل: أكان بين يديه عنزة؟ قال: لا».

وقد عرفت أنها شاذة لا تصح.

❋ ❋ ❋

الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن آل بسام -غفر الله له-[١]

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٦٨٢) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٨١٤): «صلىٰ في فضاء ليس بين يديه شيء».

ضعيف. أخرجه أحمد (١/ ٢٢٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٧٨)، وأبو يعلىٰ (٢٦٠١)، والبيهقي في «سننه» (٢/ ٢٧٣) من طريق أبي معاوية عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتيبة عن يحيىٰ الجزار عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلىٰ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ قال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٦٣): «رواه

---

(١) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح بن حمد بن محمد بن حمد بن إبراهيم البسام التميمي، ولد في بلدة أسرته مدينة عنيزة عام (١٣٤٦هـ)، من مؤلفاته: «مجموعة محاضرات وبحوث ألقاها في مواسم رابطة العالم الإسلامي»، «تيسير العلام شرح عمدة الأحكام»، «خلاصة الكلام علىٰ عمدة الأحكام»، «تقنين الشريعة أضراره ومفاسده»، «علماء نجد خلال ثمانية قرون»، «القول الجلي في زكاة الحلي»، «الاختيارات الجليلة في المسائل الخلافية»، «الدين الإسلامي كفيل بتحقيق المصالح»، «توضيح الأحكام في شرح بلوغ المرام». توفي يوم الخميس الموافق ٢٧ ذو القعدة ١٤٢٣ هـ. انظر: كتابه «تيسير العلام شرح عمدة الأحكام» طبعة دار المغني.

أحمد وأبو يعلىٰ، وفيه الحجاج بن أرطاة، وفيه ضعف».

وفاته أنه رواه الطبراني أيضًا، أخرجه في «الكبير» (١٢/ ١٤٩/ ١٢٧٢٨) من طريق أبي شهاب عن الحجاج به.

وابن أرطاة؛ قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق كثير الخطأ والتدليس».

وقد تابعه شعبة بن الحجاج، لكنه خالفه في إسناده ومتنه؛ فقال الطيالسي في «مسنده» (٢٧٦٢): حدثنا شعبة عن الحكم عن يحيىٰ بن الجزار عن صهيب -قلت: من صهيب؟ قال: رجل من أهل البصرة- عن ابن عباس: أنه كان علىٰ حمار هو وغلام من بني هاشم، فمر بين يدي النبي ﷺ وهو يصلي، فلم ينصرف لذلك».

ومن هذا الوجه أخرجه أحمد والنسائي والطحاوي، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٧١٥)، وبينت هناك أنه صحيح الإسناد، وأن لشعبة فيه شيخًا آخر يرويه عن عمرو بن مرة عن يحيىٰ الجزار قال: قال ابن عباس... فذكره نحوه لم يذكر صهيبًا في إسناده، وأزيد هنا فأقول:

وهكذا رواه علي بن الجعد في «حديثه» (١/ ٢٨٨/ ٩٢)، ومن طريقه أبو يعلىٰ في «مسنده» (٤/ ٣١١/ ٢٤٢٣)؛ إلا أنه زاد في آخره: «قال رجل لشعبة: كان بين يديه عنزة؟ قال: لا». ولم يذكر فيه أبو يعلىٰ: «لشعبة».

قلت: وفي ثبوت هذه الزيادة عن شعبة نظر؛ بل هي شاذة؛ لتفرد ابن الجعد

بها دون الطرق المشار إليها آنفًا عن شعبة.

ومثلها: رواية سليمان بن حرب عن شعبة بإسناده الصحيح المذكور آنفًا؛ بل رواه كذلك علي بن الجعد نفسه في مكان آخر من «حديثه» (١/ ٣١٤/ ١٦٣): أخبرنا به. موصولًا بذكر صهيب فيه؛ دون الزيادة.

ولعل أصل هذه الزيادة ما رواه منصور بن المعتمر عن الحكم عن يحيىٰ بن الجزار عن أبي الصهباء -وهو صهيب المتقدم-... فذكر الحديث بلفظ: «يصلي بالناس في أرض خلاء».

أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في «صحيحيهما»، وغيرهما، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» أيضًا، وليس عنده هذا اللفظ، وليس فيه نفي السترة والعنزة كما هو ظاهر، وإنما فيه نفي البنيان والجدران، فهو مثل رواية البخاري بلفظ: «يصلي بمنىٰ إلىٰ غيرجدار». ويأتي قريبًا -إن شاء الله- بيان ما فيها.

فتوهم بعض الرواة أن ذلك يعني أنه صلىٰ إلىٰ غير سترة، كما هو ظاهر حديث الترجمة، وليس صريحًا، وقد روىٰ مصرحًا به في بعض الطرق، والعجيب حقًّا أن البيهقي عقب الحديث حديث الترجمة: «وله شاهد بإسناد أصح من هذا عن الفضل بن عباس، وسيرد بعد هذا إن شاء الله تعالىٰ».

ثم رواه (٢/ ٢٧٨) من طريق أبي داود بسنده عن عباس بن عبيد الله بن عباس عن الفضل نحوه بلفظ: «فصلىٰ في صحراء ليس بين يديه سترة، وحمارة لنا وكليبة تعبثان بين يديه، فما بالىٰ ذلك».

ووجه التعجب أن عباسًا هذا لم يلق عمه الفضل؛ كما قال ابن حزم في «المحلىٰ» (٤/ ١٣)، ووافقه الحافظ، ولذلك خرجته في «ضعيف أبي داود» (١١٤).

واقتصر المعلق علىٰ «شرح السنة» (٢/ ٤٦١) علىٰ إعلاله بجهالة العباس فقط، وهو تقصير ظاهر!

وأعجب من ذلك أن الشيخ أحمد الغماري في «تخريجه أحاديث بداية المجتهد» (٢/ ٣٩٣) سكت عنه أولًا، وعزاه لأحمد والنسائي ثانيًا، وليس عندهما موضع الشاهد منه، وهو الذي أورده ابن رشد بقوله: «وقد روي أنه صلىٰ لغير سترة»!

وشايعه علىٰ ذلك المحققان اللذان أشرفا علىٰ تخريج الكتاب ببيان أماكن الأحاديث في المصادر التي عزاها الغماري إليها!

ولقد كان الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم أقرب إلىٰ الصواب في تخريجه إياه في كتابه: «طريق الرشد»؛ فإنه عزاه فيه (ص٨٨) لأبي داود وحده؛ ولكنه أخطأ في قوله: «وللنسائي نحوه، وكذا عبد الرزاق في «مصنفه»، والطحاوي في «معاني الآثار»، ولا يخلو سنده من مقال»!

قلت: رواية النسائي إسنادها صحيح من رواية صهيب كما تقدم؛ ولكن ليس فيها موضع الشاهد كما تقدم، وكذلك رواية الطحاوي، فقوله: «نحوه»؛ لا يفيده شيئًا، لأنه يعني في اصطلاح المحدثين: مثله في المعنىٰ، وليس في اللفظ. وهو ليس مثله في المعنىٰ، وأما رواية عبد الرزاق، ففيها موضع الشاهد؛ لكن

ليس فيها عباس بن عبيد الله، فزاد انقطاعًا علىٰ انقطاع!

ومن أحاديث الباب: ما رواه ابن جريج قال: أخبرني عبد الكريم: أن مجاهدًا أخبره عن ابن عباس قال: «جئت أنا والفضل علىٰ أتان، فمررنا بين يدي رسول الله ﷺ بعرفة وهو يصلي المكتوبة، ليس شيء يستره يحول بيننا وبينه».

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٢٨/ ٢٣٥٧)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٥/ ٨٣٨ - ٨٣٩)، وضعفه بقوله: «غير جائز أن يحتج بعبد الكريم عن مجاهد علىٰ الزهري عن عبيد الله بن عبد الله».

يشير إلىٰ أن المحفوظ أن المرور المذكور كان في منىٰ؛ كما في حديث الزهري الآتي إن شاء الله، ثم قال: «لأن عبد الكريم قد تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره».

يشير إلىٰ أنه عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية، فإنه هو الذي تكلموا فيه؛ بل أجمعوا علىٰ ضعفه، حتىٰ قال النسائي والدارقطني: «متروك».

وليس هو عبد الكريم بن مالك الجزري؛ فإنه ثقة متقن، كما قال الحافظ في «التقريب»، وكأن الدكتور الأعظمي في تعليقه علىٰ «صحيح ابن خزيمة» ذهب إلىٰ أنه هو؛ فإنه قال: «إسناده صحيح. انظر «مجمع الزوائد» (٢: ٦٣)».

ويشير بالإحالة إلىٰ «المجمع» إلىٰ زيادة أبي يعلىٰ في آخر حديث يحيىٰ الجزار المتقدم: «فقال رجل: أكان بين يديه عنزة؟ قال: لا».

وقد عرفت أنها شاذة لا تصح.

والمقصود أن تصحيحه لحديث عبد الكريم هذا من الظاهر أنه يرىٰ أنه الجزري الثقة، ولعله تبع في ذلك الحافظ؛ فإنه ذكره برواية البزار بلفظ: «والنبي يصلي المكتوبة ليس لشيء يستره».

وسكت عنه في موضعين من «الفتح» (١/ ١٧١، ٥٧١)، والقاعدة عنده: أن ما سكت عنه فيه فهو حسن، وهذا محتمل؛ لأن عبد الكريم هذا لم ينسب عند مخرجيه، فيحتمل أنه الجزري، وهو ابن مالك الثقة، ويحتمل أنه ابن أبي المخارق أبو أمية البصري، وهو ضعيف، ومن الاتفاقات الغريبة أن كلًّا منهما روىٰ عن مجاهد، وعن كل منهما ابن جريج، وليس من السهل الجزم بأنه أحدهما والحالة هذه، وقد أشار إلىٰ هذه الحقيقة الذهبي في «الميزان»، وقال الحافظ في «التقريب» في أبي أمية: «ضعيف، وقد شارك الجزري في بعض المشايخ، فربما التبس به علىٰ من لا فهم له».

والأرجح عندي أنه هذا الضعيف، وذلك لسببين:

الأول: أنه لو كان الثقة لبادر ابن جريج إلىٰ التصريح بنسبته.

الثاني: أن ابن خزيمة جزم بأنه هو؛ كما تقدم نقله عنه، ثم أكد ذلك بقوله: «وهذا الفعل الذي ذكره عبد الكريم عن مجاهد عن ابن عباس قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قد زجر عن مثل هذا الفعل في خبر سهل بن أبي حثمة أن النبي ﷺ قال: «**إذَا صلَّىٰ أحدُكم، فلْيُصَلِّ إلىٰ سُترَةٍ، وليَدْنُ منها؛ لا يَقطَعِ الشيطانُ عليه صلاتَه**».

وفي خبر أبي جحيفة أن النبي ﷺ ركز عنزة، فجعل يصلي إليها، يمر من ورائها الكلب والمرأة والحمار. وفي خبر أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ: «**إذا صلَّىٰ أحدُكم؛ فليُصلِّ إلىٰ سُترَة، وليَدْنُ منها**». وفي خبر ابن عمر: قال رسول الله ﷺ: «**لا تُصلوا إلا إلىٰ سُترة**».

وقد زجر النبي ﷺ أن يصلي المصلي إلا إلىٰ سترة، فكيف يفعل ما زجر عنه؟!».

وهذه الأحاديث كلها صحيحة، وهي مخرجة عنده (٧٩٨، ٨٠٠، ٨٠٣، ٨١٠، ٨٢٠)، وبعضها في «الصحيحين»، ومخرجة عندي في «صحيح أبي داود» (٦٨٨ - ٦٨٩، ٦٩٢، ٦٩٤)، فلا يجوز إهدار العمل بها لمثل حديث أبي أمية وغيره مما تقدم.

فإن قيل: إذا كان الأمر كما ذكرت؛ فما قولكم في حديث عبد الله بن عباس قال: «أقبلت راكبًا علىٰ حمارٍ أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول الله ﷺ يصلي بالناس بمنىٰ إلىٰ غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف، فنزلت، وأرسلت الأتان ترتع، ودخلت في الصف، فلم ينكر ذلك علي أحدٌ»؟

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٦، ٤٩٣، ٨٦١) من طرق عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس.

والجواب من وجهين:

الأول: أنه ليس صريحًا في نفي السترة مطلقًا؛ كما تقدمت الإشارة إلىٰ

ذلك في أول هذا التخريج، وإنما هو ينفي سترة الجدار بخاصة، ولذلك لمَّا روىٰ البيهقي (٢/ ٢٧٣) عن الإمام الشافعي قوله: «قول ابن عباس: «إلىٰ غير جدار» يعني -والله أعلم- إلىٰ غير سترة».

فتعقبه ابن التركماني بقوله: «قلت: لا يلزم من عدم الجدار عدم السترة، ولا أدري ما وجه الدليل في رواية مالك علىٰ أنه صلىٰ إلىٰ غير سترة».

قلت: ويؤيده صنيع البخاري؛ فإنه ترجم للحديث بقوله: «باب سترة الإمام سترة من خلفه».

فهذا يعني أن الإمام البخاري لم يفهم من الحديث نفي السترة، ووجه الحافظ بقوله (١/ ٥٧١ -٥٧٢): وكأن البخاري حمل الأمر في ذلك علىٰ المألوف المعروف من عادته ﷺ أنه كان لا يصلي في الفضاء إلا والعنزة أمامه. ثم أيَّد ذلك بحديثي ابن عمر وأبي جحيفة. وفي حديث ابن عمر ما يدل علىٰ المداومة، وهو قوله بعد ذكر الحربة: «وكان يفعل ذلك في السفر»، وقد تبعه النووي فقال في «شرح مسلم» في كلامه علىٰ فوائد هذا الحديث: «فيه أن سترة الإمام سترة لمن خلفه. والله أعلم».

والوجه الآخر: أن قول ابن عباس في هذا الحديث: «إلىٰ غير جدار»؛ قد اختلف الرواة عن مالك فيه، فمنهم من ذكره عنه، ومنهم من لم يذكره، وها أنا أذكر أسماءهم:

أولًا: الذين ذكروه:

١ - إسماعيل بن أبي أويس. «البخاري» (٧٦).

٢ - عبد الله بن يوسف. «البخاري» (٤٩٣).

٣ - عبد الله بن مسلمة. «البخاري» (٨٦١)، وبعضهم لم يذكره عنه؛ كما سيأتي قريبًا إن شاء الله تعالىٰ.

٤ - مطرف بن عبد الله. السراج في «مسنده» (٣/ ٤١/ ٢)، وهذا فيما يغلب علىٰ الظن؛ فإن النسخة المصورة لم يظهر فيها ما بين عبد الله بن مطرف وعبيد الله بن عبد الله.

٥ - ابن بكير.

ثانيًا: الذين لم يذكروه:

١ - يحيىٰ بن يحيىٰ. في «موطأ مالك» (١/ ١٧١)، وعنه مسلم (٢/ ٥٧)، والبيهقي (٢/ ٢٧٧).

٢ - ابن القاسم عنه. في «المدونة» (١/ ١١٤)، وكذا النسائي في «الكبرىٰ»؛ كما في «تحفة الأشراف» (٥/ ٥٩).

٣ - يحيىٰ بن قزعة. «البخاري» (٤٤١٢).

٤- القعنبي: عبد الله بن مسلمة. أبو داود «صحيح أبي داود» (رقم ٧٠٩)، والبيهقي (٢/ ٢٧٧).

٥ - ابن وهب. أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٦٠)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٨٣٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٦٦).

٦ – عبد الرحمن بن مهدي. ابن خزيمة –أيضًا– وأحمد (١/ ٣٤٢).

٧ – أحمد بن أبي بكر. ابن حبان (٤/ ٥٥/ ٢٣٨٦– الإحسان)، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ٢٤٩).

قلت: فأنت ترىٰ أن هؤلاء الذين لم يذكروا تلك الزيادة أكثر عددًا وأجل قدرًا من أولئك الذين ذكروها، وبخاصة أن فيهم من هو ألصق بالإمام مالك، وبرواية «الموطأ» أشهر؛ مثل يحيىٰ بن يحيىٰ –وهو النيسابوري–، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي علىٰ الخلاف عليه فيها كما تقدم.

الأمر الذي يلقي في النفس أن روايتهم أصح، أو –علىٰ الأقل– هو مما يبعد القول بجواز أنهم لم يحفظوا تلك الزيادة عن مالك، كما أن اتفاق أولئك الثلاثة علىٰ روايتها عنه يبعد القول –أيضًا– بجواز خطئهم علىٰ مالك فيها.

فالأقرب إلىٰ الصواب أن يقال: إن مالكًا رَحِمَهُ اللَّهُ هو نفسه كان يذكرها تارة، ولا يذكرها أحيانًا، فحفظ كل من هؤلاء وهؤلاء ما سمعوا منه. وكأن البيهقي أشار إلىٰ هذه الحقيقة عقب رواية ابن بكير التي فيها هذه الزيادة بقوله: «وهذه اللفظة ذكرها مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الحديث في (كتاب المناسك)، ورواه في (كتاب الصلاة) دون هذه اللفظة، ورواه الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ عنه في القديم كما رواه في (المناسك)، وفي الجديد كما رواه في (الصلاة).

قلت: ولم أر في (مناسك الموطأ) هذا الذي ذكره البيهقي، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم.

هذا، ولعل في رواية الإمام الشافعي للحديث دون الزيادة في مذهبه الجديد ما يشير إلىٰ أن الإمام مالكًا كان يرويه كذلك في آخر أمره، وسواء ثبت هذا أو لم يثبت، فهو الراجح عندي واللائق بمنزلة الإمام مالك في العلم والحفظ؛ لمتابعة جمع من الثقات والأئمة الحفاظ له علىٰ رواية الحديث دون الزيادة، ولا بأس من ذكر أسماء الذين وقفت عليه منهم، مع التخريج:

١ - ابن أخي ابن شهاب (واسمه محمد بن عبد الله بن مسلم). البخاري (١٨٥٧)، وأحمد (١/ ٢٦٤)، والسراج في «مسنده» (٣/ ٢٤١).

٢ - يونس بن يزيد. مسلم (٢/ ٥٧)، وأبو عوانة (٢/ ٦٠)، والبخاري تعليقًا (١٨٥٣، ٤٤١٢).

٣ - سفيان بن عيينة. مسلم -أيضًا-، وأبو عوانة، وأبو داود (رقم ٧٠٩ - صحيحه)، والنسائي (٢/ ٦٤)، والدارمي (١/ ٣٢٩)، وابن ماجه (٩٤٧)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٨٣٣)، وابن الجارود في «المنتقىٰ» (٦٦/ ١٦٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٢٦٦)، والبيهقي (٢/ ٢٧٦)، وأحمد (١/ ٢١٩)، والحميدي (٢٧٥)، وابن أبي شيبة (١/ ٢٧٨، ٢٨٠)، وأبو يعلىٰ (٤/ ٢٦٩/ ٢٣٨٢)، والسراج أيضًا.

٤ - معمر بن راشد. عبد الرزاق (٢/ ٢٩/ ٢٣٥٩)، ومن طريقه مسلم وأبو عوانة وابن خزيمة، وأحمد (١/ ٣٦٥) عنه، وعن عبد الأعلىٰ، وصححه الترمذي (رقم ٣٣٧).

قلت: فاتفاق كل هؤلاء الثقات علىٰ عدم ذكر تلك الزيادة مما لا يجعل النفس تطمئن لثبوتها؛ بل إن ذلك لما يرجح بكل تأكيد أنها شاذة غير محفوظة، حتىٰ ولو فرض اتفاق الرواة عن مالك بذكرها، فكيف وقد اختلفوا عليه فيها، فكيف وأكثرهم علىٰ عدم ذكرها كما سبق بيانه، والشذوذ يثبت بأقل من هذا؛ كما لا يخفىٰ علىٰ العلماء العارفين بهذا الفن الشريف.

ولذلك؛ أعرض عنها جمهور المؤلفين في «الصحيح»؛ كمسلم وأبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم؛ بل إن ابن خزيمة أشار في «صحيحه» إلىٰ عدم ثبوتها؛ بجزمه أنه ﷺ كان يستتر بالحربة؛ كما تقدم كلامه عند تخريج حديث عبد الكريم، وقال -أيضًا- بعد أن ساق الحديث دون زيادة، ونفىٰ أن يكون النبي ﷺ رأىٰ الأتان تمر بين يدي الصفوف (٢/ ٢٥):

«فإن كان في الخبر أن النبي ﷺ علم بمرور الحمار بين يدي بعض من كان خلفه؛ فجائز أن تكون سترة النبي ﷺ كانت سترة لمن خلفه؛ إذ النبي ﷺ قد كان يستتر بالحربة إذا صلىٰ بالمصلىٰ، ولو كانت سترته لا تكون سترة لمن خلفه؛ لاحتاج كل مأموم أن يستتر بحربة كاستتار النبي ﷺ بها، فحمل العنزة للنبي ﷺ يستتر بها دون أن يأمر المأمومين بالاستتار خلفه؛ كالدال علىٰ أن سترة الإمام تكون سترة لمن خلفه».

وختامًا أقول: تبين مما تقدم أنه لا يصح حديث صريح في صلاته ﷺ إلىٰ غير سترة، والزيادة التي عند البخاري ليست صريحة في ذلك، وعلىٰ التنزل فهي

شاذة لا تصح، ولذلك أعرض عنها جمهور المؤلفين في «الصحيح»، والله أعلم.

تنبيه: لقد عزا كثير من المؤلفين حديث ابن عباس بزيادة البخاري للمتفق عليه؛ كالحافظ عبد الغني المقدسي في «عمدة الأحكام»، ومر عليه شراحه؛ كابن دقيق العيد والصنعاني (٢/ ٤٥٥ -٤٦٥)، والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن آل بسام في «تيسير العلام»، ومحمد فؤاد عبد الباقي في «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان» (١/ ١٠٠/ ٢٨٢)، وبالغ ابن تيمية (الجد) فقال في «المنتقىٰ»: «رواه الجماعة»!

❋ ❋ ❋

المعلق على «المقصد العلي»
سيد كسروي حسن -عفا الله عنه-(١)
الشيخ الدكتور الأعظمي -رحمه الله تعالى-(٢)
المعلق على «مسند أبي يعلى» حسين سليم أسد -غفر الله له-(٣)

ذكرهم الشيخ الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٦٩٤-٦٩٥) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٦٢٣): «كان لا يزيد في الركعتين علىٰ التشهد».

منكر. أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» (١/ ٣٣٧) من طريق عبد السلام بن حرب عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولىٰ: الانقطاع بين أبي الجوزاء وعائشة؛ فإنه لا يعرف له سماع منها؛

---

(١) سبق.

(٢) محمد مصطفىٰ الأعظمي، أستاذ الحديث النبوي الشريف والمتخصص فيه، والمدافع عن السنة. ولد بالهند سنة (١٣٥٠هـ)، له مؤلفات، منها: «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه»، و«منهج النقد عند المحدثين»، وحقق «الموطأ» للإمام مالك رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي، و«السنن» لابن ماجه، وشيئًا من «صحيح ابن خزيمة»، نال جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية سنة (١٤٠٠هـ). توفي في الثاني من ربيع الآخر سنة (١٤٣٩هـ).

(٣) سبق.

كما قال ابن عبد البر وغيره.

والأخرىٰ: تفرد عبد السلام بن حرب بهذا السياق، وهو إن كان ثقة حافظًا فله مناكير؛ كما في «التقريب».

قلت: وهذا منها في نقدي؛ فإنه قد خولف في متنه؛ فقال الطيالسي في «مسنده» (١٥٤٧): حدثنا عبد الرحمن بن بديل العقيلي -بصري ثقة صدوق- عن أبيه عن أبي الجوزاء عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير...» الحديث، وفيه: «وكان يقول في كل ركعتين التحيات...» الحديث.

وقد تابعه حسين المعلم عن بديل به. أخرجه مسلم، وأبو عوانة، وابن خزيمة (٦٩٩)، وابن حبان (١٧٦٥ - الإحسان) في «صحاحهم»، وهو رواية لأبي يعلىٰ (٤٦٦٧)، وهو مخرج في «الإرواء» (٣١٦)، و«صحيح أبي داود» (٧٥٢).

تنبيه: خفيت هاتان العلتان علىٰ المعلق علىٰ «مسند أبي يعلىٰ»، فقال في «الموضعين»: «إسناده صحيح»! وقلده السقاف فيما أسماه بـ«صحيح صلاة النبي ﷺ» (ص١٩٧).

وكذلك المعلق علىٰ «المقصد العلي» (١/ ١٧١/ ٣٨٥)، وكذلك الحافظ الهيثمي إلا أنه انقلب عليه اسم تابعيه! فقال في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٤٢): «رواه أبو يعلىٰ من رواية أبي الحويرث عن عائشة، والظاهر أنه خالد بن الحويرث، وهو ثقة، وبقية رجاله رجال (الصحيح)».

قلت: فتحرف عليه أو علىٰ كاتب نسخته (أبو الجوزاء) إلىٰ أبي

الحويرث! وخالد بن الحويرث؛ لم أر من كناه بأبي الحويرث، ولا في «كنىٰ الدولابي»، ولا أنه روىٰ عن عائشة!

ثم هو لا يعرف؛ كما قال ابن معين، وإن ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٩٨).

ثم إنه قد ثبت زيادة الصلاة علىٰ النبي ﷺ في التشهد، وكذا الدعاء في الجملة، فراجع «صفة الصلاة».

ونحو حديث الترجمة حديث ابن إسحاق قال: حدثني عن تشهد رسول الله ﷺ في وسط الصلاة وفي آخرها عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال: علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها، فكنا نحفظ عن عبد الله حين أخبرنا أن رسول الله علمه إياه، قال: فكان يقول إذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها علىٰ وركه اليسرىٰ: «التحيات لله... (فذكر التشهد) قال: ثم إن كان في وسط الصلاة؛ نهض حين يفرغ من تشهده، وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو، ثم يسلم».

أخرجه أحمد (١/ ٤٥٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٣٥٠/ ٧٠٨) من طريق يعقوب (وهو ابن إبراهيم بن سعد) قال: حدثني أبي عن ابن إسحاق.

قلت: وهذا إسناد حسن، صرح به ابن إسحاق بالتحديث، فأمن تدليسه، **ولذلك؛ حسنه صاحبنا الدكتور الأعظمي فيما علقه علىٰ «الصحيح»**[(١)]، وأما

---

(١) يعني: «صحيح ابن خزيمة» تحقيق: د. محمد مصطفىٰ الأعظمي، المكتب الإسلامي - =

ذاك السقاف فصححه بكل صفاقة (ص١٩٦)! ولكن في هذا السياق نكارة من وجهين:

الأول: قوله: «في وسط الصلاة وفي آخرها علىٰ وركه اليسرىٰ»؛ فإنه مخالف لحديث أبي حميد الساعدي الصريح في الافتراش في وسط الصلاة، والتورك في آخرها. رواه البخاري (٤٤٨ - مختصره).

وليس هذا فقط؛ بل إن ابن إسحاق نفسه قد اضطرب في هذه الجملة؛ فقد قال ابن خزيمه عقبه: «قوله: «... وفي آخرها علىٰ وركه اليسرىٰ»؛ إنما كان يجلسها في آخر صلاته لا في وسطها؛ كما رواه عبد الأعلىٰ عن محمد بن إسحاق، وإبراهيم بن سعيد الجوهري عن يعقوب بن إبراهيم».

قلت: رواية عبد الأعلىٰ تقدمت عنده برقم (٧٠٢)، وهي ظاهرة فيما ذكر؛ فإنها بلفظ: «كنا نحفظه عن عبد الله بن مسعود كما نحفظ حروف القرآن: الواو، والألف، فإذا جلس علىٰ وركه اليسرىٰ؛ قال: «التحيات لله...»، ثم يدعو لنفسه وينصرف». أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٦٤/ ٩٩٣٢).

ورواية الجوهري صريحة في ذلك علىٰ اختصارها الشديد؛ فإنها عنده (٧٠١) بلفظ: «أن رسول الله ﷺ كان يجلس في آخر صلاته علىٰ وركه اليسرىٰ».

وهذه الرواية الأخيرة إذا حملت علىٰ رواية البخاري الموضحة أن التورك في التشهد الثاني الأخير؛ استقام معناها، وإلا؛ فهي منكرة بإطلاقها.

= بيروت.

والآخر: قوله: «نهض حين يفرغ من تشهده».

فإنه أولًا: مخالف لكل طرق حديث ابن مسعود في تعليمه ﷺ إياه صيغة التشهد، وقد استقصىٰ الحافظ الطبراني طرقه أو أكثر طرقه عنه في «المعجم الكبير»؛ فقد عقد له بابًا خاصًّا -خلافًا لغالب عادته- في المجلد العاشر (ص٤٨ - ٧٠ رقم ٩٨٨٣ - ٩٩٤٢).

وثانيًا: هو مخالف لطريق أبي الأحوص عن ابن مسعود في هذا التعليم بلفظ: «إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا: «التحيات لله... ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه، فليدع به».

ورواه غيره -أيضًا- بسند صحيح، وقد خرجته في «الصحيحة» (٨٧٨)، وله شاهد ذكرته في «صفة الصلاة» الطبعة الجديدة.

وهذا الحديث من جملة أحاديث كثيرة لابن إسحاق، لا يسع الواقف عليها والباحث فيها إلا أن يشهد للحافظ الذهبي بسعة حفظه، ودقة نقده للرجال؛ فإن المعروف عند المتأخرين أن ابن إسحاق إذا صرح بالتحديث فقد جاوز القنطرة، ونجا حديثه من العلة، وليس ذلك علىٰ إطلاقه! فتأمل قول الحافظ الذهبي بعد أن ساق أقوال الموثقين والجارحين لابن إسحاق في «ميزانه»: «فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة؛ فإن في حفظه شيئًا، وقد احتج به أئمة، فالله أعلم، وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق، ذكرها في (صحيحه)».

قلت: فاظفر بهذا التحقيق، وعض عليه بالنواجذ، ولا يغرنك حماسة بعض القاصرين والناشئين الذين يتسرعون إلىٰ إنكار ما لم يحيطوا بعلمه، كالاحتجاج ببعض المبادئ العامة التي جهلوا أنها ليست علىٰ إطلاقها وشمولها؛ كهذا الذي شرحناه من حال ابن إسحاق، والله أعلم.

* * *

الكاتب/محمود سعيد ممدوح -هداه الله-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٧١٠) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٨٢٥): «إن من أشرالناس عند الله منزلة يوم القيامة: الرجل يفضي إلىٰ امرأته، وتفضي إليه، ثم ينشرسرها».

ضعيف. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٣٩١ – هندية): حدثنا مروان بن معاوية عن عمر بن حمزة العمري قال: عبد الرحمن بن سعد -مولىٰ لأبي سفيان- قال: سمعت أبا سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:... فذكره.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه مسلم (٤/ ١٥٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٣٦- ٣٢٧).

وخالفه في اللفظ الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني: ثنا مروان بن

(١) محمود سعيد بن محمد بن محمد بن عبد الحميد بن محمد بن سليمان القاهري المصري الشَّافعي، وُلد بالقاهرة سنة ١٣٧١هـ دَرَسَ في المدارس الحكومية حتىٰ وَصَلَ إلىٰ المرحلة الثانوية، وبعد تدرجه في الدِّراسة حَصَلَ علىٰ الدكتوراه من جامعة الملك محمد الخامس المغرب -كلية الآداب- سنة ١٤٠٥، وكان عنوان رسالته «الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر». من مؤلفاته: «التَّعريف بأوهام من قسم السُّنن إلىٰ صحيح وضعيف» يقع في ستة مجلدات، «الاتجاهات الحدِّيثية في القرن الرَّابع عشر» (رسالة الدكتوراه)، «غاية التَّبجيل وترك القطع بالتَّفضيل»، «تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسَّماع»، «تنبيه المسلم إلىٰ تعدي الألباني علىٰ صحيح مسلم»، «رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة»، «كشف الستور عما أشكل من أحاديث القبور».

معاوية الفزاري به؛ إلا أنه قال: «إن أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة رجل يفضي...» الحديث. أخرجه البيهقي في «السنن» (٧/ ١٩٣ - ١٩٤).

وتابع الزعفراني: يحيىٰ بن معين فقال: ثنا مروان بن معاوية به؛ إلا أنه زاد في أوله (من)؛ فقالت: «إن من أعظم...» الحديث. أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٩٧/ ٦٠٨). وقال أحمد (٣/ ٦٩): ثنا إسماعيل بن محمد - يعني: أبا إبراهيم المعقب-: ثنا مروان -يعني: ابن معاوية الفزاري- به.

وأبو إبراهيم هذا؛ وثقه أحمد، وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٦٥ - ٢٦٦)، و«التعجيل».

وتابع مروان بن معاوية علىٰ هذا اللفظ: أبو أسامة عن عمر بن حمزة به. أخرجه مسلم وأبو داود (٢/ ٢٩٧ - التازية)، وأبو نعيم -أيضًا- (١٠/ ٢٣٦).

قلت: يبدو جليًّا من هذا التخريج أن اللفظ الأخير أرجح مما قبله؛ لمتابعة أبي أسامة لمروان عليه، لكن مدارها كلها علىٰ عمر بن حمزة العمري؛ وهو ممن ضعف من رجال مسلم؛ فقال الذهبي في كتابه «الكاشف»: «ضعفه ابن معين والنسائي. وقال أحمد: أحاديثه مناكير». وكذا قال في «الميزان» وزاد: «قلت: له عن عبد الرحمن بن سعد عن أبي سعيد مرفوعًا: «من شرار الناس منزلة يوم القيامة رجلي فضي إلىٰ المرأة...» الحديث. فهذا مما استنكر لعمر.

قلت: ولذلك جزم الحافظ بضعفه في «التقريب»؛ فقال: «ضعيف».

وهو بذلك يعطي القارئ خلاصة الأقوال التي قيلت في الرجل من تعديل وتجريح.

قلت: وروايته لهذا الحديث علىٰ اللفظين المتقدمين:

١ - «إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة...».

٢ - «إن من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة...».

أقول: فاضطرابه في روايته لهذا الحديث الواحد علىٰ هذين اللفظين - وشتان ما بينهما من حيث المبنىٰ والمعنىٰ- لَدَليل واضح علىٰ سوء حفظه، وقلة ضبطه، وتقدم له حديث آخر في النهي عن الشرب قائمًا، زاد فيه: «فمن نسي؛ فليستقئ» (رقم ٩٢٧).

فلا جرم أنه ضعفه من تقدم ذكرهم من الأئمة والحفاظ المتقدمين والمتأخرين، وعليهم كنت اعتمدت في تضعيف الحديث في «آداب الزفاف في السنة المطهرة».

ثم اقتضىٰ ما أوجب إعادة الكلام عليه بزيادة في التحقيق والتخريج، ذلك أن أحد الإخوان الأفاضل -جزاه الله خيرًا- أرسل إلي بالبريد المسجل كتابًا، بعنوان: «تنبيه المسلم إلىٰ تعدي الألباني علىٰ صحيح مسلم»، تأليف محمود سعيد ممدوح، فعرفت من اسم الكتاب ومؤلفه أنه حاقد حاسد من أولئك المبتدعة الذين يتتبعون العثرات، ويبغونها عوجًا، ولما تصفحته رأيت فيه العجب العجاب من التحامل وسوء الظن والتجهيل والتطاول علي، وغير ذلك مما لا يمكن وصفه وحصره في هذه الكلمة العجالة.

وأصل ذلك أنه وضع قاعدة من عنده نسبني من أجلها إلىٰ مخالفة

الإجماع، وما هو إلا الذي حل في مخه؛ فقال (ص٧): «أما مخالفته للإجماع فإن الأمة اتفقت علىٰ صحة ما في مسلم من الأحاديث، وأنها تفيد العلم النظري، سوىٰ أحرف يسيرة معروفة وهي صحيحة، لكنها لا تفيد العلم»!

كذا قال المسكين من عندياته: «وهي صحيحة»!

وبناء عليه تهجم عليَّ في بعض الأحاديث التي كنت انتقدتها في بعض مؤلفاتي، منها حديث الترجمة؛ فإنه سود أكثر من أربع عشرة صفحة في تقوية عمر بن حمزة هذا، ساردًا أقوال من عدله، ونصب نفسه مجتهدًا أكبر ليرد علىٰ أولئك الحفاظ الذين ضعفوه، ولكن بطرق ملتوية كثيرة، حتىٰ ألقي في نفسي أنه من أولئك المقلدة الذين يتأولون نصوص الكتاب والسنة حتىٰ لا تخالف أهواءهم؛ فقد صنع المذكور مثل صنيعهم؛ فقد نصب نفسه لتوثيق عمر الذي ضعفوه؛ نكاية وتشهيرًا بالألباني، مهما كانت السبل التي يسلكها في سبيل ذلك، فالغاية عنده تبرر الوسيلة! والعياذ بالله تعالىٰ.

وشرح هذا الإجمال وبيان ما في كلامه من اللَّف والدوران والظلم، وتحريف الكلام وإخراجه عن دلالته الظاهرة؛ مما يحتاج إلىٰ فراغ ومراجعة لكتب العلماء في المصطلح وغيره، وهذان لا أجده في غمرة ما أنا فيه من تحقيق لمشروعي العظيم «تقريب السنة بين يدي الأمة»، هذا في نقده في صفحاته السوداء المشار إليها آنفًا، فما بالك لو أردنا أن نرد علىٰ كتابه كله؟! فلعل الله يسخر له من إخواننا من يكشف ما فيه من الجهل والطعن والتحامل والظلم؛ ليرد الحق إلىٰ نصابه.

ولكن لابد من أن أضرب على ذلك مثلًا أو أكثر -إن تيسر- حول هذا الحديث الضعيف.

لقد تقدم نقلي عن الذهبي أنه قال في عمر بن حمزة: «ضعفه ابن معين والنسائي. وقال أحمد: أحاديثه مناكير».

فحرَّف المذكور قول أحمد هذا: «أحاديثه مناكير» بأنه يعني بالنكارة التفرد.

ثم نقل عن الحافظ ابن حجر وكذا ابن رجب ما يؤيد به وجهة نظره بزعمه، وهو -لبالغ جهله بهذا العلم الذي يبدو من كتابه هذا أنه حديث عهد به مع غلبة العجب والغرور عليه- لا يفرق بين من قيل فيه: «يروي مناكير» -وهو ما نقله عن أحمد- وبين من قيل فيه: «منكر الحديث»! فهذا غير ذاك، ومثله -بل أبلغ منه- قول أحمد في عمر: «أحاديثه مناكير»؛ فإنه وصف شامل لجميع أحاديثه، فمثله لا يكون ثقة ألبتة، وهذا مما نبه عليه أبو الحسنات اللكنوي رحمه الله في «الرفع والتكميل»، فقال (ص٩٤):

«**وقال السخاوي في «فتح المغيث»:** قال ابن دقيق العيد في «شرح الإلمام»: قولهم: «روى مناكير»؛ لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: «منكر الحديث»؛ لأن «منكر الحديث» وصف في الرجل يستحق الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة. كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث مناكير، وهو ممن اتفق عليه الشيخان؟!».

❋ ❋ ❋

الشيخ/شعيب الأرنؤوط -رحمه الله تعالى-(١)

الشيخ/عبد القادر الأرنؤوط -رحمه الله تعالى-(٢)

(١) أبو أسامة شعيب بن محرم الأرنؤوط، ولد في مدينة دمشق سنة ١٣٤٦هجرية الموافق ١٩٢٨م. محقق مشهور، مشتغل بعلم الحديث، توفىٰ في يوم الخميس ٢٦ محرم سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٧ أكتوبر٢٠١٦ م في مدينة عمان.

من تحقيقاته: «شرح السُّنة» للبغوي، «مهذَّب الأغاني» لابن منظور، «المبدع في شرح المقنع» لابن مفلح الحنبلي، «منار السَّبيل في شرح الدَّليل» لابن ضويان، «المنازل والدِّيار» لأسامة بن منقذ، «مسند أبي بكر» للمروزي، «سير أعلام النُّبلاء» للذَّهبي، «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان» بترتيب الأمير علاء الدِّين الفارسي، وغيرها.

انظر: كتاب «المحدث شعيب الأرنؤوط، جوانب من سيرته وجهوده في تحقيق التراث»، تأليف: إبراهيم الكوفحي، وكتاب «رحلة فضيلة الشيخ العلامة المحدث شعيب الأرنؤوط إلىٰ الديار الكويتية» لمحمد بن يوسف الجوراني.

والشيخ شعيب قد تكلم فيه أهل العلم، ومنهم الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد قال عنه: «الشيخ شعيب معروف مخالفته للدعوه السلفيه، وتعصبه للمذهب الحنفي». (سلسلة الهدىٰ والنور) الشريط رقم (٣٢٣).

(٢) عبد القادر الأرناؤوط، واسمه: قَدْري بن صَوْقَل بن عَبْدُول بن سِنَان. وأما شهرته بالأرناؤوط فهي عبارة عن لقب أطلقه الأتراك علىٰ كل ألباني، ولد سنة (١٣٤٧هـ) الموافق (١٩٢٨م)، عاش في مدينة دمشق، انتقل إليها من كوسوفا، ويتكلم اللغتين الألبانية والعربية، هاجر والده (صوقل) إلىٰ الشام خلال اضطهاد الصرب للمسلمين في كوسوفا والبوسنة. توفي في دمشق سنة (١٤٢٥هـ) الموافق ٢٠٠٤ م، عن نحو ستة وسبعين عامًا قضاها في التعلم والتعليم والتحقيق والدعوة، وكان أحد العلماء الذين اشتغلوا بخدمة الحديث النبوي الشريف، وكان =

ذكرهما الشيخ الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٨٦٣) عند تعليقه على حديث (٥٩٢٨): «كان ربما أخذته الشقيقة فيمكث اليوم واليومين لا يخرج».

منكر. أخرجه أبو نعيم في «الطب» معلقًا فقال (ق ٤٤/ ١): وروى محمد بن عبد الله بن نمير: ثنا يونس بن بكير: ثنا المسيب بن دارم قال: حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعًا به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ علته -مع كونه معلقًا- ابن دارم هذا؛ فإنه مجهول الحال؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه: «لا أعلم روى عنه غير أبي خلدة».

قلت: وهذه الرواية ترده، فلعلها لم تثبت عنده، وقال الذهبي في «الميزان»: «مجهول».

وأما ابن حبان؛ فذكره في «الثقات» (٥/ ٤٣٧) على قاعدته في توثيق المجهولين، من رواية أبي خلدة فقط عنه.

والحديث من الأحاديث الكثيرة التي في «زاد المعاد» التي يكتفي بذكرها دون أن يخرجها ويبين مرتبتها، وتارة يخرجها ويسكت عن مرتبتها، كهذا؛ فإنه عزاه لأبي نعيم، **وتابعه على ذلك الشيخان الأرنؤوطيان، فلم يعلقا عليه بشيء كما هو شأنهما في أكثر أحاديث الكتاب.**

= أصله ألبانيًّا، ونشأ وشب بدمشق وتعلم بها.

من تحقيقاته: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» لابن تيمية. «جامع الأصول في أحاديث الرسول» لابن الأثير، «الأذكار» للنووي، «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض، «شمائل الرسول» لابن كثير.

انظر: «كشف اللثام عن أحد محدِّثي الشام: المحدث الشيخ عبد القادر الأرناؤوط»، جمع وإعداد محمود محمد جميل.

الفاضل/ محمود أحمد ميرة -غفر الله له-[(١)]

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٨٩٣) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٩٥٣): «فُضِّلتُ علىٰ الأنبياء بخمس... ونصرت بالرعب شهرًا أمامي وشهرًا خلفي...».

منكر بذكر (الشهرين). أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ١٨٣/ ٦٦٧٤) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن يزيد بن خصيفة: أنه أخبره عن السائب بن يزيد به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ ابن أبي فروة هذا؛ متروك، وبه أعله

---

(١) محمود بن الحاج أحمد بن صالح ميرة (السيد عبدو) الحلبي، داعية، محدث، محقق، ولد في مدينة حلب سنة (١٣٤٨هـ)، تخرج في كلية الشريعة عام: ١٩٦٠ م، وانتسب بعدها إلىٰ كلية التربية في جامعة دمشق، وحصل منها علىٰ دبلوم التأهيل التربوي، عام ١٩٦١ م، تفرغ بعدها للتدريس في عدد من المدارس في مدينة حلب، ثم عين مدرسًا في وزارة التربية، وتعاقد مع الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة مدرسًا فيها، وظل يدرس في هذه الجامعة حوالي إحدىٰ وعشرين سنة، ثم انتقل إلىٰ جامعة الملك عبد العزيز في مدينة الرياض، سنة ١٤٠٦ هـ. وأثناء إقامته في المدينة المنورة انتسب إلىٰ جامعة الأزهر في القاهرة، ليتابع طلبه للعلم فيها، وحصل منها علىٰ درجة (الماجستير) في الحديث النبوي الشريف، ثم حصل علىٰ درجة (الدكتوراه) في الحديث عن رسالته «الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك علىٰ الصحيحين»، ونال عليها درجة الشرف الأولىٰ مع التوصية بطباعتها.

الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٢٥٩)، وسكت عنه الحافظ في «الفتح» (٦/ ١٢٨) فما أحسن! كما سكت عن حديث آخر، فقال: «ووقع في الطبراني من حديث أبي أمامة: شهرًا أوشهرين»!

قلت: وهذا إنما هو من حديث ابن عباس: عند الطبراني.

ثم هو منكر أيضًا؛ فإنه في «المعجم الكبير» (١١/ ٦١/ ١١٠٤٧) من طريق عبد الله بن حماد بن نمير: ثنا حصين بن نمير: ثنا ابن أبي ليلىٰ عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ: «أعطيت خمسًا لم يعطهن نبي قبلي...» الحديث، وفيه: «ونصرت بالرعب، حتىٰ إن العدو ليخافني من مسيرة شهر أو شهرين...». وهذا إسناد ضعيف؛ عبد الله بن حماد هذا؛ لم أعرفه.

وابن أبي ليلىٰ: هو محمد بن عبد الرحمن؛ وهو سيئ الحفظ. والظاهر أن قوله: «شهرًا أو شهرين»؛ هو من سوء حفظه.

وإن مما يؤكد ذلك: أن الإمام أحمد أخرجه (١/ ٣٠١) من طريق أخرىٰ عن ابن عباس بلفظ: «شهر». ولم يشك. وقال الهيثمي(٨/ ٢٥٨): «ورجال أحمد رجال (الصحيح)؛ غير يزيد بن أبي زياد، وهو حسن الحديث».

وكذلك أخرجه الطبراني (١١٠٨٥) من طريق أخرىٰ، وإن كان إسناده واهيًا.

ومثل ما تقدم في النكارة: حديث يحيىٰ بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن خازم بن خزيمة البصري عن مجاهد عن أبي هريرة به مثل حديث الترجمة.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٦ - ٢٧)، والعسكري في «تصحيفات المحدثين»[(١)] (٢/ ٥٤٧ - ٥٤٨)؛ ذكراه في ترجمة خازم هذا. وقال العسكري: «قليل الحديث». وقال العقيلي: «يخالف في حديثه». وأما ابن حبان؛ فذكره في «الثقات» (٨/ ٢٣٢)، وقال: «روىٰ عنه البخاريون، ربما أخطأ».

ولم يسم أحدًا روىٰ عنه، وكذا البخاري وابن أبي حاتم، لم يذكرا راويًا عنه مطلقًا، فيستفاد من هذه الرواية أنه روىٰ عنه يحيىٰ بن عبد الله العمري. وهو مدني ثقة.

وتابعه عند العقيلي: عبد الجبار بن عمر الأيلي. وهو ضعيف. وليس بخاريًّا كما هو ظاهر من نسبته. ولم يذكر في «الميزان» غيره راويًا عنه، فهو العلة -أعني خازمًا-؛ فإن الحديث متواتر عن أبي هريرة: رواه مسلم (٢/ ٦٤)، وحده من خمسة طرق عنه بلفظ: «... شهر...».

ثم هو متواتر كذلك عن جمع آخر من الصحابة؛ منهم جابر: عند الشيخين، وأبو ذر وابن عمر: عند أحمد. وأحاديثهم مخرجة في «الإرواء» (١/ ٣).

وفي الباب عن جمع آخر، فانظر -إن شئت- «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٥٨- ٢٥٩، ٢٦٩).

واعلم أن الدافع علىٰ تخريج هذه الزيادة المنكرة -بل الباطلة-: «... أمامي،

---

(١) كتاب «تصحيفات المحدثين» لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري رحمه الله، المتوفىٰ: (٣٨٢هـ)، طبع سنة (١٩٨٢) بتحقيق محمود أحمد ميرة.

وشهرًا خلفي»: أن الحديث معروف الصحة غاية بدونها، ولكني لما رأيت بعضهم أوهم صحتها كتبت هذا التحقيق:

أولهم: الحافظ ابن حجر؛ بسكوته عليها كما تقدم.

ثانيهم: المعلق علىٰ «تصحيفات المحدثين»؛ فإنه لما خرج حديث الترجمة المنكر؛ ذكر أن أصله في «الصحيح»: في البخاري عن جابر، وعن أبي هريرة، قال: وفيه: «ونُصِرْتُ بالرُّعْب...»!

فأوهم أنه في «الصحيح» بالزيادة المنكرة التي أشار إليها بالنقط «...»؛ لأن هذا هو الذي يتبادر لكل قارئ لا يعرف التفصيل المتقدم!

وثالثهم: صاحبنا السلفي؛ فإنه نقل في تخريج حديث ابن أبي ليلىٰ المتقدم وفيه: «... مسيرة شهر أو شهرين...» تخريج الحافظ الهيثمي الذي فيه ميله إلىٰ تحسين حديث يزيد بن أبي زياد، وليس فيه زيادة: «أو شهرين»؛ كما تقدم بيانه، فكان من الواجب أن يبين ذلك؛ حتىٰ لا يُدخل في الحديث الصحيح ما ليس منه، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم.

ومن ذاك القبيل: تعقيب أخينا الفاضل حمدي السلفي عقب نقله إعلال الهيثمي. انتهىٰ.

قلت: المعلق علىٰ كتاب «**تصحيفات المحدثين**» هو الشيخ محمود أحمد ميرة.

* * *

الشيخ العلامة
منصور بن يونس البهوتي الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٩٠٠) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٩٥٨): «أفعمياوان أنتما؟! ألستما تبصرانه؟!».

منكر.

أخرجه أبو داود، والترمذي، والنسائي في «الكبرىٰ» (٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥ - المصورة)، وأحمد وغيرهم؛ كأبي يعلىٰ في «مسنده» (٦٩٢٢)، ومن طريقه ابن حبان (١٩٦٨)، ومن طريق غيره -أيضًا- (١٤٥٧)، والطبراني في «الكبير»

(١) البُهُوتي (١٠٠٠ - ١٠٥١ هـ = ١٥٩١ - ١٦٤١ م): منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البُهُوتي الحنبلي: شيخ الحنابلة بمصر في عصره. نسبته إلىٰ (بهوت) في غربية مصر. له كتب، منها «الروض المربع شرح زاد المستقنع المختصر من المقنع - ط» فقه، و«كشاف القناع عن متن الإقناع للحجاوي - ط» أربعة أجزاء، فقه، و«دقائق أولي النهىٰ لشرح المنتهىٰ - ط» بهامش الذي قبله، و«إرشاد أولي النهىٰ لدقائق المنتهىٰ - خ» و«المنح الشافية - ط» في شرح (نظم المفردات) للمقدسي، و«عمدة الطالب - خ» فقه، شرحه عثمان بن أحمد النجدي بكتابه «هداية الراغب لشرح عمدة الطالب - خ». انظر: «الأعلام» (٧/ ٣٠٧)، و«خلاصة الأثر» (٤/ ٤٢٦)، و«مختصر طبقات الحنابلة» (١٠٤)، و«معجم المطبوعات» (٥٩٩).

(٢٣/ ٣٠٢/ ٦٧٨ و٤٠٠/ ٩٥٦)، وابن سعد في «الطبقات» (٨/ ١٧٥ - ١٧٦) كلهم من طريق نبهان عن أم سلمة قالت: كنت أنا وميمونة عند النبي ﷺ، فجاء ابن أم مكتوم يستأذن -وذلك بعد أن ضرب الحجاب- فقال: «قوما». فقلنا: إنه مكفوف لا يبصرنا. فقال:... فذكره. وقال النسائي: «ما نعلم أحدًا روىٰ عن نبهان غير الزهري». وأقره المزي في «التهذيب».

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة نبهان هذا، كما كنت بينته في «الإرواء» (١٧٦٩، ١٨٠٦) بزيادة في تخريج الحديث في الموضع الثاني، وإنما أعدت تخريجه هنا لأمرين:

الأول: أن بعض ذوي الأهواء والمتشددين في موضوع وجه المرأة وكفيها، القائلين بأن ذلك منها عورة، احتجوا بهذا الحديث؛ مغترين بتصحيح من صححه؛ كالترمذي وغيره من المتقدمين، وكالحافظ العسقلاني من المتأخرين! فأقول:

كانت حجتي -ولا تزال- في تضعيف هذا الحديث جهالة نبهان هذا؛ كما صرح بها ابن حزم، وأقره الذهبي في «الضعفاء».

ثم رأيت فائدة هامة في كتاب «شرح منتهىٰ الإرادات» للشيخ منصور بن يونس البهوتي، فأحببت أن أسجلها هنا؛ لعزتها:

قال -رحمه الله تعالىٰ- (٣/ ٦) بعد أن ذكر الحديث برواية أبي داود:

«وقال أحمد: نبهان روىٰ حديثين عجيبين: هذا الحديث. والآخر: «إذا كان

لإحداكن مكاتب؛ فلتحتجب منه». كأنه أشار إلىٰ ضعف حديثه؛ إذ لم يرو إلا هذين الحديثين المخالفين للأصول. وقال ابن عبد البر: نبهان مجهول، لا يعرف إلا برواية الزهري عنه هذا الحديث، وحديث فاطمة صحيح؛ فالحجة به لازمة...».

قلت: **وهذه الفائدة قد ذكرها الشيخ البهوتي في كتابه الآخر: «منار السبيل»** (٢/ ١٤٠) الذي خرجت أحاديثه في كتابي «إرواء الغليل»، وقد فاتني ذكرها في التخريج؛ لأن الذي نسخ الأحاديث منه لم يذكرها مع الحديث. ولكل أجل كتاب.

فإن قيل: كيف قال ابن عبد البر: «لا يعرف إلا برواية الزهري عنه»؛ وقد ذكرالحافظ له راويًا آخر عنه، وهو محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة؟

قلت: نعم؛ هو تابع في ذلك لابن أبي حاتم؛ خِلَافًا للبخاري في «التاريخ» (٤/ ٢/ ١٣٥)؛ فإنه لم يذكر غير الزهري، وتبعه ابن حبان في «ثقاته» (٥/ ٥٨٦)، وهذا هو الصواب. وذلك لأن حديث المكاتب الذي أشار أحمد إلىٰ إنكاره بتعجبه منه ومن حديث الترجمة علىٰ نبهان مولىٰ أم سلمة مدار طريقه علىٰ الزهري عنه.

ومنها: طريق سفيان الثوري عند أبي داود والبيهقي وغيرهما.

لكن خالف قبيصة بن عقبة فقال: عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن عن مكاتب مولىٰ أم سلمة يقال له: نبهان... فذكر الحديث.

أخرجه الطبراني (٢٣/ ٣٠٢/ ٦٧٧). فأسقط الزهري وجعل محله محمدًا هذا. قال البيهقي (١٥/ ٣٢٧): «وذكر محمد بن يحيىٰ الذهلي أن محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة روىٰ عن الزهري قال: كان لأم سلمة مكاتب يقال له: نبهان. ورواه محمد بن يوسف عن سفيان عنه. فعاد الحديث إلىٰ رواية الزهري».

قلت: ومما لا شك فيه أن ما رواه الجماعة مع محمد بن يوسف هذا - وهو الفريابي- أولىٰ بالقبول من رواية قبيصة، وبخاصة أنه قد تكلم في روايته عن سفيان؛ فقال ابن معين: «قبيصة؛ ثقة في كل شيء إلا في سفيان؛ فإنه سمع منه وهو صغير». وقال أحمد نحوه. انظر «التهذيب». ولذلك قال البيهقي: «وحديث نبهان قد ذكر فيه معمر لسماع الزهري من نبهان، إلا أن الشيخين لم يخرجا حديثه في «الصحيح»، وكأنه لم يثبت عدالته عندهما؛ إذ لم يخرج من حد الجهالة برواية عدل عنه، وقد روىٰ غير الزهري عنه إن كان مَحْفُوظًا...».

ثم ذكر رواية قبيصة، وقد عرفناك شذوذها. وذكر عن الشافعي أنه قال: «لم أر من ارتضيت من أهل العلم يثبت هذا الحديث».

إذا عرفت ما تقدم يتبين لك خطأ قول الذهبي في ترجمة نبهان هذا من «الكاشف»: «ثقة»!! ولعل الأصل!: «وثق»؛ كما هي عادته في من تفرد بتوثيقه ابن حبان، ولم يكن روىٰ عنه جمع من «الثقات»، ثم انحرف ذلك علىٰ النَّاسِخ أو الطابع إلىٰ: «ثقة»؛ لأنه مخالف لإيراده إياه في «الضعفاء» وإقراره لتجهيل!

ابن حزم إياه. وقد وافقه علىٰ ذلك ابن عبد البر، وَسَبَقَهُمَا البيهقي كما تقدم، وتبعهم الحافظ في «التقريب»؛ فقال فيه: «مقبول»؛ أي: إذا توبع، وإلا؛ فهو لين الحديث؛ كما نص عليه في مقدمة «التقريب». وقال في «التلخيص» (٣/ ١٤٨): «وثق»؛ أي: لا يوثق به.

إذا تبين لك ما ذكرنا من التحقيق؛ فلا يهمنك تصحيح من صحح الحديث؛ فإنه إما لتساهل عرف به كالترمذي وابن حبان، وإما لشبهة تعلق بها؛ كقول الحافظ في «الفتح» (٩/ ٣٣٧): «وإسناده قوي، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان، وليست بعلة قادحة؛ فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة، ولم يجرحه أحد؛ لا ترد روايته...» إلخ.

* * *

الشيخ العلامة المحدث/ عبد القادر حبيب الله السندي رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٩٠٣) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٩٥٨): «أفعمياوان أنتما؟! ألستما تبصرانه؟!».

منكر.

أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي في «الكبرىٰ» (٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥ - المصورة)، وأحمد وغيرهم؛ كأبي يعلىٰ في «مسنده» (٦٩٢٢)، ومن طريقه ابن حبان (١٩٦٨)، ومن طريق غيره -أيضًا- (١٤٥٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ٣٠٢/ ٦٧٨ و٤٠٠/ ٩٥٦)، وابن سعد في «الطبقات» (٨/ ١٧٥ - ١٧٦) كلهم من طريق نبهان عن أم سلمة قالت: كنت أنا وميمونة عند النبي ﷺ، فجاء ابن أم مكتوم يستأذن -وذلك بعد أن ضرب الحجاب- فقال: «قوما». فقلنا: إنه

(١) أبو محمد عبد القادر بن حبيب الله بن كورو عبد القادر بن حبيب الله بن كورو بن سجن بن سبر السندي، ولد سنة (١٣٥٥هـ)، وتوفي في ذي الحجة سنة (١٤١٨ هـ). له مؤلفات، منها: «الأجوبة المكية علىٰ الأسئلة الباكستانية»، «إزالة الشبهة عن حديث الغربة أو التربة»، «إذا لم تستحي فاصنع ما شئت!»، «التصوف في ميزان البحث والتحقيق»، «الحجاب في الكتاب والسنة»، «رفع الجنة أمام جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة» رد علىٰ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، «تكحيل العينين» رد علىٰ الحلبي لتحسينه حديث أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في كشف الوجه.

مكفوف لا يبصرنا. فقال:... فذكره. وقال النسائي: «ما نعلم أحدًا روىٰ عن نبهان غير الزهري». وأقره المزي في «التهذيب».

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة نبهان هذا، كما كنت بينته في «الإرواء» (١٧٦٩، ١٨٠٦) بزيادة في تخريج الحديث في الموضع الثاني، وإنما أعدت تخريجه هنا لأمرين.

الأول: أن بعض ذوي الأهواء والمتشددين في موضوع وجه المرأة وكفيها، القائلين بأن ذلك منها عورة، احتجوا بهذا الحديث؛ مغترين بتصحيح من صححه؛ كالترمذي وغيره من المتقدمين، وكالحافظ العسقلاني من المتأخرين! فأقول:

كانت حجتي -ولا تزال- في تضعيف هذا الحديث جهالة نبهان هذا؛ كما صرح بها ابن حزم، وأقره الذهبي في «الضعفاء».

ثم رأيت فائدة هامة في كتاب «شرح منتهىٰ الإرادات» للشيخ منصور بن يونس البهوتي، فأحببت أن أسجلها هنا؛ لعزتها:

قال -رحمه الله تعالىٰ- (٣/ ٦) بعد أن ذكر الحديث برواية أبي داود: «وقال أحمد: نبهان روىٰ حديثين عجيبين: هذا الحديث. والآخر: «إذا كان لإحداكن مكاتب؛ فلتحتجب منه». كأنه أشار إلىٰ ضعف حديثه؛ إذ لم يرو إلا هذين الحديثين المخالفين للأصول. وقال ابن عبد البر: نبهان مجهول، لا يعرف إلا برواية الزهري عنه هذا الحديث، وحديث فاطمة صحيح؛ فالحجة به لازمة...».

قلت: وهذه الفائدة قد ذكرها الشيخ البهوتي في كتابه الآخر: «منار السبيل» (٢/ ١٤٠) الذي خرجت أحاديثه في كتابي «إرواء الغليل»، وقد فاتني ذكرها في التخريج؛ لأن الذي نسخ الأحاديث منه لم يذكرها مع الحديث. ولكل أجل كتاب.

فإن قيل: كيف قال ابن عبد البر: «لا يعرف إلا برواية الزهري عنه»؛ وقد ذكر الحافظ له راويًا آخر عنه، وهو محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة؟

قلت: نعم؛ هو تابع في ذلك لابن أبي حاتم؛ خِلَافًا للبخاري في «التاريخ» (٤/ ٢/ ١٣٥)؛ فإنه لم يذكر غير الزهري، وتبعه ابن حبان في «ثقاته» (٥/ ٥٨٦)، وهذا هو الصواب. وذلك لأن حديث المكاتب الذي أشار أحمد إلىٰ إنكاره بتعجبه منه ومن حديث الترجمة علىٰ نبهان مولىٰ أم سلمة مدار طريقه علىٰ الزهري عنه.

ومنها: طريق سفيان الثوري عند أبي داود والبيهقي وغيرهما.

لكن خالف قبيصة بن عقبة فقال: عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن عن مكاتب مولىٰ أم سلمة يقال له: نبهان... فذكر الحديث.

أخرجه الطبراني (٢٣/ ٣٠٢/ ٦٧٧). فأسقط الزهري وجعل محله محمدًا هذا. قال البيهقي (١٥/ ٣٢٧): «وذكر محمد بن يحيىٰ الذهلي أن محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة روىٰ عن الزهري قال: كان لأم سلمة مكاتب يقال له: نبهان. ورواه محمد بن يوسف عن سفيان عنه. فعاد الحديث

إلىٰ رواية الزهري».

قلت: ومما لا شك فيه أن ما رواه الجماعة مع محمد بن يوسف هذا - وهو الفريابي- أولىٰ بالقبول من رواية قبيصة، وبخاصة أنه قد تكلم في روايته عن سفيان؛ فقال ابن معين: «قبيصة؛ ثقة في كل شيء إلا في سفيان؛ فإنه سمع منه وهو صغير». وقال أحمد نحوه. انظر «التهذيب». ولذلك قال البيهقي: «وحديث نبهان قد ذكر فيه معمر لسماع الزهري من نبهان، إلا أن الشيخين لم يخرجا حديثه في «الصحيح»، وكأنه لم يثبت عدالته عندهما؛ إذ لم يخرج من حد الجهالة برواية عدل عنه، وقد روىٰ غير الزهري عنه إن كان مَحْفُوظًا...».

ثم ذكر رواية قبيصة، وقد عرفناك شذوذها. وذكر عن الشافعي أنه قال: «لم أر من ارتضيت من أهل العلم يثبت هذا الحديث».

إذا عرفت ما تقدم يتبين لك خطأ قول الذهبي في ترجمة نبهان هذا من «الكاشف»: «ثقة»!! ولعل الأصل!: «وثق»؛ كما هي عادته فيمن تفرد بتوثيقه ابن حبان، ولم يكن روىٰ عنه جمع من «الثقات»، ثم انحرف ذلك علىٰ النَّاسِخ أو الطابع إلىٰ: «ثقة»؛ لأنه مخالف لإيراده إياه في «الضعفاء» وإقراره لتجهيل ابن حزم إياه. وقد وافقه علىٰ ذلك ابن عبد البر، وَسَبَقَهُمَا البيهقي كما تقدم، وتبعهم الحافظ في «التقريب»؛ فقال فيه: «مقبول»؛ أي: إذا توبع، وإلا؛ فهو لين الحديث؛ كما نص عليه في مقدمة «التقريب». وقال في «التلخيص» (٣/ ١٤٨): «وثق»؛ أي: لا يوثق به.

إذا تبين لك ما ذكرنا من التحقيق؛ فلا يهمنك تصحيح من صحح الحديث؛ فإنه إما لتساهل عرف به كالترمذي وابن حبان، وإما لشبهة تعلق بها؛ كقول الحافظ في «الفتح» (٩/ ٣٣٧): «وإسناده قوي، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان، وليست بعلة قادحة؛ فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة، ولم يجرحه أحد؛ لا ترد روايته».

كذا قال! وليس يخفىٰ علىٰ البصير أن وصف الزهري لنبهان بما ذكر ليس له علاقة بالتوثيق بوجه من الوجوه مُطْلَقًا، وهل هو إلا كما لو قال: «عبد فلان»، أو «أخو فلان»؛ بل و«ابن فلان» ونحو ذلك من الأوصاف التي لا تسمن ولا تغني من جوع في التعديل والتوثيق! وكل من له معرفة بهذا العلم وتتبع لتراجم الرواة يجد أمثلة كثيرة من هذا النوع؛ مثل أبي الأحوص مولىٰ بني كعب، وأبي عثمان ابن سنة الخزاعي الكعبي؛ فقد روىٰ عنهما الزهري، ومع ذلك لم يوثقهما الحافظ؛ بل قال فيهما كما قال في نبهان: «مقبول»؛ أي: غير مقبول إلا إذا توبع! هذا هو مراده كما تقدم.

وما أحسن ما قال ابن القطان في أبي الأحوص هذا في «الوهم والإيهام» (٢/ ١٨٣/ ٢): «لا يعرف له حال، ولا قضىٰ له بالثقة قول الزهري: سمعت أبا الأحوص يحدث في مجلس سعيد بن المسيب». وأقره الذهبي في «الميزان».

قلت: وفي قول ابن القطان رد مباشر علىٰ تقوية الحافظ لحديث نبهان بكلامه السابق، وإن كان ابن القطان متقدمًا عليه في الزمن، ولكنه حافظ ماهر

نقاد، فإذا كان الزهري إذا حَدَّثَ عن أبي الأحوص وقد سمعه يحدث في مجلس ابن المسيب؛ لا يلزم منه أن أبا الأحوص ثقة؛ فمن باب أولىٰ أنه لا يلزم من وصف الزهري لنبهان بأنه مكاتب أم سلمة أنه ثقة، كما هو ظاهر لا يخفىٰ علىٰ أهل النهىٰ.

ومما سبق تعلم خطأ تجويد إسناد الحديث من المعلق علىٰ «مسند أبي يعلىٰ»، ثم في تعليقه علىٰ «موارد الظَّمْآن» (٦/ ٢٥٨ - ٢٦١)، وكأنه كان مُتَأَثِّرًا بتقوية الحافظ لإسناده غير مفكر فيما تقتضيه الصناعة الحديثية، وكذلك فعل جمهور ممن ذهب إلىٰ القول بأن وجه المرأة عورة؛ **كالشيخ التويجري وغيره من المقلدين حَدِيثًا وَفِقْهًا! ولعلهم ظنوا لما رأوا تصحيح من صححه ممن سبقت الإشارة إليه أنه لا خلاف في ذلك، وذلك لضيق عطنهم، وعدم درايتهم بأقوال المضعفين، وعلىٰ رأسهم الإمام أحمد، ثم البيهقي وابن عبد البر!**

ولعل بعضهم عرف ذلك ثم تجاهله لغاية في نفسه، ومنهم -مع الأسف- الشيخ عبد القادر السندي في «رسالة الحجاب» (ص٤٩/ الطبعة الخامسة)؛ فقد صرح بأن إسناده صحيح، ونقل كلام الحافظ في تقوية إسناده، وكلامه في «تهذيب التهذيب»، وكذا كلام المزي في «تهذيبه»، وليس فيها أكثر مما سبق بيانه: أنه روىٰ عن نبهان محمد بن عبد الرحمن أَيْضًا، وأنه وثقه ابن حبان، وعزا إلىٰ المزي -بناء علىٰ ذكره هذا الحديث وحديث المكاتب في ترجمة نبهان وتصحيح الترمذي لهما- أنه ثقة يحتج بحديثه! وفيه تحميل لصنيع

المزي ما لا يريده؛ فإن كتابه خاص بذكر ما قيل في المترجم من توثيق أو تجريح، وليس أنه يذكر فيه ما يتبناه هو لنفسه، ألا ترىٰ أن الحافظ كما حكىٰ توثيق ابن حبان في «التَّهْذِيب» لم يتبنه في «التقريب» فلم يوثقه فيه؛ بل ليَّنه كما تقدم بيانه، والسبب هو ما ذكرته!

هذا؛ وإنما نَسبتُ المذكور إلىٰ تجاهل علة الحديث لأمرين اثنين: ذكرت آنِفًا أحدهما. والآخر: أنه عزا الحديث للبيهقي بالجزء والصفحة (٧/ ٩١ - ٩٢)، وهناك لابد أنه رأىٰ تعقب ابن التركماني للبيهقي بقوله: «قلت: في سنده نبهان، سكت عنه البيهقي هنا، وقال في (أبواب المكاتب): «صاحبا (الصحيح) لم يخرجا عنه، وكأنه لم يثبت عدالته عندهما...) إلىٰ آخر كلامه المتقدم منا.

وإذ الأمر كذلك؛ فلابد أنه رجع إلىٰ الأبواب المشار إليها، ووقف علىٰ من ينبهه إن كان غَافِلًا علىٰ كون نبهان لم يصح أنه روىٰ عنه غير الزهري، وأنه لذلك مجهول عند البيهقي، فكان عليه أن يبينه ولا يكتمه، وأن يجيب عنه إن كان لديه جواب!

وقد وقفت له علىٰ تدليس آخر أرجو أن لا يكون بقصد منه، وهو أنه لما نقل عن المزي الحديثين اللذين أحدهما هذا، والآخر حديث المكاتب؛ قال - عن المزي طَبْعًا-: «وأخرجه النسائي من وجوه أخرىٰ». انتهىٰ كلام الإمام المزي.

وكل من قرأ هذا التخريج لا يفهم منه إلا أن له طُرُقًا أخرىٰ عن غير نبهان

يتقوىٰ بها! والواقع يشهد أنه ليس كذلك، ولا هو قَصْد النسائي ولا المزي؛ فإن تمام كلام النسائي عنده: «وأخرجه النسائي من وجوه أخر عن الزهري».

فإذن؛ هذه الوجوه مدارها علىٰ الزهري عن نبهان، فلا تعطي للحديث قوة؛ خِلَافًا لما رمىٰ إليه بحذفه زيادة: «عن الزهري»!

وكنت أود أن يكون حذفه إياها إنما وقع منه سَهْوًا، ولكني رَأَيْته قد أعادها مرة أخرىٰ في الصفحة ذاتها! والله المستعان.

ثم إنني لا أستبعد منه -وهذا بعض ما فعل- أو من غيره من المقلدين أن يكونوا قد وقفوا علىٰ قول الحافظ في مكان آخر من «الفتح» (١/ ٥٥٠) عقب الحديث: «وهو حديث مختلف في صحته». انتهىٰ.

❋ ❋ ❋

الكاتب/ محمد أديب كلكل -عفا الله عنه-(١)

ذكره الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٩٠٧) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٩٥٨): «أفعمياوان أنتما؟! ألستما تبصرانه؟!».

منكر. أخرجه أبو داود، والترمذي، والنسائي في «الكبرىٰ» (٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥ - المصورة)، وأحمد وغيرهم؛ كأبي يعلىٰ في «مسنده» (٦٩٢٢)، ومن طريقه ابن حبان (١٩٦٨)، ومن طريق غيره -أيضًا- (١٤٥٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ٣٠٢/ ٦٧٨ و٤٠٠/ ٩٥٦)، وابن سعد في «الطبقات» (٨/ ١٧٥ - ١٧٦) كلهم من طريق نبهان عن أم سلمة قالت: كنت أنا وميمونة عند النبي ﷺ، فجاء ابن أم مكتوم يستأذن -وذلك بعد أن ضرب الحجاب- فقال: «قوما». فقلنا: إنه مكفوف لا يبصرنا. فقال:... فذكره. وقال النسائي: «ما نعلم أحدًا روىٰ عن نبهان غير الزهري». وأقره المزي في «التهذيب».

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة نبهان هذا، كما كنت بينته في «الإرواء»

(١) محمد أديب كلكل، ولد سنة (١٩٣٤م)، بحي الشرقية بمدينة حماة، وحفظ القرآن في عمر صغير، وأتم دراسته الابتدائية في المدرسة المحمدية الشرعية، وحين بلغ من العمر ٢٠ عامًا، بدأ يدرس الطلاب العلوم الشرعية واللغوية، في المساجد والمدارس الشرعية، له مؤلفات، منها: «تنبيه الفكر إلىٰ حقيقة الذكر»، و«الفقه المبسط»، و«صون الإيمان من عثرات اللسان»، و«الأنيس في الوحدة». توفي (١٤٣٧هـ) = (٢٠١٦م).

(١٨٠٦،١٧٦٩) بزيادة في تخريج الحديث في الموضع الثاني، وإنما أعدت تخريجه هنا لأمرين:

الأول: أن بعض ذوي الأهواء والمتشددين في موضوع وجه المرأة وكفيها، القائلين بأن ذلك منها عورة، احتجوا بهذا الحديث؛ مغترين بتصحيح من صححه؛ كالترمذي وغيره من المتقدمين، وكالحافظ العسقلاني من المتأخرين! فأقول:

كانت حجتي -ولا تزال- في تضعيف هذا الحديث جهالة نبهان هذا؛ كما صرح بها ابن حزم، وأقره الذهبي في «الضعفاء».

ثم رأيت فائدة هامة في كتاب «شرح منتهىٰ الإرادات» للشيخ منصور بن يونس البهوتي، فأحببت أن أسجلها هنا؛ لعزتها:

قال -رحمه الله تعالىٰ- (٣/ ٦) بعد أن ذكر الحديث برواية أبي داود:
«وقال أحمد: نبهان روىٰ حديثين عجيبين: هذا الحديث. والآخر: «إذا كان لإحداكن مكاتب؛ فلتحتجب منه». كأنه أشار إلىٰ ضعف حديثه؛ إذ لم يرو إلا هذين الحديثين المخالفين للأصول. وقال ابن عبد البر: نبهان مجهول، لا يعرف إلا برواية الزهري عنه هذا الحديث، وحديث فاطمة صحيح؛ فالحجة به لازمة...».

قلت: وهذه الفائدة قد ذكرها الشيخ البهوتي في كتابه الآخر: «منار السبيل» (٢/ ١٤٠) الذي خرجت أحاديثه في كتابي «إرواء الغليل»، وقد فاتني ذكرها في

التخريج؛ لأن الذي نسخ الأحاديث منه لم يذكرها مع الحديث. ولكل أجل كتاب.

فإن قيل: كيف قال ابن عبد البر: «لا يعرف إلا برواية الزهري عنه»؛ وقد ذكر الحافظ له راويًا آخر عنه، وهو محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة؟

قلت: نعم؛ هو تابع في ذلك لابن أبي حاتم؛ خِلَافًا للبخاري في «التاريخ» (٤/ ٢/ ١٣٥)؛ فإنه لم يذكر غير الزهري، وتبعه ابن حبان في «ثقاته» (٥/ ٥٨٦)، وهذا هو الصواب. وذلك لأن حديث المكاتب الذي أشار أحمد إلىٰ إنكاره بتعجبه منه ومن حديث الترجمة علىٰ نبهان مولىٰ أم سلمة مدار طريقه علىٰ الزهري عنه.

ومنها: طريق سفيان الثوري عند أبي داود والبيهقي وغيرهما.

لكن خالف قبيصة بن عقبة فقال: عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن عن مكاتب مولىٰ أم سلمة يقال له: نبهان... فذكر الحديث.

أخرجه الطبراني (٢٣/ ٢ ٥ ٣/ ٦٧٧). فأسقط الزهري وجعل محله محمدًا هذا. قال البيهقي (١٥/ ٣٢٧): «وذكر محمد بن يحيىٰ الذهلي أن محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة روىٰ عن الزهري قال: كان لأم سلمة مكاتب يقال له: نبهان. ورواه محمد بن يوسف عن سفيان عنه. فعاد الحديث إلىٰ رواية الزهري».

قلت: ومما لا شك فيه أن ما رواه الجماعة مع محمد بن يوسف هذا - وهو الفريابي- أولىٰ بالقبول من رواية قبيصة، وبخاصة أنه قد تكلم في روايته عن سفيان؛ فقال ابن معين: «قبيصة؛ ثقة في كل شيء إلا في سفيان؛ فإنه سمع منه وهو صغير». وقال أحمد نحوه. انظر «التهذيب». ولذلك قال البيهقي: «وحديث نبهان قد ذكر فيه معمر لسماع الزهري من نبهان، إلا أن الشيخين لم يخرجا حديثه في «الصحيح»، وكأنه لم يثبت عدالته عندهما؛ إذ لم يخرج من حد الجهالة برواية عدل عنه، وقد روىٰ غير الزهري عنه إن كان مَحْفُوظًا...».

ثم ذكر رواية قبيصة، وقد عرفناك شذوذها. وذكر عن الشافعي أنه قال: «لم أر من ارتضيت من أهل العلم يثبت هذا الحديث».

إذا عرفت ما تقدم يتبين لك خطأ قول الذهبي في ترجمة نبهان هذا من «الكاشف»: «ثقة»!! ولعل الأصل!: «وثق»؛ كما هي عادته فيمن تفرد بتوثيقه ابن حبان، ولم يكن روىٰ عنه جمع من «الثقات»، ثم انحرف ذلك علىٰ النَّاسِخ أو الطابع إلىٰ: «ثقة»؛ لأنه مخالف لإيراده إياه في «الضعفاء» وإقراره لتجهيل ابن حزم إياه. وقد وافقه علىٰ ذلك ابن عبد البر، وَسَبَقَهُمَا البيهقي كما تقدم، وتبعهم الحافظ في «التقريب»؛ فقال فيه: «مقبول»؛ أي: إذا توبع، وإلا؛ فهو لين الحديث؛ كما نص عليه في مقدمة «التقريب». وقال في «التلخيص» (٣/ ١٤٨): «وثق»؛ أي: لا يوثق به.

إذا تبين لك ما ذكرنا من التحقيق؛ فلا يهمنك تصحيح من صحح

الحديث؛ فإنه إما لتساهل عرف به كالترمذي وابن حبان، وإما لشبهة تعلق بها؛ كقول الحافظ في «الفتح» (٩/ ٣٣٧): «وإسناده قوي، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان، وليست بعلة قادحة؛ فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة، ولم يجرحه أحد؛ لا ترد روايته».

كذا قال! وليس يخفىٰ علىٰ البصير أن وصف الزهري لنبهان بما ذكر ليس له علاقة بالتوثيق بوجه من الوجوه مُطْلَقًا، وهل هو إلا كما لو قال: «عبد فلان»، أو «أخو فلان»؛ بل و«ابن فلان» ونحو ذلك من الأوصاف التي لا تسمن ولا تغني من جوع في التعديل والتوثيق! وكل من له معرفة بهذا العلم وتتبع لتراجم الرواة يجد أمثلة كثيرة من هذا النوع؛ مثل أبي الأحوص مولىٰ بني كعب، وأبي عثمان ابن سنة الخزاعي الكعبي؛ فقد روىٰ عنهما الزهري، ومع ذلك لم يوثقهما الحافظ؛ بل قال فيهما كما قال في نبهان: «مقبول»؛ أي: غير مقبول إلا إذا توبع! هذا هو مراده كما تقدم.

وما أحسن ما قال ابن القطان في أبي الأحوص هذا في «الوهم والإيهام» (٢/ ١٨٣/ ٢): «لا يعرف له حال، ولا قضىٰ له بالثقة قول الزهري: سمعت أبا الأحوص يحدث في مجلس سعيد بن المسيب». وأقره الذهبي في «الميزان».

قلت: وفي قول ابن القطان رد مباشر علىٰ تقوية الحافظ لحديث نبهان بكلامه السابق، وإن كان ابن القطان متقدمًا عليه في الزمن، ولكنه حافظ ماهر نقاد، فإذا كان الزهري إذا حَدَّثَ عن أبي الأحوص وقد سمعه يحدث في مجلس

ابن المسيب؛ لا يلزم منه أن أبا الأحوص ثقة؛ فمن باب أولىٰ أنه لا يلزم من وصف الزهري لنبهان بأنه مكاتب أم سلمة أنه ثقة، كما هو ظاهر لا يخفىٰ علىٰ أهل النهىٰ.

ومما سبق؛ تعلم خطأ تجويد إسناد الحديث من المعلق علىٰ «مسند أبي يعلىٰ»، ثم في تعليقه علىٰ «موارد الظَّمْآن» (٦/ ٢٥٨ - ٢٦١)، وكأنه كان مُتَأَثِّرًا بتقوية الحافظ لإسناده غير مفكر فيما تقتضيه الصناعة الحديثية، وكذلك فعل جمهور ممن ذهب إلىٰ القول بأن وجه المرأة عورة؛ كالشيخ التويجري وغيره من المقلدين حَدِيثًا وَفِقْهًا! ولعلهم ظنوا لما رأوا تصحيح من صححه ممن سبقت الإشارة إليه أنه لا خلاف في ذلك، وذلك لضيق عطنهم، وعدم درايتهم بأقوال المضعفين، وعلىٰ رأسهم الإمام أحمد، ثم البيهقي وابن عبد البر!

ولعل بعضهم عرف ذلك ثم تجاهله لغاية في نفسه، ومنهم -مع الأسف- الشيخ عبد القادر السندي في «رسالة الحجاب» (ص٤٩/ الطبعة الخامسة)؛ فقد صرح بأن إسناده صحيح، ونقل كلام الحافظ في تقوية إسناده، وكلامه في «تهذيب التهذيب»، وكذا كلام المزي في «تهذيبه»، وليس فيها أكثر مما سبق بيانه: أنه روىٰ عن نبهان محمد بن عبد الرحمن أَيْضًا، وأنه وثقه ابن حبان، وعزا إلىٰ المزي -بناء علىٰ ذكره هذا الحديث وحديث المكاتب في ترجمة نبهان وتصحيح الترمذي لهما- أنه ثقة يحتج بحديثه! وفيه تحميل لصنيع المزي ما لا يريده؛ فإن كتابه خاص بذكر ما قيل في المترجم من توثيق أو

تجريح، وليس أنه يذكر فيه ما يتبناه هو لنفسه، ألا ترىٰ أن الحافظ كما حكىٰ توثيق ابن حبان في «التَّهْذِيب» لم يتبنه في «التقريب» فلم يوثقه فيه؛ بل لينه كما تقدم بيانه، والسبب هو ما ذكرته!

هذا؛ وإنما نسبت المذكور إلىٰ تجاهل علة الحديث لأمرين اثنين: ذكرت آنِفًا أحدهما. والآخر: أنه عزا الحديث للبيهقي بالجزء والصفحة (٧/ ٩١ - ٩٢)، وهناك لابد أنه رأىٰ تعقب ابن التركماني للبيهقي بقوله: «قلت: في سنده نبهان، سكت عنه البيهقي هنا، وقال في (أبواب المكاتب): «صاحبا (الصحيح) لم يخرجا عنه، وكأنه لم يثبت عدالته عندهما....) إلىٰ آخر كلامه المتقدم منا.

وإذ الأمر كذلك؛ فلابد أنه رجع إلىٰ الأبواب المشار إليها.

تنبيه: لقد أورد الحديثَ مُختِصِرًا «تفسير ابن كثير»: الحلبيان؛ زاعمين أنه حديث صحيح! وكم لهما من مثل هذا التصحيح الذي لا يشهد له علم الحديث ولا فقهه! وإن كان لهما هنا عذر وإنما هو التقليد، ومعلوم أنه لا يقلد إلا جاهل! ولكن لا يسعه إلا ذلك!

ومثلهما ذاك الحائر المتفقه المسمىٰ محمد أديب كلكل في كتابه: **«فقه النظر في الإسلام»! فقد زاد عليهما أنه قال عقب الحديث (ص١٣٢)**: «وهذه القصة تؤيدها رواية أخرىٰ في «الموطأ» للإمام مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أن رَجُلًا أعمىٰ دخل علىٰ عَائِشَة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، فاحتجبت منه. فقيل لها: لماذا تحتجبين منه وهو لا ينظر إليك؟ قالت: لكني أنظر إليه»!

قلت: **وهذا كذب على «موطأ الإمام مالك** رَحِمَهُ اللَّهُ**»؛ فإنه ليس فيه يَقِينًا؛ فقد قلبته -للتأكد- صفحة صفحة**، ودققت فيه حَدِيثًا حَدِيثًا، وَأَثَرًا أَثَرًا، فلم أجد لَهُ أَثَرًا! بل ولا أظن أن له أَصْلًا في شيء من دواوين السنة التي تروي الأحاديث والآثار بالأسانيد، ويمكن أن يكون المؤلف نقلها من بعض كتب المتأخرين التي تَرْوِي من الروايات ما لا سنام لها ولا خطام! والله المستعان.

❊ ❊ ❊

الأستاذ/عز الدين التنوخي -رحمه الله تعالى-(١)

الشيخ عبد الله بن حميد السالمي العماني -رحمه الله تعالى-(٢)

الشيخ أحمد بن حمد الخليلي المفتي العام للسلطنة(٣)

---

(١) التَّنُوخي (١٣٠٧ - ١٣٨٦ هـ = ١٨٨٩ - ١٩٦٦ م): عز الدين بن أمين شيخ السروجية الدمشقي، المسمىٰ عز الدين علم الدين التنوخي: عالم بالأدب، له نظم، من أعضاء المجمع العلمي العربيّ. مولده ووفاته في دمشق. أوفده بعض محبي العلم إلىٰ فرنسة لدرس الزراعة (١٩١٠) وعاد (في أوائل ١٩١٣) فعين بمركز زراعة بيروت. وعاد إلىٰ دمشق (في نهاية ٣١) فانتخب أمينًا لسر المجمع العلمي، وعين مديرًا لمعارف السويداء ثم مفتشًا للمعارف بدمشق ومدرسًا للعربية في الجامعة ومن الأعضاء المراسلين للمجمع العلمي العراقي، وانتخب نائبًا لرئيس المجمع بدمشق (١٩٦٤) فانقطع للعمل فيه، وحقق من نفائس التراث مجموعة، منها «المنتقىٰ من أخبار الأصمعي - ط» و«تكملة إصلاح ما تغلط به العامة - ط» و«بحر العوَّام في ما أصاب به العوام - ط» و«الإبدال - ط» و«المثنىٰ - ط» و«الإتباع - ط». انظر: «الأعلام» (٤/ ٢٢٩).

(٢) السَّالِمي (٠٠٠ - ١٣٣٢ هـ = ٠٠٠ - ١٩١٤ م): عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي، أبو محمد: مؤرخ فقيه، من أعيان الإباضية. انتهت إليه رياسة العلم عندهم في عصره. مولده ووفاته في عمان. وكان ضريرًا. من تصانيفه «جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام - ط» أرجوزة، و«تحفة الأعيان في تاريخ عمان - ط» جزآن، و«حاشية الجامع الصحيح للربيع ابن حبيب الفراهيدي - ط» الأول والثاني منه، وهو في أربعة أجزاء، و«طلعة الشمس - خ» ألفية في أصول الفقه، و«شرح طلعة الشمس - ط» جزان و«بهجة الأنوار - ط». انظر: «الأعلام» (٤/ ٨٤)، و«معجم المؤلفين» (٦/ ٥١).

(٣) أحمد بن حمد بن سليمان الخليلي، مفتي عام سلطنة عمان، من مواليد زنجبار في ٢٧ =

العلامة خَير الدين الزِّرِكْلي -رحمه الله تعالى-(١)

ذكرهم الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٩٢١) عند تعليقه علىٰ حديث رقم (٥٩٦٢): «إذا خطب إليكم كفؤ فلا تردوه، فنعوذ بالله من بوار البنات».

موضوع. أخرجه المسمىٰ بـ(الربيع بن حبيب الأزدي البصري) في الكتاب المنسوب إليه تحت اسم: «الجامع الصحيح» من كتب الإباضية (ص١٣٨/ ٥١٣): أبو عبيدة عن جابر قال: قال رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:... فذكره.

قلت: وهذا مع إرساله لا يصح؛ فيه علتان:

الأولىٰ: أن الربيع هذا نكرة؛ لا يعرف في شيء من كتب تراجم علمائنا، حتىٰ الإباضيون لم يستطيعوا أن يذكروا لنا شَيْئًا من تاريخ حياته؛ سوىٰ أنهم تكلفوا جِدًّا في ذكر شيوخه ومن روىٰ عنه اعْتِمَادًا منهم علىٰ مصادرهم الخاصة بهم والمتأخرة جِدًّا عن عصر الربيع هذا، ولم يعزوا ترجمته إلىٰ كتاب من كتب

= يوليو١٩٤٢م. من مؤلفاته: «جواهر التفسير»، «إعادة صياغة الأمة»، «الحق الدامغ»، «الإيلاء»، «الاستبداد مظاهره ومواجهته»، «المحكم والمتشابه»، «العقل بين جماح الطبع وترويض الشرع» وغيرها.

(١) قال عن نفسه في آخر كتابه «الأعلام»: «خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزِّرِكلي (بكسر الزاي والراء) الدمشقي. ولدت ليلة ٩ ذي الحجة ١٣١٠ (٢٥ يونية ١٨٩٣) في بيروت، ونشأت بدمشق، فتعلمت في إحدىٰ مدارسها الأهلية. وأخذت عن علمائها، علىٰ الطريقة القديمة». توفىٰ سنة (١٣٩٦هـ) في القاهرة. انظر: «الأعلام» (٨/ ٢٦٧- ٢٧٠).

التراجم والتاريخ المعروفة!

وأما قول الأستاذ عز الدين التنوخي رحمه الله في تقدمته للكتاب (ص د) أنه من ثقات التابعين؛ فأظن أنه صدر منه مجاملة لشارحه الشيخ عبد الله بن حميد السالمي الْعُمَانِي الإباضي! وإلا؛ فهذا التوثيق لم ينقله عن أحد من أهل العلم، حتىٰ ولا من أحد من الإباضيين صراحة، وإن كان الشارح المذكور قد قال في مقدمة شرحه ما يتضمن ذَلِكَ، وهو قوله: «أما بعد، فإن الجامع الصحيح، مسند الإمام الكامل والهمام الفاضل الشهير بين الأواخر والأوائل (!) الربيع بن حبيب... من أصحِّ كتب الحديث سَنَدًا وأعلاها مُسْتَنَدًا... لشهرة رجاله بالفقه الواسع، والعلم النافع... والعدل والأمانة والضبط والصيانة»!!

وقال في التنبيه الأول المطبوع في أول الكتاب: «المسند الصحيح» (!): «هذا حكم المتصل من أخباره. وأما المنقطع بإرسال أو بلاغ فإنه في حكم الصحيح لتثبت راويه، ولأنه قد ثبت وصله من طرق أخر (!) لها حكم الصحة. فجميع ما تضمنه الكتاب صحيح بِاتِّفَاق أهل الدعوة (يعني: الإباضية)، وهو أصح كتاب من بعد القرآن العزيز، ويليه في الرتبة الصحاح من كتب الحديث!!!».

كذا قال! وهو يدل علىٰ تَعَصُّب بالغ وادعاء باطل، لا يخفىٰ بطلان كلامه في (المنقطع) علىٰ أحد عرف شيئًا من علم المصطلح.

وأما قوله: «ولأنه قد ثبت وصله من طرق أخر لها حكم الصحة»؛ فكذب مُزْدَوج مخالف للواقع، كما سيأتيك من كلام الشارح نفسه ما يدل علىٰ ذلك.

وإن مما يبطل كلامه: أن أكثر أحاديث الكتاب هي من رواية الربيع عن شيخه أبي عبيدة -واسمه مسلم بن أبي كريمة التيمي-؛وهو مجهول لا يعرف عند علمائنا؛ فقد أورده الذهبي في «الميزان» قائلًا: «مسلم بن أبي كريمة عن علي مجهول». وأقره الحافظ في «اللسان»، وزاد: «وذكره ابن حبان في «الثقات» قال: إلا أني لا أعتمد عليه. يعني: لأجل التَّشَيُّع»!

كذا قال! ولعله سبق قلم، فالرجل خارجي إباضي كما ترىٰ، وروايته عن علي في هذا «المسند» (١٠٩/ ٤١٢) هكذا: «أبو عبيدة، قال: سئل علي بن أبي طالب: بأي شيء بعثك رسول الله ﷺ...».

هكذا وقع فيه معلقًا: «أبو عبيدة» وهي كنية مسلم بن أبي كريمة، وظاهره الانقطاع، ويؤيده أنه في حديث آخر (١٣٩/ ٥١٨) أدخل بينه وبين علي جَابِرًا، وهو ابن زيد أبو الشعثاء الأزدي الثقة.

والخلاصة: أن أبا عبيدة هذا مع كونه لم تثبت تابعيته، فهو مجهول العين كما تقدم عن الذهبي، وسلفه في ذلك أبو حاتم الرازي في «الجرح والتعديل». وهو العلة الثانية.

ويمكن استخراج علة ثالثة: وهي تفرد «مسند الربيع» هذا بالحديث دون كل كتبنا نحن أهل السنة، حتىٰ المختصة منها بالأحاديث الضَّعِيفَة والموضوعة! مع ما عرفت من جهالة الربيع! وفي اعتقادي أن الإباضية ليس لهم -علىٰ الأقل- إسناد معروف يرويه ثقة حافظ في كتاب متداولة عندهم -علىٰ

الأقل- عن المؤلف، فكيف يعتمد علىٰ مثله لو كانت أسانيد المؤلف فيه صحيحة! وهيهات هيهات؛ فأكثرها تدور علىٰ هذا المجهول (مسلم بن أبي كريمة).

وإن مما يحسن ذكره بهذه المناسبة: أن الإباضية كما حاولوا توثيق المؤلف (الربيع بن حبيب) بالكلام المزخرف، كذلك حاولوا رفع طبقته والعلو بإسناده، فمرة جعلوه تَابِعِيًّا، كما حاول ذلك شارحه السالمي في مقدمته، وصرحوا بذلك حين طبعوا تحت اسمه في «مسنده»: «أحد أفراد النبغاء من آخر قرن البعثة»! ثم عدَّلوا ذلك وصححوه فطبعوا تحت اسم من «شرحه»: «من أئمة المائة الثانية للهجرة»!

ومع الأسف الشديد! فقد شايعهم علىٰ ذلك الأستاذ عز الدين التنوخي؛ فجعله من ثقات التَّابِعِين كما تقدم!

ولست أدري -والله!- كيف يتجرأ هؤلاء علىٰ ما ذكرنا وهم يرون أن الربيع يروي في «المسند» (ص٢١٦ و٢٢٨) عن سفيان بن عيينة وهو قد مات في آخر القرن الثاني سنة (١٩٨)! ويروي (ص٢٢٢) عن بشر المريسي المبتدع الضال المشهور بضلاله، وقد مات في آخر الربع الأول من القرن الثالث سنة (٢١٨)! ومثله: روايته (ص٢١٢): أخبرنا بشر عن إسماعيل ابن علية.. وَإِسْمَاعِيل ابن علية توفي -أيضًا- في آخر القرن الثاني سنة (١٨٣)! فيكون الراوي عنه من القرن الثالث، سواء كان هو المريسي المذكور آنِفًا أو غيره، وقد

وجدت في «الميزان» و«اللسان»: «بشر بن إسماعيل بن علية، عن أبيه. قال أبو حاتم: مجهول».

فكيف يعقل أن يروي من كان تَابِعِيًّا -بل وَتَابع تابعي- أن يروي عمن مات في القرن الثالث، إلا إذا كان طويل العمر علىٰ خلاف المعتاد، وهذا ما لم يذكروه ولو تَلْوِيحًا؛ بل إنهم لم يذكروا له تاريخًا لولادته ولا لوفاته! وذلك مما يدل البصير علىٰ أن الرجل مغمور لا يعرف.

حتىٰ إن العلَّامة الزِّرِكْلي -وهو من أعلم من عرفنا في العصر الحاضر بتراجم الأعلام قديمًا وَحَدِيثًا- لما ترجم للربيع هذا، لم يذكر فيه سوىٰ كليمات أخذها من شرح السالمي المتقدم ذكره لا غير! ووضع ثلاث نقاط مكان تاريخ ولادته ووفاته (... -...)! إشارة منه إلىٰ أنه غير معروف، فكيف مع هذه الجهالة صفةً وَعَيْنًا يقول السالمي في «مسنده»: «إنه أصح كتاب من بعد القرآن الكريم»! ويجعله أصح من «الصحيحين»؛ خِلَافًا لجماهير المسلمين؛ مضاهاةً منه للشيعة الذين يجعلون كتاب كُلَيْنِيهِمْ هو الأصح عندهم؟!!

وكيف يصف السالمي مؤلفه الربيع بما تقدم من الأوصاف التي منها: «... الشهير بين الأواخر والأوائل»، وهو مغمور ليس مَعْرُوفًا لا عند الأوائل ولا الأواخر؟! أليس هذا كَذِبًا وزورًا، ومن الكبائر التي يكفر بها المسلم ويخلد في النار مع المشركين عندهم؟!

وبهذه المناسبة أقول: من غرائب هذا الزمان وعجائبه أن يتجرأ أحد

الإباضيين -وهو الشيخ أحمد بن حمد الخليلي- ويؤلف كِتَابًا سماه بغير اسمه: «الحق الدامغ»! انتصر فيه لمذهبه في إنكارهم رؤية المؤمنين لربهم في الجنة، وقولهم بخلق القرآن، وبخلود أهل الكبائر في النار. وقد سلك فيه طريقة أسلافه من المعتزلة وغيرهم من أهل الأهواء في تأويل أدلة أهل السنة، وجعلها ظنية الدلالة أو الثبوت، فيقول مَثَلًا فيما كان من القرآن وأخرجه عن دَلَالَته الظاهرة علىٰ الأقل: «والدليل إذا اعتراه الاحتمال سقط به الاستدلال»! (ص٥٠)، وغيرها.

وأما ما استدل به هو من الآيات فتأولها؛ لتوافق مذهبه؛ كمثل تأويله لقوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]؛ فإنه تأول قوله: ﴿نَاظِرَةٌ﴾ أي: منتظرة! ومع ذلك فهي عندهم قطعية! وفيما كان من السُّنة والحديث وتبين له أن التأويل غير ناجح فيه استعمل فيها معول الهدم، وهو قوله (ص٦٢): «ومهما يكن فإن هذه الأحاديث آحادية، والآحادي لا تنهض به حجة في الأمور الاعتقادية...»!

شنشنة نعرفها من أخزم، يلهج بذلك أهل الأهواء والبدع في كل زمان، وبخاصة زماننا هذا الذي كثرت فيها الفرق والطوائف!

وكل يدعي وصلًا بليلىٰ وليلىٰ لا تقر لهم بذاكا!

وإن عجبي من هؤلاء لا يكاد ينتهي، يردون الاستدلال بالأحاديث الصحيحة بتلك الحجة الواهية، ومن جهة أخرىٰ هم يستدِلُّون بالأحاديث

الضَّعِيفَة والموضوعة، وما لا أصل له في السنة الصحيحة؛ بل وبالآثار الموقوفة الواهية، وكتاب الخليلي المذكور آنِفًا مشحون بما لا يصح من المرفوع والموقوف، ولِمَ لا وهو يستقي من كتاب إمامه «المسند الصحيح»؟!

ولقد كان اسمه «المسند»، فأضافوا هم من عند أنفسهم: «الصحيح»؛ ليضلوا الناس، وليضاهوا عندهم أهل السنة في كتابهم: «المسند الصحيح» للإمام البخاري! وشتان ما بينهما، ويكفي المنصف أن يعلم أن أكثر أحاديث صحيحهم تدور علىٰ مسلم بن أبي كريمة المجهول، والأسانيد الأخرىٰ -مع أن أكثرها مراسيل أو معاضيل- ففيها كثير ممن عرفوا بالضعف الشديد؛ مِثْل: أبان بن أبي عياش (ص٢١٧، ٢١٨)، وزيد بن عوف العامري البصري، ومحمد بن يعلىٰ (ص٢١٥، ٢٢٠، ٢٤٢)، وجويبر (٢١٥،٢٢٠، ٢٢٦، ٢٤٢)، وإسماعيل بن يحيىٰ (ص٢١٩)، وعبد الغفار الواسطي (ص٢١٩) أَيْضًا، وأبو بكر الهذلي (ص٢٢٠)، وبشر المريسي كما تقدم، والحسن بن دينار عن خصيب بن جحدر (ص٢٢٢)، والكلبي (ص٢٢٣، ٢٣٦). وبعضهم من الكذابين المعروفين، كهذا الكلبي والثلاثة الذين قبله! هذا فَضْلًا عما فيه من الضعفاء وَالْمَجَاهِيل مما لا يتَّسع المجال لحصرهم.

❋ ❋ ❋

الشيخ العلامة/ إسماعيل الأنصاري -رحمه الله تعالى-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٢/ ص٩٧٨) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٩٨٩): «ما يُتَخَوَّفُ من العمل أشدُّ من العمل؛ إن الرجل من أمتي يعمل في السر، فتكتب الحفظة في السر، فإذا حدث به الناس يُنسَخُ من السر إلىٰ الْعَلَانِيَة، فإذا أُعْجِب به نُسِخَ من العلانية إلىٰ الرياء؛ فيبطل، فاتقوا الله، ولا تبطلوا أعمالكم بالعُجْب».

موضوع. أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٦/ ٦٣ -٦٤)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٥٤) من طريق إسماعيل بن أبي زياد عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك مَرْفُوعًا. وقال ابن الجوزي: «لا يصح، وإنما

---

(١) العلامة المحقِّق السلفي المحدِّث الفقيه الأصولي اللغوي، أبو محمد إسماعيل بن محمد بن ماحي بن عبد الرحمن، وُلِد بصحراء إفريقيا الغربيَّة بمالي، عام (١٣٤٠هـ).
من مؤلفاته: «إباحة التحلِّي بالذهب المحلَّق للنساء، والرد علىٰ الألباني في تحريمه»، «الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب»، «بيان موقف المحقِّقين من انحرافات المتصوفة»، «تجريد أحاديث الإسراء والمعراج من تفسير ابن كثير، والتعليق عليها»، «التحفة الربانية شرح الأربعين النووية، مع الأحاديث التي زادَها ابن رجب».
توفي فجر الجمعة (٢٦/ ١١ ذو القعدة ١٤١٧هـ).

يروىٰ نحوه عن الثوري، وأبان؛ فنهاية في الضعف، وإسماعيل؛ قال الدارقطني: كذاب متروك. وقال ابن حبان: لا يحل ذكر إسماعيل إلا بالقدر».

قلت: زاد ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ١٢٩): «شيخ دجال».

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢/ ٣٣٣) -ثم ابن عرَّاق (٢/ ٣٠٨)- بأن له شَاهِدًا في «شعب البيهقي» عن أبي الدرداء نحوه.

قلت: ويأتي الكلام عليه في التالي.

والحديث أورده الغزالي في «الإحياء» (١/ ٢١٥) ببعض اختصار، فقال العراقي في «تخريجه»: «أخرجه الخطيب في «التاريخ» من حديث أنس بإسناد ضعيف»!

كذا قال! ولا يخفىٰ علىٰ أحد ما فيه من التساهل؛ فإن إسناده أسوأ مما قال، كما تبين من هذا التحقيق، **فقد اغتر به الشيخ إسماعيل الْأَنْصَاري فنقل تضعيفه إياه وأقره عليه في تعليقه علىٰ «الوابل الصيب» (ص٣٢) مع أنه ساق إسناد الخطيب به.** وهذا إن دل علىٰ شيء فهو أن الشيخ لا معرفة عنده بهذا العلم، أو أنه لا يهتم بالتحقيق، وذلك مما ينافي النصح المأمور به في غير حديث، وجعله الدين كله في قوله ﷺ: «**الدِّينُ النَّصيحَةُ. قَالُوا: لِمَن؛ قال: للهِ، ولِكتابِه، ولرَسُولِه، ولأئمَّةِ المُسلِمين، وعامَّتِهِم**». أخرجه مسلم وغيره، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٦)، وغيره.

قال الحافظ ابن رجب في «شرح الأربعين» (ص٥٧): «ومن أنواع النصح

لله تعالىٰ وكتابه ورسوله -وهو مما يختص به العلماء- رد الأهواء المضلة بالكتاب أو السنة علىٰ موردها، وبيان دلالتهما علىٰ ما يخالف الأهواء كلها، وكذلك رد الأقوال الضَّعِيفَة من زلات العلماء، وبيان دلالة الكتاب والسنة علىٰ ردها، ومن ذلك بيان ما صح من حديث النبي ﷺ وما لم يصح، ومنه تبيين حال راويه؛ مَنْ تقبل روايته منهم ومن لا تقبل رواياته منهم، وبيان غلط من غلط من ثقاتهم الذين تقبل رواياتهم».

* * *

الشيخ العلامة
عبد الله الدويش -رحمه الله تعالى-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص١٥) عند تعليقه على حديث (٦٠٠٦): «إني لأحسَبُ إحداكنَّ إذا أتاها زوجُها لَيَكْشِفانِ عنهما

(١) الشيخ الحافظ عبد الله بن محمد بن أحمد الدويش، أحد علماء المملكة العربية السعودية، وهو من أعلام منطقة نجد، ولد في عام ١٣٧٣، ونشأ نشأة مباركة، وكان آية في سرعة الحفظ والفهم مع الذكاء المتوقد، بدأ طلب العلم صغيرًا، واجتهد في سبيل تحصيله على أيدي العلماء العاملين، وكان سعيه دائمًا في تحصيل العلم واقتناء المؤلفات النادرة في جميع العلوم الشرعي، وكان مكبًّا على كتب السلف الصالح، ولذلك تجده شديد التأثر بهم وبأحوالهم، وكان أشد تأثرًا بشيخي الاسلام ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب وتلاميذهم من أئمة هذه الدعوة.

من مؤلفاته: «التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد»، «الزوائد على مسائل الجاهلية»، «الألفاظ الموضحات لأخطاء دلائل الخيرات»، «دفاع أهل السنة والإيمان عن حديث خلق آدم على صورة الرحمن»، «المورد الزلال في التنبيه على أخطاء الظلال»، «التنبيهات النقيات على ما جاء في أمانة مؤتمر الشيخ محمد بن عبد الوهاب»، «تنبيه القاري على تقوية ما ضعفه الألباني»، «الكلمات المفيدة على تاريخ المدينة»، «إرسال الريح القاصف على من أجاز فوائد المصارف»، «التعليق على فتح الباري».

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوم السبت الموافق ٢٨/ ١٠/ ١٤٠٩ هـ، على إثر مرض لزمه حوالي خمسة عشر يومًا، وقد كان عمره حين وفاته ما يقارب أربعة وثلاثين عامًا، قضاها في العلم والتعليم وعبادة ربه، وقد خلف مكتبة علمية عامرة بالكتب النفيسة، فرحمه الله تعالى وأسكنه الفردوس الأعلى. (بقلم عبد العزيز بن أحمد المشيقح/ باختصار).

اللِّحافَ، ينظرُ أحدُهما إلىٰ عورة صاحِبهِ كأنهما حِماران، فلا تفعَلْنَ، فإنَّ اللهَ يمقُتُ علىٰ ذلك».

منكر جدًّا. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٤٨) قال: حدثنا يحيىٰ بن أيوب، ثنا سعيد بن أبي مريم: أنا يحيىٰ بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال: بينما رسول الله ﷺ يومًا جالس وعنده إمرأة، إذ قال لها رسول الله ﷺ: «إني لأحسبُكنَّ تخبرنَ بما يفعلُ بكُنَّ أزواجُكنَّ»! قالت: إي والله! بأبي وأمي أنت يا رسول الله! إنا لنفتخر بذلك! فقال رسول الله ﷺ: «فلا تفعلن، فإن الله يمقت من يفعل ذلك».

قلت: وهذا الإسناد ضعيف مظلم، فيه ثلاثة متكلم فيهم، وخيرهم القاسم، وهو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة، وقد قال ابن حبان في عبيد الله بن زحر(٢/ ٦٢): «منكر الحديث جدًّا، يروي الموضوعات عن الأثبات، **وإذا روىٰ عن علي بن يزيد أتىٰ بالطامات، وإذا اجتمع في إسنادِ خبرٍ عبيدُ الله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن، لا يكون ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم**».

وفي «المجمع» (٤/ ٢٩٤): «رواه الطبراني، وفيه علي بن يزيد، وهو ضعيف».

وقلَّده الشيخ عبد الله الدويش رحمه الله فيما سماه: «تنبيه القاري علىٰ تقوية ما ضعفه الألباني» فقد انتقد فيه (رقم الحديث: ١٠٧) تضعيفي -في «الإرواء» (١/ ١٠٢/ ٦٤)- لحديث الترمذي: «إياكم والتعري، فإن معكم من لا يفارقكم

إلا عند الغائط، وحين يفضي الرجل إلىٰ أهله، فاستحيوهم وأكرموهم».

فقد ذهب هو إلىٰ أن الأقرب أنه حسن، لما له من الشواهد، ثم ذكر منها هذا، وهو كما ترىٰ لا يصلح للشهادة، لا سندًا ولا متنًا!

أما السند: فقد عرفت وهاءه.

وأما المتن: فلأنه ينهىٰ عن التعري عند الجماع.

وأما المشهود له: فلأنه إنما ينهىٰ عنه في غير حالة الجماع والغائط، فاختلفا.

وهذا من الأدلة الكثيرة علىٰ أن هذا المنتقِد لا فقه عنده، ونقد الأحاديث لابد فيه من الفقه، والمعرفة بأصول علم الحديث، والمذكور -مع اعترافي بسعة اطلاعه وحفظه، فهو- لا علم عنده بالحديث الشاذ والمنكر، ولا بما يشترط في الحديث الذي يصلح للاستشهاد، ولا يعرف أن هناك في (الصحيح) ما هو منتقد، أو يعرف ذلك ولكنه لا يتبناه -ولا أقول: يجحد-، فهو من هذه الحيثية فقط كذاك المصري الجاهل الجاني، ولكنه أوسع منه اطلاعًا علىٰ متون الأحاديث، مع سلامة لسانه، وحسن قصده في النقد إن شاء الله تعالىٰ. وانظر الحديث المتقدم (٢٢٤٣).

ثم إن مَن دون ابن زحر ثقات رجال الشيخين، غير يحيىٰ بن أيوب شيخ الطبراني، وهو العلاف الخولاني، وهو من شيوخ النسائي، وقال فيه: «صالح». وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق».

وقد خولف، فقال البزار في «مسنده» (١/ ١٦٩/ ١٤٤٨): حدثنا عمر بن

الخطاب السجستاني: ثنا سعيد بن أبي مريم: ثنا يحيىٰ بن أيوب قال: حدثني ابن (الأصل: أبو) زحر -يعني: عبيد الله بن زَحْر- عن يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «إذا أتىٰ أحدكم أهله، فليستتر، فإنه إذا لم يستتر، استحيت الملائكة فخرجت وبقي الشيطان، فإن كان بينهما ولد، كان للشيطان فيه نصيب».وقال البزار: «لا نعلمه مرفوعًا إلا بهذا الإسناد عن أبي هريرة فقط، وإسناده ليس بالقوي».

قلت: وذلك لحال عبيد الله بن زحْر كما سبق، وقد قال ابن عدي في آخر ترجمته (٤/ ١٦٣٣) بعد أن ساق له أحاديث: «وله غير ما ذكرت، ويقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه، وأروىٰ الناس عنه يحيىٰ بن أيوب من رواية ابن أبي مريم عنه».

قلت: وهذه الرواية تختلف عن الأولىٰ إسنادًا ومتنًا -كما هو ظاهر-، فلا أدري إذا كان الاختلاف ممن دون ابن زحر، أو منه نفسه -كما أرجح-، لأن مَن دونه ثقات أيضًا، فإن الخطابيَّ -هذا- حالُه كحال الخولاني، فقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «مستقيم الحديث». وقال الحافظ -أيضًا-: «صدوق».

ويؤيد ما رجحت: أن هناك اختلافًا آخر في إسناده، فقال الطبراني في «الأوسط» (١/ ١٢/ ٢/ ١٧٧ - بترقيمي): حدثنا أحمد بن حماد -زُغْبَة- قال: ثنا سعيد بن أبي مريم قال: ثنا ابن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن أبي المنيب عن يحيىٰ بن أبي كثير... به. وقال: «لم يروه عن يحيىٰ إلا أبو المنيب الجرشي،

ولا عنه إلا عبيد الله بن زحر، تفرد به يحيىٰ بن أيوب».

وأحمد بن حماد هذا من شيوخ النسائي أيضًا، وقال أيضًا: «صالح». ووثقه غيره.

قلت: فهذا وجه آخر مما اضطرب في إسناده عبيد الله بن زحر، ذكر فيه بينه وبين يحيىٰ بن أبي كثير: (أبا المنيب).

وأبو المنيب هذا مجهول، أورده البخاري في «الكنىٰ» (٧٠/ ٦٥٩)، وابن أبي حاتم (٤/ ٢/ ٤٤٠) من رواية ابن زحر عنه، وسكتا عنه! وذكره العراقي في «ذيل الميزان» (٤٧٨)، وساق هذا الحديث عن يحيىٰ، وقال: «روىٰ به أبو أحمد الحاكم في «الكنىٰ»، وقال: هذا حديث منكر! عبيد الله بن زحر منكر الحديث، وأبو المنيب رجل مجهول».

* * *

الشيخ/العلامة مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٣١) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٠١٢): «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ [و﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[الإخلاص: ١]] دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلا الْمَوْتُ».

باطل بذكر: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

---

(١) مُقْبِلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ بنِ قَائِدَةَ (اسم رجل) الهَمْدَانِي الوادِعِيُّ، أحد علماء السلفية باليمن، وأحد رواد الحديث، قام بالدعوة السلفية في اليمن، وأنشأ مدرسة علمية سلفية بدماج سماها بدار الحديث، ولد في قرية دماج التابعة لمحافظة صعدة باليمن، ولم يؤرخ ميلاده علىٰ وجه التحديد لكونه نشأ في بيئة أُمِّيَّة، ولكن يعتقد أنه في حدود عام ١٣٥١هـ، وقد نشأ يتيم الأب.
له مؤلفات كثيرة، منها: «الصحيح المسند من أسباب النزول»، «الشفاعة»، «الجامع الصحيح في القدر»، «الصحيح المسند من دلائل النبوة»، «صعقة الزلزال لنسف أباطيل الرفض والاعتزال»، «السيوف الباترة لإلحاد الشيوعية الكافرة»، «رياض الجنة في الرد علىٰ أعداء السنة»، «الطليعة في الرد علىٰ غلاة الشيعة»، «الإلحاد الخميني في أرض الحرمين» وغيرها كثير.
توفي مع غروب شمس السبت ٣٠ ربيع الآخر ١٤٢٢هـ في مدينة جدة بعد رحلة علاجية دامت أكثر من سنة، عن عمر ناهز السبعين عامًا.
انظر: «ترجمة أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي» بقلم صاحب الترجمة. «الشيخ مقبل ودار الحديث بدماج» لمعمر بن عبد الجليل القدسي. «الإبهاج بترجمة العلامة المحدث أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي ودار الحديث بدماج» بقلم أبي إبراهيم حميد بن قائد بن علي العتمي. «إعلام الأجيال بكلام الإمام الوادعي في الفرق والكتب والرجال».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٣٤/ ٧٥٣٢)، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ١٥٢/ ١).

قال الطبراني: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن الْحَسَنِ بن كَيْسَانَ الْمِصِّيصِيُّ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بن بِشْرٍ الطَّرَسُوسِيُّ.

وثَنَا عَمْرُو بن إِسْحَاقَ بن الْعَلاءِ بن زِبْرِيقٍ الْحِمْصِيُّ: حَدَّثَنَا عَمِّي مُحَمَّدُ بن إِبْرَاهِيمَ. وثَنَا مُوسَىٰ بن هَارُونَ [حَدَّثَنَا هَارُونُ] بن دَاوُدَ النَّجَّارُ الطَّرَسُوسِيُّ، قَالُوا: ثَنَا مُحَمَّدُ بن حِمْيَرٍ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بن زِيَادٍ الأَلْهَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:... فذكره وقال: «زَادَ مُحَمَّدُ بن إِبْرَاهِيمَ فِي حَدِيثِهِ: وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾».

قلت: ومحمد هذا هو ابن إبراهيم بن العلاء الدمشقي أبو عبد الله الزاهد؛ أورده الذهبي في «الميزان»، وقال: «قال الدارقطني: كذاب. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة. وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار، كان يضع الحديث». ثم قال: «قلت: صدق الدارقطني رحمه الله، وابن ماجة فما عرفه». يعني: إذ روىٰ له في «سننه» وهو من شيوخه.

وقال الحافظ في «التقريب»: «منكر الحديث».

قلت: فالعجب منه كيف سكت عنه في «النتائج»! بل أوهم أنه حديث حسن بهذه الزيادة! بل ذلك ما فهمه ابن علان في «شرح الأذكار» للنووي؛ فقال -عقب حديث آخر في قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ عشر [مرات] دبر كل صلاة

مكتوبة، تقدم الكلام عليه برقم (٦٥٤)-: «وجاء حديث قراءتها مع آية الكرسي فِي حَدِيثِ أبي أمامة الباهلي، وهو حديث حسن أخرجه النسائي في (الكبرىٰ)...».

وأقول: الحديث حسن؛ بل صحيح؛ دون ذكر: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، كما في رواية الطبراني من الطريق الأولىٰ والثالثة، وبهذا أخرجه -أيضًا- في «الدعاء» (٢/ ١١٠٤/ ٦٧٥)، لكن وقع فيه: حدثنا موسىٰ بن هارون (ثنا هارون) بن داود النجار الطرسوسي... إلىٰ آخره.

ولم يذكر المعلق عليه من أين أخذ هذه الزيادة التي بين الهلالين، وهي زيادة صحيحة استدركتها من «المعجم الأوسط» للطبراني (٢/ ٢٠٩/ ٢/ ٨٢٣٤ - بترقيمي).

وكذلك أخرجه الدارقطني في «الأفراد» -كما رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٤٤) -، ومن طريقه السيوطي في «اللآلي» (١/ ٢٣٠) من طريق عبد الله بن سليمان [بن] الأشعث: قال حدثنا هارون بن زياد (كذا!) النجار، وعلي بن صدقة الأنصاري، قالا: حدثنا محمد بن حمير... به؛ دون الزيادة.

وكذلك أخرجه النسائي في «اليوم والليلة» (١٠٠)، وابن السني -أيضًا- من طرق أخرىٰ عن محمد بن حمير... به. وتقدم تخريجه في «الصحيحة» (٩٧٢).

فاتفاق كل هذه الطرق علىٰ رواية الحديث دون الزيادة، وتفرد ذاك الكذاب بها

دونهم لأكبر دليل علىٰ نكارتها وبطلانها. يضاف إلىٰ ذلك عدم ورودها في الشواهد التي ذكرها السيوطي في «اللآلي» -وإن كانت لا تخلو من ضعف-.

فالعجب -أيضًا- من الحافظ الهيثمي؛ فإنه ذكر الحديث في «المجمع» (١٠/ ١٠٢) بهذه الزيادة، وقال: «رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» بأسانيد، وأحدها جيد»!

فلم يفرق بين روايته الصحيحة، والرواية الباطلة! وهو في ذلك تابع للمنذري في «الترغيب» (٢/ ٢٦١)، وتبعهما في ذلك جمع؛ منهم: الشوكاني في «تحفة الذاكرين» (ص١١٧)، **وصاحبنا المعلق علىٰ «المعجم الكبير»، والدكتور فاروق في تعليقه علىٰ «عمل النسائي»، وأخونا الشيخ الفاضل مقبل بن هادي الوادعي في تعليقه علىٰ «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٤٦ - الكويت)، فضلًا عن ذاك الجاهل في ما أسماه «صحيح صفة الصلاة...»**! فإنه ذكر فيه (ص٢٣٣) أنه يُسنُّ قراءة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ مع المعوذتين، ثم نقل نحوه عن «مجموع النووي» (٣/ ٤٨٦)، ولم يذكر الحديث!

وفي الحديث علة أخرىٰ: وهي جهالة عمرو بن إسحاق بن العلاء بن زبريق الحمصي شيخ الطبراني؛ فإني لم أجد له ترجمة، وهو علىٰ شرط ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، فلم يترجمه! والله أعلم.

* * *

الشيخ عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي (١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٣٥) عند تعليقه على حديث (٦٠١٤): «يُجْمَعُ النَّاسُ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، يَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ، وَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي، ثم ينادي: سيعلم الجمع لِمَنِ العِزُّ والكرمُ! (ثلاث مرات)، ثم يقول: أين الذين كانت ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [السجدة: ١٦] الآية؟ ثم ينادي: سيعلم أهل الجمع لمن العز والكرم! ثم يقول: أين الذين كانت ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٧]؟ (ثلاث مرات)، ثم يقول: أين الحمَّادون الذين كانوا يحمدون الله؟».

---

(١) عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ولد عام ١٣٧٢هـ. في قرية فريوا. بشمال الهند. عمل سنة بعد تخرجه من الجامعة السلفية في الهند مدرسًا وداعيةً ومحررًا في مجلة صوت الأمة والمحدث من مجلات الجامعة السلفية. بعد إكماله مرحلة الدكتوراه في الحديث وعلومه عُين أستاذًا مساعدًا في الجامعة السلفية بالهند من قبل الجامعة الإسلامية، وعُين أستاذًا مساعدًا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

له مؤلفات، منها: «جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة: (تاريخ علم الحديث في الهند)»، «جهود أهل الحديث في خدمة القرآن الكريم»، «السيرة العلمية لشيخ الإسلام ابن تيمية»، «تراث المسلمين العلمي في نظر شيخ الإسلام ابن تيمية»، «مصطلح الحديث في ضوء إفادات شيخ الإسلام ابن تيمية»، «شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه»، «نظرة الإسلام إلى الزهد والتصوف»، وغيرها كثير.

ضعيف. أخرجه الحاكم (٢/ ٣٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٩) من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر قال: كنا نتناوب الرَّعْيَةَ، فلما كان نوبتي؛ سرحتُ إبلي، فجئت رسول الله ﷺ وهو يخطب، فسمعته يقول:... فذكره. وقال الحاكم: «صحيح، وله طرق عن أبي إسحاق». ووافقه الذهبي!

وأقول: له علل:

الأولىٰ: اختلاط أبي إسحاق -وهو: السبيعي-.

الثانية: جهالة عبد الله بن عطاء؛ فقد فرَّق الذهبي في «الكاشف» بينه وبين عبد الله بن عطاء الطائفي؛ خلافًا للحافظ في «التهذيب» و«التقريب»؛ فجعلهما واحدًا، وقال: «صدوق؛ يخطئ ويدلس».

والظاهر ما صنعه الذهبي، وسبقه ابن أبي حاتم، ومن قبله البخاريُّ. وخالفهما ابن حبان؛ فإنه لما أورده في اتباع التابعين من «ثقاته» (٧/ ٤١)، ونسبَه مكيًّا؛ قال: «وهو الذي يروي عن عقبة بن عامر؛ ولم يره».

وذكره في التابعين -أيضًا- (٥/ ٣٣) مؤكدًا أنه لم يَرَ عقبة.

وسواء كان هذا أو ذاك؛ فهو منقطع. وهو:

العلة الثالثة: قال البخاري في ترجمة عبد الله بن عطاء هذا (٣/ ١/ ١٦٥): «أحمد بن سليمان: حدثنا أبو داود عن شعبة قال: سألت أبا إسحاق عن عبد الله

بن عطاء؛ الذي روىٰ عن عقبة قال: كنا نتناوب رعية الأبل؛ قال: شيخ من أهل الطائف. قال شعبة: فلقيت عبد الله، فقلت: سمعته من عقبة؛ فقال: لا؛ حدثنيه سعد بن إبراهيم. فلقيت سعدًا، فسألته؛ فقال: حدثني زياد بن مخراق. فلقيت زياد بن مخراق، فسألته؛ فقال: حدثني رجل عن شهر بن حوشب».

وأبو داود هذا هو الطيالسي -كما في «الميزان»-، وليس هو في «مسنده» المطبوع.

قال الذهبي: «وقد رواه نصر بن حماد عن شعبة».

قلت: فقد صح عن عبد الله بن عطاء أن بينه وبين عقبة أربعةَ أشخاص، فهو معضل، ومنتهاه إلىٰ شهر بن حوشب؛ وهو ضعيف.

وقد رواه عنه بعض الضعفاء عن صحابي آخر: فقال هنَّاد في «الزهد» (١/ ١٣٤/ ١٧٦) حدثنا أبو معاوية عن عبد الرحمن بن إسحاق عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد قالت: قال رسول الله ﷺ: «يجمع الله الناس يوم القيامة في صعيد واحد، يُسمعهم الداعي، وينفذهم البصر، قال: فيقوم منادٍ فينادي: أين الذين كانوا يحمدون الله تبارك وتعالىٰ في السَّرَّاء والضراء؟ قال: فيقومون وهم قليل، فيدخلون الجنة بغير حساب، ثم يعود فينادي...» الحديث نحوه وأتم منه.

وعبد الرحمن بن إسحاق؛ وهو أبو شيبة الواسطي؛ وهو ضعيف باتفاق العلماء.

وهذا الحديث عزاه الحافظ في «المطالب العالية» (٤/ ٣٧٣) لإسحاق وأبي يعلىٰ -يعني: في «مسنده الكبير»-، وعزوه لإسحاق -وهو: ابن راهويه- صحيح؛ **خلافًا لما قد يوهمه تعليق الشيخ الأعظمي علىٰ «المطالب»، وتبعه المعلق علىٰ «الزهد»؛ فقد عزاه الحاكم -أيضًا- لإسحاق، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٥٢)** لمحمد بن نصر -أيضًا- في «الصلاة»، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي في «شعب الإيمان».

ثم عزا حديث عقبة لابن مردويه أيضًا، والبيهقي في «الشعب»، وكذا في «شرح الإحياء» (١٠/ ٤٧٢) للزبيدي، لكنه عزا حديث أسماء لابن ماجه أيضًا**!** ولعله سبق قلم منه؛ فإنه ليس عنده، ولا عزاه إليه غيره، ولا هو في «تحفة الأشراف» للمزي.

ثم إن المعلق علىٰ «الزهد»(١) أوهم وهمًا آخر، فقال: «أورده الرازي عن حذيفة مرفوعًا، وذكر الشطر الأول، وقال: قال أبي: لا يرفع هذا الحديث إلا عبد الله المختار، والموقوف أصح. (علل الحديث ٢/ ٢١٧)».

قلت: حديث حذيفة غير هذا الحديث، وهو في الشفاعة، وقوله تعالىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩]. أخرجه جمع موقوفًا؛ منهم الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي. وانظر «تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٥) انتهىٰ.

(١) كتاب «الزهد» للإمام وكيع بن الجراح، طبع سنة (١٩٨٤) من مطبوعات مكتبة الدار بالمدينة النبوية، بتحقيق الشيخ عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي (حفظه الله).

* **وأيضًا: ذكره الشيخ الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٦١٤):**

«مَثَلُ عروة -يعني: ابنَ مسعودٍ- مثلُ صاحبِ (يس) دعا قومَه إلىٰ الله فقتلوه».

ضعيف.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ١٤٧ - ١٤٨): حدثنا محمد بن عمرو بن خالد الحراني: ثنا أبي: ثنا ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة قال: لما أنشأ الناس الحج سنة تسع؛ قدم عروة بن مسعود علىٰ رسول الله ﷺ مسلمًا، فاستأذن رسول الله ﷺ أن يرجع إلىٰ قومه، فقال رسول الله ﷺ: «إني أخاف أن يقتلوك». فقال: لو وجدوني نائمًا ما أيقظوني! فأذن له رسول الله ﷺ، فرجع إلىٰ قومه مسلمًا، فقدِم عشاءً، فجاءته ثقيف يحيُّونه، فدعاهم إلىٰ الإسلام، فاتهموه، وأغضبوه، وأسمعوه ما لم يكن يحتسب، ثم رجعوا من عنده، حتىٰ إذا أسحروا وطلع الفجر، قام علىٰ غرفة في داره، فأذن بالصلاة وتشهد، فرماه رجل من ثقيف بسهم فقتله، فقال رسول الله ﷺ:... فذكره.

وأخرجه الحاكم (٣/ ٦١٥-٦١٦)، وعنه البيهقي في «الدلائل» (٥/ ٢٩٩-٣٠٠) من طريق أخرىٰ عن محمد بن عمرو بن خالد... به. ولما ساقه الهيثمي (٩/ ٣٨٦) برواية الطبراني؛ قال: «ورویٰ عن الزهري نحوه، وكلاهما مرسل، وإسنادهما حسن».

كذا قال، وفيه نظر من وجوه:

الأول: أن مرسل الزهري ليس فيه حديث الترجمة.

الثاني: أن شيخ الطبراني فيه (ص١٤٨) الحسن بن هارون بن سليمان الأصبهاني، قد ترجمه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ٢٦٢) برواية جمع عنه، منهم أبو الشيخ، وساق له أربعة أحاديث أخرىٰ، وقال: «توفي سنة اثنتين وتسعين (يعني ومائتين) -وكان قد كف بصره- يكنىٰ أبا علي».

ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

ثم رأيت أبا الشيخ قد أورده في «طبقات الأصبهانيين» (٣٠٦/ ٤١١)، وأحسن الثناء عليه فقال: «أحد الثقات، هو وأبوه... وكان من المتورعين، حسن الحديث».

قلت: فإسناده إذن مرسل حسن؛ كما قال الهيثمي.

الثالث: أن مرسل عروة فيه علتان:

الأولىٰ: ابن لهيعة؛ فإنه ضعيف إلا في رواية العبادلة عنه، وهذا ليس منها.

والأخرىٰ: محمد بن عمرو بن خالد الحراني: لم أجد له ترجمة.

وقد روىٰ حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان مثل هذه القصة مختصرًا، وفيه حديث الترجمة بلفظ: «الحمد لله الذي جعل في أمتي مثل صاحب (يس)».

أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» (٣/ ١٧٣ - ١٧٤).

قلت: وهذا -مع إرساله أو إعضاله- ضعيف -أيضًا- لضعف ابن جدعان؛

قال الذهبي في «الكاشف»: «أحد الحفاظ، وليس بالثبت، قال الدارقطني: لا يزال -عندي- فيه لين». وقال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف».

وزاده بيانًا الشيخ الفاضل عبد الرحمن عبد الجبار في تعليقه علىٰ «الأباطيل»[(١)] (٢/ ١٢٨ - ١٢٩)، ولعله لذلك أشار الحافظ إلىٰ عدم ارتضائه لتضعيف الجورقاني لأبي عبيدة.

ثم إن حديث أُبَيٍّ صحيح عندي لما له من الشواهد، كنت خرجت بعضها في «الصحيحة» (٢٥٦) فليراجعها من شاء.

وجملة القول: أن علة حديث ابن عباس هذا المختصر، إنما هو عثمان الجزري هذا، فإن كان ابن عمرو بن ساج؛ فهو ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب».

وإن كان ابن ساج كما مال إليه في «التهذيب» -وقد سبق كلامه- فهو مجهول. والله أعلم.

❋ ❋ ❋

(١) كتاب «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» للجورقاني.

الشيخ/ محمد الأمير الكبير المالكي -رحمه الله تعالى-(١)

ذكره الشيخ الألباني -رحمه الله تعالىٰ- في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٤٠) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٠١٦): «مَنْ طافَ بهذا البيتِ أُسْبوعًا، وصلَّىٰ خلْفَ المَقَامِ ركْعتين، وشَرِبَ من ماءِ زمزم، غُفِرَتْ له ذُنوبُه بالغةً ما بَلَغَتْ».

ضعيف.

أخرجه الواحدي في «تفسيره»، والجندي في «فضائل مكة» من حديث أبي معشر المدني عن محمد بن المنكدر عن جابر... به مرفوعًا.

كذا في «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي (٤١٧/ ١١٤٤)، وقال عقبه: «وكذا أخرجه الديلمي في «مسنده» بلفظ: «من طاف بالبيت أسبوعًا، ثم

---

(١) محمد الأمير (١١٥٤ - ١٢٣٢ هـ) (١٧٤١ - ١٨١٧ م): محمد الأمير الكبير، السنباوي، المصري، المالكي. عالم مشارك في العلوم العقلية والنقلية. ولد بسنبو من أعمال منفلوط بمصر. من تآليفه الكثيرة: «إتحاف الإنسان في المعلمين واسم الجنس في النحو»، «حاشية علىٰ رسالة الدردير»، «حاشية علىٰ شرح الملوي علىٰ السمرقندية في البلاغة»، «شرح علىٰ غرامي صحيح في مصطلح الحديث». انظر: «معجم المؤلفين» (٩/ ٦٨)، «حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر» (٣/ ١٢٦٦- ١٢٧٠)، «فهرس الفهارس» (١/ ٩٢)، «الأعلام» (٧/ ٧١).

أتىٰ مقام إبراهيم فركع عنده ركعتين، ثم أتىٰ زمزم فشرب من مائها؛ أخرجه الله من ذنوبه كيوم ولدته أمه». وقال: «ولا يصح باللفظين، وقد ولع به العامة كثيرًا، لاسيما بمكة، بحيث كتب علىٰ بعض جدرها الملامس لزمزم، وتعلقوا في ثبوته بِمَنام وشُبهة مما لا نثبت الأحاديث النبوة بمثله! مع العلم بسعة فضل الله، والترجي لما هو أعلىٰ وأغلىٰ.

وكذا من المشهور بين الطائفتين حديث: «من طاف أسبوعًا في المطر؛ غفر له ما سلف من ذنوبه».

ويحرصون لذلك علىٰ الطواف في المطر.

وهكذا ذكرهما الزبيدي في «شرح الإحياء» (٤/ ٣٥٩)، وقال: «حديث غريب».

وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (١٠٦/ ٢٩٨) باللفظ الأول، وقال: «ذكره ابن طاهر في «تذكرة الموضوعات»..».

ومن الغرائب قول الزرقاني في «مختصر المقاصد» في اللفظ الأخير: «وارد بمعناه»!

مع أن قول السخاوي المتقدم فيه يشعر بأنه لا أصل له إلا بين الطائفين من العامة! ويؤيده قول الفتني في «التذكرة» (ص٧٢) عقبه: «قال الصغاني: لا أصل له».

ومن هذا التخريج يتبين لك الفرق بين هذا اللفظ الأخير، وحديث

الترجمة، فالأول لا أصل له، وأما حديث الترجمة؛ فله أصل؛ لكن بسند ضعيف -كما تقدم-، **ومنه تعلم أن قول مؤلف «النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة علىٰ خير البرية»**(١) (ص**١٢١/ ٣٦٢** - بتحقيق زهير الشاويش): «لا أصل له»!

أقول: فهذا خطأ مخالف لاصطلاح العلماء؛ فإنه يوهم أنه لا إسناد له، وقد عرفت أن الواقع خلافه. ولم يتنبه لهذا محققه الشاويش، حيث علق عليه بقوله: «في «مختصر المقاصد» (١٠٤٧)، وفي «صحيح الجامع الصغير» بترقيم الطبعة الأولىٰ (٦٢٥٦)، وفي الطبعة الجديدة هو برقم (٦٣٧٩ - ٦٣٨٠)».

قلت: وفي هذا التعليق أخطاء عجيبة بعضها فاحش جدًّا، وإليك البيان:

الأول: أن صاحب «المختصر» قال في الحديث: «لا يصح»! خلافًا لقول مؤلف «النخبة»: «لا أصل له»!

الثاني: أن قوله: «وفي «صحيح الجامع...» إلخ؛ صريح بأن هذا الحديث الذي هو في «المختصر» وفي «النخبة» هو -أيضًا- في «صحيح الجامع»! وهو كذب يخالف الواقع؛ لأن الحديث فيه بالرقمين المذكورين بلفظ: «ركعتين؛ كان كعتق رقبة». ليس فيه: «وشرب من ماء زمزم...» إلخ.

ثم هو من حديث ابن عمر، وإسناده صحيح، فأين هذا من حديث جابر متنًا وإسنادًا؟!

فليتأمل القارئ الكريم مبلغ الضرر الذي يلحق الحديث النبوي بسبب

---

(١) «النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة علىٰ خير البرية» لمحمد الأمير الكبير المالكي.

مثل هذا التعليق ممن لا علم عنده!

الثالث: وإن مما يلفت النظر أنه ذكر رقمًا واحدًا للطبعة الأولىٰ من «الجامع»، ورقمين للطبعة الأخرىٰ منه، مع أنه لا فرق بينهما في هذا الموضع، فالصواب هكذا: (٦٢٥٥ – ٦٢٥٦)، وإن مما لا شك فيه أن سبب هذا الخطأ إنما هو العجلة في النقل المنافي للتحقيق، وليس كذلك الأمر في الخطأين اللذين قبله، فسببه الجهل بهذا العلم والتعدي عليه! والله المستعان.

وهذا يذكرني بخطأ أفحش لهذا المعلق الفاضل؛ وهو أنه ألحق بالحديث الصحيح المذكور في «صحيح الجامع» (رقم١٠٠٤/ الطبعة الجديدة) جملة: «وكل نعيم لا محالة زائل».

وعلق عليها بأنه استدركها من «ديوان لبيد»! فكذب علىٰ رسول الله ﷺ، ثم علىٰ كل المؤلفين، ومنهم أنا؛ مؤلف «الصحيح»؛ اعتمادًا منه علىٰ «الديوان»، وله من مثل هذه التعليقات والاعتداءات التي جعلتني أقطع العلاقات الأخوية والعلمية التي كانت بيننا سنين طويلة. انتهىٰ.

مؤلف «النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة علىٰ خير البرية» هو الشيخ الشيخ/ محمد الأمير الكبير المالكي رحمه الله تعالىٰ.

❋ ❋ ❋

إسماعيل حقي بن مصطفى الاستانبولي الحنفي الخلوتي الصوفي(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٥٠) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٠٢٣): «كُنْت كَنْزًا لَا أُعْرَفَ، فَأَحْبَبْت أَنْ أُعْرَفَ؛ فَخَلَقْت خَلْقًا فَعَرَّفْتهمْ بِي، فَعَرَفُونِي».

لا أصل له اتفاقًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ١٢٢، ٣٧٦):

«لَيْسَ هَذَا مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَلَا ضَعِيفٌ».

قلت: وتبعه علىٰ هذا كل من جاء بعده؛ كالزركشي في «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص١٣٦)، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص٣٢٧/ ٨٣٨)؛

---

(١) إِسْمَاعيل حَقِّي (٠٠٠ - ١١٢٧ هـ = ٠٠٠ - ١٧١٥ م): إسماعيل حقي بن مصطفىٰ الإسلامبولي الحنفي الخلوتي، المولىٰ أبو الفداء: متصوف مفسر، تركي مستعرب. كان من أتباع الطريقة (الخلوتية) فنفي إلىٰ تكفور طاغ، وأوذي، وعاد إلىٰ بروسة فمات فيها. له كتب عربية وتركية. فمن العربية: «روح البيان في تفسير القرآن - ط» أربعة أجزاء، يعرف بتفسير حقي، و«الرسالة الخليلية - ط» تصوف، و«الأربعون حديثًا - ط». انظر: «الأعلام» (١/ ٣١٣)، و«إيضاح المكنون» (١/ ٥٨٥)، و«معجم المطبوعات» (٤٤١).

فقال عقبه: «وتبعه الزركشي وشيخنا». يعني: ابن حجر العسقلاني. وكذا السيوطي في «الدرر المنتثرة» (ص١٦٣/ ٣٣٠)، وقال في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٢٠٣): «قال ابن تيمية: «موضوع». وهو كما قال».

وتبعه ابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة»؛ فأورده في (الفصل الثالث) منه (١/ ١٤٨/ ٤٤)، والفتني في «تذكرة الموضوعات» (ص١١)، ومُلا علي القاري في «الموضوعات الكبرىٰ» (٢٧٣/ ٣٥٣)، والشيخ إسماعيل العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ١٣٢/ ٢٠١٦)، وقال: «وهو واقع كثيرًا في كلام الصوفية، واعتمدوه، وبنوا عليه أصولًا لهم».

وقال العلامة الآلوسي في «تفسيره» (٢٧/ ٢٢) عقب قول ابن تيمية: «ومن يرويه من الصوفية معترف بعدم ثبوته نقلًا؛ لكن يقول: إنه ثابت كشفًا، وقد نص علىٰ ذلك الشيخ الأكبر (يعني: ابن عربي... النكرة) في الباب المائة والثمانية والتسعين من «الفتوحات»، والتصحيح الكشفي شنشنة لهم».

ومن نكد الدنيا أن يؤلف بعضهم رسالة في شرح هذا الحديث الصوفي الباطل! كما ألف غيره رسالة في شرح حديث: «من عرف نفسه؛ فقد عرف ربه»! ولا أصل له أيضًا؛ كما تقدم برقم (٦٧).

❋ ❋ ❋

الشيخ/ محمد زكريا الكاندهلوي رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

(١) محمد زكريا بن الشيخ محمد يحيىٰ بن الشيخ إسماعيل الكاندهلوي المدني، شيخ الحديث بالهند، وأحد كبار المحدثين في العالم الإسلامي، وهو ابن عم الشيخ محمد يوسف الكاندهلوي وزوج أخته، وهو الذي أشرف علىٰ تربيته وتوجيهه، ويصفونه بأنه ريحانة الهند وبركة العصر، كان شيخ الحديث والمشرف الأعلىٰ لجماعة التبليغ، وهو الرجل الثالث، وصاحب كتاب «تبليغي نصاب»، أي: منهج التبليغ، ولد لإحدىٰ عشرة ليلة خلت من رمضان سنة ١٣١٥ هـ/ الموافق ٢ فبراير ١٨٩٨م في كاندهلة. له مؤلفات وتعليقات، منها: «تعليقات علىٰ بذل المجهود شرح سنن أبي داود»، «تعليقات لامع الدراري علىٰ جامع البخاري» لأبي مسعود رشيد أحمد الكنكوهي، «تعليقات الكوكب الدري علىٰ جامع الترمذي»، «حجة الوداع وجزء عمرات النبي ﷺ»، «الأبواب والتراجم لصحيح البخاري»، «أسباب سعادة المسلمين وشقائهم»، «وجوب إعفاء اللحية»، «الشريعة والطريقة»، «المودودي ماله وما عليه»، «الأستاذ المودودي ونتائج بحوثه وأفكاره». توفي في أول يوم من شعبان سنة ١٤٠٢ هـ.

انظر: «الدر الثمين بأسانيد الشيخ تقي الدين»، «الإمام العلامة المحدث محمد زكريا وآثاره في علم الحديث الشريف» للدكتور ولي الدين الندوي.

وقال الشيخ حمود التويجري رَحِمَهُ اللَّهُ في «القول البليغ» (ص١١): «وأهم كتاب عند التبليغيين كتاب «تبليغي نصاب» الذي ألفه أحد رؤسائهم المسمىٰ: محمد زكريا الكاندهلوي، ولهم عناية شديدة بهذا الكتاب، فهم يعظمونه كما يعظم أهل السنة «الصحيحين» وغيرهما من كتب الحديث.

وقد جعل التبليغيون هذا الكتيب عمدة ومرجعًا للهنود وغيرهم من الأعاجم التابعين لهم، وفيه من الشركيات والبدع والخرافات والأحاديث الموضوعة والضعيفة شيء كثير، فهو في الحقيقة كتاب شر وضلال وفتنة» انتهىٰ.

الشيخ/محمد حبيب الله الشنقيطي -رحمه الله تعالى-(١)

الشيخ/محمد إسماعيل الإسكندراني غفر الله عنه(٢)

---

(١) الشِّنْقِيطي (١٢٩٥ - ١٣٦٣ هـ = ١٨٧٨ - ١٩٤٤ م): محمد حبيب الله بن عبد الله بن أحمد، الجكني الشنقيطي: عالم بالحديث. ولد وتعلم بشنقيط، وانتقل إلىٰ مراكش، فالمدينة المنورة، واستوطن مكة. ثم استقر بالقاهرة، مدرسًا في كلية أصول الدين، بالأزهر، وتوفي بها. من كتبه: «زاد المسلم، فيما اتفق عليه البخاري ومسلم - ط» ستة مجلدات، و«إيقاظ الأعلام - ط» في رسم المصحف، و«دليل السالك إلىٰ موطأ مالك - ط» منظومة، و«إضاءة الحالك - ط» شرحها، و«أصح ما ورد في المهدي وعيسىٰ - ط»، و«هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث - ط» رسالة، و«إكمال المنة - ط» في سند المصافحة، و«الخلاصة النافعة - ط» في الحديث المسلسل بالأولية، وفيه إجازاته، و«حياة علي بن أبي طالب - ط». انظر: «الأعلام» (٦/ ٧٩)، و«فهرس الفهارس» (١/ ٧).

(٢) محمد إسماعيل المقدم، من مؤسسي الدعوة السلفية بالإسكندرية، وهي دعوة لها قيِّم عليها ومجلس شورىٰ!! وذلك مخالف لمنهج السلف الصالح، وهو من الحزبية المنهي عنها شرعًا، وأسست الدعوة السلفية حزبًا سياسيًّا وأسمته (حزب النور) ووصفوا هذا الحزب بأنه الذراع السياسي للدعوة، وشاركوا من خلاله في السياسة والانتخابات.

- أثنىٰ الشيخ محمد إسماعيل المقدم علىٰ سيد قطب -عفا الله عنه- أقنوم التكفير في العصر الحديث، واعتبره مثالًا لعلو الهمة، كما في كتابه «علو الهمة».

-وكان يقول الشيخ محمد إسماعيل المقدم بحرمة المظاهرات، لكن بعد وقوع فتنة (٢٠١١) في مصر أفتىٰ بجواز المظاهرات، وذلك بعد وقوع الثورة كما هو منشور علىٰ الشبكة العنكبوتية صوتًا وصورة؛ قال -عفا الله عنه- في شريط له بعنوان: (المؤتمر السلفي الحاشد حول الأحداث الجارية - علماء الدعوة السلفية) (الثلاثاء ٨-٢-٢٠١١):

«النقطة الأخيرة التي أتناولها أنَّ العلماءَ عندهم عُرف علمي حينما يتناولون قضية الخروج علىٰ الحاكم، أو العلاقة بين الحاكم والرعية.. حينما يستعمل العلماء -علماؤنا- كلمة الخروج علىٰ الحاكم -...- فحينما يستعملون كلمة الخروج؛ فهم يقصدون الخروج =

= المسلح بالقتال، واقع هذه المظاهرات هي لا علاقة لها بالخروج؛ لأنها مظاهرات سلمية، وكل العُنف الذي حصل، العالم كله يعرف مَن الذي تسبَّب فيه، أما هم فكانوا في غاية الرقيِّ، في غاية التحضر، في غاية الأخلاق، في غاية التراحم، حتىٰ مع الشرطة أو مع غيرها.

فالمظاهرات سلمية لا عُنف فيها، ولا سلاح؛ فبالتالي لا علاقة لها بقضية الخروج، وإن هذه صارت الوسيلة الوحيدة المتاحة للتعبير عن مثل هذا الموقف» اهـ.

سئل الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن «لقاءات الباب المفتوح» (١٩/ ١٧٩-ترقيم الشاملة):

«السؤال: بالنسبة إذا كان حاكم يحكم بغير ما أنزل الله ثم سمح لبعض الناس أن يعملوا مظاهرة تسمىٰ عصامية مع ضوابط يضعها الحاكم نفسه، ويمضي هؤلاء الناس علىٰ هذا الفعل، وإذا أنكر عليهم هذا الفعل قالوا: نحن ما عارضنا الحاكم ونفعل برأي الحاكم، هل يجوز هذا شرعًا مع وجود مخالفة النص؟

الجواب:

عليك باتباع السلف، إن كان هذا موجودًا عند السلف فهو خير، وإن لم يكن موجودًا فهو شر، ولا شك أن المظاهرات شر؛ لأنها تؤدي إلىٰ الفوضىٰ من المتظاهرين ومن الآخرين، وربما يحصل فيها اعتداء؛ إما علىٰ الأعراض، وإما علىٰ الأموال، وإما علىٰ الأبدان؛ لأن الناس في خضم هذه الفوضوية قد يكون الإنسان كالسكران لا يدري ما يقول ولا ما يفعل، فالمظاهرات كلها شر سواء أذن فيها الحاكم أو لم يأذن.

وإذْنُ بعض الحكام بها ما هي إلا دعاية، وإلا لو رجعت إلىٰ ما في قلبه لكان يكرهها أشد كراهة، لكن يتظاهر بأنه كما يقول: ديمقراطي، وأنه قد فتح باب الحرية للناس، وهذا ليس من طريقة السلف» اهـ.

وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه علىٰ حديث رقم (٦٥٣١) من «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٧٢):

«عزا الحافظ حديث ابن عباس لأبي جعفر بن أبي شيبة، وحديث عمر للبزار، وسكت عنهما في «الفتح» (٧/ ٤٨) فما أحسن، لأنه يوهم -حسب اصطلاحه- أن كلًّا منهما حسن، وليس كذلك -كما رأيت-، ولعل ذلك كان السبب أو من أسباب استدلال بعض إخواننا الدعاة =

ذكرهم الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٥٢) عند حديث (٦٠٢٥): «ملائكةُ السماءِ يستغفرونَ لذَوائِبِ النساءِ ولِحَىٰ الرجالِ؛ يقولونَ: سبحان الذي زَيَّنَ الرجالَ باللِّحَىٰ والنساءَ بالذوائب!!».

موضوع.

أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/ ٦٦) من طريق الحاكم: أخبرنا ابن عصمة: حدثنا الحسين بن داود بن معاذ: حدثنا النضر بن شميل: حدثنا عوف عن الحسن عن عائشة مرفوعًا.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته الحسين هذا -وهو: البلخي-، قال الخطيب (٨/ ٤٤): «لم يكن ثقة؛ فإنه روىٰ نسخة عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس؛ أكثرها موضوع». ثم ساق له الحديث المتقدم برقم (٨٠٨)، وقال: «وهو موضوع؛ ورجاله كلهم ثقات؛ سوىٰ الحسين».

وتقدم له حديث آخر برقم (٧٨٠)، وأن ابن الجوزي قال فيه: «وضاع».

وله حديث رابع مضىٰ برقم (١٢).

وقد روي حديث الترجمة موقوفًا بلفظ: «إن يمين ملائكة السماء: والذي زيَّن الرجال باللحىٰ، والنساءبالذوائب!».

= علىٰ شرعية (المظاهرات) المعروفة اليوم، وأنها كانت من أساليب النبي -ﷺ- في الدعوة! ولا تزال بعض الجماعات الإسلامية تتظاهر بها، غافلين عن كونها من عادات الكفار وأساليبهم التي تتناسب مع زعمهم أن الحكم للشعب، وتتنافىٰ مع قوله -ﷺ-: «**خير الهُدىٰ هُدىٰ محمد** ﷺ»..» اهـ.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ٣٨٧ - المدينة) من طريق الخليل بن أحمد بن محمد بن الخليل: نا أبو عبد الله محمد بن معاذ بن فهد النهاوندي -وسمعته يقول: لي مائة وعشرون سنة، وقد كتبت الحديث، ولحقت أبا الوليد الطيالسي والقعنبي وجماعة من نظرائهم، ثم ذكر أنه تصوَّف ودَفَنَ الحديثَ الذي كتبه أول مرة، ثم كتب الحديث بعد ذلك، وذكر أنه حفظ من الحديث الأول حديثًا واحدًا، وهو ما حدثنا به-: نا محمد بن المنهال الضرير: نا يزيد بن زريع: نا روح بن القاسم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال:... فذكره موقوفًا.

وقال ابن عساكر: «هذا حديث منكر جدًّا، وإن كان موقوفًا، وليت النهاوندي نسيه فيما نسي؛ فإنه لا أصل له من حديث محمد بن المنهال. والله أعلم».

قلت: والنهاوندي هذا واهٍ عند الذهبي، كما تقدم في الحديث الذي قبله. والله أعلم.

تنبيه: لقد عزا الشيخُ العجلوني في «كشف الخفاء» الحديثَ للحاكم عن عائشة! فأوهم أنه في «المستدرك»؛ لأنه المعني عند أهل العلم إذا أطلق العزوُ إليه، وليس فيه! والظاهر أنه في كتابه الآخر: «تاريخ نيسابور»؛ لأنه ترجم له فيه؛ كما في «لسان الحافظ».

ثم إن هذا العزو مع السكوت عن بيان حال الحديث مما يدلنا علىٰ أن العجلوني علمه في الحديث؛ إنما هو النقل دون النظر في الأسانيد والمتون

والتحقيق فيها.

ونحوه عبد الرؤوف المناوي؛ فقد سبقه إلىٰ عزو الحديث في كتابه «كنوز الحقائق» (ص١٤٢ ج ١ - هامش «الجامع الصغير») إلىٰ الحاكم مطلقًا لم يقيده، وساكتًا عليه كما هي عادته!! ولم يذكر إلا الشطر الثاني منه.

وقلده في ذلك آخرون؛ منهم الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي في رسالة «وجوب إعفاء اللحية» (ص٣٢ - توزيع إدارة البحوث العلمية)؛ فإنه جزم بنسبته إلىٰ النبي ﷺ! وعلقت عليه الإدارة بما تقدم عن المناوي! دون أي تعقيب عليه!

واغتر بعضهم بالمفهوم من إطلاق المناوي عزوه إلىٰ الحاكم، فعزاه إلىٰ الحاكم في «المستدرك»؛ كما فعل الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي فيما نقله الأخ محمد إسماعيل الإسكندراني في آخر كتابه «أدلة تحريم حلق اللحية»، وأقره!

فالله المستعان علىٰ غربة هذا العلم في هذا الزمان، وتساهل أهله في نسبة ما لم يصح من الحديث إلىٰ النبي ﷺ.

* وأيضًا: ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٤٣٩) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٢٠٣): «بَيْنَا أَنَا نَائِم عِشَاء فِي الْمَسْجِد الْحَرَام إِذْ أَتَانِي آتٍ، فَأَيْقَظَنِي، فَاسْتَيْقَظْت، فَلَمْ أَرَ شَيْئًا، ثم عدت في النوم، ثم أيقظني... فَإِذَا أَنَا بِهَيْئَة خَيَال، فَأَتْبَعْته بَصَرِي حَتَّىٰ خَرَجْت مِن الْمَسْجِد؛ فَإِذَا أَنَا بِدَابَّةٍ أَدْنَىٰ شَبَهًا بِدَوَابِّكُمْ هَذِهِ، بِغَالكُمْ هَذِهِ، غَيْر أَنَّهُ مُضْطَرِب الْأُذُنَيْنِ يُقَال لَهُ: الْبُرَاق، وَكَانَت

الْأَنْبِيَاء -صلوات الله عليهم- تَرْكَبهُ قَبْلِي... ثُمَّ أُتِيت بِالْمِعْرَاجِ الَّذِي كَانَتْ تَعْرُج عَلَيْهِ أَرْوَاح بني آدم، فَلَمْ يَرَ الْخَلَائِق أَحْسَن مِن الْمِعْرَاج، أَمَا رَأَيْتم الْمَيِّت حِين يُشَقُّ بَصَره طَامِحًا إِلَىٰ السَّمَاء؟ فَإِنَّمَا يُشَقُّ بَصَره طَامِحًا إِلَىٰ السَّمَاء عَجَبه بِالْمِعْرَاجِ...

ثُمَّ صَعِدْت إِلَىٰ السَّمَاء الْخَامِسَة؛ فَإِذَا أَنَا بِهَارُون، وَنِصْف لِحْيَته بَيْضَاء وَنِصْفهَا سَوْدَاء، تَكَاد لِحْيَته تُصِيب سُرَّته مِنْ طُولهَا... ثُمَّ صَعِدت إِلَىٰ السَّمَاء السَّادِسَة فَإِذَا أَنَا بِمُوسَىٰ، رَجُل آدَم كَثِير الشَّعْر، لَوْ كَانَ عَلَيْهِ قَمِيصَانِ؛ لَنَفَذَ شَعْره دُون الْقَمِيص (وفي رواية: خرج شعره منهما!) وَإِذَا هُوَ يَقُول: يَزْعُم النَّاس أَنِّي أَكْرَم عَلَىٰ الله منْ هَذَا؛ بَلْ هَذَا أَكْرَم عَلَىٰ الله مِنِّي...» الحديث بطوله في ست صفحات من نحو قياس صفحات هذا الكتاب.

موضوع. ولوائح الوضع عليه ظاهرة.

أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٥/ ١٠ – ١٢)، والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ٣٩٠ – ٣٩٦) من طريق أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال:... فذكره؛ مصححًا بعض ألفاظه من «تفسير ابن كثير»، وعزاه لابن أبي حاتم أيضًا، وقال: «فذكره بسياق طويل حسن أنيق؛ أجود مما ساقه غيره، علىٰ غرابته، وما فيه من النكارة... وأبو هارون العبدي -اسمه:عمارة بن جوين، وهو- مضعف عند الأئمة».

قلت: بل اتهمه بعضهم، وحديثه هذا ونحوه يدل علىٰ موضع لينهم؛ فقد

أورده ابن حبان في «الضعفاء» (٢/ ١٧٧)، وقال: «كان رافضيًّا، يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب».

وقال الذهبي في «المغني»: «تابعي ضعيف. قال حماد بن زيد: كذاب».
وقال الحافظ في «التقريب»: «متروك، ومنهم من كذبه، شيعي».

والحديث عزاه السيوطي في «الدر» (٤/ ١٤٢) لابن المنذر أيضًا، وابن مردويه، وابن عساكر، وسكت عنه -كما هي غالب عادته-؛ الأمر الذي يجعل من لا علم عنده يقدم علىٰ ذكره؛ بل والاحتجاج به، كما فعل الشيخ التويجري في «الرد علىٰ من أجاز تهذيب اللحية» (ص٧ - ٨ و١٥ و٥١)، ولقد أصاب في رده علىٰ ذاك الكاتب الذي زعم: «أن اللحية رمز عربي، وليس من الإسلام في شيء!»، ورسالته تدور حول إبطال هذا الزعم، ولقد كان موفقًا في ذلك، بخلاف عنوانه للرسالة، فلقد كان مخطئًا فيه من ناحيتين:

الأولىٰ: أنه لا يطابق المعنون عنه؛ لأن تهذيب اللحية غير حلقها بداهة، وهو لم يرد فيها علىٰ الذين يذهبون إلىٰ جواز تهذيبها مع قولهم بحرمة حلقها.

والأخرىٰ: أنه -أعني: العنوان- يشمل الحنفية وغيرهم الذين من مذهبهم جواز أخذ ما زاد علىٰ القبضة؛ بل يشمل ابن عمر وأبا هريرة وغيرهم من السلف الذين احتج بهم الحنفية؛ وإن لم يسلم بذلك الفاضل المعلق علىٰ رسالة: «**وجوب إعفاء اللحية**» **للشيخ الكاندهلوي**؛ فإنه قد خالف السلف، ومنهم إمام السنة أحمد بن حنبل؛ فقد روىٰ الخلال في «كتاب الترجل»: قال:

أخبرني حرب، قال: سئل أحمد عن الأخذ من اللحية؟ قال: كان ابن عمر يأخذ منها ما زاد علىٰ القبضة. وكأنه ذهب إليه. قلت له: ما (الإعفاء)؟ قال: يروىٰ عن النبي ﷺ. قال: كان هذا عنده الإعفاء.

أخبرني محمد بن أبي هارون: أن إسحاق حدثهم قال: سألت أحمد عن الرجل يأخذ من عارضيه؟ قال: يأخذ من اللحية ما فضل عن القبضة. قلت: فحديث النبي ﷺ: «**أَحْفُوا الشَّوارِبَ وأَعفُوا اللِّحَىٰ**»؟ قال: يأخذ من طولها ومن تحت حلقه، ورأيت أبا عبد الله يأخذ من طولها ومن تحت حلقه، وروىٰ ابن هاني مثله في «مسائله» (٢/ ١٥١/ ١٨٤٨).

قلت: ثم قال الخلال: أخبرني عبيد الله بن حنبل قال: حدثني أبي قال: قال أبو عبد الله: ويأخذ من عارضيه، ولا يأخذ من الطول، وكان ابن عمر يأخذ من عارضيه إذا حلق رأسه في حج أو عمرة، لا بأس بذلك.

فأقول: هذه الرواية شاذة؛ إن لم أقل: منكرة عن الإمام أحمد، من ناحيتين:

الأولىٰ: في قول أحمد: «ولا يأخذ من الطول». فإنه مخالف لرواية حرب وإسحاق المتقدمتين، ولعل ذلك من عبيد الله بن حنبل؛ فإنه غير معروف بالرواية؛ فإن الخطيب لما ذكره في «التاريخ» (١٠/ ٣٤٧) لم يزد علىٰ أن ذكر ما في هذا الإسناد، فقال: «حدث عن أبيه، روىٰ عنه أبو بكر الخلال».

فمثله لايحتج به بما تفرد به، فكيف إذا خالف؟!

والأخرىٰ: في قوله في أثر ابن عمر: «وكان يأخذ من عارضيه»؛ فإنه مخالف لزيادة فِي حَدِيثِ ابن عمر في «الصحيحين»: «خالفوا المشركين، ووفروا اللحىٰ، وأحفوا الشوارب».

وهو مخرج في «الإرواء» (١/ ١١٩)، وزاد البخاري في رواية (٥٨٩٢ – فتح): «وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر؛ قبض علىٰ لحيته، فما فضل؛ أخذ».

فهذا هو الصحيح عَن ابْنِ عُمَرَ، وعن أحمد أيضًا. وله عَن ابْنِ عُمَرَ طريق أخرىٰ، رواها ابن أبي شيبة (٨/ ٥٦٣)، وابن سعد (٤/ ١٧٨). وله عنده طرق أخرىٰ.

ثم روىٰ الخلال، ومن قبله ابن أبي شيبة عن أبي زرعة بن جرير قال: «كان أبو هريرة يقبض علىٰ لحيته، ثم يأخذ ما فضل عن القبضة».

وإسناده صحيح علىٰ شرط مسلم.

قلت: والآثار السلفية بهذا المعنىٰ كثيرة؛ حتىٰ قال منصور عن إبراهيم: «كانوا يأخذون من جوانبها، وينظفونها. يعني: اللحية».

أخرجه ابن أبي شيبة (٨/ ٥٦٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٢٢٠/ ٦٤٣٨) بإسناد صحيح عن إبراهيم، وهو: ابن يزيد النخعي، وهو تابعي فقيه جليل.

❋ ❋ ❋

الشيخ الفاضل/
عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد -غفر الله له-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٨١) عند تعليقه على حديث (٦٠٣٧): «أُجِبْتُ بِالَّذِي لَو اطَّلَعَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أُمَّتِي طَلْعَةً تَرَكُوا الصَّلَاةَ. قَال: أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: بَلَىٰ...» الحديث.

منكر.

أخرجه أحمد (٥/ ١٧٠): ثنا يَحْيَىٰ: ثَنَا قُدَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَتْنِي جَسْرَةُ بِنْتُ دَجَاجَةَ: أَنَّهَا انْطَلَقَتْ مُعْتَمِرَةً، فَانْتَهَتْ إِلَىٰ الرَّبَذَةِ فَسَمِعَتْ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ فَصَلَّىٰ بِالْقَوْمِ، ثُمَّ تَخَلَّفَ أَصْحَابٌ لَهُ يُصَلُّونَ، فَلَمَّا رَأَىٰ قِيَامَهُمْ وَتَخَلُّفَهُمْ انْصَرَفَ إِلَىٰ رَحْلِهِ، فَلَمَّا رَأَىٰ الْقَوْمَ قَدْ أَخْلَوا الْمَكَانَ؛ رَجَعَ إِلَىٰ مَكَانِهِ فَصَلَّىٰ، فَجِئْتُ فَقُمْتُ خَلْفَهُ، فَأَوْمَأَ إِلَيَّ بِيَمِينِهِ، فَقُمْتُ عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ جَاءَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَقَامَ خَلْفِي وَخَلْفَهُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ بِشِمَالِهِ، فقَامَ عَنْ شِمَالِهِ فَقُمْنَا ثَلَاثَتُنَا يُصَلِّي كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا بِنَفْسِهِ، وَيَتْلُو مِنَ الْقُرْآنِ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَتْلُوَ، فَقَامَ بِآيَةٍ مِن الْقُرْآنِ يُرَدِّدُهَا حَتَّىٰ صَلَّىٰ الْغَدَاةَ، فَبَعْدَ أَنْ أَصْبَحْنَا أَوْمَأْتُ إِلَىٰ

(١) عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد، داعية مصري، ولد سنة (١٩٤٤م) في الشرقية في قرية المعالي (كفر قرموط).

عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنْ سَلْهُ: مَا أَرَادَ إِلَىٰ مَا صَنَعَ الْبَارِحَةَ؟ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ بِيَدِهِ: لَا أَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُحَدِّثَ إِلَيَّ. فَقُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، قُمْتَ بِآيَةٍ مِن الْقُرْآنِ لَوْ فَعَلَ هَذَا بَعْضُنَا لَوَجَدْنَا عَلَيْهِ! قَالَ: «دَعَوْتُ لِأُمَّتِي»، قَال: فَمَاذَا أُجِبْتَ؟ أَوْ: مَاذَا رُدَّ عَلَيْكَ؟ قَالَ:... فذكره، وتمامه:

فَانْطَلَقْت مُعْنِقًا قَرِيبًا مِنْ قَذْفَةٍ بِحَجَرٍ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّكَ إِنْ تَبْعَثْ إِلَىٰ النَّاسِ بِهَذَا؛ نَكَلُوا عَنِ الْعِبَادَةِ. فَنَادَىٰ: أَن ارْجِعْ، فَرَجَعَ، وَتِلْكَ الْآيَةُ: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة:١١٨].

قلت: وهذا إسناد ليس فيه من يخشىٰ منه شيء من النكارة الظاهرة في هذا السياق سوىٰ جسرة بنت دجاجة، وليست بالمشهورة؛ فإنه لم يرو عنها من الثقات غير قدامة بن عبد الله هذا، وأفلت بن خليفة، وفي ترجمة هذا الثاني منهما قال البخاري (١/ ٢/ ٦٧): «وعند جسرة عجائب». وساق لها عن عائشة حديث: «لا أُحِلُّ المسجد لحائض، ولا لجنب؛ إلا لمحمد وآل محمد». ثم أشار إلىٰ نكارته بقوله: «وقال عروة وعباد بن عبد الله عن عائشة مرفوعًا: سُدُّوا هذه الأبواب إلا باب أبي بكر».وقال عقبه: «وهذا أصح».

وعلىٰ هذا؛ فذِكر ابن حبان إياها في «الثقات» (٤/ ١٢١) من تساهله المعروف! وبخاصة أنه قال فيما نقله أبو العباس البناني: «عندها عجائب». ذكره في «الميزان»، وقال البيهقي: «فيها نظر».

فقد وافق ابن حبان البخاري في جرحه إياها، وعليه اعتمد الذهبي في

إيراده لها في «المغني في الضعفاء». وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبولة».

وبالجملة؛ فلم تطمئن النفس لحديثها بعامة بعد جرح البخاري إياها، ولحديثها هذا بخاصة؛ فإن فيه ما يستنكر:

أولًا: قولها عن أبي ذر: «فقمت عن يمينه... فقام (ابن مسعود) عن شماله».

فإن هذا خلاف السنة الثابتة فِي حَدِيثِ جابر رَضِوَٱللَّهُعَنْهُ: أن جابرًا وجَبَّارًا وقفَا؛ أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، فأخذ بأيديهما حتىٰ أقامهما خلفه. رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في «الإرواء» برقم (٥٣٩).

نعم؛ قد صح عن ابن مسعود أنه صلىٰ بين علقمة والأسود، وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل. أخرجه أبو داود وغيره، وهو مخرج في «الإرواء» - أيضًا- (٥٣٨).

أقول: فأخشىٰ أن يكون دخل عليها حديث فِي حَدِيثِ.

ثانيًا: قوله: «فقمنا ثلاثتنا يصلي كل رجل منا بنفسه، ويتلو من القرآن ما شاء الله أن يتلو».

قلت: هذا أمر مستنكر جدًّا، لا نجد في السنة ما يشبهه، فإن الظاهر أن أبا ذر وابن مسعود كانا مؤتمين به ﷺ؛ فكيف يصح مع ذلك قوله: «يصلي كل رجل منا بنفسه، ويتلو من القرآن ما شاء الله»؟! وكيف يمكن أن يقرأ كل واحد

منهم ما شاء، وفي ذلك من التشويش الممنوع ما لا يخفىٰ علىٰ أحد؟!

ثالثًا: قول عمر: «إنك إن تبعث إلىٰ الناس بهذا...» إلخ؛ فإن الثابت في «صحيح مسلم» (١/ ٤٤) أن قول عمر هذا إنما كان في قصة أخرىٰ وقعت له مع أبي هريرة، فأخشىٰ -أيضًا- أن يكون اختلط علىٰ جسرة هذا بهذا!

رابعًا وأخيرًا: أن جسرة لم تثبت علىٰ رواية الحديث بهذا السياق الطويل الذي فيه ما سبق بيانه من المستنكر؛ بل عدلت عنه إلىٰ روايته مختصرًا:

قالت: سمعت أبا ذر يقول: قام النبي ﷺ حتىٰ إذا أصبح بآية؛ والآية: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨].

أخرجه النسائي (١/ ١٥٦ - ١٥٧)، وابن ماجه (١٣٥٠)، والحاكم (١/ ٢٤١)، وعنه البيهقي (٣/ ١٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٢٠٥)، والخطيب في «الموضح» (١/ ٤٥٦) كلهم من طريق يحيىٰ بن سعيد... به. وقال الحاكم: «صحيح»! ووافقه الذهبي!

وفيه نظر؛ إلا أن يقصد أنه صحيح لغيره، فهو ممكن؛ لأن له شاهدًا مختصرًا من حديث أبي سعيد الخدري: أن رسول اللهِ ﷺ ردد آية حتىٰ أصبح. أخرجه أحمد (٣/ ٦٢) بسندٍ جيد.

ومن الملاحظ أن يحيىٰ بن سعيد هذا -وهو: القطان الحافظ- هو نفسه راوي حديثها الطويل، وفيه حديث الترجمة. وقد كِدْتُ أن أنسىٰ أنه أنكر ما في

حديثها، لأنني أستبعد جدًّا أن يصدر منه ﷺ ذاك التصريح: «... تركوا الصلاة»، لما فيه من لفت النظر إلىٰ ترك الاهتمام بالصلاة، ومعلوم بداهةً أن ذلك ليس من مقاصده ﷺ فيما يبشر به أمته كالشفاعة؛ كما يأتي في بعض طرق هذا الحديث نفسه. فتأمل.

أقول: فكأن يحيىٰ بن سعيد سمعه من قدامة بن عبد الله عن جسرة مطولًا مرة، ومختصرًا مرة أخرىٰ؛ فكان يرويه تارة هكذا، وتارة هكذا.

وقد توبع عليه مختصرًا، فقال أحمد (٥/ ١٥٦): ثنا وكيع: ثنا قدامة العامري... به.

وقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٤٩٧ -٤٩٨): حدثنا محمد بن فضيل عن فليت العامري عن جسرة عن أبي ذر... به، وزاد: «بها يركع وبها يسجد. قال: قلت: يا رسول الله! ما زلت تردد هذه الآية حتىٰ أصبحت؟ قال: إني سألت ربي الشفاعة لأمتي، وهي نائلة لمن لا يشرك بالله شيئًا».

وبهذا الإسناد عينه أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١٤٩)، وعنه الخطيب في «الموضح» (١/ ٤٥٤)، ومنه صححت خطأ وقع في إسناده من المعلق علىٰ «المصنف»، حيث جعل مكان (فليت العامري): (قدامة العامري)، وكتب في التعليق: «في الأصل بياض ملأناه من (م)».

قلت: والصواب ما فعلته: (فليت العامري)؛ لأنه كذلك في «المسند» من هذه الطريق نفسها. وأما قدامة العامري، فإنما هو في رواية وكيع المذكورة قبل هذه.

أقول هذا بيانًا للواقع والراجح في خصوص هذا الطريق، وإلا؛ فإن (فليت العامري) هو (قدامة العامري)؛ كما جزم بذلك الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١/ ١٨٥٧)، ونقل الخطيب في «الموضح» (١/ ٤٥٦) مثلَه عن ابن جرير الطبري، والحافظ في «التهذيب» عن الثوري.

وإن مما يؤيد التصويب المتقدم أن البيهقي أخرجه (٣/ ١٣) من طريق ابن أبي شيبة، لكن وقع فيه: «كليب العامري»، وإن مما لا شك فيه أن الصواب: (قليب).

تحرَّف القاف علىٰ الناسخ أو الطابع إلىٰ الكاف؛ فكتب: (كليب). كما أنه تحرف عليه اسم (جسرة) فوقع فيه (خرشة بن الحر)! كما أنه -أعني: (جسرة)- تحرف إلىٰ (ميسرة) في رواية ابن فضيل عند أحمد.

وقد تنبه لهذا الأخ الفاضل عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد في كتابه القيم الفريد «فتح من العزيز الغفار بإثبات أن تارك الصلاة ليس من الكفار»[١] (ص١٣٤)، ولكنه لم يتنبه لكون (خرشة بن الحر) محرَّفًا -أيضًا- من (جسرة) فجعله متابعًا لها! ثم ترجم لخرشة بأنه ثقة، وبنىٰ علىٰ ذلك أن الحديث حسن أو صحيح! دون حديث الترجمة: «أجبت بالذي...»، قال (ص١٣٥): «... فيُعَدُّ زيادةً ضعيفةً من هذا الطريق، إلا أنها يشهد لمعناها حديث كعب بن عجرة السابق».وقال في التعليق: «رواه أحمد والطبراني وغيرهما».

قلت: وموضع الشاهد منه -بزعمه- قوله بعد قوله: «فإن ربكم يقول: من

(١) طبعته مكتبة العلم الإسلامية للتراث (١٩٨٩).

صلىٰ الصلاة لوقتها وحافظ عليها...» الحديث، وفيه: «ومن لم يصل لوقتها، ولم يحافظ عليها، وضيَّعها استخفافًا بحقها؛ فلا عهد له، إن شئت؛ عذبته، وإن شئت؛ غفرت له».

رواه أحمد (٤/ ٢٤٤)، والطبراني (١٩/ ٣١١ - ٣١٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ٢٢٥ - ٢٢٦) من طرق عن الشعبي وغيره عن كعب، وبعضها صحيح؛ فهو كحديث عبادة بن الصامت الذي فيه نحوه بلفظ: «... ومن لم يأت بهن؛ فليس له عند الله عهد، إن شاء؛ عذبه، وإن شاء؛ غفر له».

رواه مالك وغيره، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٤٥٢ و١٢٧٦).

ولكن ليس يصح بوجه من الوجوه اعتبار هذه الفقرة من هذا الحديث الصحيح شاهدًا لهذا الحديث المنكر؛ لأنه لا يخفىٰ علىٰ الفقيه اللبيب أن الأقل معنىٰ لا يمكن أن يشهد علىٰ الأكثر معنىٰ -وهذا هو الواقع هنا- فإن مجرد اشتراكهما في الدلالة علىٰ أن تارك الصلاة كسلًا ليس كافرًا؛ لا يعني اشتراك الشاهد مع المشهود له في الجانب الآخر الذي تفرد به -وهو قوله: «أجبت بالذي لو اطلع عليه كثير...»-؛ فهو شاهد قاصر!

وهذا من دقيق الفقه في الحديث، يرجىٰ التنبه له. فقد رأيت كثيرًا من الكاتبين المعاصرين لا يلحظون هذا. من ذلك أنني رأيت المذكور بعد أن ضعف حديث: «... ولا تتركوا الصلاة متعمدين، فمن تركها متعمدًا؛ فقد خرج من الملة»، وخرجه وتكلم عليه بكلام جيد، فإنه بعد قليل قال (ص٢٠٥): «إلا أن الحديث يتقوىٰ بشواهده،

ومنها: «من ترك صلاة مكتوبة؛ فقد برئت منه ذمة الله»...»!

قلت: فهذا كذاك؛ لأنه لا يشهد للخروج من الملة، أي: أن وعيد الشاهد دون وعيد المشهود له؛ بدليل أن المومىٰ إليه قد حمل هذا الشاهد (ص٨٨) علىٰ أن المقصود براءة دون براءة الذمة من الكفار؛ أي: أنه أريد بها براءة دون براءة -كما قلنا: كفر دون كفر، وشرك دون شرك-، أي: أنها براءة لا تخرج من الملة، وبالتالي لا توجب الخلود في النار».

هذا كلامه، وهو مقبول منه وجيد في تفسير البراءة، ولكني -والله!- لا أدري كيف [يكون] هذا الحديث المؤوَّل شاهدًا لحديث الخروج من الملة؟! فإنه لا يستطيع -في ظني- أن يتأوله بأن يقول: خروج دون خروج! بلىٰ، لقد فعل ذلك، وقال (ص٢٠٥) ما نفيته! فسبحان ربي!

هذا وقد بقي لدي شيء أريد أن أذكره زيادة علىٰ ما تقدم من الأدلة علىٰ نكارة حديث الترجمة: أن عبد الواحد بن زياد قد قال: ثنا قدامة بن عبد الله: ثنا جسرة بنت دجاجة قالت: خرجنا عُمَّارًا فوردنا الرَّبَذة... الحديث بطوله.

أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (ص٥٩).

فقد لاحظت أنه ليس فيه حديث الترجمة ولا قول ابن مسعود: «لا أسأله عن شيء...» بل فيه عكسه تمامًا.

❋ ❋ ❋

المحقق/السعيد بن بسيوني زغلول -غفر اللّٰه له-(١)

ذكره الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص١٢٥) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٠٤٦): «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ، وإن الله عَزَّوَجَلَّ لَيُعْطي العبدَ علىٰ نيته ما لا يُعْطيه علىٰ عمله، وذلك أن النيةَ لا رياءَ فيها، والعملَ يُخَالِطُه الرِّياءُ».

موضوع.

أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/ ١٠٣ - الغرائب الملتقطة) من طريق شعيب بن إدريس عن علي بن أحمد عن أحمد بن عبد الله الهروي عن أبي هريرة منصور بن يعقوب عن سعيد عن قتادة عن أبي بردة عن أبي موسىٰ... رفعه.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته أحمد بن عبد الله الهروي، فإني أظنه الجُوَيْبَارِيَّ

(١) أبو هَاجَر مُحَمَّد السَّعيد بن بَسْيُوني بنِ السَّيِّدِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ عَلِي زَغْلُول (الإِبْيَانِيُّ)، وُلِدَ سنة (١٣٦٧هـ). في عام ١٩٨٨م انتُدِبَ للعمل في: «مركز خدمة السُّنَّة» التَّابع للجامعة الإسلامية بالمدينة النَّبويَّة، بقيَ فيه قُرابةَ عَشرةِ أعوامٍ، وفي هذه الحِقَب ازدادت خبرتُه العِلمية والحديثية، وفي هذه الفترة عمل في الموسوعة الشهيرة المَوسومة بـ: «موسوعة رجال الحديث»، وفي عام ١٩٩٨م عاد إلىٰ مِصر، وانتُدب للعمل في: «جمعية المَكْنَز الإسلامي لتحقيق التراث»، وبقيَ بها إلىٰ عام ٢٠٠٣م.

الكذاب المشهور؛ فإنه من أهل هراة، ومن هذه الطبقة. قال ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ١٤٢): «دجَّال من الدجاجلة، كذاب، يروي عن ابن عُيَينة ووكيع وأبي ضمرة وغيرهم من ثقات أصحاب الحديث ويضع عليهم ما لم يحدثوا. ولولا أن أحداث أصحاب الرأي بهذه الناحية خفي عليهم شأنه؛ لم أذكره في هذا الكتاب لشهرته عند أصحاب الحديث قاطبة بالوضع».

ومن دونه لم أعرفهما.

ومنصور بن يعقوب: ذكره ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٣٨٨)، ولم يكنه، وساق له حديثين بإسناد له آخر، ثم قال: «له غير ما ذكرت، ويقع فِي حَدِيثِه أشياء غير محفوظة».

قلت: ومما سبق تعلم تساهل الزَّبيدي في اقتصاره في تخريج الحديث في «شرح الإحياء» (١٠/ ١٥) علىٰ قوله: «سنده ضعيف»، كما تساهل في قوله: «له طرق بمجموعها يتقوىٰ الحديث».

وذلك لأن أكثرها شديدة الضعف، أما هذا فقد عرفت أن فيه الهروي الجُوَيْبَارِيَّ الكذاب.

وحديث النَّوَّاس بن سَمعان المتقدم: فيه متهم بالوضع.

ومثله حديث أنس المتقدم هناك؛ فيه ضعيف جدًّا، وفي «اللآلي المنثورة» (٦٥): «أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» من جهة يوسف بن عطية عن ثابت عن أنس... به، وقال: هذا إسناد ضعيف. وقال ابن دحية: هذا الحديث لا

يصح؛ يوسف بن عطية قال النسائي فيه: متروك الحديث».

قلت: وخير طرقه طريق سهل الذي قبله؛ ففيه حاتم بن عباد الذي لم يعرف؛ فيبقىٰ علىٰ ضعفه لعدم وجود شاهد معتبر له.

وقد ذكر الزبيدي أن ابن الجوزي حكم علىٰ الحديث بالوضع، ولم أره في «موضوعاته» ولا في «اللآلي المصنوعة» للسيوطي. والله أعلم.

تنبيه: **جاء حديث سهل بن سعد في «الفردوس» بتحقيق السعيد بن بسيوني زغلول برقم (٦٨٤٢)، وحديث أبي موسىٰ عقبه برقم (٦٨٤٣). فقال المحقق في تعليقه عليه (٤/ ٢٨٦): «ولم أجده من حديث أبي موسىٰ»!**

كذا قال! مع أنه قال في تعليقه علىٰ حديث سهل (٤/ ٢٨٥): «٦٨٤٢ - إسناد هذا الحديث في «زهر الفردوس» (٤/ ١٢١) قال: أخبرنا...»؛ فذكر إسناده إلىٰ شعيب بن إدريس بسنده المذكور أعلاه إلىٰ أبي موسىٰ... رفعه!

فتأمل هذه (اللَّخبطة) ما أعجبها! فهو تحت حديث سهل ساق إسناد حديث أبي موسىٰ، وتحت حديث أبي موسىٰ قال: «لم أجده»!!

ثم هو إلىٰ ذلك لما ساق إسناده؛ لم يتكلم عليه بشيء!

❋ ❋ ❋

الشيخ الفاضل/
محمد جميل زينو -رحمه الله تعالى-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ١٥٣) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٠٥٩): «إِيَّاكَ والقَوارِيرَ».

منكر.

أخرجه الحاكم (٣/ ٢٩١): أخبرني أبو معن محمد بن عيسىٰ العطار -

(١) محمد جميل زينو (١٣٤٤ - ١٤٣١ هـ = ١٩٢٥ - ٢٠١٠ م)، ولد في مدينة حلب في سوريا عام ١٩٢٥م، الموافق ١٣٤٤هـ، لما بلغ من العمر عشر سنين تقريبًا التحق بمدرسة خاصة وتعلم القراءة والكتابة. انتسب إلىٰ مدرسة (دار الحفاظ) وبقي فيها خمس سنوات، حفظ خلالها القرآن غيبًا مع التجويد، دخل مدرسة في حلب كانت تسمىٰ (الكلية الشرعية التجهيزية) وثم أصبحت (الثانوية الشرعية)، وهي تابعة للأوقاف الإسلامية، وكانت تدرس العلوم الشرعية والعصرية: ودرس فيها التفسير، والفقه الحنفي، والنحو، والصرف، والتاريخ والحديث وعلومه، وغيرها من العلوم الشرعية، وفي شهر رمضان من عام ١٤٠٠هـ جاء بعمرة إلىٰ مكة، وبقي إلىٰ بعد الحج ثم عمل مدرسًا بدار الحديث الخيرية بمكة المكرمة، ودرَّس التفسير، والتوحيد، والقرآن الكريم وغيرها من الدروس. أصدر رسائل صغيرة، كان لها قبول في جميع بلاد العالم، وقد ترجم بعضها إلىٰ الإنجليزية، والفرنسية، والبنغالية، والأندنوسية، والتركية، والأوردية، وغيرها من اللغات، وسماها: (سلسلة التوجيهات الإسلامية) وصلت إلىٰ أكثر من عشرين رسالة طبع منها مئات الآلاف. توفي رَحِمَهُ اللَّهُ يوم الجمعة ١/ ١١ (ذو القعدة)/ ١٤٣١هـ.

بمرو-: ثنا عبدان بن محمد الحافظ: ثنا إسحاق بن منصور: ثنا عبد الرحمن بن معن: أنبأ محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أنس قال: سمعت أنس بن مالك يقول: كان البراء بن مالك رجلًا حسن الصوت، فكان يرجز لرسول الله ﷺ في بعض أسفاره، فبينما هو يرجز إذ قارب النساء، فقال له رسول الله ﷺ:... فذكره. قال: فأمسك. قال محمد: كره رسول الله ﷺ أن تسمع النساء صوته.

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

قلت: وهذا من تساهلهما؛ فإن ابن إسحاق -مع صدقه- مشهور بالتدليس، وأنه لا يحتج به إلا بما قال فيه: «حدثنا»، كما قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٢١)، وقال في مكان آخر (ص١٢٥): «أكثر من التدليس، وخصوصًا عن الضعفاء».

يضاف إلىٰ ذلك أن في حفظه بعض الضعف، وقد أطال الذهبي ترجمته في «الميزان»، وذكر عن الإمام أحمد أنه قال: «هو كثير التدليس جدًّا. قيل له: فإذا قال: «أخبرني» و«حدثني» فهو ثقة؟ قال: هو يقول: «أخبرني» ويخالف». وكذلك ختم الذهبي ترجمته بقوله: «فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة؛ فإن في حفظه شيئًا». وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يدلس».

وخلاصة ترجمته أنه حسن الحديث إذا صرح بالتحديث، ولم يخالف، وكل من الشرطين غير متوفر.

أما الأول: فلأنه قد عنعن كما ترىٰ، وأما الآخر: فلأنه خالف في سنده ومتنه.

أما السند: فقوله: «عن عبد الله بن أنس» فهذا خطأ من ناحيتين:

الأولىٰ: أنه لا يعرف لأنس ابنٌ اسمه عبد الله يروي عنه، وإنما هو حفيده عبد الله بن المثنىٰ بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري.

والأخرىٰ: الانقطاع؛ فإن ابن المثنىٰ هذا إنما يروي عن أنس بالواسطة، ويؤيده أن أبا نعيم أخرج الحديث في «الحلية» (١/ ٣٥٠) من طريق أخرىٰ عن محمد بن إسحاق عن عبد الله -يعني: ابن المثنىٰ- عن ثمامة عن أنس... فذكر الحديث؛ دون قول ابن إسحاق في آخره: كره رسول الله ﷺ...، وكرر: «إياك والقوارير»؛ مرتين.

وفيه شيخ أبي نعيم علي بن هارون، وقد ترجمه الخطيب في «التاريخ» (١٢/ ١٢٠) بقوله: «كان أمره في ابتداء ما حدث جميلًا، ثم حدث منه تخليط».

ولم يذكر في «الميزان» ولا في «اللسان».

وأما المتن: فقد رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك: أن البراء بن مالك كان يحدو بالرجال، وأَنْجَشَةَ يحدو بالنساء، وكان حسن الصوت، فحدا؛ فأعنقت الإبل؛ فقال رسول الله ﷺ: «يا أنجشة! رويدًا سوقك بالقوارير».

أخرجه الطيالسي (٢٠٤٨)، وأحمد (٣/ ٢٥٤ و٢٨٥)، وإسناده صحيح علىٰ شرط مسلم.

فهذا هو أصل الحديث، والقصة لأنجشة -وهو المذكور بأنه حسن الصوت-، فانقلب ذلك علىٰ ابن إسحاق أو شيخه الذي دلسه ولم يذكره، وجعله للبراء بن مالك.

وقد تابعه حماد بن زيد عن ثابت؛ إلا أنه لم يذكر فيه طرفه المتعلق بالبراء.

أخرجه البخاري (٦٢٠٩)، وفي «الأدب المفرد» (٨٨٣)، ومسلم (٧/ ٧٨).

قلت: وإسناده صحيح ثلاثي أيضًا، وزرارة هذا هو ابن ربيعة، له ترجمة في «التعجيل»، وذكر أنه وثقه ابن حبان وابن خَلْفون والعجلي. وابن حبان أورده في «أتباع التابعين» (٦/ ٣٤٣)، قال الحافظ: «وكأنه لم يقف علىٰ روايته عن أنس». يعني: هذه.

وللحديث شاهد من رواية ابن عباس: أخرجه الدارمي (٢/ ٢٩٥)، وفي إسناده من لم أعرفه، وأخشىٰ أن يكون فيه تحريف أو سقط.

والخلاصة: أن هذه الطرق الصحيحة عن أنس؛ تدل دلالة قاطعة علىٰ خطأ حديث ابن إسحاق هذا عن أنس، وأن القصة لأنجشة... لا البراء، وأن لفظه ﷺ إنما هو: «رويدك؛ سوقك بالقوارير» ونحوه، وليس بلفظ: «إياك والقوارير»، كما رواه ابن إسحاق؛ فهو لفظ منكر، وعليه: فقول ابن إسحاق في آخر الحديث: «كره ﷺ أن تسمع النساء صوته»! مما لا قيمة له، لأنه تفسير لما لم يثبت عنه ﷺ.

وبذلك تعلم ضعف الاستدلال بهذا الحديث علىٰ ترجيح قول من قال في تفسير قوله ﷺ: «رُوَيْدَكَ؛ سَوقَكَ بالقَوارِير»: «إنه خشي علىٰ النساء الفتنة، فأَمَرَه ﷺ بالكف عن الحداء»؛ كما فعل الشيخ التويجري في «الصارم المشهور» (ص١١٥ - ١١٦)، وقلده أخونا محمد زينو في «كيف نربي أولادنا» (ص٢٣) فصححه!

❋ ❋ ❋

الدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوي -غفر الله له-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٢١٧) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٠٩٣): «مَنْ حَبَسَ العِنَبَ زمنَ القَطافِ حتىٰ يَبيعَه من يهوديٍّ أو نصرانيٍّ [أو مجوسيٍّ]، أو ممن يعلمُ أنه يتخِذُه خمرًا، فقد تَقَحَّم علىٰ النارِ علىٰ بصيرةٍ».

منكر.

أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٢٣٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ١٨٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٧/ ٥٤٨٨)، والسَّهمي في «تاريخ جرجان» (ص٢٤١/ ٣٩٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ١٧/ ٥٦١٨) من طرق عن عبد الكريم بن عبد الكريم عن الحسن بن مسلم عن الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه... مرفوعًا. وقال الطبراني: «لم يرو عن بريدة [إلا بهذا الإسناد؛ تفرد به أحمد بن منصور المروزي»!

(١) الاسم: محمد إبراهيم الحفناوي، ولد سنة (١٩٥٠ م)، وهو أستاذ ورئيس قسم أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون بطنطا. له مؤلفات، منها: «دراسات أصولية في القرآن الكريم»، «دراسات أصولية في السنة النبوية»، «إرشاد الأنام إلىٰ معرفة الأحكام»، «أثر الإجمال والبيان في الفقه الإسلامي»، «تبصير النجباء بحقيقة الاجتهاد والتقليد والإفتاء»، وغيرها.

كذا قال! وهذا بالنسبة لما وقع له، وإلا؛ فهو عند الآخرين عن غيره! وقال ابن حبان: «وهذا حديث لا أصل له عن حسين بن واقد، وما رواه ثقة، والحسن بن مسلم هذا راويه يجب أن يعدل به عن سنن العدول إلىٰ المجروحين بروايته هذا الخبر المنكر». وأقره ابن الجوزي.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٣٨٩)، وقد سأل أباه عن هذا الحديث فأجابه بقوله: «هذاحديث كذب باطل». قال: «قلت: تعرف عبد الكريم هذا؟ قال: لا. قلت: فتعرف الحسن بن مسلم؟ قال: لا؛ ولكن تدل روايتهم علىٰ الكذب».

ومثله في «الجرح والتعديل» مفرقًا في ترجمة المتهمَيْن -الحسن وعبد الكريم-. وأقره الذهبي عليه فيهما؛ لكنه قال في ترجمة الأول منهما: «أتىٰ بخبر موضوع في الخمر». ثم ساق هذا من طريق ابن حبان.

تنبيه: اختلفت الرواية في اسم والد عبد الكريم: فعند السهمي سمِّي بـ: (عبد الكريم) -كما تقدم-. ووقع عند الطبراني: (أبي عبد الكريم) -بأداة الكنية-.

وعند «الضعفاء» وابن الجوزي: (عبد الله السكري)، ولعل الصواب: الأول؛ فإنه كذلك وقع عند ابن أبي حاتم في (الترجمتين)، وفي (ترجمة عبد الكريم) عند الذهبي والعسقلاني. ونسبه هذا فقال: (البجلي)، وأظنه خطأ مطبعيًّا؛ انتقل نظر الطابع إلىٰ ما ذكره ابن حجر زيادة علىٰ الذهبي فقال: «وفي «ثقات ابن حبان»: «عبد الكريم بن عبد الكريم البجلي، عن عبد الله بن عمر، وعنه جُبَارة بن المغلِّس، مستقيم الحديث». فالظاهر أنه هو، ولعل ما أنكره أبو

حاتم من جهة صاحبه جبارة، ويؤيده أن أبا حاتم قال قبل ذلك: لا أعرفه».

وقد فاته أن هذا الحديث الذي أنكره أبو حاتم ليس من رواية جبارة عنه، فتنبه!
وقد تعقبه المعلق علىٰ «الجرح والتعديل» فيما استظهره أن عبد الكريم هذا هو البجلي؛ فقال عقبه: «أقول: بل الأشبه أنهما اثنان؛ أحدهما: عبد الكريم بن عبد الكريم البجلي الذي ذكره ابن حبان في «الثقات». والآخر -متأخر عنه، وهو-: عبد الكريم بن عبد الله السُّكَّري، هو الراوي عن الحسن بن مسلم، والله أعلم».

قلت: وهذا هو الراجح عندي؛ لأن عبد الكريم البجلي كوفي، وهو من رجال ابن ماجه، لكن سمىٰ أباه عبد الرحمن البجلي الكوفي الحَرَّاز؛ مترجَم في «التهذيب» بروايته عن جمع؛ منهم عبيد الله بن عمر المدني، وجمع من الكوفيين، وعنه ابنه إسحاق وإسماعيل بن عمرو بن جَرير، وجبارة بن المغلس. وقال: «ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: مستقيم الحديث».

وهذا قاله في «ثقاته» (٨/ ٤٢٣) في أتباع التابعين، لكن سمىٰ أباه عبد الكريم -كما تقدم-؛ فهو المترجم في «التهذيب».

وأما عبد الكريم بن عبد الكريم -أو: ابن عبد الله؛ علىٰ الخلاف المتقدم؛ فهو- مروزي؛ كما في «الضعفاء» لابن حبان، وترجمه السهمي بقوله: «عبد الكريم بن عبد الكريم البزاز الجرجاني المعروف بـ(عبدك) هو الذي ينسب إليه خَانُ عَبْدك بباب الخَنْدَق. روىٰ عن عمر بن هارون، والحسن بن مسلم وغيرهما. روىٰ عنه محمد بن بندار السَّبَّاك، وعبد الله بن المهدي».

وبالجملة؛ فعِلَّة الحديث إما عبد الكريم هذا -وهو: غير البجلي-، وإما شيخه الحسن بن مسلم، وهو الأقرب. والله أعلم.

والحديث عزاه الحافظ في «التلخيص» (٣/ ١٩) للطبراني في «الأوسط»! فقط ساكتًا عليه، وأعله الهيثمي (٣/ ٩٠) بقول أبي حاتم في عبد الكريم: «حديثه يدل علىٰ الكذب».

ولقد وهم الحافظ وهمًا فاحشًا في «بلوغ المرام» (٢/ ٣٥١ - سبل السلام) فقال: «رواه الطبراني في «الأوسط» بإسناد حسن»!

كذا قال! وأظن أن سبب الوهم أنه اعتمد علىٰ قول ابن حبان في عبد الكريم البجلي: مستقيم الحديث؛ بناءً منه علىٰ ما استظهره أنه هو راوي الحديث، ثم سها عن شيخه الحسن بن مسلم الذي لا يعرف، ولم يوثقه أحد -كما تقدم-. والله أعلم.

وقد اغتر بقول الحافظ هذا مؤلفُ كتاب «الرضاع وبنوك اللبن» (ص٥٥)؛ فنقل كلامه المذكور دون أن يعزوه إليه! كما سكت عنه الصنعاني في «السبل»! وجزم بنسبته إلىٰ النبي ﷺ سيد سابق في «فقه السنة» (٣/ ٨٣ - الكتاب العربي)! وذلك من شؤم التقليد. والله تعالىٰ هو المستعان، وهو ولي التوفيق.

كتاب «الرضاع وبنوك اللبن» لمؤلفه محمد إبراهيم الحفناوي.

* * *

الشيخ الفاضل/ محمد عبد المعيد خان -رحمه الله تعالى-[(١)]

ذكره الشيخ الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٢٤٥) عند تعليقه علىٰ حديث (٦١٠٧): «وما يدريكِ؟ لعله كان يتكلم فيما لا يعنيه، ويمنع ما لا يضره».

«ضعيف».

أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» (٧/ ٨٤/ ٤٠١٧)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٧٣/ ١٠٩) من طريق يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي عن الأعمش عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: استشهد غلام منا يوم أُحد، فوجد علىٰ بطنه صخرة مربوطة من الجوع، فمسحت أمه التراب عن وجهه، وقالت: هنيئًا لك يا بني! الجنة. فقال النبي صلى الله عليه وسلم:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، ومتن منكر؛ وفيه علتان:

الأولىٰ: الانقطاع بين الأعمش وأنس، فإنه لم يسمع منه، وقد وصله بعضهم ولا يصح -كما يأتي-.

---

(١) محمد عبد المعيد خان، له تعليق علىٰ كتاب «الثقات» لابن حبان.

والأخرىٰ: يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي، وهو ضعيف، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٠٣). لكنه قد توبع علىٰ إسناده من حفص بن غياث عن الأعمش... به؛ نحوه دون ذكر الاستشهاد.

أخرجه الترمذي (٧/ ٧٧/ ٧ ٢٣١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٥٥ - ٥٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٤٢٥ - لبنان)، وقال الترمذي: «حديث غريب». وقال البيهقي: «هذا هو المحفوظ».

قلت: ثم رواه من طريق أبي حنيفة الواسطي عن الحسن بن جبلة عن سعيد بن الصلت عن الأعمش عن أبي سفيان عن أنس... به؛ مثل حديث الترجمة، وفيه ذكر الاستشهاد.

وهذا منكر غير محفوظ -كما يشير إلىٰ ذلك قول البيهقي المذكورآنفًا-، وعلته سعيد بن الصلت هذا؛ فإني لم أعرفه، ويبعد أن يكون سعيد بن الصلت المصري الذي سمع ابن عباس، وترجمه البخاري (١/ ٢/ ٤٨٣)، وابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٣٤)، وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٤/ ٢٨٥)؛ فهذا متقدم علىٰ الأعمش فضلًا عن الراوي عنه لهذا الحديث، فالظاهر أن الخلط ممن دونه؛ لما يأتي.

والحسن بن جبلة: لم أجد له ترجمة فيما عندي من كتب الرجال.

وأبو حنيفة الواسطي هو: محمد بن ماهان فيما ذكر الدولابي! في «الكنىٰ» (ص١٦٠)، وساق له حديثين من رواية شيخين، مات أحدهما سنة (٢٦٦)،

والآخر سنة (٢٧٤)، وسماه الذهبي في «المقتنىٰ» محمد بن حنيفة بن ماهان الواسطي، ولم أره هكذا في «تاريخ واسط» لبحشل، وإنما فيه: محمد بن ماهان، وروىٰ عنه بالواسطة في غير ما موضع، وذكر (ص١٥٧) عن أحمد بن محمد ين ماهان قال: توفي أبي سنة أربع ومائتين.

قلت: وهذا مما يبعد جدًّا أن يدركه أحد الشيخين المذكور سنة وفاتهما، فالأقرب أنه الذي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٩٦)!؛ فإنه ذكر في شيوخه الحسن بن جبلة الشيرازي، لكن سماه: «محمد بن حنيفة بن محمد بن ماهان أبو حنيفة القصبي الواسطي»، ولكنه في أثناء الترجمة وقع في رواية له: وأبو حنيفة محمد ابن حنيفة بن ماهان، فسقط منه محمد والد حنيفة، فلا أدري أهو سقط من الراوي أو من الطابع، أو أنه زيادة منه في أول الترجمة؛ وأفاد أنه من شيوخ الدارقطني وأنه قال: «ليس بالقوي»، ثم أفاد أنه كان موجودًا سنة سبع وتسعين ومائتين.

وللحديث طريق أخرىٰ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، يرويه عصام بن طليق البصري عن شعيب بن العلاء عنه، قال: قتل رجل علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم شهيدًا، قال: فبكت عليه باكية، فقالت: واشهيداه! قال: فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَهْ! ما يدريكِ أنه شهيد، ولعله كان يتكلم بما لا يعنيه، ويبخل بما لا ينقصه».

أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» (١١/ ٥٢٣/ ٦٦٤٦)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٧٠ - ٣٧١)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢/ ٧٤/ ٢ - المصورة).

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ وفيه علتان:

الأولىٰ: شعيب: هذا في عداد المجهولين، لم يذكره أحد من علماء الجرح والتعديل -فيما علمت- غير ابن حبان، أورده في «ثقات التابعين» (٤/ ٣٥٧)! بهذه الرواية!

والأخرىٰ: عصام بن طليق: متفق علىٰ تضعيفه؛ بل قال البخاري: «مجهول، منكر الحديث»، وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/ ١٧٤): «كان ممن يأتي بالمعضلات عن أقوام ثقات؛ حتىٰ إذا سمعها مَن الحديثُ صناعته؛ شهد أنها معمولة أو مقلوبة».

قلت: فالعجب من ابن حبان أن يورد في «ثقاته» شعيب بن العلاء شيخ طليق هذا الواهي، وليس له راوٍ آخر!

والحديث قال الهيثمي (١٠/ ٣٠٣): «رواه أبو يعلىٰ، وفيه عصام بن طليق؛ وهو ضعيف».

وفاته هو وغيره إعلاله -أيضًا- بجهالة شيخه!

تنبيهات:

الأول: سقط من «المجمع» لفظ: (شهيد)، ولعله من الناسخ أو الطابع.

والثاني: سقط من «التهذيب» عبارة ابن حبان بتمامها إلا قوله: «معمولة أو مقلوبة»، ووقعت ملحقة بقول البخاري المتقدم!

والثالث: أن المعلق علىٰ «ثقات ابن حبان» لم يعرف عصام بن طليق هذا؛ كما يشعر به قوله معلقًا عليه: «وفي «اللسان» (٤/ ١٦٧): عصام بن أبي عصام»!

ففاته أنه غير عصام بن طليق، وأن هذا مترجم في «التهذيب».

هذا؛ وإنما خرجت الحديث هنا لأنني استنكرت ذكر الاستشهاد في بعض طرقه مع ضعفها، ولمنافاة ذلك لقوله ﷺ: «يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين». رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في «الإرواء» (١١٩٦)، وغيره، فكيف لا يغفر له ما ذكر في الحديث مع الكلية المذكورة في الحديث الصحيح، ولم يستثن منها إلا الدين؟!

وقد تأكدت من نكارة ذلك حين وجدت للحديث شاهدًا بإسناد حسن عن كعب بن عجرة، فيه: أنه كان مريضًا فقالت أمه: هنيئًا لك الجنة! فذكر ﷺ... الحديث؛ فصح أنه قاله في المريض وليس في الشهيد. فالحمد لله علىٰ توفيقه، وأسأله المزيدمن فضله، وقد كنت أشرت إلىٰ حديث كعب هذا في تعليقي علىٰ «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار» (ص٧٢)، ولكن لم أكن وقفت علىٰ إسناده، فلما علمت به؛ بادرت إلىٰ تخريجه في «الصحيحة» (٣١٠٣) لجودة سنده، وسلامته من النكارة. انتهىٰ.

المعلق علىٰ «الثقات» لابن حبان، هو الدكتور محمد عبد المعيد خان.

* * *

الشيخ العلامة/ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٢٦٥) عند تعليقه علىٰ حديث (٦١١٦): «كَانَتْ يَهُودُ تَقُولُ إذا هَلَكَ لَهُمْ صَبِيٌّ صَغِيرٌ قَالُوا: هُوَ صِدِّيقٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: كَذَبَتْ يَهُودُ، مَا مِنْ نَسَمَةٍ يَخْلُقُهَا اللهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ إلا أَنَّهُ شَقِيٌّ أو سَعِيدٌ. فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عِنْدَ ذَلِكَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [النجم:٣٢] الآيَةَ كُلَّهَا».

ضعيف.

(١) الشيخ العلامة المحدث ربيع بن هادي بن محمد عمير المدخلي، من قبيلة المداخلة المشهورة في منطقة جازان بجنوب المملكة العربية السعودية، ولد عام ١٣٥١ هـ.
له مؤلفات كثيرة، منها: «بين الإمامين مسلم والدارقطني»، «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح»، تحقيق كتاب «المدخل إلىٰ الصحيح» للحاكم، تحقيق كتاب «التوسل والوسيلة» لابن تيمية، «منهج الأنبياء في الدعوة إلىٰ الله فيه الحكمة والعقل»، «منهج أهل السنة في نقد الرجال والكتب والطوائف»، «تقسيم الحديث إلىٰ صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين»، «كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها»، «صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة بغير المسلمين»، «مكانة أهل الحديث»، «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه»، «أضواء إسلامية علىٰ عقيدة سيد قطب وفكره»، «مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله ﷺ»، «العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم» وغيرها كثير.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٧٥/ ٣٦٨): حدثنا عمرو ابن أبي الطاهر بن السرح المصري: حدثنا يحيىٰ بن بكير: ثنا ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن ثابت بن الحارث الأنصاري قال:... فذكره.

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ١١١/ ٢) في ترجمة ثابت بن الحارث هذا، وقال: «شهد بدرًا، عداده في المصريين». وتبعه في ذلك ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٢٦٦).

وأقول: لم يذكر هو ولا غيره ممن ألف في الصحابة ما تطمئن النفس لصحبته؛ فكيف لبدريته؟! بل أشار الذهبي رحمه الله لعدم ثبوت هذه؛ فقال في «التجريد»: «يعد في المصريين، بدري فيما قيل».

وأوسعُ مَن ترجم له -فيما اطلعت- الحافظ ابن حجر في «الإصابة»، وقد ساق له ثلاثة أحاديث؛ ليس في واحد منها ما يدل علىٰ الصحبة لا تصريحًا ولا تلويحًا، فضلًا عن بدريته، هذا الحديث أحدها، والذي يليه ثانيها، وثالثها فيه أنه قال: كان رجل منا من الأنصار نافق، فأتىٰ ابن أخيه فقال: يا رسول الله... الحديث.

فهذا كما قلنا: لا يقتضي الصحبة، بل هو بالمرسل أشبه. بل هو مثل حديثه المتقدم برقم (٦٠٩٢) من رواية الحارث بن يزيد -أيضًا- عنه قال: عن بعض من كان مع رسول الله ﷺ قال:... فذكر حديثًا منكرًا؛ كما بينت هناك.

فهذا وما قبله لا يثبت له الصحبة.

ونحوه أنني وجدت له حديثًا آخر من رواية ابن لهيعة -أيضًا- عن الحارث بن يزيد: أن ثابت بن الحارث أخبره: أنه سمع أبا هريرة يخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الإيمان يمان...» الحديث. أخرجه ابن عبد الحكم في «فتوح مصر» (ص٢٨٠)، وأحمد (٢/ ٣٨٠).

فهو إذن: إما أن يروي عنه ﷺ بواسطة صحابي، أو أن يرسل؛ فلا يذكر الواسطة، ولا يبين سماعه منه ﷺ أو مشاهدته إياه في شيء من رواياته على قلتها، فمجرد الرواية عنه ﷺ لا يعني أن الراوي من الصحابة -كما هو ظاهر لا يخفىٰ علىٰ العارفين بهذا العلم الشريف-، وقد ذكر الحافظ رحمه الله في مقدمة «الإصابة» الطرق التي بها يعرف كون الشخص صحابيًّا، وليس منها مجرد روايته عن النبي ﷺ، فراجعها إن شئت.

ولعله مما يؤيد أن ثابتًا هذا ليس صحابيًّا: أن الراوي عنه -الحارث بن يزيد الحضرمي- لم يذكروا في ترجمته أنه روىٰ عن أحد من الصحابة، وأنه توفي سنة (١٣٠)، والله أعلم.

والخلاصة: أن ثابتًا هذا إذا لم تثبت صحبته؛ فهو تابعي، وحينئذٍ لابد من إثبات عدالته بالنقل عن أحد أئمة الجرح والتعديل، وهذا معدوم -كما كنت ذكرت هناك تحت الحديث (٦٠٩٢)-، وعليه تكون أحاديثه معلولة بالجهالة تارة، وبها وبالإرسال تارة؛ كما هو الحال فِي حَدِيثِ الترجمة هذا، والذي يليه.

هذا؛ والحديث أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ١١٨)، وقال:

«أخرجه ابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وأبو نعيم في «المعرفة» وابن مردويه والواحدي عن ثابت بن الحارث الأنصاري قال...» فذكره.

ولم أره في «مجمع الزوائد» للهيثمي، بعد مراجعته في مظانه، والاستعانة عليه بالفهرس الذي وضعه أبو هاجر. فالله أعلم.

وهو عند الواحدي في «أسباب النزول» (ص٢٩٨) من طريق ابن وهب قال: أخبرني ابن لهيعة... به.

قلت: وابن وهب هو من العبادلة الذين يصحح العلماء حديث ابن لهيعة إذا كان من رواية أحدهم عنه؛ فالسند إلىٰ ثابت بن الحارث صحيح، لكنه مرسل، مع جهالة ثابت -كماتقدم-، والله أعلم.

وبعد أيام من كتابة هذا البحث واطلاع أحد إخواننا عليه أوقفني علىٰ قول العجلي في «ثقاته» (٢٥٩/ ١٩٠) في ثابت هذا: «مصري تابعي ثقة»!

فقد شهد أنه تابعي، ولكنه وثَّقَه علىٰ تساهله المعروف في توثيق المجهولين؛ كابن حبان رحمهما الله تعالىٰ!

ثم رأيت الحافظ قد بسط الكلام حول ثابت هذا والخلاف في صحبته، ثم ختم البحث عليه بقوله: «ولم أجد في طريق من طرق أحاديثه أنه صرح بسماعه من النبي ﷺ، والذي يظهر: أنه تابعي؛ كما صرح به العجلي، واقتضاه كلام ابن يونس، وهو أعلم الناس بالمصريين؛ فلعله أرسل تلك الأحاديث، وقد تبين أن

مدار أحاديثه كلها علىٰ ابن لهيعة»!

قلت: يشير إلىٰ الحديث الثاني والثالث اللذين أشرت إليهما آنفًا، ولم يذكر حديث الترجمة، وكان قد ذكره في «الإصابة»، كما أشار هناك إلىٰ حديث رابع، وهو الذي تقدم تخريجه والكلام عليه مفصلًا برقم (٦٠٩٢)، وليس هو من رواية ابن لهيعة؛ فهو يبطل الكلية التي أطلقها، ولعله كان يعني ما ذكر قبلها من الأحاديث.

وجملة القول؛ أن ثابتًا هذا ليس صحابيًّا علىٰ الأرجح؛ لأنه لم يصرح بسماعه منه ﷺ في أي رواية عنه، ولا له ذكر في المغازي والسير، فما أشبه حاله بحال يحيىٰ بن أبي كثير -وهو من طبقته- حين روىٰ عن رجل من الأنصار: أن رسول الله ﷺ نهىٰ عن أكل أذني القلب. فأورده أبو داود في «المراسيل»، وأعله ابن القطان بالإرسال والجهالة -كما سيأتي بيان ذلك برقم (٦٢٢٠)-، وانظر ابن القطان (٢/ ٦٩/ ١).

وعليه؛ فإن ثابتًا هذا تابعي؛ لأنه لم يصرح بسماعه من النبي ﷺ في أي رواية عنه؛ **ولذلك استظهرت تابعيته، وبه يظهر خطأ قول أخينا الفاضل: ربيع بن هادي في رسالته: «صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة علىٰ قتالهم بغير المسلمين» (ص٤٠) -بعد أن ذكر الخلاف في صحبته-: «الذي يظهر لي أن الراجح عند الحافظ هو ما قرره في «الإصابة» من إثبات صحبة ثابت بن الحارث، وأنه رأيه الأخير».**

* * *

الشيخ الدكتور/ محمد بن سعيد البخاري -غفر الله له-[(١)]

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٢٧٣) عند تعليقه علىٰ حديث (٦١٢٢): «من لم يكن له مال يتصدق به فليستغفر للمؤمنين فإنه صدقة».

ضعيف.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣/ ١٦٢٧/ ١٨٤٩)، وفي «المعجم الأوسط» (١/ ١٥١/ ١/ ٢٨٥١ - بترقيمي) قال: حدثنا إبراهيم بن أحمد الوكيعي: ثنا أبي: ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي: ثنا بكر بن خنيس: حدثني محمد بن يحيىٰ المديني عن موسىٰ بن وردان عن أبي هريرة مرفوعًا. وقال في «الأوسط»: «لم يروه عن موسىٰ إلا محمد، تفرد به بكر».

قلت: وهو ضعيف، وقد تقدمت له أحاديث، وقال الذهبي في «الكاشف»: «واهٍ»: وأما الحافظ؛ فقال: «صدوق له أغلاط».

قلت: وهو علة الحديث، والظاهر أن الهيثمي لم يتنبه لها؛ فقال في «المجمع» (١٠/ ٢١٠): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه من لم أعرفهم».

---

(١) لم أقف علىٰ ترجمته.

وأقره الدكتور محمد سعيد البخاري في تعليقه عليه، وزاد فقال: «ومحمد بن يحيىٰ المديني لم أقف علىٰ ترجمته».

قلت: بل هو ثقة معروف؛ وهو: محمد بن يحيىٰ بن حبان الأنصاري المازني أبو عبد الله المدني الفقيه، ذكره المزي في شيوخ بكر بن خنيس، وهو من رجال الشيخين، ومَن دون بكر ثقات -أيضًا- معروفون، أما المحاربي: فمن رجال الشيخين أيضًا.

وأما إبراهيم بن أحمد الوكيعي: فله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٦/ ٥ - ٦)، وسمىٰ جده عمر بن حفص، وكناه بأبي إسحاق، وروىٰ عن عبد الله بن أحمد أنه أحسن القول فيه. وعن الدارقطني أنه قال: «ثقة».

وأما أبوه أحمد بن عمر: فثقة من شيوخ مسلم.

وإنما لم يعرفهما الهيثمي لأنه وقع في «الأوسط»: حدثنا إبراهيم: حدثنا أبي... هكذا غير منسوب، مع أنه من السهل علىٰ العارف بطريقة الطبراني في «الأوسط» أن يعرفه، وذلك بأن يرجع القَهْقَرىٰ حتىٰ يقف علىٰ حديث له جاء فيه منسوبًا، فإنه بعد ذلك قلما ينسبه حتىٰ يذكر شيخًا آخر له يُسمَّىٰ إبراهيم؛ فينسبه تمييزًا له عما قبله. فاعلم هذا واستفده، فإنه من العلم المهجور!

والحديث في «الفردوس» للديلمي (٣/ ٦٢٧/ ٥٩٦١) من حديث أبي هريرة، والظاهر أن إسناده من هذا الوجه؛ فليراجع «مسنده»، فإن النسخة التي عندي ناقصة الجزء الذي فيه: «من...».

وفيه -أيضًا- (٣/ ٦٢٨/ ٥٩٦٣) من حديث أبي سعيد بلفظ: «من لم

يكن له مال تجب فيه الزكاة؛ فليقل: اللهم! صل علىٰ محمد عبدك ورسولك والمؤمنين والمؤمنات؛ فهي له زكاة».

وأورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية أبي الشيخ والديلمي. ومن المحتمل أن يكون عند الديلمي في «مسنده» من طريق أبي الشيخ؛ فليراجع. وهو بهذا اللفظ منكر عندي. والله أعلم.

ثم صدق ظني -والحمد لله- فِي حَدِيثِ أبي سعيد؛ فقد وقفنا علىٰ إسناده في «مسند الفردوس» بواسطة المعلق علىٰ «الفردوس» فإذا الديلمي قد أخرجه من طريق أبي الشيخ وغيره عن دراج أبي السمح عن أبي سعيد... به.

فإن دراجًا هذا صاحب مناكير -كما يقول الذهبي رحمه الله-، وتقدمت له أحاديث كثيرة من هذا النوع؛ يتبين الناظر فيها صواب قول الذهبي فيه، وملحظي في هذا المتن إنما هو في قوله: «... تجب فيه الزكاة»، فقد استنكره قلبي، لأن مفهومه أن من كان له مال تجب فيه زكاة؛ فلا يؤمر بهذا الدعاء، بخلاف حديث الترجمة فليس فيه هذه النكارة؛ لأنه قد يجب عليه الزكاة ولا يجد ما يتصدق به.

هذا ما ظهر لي، فإن أصبت؛ فمن الله، وإن أخطأت؛ فمن نفسي، وأستغفر الله من كل ذنب لي.

أما الإسناد: فلا تردد في ضعفه، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم.

***

الشيخ محمد شكور محمود الحاجي أمرير[١]

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ٢٨١) عند تعليقه علىٰ حديث (٦١٢٥): «إِنْ شِئْتُمْ؛ أَنْبَأْتُكُمْ ما أَوَّلُ مَا يَقُولُ اللهُ تعالىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَا يَقُولُونَ له؟ قلنا: نعمْ يا رَسُولَ اللهِ! قَالَ: فإِنَّ اللهَ يَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ: هَلْ أَحْبَبْتُمْ لِقَائِي؟ فيَقُولُونَ: نَعَمْ يَا رَبَّنَا! فَيَقُولُ: لِمَ؟ فَيَقُولُونَ: رَجَوْنَا عَفْوَكَ وَمَغْفِرَتَكَ. فيَقُولُ: قَدْ وَجَبَتْ لَكُمْ مَغْفِرَتِي».

ضعيف.

أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٩٣/ ٢٧٦)، ومن طريقه أحمد (٥/ ٢٣٨)، وكذا الطيالسي (٧٧/ ٥٦٤)، وابن أبي عاصم في «الأوائل» (٩٥/ ١٢٩)، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن» (٢٣/ ١٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٢٥/ ٢٥١)، وفي «الأوائل» -أيضًا- (٩٥/ ٦٦)، وأبو

---

(١) محمد شكور محمود الحاجي أمرير المياديني، يكنىٰ بأبي محمود، ولد سنة (١٣٥٦هـ) الموافق (١٩٣٨م) في سوريا، انتقل إلىٰ مكة سنة (١٣٩٦هـ) للعمل فيها مدرسًا، ثم انتقل إلىٰ بغداد سنة (١٩٨٣م)، ثم انتقل إلىٰ الأردن سنة (١٩٩١م)، له عدة تحقيقات منها: كتاب «الأوائل» للطبراني، و«الروض الداني إلىٰ معجم الطبراني»، «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق» للسيوطي، وغيرها. توفي سنة (١٤٣٧هـ) الموافق (٢٠١٥م).

نعيم في «الحلية» (٨/ ١٧٩)، والبغوي في «شرح السنة» (٥/ ٢٦٩/ ١٤٥٢)؛ كلهم عن ابن المبارك، قال: أخبرنا يحيىٰ بن أيوب: أن عبيد الله بن زَحْر حدثه عن خالد بن أبي عمران عن أبي عياش قال: قال معاذ بن جبل... مرفوعًا. وقال أبو نعيم: «تفرد به عبد الله».

قلت: وهو إمام حافظ ثقة؛ لكن عبيد الله بن زحر، قال الذهبي في «الكاشف»: «فيه اختلاف، وله مناكير، ضعفه أحمد».

وأما ابن حبان فضعفه جدًّا؛ فقال في «الضعفاء» (٢/ ٦٢): «منكر الحديث جدًّا، يروي الموضوعات عن الأثبات».

وأبو عياش هو: المعافري المصري، ليس بالمشهور، لم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان ولا ابن عبد الحكم في «الفتوح» ولا الفسوي في «المعرفة»!

نعم، ذكره في «التهذيب» برواية ثلاثة عنه، ولم يحك عن أحد توثيقه؛ فهو مجهول الحال، ولهذا قال في «التقريب»: «مقبول». يعني: عند المتابعة، وما علمت له متابعًا.

ومن هنا يتبين جهل أو علىٰ الأقل وهم المعلق علىٰ «أوائل الطبراني» حيث قال: «إسناده حسن، رجاله إما ثقة، وإما صدوق»!

ولا يقويه أن له طريقًا أخرىٰ، يرويه قتادة بن الفضل بن قتادة الرَّهاوي قال:

سمعث ثور بن يزيد يحدث عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل به... نحوه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٩٤/ ١٨٤)، و«مسند الشاميين» (١/ ٢٣١/ ٤٠٩)، وذلك لأن خالد بن معدان لم يسمع من معاذ كما قال أبو حاتم، وارتضاه العلائي في «مراسيله» (٢٠٦/ ١٦٧)، وعليه فيحتمل أن يكون بينهما أبو عياش الذي في الطريق الأولىٰ؛ فيرجع الحديث إلىٰ تابعي واحد وطريق واحدة، وهي مجهولة كما تقدم.

علىٰ أن قتادة بن الفضل -ووقع في «التهذيب» و«التقريب»: (الفُضَيل) خطأ- لم يوثقه غير ابن حبان (٩/ ٢٢). وقال أبو حاتم: «شيخ». وقال الحافظ: «مقبول».

قلت: وقد عرفت اصطلاحه في هذا اللفظ، ولكني أرىٰ أنه ينبغي أن يفسر هنا في قتادة هذا بمعناه اللغوي؛ أي: مقبول مطلقًا؛ لأنه روىٰ عنه جمع من الثقات؛ منهم أحمد بن سليمان أبو الحسن الرهاوي الحافظ الثقة؛ فهو مقبول الحديث إلا إذا ثبت وهمه، والله أعلم.

ومن هذا التحقيق في هذين الإسنادين إلىٰ معاذ يتبين خطأ الهيثمي -أيضًا- في قوله (١٠/ ٣٥٨) -وتبعه المعلقون الثلاثة علىٰ «الترغيب» (٤/ ١٦٣)-: «رواه الطبراني بسندين، أحدهما حسن».

فإنه يعني هذا الإسناد الثاني، وكأنه خفي عليه الانقطاع الذي بين خالد بن معدان ومعاذ، ولولا ذلك؛ لكنت معه في تحسينه -لما شرحت من حال قتادة بن الفضل-.

تنبيه علىٰ وهمين:

الأول: ذكرت آنفًا الخطأ الذي وقع في «التهذيب» و«التقريب» في اسم (الفضل) والد قتادة هذا؛ فاغتر بهما المعلق علىٰ «أوائل ابن أبي عاصم»... فخطأ الصواب الذي في رواية الطبراني، مع أنه موافق لترجمة ابن الفضل في المراجع الأصول، مثل: «تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل» و«ثقات ابن حبان»! وهكذا فليكن التصويب من هؤلاء المعلقين المتعلقين بهذا العلم في هذا الزمان الكثير فتنه! والله المستعان.

والآخر: أن المعلق الآخر علىٰ «أوائل الطبراني» قال -بعد أن عزا حديث الترجمة لأحمد فقط-: «وأخرجه من حديث أبي سعيد الخدري بنحو ذلك»! وعزا ذلك لكتاب «الفتح الرباني» (٢٤/ ٢٠٤).

وأنت إذا رجعت إلىٰ «الفتح» المذكور؛ وجدته قد عزا حديث أبي سعيد هذا إلىٰ البخاري ومسلم والترمذي! فعلىٰ ماذا يدل عزو المعلق للحديث لأحمد دون الشيخين؟!

* وأيضًا، فحديث أبي سعيد لا يصلح شاهدًا لحديث الترجمة؛ لأنه يختلف عنه كل الاختلاف إلا في الجملة الأخيرة منه -مع المغايرة في اللفظ-، وهاك لفظه لتكون علىٰ بينة من الأمر:

«**إن الله يقول لأهل الجنة:** يا أهل الجنة! فيقولون: لبيك ربنا! وسعديك، فيقول: هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضىٰ؛ وقد أعطيتنا ما لم تعط أحدًا من

خلقك. فيقول: أنا أعطيكم أفضل من ذلك. قالوا: يا ربنا! فأي شيء أفضل من ذلك؟ قال:أحل عليكم رضواني؛ فلا أسخط بعده أبدًا».

وأخرجه الترمذي (٢٥٥٨) قائلًا: «حديث حسن صحيح».

محقق «الأوائل» للطبراني، هو الشيخ محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير.

* **وأيضًا:** ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٦٠٤) عند تعليقه علىٰ حديث: «نهانا عَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ، وَتَفْضِيضِ الأَقْدَاحِ؛ فَكَلَّمَهُ النِّسَاءُ فِي لُبْسِ الذَّهَبِ، فَأَبَىٰ عَلَيْنَا، وَرَخَّصَ لَنَا فِي تَفْضِيضِ الأَقْدَاحِ».

ضعيف.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ٦٨/ ٦٧/ ١٦٨)، وفي «الأوسط» (١/ ١٨٨/ ٢/ ٣٤٥٣) قال: حدثنا بابويه بن خالد الأبلي: ثنا عمر بن يحيىٰ الأبلي: ثنا معاوية بن عبد الكريم الضال: ثنا محمد بن سيرين عن أخته عن أم عطية قالت:... فذكره. وقال: «لم يروه عن معاوية إلا عمر بن يحيىٰ، ولا سمعناه إلا من هذا الشيخ».

قلت: وهو: بابويه بن خالد بن بابويه الأبلي، هكذا ساق نسبه الطبراني في حديث له ساقه قبل هذا في «الأوسط»، ولم يسق له فيه غيرهما. والحديث المشار إليه أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» -أيضًا- (ص٥٦٢)، لكن وقع فيه (بانوبة) بنون وباء موحدة بينهما الواو، وكذلك وقع في طبعة بيروت

(١/ ١٩٥/ ٣١٠- تحقيق شكور)، وكذا في مطبوعة «المعجم الكبير»، ولعل الصواب ما في «الأوسط»؛ فإن نسخته المصورة مصححة ومقابلة، ومطابقة لمصورة «مجمع البحرين» للهيثمي، قلت: «لعل»؛ لأني لم أجد لهذا الشيخ ذكرًا في شيء من كتب الرجال التي عندي، ويبدو لي أن الرجل مستور غير مشهور، لندرة حديثه عند الحافظ الطبراني.

ونسبة (الأبلي) إلىٰ (أُبَلَّة) بلدة علىٰ شاطئ دجلة (البصرة) أشار الحافظ في «التبصير» تبعًا إلىٰ أصله أن هذا الشيخ منها. ويؤيده أن شيخه عمر بن يحيىٰ الأبلي منها؛ فقد أورده الحافظ عبد الغني الأزدي فيها في أول كتابه «مشتبه النسبة»، **ولم يتبين ذلك لمحقق «المعجم الصغير»؛ فجمع بين النسبتين كما ساق إسناد المؤلف في الحديث المشار إليه هكذا:** «حدثنا بانوبة بن خالد بن بانوبة الأيلي [الأبلي]، حدثنا...»!

ومن غرائب التصحيفات وقلة العناية بالتحقيق أن الحافظ الأزدي رحمه الله مع أنه أورد عمر هذا في النسبة المذكورة، فقد تصحفت علىٰ الطابع فوقع فيه: «عمر بن يحيىٰ بن نافع الأيلي»! هكذا (الأيلي)! بالمثناة التحتية مكان الباء الموحدة! وكذلك وقع في «المعجم الكبير»! ثم إن عمر هذا -أيضًا- مغمور غير مشهور، ولذلك قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٤٩): «رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه عمر بن يحيىٰ الأبلي، ولم أعرفه»!.

❋ ❋ ❋

الشيخ الفاضل/ محمد ناصر العجمي -غفر الله له-(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ٢٨٣) عند تعليقه علىٰ حديث (٦١٢٥): «إِنْ شِئْتُمْ؛ أَنْبَأْتُكُمْ ما أَوَّلُ مَا يَقُول اللهُ تعالىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَا يَقُولُونَ له؟ قلنا: نعمْ يا رَسُولَ اللهِ! قَالَ: فإنَّ اللهَ يَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ: هَلْ أَحْبَبْتُمْ لِقَائِي؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ يَا رَبَّنَا! فيقُولُ: لِمَ؟ فَيَقُولُونَ: رَجَوْنَا عَفْوَكَ وَمَغْفِرَتَكَ. فيَقُولُ: قَدْ وَجَبَتْ لَكُمْ مَغْفِرَتِي».

ضعيف.

أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٩٣/ ٢٧٦)، ومن طريقه أحمد (٥/ ٢٣٨)، وكذا الطيالسي (٧٧/ ٥٦٤)، وابن أبي عاصم في «الأوائل» (٩٥/ ١٢٩)، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن» (٢٣/ ١٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٢٥/ ٢٥١)، وفي «الأوائل» -أيضًا- (٩٥/ ٦٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٧٩)، والبغوي في «شرح السنة» (٥/ ٢٦٩/ ١٤٥٢)؛ كلهم عن ابن المبارك، قال: أخبرنا يحيىٰ بن أيوب: أن عبيد الله بن زَحْر حدثه

(١) محمد بن ناصر العجمي، له تحقيق علىٰ كتاب «الأوائل» لابن أبي عاصم، نشرته: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

عن خالد بن أبي عمران عن أبي عياش قال: قال معاذ بن جبل... مرفوعًا. وقال أبو نعيم: «تفرد به عبد الله».

قلت: وهو إمام حافظ ثقة؛ لكن عبيد الله بن زحر، قال الذهبي في «الكاشف»: «فيه اختلاف، وله مناكير، ضعفه أحمد».

وأما ابن حبان فضعفه جدًّا؛ فقال في «الضعفاء» (٢/ ٦٢): «منكر الحديث جدًّا، يروي الموضوعات عن الأثبات».

وأبو عياش هو: المعافري المصري، ليس بالمشهور، لم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان ولا ابن عبد الحكم في «الفتوح» ولا الفسوي في «المعرفة»!

نعم، ذكره في «التهذيب» برواية ثلاثة عنه، ولم يحك عن أحد توثيقه؛ فهو مجهول الحال، ولهذا قال في «التقريب»: «مقبول». يعني: عند المتابعة، وما علمت له متابعًا.

ومن هنا يتبين جهل أو على الأقل وهم المعلق على «أوائل الطبراني» حيث قال: «إسناده حسن، رجاله إما ثقة، وإما صدوق»!

ولا يقويه أن له طريقًا أخرى، يرويه قتادة بن الفضل بن قتادة الرَّهاوي قال: سمعت ثور بن يزيد يحدث عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل به... نحوه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٩٤/ ١٨٤)، و«مسند الشاميين» (١/ ٢٣١/ ٤٠٩)، وذلك لأن خالد بن معدان لم يسمع من معاذ كما قال أبو

حاتم، وارتضاه العلائي في «مراسيله» (٢٠٦/ ١٦٧)، وعليه فيحتمل أن يكون بينهما أبو عياش الذي في الطريق الأولىٰ؛ فيرجع الحديث إلىٰ تابعي واحد وطريق واحدة، وهي مجهولة كما تقدم.

علىٰ أن قتادة بن الفضل -ووقع في «التهذيب» و«التقريب»: (الفُضَيل) خطأ- لم يوثقه غير ابن حبان (٩/ ٢٢). وقال أبو حاتم: «شيخ». وقال الحافظ: «مقبول».

قلت: وقدعرفت اصطلاحه في هذا اللفظ، ولكني أرىٰ أنه ينبغي أن يفسر هنا في قتادة هذا بمعناه اللغوي؛ أي: مقبول مطلقًا؛ لأنه روىٰ عنه جمع من الثقات؛ منهم أحمد بن سليمان أبو الحسن الرهاوي الحافظ الثقة؛ فهو مقبول الحديث إلا إذا ثبت وهمه. والله أعلم.

ومن هذا التحقيق في هذين الإسنادين إلىٰ معاذ يتبين خطأ الهيثمي -أيضًا- في قوله (١٠/ ٣٥٨) -وتبعه المعلقون الثلاثة علىٰ «الترغيب» (٤/ ١٦٣)-: «رواه الطبراني بسندين، أحدهما حسن».

فإنه يعني هذا الإسناد الثاني، وكأنه خفي عليه الانقطاع الذي بين خالد بن معدان ومعاذ، ولولا ذلك لكنت معه في تحسينه.

تنبيه علىٰ وهمين:

الأول: ذكرت آنفًا الخطأ الذي وقع في «التهذيب» و«التقريب» في اسم (الفضل) والد قتادة هذا؛ فاغتر بهما المعلق علىٰ «أوائل ابن أبي عاصم» فخطأ الصواب الذي في رواية الطبراني، مع أنه موافق لترجمة ابن الفضل في المراجع

الأصول، مثل: «تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل» و«ثقات ابن حبان»! وهكذا فليكن التصويب من هؤلاء المعلقين المتعلقين بهذا العلم في هذا الزمان الكثير فتنه! والله المستعان.

والآخر: أن المعلق الآخر علىٰ «أوائل الطبراني» قال -بعد أن عزا حديث الترجمة لأحمد فقط-: «وأخرجه من حديث أبي سعيد الخدري بنحو ذلك»! وعزا ذلك لكتاب «الفتح الرباني» (٢٤/ ٢٠٤).

وأنت إذا رجعت إلىٰ «الفتح» المذكور؛ وجدته قد عزا حديث أبي سعيد هذا إلىٰ البخاري ومسلم والترمذي! فعلىٰ ماذا يدل عزو المعلق للحديث لأحمد دون الشيخين؟!

* وأيضًا، فحديث أبي سعيد لا يصلح شاهدًا لحديث الترجمة؛ لأنه يختلف عنه كل الاختلاف إلا في الجملة الأخيرة منه -مع المغايرة في اللفظ-، وهاك لفظه لتكون علىٰ بينة من الأمر:

«**إن الله يقول لأهل الجنة:** يا أهل الجنة! فيقولون: لبيك ربنا! وسعديك، فيقول:هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضىٰ؛ وقد أعطيتنا ما لم تعط أحدًا من خلقك. فيقول: أنا أعطيكم أفضل من ذلك. قالوا: يا ربنا! فأي شيء أفضل من ذلك؟ قال: أحل عليكم رضواني؛ فلا أسخط بعده أبدًا».

وأخرجه الترمذي (٢٥٥٨) قائلًا: «حديث حسن صحيح».

❊ ❊ ❊

المدعو/أحمد الزعبي الحسيني(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ٣٠٤-٣١١) عند تعليقه علىٰ حديث (٦١٣٣): «قرأتُ علىٰ رسول الله ﷺ، فأمرني أن أُكَبِّر فيها إلىٰ أن أَخْتِمَ! يعني: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١﴾».

منكر.

أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٧٦ - ٧٧)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٣٥/ ١٧٤٤)، والحاكم (٣/ ٣٠٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٣٧٠/ ٢٠٧٧ - ٢٠٨١)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٥٠١)، والذهبي في «الميزان» عن أحمد بن محمد بن القاسم بن أبي بَزَّة قال: سمعت عكرمة بن سليمان يقول: قرأت علىٰ إسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنْطِين، فلما بلغت: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ قال لي: كبِّر كبِّر عند خاتمة كل سورة حتىٰ تختم، وأخبره عبد الله بن كثير: أنه قرأ علىٰ مجاهد فأمره بذلك، وأخبره مجاهد: أن ابن عباس أمره بذلك. وأخبره ابن عباس: أن أُبي بن كعب أمره بذلك، وأخبره أبي بن كعب: أن النبي ﷺ أمره بذلك. وقال ابن أبي حاتم عقبه: «قال أبي: هذا حديث منكر».

---

(١) أحمد الزعبي الحسيني، له رسالة بعنوان: «إرشاد البصير إلىٰ سُنِّيَّةِ التكبير عن البشير النذير»، طبعت في دار البشائر الإسلامية - بيروت، سنة (١٩٨٨م).

قلت: وعلته ابن أبي بزة؛ فقد قال في «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ٧١): «قلت لأبي: ابن أبي بزة ضعيف الحديث؟ قال: نعم، ولست أحدث عنه؛ فإنه روىٰ عن عبيد الله بن موسىٰ عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ حديثًا منكرًا». وقال العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٢٧): «منكر الحديث، ويوصل الأحاديث». وقال الذهبي: «ليِّن الحديث». وأقره الحافظ في «اللسان».

ولهذا لما قال الحاكم عقب الحديث: «صحيح الإسناد»؛ تعقبه الذهبي في «التلخيص» بقوله: «البزي تُكلم فيه». وقال في ترجمته من «العبر» (١/ ٤٤٥ - الكويت): «وكان ليِّن الحديث، حجة في القرآن».

ولذلك أورده في «الضعفاء» (٥٥/ ٤٢٨)، وقال في «سير الأعلام» (١٢/ ٥١) ردًّا علىٰ تصحيح الحاكم للحديث: «وهو منكر». وقال في «الميزان» عقب الحديث: «حديث غريب، وهو مما أنكر علىٰ البزِّي، قال أبو حاتم؛ هذا حديث منكر». وأقره الحافظ في «لسانه». وقال ابن كثير في «التفسير» عقب الحديث: «فهذه سنة تفرد بها أبو الحسن أحمد بن محمد البزي من ولد القاسم بن أبي بزة، وكان إمامًا في القراءات، فأما في الحديث؛ فقد ضعفه أبو حاتم الرازي وأبو جعفر العقيلي...». ثم ذكر كلامهما المتقدم، ثم قال: «لكن حكىٰ الشيخ شهاب الدين أبو شامة في «شرح الشاطبية» عن الشافعي: أنه سمع رجلًا يكبر هذا التكبير في الصلاة؛ فقال: «أحسنت وأصبت السنة»، وهذا يقتضي صحة الحديث».

فأقول: كلا؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أن هذا القول غير ثابت عن الإمام الشافعي، ومجرد حكاية أبي شامة عنه لا يعني ثبوته؛ لأن بينهما مفاوز. ثم رأيت ابن الجزري فد أفاد في «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٣٩٧) أنه من رواية البزي عن الشافعي؛ فصح أنه غير ثابت عته. ويؤكد ذلك أن البزي اضطرب فيه، فمرة قال: محمد بن إدريس الشافعي، ومرة قال: الشافعي إبراهيم بن محمد! فراجعه.

والآخر: أنه لو فرض ثبوته عنه؛ فليس هو بأقوىٰ من قول التابعي: من السنة كذا؛ فإن من المعلوم أنه لا تثبت بمثله السنة، فبالأولىٰ أن لا تثبت بقول من بعده؛ فإن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ من أتباع التابعين أو تبع أتباعهم. فتأمل.

وللحديث علة ثانية: وهي شيخ البزي: عكرمة بن سليمان؛ فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية، فإن ابن أبي حاتم لما ذكره في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢/ ١١)؛ لم يزد علىٰ قوله: «روىٰ عن إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، روىٰ عنه أحمد بن محمد ابن أبي بزة المكي». فهو مجهول العين -كما تقتضيه القواعد العلمية الحديثية-؛ لكنه قد توبع في بعضه -كما يأتي-.

وله علة ثالثة: وهي جهالة حال إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (١/ ١/ ١٨٠)، وقال: «روىٰ عنه محمد بن إدريس الشافعي، ويعقوب بن أبي عباد المكي». ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولا رأيت له ذكرًا في شيء من كتب الجرح والتعديل الأخرىٰ، ولا ذكره ابن حبان في

«ثقاته» علىٰ تساهله في توثيق المجهولين!

وأما المتابعة التي سبقت الإشارة إليها: فهي من الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالىٰ؛ فقال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص١٤٢): «أخبرني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم -قراءة عليه-: أنا الشافعي: ثنا إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين (يعني: قارئ مكة) قال: قرأت علىٰ شبل (يعني: ابن عباد)، وأخبر شبل أنه قرأ علىٰ عبد الله بن كثير، وأخبر عبد الله بن كثير أنه قرأ علىٰ مجاهد، وأخبر مجاهد أنه قرأ علىٰ ابن عباس، وأخبر ابن عباس أنه قرأ علىٰ أبي بن كعب، وقرأ أبي بن كعب علىٰ رسول الله ﷺ».

قلت: هكذا الرواية فيه؛ لم يذكر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١﴾ والتكبير، وكذلك هو في «تاريخ بغداد» (٢/ ٦٢) من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم قال: نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري... به.

وخالف جد أبي يعلىٰ الخليلي! فقال أبو يعلىٰ في «الإرشاد» (١/ ٤٢٧): حدثنا جدي: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم... بإسناده المذكور في «الآداب» نحوه؛ إلا أنه زاد في آخره فقال: «فلما بلغت: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾؛ قال لي: يا ابن عباس! كبِّر فيها؛ فإني قرأت علىٰ رسول الله ﷺ...» إلخ كما فِي حَدِيثِ الترجمة.

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وفي هذا دليل علىٰ ضعف البزي هذا؛ لتلونه في رواية

الحديث الواحد، فإن ذلك مما يشعر بأنه غير حافظ للحديث ولا ضابط كما هو معروف عند أهل المعرفة بهذا الفن الشريف؛ فلا جرم أنه ضعفه أبو حاتم والعقيلي والذهبي والعسقلاني -كما تقدم-، وقال الحافظ أبو العلاء الهمداني: «لم يرفع أحد التكبير إلا البزي، ورواه الناس فوقفوه علىٰ ابن عباس ومجاهد». ذكره ابن الجزري (ص٣٩٥)، ثم قال: «وقد تكلم بعض أهل الحديث في البزي، وأظن ذلك من قبل رفعه له؛ فضعفه أبو حاتم والعقيلي».

أقول: ما أصاب العلائي في ظنه؛ فإن من ضعفه -كالمذكورَيْن-؛ ما تعرضوا لحديثه هذا بذكر، وإنما لأنه منكر الحديث -كما تقدم عن العقيلي-، ومعنىٰ ذلك: أنه يروىٰ المناكير، وأشار أبو حاتم إلىٰ أن منها ما رواه عن ابن مسعود، وإن كان لم يسق متنه.

ثم إن الموقوف الذي أشار إليه العلائي فما ذكر له إسنادًا يمكن الاعتماد عليه؛ لأنه لم يسقه (ص٣٩٧) إلا من طريق إبراهيم بن أبي حية قال: حدثني حميد الأعرج عن مجاهد قال: ختمت علىٰ عبد الله بن عباس تسع عشرة ختمة، كلها يأمرني أن أكبر فيها من: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾».

وإبراهيم هذا: قال البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١/ ٢٨٣): «منكر الحديث، واسم أبي حية: اليسع بن أسعد». وقال الدارقطني: «متروك».

فهو ضعيف جدًّا؛ فلا يصح شاهدًا لحديث البزي، مع أنه موقوف.

إذا عرفت أيها القارئ الكريم ضعف هذا الحديث ونكارته؛ فإن من

المصائب في هذا الزمان والفتنة فيه أن يتطاول الجهال علىٰ الكتابة فيما لا علم لهم به؛ أقول هذا لأنه وقع تحت يدي وأنا أحرر الكلام علىٰ هذا الحديث رسالة للمدعو أحمد الزعبي الحسيني بعنوان: «إرشاد البصير إلىٰ سُنِّيَّةِ التكبير عن البشير النذير»، رد فيها -كما يقول- علىٰ الأستاذ إبراهيم الأخضر، الذي ذهب في كتابه «تكبير الختم بين القراء والمحدثين» إلىٰ أن التكبير المشار إليه ليس بسُنَّة.

فرأيت الزعبي المذكور قد سلك سبيلًا عجيبًا في الرد عليه أولًا، وفي تأييد سنِّية التكبير ثانيًا؛ تعصبًا منه لما تلقاه من بعض مشايخه القراء الذين بادروا إلىٰ تقريظ رسالته دون أن يعرفوا ما فيها من الجهل بعلم الحديث، والتدليس؛ بل والكذب علىٰ العلماء، وتأويل كلامهم بما يوافق هواه، وغير ذلك مما يطول الكلام بسرده، ولا مجال لبيان ذلك مفصلًا؛ لأنه يحتاج إلىٰ وقت وفراغ، وكل ذلك غير متوفر لدي الآن؛ ولاسيما والأمر كما يقال في بعض البلاد: «هذا الميت لا يستحق هذا العزاء»؛ لأن مؤلفها ليس مذكورًا بين العلماء، بل إنها لتدل علىٰ أنه مذهبي مقلد، لا يَعْرِفُ الحق إلا بالرجال، ولكن لابدَّ لي من الإشارة بأخصر ما يمكن من العبارة إلىٰ بعض جهالاته المتعلقة بهذا الحديث الذي صرح بصحته، بل وزعم أنه متواتر عن النبي ﷺ!

١- ذكر (ص١٢) تصحيح الحاكم إياه، ولم يعقب عليه برد الذهبي له أو غيره ممن تقدم ذكره من العلماء!

٢- بل زاد علىٰ ذلك (ص١٤) فقال: «يكفي في حجية سنة التكبير حديث الحاكم»، الأمر الذي يدل علىٰ جهله بموقف العلماء من تصحيحات الحاكم، أو أنه تجاهل ذلك!

٣- نقل (ص١٥ - ١٦) عن كتاب «غاية النهاية» لابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ ترجمة مختصرة لعكرمة بن سليمان -الذي بينت آنفًا أنه من علل هذا الحديث لجهالته- جاء فيها قول ابن الجزري: «تفرد عنه البزي بحديث التكبير».

وهذا نص بأن عكرمة هذا مجهول العين عند من يعرف، فجهل الزعبي ذلك أو تجاهله؛ فزعم أنه ثقة فقال (ص١٧): «رجال السند كلهم ثقات (!)، جهابذة، أذعنت الأمة لهم بالقبول والحفظ»!!!

٤- قال(ص١٧ و٣١): «فالحديث قوي ليس له معارض في صحته»!

مع أنه نقل في غير ما موضع ما عزوته إلىٰ أبي حاتم أنه حديث منكر. وإلىٰ الذهبي أنه مما أنكر علىٰ البزي، وقول العقيلي في البزي: «منكر الحديث».

ولكنه تلاعب بأقوالهم وتأولها تأويلًا شنيعًا؛ فأبطل دلالتها علىٰ ضعف الحديث وراويه! وتجاهل قول أبي حاتم فيه: «ضعيف الحديث»، فلم يتعرض له بذكر؛ لأنه يبطل تأويله، وذلك هو شأن المقلدة وأهل الأهواء قديمًا وحديثًا. انظر (ص٢٢ و٢٥).

٥- قال (ص٢١) -وهو ينتقد غيره، وهو به أولىٰ-: «فترىٰ الواحد من

الناس يصحح حديثًا ويضعفه بمجرد أن يجد في كتاب من كتب الرجال عن رجل بأنه غير ثقة...».

كذا قال! وهو يريد أن يقول بأنه ثقة أو غير ثقة؛ لينسجم مع التصحيح والتضعيف المذكورين في كلامه، ولكن العجمة لم تساعده! وأول كلامه ينصب عليه تمامًا؛ لأنه يصحح هذا الحديث دون أن يجد موثقًا لعكرمة بن سليمان، والبزي هذا، بل إنه ممن اتفق أهل العلم بالجرح والتعديل علىٰ تضعيفه وتضعيف حديثه -كما تقدم-؛ ولذلك طعن فيهم في التالي.

٦- قال بعد أن نصب نفسه (ص١٩) لمناقشة آراء العلماء -يعني: المضعفين للحديث- ورواية الذين أشرت إليهم آنفًا! قال (ص٢٢): «فكون البزي قد جُرِحَ في الحديث؛ فإن ذلك قد يكون لنسيان في الحديث أو لخفة ضبطه فيه أو غير ذلك...». قال (ص٢٣): «فكون البزي لين الحديث لا يؤثر في عدم (!) صحة حديث التكبير، علىٰ زعم من قال: إنه لين».

كذا قال فُضَّ فوه: «زعم...»! وهو يعني: الذهبي ومن تقدمه من الأئمة المشار إليهم آنفًا؛ فهو يستعلي عليهم، ويرد تضعيفهم بمجرد الدعوىٰ أن ذلك لا يؤثر في صحة الحديث! فإذا كان كلام هؤلاء لا يؤثر عنده؛ فكلام من هو المؤثر؟!

وإن من عجائب هذا الرجل وغرائبه أنه عقد بحثًا جيدًا (ص١٩- ٢١)، ونقل فيه كلامًا للذهبي قيمًا، خلاصته: أن للحديث رجالًا، وأن هناك علماء

معروفين لا يدرون ما الحديث؟ ثم أشار هذا الرجل بكلام الذهبي، ورفع من شأنه وقال: «وكلامه يدل أن لكل فن رجالًا». وهذا حق؛ فهل يعني أن الرجل من هؤلاء الرجال حتىٰ استجاز لنفسه أن يرد تضعيف أهل الاختصاص بهذا العلم وتجريحهم، وهو ليس في العير ولا في النفير؟! نعوذ بالله من العجب والغرور واتباع الأهواء والتقليد الأعمىٰ، والانتصار له بالسَّفْسَطَةِ والكلام العاطل! والجهل العميق!

وتأمل في قوله المتقدم: «... لا يؤثر في عدم صحة حديث التكبير»!

فإنه يعني «... في صحة...» إلخ؛ كما يدل عليه سياق كلامه؛ فهذا من عيِّه وجهله، ولا أدل علىٰ ذلك مما يأتي، وإن كان فيما سبق ما يكفي.

٧- قال (ص٢٤): «وكذلك التكبير نقل إلينا مسلسلًا بأسانيد متواترة إلىٰ النبي ﷺ»!

وهذا كذب وزور بيِّن، ولو كان صادقًا؛ لم يسوِّد صفحات في الرد بجهل بالغ علىٰ علماء الحديث الذين ضعفوا البزي وحديثه، ولاكتفىٰ بإثبات تواتره المزعوم.

ولكن في هذا حكمة بالغة ليتبين المبطل من المحق، والجاهل من العالم، والمغرض من المخلص!

٨- ثم كذب كذبة أخرىٰ فقال (ص٢٧): «فتجد أن الذهبي يقوي هذا الحديث».

وسبب هذه أنه ساق ترجمة البزي عند الذهبي، وفيها أنه روىٰ الحديث عنه جماعة؛ فاعتبر ذلك تقوية للحديث، وذكر فيها أثرًا عن حميد الأعرج -وهو من أتباع التابعين-، فجعله شاهدًا للحديث المرفوع، وهذا من بالغ جهله بهذا العلم أو تجاهله، وأحلاهما مر!

٩- ومما يدل علىٰ ذلك قوله (ص٣٠): «فإذا روىٰ الشافعي عن رجل وسكت عنه؛ فهو ثقة»!

وهذا منتهىٰ الجهل بهذا العلم الشريف، والجرأة علىٰ التكلم بغير علم؛ فإن هذا خلاف المقرر في علم المصطلح: أن رواية الثقة عن الرجل ليس توثيقًا له، وهذا ولو لم يكن مجروحًا، فكيف إذا كان مطعونًا فيه؟! فالله المستعان.

١٠- ونحو ذلك قوله (ص٣٥): «والبزي قد وثقه الحافظ ابن الجزري بقوله: أستاذ محقق ضابط متقن»!

وفي هذا تدليس خبيث وتلبيس علىٰ القراء؛ لأنه -أعني: الجزري- إنما قال هذا فيما هو مختص به -أعني: البزي- من العلم بالقراءة، وليس في روايته للحديث -كما يدل علىٰ ذلك السياق والسباق، وهما من المقيدات؛ كما هو معروف عند العلماء-، بل إنه قد صرح بذلك في «النشر» (١/ ١٢٠)؛ فقال ما نصه: «وكان إمامًا في القراءة محققًا ضابطًا متقنًا لها، ثقة فيها».

ومن العجيب حقًّا أن هذا المدلس علىٰ علم بهذا النص؛ لأنه قد ذكره في الصفحة (٣٦) فيما نقله عن المحدث السندي، فتجاهله ليُسلِّك علىٰ القراء تدليسه!

وأعجب من ذلك أنه تجاهل تعقيب السندي رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ ذلك بقوله: «فلا يقدح في ذلك كونه ضعيف الحديث في غير ما يتعلق بالقراءة».

قلت: فهذه شهادة جديدة من المحدث السندي تُضمُّ إلىٰ شهادات الأئمة المتقدمين تدمغ هذا الجاهل دمغًا، وتمحو دعواه الباطلة محوًا، وتجعل رسالته هباءً منثورًا.

١١- ومن أكاذيبه الخطيرة التي لابد من ذكرها وبيانها وختم هذا البحث بها: قوله (ص٣٤) -بعد أن ذكر تصحيح الحاكم للحديث-: «وجاء تواتر الأمة علىٰ فعله»!

فهذا كذب محض لم يقله أحد قبله! فإن المسألة الخلاف فيها قديم بين القراء، فضلًا عن غيرهم؛ فإنه لم يقل بالتكبير المذكور في الحديث من القراء المشهورين غير عبد الله بن كثير المذكور في إسناده المتقدم، وهو مكي توفي سنة (١٢٠). ثم تلقاه المكيون عنه؛ كما حقق ذلك ابن الجزري (٢/ ٣٩٢)، وقال قبل ذلك (٢/ ٣٩٠) بعد أن ذكر الحديث وغيره مما تقدم:

«قال الداني: فهذا سبب التخصيص بالتكبير من آخر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، واستعمال النبي ﷺ إياه، وذلك كان قبل الهجرة بزمان؛ فاستعمل ذلك المكيون، ونقل خَلَفهم عن سلفهم، ولم يستعمله غيرهم؛ لأنه اللهِ ﷺ ترك ذلك بعد، فأخذوا بالآخر من فعله».

فأين التواتر الذي زعمه هذا الجاهل -أو: المتجاهل- ونسبه إلىٰ الأمة،

مع تصريح هذا الإمام الداني بأنه لم يستعمله غير المكين؟! أم أن هؤلاء ليسوا عنده من الأمة؟! وماذا يقول في تعليل الإمام الداني تركهم له؟!

ثم إن المكيين أنفسهم لم يستمروا علىٰ استعماله؛ فقد ذكر الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٣٦/ ١٧٤٥) أن ابن أبي عمر قال: «أدركت الناس في مكة علىٰ هذا: كلما بلغوا: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾؛ كبروا حتىٰ يختموا، ثم تركوا ذلك زمانًا، ثم عاودوه منذ قريب، ثم تركوه إلىٰ اليوم».

وابن أبي عمر هذا من شيوخ الفاكهي ومسلم، واسمه: محمد بن يحيىٰ بن أبي عمر العدني أبو عبد الله الحافظ، وقد أكثر الفاكهي عنه بحيث أنه روىٰ عنه أكثر من خمسمائة رواية -كما ذكر ذلك المعلق علىٰ كتابه جزاه الله خيرًا-، مات سنة (٢٤٣).

قلت: فهذه الرواية مما يُبطل التواتر الذي زعمه؛ لأنها تنفي صراحة انقطاع استمرار العمل، بل قد جاء عن بعض السلف إنكار هذا التكبير واعتبره بدعة، وهو عطاء بن أبي رباح المكي؛ فقال الفاكهي: حدثني أبو يحيىٰ بن أبي مرة عن ابن خنيس قال: سمعت وهيب بن الورد يقول: (قلت: فذكر قصته، وفيها): ولما بلغ حميد (وهو: ابن قيس المكي): ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾؛ كبر، فقال لي عطاء: إن هذا لبدعة.

وهذا إسناد جيد، وفيه إثبات سماع وهيب من عطاء، فما في «التهذيب» -وتبعه في «جامع التحصيل»- أن روايته عن عطاء مرسلة؛ لعله وهم، أو سبق

قلم! فإن الذي في «الجرح» مكان: (عطاء) (طاوس) وهو أقدم وفاة من عطاء.

والله أعلم.

وفتوىٰ ابن تيمية الواردة في المجلد (١٣) من «مجموع الفتاوىٰ» (ص٤١٧ - ٤١٩) تميل إلىٰ عدم مشروعية هذا التكبير؛ فإنه سئل عنه فقال:

«إِذَا قَرَءوا بِغَيْرِ حَرْفِ ابْنِ كَثِيرٍ؛ كَانَ تَرْكُهُمْ لِذَلِكَ هُوَ الْأَفْضَلَ، بَلْ الْمَشْرُوعَ الْمَسْنُونَ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةَ مِن الْقُرَّاءِ لَمْ يَكُونُوا يُكَبِّرُونَ، لَا فِي أَوَائِلِ السُّوَرِ وَلَا فِي أَوَاخِرِهَا. فَإِنْ جَازَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إنَّ ابْنَ كَثِيرٍ نَقَلَ التَّكْبِيرَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، جَازَ لِغَيْرِهِ أَنْ يَقُولَ: إنَّ هَؤُلَاءِ نَقَلُوا تَرْكَهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، إذْ مِن الْمُمْتَنِعِ أَنْ تَكُونَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ الَّتِي نَقَلَتُهَا أَكْثَرُ مِنْ [نَقَلَةِ] قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، قَدْ أَضَاعُوا فِيهَا مَا أَمَرَهُمْ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ فَإِنَّ أَهْلَ التَّوَاتُرِ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ كِتْمَانُ مَا تَتَوَفَّرُ الْهِمَمُ وَالدَّوَاعِي إلَىٰ نَقْلِهِ، فَمَنْ جَوَّزَ عَلَىٰ جَمَاهِيرِ الْقُرَّاءِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَقْرَأَهُمْ بِتَكْبِيرٍ زَائِدٍ، فَعَصَوْا أَمْرَهُ، وَتَرَكُوا مَا أَمَرَهُمْ بِهِ؛ اسْتَحَقَّ الْعُقُوبَةَ الْبَلِيغَةَ الَّتِي تَرْدَعُهُ وَأَمْثَالَهُ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ».

ثم قال: «وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالتَّكْبِيرِ لِبَعْضِ مَنْ أَقْرَأَهُ؛ كَانَ غَايَةُ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَىٰ جَوَازِهِ أَوْ اسْتِحْبَابِهِ...».

ومن غرائب ذاك الزعبي أنه نقل (ص٤٩ -٥١) فتوىٰ ابن تيمية هذه ثم استخلص منها أن ابن تيمية يقول بسنية التكبير!

فذكرني المسكين بالقول المعروف «عنزة ولَّا طارت» فإنه تجاهل عمدًا

قول ابن تيمية الصريح في الترك، بل المشروع المسنون، كما تجاهل إيماءه بعدم ثبوت الحديث بقوله: «ولو قدر أن النبي ﷺ أمر بالتكبير...». فإنه كالصريح أنه لم يثبت ذلك عنده، وأنا علىٰ مثل اليقين أن القائل بسنية التكبير، المستدل عليه بحديث الترجمة؛ والمدعي صحته -كهذا الدعي الزعبي- لو سئل: هل تقول أنت بما قال ابن تيمية: «ولو قدر...» إلخ؟

فإن أجاب بـ«لا»، ظهر كذبه علىٰ ابن تيمية وما نسب إليه من السنية، وإن قال: «نعم»؛ ظهر جهله باللغة العربية ومعاني الكلام، أو تجاهله ومكابرته. والله المستعان.

والخلاصة: أن الحديث ضعيف لا يصح -كما قال علماء الحديث دون خلاف بينهم-، وأن قول بعض القراء لا يقويه، ولا يجعله سنة، مع إعراض عامة القراء عنه، وتصريح بعض السلف ببدعيته. والله ولي التوفيق.

* * *

الشيخ الفاضل/
أحمد بن علي بن عبد الله آل ثاني -رحمه الله تعالى-(١)

ذكره الشيخ الألباني ﵀ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٣١٥) عند تعليقه علىٰ حديث (٦١٣٥): «إذا ختم القرآن؛ حَمِدَ اللهَ بِمَحَامِدَ وهو قائمٌ، ثم يقولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وكذب العادلون بالله، وضلوا ضلالًا بعيدًا، لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وكذب المشركون بالله من العرب والمجوس واليهود والنصارىٰ والصابئين، ومن ادعىٰ لله ولدًا أو صاحبة أو ندًّا، أو شبهًا أو مثلًا أو سميًّا أو عدلًا؛ فأنت ربنا أعظم من أن تتخذ شريكًا فيما خَلَقْتَ...» الحديث بطوله.

وفي آخره: «ثم إذا افتتح القرآن؛ قال مثل هذا، ولكن ليس أحد يُطيقُ ما كان نبيُّ اللهِ يطيق».

موضوع.

---

(١) أحمد بن علي بن عبد الله آل ثاني (١٩٧٧ - ١٩٢٠)، أمير دولة قطر بعد الاستقلال من وصاية بريطانيا، تولىٰ الحكم في عام ١٩٦٠ حتىٰ عام ١٩٧٢م. في عهده أصدرت عملة موحدة لقطر ودبي قبل أن تنضم دبي إلىٰ اتحاد الإمارات العربية المتحدة وتعلن قطر استقلالها عن الوصاية البريطانية لتبدأ مرحلة الدولة القطرية الحديثة في عام ١٩٧١ م.

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٣٧٢/ ٢٠٨٢) من طريق عمرو بن شَمَّر عن جابر الجعفي عن أبي جعفر قال: كان علي بن حسين يذكر عن النبي ﷺ أنه كان إذا ختم... الحديث. وقال البيهقي قبل أن يسوقه: «حديث منقطع بإسناد ضعيف، وقد تساهل أهل الحديث في قبول ما ورد من الدعوات وفضائل الأعمال متىٰ ما لم يكن في رواته من يعرف بوضع الحديث أو الكذب في الرواية». ثم ساق الحديث.

وقد تساهل رحمه الله في اقتصاره علىٰ قوله: «بإسناد ضعيف». فإن الشرط الذي ذكره في التساهل المزبور غير متحقق هنا؛ فإن عمرو بن شمر قد اتفقوا علىٰ تركه، وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/ ٧٥): «كان رافضيًّا يشتم أصحاب رسول الله ﷺ، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات في فضائل أهل البيت وغيرها، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب».

وقال أبو نعيم في «ضعفائه» (١١٨/ ١٦٥): «يروي عن جابر الجعفي الموضوعات المناكير». وقال الحاكم -وهو شيخ البيهقي-: «كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة عن جابر غيره».

فأقول: وما أظن أن هذا يخفىٰ علىٰ البيهقي؛ فإنه من أخص تلامذة الحاكم، فالعجب من البيهقي كيف يسوق لعمرو بن شمر هذا الحديث علىٰ أنه ضعيف يجوز قبوله في الفضائل وهذه حاله؟! ومثل هذا التساهل مما جعلنا

نظن أنه لم يتمكن من الوفاء بشرطه الذي نص عليه في مقدمة كتابه المذكور - «الشعب» (١/ ٢٨)- أنه اقتصر علىٰ ما لا يغلب علىٰ القلب كونه كذبًا.

فإن القلب يشهد -مع السند- أن هذا الحديث كذب موضوع؛ فإن لوائح الصنع والوضع ظاهر عليه، ولعل ابن الجوزي لم يقف عليه، وإلا؛ كان كتابه «الموضوعات» أولىٰ به من كثير من الأحاديث التي أوردها فيه! وقد كنت نبهت فيما مضىٰ من هذه «السِّلْسِلَة» علىٰ بعض الأحاديث الموضوعة التي رواها البيهقي مما يؤكد عدم استطاعته القيام بما تعهد به. والكمال لله تعالىٰ.

والأعجب من ذلك أن ابن الجزري في «النشر» (٢/ ٤٤٤ - ٤٤٦) قال - وقد روىٰ الحديث من طريق البيهقي، وساق كلامه المذكور-: «فالحديث مرسل، وفي إسناده جابر الجعفي وهو شيعي، ضعفه أهل الحديث، ووثقه شعبة وحده».

قلت: فخفي عليه أن العلة الحقيقية إنما هي من عمرو بن شمر، الراوي عن جابر الجعفي؛ لاتفاقهم جميعًا علىٰ تركه، وتصريح بعضهم بروايته الموضوعات -كما تقدم-، مع أن الجعفي قريب منه؛ لأنه قد كذبه جمع كما تراه في ترجمته من «التهذيب»، علىٰ أنه قد ذكر فيها أنه وثقه -أيضًا- غير شعبة؛ لذلك فالأقرب أن العلة من عمرو الراوي عنه.

ثم قال ابن الجزري عقب كلامه المتقدم: «ويقوي ذلك ما قدمناه عن الإمام أحمد أنه أمر الفضل بن زياد أن يدعو عقب الختم وهو قائم في صلاة

التراويح، وأنه فعل ذلك معه».

وأقول: هذه تقوية عجيبة من مثل ابن الجزري؛ كيف يقوي حديثًا طويلًا -يرفعه إلىٰ النبي ﷺ ذاك الكذاب الرافضي- لمجرد أمر الإمام أحمد بالدعاء عقب ختم القرآن، فهذا أخص مما في هذا الحديث؛ أي: أنه يقوي الأعم بما هو أخص، أو الكل بالجزء؟! وهذا مما لا يستقيم في العقل. فتأمل!

تنبيه: إن الدعاء المطبوع في آخر بعض المصاحف المطبوعة في تركيا وغيرها تحت عنوان: «دعاء ختم القرآن» والذي ينسب لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ؛ فهو مما لا نعلم له أصلًا عن ابن تيمية أو غيره من علماء الإسلام، **وما كنت أحب أن يلحق بآخر المصحف الذي قام بطبعه المكتب الإسلامي في بيروت سنة (١٣٨٦) علىٰ نفقة الشيخ أحمد بن علي بن عبد الله آل ثاني** رَحِمَهُ اللَّهُ، وإن كان قد صُدِّر بعبارة: «المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية»؛ فإنها لا تعطي أن النسبة إليه لا تصح فيما يفهم عامة الناس، وقد أُمرنا أن نكلم الناس علىٰ قدر عقولهم!

ومما لا شك فيه أن التزام دعاء معين بعد ختم القرآن من البدع التي لا تجوز؛ لعموم الأدلة، كقوله ﷺ: «**كلُّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ، وكُلُّ ضَلالَةٍ في النَّار**»، وهو من البدع التي يسميها الإمام الشاطبي بـ«البدعة الإضافية»، وشيخ الإسلام ابن تيمية من أبعد الناس عن أن يأتي بمثل هذه البدعة، كيف وهو كان له الفضل الأول -في زمانه وفيما بعده- بإحياء السنن وإماتة البدع؟! جزاه الله خيرًا.

❋ ❋ ❋

المعلق على
«مسند ابن أبي شيبة» -رحمه الله تعالى-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٣١٧) عند تعليقه علىٰ حديث (٦١٣٦): «يا خَوْلَةُ! مَا حَدَثَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللهِ؟ جِبْرِيلُ لا يَأْتِينِي! فَهَلْ حَدَثَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللهِ حَدَثٌ؟... يَا خَوْلَةُ! دَثِّرِينِي! فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحىٰ: ١-٣]».

منكر.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢٤٩/ ٦٣٦): حدثنا علي بن عبد العزيز: ثنا أبو نعيم: ثنا حفص بن سعيد القرشي: حدثتني أمي عن أمها -وكانت خادم رسول الله ﷺ-: أن جروًا دخل البيت، ودخل تحت السرير ومات، فمكث نبي الله ﷺ أيامًا لا ينزل عليه الوحي، فقال:... (فذكر الحديث)، فقلت: والله! ما أتىٰ علينا يوم خيرًا من يومنا، فأخذ برده فلبسه وخرج، فقلت: لو هيأت البيت وكنسته، فأهويت بالمكنسة تحت السرير، فإذا شيء ثقيل؛ فلم أزل حتىٰ أخرجته، فإذا بجرو ميت، فأخذته بيدي فألقيته خلف

(١) لم أقف عليه.

الجدار، فجاء نبي الله ترعد لحيته -وكان إذا أتاه الوحي أخذته الرعدة-، فقال: «يا خولة! دثريني...» الحديث.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده»، ومن طريقه ابن أبي عاصم في آخر «الآحاد والمثاني»، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٦/ ٩٤): حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين... به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ وله علتان، وهما الجهالة:

الأولىٰ: أم حفص بن سعيد: لم أجد لها ترجمة، وبها أعله الهيثمي؛ فقال في «المجمع» (٧/ ١٣٨): «رواه الطبراني، وأم حفص لم أعرفها».

والأخرىٰ: ابنها حفص بن سعيد: فقد أورده البخاري في «التاريخ»، وابن أبي حاتم في «الجرح»، وابن حبان في «الثقات» (٦/ ١٩٩) من رواية أبي نعيم فقط عنه؛ فهو مجهول، ولذلك قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: «ليس إسناده مما يحتج به».

وأقره الحافظ في «الإصابة»، وسكت عنه في «المطالب العالية» (٣/ ٣٩٦/ ٣٨٠٦)، **وقد عزاه لأبي بكر -يعني: ابن أبي شيبة- في «المسند»، وقال المعلق عليه: «ضعف البوصيري سنده؛ لجهالة بعض رواته».**

هكذا أطلق ولم يبيِّن؛ فلا أدري أهو من المعلق، أم من البوصيري نفسه؟ وقد سبقه إلىٰ مثله الحافظ في «الفتح» (٨/ ٧١٠) فقال -بعدما عزاه للطبراني-:

«في إسناده من لا يعرف».

ثم ذكر الحافظ للحديث علة ثالثة؛ وهي: الشذوذ -كما قال- والمخالفة لما في «الصحيح». وهويشير بذلك إلىٰ حديثين:

الأول: ما تقدم تخريجه تحت الحديث (٦١٣٣) من رواية الشيخين وغيرهما، أن سورة ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١﴾ كان سبب نزولها قول امرأة: «أبطأ عليه شيطانه». وليس بمناسبة الجرو.

والآخر: حديث إبطاء مجيء جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ إلىٰ النبي ﷺ بسبب الجرو حديث صحيح مشهور، جاء عن خمسة من الصحابة من طرق عنهم؛ أحدهما: في «صحيح مسلم»، وهي مخرجة في «آداب الزفاف» (ص١٩٠ - ١٩٦ - طبع المكتبة الإسلامية/ عمان)، وهو مخالف لحديث الترجمة من وجوه؛ أهمها: أنه ليس فيها نزول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، كيف وهي مكية، وقصة الجرو مدنية؟! لأن فيها أن الجرو كان للحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. فثبت أن الحديث منكر. والله أعلم.

* * *

صاحب مقالة/مبايعة الموظفين(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٤٣٨) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٢٠٣): «بَيْنَا أَنَا نَائِم عِشَاء فِي الْمَسْجِد الْحَرَام إِذْ أَتَانِي آتٍ، فَأَيْقَظَنِي، فَاسْتَيْقَظْت، فَلَمْ أَرَ شَيْئًا، ثم عُدتُ فِي النوم، ثم أيقظني... فَإِذَا أَنَا بِهَيْئَة خَيَال، فَأَتْبَعْته بَصَرِي حَتَّىٰ خَرَجْت مِن الْمَسْجِد؛ فَإِذَا أَنَا بِدَابَّةٍ أَدْنَىٰ شَبَهًا بِدَوَابِّكُمْ هَذِهِ، بِغَالكُمْ هَذِهِ، غَيْر أَنَّهُ مُضْطَرِب الْأُذُنَيْنِ يُقَال لَهُ: الْبُرَاق، وَكَانَت الْأَنْبِيَاء -صلوات الله عليهم- تَرْكَبهُ قَبْلِي... ثُمَّ أُتِيت بِالْمِعْرَاجِ الَّذِي كَانَتْ تَعْرُج عَلَيْهِ أَرْوَاح بني آدم، فَلَمْ يَرَ الْخَلَائِق أَحْسَن مِن الْمِعْرَاج، أَمَا رَأَيْتم الْمَيِّت حِين يُشَقُّ بَصَره طَامِحًا إِلَىٰ السَّمَاء؟ فَإِنَّمَا يُشَقُّ بَصَره طَامِحًا إِلَىٰ السَّمَاء عَجَبه بِالْمِعْرَاجِ... ثُمَّ صَعِدْت إِلَىٰ السَّمَاء الْخَامِسَة؛ فَإِذَا أَنَا بِهَارُون، وَنِصْف لِحْيَته بَيْضَاء وَنِصْفهَا سَوْداء، تَكَاد لِحْيَته تُصِيب سُرَّته مِنْ طُولهَا... ثُمَّ صَعِدت إِلَىٰ السَّمَاء السَّادِسَة فَإِذَا أَنَا بِمُوسَىٰ، رَجُل آدَم كَثِير الشَّعر، لَوْ كَانَ عَلَيْهِ قَمِيصَانِ؛

(١) وهو مقال لأحد الجهال نَشَرتْه (جَرِيدَةُ السِّيَاسَة الكُويتيَّة) في عَدَدِها (٥٦٣٦) الصَّادِر في يَوْمِ الثُّلَاثَاء ١٦ رَجَب سَنَةَ ١٤٠٤هـ الْمُوَافِق ١٧/ ٤/ ١٩٨٤م، وقدْ مَلأَ الْكَاتبُ مَقَالَه بالأَبَاطِيل، والتَّقَوُّل عَلَىٰ رَسُولِ الله ﷺ، فَمِن ذَلِك قَوْلُه: إنَّ اللِّحْيَة رَمزٌ عَربيٌّ، ولَيستْ مِنَ الإِسْلام في شَيءٍ. وقد رد عليه الشيخ العلامة حِمُود التويجري في رسالته المعروفة: «الرد علىٰ مَن أجاز تهذيبَ اللِّحية».

لَنَفَذَ شَعره دُون الْقَمِيص (وفي رواية: خرج شعره منهما!) وَإِذَا هُوَ يَقُول: يَزْعُم النَّاس أَنِّي أَكْرَم عَلَىٰ الله منْ هَذَا؛ بَلْ هَذَا أَكْرَم عَلَىٰ الله مِنِّي...» الحديث بطوله في ست صفحات من نحو قياس صفحات هذا الكتاب.

موضوع. ولوائح الوضع عليه ظاهرة.

أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٥/ ١٠- ١٢)، والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ٣٩٠ - ٣٩٦) من طريق أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال:... فذكره؛ مصححًا بعض ألفاظه من «تفسير ابن كثير»، وعزاه لابن أبي حاتم أيضًا، وقال: «فذكره بسياق طويل حسن أنيق؛ أجود مما ساقه غيره، علىٰ غرابته، وما فيه من النكارة... وأبو هارون العبدي -اسمه: عمارة بن جوين، وهو- مضعف عند الأئمة».

قلت: بل اتهمه بعضهم، وحديثه هذا ونحوه يدل علىٰ موضع لينهم؛ فقد أورده ابن حبان في «الضعفاء» (٢/ ١٧٧)، وقال: «كان رافضيًّا، يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب».

وقال الذهبي في «المغني»: «تابعي ضعيف. قال حماد بن زيد: كذاب». وقال الحافظ في «التقريب»: «متروك، ومنهم من كذبه، شيعي».

والحديث عزاه السيوطي في «الدر» (٤/ ١٤٢) لابن المنذر أيضًا، وابن مردويه، وابن عساكر، وسكت عنه -كما هي غالب عادته-؛ الأمر الذي يجعل من لا علم عنده يقدم علىٰ ذكره؛ بل والاحتجاج به، **كما فعل الشيخ التويجري**

في «الرد علىٰ من أجاز تهذيب اللحية» (ص٧ – ٨ و١٥ و٥١)، ولقد أصاب في رده علىٰ ذاك الكاتب الذي زعم: «أن اللحية رمز عربي، وليس من الإسلام في شيء»! ورسالته تدور حول إبطال هذا الزعم، ولقد كان موفَّقًا في ذلك، بخلاف عنوانه للرسالة، فلقد كان مخطئًا فيه من ناحيتين:

الأولىٰ: أنه لا يطابق المعنون عنه؛ لأن تهذيب اللحية غير حلقها بداهة، وهو لم يردَّ فيها علىٰ الذين يذهبون إلىٰ جواز تهذيبها مع قولهم بحرمة حلقها. انتهىٰ.

قلت: قال الشيخ حمود التويجري -رحمه الله تعالىٰ- في رسالته «الرد علىٰ من أجاز تهذيب اللحية» (مكتبة المعارف/ ط ١٩٨٥ – ١٤٠٦هـ): «فقد رأيت مقالًا لبعض ذوي الجهل والجراءة نشرته جريدة السياسة الكويتية في عددها ٥٦٣٦ الصادر في يوم الثلاثاء ١٦/ رجب/ ١٤٠٤ الموافق ١٧/ ٤/ ١٩٨٤ تحت عنوان «مبايعة الموظفين»، وقد ملأ الكاتب مقاله بالأباطيل والتقول علىٰ رسول الله ﷺ في ذلك، فمن ذلك قوله: «إن اللحية رمز عربي وليست من الإسلام في شيء»...».

قلت: انظر إلىٰ رد الشيخ التويجري رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ صاحب المقالة.

* * *

عدنان بن محمد العرعور -عفا الله عنه-(١)

(١) عدنان بن محمد العرعور، داعية سوري، ولد في محافظة حماة (١٩٤٨). يقيم في العاصمة السعودية الرياض حيث يعمل مديرًا علميًّا للبحوث والنشر. اشتهر في دوره الإعلامي في تغطية الثورة ضد نظام البعث في سوريا، حيث إنه من المعارضين للنظام السوري، وقد أصَّلَ تأصيلات خالف فيها منهج السلف الصالح، وقد جُمعت هذه التأصيلات المخالفة ورد عليها أهل العلم في شريط «أقوال العلماء في إبطال قواعد ومقالات عدنان عرعور»، ونذكر بعض هذه الفتاوىٰ:

فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

«السؤال: نحن مجموعة من طلاب العلم نريد أن نتعلم دين الله الحق الذي كان عليه رسول الله ﷺ، وأصحابه وتابعهم عليه علماء السنة والهدىٰ، وقد تلتبس علينا بعض الأمور خاصة التي يطرحها بعض المنتسبين للعلم مثل القواعد الآتية:

القاعدة الأولىٰ: ما قيل في أخطاء أهل البدع والرواة نقول: «نصحح ولا نجرح».

فأجاب الشيخ: هذا غلط، بل نجرح من عاند الحق.

القاعدة الثانية: من حَكَم حُكِمَ عليه.

فأجاب الشيخ: هذه قواعد مداهنة.

القاعدة الثالثة: لا علاقة للنية بالعمل لا من قريب ولا من بعيد.

فأجاب الشيخ: هذا كذب لقول النبي ﷺ: «**إنمَّا الأعمال بالنيات**».

القاعدة الرابعة: يشترط بعض الناس في جرح أهل البدع وغيرهم أن يثبت الجرح بأدلة قطعية الثبوت.

فأجاب الشيخ: هذا ليس بصحيح.

=

= القاعدة الخامسة: يشترط بعضهم فيمن يسمع خطأ من شخص أو وقف علىٰ خطأ أو بدع في كتاب أن يستفصل أو ينصح قبل أن يحكم وقبل أن يبين هذه الأخطاء والبدع، ومن خالف هذه فقد اتصف بصفة من صفات المنافقين.

فأجاب الشيخ: هذا غلط.

القاعدة السادسة: إنه من العدل والإنصاف عند النصيحة والتحذير من البدع وأهلها أن تذكر حسناتهم إلىٰ جانب سيئاتهم.

فأجاب الشيخ: أقول: لا.. لا.. لا.. هذا غلط.

السائل: وتبعًا لهذه القاعدة يقول: وإنك إذا ذكرت محاسن أهل السنة أن تذكر مساوئهم إلىٰ جانب حسناتهم.

فأجاب الشيخ: اسمع يا رجل، اسمع يا رجل، في مقام الرد ما يحسن أن أذكر محاسن الرجل إذا ذكرت محاسن الرجل وأنا أرد عليه ضعف ردي.

السائل: حتىٰ ولو كان من أهل السنة؟

فأجاب فضيلته: من أهل السنة ومن غير أهل السنة، كيف أرد عليه وأَروح أَمدحه؟! هذا معقول؟!» اهـ.

فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد -حفظه الله-:

«السَائل: هُناكَ بعضُ القَواعد يا شيخ قَدْ تَلتبس عَليْنَا، فَنَوَدُّ طرحَها عَلىٰ فضيلَتِكُم لِتُبدُوا تعليقَكُم عليهَا، وهل هيَ مُوافقة لما عليهِ أهلُ السنةِ من أصُول ثَابتَة وضَوابِط مُستَقرة مثل القَاعدَة التَالية: «نُصَحِّح ولا نُجَرِّح»، والقاعدَة الأخرَىٰ: «إذَا حَكَمتَ حُوكِمتَ، وإذَا دَعوتَ أُجِرتَ».

الشيخ العبَّاد: هَذهِ القَواعد التي ذَكرتَها أو التي أَشرتَ إليهَا مَن صَاحبُها؟

السائل: يا شيخ، صَاحبُهَا يُدعَىٰ عدنان عَرعُور.

الشيخ العبّاد: أَنا نَصيحَتي لكُم أنَّكُم لا تَشتَغلُونَ بِكلامِه ولا بِقواعدِه ولا تَلتفتُونَ إلىٰ ما عندَهُ، لأنَّ عندَه تخليطًا، وأنا سبقَ وأن اطَّلعتُ علىٰ شيءٍ من كلامِه وَرَأيتُ فيهِ كلامًا مَا يَصلح ولا يَنبَغي، ولهذا ينبَغي اجتنابُ -يعني- كلامه، وعدم الاهتمَامِ والاشتغالِ بهِ، والإنسَان يَشتغل بِكَلام العُلمَاء المحقّقين، مثل أشرطَة الشيخ ابن باز والشيخ العُثيمين، وأشرطَة الشيخ =

= الفَوزَان، وأشرطَة الشَيخ عَبد العزيز آل الشيخ وغيرهم منَ المشَايخ المعتمدين والمأمون جانبهم.

وأما الأخ عدنان عرعور فأنا سبق وأن اطلعت علىٰ شيء من كلامه، ورأيت أن عنده تخليطًا ما يصلح أن يلتفت إليه ولا أن يشتغل بكلامه، هذا كلامي باختصار بدون حاجة إلىٰ أن تذكروا قواعده وغير قواعده.

السائل: نصيحة أخيرة: هل تحضر دروسه.

الشيخ العباد: والله ما ينبغي أن تحضروا دروسه (...) مادام أن هذا وضعه ما يصلح أن تحضر دروسه.

السائل: طيب جزاكم الله خيرًا.

الشيخ العباد: حياكم الله.

السائل: السلام عليكم» اهـ.

فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان -حفظه الله-:

«السائل: السلام عليكم.

العلامة الفوزان -حفظه الله-: وعليكم السلام.

السائل: نحن إخوة سلفيون من أوروبا بالذات من هولندا، عندنا يا شيخ بعض الأسئلة نريد طرحها علىٰ سماحتكم.

العلامة الفوزان -حفظه الله-: نعم.

السائل: بالنسبة هنا عندنا بعض القواعد نود من سماحتكم أن نعرف هل هي موافقة لما عليه أهل السنة من أصول ثابتة.

القاعدة الأولىٰ: (نصحح ولا نجرح) فما هو تعليق سماحتكم أثابكم الله.

العلامة الفوزان -حفظه الله-: هي عبارة أصلًا القاعدة هذه ما لها أصل، أقول: ما لها أصل، أهل الباطل لازم تجريحهم.

السائل: نعم.

العلامة الفوزان -حفظه الله-: نعم.

السائل: بالنسبة للقاعدة الثانية: (إذا حكمت حوكمت وإذا دعوت أجرت) فما هو تعليق =

= سماحتكم علىٰ هذه القاعدة بارك الله فيكم؟

العلامة الفوزان: هذه محدثة ما لها أصل، لازم من محاكمة أهل الباطل، نعم.

السائل: بالنسبة للقاعدة الثالثة: (من العدل والإنصاف ذكر الحسنات والسيئات) واستدل هذا القائل بمنهج الموازنات بالحديث المعروف: «صدقك وهو كذوب»، فما هو تعليق سماحتكم علىٰ هذا الأمر؟

العلامة الفوزان: أقول: هذا باطل أيضًا، أقول: هذا الكلام باطل أيضًا، ذكر سيئات المشركين ولا ذكر حسناتهم.

السائل: وبالنسبة لأهل البدع أيضًا؟

العلامة الفوزان: إيش فيهم أهل البدع؟

السائل :يعني هو يقول أيضًا: من العدل والإنصاف أن تذكر حسنات أهل البدع والسيئات.

العلامة الفوزان: كلهم كله سوا ما فيهم، اللي تذكر سيئاتهم ولا تذكر حسناتهم لأن الله ذكر سيئات الأعداء وما ذكر حسناتهم، هذه قواعد عرعور؟

السائل: نعم.

العلامة الفوزان: ها؟

السائل: نعم قواعده، نعم يا شيخ.

العلامة الفوزان: أي نعم هذه منقوضة أو باطلة كلها، مردود عليها يعني كتب عليها كتابات.

السائل: بالنسبة للقاعدة الرابعة: يقول: (يجوز التخطئة ويحرم الطعن) هل هذه القاعدة صحيحة؟

العلامة الفوزان: هذه مثل (نصحح ولا نجرح) هي هي نفسها.

السائل: والشيخ استدل، مثَّل لها فقال: (لماذا يلام الإمام أحمد في تكفيره لتارك الصلاة ويلام سيد قطب إذا صدر منه بعض العبارات ونقول: هذا يكفر المجتمعات، ولا يلام الإمام أحمد رحمه الله، وقد حكم علىٰ هذه الشعوب كلها بالكفر؟!) فما هو تعليق سماحتكم؟

العلامة الفوزان -حفظه الله-: الإمام أحمد عالم وحبر يعرف الأدلة وطرق الاستدلال، وسيد قطب جاهل ما عنده علم ولا عنده معرفة ولا عنده أدلة علىٰ ما يقول، فالتسوية بين الإمام أحمد وسيد قطب هذا ظلم.

=

= السائل: كذلك قال أيضًا: (لا أعلم أحدًا تكلم في المنهج علىٰ وجه الأرض -في قضايا المنهج- بمثل ما تكلم به سيد قطب ومعظم ما كتبه كان مصيبًا فيه)، فسئل عن قوله هذا فأجاب: كلمة المنهاج هاهنا أقصد بها قضايا التغير -الانتخابات والاغتيالات- وأقصد في زمانه أي وقت الخمسينات، وهو.

العلامة الفوزان -حفظه الله-: أقول: هو لا يعرف لأنه جاهل، أما نحن نعرف والحمد لله، أن العلماء من قبل سيد قطب ومن بعده أنهم يقارعوا سيد قطب، أي نعم.

السائل: بالنسبة -أيضًا- قال: (هناك كُفِّرَ شخص باسم الدعوة إلىٰ منهج أهل السنة والجماعة وتجريح العباد والطعن في العباد بكلمة زلت أو بعبارة غامضة وسخط اسمه الحكام)، فما هو تعليق سماحتكم علىٰ هذه العبارة؟

العلامة الفوزان -حفظه الله-: تعليقنا أن هذا كلام فاضي، يراد به تبرير الباطل والدفاع عن أهل الباطل، أي نعم.

السائل: كذلك قال: (ومن تتبع أسباب الانشقاقات التي حصلت في الجماعات يعد معظمها أسبابًا أخلاقية لا عقدية ولا منهجية)، هل هذا صحيح؟

العلامة الفوزان -حفظه الله-: كلَّا، كلها أسباب عقدية، أسباب عقدية، ما هي بس عقلية ويريد التستر عليهم، أي نعم.

السائل: فما قولكم فيه يا شيخ؟

العلامة الفوزان -حفظه الله-: والله ما هو بعالم، هو جاي للمملكة بنكر السلفية أو محترف، وبعدين أظهر ما عنده من...

السائل: يعني نصيحة أخيرة: تحضر دروسهم أم لا؟

العلامة الفوزان-حفظه الله-: ها؟

السائل: يعني يأتي إلىٰ أوروبا فهل تنصحون الشباب السلفي بحضور دروسه؟

العلامة الفوزان -حفظه الله-: أنصح الشباب السلفي بمقاطعته وعدم حضور دروسه هو وأمثاله، أي نعم.

السائل: بارك الله فيكم وأحسن إليكم .

العلامة الفوزان -حفظه الله-: وفيكم» اهـ.

=

= - كتب الشيخ عدنان عرور رسالة بعنوان «أدلة الإثبات أن جدة ميقات» ادعىٰ فيها أن جدة ميقات لجميع الوافدين إلىٰ مكة من طريقها للحج أو العمرة، فأصدر فضيلة الشيخ الإمام عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيان بعنوان: (إبطال دعوىٰ من ادعىٰ أن جدة ميقات لجميع الوافدين إلىٰ مكة من طريقها للحج أو العمرة) يبطل فيه ما ادعاه عدنان العرور في رسالته وجاء نص البيان كالتالي:

«الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإن رسول الله ﷺ بين مواقيت الإحرام التي لا يجوز لمن مر بها يريد الحج أو العمرة تجاوزها بدون إحرام، وهي:

ذو الحليفة (أبيار علي): لأهل المدينة ومن جاء عن طريقهم.

والجحفة: لأهل الشام ومصر والمغرب ومن جاء عن طريقهم.

ويلملم (السعدية): لأهل اليمن ومن جاء عن طريقهم.

وقرن المنازل (السيل الكبير): لأهل نجد وأهل المشرق ومن جاء عن طريقهم.

وذات عرق: لأهل العراق ومن جاء عن طريقهم.

ومن كان منزله دون هذه المواقيت مما يلي مكة فإنه يحرم من منزله حتىٰ أهل مكة يحرمون من مكة للحج، وأما العمرة فيحرمون بها من أدنىٰ الحل.

ومن مر بهذه المواقيت قادمًا إلىٰ مكة وهو لا يريد حجًّا ولا عمرة فإنه لا يلزمه إحرام علىٰ الصحيح، لكن لو بدا له أن يحج أو يعتمر بعد ما تجاوزها فإنه يُحرِم من المكان الذي نوىٰ فيه الحج أو العمرة، إلا إذا نوىٰ العمرة وهو في مكة، فإنه يخرج إلىٰ أدنىٰ الحِل ويحرم -كما سبق-، فالإحرام يجب من هذه المواقيت علىٰ كل من مر بها أو حاذاها برًّا أو بحرًا أو جوًّا وهو يريد الحج أو العمرة.

والذي أوجب نشر هذا البيان أنه صدر من بعض الأخوة في هذه الأيام كتيب اسمه: «أدلة الإثبات أن جدة ميقات» يحاول فيه إيجاد ميقات زائد علىٰ المواقيت التي وقَّتها رسول الله ﷺ، حيث ظن أن جدة تكون ميقاتًا للقادمين في الطائرات إلىٰ مطارها، أو القادمين إليها عن طريق البحر أو عن طريق البر، فلكل هؤلاء أن يؤخروا الإحرام إلىٰ أن يصلوا إلىٰ جدة ويحرموا منها، لأنه بزعمه وتقديره تحاذي ميقاتي السعدية والجحفة فهي ميقات، وهذا خطأ =

= واضح يعرفه كل من له بصيرة ومعرفة بالواقع؛ لأن جدة داخل المواقيت والقادم إليها لابد أن يمر بميقات من المواقيت التي حددها رسول الله ﷺ أو يحاذيه برًّا أو بحرًا أو جوًّا، فلا يجوز له تجاوزه بدون إحرام إذا كان يريد الحج أو العمرة لقوله ﷺ لما حدد هذه المواقيت: «**هن لهن ولمن أتىٰ عليهن من غير أهلهن ممن يريد الحج أو العمرة**» فلا يجوز للحاج والمعتمر أن يخترق هذه المواقيت إلىٰ جدة بدون إحرام ثم يحرم منها لأنها داخل المواقيت.

ولما تسرع بعض العلماء منذ سنوات إلىٰ مثل ما تسرع إليه صاحب هذا الكتيب فأفتىٰ بأن جدة ميقات للقادمين إليها صدر عن هيئة كبار العلماء قرار بإبطال هذا الزعم وتفنيده جاء فيه ما نصه:

«وبعد الرجوع علىٰ الأدلة وما ذكره أهل العلم في المواقيت المكانية ومناقشة الموضوع من جميع جوانبه فإن المجلس يقرر بإجماع ما يلي:

١- أن الفتوىٰ الصادرة بجواز جعل جدة ميقاتًا لركاب الطائرات الجوية والسفن البحرية، فتوىٰ باطلة لعدم استنادها إلىٰ نص من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ أو إجماع سلف الأمة، ولم يسبقه إليها أحد من علماء المسلمين الذين يعتد بأقوالهم.

٢- ولا يجوز لمن مر بميقات من المواقيت المكانية أو حاذىٰ واحدًا منها جوًّا أو برًّا أو بحرًا أن يتجاوزها من غير إحرام كما تشهد لذلك الأدلة، وكما قرره أهل العلم رحمهم الله تعالىٰ.

ولواجب النصح لله ولعباده رأيت أنا وأعضاء اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء إصدار هذا البيان حتىٰ لا يغتر أحد بالكتيب المذكور» انتهىٰ.

هذا وبالله التوفيق، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه وسلم» اهـ.

انظر: الموقع الرسمي للشيخ ابن باز رحمه الله، ونشر هذا البيان في جريدة (الندوة) العدد ١١٠٦٤ في ١٩/ ١١/ ١٤١٥هـ، وفي جريدة (المسلمون) العدد ٥٣٣ في ٢١/ ١١/ ١٤١٥هـ.

وللمزيد انظر: كتاب «انقضاض الشهب السلفية علىٰ أوكار عدنان الخلفية» للشيخ ربيع بن هادي -حفظه الله-، وهو رد علىٰ عدنان عرعور وبيان انحرافه عن المنهج السلفي وبيان طعونه للعلماء ودفاعه عن سيد قطب وبيان لقواعده الباطلة.

وانظر أيضًا: «دفع بغي عدنان علىٰ علماء السنة والإيمان» للشيخ ربيع بن هادي حفظه الله.

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ٤٥٣) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٢١٢): «إِنَّ مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ اسْتِخَارَتَه لِرَبِّهِ، وَرِضَاهُ بِمَا قَضَىٰ، وَإِنَّ من شَقَاوَةِ الْعَبْدِ تَرْكَهُ الاسْتِخَارَةَ، وَسَخَطَه بِمَا قَضَىٰ».

ضعيف.

أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» (٢/ ٦٠/ ٧٠١) -والسياق له-، والبزار -أيضًا- (١/ ٣٥٩/ ٧٥٠) من طريق عمر بن علي بن عطاء بن مقدَّم عن عبد الرحمن ابن أبي بكر بن عبيد الله عن إسماعيل بن محمد عن أبيه عن جده: أن رسول اللهِ ﷺ قال:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير عبد الرحمن ابن أبي بكر، وهو: المليكي، وهو ممن اتفقوا علىٰ تضعيفه، بل ضعفه جدًّا جمع من الأئمة، منهم البخاري، فقال في «التاريخ» (٣/ ١/ ٢٦٠): «منكر الحديث». وكذا قال النسائي. وفي رواية عنه: «ليس بثقة». وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/ ٥٢): «منكر الحديث جدًّا؛ ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، فلا أدري كثرة الوهم في أخباره منه أو من ابنه؟ علىٰ أن أكثر روايته ومدار حديثه يدور علىٰ ابنه، وابنه فاحش الخطأ، فمن هنا اشتبه أمره، ووجب تركه».

قلت: وثمة علة خفية، وهي تدليس عمر المقدمي هذا، فإنه مع ثقته واحتجاج الشيخين بحديثه، فمن الصعب جدًّا الاحتجاج بحديث له خارج «الصحيحين» ولو صرَّح بالتحديث؛ لأنه كان مدلسًا كما نص عليه جمع من الأئمة، وكان تدليسه خبيثًا

غريبًا من نوعه، سماه بعضهم: تدليس السكوت! وقد بينه ابن سعد فقال في «الطبقات» (٧/ ٢٩١): «وكان ثقة، وكان يدلس تدليسًا شديدًا: يقول: «سمعت» و«حدثنا» ثم يسكت، ثم يقول: «هشام بن عروة»، «الأعمش»! يوهم أنه سمع منهما، وليس كذلك». انظر: «الباعث الحثيث».

ولذلك قال ابن أبي حاتم (٣/ ١/ ١٢٥) عن أبيه: «محله الصدق، ولولا تدليسه؛ لحكمنا له -إذا جاء بزيادة- غير أنا نخاف بأن يكون أخذه عن غير ثقة».

قلت: وهذا هو الذي أخشاه: أن يكون تلقاه عن راوٍ ضعيف ثم أسقطه، فقد تقدم في جرح ابن حبان لعبد الرحمن بن أبي بكر شيخ عمر بن علي المقدمي هذا: أن مدار حديثه علىٰ ابنه.

واسم الابن هذا: محمد بن عبد الرحمن الجدعاني، وهو متروك كما قال الحافظ في «التقريب»، فلربما كان هذا هو الواسطة بين أبيه وبين المقدمي فدلسه، والله أعلم.

وبالجملة: فهذه علة ثانية لهذا السند خفيت علىٰ بعض إخواننا الناشئين في هذا العلم، وكان هذا من دواعي تخريج هذا الحديث من هذه الطريق، فقد كنت خرجته من طريق أخرىٰ ضعيفة -أيضًا- فيما سبق (٤/ ٣٧٧/ ١٩٠٦).

ذلك أنني وقفت علىٰ بحث للأخ عدنان عرعور بعنوان «صلاة الاستخارة» في مجلة «المجاهد» (السنة الثالثة/ العدد ٢٧/ رجب سنة ١٤١١)، ذهب فيه إلىٰ تحسين الحديث بمجموع الطريقين؛ محتجًا بأن عبد الرحمن بن

أبي بكر المليكي هو في جملة من يكتب حديثه -كما قال ابن عدي- قال: «فمثل هذا يصلح أن يكون متابعًا لمحمد بن أبي حميد؛ فيكون الحديث حسنًا، والله أعلم».

قلت: كان يمكن أن يكون الأمر كما قال: لو أن المليكي ليس فيه من الجرح إلا ما ذكره عن ابن عدي، أما والأمر ليس كذلك؛ فالتحسين مردود بتجريح الإمام البخاري، ومن ذكرنا معه للمليكي تجريحًا شديدًا كما تقدم، فهل يجوز إهدار أقوالهم والاعتماد علىٰ قول ابن عدي فقط مع كونه متأخرًا عنه معلمًا وطبقة، مع استحضار أن من كان شديد الضعف لا يتقوىٰ به؟! أم هي الحداثة في هذا العلم الشريف؟

هذا أولًا.

وثانيًا: لو سلمنا أن المليكي هذا يصلح للمتابعة، فهل غاب عن بال الأخ أن في الإسناد إليه علة أخرىٰ، وهي تدليس ابن مقدم الراوي عن المليكي، وأن تدليسه كان أخبث تدليس عرف في مجال الحديث كما تقدم. فمن الظاهر أن الأخ لم يتنبه لهذه العلة؛ وإلا لكان كتمانه إياها تدليسًا حديثًا نكبره أن يقع فيه، وغالب الظن أنه غَرَّه في ذلك كونه من رجال «الصحيحين» كما تقدم، والاحتجاج بمثله ليس مسلَّمًا علىٰ الإطلاق كما هو معلوم من علم المصطلح، وظني أن هذا ليس مجهولًا عند الأخ الفاضل، وإنما هي الغفلة وعدم الاستحضار لأحوال الرجال ودقائق الأحوال.

ثم قال الأخ: «وفات شيخنا الألباني الطريق الآخر فضعَّف الحديث»!

فأقول: جزاك الله خيرًا علىٰ هذا التنبيه، ولكن أليس كان من الأولىٰ أن تلتمس لشيخك -كما تقول- عذرًا، كما يقول الأدب السلفي المأثور: «التمس لأخيك عذرًا»؛ فإنك تعلم أن المجلد الذي خرجت الحديث فيه من الطريق الأولىٰ ألَّفته قبل طبعه وطبع المسندين اللذين فيهما الطريق الأخرىٰ بسنين عديدة، وأنه لم يكن من الميسور يومئذٍ الرجوع إليهما دائمًا، وهما لا يزالان في عالم الخطوطات.

ثم رأيت البزار رواه (٧٥١) من طريق آخر عن المليكي فقال: حدثنا محمد ابن السكن: ثنا عمران بن أبان الواسطي عنه.

وعمران هذا: ضعيف، ومحمد بن السكن: لم أعرفه، ويحتمل أن يكون: «ابن سكين» وهو: أبو جعفر الكوفي المؤذن، وَهُوَ مَجْهُولٌ كما في «الجرح» وغيره.

❊ ❊ ❊

الكاتبة/ رغداء بكور الياقتي -عفا الله عنها-[(١)]

مؤلف كتاب «تحرير المرأة»[(٢)]

ذكرهما الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٤٥٨- ٤٦٤) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٢١٣): «أَدْرَكْتُ (الْقَوَاعِدَ)، وهُنَّ يُصَلِّين مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ الفرائِضَ».

ضعيف.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ١٣٠/ ٣١٥)، و«الأوسط» (٤/ ٢٠٤/ ٢/ ٨١٤٣) عن أبي شهاب عن ابن أبي ليلىٰ عن عبد الكريم عن عبد الله ابن فلان (وفي «الأوسط»: ابن الطيب) عن أم سلمة (وفي «الكبير»: أم سليم) بنت أبي حكيم قالت:... فذكره. وقال: «لا يُروىٰ عن أم سلمة بنت [أبي] حكيم إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو ضعيف، مسلسل بالعلل:

الأولىٰ: أم سلمة هذه؛ فإني لم أعرفها إلا في هذا الحديث؛ والإسناد الواهي عنها، وإن مما يدلك علىٰ ذلك اضطراب رواته في ضبط كنيتها، فقيل: أم

(١) رغداء بكور الياقتي، لها كتيب بعنوان: «حجابك أختي المسلمة».

(٢) لم أعرفه، والظاهر أنه رجل معاصر حي من تلامذة الشيخ الألباني، وليس المقصود به قاسم أمين.

سلمة، وقيل: أم سليم؛ كما رأيت، وقيل: أم سليمان؛ كما يأتي. وذكرها ابن عبد البر في «الاستيعاب» بهذه الكنىٰ الثلاث ولم يزد! وكذلك الحافظ في «الإصابة»، ولكنه ساق لها هذا الحديث فقط برواية الطبراني في «الأوسط» وابن منده بالإسناد الأول، وقال: «أم سليمان بنت أبي حكيم». وفي رواية له: وأم سليمان بن أبي حثمة من طريق أخرىٰ كما يأتي، في «الكبير» كما في «المجمع» (٢/ ٣٤) فقال: «وعن سليمان بن أبي حثمة عن أمه قالت: «رأيت النساء القواعد يصلين مع رسول اللهِ ﷺ في المسجد».

وقال: «رواه الطبراني في «الكبير» وفيه عبد الكريم بن أبي الخارق وهو ضعيف».

قلت: ولم أره في «المعجم الكبير» المطبوع مستعينًا عليه بالفهارس الموضوعة في آخر كل مجلد من محققه، ثم في فهارسه التي وضعها أخيرًا الأخ عدنان عرعور -وأهدىٰ إلي نسخة منها جزاه الله خيرًا- لا في «فهرس الحديث» ولا في «فهرس مسانيد الرواة»، فلعله فيما لم يطبع منه بعد. والله أعلم.

هذا، وقد تبع ابن عبد البر ابن الأثير في «أسد الغابة» في إيراد هذه المختلف في كنيتها بكناها الثلاثة، وزاد فقال: «لا يوقف علىٰ اسمها».

فكأنه أشار إلىٰ جهالتها وعدم ثبوت صحبتها. والله أعلم.

هذه هي العلة الأولىٰ.

والثانية: عبد الله ابن فلان أو ابن الطيب؛ مجهول لا يعرف في شيء من

كتب الرجال التي عندي.

والثالثة والرابعة: ضعف ابن أبي ليلىٰ وعبد الكريم، وبهما أعله الهيثمي مفرقًا، والحافظ، فقال في «الإصابة»: «والسند ضعيف من أجل ابن أبي ليلىٰ؛ وهو: محمد، وشيخه عبد الكريم؛ وهو: ابن أبي الخارق».

قلت: وأبو شهاب (ووقع في «الإصابة»: ابن شهاب) اسمه: عبد ربه بن نافع، وهو من رجال البخاري، قال في «التقريب»: «صدوق يهم».

لكن تابعه أبو محصن حصين بن نمير عند ابن منده، وأبي نعيم كما ذكر في «الإصابة»، قال الحافظ: «لا بأس به؛ روىٰ له البخاري».

ثم رأيته في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٣١٧/ ٧٩٩ و٨٠٠) من طريق قيس بن الربيع وحصين بن نمير كلاهما عن ابن أبي ليلىٰ بسنده المتقدم عن أم سليمان بن أبي خثمة قالت: «رأينا النساء...».

وله شاهد واهٍ بمرة، فقال البزار في «مسنده» (١/ ٢٢٢/ ٤٤٦): حدثنا خالد ابن يوسف: ثنا أبي عن الأعمش عن أنس بن مالك: أنه سئل عن العجائز: أكن يشهدن مع رسول اللهِ ﷺ الصلاة؟ قال: نعم؛ والشواب.

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ٣٦/ ٢ - مجمع البحرين) وقال: «لم يروه عن الأعمش إلا يوسف».

قلت: وهو ابن خالد السمتي البصري، متروك، قال ابن عدي (٧/ ١٦٢): «قد أجمع علىٰ كذبه أهل بلده». وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/ ١٣١): «كان

يضع الحديث علىٰ الشيوخ، ويقرأ عليهم، ثم يرويها عنهم، لا تحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به بحال. قال ابن معين: كان يكذب». وكذبه غيره أيضًا. وقال الحافظ في «التقريب»: «تركوه، وكذبه ابن معين، وكان من فقهاء الحنفية».

وألان القول فيه الهيثمي، فقال بعد أن عزاه للبزار والطبراني: «وفيه يوسف بن خالد السمتي وهو ضعيف»!

وقلَّده الشيخ الأعظمي في تعليقه علىٰ «البزار»! كما هي عادته، ولعل من العوامل علىٰ ذلك العصبية المذهبية، فإنه حنفي مر!

واعلم أنه كان الباعث علىٰ تخريج هذا الحديث أمورًا:

الأول: تحقيق القول في مرتبته، وبيان حال رجال إسناده، حسبما جرينا في تخاريجنا كلها في «السلسلتين».

الثاني: بيان حال أم سليم بنت أبي حكيم هذه، وأنها لا تثبت لها صحبة، رغم أنهم ذكروها في الصحابيات!

الثالث: الرد علىٰ مؤلفة جاهلة أو كاذبة متعصبة علىٰ بنات جنسها، **من نمط تلك الجامعية المسماة بـ«رغداء بكور الياقتي» في كتيبها «حجابك أختي المسلمة» التي ذكرت** في مقدمته أن كشف الوجوه من النساء في الشوارع مثل مصافحة الرجال الأجانب، والاختلاط مع الغرباء!! ضاربةً بذلك كل الأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة المجتهدين المذكورة في كتابي «حجاب المرأة» عرض الحائط.

أقول: فهذه كتلك المؤلفة التي لم أقف علىٰ كتابها، يجمعهما الجهل بالشرع، والتعصب الأعمىٰ، والهوىٰ الأصم؛ فقد قالت -والعهدة علىٰ من أنقل عنه-: قال: «وقالت مؤلفة فاضلة (!): أورد الهيثمي في «مجمع الزوائد» عدة أحاديث كلها ضعاف، ولكن مجموعها يقويها، ويجعلها حسنة لغيرها تفيد أن القواعد من النساء فقط كن يصلين مع رسول الله ﷺ دون الشابات».

قلت: وهذا القول من هذه (الفاضلة!) فيه عدة أكاذيب وجهالات:

الأولىٰ: كذبها علىٰ الهيثمي؛ فإنه لم يذكر ما ادعته من الإفادة إلا حديثًا مرفوعًا واحدًا هو حديث الترجمة، ولكنها لجهلها توهمت أنه ثلاثة أحاديث؛ لأن الهيثمي أورده من حديث أم سلمة، وأم سليمان، وأم سُليم، وهي في الحقيقة حديث واحد اضطرب أحد رواته الضعفاء في إسناده كما تقدم بيانه.

الثانية: قولها: «ولكن مجموعها يقويها...» يشعر بأنها جاهلة بشرط التقوية، وهو أن لا يشتد الضعف في مفرداتها، فكيف وليس هنا إلا طريق واحدة وسند واحد؟!

الثالثة: قولها: «فقط»؛ فهو كذب محض، وجهل مطبق بالأحاديث الأخرىٰ التي يأتي الإشارة إليها، أما الكذب، فيبينه أن الهيثمي أورد -أيضًا- حديث أنس المتقدم، وفيه: «والشواب»، وإن كنا بيَّنَّا وهاءه، ولكن المقصود أن ذلك يبطل قولها: «فقط».

ومن الغريب حقًّا أن حضرة الناقل لهذه الجهالات عنها وصفها بقوله: «مؤلفة فاضلة»! فمن أين جاء الفضل وهي بهذه المثابة من الجرأة اللا أدبية التي لا تليق بالرجال الأقوياء، فضلًا عن النساء القوارير! أقول هذا، وإن كان الفاضل المشار إليه قد رد عليها تقويتها للحديث، ولكن علىٰ طريقة الفقهاء المتأخرين، فقال: «الأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم تؤكد حضور الشواب للمسجد. ومن أولئك: أسماء بنت أبي بكر، وعاتكة بنت زيد (زوج عمربن الخطاب)، وفاطمة بنت قيس، وأم الفضل، وزينب امرأة ابن مسعود، والرُّبَيِّع بنت معوِّذ، وغيرهن كثير».

قلت: وهذا مسلَّم لا غبار عليه، ولكن كان الأولىٰ به أن يبين ضعف حديثها علىٰ طريقة المحدثين أولًا، علىٰ نحو ما فعلنا، ثم أن يصفها بما فيها من الجهل الذي ينافي الفضل؛ لأن ذلك من علم الجرح والتعديل كما هو معروف عند العلماء، **ولكن يبدو أن الرجل مع فضله وغلبة الصواب علىٰ «تحريره» لا معرفة له بهذا العلم تصحيحًا وتضعيفًا**، وتوثيقًا وتجريحًا، كما بدا لي ذلك من عدة مواطن من كتابه، كما يدل علىٰ ذلك الحديث الآتي بعد حديث، وإن كان أثنىٰ عليَّ خيرًا، وذكر أنه تتلمذ عليَّ زمنًا مباركًا في مقدمة كتابه (ص٢٨)، **ولكن سرعان ما تغلب عليه غلوه في «تحرير المرأة»**؛ فانتقدني (ص٣٥) تلميحًا لا تصريحًا؛ لأنني بعد أن أثبت أن وجه المرأة ليس بعورة، قيدت ذلك بأن لا يكون عليه من الزينة المعروفة اليوم بـ«الميكياج» من الحمرة والبودرة وغيرها، ونقل كلامي مبتورًا، سامحه الله. انتهىٰ.

وكذلك ذكره الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه علىٰ حديث برقم (٦٢١٥) في «الضَّعِيفَة»: «إن مُحرِّم الحلال كمُحلِّل الحرام».

منكر.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط»، والقضاعي في «مسند الشهاب»، وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن هذا الحديث؟ قال: حديث منكر».

وعلته عاصم، فقد ضعفوه ولم يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل المعروفين، والبخاري قال فيه: «فيه نظر»، وأقره العقيلي في «الضعفاء».

وأما الهيثمي فقد وهم في قوله في «المجمع» (١/ ١٧٦): «رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله رجال الصحيح». فإن عاصمًا هذا -مع ضعفه- لم يذكر أحد من مترجميه أنه من رجال «الصحيح».

وقلده في ذلك مؤلف «تحرير المرأة» (١/ ٥٠ و٦٤)؛ فأخطأ مرتين:

الأولىٰ: هذا الذي ذكرته من ضعف هذا الراوي، وأنه ليس من رجال «الصحيح».

والأخرىٰ: ظنه أن عبارة الهيثمي هذه -ولو تعرَّت عن الخطأ- تعني: أن الحديث صحيح! ولذلك جزم المومىٰ إليه بنسبة الحديث إليه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله في الموضع الأول، وهو ينصح -بحق- الذين يحرمون سفور الوجه: «أدْعوهم إلىٰ تبين أحكام الشرع، والحذر مما حذر منه الحديث الشريف: «إن محرم...»؛ أي: كلاهما معتدٍ علىٰ شرع الله».

قلت: وهو كما قال -جزاه الله خيرًا-، ولكن هل استجاب هو لدعوته ولم يقع فيما حذر منه غيره؟

والجواب ما تقدم أولًا، ثم في ظنه المذكور ثانيًا؛ فإن ذلك لا يعني التصحيح -كما نبهت عليه مرارًا في بعض كتبي-. ولذلك فإني أنصحه أن لا يعود إلىٰ ما كان عزم عليه من تحقيق أسانيد السيرة النبوية وتمييز الصحيح فيها من الضعيف -كما ذكر (١/ ٢٨)-؛ فإن لهذا العلم رجالًا صاروا كما قيل:

لقــد كــانوا إذا عُــدُّوا قلــيلًا وقــد صــاروا أقــلَّ مــن القليــلِ

ولذلك فإنك في الوقت الذي تجد في كل علم العشرات بل المئات من المؤلفين، لا تجد من المؤلفين في تخريج الأحاديث وتمييز صحيحها من ضعيفها إلا أقل من القليل، وأما في السيرة فهو مما لم يطرق بابه أحد -فيما علمت-. ولقد كان قُدِّر لي أنني شرعت في هذا المشروع العظيم وأنا بعيد عن بلدي وكتبي ومَراجعي، وقطعت فيه شوطًا جيدًا؛ نحو الثلث، ثم لما تيسر لي العودة إلىٰ بلدي؛ صرفني عنه مشاريعي العلمية الأخرىٰ، ولسان حالي يقول: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢١٦]. انتهي.

❊ ❊ ❊

الشيخ الفاضل/ محمد محمود صالح المدني -رحمه الله تعالى-[١]

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٤٨١) عند تعليقه على حديث (٦٢٢١): «يقول الله: أنا اللهُ لا إله إلا أنا كَلِمَتي، من قالها؛ أدخلتُه جنتي، ومن أدخلته جنتي؛ فقد أمِنَ، والقرآن كلامي، ومني خَرَجَ».

موضوع.

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٢٥) من طريق أبي حفص عمر بن محمد بن عيسى السُّذابي: حدثنا الحسن بن عرفة: حدثنا يزيد بن هارون: حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عَن ابْنِ عَبَّاسٍ عن النبي ﷺ عن جبريل عن الله تعالى قال:... فذكره.

أورده في ترجمة السذابي هذا، وقال: «وفي بعض حديثه نكرة».

قلت: ومن فوقه كلهم ثقات؛ فكأنه لذلك قال الذهبي: «هذا موضوع». وأقره الحافظ في «اللسان».

(١) محمد محمود صالح المدني، مؤلف كتاب «الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية»، طبعته: مطبعة مجلس دائره المعارف - حيدر آباد، سنة (١٣٢٣هـ - ١٩٠٦م).

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية الخطيب ساكتًا عليه فأساء! لأن الخطيب قد استنكره -كما رأيت-. فهذا من مئات الأدلة التي تدل الباحث علىٰ أن السيوطي في كتابه هذا إنما أراد التقميش، وليس التحقيق والتفتيش، **وقلَّده في ذلك الشيخ محمد المدني في كتابه «الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية»، فقد أورد الحديث فيه (ص٣٦/ ٢٣١) ساكتًا عليه أيضًا!**

❋ ❋ ❋

الشيخ محمد علي الصابوني -عفا الله عنه-(١)

الشيخ محمد الغزالي المصري -عفا الله عنه-(٢)

ذكرهما الشيخ الألباني رحمه الله في «الضعيفة» (١٣/ ٥١٤) عند تعليقه على حديث (٦٢٣٩): «من قرأ: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران: ١٨-١٩] فقال: وأنا أشهد بما شهد الله به، استودع الله هذه الشهادة، وهي لي عند الله عهدٌ؛ يؤتى بصاحبها يوم القيامة، فيقول الله تعالى: عبدٌ عهد إليَّ، وأنا أحق من وَفى بالعهد، أدخلوا عبدي الجنة».

منكر.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٢٥): حدثنا محمد بن زكريا الغلابي قال: حدثنا عمار بن عمر بن المختار: حدثني أبي قال: حدثني غالب القطان

(١) محمد علي الصابوني، ولد بمدينة حلب الشهباء بسوريا عام ١٩٣٠م، من أسره عريقة، وكان والده من كبار علماء حلب، تلقى تعليمه على يد والده وغيره من العلماء، فقام بدراسة العربية والفرائض وعلوم الدين، كما حفظ القرآن الكريم في الكتَّاب وأكمل حفظه وهو في المرحلة الثانوية. من مؤلفاته: «صفوة التفاسير»، «مختصر تفسير ابن كثير»، «التفسير الواضح الميسر»، «فقه العبادات في ضوء الكتاب والسنة»، «فقه المعاملات في ضوء الكتاب والسنة»، «موقف الشريعة الغراء من نكاح المتعة»، «النبوة والأنبياء»، «روائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن»، وغيرها.

(٢) سبق.

عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ:... فذكره.

أورده في ترجمة عمار بن عمر بن المختار وقال: «لا يتابع علىٰ حديثه، ولا يعرف إلا به». وقال الذهبي فيه مشيرًا إلىٰ هذا القول: «فيه كلام، لكن الراوي عنه محمد بن زكريا الغلابي كذاب».

قلت: وهو كما قال، لكن الغلابي توبع، فأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٥ و٦/ ٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٤٥)، وابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٩٩)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ٢٨٦) من طرق عن عمار بن عمر ابن المختار... به. وفيه قصة لغالب القطان مع الأعمش مستنكرة عندي. أورده ابن عدي في الموضع الأول في ترجمة عمر هذا، وقال: «يحدث بالبواطيل عن يونس بن عبيد وغيره، ومقدار ما يرويه فيه نظر».

قلت: وبه أعله العراقي، فقال في «تخريج الإحياء» (١/ ٣٣٥): «أخرجه أبو الشيخ ابن حيان في «كتاب الثواب» من حديث ابن مسعود... وفيه عمر بن المختار، روىٰ الأباطيل، قاله ابن عدي».

وتابعه علىٰ ذلك تلميذه الهيثمي؛ إلا أنه هوَّن القول في عمر هذا فقال في «المجمع» (٦/ ٣٢٦): «رواه الطبراني، وفيه عمر بن المختار، وهو ضعيف».

قد أورد الحديث الشيخان الحلبيان في كتابيهما «مختصر تفسير ابن كثير» علىٰ أنه حديث صحيح؛ كما نصَّا علىٰ ذلك في المقدمة. وهذا -مع الأسف- من

التشبع بما لم يعطيا، وبخاصة الشيخ الصابوني منهما؛ فإنه لا يكتفي بإيراده مضللًا لقرائه وموهمًا لصحته! بل يزيد في التشبُّع بنقل تخريج الحديث الذي ذكره ابن كثير، إلىٰ التعليق علىٰ «مختصره» موهمًا -أيضًا- القراء أن التخريج هو من بحثه وجهده! هداه الله. ثم رأيته فعل مثله فيما سماه بـ«صفوة التفاسير»! فقد أورده فيه (١/ ١٩٤)، وقال في التعليق عليه: «رواه الطبراني في الكبير».

فهلَّا أدَّىٰ الأمانة العلمية، فذكر هنا علىٰ الأقل ما ذكره العلماء في علة هذا الحديث وضعفه، ولو بالاقتصار علىٰ قول الهيثمي المتقدم! ولا يسعني بهذه **المناسبة إلا أن أذكر أن الشهادة التي قدمها الشيخ محمد الغزالي المصري في تقريظه لهذا الكتاب موهمًا القراء أن الصابوني كان متثبتًا من صحة الأحاديث التي أوردها في «صفوته»، فهي شهادة لا تساوي شهادة امرأة يزكيها الشيخ الغزالي بل هي دونها؛** لأنها صدرت من غير متخصص في الحديث، بل هو شديد العداء لأهله، فكيف يكون متخصصًا فيه؟!

❋ ❋ ❋

الشيخ الفاضل/
عبد الرحمن محمد عثمان -غفر الله له-(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٥٣٩) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٢٥٠): «يجتمع كل يوم عرفة بعرفات: جبريل وميكائيل وإسرافيل والخضر، فيقول جبريل: ما شاء الله، لا قوة إلا بالله، فيرد عليه ميكائيل: ما شاء الله، كل نعمة من الله، فيرد عليه إسرافيل: ما شاء الله، الخير كله بيد الله، فيرد عليه الخضر: ما شاء الله، لا يصرف السوء إلا الله، ثم يتفرقون عن هذه الكلمات، فلا يجتمعون إلىٰ قابل في ذلك اليوم، قال رسول الله ﷺ: فما من أحد يقول هذه الأربع مقالات حين يستيقظ من نومه إلا وكل الله به أربعة من الملائكة يحفظونه...» الحديث بطوله.

موضوع.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٦٤٧ - ٦٤٨)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٩٦ - ١٩٨) كلاهما من طريق الخطيب -ولم أره في «تاريخ بغداد»- عن محمد بن علي بن عطية الحارثي: نا علي بن الحسن

---

(١) لم أقف علىٰ ترجمته.

الجهضمي: نا ضمرة بن حبيب المقدسي: نا أبي: نا العلاء بن زياد القشيري عن عبد الله بن الحسن عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعًا. وقال ابن الجوزي: «باطل، فيه عدة مجاهيل».

قلت: كأنه يشير إلىٰ من دون عبد الله بن الحسن. وذلك معنىٰ قول الذهبي في ترجمة ضمرة هذا: «جاء في إسنادٍ مجهول بمتن باطل».

ثم ساق له هذا الحديث. وذكر نحوه شيخه المزي في «تهذيب الكمال» فقال (١٣/ ٣١٦): «وهو حديث منكر، وإسناد مجهول».

وتبعه الحافظ في «تهذيبه» إلا أنه بيَّن الجهالة فقال: «رواته مجاهيل».

وذكره ابن كثير في «البداية» (١/ ٣٣٣) من رواية ابن عساكر بطرفه الأول فقط وقال: «وذكر حديثًا طويلًا موضوعًا تركنا إيراده قصدًا، ولله الحمد».

ولكنه قال في علي بن الحسن الجهضمي: «وهو كذاب». وهذا مما لم أجد له سلفًا. والله أعلم.

وأما السيوطي فتعقب ابن الجوزي بقوله في «اللآلي» (١/ ١٦٨): «قلت: أخرجه ابن الجوزي في «الواهيات» من طريق عبيد بن إسحاق العطار عن محمد بن ميسرة عن عبد الله بن الحسن... به. وعبيد: متروك. والله أعلم».

وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٣٥)! وزاد علىٰ السيوطي فقال ردًّا علىٰ قول ابن الجوزي المتقدم: «ذلك لا يقتضي الحكم عليه بالوضع»!

وتعقبه المعلق عليه بقوله: «بل يقتضي الوضع مع ضميمة نكارة المعنىٰ، وإذا كان الحفاظ يحكمون بوضع الحديث لنكارة معناه مع ثقة رجاله؛ فكيف لا يحكم بوضعه مع جهالة رجاله؟!».

قلت: وهذا حق، ولكنهم فاتهم جميعًا علة الحديث الحقيقية، وهي محمد بن علي بن عطية هذا، فقد رواه الخطيب من طريق شيخه عبد العزيز بن علي الأزجي عنه. وقد ترجم له في «التاريخ».

* * *

الدكتور/ إسماعيل منصور -عفا الله عنه-[(١)]

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٥٦٢) عند تعليقه على حديث (٦٢٦٣): «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي مِن الرِّيَاشِ مَا أَتَجَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ، وَأُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي».

ضعيف.

أخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ١٥٧)، وكذا ابنه عبد الله في «زوائده»، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (١/ ٢٥٣ -٢٥٤) من طريق مختار بن نافع التمار عن أبي مطر: أنه رأىٰ عليًّا أتىٰ غلامًا حدثًا، فاشترىٰ منه قميصًا بثلاثة دراهم، ولبسه إلىٰ ما بين الرسغين إلىٰ الكعبين، يقول ولبسه:... فذكره، فقيل: هذا شيء ترويه عن نفسك أو عن نبي الله ﷺ؟ قال: هذا شيء سمعته من رسول الله ﷺ يقوله عند الكسوة: الحمد لله الذي... إلخ.

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني -أيضًا- في «كتاب الدعاء» (٢/ ٩٧٨/ ٣٩٥).

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ علته أبو مطر -وهو: البصري-، مجهول اتفاقًا.

ومختار بن نافع التمار ضعيف؛ لكنه قد توبع، فأخرجه أبو يعلىٰ (١/ ٢٧٤ – ٢٧٥) من طريق أبي المحياة، والطبراني (رقم٣٩٤) عن معمر بن

(١) إسماعيل منصور، مؤلف كتاب «تذكير الأصحاب بتحريم النقاب».

زياد، كلاهما عن أبي مطر... به.

وأبو المحياة اسمه: يحيىٰ بن يعلىٰ، وهو ثقة من رجال مسلم.

وأما معمر بن زياد؛ فلم أعرفه في غير هذه الرواية.

ومن هذا التخريج يتبين لك خطأ قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١١٩): «رواه أحمد وأبو يعلىٰ، وفيه مختار بن نافع، وهو ضعيف».

والخطأ من وجهين:

الأول: أنه أعله بالمختار الضعيف، وهو متابع من أبي المحياة الثقة كما عرفت.

والآخر: أنه لم يعزه لعبد الله بن أحمد، وقد أخرجه كما تقدم.

وللحديث شاهد في فضل هذا القول عند لبس الثوب الجديد من حديث أبي أمامة مرفوعًا... به.

أخرجه الحاكم وغيره، وإسناده واهٍ، وله طريق أخرىٰ عنه رواه الترمذي واستغربه. وهما مخرجان فيما تقدم برقم (٤٦٤٩).

وحديث الترجمة أورده الدكتور إسماعيل منصور فيما سماه «تذكير الأصحاب بتحريم النقاب» (ص٦٩) من رواية أحمد ساكتًا عنه؛ مما يدل علىٰ أنه كغيره من المؤلفين المعاصرين جمَّاع حطَّاب لا معرفة له بهذا العلم الشريف، وقد ذكرت له مثالًا آخر في (السِّلْسِلَة الأخرىٰ) تحت الحديث (٣١٢٤).

❋ ❋ ❋

الشيخ/حسان عبد المنان الجبالي(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٦٧٤) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٣٠٧): «من قال في الإسلام شعرًا مقذعًا فلسانه هَدَر».

ضعيف.

أخرجه البزار في «مسنده» (٢/ ٤٥٢/ ٢٠٩٢) وقال: «لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا بريدة».

قلت: فيما قاله تسامح في التعبير؛ لأنه يشعر بصحة الإسناد إلىٰ بريدة، وليس كذلك، وإن قال الهيثمي(٨/ ١٢٣): «رواه البزار، ورجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف».

فإن هذا لا يعني أن الحديث ثابت عنده، **وإن أقره الأعظمي في تعليقه علىٰ «زوائد مسند البزار»، وتبعه المعلق علىٰ «أحاديث الشعر» (١١٣)، وكأنه خفي عليهم حال عمر بن موسىٰ السامي -بالسين المهملة-، فقد وقع في «الزوائد»:**

(١) حسان عبد المنان محمود الجبالي، أبو صهيب الكرمي، محقق في الحديث والتراث، من بلدة الطيبة قضاء طولكرم في فلسطين، ولد سنة ١٩٦٤ في مدينة المفرق الأردنية، ونشأ في الزرقاء في بيت علم.

(الشامي) بالشين المعجمة، وكذلك وقع في «كامل ابن عدي» و«لسان ابن حجر»، وهو تصحيف من بعض النساخ أو الطابعين.

والتصويب من «إكمال ابن ماكولا» (٤/ ٥٥٧)، وغيره؛ وهو: عمر بن موسىٰ بن سليمان الحادي البصري -عم الكديمي-: قال ابن عدي (٥/ ٥٤): «ضعيف، يسرق الحديث، ويخالف في الأسانيد».

ثم ساق له أحاديث بعضها من روايته عن أبي هلال هذا، ثم قال: «وله غير ما ذكرت من الأحاديث التي سرقها، والتي رفعها، والتي خالف في أسانيدها، والضعف بيِّن في رواياته».

وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٨/ ٤٤٥)! ومع أنه قال فيه: «ربما أخطأ»؛ فقد نسبه الحافظ في «اللسان» إلىٰ الغفلة، مشيرًا بذلك إلىٰ ترجيح تضعيف ابن عدي عليه.

حسان بن عبد المنان الجبالي هو محقق كتاب «جزء أحاديث الشِّعر» لعبد الغني المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ.

* **وأيضًا**: ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٦٧٤) عند تعليقه علىٰ حديث: «من قال في الإسلام شعرًا مُقْذِعًا؛ فلِسانُه هَدَرٌ».

ضعيف.

أخرجه البزار في «مسنده» (٢/ ٤٥٢/ ٢٠٩٢): حدثنا عمر بن موسىٰ السَّامي: ثنا أبو هلال الراسبي محمد بن سليم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه...

مرفوعًا. وقال: «لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا بريدة».

قلت: فيما قاله تسامح في التعبير؛ لأنه يشعر بصحة الإسناد إلىٰ بريدة، وليس كذلك، وإن قال الهيثمي (٨/ ١٢٣): «رواه البزار، ورجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف».

فإن هذا لا يعني أن الحديث ثابت عنده، وإن أقره الأعظمي في تعليقه علىٰ «زوائد مسند البزار»، **وتبعه المعلق علىٰ «أحاديث الشِّعر»**[(١)] (١١٣)، وكأنه خفي عليهم حال عمر بن موسىٰ السامي -بالسين المهملة، فقد وقع في «الزوائد»: (الشامي) بالشين المعجمة، وكذلك وقع في «كامل ابن عدي» و«لسان ابن حجر»، وهو تصحيف من بعض النساخ أو الطابعين. والتصويب من «إكمال ابن ماكولا» (٤/ ٥٥٧)، وغيره؛ وهو: عمر بن موسىٰ بن سليمان الحادي البصري -عم الكديمي-: قال ابن عدي (٥/ ٥٤): «ضعيف، يسرق الحديث، ويخالف في الأسانيد».

ثم ساق له أحاديث بعضها من روايته عن أبي هلال هذا، ثم قال: «وله غير ما ذكرت من الأحاديث التي سرقها، والتي رفعها، والتي خالف في أسانيدها، والضعف بيِّن في رواياته».

وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٨/ ٤٤٥)! ومع أنه قال فيه: «ربما أخطأ»؛ فقد نسبه الحافظ في «اللسان» إلىٰ الغفلة، مشيرًا بذلك إلىٰ ترجيح تضعيف ابن عدي عليه.

(١) يعني حسان عبد المنان.

الدكتور/ إبراهيم القيسي -غفر الله له-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (١٣/ ٦٨٤) (٦٣١٢) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٣١٢): «اللَّهُمَّ! عَلَيْكَ الْوَلِيدَ،أَثِمَ بِي، مَرَّتَيْنِ [أو ثلاثًا]».

ضعيف.

أخرجه عبد الله بن أحمد (١/ ١٥١ - ١٥٢و١٥٢) -واللفظ له-، والبزار (٢/ ٢٤٨/ ١٦٢٦ و١٦٢٧)، وأبو يعلىٰ (١/ ٢٥٣/ ٢٩٤ و٢٩٠/ ٣٥١)، والمحاملي في «الأمالي» (١٥١/ ١١٩) من طرق عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ [الحنفي] عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ امْرَأَةَ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ أَتت النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّ الْوَلِيدَ يَضْرِبُهَا، قَالَ: «قُولِي لَهُ: [إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] قَدْ أَجَارَنِي».

قَالَ عَلِيٌّ: فَلَمْ تَلْبَثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّىٰ رَجَعَتْ فَقَالَتْ: مَا زَادَنِي إِلَّا ضَرْبًا! فَأَخَذَ هُدْبَةً مِنْ ثَوْبِهِ فَدَفَعَهَا إِلَيْهَا وَقَالَ: «قُولِي لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَجَارَنِي».

فَلَمْ تَلْبَثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّىٰ رَجَعَتْ فَقَالَتْ: مَا زَادَنِي إِلَّا ضَرْبًا! فَرَفَعَ [رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] يَدَيْهِ وَقَالَ:... فذكره.

---

(١) إبراهيم القيسي، له تعليق علىٰ كتاب «الأمالي» للمحاملي.

والزيادة الأولىٰ والثانية للبزار، والثالثة لأبي يعلىٰ. وزاد المحاملي في أول الحديث زيادة غريبة ونصها -بعد قولها: «يضربها»-: «فقال: اذهبي فاصبري»، ثم أتته فقالت: إنه يضربني، فقال لها: «اذهبي فاصبري»، ثم أتته فقالت: إنه يضربني، فأخذ هدبة من ثوبه ثم قال: «اذهبي بها إليه، اللهم عليك الوليد».

هذا نص الحديث عنده بتمامه، ومن الظاهر أنه قد زاد تلك الزيادة مقابل اختصاره ذكر الإجارة، وتكرار شكواها من ضربه، إياها، فلم تطمئن النفس لهذه الزيادة لمخالفتها لرواية الجماعة، ولا أدري ممن الوهم، فإن إسناده هكذا: حدثنا زيد ابن أخزم قال: حدثنا عبد الله بن دواد عن نعيم بن حكيم... به.

وعبد الله بن داود -وهو الخريبي-: ثقة من رجال البخاري.

وزيد بن أخزم: ثقة حافظ من رجال البخاري أيضًا، لكن قد تابعه إبراهيم بن محمد التيمي: ثنا عبد الله بن داود... به نحوه، لكنه لم يذكر الزيادة، والتيمي ثقة. والله أعلم.

وخفي هذا الفرق في المتن علىٰ الدكتور القيسي المعلق علىٰ «الأمالي» للمحاملي، فلم ينتبه لزيادته هذه، فعزا حديثه للحفاظ الثلاثة الأولين، فأوهم أنه عندهم كما هو عند المحاملي بزيادة جملة «الصبر»، وأكد ذلك بقوله: «وذكره الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٣٣٢)، وقال: ورجاله ثقات»**!**

ثم إن الدكتور ذهب إلىٰ أن أبا مريم الراوي عن علي هو الثقفي المدائني، وقال: «وصرح في رواية البزار أنه الحنفي -وهو: قيس-: وثقه النسائي والذهبي

في «الكاشف»، ووهم الحافظ في «التقريب» إذ قال: إنه مجهول».

وهذا وهم عجيب! وإنما أتي من العجلة في النقل وقلة التحقيق، وذلك لأمرين:

الأول: أن الحافظ بعد أن حكىٰ الخلاف في اسم أبي مريم الثقفي المدائني قال: «قلت: الذي يظهر لي أن النسائي وهم في قوله: إن أبا مريم الحنفي يسمىٰ قيسًا... والصواب: أن الذي يسمىٰ قيسًا هو أبو مريم الثقفي صاحب الترجمة، كما قال أبو حاتم وابن حبان». قال: «وأما أبو مريم الحنفي -واسمه: إياس، كما قال ابن المديني وأبو أحمد وابن ماكولا، وابن حبان في «الثقات»- فلم يذكره النسائي، لأنه لم يذكر إلا من عرف اسمه.

وأما أبو مريم الكوفي: فهذا ثالث لا تعلق له بهما، إلا لكونه يروي عن علي أيضًا، وقال الدارقطني: أبو مريم الثقفي عن عمار مجهول».

قلت: فقد فرَّق الحافظ بين أبي مريم الثقفي، وأبي مريم الحنفي، وأفاد أن الأول هو المسمىٰ (قيسًا)... والآخر يسمىٰ (إياسًا)، وأن النسائي أخطأ في تسميته قيسًا! **فاختلط الأمر علىٰ الدكتور القيسي كما اختلط علىٰ النسائي!**

زد علىٰ ذلك أنه في قوله المتقدم عزا إلىٰ الحافظ أنه جهل أبا مريم الحنفي، وهذا خلاف الواقع في كتابه «التقريب»، فقال: «أبو مريم الثقفي، اسمه: قيس المدائني، مجهول من الثانية. ي د س.

أبو مريم الحنفي القاضي، اسمه: إياس بن صُبيح، مقبول، ومن الثانية، ووهم من خلطه بالأول».

فقد وَهِمَ القيسي علىٰ الحافظ حين نسب إليه أنه قال في أبي مريم الحنفي: «مجهول». وهو إنما قال فيه: «مقبول»، والمجهول عنده إنما هو الثقفي!!

وأصل المشكلة عند الدكتور: أنه لم يفرق بين الحنفي والثقفي، خلافًا للحافظ، ولذلك وهم عليه.

وعدم التفريق هو الذي يترشح من قول الذهبي في «الكاشف»: «أبو مريم الثقفي: عن علي وأبي الدرداء، وعنه عبد الملك ونُعيم (الأصل: يعلىٰ) ابنا حكيم، ثقة، ولي قضاء البصرة».

❊ ❊ ❊

الشيخ الفاضل العلامة/ جاسم الفهيد الدوسري[١]

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٧٢٦) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٣٣٠): «رأيتُ رَبِّي بِمِنىٰ عند النَّفرِ علىٰ جَمَلٍ أَوْرَقَ عليه جُبَّة صوفٍ أمامَ الناسِ».

موضوع.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ١٣٥) من طريق أبي علي الأهوازي: نا أحمد بن علي بن الحسن بن أبي السنديان بـ(بأطرابلس): نا أبو محمد عبد الله بن الحسن بن غالب بن الهيثم القاضي بـ(عرفة): نا عبد الله بن محمد البغوي: نا هدبة بن خالد: نا حماد بن سلمة عن وكيع عن أبي رزين لقيط بن عامر... مرفوعًا. وقال: «كتبه أبو بكر الخطيب الحافظ عن الأهوازي متعجبًا من نكارته، وهو حديث موضوع لا أصل له، وقد وقعت لنا نسخة البغوي عن هدبة بعلو وليس هذا الحديث فيها. وأبو محمد هذا وابن أبي السنديان غير معروفي العدالة، والأهوازي: متهم».

---

(١) أبو سليمان جاسم بن سليمان بن حمد الفهيد الدوسري، المعلق علىٰ رسالة الحافظ ابن رجب: «اختيار الأَوْلىٰ في شرح حديث اختصام الملأ الأعلىٰ».

قلت: لا أدري أين رواه الخطيب، وليس هو في «تاريخ بغداد»، وقد قال الذهبي في ترجمة الأهوازي من «الميزان»: «وقد روىٰ أبو بكر الخطيب بقلة ورع عن الأهوازي...».

قلت: فساقه بتمامه، وذكر عن ابن عساكر ما تقدم من اتهامه به الأهوازي، وقد رواه الذهبي في ترجمته من «السير» (١٨/ ١٦) بسنده عنه... به، وقال عقبه: «وقال ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري»: لا يستبعدن جاهل كذب الأهوازي فيما أورده من تلك الحكايات، فقد كان من أكذب الناس فيما يدعي من الروايات في القراءات».

قلت لكن فوقه وكيع -وهو: ابن عُدس، ويقال: حُدُس، وهو الصواب، كما حققته في «الظلال» (١/ ٢٠١)، وهو- مجهول لم يرو عنه غير يعلىٰ بن عطاء، وقد سقط هذا من بين حماد بن سلمة ووكيع من «التاريخ» و«السير» أيضًا، فلعله من قبل الأهوازي. والله أعلم.

وأما حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عَن ابْنِ عَبَّاسٍ مرفوعًا بلفظ: «رأيت ربي جعدًا أمرد عليه حلة خضراء».

فهو خبر منكر -كما قال الذهبي في «السير» (١٠/ ١١٣)-، ولعل العلة تكمن في عنعنة قتادة، هذا إن لم يكن الحديث مختصرًا من حديث الرؤيا الصحيح -كما كنت ذهبت إليه في «الظلال» (١/ ١٨٨ - ١٨٩)، وهو مخرج هناك برقم (٣٨٨)-، وقد صححه البخاري والترمذي من حديث معاذ، وقد

أخرجه أحمد (١/ ٣٦٨) من طريق أبي قلابة عَن ابْنِ عَبَّاسٍ بلفظ: «أتاني ربي عَزَّوَجَلَّ الليلة في أحسن صورة -أحسبه يعني: في النوم-، فقال:...» فذكر الحديث في اختصام الملأ الأعلىٰ. ورجاله ثقات رجال الشيخين، لكن أبو قلابة فيه تدليس، لكن وصله الترمذي (٣٢٣٢) بذكر خالد بن اللجلاج بينه وبين ابن عباس، وحسَّن إسناده الترمذي بقوله: «حسن غريب من هذا الوجه».

وله شواهد كثيرة، منها: عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تجلىٰ لي في أحسن صورة، فسألني فيما يختصم الملأ الأعلىٰ...» الحديث.

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٢٠٣/ ٤٦٥) بسند حسن -كما كنت بينته في «الظلال»-، وقد استوعب الكلام علىٰ بقية الشواهد الأخ الفاضل جاسم الفهيد الدوسري في تعليقه علىٰ رسالة الحافظ ابن رجب: «اختيار الأولىٰ في شرح حديث اختصام الملأ الأعلىٰ» (٣٤ - ٣٦)، فقد جمع فيه طرقه عن اثني عشر صحابيًّا، مع بيان ما لها وما عليها حسب القواعد العلمية الحديثية، وليس كما فعل ابن الجوزي في «العلل المتناهية»، فإنه ساق فيه (١/ ١٤ - ٢٣) بعض هذه الطرق دون تمييز بين صحيحها وضعيفها، بل أوهم القراء بضعف جميعها بنقلها عن البيهقي أنه قال: «قد روي من أوجه كلها ضعاف»**!**

وتمام كلام البيهقي في «الأسماء» (ص٣٠٠): «وأحسن طريق فيه رواية جهضم بن عبد الله، ثم رواية موسىٰ بن خلف».

قلت: ورواية جهضم هي التي صححها البخاري والترمذي، وسنده

صحيح متصل، ومن اضطرب في إسناده، فلا يؤثر في صحته؛ لأن من حفظ حجة علىٰ من لم يحفظ، وزيادة الثقة مقبولة.

هذا، ولأبي علي الأهوازي إسناد آخر من حديث أسماء بلفظ آخر مثل هذا في النكارة أو أشد، أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٢٤ - ١٢٥)، وقال فيه: «هذا حديث لا يشك أحد في أنه موضوع محال، ولا يحتاج لاستحالته النظر في رجاله، إذ لو رواه الثقات، كان مردودًا، والرسول منزه أن يحكي عن الله عَزَّ وَجَلَّ ما يستحيل عليه، وأكثر رجاله مجاهيل، وفيهم ضعفاء. وقال ابن منده: حديث الجمل باطل موضوع علىٰ رسول الله ﷺ».

قلت: ولذلك كنت أود لابن الجوزي أن يورد في «موضوعاته» ما يشبه هذا في الوضع، وأن لا يورد في «علله» أحاديث اختصام الملأ الأعلىٰ ويضعفها، وبعضها صحيح -كما تقدم عن البخاري والترمذي-، وأقره ابن كثير (٤/ ٤٣)، وصححه أبو زرعة -أيضًا- والضياء المقدسي في «المختارة».

وقد استغل بعض المبتدعة الضالين إيراد ابن الجوزي -عفا الله عنه- أحاديث الاختصام في كتابه «شبه التشبيه»، فانصاع المشار إليه لما أوهمه من تضعيفه إياه، فقال بعد [أن] عزاه لجمع من الحفاظ -منهم الترمذي مصححًا كما تقدم-، فعقب علىٰ التخريج بقوله (ص١٤٨): «وذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١١٣ - ١١٤)، وقال: وهو بتمامه في تأليف البيهقي، وهو خبر منكر، نسأل الله السلامة في الدين...».

وهذا تضليل عجيب للقراء، وافتراء خطير علىٰ الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنما عنىٰ بقوله: «رأيت ربي جعدًا أمرد...» الحديث، وقد نقلت هناك (ص٧٢٥) استنكاره إياه، ومن خباثة هذا المضلل أنه حذف تمام كلام الذهبي وهو قوله: «فلا هو علىٰ شرط البخاري ولا مسلم، ورواته وإن كانوا غير متهمين، فما...».

* وأيضًا: ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٤٦٣) عند تعليقه علىٰ حديث: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ فَأَدْرَكَهُ كَانَ لَهُ كِفْلانِ مِنَ الأَجْرِ، فَإِنْ لَمْ يُدْرِكْهُ كَانَ لَهُ كِفْلٌ مِنَ الأَجْرِ».

ضعيف جدًّا.

أخرجه الدارمي في «سننه» (١/ ٩٦ - ٩٧)، وتمام في «فوائده» (١/ ٢٧/ ١/ ٦٥ -من ترتيبه)، والطبراني في «معجمه» (٢٢/ ٦٨/ ١٦٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٢٩٢/ ٤٨١)، وابن عبد البر في «جامعه» (١/ ٤٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (٨ /١/ ٢٧٢) -من طريق تمام وغيره، أخرجوه- من طرق عن يزيد بن ربيعة الصنعاني: حدثنا ربيعة بن يزيد قال: سمعت واثلة بن الأسقع يقول:... فذكره مرفوعًا. وأشار ابن عبد البر إلىٰ تضعيفه بقوله: «أحاديث الفضائل تسامح العلماء قديمًا في روايتها عن كل، ولم ينتقدوا فيها كانتقادهم في أحاديث الأحكام».

قلت: وذلك يكون إما بسوقهم لأسانيدها، أو ببيان حالها عند تجريدها

من أسانيدها -كما هو مقرر في محله-.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ آفته (يزيد بن ربيعة الصنعاني) الدمشقي الرحبي؛ فإنه متفق علىٰ تضعيفه، وقال البخاري في «تاريخه» (٤/ ٣٣٢/ ٢): «حديثه مناكير». وقال النسائي وغيره: «متروك». وشذ ابن عدي؛ فقال في «الكامل» (٧/ ٢٥٩): «أرجو أنه لا بأس به». مع أنه روىٰ عن أبي مسهر أنه قال: «كان قديمًا غير متهم؛ ولكني أخشىٰ عليه سوء الحفظ والوهم».

قلت: وفي قوله «قديمًا» إشارة قوية إلىٰ أنه تغير فيما بعد، وهذا ما صرح به ابن حبان؛ فقال في «الضعفاء» (٣/ ١٠٤): «كان شيخًا صدوقًا، إلا أنه اختلط في آخر عمره، فكان يروي أشياء مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد».

ومما تقدم تعلم تساهل المنذري في «الترغيب» (١/ ٥٤/ ٧) بتصديره الحديث بـ(عن) المشعر بقوته، وقوله عقبه: «رواه الطبراني في «الكبير»، ورواته ثقات، وفيهم كلام»!

علىٰ أن قوله: «فيهم» وهم ظاهر؛ لأن رجاله كلهم ثقات غير يزيد هذا، ونحوه قول الهيثمي (١/ ١٢٣): «رواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله موثقون»!

فكأنه قلد المنذري؛ فقد جمعا بين تشدد وتساهل، والصواب أن يقولا: «ورواته ثقات، وفي أحدهم كلام»!

ومن الغريب أن البوصيري قد قلد المنذري -أيضًا- كما سترىٰ.

وقد رواه بعض الضعفاء عن (يزيد)، فزاد في المتن، وأسقط من السند،

فقال أبو يعلىٰ في «مسنده الكبير» -كما في «المطالب العالية» (ج ١/ ١١/ ١)-: حدثنا الهذيل بن إبراهيم: ثنا مجاشع بن يوسف: حدثني يزيد بن ربيعة الدمشقي عن واثلة بن الأسقع به.

فأسقط من السند (ربيعة بن يزيد)، وزاد في المتن فقال: «ففسره فقال: من طلب علمًا فأدركه؛ أعطاه الله أجر ما علم، وأجر ما عمل، ومن طلب علمًا فلم يدركه؛ أعطاه الله أجر ما علم، وسقط أجر ما لم يعمل».

ومن طريق أبي يعلىٰ أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٣/ ٣٨)، وابن عساكر أيضًا، أورده ابن حبان في ترجمة (مجاشع) هذا وقال: «يقلب الأسامي في الأخبار، ويرفع الموقوف من الآثار، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ سبيل الاعتبار». وقال عقب الحديث: «... أقلب اسمه؛ إنما هو (ربيعة بن يزيد)... ورفعه. وهو قول واثلة».

قلت: (ربيعة) هذا تابعي، وما أظن مجاشعًا أدركه؛ فالصواب أن يقال: (أسقطه) -كما أسلفنا-، وإلىٰ ذلك أشار الحافظ ابن عساكر بقوله -بين يدي الحديث، وعقب الحديث المتقدم-: «ورواه مجاشع بن يوسف الأسدي عن يزيد بن ربيعة عن واثلة، وقصر به».

ثم إن (الهذيل بن إبراهيم) الراوي عنه، لم يوثقه غير ابن حبان، وقال في «ثقاته» (٩/ ٢٤٥): «حدثنا عنه أبو يعلىٰ، يعتبر حديثه إذا روىٰ عن الثقات».

ونقله عنه في «اللسان» ولم يزد.

وقال البوصيري في «إتحاف السادة المهرة» (ق ٢٠/ ٢): «رواه أبو يعلىٰ، وفي سنده يزيد بن ربيعة الدمشقي، وهو ضعيف، ورواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله ثقات وفيهم كلام».

كذا قال! وقلده الشيخ الأعظمي في تعليقه علىٰ «المطالب العالية» المطبوعة (٣/ ١٢١)! وهو من أعجب ما رأيت من التتابع علىٰ التقليد؛ فقد عرفت مما سبق أن هذا كلام المنذري وهِم فيه وهمين، قلده عليهما الهيثمي، ثم البوصيري، ثم الأعظمي، وأخيرًا المعلقون الثلاثة علىٰ «الترغيب» (١/ ١٢٣)، **والمعلق علىٰ «الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام»، فيا حسرتاه علىٰ ذهاب العلم! وفشو التقليد!**

ولهذا الأخير وهم آخر؛ وهو أنه حشر رواية أبي يعلىٰ مع رواية الدارمي وغيره الموصولة، وكذلك فعل من قبله أخونا حمدي السلفي في تعليقه علىٰ «مسند الشهاب»؛ كما أنه لم ينتبه في تعليقه علىٰ «المعجم الكبير» لخطأ الهيثمي المتقدم في توثيق رجاله؛ فقد نقله وأقره، ولا لخطأ آخر وقع في إسناد «المعجم»؛ وهو أنه وقع فيه سقط ووهم من طريق يحيىٰ بن صالح الوحاظي وغيره قالا: ثنا ربيعة بن يزيد الرحبي عن واثلة...؛ فأسقط من الإسناد (يزيد بن ربيعة) -علة الحديث-، وألصق فيه نسبته (الرحبي) بشيخه الثقة؛ فقال: (ربيعة بن يزيد الرحبي)، ولا يعرف بهذه النسبة.. والصواب ما في «مسند الشهاب» من طريق يحيىٰ المذكور: ثنا يزيد بن ربيعة -من أهل دمشق-: حدثني ربيعة بن

يزيد عن واثلة... وهي رواية الجماعة -كما تقدم-؛ لكن ليس فيها نسبة (الرحبي)؛ فاقتضىٰ التنبيه!

ولعل السقط المذكور والوهم المزبور في نسخة «المعجم» كالتي كانت عند المنذري؛ فلم ينتبه للسقط، ولا لوصف ربيعة بن يزيد بـ(الرحبي) -وليست له-؛ فوثقه، وإن كان كذلك؛ فيكون هناك وهم آخر، وهو أنه لم ينتبه للانقطاع الحاصل من السقط؛ لأن يحيىٰ بن صالح الوحاظي المتوفىٰ سنة (٢٢٢) لم يدرك بداهة ربيعة بن يزيد الدمشقي؛ لأنه توفي سنة (ثلاث -علىٰ الأكثر- وعشرين ومئة)!

الشيخ جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري هو مؤلف كتاب «**الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام**».

* * *

الشيخ الفاضل/
علي عبد اللّٰه علي رضا -غفر اللّٰه له-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٨٣٦) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٣٧٦): «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا في عَهْدِه، لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ خمسمائةِ عَامٍ».

منكر بهذه المسيرة.

أخرجه ابن حبان (١٥٣٠ -الموارد)، والحاكم (١/ ٤٤) من طريق الحسن عن أبي بكرة، مرفوعًا. وقال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط مسلم». ووافقه الذهبي!

---

(١) علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، من مواليد المدينة النبوية عام ١٣٨١هـ، حصل علىٰ البكالريوس في الفيزياء بتقدير ممتاز من جامعة الملك عبد العزيز، ثم الماجستير في طرق التدريس من الجامعة نفسها. يعمل مدرسًا في وزارة المعارف بالمدينة النبوية. من تحقيقاته: «مسند علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». «صفة الجنة» للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، «المجلىٰ في تحيق أحاديث المحلىٰ» لابن حزم الظاهري، «الرد علىٰ القائلين بوحدة الوجود» لعلي القاري، «سيف الله علىٰ من كذب علىٰ أولياء الله»، «تسفيه الغبي بتبرئة ابن عربي» للعلامة إبراهيم الحلبي الحنفي، «نعمة الذريعة في نصرة الشريعة» لإبراهيم الحلبي.

وأقول: كان يكون كذلك، بل وعلىٰ شرط البخاري -أيضًا- لولا أن الحسن -وهو: البصري، مع فضله- كان يدلس، قال الذهبي نفسه في «الميزان»: «ثقة لكنه يدلس عن أبي هريرة وغيره، فإذا قال: حدثنا؛ فهو ثقة بلا نزاع».

وأنت ترىٰ أنه لم يقل هنا: حدثنا.

هذا أولًا.

وثانيًا: أن غير واحد من الثقات رواه عن الحسن عن أبي بكرة بلفظ: «... مسيرة مائة عام». أخرجه عبد الرزاق (١٠/ ٤٦٢/ ١٩٧١٢)، وعنه أحمد (٥/ ٤٦)، والبيهقي (٨/ ١٣٣)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠/ ١٥١/ ٢٥٢٢) كلهم عن عبد الرزاق، وكذا الحاكم (٢/ ١٢٦) من طريق أحمد، وقال: «صحيح علىٰ شرط البخاري»! ووافقه الذهبي!

كذا قالا، وقد عرفت ما فيه.

أخرجه عبد الرزاق من طريق قتادة -أو غيره-، وقال أحمد عنه: «عن قتادة وغير واحد». وأخرجه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٢/ ٤٠ - ٤١) عنه بلفظ: «وغيره».

ويؤيده أن ابن حبان أخرجه (١٥٣١) من طريق حماد بن زيد عن يونس ابن عبيد عن الحسن... بلفظ: «... مائة عام».

وزعم المعلق علىٰ «الإحسان» (١٦/ ٣٩١) فقال: «إسناده صحيح علىٰ

شرط البخاري»! وفي مكان آخر (١١/ ٢٤٠) نقل تصحيح الحاكم المتقدم، وموافقة الذهبي، وقال: «وهو كما قالا»! فلا أدري أنسي عنعنة الحسن أم تناسىٰ أم غير ذلك؟!

وليونس بن عبيد إسناد آخر، يرويه عن الحكم بن الأعرج عن الأشعث بن ثرملة عن أبي بكرة... به، دون ذكر المسيرة مطلقًا.

أخرجه النسائي في «الصغرىٰ» (٢/ ٢٤٢)، و«الكبرىٰ» (٥/ ٢٢٦/ ٨٧٤٣)، وابن حبان -أيضًا- (١٥٣٢)، والحاكم (١/ ٤٤)، وأحمد (٥/ ٣٦ و٣٨ و٥٢)، والبيهقي (٩/ ٢٠٥) من طرق عن يونس... به. وقال النسائي في «كبراه»: «هذا هو الصواب، وحديث حماد بن سلمة (يعني: المتقدم بلفظ: «مسيرة خمسمائة عام») خطأ».

قلت: ورواية الأشعث هذه المطلقة صحيحة الإسناد. وقد تابعه عليها عبد الرحمن بن جوشن عند أبي داود وغيره، وإسناده صحيح أيضًا، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٤٦٥).

ولها شاهد من حديث القاسم بن مخيمرة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وهو مخرج في «غاية المرام» (٢٦٠/ ٤٥٠).

وجملة القول: أن رواية الحسن البصري لهذا الحديث عن أبي بكرة مضطربة، والصحيح من تلك الوجوه: ما لم يذكر فيه المسيرة -كما هو ظاهر-.

لكن لزيادة المسيرة بلفظ: «مائة عام» شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعًا بسند صحيح، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٣٥٦).

فإن قيل: ألا يوجد ما يشهد لزيادة: «خمسمائة عام»؟

فأقول: بلىٰ قد جاء ذلك في بعض الروايات، ولكن لا تنهض للتقوية.

أولًا: قال أحمد (٥/ ٥٠): ثنا هوذة بن خليفة: ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة... فساق له أحاديث، هذا أحدها.

قلت: ورجاله ثقات، غير علي بن زيد -وهو: ابن جدعان- ضعيف معروف بذلك، ومع ضعفه فقد اضطرب في متنه، فرواه مرة هكذا، ومرة قال: «مسيرة مائة عام».

فقال أحمد (٥/ ٥١): ثنا عفان: ثنا حماد بن سلمة... به.

ثانيًا: قال عبد الواحد بن غياث: ثنا الربيع بن بدر: ثنا هارون بن رئاب الأسيدي عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «تُراح رائحة الجنة من مسيرة خمسمائة عام، ولا يجد ريحها منَّان بعمله، ولا مدمن خمر، ولا عاق».

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص٨١ - هند)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٠٧)، و«صفة الجنة» (٢/ ٤٢)، وقال الطبراني: «لم يروه عن هارون إلا الربيع».

قلت: وهو ضعيف جدًّا، قال الذهبي في «الكاشف»: «واهٍ». وقال الحافظ في «التقريب»: «متروك». وكذا قال الهيثمي (٨/ ١٤٨).

ثالثًا: حديث عبد الكريم عن مجاهد عن ابن عمرو مرفوعًا: «مَن ادَّعَىٰ إِلَىٰ غَيْرِ أَبِيهِ، لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا لَتُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ خَمْسِمائَةِ عَامٍ». أخرجه ابن ماجه.

وعبد الكريم هو: ابن أبي المخارق، علىٰ ما هو الراجح عندي، وهو ضعيف علىٰ ما بينته في «الصحيحة» (٢٣٠٧)، مع مخالفته للثقة الحكم بن عتيبة الذي رواه بلفظ: «وريحها يوجد من مسيرة سبعين عامًا».

علىٰ أن حديث الترجمة قد صح عن ابن عمرو -أيضًا- بلفظ: «... مسيرة أربعين عامًا». رواه البخاري وغيره، وهو مخرج في «غاية المرام» (٤٤٩).

وأما حديث جابر مرفوعًا بلفظ: «إن ريح الجنة لتوجد من مسيرة ألف عام...» الحديث. فهو حديث واهٍ جدًّا، وقد سبق تخريجه برقم (٥٣٦٩).

ويتلخص مما تقدم: أن المسيرة المذكورة فِي حَدِيثِ الترجمة «خمسمائة عام» لا تصح، وإنما يصح بلفظ: «مائة»، كما صحت المسيرة بلفظ: (السبعين)، و(الأربعين).

واعلم أنه لا تعارض بين هذه الألفاظ، كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «حادي الأرواح» (١/ ٢٥٠)، والظاهر أنه يعني أن الرقم الأكثر يشمل الأقل. والله أعلم.

(تنبيه): لقد أطال النفس المعلق علىٰ «صفة الجنة» في تخريجه للحديث بلفظ: (المائة) في نحو صفحتين (٢/ ٤١ - ٤٢) إطالة لا يفهم منها القارئ الرقم الثابت من غير الثابت، لأنه ساق الطرق ومصادرها دون متونها وألفاظها!

كما أنه لما ضعَّف حديث ابن جدعان، لم ينتبه للفرق بين روايتيه! ولا لموافقة إحداهما لرواية عبد الرزاق، وقد عزاها للطبراني.

* وأيضًا، فإن من غفلته أنه قال في آخر تخريجه: «والحديث عزاه الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٢٩٣) للطبراني من رواية أبي بكرة، وقال: وفيه محمد بن عبد الرحمن العلاف: ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.

قلت: لا أدري لماذا ذكر الهيثمي هذه الطريق، وفيها هذا المجهول؟! فقد أخرجه الطبراني -كما تقدم- بإسناد أحسن حالًا من هذا في المتابعات»!

كذا قال! وفيه أمور تدل فعلًا علىٰ أنه (لا يدري) حقًّا:

أولًا: إنما ذكره الهيثمي، لأن إسناده يختلف عن إسناد الحديث المتقدم، يكفي فائدة أن فيه العلاف هذا.

ثانيًا: لفظ هذا: «مسيرة خمسمائة عام»، وذاك الذي تقدم: «مائة عام»!

ثالثًا: قوله: «هذا المجهول»! تقليد منه للهيثمي، فإنه معروف غير مجهول، فإنه في «الثقات» لابن حبان قال (٨/ ٩٨): «محمد بن عبد الرحمن العلاف البصري، يروي عن محمد بن سواء وأبي عاصم... حدثنا عنه الحسن بن سفيان».

وذكره الحافظ المزي في ترجمة شيخه محمد بن سواء من «التهذيب» (٢٥/ ٣٣٠)، وسمي جده: «بكر العلاف».

رابعًا: ليس إسناد المتقدم أحسن حالًا من هذا، لأن أبا نعيم -لما ساقه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن عن أبي بكرة- عقب عليه بقوله (٢/ ٤١): «وقال محمد بن سواء عن سعيد عن قتادة: من مسيرة خمسمائة عام».

كتاب «صفة الجنة» لأبي نعيم الأصبهاني؛ حققه الشيخ علي عبد الله رضا.

* * *

الدكتور/عبد الهادي التازي المغربي[(١)]

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٩١٤) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٤٠٨): «يَا أبا الدَّرْدَاءِ! إذا أَذَاكَ البراغيثُ فَخُذْ قَدَحًا من مَاء، وَاقْرَأ عليه سَبْعَ مَرَّاتٍ: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ١٢] الْآيَة، فَإِنْ كُنْتُم آمَنْتُم بالله فَكُفُّوا شَرَّكُم وأَذَاكم عَنَّا، ثم تَرُشّ حَوْلَ فِرَاشِك، فَإِنك تَبِيتُ تِلْك اللَّيْلَةَ آمِنًا من شَرِّهِم».

منكر.

أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/ ٢٧٠ - زهر الفردوس) من طريق عبد الله بن عبد الوهاب الخوارزْمي: حدثنا عاصم بن عبد الله: حدثنا إسماعيل بن حكيم عن أبي مريم عن أبي الدرداء، رفعه.

قلت: وهذا إسناد مظلم:

١- **أبو مريم**: في طبقته جمع، بعضهم ثقة، وبعضهم مجهول، ولم

(١) عبد الهادي التازي سياسي وكاتب ومؤرخ مغربي. من مواليد مدينة فاس ١٥ يونيو سنة١٩٢١ ، حاز علىٰ إجازة من جامعة القرويين سنة ١٩٤٧، ومن جامعة محمد الخامس، وحصل علىٰ دبلوم الدراسات العليا. في سنة ١٩٧٢ حصل علىٰ دكتوراه الدولة من جامعة الإسكندرية حيث كان موضوع الأطروحة جامعة القرويين. تقلد عدة مناصب، فكان سفيرًا للمغرب بالعراق ثم سفيرًا للمغرب بليبيا، ثم مديرًا للمعهد الجامعي للبحث العلمي. له نشاط كثير في التاليف والكتابة. من كتبه: «جامع القرويين المسجد والجامعة». توفي عام (٢٠١٥م).

يتبين لي من هو.

٢- **إسماعيل بن حكيم:** لعله الذي في «الجرح» (١/ ١٦٥): «إسماعيل بن حكيم الخزاعي: روىٰ عن محمد بن المنكدر... روىٰ عنه عمرو بن الحصين العقيلي، وعبد الرحمن الزهري -رستة- ومحمد بن أبي بكر المقدمي». ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

٣- **عاصم بن عبد الله:** لم أعرفه، وهناك راويان بهذا الاسم والنسبة، وأحدهما في «الجرح»، والآخر في «الثقات» (٧/ ٤٥٩)، ولكل منهما شيخ وراوٍ عنه يختلف أحدهما عن الآخر، فلا أدري هما واحد، أم اثنان؟ وسواء كان هذا أو ذاك، فهل هو هذا؟

٤- **وأما عبد الله بن عبد الوهاب الخوارزمي:** فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال (٨/ ٣٦٧): «ربما أغرب». وأورده أبو نعيم في «أخبار أصبهان»، وقال (٢/ ٥٢): «قدم أصبهان، وحدث بها، فِي حَدِيثِه نكارة».

ونقله الحافظ عنه في «اللسان» وأقره، وفاته توثيق ابن حبان وقوله فيه!

وبالجملة: فهذا الإسناد لا يصح، فإن لم يكن من مناكير الخوارزمي التي أشار إليها أبو نعيم، فهو ممن فوقه. وقد قال العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٥٨) تحت الحديث الآتي بعده: «ولا يصح في البراغيث عن النبي ﷺ شيء».

والحديث ذكره السيوطي في «الدر» (٤/ ٧٢) من رواية الديلمي عن أبي الدرداء، ومن رواية المستغفري في «الدعوات» عن أبي ذر مثله، وعزاه

السخاوي في «المقاصد» (٤٦١) للعسكري في «الدعوات»، وما أظن إسناده إلا كإسناد الأول، وسكت السيوطي عنهما كغالب عادته.

وكذلك ذكرهما في رسالته التي أسماها: «الطرثوث في خبر البرغوث» التي نشرها الدكتور عبد الهادي التازي، وقد ساق فيها السيوطي ما هب ودب من الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة، دون أي تحقيق فيها كما هي عادته في رسائله التي يجمع مادتها من هنا وهناك.

ومن تلك الآثار التي ساقها عقب هذه الحديث:

ما عزاه لابن أبي الدنيا في «التوكل»: «أن عامل إفريقية كتب إلىٰ عمر بن عبد العزيز يشكو إليه الهوام والعقارب، فكتب إليه: وما علىٰ أحدكم إذا أمسىٰ وأصبح، أن يقول: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ الآية. قال زرعة بن عبد الله -أحد رواته-: وينفع من البراغيث».

قلت: أخرجه في «التوكل» (١٠/ ٢٠ - مجموعة الرسائل) من طريق بقية عن زرعة بن عبد الله الزبيدي عن عبد الله بن كريز، قال: كتب عامل إفريقية... إلخ.

وهذا إسناد ضعيف مجهول، بقية -وهو: ابن الوليد- مدلس، وقد عنعن.

* * *

الدكتور/صلاح الدين المنجد -رحمه الله تعالى-[(١)]

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٩٦٣) عند تعليقه على حديث (٦٤٣١): «خلق اللهُ تبارك وتعالىٰ جُمْجُمَةَ جِبرائيلَ علىٰ قَدْرِ الغُوْطةِ».

موضوع.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣٤٠) من طريق الوليد ابن مسلم: أنا يزيد بن السمط عن رجل عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعًا.

قلت: وهذا موضوع، آفته الرجل الذي لم يسم، وقد استنكره الحافظ الذهبي، فذكره في ترجمة يزيد بن السمط هذا وقال: وثقه أبو داود وغيره، وصعفه أبو عبد الله الحاكم». ثم ساق له هذا الحديث، وقال: «هذا حديث منكر».

قلت: وأنا أرىٰ أن الحديث موضوع، ولا علاقة ليزيد به إلا الرواية، فإنه

---

(١) صلاح الدين المنجد ١٤٣١ - ١٣٣٤ هـ/ ١٩٢٠ - ٢٠١٠ م، باحث وكاتب من أهل دمشق، تخرج من دار المعلمين عام ١٩٣٩ م، ثم حصل علىٰ شهادة الدكتوراه من جامعة باريس. بلغ عدد مؤلفاته مئة وخمسين كتابًا، منها: «المنتقىٰ من دراسات المستشرقين»، «دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلىٰ نهاية العصر الأموي»، «معجم المؤرخين الدمشقيين وآثارهم المخطوطة والمطبوعة».

ثقة أخطأ الحاكم في تضعيفه -كما قال الحافظ في «التقريب»-، وإنما الآفة من شيخه الذي لم يسم -كما تقدم-، وأظن أنه (الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي)، فإنه مذكور في شيوخ يزيد بن السمط، وفي الرواة عن القاسم بن محمد، وهو كذاب -كما قال أبو حاتم وغيره-، وقال أحمد: «أحاديثه كلها موضوعة».

فلا يليق تعصيب هذا الحديث إلا بمثله! ولعل الوليد بن مسلم هو الذي دلَّس اسمه، وكنىٰ عنه بـ(رجل)، فإنه معروف بأنه كان يدلس تدليس التسوية، وهو أن يسقط شيخ شيخه من الإسناد مطلقًا، فمن باب أولىٰ أن يسقط اسمه، ويكني عنه باسم (رجل) كما هنا. والله أعلم.

(تنبيه): صححت لفظ (جمجمة) من «ميزان الذهبي»، و«الجامع الكبير» للسيوطي، وكان الأصل (جمجه). ولم يهتد الدكتور صلاح الدين المنجد في تعليقه علىٰ «التاريخ» (٢/ ١١٦) إلىٰ الصواب، فجعله برأيه (أجنحة)، وهذا خطأ لمخالفته للمصدَرَين المذكورين أولًا، ولأنه مخالف لأصول التصحيح ثانيًا، فإنه زاد من عنده حرف الألف في أوله.

❊ ❊ ❊

الدكتور سفر الحوالي -غفر الله له- مؤلف كتاب «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي»(١)

---

(١) سفر بن عبد الرحمن بن أحمد بن صالح بن غانم آل غانم الحوالي، من الأزد من منطقة الباحة والتي تقع جنوب غرب السعودية، ولد (١٣٧٥هـ) الموافق (١٩٥٥م). من مؤلفاته: «العلمانية نشأتها وتطورها وأثرها»، «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي»، «القدس بين الوعد الحق.. والوعد المفترىٰ»، «منهج الأشاعرة في العقيدة».

وقد سئل الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ عن كتاب «ظاهرة الإرجاء» لسفر الحوالي ضمن «سلسلة الهدىٰ النور» (شريط رقم٧٨٥) فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«كان عندي أنا رأي صدر مني يومًا ما منذ نحو أكثر من ثلاثين سنة، حينما كنت في الجامعة وسئلت في مجلس حافل عن رأيي في جماعة التبليغ، فقلت يومئذ: صوفية عصرية، فالآن خطر في بالي أن أقول بالنسبة لهؤلاء الجماعة الذين خرجوا في العصر الحاضر وخالفوا السلف وأقول هنا تجاوبًا مع كلمة الحافظ الذهبي: خالفوا السلف في كثير من مناهجهم، فبدا لي أن أسميهم خارجية عصرية؛ لأنهم في الواقع كلامهم ينحىٰ منحىٰ الخوارج في تكفير مرتكب الكبائر، لكنهم ولعل هذا ما أدري أن أقول: غفلة منهم أو مكر منهم، وهذا أقوله - أيضًا- من باب: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ ﴾ [المائدة: ٨] ما أدري لا يصرحون بأن كل كبيرة هي مكفرة، لكنهم يدندنون حول بعض الكبائر ويسكتون أو يمرون علىٰ الكبائر الأخرىٰ، ولذلك فأنا لا أرىٰ أن نطلق القول وأن نقول فيهم: إنهم خوارج إلا من بعض الجوانب، وهذا من العدل الذين أمرنا به» اهـ.

- وقد وجه الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ خطابًا بمنع سفر الحوالي من المحاضرات والندوات إذا لم يتراجع عن التجاوزات والأخطاء، كما في نص الخطاب الرسمي الموقع من =

= الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ وهيئة كبار العلماء؛ وجاء نص الخطاب كالتالي:
«من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلىٰ حضرة صاحب السمو الملكي الأمير المكرم نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية -وفقه الله-.
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:
فأشير إلىٰ كتاب سموكم الكريم رقم (م/ب/٤/١٩٢/م ص) وتاريخ ٢١-٢٢/٣/١٤١٤هـ، المتضمن توجيه خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بعرض تجاوزات كل من: سفر بن عبد الرحمن، وسلمان بن فهد العودة، في بعض المحاضرات والدروس علىٰ مجلس هيئة كبار العلماء في دورته الحادية والأربعين المنعقدة بالطائف، ابتداء من تاريخ ١٨/٣/١٤١٤ هـ، ضمن ما هو مدرج في جدول أعماله، وأفيد سموكم أن مجلس هيئة كبار العلماء اطلع علىٰ كتاب سموكم المشار إليه ومشفوعة ملخص لمجالس ودروس المذكورين من أول محرم ١٤١٤هـ ونسخة من كتاب: سفر الحوالي «وعد كيسنجر» وناقش الموضوع من جميع جوانبه، واطلع كذلك علىٰ بعض التسجيلات لهما، وبعد الدراسة والمناقشة رأىٰ المجلس بالإجماع: «مواجهة المذكورين بالأخطاء التي عرضت علىٰ المجلس -وغيرها من الأخطاء التي تقدمها الحكومة- بواسطة لجنة تشكلها الحكومة ويشترك فيها شخصان من أهل العلم يختارهما معالي وزير الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، فإن اعتذرَا عن تلك التجاوزات والتزما بعدم العودة إلىٰ شيء منها وأمثالها فالحمد لله ويكفي، وإن لم يمتثلا مُنعا من المحاضرات والندوات والخطب والدروس العامة والتسجيلات حماية للمجتمع من أخطائهما، هداهما الله وألهمهما رشدهما» اهـ.
وقد طلب إلي المجلس إبلاغ سموكم رأيه هذا، وأعيد لسموكم برفقه كتابكم المشار إليه ومشفوعاته.
وأسأل الله أن يوفق خادم الحرمين الشريفين وسموكم لما يحبه ويرضاه، وأن يعين الجميع علىٰ كل خير، إنه سميع قريب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
مفتي عام المملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء»
اهـ. انظر: «مدارك النظر» لعبد المالك رمضاني (ص٤٥٠)».
-وسئل الشيخ محمد بن صالح العثمين رَحِمَهُ اللَّهُ عن سماع أشرطة سفر الحوالي، ضمن أسئلة =

= لبعض الإخوة جزائريين عن بعض من يكفر الحكام من غير ضوابط وشروط؛ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ:
«هؤلاء الذين يكفرون؛ هؤلاء ورثة الخوارج الذين خرجوا علىٰ علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ والكافر من كفره الله ورسوله؛ وللتكفير شروط، منها:
-الإرادة: أن نعلم بأن هذا الحاكم خالف الحق وهو يعلمه، وأراد المخالفة.
- ولم يكن متأولًا: مثل أن يسجد لصنم، وهو يدري أن السجود للصنم شرك، وسجد غير متأول.
المهم هذا له شروط؛ ولا يجوز التسرع في التكفير؛ كما لا يجوز التسرع في قولك: هذا حلال وهذا حرام.
ثم سألوه بعد ذلك: وأيضًا يسمعون أشرطة سلمان بن فهد العودة وسفر الحوالي؛ هل ننصحهم بعدم سماع ذلك؟
فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: بارك الله فيك؛ الخير الذي في أشرطتهم موجود في غيرها؛ وأشرطتُهم عليها مؤاخذات، بعض أشرطتهم، ما كلها، ولا أقدر أميِّز لك أنا بين هذا وذاك.
السؤال: إذن تنصحنا بعدم سماع أشرطتهم؟
الشيخ: لا. أنصحك بأن تسمع أشرطة الشيخ ابن باز، أشرطة الشيخ الألباني، أشرطة العلماء المعروفين بالاعتدال وعدم الثورة الفكرية.
السؤال: يا شيخ، وإن كان الخلاف في هذه القضية -مثلًا- أنهم يكفِّرون الحكام؛ ويقولون بأنه جهاد -مثلًا- في الجزائر، ويسمعون أشرطة سلمان وسفر الحوالي؛ فهل هذا الخلاف فرعي أم هو خلاف في الأصول يا شيخ؟
الشيخ: لا، هذا خلاف عقدي؛ لأن من أصول أهل السنة والجماعة ألا نكفر أحدًا بذنب» اهـ.
«من شريط سمعي عند تسجيلات ابن رجب بالمدينة، بعنوان (أسئلة منهجية عبر الهاتف) نقلًا عن رسالة «خرافة حركي» للشيخ عبد المالك رمضاني».
ولمزيد بيان انظر: «مآخذ منهجية علىٰ الشيخ سفر الحوالي» (١١/٢٦٥ – مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع بن هادي المدخلي)، وانظر: «مدارك النظر في السياسة» لعبد المالك الرمضاني.

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص١٠٤٣) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٤٦٥): «﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]؛ قال: يُجْلِسُني معه علىٰ السريرِ».

باطل.

أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/ ١٥٠/ ١) من طريق علي ابن عمر القزويني: حدثنا يوسف بن الفضل الصيدناني: حدثنا إبراهيم بن عبد الرزاق: حدثنا محمد بن سعد كاتب الواقدي: حدثنا عبد الله بن إدريس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عَن ابْنِ عُمَرَ قال: قال رسول الله ﷺ:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد غريب، محمد بن سعد -كاتب الواقدي- ثقة حافظ من رجال «التهذيب»، وكذا من فوقه.

وأما إبراهيم بن عبد الرزاق؛ فلم أعرفه، وفي طبقته ما في «تاريخ بغداد» (٦/ ١٣٤- ١٣٥): «إبراهيم بن عبد الرزاق الضرير. حدَّث عن إسماعيل بن أبي مسعود وسعيد ابن سليمان المعروف بـ(سعدويه) الواسطي. روىٰ عنه محمد بن مخلد الدوري... قال الدارقطني: بغدادي ثقة».

قلت: فمن المحتمل أن يكون هو هذا.

وعلي بن عمر القزويني، فقد ترجمه الخطيب (١٢/ ٤٣) بروايته عن جمع، وقال: «كتبنا عنه، وكان أحد الزهاد المذكورين، من عباد الله الصالحين،

يقرأ القرآن، ويروي الحديث، لا يخرج من بيته إلا للصلاة، وكان وافر العقل، صحيح الرأي... مات (٤٤٢)».

وأما شيخه يوسف بن الفضل الصيدناني؛ فلم أجد له ترجمة، وأظن أنه آفة هذا الحديث الباطل المخالف لأحاديث جمع من الصحابة بعضها في «البخاري» (٤٧١٨): أن المقام المحمود هي شفاعته ﷺ الكبرىٰ يوم القيامة. وراجع إن شئت «ظلال الجنة» (٢/ ٧٨٤ و٧٨٥ و٧٨٩ و٨٠٤ و٨١٣)، و«الصحيحة» (٢٣٦٩ و٢٣٧٠)، و«الدر المنثور» (٤/ ١٩٧).

أضف إلىٰ ذلك أنه يستغله أعداء السنة وأفراخ الجهمية؛ ليطعنوا في أهل السنة الذين يثبتون الصفات الإلهية الثابتة في الكتاب والسنة، مع التنزيه التام، ويرموهم بالتجسيم والتشبيه الذي عرفوا بمحاربته -كما يحاربون التعطيل-، كمثل الكوثري وأذنابه، وكالغماري والسقاف ونحوهما، كفىٰ الله المسلمين شرهم.

هذا، وقد كنت خرجت الحديث في المجلد الثاني من هذه «السِّلْسِلَة» برقم (٨٦٥) من حديث ابن مسعود، وبينت علته ونكارته هناك، وأنه رُوي عن مجاهد مقطوعًا وعن غيره موقوفًا، وذكرت مستنكرًا موقف بعض العلماء ثم أتبعته بحديث منكر، وآخر موضوع، فيهما نسبة القعود إلىٰ الله علىٰ كرسيه. وفي الأول منهما زيادة نصها: «ما يفضل منه مقدار أربع أصابع».

وذكرت تساهل بعضهم في توثيق رجالهما، وتقوية إسنادهما، فراجعه، فإنه مهم.

كما كنت ذكرت في مقدمة كتابي المطبوع «مختصر العلو» (ص١٥ - ١٧) اضطراب موقف الذهبي بالنسبة لأثر مجاهد، مع تصريحه بأن رفعه باطل.

وبهذه المناسبة أريد أن أُبيِّن للقراء موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من تلك الزيادة في الحديث الأول، فقد ذكر أن بعض المحدثين رووها بلفظ: «إلا أربع أصابع».

فهذه تثبت (الأربع)، وتلك تنفيها -كما هو ظاهر- فضعف الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحديث بالروايتين لاضطرابهما، مع ملاحظته أن المعنىٰ الذي كل منهما لا يليق بجلال الله وعظمته، فقال كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٤٣٦): «فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَدِيثِ إلَّا اخْتِلَافُ الرِّوَايَتَيْنِ؛ هَذِهِ تَنْفِي مَا أَثْبَتَتْ هَذِهِ، [يعني تكفي في تضعيفه]، وَلَا يُمْكِنُ مَعَ ذَلِكَ الْجَزْمِ بِأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَرَادَ الْإِثْبَاتَ، وَأَنَّهُ يَفْضُلُ مِن الْعَرْشِ أَرْبَعُ أَصَابعَ لَا يَسْتَوِي عَلَيْهَا الرَّبُّ! وَهَذَا مَعْنًىٰ غَرِيبٌ لَيْسَ لَهُ شَاهِدٌ قَطُّ فِي شَيْءٍ مِن الرِّوَايَاتِ، بَلْ هُوَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْعَرْشُ أَعْظَمَ مِن الرَّبِّ وَأَكْبَرَ، وَهَذَا بَاطِلٌ، مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلِلْعَقْلِ.

وَيَقْتَضِي -أيضًا- أَنَّهُ إنَّمَا عرفَ عَظَمَة الرَّبِّ بِتَعْظِيم الْعَرْشِ الْمَخْلُوقِ، وَقَدْ جَعَلَ الْعَرْشَ أَعْظَمَ مِنْهُ، فَمَا عَظُمَ الرَّبُّ إلَّا بِالْمُقَايَسَةِ بِمَخْلُوقٍ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِن الرَّبِّ. وَهَذَا مَعْنًىٰ فَاسِدٌ مُخَالِفٌ لِمَا عُلِمَ مِن الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْعَقْلِ.

فَإِنَّ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُبَيِّنَ عَظَمَةَ الرَّبِّ، وَأَنَّهُ أَعْظَمُ مِنْ كُلِّ مَا يُعْلَمُ عَظَمَتُهُ، فَيَذْكُرُ عَظَمَةَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَيُبَيِّنُ أَنَّ الرَّبَّ أَعْظَمُ مِنْهَا».

ثم استشهد الشيخ ببعض الأحاديث علىٰ ذلك، وذهب إلىٰ أن الصواب في رواية الحديث النفي. يعني من حيث المعنىٰ؛ كما تقدم بيانه منه بيانًا شافيًا رحمه الله تعالىٰ.

وفي ذلك ما يؤيد حكمي علىٰ الحديث بالبطلان هنا وهناك من حيث المعنىٰ، وإن كان ذلك غير لازم من حيث المبنىٰ، فليكن هذا منك علىٰ ذُكْر.

ومما تقدم يتبين لقرائنا دجل ذاك السقاف، أو أولئك الذين يؤلفون له ويتسترون باسمه؛ حين يكذبون أو يكذب علىٰ أهل العلم والسنة أحياءً وأمواتًا لا يرقبون فيهم إلًّا ولا ذمة، ولاسيما شيخ الإسلام ابن تيمية، فإنه لفساد عقيدته، وجهله وقلة فهمه لا يتورع عن التصريح ورميه بأنه مجسِّم، وبغير ذلك من الأباطيل التي تدل علىٰ أنه مستكبر معاند للحق الجلي الناصع، فرسائله التي يؤلفونها وينشرونها له تباعًا مشحونة بالبهت والافتراء والأكاذيب **وقلب الحقائق؛ بحيث إنها لو جمعت لكانت مجلدًا كبيرًا بل مجلدات، فها هي رسالته التي نشرها في هذه السنة (١٤١٤) في الرد علىٰ الأخ الفاضل سفر الحوالي طافحة -علىٰ صغرها وحقارتها- بالمَين والتضليل والافتراء علىٰ السلفيين الذين ينبزهم بلقب (المتمسلفين)! وعلىٰ الأخ الفاضل بصورة [خاصة]، وعلىٰ شيخ الإسلام بصورة أخص.**

وليس غرضي الآن الرد عليه، فإن الوقت أضيق وأعزُّ من ذلك، وإنما أردت بمناسبة هذا الحديث أن أقدم إلىٰ القراء مثلًا واحدًا من مئات افتراءاته وأكاذيبه وتقليبه

للحقائق، التي تشبه ما يفعله اليهود بإخواننا الفلسطينيين اليوم الذين ينطلقون من قاعدتهم الصهيونية: (الغاية تبرر الوسيلة)! الأمر الذي يؤكد للقراء أنه لا يخشىٰ الله، ولا يستحي من عباد الله، وإلا لما تجرأ علىٰ الافتراء عليهم، والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٥].

لقد نسب إلىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية عدة أقوال هو منها براء براءة الذئب من دم ابن يعقوب [عَلَيْهِمَا السَّلَامُ]، بل هو يقول بخلافها!! ويهمنا الآن بيان فرية واحدة من تلك الفريات، فقال في مقدمة رسالته المشار إليها (ص٢ – ٣) بعد أن نسب إليه عدة فريات:

«**ويقول:** إن المقام المحمود الذي وعدنا به نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو جلوسه بجنب الله علىٰ العرش في المساحة المتبقية، والمقدرة عند هذه الطائفة بأربع أصابع!!! وغير ذلك من الترهات».

وفي الحاشية قال: «(١) انظر: «منهاج سنته» (!) (١/ ٢٦٠)، وكتاب «بدائع الفوائد» لتلميذه ابن قيم الجوزية (٤/ ٣٩ – ٤٠)».

وإحالته فيما نسبه إلىٰ الشيخ مما يزيد القراء قناعة بدجله، وأنه يتعمد الكذب والافتراء عليه، وأنه لا يبالي بقرائه إذا اكتشفوا ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨]، وهذا نص كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ منقولًا بطريقة التصوير، ليكون القراء علىٰ يقين من ذلك الإفك المبين...

وذكره الشيخ الألباني -أيضًا- في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٩٤٨) عند تعليقه

علىٰ حديث: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب».

منكر.

أخرجه ابن أبي شيبة في رسالة «الإيمان» (٥/ ٦ - بتحقيقي)، وفي «المصنف» (١١/ ١١/ ١٠٣٦٨)، وعنه أبو يعلىٰ (٥/ ٣٠١ - ٣٠٢)، وأحمد (٣/ ١٣٤- ١٣٥)، والبزار (١/ ١٩/ ٢٠ - كشف الأستار)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٥٠)، وابن حبان في «الضعفاء» (٢/ ١١١)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٠٧)، كلهم من طريق علي بن مسعدة: ثنا قتادة عن أنس مرفوعًا. وقال البزار: «تفرد به علي بن مسعدة».

قلت: قال البخاري في «التاريخ» (٣/ ٢/ ٢٩٤ — ٢٩٥): «فيه نظر».

ورواه عنه العقيلي، وساق حديثه هذا. وقال ابن حبان: «كان ممن يخطئ علىٰ قلة روايته، وينفرد بما لا يتابع عليه؛ فاستحق ترك الاحتجاج به؛ بما لا يوافق الثقات من الأخبار».

قلت: ووثقه بعضهم؛ فقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٥٢) - بعد ما عزاه لأحمد وأبي يعلىٰ والبزار-: «ورجاله رجال الصحيح؛ ما خلا (علي بن مسعدة)، وثقه ابن حبان (كذا)، وأبو داود الطيالسي، وأبو حاتم، وابن معين، وضعفه آخرون».

قلت: وأشار إلىٰ هذا الخلاف الذهبي بقوله في «الكاشف»: «فيه ضعف،

وأما أبو حاتم فقال: لا بأس به».

وذكر بعض الأقوال -التي في «المجمع»- في «الميزان» وساق له هذا الحديث فيما أنكر عليه. وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق له أوهام».

قلت: فمثله يحتمل حديثه التحسين، وقد كنت حسنت له حديثًا آخر في «المشكاة» (٢٣٤١) بلفظ: «كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون».

أما هذا؛ فقد حال بيني وبين تحسينه تضعيف الأئمة المتقدمين له واستنكارهم إياه، أعني: ابن حبان والعقيلي وابن عدي والذهبي، ويضاف إليهم آخرون؛ منهم: (عبد الحق الإشبيلي)؛ فقد قال -كما كنت نقلته عنه في تخريجي لكتاب «الإيمان»-: «حديث غير محفوظ».

وشيء آخر، وهو أهم -عندي- مما تقدم، وهو أنه تفرد بزيادة هذا اللفظ علىٰ الحديث الصحيح الذي جعله هو تمام الحديث، وقد أشرت إليه بالنقط، ولفظه عند أحمد وغيره: قال: ثم يشير بيده إلىٰ صدره (ثلاث مرات) ثم يقول: «التقوىٰ ههنا، التقوىٰ ههنا».

رابعًا: **قول الأستاذ الفاضل سفر الحوالي في كتابه «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» (٢/ ٦٨٦) تعليقًا علىٰ هذا الحديث؛ مع أنه صدَّره بقوله: «روي...»؛ المشعر بضعف المروي اصطلاحًا، فإنه مع ذلك قال في «الحاشية»: «سبق تخريجه، وأنه حسن إن شاء الله، ويدل لصحة معناه حديث جبريل...».**

قلت: فالتحسين ينافي التضعيف المشار إليه! الأمر الذي جعلني أقول: لعل المؤلف لم يُراع بالتصدير المذكور الاصطلاح المشار إليه، أو أن (المُحشِّي) هو غير المؤلف. والله أعلم.

وقوله: «ويدل لصحة معناه...»؛ فأقول: صحة المعنىٰ لا يدل بالضرورة علىٰ صحة المبنىٰ؛ فكم من حديث لا أصل له والمعنىٰ صحيح -كما هو معلوم-.

وقد بدا لي من مطالعتي للكتاب المذكور أنه ذو فائدة كبيرة جدًّا في الرد علىٰ علماء الكلام الذين يخالفون أهل الحديث في قولهم: (الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال الصالحة من الإيمان)، مع غلو ظاهر في بعض عباراته؛ حتىٰ ليخال إليَّ أنه يميل إلىٰ مذهب الخوارج، مع أنه يرد عليهم، وغمزني بالإرجاء أكثر من مرة؛ تارة تصريحًا وأخرىٰ تلويحًا، مع إظهاره الاحترام والتبجيل -خلافًا لبعض الغلاة، ولا أقول: الأتباع-، وهو يعلم أنني أنصر مذهب أهل الحديث، متذرعًا بأنني لا أكفر تارك الصلاة كسلًا؛ ما لم يدل علىٰ أن تركه عن عقيدة وجحود، كالذي يقال له: (إن لم تصل، وإلا؛ قتلناك)، فيأبىٰ فيقتل؛ فهذا كافر مرتد -كما كنت نقلته في رسالتي «حكم تارك الصلاة» عن ابن القيم وشيخه ابن تيمية- وعلىٰ مثله حمل ابن تيمية الآثار التي استفاضت عن الصحابة في كفر تارك الصلاة، وقوله ﷺ: «ليسَ بَين العَبدِ وبينَ الكُفْر إلا تَركُ الصَّلاة». انظر كلامهما في الرسالة المذكورة (ص٣٨ - ٤٦).

ومع هذا رمانا المؤلف المذكور بالإرجاء.. سامحه الله، وهدانا الله وإياه لما اختلف فيه من الحق؛ إنه يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم.

ومجال مناقشته واسع جدًّا فيما نَبَا قلمه عن الصواب، وما فيه من الأخطاء والتناقضات، وبخاصة في تأويله للأحاديث والنصوص ولَيِّه إياها إلىٰ ما يتفق مع ما ذهب إليه مع محاولته التشكيك في صحة الحديث المتفق علىٰ صحته؛ إذ شعر أن تأويله إياه غير مقنع -كما فعل بحديث الجهنميين الذين يخرجهم الله من النار بغير عمل عملوه-. بل وإعراضه أحيانًا عن ذكر ما هو عليه منها.

أقول: هذا باب واسع جدًّا يتطلب التفرغ له وقتًا مديدًا، مما لا أجده الآن. والله المستعان.

* * *

الشيخ المحدث/ إرشاد الحق الأثري -رحمه الله تعالى-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص١٠٦٣) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٤٧٢): «فيكم النبوة والمملكة، قاله لعمه العباس».

منكر.

أخرجه أبو عمر الداني في «السنن الواردة في الفتن» (ق ٢/ ٢)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٦٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/ ٩٤٢)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٨٩/ ٤٦٨) كلهم من طريق عبد الله بن شبيب: حدثني ابن أبي أويس: حدثني ابن أبي فديك عن محمد بن عبد الرحمن العامري عن سهيل عن

(١) إرشاد الحق الأثري، ولد في (باكستان) عام (١٩٤٩م)، حصل علىٰ شهادة التخرج (العالمية) وسند التحصيل من الجامعة الإسلامية التابعة لجمعية أهل الحديث بمدينة (كوجرانوالة) في (ببنجاب)، والإجازة العامة في تفسير القرآن الكريم، والكتب الستة و«سنن الدارقطني» وغيرها، ويشغل حاليًا مناصب عديدة، منها: مدير لإدارة العلوم الأثرية للتحقيق والتصنيف، وخطيب جامع مبارك التابع لجمعية أهل الحديث بفيصل آباد، وعضو مجلس إدارة الجامعة الإسلامية (بسودهي جيوالي) بمدينة خوشاب. له تحقيقات، منها: «إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر» للمحدث شمس الحق الديانوي، «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» لابن الجوزي، «المسند» لأبي يعلىٰ الموصلي، «تبيين العجب في فضائل شهر رجب» للحافظ ابن حجر. وغيرها.

أبيه عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال للعباس:... فذكره.

وقال ابن الجوزي: «تفرد به ابن شبيب، قال ابن حبَّان: لا يجوز الاحتجاج به، وكأنه فَضْلَكُ الرازي يُحِلُّ ضرب عنقه».

قلت: وفيما ادعاه من التفرد نظر من وجهين:

أحدهما: قد توبع من أكثر من واحد.

والآخر: أن المتابع موجود في إسناده؛ فإنه ساقه من طريق الدارقطني قال:

نا القاضي أبو عمر قال: نا عبد الله بن شبيب قال: حدثني إسماعيل -وأبو بكر ابن أبي شيبة- عن محمد بن إسماعيل...

ومن هذا الطريق الثاني أخرجه البزار في «مسنده» (٢/ ٢٢٩/ ١٥٨١ - كشف الأستار) قال: حدثنا يحيىٰ بن يعلىٰ بن منصور: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة: ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك.

فهذه طريق أخرىٰ قوية، تابع فيها ابنُ أبي شيبة إسماعيلَ بن أبي أويس.

وتابع ابنَ شبيب متابعة تامة الإمامُ المجمعُ علىٰ حفظه وثقته إبراهيم بن الحسين بن ديزيل -كما قال الحافظ في «اللسان»- عند البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥١٧)، وابن عساكر (٨/ ٩٤٣) قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس... به.

وقال البيهقي عقبه: «تفرد به محمد بن عبد الرحمن العامري عن سهيل، وليس بالقوي».

قلت: وفي هذا الإعلال نظر؛ لأن المتبادر منه أنه يعني سهيلًا؛ فإن كان يعنيه، فليس بجيد؛ لأنه ثقة من رجال مسلم، والحافظ من بعده علىٰ الاحتجاج به ما لم يخالف.

ويحتمل أنه عنىٰ محمد بن عبد الرحمن العامري، وبه أعله البزار، فقال عقبه: «محمد بن عبد الرحمن: ضعيف لم يرو إلا هذا». وتبعه علىٰ ذلك الهيثمي فقال في «المجمع» (٥/ ١٩٢ – ١٩٣): «رواه البزار، وفيه محمد بن عبد الرحمن العامري، وهو ضعيف».

وبه أعله ابن كثير في «البداية»، فقال (٦/ ٢٤٥) بعدما عزاه للبيهقي: «وهو ضعيف».

كذا قالوا! أما أنا فلم أعرفه، وسبقني إلىٰ ذلك الأخ الفاضل الأستاذ إرشاد الحق الأثري؛ فقال في تعليقه علىٰ «العلل المتناهية» عقب قول ابن كثير المذكور: «لكن لم أجد ترجمته في «الميزان» و«اللسان»، وإن كان هو محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان العامري؛ فهو ثقة من رجال «التهذيب» (ص٢٩٤ ج ٩)، والصحيح أنه غيره. والله أعلم.

وقال ابن القيم في «المنار» (ص١٧٧): «كل حديث في ذكر الخلافة في ولد العباس فهو كذب».

* * *

الشيخ العلامة
المحدث رضاء الله المباركفوري -رحمه الله تعالى-(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص١١٣٦) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٤٩٨): «قُسِمَ الحسدُ عَشَرَةَ أَجْزَاءٍ، تِسْعَةٌ فِي الْعَرَبِ، وَوَاحِدٌ فِي سَائِرِ الْخَلْقِ، وَالْكِبْرُ عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ، تِسْعَةٌ فِي الرُّومِ، وَجُزْءٌ فِي سَائِرِ الْخَلْقِ، وَالسَّرِقَةُ عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ، تِسْعَةٌ فِي الْقِبْطِ، وَجُزْءٌ فِي سَائِرِ الْخَلْقِ، وَالْبُخْلُ عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ، تِسْعَةٌ فِي فَارِسَ، وَجُزْءٌ فِي سَائِرِ الْخَلْقِ، وَالزِّنَا عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ، تِسْعَةٌ فِي السِّنْدِ، وَجُزْءٌ فِي سَائِرِ الْخَلْقِ، وَالرِّزْقُ عَشَرَةَ أَجْزَاءٍ، تِسْعَةٌ فِي التِّجَارَةِ وَجُزْءٌ فِي سَائِرِ الْخَلْقِ، وَالْفَقْرُ عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ، تِسْعَةٌ فِي الْحَبَشِ، وَجُزْءٌ فِي سَائِرِ الْخَلْقِ، وَالشَّهْوَةُ عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ، تِسْعَةٌ فِي النِّسَاءِ وَجُزْءٌ فِي الرِّجَالِ، وَالْحِفْظُ عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ، تِسْعَةٌ فِي التُّرْكِ، وَجُزْءٌ فِي سَائِرِ الْخَلْقِ، وَالْحِدَّةُ

---

(١) رضاء الله بن محمد بن إدريس ابن الشيخ محمد شفيع ابن الشيخ الحافظ عبد الرحيم بن الشيخ حاجي بهادر، ولد عام ١٣٧٤ هـ الموافق ١٩٥٤م في بلدة مباركفور في الهند، له تحقيقات، منها: «الرد علىٰ من يقول: إن القرآن مخلوق» لأبي بكر النجاد»، كتاب «العظمة» لأبي الشيخ الأصبهاني، «السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشتراطها» لأبي عمرو الداني، كتاب «الأهوال» لابن أبي الدنيا.

ومن مؤلفاته: «الإيمان باليوم الآخر»، «مذكرة الحديث النبوي»، «التعريف بالسلفية وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة حولها»، «عبد الله بن سبأ: عقائده وأفكاره». توفي سنة (١٤٢٤هـ).

عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ تِسْعَةٌ فِي الْبَرْبَرِ، وَجُزْءٌ فِي سَائِرِ الْخَلْقِ».

موضوع.

رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٦٣٦/ ١٠٨٠) عَنْ مَرْوَانَ بْنِ سَالِمٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ:... فذكره.

قلت: وهذا -مع إرساله- موضوع؛ آفته مروان بن سالم -وهو: الغفاري- وهو متروك متهم بالوضع، وقد تقدمت له أحاديث موضوعة، فراجع فهرس الرواة في المجلدات الأربعة المطبوعة.

وأما قول الأخ الفاضل رضاء الله المباركفوري في تعليقه علىٰ «العظمة»: «**مرسل ضعيف؛ في إسناده مروان بن سالم -هو: المقفع- مصري مقبول من الرابعة. (التقريب)**» - فهو وهم؛ لأن المقفع متقدم علىٰ الغفاري، وليس له رواية عن خالد بن معدان، بخلاف الغفاري، فإنه -مع تأخره عنه- فقد ذكروا أنه روىٰ عن خالد.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٨٤ - ١٨٥) من رواية الدارقطني بسنده الضعيف عن طلحة بن زيد عن الأوزاعي عن يحيىٰ بن أبي كثير عن أنس مرفوعًا. وقال: «لا يصح؛ تفرد به طلحة بن زيد: قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث».

وأيده السيوطي في «اللآلي» بقوله: «قلت: طلحة هو: الرقي؛ قال أحمد وابن المديني: يضع الحديث. وله طريق ثان، قال أبو الشيخ...». فذكر حديث الترجمة. وأقره ابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ١٧٧).

الأستاذ الشيخ/ أحمد الشنقيطي -رحمه الله تعالى-[١]

ذكره الشيخ الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٢٧) عند تعليقه على حديث (٦٥١٠): «ما وُصف لي إعرابي قط فأحببت أن أراه إلا عنترة».

منكر.

أخرجه أبو الفرج الأصبهاني في «**الأغاني**» (٧/ ١٤٤ - **تصحيح الشنقيطي**) عن عمر بن شبة: حدثنا ابن عائشة قال: أُنشد النبي ﷺ قول عنترة:

ولقد أبيت على الطوى فأظله ... حتى أنال به كريم المأكل

فقال ﷺ:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف معضل، فإن به ابن عائشة هذا من شيوخ أحمد وأبي داود وهذه الطبقة، فبينه وبين النبي ﷺ مفاوز، واسمه: عبيد الله بن محمد بن حفص القرشي التيمي، يعرف بـ(العيشي)، وبـ(العائشي)، وبـ(ابن عائشة)، لأنه ولد عائشة بنت طلحة بن عبيد الله، وهو راوي قصة «طلع البدر علينا...»، ومضت (٢/ ٦٣).

---

(١) مصحح كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني.

وأبو الفرج الأصبهاني -اسمه: علي بن الحسين- فيه كلام كثير، مترجم في «السير» (١٦/ ٢٠١ -٢٠٣)، و«الميزان» و«اللسان»، ولخص القول فيه الذهبي في «المغني» فقال: «شيعي يأتي بعجائب، يحتمل لسعة اطلاعه، فالله أعلم. قال ابن أبي الفوارس: خلط قبل موته».

ولقد كان الباعث علىٰ تخريج هذا الحديث أن حفيدةً من حَفَدَتي سألتني عنه؟ فأنكرته. ثم سألتها: أين قرأتيه؟ فقدمت إلي كتاب «المطالعة والنصوص للصف الأول الثانوي الأدبي والعلمي والتجاري»، فإذا هو فيه (ص٥٥) جازمين فيه بنسبته إلىٰ النبي ﷺ! فبادرت إلىٰ تخريجه أداءً للأمانة العلمية، وتحذيرًا من أن ينسب إلىٰ النبي ﷺ ما لم يقل.

❊ ❊ ❊

الفاضل الشيخ/صبري عبد الخالق أبو ذر -رحمه الله تعالى-(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ٣٨) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٥١٣): «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، وحادٍ يحدو: طاف الخيالان فهاجا سقما.. خيال تكنىٰ وخيال تكتما، قامت تريك خشية أن تصرما.. ساقا بخنداة وكعبا أدرما. والنبي ﷺ لا ينكر ذلك».

منكر. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٨٠)، وابن عساكر في «التاريخ» (٦/ ٢٨٦) من طريق عمر بن شبَّة أبي زيد: حدثني أبو حرب البناني - رجل من حمير من آل حجاج بن باب (وفي «التاريخ»: ثابت)-: ثنا يونس بن حبيب عن رؤبة بن العجاج عن أبيه عن أبي الشعثاء عن أبي هريرة قال:... فذكره. وقال أبو زيد: «وهذا خطأ، إن الشعر للعجاج، والعجاج إنما قال الشعر بعد موت النبي ﷺ بدهر طويل، إلا أن أبا عبيدة قال: قد قال العجاج من رجزه في الجاهلية».

---

(١) أبو ذر صبري عبد الخالق الشافعي، قام بتحقيق «مختصر زوائد مسند البزار علىٰ الكتب الستة ومسند أحمد» لابن حجر، ط. مؤسسة الكتب الثقافية.

قلت: وهذا إسناد مظلم مسلسل بالمجهولين:

الأول: العجاج والد رؤبة، لا يعرف إلا برواية ابنه هذا، ومع ذلك ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٨٧)، مع أن ابنه لا يُعرف -كما يأتي-.

الثاني: رؤبة بن عجاج، فهو وإن كان معروفًا أكثر من أبيه، فقد روىٰ عنه جماعة من الثقات، لكن يبدو من ترجمته المطولة في «كامل ابن عدي» (٣/ ١٧٩ -١٨٢)، و«تاريخ ابن عساكر» (٦/ ٢٨٤ -٢٩٢) أن شهرته إنما هي في روايته للشعر، ونظمه إياه، وليس في الحديث، بدليل أنهم لم يذكروا له إلا هذا الحديث، بل صرح ابن عدي بأنه ليس له غيره، وأشار إلىٰ ذلك العقيلي، فإنه قال عقب هذا الحديث من طريق أخرىٰ عنه -كما يأتي-: «كان شاعرًا، ليس له رواية يختبر بها». ولذلك قال الحافظ في «التقريب»: «ليِّن الحديث». وأما ابن حبان فذكره -أيضًا- في «الثقات» (٦/ ٣١٠)!

الثالث: أبو حرب البناني، لم أجد له ترجمة.

وقد خالفه في إسناده ومتنه معمر بن المثنىٰ أبو المثنىٰ فقال: عن رؤبة بن العجاج عن أبيه قال: أنشدت أبا هريرة هذه القصيدة التي فيها: «وكعبًا أدرما». فقال: كان النبي ﷺ يعجبه نحو هذا من الشعر، أولها: طاف الخيالان فهاجا سقمًا.

أخرجه العقيلي (٢/ ٦٥)، والبزار (٣/ ٧/ ٢١١١)، وابن عدي (٣/ ١٧٩)، وابن عساكر (٦/ ٢٨٥)، وقال العقيلي: «لا يتابع عليه». يعني: رؤبة بن العجاج.

ومعمر بن المثنىٰ، صدوق أخباري، ووثقه الذهبي، فرواية هذا أرجح من رواية أبي حرب المجهول -كما لا يخفىٰ-، ولذلك خطَّأ روايته عمر بن شبَّة -وهو صدوق مصنف-.

وخطؤه في الإسناد: أنه أدخل (أبا الشعثاء) بين العجاج وأبي هريرة.

وأما خطؤه في المتن، فهو أنه زعم أن الحادي أنشد البيتين بحضرة النبي ﷺ، وأنه لم ينكر ذلك. ورواية معمر أن الإنشاد كان بحضرة أبي هريرة بعد موت النبي ﷺ، وهذا أقرب، ومع ذلك فهو منكر عندي، لتفرد رؤبة عن أبيه به.

ولقد كان الباعث علىٰ تخريج هذا الحديث: أنني رأيت ابن الجوزي قد ساقه مساق المسلَّمات، في رده علىٰ محمد بن طاهر المقدسي، في كتابه «تلبيس إبليس» فقال (ص٣٥٥): «وقال ابن طاهر: (باب الدليل علىٰ استماع الغزل)، قال العجاج: سألت أبا هريرة رضي الله عنه: طاف الخيالان فهاجا سقمًا؟ فقال أبو هريرة رضي الله عنه: كان يُنشَد مثل هذا بين يدي رسول الله ﷺ».

قلت: فرد عليه ابن الجوزي بقوله: «فانظر إلىٰ ابن طاهر ما أعجبه! كيف يحتج علىٰ جواز الغناء بإنشاد الشعر!

قلت: فذكره (الطبراني) مكان (البزار) أظنه سبق قلم منه أو من الناسخ، فإنه من المستبعد جدًّا أن يشارك الطبراني البزار في روايته عن شيخ البزار، لتأخر طبقة الطبراني عنه. وليس في رواة الطبراني في «المعجم الصغير» فضلًا عن شيوخه من اسمه (رفيع بن سلمة) -كما يستفاد من فهرسي لـ«الروض النضير في

ترتيب وتخريج معجم الطبراني الصغير»-. وقد غفل عن هذه الحقيقة الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه علىٰ «كشف الأستار» (٣/ ٧) فعقب علىٰ قول الهيثمي المتقدم بقوله: «قلت: رواه البزار -أيضًا- عن رفيع بن سلمة، فليس بمجهول»!!

فنفىٰ عنه الجهالة بناء علىٰ غفلته المذكورة.

وقد تنبه لذاك الخطأ المعلق علىٰ «مختصر الزوائد» **الفاضل صبري أبو ذر** (٢/ ٢٣٤)، **ولكنه لم ينتبه علىٰ خطأ الشيخ الأعظمي المذكور، ولا علىٰ قول الحافظ عقب الحديث**: «قلت: هو عندي بإسناد حسن، إلا أنه اختلف فيه علىٰ (رؤبة)، وعلىٰ (العجاج)».

قلت: فإن التحسين ينافي ما تقدم تحقيقه من جهالة رؤبة وأبيه! فتنبه.

* * *

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الدكتور أحمد محمد صيرة
الشيخ علي محمد معوض
الدكتور أحمد عبد الغني الجمل [١]

ذكرهم الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٤٤) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٥١٦): «مَن لَهَا بالغناء، لم يؤذن له أن يسمع صوت الروحانيين يوم القيامة. قيل: وما الروحانيون؟ قال: قراء أهل الجنة».

موضوع.

أخرجه الواحدي في تفسيره «الوسيط» (٣/ ٤٤١ - ٤٤٢ - طبع دار الكتب العلمية) من طريق حماد بن عمرو عن أبي موسىٰ -من ولد أبي هريرة- عن أبيه عن جده مرفوعًا.

قلت: وهذا موضوع، آفته (حماد بن عمرو) -وهو: النصيبي-، قال الذهبي في «المغني»: «روىٰ عن الثقات موضوعات، قاله النقاش، وقال النسائي: متروك».

---

(١) المعلقون علىٰ «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» للواحدي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، وأربعتهم لم أقف علىٰ ترجمته.

قلت: وهو معدود فيمن يضع الحديث، كما قال ابن عدي وغيره -كما يأتي في الحديث الذي بعده-.

ولذلك فاقتصار المعلقين من الشيوخ والدكاترة (!) علىٰ قولهم: «حديث ضعيف» في تعليقهم علىٰ «الوسيط»، تقصير فاحش، هذا لو كان المعلق واحدًا، فكيف وهم أربعة؛ شيخان ودكتوران!

❋ ❋ ❋

الشيخ الفاضل/
أحمد بن ميرين البلوشي -غفر الله له-(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص١٧٩) عند تعليقه على حديث (٦٥٧٥): «اللهم! ائتني بأحب خلقك إليك، يأكل معي من هذا الطير. فجاء أبو بكر فردَّه، وجاء عمر فردَّه، وجاء عليٌّ فأذن له».

منكر.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٠٧/ ٨٣٩٨- الخصائص)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٢٦/ ٣٦٢) من طريق مسهر بن عبد الملك عن عيسى بن عمر عن السدي عن أنس بن مالك: أن النبي ﷺ كان عنده طائر، فقال:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات، غير (مسهر بن عبد الله)، وهو مختلف فيه، أورده الذهبي في «المغني» وقال: «ليس بالقوي. قال البخاري: فيه بعض النظر». وقال الحافظ في «التقريب»: «ليِّن الحديث».

وبقول البخاري المذكور أعله ابن الجوزي. لكن له متابع، فقال الترمذي:

---

(١) المعلق على «خصائص علي» للنسائي، الناشر: مكتبة المعلا - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

حدثنا سفيان بن وكيع: أخبرنا عبيد الله بن موسىٰ عن عيسىٰ بن عمر به، دون ذكر أبي بكر وعمر، وقال: «حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه».

قلت: سفيان بن وكيع: قال الذهبي في «المغني»: «ضُعف. وقال أبو زرعة: كان يتهم بالكذب».

قلت: لكنه قد توبع، فقد رواه ابن الجوزي (٣٦٣) بإسناده من طريق الدارقطني: نا محمد بن مخلد: نا حاتم بن الليث قال: نا عبيد الله بن موسىٰ به.

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، إلا ما في (السدي) من الخلاف -وهو (السدي الكبير)، واسمه: إسماعيل بن عبد الرحمن-، وبه أعله ابن الجوزي فقال: «وهذا لا يصح، لأن إسماعيل السدي قد ضعفه عبد الرحمن بن مهدي ويحيىٰ بن معين».

وأقول -وبالله أستعين-: لعل إعلاله بـ(عبيد الله بن موسىٰ) -وهو: ابن أبي المختار العبسي- أولىٰ، وذلك لسببين اثنين:

أحدهما: أن (عبيد الله) -وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين- ففيه كلام كثير، كما تراه في «التهذيب» وغيره، وكان له تخاليط، ومنكرات، مع غلو في التشيع، قال ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٤٠٠): «كان ثقة صدوقًا إن شاء الله، كثير الحديث، حسن الهيئة، وكان يتشيع، ويروي أحاديث في التشيع منكرة، فضعف بذلك عند كثير من الناس».

وفي «التهذيب»: «قال أبو الحسن الميموني: وذُكر عنده -يعني: أحمد بن

حنبل- (عبيد الله ابن موسىٰ)، فرأيته كالمنكر له. قال: كان صاحب تخليط، وحدث بأحاديث سوء، أخرج تلك البلايا فحدث بها. قيل له: فابن فضيل؟ قال: لم يكن مثله، كان أستر منه، وأما هو فأخرج تلك الأحاديث الردية».

قلت: ولعل هذا منها -فيما يشير الإمام-، وذكر له في «العلل» (١/ ٥٥٦/ ١٣٢٧ - تحقيق وصي الله) حديثًا، وعقب عليه بقوله: «أراه دخل لـ(عبيد الله بن موسىٰ) إسناد حديث في إسناد حديث».

قلت: وحديث الترجمة من هذا القبيل في نقدي، لما سأذكره قريبًا.

والآخر -من السببين-: أن (عبيد الله) اضطرب في إسناد الحديث، فمرة رواه عن عيسىٰ بن عمر عن إسماعيل السدي -كما تقدم-، ومرة قال: ثنا إسماعيل بن سلمان الأزرق عن أنس به مطولًا.

أخرجه البزار (٣/ ١٩٣-١٩٤ - كشف الأستار): حدثنا أحمد بن عثمان ابن حكيم: ثنا عبيد الله بن موسىٰ به. وعلقه البخاري (١/ ١/ ٣٥٨). وقال البزار: «قد روي عن أنس من وجوه، وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي».

قلت: ولم يكن الحاكم مبالغًا في قوله المتقدم أنه رواه عن أنس من أصحابه زيادة علىٰ ثلاثين نفسًا، فقد رأيت الأخ الفاضل أحمد البلوشي قد أبلغها هذا العدد في تعليقه علىٰ «خصائص علي» (ص٢٩-٣٣).

* * *

الشيخ الفاضل/حسين إبراهيم زهران -غفر الله له- مؤلف «جامع فهارس الثقات»[(١)]

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٢٦٤) عند تعليقه على حديث (٦٦١٠): «خُذ، البس ما كساك الله ورسوله. قاله للبراء لما ألبسه خاتمًا من ذهب».

منكر.

أخرجه أحمد (٤/ ٢٩٤) -والسياق له-، وأبو يعلىٰ (٣/ ٢٥٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٣٥٠) من طريق محمد بن مالك قال: رأيت علىٰ البراء خاتمًا من ذهب، وكان الناس يقولون له: لم تختَّم بالذهب، وقد نهىٰ عنه النبي ﷺ؟ فقال البراء: بينا نحن عند رسول الله ﷺ، وبين يديه غنيمة يقسمها، سبي وخُرثيَّ، قال: فقسمها حتىٰ بقي هذا الخاتم، فرفع طرفه، فنظر إلىٰ أصحابه، ثم خفض، ثم رفع طرفه إليهم، ثم خفض، ثم رفع طرفه، فنظر إليهم، (وفي رواية فقال: من ترون أحق بهذا؟)، ثم قال: أي براء! [ادْنُ]، فجئته حتىٰ قعدت بين يديه، فأخذ الخاتم فقبض علىٰ كرسوعي، ثم قال:...

(١) لم أقف علىٰ ترجمته.

فذكره. قال: وكان البراء يقول: كيف تأمروني أن أضع ما قال رسول الله ﷺ: «البس ما كساك الله ورسوله»؟!

قلت: وهذا إسناد ليس بذاك -كما قال الحازمي في «الاعتبار» (ص١٨٧)-، وعلته محمد بن مالك هذا -وهو: الجوزجاني أبو المغيرة-: ذكره ابن حبان في «الضعفاء»، وقال: (٢/ ٢٥٩): «خادم البراء بن عازب. يروي عن البراء بن عازب، أي: سمع منه... يخطئ كثيرًا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، لسلوكه غير مسلك الثقات في الأخبار».

وسكت عنه البخاري في «التاريخ»، وأما أبو حاتم فروىٰ ابنه عنه أنه قال: «لا بأس به».

ولم يتنبه الذين جاؤوا من بعده، كابن الجوزي، فإنه ذكره في «الضعفاء» (٢/ ٩٥/ ٣١٧٣)، وذكر مختصر كلام ابن حبان، وقال الذهبي في «الكاشف»: «فيه لين». وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ كثيرًا».

فكأنهما لخصا كلام ابن حبان وأبي حاتم، وجمعا بين قوليهما.

وخالفهما الهيثمي، فقال في «المجمع» (٥/ ١٥١): «رواه أحمد وأبو يعلىٰ باختصار، ومحمد بن مالك مولىٰ البراء، وثقه ابن حبان، وأبو حاتم، ولكن قال ابن حبان: لم يسمع من البراء. قلت: قد وثقه، وقال: (رأيت) فصرح، وبقية رجاله ثقات».

هذا كلامه، ولي عليه ملاحظتان:

الأولىٰ: نسبته التوثيق لأبي حاتم فيه تسامح، فإنه لم يوثقه، وإنما قال فيه: «لا بأس به» -كما تقدم-. وقد فرق بينهما ابنه عبد الرحمن في أول الجزء الأول من كتابه (ص٣٧): «ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل علىٰ مراتب شتىٰ:

١- فإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.

٢- وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية».

والأخرىٰ: ما عزاه لابن حبان من القول والتوثيق، إنما يعني: أنه ذكره في كتابه «الثقات»، وهو ما صرح به الحافظ المزي في «التهذيب»، وتبعه الحافظ العسقلاني في «تهذيبه»، ولم نره في «الثقات» المطبوع، **ولا ورد له ذكر في «جامع فهارس الثقات» للأخ حسين إبراهيم زهران، ولا في فهرسي «تيسير الانتفاع»، بل ولا في كتاب الهيثمي نفسه «ترتيب الثقات»! فلعله وقع له ولغيره في بعض النسخ. والله أعلم.**

علىٰ أن جزم ابن حبان بأنه لم يسمع من البراء ينافيه تصريحه في الحديث بقوله: «رأيت»، كما قال الهيثمي، ولذلك تعقبه الحافظ في «التهذيب» بقوله: «فهذا ينفي قوله: إنه لم يسمع من البراء، إلا أن يكون عنده غير صادق، فما كان ينبغي له أن يورده في كتاب «الثقات»..».

قلت: وهذا الاعتراض وارد، إن كان قد أورده فيه. والله أعلم.

وقد صح من الحديث لبس البراء خاتم الذهب بعد وفاته ﷺ، فأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٤٧٠)، وابن سعد في «الطبقات» (٤/ ٣٦٨)، والطحاوي -أيضًا- من طرق عن أبي السفر -واسمه: سعيد بن يُحمِد- قال: «رأيت علىٰ البراء خاتمًا من ذهب». وإسناده صحيح، كما قال الحافظ.

ثم أخرجه ابن أبي شيبة (٨/ ٤٦٨ - ٤٦٩) من طريق شعبة عن أبي إسحاق قال:... فذكره.

وإسناده صحيح أيضًا. وقد ثبت مثله عن جماعة من الصحابة، وذكر بعض الآثار عنهم الحافظ، قال: «وأغربها ما جاء عن البراء الذي روىٰ النهي».

* * *

الشيخ/سطام بن عائض الحري
-غفر الله له-
مؤلف كتاب «الممنوع والجائز في أحكام الجنائز»[١]

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٢٦٧) عند تعليقه على حديث (٦٦١١): «افعلوا بميتكم ما تفعلون بعروسِكم».

لا أصل له.

قال الحافظ في «التلخيص» (٢/ ١٠٦): «هذا الحديث ذكره الغزالي في «الوسيط» بلفظ: «افعلوا بموتاكم ما تفعلون بأحيائكم». وتعقبه ابن الصلاح بقوله: «بحثت عنه فلم أجده ثابتًا». وقال أبو ضامة في «كتاب السواك»: هذا الحديث غير معروف».

قلت: وإنما المعروف أنه عن بعض السلف، فقال بكر -وهو: ابن عبد الله المزني- قدمت المدينة، فسألت عن غسل الميت؟ فقال بعضهم: اصنع بميتك كما تصنع بعروسك، غير أن لا تخلقه.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٤٥)، وإسناده صحيح -كما

(١) لم أقف على ترجمته.

قال الحافظ– لكن منتهاه إلىٰ بعضٍ لم يسم.

ولقد كان الباعث علىٰ تخريج الحديث والكشف عن حاله تحذيرًا من الاغترار بما جاء في كتيب لأحد المعاصرين أسماه «الممنوع والجائز من أحكام الجنائز»، جاء فيه تحت عنوان: (أمور ينبغي مراعاتها والتنبيه عليها في تغسيل الميت)، فقال (ص١٠١ -١٠٢):

«١٩– أن يصنع بالميت كما يصنع بالعروس، وهذا مروي عن النبي ﷺ»!

والعجيب من أمر مؤلفه أنه قال في مقدمته (ص١٢): «وقد عنيت بتخريج الأحاديث الصحيحة من مظانها، وتحاشيت الاستدلال بالأحاديث الضَّعِيفَة بقدر المستطاع، وإن وجدت، نبهت عليها، وذكرت كلام أهل العلم فيها».

فلم يفِ بتعهده هذا في هذا الحديث، بل ساقه مساق الأحاديث الصحيحة، دون أيما عزو أو تخريج، مع أنه قد ساقه قبل في صفحة (٩٦) علىٰ أنه من قول أنس رضي الله عنه، وقال في التعليق:

«(٢) حاشية «الروض المربع» (٣/ ٤٦)».

ولم أجده في الطبعة التي عندي منها! فالظاهر أنه اختلط عليه المرفوع بالموقوف.

* * *

الشيخ أبو عبية فهيم الأزهري اللبناني -غفر الله له-(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٤٥٣) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٧٠٦): «قَصْرٌ فِي الْجَنَّةِ مِنْ لُؤْلُؤَةٍ، فِيهَا سَبْعُونَ دَارًا مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، فِي كُلِّ دَارٍ سَبْعُونَ بَيْتًا مِنْ زُمُرُّدَةٍ خَضْرَاءَ، فِي كُلِّ بَيْتٍ سَبْعُونَ سَرِيرًا، عَلَىٰ كُلِّ سَرِيرٍ سَبْعُونَ فِرَاشًا مِنْ كُلِّ لَوْنٍ، عَلَىٰ كُلِّ فِرَاشٍ امْرَأَةٌ [من الحُورِ العِين]، فِي كُلِّ بَيْتٍ سَبْعُونَ مَائِدَةً، عَلَىٰ كُلِّ مَائِدَةٍ سَبْعُونَ لَوْنًا مِنَ الطَّعَامِ. فِي كُلِّ بَيْتٍ سَبْعُونَ وَصِيْفًا وَوَصِيفَةً، وَيُعْطَىٰ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْقُوَّةِ مَا يَأْتِي عَلَىٰ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي غَدَاةٍ وَاحِدَةٍ».

منكر جدًّا.

أخرجه البزار في «مسنده» (٣/ ٥١ - ٥٢/ ٢٢١٧ - الكشف)، والطبري في «تفسيره» (٩ ١/ ١٢٤)، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٦٣/ ١٨١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٦٠ - ١٦١)، وفي «الأوسط» (٥/ ٤٣١/ ٤٨٤٦) -الشطر الأول منه-، والحسين المروزي في «زيادات الزهد» (٥٥٠/ ١٥٧٧)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٠ ٢١ - ١ ٢١/ ٣٧٧ - تحقيق الأخ علي رضا)، والبيهقي في «البعث» (١٦٠/ ٢٨١)، وابن الجوزي في

(١) أبو عبية فهيم الأزهري اللبناني، محقق كتاب «النهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير.

«الموضوعات» (٣/ ٢٥٢ -٢٥٣)؛ كلهم من طريق جسر بن فرقد عن الحسن - وأدخل بينهما بعضهم رجلًا- عن عمران بن حصين وأبي هريرة قالا: سئل رسول الله ﷺ عن قوله: ﴿وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٍۚ﴾ [التوبة: ٧٢]؟ قال:... فذكره. وقال البزار: «لا نعلم له طريقًا إلا هذا، و(جسر): ليِّن الحديث، وقد حدث عنه أهل العلم، والحسن: فلا يصح سماعه عن أبي هريرة من رواية الثقات».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع علىٰ رسول الله ﷺ، وفي إسناده جسر؛ قال يحيىٰ: ليس بشيء، لا يكتب حديثه. وقال ابن حبان: خرج عن حد العدالة».

قلت: عبارة ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٣١٧): «كان ممن غلب عليه التقشف، حتىٰ أغضىٰ عن تعهد الحديث؛ فأخذ يهم إذا روىٰ، ويخطئ إذا حدث، حتىٰ...».

قلت: فالظاهر أنه أصابته غفلة الصالحين؛ فروىٰ ما لا أصل له؛ فإن لوائح الصنع والوضع في هذا الحديث ظاهرة، وقد نقل بعضهم عن الحافظ ابن كثير أنه قال: «الأشبه أنه موضوع».

ولم أره في كتابه «النهاية» (٢/ ٢٤٠ - تحقيق: أبو عبية فهيم الأزهري)، فالذي فيه: «قلت: وهذا الحديث غريب، فإن هذا (الجسر) ضعيف جدًّا، وإذا كان (الجسر) ضعيفًا؛ فلا يملك الاتصال»!

إلا أن هذا المحقق (الفهيم) ممن لا يوثق بأمانته وتحقيقه؛ فقد تصرف في

الكتاب بترًا وحذفًا -حسب فهمه-؛ كما صرح بذلك في كثير من تعليقاته! وهي تدل دلالة قاطعة علىٰ جهله التام بعلم الحديث ورجاله ومصطلحه من جهة، وأنه لا يقيم وزنًا للعارفين به من الأئمة، فالعلم عنده هو عقله وفهمه! فهو من نمط (أبي ريا)، و(الغزالي المصري)، وأمثالهما من العقلانيين الذين ابتليت بهم الأمة.

فعبارة ابن كثير المذكورة ليست صريحة بما نقلته عن (بعضهم) آنفًا. والله أعلم.

هذا؛ ولم يتعقب السيوطي في «اللآلي» (٢/ ٤٥٢) بشيء يذكر، سوىٰ أنه عزاه لجمع ممن أخرجوه من طريق (جسر) نفسه، منهم ابن أبي حاتم في «التفسير»! وليس بشيء؛ لأنهم لم يلتزموا عدم إيرادهم ما هو موضوع -ما دام أنهم يذكرون سنده؛ كما هو ظاهر لا يخفىٰ علىٰ العلماء-. وأما قول ابن عراق في «تنزيه الشريعة» -بعد أن ذكر تعقب السيوطي المشار إليه-: «وجسر لم يتهم بكذب».

فليس بشيء أيضًا؛ لأن ابن الجوزي إنما حكم بوضع الحديث من حيث متنه، لا اتهامًا لراويه بالكذب. وهذا أسلوب معروف عند العلماء النقاد. ولا يتقنه إلا النابغون منهم، الجامعون بين علم الرواية والدراية.

وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/ ٥٣٧) -وعزاه لأبي الشيخ في «العظمة»، والآجري في «النصيحة» من رواية الحسن بن خليفة عن الحسن قال: سألت أبا هريرة وعمران بن حصين في هذه الآية-: «ولا يصح، والحسن بن خليفة لم يعرفه ابن أبي حاتم، والحسن البصري لم يسمع من أبي هريرة علىٰ قول الجمهور».

❋ ❋ ❋

الشيخ الفاضل/عبد الله بن حمد اللحيدان حفظه الله تعالى (١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٥١٧) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٧٣٣): «قُلْ كُلَّ يَوْمٍ حِينَ تُصْبِحُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَمِنْكَ وَإِلَيْكَ. اللَّهُمَّ! مَا قُلْتُ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ نَذَرْتُ مِنْ نَذْرٍ، أَوْ حَلَفْتُ مِنْ حَلِفٍ، فَمَشِيئَتُكَ بَيْنَ يَدَيْهِ، مَا شِئْتَ كَانَ، وَمَا لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ، إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. اللَّهُمَّ! وَمَا صَلَّيْتُ مِنْ صَلَاةٍ، فَعَلَىٰ مَنْ صَلَّيْتَ، وَمَا لَعَنْتُ مِنْ لَعْنَةٍ، فَعَلَىٰ مَنْ لَعَنْتَ، إِنَّكَ أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ...» الحديث بطوله.

ضعيف.

أخرجه أحمد (٥/ ١٩١): ثنا أبو المغيرة: ثنا أبو بكر: ثنا ضمرة بن حبيب بن صهيب عن أبي الدرداء عن زيد بن ثابت: أن رسول الله ﷺ علمه دعاء، وأمره أن يتعاهد به أهله كل يوم، قال:... فذكره.

(١) عبد الله بن حمد اللحيدان، محقق كتاب «مختصر استدراك الحافظ الذهبي علىٰ مستدرك أبي عبد الله الحاكم» لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ابن الملقن سراج الدين. حققه بالاشتراك مع سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٥/ ١٢٨/ ٤٨٠٣)، و«الدعاء» (٢/ ٩٤٢/ ٣٢١)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٧/ ٤٥)، وكذا الحاكم (١/ ٥١٦ - ٥١٧)، ومن طريقه البيهقي في «الدعوات الكبير» (١/ ٢٨ - ٢٩/ ٤٢)؛ كلهم من طريق أبي المغيرة، غير الحاكم فمن طريق عيسىٰ بن يونس عن أبي بكر بن أبي مريم به؛ إلا أن عيسىٰ لم يذكر (أبا الدرداء) في إسناده، وكذلك أبو المغيرة في «دعاء الطبراني»! وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»! ورده الذهبي بقوله: «قلت: أبو بكر ضعيف؛ فأين الصحة؟!».

قلت: وقد توبع، لكنه مضطرب -كما تقدم-، فإن سلم منه؛ ففيه انقطاع -كما سأبينه-؛ فقال الطبراني في «الكبير» (٥/ ١٧٤ - ١٧٥/ ٤٩٣٢)، و«الدعاء» (٢/ ٩٤١/ ٣٢٠) حدثنا بكربن سهل: ثنا عبد الله بن صالح: حدثني معاوية بن صالح عن ضمرة بن حبيب عن زيد بن ثابت به مطولًا.

قلت: وهذا إسناد ضعيف منقطع، أما الضعف فلما هو معروف من الكلام في (عبد الله بن صالح)، وهو: كاتب الليث.

وبكر بن سهل -وهو: الدمياطي- قال الذهبي في «الميزان»: «حمل الناس عنه، وهو مقارب الحال. قال النسائي: ضعيف». وقال في «المغني»: «متوسط، ضعفه النسائي».

واتهمه في «الميزان» بوضع قصة، وساق له حديثًا منكرًا، لكن الحافظ ذكر له في «اللسان» متابعًا، وقال: «وقال مسلمة بن قاسم: تكلم الناس فيه، ووضعوه

من أجل الحديث الذي...

ووجه التسامح إطلاقه قوله في رجاله: «وثقوا» فإنه يوهم أن (بكر بن سهل) له موثق من الحفاظ المتقدمين، كابن حبان، فإنه كثير الاستعمال لقوله هذا فيمن وثقهم ابن حبان، وهذا لم يوثقه أحد منهم لا هو ولا غيره، ولربما عنىٰ هنا قول الذهبي المتقدم: «متوسط»، وقد عرفت ما فيه.

ثم إنه قد خفي عليه وعلىٰ كل من وقفت علىٰ تخريجه لهذا الحديث الانقطاع الذي وعدت ببيانه؛ فأقول:

لقد توفي زيد بن ثابت سنة (٤٨)، وتوفي ضمرة بن حبيب سنة (١٣٠) - كما جاء في «التهذيب» وغيره-؛ فبين وفاتيهما (٨٢) سنة، وهذا يعني أنه ولد بعد وفاة (زيد) رضي الله عنه، أو علىٰ الأقل كان صغيرًا، ومثله يقال -وأولىٰ -في روايته الأولىٰ عن أبي الدرداء؛ لأن هذا توفي في نحو سنة (٣٥)، في خلافة عثمان رضي الله عنه.

ومن هذا التحرير والتحقيق يتبين أنه لا وجه لتحسين الحديث مطلقًا، كما فعل المعلق علىٰ «الدعاء» (٢/ ٩٤١، ٩٤٢)، **والمعلق علىٰ «مختصر استدراك الحافظ الذهبي»** (١/ ٤٢٨)، فضلًا عن المعلقين الثلاثة علىٰ «الترغيب والترهيب» (١/ ٥١٦) الذين لا يحسنون حتىٰ النقل!

ولابد لي بهذه المناسبة من أن أعترف بأنني كنت قد حسنت الحديث في «صحيح الترغيب»، تبعًا للمنذري، ثم الهيثمي الذي كنت نقلت كلامه علىٰ نسختي من «الترغيب»؛ لعدم وقوفي يومئذ علىٰ الإسناد الثاني للطبراني الذي

أشار إليه الهيثمي، فكان لابد لي في هذه الحالة من الاعتماد عليهما، إعمالًا مني للقاعدة التي كنت وضعتها في الحكم علىٰ الأحاديث (ص رقم ٣٥).

كتاب «مختصر استدراك الحافظ الذهبي علىٰ مستدرك أبي عبد الله الحاكم» لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ابن الملقن سراج الدين؛ حققه الشيخين: عبد الله بن حمد اللحيدان - سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.

❋ ❋ ❋

أيمن بن صالح بن شعبان محقق «الترغيب والترهيب» للأصبهاني (١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٥٦٠) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٧٥٣): «تابعوا بين الحج والعمرة، فإن متابعة بينهما يزيدان في الأجل و[الرزق] وينفيان الفقر كما ينفي الكير الخبث».

منكر بزيادة (الأجل والرزق).

أخرجه أحمد (٣/ ٤٤٦)، والحميدي -أيضًا- في «مسنده» (١٠/ ٦٧)، وعنه البيهقي في «شعب الايمان» (٣/ ٤٧٢/ ٤٠٩٥)، والأصبهاني في «الترغيب» (١/ ٤٣٧ - ٤٣٨/ ١٠٢٨) من طريق عاصم بن عبيد الله العمري عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمر بن الخطاب مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير عاصم بن عبيد الله، فهو ضعيف، قال ابن حبان (٢/ ١٢٧): «كان سيئ الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، فترك من أجل كثرة خطئه».

قلت: وهذا الحديث مما يدل علىٰ وهمه؛ فإنه اضطرب في روايته إسنادًا ومتنًا.

---

(١) مطبوع بدار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، عدد الأجزاء: ٣.

أما الإسناد؛ فكان تارة يذكر فيه عمر؛ كما في هذه الرواية وغيرها، وهي مخرجة في «الصحيحة» تحت الحديث (١٢٠٠)، وهي من رواية سفيان بن عيينة عنه.

وتارة لا يذكر فيه عمر، يجعله من مسند عامر بن ربيعة.

أخرجه عبد الرزاق (٥/ ٣/ ٨٧٩٦)، وعنه أحمد (٣/ ٤٤٦ ٤).

وتابعه شريك عن عاصم به.

أخرجه أحمد -أيضًا- (٣/ ٤٤٦ - ٤٤٧).

وأما المتن؛ فتارة يذكر فيه قوله: «يزيدان في الأجل»؛ كما في حديث الترجمة، وقد أشار الحميدي إلىٰ نكارتها، فقال عقب الحديث: «قال سفيان: هذا الحديث حدثناه عبد الكريم الجزري عن عبدة عن عاصم، فلما قدم عبدة؛ أتيناه لنسأله، فقال: إنما حدثنيه عاصم، وهذا عاصم حاضر.

فذهبنا إلىٰ عاصم فسألناه، فحدثنا به هكذا، ثم سمعته منه بعد ذلك، فمرة يقفه علىٰ عمر، ولا يذكر فيه: «عن أبيه»، وأكثر ذلك كان يحدثه عن عبد الله بن عامر عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ».

قلت: وهذا نوع آخر من اضطرابه في إسناده؛ لا يذكر عبد الله بن عامر أباه بينه وبين عمر! وهي رواية لأحمد (٣/ ٤٤٧)، وقال في آخرها: «قال سفيان: ليس فيه «أبوه» و«يزيد في العمر» مائة مرة!».

وتارة لا يذكر الزيادة، وأكثر الروايات عنه دونها، وهو المحفوظ في الأحاديث الأخرىٰ في المتابعة بين الحج والعمرة من حديث ابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر، وجابر، وهي مخرجة في المكان الذي سبقت الإشارة إليه من «الصحيحة».

تنبيهان:

أحدهما: قول الشيخ الأعظمي في تعليقه علىٰ «مصنف عبد الرزاق»: «واعلم أن هذا الحديث يرويه عبد الله بن عامر عن عمر، وعن أبيه جميعًا، وقد أخرجه أحمد من حديث كليهما، وأخرجه الحميدي وابن ماجه من حديث عمر وحده، فتنبه. وقال المباركفوري: لم أقف علىٰ حديث عامر بن ربيعة».

فأقول: هذا تنبيه منه باهت لا فائدة تذكر تحته؛ سوىٰ الغمز من الشيخ المباركفوري رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لم يقف علىٰ حديث عامر! ولقد كان الأولىٰ بالشيخ الأعظمي أن لا يشغله شهوة الاعتراض علىٰ من يخالفه في تعصبه المذهبي عن نصح القراء ببيان حال الرواية التي ذكرها بصيغة: «يرويه عبد الله...» الموهمة لصحتها، وهي ضعيفة عنه علىٰ الوجهين -كما سبق بيانه-. كان هذا هو واجبه، ولكن: حبك الشيء يعمي ويصم.

والآخر: ذكر المنذري الحديث في «الترغيب» (٢/ ١٠٧/ ١٣) من حديث ابن مسعود دون الزيادة، مشيرًا إلىٰ تقويته، وناقلًا تصحيحه عن الترمذي وابن خزيمة وابن حبان، ثم عزاه لابن ماجه، والبيهقي. ثم عزا إليه حديث الترجمة

بالزيادة، وسكت عنه فما أحسن! فقد اغتر به المعلقون الثلاثة؛ فقد صدروا تخريجهم الحديث بقولهم: «حسن، رواه الترمذي (...) وابن ماجه (...)، والبيهقي (...)، وكذا الأصبهاني (...) من حديث عمر»!

فخلطوا ما شاء لهم الخلط، ولم يميزوا بين إسناد حديث ابن مسعود الحسن فعلًا، وإسناد حديث عمر الضعيف واقعًا، ولا فرقوا بين رواية ابن ماجه عنه التي يشهد لها حديث ابن مسعود، وبين رواية البيهقي والأصبهاني التي فيها الزيادة المنكرة، ولا شاهد لها.

ومثلهم المعلق علىٰ «ترغيب الأصبهاني»؛ فإنه بعد أن عزا حديثه عن عمر لأحمد وابن ماجه قال: «وقال البوصيري: عاصم بن عبيد الله ضعيف، والمتن صحيح من حديث ابن مسعود...» إلخ.

فهو بهذا النقل أوهم أن البوصيري أوهم أنه يصحح حديث عمر الذي فيه الزيادة التي عند الأصبهاني، وإنما هو يعني حديث ابن ماجه الخالي منها. فكان ينبغي علىٰ هؤلاء النقلة أن يميزوا الغث من السمين لو كانوا يعلمون.

هذا، وزيادة: [والرزق] تفرد بها الأصبهاني دون الآخرين، فاقتضىٰ التنبيه أيضًا.

❋ ❋ ❋

محقق «التوضيح»
محمد نعيم العرقسوسي -حفظه اللّٰه-(١)

ذكره الشيخ في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٥٧٤) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٧٥٧): «يقول الله عَزَّوَجَلَّ كل يوم للجنة: طيبي لأهلك، فتزداد طيبًا، فذلك البرد الذي يجده الناس بسحرٍ من ذلك».

ضعيف جدًّا.

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص١٥ - هند)، ومن طريقه أبو نعيم في «صفة الجنة» (١/ ٤٦/ ٢٠): ثنا أحمد بن جعفر ابن فاتك التُّستري: ثنا يوسف بن موسىٰ أبو غسان السكري الرازي: ثنا عمرو ابن عبد الغفار الفقيمي: ثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعًا. وقال الطبراني: «لم يروه عن الأعمش إلا عمرو بن عبد الغفار، تفرد به يوسف بن موسىٰ أبو غسان».

---

(١) محمد نعيم العرقسوسي :عالم دين من مواليد دمشق ١٩٥١ م، وخطيب جامع الإيمان منذ نحو عشرين عامًا والذي يعتبر من أهم مساجد دمشق .أجيز في القراءات العشر، وقرأ عددًا من كتب السنة المطهرة كصحيحي البخاري ومسلم، نال إجازة في الأدب العربي من كلية الآداب جامعة دمشق سنة ١٩٧٦ م. وهو من تلاميذ الشيخ عبد الكريم الرفاعي .شارك في تحقيق كتاب «سير أعلام النبلاء» للذهبي، وحقق كتاب «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي.من مؤلفاته: كتيب «الفوائد العشر لصلاة الفجر في جماعة»، كتيب «أذكار الصباح والمساء».

قلت: وهو صدوق -كما قال أبو حاتم-؛ لكن الآفة من شيخه: (عمرو بن عبد الغفار الفقيمي): قال الذهبي في «المغني»: «هالك، قال أبو حاتم: متروك الحديث. قال ابن عدي: اتهم بالوضع». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤١٢): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه عمر [و] بن عبد الغفار، وهو متروك».

وأما شيخ الطبراني (أحمد بن جعفر بن فاتك التستري)؛ فلم أجد له ترجمة، وقد وقع اضطراب كثير في اسمه على وجوه:

أولًا: لم يقع اسم (جعفر) في رواية أبي نعيم عن الطبراني، فقال: (أحمد ابن فادك التستري). وكذا وقع في «المعجم الأوسط» (٣/ ١١٣/ ٢٢٣٣) في حديث آخر له. وكذا في ترجمة (يوسف بن موسى التستري) من «تهذيب الكمال» في الرواة عنه فقال: «وأبو جعفر أحمد بن فاذك التستري».

فكناه (أبو جعفر)، وأعجم دال (فادك). وكذا في «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (١/ ٥١١): فالظاهر أن ما في «المعجم الصغير» خطأ من بعض النساخ، وأن الصواب أنه (أبو جعفر) لا (ابن جعفر). والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم.

ثانيًا: وقع -أيضًا- في اسم أبيه (فاتك)، فعند أبي نعيم و«الأوسط»: (فادك) بالدال المهملة مكان التاء المثناة، وأعجمه في «التهذيب» -كما تقدم-، ولعل الصواب الإهمال، وليست هذه المادة أصلًا في «التوضيح» أو «التبصير»، ولا في أصلهما «الإكمال»، نعم؛ في «التبصير» (ص١٠٦٤): «فاتك، جماعة».

ولم يذكر أحدًا.

ثالثًا: لقد وقع لأخينا الفاضل علي رضا في اسم الشيخ عدة أوهام في تعليقه علىٰ «صفة الجنة»:

أحدها: جعل اسمه (أحمد بن نازك)، هكذا بالنون، وعلق عليه فقال: «في الأصل: (قادك)، وهو تحريف، وما أثبته هو الصواب. انظر: «الإكمال» لابن ماكولا (١/ ٤٣٦)».

وفيه ما يأتي:

أولًا: ما أثبته هو الخطأ بعينه لمخالفته للمصادر المتقدمة، علىٰ ما بينها من اختلاف.

والآخر: ما نسبه لـ«الإكمال»، خطأ أيضًا؛ لأنه لم يذكر ثمة ولا اسمًا واحدًا، وإنما هو في التعليق عليه للشيخ **عبد الرحمن المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ، **ثم هو في نفسه خطأ مطبعي؛ كما نبه عليه محقق «التوضيح» الأخ العرقسوسي، فقال في تعليقه علىٰ (فادك): «تحرف إلىٰ (نازك) في حاشية «الإكمال» (١/ ٤٣٦)، وإلىٰ (فاتك) في «المعجم الصغير»**.

* * *

مصطفى عبد القادر عطا المعلق على «الغيبة والنميمة» لابن أبي الدنيا[(١)]

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٦٠٩) عند تعليقه على حديث (٦٧٧١): «من حمىٰ عِرض أخيه في الدنيا، بعث الله إليه ملكًا يوم القيامة يحميه من النار).

ضعيف جدًّا.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٣٥/ ٢٤٠)، و«الغيبة والنميمة» (٩٩/ ١٥٥): حدثنا أبو بلال الأشعري: حدثنا أبو المنقذ القرشي عن شيخ من أهل البصرة عن أنس بن مالك مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد مظلم مسلسل بالعلل، والشيخ البصري متهم، فقد جاء مسمىٰ، فقال الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢/ ٨٤١/ ٩٣١): حدثنا أبو جعفر أحمد بن يحيىٰ بن مالك السوسي: نا أبو بلال الأشعري: نا أبو منقذ الأشعري، عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك به.

---

(١) مصطفىٰ عبد القادر عطا، محقق كتاب «الغيبة والنميمة» لابن أبي الدنيا، طبع سنة (١٤١٤هـ-١٩٩٣م) ضمن مطبوعات مؤسسة الكتب الثقافية.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا، مسلسل بالعلل:

١- أبو بلال الأشعري -اسمه: (مرداس بن محمد)-: ضعفه الدارقطني والحاكم، وأما ابن حبان فقال في «الثقات» (٩/ ١٩٩): «غرب ويتفرد».

٢- أبو المنقذ الأشعري: لم أعرفه، ولم يورده الذهبي في كتابه «المقتنىٰ في سرد الكنىٰ» الأمر الذي تشعر بأنه مجهول غير معروف. ثم رأيته في «كنىٰ الدولابي» (٢/ ١٣٠)، وسماه (عبد الرحمن بن ثوب)، عنه صفوان بن عمرو، وكذا في «التاريخ»، و«الجرح»، و«الثقات» (٧/ ٧١).

٣- أبان بن أبي عياش: متفق علىٰ تركه، وروىٰ ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٩٢) عن شعبة أنه قال: «لا يحل الكف عنه؛ فإنه يكذب علىٰ رسول الله».

ولكن الظاهر من عموم ترجمته أنه لم يكن يتعمد الكذب، وإنما يقع ذلك منه لأنه كان من العباد، فأصابته غفلة الصالحين.

وقال المنذري في «الترغيب» (٣/ ٣٠٣): «رواه ابن أبي الدنيا عن شيخ من أهل البصرة لم يسمه، وأظنه (أبان بن [أبي] عياش)، وهو متروك، كذا جاء مسمىٰ في رواية غيره».

قلت: كأنه يشير إلىٰ رواية الخرائطي.

وذكره قبيل هذا من حديث سهل بن معاذ مرفوعًا أتم منه، برواية أبي داود وابن أبي الدنيا، ولم يبين علته، وفيه إسماعيل بن يحيىٰ المعافري -وهو-

مجهول، وكذا قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ٢٠٦) بعدما عزاه لأبي داود: «بسند ضعيف».

وقد رواه جمع آخر، وهو مخرج في «المشكاة» (٤٩٨٦/ التحقيق الثاني).

وإن من جهل المعلقين الثلاثة علىٰ «الترغيب» (٣/ ١٣٣) أنهم أعلوه بقولهم: «وفيه سهل بن معاذ الجهني؛ ضعيف»! وهو كما قال الحافظ: «لا بأس به إلا في روايات زبان عنه». وهذا ليس من رواية زبان، وإنما من رواية إسماعيل المذكور عنه، فهي العلة التي نقلوها منه -بجهل- إلىٰ (سهل)! والله المستعان.

وإن من تخاليطهم أنهم عزوا حديث الترجمة لمن لم يروه؛ فقالوا تعليقًا عليه (٣/ ٥٠٢): «رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (رقم ٢٤٢)، وهو قطعة من حديث، وابن المبارك في «الزهد» (٦٨٦)»!

فأقول: رقم ابن المبارك هذا هو لحديث سهل بن معاذ الذي أشرت إليه آنفًا، وهو الذي يصدق فيه قولهم: «هو قطعة من حديث» دون حديث الترجمة، فهو كامل، والرقم الذي نسبوه لـ«الصمت» خطأ أيضًا، وإنما لحديث آخر عنده (١٣٦/ ٢٤٢)، ولبالغ غفلتهم توهموه حديث الترجمة؛ لأنه من رواية شيخ من أهل البصرة -أيضًا- عن أنس مرفوعًا بلفظ: «إذا وُقع في رجل وأنت في ملأ...» الحديث.

وقد شاركهم -أو سبقهم- أحد المعلقين إلىٰ بعض أوهامهم -أعني: المعلق علىٰ «الغيبة»-؛ فإنه قال في تعليقه علىٰ حديث الترجمة: «أخرجه أبو

داود في «سننه» (٤٨٨٣)، وابن المبارك في «الزهد» (٢٣٩) و... و... و... و... والتبريزي في «المشكاة» (٤٩٨٦)!.

وهكذا سود عشرة أسطر كل سطر نصف سطر وأقل، كان يمكن طبعها بكل يسر في أربعة أسطر، والسبب واضح وهو (تكبير الصغير)! علىٰ أنه لا فائدة تذكر منها، مع ما فيها من الخطأ إن لم أقل: التشبع؛ فإن الأرقام المذكورة هي لحديث سهل، وليس لحديث الترجمة.

* * *

مؤلف كتاب
«نظم المتناثر في الحديث المتواتر»
الشيخ المحدث/أبو عبد الله محمد بن جعفر الكَتَّاني رحمه الله (١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٦١٥) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٧٧٤): «من كذب عليَّ متعمدًا، أو رَدَّ شيئًا أَمرتُ به؛ فليتبوأ بيتًا في جهنم».

منكر جدًّا بذكر: (الرد).

أخرجه أبو يعلىٰ في «المسند» (١/ ٧٤ - ٧٥/ ٧٣)، و«معجم شيوخه» (ق

(١) الكَتَّاني (١٢٧٤ - ١٣٤٥ هـ = ١٨٥٧ - ١٩٢٧ م): محمد بن جعفر بن إدريس الكَتَّاني الحسني الفاسي، أبو عبد الله: مؤرخ محدث، مكثر من التصنيف. مولده ووفاته بفاس. رحل إلىٰ الحجاز مرتين، وهاجر بأهله إلىٰ المدينة سنة ١٣٣٢ هـ فأقام إلىٰ سنة ١٣٣٨ وانتقل إلىٰ دمشق فسكنها إلىٰ سنة ١٣٤٥ وعاد إلىٰ المغرب، فتوفي في بلده. له نحو ٦٠ كتابًا، منها: «نظم المتناثر في الحديث المتواتر - ط»، و«الدعامة في أحكام العمامة - ط»، و«الرسالة المستطرفة - ط»، و«المولد النبوي - ط»، و«سلوة الأنفاس - ط» في تراجم علماء فاس وصلحائها، ثلاثة أجزاء، و«الأزهار العاطرة الأنفاس - ط» في سيرة السيد إدريس، و«النبذة اليسيرة النافعة - خ» في تراجم رجال الأسرة الكتانية، ختمه بترجمة لنفسه ذكر بها تآليفه ومشايخه وبعض ذكرياته. انظر: «الأعلام» (٦/ ٧٢)، و«فهرس الفهارس» (١/ ٣٨٨)، و«شجرة النور» (٤٣٦).

٣١/ ١): حدثنا عمرو بن مالك: حدثنا جارية ابن هرم الفقيمي قال: حدثني عبد الله بن دارم: حدثنا عبد الله بن بُسر الحبراني، قال: سمعت أبا كبشة الأنماري -وكان له صحبة- يحدث عن أبي بكر الصديق مرفوعًا.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٤٠٠/ ٢٨٥٩)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٧٥) من طرق عن عمرو بن مالك الراسبي به. وقال الطبراني: «لا يروىٰ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عمرو بن مالك».

قلت: وهو كذاب، كما قال البخاري، وأشار ابن عدي إلىٰ أنه كان يسرق الحديث، فقال عقب الحديث في ترجمة (جارية بن هرم): «يقال: إنه حديث يحيىٰ بن بسطام، وأن الباقين الذين رووه عن جارية سرقوه منه». وجارية هذا: قال الذهبي في «المغني»: «متروك واهٍ، قال الدارقطني: ضعيف».

وصدر ابن عدي ترجمته بما رواه عن علي بن المديني قال: «كان رأسًا في القدر، وكان ضعيفًا في الحديث، كتبنا عنه؛ ثم تركناه».

وختمها بقوله: «أحاديثه كلها مما لا يتابعه الثقات عليها». ولذلك قال الذهبي في حديثه هذا، وتبعه العسقلاني: «هذا حديث منكر». وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٤٢): «رواه أبو يعلىٰ والطبراني في «الأوسط»، وفيه جارية بن الهرم الفقيمي، وهو متروك الحديث».

قلت: وشيخه (عبد الله بن دارم): لم أعرفه.

وعبد الله بن بسر الحبراني: قال الذهبي: «ضعفوه».

فهو إسناد مسلسل بالعلل.

تنبيه: من الحداثة في هذا العلم وقلة التحقيق فيه، قول المعلق على «مسند أبي يعلى»؛ بعد أن صدر تخريجه للحديث بقوله: «إسناده تالف»، وتكلم على رواته، وختمه بقول الهيثمي المذكور، استدرك قائلًا: «ولكن معناه صحيح، فقد **عده الإدريسي في «نظم المتناثر في الحديث المتواتر»** (ص٢٠) من الأحاديث المتواترة، وقد خرجناه في «سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٣- ٤٤) عن عدة من الصحابة»!

فأقول: كل من يقف على هذا الاستدراك من عامة القراء لا يفهم منه إلا أن الحديث بتمامه هو المتواتر، وهذا ليس بصحيح بداهة؛ لذلك كان عليه أن يبين أن المتواتر إنما هو: «**مَنْ كَذَب عَليَّ مُتَعَمِّدًا؛ فلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِن النَّار**».

كما تقدم مني في الحديث الذي قبله، وفي غيره، مثل «صحيح الجامع الصغير»، وما خرجت الحديث هنا إلا لبيان الفرق بينه وبين ما تواتر منه، خشية الاغترار بتخريج السيوطي إياه في «مفتاح الجنة» (ص٣٨)، وسكوته عليه، وتعليق المشار إليه آنفًا، و«الدين النصيحة»؛ كما قال صلى الله عليه وآله وسلم.

ومثل هذا الحديث في النكارة، وأنه لا يجوز أن يعلق عليه بما تقدم من المشار إليه: «من كذب علي متعمدًا ليضل به الناس؛ فليتبوأ مقعده من النار».

ولذلك كنت خرجته -فيما تقدم (١٠١١)- وخرجته من عدة [طرق] وكشفت عن عللها، وأودعت فيه بعض الفوائد، منها أنني تتبعت أسماء الصحابة الذين رووا الحديث المتواتر، فبلغ عددهم في كتاب الطبراني فقط أربعة وخمسين صحابيًّا، مشيرًا بجانب كل واحد منهم إلىٰ عدد طرقه فيه. فليرجع إليه من كان طالبًا للمزيد من الفائدة.

كتاب «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـالكتاني المتوفىٰ: (١٣٤٥هـ).

❋ ❋ ❋

الدكتور محمد عبد الرزاق الرعود
مؤلف كتاب «جامع الأخبار والأقوال في المسيح الدجال»[(١)]

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٦٧٧) عند تعليقه على حديث (٦٨٠٠): «ليدركن الدجال من أدركني، أو ليكونن قريبًا من موتي».

منكر جدًّا.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ٢٥٥/ ٦٤٩٠): حدثنا محمد بن عيسىٰ بن شيبة قال: حدثنا علي بن شعيب السمسار قال: حدثنا معن بن عيسىٰ القزاز قال: حدثنا معاوية بن صالح عن أبي الوازع عن عبد الله بن بسر مرفوعًا. وقال: «لم يروه عن معاوية بن صالح إلا معن».

قلت: كلاهما ثقة، وكذا السمسار، وأما من دونه وأبو الوازع فوقهم: فلا يعرفان؛ لكن الأول روىٰ عنه جمع، وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٣٥٠): «رواه الطبراني في «الأوسط» عن شيخه محمد بن عيسىٰ بن شعيب (كذا)، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

كذا قال، و(أبو الوازع) هذا لم يوثقه أحد، حتىٰ ولا ابن حبان، وقد أورده

(١) محمد عبد الرزاق عيد الرعود، لم أقف علىٰ ترجمته.

البخاري في «الكنىٰ» (٧٨/ ٧٤٥) بهذه الرواية، وكذلك فعل ابن أبي حاتم (٤/ ٢/ ٤٥١)؛ فهو في عداد المجهولين.

وأنا أظن أنه اشتبه علىٰ الهيثمي بـ(أبي الوارع) المدعو بـ: (زهير بن مالك)؛ فهو الذي وثقه ابن حبان (٥/ ٥٨٤)، وليس به، وقد فرق بينهما البخاري وابن أبي حاتم والذهبي في «المقتنىٰ».

وأما شيخ الطبراني (محمد بن عيسىٰ بن شيبة) فهو من رجال «التهذيب»، فلا أدري هل غاب ذلك عن الهيثمي، أم أن نسخته من «الأوسط» تحرف اسم جده إلىٰ «شعيب» فلم يعرفه؛ وعلىٰ كل حال؛ فلم يذكر الحافظ عن أحد توثيقه، ولذلك قال في «التقريب»: «مقبول».

وقد روي الحديث بإسناد آخر من طريق مجهول -أيضًا- عن أبي عبيدة بن الجراح في حديث له في الدجال بلفظ: «لعله سيدركه بعض من رآني، أو سمع كلامي».

وقد خرجته وتكلمت علىٰ إسناده في التعليق علىٰ «المشكاة» (٥٤٨٦/ التحقيق الثاني)، رواه الترمذي وابن حبان وغيرهما.

وهناك أحاديث كثيرة في صفة الدجال منكرة لا تصح، منها مثلًا ما تقدم برقم (٦٠٨٩)؛ فراجعه إن شئت.

قلت: وحديث الترجمة مما أورده مؤلف كتاب «جامع الأخبار والأقوال

في المسيح الدجال» (ص٨٩)، ونقل في الحاشية كلام الهيثمي المتقدم، وأقره! وهو من الأدلة الكثيرة علىٰ أنه كتاب جامع فعلًا، لكنه جمع ما هبَّ ودَبَّ، وأن قوله في «المقدمة» (ص٩): إنه جمعه «من المراجع التي تتضمن هذا الموضوع بأسانيد صحيحة وحسنة»!!

إن هو إلا مجرد دعوىٰ لترويج الكتاب؛ فالرجل لا يعرف الصحيح والحسن، ولا الضعيف، فما هو إلا (حَوَّاش قمَّاش)؛ وإن أطراه بعض الدكاترة وغيره وقرظه!.

❋ ❋ ❋

محمد بن رسول الحسيني البرزنجي
مؤلف كتاب «الإشاعة لأشراط الساعة»(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٦٧٨) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٨٠٠): «ليدركن الدجال من أدركني، أو ليكونن قريبًا من موتي».

منكر جدًّا.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ٢٥٥/ ٦٤٩٠): حدثنا محمد بن عيسىٰ بن شيبة قال: حدثنا علي بن شعيب السمسار قال: حدثنا معن بن عيسىٰ القزاز قال: حدثنا معاوية بن صالح عن أبي الوازع عن عبد الله بن بسر

---

(١) البَرْزَنْجي (١٠٤٠ - ١١٠٣ هـ = ١٦٣٠ - ١٦٩١ م) محمد بن عبد الرسول بن عبد السيد الحسني البرزنجي: فاضل، له علم بالتفسير والأدب. من فقهاء الشافعية. برزنجي الأصل. ولد وتعلم بشهرزور، ورحل إلىٰ همذان وبغداد ودمشق والقسطنطينية ومصر، واستقر في المدينة، فتصدر للتدريس، وتوفي بها. له كتب، منها: «الإشاعة في أشراط الساعة - ط»، وكتاب في «حل مشكلات ابن العربي - خ» ترجمه عن الفارسية، وسماه «الجاذب الغيبي - خ» في دمشق، و«أنهار السلسبيل» في شرح «تفسير البيضاوي»، و«النواقض للروافض»، و«شرح ألفية المصطلح»، و«خالص التلخيص - خ»، و«القول السديد والنمط الجديد في وجوب رسم الإمام والتجويد - خ). انظر: «الأعلام» (٦/ ٢٠٣، ٢٠٤)، و«سلك الدرر» (٤: ٦٥)، و«مشاهير الكرد» (٢/ ١٢٨).

مرفوعًا. وقال: «لم يروه عن معاوية بن صالح إلا معن».

قلت: كلاهما ثقة، وكذا السمسار، وأما من دونه وأبو الوازع فوقهم: فلا يعرفان؛ لكن الأول روىٰ عنه جمع، وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٣٥٠): «رواه الطبراني في «الأوسط» عن شيخه محمد بن عيسىٰ بن شعيب (كذا)، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

كذا قال، و(أبو الوازع) هذا لم يوثقه أحد، حتىٰ ولا ابن حبان، وقد أورده البخاري في «الكنىٰ» (٧٨/ ٧٤٥) بهذه الرواية، وكذلك فعل ابن أبي حاتم (٤/ ٢/ ٤٥١)؛ فهو في عداد المجهولين.

وأنا أظن أنه اشتبه علىٰ الهيثمي بـ(أبي الوارع) المدعو بـ: (زهير بن مالك)؛ فهو الذي وثقه ابن حبان (٥/ ٥٨٤)، وليس به، وقد فرق بينهما البخاري وابن أبي حاتم والذهبي في «المقتنىٰ».

وأما شيخ الطبراني (محمد بن عيسىٰ بن شيبة) فهو من رجال «التهذيب»، فلا أدري هل غاب ذلك عن الهيثمي، أم أن نسخته من «الأوسط» تحرف اسم جده إلىٰ «شعيب» فلم يعرفه؛ وعلىٰ كل حال؛ فلم يذكر الحافظ عن أحد توثيقه، ولذلك قال في «التقريب»: «مقبول».

وقد روي الحديث بإسناد آخر من طريق مجهول -أيضًا- عن أبي عبيدة بن الجراح في حديث له في الدجال بلفظ: «لعله سيدركه بعض من رآني، أو سمع كلامي».

وقد خرجته وتكلمت علىٰ إسناده في التعليق علىٰ «المشكاة» (٥٤٨٦/ التحقيق الثاني)، رواه الترمذي وابن حبان وغيرهما.

وهناك أحاديث كثيرة في صفة الدجال منكرة لا تصح، منها مثلًا ما تقدم برقم (٦٠٨٩)؛ فراجعه إن شئت.

قلت: وحديث الترجمة مما أورده مؤلف كتاب «جامع الأخبار والأقوال في المسيح الدجال» (ص٨٩)، ونقل في الحاشية كلام الهيثمي المتقدم، وأقره! وهو من الأدلة الكثيرة علىٰ أنه كتاب جامع فعلًا، لكنه جمع ما هبَّ ودَبَّ، وأن قوله في «المقدمة» (ص٩): إنه جمعه «من المراجع التي تتضمن هذا الموضوع بأسانيد صحيحة وحسنة»!!

إن هو إلا مجرد دعوىٰ لترويج الكتاب؛ فالرجل لا يعرف الصحيح والحسن، ولا الضعيف، فما هو إلا (حَوَّاش قمَّاش)؛ وإن أطراه بعض الدكاترة وغيره وقرظه!.

ومثله الشيخ البرزنجي في كتابه «الإشاعة لأشراط الساعة»؛ فقد حشاه بالأحاديث المنكرة والواهية، وبأقوال الصوفية، والكشوفات الخيالية، ومن ذلك قوله في حديث ابن حبان المتقدم: «ولعلَّه يُدْركه بعضُ مَن رأني...»: «وهذا البعض هو الخضر؛ لأمور: أحدها: أن من عدا الخضر وعيسىٰ عليهما السلام لم يبق أحد ممن رآه ﷺ بالإجماع...» إلىٰ آخر هرائه، ومن ذلك أنه صرح بأن الحديث صحيح! وما ذلك إلا تقليدًا منه لابن حبان. والله المستعان.

وبقاء الخضر عليه السلام إلىٰ زمن الدجال خرافة لا أدري كيف انطلىٰ أمرها علىٰ بعض العلماء -فضلًا عن جماهير الصوفية-؟! ولكن الله تبارك وتعالىٰ قد وفق كثيرًا من أهل العلم فبينوا بطلان إدراك الخضر للنبي ﷺ -فضلًا عن استمراره حيًّا-؛ كالإمام البخاري وابن تيمية والعسقلاني وغيرهم.

* * *

الشيخ الدكتور
محفوظ الرحمن زين الله السلفي
-رحمه الله تعالى- محقق «علل الدارقطني»[(١)]

ذكره الشيخ الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٦٩٢) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٨٠٦): «إن مِن بعدكم زمانًا سفلتهم مؤذنوهم».

شاذ.

أخرجه البزار في «مسنده» (١/ ١٨١/ ٣٥٧ - كشف الأستار)، وأبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (٣- ٤/ ٤٩/ ٢٧٩)، والدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٩٥) معلقًا، والبيهقي في «السنن» (١/ ٤٣٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٧٣٦ -

---

(١) محفوظ الرحمن بن زين الله بن جنك بهادر بن مراد السلفي، ولد سنة ١٣٦٩ هـ، الموافق ١٩٤٨م، بالهند، وهو ينتمي لعائلة (خان) الهندية، التي تعد من أشهر العائلات الهندية المسلمة. من تحقيقاته: «تلخيص العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» للذهبي، «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني، «البحر الزخار، المعروف بمسند البزار»، «المسند» للشاشي، «مسند عمر بن الخطاب» لأبي بكر أحمد النجاد البغدادي. توفي ليلة الثلاثاء التاسع والعشرين من شهر رمضان لعام ١٤١٨هـ/ الموافق السابع والعشرين من شهر يناير لعام ١٩٩٨م، بمستشفىٰ دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، بعد أن مكث بها بضعة أيام للعلاج فيها. انظر: كتاب «سيرة الشيخ الدكتور محفوظ الرحمن زين الله رحمه الله: حياته وآثاره العلمية».

المصورة) من طرق عن أبي حمزة السكري قال: سمعت الأعمش يحدث عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهم! أرشد الأئمة، واغفر للمؤذنين». قال: فقال رجل: يا رسول الله! لقد تركتنا ونحن نتنافس في الأذان بعدك؟ قال:... فذكره.

وقال البيهقي: «لم يسمعه الأعمش باليقين من أبي صالح، وإنما سمعه من رجل عن أبي صالح».

قلت: التحقيق: أن الأعمش سمعه من الرجل عن أبي صالح، وعليه أكثر الروايات، ثم سمعه من أبي صالح مباشرة، والتفصيل في «الإرواء» (١/ ٢٣٢ - ٢٣٣)، وغيره؛ إذ ليس المقصود هنا إلا بيان حال حديث الترجمة، وهو زيادة تفرد بها أبو حمزة السكري -واسمه: محمد بن ميمون-، وهو ثقة من رجال الشيخين؛ ولذلك كنت قد صححتها في «الإرواء»؛ لأنه لم يتيسر لي -يومئذ- الاطلاع علىٰ العدد الغفير من الرواة الذين لم يذكروها في الحديث عن الأعمش علىٰ اختلافهم عليه في إسناده، وقد سماهم الدارقطني فبلغ عددهم نحو خمسة وثلاثين راويًا، أكثرهم من الثقات.

وقد تولىٰ تخريج أحاديثهم الدكتور محفوظ السلفي -بارك الله فيه- في تعليقه علىٰ «علل الدارقطني»؛ فلا داعي لإطالة الكلام بتخريجها؛ ولذلك قال الدارقطني -عقب سرد الأسماء المشار إليها وذكره لزيادة أبي حمزة هذه-: «ليست محفوظة». وقد أشار إلىٰ هذا البزار بقوله عقب الحديث: «وتفرد بآخره

أبو حمزة، ولم يتابع عليه».

وعلىٰ ذلك جرىٰ غيره من الحفاظ، كمثل الخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٨٨٥)، وقال: «ولا يصح عن النبي ﷺ».

ولعل الخطيب البغدادي منهم؛ فإنه أخرج الحديث في «تاريخه» (٤/ ٣٨٧ – ٣٨٨) من بعض الطرق المشار إليها آنفًا عن أبي حمزة دون الزيادة!

ولا يعكر علىٰ تفرد أبي حمزة المذكور ما أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٥٨) من طريق عيسىٰ بن عبد الله بن سليمان القرشي قال: ثنا يحيىٰ بن عيسىٰ قال: ثنا الأعمش به؛ وفيه الزيادة.

قلت: لا يعكر علىٰ ذلك؛ لأن ابن عدي قال عقبه: «وهذه الزيادة لا تعرف إلا لأبي حمزة السكري عن الأعمش، وقد جاء بها عيسىٰ بن سليمان هذا عن يحيىٰ بن سليمان عن الأعمش، وعيسىٰ ضعيف يسرق الحديث».

ولا بأس بعد ذلك من الإشارة إلىٰ بعض المصادر التي جاء فيها الحديث من الطرق الكثيرة عن الأعمش بدون الزيادة، مع الإشارة -أيضًا- إلىٰ أرقامها وأجزائها:

١- «سنن أبي داود» (١/ ٣٥٦/ ٥١٧).

٢- «سنن الترمذي» (١/ ٢٦٩/ ٢٠٧).

٣- «صحيح ابن خزيمة» (٣/ ١٥/ ١٥٢٨).

٤- «مشكل الآثار» للطحاوي (٣/ ٥٢ – ٥٣).

٥- «مسند الإمام أحمد» (٢/ ٢٨٤، ٣٨٢، ٤٢٤، ٤٦١، ٤٧٢).

٦- «مسند الحميدي» (٤٣٨ – ٤٣٩/ ٩٩٩).

٧- «معجم الطبراني الأوسط» (١/ ٨٥/ ٧٤ و٥/ ١٨٥/ ٤٣٦٠ و٦/ ١٢٩/ ٥٢٦٦ و٩/ ٢٤٩/ ٨٥٤٤، ٢٦٦/ ٨٥٨٢).

٨- «معجم الطبراني الصغير» (ص٥٩، ١٢٣، ١٥٥، ١٦٤ - هندية)، و«الروض النضير» (١٠٦٥ -١٠٦٩).

٩- «أخبار أصبهان» لأبي نعيم (٢/ ٢٣٢).

١٠- «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٤٢ و٦/ ١٦٧ و٩/ ٤١٣ و١١/ ٣٠٦).

* * *

الشيخ الدكتور/زهير بن ناصر الناصر محقق «أطراف المسند» لابن حجر(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٨٠٥) عند تعليقه على حديث (٦٨٥١): «كَلِمَاتٌ مَنْ ذَكَرَهُنَّ مِائَةَ مَرَّةٍ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ: اللهُ أَكْبَرُ، سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، ثُمَّ لَوْ كَانَتْ خَطَايَاهُ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ، لَمَحَتْهُنَّ». لَمْ يَرْفَعْهُ.

منكر موقوف.

أخرجه أحمد (٥/ ١٧٣) من طريق ابن لهيعة: ثنا يحيىٰ (كذا) بن عبد الله: أن أبا كثير مولىٰ بني هاشم حدثه: أنه سمع أبا ذر الغفاري -صاحب رسول الله ﷺ- يقول:... فذكره. وفي آخره: «قال أبي: لم يرفعه».

قلت: وهو مع وقفه ضعيف الإسناد، منكر المتن؛ فإن (أبا كثير) هذا: مجهول لا يعرف، ولم يوثقه أحد، وقد أورده البخاري في «الكنىٰ» (٦٤/ ٥٨٢) مشيرًا إلىٰ هذا الحديث، وسكت عنه. وكذلك فعل ابن أبي حاتم فقال (٤/ ٢/ ٤٢٩): «سمع أبا ذر الغفاري: أن التسبيح في دبر الصلاة يمحو الخطايا.

---

(١) لم أقف علىٰ ترجمته.

روىٰ عنه حيي بن عبد الله».

و(حُيي) هذا -هو: المعافري المصري-: صدوق يهم، وقع في «المسند»: (يحيىٰ) -كما رأيت-. ويظهر أنه خطأ قديم؛ فإنه وقع كذلك في «جامع المسانيد» لابن كثير (١٣/ ٨١٥/ ١١٥١٣)، **ولم يتنبه له محققه الدكتور القلعجي، ولا يسعه إلا ذلك؛ فإنه حوَّاش قمَّاش!**

وعلىٰ الصواب وقع في «أطراف المسند» لابن حجر (٦/ ٢٠٥)، ونبه محققه الدكتور زهير بن ناصر الناصر علىٰ خطأ المطبوع، وجزم بأنه تحريف، وأحال إلىٰ عدة مصادر من كتب الرجال، وفاته «الجرح والتعديل»، كما فاته «التعجيل»؛ فإنه موافق لـ«أطرافه»، وقال: «لا يعرف».

وابن لهيعة: ضعيف لسوء حفظه، إلا فيما رواه العبادلة ونحوهم، وليس هذا منه.

وأما أنه منكر المتن؛ فلأنه مخالف للأحاديث الصحيحة الواردة في الباب، ولاسيما وبعضها عن أبي ذر نفسه مرفوعًا بلفظ: «... **تُسبِّحُ خَلفَ كُلِّ صَلاةٍ ثلاثًا وثَلاثِين، وتَحمَد ثلاثًا وثَلاثين، وتُكبِّرُ أربعًا وثلاثين**».

أخرجه أحمد (٥/ ١٥٨)، وغيره بسند صحيح، وهو مخرج في «الصحيحة» (١١٢٥).

ولقد كان من البواعث علىٰ تحقيق القول في حديث الترجمة أن الحافظ

المنذري سكت عن إسناده في «الترغيب» (٢/ ٢٦١/ ٧)؛ بل وصدره بصيغة (عن) المشعر بقوته في اصطلاحه! وقول الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٠١): «رواه أحمد موقوفًا، وأبو كثير: لم أعرفه، وبقية رجاله حديثهم حسن»!

وتقلده الثلاثة المعلقون علىٰ «الترغيب» (٢/ ٤٤٩)!

وأهم من ذلك كله أن السيوطي أورده في «الجامع الصغير»، و«الكبير» أيضًا! وهو خاص بالأحاديث المرفوعة -كما هو معلوم-؛ فكأنه لم ينتبه لقول أحمد عقب الحديث: «لم يرفعه».

* * *

محقق «الأهوال» لابن أبي الدنيا/ مجدي فتحي السيد -عفا الله عنه-(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٨٤٤) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٨٦٥): «لا يلي أحد من أمر الناس شيئًا إلا وقفه الله علىٰ جسر جهنم، فزلزل به الجسر زلزلة، فناج أو غير ناج، لا يبقىٰ منه عظم إلا فارق صاحبه، فإن هو لم ينج ذهب به في جُبٍّ مظلم كالقبر في نار جهنم لا يبلغ قعره سبعين خريفًا».

ضعيف جدًّا.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الأهوال» (٢٥٤/ ٢٤٧) من طريق إبراهيم بن الفضل القرشي -من أهل المدينة- قال: أخبرني سعيد المقبري عن أبي هريرة: أن عمر بن الخطاب استعمل بشر بن عاصم الجشمي علىٰ (صنعاء)، فتخلف، فلقيه علىٰ باب المسجد، فقال له: يا بشر! ألم أستعملك علىٰ صدقة من صدقات المسلمين، وقد علمت أن هذه الصدقات للفقراء والمساكين؟ فقال له بشر بن عاصم: بلىٰ؛ ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول:... فذكره.

(١) أبو مريم مجدي فتحي السيد إبراهيم، ولد سنة ١٩٦٣م بمدينة طنطا بمحافظة الغربية بمصر، ويقيم بها، تخرج من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وقام بتأليف وتحقيق العديد من الكتب.

فأقبل عمر راجعًا حتىٰ وقف علىٰ سلمان وأبي ذر، فقالا له: يا أمير المؤمنين! ما شأن وجهك متغيرًا؟ قال: ذكر بشر بن عاصم كذا وكذا؛ فهل سمعتم ذلك من رسول الله ﷺ؟ قالا: نعم. قال: فأيكم يلي هذا الأمر، فأجعله إليه؟ قالا: من ترب الله وجهه، وألصق خده بالأرض، ولم نر منك يا أمير المؤمنين! بعدُ إلا خيرًا، ولكنا نخاف أن تولي هذا الأمر من ليس له بأهل؛ فيهلك بذلك.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ إبراهيم بن الفضل -وهو: المخزومي-: متروك. قال البخاري في «التاريخ» (١/ ١/ ٣١١): «منكر الحديث عن المقبري».

قلت: وهذا من روايته عنه -كما ترىٰ-.

وكذا قال أبو حاتم والنسائي. وقال هذا في موضع آخر: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه».

ومن حداثة بعض المعلقين وجهلهم بهذا العلم جمعهم بين المتناقضات في كتابتهم؛ فقال المعلق علىٰ «الأهوال»:

«حديث ضعيف (!)، وإسناده ضعيف جدًّا (!) إن لم يكن موضوعًا (!)»!!!

وذكره المنذري في «الترغيب» باختصار مشيرًا لضعفه، وقال (٣/ ١٣٩/ ٢٤): «رواه ابن أبي الدنيا وغيره».

* * *

المعلق على «المعرفة» الدكتور/ أنور محمود زناتي -عفا الله عنه-(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٨٤٥) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٨٦٥): «لا يلي أحد من أمر الناس شيئًا إلا وقفه الله علىٰ جسر جهنم، فزلزل به الجسر زلزلة، فناج أو غير ناج، لا يبقىٰ منه عظم إلا فارق صاحبه، فإن هو لم ينج ذهب به في جب مظلم كالقبر في نار جهنم لا يبلغ قعره سبعين خريفًا».

ضعيف جدًّا.

(١) أنور محمود زناتي، ولد عام (١٩٧١ م) بالقاهرة، كاتب وأكاديمي مصري في مجال التاريخ والحضارة، يعمل بجامعة عين شمس، له كتابات متعددة في مجالات مختلفة. حائز علىٰ جائزة الأستاذ الدكتور عبد الحميد العبادي من الجمعية التاريخية ٢٠٠٥ م، وجائزة الإبداع من السويد ٢٠٠٨ م، وعضو الهيئة الاستشارية في دورية كان التاريخية المحكمة، ومؤسس الجمعية التاريخية لشباب الباحثين.
من مؤلفاته: «تهويد القدس»، «معجم مصطلحات التاريخ الإسلامي»، «زيارة جديدة للاستشراق»، «الطريق إلىٰ صدام الحضارات»، «فن كتابة الأبحاث والرسائل الجامعية»، «علم التاريخ واتجاهات تفسيره».
ومن تحقيقاته: مخطوط «خريدة العجائب وفريدة الغرائب» لابن الوردي، ومخطوط «تاريخ الأندلس» لإسماعيل بن أمير المؤمنين.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الأهوال» (٢٥٤/ ٢٤٧) من طريق إبراهيم بن الفضل القرشي -من أهل المدينة- قال: أخبرني سعيد المقبري عن أبي هريرة: أن عمر بن الخطاب استعمل بشر بن عاصم الجشمي علىٰ (صنعاء)، فتخلف، فلقيه علىٰ باب المسجد، فقال له: يا بشر! ألم أستعملك علىٰ صدقة من صدقات المسلمين، وقد علمت أن هذه الصدقات للفقراء والمساكين؟ فقال له بشر بن عاصم: بلىٰ؛ ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول:... فذكره.

فأقبل عمر راجعًا حتىٰ وقف علىٰ سلمان وأبي ذر، فقالا له: يا أمير المؤمنين! ما شأن وجهك متغيرًا؟ قال: ذكر بشر بن عاصم كذا وكذا؛ فهل سمعتم ذلك من رسول الله ﷺ؟ قالا: نعم. قال: فأيكم يلي هذا الأمر، فأجعله إليه؟ قالا: من ترب الله وجهه، وألصق خده بالأرض، ولم نر منك يا أمير المؤمنين! بعدُ إلا خيرًا، ولكنا نخاف أن تولي هذا الأمر من ليس له بأهل؛ فيهلك بذلك.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ إبراهيم بن الفضل -وهو: المخزومي-: متروك. قال البخاري في «التاريخ» (١/ ١/ ٣١١): «منكر الحديث عن المقبري».

قلت: وهذا من روايته عنه -كما ترىٰ-.

وكذا قال أبو حاتم والنسائي. وقال هذا في موضع آخر: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه».

ومن حداثة بعض المعلقين وجهلهم بهذا العلم جمعهم بين المتناقضات في كتابتهم؛ فقال المعلق على «الأهوال»:

«حديث ضعيف (!)، وإسناده ضعيف جدًّا (!) إن لم يكن موضوعًا (!)»!!!

وذكره المنذري في «الترغيب» باختصار مشيرًا لضعفه، وقال (٣/ ١٣٩/ ٢٤): «رواه ابن أبي الدنيا وغيره».

وقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٢٥ - ٢٦/ ١٢١٩)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ٨١ -٨٢/ ١١٥٣) من طريق سويد بن عبد العزيز: ثنا سيار أبو الحكم عن أبي وائل شقيق بن سلمة: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل بشر بن عاصم... الحديث نحوه.

قلت: وهذا كالذي قبله ضعيف -أيضًا- جدًّا؛ سويد بن عبد العزيز: متروك؛ كما قال الهيثمي (٥/ ٢٠٦) في إعلاله لهذا الحديث. وأصله قول البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢/ ١٤٨): «عنده مناكير، أنكرها أحمد». وقال في «الضعفاء» (ص٢٦٣): «في حديثه نظر لا يحتمل». وفي «الإصابة» لابن حجر في ترجمة (بشر ابن عاصم): «أخرجه البخاري من طريق سويد، وقال: لم يروه عن سيار غير سويد فيما أعلم، وفي حديثه لين. انتهى».

كذا فيه: (البخاري)، وأخشى أن يكون محرفًا؛ فإنه لا يشبه كلام البخاري فيما أعلم.

وقد تبادر إلىٰ ذهن الدكتور المعلق علىٰ «المعرفة» أن المراد به: «**صحيح البخاري**»؛ **فقال: «قلت: ولم أقف عليه عند البخاري»!**

وكيف يكون فيه، وراويه (سويد) شديد الضعف عنده؟!

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٢١٧/ ١٢٥٩٢)، ومن طريقه أبو نعيم (٣/ ٨٢ -٨٣/ ١١٥٤) بسند صحيح عن محمد الراسبي عن بشر بن عاصم قال:... فذكر نحوه.

و(محمد الراسبي): الظاهر أنه: (ابن سليم أبو هلال الراسبي)، وبه جزم ابن عبد البر في «الاستيعاب»؛ فقال الحافظ عقبه: «فإن كان كما قال؛ فالإسناد منقطع، فإنه لم يدرك بشر بن عاصم».

قلت: وإنما استظهرت أنه هو؛ لأن السمعاني لم يذكر في هذه النسبة (الراسبي) من يسمىٰ: (محمدًا) غير: (ابن سليم) هذا.

ثم هو ممن اختلفت أقوال الأئمة فيه، ولخصها الحافظ كعادته في كتابه القيم «التقريب» بقوله: «صدوق فيه لين، من السادسة».

* * *

صهر الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ أبو رشيد -عفا الله عنه- محقق «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة» لابن بطة العُكبري رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٩٤١) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٩٠٤): «من أطاع امرأته، كبَّه الله عَزَّوَجَلَّ في النار علىٰ وجهه».

موضوع.

أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص١٣٢/ ٦٢٣ بترقيمي) من رواية الديلمي بسنده عن المطلب بن شعيب بن حيان الأزدي: حدثنا عبد الله بن صالح: حدثنا عمرو بن هاشم عن ابن أبي كريمة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر عن علي بن أبي طالب رفعه.

قلت: وقد سكت عنه السيوطي، فلم يتكلم علىٰ إسناده بشيء؛ ولذلك قال ابن عراق معقبًا عليه بعد أن رمز للديلمي بـ(مي): «قلت: بيض له؛ كأنه أراد أن يبين علته فلم يتفق له، وأنا لم تلح لي، إلا أن أحمد بن عبد الرحمن الصايغ،

(١) لم أقف علىٰ ترجمته.

و... و... والمطلب بن شعيب بن حيان الأزدي: لم أقف لهم علىٰ ترجمة».

فأقول: هؤلاء الأربعة إن لم يجد لهم ترجمة؛ فلا ينبغي لمثله أن يسكت عن بعض من فوقهم، وقد حاول أن يتعرف علىٰ من دونهم؛ فلم يعرفهم، بينما البعض المشار إليهم، فيهم من يعرف بالضعف، وأحدهم لا يعرف أيضًا، وهو: (ابن أبي كريمة)؛ فإني لم أجد له ترجمة.

وأما (عمرو بن هاشم) -وهو: البيروتي-: فهو مترجم في «التهذيب» وغيره، وقال الذهبي في «المغني»: «وثق، وقال ابن وارة: ليس بذاك». وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ».

وأما (عبد الله بن صالح): فهو مشهور، ومعروف بالضعف؛ إلا في رواية بعض الأئمة عنه؛ كما قرره الحافظ في «مقدمة الفتح»، وحديثنا ليس من هذا القبيل؛ فإن (المطلب بن شعيب بن حيان الأزدي)، وإن كان قد وثق -ولم يعرفه ابن عراق-؛ فليس هو من أولئك الأئمة، وإنما هو من شيوخ الطبراني في «معاجمه»، وله ترجمة في كتاب الشيخ حماد الأنصاري -عافاه الله- الذي أسماه: «بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني» (٣٢٧/ ٦٤٩).

وأما ما وجَّه به ابن عراق سكوت السيوطي عن علة الحديث فلا أراه وجيهًا، وذلك للضعف الذي في الراويين، وفي ظني أن مثله لا يخفىٰ علىٰ مثل الحافظ السيوطي، وإنما سلكت عنه لظهور وضعه وبطلانه باللفظ المذكور؛ لأن من المقطوع به أن النبي ﷺ كان يساير نساءه ويطيعهن فيما لا مخالفة

للشرع؛ كما صنع ﷺ مع عائشة حينما لم تستطع في حجة الوداع أن تأتي بعمرة الحج؛ لما عرض لها من الحيض، فأمر ﷺ أخاها عبد الرحمن أن يعمرها من (التنعيم)، والناس يستعدون للرجوع إلىٰ المدينة، وقال راوي القصة جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ رجلًا سهلًا، إذا هويت -عائشة- الشيء؛ تابعها عليه». انظر «حجة الوداع» (ص٩٢).

ولعل أصل الحديث إنما هو باللفظ الذي ساقه أبو عبد الله بن بطة في «الشرح والإبانة علىٰ أصول السنة والديانة» (٢٠٤/ ٣٧٩): «من أطاع امرأته في كل ما تريد...» الحديث نحوه.

وعلق عليه صهري أبو رشيد بقوله: «ضعيف؛ فقد أورده ابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة» وعزاه للدارمي (٢/ ٢١٥)»!

وهذا وهم فاحش! منشؤه عدم الانتباه لاصطلاح ابن عراق لرمزه المتقدم (مي) أنه لـ(للديلمي)، فتوهم أنه أراد (الدارمي) علىٰ اصطلاح مؤلف كتاب «مفتاح كنوز السنة» -تأليف مستشرق هولندي-.

تنبيه: كتاب ابن بطة هذا أحاديثه معلقة غير مسندة، ويغلب علىٰ الكثير منها الضعف والنكارة والوضع، وقد قام بتخريجها صهري المذكور تخريجًا لا بأس به إلىٰ حدٍّ ما؛ فقد قصر في تخريج كثير من أحاديثه تقصيرًا ظاهرًا؛ مثل قوله ﷺ: «إنَّ اللهَ لا يَنْتَزِعُ العِلمَ انْتِزاعًا مِن صُدُور العُلَمَاء...» رقم (٢٠).

فقد عزاه للترمذي وابن ماجه وغيرهما، مع أنه مما رواه البخاري ومسلم

في «صحيحيهما»! ومن الغريب أنه مع عزو المعلق علىٰ «الترمذي» الذي عزاه إليه قد ذكر في الحاشية أنه رواه الشيخان!

وقد لاحظ عليه بعض الباحثين أنه -مع قلة استفادته من كتب الألباني، وندرة عزوه إليها مع كثرتها، وبالغ انتشارها؛ فهو- إذا ذكره؛ ذكره بلقبه ونسبته فقط: (الألباني)! كأنه لا فرق بينه وبين سائر المستفيدين والناقلين من كتبه، مع أنه من تلامذته القدامىٰ وزوَّجه إحدىٰ بناته؛ مما يوجب عليه أن يذكره بشيء من التبجيل والاحترام، وهذا مما لا رغبة للألباني فيه -كما هو المعروف عنه-؛ ولكن علىٰ الأقل أن يقول: (شيخنا الألباني) لا تزكية، وإنما بيانًا للواقع والحقيقة، وأتساءل عن سبب كتمانها: أهو الخوف من أن يصيبه شيء من الأذىٰ الذي أصاب شيخه الألباني من أعدائه وخصومه، أم هو مسايرة منه للمشرف علىٰ رسالته، أم... أم...؟! فقلنا: الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم.

* * *

المستشرق الهولندي فنسنك
مؤلف كتاب «مفتاح كنوز السنة»(١)

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٩٤١) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٩٠٤): «من أطاع امرأته، كبَّه الله عَزَّوَجَلَّ في النار علىٰ وجهه».

موضوع.

أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص١٣٢/ ٦٢٣ بترقيمي) من رواية الديلمي بسنده عن المطلب بن شعيب بن حيان الأزدي: حدثنا عبد الله بن صالح: حدثنا عمرو بن هاشم عن ابن أبي كريمة عن جعفر بن

(١) فِنْسِنك (١٢٩٩ - ١٣٥٨ هـ = ١٨٨٢ - ١٩٣٩ م): أرند جان فنسنك، مستشرق هولندي. كان أستاذ اللغة العربية في جامعة ليدن من سنة ١٩٧٢ إلىٰ وفاته. وقام برحلات إلىٰ ومصر وسورية وغيرهما من بلاد العرب. وانصرف إلىٰ العناية بالحديث النبوي، فوضع بالإنكليزية معجمًا للألفاظ الواردة في أربعة عشر كتابًا من كتب السنن والسيرة، نقله إلىٰ العربية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي وسماه «مفتاح كنوز السنة - ط»، وتولىٰ فنسنك تحرير (دائرة المعارف الإسلامية) سنة ١٩٢٥ م، بلغاتها الثلاث، فأتم منها أربعة مجلدات وخمس ملازم. وكتب مقالات كثيرة في مجلات مختلفة. وله كتب بالإنكليزية عن الإسلام والمسلمين. وبدأ بنشر «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - ط» بالعربية، وتوفي قبل إتمامه. انظر: «الأعلام» (١/ ٢٨٩).

محمد عن أبيه عن جابر عن علي بن أبي طالب رفعه.

قلت: وقد سكت عنه السيوطي، فلم يتكلم علىٰ إسناده بشيء؛ ولذلك قال ابن عراق معقبًا عليه بعد أن رمز للديلمي بـ(مي): «قلت: بيض له؛ كأنه أراد أن يبين علته فلم يتفق له، وأنا لم تلح لي، إلا أن أحمد بن عبد الرحمن الصايغ، و... و... والمطلب بن شعيب بن حيان الأزدي :لم أقف لهم علىٰ ترجمة».

فأقول: هؤلاء الأربعة إن لم يجد لهم ترجمة؛ فلا ينبغي لمثله أن يسكت عن بعض من فوقهم، وقد حاول أن يتعرف علىٰ من دونهم؛ فلم يعرفهم، بينما البعض المشار إليهم، فيهم من يعرف بالضعف، وأحدهم لا يعرف أيضًا، وهو: (ابن أبي كريمة)؛ فإني لم أجد له ترجمة.

وأما (عمرو بن هاشم) -وهو: البيروتي-: فهو مترجم في «التهذيب» وغيره، وقال الذهبي في «المغني»: «وثق، وقال ابن وارة: ليس بذاك». وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ».

وأما (عبد الله بن صالح): فهو مشهور، ومعروف بالضعف؛ إلا في رواية بعض الأئمة عنه؛ كما قرره الحافظ في مقدمة «الفتح»، وحديثنا ليس من هذا القبيل؛ فإن (المطلب بن شعيب بن حيان الأزدي)، وإن كان قد وثق -ولم يعرفه ابن عراق-؛ فليس هو من أولئك الأئمة، وإنما هو من شيوخ الطبراني في «معاجمه»، وله ترجمة في كتاب الشيخ حماد الأنصاري -عافاه الله- الذي أسماه: «بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني» (٣٢٧/ ٦٤٩).

وأما ما وجَّه به ابن عراق سكوت السيوطي عن علة الحديث فلا أراه وجيهًا، وذلك للضعف الذي في الراويين، وفي ظني أن مثله لا يخفىٰ علىٰ مثل الحافظ السيوطي، وإنما سلكت عنه لظهور وضعه وبطلانه باللفظ المذكور؛ لأن من المقطوع به أن النبي ﷺ كان يساير نساءه ويطيعهن فيما لا مخالفة للشرع؛ كما صنع ﷺ مع عائشة حينما لم تستطع في حجة الوداع أن تأتي بعمرة الحج؛ لما عرض لها من الحيض، فأمر ﷺ أخاها عبد الرحمن أن يعمرها من (التنعيم)، والناس يستعدون للرجوع إلىٰ المدينة، وقال راوي القصة جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ رجلًا سهلًا، إذا هويت -عائشة- الشيء؛ تابعها عليه». انظر: «حجة الوداع» (ص٩٢).

ولعل أصل الحديث إنما هو باللفظ الذي ساقه أبو عبد الله بن بطة في «الشرح والإبانة علىٰ أصول السنة والديانة» (٢٠٤/ ٣٧٩): «من أطاع امرأته في كل ما تريد...» الحديث نحوه.

وعلق عليه صهري أبو رشيد بقوله: «ضعيف؛ فقد أورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» وعزاه للدارمي (٢/ ٢١٥)»!

وهذا وهم فاحش! منشؤه عدم الانتباه لاصطلاح ابن عراق لرمزه المتقدم (مي) أنه لـ(للديلمي)، **فتوهم أنه أراد (الدارمي) علىٰ اصطلاح مؤلف كتاب «مفتاح كنوز السنة» -تأليف مستشرق هولندي-.**

* * *

الشيخ الفاضل الدكتور/ باسم فيصل الجوابرة -غفر الله له-(١)

(١) باسم بن فيصل بن أحمد الجوابرة، ولد في (١٥/ ٢/ ١٩٥٤)، حصل علىٰ الإجازة العالية (الليسانس) من كلية الشريعة، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٨هـ- الموافق١٩٧٨ م، ثم حصل علىٰ الماجستير في السنة النبوية، من قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام ١٤٠١هـ الموافق ١٩٨١م، ثم حصل الدكتوراه في السُّنَّة النبوية، عام ١٤٠٤هـ الموافق ١٩٨٤م. حائز علىٰ جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية في السنة النبوية لعام ١٤٢٧هـ. عمل مدرسًا في جامعة الإمام ستة عشرة.

من مؤلفاته: «طيب العيش في حكم الأئمة من قريش»، «مرويات اللعن في السنة»، «تفريج الكرب بفضائل شهيد المعارك والحرب»، «المرويات الواردة في الحلف بالله أو بغيره»، «تسهيل الدرب باختصار تفريج الكرب بفضائل شهيد المعارك والحرب»، «الحلية في حكم ما زاد عن القبضة من اللحية»، «الدرر في آداب وأحكام السفر»، «التكفير في ضوء السنة النبوية».

من تحقيقاته: دراسة وتحقيق كتاب «من روىٰ عن أبيه عن جده» للقاسم بن قطلوبغا، دراسة وتحقيق كتاب «الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم، تحقيق وتخريج كتاب «السنة» لابن أبي عاصم، تحقيق كتاب «إيضاح الإشكال» لابن طاهر المقدسي، تحقيق كتاب «المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجة» للإمام الذهبي، تحقيق وتعليق علىٰ كتاب «أصول الإيمان» للإمام محمد بن عبد الوهاب، تحقيق وتعليق علىٰ كتاب «الكبائر» للإمام محمد بن عبد الوهاب، تحقيق كتاب «تسمية الأخوة الذين روي عنهم الحديث» لأبي داود السجستاني، وغيرها.

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٩٧٣) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٩١٤): «يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ (حُبْسِ سَيَلٍ) تَسِيرُ سَيْرَ بَطِيئَةِ الْإِبِلِ تَسِيرُ النَّهَارَ وَتُقِيمُ اللَّيْلَ تَغْدُو وَتَرُوحُ يُقَالُ: غَدَت النَّارُ أَيُّهَا النَّاسُ! فَاغْدُوا، قَالَت النَّارُ أَيُّهَا النَّاسُ! فَقِيلُوا، رَاحَت النَّارُ أَيُّهَا النَّاسُ! فَرُوحُوا، مَنْ أَدْرَكَتْهُ أَكَلَتْهُ».

ضعيف ومرسل.

أخرجه أحمد (٣/ ٤٤٣)، وأبو يعلىٰ (٢/ ٢٣٣/ ٩٣٤)، وعنه ابن حبان (١٨٩٢ - الموارد)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٣/ ٩٦ - ٩٧)، ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (٣/ ٩٠ - ٩١)، والحاكم (٤/ ٤٤٢- ٤٤٣) من طريق عثمان بن عمر: حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين رضي الله عنه عن رافع بن بشر عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ:... فذكره.

وخالفه أبو عاصم (الضحاك بن مخلد)؛ فقال: ثنا عبد الحميد بن جعفر: ثنا عيسىٰ بن علي الأنصاري عن رافع بن بشير السلمي به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٣٠/ ١٢٢٩).

قلت: وعثمان بن عمر، وأبو عاصم الضحاك: كلاهما ثقة من رجال الشيخين؛ فيمكن أن يكون الخلاف من شيخهما (عبد الحميد بن جعفر)، فقد ذكروا أن له بعض الأوهام -مع كونه من رجال مسلم-، فإن كان قد حفظ؛ فإن مدار الوجهين علىٰ (رافع بن بشر)، وهو غير معروف، ولم يوثقه غير ابن حبان

(٤/ ٢٣٦ و٦/ ٣٠٤)؛ وجعلهما راويين بسبب الاختلاف المذكور، وتبعه الحافظ في «التعجيل» (ص١٢٣/ ٣٠٠)، خلافًا للبخاري وابن أبي حاتم؛ فلم يذكراه إلا برواية الوجه الآخر: عيسىٰ بن علي عنه.

وانظر تعليق المحقق علىٰ «تاريخ البخاري»؛ ففيه إشارة أن الشيخين رجَّحا هذه الرواية علىٰ رواية عثمان ابن عمر، حيث لم يتعرضا لروايته بسنده عن أبي جعفر بذكر. أو أنهم لم يعرفاها؛ ولذلك لما ذكره الحاكم في الموضع المشار إليه آنفًا شاهدًا لحديث أبي ذر قبله بلفظ آخر؛ تعقبه الذهبي بقوله: «قلت: رافع مجهول».

وأما قول الأخ الداراني في تعليقه علىٰ «مسند أبي يعلىٰ» (٢/ ٢٣٤)، وعلىٰ «الموارد» (٦/ ١٤٨): «وصححه الحاكم (٤/ ٤٤٢ – ٤٤٣)». فهو من تخليطاته الكثيرة، أو من سوء فهمه واستلزامه من ذكره إياه شاهدًا أنه تصحيح منه له! وأحلاهما مر -كما لا يخفىٰ علىٰ العالم بأصول علم الحديث وقواعده-.

وأما قوله في «الموارد»: «إسناده جيد»! فهو علىٰ قاعدته التي زعمها من الاعتماد علىٰ توثيق ابن حبان للمجهولين؛ خلافًا للحفاظ الذين بينوا مخالفته لعلم المصطلح، وصرح هو في عشرات [من] «ثقاته» بأنه لا يعرفهم ولا يحتج بهم! كما بينت ذلك في غيرما موضع، وتفصيل ذلك مع ضرب الأمثلة التي لا يسع الواقف علىٰ بعضها -بل جلها- إلا علىٰ القطع بصواب ما بينوا، وجعل

مخالفهم الذي يريد أن يطير ولما يريش!! في مقدمة كتابي «تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان» ترتيبًا وتحقيقًا وتعليقًا.

وإن مما يبطل تجويده لإسناده كتمانه لإعلال ابن حبان إياه بالإرسال؛ فإن من عادته أنه يترجم للصحابي الذي يذكر أبو يعلىٰ تحت اسمه ما له من الحديث. أما هنا فلم يترجم له بشيء يدل علىٰ كونه من الصحابة؛ مقلدًا في ذلك الذين ذكروه فيهم، وما زادوا في ترجمته علىٰ أن ساقوا له هذا الحديث، ومع ضعف إسناده؛ فليس فيه تصريحه بسماعه من النبي ﷺ، فكيف تثبت صحبته؟!

لقد اكتفىٰ المومىٰ إليه هنا بتقليدهم، ونبذ وراء ظهره قول مقلده -خلافًا لعادته في تقليده إياه مخالفًا لهم-؛ فقال ابن حبان في «ثقاته» (٤/ ٧٣): «بشير السلمي: يروي المراسيل، روىٰ عنه ابنه رافع بن بشير، ومن زعم أن له صحبة؛ فقد وهم».

وإن مما لا شك فيه أن هذا يناقض إخراجه لحديثه هذا في «صحيحه»، فالظاهر أنه كان ناسيًا لهذا، أو أنه بدا له شيء ما حمله علىٰ تغيير قوله هذا، ولكن لما لم يذكر أحد من الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين -فيما علمت- ما يثبت صحبته، سوىٰ هذا الحديث، وقد علمت أنه ليس فيه تصريحه بسماعه من النبي ﷺ، وذلك في كل المصادر التي لا تراها مجموعة في غير هذا المكان بفضل الله تعالىٰ، ولو فرضنا أنه صرح به في بعض المصادر التي لم تصلنا -

وذلك مما أستبعده جدًّا-؛ فبذلك فقط لا تثبت الصحبة؛ لأن ابنه مجهول -كما تقدم-، ولعل الحافظ الذهبي أشار إلىٰ ذلك إشارة لطيفة بقوله في «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٥٠): «تفرد بالرواية عنه ابنه رافع. ب د ع».

يفهم ذلك من عرف قوله المتقدم بجهالة رافع. وهذا أمر ظاهر لكل لبيب باحث غير مقلد أو غافل.

ومن الغفلة قول أخينا الدكتور [باسم] فيصل الجوابرة في تعليقه علىٰ «الآحاد»: «وللحديث شواهد من حديث عاصم بن عدي، وأبي هريرة، وأبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ»!

وذلك لأن هذه شواهد قاصرة؛ لا يوجد فيها ما يشهد لحديث الترجمة، إلا كلمات مثل حديث أبي ذر؛ فليس فيه إلا خروج النار، وهو مخرج في «الصحيحة» (٣٠٨٣)، وحديث أبي هريرة فيه الخروج والقيلولة والبيات بلفظ آخر في البخاري وغيره، وهو مخرج هناك برقم (٣٣٩٥).

ونحوه ما رواه الحاكم (٤/ ٤٥٨) عن عبد الله بن عمرو وقال: «تُبعَثُ نارٌ تَسوقُ الناسَ مِن مشارقِ الأرضِ إلىٰ مَغارِبِها؛ كما يُساقُ الجَمَلُ الكَسِيرُ، لها ما تَتخَلَّف منهم، إذا قالوا قَالَت، واذا باتُوا باتَتْ». وقال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط الشيخين». ووافقه الذهبي.

وفيه عبد الله بن رجاء الغداني: وفيه ضعف -يأتي بيانه في الحديث بعده-.

وهو -كما ترىٰ- موقوف، وعزاه الحافظ إلىٰ الحاكم مرفوعًا وباللفظ الآتي!

وأما حديث عاصم بن عدي فليس فيه إلا مكان خروج النار، وأمر الرسول ﷺ إياه بالخروج منه في قصته: أخرجها الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ١٧٣/ ٤٥٨) بإسناد فيه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع وهو ضعيف - كما في «المجمع» (٨/ ١٣)-، وليس هو في المطبوعة، وإنما فيها: (إسماعيل بن مجمع عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم...)، ولم أعرفه؛ فالظاهر أن في الإسناد شيئًا أو سقطًا. والله أعلم.

والشاهد منه أن فيه ما لفظه: «أخرج أهلك منها؛ فقد يوشك أن يخرج منه نار يضيء أعناق الإبل ببصرىٰ».

والمقصود أن هذه الشواهد كلها قاصرة؛ فلا يتقوىٰ الحديث بها، خلافًا لما يوهمه كلام الدكتور. وأما خروج النار فهي مشهورة مستفيضة في الأحاديث الصحيحة، وإنما البحث في بعض الصفات التي في حديث الترجمة؛ فإنها لا شاهد لها، مثل بطء سيرها، وقول بعض الناس: (غدت النار...) إلخ. والله أعلم.

❋ ❋ ❋

المدعو/أحمد راتب حموش محقق كتاب النابلسي «إيضاح الدلالات في سماع الآلات»(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص١٠١٨) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٩٣٦): «ما ألهاك عن ذكر الله تعالىٰ؛ فهو مَيْسِر».

باطل لا أصل له.

حتىٰ ولا في الأحاديث الموضوعة، وهو من الأحاديث الكثيرة التي سوَّد بها الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الصوفي دون أن يعزوها إلىٰ مصدر من كتب السنة -ولو كانت تروي ما هب ودب من الأحاديث الموضوعة

(١) أحمد راتب حموش، ولد عام ١٩٣٣م، ودرس بدمشق، ونال من جامعتها الإجازة في الحقوق، ثم درس فيها اللغة العربية بكلية الآداب، وحصل منها علىٰ الماجستير والدكتوراه، عمل محاضرًا في جامعة دمشق، ثم رحل إلىٰ اليمن أستاذًا في جامعة صنعاء، وكان أول مدير عامٍّ مؤسِّس لجامعة تعز، ورأَس فيها قسم اللغة العربية وآدابها، وبقي ثَمَّة سنوات طويلة. وبعد عودته إلىٰ دمشق عمل في دار الفكر بقسم التدقيق اللغوي.

من أعماله: تحقيق كتاب «الأسماء والأفعال والحروف، وهو أبنية كتاب سيبويه» للزُّبيدي بضم الزاي، و«رياض الصالحين»، و«الأذكار»، و«الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام» للنووي، و«نشر المحاسن اليمانية في خصائص اليمن ونسب القحطانية» لابن الدَّيبَع، و«إيضاح الدلالات في سماع الآلات» لعبد الغني النابلسي، وغيرها. توفي (الأربعاء ٢٤ من ذي القعدة ١٤٣٨هـ) بدمشق.

والمنكرة- يؤيد بها في كتابه «إيضاح الدلالات في سماع الآلات» إباحة سماع آلات الطرب مهما تعددت أنواعها واختلفت أصواتها؛ إذا كانت النية طيبة! وقد كرر ذلك في غير ما موضع من كتابه المذكور، ومن أجمعها قوله (ص١٣٠ إلىٰ ص ١٣٣): «أما حكم الله تعالىٰ في هذه المسألة -التي هي مسألة سماع الآلات المطربات بالنغمات الطيبات- مطلقًا علىٰ مقتضىٰ ما قدمناه من الأقسام، فإن اقترنت هذه الآلات، وهذا السماع المذكور بأنواعه بالخمر أو الزنىٰ أو اللواط أو دواعي ذلك -من المس بشهوة والتقبيل أو النظر بشهوة لغير الزوجة والأمة، أو لم يكن شيء من ذلك في المجلس، بل كان في المقصد والنية الشهوات المحرمة، بأن تصور في نفسه شيئًا من ذلك واستحسن أن يكون موجودًا في المجلس-؛ فهذا السماع حرام حينئذٍ علىٰ كل من سمعه بعينه بحقه هو في نفسه باعتبار قصده هو ونيته؛ لأنه داعٍ في حقه إلىٰ الوقوع».

ثم قال: «هذا مقدار ما يحرم من سماع الآلات المطربة والنغمات الطيبة؛ لما يترتب علىٰ ذلك من الوقوع في المحرمات العينية، لا لعين ذلك السماع في نفسه.

وأما المباح في ذلك فهو إذا كان المجلس خاليًا من الخمر والزنىٰ واللواط، والمس بشهوة، والتقبيل والنظر بشهوة لغير الزوجة والأمة، وكان لذلك السامع قصد حسن ونية صالحة وباطن نظيف طاهر من الهجوم علىٰ الشهوات المحرمة -كشهوة الزنىٰ أو اللواط أو شرب الخمر أو شيء من المسكرات أو المخدرات-، وكان قادرًا علىٰ ضبط قلبه وحفظ خاطره، من أن يخطر فيه شيء مما حرمه الله عليه، وإذا خطر؛

يقدر علىٰ دفعه من قلبه، وغسل خاطره منه في الحال، ولا يضره تكرر وقوع ذلك في القلب بعد أن يكون مراقبًا للامتناع من قبوله؛ فإنه يجوز له أن يسمع هذا السماع المذكور حينئذ بأنواعه كلها، ولا يحرم عليه شيء من ذلك، ولا يكره له ما دام موصوفًا بما ذكرناه؛ لأنه طاهر نظيف حينئذ في ظاهره وباطنه، فلا يوقعه السماع المذكور في شيء مما نهىٰ الله تعالىٰ عنه؛ فهو مباح له، وإن لم يكن من أهل المعرفة بالله تعالىٰ وبتجلياته، بأن كان عاميًّا جاهلًا غافلًا، أو كان عالمًا محجوبًا بعلمه عن شهود معلومه.

وأما إذا كان من أهل المعرفة والشهود -فلا تخلو الأرض منهم في كل زمان ومكان إلىٰ يوم القيامة، وإن أنكرته أهل الغفلة؛ لانطماس البصائر وفقد اليقين من القلوب- فيصير السماع المذكور حينئذ في حقه مستحبًا، مندوبًا إليه يثاب عليه، لاستفادته منه الحقائق الإلهية، والمعارف الربانية، وفهمه به للمعاني التوحيدية، والإشارات الربانية».

قلت: وهو شديد التحريف لنصوص الكتاب والسنة وأقوال السلف، والفقهاء القائلين بتحريم آلات الطرب؛ دون التفصيل الذي ذهب إليه، وهو فيه مقلد للشيخ محمد الغزالي، وقد رد عليه العلماء ردًّا قضوا علىٰ هذه الضلالة، كما تراه مبسوطًا في كتابي المسمىٰ بـ«تحريم آلات الطرب» أو «الرد بالوحيين وأقوال أئمتنا علىٰ ابن حزم ومقلديه المبيحين للمعازف والغنا وعلىٰ الصوفيين الذين اتخذوه قربة ودينًا» (ص١٥٨ – ١٧٨).

ولقد اغتر بهذه الرسالة -وما فيها من تحريف النصوص- كثير من مشايخ الطرق وغيرهم؛ الذين يضربون علىٰ الدفوف -وربما علىٰ الناي- في حلقات ذكرهم؛ بل لقد كان منهم الشيخ محمد الغزالي المعاصر الذي توفي قريبًا؛ فإنه كان يستمع لأغاني (أم كلثوم)، و(فيروز)، لكن بنية حسنة -كما بينت ذلك في كتابي المذكور (ص١٧٧ – ١٧٨)-!

ومثله ذلك الطالب الذي كنت ذكرت قصته في المصدر المذكور آنفًا (ص١٧٦ – ١٧٧)، وخلاصتها أنه كان يستمع إلىٰ أغاني (أم كلثوم)، وهو يسبِّح الله تعالىٰ! (زعم)، فلما أنكرت عليه جمعه بين التسبيح المشروع والاستماع للغناء الممنوع عند الفقهاء؛ أجاب بأنه: «يتذكر غناء الحور العين»!!

ولقد ساءني جدًّا أن أحدَ من اشتهر في هذه الأيام أنه من خطباء السلفيين في دمشق -وهو المدعو: (أحمد راتب حموش)- قام بتحقيق كتاب النابلسي هذا، وليس فيه شيء من التحقيق سوىٰ النقل؛ بل مر علىٰ كل تحريفات المؤلف ودعاويه الباطلة، وتحقيره للفقهاء المخالفين لهواه، فيكثر من وصفهم بـ«الفقهاء الجهلة»؛ في الوقت الذي كتم النقول الصحيحة عن الأئمة في تحريم آلات الطرب إلا الدف، -كما تراه مفصلًا في كتابي المشار إليه آنفًا-، فقال (حموش) في آخر مقدمته لكتاب النابلسي (ص١٢):

«وسواء اتفقنا مع المؤلف في الرأي أم خالفناه؛ فإن في عرضه الوافي للحجج والأدلة والبراهين ما ينير لنا السبيل، ويجعل كلًّا منا يعتمد رأيًا يعتقده،

ويميز فيه بين الغث والسمين»!

وهذا كلام هشٌّ.. إنما هو غثاء كغثاء السيل، لا غَناء فيه؛ فمن الذي يستطيع أن يميز بين الحجج الواهية والأدلة القوية ليتبين بها السبيل، ولا أعتقد أن سلفيًّا -مهما كانت سويته العلمية منحطة- يسمح لنفسه أن يميع الحق الجلي الواضح بمثل هذه العبارة، وظني أن كاتبها إنما علق علىٰ هذا الكتاب قبل أن يتعرف علىٰ الدعوة السلفية، وإلا؛ كيف يقبل هذا الكاتب من المؤلف تحقيره للفقهاء -كما سبقت الإشارة إليه-؟! وفيهم إبراهيم بن محمد الحنفي المتوفى سنة (٩٥٦هـ)، وهو من كبار محققي علماء الحنفية، ومن كتبه «الرهص والوقص لمستحل الرقص».

ولابد أن الشيخ النابلسي الحنفي (!) كان قد وقف علىٰ هذا الكتاب؛ لأنه كان متقدمًا علىٰ النابلسي بأكثر من قرن -كما يتبين ذلك من تاريخ وفاتيهما-، و«الرهص» هذا في الحقيقة من أحسن ما ألف في الرد علىٰ هؤلاء الصوفية الأَكلة الرَّقَصَة من عالِم فاضل مشهور بمؤلفاته، ومنها كتابه «منية المصلي» وهو من أحسن كتب الحنفية المختصرة؛ لأنه يذكر فيه أدلة المسائل من الكتاب والسنة، فهو في هذا مثل «منار السبيل» في كتب الحنابلة.

* * *

الشيخ الأخ الفاضل/ يوسف عبد الله المرعشلي -رحمه الله تعالى-[١]

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ١٠٧٣) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٩٧٢): «إذا جلس أحدكم عند محتضر؛ فلا يلح عليه بالشهادة، فإنه يقولها بلسانه، ويومئ بيده، أو بطرفه، أو بقلبه».

موضوع.

أخرجه الديلمي في «مسنده» (١/ ١٠٥ - الغرائب الملتقطة) من طريق أبي بكر النقاش بإسناده عن سعيد بن حريث عن ثابت عن أنس مرفوعًا.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته أبو بكر النقاش -واسمه: محمد بن الحسن الموصلي البغدادي وهو-: كذاب. قال الذهبي: «مشهور، اتهم بالكذب، وقد أتىٰ في «تفسيره» بطامات وفضائح».

وسعيد بن حريث: مجهول -كما في «المغني»-.

وبينهما من لم أعرفه، ولاسيما وفي بعض الأسماء بياض.

ونحو هذا الحديث ما في «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلىٰ الجامع

---

(١) سبق.

الصغير» بلفظ: «إذا أثقلت مرضاكم؛ فلا تملوهم قول: (لا إله إلا الله)، ولكن لقنوهم؛ فإنه لم يختم به لمنافق».

(قط، وأبو القاسم الشيرازي في «أماليه») عن أبي هريرة.

ولم أقف علىٰ إسناده، وغالب الظن أنه لا يصح، لإطلاق العزو لـ(قط) يعني: «سنن الدارقطني» ولم أره فيه، ولا هو في فهرسه الذي وضعه الأخ المرعشلي. والله أعلم.

* * *

محقق «عمل اليوم والليلة» لابن السني/بشير محمد عيون(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٩٥٣) عند تعليقه علىٰ حديث: «يا أنس! إذا هممت بأمر؛ فاستخر ربك فيه سبع مرات، ثم انظر إلىٰ الذي يسبق إلىٰ قلبك؛ فإن الخير فيه».

ضعيف جدًّا.

(١) بشير محمَّد عيون ١٣٥٤-١٤٣١(هـ = ١٩٣٦-٢٠١٠م): أبو بلال، بشير بن محمد بن رشيد بن أحمد عيون، الدمشقي: ورَّاق، وباحث محقِّق، من أهل الدين والاستقامة، اشتُهر في عمله التجاريِّ بالأمانة والمسارعة إلىٰ أداء حقوق الآخرين، وكان لطيفَ المعشر، لينَ الجانب، سليمَ الصدر، هادئ الطبع، صادقَ اللهجة، صريحًا لا يُحسن الخداع والمخاتَلَة.
ولد بدمشق يوم السبت الرابع والعشرين من شوَّال سنة ١٣٥٤هـ (١٨/ ١/ ١٩٣٦م)، في حيِّ باب الجابية، زُقاق الحطَّاب، وفيه نشأ، في رعاية والد فاضل يعمل بدَّالًا. له تحقيقات، منها: «أهوال القبور»، و«اختيار الأَولىٰ شرح حديث اختصام الملأ الأعلىٰ»، و«ذمُّ المال والجاه»، و«الخشوع في الصلاة»، و«الفرق بين النصيحة والتعيير»، و«كشف الكُربة في وصف حال أهل الغُربة»، و«كلمة الإخلاص»، و«نور الاقتباس» (جميعها لابن رجب الحنبلي)، «الكبائر»، و«مختصر سيرة الرسول»، و«مختصر زاد المعاد»، و«مجموعة التوحيد» (لمحمد بن عبد الوهَّاب).
توفي بعد صلاة العشاء من ثاني أيام ربيع الأول ١٤٣١هـ، الموافق: ١٥/ ٢/ ٢٠١٠م، عن سبع وسبعين سنة. انظر: مقالة الأديب صبحي نديم المارديني: (الأستاذ الشيخ بشير محمد عيون من أعلام الطباعة والنشر والتحقيق في العالم الإسلامي).

أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٩٢/ ٥٩٢) قال: أخبرنا أبو العباس بن قتيبة العسقلاني: حدثنا عبيد الله بن الحميري: ثنا إبراهيم بن البراء بن النضر بن أنس بن مالك: ثنا أبي عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا، وكذا قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ١٨٧)، وقال النووي في «الأذكار»: «إسناده غريب، فيه من لا أعرفهم».

كذا قال! وتعقبه الحافظ في «نتائج الأفكار» بقوله -كما في «شرح ابن علان» (٣/ ٢٥٧)؛ فقال بعد أن ساق إسناده المذكور إلا أنه وقع فيه (عبد الله ابن المؤمل الحميري)-: «فأما أبو العباس؛ فاسمه: محمد بن الحسن -هو: ابن أخي بكار بن قتيبة قاضي مصر، وكان-: ثقة، أكثر عنه ابن حبان في «صحيحه».

وأما النضر: فأخرج له الشيخان.

وأما (الحميري): فلم أقف له علىٰ ترجمته؛ قال شيخنا -يعني: الحافظ الزين العراقي- في «شرح الترمذي» متعقبًا علىٰ قول النووي: «هم معروفون، لكن فيهم راو معروف بالضعف الشديد، وهو (إبراهيم بن البراء)؛ فقد ذكره العقيلي في «الضعفاء»، وابن حبان، وغيرهم، وقالوا: إنه كان يحدث بالأباطيل عن الثقات، زاد ابن حبان: لا يحل ذكره إلا علىٰ سبيل القدح فيه. قال شيخنا: فعلىٰ هذا فالحديث ساقط، والثابت عن رسول الله ﷺ: كان إذا دعا؛ دعا ثلاثًا. قلت: أخرجه البخاري من حديث أنس».

قلت: هنا أمور لابد من بيانها؛ ما كان منها علينا أو علىٰ غيرنا، وكل ذلك لصالحنا وصالح قرائنا:

الأول: قوله: (إبراهيم بن البراء) هو الصواب، وقع في «الشرح» المذكور: (إبراهيم عن البراء)، وهو خطأ مطبعي، ووقع في «ابن السني»: (إبراهيم بن العلاء عن النضر». وكذلك وقع في الطبعة الهندية الأخرىٰ (١٦١/ ٥٩٨). وكل ذلك خطأ.

الثاني: قوله في الإسناد: (عبيد الله بن الحميري). **وعلىٰ هامش «العمل»: (عبيد الله بن المؤمل الحميري).**

ولم يبين المعلق، هل يعني أنه نسخة، أو أنه ذكره احتمالًا؛ وهو قريب مما وقع في «الشرح»: «عبد الله بن المؤمل الحميري».

ولم يتبين لي الراجح من ذلك؛ لأني لم أجد له ذِكرًا علىٰ أي وجه من الوجوه المختلفة فيما عندي من كتب الرجال، وهو ما يشعر به قول الحافظ المذكور؛ فلا أدري هل عناه شيخه العراقي بقوله: «هم معروفون، لكن...» إلخ، أم شغله عنه ترجمته لإبراهيم بن البراء؟

وبالجمله؛ فلهذا الإسناد علتان: إبراهيم هذا، والحميري.

❋ ❋ ❋

الشيخ/ عبد المصور بن محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص١٠٢٠) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٩٣٦): «ما ألهاك عن ذكر الله تعالىٰ؛ فهو مَيْسِر».

باطل لا أصل له.

حتىٰ ولا في الأحاديث الموضوعة، وهو من الأحاديث الكثيرة التي سوَّد بها الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الصوفي دون أن يعزوها إلىٰ مصدر من كتب السنة -ولو كانت تروي ما هب ودب من الأحاديث الموضوعة والمنكرة- يؤيد بها في كتابه «إيضاح الدلالات في سماع الآلات» إباحة سماع آلات الطرب مهما تعددت أنواعها واختلفت أصواتها؛ إذا كانت النية طيبة! وقد كرر ذلك في غير ما موضع من كتابه المذكور، ومن أجمعها قوله (ص١٣٠ إلىٰ ص١٣٣): «أما حكم الله تعالىٰ في هذه المسألة -التي هي مسألة سماع الآلات المطربات بالنغمات الطيبات- مطلقًا علىٰ مقتضىٰ ما قدمناه من الأقسام، فإن

(١) لم أقف علىٰ ترجمته.

اقترنت هذه الآلات، وهذا السماع المذكور بأنواعه بالخمر أو الزنىٰ أو اللواط أو دواعي ذلك -من المس بشهوة والتقبيل أو النظر بشهوة لغير الزوجة والأمة، أو لم يكن شيء من ذلك في المجلس، بل كان في المقصد والنية الشهوات المحرمة، بأن تصور في نفسه شيئًا من ذلك واستحسن أن يكون موجودًا في المجلس-؛ فهذا السماع حرام حينئذٍ علىٰ كل من سمعه بعينه بحقه هو في نفسه باعتبار قصده هو ونيته؛ لأنه داعٍ في حقه إلىٰ الوقوع».

ثم قال: «هذا مقدار ما يحرم من سماع الآلات المطربة والنغمات الطيبة؛ لما يترتب علىٰ ذلك من الوقوع في المحرمات العينية، لا لعين ذلك السماع في نفسه.

وأما المباح في ذلك فهو إذا كان المجلس خاليًا من الخمر والزنىٰ واللواط، والمس بشهوة، والتقبيل والنظر بشهوة لغير الزوجة والأمة، وكان لذلك السامع قصد حسن ونية صالحة وباطن نظيف طاهر من الهجوم علىٰ الشهوات المحرمة -كشهوة الزنىٰ أو اللواط أو شرب الخمر أو شيء من المسكرات أو المخدرات-، وكان قادرًا علىٰ ضبط قلبه وحفظ خاطره، من أن يخطر فيه شيء مما حرمه الله عليه، وإذا خطر؛ يقدر علىٰ دفعه من قلبه، وغسل خاطره منه في الحال، ولا يضره تكرر وقوع ذلك في القلب بعد أن يكون مراقبًا للامتناع من قبوله؛ فإنه يجوز له أن يسمع هذا السماع المذكور حينئذ بأنواعه كلها، ولا يحرم عليه شيء من ذلك، ولا يكره له ما دام موصوفًا بما ذكرناه؛ لأنه

طاهر نظيف حينئذ في ظاهره وباطنه، فلا يوقعه السماع المذكور في شيء مما نهىٰ الله تعالىٰ عنه؛ فهو مباح له، وإن لم يكن من أهل المعرفة بالله تعالىٰ وبتجلياته، بأن كان عاميًّا جاهلًا غافلًا، أو كان عالمًا محجوبًا بعلمه عن شهود معلومه.

وأما إذا كان من أهل المعرفة والشهود -فلا تخلو الأرض منهم في كل زمان ومكان إلىٰ يوم القيامة، وإن أنكرته أهل الغفلة؛ لانطماس البصائر وفقد اليقين من القلوب- فيصير السماع المذكور حينئذ في حقه مستحبًّا، مندوبًا إليه يثاب عليه، لاستفادته منه الحقائق الإلهية، والمعارف الربانية، وفهمه به للمعاني التوحيدية، والإشارات الربانية».

قلت: وهو شديد التحريف لنصوص الكتاب والسنة وأقوال السلف، والفقهاء القائلين بتحريم آلات الطرب؛ دون التفصيل الذي ذهب إليه، وهو فيه مقلد للشيخ محمد الغزالي، وقد رد عليه العلماء ردًّا قضوا علىٰ هذه الضلالة، كما تراه مبسوطًا في كتابي المسمىٰ بـ«تحريم آلات الطرب» أو «الرد بالوحيين وأقوال أئمتنا علىٰ ابن حزم ومقلديه المبيحين للمعازف والغنا وعلىٰ الصوفيين الذين اتخذوه قربة ودينًا» (ص١٥٨ – ١٧٨).

ولقد اغتر بهذه الرسالة -وما فيها من تحريف النصوص- كثير من مشايخ الطرق وغيرهم؛ الذين يضربون علىٰ الدفوف -وربما علىٰ الناي- في حلقات ذكرهم؛ بل لقد كان منهم الشيخ محمد الغزالي المعاصر الذي توفي قريبًا؛ فإنه

كان يستمع لأغاني (أم كلثوم)، و(فيروز)، لكن بنية حسنة -كما بينت ذلك في كتابي المذكور (ص١٧٧ – ١٧٨)-!

ومثله ذلك الطالب الذي كنت ذكرت قصته في المصدر المذكور آنفًا (ص١٧٦ – ١٧٧)، وخلاصتها أنه كان يستمع إلىٰ أغاني (أم كلثوم)، وهو يسبح الله تعالىٰ! (زعم)، فلما أنكرت عليه جمعه بين التسبيح المشروع والاستماع للغناء الممنوع عند الفقهاء؛ أجاب بأنه: «يتذكر غناء الحور العين»!!...

أمليته علىٰ ابني (عبد المصور) -وهذا خطه- ضحوة يوم السبت السابع من ذي الحجة سنة ألف وأربع مئة وثمانية عشرة، وأنا لا أزال شاكيًا من مرضي الذي كان قد ابتلاني الله به في شهر رمضان المبارك، وإن كنت أشعر بأني أحسن حالًا من ذي قبل، وأرجو من الله المزيد من الصحة والعافية، إنه خير مسؤول.

❋ ❋ ❋

محققو «الكامل»
لابن عدي
بإشراف لجنة من المختصين بإشراف الناشر(١)

ذكرهم الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في عدة مواضع نظرًا لأوهامهم وأخطائهم وعدم انتباههم في عدة مواطن:

فمثلًا: في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص١٨٥) حديث رقم (٦٠٨٠): «اصْرِمِ الأحمقَ».

موضوع.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٧٨/ ١ - مصورة الجامعة الإسلامية)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٦١) -من طريق الحاكم- كلاهما من طرق عن محمد بن إسحاق البلخي قال: ثنا عمرو بن قيس بن يسير بن عمرو عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال:... فذكره.

أورده ابن عدي في ترجمة عمرو بن قيس هذا -وهو: الكندي الكوفي-،

---

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال» لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٢٦٥ هـ). بتحقيق لجنة من المتخصصين بإشراف الناشر، دار الفكر للطباعة والنشر.

وقال: «لا أعرف له كثير حديث». وروىٰ عن ابن معين أنه قال: «ليس بثقة». وعن ابن سعيد -وهو: ابن عقدة- أنه قال: «ثقة كوفي»، وكذلك قال ابن أبي حاتم (٣/ ١/ ٢٥٥) عن أبيه. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٢٠).

وأبوه قيس بن يسير -ويقال فيه: (أسير)- قد روىٰ عنه الثوري -أيضًا- كما في «تاريخ البخاري» و«الجرح»؛ فهو مجهول الحال، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٣٢٨)!

وجده يسير بن عمرو: روىٰ عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٥/ ٥٥٧)؛ فالحديث مرسل؛ كما قال الحافظ في «اللسان»، قال: «والصواب موقوف».

وأقول: وعلة هذا المرفوع محمد بن إسحاق البلخي هذا؛ فإنه متهم بالكذب -مع حفظه-، فقال ابن عدي (٦/ ٢٢٨٢): «لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق». وقال الذهبي في «الميزان»: «كان أحد الحفاظ، إلا أن صالح بن محمد جَزَرَةَ قال: كذاب. وقال الخطيب: لم يكن يوثق به». وله ترجمة سيئة في «تاريخ بغداد» (١/ ٢٣٤ – ٢٣٥).

ومع هذا الضعف الشديد فيه؛ فقد خالفه الثقات في رفعه؛ فأخرجه ابن عدي والبيهقي من طرق عن عمرو بن قيس بن يسير... به موقوفًا. وقال البيهقي: «وهذا هو الصحيح؛ موقوف. ويسير بن عمرو كان علىٰ عهد النبي ﷺ ابن إحدىٰ عشرة سنة».

هذا، وقد وقع في إسناد الحاكم المتقدم عدة أخطاء نبه عليها البيهقي ثم الحافظ في «الإصابة»؛ لا ضرورة لذكرها، فمن شاء الوقوف عليها رجع إليها.

تنبيه: سبق أن بينت في الحاشية الخطأ الفاحش الذي وقع في متن الحديث في «كامل ابن عدي»؛ خطأ أضاع على القراء فهم معناه، **رغم قيام اللجنة المزعومة على تصحيح «الكامل»!**

وقد وقع فيه خطأ آخر أسوأ منه: وهو أنه سقط من ناسخ الأصل -ولم تتنبه له اللجنة المصححة!- متن الحديث الموقوف، وإسناد الحديث المرفوع؛ فصار إسناد الحديث الموقوف إسناد الحديث المرفوع! ولولا أن الله تعالىٰ وفَّقني فأوقفني علىٰ هذه الحقيقة بالرجوع إلىٰ النسخة المصورة؛ لكان من غير الممكن الوقوف علىٰ هذا الخطأ الفاحش الذي نادرًا ما نجد له مثيلًا! والله المستعان.

«اصرم»: فعل أمر من (الصَّرْم)، وهو: القطع. وخفي ذلك علىٰ محقق «الميزان»؛ فلم يعرف وجهه، فقال (٣/ ٢٨٤): «هكذا في الأصل»! **ووقع الحديث في «الكامل» بتحقيق لجنة من المختصين بإشراف الناشر! بلفظ: (أصرم الدعاء الأحمن)!! فإن كنت ذكيًّا؛ فافهم!**

وكذلك في الحديث في «الضَّعِيفَة» (ج١٣/ ص٢٢٤) (٦٠٩٩) حديث: «الحِلْمُ زَيْنٌ للعالِمِ، سَتْرٌ للجاهِلِ».

منكر.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥١ - الطبعة الثالثة) من طريق مهران الرازي عن بحر السقاء قال: قال رسول الله ﷺ:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف ومعضل، أورده ابن عدي في ترجمة السقاء هذا، وأطال فيها جدًّا، وروىٰ تضعيفه عن جمع من الأئمة، وساق له أحاديث كثيرة بعضها مناكير، وختم ترجمته بقوله: «ولبحر السقاء غير ما ذكرت من الحديث، وكل رواياته مضطربة، ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها، والضعف علىٰ حديثه بيِّن».

ومهران الرازي -الراوي عنه هو: ابن أبي عمر العطار-: قال الحافظ: «صدوق له أوهام، سيئ الحفظ».

تنبيه: هذا الحديث من رواية بحر السقاء معضلًا كما ترىٰ، وقد جاء في «معجم الكامل» -الذي وضعه ناشر «الكامل» فهرسًا لأحاديث الكتاب، جاء فيه- (ص١٥٣) معزوًّا إلىٰ (جابر ٢/ ٥١)! وهو خطأ محض؛ فليس هو في «الكامل» عن جابر، وإنما عن بحر -كما سبق-. وهذا الفهرس من أسوأ الفهارس -إن لم أقل: هو أسوؤها إطلاقًا- فيما وقفت عليه من الفهارس التي تطبع الآن للربح المادي، وليس للفائدة العلمية.

❊ ❊ ❊

عبد العزيز عز الدين السيروان
محقق «المراسيل» لأبي داود السجستاني(١)

ذكره الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٤٩) عند تعليقه على حديث (٦٥١٩): «كان إذا قام من الليل يريد أن يتهجد، قال -قبل أن يكبر-: لا إله إلا الله، لا إله إلا الله، والله أكبر كبيرًا، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، من همزه ونفثه ونفخه. قال ثم يقول: الله أكبر. ورفع عمران يديه يحكي».

منكر بهذا السياق. أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٨٨/ ٣٢): حدثنا أبو كامل: أن خالد بن الحارث حدثهم: حدثنا عمران بن مسلم أبو بكر عن الحسن: أن رسول الله ﷺ كان... الحديث.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين، غير أبي بكر -واسمه: فضيل بن حسين البصري- فهو من رجال مسلم، فهو إسناد صحيح، لولا أنه مرسل من مراسيل الحسن -وهو: البصري-، ومراسيله كالريح -كما يقول بعض الحفاظ-، وهذا الحديث مما يؤكد ذلك، فإن التهليل والتكبير المذكور فيه منكر لا نعرفه إلا في هذا الحديث، وكذلك الاستعاذة، بل هذه ذكرها هنا قبل

(١) لم أقف على ترجمته.

تكبيرة الإحرام أشد نكارة، لأنها وردت في حديث أبي سعيد بعد دعاء الاستفتاح، وقبل قراءة الفاتحة، وهو الذي صرح القرآن الكريم به: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨]، والأحاديث المشار إليها، تراها مخرجة في «إرواء الغليل» (٢/ ٥٣ – ٥٧).

وقد وهم في هذا الحديث:

أحدهما: **المعلق على «المراسيل»، فإنه قال:** «ويشده حديث أبي سعيد الخدري.. قال: «كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل، كبر، ثم يقول: «سبحانك اللهم...» ثم يقول: «لا إله إلا الله» (ثلاثًا)، ثم يقول: «الله أكبر كبيرًا (ثلاثًا)، أعوذ بالله السميع العليم [من الشيطان الرجيم] من همزه ونفخه ونفثه». ثم يقرأ. وسنده حسن».

قلت: فهذا مما يوهنه كما ترىٰ، وكما ذكرت آنفًا.

❋ ❋ ❋

المعلقان الفاضلان على «الكاشف» للحافظ الذهبي، وهما: محمد عوامة(١) وأحمد الخطيب(٢)

ذكرهما الشيخ الألباني في «الضَّعِيفَة» (ج١٤/ ص٣٤٨) عند تعليقه علىٰ حديث (٦٦٤٤): «تَدْرُونَ لِمَ أَمَّنْتُ؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: جَاءَنِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَخْبَرَنِي: أَنَّهُ مَنْ ذُكِرْتَ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْكَ دَخَلَ النَّارَ، فَأَبْعَدَهُ اللهُ وَأَسْحَقَهُ، فَقُلْتُ: آمِينَ. وَمَنْ أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا، فَلَمْ يَبَرَّهُمَا دَخَلَ النَّارَ، فَأَبْعَدَهُ اللهُ وَأَسْحَقَهُ، فَقُلْتُ: آمِينَ. وَمَنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ دَخَلَ النَّارَ، فَأَبْعَدَهُ اللهُ وَأَسْحَقَهُ، فَقُلْتُ: آمِينَ».

ضعيف جدًّا.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٨٤/ ١٢٥٥١) عن إسحاق بن

---

(١) محمد عوامة، ولد في حلب عام (١٣٥٨هـ =١٩٤٠م)، بدأ طلب العلم عام (١٣٧٣ = ١٩٥٣)، تتلمذ من أول أيامه في طلب العلم علىٰ الشيخ عبد الله سراج الدين ولازمه، ثم بدأت صلته وصحبته للشيخ عبد الفتاح أبو غدة عام ١٣٧٨ ولازمه أيضًا، فعرف بهذين الشيخين، وصار التلميذ الأول والخاص لكل منهما. له مؤلفات، منها: «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء»، «أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين».

(٢) لم أقف علىٰ ترجمته.

عبد الله بن كيسان عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ ارتقىٰ علىٰ المنبر فأمَّن ثلاث مرات ثم قال:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا، وفيه علتان:

الأولىٰ: عبد الله بن كيسان، وهو المروزي؛ ضعفوه، ولم يوثقه غير ابن حبان (٧/ ٣٣ و٥٢)، ومع ذلك فإنه قال فيه: «يخطئ»! ولذلك قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ كثيرًا».

الأخرىٰ: ابنه إسحاق ضعيف جدًّا، لم يوثقه أحد؛ بل قال البخاري في ترجمة أبيه (٣/ ١٧٨/ ١): «له ابن يسمىٰ (إسحاق)؛ منكر الحديث».

ونقل الذهبي في «المغني» مثله عن أبي أحمد الحاكم.

وقال ابن حبان في الموضع الأول من ترجمة أبيه: «يتقىٰ حديثه من رواية ابنه عنه».

وأشار الحافظ في «اللسان» إلىٰ أن له حديثًا في «المختارة» في نزول: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾ [النصر: ١]، قال: «فتعقبه الصدر الياسوفي فيما رأيت بخطه فقال: هو من رواية إسحاق عن أبيه، وفيهما الضعف الشديد».

قلت: وهذا الحديث مما يشهد لضعفه الشديد، وقول البخاري فيه: «منكر الحديث»، وذلك قوله فيه: «وأسحقه»، فإنها منكرة جدًّا؛ لأن الحديث قد صح من طرق عند ابن حبان والحاكم وغيرهما عن كعب بن عجرة ومالك بن

الحويرث وأبي هريرة بنحوه؛ دون هذه الزيادة المنكرة؛ ولذلك فقد تساهل المنذري بقوله في «الترغيب» (٢/ ٢٨٣): «رواه الطبراني بإسناد ليِّن»!

ومثله أو أسوأ منه قول الهيثمي (١٠/ ١٦٥): «رواه الطبراني، وفيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان، وفيه ضعف».

فهذا لو قيل في أبيه (عبد الله) لكان فيه تساهل؛ لأن قوله: «فيه ضعف» يشعر بأن الضعف يسير، بحيث يصح أن يقال مثله في راوي الحديث الحسن، فكيف و(عبد الله) ليس كذلك! لأنه لم يوثقه أحد إلا من عرف بتساهله في التوثيق، فكيف والهيثمي قال هذا التضعيف اليسير فيمن اتفقوا علىٰ تضعيفه، ومنهم ابن حبان نفسه المتساهل في توثيق أبيه؛ فأخشىٰ ما أخشاه أنه أراد بهذا التضعيف الأب دون الابن. والله أعلم.

تنبيه: عرفت مما سبق أن (عبد الله) هذا لم يوثقه غير ابن حبان؛ فلا يغرنك ما جاء في التعليق علىٰ قول الحافظ في «الكاشف»: «ضعفه أبو حاتم، ووثقه أبو داود، والحاكم أبو أحمد، وابن حبان».

فإنه سبق قلم من المعلقَين الفاضلين، أو خطأ مطبعي؛ فإن محله علىٰ الترجمة التي قبل هذه.

❋ ❋ ❋

المعلق الدمشقي على «الخصال المكفرة» للحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-[(١)]

ذكره الشيخ الألباني رحمه الله في «الضَّعِيفَة» (ج١١/ ص٦٤) عند تعليقه علىٰ حديث (٥٠٣٦): «لا يسبغ عبد الوضوء؛ إلا غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر».

منكر.

أخرجه البزار (ص٣٤ - زوائده) عن خالد بن مخلد: حدثنا إسحاق ابن حازم: سمعت محمد بن كعب: حدثني حمران قال: دعا عثمان بوضوء وهو يريد الخروج إلىٰ الصلاة في ليلة باردة، فجئته بماء؛ فغسل وجهه ويديه، فقلت: حسبك؛ قد أسبغت الوضوء والليلة شديدة البرد، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:... فذكره، وقال: «لا نعلم أسند محمد بن كعب عن حمران إلا هذا».

قلت: وكلاهما ثقة من رجال الشيخين.

وإسحاق بن حازم ثقة أيضًا.

وخالد بن مخلد -وإن كان من رجال «الصحيحين»-؛ فقد تكلم فيه

---

(١) لم أقف علىٰ ترجمته.

جماعة، وساق له ابن عدي عشرة أحاديث استنكرها، وقد ساق بعضها الذهبي في «الميزان»؛ أحدها مما أخرجه البخاري في «صحيحه»، وقال الذهبي فيه: «ولولا هيبة «الجامع الصحيح» لعددته في منكرات خالد بن مخلد...».

قلت: وأرىٰ أنا أن هذا الحديث من منكراته؛ فإن الحديث في «الصحيحين» وغيرهما من طرق عن حمران به نحوه، وليس فيه قوله»: «وما تأخر».

وعلىٰ هذا؛ فقول المنذري (١/ ٩٥): «رواه البزار بإسناد حسن»! وقول الهيثمي (١/ ٢٣٧): «رواه البزار، ورجاله موثقون، والحديث حسن إن شاء الله»!! ومثله قول الحافظ ابن رجب في «اختيار الأولىٰ» (ص١٥-١٦): «وإسناده لا بأس به»!!

إنما هو جريًا منهم جميعًا علىٰ ظاهر الإسناد، دون النظر إلىٰ ما في متنه من النكارة التي ذكرتها. وقول الهيثمي أبعد عن الصواب؛ لأنه صرح بتحسين متن الحديث وسنده؛ فتنبه!

وقد أشار إلىٰ ما ذكرت الحافظ ابن حجر في «الخصال المكفرة» بعد أن عزاه لابن أبي شيبة في «المصنف» -ولم أره فيه-، و«المسند»، وإلىٰ أبي بكر المروزي، والبزار، فقال (ص١٤-١٥): «وأصل الحديث في «الصحيحين»، لكن ليس فيه: «وما تأخر».

وخفي هذا علىٰ المعلق الدمشقي عليه؛ فقال: «له شواهد كثيرة في

الأصول الستة وغيرها باختلاف بعض ألفاظه»!!

قلت: فلم يتنبه لإشارة الحافظ المذكورة، فضلًا عن أنه لم يعلم أن تلك الشواهد ضد الحديث، وليست له؛ لأنها كلها ليست فيها الزيادة!

تم

ويليه -إن شاء اللّه تعالى-

«كشف اللثام عمن ذكرهم الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السِّلْسِلَة الصحيحة» من المعاصرين الأعلام».

* * *

فهرس الموضوعات

❋ ❋ ❋